
الهيئة المصرية
العامة للكتاب

تراث
النهضة

حوليات مصر السياسية

الحولية الثانية
١٩٢٥

تأليف
أحمد شفيق باشا

تقديم ودراسة
د. أحمد زكريا الشِّلق

عرفت مصر منذ فجر نهضتها الحديثة، قبيل القرن التاسع عشر، وحتى معظم القرن العشرين، تراثًا غنيًا من الفكر والثقافة الإنسانية الرفيعة المبنية على أدب البحث والحوار والنقد والمثاقفة، مع الذات ومع الاخر، مع التراث ومع العصر، فعرف تراثها مختلف التيارات الفكرية والثقافية، من ليبرالية ومحافظة، من دينية مستنيرة وانسانية، ومن مدنية ودنيوية، من علمية وتقدمية.. عرفت مصر الحديثة ذلك كله واستوعبته، ولم ينف أحدها الأخر، أو يُقصى أصحاب هذا التيار أو ذاك أو يكفرهم.. هضمت مختلف التيارات والرؤى، وتمثلتها فى ثقافة تيارها الوطنى العام، ومن ثم كانت النهضة والحداثة والاستنارة..

وكان من الضرورى، بعد ما عانته مصر فى العقود الأخيرة من تاريخها، أن تستعيد دروس نهضتها، بنشر نصوص تراثها، لتصل حاضرها بماضيها، بغير قطيعة أو تجاهل، تستنبط من تراثها عناصر القوة والتجدد، وتصلها بمنجزات العصر.. وقد رأينا نشر هذه النصوص كما صدرت فى زمانها، دونما تأويل أو تفسير، أو نزع بعضها من سياقه، خاصة وأن الكثير من نصوص هذا التراث لم يعد متوافرًا، نتيجة عدم طباعتها لعقود طويلة، وقدرنا أن إتاحتها للأجيال الشابة، التى تأخذ دورها فى بناء مصر الجديدة، سيكون فيه كل الخير. واذا كان حب الوطن من الإيمان، فلابد أن يستند هذا الحب إلى العلم والمعرفه، معرفة تراث النهضة والاستنارة واعادة قراءته فى ضوء التفكير العلمى ومناهجه الحديثة محبة لوطن جديد بكل تقدم ورقى...







تاليف

أحمد شفيق باشا

رئيس الديوان الخديوى ومدير عموم الأوقاف سابقًا
وخريج مدرستى الحقوق والعلوم السياسية بباريس

الحولية الثانية

سنة ١٩٢٥

■ ■



الهيئة المصرية العامة للكتاب
القاهرة - جمهورية مصر العربية - كورنيش النيل - رملة بولاق
ص . ب : ٢٣٥ - الرقم البريدى : ١١٧٤٩ رمسيس
ت : ٢٥٧٧٥٢٢٨ / ٢٥٧٧٥٠٠٠ - فاكس ٢٥٧٥٤٢١٣ (٢٠٢)
www.gebo.gov.eg E-mail: info@gebo.gov.eg.



تاليف

أحمد شفيق باشا

رئيس الديوان الخديوى ومدير عموم الأوقاف سابقًا
وخريج مدرستى الحقوق والعلوم السياسية بباريس

تقديم

د. أحمد زكريا الشلق

●●

الحولية الثانية

سنة ١٩٢٥

■■



الهيئة المصرية العامة للكتاب
٢٠١٣

أحمد شفيق باشا، أحمد شفيق بن حسن
موسى، ١٨٦٠ ـ ١٩٤٠.
حوليات مصر السياسية/ تأليف: أحمد شفيق
باشا؛ تقديم: أحمد زكريا الشلق. ـ القاهرة :
الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٣.
مج ٢: ٢٤ سم. ـ (تراث النهضة)
المحتويات: سنة ١٩٢٥
تدمك ١ ٤١٣ ٤٤٨ ٩٧٧ ٩٧٨
١ ـ مصر ـ الأحوال السياسية.
٢ ـ مصر ـ تاريخ ـ العصر الحديث (١٨٠٥م ـ....)
أ ـ الشلق، أحمد زكريا (مقدم)
ب ـ العنوان.
رقم الإيداع بدار الكتب ١٣٦٢١/ ٢٠١٣
I. S. B. N 978 - 977 - 448 - 413 - 1
ديوى ٩٦٢. ٣٢٠



إلى أبنائى وأحفادى

إلى شباب مصر الناهض، طلبة اليوم
رجال المستقبل، أهدى مؤلفى هذا. آملاً
أن يكون له فى نفوسهم أحسن الأثر.
وفى حياتهم المستقبلة أجَلَّ الفائدة.

أحمد شفيق

القاهرة

فى جمادى الآخرة ١٣٤٧ هـ - ديسمبر ١٩٢٨ م

■■



انتهت الحولية الأولى (١٩٢٤) باستقالة الوزارة الشعبية الأولى، لتبدأ فترة من التدخل السافر من جانب القصر فى شئون الحكم من خلال وزارتى أحمد زيور باشا (نوفمبر ١٩٢٤-يونيو ١٩٢٦) اللتين اعتمدتا على حزب سياسى شكله القصر هو «حزب الاتحاد» الذى كان حزبًا ملكيًا، حيث كان وراء تأليفه حسن نشأت وكيل الديوان الملكى.. وقد سجلت هذه الحولية (١٩٢٥) ولادة هذا الحزب ودوره وبدايات فشله، بما يؤكد ضعف الأحزاب التى تؤلفها السلطة، وأن مصيرها إلى زوال بزوال سلطة من يؤلفونها.

وقد دخل وزارة زيور ثلاثة وزراء من خصوم سعد زغلول، على رأسهم إسماعيل صدقى وزيرًا للداخلية.. ولما كان البرلمان المصرى قد تأجل انعقاده لمدة شهر بعد استقالة سعد، فقد تقرر حله فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤، كما أوقف العمل بالدستور على أن تجرى انتخابات عامة جديدة وفقًا لقانون انتخاب ذى درجتين، وليس وفقًا لقانون الانتخاب المباشر، وبدا واضحًا نية القصر على الإتيان ببرلمان ذى أغلبية ملكية، وليست وفدية.. وتابع شفيق باشا هذه التطورات المحزنة حتى جرت الانتخابات بالفعل فى مارس ١٩٢٥، ونظرًا لغموض انتماءات المرشحين الحزبيين، فقد أعلنت الوزارة أن الأحزاب غير الوفدية نالت الأغلبية، ولكن النتائج الحقيقية لم تعرف إلا عندما جرى التصويت على رئاسة مجلس النواب لينال سعد زغلول أغلبية كبيرة، مما أوقع الوزارة فى حرج مواجهتها بأغلبية وفدية معارضة، فقدم زيور باشا استقالة وزارته، لكن الملك رفض هذه الاستقالة ووقع مرسومًا بحل البرلمان بعد يوم واحد من انعقاده!!

وفى هذه الحولية يرصد المؤلف تقارب حزب الاتحاد وحزب الأحرار الدستوريين ليدخلا الانتخابات كقوة مؤثرة يكون بوسعها هزيمة الوفد، فأعيد تشكيل وزارة زيور من جديد، بعد أن دخلها رئيس حزب الأحرار الدستوريين (عبدالعزيز باشا فهمى) ووزيران آخران من حزبه، فضلاً عن رئيس حزب الاتحاد (يحيى باشا إبراهيم)، ومع ذلك فاز الوفد بالأغلبية كما رأينا..

ومن الموضوعات المهمة التى احتوتها هذه الحولية كذلك استقالة «اللورد أللنبى» من منصبه كمندوب سام لبريطانيا فى مصر نتيجة خلافاته مع وزير خارجية بلاده، وقد حل

محله «اللورد لويد» الذى وصل إلى مصر فى أكتوبر ١٩٢٥، وكان يخدم دولته كحاكم للهند قبل مجيئه إلى مصر، وقد كشف أنه من غلاة الاستعماريين، مثل كرومر وملنر، وإن لم تكن له قدراتهما وصفاتهما..

وفى هذه الحولية معالجة واسعة للأزمة التى أثارها نشر كتاب الشيخ على عبدالرازق «الإسلام وأصول الحكم» الذى أراد به إثبات أن الخلافة نظام ليس من صميم الإسلام، وكان الملك فؤاد طامعًا فى تولية منصب الخلافة بعد أن ألغيت فى تركيا عام ١٩٢٥، وجاء هذا الكتاب كما لو كان موجهًا إلى أطماع الملك الذى أوعز إلى هيئة كبار العلماء بمحاكمة الشيخ على وفصله من منصبه كقاض وعضو فى هيئة كبار العلماء ومصادرة الكتاب، مما حدا برئيس الأحرار الدستوريين (الذى كانت عائلة عبدالرازق من كبار أعمدته) إلى تقديم استقالة من الوزارة وتبعه الوزيران الدستوريان الآخران، كما استقال إسماعيل صدقى، ليبقى حزب الاتحاد وحده فى السلطة فى مواجهة معارضة شرسة من الوفديين والدستوريين.

ومن الموضوعات الخطيرة التى رصدتها هذه الحولية استغلال إيطاليا للأزمات التى تمر بها مصر واحتلالها موقعًا مهمًا فى واحة جغبوب مما أثار موجة غضب عامة فى مصر، لأن المنطقة المحتلة تعد مدخلاً لمصر من ناحية الغرب، وقد نتج عن ذلك دخول الوزارة المصرية فى مفاوضات مع الجانب الإيطالى، نتج عنها موافقة الوزارة على استبدال الواحة بقطعة من الأرض على خليج السلوم، ووقعت معاهدة بهذا الشأن رفضها البرلمان المصرى، ولكنها نفذت بالفعل فى ديسمبر من نفس العام، وضاعت واحة جغبوب من السيادة المصرية.

واستكمالاً لتاريخ الأزمة الدستورية اجتمع أعضاء البرلمان المنحل بفندق الكونتننتال من تلقاء أنفسهم واحتجوا على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور، وقرروا عدم الثقة بها، واعتبار دور الانعقاد قائمًا من الناحية القانونية، وانتخب النواب سعد زغلول رئيسًا، وقرروا رفع القرار إلى الملك فؤاد الذى لم ير بدًا من الموافقة على إجراء انتخابات عامة جديدة طبقًا لأحكام قانون الانتخاب المباشر، وانتهى العام ومصر تستعد لإجراء انتخابات برلمانية جديدة.

وكعادة أحمد شفيق باشا يرصد الأحداث بوعى شديد وينشر وثائقها ومستنداتها، وتعليقات الصحف، عربية وأجنبية، ليحيط القارئ بالحوادث والوقائع، مبديًا رأيه بين الحين والآخر، وليترك لنا مادة تاريخية خصبة ووفيرة.. جزاه الله خيرًا عما قدمه لوطنه.

والله ولى التوفيق

أ.د. أحمد زكريا الشلق

رئيس تحرير «تراث النهضة»

مارس ٢٠١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

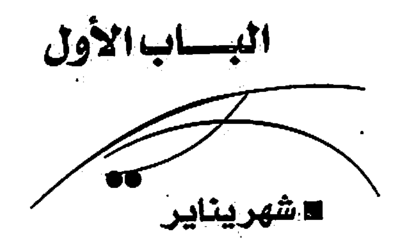


هذه هى الحولية الثانية المؤرِّخة للعام البرلمانى الثانى عام ١٩٢٥م. وإنما نسمى هذا العام (برلمانيًا) على ضرب من التجوز، فالحقيقة أن البرلمان لم ينعقد فى غضون هذه السنة إلا بضع ساعات لم يستكمل فيها مجلس النواب تأليف هيئة مكتبه حتى باغته مرسوم بحلِّه.

ولقد كان من آثار تتبعنا للنزاع الحزبى العنيف، الذى استنفد مجهودًا ضخمًا من الزعماء وذوى الرأى كان حقيقًا أن يأخذ اتجاهه صوب المثل الذى تطمح إليه البلاد، كان من آثار تتبعنا له وحرصنا على تسجيل أقوال الزعماء وأفعالهم كوثائق لها قيمتها وخطرها أن تضخم هذا السِّفْر وزادت صفحاته وكنا بذلك مغتبطين. ففى سبيل مصر الممثلة فى بنيها العاملين، وشبانها الناهضين، نبذل ما فى وسعنا من جهود أدبية ومادية، مغتبطين بهذا البذل معتقدين أنه حق علينا للوطن العزيز يجب أداؤه على أكمل وجه مستطاع.

وإنى أكرر هنا ما قلته فى مقدمة الجزء الأول من التمهيد، تلك دعواى أن هذا الكتاب قائم على أقصى ما يستطاع الحصول عليه من المواد التاريخية الممحصة بطريق النقد العلمى التاريخى المجرد عن الهوى أو من المستندات والوثائق التى تتكون منها جميعًا صورة صحيحة حسب المشاهَد المحسوس. والله أسأل أن يعيننى على إتمام ما بدأت وتحقيق ما رجوت.

أحمد شفيق



الباب الأول

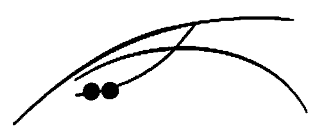
■ شهر يناير

■■

الفصل الأول

الوفد والعرش. استقالات الشيوخ والنواب من الهيئة الوفدية.

دعوى مساعى الوفد لدى دار المندوب السامى



انقضى عام ١٩٢٤ وطُوى فى سجل التاريخ بحوادثه المشئومة التى جرت على البلاد ما جرت من المصائب؛ مما جعلها تئن تحت نيرها وهى فى ضعفها أمام خصمها القوى العنيد الذى استغل آخر تلك الحوادث لصالحه ففرض على البلاد ما فرض.

استقالت وزارة سعد باشا وخلفتها وزارة زيور باشا التى قبلت سائر الشروط التى اشترطتها الحكومة البريطانية على البلاد تكفيرًا عن سيئة لم تكن، يعلم الله، مسئولة عن ارتكابها.

استقالت وزارة سعد باشا وهى مؤيدة بثقة الأمة ممثلة فى نوابها كلها.

وكان من مقتضيات السياسة البريطانية أن تحاول نزع تلك الثقة التى كان يتمتع بها الوفد المصرى من القلوب. فضربت على هذه النغمة وأخذت صحفها تسعى إلى هذه الغاية.

وكان من مظاهر هذه السياسة فى الداخل أن قامت حركة ترمى إلى تأليف حزب جديد تناصره الحكومة ويؤيده بعض مَن كان لهم نفوذ قوى من رجال القصر الملكى. حتى مشت فى الناس إشاعة أن هذا الحزب الجديد هو حزب العرش!

الوفد والعرش

فى مستهل هذا العام بدت على صفحات الجرائد حركة يؤخذ منها أن هناك أيدى جريئة تدبر أمورًا ذات خطورة تمس الأغلبية الكبرى فى البلاد.

شيوخ ونواب يستقيلون من الهيئة الوفدية البرلمانية ويسندون سبب استقالاتهم إلى «ما ذاع أخيرًا من أن الحزب الوفدى تحيط به الشكوك من جهة الإخلاص الواجب لجلالة الملك».

وقد بعثت هذه التهمة وأثارت عقاربها الصحف الإنكليزية تنفيذًا للسياسة التى ألمعنا إليها. فقد نشرت جريدة «ديلى تلغراف» نبأ ورد لها من مُكاتِبها فى القاهرة يقول فيه: «إن صحف الوفد تخفى الحقيقة ولكن الشأن الأعظم فى الانتخابات المقبلة سيكون للخلاف بين الملك فؤاد من جهة وزغلول باشا من جهة أخرى».

وبينما كان هذا المكاتب يرسل ذلك النبأ أو التخمين لجريدته. كانت جريدة «ليفربول پوست» تقول بلسان مكاتب لها فى لندره: «إذا فاز السعديون فى الانتخابات فلن تقوم المتاعب فى وجه بريطانيا العظمى وحدها بل قد بلغنى من مصدر يوثق به أنها ستقوم كذلك فى وجه المعتدلين، وإذا ربح زغلول باشا الانتخابات فلن يكون مركز الملك فؤاد نفسه مأمونًا لأن الزغلوليين يعتقدون أن الملك فؤاد قد تخلى عنهم».

وفى التاريخ الذى نشر فيه خبر الديلى تلغراف الأول كتبت جريدة «نيو كاسل كرونكل» مقالاً جاء فيه: «إن مركز الملك فؤاد لا يكون مأمونًا إذا فاز زغلول باشا فى الانتخابات. لأن الزغلوليين يرون أن الملك فؤاد قد غدر بهم.....».

وجاءت «التيمس» بعد ذلك فنشرت برقية لمكاتبها بالقاهرة فى ٤ يناير تقول: «ومع أن الوفد المصرى ما برح يجاهر بإخلاصه وولائه للعرش فإن جميع الدلائل تدل على أنه يسير سيرًا مطّردًا إلى الجمهورية الصريحة!».

هذا مثل مما كانت تكتبه الصحف البريطانية. ولما كانت جعبة التهم التى كان يكيلها أرباب الأطماع من مناوئى الوفد قد نفد ما بها. وجدوا فى هذه التهمة الجديدة معينًا يستندون إليه فى دس الدسائس للتفرقة بين السواد الأعظم من الأمة والعرش، وينفرون من الوفد كثيرًا من أنصاره خشية أن تلصق بهم هذه التهمة الشنيعة.

استقالات الشيوخ والنواب من الوفد

أخذت هذه الحملة تزداد من الصحف البريطانية يعاونها بعض الصحف المصرية فقامت الصحف الوفدية ترد هذه الفرية. فكتبت جريدة البلاغ فى عددها الصادر فى ٤ يناير تقول:

«إن هؤلاء الشيوخ (المستقيلين من الوفد) لم يروا من الحزب الوفدى أقل ما يشوب إخلاصه للعرش. ولكن الذى أثار هذه الزوبعة هو أن الإنكليز ضاقوا ذرعًا فأعلنوا الحرب على سعد ووفد سعد وحزب سعد. وإن الحكم اليوم فى يد خصوم سعد فهم والإنكليز يحاربونه بكل الوسائل ومنها هذه الدسائس».

إلى أن قالت: «فالذين يحاربون الوفد اليوم قد حاربوه وراء ظهره وسعد باشا يواجه الإنكليز فى إبان المحادثات. وقد أعدوا الوزارة التى تخلف وزارته وتفاهموا مع الإنكليز فى شأنها. ولهذا تردد زيور باشا (وهو فى رياسة الشيوخ) فى إيفاد الوفد الذى يطلب من جلالة الملك إقرار سعد فى الوزارة بعد تقديم استقالته. وبهذا عالج عبد الحليم البيلى أن يمنع مجلس النواب من إعلان ثقته بالوزارة السعدية وتضامنه معها فى السياسة».

«بل لقد بدأت الدسائس والمؤامرات قبل المحادثات ببضعة شهور وستظل سارية فى سراديبها الخفية حتى يتضح اليقين ويظهر غدًا للناس من ينصر العرش ومن يُقْصى عنه القلوب».

وختمت هذه الصحيفة مقالها بالعبارة التالية:

«وما ظنك بعرش يحميه الإنكليز الذين لا يستقرون فى مصر إلا بغصب حقوق العرش والأمة معًا. أو الأحرار الدستوريون الذين تمروا للعرش ولوحوا له (بخفر الذمة وخيانة العهد) وحرضوا الإنكليز على (استعمال الحزم والشدة) مع صاحبه لأنه حال بينهم وبين الوزارة فى وقت من الأوقات، أو بقايا الحزب الوطنى الذين لا يعترفون بشىء مما تم منذ ١١ سنة، والذين يعلم العرش من علاقاتهم فى مصر والخارج فوق ما نعلم، أو عصبة الدساسين والوشاة وهم

يخونون العرش عند الإنكليز ويُرضون هؤلاء بتفريق قوى الأمة وتفكيك روابطها وتمكين الغاصبين من رقابها».

«ليفكر أولئك الذين يقولون إنهم خدم العرش المخلصون. ثم ليفكروا فى مرمى أعمالهم فقد آن لهم أن يروا جسامة السوء الذى قد تصيب به سياستهم العمياء سمعة ملك مصر فى الخارج. فإذا استمرت هذه الحملة الشائنة فإن فوز الوفد فى الانتخابات قد يؤوَّل بأنه هزيمة للعرش والأسرة المالكة».

وقد كتب كاتب فى جريدة الأهرام بتاريخ ٥ يناير يدلل على إخلاص سعد باشا لمليك مصر. وهذا الكاتب عضو فى مجلس الشيوخ قال: «إن خطابات سعد باشا فى مجلس النواب ومجلس الشيوخ فيها الدليل القاطع على ما يكنه ضميره من الولاء والتقدير والامتنان لشخص جلالة ملك مصر وكذلك فإن جلالة الملك كان يعزه ويقدر ولاءه له. وقد قال جلالته فى رسالة أرسلها لدولة الرئيس على ظهر الباخرة (التى أقلته إلى أوروبا يوم اعتزم المحادثات بعد الاستشفاء): «إن صحتك هى أثمن شىء فى الدولة»».

وقد أذاع دولة سعد باشا منشورًا فى الصحف، فى عزلته السياسة التى اعتزلها عقب استقالته، جاء فيه: «إن خصوم الوفد اختلقوا أن هناك خلافًا بين السراى وبين الوفد. وأنه يناوئها. ويفصل من هيئته من يتصل بها. وهى فرية أصرح عاليًا بأنه لا أساس لها إلا الضغينة والحقد فى نفوس الذين اخترعوها. إذ الوفد لا يزال مقيمًا على ولائه. حريصًا على وفائه وإن رئيسه فارق الحكم وهو متمتع بثقة جلالته وملحوظ بعين رعايته. وما انطوت جوانحه بعد ذلك إلا على الولاء الخالص والوفاء الكامل»[1].

ولقد أخذت الصحف المعادية للوفد تنشر الاستقالات التى تردها من الشيوخ والنواب الذين رأوا أن يستقيلوا من الهيئة الوفدية البرلمانية، ويمكن القول بأن بعض هؤلاء المنفصلين كانوا فى الحقيقة ممن يعدون الانتساب للأحزاب السياسية ضربًا من ضروب التجارة. فمتى وجدوا الريح مواتية غير حزبهم

---

(١) البلاغ فى ٤ يناير.

الذين ينتسبون إليه هجروه إلى ذلك الحزب الذى يبسم له الزمان بثغر رقيق. غير ناظرين إلى مبادئ أو برامج الأحزاب وأن البعض الآخر الذين اكتفوا بقطع علاقاتهم بحزب الوفد إنما فعلوا ذلك ليأمنوا سخط السلطة المسيطرة والتى تحاول أن تهدم الوفد لتبنى من أنقاضه حزبًا جديدًا. وهؤلاء برهنوا بعملهم هذا على مبادئهم السياسية أوفى فهمهم للغايات التى تتألف من أجلها الأحزاب.

ولقد كان من ضمن الاستقالات ذات الشأن والتى ظُن أنها سيكون لها أثر فى كيان الوفد، الاستقالة التى رفعها حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا من الوفد.

ولقد هوّلت الصحف المناوئة للوفد فى أثر هذه الاستقالة بين صفوفه وتفننت بها الصحف الإنكليزية معتبرة إياها أشد ضربة أصابت الوفد حتى ذلك التاريخ. فقد قال مكاتب جريدة «التيمس» بالقاهرة فى برقية أرسلها لجريدته متضمنة هذا الحادث:

«إن استقالة محمد سعيد باشا أهم تطور فى الموقف السياسى ولم تكن هذه الاستقالة غير منتظرة بجملتها. فقد كان معروفًا منذ حين قبل استقالة وزارة الوفد أنه لم يكن موافقًا على السياسة التى كان يجرى عليها زغلول باشا. ولكن انضمامه إلى الوفد حال دون إمكان تركه فى ذلك الحين أما الآن فقد وجد الفرصة أعظم ملاءمة ولعل استقالته فى هذا الوقت أشد ضربة أصابت الوفد حتى الآن. فإذا استثنينا توفيق نسيم باشا الذى لم يكن قط عضوًا فى الوفد فإن محمد سعيد باشا كان المعاون الوحيد لرئيس الوزارة السابق بخبرته الوافية فى تصريف الأمور أو بمزاياه السياسية. وقد تؤثر استقالته بنوع خاص فى مركز الوفد فى الإسكندرية حيث يقيم محمد سعيد باشا ويتمتع بنفوذ واسع. وكما أن انضمامه إلى الوفد قد عُدَّ من قبل ضمانًا لظفر السعديين فى الإسكندرية فمن الممكن أن يعد تصميمه على أن يكون مستقلاً نذيرًا بفشل السعديين هناك».

وأما عن تأثير هذه الاستقالات المتتابعة فى الوفد. فقد كانت الإشاعات حولها شتى ومتناقضة. ولقد كانت كلها قائمة على الفرض حتى إن النظر إليها

كلها بعين الاعتبار لا يكون إلا استسلامًا إلى افتراضات غريبة متقارية لا يمكن الخروج منها بنتيجة.

ولقد سأل محرر جريدة الريفورم الفرنسية التى تصدر بالقاهرة دولة سعد باشا رأيه فيمن استقالوا من الهيئة الوفدية، فقال له دولته:

«إن هؤلاء الأشخاص لم يكونوا فى وقت ما أعضاء بالوفد حتى يمكن أن يُقال إن عقد الوفد ينفرط. وإذا استثنينا البيلى كان باقى المستقيلين مجرد أعضاء فى البرلمان اعتنقوا مبادئنا (وهذه النمر) لم تكن أبدًا من أعضائنا بالمعنى الصحيح ولم نعول عليها فى أى وقت كان ويمكننى أن أصرح علنًا دون أن أخشى أى تكذيب أن الوفد ما زال قائمًا كما هو دون أن يُمس بسوء. إن هؤلاء المرشحين الذين يسمون أنفسهم مستقلين ليسوا تابعين لأى حزب من الأحزاب وليس لهم أى مبدأ. ولا تجمعهم جامعة غرض معين أو برنامج محدود أو غرض سامٍ دقيق. إن كل أحد يعمل شخصيًا ومستقلاً لحساب نفسه».

ولقد نظرت جريدة «لافيريتيه» التى تصدر فى بورسعيد باللغة الفرنسية إلى تأثير تلك الاستقالات فى الوفد، فقالت ما معناه:

«إنه يجب أن لا تنسى حالة مصر الخاصة من الوجهة الدستورية فإذا كان مرشحو الوفد أحرزوا فوزًا باهرًا فى الانتخابات الماضية. فإن ذلك لم يكن نتيجة تقدير لمزاياهم الشخصية بل كان سببه الوحيد أنهم يمثلون الوفد. فالناخب المصرى يضع صوته فى صندوق الانتخابات كأنه يعطى صوته لزغلول باشا. ولهذا السبب نرى أن الاستقالات التى كثر اللغط حولها لن يكون لها أى تأثير لدى الناخبين ولذلك لا بد من أن ينظر زغلول باشا إلى هذه الاستقالات آسفًا متألمًا».

تلك كانت المساعى التى توسل بها خصوم الوفد من رجال الوزارة ومن انضموا إليهم من من ذوى الغايات والأطماع ومن ناصروهم للإيقاع بين الوفد والعرش، وهى كانت الخطوة الأولى لهدم الوفد.

دعوى مساعى الوفد لدى دار المندوب السامى

بقى أن يسعى الساعون فى تسوىء سمعة الوفد لدى الأمة؛ لينصرف عنه أنصاره وتحل التفرقة فى صفوفه على أمل القضاء عليه نهائيًا.

فقام دعاة هدم الوفد بإلصاق تهمة ثانية هى دعواهم بأن دولة سعد باشا أرسل رسولاً من قِبَله لدار المندوب السامى على دفعتين، ففى الدفعة الأولى سعى هذا الرسول لعدم حل البرلمان لتتقدم وزارة زيور باشا إلى المجلس فلا يوليها ثقته طبعًا فتسقط ثم تتولى وزارة سعدية أمور البلاد. وعلى ذلك توقف المخابرات الجارية مع الوزارة الحالية بشأن التساهلات التى ينوى الإنكليز عملها تخفيفًا لوطأة الإنذار البريطانى، على أن تُستأنف مع الوزارة الوفدية التى تتولى الأمور بعدها.

قال مروجو هذه التهمة: وقد قال ذلك الرسول إنه بما أن شخص سعد باشا ظهر أنه غير مرغوب فيه من جانب الإنكليز. فلا بأس بأن يتولى الرياسة محمد سعيد باشا.

ولقد ادعى هؤلاء أن الرسول قال فى الدفعة الثانية: «إنكم متى قبلتم الحل الذى عرضته عليكم بتأليف وزارة سعدية فإن تلك الوزارة الجديدة تقبل أن تشرع منذ الآن فى المفاوضة مع الإنكليز على القواعد الآتية:

١ ـ إبرام محالفة بين إنكلترا ومصر.

٢ ـ قبول بقاء حاميات فى قناة السويس لحماية هذه القناة وفى أبى قير والعباسية للمطارات وفى أبى زعب للتلغراف اللاسلكى.

٣ ـ بقاء الحالة فى السودان كما كانت قبل الإنذار البريطانى»[1].

وأُذيع أن المسيو ليون كاسترو صاحب جريدة الليبرتيه كان رسولاً من الوفد إلى دار المندوب السامى بقصد استمالتها للتفاهم مع الوفديين. ولكن هذا الصحفى كذب ما عزاه إليه الأحرار الدستوريون. وكتب فى جريدته (يقسم

(١) السياسة فى ٧ يناير.

بشرفه على أنه لم يوفد فى شىء قط لا من الوزارة السعدية ولا من أحد من أعضاء الوفد لا غداة الإنذار البريطانى ولا بعد استقالة الوزارة السعدية).

فعادت السياسة إلى ذكر اسم شخص آخر زعمت أنه كان رسولاً موفدًا لدار المندوب السامى من قبل السعديين. وسمَّته بالذات قائلة إنه الأستاذ عبد الفتاح رجائى العضو فى مجلس الشيوخ[1].

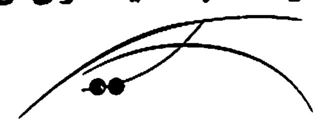
ولقد قامت جريدة البلاغ تكذب هذه الفرية الجديدة تكذيبًا باتًا وأيّدت تكذيبها بذكر وقائع قائلة إن الرسول الذى ذهب إلى دار المندوب السامى البريطانى غداة الإنذار البريطانى هو صاحب السعادة حسن نشأت باشا، وكانت المهمة الوحيدة التى ذهب فيها هى طلب مد المهلة المعطاة للوزارة أربعًا وعشرين ساعة؛ فأجيب أن المهلة تمد ثلاث ساعات فقط فلم تقبل الوزارة وقدمت جوابها قبل الميعاد الأصلى بنصف ساعة.

■■■

(١) السياسة فى ٥ يناير.

الفصل الثانى

تأليف حزب الاتحاد. ملخص أقوال الجرائد فى حزب الاتحاد. آراء الجماعات والأفراد فى هذا الحزب. رأى سعد باشا فى الحزب الجديد والانتخابات. اليد الأولى فى تكوين الحزب



كان كل ما تقدم يجرى والاستعدادات تُقام للمعركة الانتخابية. فكانت فى جملتها حربًا انتخابية يُقصد منها فوز المرشحين الذين تظاهرهم الحكومة ومَنْ كان يؤيدها فى القصر الملكى من ذوى النفوذ القوى.

لذلك أخذ دعاة هذه السياسة منذ تولت وزارة زيور باشا الأمر يضمون إليهم كل من استقال من هيئة الوفد وكل ذى مطمع فى المراتب السامية ممن لا تؤهلهم كفاياتهم إلى ارتقائها. وكل ضعيف الإرادة من الأهالى، مستعملين نفوذ بعض رجال الإدارة الذين وجدوا أمامهم السبيل إلى الرقى مفتوحًا بمؤازرة هذه الحركة السياسية وكانوا يوهمون أن هذه هى غايات العرش. وأن العرش يرغب فى تأليف حزب ينتسب إليه ويعضده ويناضل الحزب المشكوك فى إخلاصه.

إن المفروض أن الأحزاب داخل كل دولة متعارضة المقاصد متعادية فى الأساليب. وحَسْب الأحزاب المختلفة أن تكون أحزابًا للدلالة على أنها لا تتفق فى مبادئها مع بعضها. فمن الجرأة أن يدعى مُدعٍ بأن فى أمة من الأمم حزبًا للعرش تعاديه الأحزاب الأخرى أو تختلف وإياه علىّ وجهات نظرها، إلا إذا كان فى البلاد ثورة تجعل الأحزاب كلها فى ناحية والعرش فى ناحية أخرى.

ومن سوء الحظ أن جازت هذه المخرقة على عقول كثير من نواب الأمة ورجالها، وبرز هذا الحزب لأنظار الجمهور فى اليوم العاشر من شهر يناير

حيث اجتمع بفندق سميراميس بعد الظهر فريق من الوجهاء وبعض أهل العلم ممن أخذوا على عاتقهم القيام بهذا المشروع السياسى، وافتتح الاجتماع اللواء موسى فؤاد باشا أحد الشيوخ المستقيلين أخيرًا من الهيئة الوفدية بخطبة أبان فيها عن فكرة تأليف الحزب وما دعا إلى ذلك فى الأحوال الحاضرة. قائلاً «إن من أشرف أغراضه الدعوة إلى الاتحاد وتوحيد صفوف الأمة وجمع كلمتها».

وتلاه الأستاذ خيرت راضى بك المحامى الشرعى فخطب فى الاتحاد وقال: «إن هذا الحزب هو الذى سيعمل لتحقيق مدلول ذلك اللفظ».

وقال فى موضع آخر: «إنما أُلِّف هذا الحزب ليخرج بالأمة من المآزق التى ارتطمت فيها بعدما أحسسنا بأن عُرَى الاتحاد كادت تتفصم وأن الخطر يتهددنا فى أمانينا وأن الأخلاق، حتى الدينية، أعملنا فيها معاول الهدم بدون شفقة ولا رحمة».

وقال فى موضع آخر من خطبته: «إننا نريد القضاء على عهد التنابذ وأن نعيد إلى أبناء الشعب ثقة بعضهم ببعض. وأن نقيم فى الأذهان أن الإخلاص والوطنية ليسا احتكارًا لأحد إنما هما صفتان قائمتان بسائر النفوس المصرية.... وأن ليس لمصرى على مصرى فضل سوى ما تقدم يداه لهذا الوطن من خير ونفع». ولقد أحس الأستاذ انه بكلامه هذا قد عرَّض ببعض الأحزاب الأخرى فأراد أن ينفى عن حزبه الفتىّ تهمة تأليفه لمناهضة حزب بعينه. مدللاً على ذلك بقوله: «لأن زمن رواج مثل هذه التهم قد مضى وانقضى وأن المرء بما قدمت يداه».

وقفَّاه الأستاذ عبد الحليم البيلى أفندى المحامى فخطب فى موضوع تأليف الحزب ومبادئه وقال فيما قاله: «إن البلاد قاست كثيرًا من جراء الانقسامات وتحكم الأغراض الحزبية التى آلت فى كثير من الأحوال ـ وحين تتطلب الحاجة الضرورية التساند والمعاضدة ـ إلى سيطرة مشكوك فى صحة نفعها».

ثم تلا على المجتمعين أسماء حضرات أعضاء اللجنة التحضيرية للحزب لينتخب منهم مجلس الإدارة فرُئى تأجيل ذلك إلى جلسة أخرى، وبعدئذ انفرط عقد الاجتماع وخرج المجتمعون يهتفون لحضرة صاحب الجلالة الملك ولحضرة صاحب السمو الملكى ولى عهده ولمصر[1].

صدور جريدة الاتحاد وبرنامج الحزب

وقد أصدر الحزب جريدة تنطق بلسانه أسماها «الاتحاد» كتب فى رأسها آيتين من آيات الذكر الحكيم تدعوان إلى الاتحاد والوئام، وهما:

«واعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرقوا. واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألّف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانًا».

وابتاع الحزب جريدة أخرى فرنسية تكون لسان حاله بهذه اللغة وهى جريدة «الليبرتيه» بعد أن انسحب منها الأستاذ ليون كاسترو، فأصبحت اتحادية بعد أن كانت وفدية.

وقد نشرت الجريدتان برنامج الحزب الجديد وهو:

«مقصد الحزب وغايته:»

«السعى للحصول على الاستقلال التام لمصر والسودان».

«ووسائله العمل على ما يأتى:»

١ ـ «توحيد صفوف الأمة وتوجيه مجهوداتها للعمل المنتج فى ظل الدستور».

٢ ـ «نشر الدعوة فى داخل البلاد للمحافظة على الروح الاستقلالية وفى خارجها لإقناع الأمم الأخرى بعدالة القضية المصرية».

٣ ـ «التفاهم مع الدول صاحبات الامتيازات للاستعاضة عنها بنظم يطمئن لها الأجانب ولا تتنافى مع استقلال البلاد».

---

(١) الأهرام فى ١٢ يناير.

٤ ـ (أ) «تنفيذ ما نص عنه الدستور من تعميم التعليم الأوَّلى الإجبارى للبنين والبنات وترقية مستوى التعليم العام بإصلاح برامجه وزيادة دور التعليم الفنى والصناعى والزراعى».

(ب) «إصلاح شئون الجامعة الأزهرية وفروعها إصلاحًا شاملاً وإعداد خريجيها ليشغلوا المراكز اللائقة بهم فى دور القضاء والتربية والتعليم».

٥ ـ «ضمان استقلال القضاة بتعميم مبدأ عدم قابليتهم للعزل والنقل إلا فى حدود يعينها القانون واتحاد الوسائل الجدية لترقية مستوى رجال الإدارة والمسئولين عن الأمن العام».

٦ ـ «جعل القاعدة فى التوظُّف بالدوائر الحكومية الكفاءة والمؤهلات الشخصية بصرف النظر عن الاعتبارات السياسية وغيرها ووضع تشريع خاص بجميع الموظفين يحول دون عزلهم بغير محاكمات تأديبية».

٧ ـ «ترقية حالة الفلاح ماديًا وأدبيًا بتعميم النقابات الزراعية وإنشاء الترع والمصارف. والعناية بجعلها دائمًا فى حالة صالحة للاستفادة منها. وزيادة المساحات القابلة للزراعة وتوصيل المياه لعموم السكان. وتوزيعها بينهم على قواعد العدل المطلق».

٨ ـ «ترقية حالة العمال ماديًا وأدبيًا بتعميم النقابات وشركات التعاون وإنشاء دور الصناعة وحماية المصنوعات المصرية. وتنظيم العلاقات فيما بينهم وبين أرباب الأموال».

٩ ـ «العناية التامة فى أن يكون تخطيط المدن والقرى وتشييد المساكن على وجه يتفق والنظم الصحية».

١٠ ـ «وقاية الصحة العامة بين الطبقات الفقيرة. وتسهيل طرق المداواة والعلاج بها. والاستكثار من الملاجئ والمستشفيات».

١١ ـ «تقوية الثقة المالية بمصر وتنمية موارد ثروتها وتوجيه العناية إلى تحسين أصناف القطن وثبات أسعاره».

١٢ ـ «تشجيع التجارة الوطنية وتعميم الغرف التجارية المصرية».

١٣ ـ «إعداد وتقوية وسائل الدفاع بمختلف أنواعها عن البلاد»[1].

ثم ختم هذا البرنامج بهذه العبارة: «لتَحْىَ مصر. وليحى الملك».

ملخص أقوال الصحف المصرية فى حزب الاتحاد

لا بد لكل حركة سياسية من محبذين ومنكرين. ولا مشاحة فى أن تأليف حزب الاتحاد كان حركة سياسية جديدة ينطبق عليها هذا المبدأ العام.

وإنًّا إذا استثنينا صحيفة الأحرار الدستوريين نجد أن جميع الصحف المصرية لم تكن راضية عن هذه الحركة السياسية التى كانت تدعو فى ظاهرها إلى اتحاد الصفوف. وترمى فى حقيقتها إلى هدم حزب كبير من الأحزاب المصرية.

ونلخص هنا أقوال الصحف المصرية؛ لنبين كيف استقبلت فى جملتها تأليف هذا الحزب الجديد.

فقد قالت جريدة اللواء المصرى لسان حال الحزب الوطنى ما يلى:

«ترددت الإشاعات وكثرت الأقوال حول تأليف حزب جديد لا ندرى على أى مبدأ أنشئ ولا لأى غرض أُسس فلا رجاله معروفون ولا مبادئه أعلن عنها. ولا ندرى ما الحكمة من إنشائه والبلد غير محتاجة إليه. والبلاد يحتلها الغاصب. والكل يسعى لإخراج الإنكليز من مصر؟!».

«يطلب المصريون جميعًا الاستقلال التام لمصر والسودان. فلماذا هذا التشعب ولِمَ هذه الأحزاب والغرض واحد والكل متفقون عليه؟!».

«لم نكن من الأمم المستقلة المتمتعة بكامل حريتها حتى يصح القول بأن هناك فائدة من تشعب الأحزاب وكثرتها».

(١) الأهرام فى ١٢ يناير سنة ١٩٢٥.

«يقولون إن اليوم سيجتمع أعضاء هذا الحزب الجديد ليضعوا برنامجه، ويعلنوا مبادئه، وشعورنا قبل أن نطّلع على خطته أنه قصير العمر سريع الزوال»[1].

وقالت جريدة الأخبار، وهى من صحف الحزب الوطنى والتى كانت فى عهد وزارة دولة سعد زغلول باشا حاملة لواء المعارضة للوزارة، فى مقال لها قبل إعلان برنامج الحزب:

«ها نحن أولاء نشهد اليوم تأليف حزب الاتحاد الذى نرجئ الكلام عليه حتى نقف على برنامجه».

«ولا شك أننا نأسف كل الأسف إذ نرى الأمة تتفرق إلى هيئات وأحزاب متعددة فى الوقت الذى تدعو فيه الظروف إلى توحيد كلمة الأمة والتفافها حول ميثاق قومى واحد».

«لقد كنا نرجو لمصلحة الوطن الذى جتاز هذه الساعة الحرجة أن تتضاءل الفكرة الحزبية لا أن تنمو وتنتشر».

«كنا نرجو لخير البلاد وخير قضيتها أن تنصرف جهود البلاذ نحو التفكير فى الخروج من المأزق الحاضر بدلاً من التفكير فى إنشاء أحزاب جديدة»[2].

وقالت بعد إعلان برنامج الحزب:

«وأول ما يلفت الأنظار فى هذا البرنامج أنه لم يوضح سياسته حيال الإنكليز. بل قصر أكثر كلامه على الشئون الداخلية. مع أن الموقف الذى تجتازه البلاد الآن يتطلب بيان الموقف الذى تقفه الأمة حيال غاصبها لاستخلاص حقوقها منه».

«إن الأزمة الحاضرة نشأت، كما هو معلوم، عن الإنذار الإنكليزى الذى قُدم للحكومة السابقة وكان سببًا فى استقالتها وما ترتب على ذلك من إسناد مقاليد

---

(١) اللواء المصرى فى ١٠ يناير.

(٢) الأخبار فى ١٠ يناير سنة ١٩٢٥.

الأمور للوزارة الحاضرة، ومن حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة لاستفتاء البلاد فى السياسة التى تنوى اتباعها».

«فالحزب الذى يتألف أثناء وجود هذه الأزمة، ويتقدم لميدان العمل للاشتراك فى استفتاء البلاد يجب أن يكون أول ما يشرحه ويوضحه إبداء رأيه فى هذه الأزمة وطريقة الخلاص منها».

ثم تكلمت هذه الجريدة عن إبهام مبادئ الحزب وغموضها حيال هذه المسألة الجوهرية الكبرى. وختمت عبارتها بهذه الكلمة التالية:

«من أجل ذلك نرجو من القائمين بشئون هذا الحزب أن يوضحوا ما انبّهم من آرائهم وأن يشرحوا ما غمض من سياستهم حتى يكون الحكم عليهم قائمًا على أساس جلى صريح»(1).

وقالت جريدة «كوكب الشرق» وهى من الصحف السعدية:

«.... لا أكون خاطئًا إذا قلت إن دعوة الناس للاندماج فى سلك هذا الحزب الذى لم يولد بعد، من طريق القول بأنه حزب العرش مما ينفر الناس منه ويبعدهم عنه. وبخاصة العقلاء الذين ينظرون إلى بعيد والذين لا سبيل إلى التشكك فى ولائهم. لأنهم يقولون بما نقول به نحن جميعًا من أن الأمة على بكرة أبيها هى حزب العرش».

«ولا أكون خاطئًا إذا قلت إن الذين يسلكون هذا السبيل الشائك يسيئون إلى الوطن من حيث يشعرون أو لا يشعرون لأن الغاصب لا يتمنى أكثر من أن نكون متفرقين متنازعين ولا أكثر من أن يقال ـ ولو فى غير حقيقة ـ إن بين الأحزاب السياسية المصرية مَن هو مخلص للعرش ومَن هو مشكوك فى إخلاصه. إن هذا القول وحده كاف لأن يمكّن للإنكليز فى وادى النيل ولأن يضربوا الأمة كلها بيد من حديد لسبب ولغير سبب متذرعين بالدفاع عن العرش ما دامت هناك أحزاب

(1) الأخبار فى 11 يناير سنة 1925.

مشكوك فى إخلاصها ـ ولو قولاً ـ لهذا العرش الذى نفتديه جميعًا بالمُهَج والأرواح[1].

وقالت جريدة البلاغ التى هى لسان حال الوفد المصرى:

«.... فهو حزب الانصراف عن التمسك الآن بالاستقلال والاكتفاء بإنشاء الأساسات الذى يمكن بعد إنشائها أى بعد عشرات من السنين أن نقول إننا صرنا أهلاً للاستقلال فيجب أن نطالب به. ومتى جاء هذا الوقت وطلبنا الاستقلال وقلنا لإنكلترا ها نحن قد أقمنا الأساسات كلها فأصلحنا الأزهر ورقينا حالة الفلاح وحالة العمال ونفذنا كل البرنامج الذى رسمه حزب الاتحاد فهيا أعطينا الاستقلال التام لمصر والسودان فسوف تُلجأ إنكلترا إلجاءً إلى الخضوع أمام رغبتنا لأن الأساسات التى تكون قد أقمناها فى نظر حزب الاتحاد أسباب ملجئة!».

«إن هذه النظرية هى بعينها نظرية الوزارة فى مذكرتها التى أشارت فيها بحل مجلس النواب أى نظرية الزارع الذى يجب أن يزرع ثم أن ينتظر حتى يحصد. وهى أيضًا نظرية الأحرار الدستوريين فى (استكمال الاستقلال) وهى هى نظرية الإنكليز فى التدرج فى سبيل الحكم الذاتى إلى أن يأتى فيما بعد (أى فى آخر الدهر) وقت الاستقلال. فلهذه النظرية إذًا ولأجل تأييدها قام حزب الاتحاد كما قام فى وقت من الأوقات (الحزب المستقل) ليصرف المصريين عن مقاطعة لجنة ملنر وكما قام (حزب مصر المستقلة) فى وقت آخر ليصرف المصريين عن الوفد ويجمعهم حول عدلى باشا، وكما لم ينجح هذا ولا ذاك سوف لا ينجح حزب الاتحاد لأن نباته غريب عن تربة مصر فلا يمكن أن ينمو فيها»[2].

وقالت جريدة «الأهرام»:

«.... فإذا تلا القارئ هذه الأسس التى يقوم عليها الحزب الجديد فى معالجة السياسة الخارجية لا يجد فرقًا بينها وبين القواعد التى قامت عليها الأحزاب

(١) كوكب الشرق بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٢٥.
(٢) البلاغ بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٢٥.

الأخرى كالفرق الذى كان موجودًا بين الحزب الوطنى يوم تأسيسه وحزب الأمة أو حزب الإصلاح الذى أُنشئ يومئذ خصيصًا لترويج سياسة السراى الخديوية. ولربما كان الفارق الوحيد بينه وبين الحزب الوطنى».

«أما من الوجهة الداخلية فإنه متفق أيضًا كل الاتفاق مع الأحزاب الأخرى (كتنفيذ ما نص عليه الدستور للتعليم وإصلاح الجامعة الأزهرية وضمانه استقلال القضاء وجعل قاعدة التوظف الكفاءة وترقية الفلاح والعمال والعناية بالصحة وشئونها. وتقوية الثقة المالية وتشجيع التجارة وتعزيز وسائل الدفاع)».

والذى يصح التساؤل عنه: كيف يكون الجمع بين إنشاء هذا الحزب وقولهم فى إحدى مواده الأساسية وفى خطاب سعادة موسى فؤاد باشا «إن من أشرف أغراضه الدعوة إلى الاتحاد وتوحيد صفوف الأمة وجمع كلمتها». لأن الذى نعرفه أن تعدد الأحزاب يقضى حتمًا إلى الانقسام إلا إذا كان الغرض أن يستنفد الحزب، الذى أنشئ منذ يومين، الأحزاب الأخرى القديمة. وإذا قلنا إنه لا يختلف كثيرًا عن تلك الأحزاب من الوجهة النظرية وجدنا أمامنا الحزب الوطنى يناقضه ووجدنا أن سعى الحزب الجديد (للحصول على الاستقلال التام لمصر والسودان) معلق على وسائل العمل التى بسطها. وهذه الوسائل تتطلب تراخيًا فى الوقت والزمن إلى أن تقتنع مثلاً الأمم الأخرى (بعدالة القضية المصرية) وإلى أن يتم التفاهم مع الدول صاحبات الامتيازات للاستعاضة عنها بنظم يطمئن لها الأجانب ولا تتنافر مع استقلال البلاد».

«على أن خطباء الحزب كانوا أجلى بيانًا من البرنامج فالأستاذ خيرت راضى يقول:

«فما كانت الأمة تضحى بأبنائها وثمرات أكبادها. ولا تكون التضحية الشريفة ثمنًا يقدمه أصحاب الغايات والأهواء لمآربهم وتحقيق أهوائهم الشخصية. نعم لم تكن تلك التضحيات الهائلة لتتخذ أربابًا من دون الله إليهم نحج وأمامهم نركع ونسجد ونحن أمة متدينة لا تخضع لغير الله».

«إذًا إن حزب الاتحاد أُلِّف ضد مَن يصفهُم الأستاذ بأنهم (أصحاب الغايات والأهواء الشخصية). وإنه ألف (ليخرج بالأمة من المآزق التى ارتطمت فيها بعد ما أحسسنا بأن عُرَى الاتحاد كادت تنفصم وأن الخطر يتهدد أمانينا وأن الأخلاق، حتى الدينية، أعملنا فيها معاول الهدم دون شفقة ولا رحمة) كما يقول الأستاذ فى خطبته».

«على أن الأستاذ البيلى كان فى شرح أغراض الحزب الّيَن ملمسًا وإن لم يكن أقل سهامًا فقال: (لقد قاست البلاد كثيرًا من جراء الانقسامات وتحكم الأغراض الحزبية التى آلت فى أكثر الأحوال، وحين تتطلب الحاجة الضرورية التساند والمعاضدة، إلى سيطرة مشكوك فى صحة نفعها). فشكوى الأستاذ من (السيطرة) لا تستند إلى اليقين بل إلى الشك. واليقين عنده فى ما قاسته البلاد من جراء الانقسامات وتحكم الأغراض الحزبية. فهل وجد دواء الانقسام بزيادة هذا الانقسام. وهى زيادة يعبر عنها الآن بتعدد الأحزاب؟»[1]

قالت الأهرام فى مقال افتتاحى آخر:

«فالذين يخضون البلاد خضًا عنيفًا جدًا من أجل الانتخابات ـ وتلك معركة جائزة إن لم نقُل واجبة ـ لا يجوز لهم أن يلهوا عن معاول الهدم بأيدى الإنكليز يقضون بها على البقية الباقية لنا فى السودان».

«يقول الذين نحدثهم فى ذلك، إن هذه الفرَق والأحزاب لا تضع الآن نصب عيونها سوى غرض واحد وهو التغلب فى الانتخابات على الوفد».

«... إن الذين يفكرون فى الهدم يجب عليهم أن يفكروا فى البناء إلا إذا كانوا ثوارًا على الوفد فقط. وفى هذه الحالة ينطبق عليهم ناموس الثورة. وهذا الناموس المستمد من طبيعة الوجود يملى على أساس: (إن الثورة تأكل نفسها وتأكل الثائر)»[2].

---

(١) الأهرام فى ١٢ يناير سنة ١٩٢٥.

(٢) الأهرام فى ١٣ يناير سنة ١٩٢٥.

أما «السياسة» لسان حال الأحرار الدستوريين، فقد تفردت بمقابلة تأليف هذا الحزب بالقول الحسن حيث قالت:

«... نرحب بحزب الاتحاد الجديد ونرجو أن يوفق فى عمله وأن يساعد فى دائرته على تنظيم الجهود العامة فى مصر. وأول همّ للأحزاب السياسية هو هذا التنظيم للجهود العامة»[1].

آراء الجماعات والأفراد فى هذا الحزب

وكانت أيدى رجال الإدارة تعمل فى بنادر الريف وقُرَاه، تجمع الجماعات وتحض الناس على الالتحاق بهذا الحزب الجديد يرغبونهم فيه بالطعن فى الوفد ورجال الوفد وزعماء الوفد.

ثم تنشر الرسائل فى الصحف الحكومية وما إليها متضمنة أنباء هذه الاجتماعات كأنها عقدت من تلقاء نفسها وبغير تدخل رجال الإدارة تذكر فيها أسماء أناس من الظاهرين فى تلك الجهات للتأثير على أفكار من يتتبعون خطوات هؤلاء الأعيان وذوى الرأى، فكان كثير من هؤلاء ينشر فى الصحف الأخرى تبرُّأهم من شهود هذه الاجتماعات وكان البعض الآخر يحتج على صفحات تلك الصحف على عقد هذه الاجتماعات التى يرغم فيها رجال الإدارة على الاشتراك فى الحزب الجديد.

وبالجملة، فإن الجماعات والأفراد فى مصر كانوا غير راضين عن تأليف هذا الحزب الجديد الذى كانت غايته الأولى هدم هيئة سياسية وثق بها السواد الأعظم من الأمة.

رأى دولة سعد باشا فى الحزب الجديد والانتخابات

ولقد نشرت جريدة «مانشستر جارديان» حديثًا جرى بين مُكاتبها فى القاهرة ودولة سعد باشا أبدى فيه دولته رأيه فى حزب الاتحاد والانتخابات، جاء فيه:

---

(١) السياسة فى ١١ يناير سنة ١٩٢٥.

«إنه حزب ألفته الحكومة فقد عرفوا أن ليس للأحرار الدستوريين مكانة فى قلوب الشعب فصنعوا هذا الحزب الجديد لأغراض انتخابية ولعمرى لا أدرى لماذا تلقى علىَّ هذا السؤال، فالأمر لا يجهله أحد فى البلاد».

ثم قال دولته عن برقيات كان أرسلها هذا المكاتب لجريدته عن الانتخابات السالفة وعن الانتخادات القادمة:

«لقد ذكرت غير الحقيقة. إن هذه الانتخابات باطلة أما الانتخابات السابقة فكانت صحيحة. إنك ترى من الملائم أن تمنع الحكومة الطلبة من الاشتراك فى الانتخابات، ولكن ما قولك إذا كانت الحكومة نفسها تؤثر فى الانتخابات. أقول لك إن الانتخابات ستكون باطلة مهما تكن نتيجتها».

وقال بعد أن ضرب الأمثال عن الطريقة التى يجرى بها التلاعب فى الانتخابات وحمّل الإنكليز تبعة هذا التلاعب؛ لأنهم يريدونها على اعتقاد أنها تعطيهم نائبًا عن الأمة المصرية يتحمل تبعة الأمر ويكون أسلس قيادًا أكثر من دولته:

«إن البلاد جميعها تعلم أن الانتخابات تجرى لأنكم تريدونها. وأن الحكومة ما كانت لتستطيع أن تستخف بالدستور. وتكتب القوانين من جديد. وتضرب بحرية إرادة الناخبين عرض الحائط وتزور كشوف الناخبين إلا لأن البلاد يحتلها الجنود البريطانيون ولأن الذين يرتكبون هذه الأعمال يعتقدون أن البريطانيين سيحمونهم من العقاب الذى يستحقونه. إنكم لا تستطيعون الإفلات من التبعة. نعم إن زيور وصدقى هما آلتان ولكنكم أنتم الذين تقبضون بأيديكم إلى الأبد على البقية الباقية من إيمان المصريين بالعدالة الإنكليزية»[1].

ونستطيع هنا أن نعرض أمام الأعين رأى الصحافة البريطانية فى هذا الحزب الجديد بما نشرته جريدة التيمس كبرى الصحف البريطانية عنه على لسان مكاتبها فى القاهرة، فقد جاء فى برقيات الأهرام الخصوصية ما يلى:

---

(١) برقيات الأهرام لمراسله الخاص فى ١٢ يناير، عدد ١٣ يناير.

«نشرت جريدة «التيمس» اليوم تلغرافًا من مكاتبها فى القاهرة جاء فيه»:

«إن حزب الاتحاد الجديد همزة وصل بين جميع المعارضين للوفد الذين لا يرغبون، لأسباب شخصية أو غير شخصية، فى الانضمام إلى حزب الأحرار الدستوريين أو إلى الحزب الوطنى. وإذا استثنينا العامل الشخصى لم تجد من الفرق غير القليل بين الاتحاديين والأحرار الدستوريين فإذا أفلح حزب الاتحاد فى مساعيه فمن المنتظر أن يتحد الحزبان فى النهاية. أما الآن فالآمال معلقة على خذلان الوفديين فى الانتخابات المقبلة وإذ ذاك تتألف حكومة ائتلاف من الأحرار الدستوريين والاتحاديين».

اليد الأولى فى تكوين الحزب

لعل القارئ على ذكر من هذه الاستقالات المتتالية من الوزارة التى كان يقدمها سعد باشا، ولعله لم ينس أن سعدًا كان يشكو من الدس والدساسين. كل ذلك أسلفناه فى الحولية الأولى (سنة ١٩٢٤)، كما أسلفنا نبأ المظاهرات التى كان يقودها حسن أفندى يس النائب وزعيم الطلبة منادية «سعد أو الثورة» وهاتفة أحيانًا بسقوط «حسن نشأت باشا».

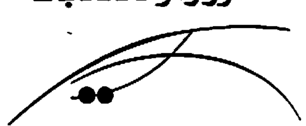
فلما هبّت الريح عكس اتجاه السفينة السعدية الوفدية وتنكرت الأيام لسلطان سعد وشيعته وجد نشأت باشا الفرصة سانحة لتحقيق حلمه فى تأليف حزب يسعى إلى تقليده أزمّة الحكم فى البلاد، وتكون يد الباشا هى القابضة على كل شىء فيها من غير ما مسئولية مباشرة أو غير مباشرة تقع على عاتقه.

كان هذا الحزب الذى أراده نشأت باشا (حزب الاتحاد)، وسنرى مع القارئ ما يكون من شأنه وشأن عاهله فى تصريف الأمور وتوجيه دفة السياسة فى تضاعيف الحوادث التى سنجملها فيما يلى من أبواب وفصول.

■■■

الفصل الثالث

الوزارة والانتخابات



كيف تخالف القوانين فى الانتخابات

كـان الظاهر من تصـرفـات الوزارة الزيورية أنهـا كـانت ترى التـدخل فى الانتـخـابات تدخـلاً يجعل الفـوز لمرشـحـيهـا ومـرشـحى أصـدقـائهـا الأحـرار الدستوريين وخذلان مرشحى الوفد المصرى؛ حتى تستند فى البرلمان إلى أكثرية تؤيدها فتبقى فى مراكزها الوقت الكافى لتنفيذ مآربها.

فلقد كان البرلمان الأخير وافق على قانون للانتخابات المباشرة وهو قانون رقم (٤) لسنة ١٩٢٤ فلم تشأ الوزارة الزيورية اتباع هذا القانون. ولم تشأ الرجوع إلى قانون الانتخابات القديم بأن تعتبر الناخبين الثلاثينيين الذين انتخبوا النواب فى سنة ١٩٢٤ هم أصحاب الحق فى انتخاب النواب. بل أخذت بالقانون القديم فقط من حيث المبدأ. وألّفت انتخاب المندوبين الثلاثينيين وعينت موعدًا لانتخابات المندوبين الثلاثينيين الجدد، مع أن القانون القديم يجعل انتخاب هؤلاء لمدة خمس سنوات.

ولقد اعتذرت الوزارة عن إهمالها قانون الانتخابات الجديد أى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤، بأن هذا القانون نص على أن العمل به إنما يكون حين إتمام الجداول الانتخابية.

ثم قالت الوزارة: وهذه الجداول لم تتم بعد طبقًا للقانون. وإنها لا يمكن إعدادها فى الوقت المناسب.

وقد قالت جريدة «البلاغ» ردًا على هذا العذر الذى انتحلته الوزارة:

«فبيانًا لقيمة هذا العذر المنتحل نقول إنه متى أصدر وزير الداخلية قرارًا عين فيه الميعاد النهائى لإتمام الجداول فقد صار هذا الميعاد فى قوة القانون».

«وقد تقدم أن وزير الداخلية عين هذا الميعاد فجعله ٢٧ نوفمبر وعين آخر ميعاد لاستئناف أى طعن فى الجداول فجعله ١٠ ديسمبر. فلهذين الميعادين قوة القانون ونضيف إلى ذلك أن فتح الله بركات باشا، وزير الداخلية السابق، الذى أصدر بنفسه القرار بتعيين تلك المواعيد قال لنا، فى حديث نشرناه من قبل، إنه يذكر جيدًا أن كل الجداول تمت وإنه أمضاها قبل أن تستقيل الوزارة السعدية. أما وزارة الداخلية فى عهد صدقى باشا فتقول إن القانون لم يصبح نافذًا بعد!! لأن الجداول لم تتم بعد»[1].

وإنَّا نرى مع الذين لا يوافقون الوزارة على العذر الذى انتحلته أنه لا ريب فى أن الوقت الذى يستغرقه إتمام كشوف الناخبين، إن لم تكن قد تمت فعلاً قبل استقالة الوزارة السعدية، للاقتراع المباشر أقل بكثير من الوقت الذى يستغرقه إعداد كشوف ثلاثينية.

ولقد لاحظنا ولاحظ معنا الكثيرون أن الكشوف الثلاثينية التى بمقتضاها ينتخب كل ثلاثين ناخبًا مندوبًا ثلاثينيًا كانت رجال الإدارة تارة يضعون كشوفًا تتضمن عددًا كبيرًا من أسماء الناخبين لا وجود لهم أو يضعون أسماء ثلاثين ناخبًا لا يعرف بعضهم البعض. حتى يستطيعوا الحصول على مندوبين ناخبين يمكنهم الاعتماد عليهم.

كما أننا لاحظنا أن وزارة الداخلية تغير دوائر الانتخابات بعد مضى التاريخ النهائى للترشيح، وفى بعض الأحوال تستخدم هذه الوسيلة كعذر يلتمسونه لترشيح شخص جديد عندما يكون مرشح الوفد قد أعلن انتخابه بدون منافس.

---

(١) البلاغ فى أول يناير.

وكذلك لاحظنا أن كثيرًا من عُمَد البلاد آثروا تقديم استقالتهم على إطاعة الأوامر المباشرة التى تلقوها من رؤسائهم بتأييد مرشحى الحكومة.

ومما لاحظناه على الوزارة الزيورية فى تذرعها إلى فوز مرشحيها، أنها أعادت إلى الخدمة بعض رجال الإدارة الذين أقالتهم الوزارة السعدية بأحكام من مجالس تأديبية أو لذنوب ظاهرة ارتكبوها؛ حتى يكون فى وسع الوزارة الاعتماد عليهم فى ارتكاب كل ما تراه مؤديًا لنيل مآرب الحكومة فى الانتخابات.

ولقد أصدرت وزارة الداخلية إلى مأمورى المراكز تعليمات بشأن الاجتماعات الانتخابية والمظاهرات تجعلهم فى حلّ من إبطال كل اجتماع انتخابى لا يرون أنه ملائم لأغراضهم، وقد جاء فيه:

«الاجتماعات الانتخابية لا تمنع إذا توافرت فيها الشروط القانونية، وهى:

«قيامها فى الفترة الواقعة بين تاريخ دعوة الناخبين وبين اليوم المحدد لإجراء الانتخاب».

«تقديم الإخطار عنها قبل الاجتماع بأربع وعشرين ساعة على الأقل وأن يكون الغرض منها اختيار المرشحين أو سماع أقوالهم وأن يكون الاجتماع مقصورًا على المندوبين الناخبين للدائرة، بشرط أن تكون بيدهم تذاكر الاعتماد، والمرشحين أو وكلائهم ولا يحضرها أجانب عن الدائرة وإن كانوا موفدين من الأحزاب».

«وغير مسموح أن تقام مظاهرات أو مواكب بمناسبة الاجتماعات الانتخابية. وغير مسموح بالتجمع فى الشوارع والاحتشاد أمام منازل الأشخاص الذين يسعون فى ترويج الانتخابات لكل من لا شأن لهم فى الانتخابات».

«ويجب تحرير المحاضر ضد الداعين إلى المواكب والمظاهرات غير المسموح بها وضد منظميها وكل مَن يشترك فيها. وعلى الأخص فيما يتعلق بسلوك فريق المرشحين أو أنصارهم فى سبيل السعى لدى المندوبين وتحليفهم الأيمان وغيرها من الوسائل وحملهم على التصويت على وجه خاص أو لشخص معين بالذات. والتنبه من رجال الإدارة إلى ضبط كتب التهديد التى توجه إلى المندوبين»[1].

---

(١) عن جريدة السياسة فى ١٥ يناير.

ولقد قالت جريدة البلاغ إنها «تأتيها أخبار كثيرة من رجال الإدارة وبخاصة فى القرى بأنهم عازمون على عدم عرض الكشوف الثلاثينية أو أنهم إذا عرضوها فسيكون ذلك بحيث لا يتمكن الناخبون المدرجة أسماؤهم فى تلك الكشوف من أن يؤدوا واجبهم الانتخابى. كأن يمنعوهم من أخذ صور الكشوف حتى لا يستطيع واحد منهم أن يعرف بالدقة من هم زملاؤه المدرجون معه فى كشف واحد. أو كأن يمنعوهم من الاجتماع للتشاور فيما بينهم كما يمنعون آلافًا من الاجتماعات الخصوصية فى البيوت مع أن المنشور الذى نشرته وزارة الداخلية وله قوة القانون يوجب على كل عمدة وكل شيخ أن يجتهد فى حث الناخبين على الاطلاع على تلك الكشوف وأن يتأكد من أن الناخبين التابعين له قد اطلعوا فعلاً على الكشوف. ومن يكون قد أهمل ذلك منهم يفهمه الشيخ بنمرة القسم الذى أدرج اسمه فيه وأسماء الناخبين المدرجين معه فى الكشف ويوضح له الغرض من ذلك بحسب المبين فى مقدمة المنشور»[1].

وفى النهاية وفى يناير أى قبل تاريخ انتخاب المندوبين الناخبين بأيام، استصدرت الوزارة مرسومًا ملكيًا جديدًا بتأجيل انتخاب المندوبين فى ٢٠ يناير إلى ٤ فبراير وانتخاب النواب فى ٢٤ فبراير إلى ١٢ مارس واجتماع مجلس النواب من ٦ مارس إلى ٢٣ منه، وعذرها التى اعتذرت به فى هذا التأجيل هو أن الحال دعت إلى إعادة تحضير الكشوف الثلاثينية وأن عملية التحضير لم تتم بالرغم من الجهود التى بذلت فيها. وأن هذا يعتبر فى نظرها قوة قاهرة تجعل تأجيل الانتخابات أمرًا لا مناص منه.

ولقد علقت جريدة البلاغ على هذا المرسوم قائلة: «والحال أن المادة ٨٩ من الدستور تقول إن الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد فى عشرة الأيام التالية لتمام الانتخاب. أما المرسوم الملكى المنشور اليوم فإنه يجعل ميعاد انتخاب النواب شهرين وستة عشر

(١) البلاغ، عدد ٢٨ يناير.

يومًا. والمدة التى يجتمع المجلس فى نهايتها سبعة وتسعين يومًا. وفى هذا اعتداء واضح صريح. فإذا نحن سلمنا للوزارة بذلك فقد صار فى استطاعتها أن تدعى القوة القاهرة كلما أرادت وأن تخالف الدستور بناء على هذه الدعوى. بل صار فى استطاعتها أن تعطل الدستور كله لهذه الدعوى لأنها متى أبيح لها أن تؤجل انتخاب النواب واجتماع المجلس أكثر مما يقضى به الدستور ولو يومًا واحدًا فقد صار لها أن تؤجلها شهورًا وشهورًا أى أن تعطل الدستور»[1].

هذا، ولقد كانت صحف الحكومة من ناحيتها تبرر أعمالها وتفسرها بما يلائم صالح البلاد وخيرها، وتنعى على خصومها تداخلهم فى الانتخابات تداخلاً عطل منها القصد الدستورى. ويفسرون كل حادث يحدث فى جهة بأن له علاقة بالمعركة الانتخابية وأن تدخل الوفديين هو الذى أدى إلى هذه النتيجة.

من ذلك ما نشرته جريدة «السياسة» تحت عنوان: (حتى الجرائم تدخل فى الوسائل الانتخابية)، حيث قالت: «لم نكن نتوقع فى يوم من الأيام أن تكون الجرائم بعض الوسائل الانتخابية. ولم نكن نحسب أن الروح التعسة التى بثتها فكرة: «سعد أو الثورة» فى البلاد تكبر فى بعض الأدمغة المريضة إلى حد يندفع معه صاحبها إلى ارتكاب القتل ضد خصومه فى الرأى. لكنا، مع الأسف، قد وصلنا إلى هذا. فقد نرى فى غير هذا المكان خبرًا سبقت إلى روايته بعض الصحف، ذلك أن الشيخ حسن سعد الذى كان عمدة لشبرا قبالة بدائرة اسنطها منوفية وكان منتسبًا للأحرار الدستوريين يعاون مرشحهم لمجلس النواب قتل صباح أمس. وأن البوليس والنيابة قد اتجهت شبهاتهم من أول الأمر إلى مرشح الوفد فى هذه الدائرة الشيخ محمود فرج أبو ذكرى بك فألقى القبض عليه بالفعل».

«وقد ثبت أن هذا المرشح كان عضوًا فى مجلس النواب المنحل وكان قد طلب إلى وزارة سعد باشا فصل هذا العمدة الذى اغتيلت حياته فتقدمت منه شكوى للوزارة الحالية بهذا المعنى».

---

(١) البلاغ فى ٢٠ يناير.

«ومهما يكن من شىء فإن الالتجاء، فى المعركة الانتخابية، إلى وسائل العنف وتنفيذ مبدأ (سعد أو الثورة) كما نفذ فى الدقهلية والعمل به فى كل جهة يمكن العمل به فيها ذلك كله جدير أن يدفع الحمقى والمأفونين إلى تخطى الحدود والوصول فى التطبيق إلى حدود الإجرام»[1].

ثم نشرت هذه الجريدة فى ٢٩ يناير، تحت عنوان «تدخل دولته فى الانتخابات الأولى» صورة الحكم الذى سبق صدوره من محكمة جنايات مصر ضد مديرها المسئول بالبراءة من التهم التى وجهتها إليه الوزارة السعدية. وقالت:

«استمعت المحكمة أقوال بعض الشهود فتبيَّن لها من هذه الأقوال مداخلة رجال الإدارة فى الانتخابات فى زمن سعد باشا. وهاك العبارة الواردة بهذا الصدد فى حيثيات الحكم».

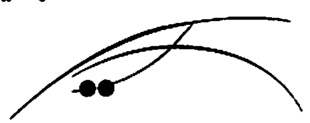
ثم ذكرت حيثية تثبت تدخل رجال الإدارة فى انتخاب كل من محمد محمود باشا ومحمد محفوظ باشا بما لا يتفق مع ما يجب أن يكون عليه رجال الحكومة من الاستقامة وعدم التحيز فى أعمالهم لفريق دون آخر بحيث يكونون مثالاً لغيرهم[2].

■■■

(١) السياسة فى ٢٧ يناير.
(٢) السياسة فى ٢٩ يناير.

الفصل الرابع

رجال الأزهر والوزارة الجديدة



سبق لنا أن أتينا فى حولية السنة الماضية على الحركة الأزهرية وقيام الأزهريين يتطلبون بعض الإصلاحات. وتأليفهم المظاهرات المعادية لدولة سعد باشا وندائهم فيها بسقوطه. والتجاء الوزارة السعدية إذ ذاك إلى وسائل الشدة فأذعنوا أخيرًا وعادوا إلى تلقّى دروسهم بعد أن كانوا أضربوا عنها.

فلما أن تولت وزارة زيور باشا الأمور انتهز بعض الأزهريين الذين كانوا قاموا بهذه الحركة فى عهد وزارة سعد باشا سقوط الوزارة السالفة، فسودوا الصحف المعادية للوفد المصرى بمقالات يعلنون فيها عدم ثقتهم بالوزارة السعدية وإنهم يمنحون ثقتهم لوزارة زيور باشا.

وفى يوم ٧ يناير، قصد إلى القصر الملكى وفد كبير من طلبة الأزهر بأقسامه الثلاثة برياسة حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمود أبو العيون فتشرفوا بمقابلة معالى كبير الأمناء، وأعربوا لمعاليه عن خالص ولاء الأزهريين لجلالة مليك البلاد وأنهم يحوطون عرشه المُفدَّى بقلوبهم ولا يزالون يأملون موالاة عطف صاحب الجلالة على معهدهم الكبير، ثم هتفوا لجلالته ولسمو ولى عهده. فرد عليهم معالى كبير الأمناء بأن جلالة الملك يقدر التفاف الأزهريين حول العرش وأنه لا يزال يشمل الأزهر بسامى عنايته وسيصل الأزهريون (إن شاء الله قريبًا) بعناية الله وعطف جلالة الملك إلى أمانيهم وتعود للأزهر مكانته اللائقة به ومجده القديم، فشكر الوفد لمعاليه هذه التصريحات. ثم قابلوا سعادة نشأت باشا فقدموا له عظيم شكرهم لما يبذله من مجهود كبير فى سبيل إنهاض الأزهر؛ فخطبهم قائلاً إنه يشكرهم على هذا الشكر وسيعمل كل ما فى وسعه

ليكون الأزهر ـ كما كان ـ مهد العلوم والمعارف ويصبح أستاذ مصر فى العلوم والآداب والأخلاق فشكر الوفد لسعادته ذلك. ثم قصد الوفد وزارة الداخلية حيث خطب ثلاثة من طلبة القسم العالى بين يدَىْ معالى الوزير معبرين عن تقديرهم لما يبذله من عناية بمطالب الأزهر وأملهم فى أن تظهر تلك العناية قريبًا. فردّ عليهم معاليه شاكرًا لهم حُسن ظنهم وعظيم تقديرهم واعدًا بأن يعمل لرفعة الأزهر وإنهاضه وأن فى ذلك رفعة لمصر نفسها، وختم خطبته قائلاً:

«لأنه لا وطن بلا دين ولا أمة بدون عقيدة». وذكر أنه رغم ما يشغل الوزارة من أعمال شاقة فإنها ستُعنى بالأزهر بعناية خاصة. وسيظهر أثر ذلك قريبًا إن شاء الله، فشكر الوفد لمعاليه هذه التصريحات راجيًا أن يوفق الله ولاة الأمور لما فيه الخير والسداد[1].

وأظهرت هذه الوزارة عناية كبرى بالأزهر والأزهريين وبخاصة معالى إسماعيل صدقى باشا وزير الداخلية؛ حتى لقبوه بوزير الأزهر.

■ ■ ■

(١) الأهرام فى ٨ يناير.

الفصل الخامس

الوزارة الجديدة والسودان

قوة الدفاع السودانية ـ الوزارة ومطلب توسيع الأراضى الزراعية فى السودان ـ لجنة توزيع مياه النيل ـ بعض تصرفات الوزارة الزيورية ـ الوزارة والنادى السعدى

لم تكن اليد الحديدية التى ضربت بها السلطة البريطانية على السودانيين بمُطفئة لهيب الحركة الوطنية فى السودان. ولم يكن السجن والتغريب والإبعاد بمنتج إلا إذكاء نيران الوطنية فى قلوب السودانيين.

فقد تألفت هناك الجمعيات الوطنية عقب الضرب على أيدى جمعية اللواء الأبيض السودانى وانتشرت فى أنحاء البلاد.

فحمل البريد السودانى إلى مصر صورة منشور وزعته جمعية الاتحاد السودانى على أهالى السودان، جاء فيه ما يأتى:

«أبناء وطنى الأعزاء.»

«إنكم جنود خُلقتكم للكفاح والجلاد ولا يزيدكم بعد النصر عنكم إلا غيرة واشتعالاً. إنكم جنود وطدتم العزم على التضحية حتى تنالوا حقكم كاملاً فسيروا فى طريقكم بدون ملل وقابلوا قوتهم بالهزء والسخرية فأنتم، وإن كنتم عزلاً من السلاح، إلا أنكم أقوى منهم. لأن قوتهم مادية أما قوتكم فطبيعية. خلقها الإيمان الصادق والاتحاد المتين ـ إن هذه القوة التى يُهرعون بها فى شوارع البلاد ويملئون بها جوف الأرض وجو السماء فهى شىء والصفات النفسية شىء آخر».

«إنهم يحاربونكم من أجل إرغامكم على الاعتراف بمركزهم الشرعى فى بلادكم. وما داموا لم يصلوا إلى هذه الغاية مع ما عملوه من إرهابكم وسجن

أبريائكم وجلد أبنائكم وإبعاد مواطنيكم فهم المنخذلون وأنتم، بإذن الله، المنتصرون».

«بنى وطنى: إن الإنسان الذى يمد يده لطلب الحرية ليس بمتسول وإنما هو يطلب حقًا من حقوقه التى سلبته إياها المطامع البشرية. الحرية هى الحياة. والاستعباد هو الموت».

«الحرية شمس يجب أن تشرق فى كل نفس. فمن عاش محرومًا منها فهو فى عداد الأموات. فاطلبوا الحرية إن طلبتم الحياة».

«لا تعاونهم وقاطعوهم. فإن فعلتم، وهذا أغلب ظنى فيكم فقد أعليتم شأنكم ورفعتم رءوسكم وحفظتم بين العالم كرامتكم ونلتم بإذن الله استقلالكم».

«ليَحْىَ فؤاد الأول. ملك مصر والسودان. لتحى المقاطعة»(١).

ترك الدعاء لجلالة الملك فى خطبة الجمعة

وكانت السلطة الإنكليزية فى السودان من ناحيتها دائبة على استئصال كل ما يشير إلى وجود علاقة بين القطرين المتجاورين حتى فى المسائل الدينية المحضة، فقد نقلت جريدة «البلاغ» عن جريدة «حضارة السودان» التى تصدر بالخرطوم فى العدد الصادر فى ٣ يناير نبأ اجتماع مجلس العلماء ومفتى الديار السودانية فى معهد أم درمان العلمى؛ ليقرروا ترك الدعاء لجلالة ملك مصر على المنابر فى خُطَب الجُمَع والأعياد بدعوى أنه لم تنعقد لجلالته بيعة الخلافة الإسلامية حتى الآن. وقد قرروا أن يكون الدعاء بالسودان على ما يأتى:

«اللهم إنا نسألك أن تؤيد الإسلام والمسلمين وأن تُعْلى بفضلك كلمة الحق والدين. وأن تشمل برعايتك وتوفيقك خليفة المسلمين»(٢).

فلو أن هذا القرار صدر فى وقت عادى لم تكتنفه ظروف خاصة لكانت المسألة تبقى مسألة دينية محضة يأخذ فيها حكم الشرع مجراه. أما والاجتماع

---

(١) الأخبار فى ٥ يناير.

(٢) البلاغ فى ١٢ يناير.

والقرار وحدثا فى وقت اشتداد النزاع بين مصر وبريطانيا على السودان فصار لهما معنى خاص لا يخرج عن قصد علماء السودان «موظفى الحكومة» مساعدة السياسة البريطانية على المضى فى خطتها؛ حيث أتاحوا لها مظهرًا جديدًا من مظاهر فصل السودان عن مصر بإبعاد اسم الملك واسم مصر عن أسماع السودانيين وقلوبهم وتعويدهم اعتبار مصر ومليكها غريبين عنهم.

ثم قالت البلاغ تعليقًا على هذا النبأ:

«ولقد مهد علماء السودان لقرارهم بأنهم «بعد مراجعة النصوص الشرعية وجدوا أن المسلمين تواطئُوا على الدعاء للخليفة» وحده فى الخطب المنبرية. وهذه خطب مصر المنبرية يُدعى فيها لجلالة الملك فؤاد مثل ما يدعى لخليفة المسلمين. وهذه هى الخطب المنبرية فى جميع الأقطار الإسلامية يُقرن فيها الدعاء للخليفة بالدعاء لملك البلاد أو أميرها. ولو أن علماء السودان لم يفعلوا فعلتهم بوحى السياسة الإنكليزية لكانوا قد أدركوا أن هذا ليس أوان حذف اسم جلالة الملك فؤاد من الخطبة المنبرية حتى وإن كانت آراؤهم فى هذا الصدد هى التى ذكروها فى هذا التمهيد».

«لقد حدث فى عهد الوزارة السابقة أن انتزع ملك الحجاز السابق اسم جلالة الملك فؤاد عن كسوة الكعبة الشريفة؛ فتوترت من جرّاء هذا النبأ العلاقة بين مصر والحجاز حتى أوشكت أن تنقطع فأخطر ملك الحجاز السابق أن يعتذر ويداوى خطأه. فهل تظن الوزارة الحاضرة أنها غير مطالبة بالمحافظة على هذه الكرامة فى بلاد هى مصرية لا أجنبية كالحجاز؟».

«إن حذف اسم جلالة الملك فؤاد من الخطب المنبرية وترك الدعاء له فى الجُمَع والأعياد اعتداء صارخ على حقوق مصر وكرامتها. أضف إلى ذلك ما لا يجهله أحد من الضرر السياسى الذى يترتب على هذا التصرف»[1].

---

(١) البلاغ فى ١٢ يناير.

ظلت السياسة الإنكليزية دائبة على فصل كل عُرَى الصلات بين مصر والسودان والإعلان عن ذلك بمختلف الطرق؛ ليثبتوا أقدامهم فى تلك الأقطار الواسعة وينتزعوا منها كل ما له علاقة بمصر.

قوة الدفاع السودانية

وفى ١٧ يناير فى حفلة رسمية أذاع الحاكم العام للسودان المنشور الآتى بيانه نقلاً عن جريدة «حضارة السودان»، وهذا نصه:

«عملاً بالسلطة العسكرية والملكية السامية المخولة لى بمقتضى شروط تعيينى، أنا السير جوفرى فرنسيس آرشر حامل نيشان القديسين ميخائيل وجورج من درجة فارس حاكم السودان العام أعلن ما يأتى:»

«بما أنه، بسبب انسحاب الجيوش المصرية من السودان، قد أصبح من الضرورى إنشاء قوة للسودان. وبما أنه من المرغوب فيه إزالة ما قد يوجد فى أذهان الضباط من أهالى السودان الذين خدموا فى الجيش المصرى والمزمع نقلهم قريبًا إلى قوة السودان من الارتياب من أجل مراكزهم. فبناء على ما تقدم أعلن الآن ما يأتى:»

أولاً ـ «تسمى القوة الجديدة المراد إنشاؤها كما تقدم «جيش دفاع السودان» وتدين بالولاء لحاكم السودان العام».

ثانيًا: «يعين الحاكم العام ويعزل جميع الضباط وتُمنح جميع البراءات باسمه».

ثالثًا ـ «بما أن الحكومة المصرية غير قادرة، بعد الآن، على استخدام ضباط الجيش المصرى الذين هم من أهالى السودان فسيقبل من جميع هؤلاء الضباط من ارى فيهم الجدارة فى خدمة (جيش دفاع السودان) بموجب الشروط المنظمة لإصدار البراءات فى هذا الجيش والتى ستبلغ فى هذا اليوم إلى أولئك الضباط».

رابعًا ـ «عند إصدار البراءات الجديدة تتولى حكومة السودان مسئولية الرواتب والمعاشات والمكافآت المستحقة الآن لأولئك الضباط بمقتضى شروط الخدمة فى الجيش المصرى».

«إمضاء حاكم عام».

وبعد أن تلا معاليه هذا المنشور وجه كلامه للضباط والأعيان قائلاً:

«ثم إن لدىَّ، يا حضرات الضباط وأعيان السودان، بعض أمور أريد أن أقولها لكم. ويلزم أن أكون موجزًا. فإن عددًا من مشايخ البلاد قد قطعوا مسافات طويلة لكى يشاهدونى ويحضروا هذا الاحتفال الذى يقام، كما تعلمون جميعكم، تكريمًا وإجلالاً لتذكار زيارة جلالة الملك جورج الخامس هذه البلاد».

«إنى أوجه كلامى أولاً إليكم يا ضباط الجيش. فإنه قد أُنشئت اليوم قوة تأبيد سلطة حاكمكم العام ولصيانة الأمن والسلام الداخلى فى بلادكم».

«إن من المحتم على كل إنسان أن يخدم بلده بأقصى مقدرته وبالعمل الأكثر كفاءة لتوليه. وإنى راغب وعازم على إقرار تعيين الضباط فى هذه القوة ممن أستطيع أن أوليهم ثقتى واعتمادى».

«إنى أوليكم هذه الثقة بسخاء وأتوقع منكم فى نظيرها إخلاصًا وشجاعة وولاءً».

«وسأمنح البراءات فى (جيش دفاع السودان) الجديد لجميع الضباط الذين فى الخدمة ما عدا قليلاً منهم».

«إنكم، أيها الضباط، قد وقفتم حق الوقوف على أن الحكومة المصرية غير قادرة على استخدامكم، أما فى جيش دفاع السودان فإن حقوقكم الحالية المتعلقة برواتبكم ومعاشاتكم ومكافآتكم بالنسبة إلى الخدمة السابقة مكفولة لكم كما وضح لكم ذلك فى منشورى. إن يمين الطاعة التى ستحلفونها لحاكم السودان العام وشكل البراءات التى أقصد منحكم إياها سيوضحه لكم بجلاء رؤساؤكم الضباط وبعد ذلك سأقيم استعراضات بدون تأخير فى جميع المراكز العسكرية لأسلمكم بيدى براءاتكم الجديدة بصفتكم ضباطًا فى جيش دفاع

السودان. وفى الختام أطلب من الله القدير نجاح هذا الجيش فى السلم والحرب وبأن يكون جديرًا بالثقة العظمى التى أوليها».

«وأن تتمكن روابط المزاملة فى الجيش بين جميع الأسلحة بالتفاهم والاحترام المتبادل بين الضباط البريطانيين والضباط الوطنيين».

ثم وجه كلامه إلى الأعيان والمشايخ وخاطبهم فى السياسة العامة قائلاً:

«ثم أيها الآباء والمشايخ والأعيان إنى أبثكم تحياتى فى هذه الفرصة الميمونة التى اجتمعنا فيها لأول مرة. وإنى أشعر بأنه من حسن الحظ، على الخصوص، بأن أرحب بكم هنا لأول مرة بمناسبة عيد زيارة جلالة الملك. وإنى لمغتبط أن أشاهد حولى عددًا كبيرًا يحملون نياشين من جلالة الملك جورج. وهذا يذكّرنى يوم حظى الوفد السودانى الذى كان يرأسه السير السيد على الميرغنى بمقابلة جلالة الملك من زمن غير بعيد».

«وإذا رجعت إلى الاضطرابات السياسية المنكودة الطالع التى وقعت فى الأشهر الأخيرة، فلا أقول إلا أنى قد تلقيت بأقصى الحزن والسخط نبأ اغتيال المرحوم حاكمكم العام السير لى ستاك فى شوارع القاهرة اغتيالاً دنيئًا. وإنى قد شاركتكم فى حزنكم العظيم من أجل فَقْد رجل أجمعتم على حبه. قد قضى أفضل سنى حياته فى خدمة بلادكم».

«وإنى لأغتبط عندما أعلم، يا زعماء الدين يا زعماء القبائل، بأنكم أنتم ورجالكم المسئولون قد التزمتم، فى أثناء تلك الاضطرابات كلها، خطة الإخلاص والولاء والثبات تجاه الثقة المُولاة إليكم. فأثبتم متانة الروابط والعلائق الطيبة ما بين الشعب السودانى والإدارة البريطانية. على أن مما يحزننى ويحزنكم أيضًا، كما أعلم، أنه ظهر أشخاص غير مسئولين اندفعوا فى سبيل أفكار متطرفة أوقعتهم تحت طائلة القانون وإن أقصى أمانىَّ أن يكون تصريحى اليوم فاتحة عصر جديد يتعاون فيه الجميع للقضاء على غلطات وخطيئات الماضى السخيفة. ومع اعتقادى التعيينى بتحقيق هذه الأمنية فإنى أنوى أن أصدر الأوامر بأن لا يُقبض بعد الآن على أى أشخاص يتهمون من أجل الاضطرابات

الأخيرة إلا من اعتقلوا سابقًا. ومع ذلك فإنى أرجو أن أتمكن فى فرصة لاحقة متى انقضى الاضطراب السياسى، من استعمال حق الرأفة المخول لى بالنسبة إلى بعض الأشخاص الذين قد قررت إدانتهم. وعند الفراغ من هذه المحاكمات فإنى سأرجع حتمًا، بأقصى العناية، الحكم الذى يصدر على كل شخص والسبب الذى يسرنى من أجله أن أصرح هذا التصريح هو تأكدى من أن سلفى العظيم كان يتبع هذه الطريقة لو بقى على قيد الحياة لأنه كان على الدوام مستعدًا لتخفيف العدالة باستعمال الرأفة».

«وإنى أختم الآن كلامى بموضوع العلاقات الشخصية:»

«لقد اعتدت فى غير هذا القطر، وأريد فى هذه البلاد، أن أنشئ علاقات شخصية متينة مع زعماء الدين وزعماء القبائل ومع الأهالى الوطنيين الذين أنا مسئول مباشرة عن رفاهيتهم وتقدمهم. وإنى أنوى لإنشاء هذه العلاقات، أن أطوف، حالما أتمكن من ذلك، فى أكثر ما يمكننى من أنحاء السودان لكى يتسنى لى أن أدرس فى نفس الجهة المشكلات والأحوال القائمة بالفعل هناك. وأوسع معكم، أيها الزعماء، نطاق المعرفة التى بُدئت اليوم بأقصى السرور».

ولما لم تكن نصوص هذا المنشور وهذه الخطبة قد وصلت إلى القطر المصرى بل الذى وصل إليه هو بناء شركة روتر، فقد علقت عليها جريدة السياسة بمقال رئيسى تحت عنوان (نتائج سياستهم) حملت فيه وزارة دولة سعد باشا المستقيلة عبء هذه السياسة لما أظهرته من ضعف فى إبان الحوادث السودانية. مما جعل الإنكليز يعلنون «أن السودان أصبح حاكمه العام هو وحده المسئول عنه وأصبحت دار المندوب السامى هى المشرفة وحدها على إدارته وأصبحت إنكلترا كلها مؤيدة للحاكم العام فى موقفه هناك. والتى انتهت بتلك التصريحات التى تضمنها الكتاب الأبيض».

فقالت جريدة السياسة فيما قالت فى ذلك المقال:

«... إنما نذكر تلك الصحيفة من صحف سعد باشا لندل بها القوم على أمرين: أولهما أن استسلام الوزارة السعدية هو الذى أدى بالسودان إلى ما أدى

إليـه. وثانيـهـمـا أن ذلك التـصـريح الخطيـر الذى صـدر أمس الأول من حـاكم السودان العام إنما هو استمرار من قِبل الإنكليز فى سياستهم التى اعتزموها منذ الصيف».

«... وعندنا كذلك أن الوزارة المصرية القائمة ينبغى أن تستفيد من تعاليم موقف وزارة سعد باشا، وقد كان موقف استسلام وصَغار، فلا تسكت على هذه السياسة التى يعلن حاكم السودان العام فى تصريحه الأخير اعتزام إنكلترا المضى فى سبيلها. بل تعلن عدم قبولها وتسعى فى سبيل إفهام الإنكليز أنها فى غير المصلحة المشتركة».

«نعم إن الفرقة السودانية الباقية فى السودان لا تزال إلى اليوم هى وضباطها، وحدة من وحدات الجيش المصرى تقوم الحكومة المصرية بدفع مرتبات رجالها جميعًا. فلن تكون بالتالى تلك القوة الجديدة، التى يشير إليها الحاكم العام، إلا قوة مصرية أخرى تعد للقيام بمهمة خاصة هى حراسة السودان والعمل على استتباب الأمن فيه. لكن هذا لا يكفى وحده للاطمئنان؛ بل ينبغى أن يقدم دليل مادى يُفْهم المصريين حقًا أنهم لم يفقدوا السودان».

«وإنَّا لنأمل أن تزيل الحكومتان المصرية والإنكليزية بحكمتهما وصادق رغبتهما ما قام بينهما وقتيًا من سوء التفاهم حتى تعود الحالة العسكرية فى السودان إلى ما كانت عليه من قبل»[1].

كانت «السياسة» ومن جرى مجراها من المنكرين لخطة الوزارة السعدية تحسب أن الوزارة الجديدة ستوفق فى سعيها فى سبيل تخفيف ويلات الإنذار البريطانى الأخير الذى أعقب كارثة قتل السردار، وأنها ستعيد إلى الأفق ريح صدق الرغبة فى إيجاد حسن التفاهم المتبادل بين الأمتين المصرية والإنكليزية.

ولقد زاد تفاؤل هؤلاء بعودة جو العلاقات بين البلدين إلى صفائه السابق، بما حدث من تعيين حاكم عام للسودان جديد بالطريقة المقررة فى اتفاقية سنة

---

(١) السياسة فى ١٩ يناير سنة ١٩٢٥.

١٨٩٩. ولم يقف التفاؤل عند حد هذا النفر من المصريين بل تعداهم إلى الصحف الإنكليزية، حتى ذهب التفاؤل إلى حد أن قيل إن هناك مفاوضات جارية بين الوزارة المصرية الحالية والسلطات البريطانية لحل المسائل التى ورد ذكرها فى الإنذار البريطانى حلاً يتفق مع الكرامة المصرية. وتردد القول بهذه المفاوضات ونتائجها إلى حد أن ذكر بينه الاتفاق على قرب إعادة الجيوش المصرية البحتة إلى السودان كما كانت فى الماضى.

ولكن من يقرأ: تلك النُّبَذ التى نقلتها شركة روتر من الخرطوم عن ذلك البيان الذى أذاعه الحاكم العام للسودان لا يتردد لحظة فى الحكم بأن الحكومة الإنكليزية مُصرَّة على المضى فى الخطة التى وضعت قواعدها فى الكتاب الأبيض. تلك الخطة التي لا يستطاع وصفها بأكثر من أنها خطة ضم السودان إلى المستعمرات البريطانية.

نضرب لذلك مثلاً ما كان من الحاكم العام الجديد للسودان؛ إذ كان مرتديًا فى حفلة استقباله يوم وصل إلى الخرطوم ليتسلم أعمال منصبه الجديد زى حكام المستعمرات البريطانية. ولم يذكر فى بيانه ولا فى ترحيباته ولا فى استقبالاته شيئًا عن مصر. لا اسمها ولا اسم مليكها الذى صدر منه المرسوم القاضى بتعيينه حاكمًا عامًا على ذلك الجزء من وادى النيل.

بل إنه ورد فى وصف حفلة استقباله، كما ذكرت جريدة «حضارة السودان»، أن الموسيقى لم تعزف وقت استقباله إلا بالنشيد البريطانى. والقاعدة أن النشيد المصرى يتقدم النشيد البريطانى دائمًا.

وقد علقت جريدة السياسة على ذلك بقولها:

«وأنَّا نريد أن نسائل الحكومة البريطانية إزاء هذا الحادث الجلل الذى وقع فى السودان منذ أسبوع. نريد أن نسائلها رأيها تبديه صراحة. ونريد أن نسائلها نيَّاتها تكشف عنها صراحة أيضًا. هل هى تعتزم حقًا ضم السودان إلى مستعمراتها؟ وهل هى مصممة حقًا أن تمضى فى سبيل تنفيذ الخطة التى قررت قواعدها فى كتابها الأبيض وفى إنذارها الأخير؟».

«نريد أن نسائلها رأيها ونياتها. ونريد أن نتقدم لها فى الوقت عينه بأنها إذا كانت تنوى تنفيذ سياسة الكتاب الأبيض وسياسة الإنذار فإنها تعمل بهذا التنفيذ على ألا تحل المسألة المصرية عن طريق التفاهم. وأى تفاهم يمكن أن يتصور مجيئه بعد تلك التعديات الجائرة على كرامة مصر وعلى حقوق البلاد؟».

«نتقدم بهذا القول للحكومة البريطانية ونؤكده لها تأكيدًا مستندًا إلى ما نعرفه من استمساك المصريين بالسودان وبحقوقهم فيه استمساكًا لا يعرفون معه هوادة ولا يطيقون معه سعيًا فى سبيل التسوية القائمة على صدق الرغبة المتبادلة وعلى حسن التفاهم المتبادل وهما ضمان كل اتفاق وكل دوام للاتفاق».

«ونريد من ناحية أخرى أن نُسائل الوزارة المصرية الحالية ماذا تنوى من عمل إزاء هذا الاعتداء الصارخ على كرامة مصر فى السودان».

«هل تريد، هى الأخرى، أن تلجأ إلى سياسة الصمت التى اتبعتها وزارة سعد باشا طول الصيف الماضى؟ ـ أو هى تريد أن تعرف معنا أنه ينبغى لكل حكومة مصرية أن تكون لها سياسة مقررة إزاء مسألة السودان الهامة؟[1]».

قامت الصحافة المصرية كلها تلقاء هذا المنشور الذى أذاعه الحاكم العام للسودان تحتج وتطالب الحكومة بأن تقوم بواجبها فى هذا الظرف الذى امتُهنت فيه كرامة مصر وتحذرها عاقبة السكوت. فلم تتحرك ولم يصدر منها أى عمل يُشتمُّ منه رائحة غيرتها على الكرامة القومية. ولكن الحوادث اضطرتها أخيرًا إلى الخروج من صمتها حيث واجهها أمر واقع لم يكن لها مفرّ من التصدى له بكلمة.

ذلك أن فخامة المندوب السامى البريطانى أرسل لدولة رئيس مجلس الوزراء كتابًا بتاريخ ٢٥ يناير أرفق به صورة من نص المنشور الذى أصدره معالى حاكم السودان العام فى ١٧ يناير بشأن إنشاء قوة (الدفاع عن السودان). وقد قال فيه، إن إنشاء هذه القوة كان نتيجة لازمة لسحب الجيش المصرى من السودان.

---

(١) السياسة فى ٢٢ يناير.

سقط هذا الكتاب على الوزارة فى ساعة لم يكن منتظرًا فيها فوضعها رغم تجاهلها، وجهًا لوجه أمام الحوادث التى لم تشأ أن تعترف بوقوعها. فلم تستطع القول بأنها لم تتلقَّ خبرًا رسميًا عن هذا الحادث الجلل.

فاضطر دولة رئيس الوزراء أن يرسل إلى فخامة المندوب السامى ردًا على خطابه بكتاب نلخصه فيما يأتى:

«إنه لا يسع الحكومة المصرية إلا إبداء أسفها لما رأته من أن هذا العمل لا يتفق وروح المحادثات الودية التى كانت دائرة بين دار المندوب السامى وبين الحكومة المصرية لتحديد مرمى التغييرات التى قد تطرأ على نظام الجيش الموجود بالسودان من جراء سحب الجنود المصرية البحتة منه».

وقد أعرب وزير الخارجية البريطانى نفسه فى خطاب ألقاه حديثًا عن رغبته فى إبقاء اتفاق ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ نافذًا. وهو الاتفاق الذى عُيِّن بموجبه السير جوفرى آرشر فى منصب حاكم السودان العام بمرسوم أصدره حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول».

«ومما لا يدعو، بلا شك إلى الاستغراب من جانب فخامتكم أن الموقف الذى وقفه حاكم السودان العام، وهو موقف كنا نوده أكثر ملاءمة مع ما أبدته هذه الوزارة منذ توليها الحكم من روح التفاهم والرغبة الصادقة فى استبقاء حسن العلاقات، قد سبب لها قلقًا حقيقيًا كما أحدث انزعاجًا عظيمًا للرأى العام بمصر».

«فلهذه الأسباب لا يسعنى بحق إلا أن أقرر فى هذا الشأن تحفظات مصر القانونية. وأن أؤكد أن كل ما جرى عن يد حاكم السودان وما يتعلق بسحب الجنود المصرية البحتة لا يمكن أن يؤثر فى حل مسألة نظام السودان النهائى».

«تلك المسألة المحتفظ بها للمفاوضات المقبلة. كما أنها لا يمكن أن تضعف ما بين مصر والسودان من الروابط التى لا انفصام لها»[1].

---

(١) السياسة فى ٢٦ يناير.

وقد اتفقت كلمة الصحف جميعًا حتى السياسة على ما أظهرته الحكومة من الضعف فى خطابها هذا. غير أن «السياسة» تفردت بالتماس العذر لهذه الوزارة حيث قالت، «بعد أن أوردت الفقرة التى وردت فى كتاب الوزارة عن تقريرها تحفظات مصر القانونية وتأكيدها أن كل ما جرى على يد الحاكم العام وما إلى ذلك لا يمكن أن يؤثر فى حل مشكلة نظام السودان النهائى.. إلخ:

«وفى هذا ما فيه من تقرير الحكومة المحافظة على حقوق مصر لكن هذا القول لا يكفى ردًا على تلك التصرفات الجائرة على حق مصر والتى لم يكن لها مبرر بوجه من الوجوه».

«نعلم إنه قد يكون لهذه الوزارة من العذر عن ضعفها أن سعد باشا وشيعته لا يفتئون يتقدمون إلى الإنكليز بأنهم على استعداد دائم للعودة إلى الحكم مقابل إقرار الإنذار البريطانى. وأن الإنكليز قد يلجئون إلى القوة لإكراه أية وزارة مصرية على الاستقالة وأنهم يجدون من جماعة سعد «طقمًا» مستعدًا دائمًا لقبول الحكم. لكن هذا الاعتذار ليس يكفى مسألة متعلقة بحياة مصر. وليس يجوز لوزارة أن تعتذر بضعف غيرها لتكون ضعيفة هى الأخرى»[1].

أما جريدة «البلاغ» فكان نقدها شديدًا لخطة الوزارة؛ حيث قارنت أولاً بين رد وزارة دولة سعد باشا على الإنذار البريطانى والمذكرات الملحقة به حيث قالت تلك الوزارة إنها تحتج عليه ولا تقبله، وبين مقابلة الوزارة الحالية ما فعله حاكم السودان بالأسف المؤدب المتواضع.

ثم قالت:

«إنها لا تأسف لأن حاكم السودان اعتدى على حقوق مصر وعرش مصر ولكنها تأسف لأنه لم ينتظر حتى تنتهى «المحادثات الودية» التى كانت دائرة بين دار المندوب السامى وبين الحكومة المصرية لتحديد مرمى التغييرات التى قد

(١) السياسة فى ٢٦ يناير.

تطرأ على نظام الجيش الموجود بالسودان من جراء سحب الجنود المصرية البحتة منه».

«سلمت الوزارة للإنكليز بما فعلوا فقبلت العمل فى ذاته واكتفت بأن تعاتبهم على الشكل الذى نفذ به. فهل يريد الإنكليز من حكومة مصرية أكثر من هذا؟».

ثم أخذت عليها الإبهام فى ذكر تحفظات مصر القانونية. وتساءلت عنها قائلة: «أهى حق الملكية والسيادة أم هى المشاركة فى ماء النيل؟».

أما جريدة «الأخبار» التى كانت شديدة الوطأة على وزارة سعد باشا فقد أفردت مقالين رئيسين عن ضعف سياسة الوزارة فى الموقف الحالى، فقالت بعد أن انتقدت الإبهام والضعف والغموض الذى ظهر فى ذكر «تحفظات مصر القانونية»:

«ومما يزيد هذا الإبهام خطورة أن الوزارة لم تجد ما تستند إليه فى إثبات ما أسمته «تحفظات مصر القانونية» سوى اتفاق ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ وتصريح ٢٨ فبراير. فقد أشارت إلى الوثيقة الأولى صراحة، أما الوثيقة الثانية فقد أشارت إليها ضمنًا عند قولها: (تلك المسألة المحتفظ بها للمفاوضات المقبلة)».

«وأغرب من ذلك أن الوزارة، مع استنادها إلى اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩، لم تعترض أى اعتراض على أن تكون مخاطبات حاكم السودان العام لها بطريق دار المندوب السامى البريطانى مع أن هذا الحاكم المعين بمرسوم ملكى مصرى ليس إلا موظفًا مصريًا مطالبًا بأن يُخاطب الحكومة التى عيّنته بغير وسيط. فلماذا سكتت الوزارة عن ارتكاب هذا الافتئات؟ وهل فاتها أن التسليم بتوسيط دار المندوب السامى البريطانى فى هذه المخاطبات إنما يُعد قبولاً للسياسة الإنكليزية التى تجعل السودان جزءًا من الإمبراطورية البريطانية لا جزءًا من الأراضى المصرية؟».

وبعد أن تكلمت عن المثل السيئ الذى قدمته وزارة سعد باشا على عدم تعلق الحكومة المصرية بالسودان، قالت:

«وقد جاءت الوزارة الحاضرة فلم تكن خيرًا من السابقة بل والت العمل بسياسة التسليم التى وضعها سعد باشا وبذلك حل الخطر بحقوقنا من جراء سياسة هاتين الوزارتين»[1].

وقالت فى مقالها الثانى:

«فهل كتب على كل وزارة مصرية أن تقدم من جانبها الدليل تلو الدليل على أنها راغبة فى توطيد حسن العلاقات مع الإنكليز، فى حين أن الإنكليز لا يقدمون إلا كل دليل على سوء نيتهم نحو مصر وعلى رغبتهم الشديدة فى سلب حقوق مصر والقضاء على استقلالها».

«هذه هى المأساة التى لا نزال نشهدها تُمثل على مسرح السياسة المصرية فمن قبل شهدنا سعد باشا يسلم للإنكليز بطائفة من مطالبهم الجائرة بحجة (إبقاء توطيد حسن العلاقات مع حكومة إنكلترا). وهذا زيور باشا لا يفتأ يسلم ويضعف ويتقهقر ويعترف للأجنبى بحقوق لا يملكها وكل ذلك فى سبيل التودد للإنكليز ومن أجل (الرغبة الصادقة فى استبقاء حسن العلاقات معهم)».

«وقد كان جواب الإنكليز على خَطْب ودهم والرغبة فى تحسين العلاقات معهم مجرد لطمات وإهانات واعتداءات».

«وهكذا تضيع حقوق البلاد وتُحتضَر حريتها ويُقضى على استقلالها بين نار السياسة الإنكليزية وضعف الوزارات المصرية. ولا حول ولا قوة إلا بالله»[2].

هذا ملخص آراء الصحف المصرية عن تأسيس قوة الدفاع عن السودان وعن موقف الوزارة المصرية حيالها. أما الجرائد الإنكليزية فقد كانت كلها مبتهجة

---

(١) الأخبار فى ٢٦ يناير.
(٢) الأخبار فى ٣١ يناير سنة ١٩٢٥.

بتأسيس هذه القوة. فقد نشرت مجلة (سَترْداى ريڤيو) مقالاً رئيسيًا فى ٢٢ يناير، جاء فيه ما يلى:

«إن تأليف قوة الدفاع السودانية خطوة جديدة فى السبيل القويم، فمن الواضح أن السودان سيعترف به فى المستقبل أنه منفصل كل الانفصال عن مصر من الوجهة العسكرية. فإلى متى يدوم الحكم الثنائى المشترك مع مصر؟ إن السيادة المزدوجة التى يدل عليها وجود العلمين البريطانى والمصرى فى السودان يجب أن تكون مصدر حيرة وتشويش لشعب لا يكاد يفهم شيئًا من السياسة الدولية. ولا شك فى أن مصر ما زالت تدفع مبلغًا معينًا لمساعدة ميزانية السودان. فهذا الأمر سبب للارتباك على أن المال الذى يضمن لمصر وجود جار مسالم حسن الإدارة على حدودها الجنوبية ليس فى كل حال مالاً ضائعًا من وجهة النظر المصرية»(١).

وقالت «النير إيست» فى يوم ٢٢ يناير المذكور:

«إن تأسيس قوة الدفاع عن السودان برهان جديد على ما كانت تنطوى عليه الخطط السياسية الزغلولية من الغباوة»(٢).

ولقد حاول مُكاتب هذه الجريدة بالخرطوم أن يعلل حوادث السودان الأخيرة فزعم مزاعم توهمها وبنى عليها حكمه العجيب. قال بتاريخ ٢٢ يناير:

«من السخف أن نعتقد بأن الفقاعة التى انفجرت فى نوفمبر الماضى ستمنع المصريين قطعيًا من العودة إلى تدبير الدسائس فى السودان. ولا يعتقد أحد أن معاقبة البريطانيين للأمة المصرية على مقتل السير ستاك ستنتهى بالسكوت عليها. ثم إذا كانت مصر ستشرع فى أعمال ضد البريطانيين فسيكون نشاطها دائمًا حول السودان».

«وقد أخذ الرسل المصريون يحاولون دخول السودان متنكرين فى زى فلاحين وهم لن يجدوا صعوبة فى الانتشار بجميع أنحاء السودان الشمالية دون خوف كبير من أن يُقبض عليهم حالاً. ومن الواضح أن مجهوداتهم فى هذه الحالة

---

(١) برقيات الأهرام الخصوصية، عدد ٢٤ يناير.

(٢) برقيات السياسة الخصوصية، عدد ٢٣ يناير.

ستُكلل بمقدار معين من النجاح. والواقع أن كثيرين من السودانيين المتقدمين فى السن لا يوافقون على خطة الحكومة السودانية نحو هؤلاء الرسل ويرون أن كل ناشر للدعوة ذلق اللسان يستطيع أن يجد كثيرًا ممن يصغون إلى أقواله ويشاركونه فى شعوره».

قال:

«وقد أخذت السلطات تجمع بالتدريج الإثباتات التى تربط الحوادث ابتداء من تاريخ زيارة حافظ بك رمضان رئيس الحزب الوطنى للسودان فى أوائل السنة الماضية. وسيشمل ذلك جمع سلسلة الاضطرابات ومقتل السير ستاك وتمرد الأورطة السودانية وغيرها من الحوادث إلى اليوم. وذلك لإثبات أن الحزب الوطنى المصرى هو المسئول عن جميع الاضطرابات. والمأمول أن يعقب نشر هذا التقرير الرسمى إنزال الراية المصرية من السودان إلى الأبد»[1].

الوزارة ومطلب توسيع الأراضى الزراعية فى السودان

أحست الوزارة الزيورية بضعف موقفها حيال مسألة تأليف قوة الدفاع عن السودان؛ فأرادت أن تظهر للناس أثرًا من آثار اهتمامها بتخفيف ويلات الإنذار البريطانى فيما يختص بمياه النيل وتوسيع نطاق الرى فى أراضى الجزيرة إلى أقصى حد، فنشرت فى نفس اليوم الذى نشرت فيه المكاتبات التى دارت بينها وبين المندوب السامى بشأن إنشاء قوة الدفاع عن السودان صورة المكاتبات التى دارت بينها وبين دار المندوب السامى بشأن مياه النيل وتوسيع نطاق الرى فى السودان، وهذا نصها:

«حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى»

«طلبتم فخامتكم فى المذكرة المؤرخة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ التى وجهتموها إلى سلفى أن تزداد مساحة الأطيان التى تُروى فى الجزيرة بالسودان من ٣٠٠ ألف فدان إلى مقدار غير محدود».

(١) برقيات السياسة الخصوصية، عدد ٢٣ يناير.

«وقد رد سلفى على هذه المذكرة بمذكرة مؤرخة ٢٣ نوفمبر صرح فيها بأن مسألة إدخال تعديل منذ الآن على المقدار المحدد لمساحة الأراضى التى تزرع بالجزيرة هى على الأقل سابقة لأوانها ويجب طبقًا للتصريحات المتكررة التى أيّدتها الحكومة البريطانية أن تحل باتفاق الطرفين».

«وعلى أثر هذا الرد أعلنتم فخامتكم الوزارة المصرية فى ذلك الوقت بمذكرة صادرة فى نفس اليوم أنه قد أُرسلت تعليمات لحكومة السودان بأنها أصبحت مطلقة الحرية فى زيادة المساحة التى تروى فى الجزيرة إلى مقدار غير محدود».

«إن توسيع نطاق الرى فى السودان يجب أن لا يكون من شأنه بحال من الأحوال الإضرار بالرى فى مصر ولا المساس بما يتوقع إنفاذه من المشاريع التى تدعو إليها الضرورة للقيام بحاجات أهالى البلاد المشتغلين بالزراعة الذين يزداد عددهم ازديادًا سريعًا. ولا أظننى مخطئًا فى التأكيد بأن هذا المبدأ الحيوى لمصر قد اعترفت به الحكومة البريطانية تمام الاعتراف».

«لهذا أرجو فخامتكم أن تتفضلوا بإعادة النظر فى مسألة رى الجزيرة والعدول عن التعليمات السابقة الذكر».

الإمضاء

فأجاب المندوب السامى على هذا الخطاب بما نصه:

......

«أؤكد لدولتكم، من الآن، أن الحكومة البريطانية، مع عظيم اهتمامها بتقدم السودان لا تنوى مطلقًا الافتئات على ما لمصر من الحقوق التاريخية والطبيعية فى مياه النيل. تلك الحقوق التى تعترف بها اليوم، كما كانت تعترف بها فى الماضى، سواءً بسواء وأن الحكومة البريطانية عندما أصدرت التعليمات المشار إليها إلى حكومة السودان لم تكن تقصد أن تفسر تلك التعليمات بغير هذا المعنى».

«على أن الحكومة البريطانية، مراعاة لهذه الاعتبارات وإثباتًا لنياتها، مستعدة لإصدار تعليمات إلى حكومة السودان بألا تنفذ ما سبق إرساله إليها من

التعليمات فيما يتعلق بتوسيع نطاق رى الجزيرة توسيعًا لا حد له. على أن تؤلَّف لجنة خبراء من المستر كانتر كريمر رئيسًا. وقد وقع الاختيار عليه باتفاق الحكومتين. ومن المستر ر. م. ماك جريجور مندوب بريطانيا المعين من قِبل حكومة حضرة صاحب الجلالة. ومن عبد الحميد سليمان باشا مندوب مصر المعين من قِبل الحكومة المصرية. وتجتمع هذه اللجنة ابتداء من ١٥ فبراير سنة ١٩٢٥ لتدرس وتقترح القواعد التى يمكن إجراء الرى بمقتضاها. وأن تقدم هذه اللجنة تقريرها حوالى ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٥». الإمضاء

لجنة توزيع مياه النيل

وقد فتحت الصحف المصرية باب المناقشة فى الموضوع الحيوى على مصراعيه فاتفقت كلمتها على أن الحكومة البريطانية ليس لها أن تتكلم باسم السودان فى مسألة المياه وعدت ذلك افتئاتًا على حقوق مصر الطبيعية والقانونية بصفتها ذات السيادة الشرعية على السودان. وذات أكبر مصلحة فى مياه النيل.

وقد قالت «الأخبار» ما يأتى:

«إن الوزارة ذهبت تنفذ للإنكليز أمنيتهم وتحقق لهم أطماعهم وتعترف لهم رسميًا بأن لهم حقًا مشروعًا فى مياه النيل».

«لأن معنى الاتفاق مع الإنكليز على مياه النيل وتعيين لجنة لاقتراح القواعد التى يمكن إجراء الرى بمقتضاها إنما هو تسليم من الوزارة بأنها ليست مطلقة التصرف فى مياه النيل بل إن لها شريكًا فى هذه المياه وهو الحكومة الإنكليزية. فهل هذه هى السياسة التى تتبعها الوزارة المصرية للاحتفاظ بحقوق الأمة وعدم تضييع شىء منها أم هى على النقيض من ذلك سياسة التسليم للإنكليز بما يريدون الحصول عليه؟».

«ألم يكن الإنكليز هم الذين نادوا فى كل مناسبة بأنهم يريدون الاتفاق على مسألة المياه حتى يحولوا المسألة الأصلية عن موضوعها ويحملوا مصر على نسيان السودان فى سبيل الاشتغال بمسألة المياه؟».

«.... لقد اعترفت الوزارة أمس باتفاقية السودان الباطلة كما اعترفت بسياسة تصريح ٢٨ فبراير التى أنكرتها البلاد وكأنها لم تكتفِ بذلك فأرادت أن ترضى الإنكليز باعتراف جديد هو أن لهم حقًا مشروعًا فى مياه النيل وأن مصر لا تستطيع أن تتصرف فى هذه المياه إلا برضاهم!! فهل هذه نتيجة سياسة إنقاذ ما يمكن إنقاذه أم أنها سياسة تسليم ما يمكن تسليمه؟!»(١).

وقالت جريدة «البلاغ» فى انتقادها هذا الاتفاق ما يلى:

«... لقد جاء فى جواب المندوب البريطانى أن رئيس اللجنة الهولندى (قد وقع الاختيار عليه باتفاق الحكومتين)، فهل تستطيع الوزارة أن تخبرنا أين عرفت رئيس اللجنة هذا ومتى وكيف اتصلت به وخبرته وعرفت أنه الرجل الذى تستطيع الاعتماد عليه؟».

«إننا لا نريد التعريض بهذا الرجل. ولكن هل من شك فى أن الإنكليز هم الذين يعرفونه وهم الذين اقترحوا تعيينه؟ وإذا لم يكن فى ذلك شك فهل يزعم عاقل أو مجنون أن الإنكليز كانوا يقترحون تعيينه لو أنهم كانوا غير واثقين منه؟؟».

«وإذا لم يكن هذا معقولاً. هلا يكون اقتراح الحكومة البريطانية اسم رئيس اللجنة وتعيين عضو إنكليزى فيها معناهما أن أغلبية اللجنة فى جانب الإنكليز وأن العضو المصرى أقلية فيها؟ وإذا كان الواقع هو هذا فأى ضمان فى لجنة كهذه لمصر والمصريين؟»(٢).

أما جريدة الأهرام فقد أفردت لبحث مسألة الاتفاق على مياه النيل مقالين افتتاحيين، قالت فى أولهما:

«نحن نعرض لأنظار المصرى الوثائق والحقائق ليكون على اتفاق معنا فى أن ما لم يتوصل إليه الإنكليز من طريق المباحثة والمفاوضة توصلوا إليه من طريق القوة والإنذار».

---

(١) الأخبار فى ٢٧ يناير.

(٢) البلاغ فى ٢٧ يناير.

«.... أما السودان فقد وضع اللورد ملنر قاعدة الاتفاق عليه فى الكتاب الذى أُرسل إلى دولة عدلى باشا الذى كان يرافق الوفد المصرى حيث رأى عدلى باشا أن مذكرة اللورد ملنر بصدد الاتفاق مع مصر خُلُو من ذكر السودان فأفهمه أن السودان حيوى لمصر. وأن مصر لا تستطيع التجاوز عنه فكتب إليه ذلك الخطاب».

وبعد أن نشرت الجريدة نص ذلك الكتاب(١) قالت:

«تلك هى القاعدة التى وضعها اللورد ملنر لمسألة السودان وعن هذه القاعدة صدر اللورد كرزن بعده فى مفاوضة الوفد الرسمى. فكتب فى مشروعه الذى عرضه على ذلك الوفد فرفضه تحت المادة ١٧ ما نصه: (حيث إن رقى السودان السلمى هو من الضروريات لأمن مصر ولدوام موارد المياه لها تتعهد مصر بأن تستمر فى أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التى كانت تقوم بها فى الماضى أو أن تقدم بدلاً من ذلك لحكومة السودان إعانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق مع الحكومتين)».

«(تكون كل القوات المصرية فى السودان تحت أمر الحاكم العام)».

«(وغير ذلك تتعهد بريطانيا العظمى بأن تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل. ولهذا الغرض قد تقرر ألا تقام أعمال رى جديدة على النيل وروافده جنوبى وادى حلفا بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء يمثل أحدهم مصر والثانى السودان والثالث الأوغندا)».

«وعلى هذا جرى مكدونالد بعد كرزن وملنر. وعلى هذه القاعدة سار اليوم تشمبرلن. وكل ما هنالك من جديد أن ملنر وكرزن ومكدونالد أرادوا الوصول إلى تنفيذ هذه القاعدة من طريق المفاوضة فلم يفلحوا، لأن نظرية مصر تناقض نظرية إنكلترا كل التناقض. فنظرية مصر أنها صاحبة السودان لا صاحبة الحق فقط بماء السودان. ونظرية إنكلترا أن مصر صاحبة الحق التاريخى والطبيعى بماء السودان أو بعبارة أخرى بماء الرى الجارى إليها من السودان».

---

(١) راجع الجزء الأول من التمهيد.

«ولما عقدت وزارة المحافظين العزم على الوصول إلى مطالبها بالقوة لأنه يستحيل عليها الوصول إلى تلك المطالب بالمفاوضة، كان من جملة تلك المطالب تقرير سلطة المستشار المالى والمستشار القضائى وإخراج الجيش المصرى من السودان وإطلاق يد حكومة السودان بمياه النيل».

«فإذا كان العالم قد دهش لبعض تلك المطالب، لا سيما مسألة المياه، فإن هذه الدهشة تذهب اليوم وقد تبين الرشد من الغىّ. فقد كان غرضهم منذ الساعة الأولى ما قاله اللورد ملنر فى مذكرته وردده كرزن ومكدونالد وتشمبرلن فنفذوه. فلا يقولنَّ قائل بعد الآن إلا أنهم أرادوا تصفية ما كان معلقًا من المسائل والوصول إلى أغراضهم من أقرب طريق فلما لم توصلهم المفاوضة أوصلتهم القوة».

«فلنفهم الحقائق ولا تخدعنا الألفاظ ولتفهم الحكومة المسئولة أن مصر إذا لم تستطع أن تقابل القوة بالقوة فإنها لا تقر شيئًا يمس سيادتها ويمس حقوقها. وأنها اليوم حكومة دستورية لا تقوم الوزارة مقام الأمة فى تقرير شىء يمس حاضر البلاد ومستقبلها».

وليعلم أهل البلاد من جهة أخرى، ما يُراد بهم وماذا يكون غدًا أمام مجلس النواب من الأعمال الجسام والشئون الخطيرة لتختار الرجال الذين يستطيعون القيام بها خير قيام»[1].

وقد خصصت هذه الجريدة معظم المقال الثانى للكلام عما يفهمه الإنكليز وما يريدونه من تأليف لجنة لتوزيع ماء النيل بين مصر والسودان، فقالت عن ذلك:

«لا .... إن اللجنة سياسية أكثر منها فنية. ولو أن الغرض من تأليفها كان فنيًا لما انتقدته مصر ولما عُنى له المصريون لأن العلم شىء يحبه الجميع ويجلّه الجميع ونشطه الجميع وتؤيده مصر لنفسها وللسودان معًا».

---

(١) الأهرام فى ٢٨ يناير.

«وليس أدل على صحة ذلك من انصراف مهندسى الحكومة المصرية منذ استعادة السودان إلى اليوم، إلى درس هذا الموضوع وإنفاق الأموال الطائلة عليه ونشر المؤلفات عنه وإنشاء قلم فى السودان لهذا الغرض. على أن هؤلاء المهندسين جميعًا قد أعلنوا واعترفوا بأن تقاريرهم وما وصلوا إليه من البحث هو تقريبىّ لا قطعى».

«هؤلاء المهندسون الخبراء هم القادرون على الحكم فى مسألة المياه وتوزيعها. وقد وضع القاعدة لذلك السير غارستن فى تقريره الأول بعد استعادة السودان. وهذه القاعدة التى يريدون الخروج عليها اليوم هى أن تقام الأعمال اللازمة لرى مصر والسودان وتخزين مياه النيل على مدى ٢٠ سنة. وقبل تمام هذه الأعمال فى مصر لا يجوز أن يحول شىء من ماء النيل لرى السودان وقد قدر السير غارستن الأموال اللازمة لذلك بنحو ٢٢ مليون جنيه».

ولقد يكون الكلام فى ذلك عبثًا الآن لأن المسألة المعروضة الآن على بساط البحث ليست مسألة توزيع المياه، بل هى مسألة فصل السودان عن مصر وتقرير هذا الفصل بقرار لجنة مختلطة تعين نصيب السودان من ماء النيل ونصيب مصر من هذا الماء. ولولا هذا الماء الذى يمر بالسودان وتعيش منه مصر لما كلف الذين قبضوا بأيديهم على زمام الحكم بالسودان، قوة واقتدارًا أن يذكروا مصر وحقها بعدما شطروا الجيش المصرى شطرين: شطرًا أعادوه إلى مصر بحجة أنه مصرى وشطرًا أبقوه فى السودان بحجة أنه سودانى. ولو أن مصر كانت تعتبره شطرًا منفصلاً عنها لطلبت من السودان ٢٦ مليونًا أنفقتها من سنة ١٨٩٩ إلى سنة ١٩١٤ والسكك الحديدية والموانئ والتلغرافات والمعامل والوابورات والمراكب والدُّور والقصور والأوقاف والمساجد.. إلخ. فالإنكليز إذًا لا يأخذون من مصر بلادًا بل هم يأخذون بلادًا وجيشًا ومعدات ذلك الجيش وغير ذلك مما فى بلاد السودان من المصالح العمومية».

«... فإذا كان المصريون يقولون ويكررون إن مسألة السودان ليست مسألة الماء فقط فإن المهندسين المصريين يقولون إن غزارة الماء ليست وحدها المسألة المهمة

الجليلة الشأن. ولكن المهم العظيم الشأن هو قرن غزارة الماء بالطمى الذى حوّل رمال وادى النيل ورمال صحاريه إلى جنان تدر الخير ثلاث مرات فى العام».

«وإذا نحن عرفنا هذه الحقائق. وإذا نحن ذكرنا قول القدماء: إن الله خلق الأرض كلها ولكن النيل خلق مصر. وإذا ذكرنا قول أبى التاريخ: (إن مصر هى النيل والنيل هو مصر) حق لنا أن نطالب مندوب الحكومة المصرية بالعبء الثقيل الملقى على عاتقه. فالمسألة الموكول إليه أمرها لهى مسألة فوق إدارة مصلحة وتدبير وزارة. ومن كان مهندسًا معه عرف ذلك أكثر من سواه لأنه خبر الفن وعرف صعابه وعرف ما يتطلبه من الدقة والصلابة فى الحق والدفاع عن حياة البلد. ولو أن مسألة مياه النيل كانت مقررة تقريرًا علميًا هندسيًا فنيًا على وجه نهائى لقلنا إن المندوب المصرى أو العضو المصرى يستطيع الرجوع إلى ما عند الوزارة من التقارير والبيانات والجداول والرسوم والخرط. ولكى ما لدينا من أقوال المهندسين والفنيين حتى الآن باعترافهم جميعًا ندرسه على أن كل ما قرروه حتى الآن تقريبى فقط فمن الذى يجرؤ على تعليق حياة البلاد على شىء تقريبى؟!».

«يصح أن تتنبه الحكومة المصرية إلى ذلك فلا تهمله فإذا هى راعت صداقة السياسة البريطانية فليس فى هذا ما يمس هذه الصداقة لا سيما إذا كان مدعومًا باختيار جماعة من المهندسين الإنكليز يتعاونون مع جماعة من المهندسين الوطنيين ولا يكون عمل الجميع إلا عملاً علميًا وإن كان فى خدمة السياسة التى أرادتها الحكومة الإنكليزية باسم مزارع القطن وباسم مواصلات الإمبراطورية فاعتدت على حقوق مصر اعتداء لا مبرر له»[1].

ومما قالته بعض الصحف فى هذه المسألة المهمة: «إن الحكومة الإنكليزية أرادت تسوية جميع المسائل المحتفظ بها بتصريح ٢٨ فبراير دفعة واحدة بالقوة بدلاً من المفاوضة مستفيدة من ضعف الوزارة الحالية التى لا يعضدها برلمان ولا تؤيدها أكثرية الأمة. وإن الحكومة الإنكليزية دخلت، فى الواقع، فى مساومة

---

(١) الأهرام فى ٢٩ يناير.

تعرضها على الحكومة المصرية بقبولها تشكيل لجنة لتعيين نصيبَى مصر والسودان من مياه النيل لكى تأخذ النصيب الثمين من هذه المياه باعتراف مصر نفسها كأن لها حقًا فى مياه النيل. ولم يكن سعيها لأجل مصلحة السودان بل من أجل مصلحة شركات القطن الإنكليزية ومصانع لانكشير. حتى إنها، وإن قبلت بالنصيب الذى تعينه لها اللجنة فإنها لا تتردد فى المستقبل فى أخذ ما يزيد على نصيبها ولقد أرادت أيضًا الامتنان على المصريين بأنها، وإن كان فى مقدرتها أن تتصرف فى مياه النيل كيفما تشاء أى أنها تزيد فى مساحة الأطيان التى تُروى فى الجزيرة بالسودان إلى مقدار غير محدود، غير أنها تتصف المصريين فتعطيهم حقهم فى المياه. أى أن اعترافها بحقهم محدودًا، وهو غير محدود، عبارة عن مناورة تغطى بها كل ما بدر منها من التصرفات بشأن السودان».

أما جريدة السياسة فقد كانت فى تعليقها على هذا الحادث تسير فى طريق غير الذى سارت فيه بقية الصحف المصرية الأخرى، فإنها عدت عمل الإنكليز مجرد هضم لحقوق مصر فى النيل وعبثًا بالعلاقات الودية بين الحكومتين والأمتين. وكان من رأيها أن الوزارة المصرية أحسنت عملاً بقبولها تشكيل لجنة الخبراء منعًا لتصرف الإنكليز حسبما يشاءون وهم القادرون على ذلك، وإن الاشتراك فى تسوية هذه المسألة ضرورى للدفاع عن الحقوق المصرية ولتؤمّن هذه الحقوق فى كل نقطة تدخل فى أمر التسوية. وما دام الإنكليز أرادوا أن يجعلوا مصر تجاه أمر واقع فالوزارة قد توفقت للحيلولة دون وقوع ذلك الأمر. وطالما كان رفض هذه التسوية أو قبولها بيد مجلس النواب فهو يعمل طبعًا عندما تُقدم إليه بنودها بما يلائم المصلحة المصرية لا غير».

هذه هى خلاصة أقوال الصحف المصرية فى مسألة توزيع مياه النيل بين السودان ومصر التى تم الاتفاق بين الحكومتين البريطانية والمصرية على تأليف لجنة مختلطة للنظر فى أمرها.

أما الصحف الإنكليزية فقد اختلفت لهجاتها حول هذه المسألة باختلاف مبادئها، وإن كانت كلها وافقت على وجهة النظر الإنكليزية وحبذت تصرف الحكومة الإنكليزية بشأنها.

فقد نشرت جريدة «منشستر جارديان» فى يوم ٢٧ يناير برقية من مُكاتبها فى القاهرة، جاء فيها ما يلى:

«إن المذكرتين اللتين تبودلتا بين الحكومتين البريطانية والمصرية تؤكدان عودة العلاقات الحسنة بين البلدين وإنهاء كل فكرة سيئة فى شأن المادة المتعلقة بالرى فى السودان فى الإنذار البريطانى».

«ومما هو جدير بالذكر أن الإنكليز هنا فى مصر يعارضون هذه المادة معارضة شديدة تختلف عما تلاقيه من المعارضة فى إنكلترا. فدعاة الضم هنا يستنكرونها لأنهم يرون فيها سلاحًا يستخدم فى التهييج ضد بريطانيا. ولكن الذين ظلوا يأملون فى الوصول إلى تسوية ودية يدافعون عنها. ولعل الفائدة التى ظهرت منها هى أنها جعلت المصريين يصحون من فعل الخمرة التى سقاهم إياها السياسيون ويفيقون للحقائق الواقعة الظاهرة فى مركزهم الجغرافى».

«ولكن يوجد فرق بين بسط الموقف واستخدامه أعظم استخدام ممكن. والمذكرتان المشار إليهما تبينان ذلك الفرق فمن شأنهما إضعاف عدم الثقة فى نفوس المصريين وإزالة قلق الإنكليز».

«لقد صرحنا رسميًا بأنه مهما تكن الحكومة البريطانية راغبة فى رخاء السودان فهى لا تنوى أن تمتهن حقوق مصر فى مياه النيل. وفى هذا فاتحة العودة إلى حُسن النية الذى عملت شهوات حكومة زغلول باشا أعمالاً مثيرة لملاشاته. وها أن الحكومة المصرية الحالية قد حصلت لمصر على اعتراف بتلك الحقوق التى لم تكن لتعرض على بساط البحث لولا عجز زغلول باشا عن أن يبقى وقوفه الشخصى على الحقائق وراء حجاب من التصلب أسدَله لكى يراه الجمهور».

ونشرت هذه الصحيفة فى ذات اليوم مقالاً رئيسًا عن هذا الموضوع، جاء فيه:

«لا يمكن أن يوضع حل دائم فى مصر ما لم يكن مؤسسًا على حُسن النية المتبادل. وقد خطت الحكومة البريطانية الآن خطوة لا تجىء وافية بالمرام إذا لم تكن مشفوعة بحُسن النية».

«إن بين المطالب التى قُدمت إلى الحكومة المصرية فى أواخر شهر نوفمبر الماضى مادة تثير المخاوف والشبهات فى نفوس المصريين. وهى المادة التى أعلنت أن الرى فى الجزيرة يزداد زيادة غير محدودة وفقًا لما تقضى به الحاجة. فلم يكن بأس من القول إنه لن تؤخذ لهذه الغاية مياه قد تحتاج إليها مصر. وكان من الممكن أيضًا أن يُقال فى المذكرة البريطانية الأخيرة التى أُرسلت إلى الحكومة المصرية إن التعليمات التى أُصدرت لحكومة السودان لم يكن يقصد منها المساس بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية فى مياه النيل. فى هذه الحالة لا تبقى ضرورة لإبلاغ حكومة السودان بأن لا تنفذ تلك التعليمات».

«ولكن على كل حال فإن الأمر المهم هو أنه قد فُهم فى مصر، وفى غير مصر، أن الفلاحين فى مصر هددوا بالحرمان من المياه التى يعيشون عليها فلا يمكن أن يتصور العقل إمكان إجراء عمل مثل هذا لا شىء يبرره فى ذاته ولا يوجد عمل آخر أعظم منه أثرًا سيئًا فى الشعور المصرى. ولذلك قضت الضرورة العظمى بمنع هذا الأثر من التمكن من نفوس المصريين».

«وقد عُينت الآن لجنة للنظر فى مشروع الرى ومراعاة مصالح مصر مراعاة تامة. فستزول، والحالة هذه، أعظم عقبة مباشرة فى سبيل حسن التفاهم إذا استطاعت الحكومة المصرية أن تتغلب على الأنباء التى لا يتوانى الساسة المعادون لبريطانيا عن إذاعتها»[1].

ونشرت جريدة «دايلى نيوز» فى ذات التاريخ مقالاً رئيسًا، جاء فيه ما يلى:

«ها قد شرعنا فى الزمن الأخير نمحو التأثير السيئ الذى أحدثته الهفوة السقيمة التى وردت فى مذكرة اللورد أللنبى وما فيها من التهديد المقنَّع فى شأن مياه النيل. فكانت اعتداء لا يليق بأمة عظيمة. وعلى أثر ذلك اعتذر مستر تشمبرلن وزير الخارجية فى مجلس النواب عن النص الذى أفرغ فيه التهديد ولو لم يعتذر عن التهديد نفسه. ولكن وقع ضرر عظيم حتى ذلك الحين ولم ينقطع. فقد اكتشف السعديون فى تلك المادة المشئومة أداة صالحة للدعاية ضد بريطانيا

(١) برقيات الأهرام الخصوصية، عدد ٢٨ يناير.

وأقنعوا الفلاحين أن بريطانيا عازمة على أن تسلبهم مياه النيل. فمهما نفعل الآن فمن الصعب علينا أن نزيل مخاوفهم ونريح ثقتهم»[1].

ونشرت جريدة «التيمس» فى ذات التاريخ برقية من مُكاتبها بالقاهرة، جاء فيها:

«إن الرسائل التى تبودلت بين دار المندوب السامى والوزارة المصرية ونشرت الآن. من شأنها أن تجلو الحالة التى أثارت كثيرًا من سوء التفاهم بدون موجب. ويجب أن تزيل تصريحات الحكومة البريطانية المخاوف التى أحدثها إبطال تحديد المساحة التى تُروى. فهذه المخاوف لا مبرر لها. لأن جميع الثقات فى شئون الرى يعترفون بأن المقدار المتفق على أنه من الممكن أخذه للجزيرة من النيل الأزرق بدون أن تصاب مصر بضرر يكفى لمساحة أعظم من المساحة التى حددت منذ خمس سنوات، فمبادرة الحكومة البريطانية إلى الإعلان عن عزمها على إرسال تعليمات إلى حكومة السودان لعدم زيادة الزمام المعين بشرط تأليف لجنة لفحص هذا الموضوع عربون على حُسن نية الحكومة البريطانية وسلامة قصدها. وقد سُئل كثيرون من الثقات فى شئون الرى منذ سنة ١٩٠٠ إبداء آرائهم فى هذا الصدد فأجمعوا على نتيجة واحدة وهى أن مياه النيل الأزرق فى حالة انخفاضه يمكن عدّها مخصصة للسودان. ومياه النيل الأبيض لمصر وجميع هؤلاء الثقات أوصوا بإنشاء نفس المشروعات لخزن المياه».

«ففى هذه الحالة يظهر أنه ليس من الضرورى تأليف لجنة أخرى لتقديم تقرير فى هذه المسألة التى قتلها البحث. ولعل المبرر الوحيد لتأليفها هو الأمل فى أن تفضى توصياتها إلى تسوية نهائية يرتاح إليها الفريقان. فقد كان للعوامل السياسية من التأثير فى هذه المسألة ما أفقدها صفتها الفنية البحتة وشوّش العلاقات بين البلدين».

---

(١) برقيات الأهرام الخصوصية، عدد ٢٨ يناير.

«أما هذه التسوية فقد تكون فى شكل اتفاق ودى بين مصر والسودان يعين ما لكل منهما من الحقوق المقررة والنظام الذى يتبع فى توزيع المياه فى المستقبل والطرق التى تتبع فى تفسير مواد الاتفاق عند اختلاف الآراء بين الحكومتين. وما يتقرر إنشاؤه فى ما بعد من المشروعات لخزن المياه وطريقة توزيع النفقات بين الفريقين».

«وفى تأليف اللجنة كما أُلِّفت الآن ضمان على أن المسألة ستبحث بحذافيرها وأن تقرير اللجنة سيكون الوثيقة التى يرجع إليها»[1].

وقالت جريدة «شفيلد ديلى تلغراف» تعليقًا على هذا الاتفاق فى ذات التاريخ ما يلى:

«يظهر أن المذكرتين اللتين تبودلتا بين الحكومتين البريطانية والمصرية فى مسألة الرى فى السودان قد ذللتا المصاعب الباقية تذليلاً يدعو إلى الارتياح. فالرأى العام المصرى دقيق الشعور فى مسألة الرى هذه وقد ازداد شعوره أخيرًا إلى حد القلق والتهيج بعد الإنذار البريطانى الذى احتفظت فيه الحكومة البريطانية لنفسها بإطلاق يدها فى رى مساحة غير محدودة فى السودان. وكان التأثير من هذا التحفظ شديدًا جدًا حتى إنه قوبل بالرفض الصريح».

«أما الآن فقد عدلت الحكومة البريطانية موقفها. وهذا التعديل لا يضر المصالح البريطانية ولا المصالح السودانية. بل يفيد من كل وجه لأنه يفضى إلى إيجاد الشعور الحسن وإزالة سوء التفاهم».

«ولم يخطر للحكومة البريطانية قط فى بال أن تزيد المساحة التى تروى فى الجزيرة زيادة تؤذى مصر. ثم إن مصر ليست مستقلة استقلالاً تامًا فنحن مازلنا نتحمل بعض المسئولية عن رخائها وتقدمها. وفضلاً عن ذلك فإن للدلتا حقًا جغرافيًا بالحصول على المياه. وكان هذا الحق معترفًا به دائمًا ويجب أن يظل معترفًا به فى المستقبل. على أنه إذا كان من الواجب علينا أن نضمن لمصر ما

---

(١) برقيات الأهرام الخصوصية، عدد ٢٨ يناير.

تحتاج إليه من المياه فنحن مقيدون بمثل هذا الواجب نحو السودان أيضًا. فزرّاع القطن فى السودان يحتاجون إلى الاطمئنان على الحصول على المياه والاستقلال من تدخل الموظفين المصريين. وقد ضمن لهم الحصول على مبلغ المال لأجل التوسع الزراعى الذى يزيد موارد القطن الخام للانكشير».

«وما دامت الأسواق مضمونة لحاصلات تلك الأراضى فقد فتحت فى وجهها أبواب البشْر من دون أن يكون فى ذلك ما يضر أراضى الدلتا ورخاءَها. فعلى اللجنة التى عينت أن تصل إلى تسوية عادلة لهذه المسألة ترضى الفريقين»(1).

وعلى ذكر مسألة مياه النيل نشرت جريدة «ليفربول پوست» فى ٢٨ يناير مقالاً رئيسًا، جاء فيه:

«إن الطريقة التى أعلن بها إجراء تحقيق فى مسألة مياه النيل تحمل على الظن أن هذا التحقيق يجرى بناء على طلب رئيس الوزارة المصرية، فى حين أن المستر تشمبرلن وعد بتأليف لجنة مختلطة لهذا الغرض فى شهر ديسمبر الماضى. فهذا العمل خطوة سديدة تدل على حُسن نيتنا. فيجب أن يرى المصريون الآن أن بريطانيا راغبة رغبة أكيدة فى أن يعيشوا شعبًا حرًا وأنه لن تعمل أية حكومة بريطانية أى عمل من شأنه خسران صداقتهم».

«وقد وقعت حوادث غريبة متتابعة لم تكن فى الحسبان جاءت بمصر إلى عائلة الشعوب البريطانية. ولا شك أن عقلاءها يعرفون ما تكسبه من المنافع الجزيلة من هذه العلاقة. على أن من شأن وجود قناة السويس فى الأراضى المصرية وحاجة مواصلات الإمبراطورية الحيوية إلى القناة أن يحملا سكان مصر على الافتكار بأن اشتراكهم معنا لا يكون سوى اشتراك مفيد متين».

«وقد اختير رجل هولندى مشهور لرياسة لجنة المياه. ففى هذا الاختيار دليل النزاهة التى تعالج بها اللجنة أعمالها»(2).

---

(١) برقيات الأهرام الخصوصية، عدد ٢٨ يناير.

(٢) برقيات الأهرام الخصوصية، عدد ٢٩ يناير.

وبهذه المناسبة نشرت جريدة «دايلى تلغراف» فى نفس التاريخ رسالة لمكاتبها السياسى، جاء فيها:

«إن تبادل المذكرات فى شأن تعيين لجنة لمعالجة مسألة الرى لم يقع إلا بعد مفاوضات دقيقة. وعندما فحصت لجنة مختلطة هذه المسألة منذ سنوات قليلة كان رئيس تلك اللجنة أمريكيًا. فكان من المنتظر أن يكون رئيس اللجنة الجديدة أمريكيًا أيضًا ولكن المصريين فضلوا، لأسباب واضحة كل الوضوح، أن يكون محايدًا. ولذلك عُين رجل هولندى»(1).

كما أن جريدة «فيننسال تيمس» نشرت فى ذات اليوم مقالاً رئيسًا عن هذه المسألة، جاء فيه ما يلى:

«كان فى النية إنشاء مشروع مكوار سنة ١٩٢٠. وفى ذلك الحين عرض اللورد أللنبى على الحكومة المصرية ردًا على احتجاجاتها تحديد المساحة التى تروى فى الجزيرة بثلاثمائة ألف فدان إلى أن تقدم اللجنة التى تنظر فى هذه المسألة تقريرها عنها. فقوبل ما عرضه اللورد أللنبى بالرفض. أما الآن فإن الحكومة البريطانية تجدد ما عرضته سابقًا مظهرة كل تسامح فعسى أن يمتنع المصريون، ريثما يصدر تقرير اللجنة، عن انتقاد المشروع انتقادًا لا لزوم له. وهذا المشروع الحيوى لمصالح السودان لا ينطوى، فى رأى الثقات، على أى ضرر للمصالح المصرية. وقد اتفق الاختصاصيون على أن مقدار الماء الذى يؤخذ من النيل الأزرق من دون ضرر لمصر يكفى لمساحة أعظم من المساحة التى حددت منذ خمس سنوات. فإذا أيدت اللجنة التى عينت الآن هذا الرأى. فلن يبقى للحكومة المصرية أى عذر فى معارضة التوسع المطلوب».

«وقد أُغفلت الوجهة الفنية البحتة فى هذه المسألة بسبب التهيج السياسى فيجب أن تتلافى أعمال الاختصاصيين الذين عُينوا الآن هذه الحالة. وأعظم ما

---

(1) برقيات الأهرام الخصوصية، عدد ٢٩ يناير.

تمس الحاجة إليه وضع اتفاق ودى يسمح لمصر والسودان بترقية مواردهما إلى أقصى حد ممكن»[1].

ثم نشرت جريدة «ديلى كرونكل» فى ذات التاريخ مقالاً رئيسًا حول هذه المسألة، قالت فيه:

«إن نجاح إدارة البريطانيين فى الشرق فى الماضى يقاس، بوجه عام، بمقدار ما استطاعوا أن يجمعوا بين العدالة والحزم. وهذا الأمر ظاهر فى مصر وفى السودان وفى الهند فيجب الآن أن يحفظ هذا التوازن فى معاملة الحكومة المصرية».

«وإذا استثنينا أمرًا أو أمرين من المطالب الشديدة التى طلبها اللورد أللنبى لا نجد غبارًا عليها. فتلك الجناية الفظيعة التى تقدمتها حملة عنيفة على الحقوق البريطانية فى مصر وتحريض على الاضطراب فى السودان تقتضى تثبيت تلك الحقوق فى الحالة الأولى وتوطيد النظام فى الحالة الأخرى. ولكن بين تلك المطالب طلب يلوح منه معنى المشاكسة إلى حد الإجحاف والظلم وهو الطلب المتعلق بإباحة زيادة المساحات التى تروى فى الجزيرة إلى حد غير محدود. وكان القصد من هذا الطلب أن يكون جوابًا على الذعر الوهمى الذى كان سائدًا على الناس وحملهم على الظن أن بريطانيا تنوى أن تحرم مصر من مياهها مع أن هذا الخوف عارٍ عن كل أساس فلم يخطر للذين يتسلمون أزمَّة الري فى السودان أن يحرموا مصرٍ من قطرة ماء من المياه التى تحتاج إليها. وقد نظمت مشروعات الرى هناك تنظيمًا لا يحدث أقل ضرر فى تلك الحاجة».

«ولكن لماذا نحمل الناس، بهذا الطلب، على الاعتقاد بأن ذلك الخوف فى محله؟ لا شك فى أن بريطانيا لا تنوى أن تعبث بشىء من حقوق مصر التاريخية والطبيعية فى المياه. فالتهديد لم يكن، والحالة هذه صوابًا. فمن دواعى الارتياح أن يكون فى وسع اللورد أللنبى الآن أن يطمئن رئيس الوزارة المصرية ويعده بسحب التعليمات التى أصدرها إلى حكومة السودان فى هذا الصدد ولم يقتصر

---

(١) برقيات الأهرام الخصوصية، عدد ٢٩ يناير.

على ذلك بل ذهب إلى أبعد من هذا المدى. فمن المعلوم أنه من الممكن تخصيص مياه النيل الأزرق للسودان ومياه النيل الأبيض لمصر. ولكن اللورد أللنبى تجنب كل فكرة قد تعلق بها الريبة. وقال إن لجنة من الخبراء قد عُينت لتقديم تقرير عن مسألة المياه تتألف من أشخاص يمثلون الفريقين ويرأسها رجل محايد. ولا غرو، فإن العدالة تقضى بالاستسلام فى هذه المسألة».

«أما المسألة الأخرى التى احتج عليها زيور باشا فيجب أن نرد عليها بالسلب، فقد أصابت حكومة السودان بإخراج العناصر المصرية الخارجة عن الطاعة. فيجب أن تحل محلها قوة صالحة لا يمكن أن يتطرق إليها النفوذ المصرى الذى يحض على الشغب. فقد أبطلت النخاسة من السودان وأصبح فى عهد جديد من اليسر والرخاء فتحت بريطانيا أبوابه بالعدالة والتنظيم. فإذا كنا نسمح للدسائس بالقضاء على هذا العهد فإننا نسىء إلى السودانيين وإلى بريطانيا معًا».

«ولا نعنى بهذا القول أنه ليس لمصر حق شرعى فى السودان. ولكن ليس لها حق أدبى. أما مطالبها القانونية بصفتها شريكة فى الحكم الثنائى مع بريطانيا فتكون موضع البحث والتسوية عندما يصفو الجو. ويجب فى خلال ذلك أن يظل الأمن سائدًا والنظام وطيدًا من دون أن يبدو أقل ضعف فى هذا السبيل».

وهكذا تألفت لجنة توزيع المياه بين مصر والسودان، ولم تكن انتقادات الصحف المصرية على تأليفها إلا صرخة فى وادٍ أو نفخة فى رماد.

بعض تصرفات الوزارة الزيورية

كان من المعلوم أن وزارة زيور باشا جىء بها إلى مناصب الحكم بعد حادثة السردار والتخلص من وزارة الشعب؛ لتعيد إلى السلطات الإنكليزية نفوذها بعد أن تقلص نوعًا فى عهد الوزارة السابقة.

لذلك كان همها التصرف فى شئون المملكة المصرية تصرفًا يضيع على البلاد كل حقوقها، وهى وزارة غير دستورية لم تواجه البرلمان بخطة سياسية أيدها فيها.

ولم يقف أمر هذه الوزارة عند مفاوضة دار المندوب السامى البريطانى فى أمور لها مساس عظيم بمستقبل مصر كما رأيت، بل تعدتها إلى الاجتراء على الحل والعقد فى كثير من المسائل المهمة، سواء أكان مع البريطانيين أم مع غيرهم من الدول الأجنبية.

ولكن الوزارة وأنصارها كانوا يحاولون تبرير هذه السياسة، بدعوى أن دولة زيور باشا تقلد الأمر فى ظرف عصيب تولد من جراء ارتكاب تلك الجريمة أولاً ومن عجز سعد باشا عن مواجهة الموقف ثانيًا.

وقد أخذ أنصار الوزارة يضربون على هذه النغمة فى بعض الصحف الإفرنكية المحلية قائلين إن زيور باشا لم يكن يسعه، فى مثل هذه الظروف أن يفعل غير ما فعل، زاعمين أنه لما كان سعد باشا قد أعلن فى جواب استقالته عجزه عن القيام بالعمل فليس لأحد أن يلوم زيور باشا إذا تقدم لهذا العمل وقام به بقدر ما فى استطاعته.

ولقد قالت الأخبار انتقادًا لهذه الحجة المنتحلة:

«وإذا كان سعد باشا قد سلم فى بعض المطالب وأعلن عجزه عن العمل فليس معنى ذلك أن من يخلفه فى منصبه يكون فى حِل من مواصلة سياسة التسليم ومن التباهى بأنه قبل أن يحل فى كرسى رجل اعترف بعجزه عن أداء واجبه. فقد كان مفهومًا أن الذى يقبل الحكم فى الظروف التى تركها سعد باشا كان عليه أن يقدر بأنه مطالب بأداء الواجب الوطنى بغير نظر إلى أخطاء سلفه. وإلا لو كان خطأ السلف يبرر خطأ الخلف لما أمكن إصلاح شىء فى هذا العالم ولظلت النظم سائرة على قواعد فاسدة إلى النهاية».

«إن مناصب الوزراء لم تضرب على الناس باعتبارها «سُخْرة» يجب القيام بها وإنما تقدم لها دولة زيور باشا وزملاؤه طائعين مختارين وقبلوها طائعين مختارين وعملوا فيها طائعين مختارين. وقد شهدنا أن بعض من عرضت عليهم مناصب الوزارة يرفضونها كما شهدنا أن بعض الوزراء يستقيلون».

«فكيف يمكن الدفاع عن رجل يقبل باختياره منصبًا يعمل فيه ضد مصلحة البلاد؟».

«وعلى الجملة، فإن الوزارة الحاضرة لا تستطيع أن تتوارى خلف أخطاء سعد باشا وفراره من الميدان فكل فريق محاسب على عمله»[1].

هذا، وقد كانت تجرى فى مدينة الإسماعيلية الاستعدادات العسكرية الإنكليزية دون أن يكون لدى أهل البلاد علم بها إلا من الصحف الأجنبية، دون أن تبين الوزارة موقفها حيال هذه الأمور. وهى أعمال خاصة بمحطة الطيران فى الإسماعيلية.

ومن الغريب أن إحدى صحف الوزارة تنشر أنباء محطة الطيران مع عبارات الفرح والسرور زاعمة أن اختيار هذه الجهة لإنشاء المحطة مما يجب على المصريين أن يهنئوا أنفسهم به!! لأنه دليل على أن الخطة الإنكليزية السياسية أصبحت لا ترى ضرورة لاستمرار احتلال القاهرة إلى أمد بعيد من الزمن وإن الجنود الإنكليزية لا تلبث أن تتجمع كلها فى منطقة القناة.

ومع ذلك أليست الإسماعيلية وغيرها من أراضى مصر التى لا تنفصل عنها؟ أليس احتلالها وإقامة المطارات فيها مهددًا لحرية مصر وكيانها؟ ولقد قالت «الأخبار» التى ننقل عنها هذا النبأ:

«ولربما كان لهذا الاختيار أسباب سياسية وحربية. فمستقبل مصر مهم. فقد يأتى يوم يصبح فيه من الحذق فى الرأى أن تكون القاهرة حلقة من سلسلة المواصلات الإمبراطورية. ومن المفروض أن بريطانيا تحافظ على القناة وتدافع عنها مفضلة الإسماعيلية وبورسعيد لهذا الغرض لأنها بعيدة عن مرمى المدافع من البحر. وقد وافق الإخصائيون على أنها ملائمة للسفن الحربية»[2].

---

(١) الأخبار، عدد ٦ يناير.
(٢) الأخبار، عدد ٥ يناير.

كانت الوزارة تضعف وتنهار قواها أمام الإنكليز فى حين أنها كانت تستأسد فى محاربة خصومها وتستعمل الوسائل المشروعة وغير المشروعة فى نضالها هذا، معتمدة على تأييد اليد القوية التى كانت تستند إليها.

من ذلك أنه فى عهد الوزارة السعدية كانت الهيئة الوفدية قد استأجرت فى أكتوبر سنة ١٩٢٤ جناحًا من عمارة سافواى أوتيل المؤجرة للحكومة من شركة بنجوفتش؛ لاستعماله مكانًا للنادى السعدى.

وكانت الهيئة الوفدية قد نقلت إليه أثاث ذلك النادى وأقامت فيه موظفيه، وقد جعلت مدة الإيجار من أول نوفمبر سنة ١٩٢٤ لغاية ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٨ وهو التاريخ الذى ينتهى فيه عقد الحكومة مع الشركة المذكورة.

فلما آلت مقاليد الأمور إلى الوزارة الزيورية بدأت أعمالها بأن أرسل معالى وزير المالية «يوسف قطاوى باشا» الذى كان وسيطًا بين الحكومة والشركة فى تأجير هذا الجناح من باطن إيجارتها، خطابًا إلى حضرة صاحب المعالى فتح الله بركات باشا بصفته وكيلاً للنادى وأمينًا لصندوقه فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٤، يعلنه فيه بأن الحكومة تعتبر عقد إيجار مكان النادى مُلغًى ويطلب إلى معاليه أن يعيد المكان الذى يشغله النادى إلى الحكومة. ثم استعجل الرد بكتاب آخر فى ٢٩ ديسمبر من السنة المذكورة، فردّ عليه معالى فتح الله بركات باشا فى ٣٠ ديسمبر بأن النادى استأجر المكان بعقد صحيح أقره المالك وتنفذ فعلاً بأن سلمته الحكومة وتسلمت الأجرة المستحقة. وأن أحد الطرفين فى عقد لا يملك إلغاءه من غير رضاء الآخر وأنه يتمسك بالعقد ولا يملك فسخه.

كان المفهوم بعد ذلك أن تلجأ الحكومة إلى القضاء ليصدر حكمه فى صالح أحد الطرفين، على أنها لم تشأ أن تفعل ذلك خوفًا من القضاء نفسه وعمدت إلى الاستيلاء على النادى قوة واقتدارًا.

ففى يوم الثلاثاء ٦ يناير سنة ١٩٢٥ وصل إلى معالى فتح الله بركات باشا ظرف داخله خطاب من حضرة مراقب الإدارة بوزارة المالية، وقد أُرفق بهذا

الخطاب صورة قرار صادر من معالى وزير المالية يقضى بإلغاء عقد الإيجار من اليوم المذكور، وعلى مراقب إدارة الإحصاء الاستيلاء فى الحال بالطرق الإدارية على الأماكن المشار إليها واتخاذ ما يلزم من الإجراءات لرد ما يمكن أن يوجد بها من الأمتعة المملوكة للنادى السعدى إلى ذلك النادى.

وقبل أن يصل هذا الخطاب إلى معالى فتح الله بركات باشا كان بعض رجال بوليس قسم عابدين يهاجمون النادى السعدى ويضعون أيديهم عليه وينزعون ما فيه من أثاث ويأمرون عمال مصلحة الإحصاء بأن يحتلوه.

وكان قرار وزير المالية الذى قضى بإخلاء المكان بالطرق الإدارية وبالقوة الجبرية يستند إلى المادة (٦٤) من الدستور التى تقول، إنه ليس للوزير أن يشترى أو يستأجر من أملاك الحكومة ولو كان ذلك بالمزاد العام. ولقد ذكر معاليه أسبابًا أخرى لإصداره هذا القرار، كقوله: «إنه لا يعد من حسن الإدارة أن تؤجر الحكومة ناديًا يجتمع فيه الحزب السياسى الذى بيده الحكم. وإن هذا التأجير كان من نتيجته إعاقة عمل إدارة الإحصاء العامة».

على أننا نرى أن عمارة سافواى ليست ملكًا للحكومة بل هى تستأجرها من مالكها الأصلى وقد لا تنطبق عليها المادة ٦٤ من الدستور، إنما شاءت الوزارة الانتقام من الوفد التى كانت تزعم أنه يسىء بتصرفاته أخلاق الشبيبة.

ولقد تطورت هذه الحادثة تطورًا جعل البوليس يعتدى على جماعة من رجال الوفد ومن بينهم وزير فى عهد الوزارة السعدية، تعديًا أحدث بعض الضرر بأجسامهم.

ولن نتتبع تطورات هذا الحادث الذى لم تظهر فيه وزارة زيور باشا من الكياسة ما كان ينتظر منها. إنما ضربناه مثلاً لعَنَتِها مع خصومها وكفى.

عَوْد إلى الحالة السياسية

ومع كل هذا فقد كان الإنكليز يحاولون أن يصوروا الحالة التى كانت قائمة إذ ذاك فى صورة أزمة لا يمكن الخروج منها إلا بتساهل المصريين فى حقوقهم

المشروعة. وهم فى الوقت الذى يدعون فيه الأمة المصرية إلى التساهل يرفعون عقيرتهم منادين بأن بريطانيا لا تنوى إجراء مساومة تتضمن التنازل عن حقوق بريطانية بحتة فى مصر والسودان.

ولقد قالت جريدة الأخبار تعليقًا على تلك الخطة البريطانية:

«وبذلك انقلبت الآية وانعكس الموقف فأصبحت حقوق المصريين الشرعية مما يحتمل المساومة والتساهل والتنازل، أما ما غصبه الإنكليز ظلمًا وعدوانًا من مصر والسودان فلا يحتمل أى تنازل».

«هذه جرأة استعمارية غريبة ما كان أحد يتوقع أن تصل إلى هذا الحد الذى أصبحنا نراه الآن ماثلاً أمام أعيننا».

«لقد أثبتت الأمة المصرية فى جميع مواقفها أنها لا تقبل سياسة المساومة فى حقوقها ولا ترضى أن تكون هذه الحقوق محلاً للمناقصة ومن أجل هذا لم تتردد فى الحملة على كل سياسة ترتكز على غير هذه القاعدة».

«ولما تولت الوزارة الحاضرة مقاليد الحكم وافتتحت أعمالها بإعلان سياسة (إنقاذ ما يمكن إنقاذه) أنكرت عليها الأمة هذه السياسة واعترضت عليها أشد الاعتراض لأن نتيجة مثل هذه السياسة مخالفة لما أجمعت عليه الأمة من التمسك بكامل حقوقها».

«يقول بعض كُتّاب الإنكليز إن السياسة الإنكليزية يجب أن ترتكز على قاعدة احترام المسائل الأربع الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير وإنه إذا حان وقت المفاوضة أمكن الاتفاق على سحب الجنود إلى القناة».

«ولسنا فى حاجة إلى القول بأن نشر مثل هذه الآراء الآن من جانب الإنكليز إنما يُراد به تهيئة الأفكار فى مجلس النواب القادم لقبولها بإفهام الناخبين والمرشحين منذ اليوم أن هذه هى القاعدة الوحيدة التى تقبلها إنكلترا وإلا بقيت الأزمة الحاضرة قائمة».

«إن إنكلترا تريد نوابًا يؤيدون سياسة الخروج من الأزمة الحاضرة على حساب الوطن وبطريق التفريط فى حقوقه».

«أما الوطن فإنه يريد نوابًا من صنف آخر يريد نوابًا يضحون بكل شيء إلا حقوق البلاد وحريتها واستقلالها»(1).

ولكن الصحف الإنكليزية والكتاب الإنكليز ما كان لهم أن يروا غير مصلحتهم أو يتكلموا لغير مصلحتهم مع شعب يدافع عن مصلحته ويسعى لاسترداد حقوقه المغصوبة. من ذلك ما كتبه الكولونيل إلجود من مقال نشرته له مجلة «القرن التاسع عشر» أظهر فيه أسفه لأن الحرب أنهت الأُلفة التى كانت بين المصريين والإنكليز. ثم تناول شرح مواضيع الخلاف بين المصريين والإنكليز فافترض أمرين:

«الأول أن بريطانيا حريصة على المحافظة على التصريح الذى أصدرته باستقلال مصر. والثانى أن مصر لا تشك فى حسن نية بريطانيا. فإن الأمر الرئيسى الذى يهم بريطانيا هو حماية القناة. وقد دلت الحرب على أن الدول لا تبالى، عند الأزمات الحيوية، بنُكْث العهود الصريحة المضمونة. وها إن القناة كانت طريقًا مائية دولية متحايدة فأصبحت ساحة حرب».

«فمن العبث أن تسعى مصر إلى تقديم ضمانة أخرى على الورق أو تصرح بأنها مستعدة لحماية منطقة القناة، فبريطانيا لا تستطيع أن تقبل ذلك لأسباب، منها:

١ ـ أنها غير واثقة من مقدرة مصر على القيام بهذا التعهد. وأقل من ذلك من حسن نيتها.

٢ ـ البرلمان المصرى صرح غير مرة أنه يريد استخدام أداة فعّالة بإنشاء جيش عظيم».

«على أن مصر قد لا تمتنع عن الاشتراك فى اتفاق شريف للقيام بحراسة القناة ومن الممكن أن يوضع مثل هذا الاتفاق لعدد من السنين تكون فيه حامية القناة مختلطة وتحدد منطقتها وعددها وتكون تحت قيادة قائد بريطانى.

---

(١) الأخبار فى ٥ يناير.

وتتألف هيئة أركان الحرب من ضباط بريطانيين ومصريين ويكون عدد كل فريق منهم بنسبة عدد الوحدات العسكرية التى تقدمها كل من الدولتين. وتتحمل كل من الدولتين نفقات قواتها وتكون لها السيطرة الإدارية التامة عليها».

«وعند انتهاء الاتفاق تفحص حالة الجنود الموجودة فإذا ارتاحت بريطانيا إلى حالة الجيش المصرى فإنها تنسحب من المنطقة التى تحتلها وتبقى جنودها احتياطًا فى مكان آخر».

«ثم تكلم هذا الكاتب عن مسألة السودان فقال فى صدرها: «إنه من العبث أن يبحث فى علاقات بريطانيا المقبلة بالسودان ما لم نصل إلى تسوية المسألة المصرية البحتة. ولن نصل إلى اتفاق مع مصر على السودان إلا بعد ما ننهى احتلال مصر العسكرى. ولا يمكن أن تنتج أية مفاوضة ما دامت بريطانيا لا تتنازل عن شىء من حقوقها الحالية. وما دامت مصر تطلب الجلاء التام»[1].

ولقد وردت فى المقال نفسه عبارة عن سياسة سعد باشا زغلول، جاء فيها: «إن زعيم مصر هو رجل يكره وسائل العنف وهو عظيم الذكاء. عظيم الاستقامة ولكن صلفه يحجب حسناته. وهذا ما يأسف له المصريون والإنكليز الذين كانوا يحترمونه ويعجبون به فى أيامه الأولى، وأما فى الشئون الداخلية فإن زغلول باشا لم يُظهر من بُعْد النظر أكثر مما أظهره فى الأمور السياسية».

على أن الإنكليز كانوا لا يكتبون شيئًا عن مصر دون أن يقرنوا ذلك بذكر شىء عن سعد باشا، مصحوبًا بشىء من الانتقاد والتهديد والتعريض بكفاءة المصريين كافة من حيث الإدارة والسياسة باعتبار أنهم شرقيون. والأوروبيون، وفى مقدمتهم الإنكليز لا يرون فى أهل الشرق غير مزية الخضوع لسلطانهم على ما فى ذلك من عبودية وقتل للمصالح القومية.

ومع هذا فقد وجد هناك إنكليزى منصف ـ هو المستر روز ـ دفعه إنصافه إلى الدفاع عن موقف مصر تجاه المستعمرين فخطب خطبة فى بلاده تكلم فيها عن

---

(١) الأهرام فى ٣٠ يناير. واقرا تفاصيل هذا المقال فى السياسة، أعداد ١٦ و١٧ فبراير.

الطريقة الصائبة التى يجب أن تعالج بها المسألة المصرية. وإنَّا لذاكرون لجنابه هذا الموقف المشرف بذكر بعض ما جاء فى خطبته المذكورة. قال جنابه: «إن الجنود البريطانية قائمة فى مصر ما دامت فيها فإن الأهالى يشعرون بأنهم فى حالة استرقاق. وعلى ذلك سينقصهم الجو العقلى والأدبى والروحى الصافى الذى لا بد منه للتنفس».

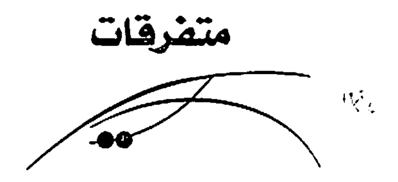
«إن التاريخ دون عهودًا صريحة لا تقبل التأويل قطعها أقطاب السياسة البريطانية لمصر فى أزمنة مختلفة. وقد ورث الساسة والزعماء الحاليون ذلك الميراث والفرصة سانحة الآن للوفاء بتلك العهود».

وقال فى عرض الكلام عن تصريح ٢٨ فبراير: «إن الحكومات التى تبرم الاتفاقات ينبغى أن تكون حكومات معبرة عن إرادة غالبية الأهالى. فأنتم لا تستطيعون وليس من العدل أن تصروا على اتفاقية لم تَنَلْ تأييد غالبية الشعب الذى تريدون الاتفاق معه. فتصريح ٢٨ فبراير كان عملاً مؤقتًا وقد أدى الغرض الذى كان مقصودًا منه ولكنه انتهى الآن. فانسوه وابدءُوا من جديد واجتهدوا فى أن تواجهوا حقائق الموقف»[١].

■■■

(١) البلاغ، عدد ٤ يناير.

متفرقات



سير التحقيق فى حادثة السردار

فى الأسابيع الثلاثة الأولى من وقوع هذه الحادثة المشئومة قُبض على عدد كبير من الناس، ومن جملتهم جميع الأعضاء المعروفين من جمعية اللواء الأبيض السودانية وبعض الموظفين الذين أخرجوا من السودان حيث توجهت إلى هؤلاء الشبهة بادئ ذى بدء؛ وكذلك قبض على بعض الطلبة ومعظم الذين سبق أن حكمت عليهم المحكمة العسكرية البريطانية فى سنة ١٩٢١ فى قضية «جمعية الانتقام». وقد بلغ عدد الذين قبض عليهم مائة وثلاثين شخصًا.

وكان الوزراء فى وزارة زيور باشا، وبخاصة وزير الداخلية فيها معالى إسماعيل صدقى باشا، شديدى الاهتمام بالأمر.

على أن التحقيق الدقيق قضى بالإفراج عن كل المقبوض عليهم عدا سبعة، وكان يمثل الحكومة البريطانية فى جميع أدوار التحقيق موظف بريطانى.

بيد أن الهمة التى بُذلت لم تأتِ لغاية هذا الشهر بنتيجة حاسمة فى معرفة الجناة فى الاعتداء المشئوم. غير أن الظنون كلها من الجهة البريطانية كانت تحوم حول الوفد ورجال الوفد. وكانت النتيجة كثرة القبض على الأبرياء ثم الإفراج عنهم لعدم التوصل إلى إلصاق التهمة بأحد منهم.

مجلس الجيش والمفتش العام

قضت السياسة البريطانية بإنشاء وظيفة بالجيش المصرى وهى وظيفة المفتش العام للجنود ويشغلها ضابط بريطانى عظيم. وهذا المفتش هو المسئول،

كما جاء فى قانون الجيش، عن تهذيب الجيش المصرى وتمرينه عسكريًا ولهذه الغاية عليه التفتيش على جميع جنود الجيش المصرى الموجودة بالقطر المصرى وتقديم التقارير عن تمرينها وكفاءتها، وهو المسئول عن إعداد مشروعات الدفاع فى حالة الاضطراب فى القطر المصرى وأيضًا الحصول على الأخبار الخاصة به، وهو واسطة المخابرة بين الجيش المصرى بالقطر المصرى وحضرة صاحب المعالى السردار بواسطة رئيس الأركان حرب (الأدجوتانت چنرال) فى جميع الشئون الخاصة بالتمرين والضبط والربط والحركات. وهو مسئول عن أى علاقة بين الجنود الإنكليزية فى القطر المصرى والجنود المصرية فى القطر المصرى.

هذه هى مسئوليات وواجبات هذا المفتش العام للجنود أو هو، بعبارة أخرى، سردار ثانٍ للجيش المصرى المقيم بالقطر المصرى طالما سردار الجيش موجود بالسودان.

وإنَّا لنذكر أثرًا من آثار نفوذه الذى سلب جميع ضباط الجيش المصرى كل سلطة واختصاص، ذلك أن الضباط السودانيين، الذين آثروا البقاء مصريين على الخدمة تحت إمرة الحاكم العام فى السودان دون سواه لجئُوا إلى مصر، لما وصلوا إلى الشلال أُعيدوا بأمر هذا المفتش إلى السودان بحالة مزرية بناء على ضغطه على رياسة الجيش المصرى هنا.

فلما أن طُرد الجيش المصرى من السودان وأصبح جميعه فى مصر، أصبحت رقابة حاكم السودان عليه فى حيز العدم لوجوده بالسودان والجيش فى مصر.

وقد فكرت الوزارة بعد إنشاء قوة الدفاع عن السودان فى تعيين سردار للجيش المصرى يكون مصرى الجنس لكنها لم توفق إلى ذلك. فاستقر الرأى أخيرًا على تشكيل مجلس للجيش يكون هذا المفتش أحد أعضائه ولجنة للضباط فيه، وصدر بذلك المرسوم اللازم فى يناير.

وليس فى تأليف مجلس ولجنة للضباط من حيث هو شىء جديد فى تاريخ الجيش المصرى. حيث كان له ذلك المجلس قبل الاحتلال كما كان له مجلس تشريع حربى كان لا يجرى فى ذلك الجيش أو فى قوانينه أو غير ذلك شىء إلا بمعرفة ذلك المجلس وبواسطته.

ولقد كتب الميرالاى (محمود حلمى إسماعيل بك) فى جريدة الأخبار ينتقد مجلس الجيش الجديد، فقال ما ملخصه:

«وليس من المفهوم أن يكون هناك جيش لدولة محدودة كمصر ليس لها مستعمرات تتشتت فيها فرقه وله مفتش عام للجنود. وقد جعلوا هذا المفتش عضوًا فى مجلس الجيش الجديد. فلا يمكن أن يكون للوزير أو للوكيل أية سلطة ما دامت اختصاصات المفتش باقية كما حددها قانون الجيش من قبل».

«أليس وجود المفتش فى الجيش وفى المجلس دليلاً على أن الأمر والنهى سيكونان له وأنه سيكون عنوانًا للسيطرة الداخلية فى الجيش المصرى وسببًا فى إفساد الأمر على القيادة المصرية؟».

«وقانون المجلس يجعل من أعضائه أربعة من الضباط المتقاعدين يختارهم وزير الحربية. ومعنى ذلك، بصراحة، أن الذين سيختارهم ليس الوزير بل السلطة الإنكليزية. أى المفتش يؤيده المندوب السامى أو خلافه. فلماذا لم يجْرِ القانون على القاعدة السارية فى أكثر الدول الكبرى، وهى أن كل ضابط يتحلى برتبة مارشال هو بحكم رتبته عضو فى مجلس الدفاع الوطنى بدون حاجة إلى تعيين أو اختيار؟ وفى مصر تقوم رتبة الفريق مقام رتبة المارشال؛ حتى تكون هناك ضمانة لكل عضو تمكّنه من أن يكون حرًا فى آرائه».

«فهل يصلح هذا المجلس لإعادة التحصينات والاستحكامات والترسانات القديمة لمجدها الأول وتسليح الجيش المصرى بالمعدات الحديثة مع تغلغل النفوذ الإنكليزى فى السلطة العسكرية إلى ذلك الحد الذى رأيناه؟»[1].

---

(١) البلاغ، عدد ٢٥ يناير.

كانت دار المندوب السامى قد طلبت ضمن مطالبها من الوزارة الزيورية، أن يُعامل موظفو مجلس بلدى الإسكندرية الأجانب معاملة موظفى الحكومة من حيث التعويض عند تركهم الخدمة.

ولكن قومسيون بلدية الإسكندرية أصدر قرارًا برفض هذا الطلب. غير أن لوزارة الداخلية الحق بمقتضى أحكام نظام البلدية أن ترفض، فى مدة ثمانية أيام، قرارات القومسيون فلا تعد نافذة إلا إذا صرحت بقبولها أو سكتت عنها. وعلى هذا النظام رفضت الوزارة القرار فظل الطلب معلقًا.

ولا يخفى أن وزارة زيور باشا كانت وعدت دار المندوب السامى كتابة فى ردها على مذكراتها بأنها ستبذل جهدها لدى بلدية الإسكندرية لقبول الطلب.

ولقد كتبت الأهرام فى ذلك مقالاً رئيسًا، جاء فيه:

«أما أن يعطى الموظفون الموجودون الآن فى الخدمة التعويض وهم نحو ٣٠٠ موظف ليس بينهم من الإنكليز سوى تسعة فقط يريد أربعة منهم الخروج وأخذ التعويض ثم يعين فى مكانهم ٣٠٠ موظف جديدون يطلبون بعد ذلك الخروج من الخدمة وأخذ التعويض فذلك ما لا طاقة للبلدية عليه ولا قدرة لديها للقيام به إلا إذا صَحَّ فى الأذهان أن تنشأ فى مدينة مصرية بلدية لا عمل لها إلا ضرب الضرائب والرسوم على السكان لتدفع تعويضًا للموظفين فقط».

«إنَّا قد عرفنا غرض الإنذار الإنكليزى من ذلك الطلب فهو، كما قلنا، ليس غرضًا ماليًا ولا اقتصاديًا ولا حقًا ولكنه غرض سياسى.

فهل الحكومة المصرية تريد من الموقف الذى تقفه اليوم تجاه البلدية أن تروج السياسة الإنكليزية وأن تسهل عليها الوصول إلى حماية الأجانب ومصالحهم لتثبيت أقدامها فى البلاد؟ لكن الحكومة الموكول إليها السهر على مصلحة الأمة والمنوط بها معالجة الأمور السياسية هى التى نطالبها اليوم بما هى جادة فيه مقبلة عليه. وهى تدرى ولا يفوتها أن تدرى أنها بما تفعل

تنتقض قاعدة من قواعد سيادة البلد وتهدم بعد هذا النقض بناء تقوم عليه المصلحة»[1].

دعاية مصرية فى أوروبا

لم يَن الطلبة المصريون، فى بلاد الغرب، فى موالاة الدعاية الواسعة لقضية البلاد. وتلك همة يذكرها لهم الوطن بلسان الفخر والتمجيد.

وقد استطاع هؤلاء الطلبة أن يقتبسوا أحدث الأساليب فى بث الدعوة. وآخر ما وصل إلينا من المعلومات عن جهادهم المحمود هو دعوتهم لعقد مؤتمر وطنى عام فى باريس باسم «مؤتمر الجمعيات المصرية».

دعا إليه مصريو فرنسا إخوانهم من جميع جهات أوروبا، فبعث هؤلاء بمندوبين عنهم لحضور الموتمر، وحين وصل هؤلاء المندوبون أقام لهم أصحاب الدعوة (حفلة شاى باهرة).

وقد تناوب الأعضاء كلمات الترحيب والتشجيع.

ولما وصل جميع المندوبين التأم عقد الجماعة فى هيئة مؤتمر منظم على الأساليب الحديثة ودعوا إلى حضوره رجال الصحف والسياسة، والنواب.

وقد تكلم المصريون بما يحسنونه من اللغات الأجنبية مبينين وجهة نظر المصريين فى الدفاع عن حقهم الشرعى فى تقرير مصيرهم كأمة مستقلة وشعب حر.

وقد كان لهذا المؤتمر أثره فى تنوير الأذهان واستعدادها لقبول حجج المصريين فى الدفاع عن مطالبهم.

تذكار إنكليزى للمصريين

فى الأسبوع الأول من هذا الشهر قدمت الحكومة الإنكليزية بناءً فخمًا واقعًا بالقرب من مستشفى الرمد بالجيزة، إلى الحكومة المصرية كتذكار لقتلى الحرب من العمال المصريين الذين ساعدوا الحكومة الإنكليزية فى الميادين الشرقية.

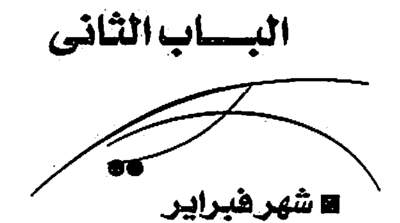
---

(١) الأهرام فى ٦ يناير.

وقد جعلته الحكومة المصرية معملاً (للتحليل الرمدى). وقد تم تسليم هذا البناء إلى الحكومة المصرية، بدون احتفال. واكتفت بأن شكرت الحكومة الإنكليزية عليه.

■ ■ ■

الباب الثانى



شهر فبراير

الفصل الأول

محاولة تحميل سعد باشا تبعة الأزمة الحاضرة ـ أقوال الصحف غير الوفدية ـ احتجاج الوفد على السياسة الإنكليزية فى السودان ـ آراء الأحزاب المعارضة للوفد





أقوال الصحف غير الوفدية

كانت الحرب الكلامية بين الأحزاب المصرية حامية الوطيس لقرب موعد الانتخابات العمومية. فكانت الصحف غير الوفدية تحاول أن تلصق بالوفد وبسعد باشا وبسياسته مسئولية الموقف الحاضر والأزمة الحاضرة. وتحاول الصحف السعدية بالطبيعة التخلى عن هذه المسئولية وإلصاقها بالوزارة الزيورية ومؤيديها من الأحرار الدستوريين ورجال الحزب الوطنى الذين كانوا يؤمِّلون أن يفوزوا بنجاح فى تلك الانتخابات إذا هُزم رجال الوفد المصرى فيها.

وقد نشرت جريدة الأخبار مقالاً ملخصه:

«إن سعد باشا كان فى بادئ أمره سائرًا على سياسة رشيدة تلائم الأمانى والمصلحة القومية. وقد صرح بأن واجب البلاد لا يمكن القيام به إلا إذا روعيت فيه الشروط الآتية:

١ ـ اعتبار الإنكليز خصومًا لا يجوز الركون إليهم.

٢ ـ العمل على تقوية الروح الوطنية بجميع الوسائل.

٣ ـ صرف أكثر الجهود القومية إلى مسألة الاستقلال التام لا المسائل الداخلية.

ولكن سعد باشا ما كاد يتولى الحكم حتى عمل بما يناقض هذه الشروط مناقضة تامة، فلم يعد يعتبر الإنكليز خصومًا بل صار يعدهم أصدقاء له وللبلاد. وكانت قاعدته السياسية بعد تولى الحكم توطيد العلاقات مع إنكلترا. وقد اعتبر هذه اللحظة «السياسة العملية» التى تحقق أمانى البلاد عن طريق المفاوضة».

«إن سعد باشا لما ذهب للمفاوضات الأولى ظن أن «السياسة العملية» تقضى بالتساهل فى حقوق البلاد فوضع مشروعه المعروف الذى قدمه للورد ملنر، وإذا به يقبل فيه احتلالاً جزئيًا عسكريًا ويمنح الإنكليز امتيازات متعددة ويخولهم حق الدفاع عن مصر. ولم يكتفِ بكل هذا التفريط بل أقصى السودان عن المفاوضات. وقبل أن يكون أمره معلقًا على اتفاق آخر أى قبل بقاء الحالة الحاضرة فيه حتى يحين الوقت لوضع ذلك الاتفاق المزعوم. وقد بادر الإنكليز إلى الاستفادة من هذه التساهلات الشنيعة وسجلوا على سعد باشا قبوله نقطتين أساسيتين الأولى وجود قوة عسكرية إنكليزية فى أرض مصر. والثانية عدم مساواة السودان بمصر واستحالة تسوية مسألة السودان على المبادئ التى يُراد تسوية المسألة المصرية عليها».

«وقد ظهر من تصرفات سعد باشا فى عهد وزارته أنه كان محتفظًا بسياسته العملية المشئومة ولا سيما فيما يتعلق بالسودان فقد وقف جامدًا حيال اعتداءات الإنكليز المتكررة وامتنع عن دعوة البرلمان للنظر فى هذه الحوادث الخطيرة ودافع الوفد عن هذه السياسة الخرقاء بحديث لوكيله زعم فيه أن دعوة البرلمان تفيد أن البلاد فى حالة ذعر وانزعاج كأن العمل على فصل السودان لا يدعو لأى ذعر ولا يحمل على الانزعاج».

«وكان على سعد باشا أن يواجه البلاد بالحقائق التى وصل إليها فى خلال المفاوضات ولكنه اكتفى بقوله: «لو كان لدىَّ تصريح من المستر مكدونالد لأخبرتكم بجميع تفاصيل المحادثات. ولكن من المتفق عليه بيننا أن تبقى هذه المحادثات خاصة».

«على أن مكدونالد تكلم، وتكلم بلهجة جارحة وأعلن اعتداءه على حقوق مصر وحدد مركز القوات الإنكليزية فى مصر والسودان تحديدًا ظالمًا. وأما سعد باشا فإنه اضطر إلى التفوه بعبارات قصيرة فقال: إن المطالب الواردة فى رسالة مكدونالد صحيحة غير أن المناقشة لم تحصل إلا فى مسألة قناة السويس وأنه دهش من تصريحات مكدونالد عن أن السودان أمانة فى يد إنكلترا».

«على أن رفيقيه وليم مكرم عبيد بك وعلى بك الشمسى أدليا بتصريحات مناقضة لأقوال الزعيم وأعلنا حربًا على السياسة الإنكليزية قائلين بأنه يجب أن نتبع اليوم الخطة التى اتبعناها تجاه رسالة كرزن وأن نعمل عملنا دون أن نكون مرتبطين بأى انتظار لأية مفاوضة تجرى فى المستقبل. ولكن سعد باشا مضى فى «سياسته العملية» إلى حد أنه ترك المسألة الكبرى وانصرف إلى الشئون الداخلية البحتة».

«وقد زعمت الوزارة الحاضرة أيضًا أن سياسة التودد للإنكليز والاستسلام لهم تعود على البلاد بالنفع».

«ومن الغريب أن وزير الخارجية الإنكليزية، بعد تلك الضربات التى لاقتها الوزارة الحاضرة من حكومته، يقف خطيبًا مدعيًا أن الحكومة المصرية إذا عاونت الإنكليز بروح الولاء والصداقة فإنها ستجد الإنكليز ميالين إلى المحافظة على حرياتها مسرورين بالعمل على رفاهيتها»!!

«وهل يريد المستر تشمبرلن حكومة موالية وصديقة للإنكليز أكثر من الحكومة الحاضرة؟. ومع ذلك فماذا صنعوا لهذه الحكومة وبماذا أجابوا على ولائها وصداقتها، ألم يستمروا فى سياسة عدوانهم وافتئاتهم؟».

«لقد جربت الوزارات السياسة العملية وزعمت أنها خير سياسة للبلاد فإذا بها أشأم سياسة على البلاد وحقوقها ....»[1].

(١) الأخبار فى أول فبراير سنة ١٩٢٥.

هذا، ولقد كانت الحملة بالغة أشدها ضد سعد باشا والوفد. وكانت شدتها موجهة إليهما من حزب الأحرار الدستوريين الذى كان فى ذلك الوقت يعاون الوزارة الزيورية التى كان ضمن أعضائها بعض رجاله.

وإنَّا لذاكرون هنا مثلاً لهذه الحملة وهو ملخص الخطبة التى ألقاها الأستاذ وهيب دوس من أركان ذلك الحزب فى يوم الجمعة ٣٠ يناير تحت عنوان (سعد باشا والحرية السياسية).

فقد قال فى مطلعها: «فى مثل هذا الوقت من العام الماضى قامت المعركة الانتخابية فى أنحاء القطر المصرى فكانت صيحة الحرب السعدية: «الإخلاص فوق الكفاءة» وعلى هذه القاعدة الغريبة فاز سعد باشا بالأغلبية الساحقة من أعضاء مجلس النواب وحشد إلى مقاعد النيابة من خبرتموهم فعرفتموهم فإذا بهم يفيضون إخلاصًا ولكن لشخص سعد ويذوبون تفانيًا ولكن فى مصلحة أنفسهم».

وجاء فيها: «قامت الانتخابات الماضية على هذه القاعدة. وقد ذاقت الأمة من نتائج خطتها فى معرفة الرجال وتقدير أقدارهم ما ذاقت. فحق علينا، نحن أبناء مصر الذين قمنا فى وجه هذا التيار الجارف منذ أول ساعة تهددت به البلاد ونادينا بالحذر منه ومن نتائجه المنتظرة. حق علينا أن نذكّر الناس، لا شامتين بما حل البلاد ولا مفاخرين ببعد نظرنا عمن عدانا ولكن للعظة البالغة التى يجب أن نجنيها من هذه التجربة المحزنة».

ومنها قوله: «دافع النواب السعديون عن الوصمة التى وصمهم بها سعد. وقالوا إن الإخلاص الذى انتُخبوا على قاعدته لا يتنافى والكفاءة بكل معانيها. كفاءة العلم وكفاءة الإخلاص. وأنهم من خيرة أهل هذا البلد فى جميع ذلك ولم يكن لهم بد من أن يقولوا ذلك. ومجال القول متسع. ولو أن عملهم كان ينقض ما يدعون. قالوا ذلك إلى أن قيض الله لهم من قول زعيمهم ما يردهم إلى الصواب. طلع علينا وعليهم سعد بحديثه المشهور الذى وصفهم فيه جميعًا بأنهم

(نِمَـر) لإكمـال العـدد فـجـردهـم بهـذا حـتى من الإخـلاص ووضـعـهم فى مـصـاف الآلات. المسـخـرة لإتمـام الشكل الدسـتـورى بوجـود العـدد القـانونى للتـصـويت. جردهم جميعًا مـا عدا أعضاء الوفد الأصليين وهم لا يزيدون على الأربعين فهو لهذا يعترف جهارًا، وفى غير حياء ولا خجل، أنه كان يحكم البلد صوريًا بمجلس نواب يضم جدرانه نيفًا ومائتىْ عضو ولكنه فى الواقع كان يحكمها بأربعين من هؤلاء والباقون كانوا تكملة لعدد الأصوات اللازمة».

وعلى هذا النحو ذكر الخطيب أمثلة متعددة للتدليل على أن سـعـد باشا كان يمـتـهن الحـرية رأيًا وقـولاً وعـمـلاً. ومنهـا أنـه عندمـا شـجـر الخـلاف بينـه وبين مـعـارضيـه فى أوائل سنة ١٩٢١ على رياسـة المفـاوضـات الأولى أغـرى السـوقـة بجـريدة الأخبار فهاجموا دارها وأغرى الباعة فاعتصبوا عن بيعها وانتهى بأن أغرى الناس، فى خطابه على عمـال شركة مصـر الجديدة، بعدم قـراءة صحف المعـارضة. ومنها عدم دعوة جرائد المعارضـة لشهود حفلة افتتاح البـرلمان ومنهـا تسليط فـتـيـانه وفـيـالقـه على مـخـالفـيـه فى الرأى بالاعـتـداء عليـهم للنيل من كرامتهم. وقد كان من نتائج هذا حادث مقتل المرحومين حسن عبد الرازق باشا وإسـمـاعـيل زهدى بك. وإن يكن التـحـقـيق لم يصل إلى إثبـات الجـريمـة على مـرتكبيها. وذكر منهـا قول دولته، «لا تطلبـوا منى حمـاية خصومى من أنصارى». عندما قام على بك المنزلاوى يطلب منه بيانًا سياسيًا.

وذكر أن سعد باشا عندما تولى الحكم وقام نوابه يناقشونه الحساب فى أنه أجمل عندمـا ذكر الأمـانى القومية والمقام مـقـام تفصيل وإسهـاب. وأنه أهمل ذكر الجيش صـراحة والمقام مقام تنصيص لا يحتمل الشك. فإنه وافقهم على الإبهام فى الأولى والإجـمـال فى الثـانيـة ولكنه قـرر لهم فى الجلسـة التـاريخـيـة يوم ٢٩ مـارس أن الأمـانى القـومـيـة لا يمكن أن تُفهم إلا على أنهـا الاسـتـقـلال التـام لمصـر والسـودان، وأن هـذا الاسـتـقـلال لا يُتـاح حـفظه بغـيـر حـمـاية الجـيش مـا دام الاستـقـلال يتنافى والحـماية الأجنبـيـة. بهـذا المنطق العـجـيب فسّر سـعـد بـاشـا خطاب العرش ولكنه أصـر على أن لا يغير منه حرفًا، وقـال إنه يعتبر كل تغيير أو تبديل أو تفسير عدم ثقة بالوزارة ويستقيل.

ثم ذكر الخطيب محاولة الزعيم إخفاء أغراضه قبل قيامه للمفاوضات فى سنة ١٩٢٤ ومخاطبة النائب الذى استوضحه خطته فى تلك المفاوضات بهذه العبارة: «على أى مبدأ انتخبت؟» ثم رفضه إعطاء أى بيان للأمة بعد خروجه من المفاوضات سوى قوله إنه خرج من المحادثات أشد صداقة مع مكدونالد عما كان قبلها ثم تدرج إلى القول بأنه «دُعى للانتحار فلم ينتحر».

ثم ذكر عناده فى سنة ١٩٢١ حيث قام فريق كبير من الكبراء وعلى رأسهم فخر الأمراء فى سنة ١٩٢١ لإصلاح ذات البين بين الزعماء عند قيام النزاع على رياسة المفاوضات الأولى؛ حيث أجاب بأنه «لا يحمل حقيدة على أحد وإنما هو يخاصم هؤلاء الزعماء فى حق مصر. وحق مصر لا يحتمل هوادة ولا مصالحة».

واستنتج الخطيب من ذلك كله أن سعد باشا يتضارب مع نفسه. وأنه إنما يتبع المبدأ المشهور مبدأ «وبعدى الطوفان!» وأنه ما كان فى كل أدواره ليضن بمصلحة البلاد ولا يحافظ على حقوقها، إنما كان يستبقى الحكم فى يده ما دام يجد إلى استبقائه سبيلاً.

ثم نقد الخطيب خطة سعد باشا بعد رجوعه إلى مصر عقب انتهاء المحادثات؛ حيث صرح بأنه «يريد التفكير العميق قبل الإباحة برأيه فى الأمر وأنه سيلقى هذا الرأى بعد المشاورة مع زملائه على نواب الأمة بعد عودته». وأنه، والناس يتلهفون لمعرفة ما تم فى شأن قضيتهم الكبرى وما اعتزم الزعيم أن يفضى به تنفيذًا لوعده، وقف فى حفلة سان استيفانو وصرح ببيان كان مقصورًا على القول: «بأنه يعتقد أن الأمة قد اكتفت بما أصدره من بيانات أثناء وجوده بأوروبا وما قرأته عنها فى الجرائد وأن شوقها قد انطفأ بهذا العلم».

ثم قال الخطيب: «على هذا النمط الغريب من الحرية عاشت وزارة سعد باشا وعاش مجلس نواب سعد. وهو يتقدم بهؤلاء النواب أنفسهم طالبًا من الأمة أن تردهم إلى حظيرة مجلس النواب ليتولوا مع سعد أو يتولى سعد بهم حكومة البلاد فماذا أنتم فاعلون؟».

«تنحى سعد عن الحكم وهو متمتع بثقة نواب البلاد - أستغفر الله بل بثقة الأعداد التكميلية - ممتَّع برياسة الوزارة والوفد ممتع بالحكومة الزغلولية اسمًا ومعنى ودمًا. ممتع برضاء مليك البلاد يوليه السلطة. تنحى سعد عن هذا جميعه معترفًا بأنه عاجز عن الحكم. وهو الآن يخوض المعركة الانتخابية طالبًا العودة إلى الحكم بنفس النواب الذين عجز عنه معهم فماذا يراد بنا وبكم؟». ثم قال الخطيب بعد كلام: «تذكرون كيف تمت الانتخابات الماضية. وكيف انقلبت الحال والدستور وليد الأمس. فبدلاً من أن تتمتع الأمة بانتخاب النواب الذين تثق بهم لتوليهم حكمها كنا نقرأ كل يوم فى الجرائد أن أهل منطقة معينة لم يرضوا عن اختيار سعد لنائبهم فكانوا يتقدمون بالرجاء لسعد أن يرشح لهم سواه».

«معنى هذا، أيها السادة، أن البلاد، تحت حكم سعد وتحكمه، كانت ترى أن انتخاب نوابها لا يتم إلا إذا أذن سعد به. فإذا تعارضت رغبة الناخبين مع رغبة سعد انحنت له رقاب الناس أمامه ملتمسين راجين أن يرجع إلى إرادتهم وأن يرشح لهم من يرون فيه الكفاءة».

«هل سُمع فى التاريخ أن استعبد رجل فرد أمة بأسرها مثل هذا الاستعباد؟ وهل وقع أن الأصل صاحب الحق فى محاسبة وكيله يستأذن هذا الوكيل فى محاسبته عليه؟»[1].

وعلى هذه النغمة مضى الخطيب ينقد سعد باشا وسياسته وأنانيته، كاشفًا عن سوءاته ومخازيه فى الحكم.

احتجاج الوفد المصرى على السياسة الإنكليزية فى السودان

ولكن الوفد لم يأبه لهذه التهم التى كانت تُكال له وأخذ فى تنظيم خططه الانتخابية كما فعل فى الانتخابات الأولى رغم الإجراءات التى كانت تقوم بها الوزارة بقصد عرقلة مساعيه. وإحباط مخططه.

---

(١) السياسة فى أول فبراير.

وكان لا بد للوفد من الظهور بمظهر يلفت إليه الأنظار قبل الانتخابات، فاجتمع فى ٣٠ يناير وقرر وضع احتجاج على السياسة الإنكليزية فى السودان، وقرر إبلاغه إلى وزير خارجية إنكلترا وإلى سفراء الدول الأجنبية بمصر وإلى صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء المصرى. وهذه صورته:

«ترفع مصر، بلسان وفدها فى غيبة برلمانها وحكومتها النيابية، الصوت عاليًا، بأنَّة القلب المكلوم، وصرخة الحق المهضوم، احتجاجًا على ما أجرته الحكومة البريطانية أخيرًا فى السودان. فإنها، احتقارًا لكل حق. وازدراء بكل قاعدة أولية للعلاقات العادية بين الدول المتمدينة. وامتهانًا حتى لمعاهدة فرضتها هى على البلاد فرضًا وقعتها بإمضائها ولعهد صريح، قطعته على نفسها، لم تخش أن تصادر بنفسها أهم مظهر للسيادة المصرية على بقعة من الأراضى المصرية. إذ طردت الجيش المصرى من السودان. وهى عاملة الآن على طرد الموظفين المصريين الموجودين فى خدمة السودان جملة. ومنعت الدعاء فى خطبة الجمعة لملك البلاد الشرعى صاحب الجلالة فؤاد الأول. وأنشأت بمحض سلطتها قوة سودانية للدفاع عن السودان. وأصدرت لها أوامر بأن تقسم يمين الولاء للحاكم العام للسودان بعد أن كانت تصدر باسم جلالة الملك القائد الأعلى للجيش».

«إن هذه الإجراءات الجائرة التى اعتدت بها من جهة على حقوق ملك مصر فنزعتها منه ومنحتها للحاكم العام للسودان. والتى فصلت بها من جهة أخرى الوحدات السودانية عن الجيش المصرى والتى ترمى إلى فصل السودان عن مصر قد كشفت عن الحقيقة القائمة للسياسة الإنكليزية فى العالم».

«إن إنكلترا دخلت مصر متطوعة بالوصية عليها لإعادة الأمن إليها وإصلاح نظامها المالى فما عتَّمت أن فرضت عليها إخلاء السودان ثم لما أُعيد السودان بدماء المصريين وأموالهم وبفضل ذكاء الضباط والموظفين المصريين وإنكارهم للذات أعلنت أن «هذه أراض مصرية أعيدت إلى واليها». وبفضل العمل العظيم الذى أداه الجيش المصرى أو الأموال المصرية التى صرفتها مصر بسخاء والعمال المصريين أُعيد للسودان الأمن والرخاء».

«ولكن، بعد ما أُصلحت (الأرض) للزراعة وزُرعت وبعدما بُنيت الخزانات واقترب استعمالها. وبعدما أعلن الشعب السودانى، عن علم بأمره، تعلقه بمصر - بعد ذلك كله تطرد بريطانيا العظمى مصر من السودان وتصادر قطرًا بأكمله. لا لسبب سوى كونه ينتج القطن وإن القطن لازم لمصانع مانشستر».

«إزاء هذه السياسة الظالمة تستغيث مصر بالعدل العالمى».

«وباسم مصر يعلن الوفد المصرى أن مصر والسودان كلٌ لا يقبل التجزئة، وأن الطبيعة، فى ذاتها، بقطع النظر عن كل الاعتبارات التاريخية والدينية ووحدة اللغة، تحتم أن مصر لا يمكن أن تعيش بغير السودان كما وأن السودان لا يمكن أن يعيش بغير مصر. وأن القوة لا يمكن أن تفصل ما الله واصل. وأنها لا يمكن أن تتغلب على إرادة شعب مصمم بأجمعه على التمسك بحقه فى الحياة والدفاع عن كرامته».

(رئيس الوفد المصرى)

(سعد زغلول)

ولقد أشادت صحف الوفد بذكر هذا الاحتجاج وما دل عليه من نفسية الأحزاب المصرية، فعقدت جريدة البلاغ فصلاً افتتاحيًا بمناسبة نشره ذكرت فيه غيرة الوفد على حقوق مصر فى السودان، وعلقت على هذا الاحتجاج بالقول بأن الوفد وحده هو الذى أقدم عليه دون غيره من الأحزاب الموجودة فى مصر. وأخذت تُسائل تلك الأحزاب عن هذه المسألة الحيوية التى تهم كل مصرى. وأظهرت تعجبها على الأخص لسكوت الحزب الوطنى الذى يجمع فى حظيرته طلاب الملحقات. وقالت إنه لزم جادة الصمت إزاء هذه الحوادث الأخيرة عملاً بموالاته للقابضين على زمام الحكم كى يساعدوه فى انتخاب مرشحيه للمجلس النيابى. وقالت إن الأحرار الدستوريين لا يذكرون السودان إلا ليحتجوا على سعد أو على من يكون فى مناصب الحكم من غير الشركة المعروفة - شركة الأحرار الدستوريين والاتحاديين - وقالت: «لا شك أن القراء يذكرون كيف احتج هؤلاء أيام الوزارة الثروتية! فقد اجتمع حزبهم وقرر الاحتجاج وكتبه ودوّنه فى

محاضرة ولم ينشره فى الصحف حتى ولا فى صحيفته المعدة للتعبير عن آرائه. فلما أن سقطت الوزارة الثروتية. وقامت بعدها الوزارة النسيمية ظهر ذلك الاحتجاج المكتوم وأُعلن فى الصحف وذهب به وفد من الحزب ليبلغه إلى رئيس الوزراء».

ثم أشارت الجريدة إلى أن هؤلاء وأولئك يتخذون الوطنية تجارة يروجون سوقها متى رأوا من غيرهم تشبثًا فى شىء يتعلق بالمصالح الوطنية وربما أرادوا أن يسبقوهم فى ذلك إذا لم يكن هناك شىء يوجب الحذر. أو منفعة يُراد الاحتفاظ بها.

وضربت لذلك مثلاً أن عضوَى الحزب الوطنى فى مجلس النواب المنحل بادرا إلى مكتب المجلس ليستأذنا، قبل سواهما! فى فتح مسألة السودان يوم أن علما أن الهيئة الوفدية قررت طرح هذه المسألة للمناقشة فى ذلك اليوم! ليدَّعيا أن الحزب المتطرف هو صاحب الفضل فى احتجاج المجلس على حوادث السودان.

وقالت تلك الجريدة: «وأما التنديد بالوزارة السعدية لأنها لم تحتج على ما أصاب حقوق مصر من الاعتداء فمن ذا الذى يقوله والمصريون والإنكليز يعرفون على السواء: أولاً أن حكومة الوفد احتجت على حاكم السودان فى امتناعه عن أن يخاطبها رأسًا. وثانيًا أنها احتجت لدى الحكومة البريطانية على تمثيل السودان فى معرض (ويمبلى). وثالثًا أنها احتجت عند الحكومة البريطانية على محاكمة السودانيين الذين كانوا يهتفون لجلالة ملك مصر وعلى حوادث السودان. ورابعًا أنها احتجت أخيرًا على الحكومة البريطانية عندما أمر اللورد اللنبى بإخراج القوات المصرية من السودان وأبت أن تقبل ذلك واستقالت من أجله. وكانت حكومة الوفد تأبى إعلان الحرب على بريطانيا وتقول إنها لا تملك التجريدة اللازمة له ولا تلقى بالوطن فى مهاوى التهلكة. وهى لا تريد من الوزارة أن تعلن الحرب على الإنكليز إنما الذى تريده فقط الاحتجاج على أعمالهم وعدم التسليم بها. وهذا، كما هو فى استطاعة كل مصرى وكل حزب أيضًا يكون فى البلاد.

وكانت جريدة الأخبار قد طالبت الوفد أن يحتج على حوادث السودان قبل صدور هذا الاحتجاج، فردت عليها جريدة البلاغ فى ذلك قائلة: ولم لا تطلبه من الأحزاب الأخرى. ثم قالت: إن «الأخبار» لما شعرت باجتماع الوفد لعمل هذا الاحتجاج بادرت بنشر ذلك ليكون الوفد فى احتجاجه كأنما كان صاحب الأخبار هو الذى نبهه إلى واجبه[1].

هذا، ولقد نشرت جريدة «السياسة» فى نفس التاريخ برقية من مُكاتبها الخصوصى بلندره نقل فيها برقية أرسلها مكتب «التيمس» بالقاهرة لجريدته فى ٣١ يناير، هذا نصها:

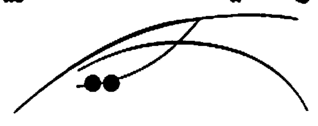
«ذكر زغلول باشا فى احتجاجه الخاص بالسودان عبارة «اغتصاب حقوق الملك فؤاد» ولكن المعروف أن زغلول باشا لم يَرْعَ قط حقوق جلالته. واستقالته المصطنعة فى نوفمبر الماضى أحدث مثال يصور مقدار اعتباره للملك. ومن المحقق أن مطالبته بحقوق الملك فؤاد فى السودان موضع الارتياب[2]».

■■■

(١) البلاغ فى أول فبراير.
(٢) السياسة فى أول فبراير.

الفصل الثانى

اجتماع «اتحاد الجالية البريطانية بمصر» ـ خلاصة تعليقات الصحف المصرية على قراراته ـ خطبة وزير خارجية إنكلترا عن مصر ـ تعليقات الصحف المصرية عليها



لا يغيب عن ذهن القارئ أن أفراد الجالية البريطانية فى مصر، موظفين وغير موظفين، كانوا قد ألَّفوا فى سنة ١٩٢١ نقابة أو اتحادًا برياسة المستر كنجسفورد للدفاع عن مصالحهم. وكانوا يرمون من تأسيسه إلى ما يأتى:

١ ـ المحافظة على مصالح الجالية البريطانية على وجه العموم.

٢ ـ الاستصراخ لدى السلطات العالية فى إنكلترا ومصر بشأن المحافظة على مصالحهم.

٣ ـ مساعدة الجاليات الأوروبية الأخرى بشرط أن لا يضر ذلك بصالح بريطانيا.

٤ ـ تأييد بريطانيا وملكها وممثليها فى كل الإجراءات التى تُتخذ لممارسة حقوق الإمبراطورية البريطانية.

وهم يرون لذلك أن تتبع إنكلترا السياسة الآتية:

١ ـ بقاء الاحتلال العسكرى فى مصر.

٢ ـ عدم التساهل واللين فى معاملة المصريين. لذلك كانت اجتماعاتهم وقراراتهم عقب كل حادث من الحوادث الكبرى فى مصر ترمى إلى تأييد الخطة السياسية التى اختطوها لأنفسهم.

لذلك اجتمعوا فى مساء يوم ٣١ يناير وحضر هذا الاجتماع المستر كلارك كار مستشار دار المندوب البريطانى. وخطب رئيس الاتحاد المجتمعين فبين أن الفضل يعود إلى الاتحاد فى حمل ولاة الأمور البريطانيين على تقرير مبدأ فرض غرامة على أهل أى حى يقع فيه اعتداء على رجل بريطانى. وأن البلاغ النهائى الذى أُرسل إلى الحكومة المصرية بمناسبة اغتيال السير لى ستاك باشا تضمن مادة تنص على الغرامة، وقال: «لقد انقضت ثلاثة أشهر على مقتل السردار ومع ذلك لم يعاقب القتلة ومن ثَم لا يمكن أن تقف المسألة عند هذا الحد».

ثم انتقل الخطيب إلى سرد أعمال الاتحاد وأشار إلى تأييد بريطانيا وملكها وممثليها فى كل الإجراءات التى تُتخذ لممارسة حقوق الإمبراطورية البريطانية، فذكر أن «بعض الأعضاء تحدثوا فى الصيف الماضى مع فريق من أعضاء البرلمانى البريطانى - ومنهم اليوم وزراء - فوجدهم يجهلون المسألة المصرية ويسيئون فهمها»، ثم قال: «إنى أعتقد أن المطلب الوحيد الذى تنشده الجاليات الأوروبية فى مصر وينشده المصريون، إلا قليلاً منهم هو توطيد الهدوء والنظام».

ثم أعلن بعده المستر بيلى الذى انتُخب نائبًا للرئيس، «وقال: «إن فى النية المطالبة بدفع أقساط ديون الجزية».

وانضم إليه القاضى مارشال طالبًا أن يتخذ الاتحاد خطة قويمة لحمل الحكومة البريطانية على أن تتخذ هى أيضًا خطة قوية فيما يتعلق بأقساط الديون، واقترح الاتحاد أن يحمل بعض النواب البريطانيين على إلقاء أسئلة على الوزارة فى مجلس النواب البريطانى فى هذا الصدد توصلاً إلى الغرض المنشود قائلاً: إن بين أعضاء الجالية كثيرين من حملة أسهم ديون الجزية. وقد حازت هذه الاقتراحات أغلبية عظمى.

وفى اللحظة الأخيرة اقترح أحد الأعضاء شكر محرر جريدة «الغازيت»؛ لأنه فضح المستر روز بما نشره عنه وكان سببًا فى نفيه. ثم ارفضَّ الاجتماع على ذلك.

خلاصة تعليقات الصحف المصرية على قرارات (الاتحاد البريطانى)

نُشرت قرارات الاتحاد البريطانى فى الصحف الإنكليزية المحلية فعرَّبتها الصحف العربية. واهتمت بها جليل الاهتمام.

ولقد علقت عليها تعليقًا نستطيع أن نجمله فيما يلى:

أولاً ـ فيما يختص بمسألة التحقيق فى حادثة مقتل السردار وعدم معاقبة القتلة حتى الآن فإن التحقيق يجرى تحت إشراف الموظفين الإنكليز أنفسهم فإذا كان هناك محل للتذمر فهم أولى به.

ثانيًا ـ أما عن اعتقاد جناب رئيس الاتحاد البريطانى بأن ما ينشده المصريون هو الهدوء والنظام فقط حيث تكون الصداقة فذلك ما عرف بعضه وفاته كله وهو أن ما ينشده المصريون هو جلاء الإنكليز عن مصر والسودان واستقلالهما استقلالاً تامًا. ولسنا نفهم معنى لهذه الصداقة التى من أدلتها العمل على سلخ السودان من مصر وتسليم مقاليد الحكم إلى قوم دلت التجارب السابقة على أن المصريين لا يثقون بهم ولا يختارونهم لحكمهم إذا تُركوا وشأنهم.

ثالثًا ـ أما فيما يختص بتأييد حقوق الإمبراطورية. فهذا لا يتفق والصداقة فى شىء مطلقًا. إذ معنى هذه الحقوق، كما هو المشاهد، السيطرة على سياسة مصر الخارجية وإدارتها داخليًا وهضم حقوقها المشروعة اعتمادًا على قوة السيف والنار. ولو كانت هذه الحقوق مقصودًا بها الحقوق المالية أو التجارية لهان الأمر ولما كان لنا عليها أى اعتراض.

هذا، ولا يفوتنَّ المستر كنجسفورد واتحاده أن احترام الحقوق والوفاء بالعهود هو حبل الصداقة المتين ورباطها الذى لا ينفصم.

رابعًا ـ أما عن ديون الجزية فقد توقعت الصحافة إثارة هذه المسألة فى المستقبل القريب وقد كان[1].

---

(١) البلاغ فى أول فبراير.

خطبة وزير خارجية إنكلترا عن مصر

ولم تقف المناورات السياسية البريطانية عند حد اجتماع الجالية البريطانية. بل إن المستر أوستن تشمبرلن وزير خارجية إنكلترا خطب فى برمنجهام فى أول فبراير خطبة أشار فيها إلى مصر وإلى حادثة مقتل السير لى ستاك باشا، فقال:

«إن الحكومة الحاضرة لم تكد تتولى الحكم حتى نشأت فى مصر أزمة على أعظم جانب من الأهمية. فقد ولَّد مقتل السير لى ستاك، ذلك الضابط ذو الصفات العسكرية العظيمة والشخصية المحبوبة الكريمة والرجل المتفانى فى مصلحة الشعب الذى كان يعمل له، نقول ولد مقتل السير لى ستاك هذا حالة كانت تختمر منذ أعادت حكومة جلالة الملك استقلال مصر بمحض إرادتها وبشروط معينة جلية. فمقتل السردار لم يكن عملاً من أعمال العنف لا صلة بينه وبين ما كان يجرى قبله فيكون بهذه الصفة لا علاقة له بما يقع بعده لا لم يكن مقتل السردار كذلك وإنما جاء على أثر سلسلة طويلة من أعمال العنف والاضطراب وقعت فى القاهرة. وكان نتيجة لحملة منظمة من حملات التهييج أُثيرت على حكم الإمبراطورية الإنكليزية فى مصر والسودان. ذلك الحكم الذى كان ممثلاً فى السير لى ستاك بحكم الوظيفة التى كان يشغلها. فمقتل السردار كان عاقبة ذلك التحريض الطويل. وقد اضطرت حكومة جلالة الملك إلى أن تعطى الحكومة المصرية التى كانت إذ ذاك فى مناصب الحكم برياسة زغلول باشا، درسًا قاسيًا. ولقد أنذره سلفى بالنتيجة التى لم يكن مفر من ترتبها على المسلك الذى كان يسلكه. وكان سلفى قد دعاه إلى هذه البلاد للبحث فى علاقاتنا وتأسيسها على أساس دائم. ولكن زغلول باشا قابل علاقات سلفى الودية ببلاغ نهائى. لأن موقفه إذ ذاك لم يكن يُفسر بغير ذلك».

«لقد رفض زغلول باشا أن يقبل الشروط التى قام عليها استقلال مصر والحكم الثنائى ولم يكن يقنع بأقل من طرد بريطانيا العظمى والإمبراطورية البريطانية من السودان ونزولنا عن مصالحنا وواجباتنا فى مصر لإرضاء مطالبه المنطوية على الإسراف والمغالاة. وهو لم يكد يدلى بهذه المطالب حتى قطعت

المفاوضات بينه وبين المستر مكدونالد. وقد حذره المستر مكدونالد من أن المسلك الذى كان يسلكه أضر بمصر منه بمصالح بريطانيا سواء أكان ذلك فى مصر أم فى السودان. وأنذر زغلول باشا كذلك أنه إذا استمر هو ومن يعملون تحت تأثيره يواصلون إفهام المصريين أن الولاء لمصر لا يتفق والولاء للسودان فإن النتيجة الوحيدة لذلك تكون خروج الجيش المصرى من السودان. فعلى الرغم من كل هذه التحذيرات والإنذارات أصر زغلول باشا على مسلكه المنطوى على سوء النية وعدم الإخلاص للشروط الجوهرية التى قيد بها استقلال مصر المنطوى كذلك على العداء لمركز الإنكليز فى السودان. ثم لما أسفرت حملته عن اعتداء آخر وعن قتل السردار حاول أن يتنصل من مسئوليته عن نتائج سياسته بتقديم استقالته وترك لغيره مهمة مواجهة المصاعب التى خلقها هو وجعل غيره يضطلع بمهمة إنقاذ حريات مصر التى عرضها تعريضًا شديدًا للأخطار».

«إننا يهمنا، ويجب أن يهمنا دائمًا إقرار العلاقات الحسنة الودية القلبية بيننا وبين الشعب المصرى والمحافظة على هذه العلاقات. وقد حل جلالة الملك فؤاد مجلس النواب المصرى بموجب الحق المقرر المخوّل له وأتاح للشعب المصرى فرصة تقرير الوجهة والغرض الذى يجب أن تتوخاهما السياسة المصرية. وهذا التقرير ليس لنا فيه دخل. فقد عرفنا حقوقنا ومطالبنا فى التصريح الذى أعلناه فى نفس الوقت الذى أُعلن فيه الاعتراف باستقلال مصر. وليست لنا أية رغبة فى التدخل إلى أبعد من التحفظات المقيدة التى اشترطناها إذ ذاك. ولكنى أتجاسر فأعرب عن أملى فى أن الشعب المصرى سيتدبر جيدًا عواقب القرار الذى فرض عليه الآن إصداره ويزن نتائج الخيار الذى سيرضاه. فآمل أن يدرك الشعب المصرى أهمية اتباعه سياسة حليمة حازمة وعمله على أن يوجد له سمعة حسنة فى إجادة الإدارة. وذلك ليس مهمًا لعلاقاته المستقبلة بنا ونحن الذين صممنا على الدفاع عن مصالح الإمبراطورية الإنكليزية الحيوية والقيام بواجباتنا التى ارتبطنا بها نحو الشعب السودانى والأمم الأجنبية معًا مهما كلفنا ذلك. أقول ليس ذلك مهمًا بعلاقاته بنا فى المستقبل فحسب بل هو مهم أيضًا لمصر لكى تحافظ على الحريات التى منحناها إياها والتى تتمتع بها. وإنى أقول

إنه إذا عاونتنا الحكومة الجديدة بروح الولاء والصداقة فإنها ستجدنا، كما كنا دائمًا، ميالين إلى المحافظة على حرياتها مسرورين بالعمل على رفاهيتها فخورين بعلاقاتنا بها الفخر الذى يسرنا أن نشعر به فى علاقتها بإمبراطوريتنا العظيمة»[1].

تعليقات الصحف المصرية على هذه الخطبة

ولقد اهتمت الصحف المصرية بهذه التصريحات الخطيرة التى فاه بها المستر تشمبرلين، والتى تشبه أن تكون خطبته التى صرح فيها بهذه التصريحات خطبة انتخابية مصرية يُراد بها تأييد حزب الحكومة ضد حزب زغلول باشا أكثر منها خطبة عن السياسة البريطانية.

فلقد قالت جريدة الأخبار تعليقًا على هذه الخطبة:

«فالجرائد الوطنية تذكّر هذا الوزير بأن استقلال مصر ليس منحة من جانب بريطانيا بل هو حقها الطبيعى استردته وتطلب أن تتم استرداده بكامل الحقوق التى تلزمه».

«وما تصريحات هذا الوزير بهذا الباب إلا مصداق لزعم سعد باشا بأن تصريح ٢٨ فبراير نكبة على الحركة الوطنية والأمانى القومية. باعتباره منحة من جانب الإنكليز فضلاً عن التحفظات الملازمة له. وأما من جهة طعنه فى سياسة سعد فهذا أمر يقوى سعدًا فى دعواه بأنه أدى الأمانة التى أودعته إياها الأمة تمامًا ولم يفرط فيها. أما نصيحة الوزير بإيجاد سياسة ملائمة لمآرب الإنكليز فهى تمثل بقول الشاعر الألمانى للعصفور:

«إما أن تأكل كل ما أقدمه لك أو أن تموت».

«وإذا كان المستر تشمبرلن يقول اليوم إنه لا شأن لحكومته فى حل مجلس نواب مصر فإن قوله اليوم إنه ليست له أية رغبة فى التدخل إلى أبعد من

---

(١) برقيات روتر، عدد أول فبراير. انظر الأخبار فى ذات التاريخ.

التحفظات المقيدة التى اشترطوها إذ ذاك ولكنه يعرب عن أمله فى أن الشعب المصرى يتدبر جيداً عواقب القرار الذى فرض عليه إصداره ويزن نتائج الخيار الذى يرضاه، لهو التدخل فى الانتخابات المصرية على أتم وجه وأكبر مظهر»[1].

وقالت الأهرام: «وإذا كانت الحرية وإذا كان الاستقلال معلقين على إرادة وزير فى لندن أو غير لندن فهما وكالة من ذلك الوزير محدودة وما طلبت مصر لنفسها حكومة مصرية بالوكالة بل ما طلبته هو حقها لا يرجعها عنه وعيد ولا تهديد لأنها تملك إرادتها. وهذه الإرادة لا تتحول عن مطلبها سواء أكان بالانتخاب أم بسواه. ولا أثر لكلام تشمبرلن غداً فى أى عمل من الأعمال المصرية. ومن يَعِشْ يرا».

ولقد أعقب المستر تشمبرلن المستر إمرى فخطب فى دائرة انتخابه خطبة قال فيها:

«من اللازم الذى تقضى به الضرورة لحفظ حياتنا كدولة بحرية كبيرة ألا تكون مصر الواقعة على طول قناة السويس عرضة لنفوذٍ مُعادٍ للإمبراطورية البريطانية سواء أكان فى داخل تلك البلاد أم خارجها».

«ونحن نريد أن نعترف وأن نشجع ونتمنى استقلال مصر وتقدم المصريين إذا هم اعترفوا بمصالحنا الحيوية فى حماية شريان المواصلات الكبير الذى يمر بالمنطقة التى تفصل آسيا عن إفريقيا»[2].

ولقد قالت الأهرام تعليقاً على هذه الخطبة ما يأتى:

«ولا شك أن الوزراء الثلاثة الذين سمعنا حتى الآن أصواتهم: وزير المالية ووزير الخارجية ووزير المستعمرات، لم يلقوا عفواً ما القوا من الأقوال عن مصر واستقلالها وعن السودان وعهودهم نحوه وعن قناة السويس وضرورة بقائها فى قبضة إنكلترا. بل ألقوا هذه الأقوال تعمداً فى دوائر انتخاباتهم فجعلوا المسألة

---

(١) الأخبار فى أول فبراير.

(٢) الأهرام فى أول فبراير.

المصرية فى نظر الرأى العام الإنكليزى بمثابة السلسلة الفقرية من جسم الإمبراطورية».

ولقد وصفنا خطاب تشمبرلن بأنه (خطاب انتخابى مصرى) يلقى فى بلاد الإنكليز لتسمعه مصر. واليوم يحق لنا أن نصف خطاب «السير إمرى» بأنه هو أيضًا خطاب انتخابى موجّه إلى النواب المصريين قبل أن يصيروا نوابًا. فهو موجه إلى المندوبين الذين ينتخبون النواب ليختاروا مَن يعترف بمصالح إنكلترا الحيوية حتى تظل إنكلترا مسلِّمة باستقلال مصر».

وبعد أن ذكرت الجريدة نص ما جاء بالخطبة خاصًا بحماية شريان المواصلات الإمبراطورية الكبير قالت:

«ومصر تكافح الإنكليز وتجالدهم من أجل هذا المذهب السياسى الفاسد الذى وضعه السياسيون الإنكليز منذ الساعة الأولى نصب عيونهم وجعلوا فيه (مصر تابعة لقناة السويس) لا قناة السويس تابعة لمصر».

«لقد وضع الإنكليز فى سنة ١٨٨٩ اتفاقًا أطلقوا عليه اسم (اتفاق دريموند ولف ومختار باشا) ضمَّنوه شروط الجلاء عن مصر فى ذاك الحين. ودسُّوا بين مواد الاتفاق شرطًا واحدًا يجيز لإنكلترا التدخل فى شئون مصر إذا وقعت فيها اضطرابات أو قلاقل فرفض الباب العالى ورفضت الدولة الموافقة على ذلك الشرط الذى علق عليه وحده الجلاء بحجة أن فى استطاعة إنكلترا أن تدس الدسائس بمصر وأن تثير الاضطرابات إذا هى أرادت العودة إلى احتلالها. واليوم يقول وزير المستعمرات إن إنكلترا تعترف وتشجع استقلال مصر إذا لم يكن فى مصر عداء للإمبراطورية سواء أكان هذا العداء من المصريين مباشرة أم هو وافد على مصر من الخارج».

«وقد كان المعروف عن المستر إمرى عرقلة كل اتفاق بين مصر وإنكلترا. وقد كان المشهور عن سياسته مقاومة كل تساهل بحقوق مصر وهو بعيد عن كرسى الوزارة فكيف به اليوم وهو يتولى أحد مناصب الوزارة ويشارك فى الحكم تشمبرلن بعد أن كان يد كرزن اليمنى فى مشروعه المشهور الذى قدمه إلى دولة

عدلى باشا وفى تلك المذكرة الشديدة التى وجهها اللورد كرزن إلى جلالة الملك على يد اللورد أللنبى».

«فهذه السياسة القديمة البالية سياسة الاستعمار والاستبداد والاستئثار لا تريد لمصر استقلالاً بل خنوعًا وخضوعًا ولا تريد مصر حليفة ولكنها تريدها عبدة ذليلة»[1].

ولقد أخذت الصحف الإنكليزية فى أثناء ذلك تضرب على نغمة تهديد المصريين بسحب منحة الاستقلال إذا هم لم يراعوا الاعتراف بحقوق إنكلترا المكتسبة فى مصر والسودان.

ولقد قالت جريدة الأخبار تعليقًا على هذه الحملة التى بدت فى هذه الظروف من الصحف البريطانية ما يلى:

«طلعت علينا الصحف الإنكليزية فى الأيام الأخيرة بمقالات مختلفة ترمى كلها إلى غرض واحد هو تهديد المصريين بما يسمونه (سحب منحة الاستقلال المصرى) وهذه الصحف تتخذ لتنفيذ التهديد حججًا متعددة توهم بأنها خليقة باتخاذ مثل هذا الإجراء!!».

«ولا يخفى أن هذه النغمة ليست جديدة وإنما اعتادت الصحف الإنكليزية أن تختار للضرب عليها ظروفًا خاصة ابتغاء تحقيق الغايات الاستعمارية التى تنشدها الحكومة الإنكليزية».

«إن الاستقلال المصرى لا يجوز أن يكون منحة من المعتدى. ومن أجل هذا رفضت البلاد السياسة القائمة على اعتباره بهذه الصفة لأنها تعلم أن استقلالها الشرعى قائم رغم الافتئات عليه وأن حيلولة إنكلترا دون تمتع مصر به لا يمنع وجوده قانونًا فهى، لهذا السبب، قد أبت أن تقع فى الشراك التى نصبتها السياسة الإنكليزية لتجعل حريتها القانونية منحة من الأجنبى. فتلويح الإنكليز الآن بسحب هذه المنحة المزعومة ليس إلا خدعة لا يمكن أن تنطلى على

---

(١) الأهرام فى فبراير.

المصريين وهى خدعة مكشوفة يُراد بها حمل المصريين على الاتفاق مع الإنكليز وترك سياسة المناوأة خوفًا من سحب تلك المنحة!!».

«على أن الذى يدهشنا من هؤلاء الصحفيين والكُتّاب. أنهم يحاولون إيهام المصريين بأن سياسة الاتفاق معهم وحسن الظن بهم والعدول عن خصومتهم تعود على البلاد بالخير وتدفع عنها الضر».

«وهل بعد الذى فعله الإنكليز على أثر مقتل السردار يحاول كتابهم وساستهم أن يتحدثوا بمنحة الاستقلال الموهوم؟ هل أبقى الإنكليز أى مظهر من مظاهر هذا الاستقلال حتى تحاول صحفهم الآن أن تهددنا بسحب منحته؟!!».

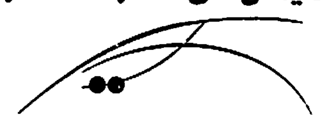
«فليس فى التودد لهذا الأجنبى وإحسان الظن به ما ينقذ البلاد من حالتها الحاضرة»[1].

■■■

(١) الأخبار فى ١٢ فبراير.

الفصل الثانى

تصرفات الوزارة الزيورية فى الانتخابات ـ تعديل بعض الدوائر الانتخابية ـ فتح باب الترشيح من جديد ـ كيف جرت الانتخابات للمندوبين الثلاثينيين ـ إشاعة الخلف بين الدستوريين والاتحاديين ـ حادثة المحلة الكبرى ـ سقوط سعد فى انتخابات الدرجة الأولى ـ وصايا وزير الداخلية للمديرين ـ أحاديث سعد عن الحالة ـ وكيل الداخلية والمظاهرات ـ حملة التيمس على سعد باشا ـ خطبة سعد فى الطلبة



تعديل ١٠٦ دوائر فى آخر وقت

رأت الوزارة أن الوفد المصرى قد نظم حركته الانتخابية تنظيمًا يكفل له الغلبة فى المعركة الانتخابية. وكان موعد انتخاب المندوبين الثلاثينيين قد قرب ولم يبقَ عليه إلا ثلاثة أيام.

ولما كانت سياستها مبنية على معاكسة الوفد وخطط الوفد تنفيذًا لخطتها، فقد اجتمع مجلس الوزراء فى أول يوم من شهر فبراير وقرر تعديل تقسيم بعض الدوائر الانتخابية فى المحافظات والمديريات.

وكان هذا التعديل يشمل ١٠٦ دوائر من ٢١٤ دائرة، ضمنها ثلاث دوائر للجهات التابعة لمصلحة أقسام الحدود.

وكان مع ذلك رجال الإدارة يضيِّقون على المنتمين للوفد تضييقًا شنيعًا ويمنعونهم من ممارسة أى حق انتخابى، فى حين أنهم كانوا يبذلون كل مساعدة لمرشحى الأحزاب الموالية للحكومة.

ولقد ترتب على تعديل هذا القدر العظيم من الدوائر الانتخابية، أن صدر مرسوم بفتح باب الترشيح فى بعض الدوائر الانتخابية.

نُشر هذا المرسوم بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٢٥، وقد جاء فى أسباب إصداره ما يلى:

«بعد الاطلاع على قرار وزارة الداخلية الصادر فى أول فبراير سنة ١٩٢٥ بتعديل الدوائر الانتخابية وبعد تصديق مجلس الوزراء طبقًا للمادة ٩٥ من قانون الانتخابات نمرة ١١ لسنة ١٩٢٣ ونظرًا لأن هذه التعديلات استدعت تغييرًا فى تكوين الناخبين فى الدوائر المذكورة وذلك يسوِّغ ضرورة فتح ميعاد الترشيح إلا فى الحالة التى يكون تقدم فيها مرشح واحد اكتسب حق اعتباره منتخبًا».

ونظرًا لأنه يتعين أيضًا فتح ميعاد الترشيح فى دائرة الوايلى بمحافظة مصر لأن وفاة أحد المرشحين ترك الحزب الذى أيّد ترشيح المرشح المتوفَّى بغير تمثيل».

«وبعد الاطلاع على المواد.....»

«وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية وموافقة رأى مجلس الوزراء رسمنا بما هو آتٍ:» إلخ[1].

ولم تكتفِ الوزارة بذلك فى عرقلة مساعى الوفديين وإفساد تدابيرهم الانتخابية؛ بل كانت الأوامر تصدر جهرة وسرًا لرجال الإدارة بمعاكسة هؤلاء واتباع مختلف الطرق المؤدية إلى خذلان مرشحى الوفد، حتى تعمدوا أن يكتبوا أسماء هؤلاء المرشحين فى كشوف مع أناس لا يعرفونهم ولا صلة لهم بهم. حتى لا يستطيعوا الاتفاق معهم على انتخاب المندوبين الثلاثينيين ممن يثقون بهم.

ومع ذلك كله كان رجال الوفد حائزين لثقة الأهالى رغم تأثير رجال الإدارة وتهديداتهم التى كانت تأتى أنباؤها إلى الصحف الوفدية متواترة من كافة جهات القطر.

---

(١) الأهرام ٥ فبراير.

كيف جرت الانتخابات للمندوبين الثلاثينيين؟

كانت شكوى الوفديين من طريقة الانتخابات الثلاثينية متعددة؛ حيث انهالت البرقيات على إدارات صحفهم فى يوم ٤ فبراير يوم الانتخابات المذكورة بأن اللجان الانتخابية لم تؤلَّف حسب القانون، وإنما استبد رجال الإدارة فى كل مكان تقريبًا بتأليفها ممن تم الاتفاق من قبل سرًا بينهم وبين مرشحى الأحرار الدستوريين ومرشحى الحزب الوطنى وحزب الاتحاد على تأليفها منهم.

ولقد قُدمت مثل هذه الشكاوى إلى وزارة الداخلية غير أنها على ما يظهر لم تَحُز التفات أولى الشأن فيها.

ولقد علقت جريدة «البلاغ» الوفدية على هذه الشكاوى بقولها:

«ومعنى هذا أن اللجان عُينت تعيينًا وأن حق الناخبين فى انتخاب فريق من أعضائها عُطل تعطيلاً».

«والشكاوى بهذا تأتى من كل مكان. فلا يمكن أن يكون بعض رجال الإدارة قد فعلوا ما فعلوه من تلقاء أنفسهم. بل لا بد أن تكون الأوامر التى لديهم جميعًا تقضى بذلك. وهذا سبب من الأسباب الجوهرية التى يمكن إبطال الانتخاب بها»[1].

وكذلك نشرت جريدة «الأهرام» شكاوى من هذا القَبيل وعلقت على تلك الشكاوى بقولها:

«كتبنا منذ يومين أن بعض رجال الأقاليم كشفوا عن رغبتهم فى العبث بحق جماهير الناخبين فى انتخاب أعضاء تلك اللجان إذ قالوا صراحة أو ضمنًا إنهم هم الذين سيؤلفونها صبيحة يوم الانتخاب. حتى إذا بكر الناخبون ليتخيروا من بينهم من يطمئنون إليهم ويثقون بهم قيل لهم إن الأمر قد انقضى. ولم يبقَ إلا أن تعطوا الأصوات».

---

(١) البلاغ فى ٥ فبراير.

«وكنا نأمل، وفى الوقت متسع، أن تبادر الحكومة إلى إرشاد ذلك القسم من عمالها إلى وجوب احترام هذا الحق تقديرًا للتبعة الخطيرة الملقاة على كواهلهم ونزولاً بهم على حكم القانون».

«ولكن نظرة واحدة فيما يوافينا به البرق من عشرات الرسائل تحقق، مع الأسف الشديد، أن كثيرًا من رؤساء اللجان فى جهات شتّى قد ضربوا بهذا الحق عرض الأفق على مشهد من جماهير الناخبين غير حافلين بما فى ذلك من الخروج على القانون ولا عابئين بأنهم بهذا الخروج إنما كانوا يضربون بالمعاول فى حجر الزاوية من بناء الدستور»[1].

إشاعة اختلاف الدستوريين والاتحاديين

ولقد روت جريدة البلاغ أن هناك خلافًا قائمًا بين الحزبين المتساندين فى الانتخابات المتكاتفين على إحباط مجهودات الوفد المصرى فى الانتخابات وهما حزبا الأحرار الدستوريين والاتحاد. ولقد عقدت فى ذلك مقالاً رئيسًا قالت فى غضونه ما يلى مختصرًا:

«أصبح من المحقق الآن أن المرشحين الاتحاديين لا يظفرون بتأييد الحكومة الصادق ومساعدتها الخالصة إلا إذا كان لهم مزاحمون من الوفديين الباقين على عهدهم فى الترشيح. أما الدوائر التى تستطيع الحكومة فيها أن تناوئ الاتحاديين بغير خطر من احتمال النجاح للوفديين فإن المواربة تعمل عملها فى هذه الدوائر فتصبغ الأوامر بلونين وتصدر التعليمات الشفهية الخاصة بغير ما تؤديه التعليمات العمومية الظاهرة».

«فمن الآن يجب أن نعتبر الاتحاديين والوزاريين حزبين متعاديين متناجزين يحمل كل منهما مُدْيته ودرعه لصاحبه وإن اتجها معًا إلى غاية واحدة وسارا معًا فى طريق واحد».

(١) الأهرام فى ٥ فبراير.

«أما الموظفون والأعيان فحائرون بين هؤلاء وهؤلاء يسمعون من هنا كلامًا ويسمعون من هناك غيره. وينزل بأحدهم العقاب من حيث ينتظر المكافأة لأنه لا يأمن أن يُغْضب هؤلاء بإرضاء هؤلاء وكلاهما مالك لأمره قادر على ترقيته ونقله. وكلاهما من الجهة الأخرى مضطر إلى موارية صاحبه وتضحية الموظف بينهما إذا اقتضت بذلك واجبات المجاملة والمداراة. وقد بيَّت الوزاريون أمرهم على إضعاف حزب الاتحاد بما فى وسعهم من وسائلهم الخفية وعقدوا النية على أن يجعلوا الاتحاديين أقلية صغيرة فى المجلس ليحملوهم بعد الانتخاب على الاندماج فى حزبهم أو يأمنوا خطرهم إذا حافظوا على استقلالهم. وسنرى من اليوم إلى يوم الانتخاب الأخير عجائب وغرائب من اللعب (بالبيضة والحجر) والمناورة الودية العدائية التى يتبادلها هذان العَدُوان الحليفان والحيرة التى يقع فيها الموظفون والأعيان بين الرضى والغضب والوعد والوعيد».

«ولم نخطئ فيما توقعناه. فإن الدستوريين أمسكوا عن اللغط فى صحيفتهم بحكاية الإخلاص للعرش منذ نشرت «التيمس» أن الدستوريين سيفيقون من غفلتهم وسيكونون فى المستقبل أيقظ مما كانوا فى الماضى لأنهم يعلمون أن حكاية الإخلاص للعرش هى المناورة التى ظهر بها الاتحاديون فى الميدان ففى ترويجها ترويج لحزبهم. وفى الترويج لهذا الحزب خطر على الوطنية لا يحتملونه بعد أن تنبهت فيهم «حاسة الوطنية» وهى عندهم أقوى من حاسة الشم فى الكلاب».

وقد لوحظ فعلاً أن جريدة السياسة لسان حال الأحرار الدستوريين قد أقلعت فى الأيام الأخيرة عن التغنى بعبارة الإخلاص للعرش التى اتخذتها مجاراة لحزب الاتحاد آلة تحارب بها الوفد زمنًا طويلاً. فكانت الآلة ضد حزبها لا له لذلك هجرتها ودخل الحزب المعركة الانتخابية يناوئ حزب الاتحاد من جهة ويتظاهر أمامه بتأييده من جهة أخرى.

ولقد وقعت بأسباب تدخل رجال الإدارة فى الانتخابات حادثة فى المحلة الكبرى استُعمل فيها السلاح. وإنَّا لنكتفى هنا بذكر البلاغ الرسمى الذى أصدرته وزارة الداخلية عن هذه الحادثة. قال ذلك البلاغ:

«ورد على وزارة الداخلية من حضرات المحافظين والمديرين أن الانتخابات جرت اليوم فى جميع أنحاء القطر بهدوء وسكينة. وقد سُر حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية بهذه النتيجة خصوصًا لما وصل إلى علم معاليه من أن جميع طلبة المدارس وتلاميذها كانوا منصرفين إلى دروسهم طول اليوم. ولا شك أن ذلك يعد من جانبهم عملاً وطنيًا لا تقل قيمته عن الاشتراك فى الانتخابات العمومية لمن له هذا الحق فيها غير أنه حدث، مع الأسف، حوالى الساعة الثامنة صباحًا اضطراب فى بندر المحلة الكبرى أثناء تشكيل اللجان الانتخابية حيث طلب بعض أعضاء لجنة الوفد المركزية بالبندر مطالب لم يُجبْهم إليها رجال الإدارة لمخالفتها للقانون، وأعقب ذلك هياج شديد كان من نتائجه اعتداء الجمهور بالضرب على أعضاء لجنة الانتخاب وتحطيم صناديقه وتمزيق الكشوف والأوراق ولما قبض البوليس على بعض الأشخاص اعتدى الجمهور على منزل العمدة وأتلفوا عربته وأصابوا خدمه كما تعدوا بالضرب وإلقاء الحجارة على رجال البوليس. واقتحموا المركز وحطموا الأبواب والشبابيك وحاولوا الاستيلاء على الأسلحة الموجودة بداخله. وقد أصيب اثنان من رجال الجيش وخمسة من رجال البوليس وخفيران بإصابات مختلفة فاضطر حينئذ رجال البوليس إلى إطلاق النار إرهابًا للمعتدين ومنعًا للاستمرار فى التجمهر والاعتداء والتخريب فأصيب ثلاثة من الأهالى فى أرجلهم كما أصيب حكمدار البوليس ومفتش صحة المركز بإصابات نتيجة إلقاء الحجارة من المتجمهرين عليهما وحضر الاعتداء حضرة رئيس النيابة ووكيلها. وأمر بإلقاء القبض على المعتدين ومن بينهم الدكتور حيدر الشيشينى أفندى وأحمد كامل أفندى وآخرين. وقد أوفد معالى وزير الداخلية سعادة على باشا جمال الدين وكيل الوزارة إلى

المحلة الكبرى بقطار خاص لإعادة الأمن إلى نصابه والإشراف على الحالة. فعادت السكينة واستتب الأمن بعد الظهر».

«هذا ما وصل إلى علم وزارة الداخلية عن الحادثة إلى الآن. ولا تزال النيابة توالى التحقيق فى محل الحادثة. أما الانتخابات فى البندر فقد تأجل إجراؤها إلى يوم السبت المقبل»[1].

هذا هو البلاغ الذى أذاعته وزارة الداخلية عن هذه الحادثة التى يؤسف لها، والتى دلت على مبلغ التشادّ بين رجال الحكومة وبين الشعب فى المعركة الانتخابية.

عدم انتخاب سعد باشا مندوبًا ثلاثينيًا

هذا، ولقد عُنيت الوزارة بأن تجعل الكشف الذى أُدرج فيه اسم دولة سعد باشا يجمع ناخبين من ستة شوارع مختلفة: هى شارع سعد باشا زغلول وشارع الداخلية وشارع الفلكى وشارع منصور وشارع الشيخ يوسف وشارع الدواوين. ولم يدرج فيه من أسماء الناخبين المقيمين فى بيت دولته سوى اسمه واسم البواب، أما الخدم الخمسة وهم من الناخبين فقد أُهملوا. فجاء هذا الكشف أغرب كشف، على ما نعتقد، فى الكشوف الانتخابية المصرية[2].

وكانت نتيجة هذا الترتيب الذى عنيت به الوزارة عناية خاصة أن دولة سعد باشا لم ينتخب مندوبًا ثلاثينيًا؛ إذ فاز عليه حضرة صاحب المعالى أحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف العليا بصوت واحد.

ولقد أظهرت جريدة السياسة ابتهاجها بسقوط دولة سعد باشا فى الانتخابات الثلاثينية.

وبهذه المناسبة نشرت جريدة «الدايلى إكسبريس» مقالاً لمكاتب سياسى خصوصى مقيم فى مصر، جاء فيه:

«سيفرغ الوزراء الحاليون قصارى جهدهم لمنع زغلول باشا من الوصول إلى البرلمان لأنهم يعلمون أنه قد يستطيع بخطبة واحدة منه أن يشتت شمل الأكثرية».

---

(١) و (٢) الأهرام فى ٥ فبراير.

وقد علقت جريدة البلاغ على هذا النبأ بقولها:

«تلك هى شهادة هذا المكاتب على الوزارة بعد أن خبر نياتها ووقف على مساعيها وهى برهان على أن الوزارة سعت نفس هذا المسعى كى تمنع سعد باشا من أن يكون مندوبًا ثلاثينيًا».

«ولكن إذا كانت الوزارة قد نجحت فى منعها سعد باشا من أن يكون مندوبًا ثلاثينيًا لأنها استطاعت بعد العناء الشديد، أن تجد فى ستة شوارع عشرة من الموظفين الواقعين تحت تأثيرها يصوتون ضده فما الذى يسوغ لها أن تفكر هذا التفكير فى منعه من أن يكون نائبًا والأمر ليس أمر عشرة من الموظفين بل أمر ٢٢٣ مندوبًا منهم ٢١٩ رشحتهم لجنة الوفد لأنهم سعديون فنجحوا بناء على هذا الترشيح»(١).

ومما لفت الأنظار ذلك المنشور الذى أصدرته وزارة الداخلية المتعلق بتعديل القرار الخاص بوضع صورة ورقة الانتخاب لأعضاء مجلس النواب وطريقة توزيعها. فقد جاء فى المادة الخامسة منه أنه: «على المندوب الذى يقرأ ويكتب أن يكتب رأيه فى ورقة الانتخاب باسم المرشح الذى يريد انتخابه فى الموضع المخصص له بالورقة وذلك بقلم رصاص أسود أُعد فى كل لجنة لهذا الغرض. وإنه لا يصح إثبات الرأى بأى طريقة أخرى غير الكتابة».

ولقد علقت جريدة البلاغ على هذا المنشور بقولها:

«فكل هذا حسن. ولكن يجب أن نقول إننا لم نفهم جليًا ذلك (القلم الرصاص الأسود) الذى سيكون معدًا فى كل لجنة لإثبات الرأى به. لم نفهم لماذا يكون قلمًا رصاصًا أسود ولا يكون قلمًا رصاصًا أزرق أو بعبارة أخرى كوبيا؟ كلاً لم نفهم لماذا لا يكون إثبات الرأى بالقلم والحبر؟ إن (القلم الرصاص الأسود) هنا موضوع فى غير محله وأن الذى يجب أن يوضع هو (القلم الكوبيا) أو القلم الحبر منعًا للتلاعب»(٢).

---

(١) البلاغ فى ١٠ فبراير.
(٢) البلاغ فى ١٠ فبراير.

ولقد كثرت بعد الانتخابات الثلاثينية خطب مرشحى الوزارة فى المندوبين الناخبين وكان معالى إسماعيل صدقى باشا مرشحًا نفسه فى إحدى دوائر الغربية ضد مرشح الوفد، فخطب خطبة انتخابية فى مندوبى الدائرة نكتفى هنا بذكر تعليق جريدة البلاغ عليها حيث كان نقدها على ما أتى فيها من الأمور الجوهرية. قالت البلاغ:

«كرر صدقى باشا فى موضعين من خطبته أنه «رجل عملى فى السياسة» الأول منهما بلفظ صريح حين اعتذر لسامعيه عن تقدمه فى الانتخابات الماضية أمام الوعود البعيدة المدى التى تقدم بها منافسه فى الانتخاب. والثانى بالمعنى المستفاد من قوله لهؤلاء السامعين إنه ليس ممن يسمح لكرامته بأن تتقدم بما ليس فى المقدور تحقيقه».

«فصدقى باشا لا يعتذر فى الواقع عن تقدمه للانتخابات الماضية بسبب (الوعود) البعيدة أو القصيرة المدى. لأن هذه الوعود لم تكن موجودة كما رأيت، وإنما يعتذر عن تقدمه لسبب (العهد) الذى تقدم به منافسه فى الانتخابات، عهد الاستقلال التام لمصر والسودان بمقدار ما يفهم المصريون من كلمة الاستقلال لا بمقدار ما يفهم الإنكليز منها فلنسجل إذن على صدقى باشا اعترافه بأن احتمال أمانة العهد بالاستقلال التام لمصر والسودان ليس من السياسة العملية. وأن السياسة العملية على هذا النحو وبهذا التعريف هى خطبة يتقدم بها الآن إلى الانتخابات».

«وقد قرأنا الخطبة وقرأناها واستعرضنا أعمال معاليه قبل الوزارة وبعد أن تولاها فإذا جميع ذلك هو الاعتراف بعدم استطاعته أن يحمل أمام الناخبين العهد بطلب الاستقلال لمصر والسودان كما يفهمه المصريون من كلمة الاستقلال لأن أقواله فى الخطبة وأعماله قبل الوزارة وبعدها ليست شيئًا سوى تصريح ٢٨ فبراير. فسياسة هذا التصريح هى السياسة العملية التى اعتذر بسببها عن تقدمه فى المرة الماضية أمام منافسه فى الانتخاب وهى التى تدفعه للتقدم هذه المرة وهى أيضًا التى تدير الوزارة عليها وبها حركة الانتخابات».

«لكن سياسة التصريح ليست شيئًا عمليًا فى جزء من أجزائها وإنما هى فى الواقع خيال فى خيال. فبينا هى تعطيك اسم الاستقلال إذا بمسماه الاحتلال أو التملك نفسه».

«ولعل صدقى باشا كان يكون شجاعًا حقيقة أو أنه كان يحق له أن يقول عن نفسه إنه رجل عملى وأنه ليس ممن يسمح لكرامته بما ليس فى المقدور تحقيقه لو أنه كان صريحًا فى قوله وعبر عن المسميات بأسمائها الصحيحة. فلا يحاول أن يخدعنا من جديد فى سياسة التصريح. ولهذا كان لا بد له أن يقع فى التناقض الذى وقع فيه وأن يكون هو الرجل الخيالى فى سياسته والذى تسمح له كرامته بأن يتقدم للناس بما ليس فى مقدوره تحقيقه ويكون خصومه هم الرجال العمليون الذين لا تلهيهم القشور عن اللباب ولا تخدعهم ظواهر الأشياء عن حقائقها»[1].

وصية وزير الداخلية للمديرين والمحافظين

وقد جمع معالى إسماعيل صدقى لديه حضرات المحافظين والمديرين وخطبهم خطبة طويلة، لفت فيها نظرهم إلى اتباع المنشورات المتعددة التى أصدرتها إليهم وزارة الداخلية بشأن الانتخابات.

ولقد قالت جريدة البلاغ إن معاليه بعد أن خطبهم وهم مجتمعون بين يديه، جعل يقابل كل واحد منهم على انفراد ويسألهم عن مركز مرشحى الحكومة فى دوائرهم. ولا يخفى أن مرشحى الحكومة هم مرشحو الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى وحزب الاتحاد والمرشحون المستقلون. والأخيرون نفر ممن رشحوا أنفسهم وخشوا أن ينضموا إلى حزب الاتحاد أو حزب الأحرار الدستوريين فيفشلوا فى دوائرهم السعدية المحضة. ولم يروا إغضاب الإدارة والوزارة بانتسابهم إلى الوفد فكانوا ملزمين بأن يرشحوا أنفسهم مبتعدين عن هؤلاء وهؤلاء. على أن ينضموا إلى الحزب الذى يروق لهم الانضمام إليه بعد نجاحهم فى الانتخابات إذا قُدر لهم النجاح.

---

(١) البلاغ فى ٢٤ فبراير.

قالت البلاغ:

«وبعد أن سمع معاليه من الأجوبة ما يجب أن يرضيه أخذ يوصى حضراتهم فكانت وصيته الوحيدة والخطيرة معًا هى أن المديرين والمحافظين مسئولون أمامه عن نجاح من يمكن أن ينجح من الوفديين. وأنه لا يجب أن يعين الوسائل التى يجب اتخاذها للحيلولة دون هذا النجاح بل يترك لكل مدير ومحافظ أن يتخذ من هذه الوسائل ما يرى أنه مؤدٍّ للغرض. وما دام ينجح فهو مؤيده فى ما يفعله».

وزادت البلاغ على ذلك رواية أخرى، وهى: «أن معالى صدقى باشا لم يكتفِ بأن يخطب المحافظين والمديرين ولا بأن يلقى عليهم أوامره ونواهيه. ثم يدعهم ينصرفون بل أراد أن يأخذ اجتماعهم شكلاً غير هذا الشكل الرسمى الجاف. وأن يكون احتفالاً ذا بهاء ورُواء. فدعاهم إلى وليمة فى نادى محمد على يقول القائلون إنها كانت فاخرة حقًا، وأن التكليف رفع فيها بين الرئيس ومرؤوسيه. بحيث إذا أردت أن تقول إنها كانت وليمة تزلف وتملق من الوزير إلى المديرين فقد لا تعدو الحقيقة فى كثير ولا قليل».

«ودعاهم معاليه إلى هذه الوليمة لتكون عربونًا يقدمه الوزير لهم من الآن على أنه واضع نفسه رهن مطالبهم إذا هم من جهة أخرى وضعوا انفسهم رهن وصيته».

«ويوم ١٢ مارس هو يوم امتحانهم جميعًا فإما أنهم نفذوا الوصية ففازوا بالرضاء واستحقوا أن ينفسح أمامهم مجال الآمال. وإما..»[١].

ولقد علقت الجريدة على هذه القصة الانتخابية بقولها:

«إن الأمر لا يخلو من إحدى حالتين فإما أن ينجح الدستوريون وحلفاؤهم فيكونوا أغلبية وإما أن ينهزموا فيكونوا أقلية. فإن كانوا أغلبية فقد نجحوا وبعيد كل البعد حينئذ أن يعاقبوا موظفًا على أنه احترم القانون ولم يظلم. أما إن

---

(١) البلاغ فى ٢٥ فبراير.

انهزموا، كما هو منتظر بل كما هو مؤكد، فسيُخلوا مناصب الحكم وينسحبوا فى بيوتهم بينما يكون الموظفون الساذجون الذين اغتروا بهم وتورطوا معهم فى مخالفة القانون وارتكاب المظالم منتظرين أن يحاسبهم الأمة على ما فعلوا. ففى الحالتين جميعًا لا ينفع الموظفين ولا يكفل لهم الاطمئنان على مستقبلهم - إذا لم نقل الاطمئنان على سلامة ضمائرهم - إلا أن يحترموا القانون والعدل. ولا يضرهم إلا أن يظلموا ويعبثوا بالقانون»[1].

أحاديث لسعد باشا عن الحالة

ولقد جرى حديث بين مندوب جريدة البلاغ ودولة سعد باشا، سأله فيه لماذا لا يعقد الوفد فى تلك الأيام اجتماعات سياسية يدعو فيها الأمة لاعتناق مبادئه ويروج لسياسته ضد سياسة خصومه، فأجاب دولته بما يلى:

«أللوفد حق فى أن يعقد اجتماعات؟ هل أباحوا هذه الاجتماعات اليوم؟».

«إن الذى أعلمه هو أنهم حرَّموا اجتماعات الوفد وأن كل من طلب من الوفديين الترخيص باجتماع ماطلوه حت يفوت الوقت أو تدخلوا فى الاجتماع بعد انعقاده ففضوه منتحلين لذلك أوْهَى الأسباب. وقد نشرتم فى جرائدتكم كثيرًا من هذه الوقائع».

«نعم إنهم ينسبون بتبجح امتناع الوفد عن عقد الاجتماعات لعجزه عن بيان بروجرامه. ولكن بروجرام الوفد واضح للأمة. وهو كما قال سابقًا مشتق من شعورها ومطبوع فى صدرها. وقد دوّن فى بيان طبع ووزع ولكن الحكومة تصادره كلما وجدت سبيلاً إلى مصادرته».

«على أن الله عكس القصد عليهم وسخر لنا من أعمالهم الظالمة وأقوالهم الكاذبة ألسنة تنطق فى أبلغ بيان وأقطع برهان بسوء مذهبهم وصحة مذهبنا. ويعلم الله أننا لو أتينا بأبلغ الخطباء وعقدنا أوسع الاجتماعات ما بلغنا من

---

(١) البلاغ فى ٢٥ فبراير.

نفوس الأمة المنزلة التى بلغناها بسوء منعهم. وما نزلوا هم إلى الدرجة التى تدهوروا فيها بسيئات أفعالهم».

«إن الأمة عرفت أعمالنا. وهى تشاهد أعمالهم فليس لها إلا أن تقارن بين الخطتين وأن تقضى أيهما أهدَى سبيلاً».

«وإذا أراد الله نشر فضيلة طُويت أتاح لها لسان حسود»

وخصومنا كلهم حسَّاد. وكلهم سلط الله عليهم أخلاقهم فأظهرت المضمر من أسرارهم وأفسدت المحكم من تدبيرهم. وكفتنا مؤونة التعب فى كشف حقيقة حالهم وهكذا جعل الله من أفعالهم شهودًا عليهم وكفى المؤمنين قتالهم»[1].

ولقد نشرت جريدة «الانفورماسيون» الباريسية فى يوم ١٤ فبراير رسالة لمندوبها الخاص فى مصر، قال فيها:

«بسطت فى رسالة سابقة المساعى التى بذلها زغلول باشا فى سبيل الوصول إلى الاتفاق مع إنكلترا فى المفاوضات التى جرت فى لندرة فى شهر سبتمبر الماضى».

«وقد حدث عند عودة زغلول باشا إلى مصر أن قامت فى إنكلترا وزارة المحافظين وكان رئيس الوزارة المصرية إذ ذاك يشعر بأن الحكومة البريطانية الجديدة تبحث عن حجة تتذرع بها لاستعمال سياسة القوة فى القاهرة ولتعيد إلى اللين والتساهل الأمة التى ظهرت بروح استقلال عظيم وأرادت أن تناقش إنكلترا مناقشة الند للند».

«وقد نجحت وكالات الصحف وجرائد إنكلترا فى أن تذيع فى العالم كله فكرة مؤداها أن زغلول باشا إذا كان لم يُرِدْ مقتل السردار السير لى ستاك باشا فإن خطة التشدد والتصلب التى جرى عليها أفضت إلى هذا الحادث».

«وإنى لم أكد أجد فى القاهرة شخصًا واحدًا من غير الجالية البريطانية يسلم بهذه الفكرة. وقد قال لى بعض الموظفين البريطانيين إنهم مقتنعون

---

(١) البلاغ فى ١٢ فبراير.

شخصيًا أن التحريض على الجريمة يجب البحث عنه فى الخارج. وهم يعلمون جيدًا أن زغلول باشا لا يمكن اتهامه بشىء مما يتعلق بهذه الحادثة الفظيعة».

«ولقد سألت زغلول باشا رأيه فى هذه الأقوال المتناقضة فقال لى ما يلى:»

«إننى لما عدت من لندن كانت البلاد فى هدوء وسكينة. ولما كانت المفاوضات مع إنكلترا موقوفة فقد عزمت أنا وزملائى الوزراء على توجيه مجهوداتنا إلى الإدارة الداخلية لعلمنا أن كل ما تحرزه مصر من تقدم وارتقاء بإدارة حكومة وطنية يعزز مركز هذه الحكومة فى الخارج».

«ولم يكن صحيحًا أننى بسبب فشل المفاوضات فى لندن أوجدت هياجًا بين الشعب. فإنى على النقيض من ذلك اجتنبت إثارة المسائل الصعبة التى لا بد من حلها بيننا وبين إنكلترا. إذ كنت أرى أن من السداد والحكمة أن تترك هذه المسائل موقوفة وقتيًا إلى حين استئناف المفاوضات. ولم يحجم خصومى السياسيون عن انتقاد سكوتى واتهامى بإهمال مطالب مصر».

«وكانت بضع مسائل دقيقة موضوع المناقشة فى ذلك الحين بينى وبين ممثل بريطانيا العظمى. وكانت وزارتى ترى، لأسباب عديدة، أنه لا فائدة من تحديد العقد الخاص بخدمة موظف بريطانى كبير هو المستشار القضائى. وكان موعد انتهاء العقد ٢٧ نوفمبر. ثم إننى اتخذت، من جهة أخرى، تدابير تبررها الحالة تبريرًا تامًا لجعل عمل الموظفين البريطانيين فى خدمة حكومتى مقتصرًا على اختصاصاتهم إذ كنت وزملائى عازمين على أن نضع حدًا نهائيًا لامتياز قديم عبر عنه لورد كرومر بما لا يخرج عن معنى هذه العبارة: (إن الموظف البريطانى يجب أن يُطاع حتى من رئيسه المصرى) وقد كان شططًا لا يُطاق».

«فهذه التدابير المشار إليها أثارت استياء شديدًا بين الجالية البريطانية».

«وكانت العلاقات فى ذلك الحين حسنة جدًا بينى وبين السردار السير لى ستاك باشا وكان قد حدث فى أثناء غيابه عن السودان أن نائبه أبلغ الصحف بيانًا لا يطابق الواقع فأرسل إلىَّ السردار كتابًا وعدنى فيه بتصحيح ذلك البلاغ فى أول فرصة عقب عودته إلى الخرطوم. فسألته هل أستطيع أن أنشر

احتجاجى وجوابه فوافق على ذلك. وقد تناقشنا فى مسائل أخرى وافترقنا ونحن على اتفاق تام».

«وفى ذلك الوقت وقعت الجريمة فهالنى وقوعها. ولم يكن الأمر مقتصرًا على أنها جريمة فظيعة ارتكبت ضد رجل كان يبذل جهده لجعل علاقاتنا حسنة مُرْضية بل كانت فى الوقت نفسه ضربة هائلة موجهة إلى حكومتى وإلى شَمَمى وكرامتى».

«وغنى عن البيان أننى أدحض بشدة تلك المفتريات التى مفادها أنه كان لمعاونىَّ أو لى علاقة بهذه المؤامرة الممقوتة التى كانت كما هو ظاهر موجهة ضد الحكومة الوطنية المصرية التى كانت قائمة بالسلطة فى ذلك الحين. وإنى لا أريد أن أتهم أحدًا إذ ليس لدىَّ أدلة ولكن بإزاء حملات الصحف البريطانية على الوفد واستغلال هذه الجريمة للعبث بحقوق مصر واستقلالها. لا بد لى من أن أقول أولاً إن معاونىَّ وأصدقائى الذين أودعوا السجن دون أن يكون فى الاستطاعة توجيه تهمة معينة إليهم قد تتابع الإفراج عنهم وإطلاقهم واحدًا بعد الآخر، إذ لم يظهر أى دليل يمكن من استمرار الاشتباه فيهم. وثانيًا إذا روجع تاريخ الجرائم التى ارتكبت فى مصر فى السنين الأخيرة يظهر منه أنه فى جميع الأحوال التى عرف فيها القتلة ظهر أن هؤلاء ليسوا من حزبى، ومن ذلك حوادث الاعتداء على بطرس باشا وعلى جندى بريطانى فى الهليوبوليس. وحادث الاعتداء علىَّ فى الصيف الماضى».

«أما أن يستخلص أمر محقق من هذه الملاحظات فإنى لا أؤكد ذلك مطلقًا. ولكن توجد ظنون قوية بأن الجريمة قام بها أفراد من أنصار النظريات المتطرفة وأساليب العنف أو نظمها الذين يمكن أن يستفيدوا منها لا الذين ينالهم منها ضرر شديد».

«وأما أن يكون للبلشفيين علاقة بهذه الحادثة فلا علم لى بشىء من ذلك. وإنى لا أعرفهم. ولم يكن لى بهم أدنى علاقة. وأنا أستنكر نظرياتهم الشديدة الضرر. وأعلم أنهم حملوا علىَّ حملة شديدة لأنى فى السنة الماضية قمعت بحزم

وشدة بعض الحركات الشيوعية، وإن لم تكن ذات أهمية، وكانت ترمى إلى محاولة العبث بالعمل السلمى فى مصر».

«إن ضميرى مطمئن جدًا. وإنى واثق بالمستقبل. وإن مفتريات خصومى فى خارج البلاد وداخلها ومكائدهم لن تمنع البذرة الصالحة التى بذرتها من أن تنبت يومًا وتنمو».

«وستحصل مصر على مطالبها الحقة عاجلاً أو آجلاً وتصل إلى الاستقلال التام. أما مقتل السردار ذلك الحادث الذى استغلته إنكلترا لتبرير نقض وعودها وتحقيق مطامعها الاستعمارية، فلا يمكن أن يوقف سير شعبنا فى سبيل الحرية».

وقال دولة سعد باشا عن المفاوضات التى جرت بينه وبين مستر مكدونالد: «إن هذه المسألة لا تخلو من تعقد بسبب ما بين النظرية البريطانية والنظرية المصرية من التناقض. فاحتلال بريطانيا لمصر والسودان لا يوافق الاتفاقات الدولية كالمعاهدة المعقودة فى سنة ١٨٨٨ بشأن حيادة قناة السويس والبروتوكول الموضوع فى سنة ١٨٨٢ بإعلان التجرد عن المصلحة الخاصة فى مصر.. إلخ».

قال: «ولما ذهبت إلى لندن سألنى المستر مكدونالد: ماذا تريد مصر؟» فكان جوابى له: «إن مصر تريد استقلالها»، فسأل عن ماهية هذا الاستقلال فأجبت «أن تُحرر مصر من كل سيطرة بريطانية» ثم ذكرت جميع القيود المفروضة على استقلال مصر الآن».

«ولقد أخذوا على أننى كنت متصلبًا. وقالوا إنى لم أُظهر مهارة سياسية فى المفاوضات بالمناقشة فى مشكلة قناة السويس. والواقع أننا اتفقنا على البحث فى جميع مطالبنا فيتناولها البحث واحدًا فواحدًا. والمستر مكدونالد نفسه اختار أن تبدأ المناقشة فى مسألة قناة السويس».

«وقد صرح لى بأن إنكلترا ترى من اللازم أن تبقى قوة مسلحة دائمة على القناة للدفاع عنها فى حالة حرب. فأبديت له أنه لا لزوم لإبقاء هذه القوة المسلحة فى حالة عقد معاهدة تحالف بين بريطانيا العظمى ومصر وقلت إن

الجنود المصرية تكفى للقيام بحراسة قناة السويس فى زمن السلم وأن الجنود البريطانية تأتى إلى القناة طبعًا فى حالة وقوع حرب تقتضى ذلك فيكون قدومها بصفة حلفاء للتعاون مع جيشنا».

«فلم يقبل منى المستر مكدونالد هذا الاقتراح ولا اقتراحًا آخر عرضته عليه وهو أن توضع القناة تحت رقابة عصبة الأمم طبقًا للمعاهدة المعقودة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ التى أمضتها جميع الدول وفى جملتها إنكلترا».

«وفى تلك الظروف لم يكن المستر مكدونالد مستعدًا للنظر والبت فى المسألة بسكينة ورحابة صدر بسبب حملات المحافظين على وزارة العمال خصوصًا وأنه كان يأبى أن تتدخل عصبة الأمم فى المسألة المصرية التى يعدها كمسألة من مسائل الإمبراطورية الداخلية».

«فلم يتناول بحثنا المسائل الأخرى الموقوفة بين مصر وإنكلترا فقررنا تأجيل المفاوضات واشتركنا فى وضع بلاغ وجيز تذرعنا فيه بأسباب جوية وصحية لتأجيل المناقشة. وقد كان معنى ذلك البلاغ أن هناك وقفًا لا قطعًا للمفاوضات».

«وقد افترقنا ونحن على أحسن ما يكون من الصداقة. وما كان أشد دهشتى عند وصولى إلى باريس إذ قرأت فى الصحف الرسالة الطويلة الموجهة من رئيس الوزارة البريطانية إلى المارشال اللنبى التى نشرت فى الكتاب الأبيض».

«أما أنا فإننى، اتباعًا لما كنا اتفقنا عليه، أبيت أن أُبْدى أى تصريح للصحف. ولا أستطيع أن أفسر عمل المستر مكدونالد إلا بأن له أسبابًا خاصة بالانتخابات»[1].

وكيل الداخلية والمظاهرات

نشرت جريدة السياسة صورة إشارتين تلفونيتين قالت إنهما رسميتان أرسلهما وكيل وزارة الداخلية فى أواخر عهد الوزارة السعدية إلى حضرة صاحب

---

(١) الأهرام، عددى ١٠ و١٦ نوفمبر.

السعادة حكمدار بوليس مصر فى يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤، وهاك صورتهما بنصهما: ـ

(١)

«فى حالة ما إذا دخل الطلبة فى مكاتب الحكومة وأرغموا الموظفين على الخروج والإضراب فعلى البوليس الا يتخذ أى إجراءات إلا إذا طلب منه ذلك وكيل الوزارة»[١].

(٢)

«على البوليس ألا يتداخل فى أمر المظاهرات التى تحصل خارج الأماكن التى تطبع فيها جرائد المعارضة طالما أن المتظاهرين لا يحدثون أضرارًا. أما إذا اشتدت الحالة فسنقرر وقتها ما إذا كنا نصدر أوامر للبوليس لمنع هذه المظاهرات أم لا»[٢].

ولقد قامت الصحف المعارضة للوفد وقعدت لهاتين الإشارتين التليفونيتين وكتبت عنهما المقالات الطويلة التى جمعت فيها كل الاتهامات التى يمكن أن توجَّه لحكومة الوفد، مستشهدة بهاتين الإشارتين قائلة: «إنها كانت تحرض العامة على الإخلال بالأمن والتعرضٍ للصحف المعارضة لترويج نداء «سعد أو الثورة» وأن أمر هذه المظاهرات قد اتفق عليه فيما بين رؤساء التلاميذ وأعضاء الوفد ونفذ على صورة أدت إلى ضرب أشخاص وتحطيم مكاتب جريدة اللواء والكشكول وحرق إدارة هذه الأخيرة. وأن البوليس لم يتدخل فى الأمر إلا بعد وقوع هذه الحوادث عملاً بالأوامر التليفونية المرسلة لحكمدار البوليس وعلى هذا تكون الوزارة مساعدة بل محرضة على ارتكاب الجرائم»[٣].

ولكن جريدة البلاغ قالت، ردًا على هذه التهم،: «إن الأحرار الدستوريين يفهمون جيدًا أنه على فرض صحة هاتين الإشارتين والأرجح كثيرًا أنهما

---

(١) السياسة فى ١٩ فبراير.
(٢) السياسة فى ٢٠ فبراير.
(٣) السياسة والأخبار فى ٢٠ فبراير.

ملفقتان أو محرفتان إذ لا سبيل للاستشارة من وكيل الداخلية الذى هو الآن رهين السجن، فلا بد أن يكون الغرض منهما المحافظة على الأمن العام والنظام بمنع الاعتداء على الناس، ذلك الاعتداء الذى يروّع به البوليس عادة الآمنين المطمئنين من المتظاهرين الأبرياء. فليس هناك من يفهم أن الغرض ترك المتظاهرين يعتدون على غيرهم ولكن الأحرار الدستوريين يريدون أن يحملوا الناس على أن يفهموا ذلك تضليلاً منهم للعقول»(١).

وفى الحق إن صحت رواية جريدة السياسة. وصح أن هاتين الإشارتين التليفونيتين ليس بهما تلفيق أو تحريف، فإن هذا التصرف من وكيل وزارة الداخلية فى عهد الوزارة السعدية يكون جراة على القانون ونزعة إلى الميل إلى الفوضى. ولا ينفع دفاع جريدة البلاغ ذلك الوكيل فتيلاً. فليس فيه ما يزيح عنه تبعة هذه الجرأة التى لا سبيل إلى إنكارها.

حملة «التيمس» على سعد باشا وثناؤها على الوزارة الزيورية

ولقد كانت الصحف البريطانية الاستعمارية توالى حملاتها على سعد باشا وتثنى الثناء الجميل على الوزارة الزيورية، فأنشأت جريدة «التيمس» فى يوم ٢١ فبراير مقالاً افتتاحيًا حملت فيه على سعد باشا والوفد المصرى حملة شديدة وأثنت فيه كثيرًا على الوزارة القائمة بالأمر. ولقد قالت التيمس فى عرض مقالها هذا:

«إن أساليب الحكم التى تجرى عليها وزارة زيور باشا تناقض الأساليب التى كانت تجرى عليها وزارة زغلول باشا مناقضة عظيمة».

«فقد أظهرت الوزارة الحالية فطنة وشجاعة فى التدابير التى اتخذتها لتجريد الوفد من سلاحه».

وقالت التيمس: «إن وزارة زيور باشا عملت أكثر مما عملته أية وزارة أخرى إذ ضمنت لمصر حاجتها من الماء».

ثم عادت فقالت: «إن المقدار الذى تحتاج إليه مصر من الماء لم يكن قط عرضة للخطر فى الحقيقة وما الخطر المزعوم فيه إلا خطر وهمى...»».

---

(١) البلاغ فى ٢٠ فبراير.

وقالت: «إن الأكثرية العظمى من سكان مصر لا تُعنى بالسياسة بل هى من الفلاحين الذين يهتمون بالإنصاف فى توزيع الماء أكثر مما يهتمون بالأمور العليا التى صرف لها زغلول باشا ورجال الوفد اهتمامهم».

وقالت: «إن نجاح وزارة زيور باشا يتوقف على أن يقدّم لها المصريون كل ما يسمح به جبنهم الوراثى من التأييد؟؟».

ثم قالت: «إن المصريين لا يتوقعون أن تدير وزارة زيور باشا الانتخابات بالأساليب الدستورية المألوفة فى البلدان الغربية.. فكل ما يريدونه أن يكون لهم حكم صالح إلى درجة معقولة... وهم يعجبون بالحزم فى الحكم. فإذا كان صادرًا عن تحكم فى الرأى فإن احترامهم له لا يقل......!! وليس الرأى العام المصرى مستعدًا للتدقيق فى المشروعات الدستورية تسوغ جَمِيع الوسائل الموصلة إلى المقاصد...!!».

ولقد تعرضت جريدة البلاغ لهذا المقال بالنقد والتحليل. فقالت فى عرض بحثها:

«وليس من همنا أن نستقرئ أسباب العداء المستحكم بين الوفد والسياسة الاستعمارية مذ كانت هذه الأسباب لا تخفى على أحد من الناس».

«وعندنا أن أسباب الثناء على وزارة زيور باشا قسمان: أولهما (فضائل) هذه الوزارة فى اعتبار التيمس، وثانيهما طبيعة الشعب المصرى كما تفهمها التيمس ثم ملاءمة تلك الفضائل لهذه الطبيعة».

«فأنت ترى أن التيمس تعزو إلى وزارة الأحرار الدستوريين الحاضرة مناقب هى فى اعتبار المصريين جرائم بالمعنى القانونى. ثم تعزو للشعب المصرى نقائص لا تتوافر إلا فى أمة عبيد أذلاء فقد فقدت الشعور بكل نزعة شريفة وكرامة قومية. ثم تجعل من هذه الوزارة حاكمًا خليقًا بهذا الشعب».

«فلتتغنّ التيمس بمحاسن وزارتها الحاضرة ما شاءت ولتحمل على الشعب ورئيسه قدر ما تستطيع، فليست تصل بهذا إلا إلى نقيض أغراضها على خط مستقيم»[1].

---

(١) البلاغ فى ٢٥ فبراير.

خطبة سعد باشا فى الطلبة

ولم تكن تلك الحملات المنكرات لتفُتَّ فى عَضُد سعد أو تنقص من ثقة السواد الأعظم من الأمة المصرية بالوفد المصرى. بل كانت الأغلبية من المصريين ترى أن هذه المعركةِ الانتخابية حد بين نصرة الحق على الباطل، فكانت تنتهز كل فرصة فتظهر تعلقها بما كانت تعتبره الحق وسبيل الحق، بإظهارها عطفها وانضمامها إلى سعد باشا وإلى الوفد رغم ما كانت تتخذه الحكومة من الإجراءات لمنع هذه المظاهر من الظهور علانية أمامها وأمام الجمهور الذى كانت تخشى أن يرجع على عقبيه فينضم كله إلى الوفد كما كان. من ذلك أنه اجتمع فى فناء بيت الأمة بعد ظهر يوم ٢٣ فبراير جمهور كبير من طلبة مدارس: الطب والصيدلة والحقوق والهندسة والمعلمين العليا ودار العلوم والخديوية والسعيدية. وبالجملة من جميع المدارس العليا والثانوية والمتوسطة والصناعية والفنية والأزهر الشريف.

ولقد حدث هذا الاجتماع بناء على دعوة مندوبى طلبة المدارس؛ لتهنئة دولة سعد باشا بالنجاح الذى أحرزه المندوبون الوفديون فى الانتخابات الثلاثينية.

فخطب فى هذا المعنى أحد مندوبى الطلبة. وأنشد فيه طالب أزهرى قصيدة. ثم طلب المجتمعون مشاهدة دولة سعد باشا وسماع كلمة منه فنزل دولته إليهم ومعه فريق من أعضاء الوفد المصرى؛ فقابلوه بهتاف عظيم لجلالة الملك ولولىّ عهده ولدولته ولأعضاء الوفد.

ثم سألهم دولته: «لماذا حضرتم وماذا تريدون؟» فقال فريق منهم: «حضرنا لتقديم احترامنا إليكم وتهنئتكم بنجاح المندوبين الوفديين وسماع كلمة منكم». فألقى دولته خطبة نجتزئ المهم مما جاء فيها:

«إننى أشكركم. ولكن صحتى ضعيفة لا تتحمل طول القول. على أننى أرى أن السكوت فى هذه الأيام أبلغ من الكلام. لأن خصومنا يعملون ويقولون. ولنا من أقوالهم وأعمالهم شهود عليهم. ولو كنت أبلغ الناس. وكان لنا آلاف من الخطباء

ما بلغنا من نفوس الناس ما بلغته منها أعمال خصومنا وأقوالهم. فأنتم من بلاد مختلفة وطبقات متفاوتة تسمعون وترون ما يقولون وما يعملون».

«ترونهم يسجنون لغير جرم ويأخذون الأبرياء لغير ذنب ويحملون الناس على أن يقولوا ما لا يعتقدون ويعطوا ثقتهم لمن ليسوا به واثقين! وتسمعون أنهم بعد أن يرتكبوا الجرائم ينكرونها ويزعمون أنهم يؤيدون النظام ويطلقون الحرية يتمتع بها كل إنسان فى الانتخابات وما يفعلون إلا أن يضيفوا إلى الجرائم التى يرتكبونها جريمة الكذب الذى يشعر به سامعو أقوالهم».

«إن الانتخابات الجارية الآن ليست فى الحقيقة انتخابات، بل هى بالتعيين أشبه. لأنهم يحملون الناخبين بكل وسيلة على أن يجتنبوا انتخاب من يثقون به، وأن يختاروا مَن ليس لهم فيه أقل ثقة. وإذا لم ينجح القَهر فيهم استعملوا الغش ليصلوا إلى بغيتهم».

«إن الانتخابات هى المظهر الوحيد لسلطة الأمة إذ هى الوسيلة لإظهار إرادتها. فالاعتداء على هذا المظهر جريمة وطنية لا تُغتفر. وهى فى الظروف التى بها بلادنا، أى التى فيها بلاد محتلة بأجنبى، أعظم جريمة. لأنها لا تحرم الأمة فقط من سلطتها بل تُظهرها بمظهر المستسلم الذى يسهل قياده بقليل من القوة».

«يتمدحون بأنهم منعوا الطلبة من التدخل فى الانتخابات. وربما كان لهم وجه فى منع من لم يبلغ السن المطلوبة. أما من بلغها وهو مصرى كان له الحق فى التدخل فيها. وقد نفهم هذا المنع وربما كنا نستحسنه لو أنهم لم يستبدلوا تدخلاً مفروضًا بتدخل فعلى مَعِيب. فهم منعوا الطلبة ولكنهم اتخذوا من الموظفين ورجال البوليس والخفراء والعُمُد والمشايخ جيشًا يرهبون به الناس ويسلِّطونه على الأفراد ليحملوهم على أن ينتخبوا من لا يثقون به».

«إن هذه الأعمال التى يرتكبونها لتكوين برلمان من المستسلمين لا تنفع حتى أبناءهم وذراريهم بل تضر البلاد جميعًا. لأن هذا البرلمان لا يكون للأمة.

ولا يمكن أن يعتمد عليه فى جلب نفع ولا منع ضرر. ولا أن يتخذ حجة فى حق ولا مستندًا فى اتفاق. ولكنًا لا نظن أنهم يبلغون هذه الغاية».

«قد تتساءلون حضراتكم: لماذا لا يعقد الوفد اجتماعات كما يعقدون ليلقى فيها خطبًا كما يخطبون».

«والجواب عن هذا السؤال:»

أولاً ـ «أن الاجتماعات للوفديين ليست الآن سهلة بل من الصعوبة بمكان عظيم. فالعقبات توضع أمامها كأنه لا يحل للسعديين، وهم أكثر أفراد الأمة، أن يتمتعوا بما يتمتع به غيرهم من أبنائها».

ثانيًا ـ «أن الوفد لم يَعْتَد كثرة عقد الاجتماعات العامة للانتخابات إذ هو عالم بأن هذه الاجتماعات إنما يحتاج الأمر إليها لعرض البيانات والبروجرامات. والوفد ليس هيئة خاصة كحزب أو جماعة بل هو وكيل عن الأمة. والأمة هى التى وكلته فى موضوع تعرفه هى قبل أن يعرفه هو. وهى التى حددته له. فلا معنى لأن تعقد الاجتماعات لبيان البروجرام لمن وضعه وأملاه. خصوصًا وأن الأمة بأجمعها قد التفت حوله التفافًا وثيقًا بعد أن وكلته وأمنته على غايتها المنشودة وقصده السامى». (تصفيق).

ثالثًا ـ «إن الذين يعقدون الاجتماعات ويكثرون من إلقاء الخطب فيها إنما يقولون ما تعلم الأمة جمعاء أنه كذب صُرَاح وما كرروا قوله وتكرر تكذيبه جملة مرات. فكل أقوالهم تدور حول أنى مضلل صديق للإنكليز. عامل على مساومتهم فى حقوق البلاد والتنازل لهم عنها. فإن كنت بعد هذه السن، وبعد هذا الجهد وبعد ذلك الماضى، محتاجًا لإقامة البرهان على وطنيتى وصدقى فعلى الدنيا العفاء». (تصفيق حاد).

«إنى أحتقر نفسى لو شعرت منها بهذه الحاجة كما أن الأمة تحتقر نفسها بعد كل هذا إذا شعرت بأن الذى التفت حوله وألقت إليه زمام قضيتها محل لشكّها» (تصفيق).

«إنهم لا يملُّون، لا فى جرائدهم ولا فى خطبهم من الطعن فىَّ (أصوات: هم يحسدونك) نعم يحسدوننى.

ولا زلت محسوداً على الفضل والعلا فليس بمحسود فتى وله نِدُّ

«يقولون إن سياستنا سببت للبلاد محنًا كبرى وجرت عليْها بلاءً عظيمًا!! إنهم لم يبينوا تلك السياسة. إن الإنكليز غضبوا من سياستنا وبيّنوا سبب غضبهم. وهو أننا نطالب بكامل حقوقنا وذلك مفهوم منهم ولكن ما هو السبب فى غضب الخصوم المصريين؟».

«إن وزارتنا رفضت من الإنذار الإنكليزى ما لا يمكن قبوله مما يضر بمصلحة البلاد. ويقولون إن المفاوضات لم تأتِ بنتيجة. وأنا لم أتعهد بالنجاح فى المفاوضات بل دخلتها كما دخلها رئيس الوزارة الإنكليزية على هذا الأمل. ولكن الأمة الإنكليزية لم يوجد فيها من غضب على مكدونالد لعدم نجاحه».

«إن الخيبة ليست عيبًا. ولكن التساهل فى حقوق البلاد هو العيب الكبير. (تصفيق شديد)».

فقابل السامعون هذه الخطبة بإصغاء تام. ولما انتهى دولته من كلامه صفقوا له طويلاً وهتفوا هتافًا حارًا لجلالة الملك ولدولته وللاستقلال التام لمصر والسودان ثم تفرقوا بسلام.

ولقد تناولت جريدة الأخبار هذه الخطبة بالنقد الشديد وعقدت لذلك فصلاً رئيسًا مطولاً تحت عنوان (سعد باشا يتكلم أخيرًا)، قالت فيه:

«عاد سعد باشا إلى الكلام وقد عرفناه منذ زمن بعيد غير موفق فى كلامه وغير موفق فى صمته».

«وهذه خطبته الأخيرة فيمن سماهم وفود الطلبة ليس فيها إلا مغالطات صريحة وإنكار للواقع وتهجم على الحق وتهرب من الصدق».

«يسعى سعد باشا للفوز فى الانتخابات ونتيجة هذا الفوز ليست سوى العودة إلى الحكم. وقد كانت طبيعة الأمور تقضى على سعد باشا بأن يتقدم للأمة

ببرنامج يوضح فيه ما ينوى صنعه إذا هو فاز فى الانتخابات. ولكنه لا يريد أن يفعل ذلك».

«فليس هو برجل المبادئ. ولا هو بالحاكم السياسى. ولا هو بالزعيم الصالح. وإنما هو رجل الظروف والمصادفات».

«من أجل ذلك تراه يتهرب دائمًا من التقيد ببرنامج خاص. فسعد باشا يعلم أنه ضحك على الأمة وهزأ بها وسخر منها. سعد باشا يعلم أنه لم يحترم أى قول من أقواله. ولم ينفذ أى وعد من وعوده. ولم يبَرَّ بأى عهد من عهوده. فهو يخشى إذا وضع لنفسه برنامجًا جديدًا أن يعيد إلى ذهن الناس حكاية برنامجه القديم فلا يقدم أحد على تصديقه فى أنه سينفذ شيئًا من هذا البرنامج الجديد، فماذا يصنع سعد باشا للتخلص من هذا المركز الحرج؟».

«إنه يخترع طريقة جديدة للتضليل ـ وما أبرعه فى هذا الباب! ـ فهو يزعم: (أن الوفد ليس هيئة خاصة كحزب أو جماعة بل هو وكيل عن الأمة. والأمة هى التى وكلته فى موضوع تعرفه هى قبل أن يعرفه هو وهى التى حددته له فلا معنى لأن تعقد الاجتماعات لبيان هذا البروجرام لمن وضعه وأملاه.. إلخ.. إلخ.)».

«وهذا نوع مكشوف من التضليل. لأن حكاية وكالة الوفد عن الأمة قد أصبحت بالغة منتهى السخافة لأن الوفد بتأليفه الحاضر لم ينَلْ من الأمة أى توكيل شرعى صحيح وإنما الوكالة كانت لهيئة خاصة تمزقت وتفرقت. ولأن الوكالة كان لها معنى قبل أن يوجد للبلاد دستور يجعل للنواب حق الوكالة عن الأمة. وقد اعترف سعد باشا نفسه فى الانتخابات الماضية بأن وكالة الوفد تسقط يوم اجتماع مجلس النواب فلا معنى لأن يعود اليوم إلى التمسك بهذه الوكالة الزائفة الساقطة. ولأن الوفد بهيئته الحاضرة خان واجب الوكالة لخروجه عن حدودها فأصبح منعزلاً بمجرد ارتكابه هذه الخيانة».

«أضف إلى ذلك أن سعد باشا فر من ميدان السياسة فرارًا مخزيًا أمام الإنكليز وظل معتصمًا بالصمت خوفًا وفزعًا من بطش الإنكليز».

«على أن سعد باشا يتناسى أيضًا شيئًا أهم من ذلك كله وهو أنه عند استقالته اعترف بأنه عاجز عن تولى الحكم وأن بقاءه فيه يعرِّض البلاد لأخطار جديدة وأن تخليه عن الوزارة ينقذ هذه البلاد من ويلات كثيرة».

«وهل ورد فى توكيل الوفد الأصلى أن سعد باشا يبقى مؤتمنًا على مصالح البلاد وحكومتها حتى بعد أن يرتكب جريمة الفرار من ميدان الجهاد وتسليم طائفة من حقوق الوطن للغاصب فى أثناء ارتكاب ذلك الفرار؟».

«فخير لسعد باشا أن يترك أعماله وتصرفاته الماضية ليعلم أن مصلحته ومصلحة الأمة فى اعتزاله السياسة حتى لا يكون سببًا فى وقوع نكبات جديدة على يديه. ورحم الله امرأ عرف قدر نفسه».

أما السياسة فقد أفردت للتعليق هذه الخطبة مقالاً رئيسًا كذلك تحت عنوان «ممثل! فتًى ليس له ند»، نجتزئ منه ما يلى:

«وأى ممثل أمهر من سعد زغلول؟ هو فى التمثيل لا شك فتى ليس له ند. ولعل القارئ يذكر له هذه القصة البديعة فى فن التمثيل. فقد احتفل جماعة من أهل العلم والأدب بعد وفاة شقيقه المرحوم فتحى باشا زغلول بيوم الأربعين. فلما كان ختام الحفلة ووقف سعد باشا ليشكر الحاضرين لم تطاوعه نفسه على شكرهم ولم تطاوعه نفسه عن أن يستغفر لأخيه. أفتدرى ماذا فعل؟! وقف صامتًا. ثم انهمل الدمع من عينيه ثم جلس فتأثر الحاضرون. وزاد إعجاب عارفى الباشا وعارفى ما كان بينه وبين المرحوم أخيه على تأثرهم. وكانت هذه فى نظر من لا يعرفون الحقيقة أبلغ خطبة صامتة سمع بها أهل هذا الجيل».

«وكان ممثلاً فى الحركة القومية كلها. ولعلك تذكر خطبته سنة ١٩٢١. ولعلك لم تنسَ عبارته بعد أن مُنع المتظاهرون من شيعته من استقباله فى طنطا. لقد كانت عبارة تمثيلية بديعة. فقد قال فى استبطاء وتأثير مشيرًا إلى حكومة يومئذ: (منعونى من الذهاب إلى طنطا للتبرك بزيارة سيدى أحمد البدوى!...) سعد زغلول يشكو من عدم التبرك بزيارة الأسياد!... ويقولها فى تأثر واستبكاء.

وكأنه لم يكن يعلم يوم قالها أنه سيحارب بعد ذلك رجال المعاهد الدينية الذين يتلقون علومهم بمسجد سيدى أحمد البدوى وغيره من المساجد.».

«كان هؤلاء التلاميذ يعلمون أنه سيخطب. وكان يعلم هو أنه سيخطب. لكنه ممثل وتوضيب المسرح يعنيه قبل كل شيء. وهؤلاء التلاميذ شركاؤه فى التمثيل أمام الجمهور فليسألهم إذن لماذا جئتم ليتوهم الناس أنه يرتجل. ثم ليلقى عليهم الخطبة المحضرة المجهزة التى قضى هو وقضى أعضاء الوفد الأيام والليالى معًا فى احتضانها ووضعها».

«وقع فى يدنا الخطاب الذى دعا به جنود سعد إخوانهم الطلبة لسماع خطبته منذ ثلاثة أيام فلم نَرَ نشره. وانتظرنا لكى نسمع هذه الخطبة المحضرة المتقنة. وانتظرنا لكى نرى كيف يدفع سعد باشا هذه التهم الشنعاء التى وجهناها إليه وإلى حكومته فى السياسة وكيف يفسر هذه الأوامر الأثيمة التى أصدرتها حكومته إلى البوليس ليترك الطلبة يُكْرهون الموظفين على الإضراب. وليترك الرعاع يعتدون على الصحف المعارضة تحطيمًا وحرقًا. ولنرى السبيل التى رسمها لخروج البلاد من الأزمة الدقيقة التى جرتها على البلاد سياسته، لكنًا، مع شيء كثير من الأسف ومن الإشفاق، قد رأينا الممثل الفذ قد خبت ناره وضعفت عزمته وتداعت قوته. ولم يبقَ له من قديم تمثيله إلا خيال باهت لا يستثير حماسًا ولا يحرك همة».

«ضعفت عزيمة الممثل وتداعت قوته. فلم يبق من ذلك البيان الذى كان يعتبره فخره فى الحياة إلا التوجع والشكوى. ولم يبق من هذا المنطق الجدلى إلا سفسطة مفضوحة. ولم يبق من سعد إلا خيال سعد لذلك لم يعرض فى خطبته لرد تهمة مما اتهم به. ولم يفكر فى رسم سبيل لسياسته. وكل ما كان منه تلك الفكرة التى تحكمت فى نفسه وقلبه وعقله فكرة أن خصومه يحسدونه. وهذه الفكرة هى التى أنطقته ببيت الشعر الثالث الذى سمعناه يتمثل به فى حياته وهو:

ولا زلت محسوداً على الفضل والعلا   فليس بمحسود فتى وله ند

«ولعل القارئ يذكر البيتين الآخرين: فأما أحدهما فهو الذى افتتح به خطبته الطنانة دفاعًا عن امتداد امتياز قناة السويس وهو:»

«هذا كلام لـه خـبىء   معناه ليس لنا عقـول»

«وأما الثانى فقد تمثل به فى الأيام الأخيرة بعد أن تمكنت منه فكرة حسد غيره إياه وهو:»

«وإذا أراد الله نشـر فضيلة   طويت أتاح لها لسان حسود»[1].

وفد الغربية يشكو الوزارة لجلالة الملك

وقد اجتمع من أهالى مديرية الغربية وفد مؤلف من نحو ثمانين ذاتًا من أعضاء مجلس الشيوخ ومرشحى الوفد المصرى لمجلس النواب. وحضروا إلى القاهرة بعد ظهر يوم ٢٤ فبراير وقصدوا إلى القصر الملكى من المحطة مباشرة وقيدوا أسماءهم فى سجل التشريفات، وطلبوا إلى معالى كبير الأمناء أن يرفع للذات الملكية شكوى أهل مديرية الغربية من خرق الوزارة الحاضرة حرمَ الدستور والقانون، واستخدامها رجال الإدارة للعبث بحرية الانتخابات ومحاولة إكراه المندوبين على انتخاب المرشحين الدستوريين».

ثم زار هذا الوفد بيت سعد باشا وقابل دولته وأفضى أعضاؤه إليه بسبب قدومهم إلى العاصمة، فشكرهم دولته على زيارته وألقى عليهم خطبة نقد فيها أعمال رجال الإدارة وضغطهم على استقلال القضاء ليمنعه من استماع شكاوى الشاكين والتضييق على الحرية الشخصية واتهام السعديين بالخروج عن الولاء للعرش والجالس عليه. وقال: «إنه يستحيل على ذلك الفضل الواسع فضل جلالة الملك أن يصدر الدستور جهرًا. ثم يأمر الإدارة سرًا بمخالفة أحكامه، وأنه يقرب قومًا ويبعد آخرين من رعيته. وأن يودع فى النفوس أنه غاضب على القسم الأكبر منها بل الأكثرية الساحقة فيها».

---

(١) السياسة فى ٢٥ يناير.

ثم هتف دولته ثلاثًا باسم جلالة الملك فردد الوفد الهتاف وانصرف شاكرًا[1].

محاصرة البوليس لبيت سعد باشا

والظاهر أن حركة قدوم الوفود إلى القصر الملكى لرفع شكواهم من الحكومة وتصرفاتها. ثم قصدهم بعد ذلك إلى بيت الأمة لم تَرُقْ فى أعين وزارة الداخلية.

ولما لم يستطع وزير الداخلية أن يمنع هذه الوفود من قصد القصر الملكى وبث مليكهم شكواهم من تصرف حكومته، منع تلك الوفود من زيارة بيت رئيس حزبهم والقيام بالواجب نحوه. فأقام معاليه رجال الشرطة منذ الساعة الرابعة بعد ظهر يوم ٢٥ إلى ما بعد الساعة الثامنة مساء منه يحملون عصيهم الغليظة ويضعون فوق رءوسهم خوذاتهم الفولاذية على مداخل الشوارع المؤدية إلى بيت سعد باشا زغلول؛ ليمنعوا الناس من الوصول إليه والاتصال بصاحبه فى إبان المعركة الانتخابية.

ولقد علقت جريدة «البلاغ» على هذا الحادث فى مقال قالت فيه:

«فى عاصمة الملك ومستقر الحكم، وعلى مسافة شارع أو شارعين من مقام صاحب الجلالة الملك فؤاد أقام وزير الداخلية إسماعيل صدقى باشا رجال البوليس بعصيهم الغليظة وخوذاتهم الفولاذية على مداخل شارع الداخلية وشارع ناظر الجيش وشارع سعد باشا زغلول ليحاصروا جهارًا نهارًا «بيت الأمة» بيت صاحب الدولة سعد باشا زغلول رئيس الحكومة السابق والزعيم الوطنى المعترف له بسمو المكانة من أنصاره وخصومه وليمنعوا أعيان البلاد ووجوهها من الوصول إلى ذلك البيت والاتصال بصاحبه فى إبان المعركة الانتخابية».

«وإذ كان الوزير لا يستطيع أن يمنع جمهور الشاكين من أعيان البلاد وعظمائها المخلصين لعرشها من التشرف بزيارة القصر الملكى وبث شكواهم إلى ربه العظيم قد جاء يمنع هذه الوفود من زيارة بيت الأمة على أمل أن يثبط عزائم الناس فلا يقتدوا بالشاكين ولا يفضحوا مساوئ الإدارة أمام سيد البلاد

---

(١) البلاغ فى ٢٦ فبراير.

وحاكمها الشرعى فهل يظن الوزير أنه يستطيع أن يُسْكت الشاكين بمثل هذه التدبيرات؟؟»

«فهل سمع أحد بمحاصرة بيت رئيس حكومة سابق فى إبان معركة انتخابية بلا موجب هؤلاء هم عدلى باشا وثروت باشا وغيرهما هل تصدى أحد لحرياتهم فى عهد الوزارة السعدية؟».

«وقد أوعز إلى جريدة الأحرار الدستوريين الصفراء فنشرت أمس أن وفدًا من أهل مديرية الغربية قصدوا إلى سراى عابدين وقدموا عريضة ضمَّنوها الشكوى من الوزارة. ثم قالت: (وقد تقرر أمس حفظ عريضتهم) كأنما هى عريضة مقدمة إلى عضو نيابة أو ملاحظ بوليس.... والحقيقة فى ذلك أن العريضة لم تحفظ ولا يمكن أن تحفظ. ولكنه حرج الموقف الذى استشعره الأحرار الدستوريون ووزيرهم من جراء التجاء الناس إلى جلالة الملك. هو الذى حمل صدقى باشا على معالجة الحالة بحصار بيت الأمة. وهو الذى دفع جريدة الدستوريين إلى الافتئات على سلطة جلالة الملك بنشر نبأ كاذب عن شكوى قُدمت إلى جلالته وصار الأمر فيها إليه»[1].

■ ■ ■

(١) البلاغ فى ٢٧ فبراير.

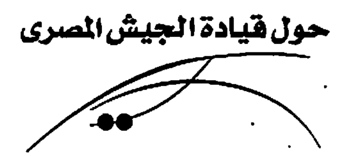
الفصل الرابع

الوزارة والسودان ـ الموظفون المصريون فى حكومة السودان

مقاصد السياسة الإنكليزية فى مصر والسودان

حفلة تسليم الميداليات لبوليس الخرطوم

حول قيادة الجيش المصرى



لنَدَع الوزارة الزيورية تصرف كل اهتمامها نحو المعركة الانتخابية وتبتكر الأساليب التى تؤدى إلى إحباط حزب سعد باشا فى هذا النضال السياسى الداخلى، ولندع الصحف المؤيدة لها تحمل حملاتها المنكرة على سياسة الحزب الذى جعلت الوزارة نصب عينيها إخفاقه فى الانتخابات؛ لتستطيع بعد انهزامه استشارة الأمة فى حالتها حيث كانت تزعم أنه ما دام هذا الحزب قائمًا وذا نفوذ فلا سبيل إلى هذه الاستشارة.

ولننظر قليلاً نحو الشطر المهم من وادى النيل الذى عملت أيدى الاستعمار على فصله من مصر؛ لنتبيَّن خطة هذه الوزارة السياسية نحو هذه المعضلة المهمة لما لها من وثيق العلاقة بمستقبل مصر ونحو تصرفات الوزارة حوله.

أصدر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٤ فبراير القرار الآتى:

«بعد الاطلاع على كتاب وزير الحربية إلى وزير المالية بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٢٥ متضمنًا الاستفهام عن الكيفية التى تحرر بها ميزانية وزارة الحربية للسنة المالية المقبلة ١٩٢٥ / ١٩٢٦ فهل تكون حسب وضعها وترتيبها الحاليين أم توضع على قسمين أحدهما للجيش المصرى والآخر للقوة السودانية؟ وهل فى هذه الحالة تبين مصروفات القوة الأخيرة كالمتبع إلى الآن أم جملة واحدة».

«وعلى مذكرة وزارة المالية إلى مجلس الوزراء المؤرخة أول فبراير سنة ١٩٢٥ وهى تتضمن اقتراحات هذه الوزارة فى الموضوع المشار إليه».

«وعلى كتاب فخامة المندوب السامى البريطانى إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٢٥ الذى يذكر فيه أن نفقات قوة الدفاع السودانية ستتحملها حكومة السودان».

«ولما كانت الحكومة المصرية تعتبر أن الجيش الموجود فى السودان إنما هو جزء من الجيش المصرى مكلف بالدفاع عن الأقاليم السودانية، تلك الأقاليم التى ما زالت مرتبطة بمصر ارتباطًا لا انفصام له أوضح ذلك رئيس مجلس الوزراء فى كتابه إلى المندوب السامى البريطانى بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٢٥».

«قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٤ فبراير سنة ١٩٢٥ أن تبقى ميزانية وزارة الحربية للسنة المالية المقبلة ١٩٢٥ / ١٩٢٦ كما كانت فى السنة الحالية ١٩٢٤ / ١٩٢٥ تمامًا من غير زيادة. على أن يبين فى الميزانية تفصيلاً ما يخص الجيش الذى فى مصر وما يبقى من المبلغ المدرج فى الميزانية يخصص جملة واحدة للجيش الذى فى السودان».

ولقد تناولت صحيفة الأخبار هذا القرار الوزارى بالنقد. فبعد أن حملت وزارة سعد باشا تبعة ما وصلت إليه الحال فى السودان. قالت:

«وبهذه السياسة الخرقاء، «سياسة عدم وجود تجريدة» و«عدم وجود طريقة غير المفاوضة» و«إحراج زغلول باشا إحراج للأمة» أخذ السودان يتزحزح قليلاً قليلاً نحو الهاوية حتى فغر الإنكليز أفواههم لابتلاعه وهم آمنون مطمئنون لما شاهدوه من استكانة الوزارة السعدية واستسلامها».

«وقد ساعدهم الحظ بتقلد الوزارة الحاضرة مناصب الحكم فإنها استمرت فى تمثيل المأساة التى بدأها سعد باشا. وفى كل يوم نشهد فصلاً محزنًا من فصولها. وكان أول فصل صدور الأمر للجيش المصرى بالانسحاب. وتلاه حذف اسم جلالة الملك من الخطب المنبرية ثم تأليف قوة مستقلة للدفاع لا تدين

ولا تخضع إلا للحاكم العام الإنكليزى. ثم الاعتراف للإنكليز بشرعية اتفاقية سنة ١٨٩٩ وبأن لهم حق تسوية مسألة المياه».

«ومع كل ذلك فإن الوزارة المصرية أبت إلا أن يظهر سخاؤها العجيب فقررت أن توالى الإنفاق على قوات الدفاع عن السودان وأن تضع تحت تصرف الإنكليز مليونًا و٣٠٠ ألف جنيه سنويًا ثمنًا لما فعلوه من الاعتداء على حقوق مصر وإنكار هذه الحقوق».

«ولقد حاولت إحدى الصحف الوزارية أن تدافع عن سياسة الوزارة فى هذه المسألة مع أن هذه الجريدة نفسها كانت منذ أسبوعين فقط تُظهر دهشتها واستغرابها وعجبها من أن نفقات هذه القوات الخاضعة للحاكم العام ستكون مع ذلك على حساب مصر!!».

«على أن دفاع هذه الصحيفة انقلب على الوزارة. فقد أشارت فى معرض دفاعها إلى ما ورد فى مشروع كرزن فى هذا الصدد فإذا بعمل الوزارة اليوم يعد مجرد تنفيذ لأحكام هذا المشروع الذى أجمعت البلاد على رفضه».

ثم أوردت الجريدة نص البند السابع عشر من هذا المشروع الذى عرضه اللورد كرزن على الوفد الرسمى الذى يقول: «حيث إن رقى السودان السلمى هو من الضروريات لأمن مصر. ولدوام مورد المياه لها تتعهد مصر بأن تستمر فى أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التى كانت تقوم بها فى الماضى أو أن تقدم بدلاً من ذلك لحكومة السودان إعانة مالية تُحدد قيمتها بالاتفاق مع الحكومتين وتكون كل القوات المصرية فى السودان تحت أمر الحاكم العام».

«فالوزارة، بما قررته من دفع نفقات القوات الخاضعة للحاكم العام بعد الانقلاب الذى طرأ على تأليفها وبعد فصلها عن الجيش المصرى وبعد أخذ البراءات المصرية منها وإبدالها ببراءات إنكليزية، إنما تنفذ مشروع كرزن بدفع إعانة مالية مقابل ما سماه المشروع: «أمن مصر» ودوام مورد المياه لها».

«فها هى الوزارة الحاضرة تستمر فى سياسة تضييع السودان. ثم تزعم هى أيضًا أنها محتفظة بالرابطة التى لا انفصام لها بين مصر والسودان!!».

«إن ما تنفقه الحكومة على جيش السودان هو ١,٣٠٠,٠٠٠ جنيه فى حين أن ما تنفقه على الجيش المصرى هو ٨٥٠,٠٠٠ جنيه فقط!»[1].

ولقد أفردت جريدة الأهرام مقالاً افتتاحيًا لبحث هذا الموضوع نشرته تحت عنوان «قوة الدفاع السودانية ونفقاتها»، نأتى هنا على المهم منه. قالت الأهرام:

«إذا كان منشور حاكم السودان الجديد الصادر فى ١٨ يناير أهم حادث سياسى وقع بين مصر وإنكلترا منذ سنة ١٩١٢ بل هو أهم حادث سياسى منذ ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وهو إعلان الحماية على مصر فإن قرار مجلس الوزراء فى إبقاء نفقات قوة الدفاع السودانية على عاتق الأمة المصرية».

«أجل إن قرار مجلس الوزراء عظيم الأهمية إذا نحن نظرنا إليه بالعين الإنكليزية وإذا نحن تذكرنا أن اللورد كرزن كان يقترح ذلك فى سنة ١٩٢١ على الوفد الرسمى الذى يرأسه عدلى باشا. ثم إذا نحن نظرنا بعد ذلك إلى الكتاب الأبيض الذى وجهه مكدونالد إلى اللورد أللنبى فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٤ وفيه يَكِلُ إلى حاكم السودان العام طرد الجيش المصرى والموظفين المصريين من السودان إذا هم ظلوا يرون أن الولاء لحكومة السودان لا يتفق مع الولاء لمصر وللحكومة المصرية».

«أجل إنَّا إذا نحن نظرنا إلى المسألة من هذا الجانب قلنا إن الإنفاق على قوة الدفاع السودانية تكليف غير معقول وغير مقبول فضلاً عن أن اللورد أللنبى قال فى كتابه الذى وجهه لدولة رئيس الوزارة فى ٢٦ يناير الذى ينبئه فيه بما فعله حاكم السودان العام: إن حكومة السودان تتحمل نفقات قوة الدفاع السودانية».

«ولكن المصرى لا ينظر إلى المسألة من الوجهة الإنكليزية فقط بل هو ينظر إليها من الوجهة المصرية أيضًا».

---

(١) الأخبار فى ٧ فبراير.

ثم ذكرت الجريدة نص البند السابع عشر من مشروع اللورد كرزن بأكمله؛ حيث أوردت الفقرة التى تقول: «وغير ذلك تتعهد بريطانيا العظمى بأن تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل. ولهذا الغرض تقرر ألا تقام أعمال رى جديدة على النيل أو روافده جنوبى وادى حلفا بدون أخذ رأى لجنة من ثلاثة أعضاء يمثل أحدهم مصر والثانى السودان والثالث أوغندا».

«ثم ذكرت الجريدة نص رد دولة عدلى باشا على مشروع كرزن وانتقلت إلى ذكر ما اكتنف مسألة ذكر السودان فى الدستور بالنصين المعلومين اللذين جاءا فى مشروع لجنة الثلاثين. وذكرت الآراء التى أبداها دولة رشدى باشا فى مقالين نشرهما أثناء المشادة التى وقعت بين الحكومة المصرية والحكومة الإنكليزية فيما يختص بالسودان واللتين برهن فيهما على صدق نظرية لجنة الثلاثين بأن الأقاليم السودانية خوّلت الفرمانات لمحمد على وخلفائه الولاية عليها كالأقاليم المصرية سواءً بسواء وإن السودان لم ينفصل فى حين من الأحيان عن مصر ولكن بعضه ثار فارتدت عنه الجيوش المصرية إلى أن استعادته فلا يمكن بحال من الأحوال خلق قومية للسودانيين أو جنسية مستقلة لأن جنسيتهم وقوميتهم هى كالجنسية والقومية المصرية. وإنه إذا كان قد وجد بين مصر وإنكلترا اتفاق على السودان - اتفاق سنة ١٨٩٩ - فإن هذا الاتفاق قد شرح واضعه الغرض منه - يريد اللورد كرومر - وهو منع تسرب الامتيازات الأجنبية إلى تلك الأقاليم. واستشهد بأقوال اللورد كرومر نفسه. ثم أتى على حجج دولته فى هذين المقالين حيث يقول:

«أما إذا احتج الإنكليز بالمساعدة العسكرية والمالية التى قدموها فهذه الحجة لا تقوم لأنهم لم يُكلفوا بتقديمها ولأنهم لم يقطعوا شرطًا لتقديمها ولأنهم هم الذين أكرهوا مصر على إخلاء السودان ولأنهم كانوا يشرفون على الإدارة المصرية بحكم الاحتلال. فكان من الواجب الأدبى عليهم أن يقدموا هذه المساعدة».

ثم قالت الأهرام، بعد إيراد حجج دولة رشدى باشا وذكر ما كان من وزارة نسيم باشا من تغيير نص الدستور فيما يختص بمسألة السودان وما كان بعد

ذلك من إصداره بمعرفة وزارة يحيى باشا وما جاء فى كتاب استقالة تلك الوزارة مما أبداه فخامة المندوب السامى من التأكيد التام بأن حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى ليس من قصدها مطلقًا أن تنازع فى حقوق مصر فى السودان ولا فى حقوقها فى مياه النيل. واعتبارها كتاب زيور باشا الأخير احتجاجًا على فصل القوة السودانية عن القوة المصرية بعد ذلك، قالت الجريدة:

«فإذا نحن نظرنا إلى ذلك كله وجب علينا أن نتساءل هل يجب على حكومتنا أن تقطع الأموال عن قوة السودان بدون قيد ولا شرط وأن تدفع تلك النفقات دون قيد ولا شرط كذلك؟».

«فإذا قلنا بالفرض الأول أقررنا الإنكليز على عملهم وتابعناهم فى تنفيذ سياستهم وسلمنا بالأمر الواقع الذى يقوم عندهم مقام الأمر المشروع. وإذا قلنا بالنقيض كنا كمن يكلف الخزانة تنفيذ مشروع اللورد كرزن أو كمن يتبرع للإنكليز بالأموال مقابل ما تبجحوا به وفى هذه الحالة لا تربح مصر شيئًا بل تخسر أموالها وتقر الإنكليز على الأمر الواقع».

«ولكن هناك حلاً وسطًا إذ من المعلوم أن الحكومة التى كانت تدفع نفقات السودان والجيش كانت تشرف على تلك النفقات. حتى إن مجلس شورى القوانين الضعيف السلطة كان يقرر فى كل عام نفقات السودان أو إعانة السودان بحجة (أنه جزء من الأراضى المصرية غير منفصل عنها) وكان اللورد كرومر يؤمِّن فى تقاريره على هذه القرارات التى يصدرها مجلس شورى القوانين».

«فكان حقًا على الحكومة أن تتذرع بالحجة القوية وأن تتمسك بهذه الحجة وأن تطلب إبقاء الرقابة القديمة على صرف أموال الدولة لا أن تظهر بمظهر الضعف الذى نظنه لينًا، فإن اللِّين ذاته فى الحقوق يعد تساهلاً منكرًا والتساهل إذا كبر وكثر صار تسليمًا».

«إن هؤلاء الإنكليز يضربوننا الضربات الموجعة المؤلمة بلا شفقة ولا رحمة فما بال حكومتنا تتلقى هذه الضربات إما بالأغضاء وإما بالتألم الذى يكاد يسيل

من جوانبه التضرع والسؤال ونحن أصحاب الحق المصروع والمنهوب وهم أصحاب الباطل الذى لا تقوم له قائمة أمام الرأى العام فى العالم كله حتى الرأى العام الإنكليزى ذاته؟».

الموظفون المصريون فى حكومة السودان

كان اهتمام المصريين بالسودان وبكل ما يمسه أو يجرى فيه عظيمًا. ولقد أخذ الكُتَّاب ينقبون عما أصدرته السلطة الإنكليزية من القوانين فى تلك الديار ويقرءُون بين سطورها نيات الإنكليز الاستعمارية فيه.

من ذلك أن الكاتب المعروف عباس محمود العقاد نشر فى البلاغ مقالاً تحت هذا العنوان، قال فيه:

«أصدرت حكومة السودان منذ بضع سنوات قانونًا جديدًا للمعاشات قررت فيه إحالة الموظف على المعاش فى الثامنة والأربعين من عمره (باختياره) أو الخمسين على الأكثر. وكان مرماها من إصدار هذا القانون أن تحتال على إخلاء السودان من الموظفين المصريين شيئًا فشيئًا وإحلال الإنكليز والسودانيين فى محلهم دون أن تلفت الأنظار. وكانت الأوامر السرية تصدر فى الوقت نفسه إلى رؤساء المصالح برفض طلبات الاستخدام من كل مصرى يتقدم إلى الوظائف الخالية وقصر التعيين فيها على الإنكليز إن كانت كبيرة وعلى الأجانب والسودانيين إن كانت صغيرة. ثم عمدت الحكومة إلى ضروب أخرى من وسائل التضييق والتنفير من الإقامة فى السودان فحرمت قبول التلاميذ المصريين فى مدارسها لعلمها أن كثيرًا من الموظفين المصريين لهم أبناء فى سن الدراسة لا يسهل عليهم إرسالهم إلى مصر ولا يطيب لهم أن يتركوهم فى السودان بغير تعليم وزادت على ذلك أنها منعت العلاوات والترقيات وحصرت الأعمال قليلاً قليلاً فى أيدى الموظفين الآخرين حتى أصبحت عيشة الموظف المصرى فى السودان عذابًا لا يُطاق، وإهمالاً لا يُساغ، وبلغ منه الضجر أشده وهو لا يعرف من يشكو له ولا يجد من يصغى إلى شكواه. وكان فى تقدير الإنكليز أن هذه (المضايقات) كفيلة بإكراه بعض الموظفين على الاستقالة قبل موعد المعاش أو

بحمل بعضهم على طلب النقل إلى مصر فتتخذ من هذه الطلبات المتكاثرة حجة لها على نفور المصريين من الخدمة فى السودان وضرورة التفكير فى استبدالهم بغيرهم كلما أمكن ذلك وهو ممكن عندها فى كل حين، فإن لم يكن هذا ولا ذاك فقانون المعاشات الجديد كفيل بإخلاء السودان من جميع الموظفين المصريين بعد عشر سنوات على الأكثر لأن عددًا كبيرًا منهم دخلوا الخدمة على أثر فتح السودان ومعظمهم لحقوا بالسابقين فى خلال السنوات التالية ولا تقل سنهم عند دخولهم عن العشرين أو نحو ذلك فلا تمضى بضع سنوات حتى يبلغوا جميعًا سن الإحالة على المعاش فتخلوا أماكنهم للإنكليز أو للأجانب والسودانيين».

«فليس للحوادث السياسية التى حدثت أخيرًا علاقة بهذه النيَّة وإنما هى دائمًا ذريعة جديدة لم يشأ الإنكليز أن يغفلوا عن استخدامها حين قيضتها لهم الظروف فما كادت تبدأ هناك حركة الاحتجاج على السياسة الإنكليزية الغاشمة حتى اتهموا الموظفين المصريين بتدبيرها وشرعوا فى استعمال الخطة المرسومة من قبل ففصلوا بعض الموظفين وأبعدوا البعض الآخر، ولم يكلفوا أنفسهم إخفاء مقصدهم السياسى فى خطابات الفصل إذ لم يشتمل أكثرها على سبب يناسب هذه العقوبة التى هى أكبر ما يُعاقب به الموظف».

ثم وصف الكاتب كيف كان يجبر هؤلاء الموظفون المصريون على مبارحة السودان بدون سابقة إنذار بالعشرات، وأن أسعدهم حظًا من كان يُنذر قبل مبارحته البلاد بأربع وعشرين ساعة فقط. ثم وصف حال أُسَر هؤلاء الموظفين المساكين الذين كانوا يعودون إلى مصر على حين غرة بلا مرتزق ولا أمل ولا وسيلة من وسائل العمل. «وإن كل ذلك دون جرم ارتكبوه أو ذنب اقترفوه اللهم إلا كونهم مصريين وحسب»[1].

مقاصد السياسة الإنكليزية فى مصر والسودان

ولا نجد أدلَّ على نيات الإنكليز الاستعمارية فى مصر والسودان ولا بيانًا أجلى مظهرًا لهذه السياسة من مقال جريدة «المورننج بوست» فى يوم ١٤ فبراير

---

(١) البلاغ فى ١٢ فبراير.

الذى تكلمت فيه عن كتاب جديد ألَّفه المستر هاريس ونشره تحت عنوان: (مصر تحت حكم المصريين)، حيث قالت:

«إن هذا الكتاب علاج ناجع ضد الدعاية التى ينشرها بيننا رجال الحركة القومية المصرية وأصدقاؤهم. وهو سعى صادق لدرس المصريين والعناصر المختلفة الساكنة فى وادى النيل درسًا دقيقًا».

«ويختلف مستر هاريس فى كتابه هذا عن كثير من الإنكليز الذين يشغل بعضهم، وياللأسف، مناصب رسمية مهمة والذين تكاد معلوماتهم لا تتجاوز فى الحقيقة أعمال الدواوين».

«وقد تبسَّط مستر هاريس فى الكلام عن الساسة المشهورين فى مصر ومن جملتهم سعد زغلول باشا ولاحظ عليه بغضه للإنكليز وحبه للرفاهية فى المعيشة».

«وليس المؤلف قوى الإيمان بمقدرة المصريين على الحكم الذاتى أو على الاستقلال التام. وقد لاحظ فى شأن ما عملناه مرارًا من الأعمال التى تدل على الكرم والحلم أن هذه الأعمال لم تُقابل بذرَّة من الامتنان من المصريين الذين يرون الكثيرين فى إنكلترا أن كل تساهل قد أخذ من إنكلترا بالقوة وأنه يُعزى إلى ضعف سياستنا لا إلى ضعف قضيتنا».

«وقد أظهر مستر هاريس كيف أن مطالب رجال الحركة القومية متعذرة التحقيق إذ لم ننظر إليها إلا من جهة مسألة المياه فقط. فقد سمع صراخ «السودان للسودانيين» جنوبى وادى حلفا بفضل المصريين. وكانت النتيجة أنه إذا انسحبت بريطانيا من السودان فإن ما تحتاج إليه مصر من المياه يتوقف على الخرطوم، وعندئذ لا مفر من الاصطدام بين الشعبين اللذين لا رابطة بينهما، حتى إن الدين فى البلدين ليس واحدًا فى كل شىء. على أن المياه الموجودة الآن تسد حاجات البلدين إلى أن تتحقق أحلام المهندسين البريطانيين العظيمة. ولا شك أنه من الواضح أن السيطرة البريطانية الخالية من الغرض يجب أن لا تضعف فى خلال ذلك».

وهنا اقتبس الكاتب ما قصه مستر هاريس عن محاولة جمعية اليد السوداء قتل مستر أندرسون وقتل خادمه على روابى المقطم، ثم قال:

«إن فى مصر فتنتها كما فى إيرلندا. ولكن من بواعث الارتياح أن نعلم أن القتل ليس من الفنون الجميلة فى مصر كما هو فى إيرلندا. ومن المرجح أنه لن يكون»[1].

حفلة تسليم الميداليات لبوليس الخرطوم

لما تولت وزارة زيور باشا مناصب الحكم فى تلك الظروف المعروفة، أعلن دولة رئيسها أن السياسة التى سيجرى عليها هى سياسة التودد للإنكليز ومجاملتهم وإعادة أحسن العلاقات معهم. معتبرًا أن هذه السياسة هى التى تفيد البلاد و(تنقذ ما يمكن إنقاذه).

ولما أُسندت وزارة الداخلية إلى حضرة صاحب المعالى إسماعيل صدقى باشا، أعلن معاليه أن ما تم من جانب الإنكليز يُعد انتهاكًا صريحًا للسيادة المصرية وأن الوزارة ستعمل على إعادة الحالة إلى ما كانت عليه ورد الأمور إلى نصابها وإرجاع الاستقلال سليمًا كما كان.

ولقد كان الرأى العام يستنكر من الحاكم العام الجديد المعين بمرسوم مصرى أن لا يأتى إلى القاهرة لتأدية فروض الشكر والولاء لجلالة الملك، كما أنه استنكر منه أن يقيم الحفلات والاجتماعات دون أن يشير بحرف واحد إلى جلالة الملك ولا إلى الحكومة المصرية.

ولقد ظل جنابه بعد ذلك منصرفًا إلى القيام بالدعوة الاستعمارية الإنكليزية؛ متجاهلاً كل حق من حقوق مصر معتبرًا إياها بلدًا أجنبيًا عن السودان.

ولقد جاءت الحفلة التى أقامها معاليه لتسليم الميداليات لرجال بوليس الخرطوم حلقة جديدة من حلقات السياسة الاستعمارية المتبعة الآن فى السودان.

---

(١) برقيات الأهرام الخصوصية، عدد ١٦ فبراير.

أُقيمت هذه الحفلة فى شهر فبراير وكان الحاكم العام فى السودان يتكلم باعتباره موظفًا معينًا من قبل حكومة إنكلترا وملكها. حيث خاطب المُنعَم عليهم بهذه الميداليات بالعبارة التالية:

«والميداليات التى سأهديها لثلاثة منكم لمناسبة شجاعتكم ستعتبر ليس فقط، كاعتراف شخصى من حضرة صاحب الجلالة ملك إنكلترا بأعمال الشجاعة العظيمة التى قام بها المهدَى إليهم، ولكنها تعتبر أيضًا كعلامة استثنائية من جلالة الملك لتقديره العمل الطيب الذى قام به كل بوليس مديرية الخرطوم».

ولقد لقن أحد رجال البوليس المنعم عليهم أن يقول للحاكم العام ردًا على ما خاطبهم به:

«إننا نهنئ أنفسنا وبلادنا بقدوم سعادتكم للسودان الذى أزال عنا الحزن والكدر وأوقف المتاعب وجعل السودان مضيئًا كالنهار وأهالى السودان أصبحوا يحبون سعادتك مباشرة بعد إلقاء خطابك الأول فى السودان الذى يعتبرونه كنصيحة من والد إلى ابنه. ونحن لا نتردد فى أن قدومك هو منحة من الله سبحانه وتعالى. ويجب أن نقدم الشكر الجزيل عنها للخالق».

«هذا وإننا نعبر لسعادتكم، بصفتك نائبًا عن جلالة الملك جورج الخامس ملك إنكلترا، عن إخلاصنا وشكرنا».

وقد هتف رجال البوليس فى آخر هذه الخطبة التى كانت كلها على هذا المنوال قائلين: «يعيش جلالة الملك جورج الخامس - ثلاثًا - يعيش حاكم عام السودان - ثلاثًا».

قالت جريدة الأخبار التى ننقل عنها هذا الخبر:

«ثم أُسدل الستار على هذه الرواية الغريبة التى كان تمثيلها فى عهد صداقة الوزارة المصرية للإنكليز!!».

«ولا ندرى ماذا كان يصنع الإنكليز أكثر من ذلك إذا لم يكن وزراؤنا سعوا إلى إعادة أحسن العلاقات معهم؟».

«يجرى كل هذا دون أن تحرك الوزارة ساكنًا أو تحتج بكلمة واحدة!».

«هذه نتيجة إحسان العلاقات مع الإنكليز وآثار الاعتماد على صداقتهم».

«فما أسعد حظ الإنكليز بصداقة الوزراء المصريين، وما أتعس حظ مصر بهذه الصداقة!. ولله فى خلقه شئون»[1].

حول قيادة الجيش المصرى

وكانت الوزارة الزيورية تفاتح الحكومة الإنكليزية فى المسائل التى ترتبت على قبول شروط الإنذار البريطانى، وتتبادل وإياها الآراء والاقتراحات بطريقة سرية لا تطلع الأمة المصرية على شىء منها. فى حين أن الصحف البريطانية كانت تذيع أنباء تلك الاقتراحات والآراء المتبادلة؛ غير أنها كانت تتوخى فى ذلك عدم تبيان حقيقتها.

من ذلك ما روته البرقيات الخصوصية التى وردت على بعض الصحف المصرية من مكاتبيها الخصوصيين فى إنكلترا، من أن الحكومة المصرية قدمت اقتراحًا إلى الحكومة البريطانية متعلقًا بتعيين سردار للجيش المصرى خاصًا به وحده. ما دام هذا الجيش سيظل مقيمًا فى القطر المصرى بعيدًا عن مراقبة الحاكم العام للسودان الذى كان فى الوقت ذاته سردارًا للجيش.

وقد زادت البرقيات على هذا النبأ قولها:

«إن الوزارة الإنكليزية بحثت هذا الاقتراح فى جلسة ١٨ فبراير ولكن لا يعلم ماذا تقرر فى هذا الشأن وإن كان هناك إشاعات بأن اللورد اللنبى أوصى بقبول اقتراح الحكومة المصرية».

وقد قالت جريدة الأخبار بتاريخ ٢٣ فبراير: إنه «لم يعرف حتى الآن أيكون سردار الجيش وطنيًا أو بريطانيًا. ففى الحالة الأولى يُرشح الفريق عزيز عزت باشا وزير مصر المفوض لدى حكومة بريطانيا العظمى لتولى هذا المنصب. وفى

(١) الأخبار فى ١٧ فبراير.

الحالة الأخرى يرشح له اللواء اسبنكس باشا مفتش الجنود المصرية العام فى القطر المصرى ويرقى إلى رتبة فريق».

ولقد علقت الجريدة على هذا النبأ بأن المصريين ظلوا فى ظلام لا يدرون ما ماهية هذا الاقتراح الذى قدمته الحكومة المصرية إلى بريطانيا وماذا اقترحت فيه. ثم تساءلت:

«لماذا لم تعين الحكومة المصرية من تلقاء نفسها رجلاً مصريًا لقيادة الجيش المصرى دون أن ترجع إلى الحكومة البريطانية؟».

ثم قالت:

«سيقولون ولكن اتفاقية سنة ١٨٩٩ عقبة فى سبيل ذلك. فنقول إن هذه الاتفاقية باطلة. وهبها جدلاً ليست بالباطلة ولا مفر من احترامها ومن النزول على أحكامها فإنه يبقى شيئان:»

الأول: «إن إنكلترا زعمت أن الحكومة المصرية خرقت، على عهد الوزارة السعدية، هذه الاتفاقية وانتهكت حرمتها فاضطرت إنكلترا أن تحمى نفسها كما قال المستر تشمبرلن فى رده على بعض الأسئلة التى وجِّهت إليه فى هذا الصدد بمجلس العموم - بأن تفعل ما فعلته بالسودان بغير اتفاق سابق مع مصر شريكتها».

فإذا كان لهذه الاتفاقية دخل فى قيادة الجيش المصرى، أفلا يكون من حق مصر أيضًا أن تحمى نفسها إزاء اعتداء الحكومة البريطانية على اتفاقية سنة ١٨٩٩؟

والثانى: «إن مسألة السردارية مرتبطة بمركز مصر السياسى. فإذا كان قد أمكن أن تكون القيادة العليا فى الإنكليز فذلك شىء ذهب به ظرف جديد هو الاعتراف لمصر بالاستقلال. وليس يصح فى الأذهان أن يتفق الاعتراف بالاستقلال والتحكم فى قيادة جيش الدولة المستقلة. والجيش فى كل أمة هو سياج استقلالها».

«تقول الصحف البريطانية: «إن تعيين قائد للجيش المصرى معادٍ لبريطانيا العظمى يفضى إلى إنشاء مشكلة خطيرة جدًا بسبب المركز العسكرى العظيم الشأن الذى لمصر بالنسبة للإمبراطورية البريطانية» فما أعجب أمر هذه الصحف الإنكليزية وما أجرأها على خلق المعاذير الفاضحة؟!».

«الحق يا سادة أن هذا الاستقلال يُخْجلنا كثيرًا والله! فهل لكم أن تصنعوا معروفًا فى هذه الأمة وتريحوها من هذا الاستقلال المخجل!!»(١).

وبهذه المناسبة نقول إن اللواء اسبنكس باشا المفتش العام للجيش المصرى قد استقال من وظيفته. ولكن الحكومة المصرية عقدت معه اتفاقًا على بقائه فى هذه الخدمة لمدة سنتين أخريين ولم تستفد من هذا الظرف، وهو ظرف تركه الخدمة مختارًا بأن تعين مفتشًا مصريًا مكانه أو تلغى وظيفته بتاتًا.

وهكذا كانت تصرفات الوزارة الزيورية فى جميع المسائل التى كانت تمس كيان مصر وكرامتها.

ولقد أفردت جريدة البلاغ مقالاً افتتاحيًا نشرته بعنوان (وزارتنا الإنكليزية) نقدت فيه تصرفات هذه الوزارة، رأينا أن نثبت هنا المهم منه تبيانًا لما قامت به هذه الوزارة من المساعدات للسياسة الاستعمارية الإنكليزية فى مصر والسودان.

قالت البلاغ:

«إن الوزارة المصرية القائمة، لو كانت إنكليزية من أبناء الإنكليز الصميمين لما استطاعت أن تصنع فى خدمة هذه السياسة الاستعمارية أكثر مما صنعته فى الأشهر القليلة التى تولت فيها أمور هذه البلاد. وليس من الصعب أن نتحقق صحة هذا القول فإن مطالب الإنكليز المستعمرين معروفة وأعمال الوزراء المصريين معروفة كذلك. ولا أسهل من استعراض هذه وتلك ليظهر أن الحقيقة الحرفية هى ما قلناه ولا نزال نرى كل يوم ما يؤكده ويضاف إليه».

---

(١) الأخبار، عدد ١٤ فبراير.

«يتطلع الإنكليز وينحصر أقصى مرامى مطامعهم فى الانفراد بحكم السودان دون أن يتجشموا فى ذلك نفقة من خزانة دولتهم. وهم يريدون أيضًا أن يصبغوا مركزهم فى مصر صبغة شرعية تجيز لهم البقاء فيها والتعرض لشئونها الداخلية وما يلحق بذلك من حماية المواصلات الإمبراطورية واستغلال مواردها فى حالة الضرورة».

«هذا كل ما يرومه الإنكليز من مصر لا يطالبونها بأكثر منه سواء أكانت دولة حليفة لهم أم ولاية من ولاياتهم المحمية أم مستعمرة من مستعمرات التاج أو إقليمًا من أقاليم الهمج المتوحشين الذين لا حق لهم ولا كرامة. وأيًا كانت الصفة التى يستولون بها عليه. فهل بخلت عليهم الوزارة المصرية بمطلب من هذه المطالب؟! وهل مانعت فيها أقل ممانعة؟ أو ادخرت من وسعها شيئًا فى سبيل إجابتها وحمل البلاد على التسليم بها؟».

ثم استعرضت الجريدة بعد ذلك أعمال الوزارة الزيورية، فذكرت طرد الجيش المصرى من السودان وموافقتها على إنشاء قوة الدفاع السودانى وتبرعها بنفقاتها دون أن تتلقى من الإنكليز ما يفيد الاعتراف بأن دفع هذه النفقات من خزنة مصر معناه قبول اشتراكها ـ فعلاً أو اسمًا ـ فى إدارة السودان. وسكوت الوزارة عما علمته من أن هذه القوة أقسمت يمين الولاء لحاكم السودان لا لجلالة الملك، وعن عدم ذكر اسم جلالته ولو مرة واحدة فى جميع الاحتفالات الرسمية التى حضرها ممثلو الحكومة السودانية. وعن حذف اسم جلالته من خطبة يوم الجمعة وإبعادها الموظفين المصريين عن السودان. وعن تصميمها عدم إشراك الحكومة فى أى عمل من الأعمال أو فى أى رأى من الآراء التى تتعلق بالسودان.

ثم قالت: «علمت وزارتنا المصرية بكل هذا فما نبست بحرف احتجاجًا عليه ولا عتبت على الإنكليز تنفيذ شىء منه بل أقامت الولائم الفاخرة تكريمًا للورد أللنبى والمستر هندرسون الذى أشرف على تنفيذ هذه السياسة ورفضت أن تسمح بمقابلة موظف مصرى واحد من الموظفين المساكين الذين لجئُوا إليها يلتمسون منها الإنصاف والمؤاساة. واكتفت من السودان كله بما تطوع الإنكليز به

من عند أنفسهم وهو تأليف لجنة الرى التى يمثل السودان فيها موظف إنكليزى والتى تحفظ لنا ما يريد الإنكليز أن يستغنوا عنه من ماء النيل».

«أليس هذا بالإيجاز خلاصة ما صنعته الوزارة الحاضرة فى المشكلة السودانية؟؟ فهل كانت الوزارة الإنكليزية الصميمة تستطيع أن تنهج منهجًا أوفق للسياسة الاستعمارية من هذا المنهج المَعيب!!».

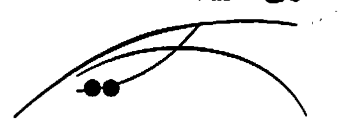
ثم قالت: «أما فى مصر فقد اعترفت الوزارة للإنكليز بحق حماية الأجانب وخوَّلتهم التدخل الفعلى فى شئون المالية والإدارة والتشريع وضاعفت لموظفيهم التعويضات بأن ذهبت إلى أبعد من الحد الذى طلبه الإنكليز فى ترضيتهم فاقترحت عليهم تجديد عقودهم ووضع عقود جديدة للموظفين المستجدين. وعفت عن كل مجرم من مجرمى الأوروبيين تسهيلًا لدعوى المستعمرين البريطانيين أن بقاء العنصر الأجنبى فى دواوين الحكومة ضرورى لوقايتها من الفوضى والاختلال. ثم رأت أن إنكليز وزارة المواصلات غاضبون من وزارة الشعب فجادت لهم بثلاثة ملايين وربع مليون من الجنيهات يشترون بها ما يشترون من المصانع الإنكليزية التى يعرفونها وتعرفهم. وردت إلى إدارة المشتريات الحكومية فى لندن رجلاً فصلته وزارة يحيى إبراهيم باشا بتهمة الاختلاس والتزوير...!».

«فماذا كانت الوزارة المصرية صانعة للمستعمرين لو أنها كانت مؤلفة من الإنكليز أبناء الإنكليز؟ نقول ولا نخشى مناقضة ولا مراء: إن الوزارة المصرية ـ لو كانت من صميم العنصر الإنكليزى ـ لما أُتيح لها أن تخدم المستعمرين أجَلَّ من هذه الخدمات».

■■■

الفصل الخامس

اقتراح غريب لحل المسألة المصرية



لم تنسَ البلاد بعد فكرة «الحل المؤقت» الذى اقترحته جريدة الليبرتيه زاعمة أنه كان أحسن حل للأزمة السياسية المصرية.

وكان الموعزون بتلك الفكرة يظنون أنها تجد إقبالاً من المصريين فيتم للإنكليز ما يسعون إليه منذ أمد بعيد، وهو انصراف المصريين عن مطمحهم الأسمى والرضاء بالأمر الواقع الذى يترتب عليه الحل المؤقت.

ولكن هذا الظن لم يتحقق ولاقت فكرة «الحل المؤقت» نفورًا عامًا ورفضًا باتًا وبذلك قُضى عليها وهى فى مهدها.

غير أن جريدة «الجورنال دى كير» طلعت على القراء فى ١٤ فبراير بمقال زعمت أنه وارد عليها من كاتب مُقنَّع يقترح فيه حلاً جديدًا للمسألة المصرية؟؟.

ويؤخذ من توارى صاحب هذا الاختراع خلف الجريدة التى تنشره له أو خلف توقيع غامض لا يفصح عن شخصية الكاتب، أن الفكرة ليست بنت خياله وإنما هى بنت السياسة الاستعمارية التى تجد لها، بوسائلها المعروفة، من تسخِّرهم لتمهيد الطريق أمامها كى تصل إلى تنفيذ أطماعها.

وذلك الاختراع الجديد أو الحل المؤقت هو: (تعطيل البرلمان إلى أجل غير مسمى مع بقاء أحكام الدستور الأخرى نافذة!).

وقد وصف ذلك الكاتب المقنع هذا الحل بأنه هو العلاج الوحيد للحالة الحاضرة، وبنى ذلك على الأسباب الآتية:

أولاً - «إن البرلمان منحة من جلالة الملك فيجوز لجلالته تعطيل تمتع البلاد بها».

ثانيًا - «أن هذا التعطيل يمهد الطريق لعودة الاتحاد إلى صفوف الأمة».

ثالثًا - «لأجل الوصول إلى عقدة معاهدة اتفاق مع الإنكليز لا مندوحة من تعطيل البرلمان».

وقد أضاف الكاتب اقتراحًا آخر إلى تعطيل البرلمان، وهو عدم تأليف وزارة حزبية فى خلال هذا التعطيل. ثم ختم مقاله بتخليص رأيه فى الكلمات الآتية:

«لا برلمان ولا وزارة حزبية قبل أن تعقد مصر مع إنكلترا معاهدة اتفاق وتحالف».

ولقد أفردت جريدة الأخبار عدة مقالات رئيسة للتحدث عن هذا الاقتراح العجيب صدَّرت بها صفحاتها، قالت فى أولاها:

«لقد بنى الكاتب فكرة تعطيل البرلمان على أن هذا البرلمان ليس سوى مجرد منحة من جلالة الملك وأن المانح يستطيع أن يسترد ولو وقتيًا ما منح».

«وهذه نظرية باطلة. لأن جلالة الملك وإن كان هو المانح للدستور ولكن حلفه يمين الولاء للدستور قد جعل هذا الدستور بمثابة عقد بين الملك وبين شعبه ولذلك نصت المادة ٥٠ من الدستور على ما يأتى:»

«قبل أن يباشر الملك سلطته الدستورية يحلف اليمين الآتية أمام هيئة المجلسين مجتمعين: (أحلف بالله العظيم أنى أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه)».

«فكل ملك بهذا اليمين مطالب باحترام الدستور ولا يستطيع أن يتخلص من هذا الواجب باعتبار أن الدستور فى أول الأمر كان منحة إلا أن هذه المنحة

صارت تعاقدًا كما قدمنا، فضلاً عن أن التقيد بهذه اليمين يحول دون تعطيل أى حكم من أحكام الدستور لأن هذا التعطيل مخالف لليمين كل المخالفة».

«أما القول ببقاء بقية أحكام الدستور نافذة مع تعطيل البرلمان فلا يقول به عاقل. وإنما هو قول يراد به التغرير والتضليل. لأنه ما دامت الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية غير قائمة فليس هناك أية ضمانة على احترام أحكام الدستور».

«ولا يخفى أن الوزارة تملك من جهة سَنّ ما تشاء من القوانين بمحض إرادتها (ما دام البرلمان معطلاً) والوزارة التى لا تجد رقيبًا على أعمالها يحاسبها على تصرفاتها تُعد خطرًا شديدًا على الحرية الشخصية ومصدرًا للتحكم والاستبداد».

«فالكاتب أو الموحى له لا يقصد أن يحل المسألة المصرية وإنما يقصد أن يقيم فى مصر حكومة استبدادية من أقبح طراز لا يستطيع الشعب أن يحيا فى ظلها أو يرفع صوته ويطالب بحقه ما دام يبقى محرومًا من أية وسيلة من وسائل الرقابة الفعلية على تصرفات هذه الحكومة المستبدة».

«ثم يعود بعد ذلك فيدعى أنه يريد حل المسألة المصرية مع أنه فى الواقع يعمل على زيادة تعقيدها ويجعل حلها مستحيلاً»[1].

ولقد خصصت الأخبار المقال الثانى لبحث مسألة أنه إذا عُطل البرلمان فلن يكون هناك دستور، فقالت:

«إن البرلمان هو أداة الدستور الوحيدة فإذا ذهب البرلمان فمن ذا الذى يجرؤ أن يقول إن الدستور باق؟ ليس الدستور مجرد أحكام مفرقة على أبواب شتى بل هو كتلة واحدة تبقى كلها أو تذهب كلها. وهو نظام عام لا يقبل التجزئة ولا يحتمل أن يُعمل بجانب منه دون جانب وأساسه هذه المادة الأولى التى تقول»:

«مصر دولة ذات سيادة. وهى حرة مستقلة مُلْكها لا يتجزأ ولا يُنزل عن شىء منه وحكومتها مَلَكية وراثية وشكلها نيابى».

---

(١) الأخبار فى ١٥ فبراير.

«فإذا تعطل البرلمان فقد انهدَّ ركن النيابة الذى هو حجر الزاوية فى الدستور وقوام النظام الحالى كله برمته».

«... إن السلطة التنفيذية تجاوز ما يخولها الدستور فى كثير من الأحيان حتى والبرلمان قائم وصوته مسموع وكلمته نافذة. فكيف إذا تعطل البرلمان؟ ثم كيف إذا كان تعطيله إلى أجل غير مسمى؟ ما معنى أجل غير مسمى؟ أليس واضحًا أن معنى ذلك أن يترك انتهاء هذا الأجل غير المسمى إلى رأى السلطة التنفيذية! أليس للسلطة التنفيذية، ما دام الأجل غير مسمى وما دام الأمر فى يدها، أن لا تحدد موعدًا لذلك الأجل أبدًا».

وكان المقال الثالث لهذه الجريدة بتوقيع أمين الرافعى بك مديرها المسئول، وقد بحث فيه مقالاً ثانيًا نشره ذلك الكاتب المقنع فى جريدة الجورنال دى كير ذاتها تفسيرًا لمقاصده التى رمى إليها فى اقتراحه. قال أمين بك:

«لا جَرَم أن مثل هذا الاقتراح بالغ منتهى الحمق والسخافة. وقد كنا نظن أن هذا الكاتب يقف عند هذا الحد ويكتفى بأن يقال عنه إنه أحمق أو سخيف ولكنه أبى إلا أن يفصح عن سوء نيته وخبث طويته، فقد طلعت علينا الجورنال دى كير ظهر اليوم بمقال ثانٍ لهذا الكاتب كشف به عن غايته الحقيقية بأن قرر ما تفعله الوزارة غير الحِزبيةِ فى أثناء تعطيل البرلمان وهو يتلخص فى أن هذه الوزارة غير الحزبية التى تتألف تبادر إلى عقد معاهدة تحالف مع إنكلترا تضمن فى الوقت نفسه حقوق مصر وحقوق (كذا) إنكلترا. فهو قبل كل شىء يعترف لإنكلترا الغاصبة بحقوق مشروعة فى مصر!».

ثم يقول الكاتب المقنع بعد ذلك ـ وهو بيت القصيد: «وهنالك ـ وهنالك فقط ـ يمكن عقد برلمان ممثل لبلد هادئ ومتنور ولا يكون أمام هذا البرلمان إلا تسجيل النتائج التى تمت والتصديق بالإجماع على الاتفاقية التى تعرضها الحكومة عليه».

«فحضرة الكاتب الذى اتخذ نفسه مطية للسياسة الاستعمارية يريد من التعطيل إقامة حكومة استبدادية تتصرف حسب أهوائها فى حقوق البلاد

ومستقبلها حتى إذا سلمت البضاعة للغاصب دعت البرلمان إلى الانعقاد لا ليناقش ما تم من التسليم ولكن لمجرد تسجيل هذا التسليم وإقراره بالإجماع. أى للتصديق على صك عبوديتنا تصديقًا يضرب على المصريين الذل الأبدى ويسجل لهم العار الأزلى».

«وقد بلغ من وقاحة هذا الكاتب السمج أن يعقب على اقتراحه هذا بقوله: «من يتجاسر على القول بأن هذه النتيجة ليست التى تطمح إليها الأغلبية الساحقة بكل تلهف؟».

«ومن وقاحة الكاتب والجريدة التى تنشر له هذه الأباطيل زعمه أن الكثيرين يشاركونه هذا الرأى ولكنهم لا يجسرون على إعلانه وأن هذا الشعور الذى أعرب عنه هو شعور الجماهير التى لا عداد لها والتى لا تريد أن تعرف فى مصر سوى حزب واحد هو (حزب العقل).

ولكننا نحمد الله على أن هذا الكاتب يعلم أنه فَذٌّ فى سخافته وحماقته ووقاحته ونؤكد أنه غير مصرى. ولا يستطيع أن ينتمى لمصر ويكفى تواريه خلف قناعه دليلاً على شعوره بالجرم الذى يرتكبه»[1].

أما جريدة البلاغ فقد أفردت لنقد هذه الفكرة مقالاً افتتاحيًا تحت عنوان (وماذا بقى من الدستور فيعطل؟) نجتزئ هنا بذكر لُبابه. قال حضرة الكاتب:

«كنا سمعنا أن الوزارة فكرت فى تأجيل الانتخابات بعد أن ظهرت لها نتائج الانتخابات الثلاثينية وعرفت منها أن حصولها على كثرة الأعضاء أو عدم حصولها عليها سيَّان مع سريان هذه الروح العبقرية فى البلاد. ولا شك أن الإنكليز يؤثرون أن يبرم لهم الاتفاق مجلس نيابى تنتخبه الأمة وتلزمها اتفاقاته وتحسب عليها أعماله وقراراته. ولكن لا شك أيضًا فى أنهم يؤثرون الاتفاق مع الوزارة ويكتفون به إلى حين إذا أيقنوا استحالة وجود المجلس الذى يريدونه فى الوقت الحاضر. فمن ثَم لا تستبعد أن يخطر للوزارة تأجيل الانتخابات كما أُشيع

---

(١) الأخبار فى ١٦ فبراير.

أو تعطيل الدستور زمنًا بدعوى أن الدستور منحة من جلالة الملك فلجلالته أن يعطل تنفيذه فى بعض الظروف.!».

«ولسنا بصدد مناقشة الوزارة فى جواز ذلك أو عدم جوازه فإن هذه الوزارة لا تبالى بما يجوز وما لا يجوز ولا يعنيها من الدستور إلا أن تبقى فى الحكم وتضمن البقاء فيه بضمان الكثرة النيابية التى تريد أن تصفُّها صفًا على يديها غير مكترثة لحرية الرأى وصحة تمثيل البلاد. ولكننا نسأل هل بقى من الدستور فى عهد هذه الوزارة شىء يُعطل؟ وهل تخسر البلاد هذا الدستور إذا كان تنفيذه لا يدوم إلا على هذا المنوال؟».

ثم ذكر الكاتب أركان الدستور واحدًا واحدًا وما فعلته الوزارة مما يناقض تلك الأركان.

فذكر المادة الأولى التى تقول، إن حكومة مصر (شكلها نيابى) على وجود هذه الحكومة غير النيابية.

وذكر المادة الثالثة من الدستور التى تقول: (إن المصريين لدى القانون سواء وهم متساوون فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية)، وذكر بجانب ذلك تحريم الحكومة الاجتماع على بعض أفراد الأمة وإقامة الاجتماعات للآخرين بأمر منها، وما إلى ذلك مما ينقض هذا الركن من الدستور.

وقارن بين ما جاء فى المادة الخامسة منه التى تقول: «لا يجوز القبض على أى إنسان ولا حبسه إلا وفق القانون» وما تأتيه الوزارة من القبض على مئات الناس وحبسهم بغير ذنب ولا تهمة إلا أنهم يريدون استعمال حقوقهم كما خوَّلتهم إياها القوانين.

وذكر المادة السادسة التى تنص على أنه: «لا يجوز أن يُحظر على مصرى الإقامة فى جهة ما ولا أن يُلزم الإقامة فى مكان معين» وما تأتيه الوزارة مخالفًا لهاتين المادتين.

ثم أورد المادة الثامنة التى تقول: «إن للمنازل حرمة فلا يجوز دخولها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه» على أنه لا يكاد يمر

يوم حتى يُسمع باقتحام الشرطة لمنزل أو عدة منازل فى القاهرة والأقاليم. ولا ذنب لأربابها ولا ينطبق اقتحامها على حالة من الحالات المبينة فى القانون، إلا حالة (الوفدية) التى تستحق كل العقوبات بلا تحقيق ولا محاكمة ولا دفاع.

ثم ذكر مخالفة الوزارة للمادة الرابعة عشرة التى تنص على أن: (حرية الرأى مكفولة ولكل إنسان الإعراب عن فكره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك فى حدود القانون) بمصادرة نداءات الوفد الانتخابية. إلى غير ذلك من المخالفات. ثم عطف الكاتب على المادة العشرين التى ترمى إلى (أن للمصريين حق الاجتماع فى هدوء وسكينة غير حاملين سلاحًا) وما يرى من إقامة الأحرار الدستوريين اجتماعًا فى كل أسبوع بالقاهرة واجتماعات كثيرة فى الأقاليم. مع عدم التصريح باجتماع واحد للوفديين.

وعرَّج على المادة ٢٤ التى تقول: (إن السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلسى الشيوخ والنواب) وقارن بين ذلك وبين ما تصدره الوزارة من القوانين بإلغاء التشريع الذى أقره مجلسا الشيوخ والنواب وأصدره الملك.

ثم تناول بعد ذلك المادتين ٤٣ و٤٤ الخاصتين بما لجلالة الملك من حق إنشاء ومنح الرتب المدنية والعسكرية والنياشين وألقاب الشرف الأخرى وحق سك العملة، كما أن له حق العفو وتخفيض العقوبة وله ترتيب المصالح العامة ويولى ويعزل الموظفين على الوجه المبين بالقانون. وقارن بين نص هاتين المادتين وبين أعمال الوزارة التى تحاول إخراج إنشاء الرتب والنياشين والإنعام بها من اختصاص الوزارة الدستورية، وأن تستثنى الموظفين الذين يتولون سياسة الدولة الخارجية من رقابة الأمة التى قيل إنها هى مصدر جميع السلطات.

إلى غير ذلك من المخالفات العديدة التى أحصاها الكاتب.

ثم قال:

«فلا نظن الوزارة تهدد الدستور بخطر جديد بعد هذه الأخطار المتداركة ولكننا ـ مع هذا ـ ننصح لها بالتأنى والاحتراس قبل الإقدام على الأعمال

الحاسمة فإن لهذه الأزمات الدستورية سوابق فى الأمم الأخرى يجب علينا أن نستفيد منها ونتعظ بعواقبها ونتجنب التورط فيها»[1].

أما جريدة «السياسة» فإنها لم تتعرض لرأى هذا الكاتب إلا من وجهة واحدة، هى قوله فى مقاله الثانى:

«إن التجربة الدستورية التى تمت فى مصر فشلت لأن الاحتلال البريطانى الموجود فى البلاد لا تتأتى معه مسئولية وزارية صحيحة من جهة ولأن الحكومة السابقة قد أثبتت فى كل المواقف أنها حكومة غير دستورية من الجهة الأخرى». وقوله: «إنه مهما تكن الأغلبية فى المجلس الجديد فلن تستطيع تسيير دفة البلاد لأنها إن كانت زغلولية فقد أعلن زغلول باشا عجزه عن الاستمرار فى الحكم وقد أثبت ولديه أغلبية ساحقة عدم كفايته للمفاوضات. وإن كانت غير زغلولية فستجد من معارضة السعديين إياها وصياحهم ببطلان الانتخابات ما يعرقل عملها».

فلم تنكر السياسة على الكاتب أن وجود احتلال أجنبى يعرض الحياة الدستورية للخطر ويجعل المسئولية الوزارية على غير صورة فى بعض الأحيان. ولكنها استدركت وقالت: «لكن هذا الاحتلال الأجنبى إذا أباح لنفسه مرة أن يتدخل علناً لإسقاط وزارة معتمدة على أغلبية نيابية خلافًا للقاعدة الدستورية، فإنه يبيح لنفسه هذه المداخلة مرات فى الخفاء إذا لم تكن هناك هيئة برلمانية تُسأل أمامها الوزارة».

ثم وافقت الكاتب على أن الحكومة السابقة (السعدية) المعتمدة على أغلبية كبيرة كانت حكومة غير نيابية وكانت تعبث بالدستور.

ثم قالت: «ولو أنك وقفت البرلمان وجئت بوزارة مهما يكن عدلها وحزمها وحكمتها لتركت هذه الطائفة التى عاشت بالإرهاب وللإرهاب أن تستمر على طريقتها، ولعرضت البلاد إلى مثل الفوضى التى كانت منذ سنة ١٩٢١ ولمددت

---

(١) البلاغ فى ١٧ فبراير.

فى أصل الفوضى ثم لأكرهت الوزارة القائمة على الالتجاء لوسائل القوة فخلقت منها أمام السواد مثلاً من أمثلة الظلم فكانت الفوضى وكان ما شكونا منه مُر الشكوى فى السنوات الماضية».

«بقى قول الكاتب إن الوزارة المستندة إلى أغلبية نيابية لا يمكنها، سواء أكانت سعدية أم كانت غير سعدية، أن تحل المسائل المعلقة بين مصر وإنكلترا وأن تصل إلى اتفاق بين الحكومتين. وإنَّا لا نشك فى صحة هذا القول لو أن الوزارة التى تتولى الحكم كانت وزارة سعدية. ولكن هذا ليس سببه عدم صلاح النظام الدستورى ولكن سببه جهل السعديين بأساليب الحكم والسياسة. فهم لا يدركون معنى العدل والنظام فى الداخل ولا يدركون أثر هذا فى العلاقات الخارجية. وهم من جهة أخرى على أكبر جانب من العجز بالعلاقات الدولية. ويزيدهم عجزًا أنهم منافقون يظهرون للأمة بسياسة وللإنكليز بسياسة أخرى. فهم لا يستطيعون لهذا العجز ولعدم الخبرة والنفاق أن يصلوا إلى حل من الحلول للمسائل المعلقة».

«أما غير السعديين فلهم شأن آخر. هم متى اطمأن الحكم النيابى فى البلاد وآل إليهم الأمر يعلمون كيف ينتظم الحكم فى الداخل وكيف تتوطد علاقات مصر مع إنكلترا وغير إنكلترا فى الخارج وكيف تُحل المسائل المعلقة حلاً يضمن مصالح إنكلترا من غير أن يمس استقلال مصر»[1].

■ ■ ■

---

(١) السياسة فى ١٧ فبراير.

الفصل السادس

إيطاليا والحدود الغربية ـ الإيطاليون يحتلون موقعًا مصريًا ـ موقف الحكومة المصرية إزاء مشكلة الحدود الغربية أقوال الصحف الإنكليزية فى المسألة



وقف القراء فى هذه المشكلة الخارجية عند ما تم فيها فى عهد الوزارة السابقة من الحل المؤقت الذى اتُفق عليه بين الحكومة المصرية والحكومة الإيطالية. ثم أتت الحوادث العظام فحجبت هذه المسألة وظلت الأمة المصرية لاهية عنها بما انتابها من المحن؛ بسبب جريمة الاعتداء على حياة السير لى ستاك باشا وما ترتب عليها من سقوط الوزارة السعدية، وقيام الوزارة الزيورية وما تبعها من تعطيل الدستور ثم انشغال الأمة بالانتخابات الجديدة.

ويظهر أن الحكومة الإيطالية لاحظت الحالة الشديدة التى باتت مصر فيها. ورأت الوزارة المصرية تتبرع لبريطانيا بالسودان وغير السودان مما يتضاءل بالقياس إليه المنطقة التى تطمع فيها من الأراضى المصرية على الحدود الغربية. ورأت كذلك أن الوزارة منهمكة فى محاربة سعد باشا وأنصاره إلى حد تورط رجال الجيش المصرى فى هذه الحرب الانتخابية الداخلية. فعمدت إلى الحصول على ما تطمع فيه بالقوة.

الإيطاليون يحتلون موقعًا مصريًا

فقد تلقت جريدة الأخبار من مُكاتبها الإسكندرى فى يوم ١٠ فبراير إشارة تليفونية، جاء فيها:

«وردت على بعض المصادر الموثوق بروايتها أنباء خطيرة تشير إلى أن الإيطاليين، بعد أن حشدوا قوات كبيرة على حدود مصر الغربية كما أشارت الأخبار إلى ذلك فى حينه، أوغلوا فى التقدم داخل الحدود المصرية ذاتها واحتلوا مكانًا مصريًا يسمى «الشقة» ولا يُعلم حتى الآن بالضبط مقدار المسافة التى احتلها الإيطاليون من الأراضى المصرية ولكن المؤكد أن موقع الشقة يقع فى ثلث المسافة بين السلوم وجغبوب تقريبًا ويبعد كثيرًا داخل حدودنا كما نصت على ذلك المعاهدة السنوسية المصرية والخرائط التى وضعتها القيادة البريطانية فى سنة ١٩١٨.

وقد احتل الإيطاليون هذا المكان بجنود إيطاليين وصوماليين معهم ثلاثة أسلحة مكونة من دبابات وهجّانة وطيارات»[1].

وفى اليوم التالى وردت على الجريدة المذكورة إشارة تليفونية أخرى من مراسلها هذا بالإسكندرية، يقول فيها:

«يظهر من المعلومات التى وصلتنا هذا الصباح أن مسألة الحدود الغربية أخطر مما أنبأناكم به أمس وأن هناك أمكنة على السواحل من صميم البلاد المصرية أُخذت أيضًا وطرد منها بعض المصريين فجاءوا إلى الإسكندرية فى حالة محزنة ويقال إن وزارة الحربية قد استدعت بيلى بك محافظ الصحراء الغربية إلى العاصمة ليبسط الموقف لولاة الأمور فذهب على جناح السرعة».

«والغريب أن السفارة الإيطالية أرسلت إلى بعض الصحف فى الإسكندرية ظهر اليوم تنفى هذه الحوادث. ولكن النفى شىء والأمر الواقع شىء آخر»[2].

«ولقد روت جريدة البلاغ أن اللواء باركر باشا مدير مصلحة أقسام الحدود والميرالاى بيلى بك محافظ الصحراء الغربية قابلا معالى وزير الحربية قبل ظهر

---

(١) الأخبار فى ١٠ فبراير.
(٢) الأخبار فى ١١ فبراير.

يوم ١٠ فبراير مقابلة خصوصية طويلة فى مكتبه بوزارة الحربية وقيل إنهما أبلغاه أنباء ذات أهمية عن حركات الجيوش الإيطالية على حدود مصر الغربية»[١].

ولقد علقت هذه الجريدة على هذه الأنباء بقولها:

«نريد أن نعرف ماذا تصنع الوزارة فى الاعتداء على الأراضى المصرية التى يقضى الدستور بالمحافظة على سلامتها. فلا تفريط الوزارة فى السودان ولا انهماكها فى محاربة سعد وأنصاره بالعذر الذى تستطيع أن تنتحله لقبول الاعتداء».

«وفى أثناء انتظارنا ما تفعله الوزارة فى هذا الصدد يجمل بنا أن نلفت الحكومة الإيطالية إلى أن طمعها فى ضعف الوزارة الحاضرة وتفريطها لا يفيد مثقال ذرة. فإن البلاد من أقصاها إلى أقصاها قد استنكرت تفريط هذه الوزارة فى حقوقها. وكما أن الأمة لن تقر أى اعتداء بريطانى من الاعتداءات التى قبلتها الوزارة الحاضرة فكذلك سيكون موقفها إزاء الاعتداء الإيطالى».

«إن منطقتَى السلوم وجغبوب أراض مصرية مثل القاهرة والإسكندرية. ولن تقبل مصر أى اعتداء عليهما. وقد تظن الحكومة أن ضعف مصر الحربى فى الأحوال الحاضرة يغلّ يدها عن الدفاع عن أراضيها. ولكن الحكومة الإيطالية تغفل فى هذا الحساب عن مصالح الجالية الإيطالية كلها فى مصر وهى مصالح قيّمة غير أنه لا محل لأن يرعاها المصريون فى الوقت الذى تعتدى فيه الحكومة الإيطالية بقواتها المسلحة على بلادهم»[٢].

أما جريدة السياسة فقد أسرعت إلى الدفاع عن الوزارة بدعوى أن الوزارة لم يصل إليها نبأ عن هذا الاعتداء. مع أن جريدة الأهرام نشرت عند ورود النبأ على الأخبار أن مدير أقسام الحدود ومحافظة الصحراء الغربية أبلغا النبأ إلى وزير الحربية.

---

(١) البلاغ فى ١٢ فبراير.
(٢) البلاغ فى ١٢ فبراير.

غير أن السياسة مع تكذيبها هذا النبأ قد أفردت مقالاً افتتاحيًا تصدت فيه لبحث مسألة (الحدود الطرابليسة بين مصر وإيطاليا)، قالت فيه:

«لقد حركت الحكومة الإيطالية مسألة الحدود من جديد وطلبت إلى الحكومة المصرية أن تفصل فى الأمر بقرار. ولقد ذكرنا أن الحكومة المصرية ميّالة إلى إرجاء هذه المسألة إلى ما بعد الانتخابات وقيام حكومة نيابية صحيحة. ولسنا ندرى بِمَ تقابل الحكومة الإيطالية رأى الحكومة المصرية. وهل ترضى إرجاء المسألة فى هدوء وسكينة أم هى تجعل من جنودها القائمين على خط الحدود الطرابلسية مع قائد قوات برقة ما يدخل إلى الذهن أنها مستعدة فى كل وقت لتخطى الحدود وإيجاد أزمة بين مصر وإيطاليا فى هذا الظرف غير العادى من ظروف النظام الحكومى فى مصر؟».

«ولو أن هذه المسألة كانت بنت اليوم لفهمنا أن توجه الحكومة الإيطالية لها عناية خاصة. لكنها مسألة قديمة حصلت فى أمرها بين الدولتين المصرية والإيطالية محادثات طويلة. وحدثت فى أمرها قبل إعلان استقلال مصر محادثات طويلة أخرى بين إيطاليا وإنكلترا ولم يكن مفهومًا فى يوم من الأيام أن تصل بين الدولتين بشأنها مشادة وتكون حادة تقتضى انتقال القائد الإيطالى من مقره فى بنى غازى إلى الحدود الطرابلسية المصرية».

«إن الخلاف بين الدولتين ـ إن كان هناك خلاف ـ لا يتناول حقوق مصر ولكن يتناول ما تريده إيطاليا من الاستيلاء على جغبوب وضمها إلى طرابلس بحجة الدفاع ضد التهريب. وإيطاليا تعلم تمام العلم أن جغبوب مصرية بحتة لم يقع على مصريتها نزاع فى يوم من الأيام ولم تُرسم فى خريطة من الخرائط تابعة لأية دولة غير مصر. وهى تعلم أكثر من ذلك أن جغبوب زاوية ومسجد لتلقى العلم شيدها المغفور له الخديو توفيق باشا وأن جغبوب فى حاجة إلى ما يرد إليها من قمح سيوة وبلحها فهى إذن بالتاريخ وبالصلات والروابط الاقتصادية وبالسكان وبالمواقع مصرية بحتة وذلك ما لا يمكن أن يكون موضع نزاع بحال من الأحوال».

«ومصر فى أثناء المفاوضات لم تزِدْ على الاحتفاظ بحقها وعلى إبداء تمام الاستعداد للتعاون مع إيطاليا على مراقبة دقيقة. وهذا هو ما جعل كل المفاوضات السابقة مصبوغة بالصبغة الودية الخاصة بين الدولتين. فهل جدّ أمر يقتضى انتقال القائد الإيطالى من بنى غازى إلى الحدود، إلا أن تكون هذه الحكومة الحاضرة غير المؤيدة بهيئة نيابية قد فُرض عليها الضعف وإمكان التساهل. فإن يكُ ذلك هو الأمر فإن اختيار الفرصة لم يجئ ملائمًا ولا كيِّسًا. إن هذه الحكومة الوقتية لا تستطيع أن تعقد أى اتفاق ولا أن تمضى عن مصر فى فترة الانتخابات شيئًا وهى إذا قامت بشىء من هذا ومست بما عملت حقوق مصر الثابتة فإنها تكون قد أثمت أكبر الإثم فى حق البلاد لأنها تكون قد أثقلت المستقبل بما لا يجوز لها أن تثقله به»[1].

ولكن الحكومة المصرية بادرت بإذاعة بلاغ رسمى عن الأخبار الخاصة بحشد الإيطاليين عددًا من الجنود على الحدود المصرية الغربية، وما قيل من أنهم احتلوا مخفر بير الشقة الواقع فى أرض مصرية.

أذاعت الوزارة ذلك البلاغ فى ١٢ فبراير وقالت فى ختامه:

«وهذه أخبار وأقوال لا أساس لها من الصحة إذ لم تقع فى هذه الأيام أية غارة على أرض مصرية».

وقد لاحظت جريدة الأخبار على ذلك البلاغ بلسان مُكاتبها فى الإسكندرية أنه ينفى أن غارة وقعت (فى هذه الأيام). وبين ما فى البلاغ من الاضطراب والغموض اللذين يعينان على الاطمئنان.

ثم قالت الجريدة تعليقًا على ذلك ما يلى:

«ومهما يكن من الأمر فإن هناك حقائق يظهر أنه لا جدال فيها ولا شك: منها أن القائد الإيطالى قام من مقره فى بنى غازى إلى الحدود الطرابلسية المصرية

---

(١) السياسة فى ١٣ فبراير.

ومنها أن انتقال هذا القائد الإيطالى أمر لا تتطلبه مراقبة المهربين وقطع دابرهم واستئصال شأفتهم. ومنها أن جريدة التيمس وصلتها بالحكومة البريطانية مقررة - تقول فى رسالة نشرتها لأحد مكاتبيها: (وقد يوجد سبب قوى يحمل على الاعتقاد بأنه عندما كان المستر تشمبرلن فى رومية فى شهر ديسمبر الماضى وعد بأن يبذل وساطته لدى الحكومة المصرية لتسوية مسألة جغبوب وفاقًا لرغائب إيطاليا، ولا شك أن الاعتراض الرئيسى على ذلك وهو أن إيطاليا تطلب ما لا تستطيع أن تسيطر عليه قد زال منه الشىء الكثير)».

«ومنها أخيرًا أن إيطاليا تطالب بواحة جغبوب».

«فليكن صحيحًا أنه (لم تقع فى هذه الأيام أية غارة على أرض مصرية). وإنما الذى نريد أن ننبه إليه أن مسألة الحدود الغربية قد عادت فاتخذت ضجة خطيرة بوجود القائد الإيطالى عند الحدود بيننا وبين طرابلس لأن هذا ليس له معنى سوى أنه مظاهرة عسكرية يُقصد من ورائها إكراه مصر على النزول على رغبة إيطاليا وإجابتها إلى ما تحقق به مطامعها».

«ومما يستحق النظر عقب ما ذكرناه قول زميلتنا الأهرام (السعدية)»:

«والذى يلفت النظر بوجه خاص هو تساهل الحكومة المصرية فى مفاوضة إيطاليا فى مسألة الحدود (فالحل المؤقت) الذى وضع للمسألة فى الصيف الماضى (أى فى عهد الوزارة السعدية!) كان فى مصلحة إيطاليا فى الحقيقة ولكنه لم يضر مصر ما دام وقتيًا. ولكن الحكومة (يريد الحالية) زادت الحالة سوءًا فى المدة الأخيرة إذ أجازت لإيطاليا تعيين قنصل لها فى السلوم. فكأنها أجازت بذلك إقامة نقطة عسكرية إيطالية فى أرض مصرية لأن إيطاليا لا تحتاج إلى قنصل فى السلوم بل تحتاج إلى حارس ورقيب هناك. وإذا ازداد تساهل الوزارة المصرية ازدادت مشكلة الحدود تعقدًا. لأن إيطاليا كما اشتهر عنها فى عالم السياسة الدولية دولة نفعية لا تبالى إلا بجر الغُنْم أينما وجدته».

ولقد نقلت البرقيات الخصوصية لجريدة السياسة من لندرة نبأ فى ١٤ فبراير يقول:

«نشرت «الإكسشنج» تلغرافًا من روما بأن الجنود الإيطالية قتلت على مقربة من الحدود المصرية ٢٠٠ ثائر وغنمت ١٤ ألف ماشية و٤٥٠ جملاً. أما خسائر الإيطاليين فلا تُذكر لقلتها وكان الثوار مشتغلين بتهريب الممنوعات من الحدود المصرية».

«ولا تزال الأعمال الحربية الإيطالية ضد الثائرين من السنوسيين مستمرة»[1].

وأرسل مُكاتب الأخبار بالإسكندرية برقية، قال فيها:

«ها قد وقع ما كنا نخاف ونحذر فالإيطاليون، بعد أن أخلوا (بير الشقة) أوغلوا فى التقدم إلى جهة الجغبوب حتى صاروا على بعد خمس ساعات منها بالسيارات كما يقول المطلعون. وها هم يقولون للحكومة المصرية أعطينا الجغبوب طوعًا قبل نأخذها كرهًا ولا يعلم إلا الله ما جرى بعد ذلك ما دامت الحكومة المصرية تقول فى بلاغها الثانى (المفاوضات سائرة بطريقة سرية)».

وقد زاد المكاتب على ذلك قوله فى إشارة تليفونية:

«لقد أنبأنى ثقة مصرى كبير أن الجغبوب خالية من الجنود المصرية بل لا توجد بها حامية مطلقًا»[1].

موقف الحكومة المصرية إزاء مشكلة الحدود الغربية

لم تَرَ الوزارة المصرية أن توقف الرأى العام المصرى الصاخب الذى يطالب بالوقوف على ما فعلت بإزاء هذه المشكلة التى تهمه على ما فعلت، بل اقتصرت على البلاغين اللذين أشرنا إليهما.

---

(١) برقيات السياسة الخصوصية، عدد ١٥ فبراير.
(٢) الأخبار فى ٢٢ فبراير.

ولكن الصحف البريطانية كانت أكرم على قرائها من الحكومة المصرية تجاه الشعب المصرى، فقد نقلت إلينا البرقيات الخصوصية لبعض الصحف المصرية كثيرًا من الأنباء التى تبين موقف الحكومة المصرية تجاه هذا المشكل.

ومنها ما ورد على جريدة السياسة بتاريخ ٢١ فبراير من مكاتبها الخاص بلندره يقول فيه:

«نشرت «الديلى نيوز» تلغرافًا عنوانه: (إيطاليا تطلب تسليم واحة) وقد جاء فيه أن الحكومة المصرية تلقت بلاغًا نهائيًا بتسليم الجغبوب إليها ولكن زيور باشا رفض الموافقة على هذا التسليم»(١).

أقوال الصحف الإنكليزية فى أزمة الحدود الغربية

ولقد اهتمت الصحف البريطانية لهذه الأزمة وكتبت عنها الفصول ونقلت بشأنها الأنباء.

وقد نقل مراسل الأهرام الخاص ومراسل السياسة الخاص ملخص أقوال تلك الصحف إلى مصر. قال مكاتب الأهرام:

«نشرت جريدة «التيمس اليوم» (٢١ فبراير) تلغرافًا من مكاتبها فى القاهرة جاء فيه ما يلى:»

«تنشر الصحف المصرية مقالات مثيرة للخواطر عن مسألة الحدود بين مصر وطرابلس الغرب. ويظهر أنها تقف تجاه إيطاليا موقف الانتقاد الذى وقفته فى الخريف الماضى يوم كان زغلول باشا رئيسًا للوزارة، وقد جرت فى الآونة الأخيرة مباحثات بين مصر وإيطاليا فى شأن مسألة الحدود ونلخص الموقف الان بما يلى:»

«لما كانت الوزارة المصرية الحالية قد أظهرت علاقات استعداد ودى فى شأن المسائل الخارجية فإن الحكومة الإيطالية التى أظهرت حسن نيتها بما أبدته من

---

(١) السياسة فى ٢٣ فبراير.

الصبر منذ سنة ١٩٢٢ أملاً فى الوصول إلى تسوية سألت الحكومة المصرية هل هى الآن مستعدة لوضع تسوية نهائية لمسألة حدود طرابلس على أساس اتفاق ملنر شالويا الذى وافقت عليه إيطاليا؟ فأجابت الحكومة المصرية أنها تشعر شعور الود والصداقة نحو إيطاليا. وأنها مستعدة لتنفيذ أية تسوية وقتية ملائمة للفريقين ولكنها تأسف لأنها ترى نفسها بسبب الموقف المحلى الحالى. غير قادرة على تسوية نهائية».

«هذا هو موقف المسألة الآن فليس فى الحالة ما يجوز اتخاذه سببًا لإثارة الشعور أو القلق كما تريد بعض الصحف المصرية الكبرى ومن جملتها الصحف الشبيهة بالرسمية»[1].

ونشرت جريدة «ديلى تلغراف» فى ذات التاريخ برقية لمُكاتبها فى القاهرة، جاء فيها:

«يظهر أنه حقيقى، على الرغم من إنكارات وزير إيطاليا المفوض الأخير فى شأن حركات إيطاليا على حدود مصر الغربية، أن الطليان قدموا ما سُمى إنذارًا إلى الحكومة المصرية طالبين فيه الاعتراف بمطالب إيطاليا فى واحة جغبوب فأحدثت اللهجة الحازمة التى أفرغ فيها هذا الطلب قلقًا عظيمًا فى الخواطر. وأبلغت الحكومة المصرية وزيرها فى روما أن يخاطب الحكومة الإيطالية مبينًا أن مصر قد بذلت كل ما فى وسعها لتعضيد السلطات الإيطالية ومنع تهريب الأسلحة على الحدود فيستحيل على أية حكومة أن تفعل أكثر من ذلك وتظل محافظة على كرامة نفسها».

«وقد أوجد عمل إيطاليا استغرابًا مؤلمًا لا يقتصر سببه على الظروف الحالية التى تجعل مهمة الوزارة الداخلية والخارجية صعبة، بل لأنه لم يحدث شىء أخيرًا فى برقة يبرر الخروج التام عن الأسلوب المتبع فى سياسة إيطاليا نحو مصر»..

---

(١) برقيات الأهرام الخصوصية فى ٢٣ فبراير.

«على أنه من المظنون أن عمل إيطاليا ليس سوى مناورة لأن للإيطاليين مصالح كبيرة فى مصر قد تُصاب بالضرر إذا نُفذ ذلك التهديد»[1].

كما أن جريدة «الديلى ميل» نشرت فى اليوم نفسه برقية لمكاتبها فى القاهرة، قال فيها:

«إن الحركات الأخيرة التى أجرتها الجنود الإيطالية على حدود مصر الغربية يلوح منها، على الرغم من التأكيدات الرسمية، أن لها من المعنى أكثر مما كان معلقًا عليها. ويظهر أن إيطاليا تطمع فى واحة جغبوب حتى بلغ بها الأمر أنها قدمت إلى الحكومة المصرية مذكرة رسمية تطلب فيها تسليم هذه الواحة»[2].

وفى ذات اليوم نشرت جريدة «ديلى كرونكل» برقية لمكاتبها فى القاهرة قال فيها:

«أذاعت الصحف المصرية، بطريقة تلفت الأنظار، نبأ مفاده أن وزير إيطاليا طلب من الحكومة المصرية تسليم واحة جغبوب. وقد انتشرت منذ أسبوع أنباء تفيد أن الإيطاليين على وشك القيام بأعمال عسكرية على حدود مصر الغربية، أو ضدها، فنفى الوزير الإيطالى نفسه هذه الأنباء باستياء. ومما دعا إلى قلق المصريين والصحف المصرية أن الطليان يعودون إلى إثارة هذه المسألة فى الوقت الذى تنهمك فيه مصر فى شئون الانتخابات. ويؤخذ من معلومات شبه رسمية أن مصر مستعدة للبحث فى هذه المسألة على أساس تبادل الرأى ولكن يجب أن لا يوجد تهديد ولا التجاء إلى القوة».

«وليس فى وسع أية حكومة مصرية أن تسلم بمطالب الطليان التى تثير هياجًا خطيرًا».

ولقد نقل المراسل الخاص لجريدة الأهرام ذاتها أقوال صحيفتين إيطاليتين فى الموضوع ذاته، فقال فى برقية أرسلها فى ٢١ فبراير:

«لم تتكلم الصحف الشبيهة بالرسمية عن مسألة جغبوب. ولا تُبْدى المقامات الرسمية شيئًا فى صدد هذه المسألة. وتقول جريدة «التريبونا» فى تعليل هذا

---

(١) و (٢) برقيات الأهرام الخصوصية، عدد ٢٣ فبراير.

التكتم إنه بسبب دقة المسألة بالنسبة إلى العلاقات السياسية بين إنكلترا ومصر. ثم تقول هذه الجريدة إنه من المؤكد أن المباحثات استؤنفت بهمة ونشاط بين روما والقاهرة منذ استقالة وزارة زغلول باشا ويمكن الآن أن تكون أكثر سهولة فى الوصول إلى نتيجة إذا أبدت الوزارة الحالية ميلاً عظيمًا إلى المسالمة والوفاق. ونحن نشعر بأن الحكومة الإيطالية تعمل بحزم فى مطالبة مصر بحق إيطاليا الذى اعترفت به إنكلترا من قبل. فجغبوب واقعة فى نقطة ملتقى القوافل ولها أهمية عظيمة بالنسبة إلى المواصلات بين برقة ومصر. والحال تستلزم الآن أن تكون تابعة للحكم الإيطالى لضمان توطيد السلام فى لوبيا؛ لأن تلك الواحة تُعد فى الوقت نفسه مركز التضامن الدينى والسياسى للوطنيين».

«وقد تأكدت من وزارة الخارجية الإيطالية صحة المباحثات ولكنها تنفى أنها ذات صفة حاسمة خلافًا لما جاء فى تلغرافات (الأوبييتدبريس)».

«وقالت جريدة المساچيرو فى صدد الخلاف بين إيطاليا ومصر، إن رجال وزارة الخارجية لا يرون لما تنشره الصحف المصرية عن واحة جغبوب أهمية خارجية. وأن هذه الواحة كان يجب تسليمها إلى إيطاليا منذ زمن طويل. وهم يعتقدون أن الحكومة المصرية، وإن تكن لا تناقش فى حق إيطاليا، ترمى إلى تأخير تسليم الواحة متذرعة بأعذار سياسة داخلية».

«وقد يكون الغرض من حملة صحف القاهرة إيجاد وسيلة تتذرع بها الحكومة التى تستند تأكيداتها إلى حالة الرأى العام المعارض فى تسليم الواحة ولكن ليس معنى ذلك أن الحكومة المصرية ترفض التنزل؛ بل إننا نعتقد أن ملاحظات الحكومة الإيطالية ستقنع وزارة زيور باشا لتنفيذ الاتفاقات نهائيًا»[1].

هذه أقوال الصحف البريطانية وأقوال بعض الصحف الإيطالية فى هذه المشكلة التى أثارتها الحكومة الإيطالية فى الوقت الذى لا يناسب إثارتها فيه.

---

(١) برقيات الأهرام الخصوصية فى ٢٣ فبراير.

لكن لوحظ أن الصحف البريطانية قد غيرت لهجتها بعد ذلك فكانت أميَل إلى الجانب الإيطالى منها إلى الجانب المصرى. ولعل التعليمات تكون قد صدرت إليها من الجهات المختصة بإنكلترا لاتباع هذه الخطة لحاجة سياسية سيكشف عنها المستقبل، فقد روت «السياسة» ملخص أقوال تلك الصحف التى أتينا على آرائها فى أول أيام الأزمة. فقال مُكاتبها الخاص بلندرة ما يأتى:

«نشرت «المورننج پوست» تلغرافًا من مكاتبها فى القاهرة بأن الحكومة المصرية على ما يظهر، شديدة الرغبة فى إزالة الشعور بأن العلاقات بين مصر وإيطاليا غير ودية. ولكن جريدة الأخبارْ تصف بيان الحكومة بالغموض والإبهام، وتصرح بأن الإيطاليين احتلوا فى عهد قريب رأس الملاح وبرج سليمان وأم سعيد على مقربة من السلوم وأنهم قبل أن يحتلوا آبار شوكا تقدموا نحو جغبوب التى كانت خالية من حامية».

«ونشرت «التيمس» تلغرافًا من مكاتبها فى روما بأن مخاطبات إيطاليا الشديدة للحكومة المصرية ربما تسفر عاجلاً عن موافقة مصر على تسوية نهائية دائمة».

«ونشرت المانشستر جارديان تلغرافًا من روما بأن وزارة الخارجية الإيطالية ملتزمة الصمت فيما يتعلق بحدود لوبيا وإن لإيطاليا مصلحة فى واحة جغبوب التى عرضها عليها اللورد ملنر سنة ١٩١٩. وتعد جغبوب ذات أهمية لأنها مركز الدعوة السياسية والدينية للسنوسيين ولأنها واقعة فى طرق القوافل التى تربط لوبيا بمصر».

«وأذاعت الإكسشنج تلغرافًا من روما بأن الدوائر الرسمية الإيطالية تسلم بأن المفاوضات توالت منذ سقوط زغلول باشا. وتقول الصحف الشبيهة بالرسمية إن الحكومة الإيطالية تعمل بنشاط عظيم وتقرر الصحف الإيطالية أن بريطانيا اعترفت فعلاً بحقوق إيطاليا».

«وقالت جريدة (ستار) إن الحكومة المصرية قد شعرت بأن للاستقلال أعباء ثقيلة كما أن له فوائد. وقد وعدت بريطانيا قبل الحرب أن تعطى جغبوب

لإيطاليا. وهى مركز (الرهبان!) الحربيين المسلمين الذين يسمون بالسنوسيين. ولكن مصر استقلت قبل أن يتم هذا الانتقال وإيطاليا تطلب منها الآن أن تنجز وعدها أما أن تسلم حكومة إسلامية أرض طائفة من المسلمين الحربيين المتمسكين بدينهم لدولة كافرة كإيطاليا - فنظرية صعبة جدًا».

وقالت «الديلى ميل»: «إن مصر إذا رفضت تسليم جغبوب لإيطاليا فإنه يخشى من وقوع جميع أنواع المشاكل. وهذه نتيجة أخرى من نتائج الحماقة التى ارتكبت بإلغاء الحماية وجعل إنكلترا مسئولة أمام العالم عن سوء أعمال المصريين بدون أن يكون لها السلطة الكافية على مصر».

«ولقد قال المستر روزفلت: «احكموا أو اخرجوا من مصر»، «وإن مجىء مسألة جغبوب بعد حادث السردار ليدل على حكمة قوله».

«وقال المحرر السياسى للديلى تلغراف: إن المفاوضات بين الحكومتين الإيطالية والمصرية قد اتخذت طريقًا أسهل مما كانت فيه وإن بريطانيا لا تريد أن تتدخل فى المباحثات الجارية بين إيطاليا ومصر إلا إذا وجدت أن الحالة تنذر بمتاعب محرجة، إلى أن قال:»

«ويُخيل إلىَّ أن إيطاليا، بعد أن أمعنت فى التفكير قد تحققت من الخطر الذى ينجم عن التشديد على الحكومة المصرية الحاضرة والضغط عليها لتسليم هذه الأراضى قُبيل الانتخابات لأن قبول زيور باشا لمطالب إيطاليا يقوى مركز الزغلوليين الذين لا ترغب أية حكومة أوروبية فى عودتهم إلى الحكم»[1].

ولقد أفردت بعد ذلك جريدة السياسة مقالاً افتتاحيًا استدلت فيه من الأنباء التى تصل إليها عن طريق مراسلها الخاص، أن الأزمة بالغة حدًا غير قليل الأهمية بين الحكومتين المصرية والإيطالية لمناسبة مسألة الحدود الغربية ثم جاءت على تاريخ هذه المسألة. حيث كانت ثمنًا لدخول إيطاليا الحرب العظمى إلى جانب الحلفاء وخروجها من جانب حليفتيها. وإنها كانت من الأمور التى تم

(١) برقيات السياسة الخصوصية، عدد ٢٤ فبراير.

عليها اتفاق مبدئى بين إنكلترا حيث مثلها لورد ملنر، وإيطاليا حيث مثلها فيه السنيور (شالويا) اللذين أدليا برأى اعتبار السلوم مصرية مقابل اعتبار (جغبوب) طرابلسية، وكان هذا الاتفاق المبدئى سنة ١٩٢١.

وإنه لما جاء تصريح ٢٨ فبراير سألت الحكومة الإيطالية الحكومة الإنكليزية رأيها فيما كان الاتفاق قد وقع عليه مبدئيًا، فأجابت حكومة لندره أنها لا تزال عند رأيها الأول لكنها أحالت الحكومة الإيطالية إلى وزارة الخارجية المصرية تفاوضها فى الأمر الذى أصبح من اختصاصها وحدها بعد إعلان استقلال مصر.

وذكرت بعد ذلك المفاوضات التى جرت بين الحكومة الإيطالية ووزارة ثروت باشا، حيث أبدت هذه الوزارة أن مصر غير مقيدة بمفاوضات جرت بين حكومة لندن وحكومة روما دون أن يكون لمصر دخل فيها. وأنها ترى البدء فى المفاوضة من جديد وأنها ترى تأجيل هذه المفاوضة إلى أن تدرس هذه المسألة دراسة عملية.

ثم أتت على تاريخ هذه المسألة فى عهد وزارة يحيى إبراهيم باشا وما أظهرته هذه الوزارة من التساهل الذى كاد يلامس التفريط، وأنها لم تعرف كيف تنتهز الفرصة لتسوية مسألة الحدود المعلقة تسوية تضمن بها مصلحة مصر مقابل ما تساهلت فيه وهى تسوى مسألة جنسية «اللوبيين».

ثم ذكرت تطور هذه المسألة فى عهد الوزارة السعدية وأبانت أن تلك الوزارة لم تعرف كذلك أن تستفيد مما كانت إيطاليا تطالبها به وبقيت كما بقيت وزارة يحيى باشا متساهلة مع إيطاليا غير عارفة كيف تستفيد معها من الظروف.

ثم قالت: «إنه لما حدثت تلك الأزمة الشديدة التى حلت على أثر مقتل السردار قامت الصحف الإيطالية تصيح فى وجه إنكلترا، وتلاحظ عليها ما لجأت إليه من إجراءات شديدة وتنتصر للمصريين فى موقفهم وتؤيد الرأى القائل بعرض الخلاف على عصبة الأمم».

وإن عصبة الأمم كانت ستنعقد فى ذلك الشهر فى مدينة روما نفسها وإن الأنظار شخصت إلى العاصمة الإيطالية؛ لكن المستر تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية قصد إلى روما ومر بباريس، فسرعان ما غيرت الصحف الإيطالية لهجتها وبدأت تقول إن لإنكلترا بعض الحق فيما فرضته على مصر.

وإنه أُشيع على أثر ذلك أن الاتفاق قد تم بين مستر تشمبرلن والسنيور موسيلينى على مسألة الحدود المصرية الطرابلسية، بما هو داخل فى مضمون ذلك الاتفاق المبدئى الذى كان قد تم بين لورد ملنر والسنيور شالويا. وزادت الإشاعة على هذا أن الإنكليز قد وعدوا الإيطاليين بعدم التدخل فى الخلاف لمصلحة مصر؛ بل إنهم وعدوا بأنهم إذا تدخلوا فإنما يكون تدخلهم لمصلحة إيطاليا.

ثم حاولت أن تلصق تبعة الموقف الحاضر كله بسياسة زغلول باشا قائلة:

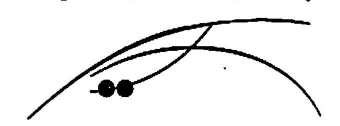
«وإنها لواحدة من تلك الحادثات التى انتابت مصر على أيدى سعد باشا وعلى أيدى عصابته»[1].

■■■

(١) السياسة فى ٢٤ فبراير.

الفصل السابع

الحالة الداخلية ـ الوزارة والأزهر ـ تقرير اللجنة الوزارية عن شئون الأزهر



كانت الوزارة تفرغ كل جهدها فى اكتساب مؤيدين لها وبخاصة من طبقة الطلبة، لما كان لهم من التأثير فى الجماعات وما كان لهم من النفوذ فى أسراتهم المختلفة المتباينة الأوساط والمنتشرين فى جميع أنحاء القطر؛ توصلاً إلى الفوز فى الانتخابات المقبلة.

لذلك كان اهتمامها كما رأيت فى فصول مضت شديدًا بمسألة إصلاح الجامعة الأزهرية. ولقد رأيت كذلك أن فريقًا من طلبة هذا المعهد العلمى الكبير قد لجأ إلى الوزارة الحاضرة يستدر خيرها ويسألها إصلاح شأن جامعتهم على عهدها. ورأيت أن معالى صدقى باشا وزير الداخلية وعد هذا الوفد خيرًا وأبان له عن نياته الحسنة بالنسبة لجامعتهم العظيمة؛ حتى لقبوه بلقب (وزير الأزهر).

وكانت اللجنة الوزارية المؤلفة لفحص شئون الأزهر توالى اجتماعاتها للبت فى أمر نظامه الجديد.

تقرير اللجنة الوزارية عن شئون الأزهر

ولقد انتهت اللجنة الوزارية من بحث المسائل المتعلقة بإصلاح الأزهر والمعاهد الدينية فى الجلسة التى عقدتها فى يوم ٢ فبراير. وقدمت قرارها بهذا الشأن إلى مجلس الوزراء موصية بضرورة سرعة تنفيذه مع تقرير النفقات اللازمة له.

وكانت الأساسات التى بُنى عليه هذا الإصلاح تتلخص فيما يأتى:

١ ـ أن تعتبر المدارس الأوَّلية للمعلمين ومدرسة دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعى داخلة فى ضمن الجامعة الأزهرية الكبرى على شرط أن تبقى وزارة المعارف العمومية متولية إدارة هذه المدارس وأن تقوم هذه الوزارة نفسها بعقد الامتحانات لقبول طلبتها وتخريجهم ومنحهم الشهادات طبقًا للقوانين والمناهج التى تسير على حسبها الآن والتى تسنها لها فيما بعد على حسب مقتضيات الأحوال. وأن يشرف على مدرسة دار العلوم والمدارس الأولية للمعلمين معًا مجلس إدارة رئيسه شيخ الجامع الأزهر وأعضاؤه مفتى الديار المصرية ومدير المعاهد الدينية ومراقب التعليم الأولى بوزارة المعارف وناظر مدرسة دار العلوم واثنان من أساتذة هذه المدرسة وأن يطلق على هذا المجلس (مجلس إدارة دار العلوم والمدارس الأولية للمعلمين).

٢ ـ أن يضاف إلى منهج دراسة القسم الأولى للمعاهد الدينية ابتداء من السنة المكتبية ١٩٢٥ / ١٩٢٦ ـ علاوة على مقرره الحالى فى العلوم الدينية والعلوم العربية ـ ما يتسع له من المواد الحديثة التى تدرس للمدارس الأولية للمعلمين وليست فى منهج القسم الأولى للمعاهد الدينية ليتسنى لمن يتم دراسة القسم الأولى ويريد الاشتغال بوظيفة التعليم فى المدارس الأولية أن يتفرغ سنة واحدة لاستيفاء ما ينقصه من العلوم ثم يؤدى الامتحان اللازم للحصول على الشهادة المعروفة بشهادة الكفاءة للتعليم الأولى.

وأن يقصر تخريج هذا الصنف من المعلمين على المعاهد الدينية متى وجد أن حاجة التعليم لا تتطلب أكثر مما تخرجه هذه المعاهد. على أن تنشأ فرقة من أول السنة المكتبية المقبلة تسمى (فرقة التخصص للتدريس بالمدارس الأولية) يستكمل فيها حاملو الشهادة الأولية من المعاهد الدينية مدة سنة واحدة لإعداد أنفسهم لتأدية امتحان شهادة الكفاءة للتعليم الأولى.

٣ ـ ونظرًا إلى أن الرغبة قد توجهت إلى إدخال التعديل المرموق بعين الإصلاح على مناهج المعاهد الدينية وأن الأزهر الشريف سيضيف إلى مقررات

القسم الثانوى من العلوم العصرية ما يتمشى مع الحركة العلمية الحاضرة ليكون لطلاب العلم والدين مهبطًا لتلقى العلوم القديمة والحديثة. وأن الهمة الصادقة ستبذل لتدرس فيه العلوم الحديثة المشتمل عليها منهج المدرسة التجهيزية الملحقة بمدرسة دار العلوم (الذى هو منهج القسم الأدبى للمدارس الثانوية الأميرية واستُعيض فيه عن اللغات الأجنبية والترجمة ببعض العلوم الحديثة)، إذن لم يبقَ حاجة إلى بقاء هذه المدرسة التجهيزية إلى جنب القسم الثانوى بالمعاهد الدينية.

٤ ـ حاملو شهادة العالمية الذين يلحقون بوظائف التدريس فى المعاهد الدينية والإمامة والخطابة فى وزارة الأوقاف يشترط فيهم أن يكونوا خالين من الأمراض المعدية وقادرين على أداء وظائفهم. ولكل مصلحة أن تحدد قوة الإبصار الضرورية لتدريس المواد المختلفة فى المعاهد التابعة لها.

٥ ـ أن تكون مدة التخصص فى جميع أقسامه بعد الحصول على شهادة العالمية ثلاث سنوات وتعدل مناهج الدراسة لهذه الأقسام بوساطة مجالس الإدارة المختصة. وتوصى اللجنة بمعاملة شهادة التخصص معاملة (الدكتوراه) متى وضعت القواعد اللازمة لحاملها فى الديار المصرية.

٦ ـ يكون للمكفوفين حق التمتع بما يتمتع به المبصرون من حيث الانتساب للأزهر والمعاهد الدينية، وتلقى العلوم التى تناسبهم فيها للحصول على شهادة العالمية الخاصة بهم ودخول أقسام التخصص بالأزهر وتدريس ما يمكنهم تدريسه من العلوم فى الأزهر والمعاهد الدينية والالتحاق بوظائف الإمامة والخطابة بوزارة الأوقاف.

٧ ـ على أن ذلك كله لا ينبغى أن يمس ما لطلبة الأقسام الثانوية بالمعاهد الدينية من الامتيازات بمقتضى المادة ٥٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ المعدلة بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٣ على قاعدة تقديم الأكفاء من طالبى التوظف.

٨ ـ اقترحت اللجنة تأليف لجنة للنظر فى الحال فى تعديل مناهج الدراسة بالأزهر والمعاهد الدينية تعديلاً يلائم روح العصر الحاضر مع حفظ ما للأزهر من الصبغة الدينية العربية وسَمَّت اللجنة أسماء أعضاء تلك اللجنة.

رُفع هذا التقرير إلى مجلس الوزراء فوافق عليه فى جلسته المنعقدة فى ٤ فبراير سنة ١٩٢٥، كما وافق على توصيات اللجنة بتعديل درجات العلماء المدرسين بالأزهر والمعاهد الدينية.

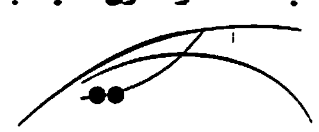
فبدلاً من أن يكون أول مرتب يُعين به العالِم ١٠ جنيهات يكون ١٢ جنيهًا. على أن تشمل هذه الزيادة أيضًا جميع العلماء فى الدرجة الأولى والثانية والثالثة، وبعد تخريج علماء فى قسم التخصص بالأزهر يعطى من يعين من العلماء فى وظائف التدريس بالأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية ١٥ جنيهًا مشاهرة. وأن يكون للمدرسين فى الأزهر والمعاهد الدينية درجتان فقط هما الأولى والثانية بنظامهما الحالى. على أن تلغى الدرجة الثالثة ويجعل علماؤها فى الدرجة الثانية[1].

■■■

(١) عن السياسة فى ٥ فبراير سنة ١٩٢٥.

الفصل الثامن

تعيين الموظفين بمراسيم ـ المرسوم الملكى بذلك ـ الموظفون الأجانب



رأت وزارة زيور باشا أن رجال الإدارة ممن طاوعتهم أخلاقهم ونفوسهم على الجرى على ما رسمت لهم من خطط التلاعب بالانتخابات والتعرض للحريات الشخصية، قد تورطوا معها تورطًا لا يمكن أن يخليهم من المسئولية. والوزارة كما لا يخفى لا يمكن أن تكون ثابتة إلى الأبد لتأخذ بناصر هؤلاء الموظفين وتدفع عنهم ما يمكن أن يترتب على الأعمال التى باشروها فى إبان الانتخابات من المسئولية العظمى أمام وزارة أخرى تحل محل هذه. فرأت أن تدرأ عنهم ذلك الضرر المحتمل بأن تجعل تعيينهم بمرسوم ملكى. لأن تعيين الموظف بمرسوم يترتب عليه نتائج من حيث السلطات التأديبية المختصة بتأديبه، ومن حيث الشروط المقررة لدخوله الخدمة أو تعيينه أو ترقيته.

المرسوم الملكى

استصدرت الوزارة يوم ٨ فبراير مرسومًا ملكيًا مذيَّلاً بتوقع حضرة صاحب الجلالة الملك وبتوقيعات حضرات الوزراء جميعًا، وهذه صورته:

«المادة الأولى»

«فيما عدا الأحوال المنصوص عليها فى القوانين والمراسيم الخاصة يعين من الآن فصاعدًا الموظفون الآتى ذكرهم بمرسوم يصدر بناء على طلب مجلس الوزراء أو الوزير المختص، وهم:»

١ ـ «وكلاء الوزارات ومساعدو وكلاء الوزارات».

٢ ـ «قضاة المحاكم المختلطة والأهلية والشرعية والنائبان العموميان ورؤساء النيابة ووكلاء النيابة لدى المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية».

٣ ـ «المستشارون الملكيون ومساعدو المستشارين الملكيين».

٤ ـ «السكرتاريون العامون للوزارات ولمجلس الوزراء».

٥ ـ «المديرون والمحافظون ووكلاء المديريات والمحافظات».

٦ ـ «المديرون العامون للمصالح وكل موظف لا يقل راتبه السنوى عن ١٧٥٠ جنيهًا».

«المادة الثانية»

«لا تسرى أحكام المادة السابقة على موظفى حاشيتنا الملكية والعسكرية فيستمر تعيينهم بأمر ملكى أو بإرادة منا».

ولقد كتبت جريدة البلاغ مقالاً افتتاحيًا تعرضت فيه لتصرف الوزارة فى هذه المسألة المهمة، جاء فيه:

«إذا سلمنا للوزارة القائمة بالأمر بحق إصدار القوانين فى عطلة البرلمان أو فى أثناء انتخاب المجلس الجديد، وإذا كنا نعتقد أن هذا الحق لا تملكه إلا وزارة دستورية أقامها المجلس وأيّدتها كثرة النواب ثم فقدت الثقة فأصبح يجوز لها أن تزعم أن البلاد معها وأن المجلس هو الذى تحول عن إرادة البلاد».

«إذا سلمنا بهذا الحق لهذه الوزارة التى لا نصيب لها من الدستور فى تعيينها ولا فى أعمالها فلا بد أن نسلم أيضًا بأن الوزارات الدستورية لم تُخوَّل حق إصدار القوانين لتستعمل حق التشريع فيما يناقض أصول الدستور. وإنما قيد حقها بشرطين واردين فى المادة ٤١ من الدستور التى تقول: «إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فللملك أن يصدر فى شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى وعرض هذه

المراسيم عليه فى أول اجتماع له، فإذا لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون».

«ولسنا نعلم ولا نخال أحدًا يعلم ما هى الضرورة «الدستورية» التى تقضى بالاستعجال فى هذا الأمر العادى قبل انعقاد المجلس بشهر ونصف شهر. ولا سيما إذا كانت الوزارة وقتية كالوزارة الحاضرة التى لا عمل لها - فيما تزعم - غير الإشراف على حركة الانتخابات ريثما يجتمع المجلس الجديد».

«على أن الوزارة قد خالفت أهم الشرطين وهو (ألا تكون القوانين مخالفة للدستور) فإن المرسوم الذى صدر يستثنى موظفى الحاشية الملكية والعسكرية لجلالة الملك كما يستثنى موظفى السفارات الذين لم يذكروا ولم ترد الإشارة إليهم فى المرسوم. مع أن المادة ٤٨ من الدستور تقول إن (الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه) ومن هذه السلطة تولية الموظفين وعزلهم والمادة ٤٨ لم تفرق بين طبقة وطبقة من الموظفين فى هذا الحكم بل قد ورد فى المادة ٤٧ نص صريح بأن الملك (يعين الممثلين السياسيين ويقيلهم بناء على ما يعرضه عليه وزير الخارجية). ولا شك أن وزير الخارجية متضامن مع هيئة الوزارة فى المسئولية العامة فلا يمكن الاستقلال بعمل يخليه من المسئولية الوزارية».

«على أن الوزارة تعتبر موظفى الحاشية والسفارات موظفين حكوميين. وهى متى اعتبرتهم كذلك - والاختيار لها فى هذا الأمر - فكيف تخرجهم من الحكم العام وكيف تجيز لنفسها أن تخرق نص الدستور الصريح الذى لا موضع فيه للتخريج والتفسير؟».

«ثم إن موظفى الحاشية والسفارات يعملون أعمالاً رسمية خطيرة ولا بد من محاسبتهم عليها فمن هو الذى يحاسبهم على تلك الأعمال؟ أهو جلالة الملك وهو غير مسئول، أو الوزارة وهى لا تعينهم ولا تعزلهم على حسب هذا المرسوم؟ وكيف تكون مرتبات هؤلاء الموظفين واردة فى ميزانية الدولة. ثم لا يكون للوزارة حق تعيينهم وعزلهم وهى مسئولة عن الميزانية أمام مجلس النواب؟ وهل هذه المخالفة ممكنة عمليًا فضلاً عما فيها من الإخلال بأحكام الدستور؟؟».

«ألا إن مخالفة الدستور فى المرسوم الذى نحن بصدده لأوضح من أن تحتاج إلى إيضاح. فكأن وزارتنا الحاضرة قد أخذت على نفسها عهدًا أن لا تدَع فى الدستور نصًا واحدًا سليمًا من العبث والمخالفة. وكأنها قد وطَّنت نفسها على أن تشترى بقاءها فى المناصب بكل ثمن وأن تضيع الاستقلال والسودان والدستور والقوانين عامة لتحفظ علينا نعمة واحدة هى نعمة وجودها بيننا مُمتَّعة سعيدة فى مراكزها بتضييع كل حق لمصر وإزهاق كل حرية للجماعات والأفراد»[1].

الوزارة والموظفون الأجانب

كان المفهوم من تنفيذ قانون التعويضات على الأقل أنه إذا خرج موظف إنكليزى بما أُغدق عليه من الأموال الطائلة والمكافآت السخية فلا يحل محله سوى موظف مصرى. ولكن هذه القاعدة ضُرب بها عرض الأفق فى العهد الحاضر فأصبح كثيرون من هؤلاء الموظفين، بعد أن ينعموا بتلك المكافآت الجسيمة، يستمرون فى وظائفهم بعقود جديدة بحجة أن الحكومة فى حاجة إلى خدمتهم وإلى استمرارهم فى العمل!!.

على أن هناك أكبر من ذلك، فإن الوزارة الحاضرة لا تكتفى باستبقاء هؤلاء الموظفين فى وظائفهم بعد إعطائهم مكافآتهم، بل إنها تبحث لهم عن وظائف لتعينهم فيها إذا وجدت أنهم غير راضين بالبقاء فى وظائفهم التى استقالوا منها.

ولنضرب لذلك مثلاً تصرف الوزارة مع المستر توتنهام وكيل وزارة الأشغال، فإنه بعد أن استقال من منصبه ابتداء من أول أبريل القادم، وبعد أن تقرر قبول استقالته وإعطاؤه مبلغًا عظيمًا على سبيل التعويض.

رأت الحكومة تعيينه من أول أبريل مفتشًا لمكتب مشتريات الحكومة فى بلاد الإنكليز براتبه الحالى وقدره ٢٣٠٠ جنيه، فى حين أن راتب سلفه فى هذا المنصب كان ١٦٠٠ جنيه.

(١) البلاغ فى ١١ فبراير.

وقد علقت جريدة الأخبار على هذا التصرف الغريب بقولها:

«فهل رأى أحد مثل هذا الإسراف وهل شاهد مثل هذا التبذير؟ وهل الحكومة مكلفة أن توجد عملاً لوكيل أشغالها السابق؟ وهل هذا التعيين ينطبق حتى على تلك الحجج الواهية التى تستند إليها الوزارة فى إبقاء الموظفين الإنكليز بعد حصولهم على المكافأة بزعم أن العمل يتطلب استمرارهم فى وظائفهم؟».

«وأغرب من هذا فى باب سوء التصرف ووضع الأمور فى غير محلها أن تخلق الوزارة وظائف جديدة لموظفين إنكليز».

«وكأن البلاد لم تُعانِ من موظفيها الإنكليز ما عانت حتى تريد الوزارة أن تزيد عددهم وتزيد نكبات البلاد بتصرفهم وبما يأخذونه من أموال الفلاح المسكين».

«وإلا فلتقل لنا الحكومة ما هو المسوغ لتعيين إنكليزية فى وظيفة مساعدة لمراقبة تعليم البنات؟ وهل لدى هذه الإنكليزية من الإلمام بأخلاقنا وعاداتنا وقواعد ديننا ما يجعلها أهلاً لتقلد هذا المنصب؟».

«حقًا إنه تصرف عقيم سخيف فضلاً عما فيه من تبديد أموال البلاد فى غير مصلحة».

«هذا نموذج من تصرفات الوزارة المالية وهو نموذج سيئ لا يختلف عن تصرفاتها السياسية التى ليس فيها ما يتفق ومصلحة هذه البلاد التى نُكبت بوزرائها»[1].

■■■

(١) الأخبار فى ٢٤ فبراير.

متفرقات



كان لا بد لنا ونحن نأتى على ذكر الحوادث السياسية المهمة أن نفصل بعض المسائل التى لها أهمية خاصة فى البلاد. ولكن نظرًا لأهمية تلك الحوادث من الوجهة التاريخية رأينا أن نفرد لها هنا فصلاً خاصًا من هذا الباب استكمالاً للفائدة.

العثور على عصابة القتل السياسى

كانت الحكومة المصرية الحالية والحكومات الأخرى التى سلفتها شديدة الاهتمام باستكشاف عصابة القتلة التى روّعت البلاد وختمت أعمالها المستنكرة بتلك الجريمة الشنعاء، جريمة الاعتداء على سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام السير لى ستاك باشا. تلك الجريمة التى جرت على مصر من الرزايا والمحن ما كانت فى غنى عنه لولا وقوع هذه الجريمة الشنيعة.

ولقد وفّقت الحكومة التى كانت قائمة إذ ذاك إلى العثور على رؤساء العصابة الظاهرين. ثم وفقت إلى القبض على أفراد العصابة كلهم، وذلك بحيلة احتالها عليهم واحد كان منهم فيما مضى وحكمت عليه المحكمة العسكرية ثم أُفرج عنه فى العفو الذى شمل المعتقلين بعد تصريح ٢٨ فبراير وإقرار قانون التضمينات:

اتصل ذلك المجرم بالبوليس واتفق معه على العمل تحت إمرته ليدله على إخوانه الأقدمين. فدل أولاً على رؤساء العصابة الذين كانوا يديرون شئون

الأعضاء وكان بينهم محام سعدى عضو فى البرلمان. فقُبض عليه. وكان من الأعضاء شابان أخوان أثر عليهما ذلك المجرم وأوهمهما بأنه يساعدهما على الفرار من القطر المصرى من جهة الحدود الغربية، وكان على اتفاق مع رؤسائه من رجال البوليس، فاغتر الشابان واطمأنا لصديقهما القديم، وتزيّيا فعلاً بزى المغاربة وحمل كل منهما مسدسًا وركبا القطار مع صاحبهما إلى السلوم. وفى الطريق، إذ قاربا الوصول إلى الحدود، أوقف قطار السكة الحديد وانقض رجال البوليس عليهما فاعتقلوهما بزيِّهما ومسدسيهما. وكان ذلك فى يوم ١١ فبراير واعتُقل معهما صديقهما الخفى. وهنالك أذاعت الصحف نبأ بأن رئيس العصابة قد اعترف بكل شىء. فما وَسع هذين الشابين إلا الاعتراف بما ارتكباه من الجرائم السياسية بإيعاز رئيسهم المحامى، وبعلاقاتهما وإياه وبأسماء إخوانهم أعضاء تلك العصابة الممقوتة.

الإفراج عن النقراشى أفندى

وكانت السلطات البريطانية كما قدمنا قد ألقت القبض فيمن اعتقلتهم على وكيل وزارة الداخلية الأستاذ النقراشى أفندى بتهمة الاشتراك فى هذه الجريمة. فلما أن عرف لديها أسماء أعضاء هذه العصابة وتبيّنت أن النقراشى أفندى ليس فى جملتهم أفرجت عنه فى يوم ٢٣ فبراير.

ونحن لا يهمنا الإفراج عن شخص بالذات أو القبض عليه فى قضية من القضايا، إنما ذكرنا هذا الحادث لاعتبارين: الأول أن النقراشى أفندى رجل سعدى صميم فإذا صحت الشبهة التى وجِّهت إليه كان للسعديين يد فى الاغتيالات المتكررة. والثانى ما حاولت جريدة الأحرار الدستوريين إلصاقه به من التهم بنشر الإشارات التليفونية التى أصدرها لحكمدار القاهرة منذ كان وكيلاً لوزارة الداخلية على عهد الوزارة السعدية؛ مما وجه الأنظار إليه وقوى الاعتقاد فى أنه، وهو بصفته المذكورة، كان يحرض على الإخلال بالأمن والتعدى على الصحف المعارضة.

ولقد أظهرت الصحف المنتمية إلى الوفد جذلها واغتباطها بهذا الحادث، وأخذت تفسر معنى هاتين الإشارتين البرقيتين اللتين نشرتهما السياسة قبل تقديم الأستاذ النقراشى لقاضى الإحالة بأسبوعين بقصد التأثير على القضاء، بأن حكمدار العاصمة سأل وكيل الوزارة عما يصنعه فى حالة دخول الطلبة إلى الدواوين لإخراج مَن فيها من الموظفين، فخشى أن يترك الأمر لمن لا يوثق به من رجال البوليس، فقال له إن فى الوزارات وكلاء مسئولين عنها هم الذين يصدرون الأوامر بإخراج من يريدون إخراجه منها. وأن البوليس لا يجوز أن يقتحم الوزارة ويتصرف بين جدرانها دون أن يدعوه إلى ذلك رئيسها المسئول عن أعمالها وموظفيها. وأنه لما سأله الحكمدار عن تشتيت المظاهرات أمره أن يشتت المظاهرات العدوانية ولا يتعرض للمظاهرات السلمية.

ولقد قالت جريدة البلاغ التى نقلنا عنها هذا التفسير فى ختام مقال افتتاحى تكلمت فيه عن هذه المسألة، ما يأتى:

«تلك هى قصة الإشارات التليفونية التى دبروها وأخطأهم التوفيق فنهنئ الأستاذ النقراشى بك تهنئة يشترك فيها كل مصرى يعرف له قدره ويشهد له بفضله، تهنئة - لا بالإفراج عنه ولا بخيبة شانئيه فى الكيد له، فإن هذا دون ما يُهنًأ به مثله - وإنما نهنئه بأنه من الفريق الذى تصيبه مؤامرات أعداء البلاد، وليس من الفريق الذى يصيب به أعداء البلاد من هو لها صديق وعليها غيُور»[1].

مناقشة فى سياسة الاستعمار البريطانية

ومما يحسن أن نختتم به حوادث هذا الشهر تلك المناقشة التى جرت فى جمعية اتحاد جامعة كمبردج فى مساء يوم ٢٤ فبراير بين السير سندرس ومستر لانسبورى، وكلاهما من أعضاء مجلس النواب البريطانى وأولهما من المحافظين والثانى من العمال. وكان موضوع المناقشة اقتراحًا قدمه مستر رامسى أحد الطلبة فى كلية مجدلين، وهو: «إن السياسة الاستعمارية التى تجرى عليها

---

(١) البلاغ فى ٢٥ فبراير بتوقيع عباس العقاد.

الحكومة البريطانية تتضمن خطرًا يهدد السلام فى العالم». وحمل صاحب الاقتراح على سياسة الحكومة البريطانية تجاه مصر. ومما قاله:

«إن الناس كانوا منذ عهد الإسرائيليين حتى الآن يجدون أنه من السهل الدخول إلى مصر ولكن الصعب الخروج منها. ثم حمل على الإنذار البريطانى ووصفه بأنه يثير الضغائن ويستفز الشعور. وقال إن القصد منه لم يكن بث الرعب والخوف فى نفس الحكومة المصرية فقط بل تهديدها بالحرمان من مياه النيل فى الأكثر. وكانت الهُوَّة الرئيسية فى هذا العمل أن الحكومة البريطانية لم توسط جمعية الأمم فلو كانت محقة فلماذا لم تخاطب جمعية الأمم؟».

وتكلم مستر دفلين، أحد طلبة كلية كرابست، معارضًا فى الاقتراح فقال: «إننا إذا استثنينا العمل الذى عملته الحكومة البريطانية فى مصر وجدنا أن الحالة كانت تقضى بالقيام لعمل حاسم لأن الحكومة المصرية جعلت تتخلص من الشروط التى وضعت عندما أُعطيت مصر الحكم الذاتى».

وعضَّد مستر لانسبورى الاقتراح فقال:

«إننى ألوم كل حكومة تجرى على تقاليد التوسع الإمبراطورى لا لأننى أرى أن الإمبراطورية لم تفعل غير الضرر والأذى، بل لأن الفكرة كلها قد انقضى زمنها فأود لو مُحيت كلمة الإمبراطورية وحلت محلها كلمة «مجتمع الشعوب الحرة» لا باللفظ فقط بل بالفعل أيضًا، فنحن الآن لا نُعنى بهذه اللفظة إلا بالقول، فما أقل عدد الذين يعتقدون منا أن غير البيض من الناس صالحون مثلنا ويحق لهم أن يتمتعوا بمثل ما نتمتع به من الحقوق؟».

ثم تطرق إلى الكلام عن مصر فقال:

«لو قالت بريطانيا للمصريين: «إننى لا أريد أن تنالوا حكمًا ذاتيًا بل سأبقى قابضة على أعناقكم حبًا بصالح الإمبراطورية»، لكان هذا القول أدعى إلى احترامها. نعم إن هذا التصريح تقشعرُّ له الأبدان ولكنه مبنى على الاستقامة والصدق».

«لقد قيل لنا إن السودانيين يذوبون شوقًا إلى إنماء القطن حبًا بعمال لانكشير مع أنهم لم يسمعوا قط بهؤلاء العمال».

«ويقول الذين يستغلون تلك الأقطار إن بريطانيا ارتكبت خطأ أساسيًا لأنها سمحت للمصريين والهنود أن يتعلموا. فهم الآن يقرءون الكتاب الذى ألّفه «ستيوارت مل» عن الحرية. وكانوا يقرءون فى زمن الحرب جميع الخطب عن تقديس القوميات وحقوق بلچيكا التى لا يجوز أن تمس. فعندما جعل المصريون والهنود يتساءلون عن حقوقهم بادرت إليهم الجيوش والطيارات ورجال البوليس والمدافع. وهكذا فإن كل سابقة فى جميع الإمبراطوريات، ومن جملتها الإمبراطورية البريطانية، تأسست على القوة والخداع والخبث وهى أساليب لو رأيناها فى وقائع الحياة الخصوصية لاستنكرناها واستهجنّاها».

«ولا أعتقد، أن الإمبراطورية التى تثبت بالقوة يمكن أن تصاب طويلاً بالقوة، فإما أن تصير بريطانيا مجتمعًا اشتراكيًا وتترك العالم فى اشتراكية دولية، وإما أن تسقط، لا بسبب استعمال الشدة والعنف فقط؛ بل بسبب الانحلال الذى ينجم عن جعل جمهور الشعب فى مخالب الفاقة أيضًا». (تصفيق).

فرد عليه سندرس بكلام طويل نقتطف منه ما يلى:

«إذا تركنا جميع مسائل الحكم الذاتى إلى جانب وجدنا أن مصر والهند أسعد حالاً بفضل الحكم البريطانى مما كانتا فى الماضى. وأعظم من ذلك يسرًا ورخاء بما لا يقاس. ومن المسلّم به أن رخاء مصر قد ازداد ازديادًا عظيمًا تحت الحكم البريطانى، والفلاحون الآن فى حالة تفضل كثيرًا حالتهم فى عهد الباشوات، ولم يكن الحكام الشرقيون فى مصر والهند يحكمون الناس لخدمة الناس بل لجر المغانم».

«وليس لحكومة المحافظين ما تخجل منه فى سياستها الاستعمارية، فلا أرى فى أقصى ما تبلغه هذه السياسة من المدى أقل خطر يهدد السلام فى العالم».

وأخيرًا اقتُرع على الاقتراح فقُبل بأكثرية ١٨٠ صوتًا ضد ١٥٠ صوتًا[1].

■ ■ ■

(١) برقيات الأهرام الخصوصية، عدد ٢٨ فبراير.

الباب الثالث

■ شهر مارس

الفصل الأول

الانتخابات - حملات الدستوريين على السعديين - خطب وأحاديث تعديل قانون الانتخابات - حديث لصدقى باشا - نداء الدستوريين للأمة - تقوية مركز الحكومة فى مجلس الشيوخ

أقبل هذا الشهر فاشتدت المعركة الانتخابية. وكان موقف الأحزاب المصرية كما رأيت فى الفصول السابقة: وزارة زيور باشا تسهل على الأحزاب المنتمية إليها الاجتماعات والحفلات الانتخابية وتمنع السعديين الذين كانوا يكونون الحزب المعارض من التمتع بأى حق من الحقوق الدستورية. بل كان رجال الإدارة يتداخلون فى هذه المعركة تأييدًا للحكومة ومرشحى الحكومة على أمل فوزها بالأكثرية فى الانتخابات، انتظارًا للفائدة على أيديها إذا بقيت فى دست الأحكام. ويصرفون الناس عن انتخاب المنتمين إلى الوفد بكل الطرق الإدارية المستطاعة، حتى لو أدى ذلك فى بعض الأحيان إلى استعمال بعضهم العنف والقوة للحصول على ما ترجوه الحكومة.

وإنها لمفسدة لأخلاق الموظفين والناخبين جميعًا لم تحجم عنها وزارة زيور باشا فى سبيل تحقيق غاياتها.

ولو أنها تركت الناس أحرارًا ولم تتدخل ذلك التدخل المنتقَد لأزاحت عن عاتقها مسئولية كبرى أمام التاريخ والأجيال القادمة، ولوجدت من نتيجة الانتخابات مبررًا لانسحابها وعدم التعرض لحمل الناس بالقوة على إظهار غير ما يكنُّون فى أفئدتهم.

حملات حزب الأحرار الدستوريين على سعد باشا

وكان حزب الأحرار الدستوريين ينظم فى كل يوم جمعة اجتماعًا كبيرًا فى صيوان بجوار إدارة جريدة السياسة ومقر الحزب، ويخطب فيه الحاضرين واحدٌ من أعضائه فى كل أسبوع، مبينًا أخطاء سعد ونزواته من يوم أن تولى الحركة الوطنية إلى أن اضطلع بمسئولية الحكومة، وما كان بعد ذلك من سياسته التى كانوا ينسبون إلى نتائجها كل مصيبة حلت بالديار إلى اليوم.

فمن تلك الخطب المهمة، الخطبة التى ألقاها الأستاذ عبد العزيز بك فهمى رئيس حزب الأحرار الدستوريين فى يوم ٢٧ فبراير ونشرتها له جريدة السياسة.

وقد استهلَّ حضرته كلامه بأن سعدًا يتمثل بقول المتنبى:

ولا زلت محسوداً على الفضل والعلا وليس بمحسود فتى وله نِدّ

«ولم يكن سعد وقتًا ما، مثالاً لهذا البيت من الشعر».

وأخذ فى سرد تاريخ علاقاته بدولة سعد باشا فى إبان الحركة الوطنية.

ثم انتقل إلى ما كان من دولته أيام مفاوضة الوفد مع لجنة ملنر فى لندره، فقال:

«وبعد عرض مشروع ملنر ذهبنا إلى لندره مرة أخرى لعرض تحفظاتكم. ولما لم يُقبل طلبنا عدنا إلى باريس فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٠ وأخذ سعد يناوئ عدلى باشا الذى نال احترام الإنكليز. وسعى لذمِّه فخدع مُكاتب الأخبار بأن جعله يبعث بتلغراف إلى جريدته بأن عدلى يسد الأبواب على الوفد ويضع العراقيل فى سبيل مفاوضته. وكذلك تملَّك عقل سينوت حنا ومصطفى النحاس فأغرى الأخير حيث جعله يكتب برقية إلى الأخبار: «بأن عدلى باشا كارثة على الوفد». إلى أن باح لنا على بك ماهر فى ٢٩ ديسمبر ١٩٢٠ أن هذه الإغواءات هى بمعرفة سعد وتأثيره. وقد حكمت عليه بأنه رجل خطر، وعولت على الرجوع لمصر. وكانت خطة الوفد أن لا يدخل فى المفاوضات بذاته فاقترحت على الإخوان أن يضعوا نداء بهذا المعنى. وكان سعد غير موافق عليه، إلا أنه لزم

السكوت إزاءه. وفي ٧ يناير سنة ١٩٢١ أبَى سعد أن يمضى هذا النداء. ولما أُحرج انفجر بما يكنّه ضميره قائلاً:

«هذا انتحار لى!» فضجِجنا فاستدرك وقال:

«وانتحار للوفد».

وفى ٨ يناير سنة ١٩٢١، كتب تلغرافه المشهور يقول فيه:

«ليس بمعقول أن تدخل مصر فى المفاوضة وهى حرة مستقلة. بل إنه يُكتفى بتأكيد يوضع فى المعاهدة النهائية تتضمن إلغاء الحماية عن مصر». تركناه وعدنا على أن نطمئن الأفكار فى مصر، فبعث من ورائنا إلى الأخبار بتلغرافه المشهور: بأنه «نبتت فكرة تِرمى إلى تعيين وزارة تدخل فى المفاوضات بلا شرط» ووصلنا وإذا بنا نجد الأفكار قائمة ضدنا فى مصر، ومع ذلك فإنه بعث بالنداء المذكور إلى من كانوا هنا من إخواننا. فطلبوا إليه أن يزيل التأثير الحاصل من فريته علينا فأبى».

ثم قال «... كان الإنكليز أعطونا فرصتين لتسوية الخلاف إحداهما فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ إذ طلبوا من السلطان تعيين مفوضين رسميين للبحث فى أمر إلغاء الحماية والثانية تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢. ولعل لعدلى باشا يدًا فى إضاعة الفرصة الأولى».

«لما أتى تبليغ ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ توجهت الأنظار لتعيين وزارة وانتهى الحال بتكليف عدلى باشا فى ١٦ مارس بتشكيلها ففعل».

«وكان الإخوان يتشاورون فى استدعاء سعد، فلم أقبل أنا إلا إذا كان هو يدخل فى الوزارة. فلعل المسئولية الوزارية تقفه عند حده، وما لبث أن أعلن عدلى باشا فى برنامجه أنه سيستدعى سعدًا واستدعاه فجاء ووجد ما وجد من عظمة فى استقباله فأخذه الغرور. وبعدها حصل الخلاف على ترؤّس المفاوضات فكان سعد مُصرًا على ترؤسها. ولما ذهب عدلى للندره لأجلها قامت ضده، فى مصر وفى كل محطة كبيرة مر بها فى فرنسا ثم فى لندرة نفسها،

المظاهرات تنادى بسقوط عدلى الخائن وبحياة سعد ثم استدعى سعد (سوان وشركاه) من نواب العمال فى البرلمان البريطانى إلى مصر ليُشْهدهم على أنه هو وحده صاحب الحول والطَّول فى البلاد. وأنفق عليهم الأموال الطائلة. وقد أقام العراقيل لإحباط المفاوضات فنجح. وعلى أثر هذه العراقيل رجع عدلى وأرسلت إنكلترا مذكرتها القاسية للسلطان فى ديسمبر سنة ١٩٢١. ولما استعفت وزارة عدلى أراد السلطان أن يشكلها فلم يتم ذلك، إذ إن سعدًا وحتى خصوم سعد بسبب قسوة المذكرة الإنكليزية، قالوا إن من يتعرض لقبول الوزارة فإنما يضع خنجرًا فى صدر أمته».

«وقد أخذ ثروت وصدقى يسعيان بمعونة عدلى لدى اللورد اللنبى مستعينين بالمستشارين إيموس وباترسون وكليتون، فأخذ اللورد على نفسه الدفاع عن نظرية ثروت وصدقى لدى حكومته. وتوفَّق ثروت للحصول على تصريح ٢٨ فبراير وفيه إلغاء الحماية ونشر الدستور، وقد نلنا ذلك بلا مفاوضة ولا مقابل. وقد استبعد السودان ملنر فى محادثته فأبقاه ثروت بدهائه خارجًا عن التحفظات الأربعة ولكن قول سعد فى صدد المفاوضات «إن جورج الخامس يفاوض جورج الخامس» جعل يعرقل كل مساعى السياسيين المصريين. وقد اعتبر هذا التصريح شؤمًا على البلاد ولكن سعدًا ذو وجهين. فأخذ يقول لما استولى على الحكم: «الاستكار شىء والتنفيذ شىء آخر...»، ولقد سبب بسياسته أخيرًا أن طُرد الجيش والموظفون المصريون من السودان حيث ادعى الإنكليز أنهم كانوا يحرضون السودانيين على الإدارة المشتركة فى السودان. وهذا الادعاء، وإن لزمه دليل، فإنه لَفْت للنظر».

ثم انتقل الخطيب إلى ذكر ما يجب عمله فى المستقبل. وكان ملخص كلامه: «عدم تجاهل المحسوس ووضع أسباب الاتفاق مع الإنكليز على قاعدة استقلال مصر والسودان مع احترام مصالح الإنكليز وأنه يجب أن لا يغيب عن نظرنا موقع السودان من مصر فالمحافظة عليه ضرورية «أولاً» لحماية مياه النيل «وثانيًا» للدفاع عن مصر ضد كل مغير من الجنوب «وثالثًا» لتهيئة مهجر

للمصريين وعلى كل ذلك يجب أن تكون سياستنا الائتلاف مع الإنكليز لفائدة الطرفين. وكذلك تنظيم أصول الانتخاب على قاعدة قصيرة لمن لهم مصلحة فى حسن سير البلاد، وهم أصحاب الأملاك وأرباب الشهادات العلمية، مع تعدد الأصوات بحسب درجة الثروة والعلم «رابعًا» تنقيص المكافأة البرلمانية «خامسًا» الاستمرار على استبقاء العدالة فى دوائر الإدارة والقضاء بكل دقة «سادسًا» الاقتصاد فى نفقات الحكومة «سابعًا» أن ينشأ جيش للبلاد قوى يُعتمد عليه فى الدفاع عن البلاد»[1].

وكان أساطين الأحرار الدستوريين يحاربون سعدًا وحزب سعد بهذه الطريقة والطرق الأخرى التى سيأتى ذكرها. ومن الخطب المهمة الخطبة التى ألقاها الأستاذ محمد على بك فى تلك الاجتماعات التى كانت تُهيأ فى حزب الأحرار وذلك فى يوم ٥ مارس، حيث بدأ كلامه عن يوم ١٢ مارس (يوم الانتخابات العامة) الذى سيُظهر للناس الرأى القطعى الذى تتمشى عليه أمور المملكة. ثم ذكر الجريمة التى ارتكبت لاغتيال حياة اثنين من الأحرار الدستوريين وهما حسن عبد الرازق وإسماعيل زهدى، اللذين اغتيلا على مقربة من المحل الذى كان يخطب فيه وتمنى لو أنهما كانا على قيد الحياة ليشهدا ظفر مبدئهما فى هذه الآونة. ثم تناول الكلام عن سعد وبرلمان سعد وحكومة سعد فقال إن شعارهم جميعًا كان الهدم والتخريب. وقارن بين حكومة سعد وبين حكومة مصطفى باشا فهمى فحكم بأن هذه الأخيرة كان المعروف عنها أنها إنكليزية لحمًا ودمًا وهى لم تضر بمصالح مصر مدة ١٥ سنة بقدر ما أصاب البلاد من حكومة سعد من الضرر. وأراد الخطيب أن يزيد الحاضرين علمًا بنفسية سعد فقص عليهم هذه الواقعة: وهى أنه لما كان محمد فريد بك رئيس الحزب الوطنى بسويسره فى حالة الاحتضار طلب إلى سعد أن يقبله عضوًا حتى يبتسم ويرتاح وحتى لن ينسى ذلك عند المصريين، فأبى قائلاً إنه: «لا يبنى للناس مجدًا على أكتاف العاملين!».

---

(١) السياسة فى أول مارس سنة ١٩٢٥.

ثم دخل فى وصف النواب السعديين فقال، إن بعضهم تركوا النيابة ودخلوا فى المناصب العالية حبًا فى المال والجاه. وأن بعضهم كان أميًا لا يجوز له أن يدخل فى البرلمان، وهو دار التشريع والسياسة، وقال قبل نواب سعد نيابة الأمى رغم الاعتراضات التى قامت إذ ذاك على أثر ما قاله أحد المحامين إن النبى (ﷺ) كان أميًا أيضًا. ثم تعرض بعد ذلك لقبول النواب قانون الستمائة أى المكافآت التى تُعطى للنواب مع أن إنكلترا التى إيرادها ٨٩٠ مليونًا من الجنيهات لا تدفع للنائب من نوابها سوى ٤٠٠ جنيه فى السنة.

ثم انتقل إلى وزراء سعد فقال، إن وزير المواصلات كان كل ما فعله ذهابه بصالون خاص لبلدتة ليقابله الناس بالمظاهرات، وأن الناس لم يعلموا من أمر وزير الأوقاف سوى شعْره الخالد ولم يعلموا عن وزير المالية سوى إمضائه التحويل للإنكليز بنصف مليون جنيه وعن وزير الأشغال إلا أنه جهز خمس بواخر وطاف بها فى النيل وكان يتمنى أثناء مطافه لو أنه يكسر أطباق الأكل التى عنده لو لم يكن جائعًا لأن عليها أحرفًا إنكليزية. وأما وزير الداخلية فأصله عمدة مرفوت لا يعرف من العلم شيئًا سوى قوله إنه يعرف «طراطيش فرنساوى» ووكيله كان من صغار معلمى المدارس، فأصدر أوامره التليفونية بعدم تعقب المتظاهرين المخربين.

وأما عن سعد فقد جرده الخطيب من كل عاطفة وطنية وحكم عليه بأنه لا غاية له إلا العظمة وإن كانت بالكذب والتفعل. وذكر تصريحه لجريدة الليبرتيه بأنه يريد أن تكون حكومته زغلولية اسمًا ومعنى ودمًا وأنه آسف على أن ليس من أهله من يكفى لتولى مقاليد الحكم.

ثم طرق الخطيب موضوع ولاء سعد للعرش فقال عنه إنه مزيف وأتى بأدلة، منها أنه لما كان سعد بإنكلترا فى صيف ١٩٢٠ وجَّه إليه نفس الخطيب هذه التهمة فاكتفى سعد بالرد بأن بعض كلام الخطيب محرف وبعضه غير حقيقى. ثم رجع سعد لمصر ولم يذهب لقصر الملك لتأدية واجب الاحترام. إلا أنه لما نُفى إلى جبل طارق أراد أن يستغل نفوذ الملك فأظهر له الولاء الظاهرى. وأنه خالف قواعد الأدب حين قبول الوزارة وحين استعفائه منها فلم يذكر بعريضته الأولى

إلا أنه شاكر نعمته (أى نعمة الملك) وأنه خادم سُدَّته. وقد خلت العريضة الأخيرة من العبارة الأخيرة.

ثم قال إن سعدًا لما واجهه بعض الإخوان فى أمر تشكيل الوفد، أظهر خوفه من تشكيله وأوصاهم بأن يعملوا لمصلحتهم الشخصية. ثم قيل بعد ذلك بهذا التشكيل لمآرب وأقسم يمين الإخلاص للوطن وكان أول المقسمين، إلا أنه لم يتأخر عن عرقلة مساعى عدلى باشا حتى يظفر بالحكم وقد ظفر، ولكنه لا يعرف الحكم إلا من طريق الفوضى والاستبداد، فلما أتى الإنذار البريطانى تركه وولى هاربًا وترك الأمة تجنى ثمار سوء تصرفاته. وما عتَّم أن بعث يفاوض دار الانتداب فى القاهرة على أن يتفق مع الإنكليز على ما يرضيهم. وربما أنكر سعد ذلك ولكن واحدًا من أتباعه، وهو الخواجة كاسترو، اعترف بأنه ذهب فعلاً إلى دار المندوب السامى وإن كان باسمه شخصيًا.

ثم أتى الخطيب على ذكر المفاوضات فقال، إن سعدًا اعترف بأنها قطعت ما بينه وبين الإنكليز وأنه رفض ما أراده الإنكليز منه وأن هؤلاء دعوه للانتحار فرفض، وأنه فى حديثه مع مُكاتب روتر نفى خبر قطع المفاوضات ثم رجع إلى القول بأن بابها لا يزال مفتوحًا وأنه مستعد للاتفاق معهم.

ثم تكلم الخطيب عن برنامج سعد أو السعديين وقال، إنه يتفق مع الذين يأخذون على السعديين أن ليس لهم فى سياستهم برنامج معروف، لهذا فإن هذه العصبة التى لا تبغى إلا الوصول إلى مقاعد الحكم واستغلالها على ما يرضى شهوة الجائع النَّهِم «ولهذا ترون سعدًا كل يوم هو فى شأن ينقض فى الغد ما يبرمه اليوم والعكس بالعكس، ولهذا كان من طبيعة هذه الطائفة أن لا يكون لها برنامج سياسى ترتبط به، لأنها إن ارتبطت به ماتت فى مهدها، وما هى إلا فئة قد تُسمى فئة (الاستغلال التام) بالغين لا بالقاف».

قال الخطيب: «وقد أدرك العقلاء لزوم الاتحاد فى الأزمة التى تنتاب البلاد. وتطوع الأمير عمر طوسون للتوفيق بين الأحزاب فوافقت كلها على هذا الاقتراح

إلا سعدًا والسعديين فقد أبوا الاتفاق فلا تعجبوا إن رأيتم أن هذه العصبة قد رفضت الاتحاد وإنما العجب أنها كانت تقبله».

ثم رجا الحكومة بأن تقضى على الفوضى والتهويش الأمر الذى يستغله السعديون لمآربهم الشخصية، ورجا من الأمة أن تطالب بالأموال التى جمعها الوفد وقد انتهت مأموريته فيجب أن تخصص للجمعيات الخيرية على حسب ما جاء بقانون الوفد.

ثم طلب إليها أن تعمل فى الانتخابات بالرويّة والحكمة وتنتخب من يغسل الإهانة التى أُلصقت بالأمة الواردة بالإنذار البريطانى. وهى أن حكومة مصر تستحق ازدراء جميع الشعوب المتمدينة. ولم يرد عليها سعد بكلمة واحدة[1].

هذان نموذجان من الخطب التى كانت تُلقَى لمحاربة سعد وحزب سعد بجوار دار حزب الأحرار الدستوريين ومن رجاله المعدودين.

ولم تكن هذه هى وحدها السبيل التى كان يُحارب بها حزب سعد باشا، فإن أساطين ذلك الحزب كانوا يلقون خطبًا انتخابية فى المدن والقرى وفى دوائرهم الانتخابية لهذه الغاية أيضًا.

من ذلك قيام حضرة صاحب المعالى إسماعيل صدقى باشا وزير الداخلية لزيارة الأقاليم وإلقاؤه بعض الخطب فيها معرِّضًا بسعد وبحكومة سعد، وإلقاؤه الخطب فى دائرته الانتخابية متبعًا هذه الخطة كذلك.

وإنَّا لذاكرون هنا له زيارته لإقليم الشرقية كمثل للدعوة التى كان معاليه يبثها بين الناس، فى حين أنه كان يُحظر على السعديين عقد الاجتماعات والإباحة بمكنونات ضمائرهم ليقابلوا حزبه بالسلاح الذى يقابلهم به.

فقد كان اليوم المحدد لهذه الزيارة يوم ٢ مارس، فلما وصل إلى منيا القمح خطب بعض الخطباء بحضرته، وكانوا من أنصار حزبه بالطبع، فوقف معاليه

(٢) السياسة فى ٨ مارس.

وشكرهم على الثقة التى أظهروها نحوه. (وكان قد ذهب وفد من مديرية الشرقية إلى القاهرة يشكو من تصرفات رجال الإدارة فى الانتخابات) فقال إن هذا الوفد ليس على حق. وأنه خدم قضية البلاد ضمن دائرة عمله. ثم فنّد ما سمّاه بالسياسة الخيالية، إن لم نقُل عنها إنها سياسة الشعوذة والأوهام، وأوصى الحاضرين بأن يكونوا عونًا لرؤسائهم فلا ينقادون للغوغاء، ثم أظهر مُتَمنّاه وهو أنهم سيكونون عند ظن جلالة الملك وحكومته بهم فى الانتخابات. ثم بلغهم تحية جلالة الملك فقابلوها بالهتاف والإجلال.

ثم وصل إلى الزقازيق فجرى له فيها احتفال عظيم وبعد ما خطب الخطباء، قام معاليه وقال: «إن كل ما أتمنى هو أن تُحكم البلاد بقاداتها لا بغوغائها لأنه القاعدة فى موقف الهداية والإرشاد الذى يتحتم على الكل سماعه».

ثم قال: «لم يكن فى نيتى بعد ما سمعته قبلاً عن وجود عناصر سيئة فى الدقهلية أن أزورها فى الوقت الحاضر. ولكنى بعد ما رأيته الآن من شعور يسرنى كل السرور أن أزورها وأن أعدّ هذا فرضًا علىَّ». فألح عليه الوفد الذى أوفده رجال الدقهلية لمقابلته هناك أن يحدد موعدًا لزيارتهم، فوعد بزيارة إقليمهم يوم ٨ مارس[(١)].

ثم خطب معاليه بالزقازيق خطبة ثالثة فقال فيها: «إن وفدًا من الأزهر سماه بوزير الأزهر وكان هذا من دواعى فخره. ولكن صديقه البندارى سماه اليوم بوزير الاستقلال فهذا أدعى للفخر من ذلك لأنه كرّس حياته لهذه الغاية الشريفة وهى استقلال البلاد».

وقد ذكر فى خطابه حادثة سياسية حصلت له مع رفقائه حين كانوا فى لندره سنة ١٩٢١ لأجل المفاوضة؛ إذ طلب الإنكليز ضمن ما طلبوا احتلال منطقة عسكرية تكون مثلثًا أحد رءوسه مدينة الزقازيق، فقالوا للإنكليز: «إن كل هذا الذى تعطونه لا نريده. فلا نرضى أن تحتلوا صميم بلادنا والزقازيق من صميم بلادنا».

---

(١) السياسة فى ٣ مارس.

ثم قال: «مهما كانت الحال فإذا تغيرت الوزارة فلا يحل محلها إلا وزارة صديقة تكون قوية لحفظ النظام ومحاربة الفوضى والشعوذة السياسية. ودعا فى النهاية الحاضرين لأن يلتفوا حول صاحب العرش»(١).

وكان كبار رجال هذا الحزب يخطبون الخطب الرنانة فى دوائرهم الانتخابية كما قدمنا، فمن ذلك تلك الخطبة الطويلة التى ألقاها محمد صدقى باشا عن قضية مصر بناحية قمن العروس (مركز الواسطى مديرية بنى سويف) فى الناخبين، قائلاً إنه إنما يعوِّل على الصراحة حيث «لا خير فى وكيل لا يصارح موكله فى قضيته كما أنه لا خير فى موكل يكره أن يعرف حقيقة قضيته».

ثم تكلم عن القضية المصرية منذ الثورة العرابية إلى أن وصل إلى أيام الحرب الكبرى فإعلان الحماية البريطانية فانقضاء الحرب وإعلان الهدنة فتأليف الوفد فالثورة الأخيرة فما كان من إيفاد لجنة ملنر، وادَّعى أن سعدًا نفر منه إذ ذاك إخوانه فبقى وحده. ثم عيَّن بدلاً عنهم من وافقه على سياسته الشخصية. وما كان بعد ذلك من تأليف وزارة عدلى باشا فالمفاوضات الرسمية وما أحاط بها من معاكسات سعد وما تبعها من استقالة وزارة عدلى باشا فإعلان تصريح ٢٨ فبراير على عهد وزارة ثروت باشا التى وضعت مشروع الدستور. وتعاقب الوزارات بعد ذلك حتى صدر بالدستور المرسوم فى أبريل سنة ١٩٢٣.

ثم قال: «من تأمل فى سير القضية المصرية وجد أن مشروع لجنة ملنر كان حماية مُقنَّعة ومشروع كرزن حماية قناعها شفاف وأن تصريح ٢٨ فبراير استقلال مقيد وأما سعد فإنه استنكر هذا التصريح ولكنه لا يرينا الطريق إلى الاستقلال. وقد فشل فى مفاوضته مع مكدونالد وحل بالسودان ما حل والنتيجة أن مصر لا تزال ضعيفة يلزمها الائتلاف مع الإنكليز على قاعدة تبادل المصالح بين الطرفين. وليس من طريق للحل غير هذا».

وكان من تلك الخطب خطبة معالى إسماعيل صدقى باشا فى كفر المصيلحة تأييدًا لزميله حضرة صاحب السعادة حلمى عيسى باشا وكيل الداخلية، حيث

---

(١) السياسة فى ٣ مارس.

أثنى على وطنية صديقه حلمى باشا عيسى ومقدرته فى القضاء والإدارة وحضهم على انتخابه. ثم تكلم فى خطبة أخرى له فى مندوبى دائرة فرسيس عن «أن السعديين فرقوا الشعب إلى قسمين، قسم يبيع مصر وقسم ينقذها». وقال: «إنه لا يتنزَّل إلى هذا العمل بل إنه يجعل التقسيم على أمرين جوهريين أولهما فريق الحكماء والمجربين وثانيهما فريق الذين تجردوا عن كل حكمة وخلوا من كل تجربة».

ثم عدَّد الأخطار التى نجمت عن سياسة الآخرين بأنها نزعت من الأجانب والإنكليز اطمئنانهم إلى وجود الأمان واللياقة الاستقلالية فى المصريين، وأدت إلى تحريض التلاميذ على الاشتغال بالأمور السياسية وشيوع الفكرة الحزبية وإضاعة هيبة الحكومة وضعف مركزها إزاء أنصارها وسعيها فى إرضائهم بأية وسيلة وتفكك الصلات بين الناس وانحلال الروابط العائلية والاجتماعية فضاعت سلطة الآباء ورؤساء العشائر على أولادهم وأفراد عائلاتهم. وأنه كان خير حل للأزمة التى حصلت من جراء هذه السياسة حل مجلس النواب واستفتاء الأمة؛ لأن المجلس كان عش السياسة الأولى وكبير عواملها.

ثم ذكر مساعى فريق الحكماء المجربين وكيف أنهم أقنعوا لجنة ملنر والمستشارين الإنكليز واللورد أللنبى بأن يقنعوا حكومتهم بإلغاء الحماية، حتى أجمع هؤلاء على أن الحماية المضروبة على مصر أصبحت «علاقة غير مُرْضية» وقالوا بضرورة الاعتراف لمصر بحقها فى الاستقلال.

ثم قال: «ومن الحق أن نقرر أن كبار الموظفين الأجانب نزلوا لنا عن سلطانهم راضين كما أنهم عملوا معنا بعد ذلك بكل أمانة فلم يتعدَّ واحد منهم حدود وظيفته باعتباره موظفًا مصريًا»[1].

ولنذكر كذلك خطبة معاليه فى طنطا حيث تكلم فيها عن سياسة الحكومة التى هو أحد أساطينها من الوجهتين: الداخلية والخارجية، فأبان ما فعلته فى

(١) السياسة فى ٨ مارس.

مسألة المياه الآتية من النيل بالسودان وما كان من ضمانها بتعيين لجنة خاصة بها. وما بذلته الوزارة فى هذا الصدد.

ثم تكلم عن مطالب إيطاليا فى واحة جغبوب وكيف أن الوزارة لم توافق على اتباع الاتفاق الذى كان حصل بين الحكومة الإيطالية وبين الحكومة الإنكليزية (اتفاق ملنر شالويا).

ثم تكلم عن مسألة الموظفين الأجانب فى مجلس بلدى الإسكندرية وتمنى أن يوفق إلى ما فيه الخير فى هذا الشأن.

وقال إن الوزارة عالجت مسألة الأزهر بما يرضى الجميع وأنها مهتمة بإتمام مشروع الجامعة ومشروع تعميم التعليم الأولى وجعله إجباريًا. وأنها أعادت المجلس الاقتصادى الذى أخذ يدرس المسائل الصعبة التى تهم البلاد اقتصاديًا وماليًا. ثم قال فى النهاية: «إننى لما دخلت الوزارة وجدت هيبة الحكومة مفقودة والفوضى ضاربة أطنابها». «وإنه ساع الآن للضرب على هذا الخلل الذى يضر بمصالح البلاد ودعا الجميع للالتفاف حول العرش وصاحبه»[1].

هذا إلى الخطبة الجامعة التى ألقاها حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا فى الحفلة الانتخابية التى أقيمت له فى دائرة المناشى مركز إمبابة بمديرية الجيزة، فقال ما معناه:

«إننى أعتقد بوجود المنافع فى التنافس الحزبى إلا إذا كان هذا التنافس يضحى بالمبدأ لحساب شخص أو أشخاص. وأن يكون فرد واحد متحكمًا بحزب كبير أو صغير. وعلى هذا النمط بدأ فى حياتنا الدستورية حكم فردى صاحبه سعد باشا فكان أمره غريبًا إلى حد أنه تناول البرلمان والأمة معًا. حتى إذا قام نائب يسأله ذلك السؤال المعلوم قال له: «لا تحرجنى فإنك إذا أحرجتنى فإنما تحرج الأمة». ثم قال ثروت باشا: «إن هذا النوع من الحكم لهو أعظم فداحة من الحكم المطلق»، ثم نادى بلزوم دفن الحزازات الماضية وأنه كان يجدر بكل متصدر

---

(١) السياسة فى ٩ مارس.

للزعامة أن يرشد المصريين لاستخدام ما وصلنا إليه أحسن استخدام واستغلاله على أكمل الوجوه فنتخذ منه عدَّة فى المضىّ لإتمام ما بقى فى غير تخاذل ولا انقسام».

ولقد أخذ دولته ينفى عن نفسه التهمة التى وجهها إليه دولة سعد باشا بشأن وثيقة ٢٠ يناير سنة ١٩٢٢ التى وضعت أثناء المفاوضات التى أدت إلى إلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر أى قبل تأليف وزارته الأولى. فقال إنها: «عبارة عن محضر دوّنت فيه محادثة خاصة حضرها صدقى باشا تتعلق ببيان المسائل التى تشملها الأمور المحتفظ بها إلى حين إجراء المفاوضات. وطلبا ـ أى ثروت وصدقى ـ طلبًا سلِّم المستر سكوت مستشار الوكالة البريطانية به. وأن ذلك لا يعنى نزولهما عما لهما من حرية تامة فى مناقشة الحلول التى قد توضع لهذه المسائل.

ثم قال: «إن البرنامج الذى وضعناه لمؤتمر لوزان لم يكن يقتضى تحمل مصر ديون تركيا التى كانت تُدفع من الجزية بل كان مطابقًا لبرنامج الوفد الرسمى الذى قضى بألا تلزم مصر بشىء مما يتعلق بالخراج الذى كان مطلوبًا منها للدولة العثمانية».

ثم تكلم عن سياسته الماضية من سعيه لإقناع الإنكليز بتسوية المسألة المصرية على الوجه الذى يوافق وجهة نظر الرأى العام المصرى إلى أن وفق إلى استصدار تصريح ٢٨ فبراير. وقيامه بتنظيم الدستور وإباء المعارضين الدخول فى اللجنة التى خُصصت لتنظيمه.

ثم تكلم عن السياسة المقبلة فقال إنه: «يجب أن تكون إجماعية من جميع الوجوه السياسية حتى يمكن الاحتفاظ بما هو موجود من ثمرات التصريح المشهور وكى نعالج بقوتها المفاوضات المتعلقة بالتحفظات الأربعة وأنه يجب أن يستفاد من جميع الكفاءات التى فى البلد فى داخل الحكومة وخارجها وأنه يرحب بكل معارضة شريفة لا تحتقر خصومها وتخترع لها الأكاذيب»[1].

---

(١) السياسة فى ١٢ مارس.

وهكذا كانت الصحف المنتمية إلى الحكومة تضيق صفحاتها فى ذلك الوقت، عن ذكر جميع الخطب السياسية والانتخابية التى كان زعماء أحزابها يلقونها في حفلاتهم الانتخابية. وكانت هذه الصحف تحاول ما استطاعت سبيلاً أن تلصق بسعد والسعديين تهمًا من أشنع التهم.

أما الوفديون، فمع ما كان يحوطهم من التضييق، قد استطاعوا أن يحافظوا على مركزهم نوعًا ما فى الانتخابات بوسائل أخرى. إذ استطاع الوفد أن يصدر نداء، نشرته له بعض الصحف، هنأ فيه مواطنيه على ثباتهم وعلى أنهم «عرفوا الحاكمين بأنهم لم ينهضوا نهضتهم ولم يخاطروا بأموالهم ونفوسهم وشهدائهم لأن يتجردوا فى آخر الأمر من حقوقهم وليساوموا فيها دولة تستعبدهم».

ثم أخطر الذين أقسموا كرهًا على انتخاب من لا ثقة لهم فيه «فهم آثمون إذا عملوا بهذه اليمين كمن سرق مالاً لأنه أقسم أن يسرقه».

ثم خاطب الوزراء ونهاهم عن خرق الدستور وانتهاك حرية أفراد الشعب قائلاً: «إنه يستحيل عليكم أن تكرموا وأنتم فى أمة مهانة، وأن تتمتعوا بالحرية وأنتم فى شعب مستعبد، وأن تنفردوا بالعزة إذا ضربت على بلادكم الذلة».

ثم وجه خطابه للموظفين والعُمُد وطلب إليهم «أن لا ينصاعوا لأقوال الخاسرين وضغط المستبدين ونبههم إلى أن وظيفتهم بسيطة. لا تكلفهم عناء وهى عدم التعرض لحرية الانتخاب وعدم التلاعب بأصوات الناخبين»[1].

ولقد كان سعد باشا ينتهز فرصة قصد بعض الوفود إلى داره لتحيته فيخطبهم خطبه الرنانة التى كانت تفسد على خصومه خططهم.

من ذلك أن وفدًا مكونًا من نحو ٢٠٠ مندوب من مديرية الدقهلية من بينهم جميع أعضاء مجلس الشيوخ فى هذه المديرية ومرشحو الوفد، حضر إلى القاهرة وقصد قصر عابدين فى يوم ٢ مارس ورفع شكواه إلى الذات الملكية من تصرف رجال الإدارة. ثم قصد هذا الوفد رياسة مجلس الوزراء وسلم حضرة رئيس مكتب

---

(١) الأهرام فى ٢ مارس.

الرئيس صورة من هذه الشكوى، ثم توجه إلى بيت الأمة فوجده محاطًا برجال البوليس؛ ولكنهم تمكنوا من الوصول إلى منزل حضرة صاحب السعادة حمد الباسل باشا ومن هناك تسللوا إلى بيت الأمة.

فخطبهم سعد باشا قائلاً: «إن للدقهلية ذكرًا حميدًا فى نفسه إذ إن أهلها كانوا أشد الناس مراسًا وأقوى عزمًا وأمتن اتحادًا».

وأوصاهم بأن «لا تأخذهم التهديدات المنكرة عن انتخاب من يرونه جديرًا بالثقة».

وأن «وزارة زيور لا تبقى دقيقة واحدة بعد الانتخابات إذا كان الدستور دستورًا».

فكان عند انصرافهم أن قال أحد أعضاء ذلك الوفد لدولته:

«إن أصحاب الجلابيب الزرقاء يهدونكم يا دولة الرئيس تحياتهم العاطرة».

فقال دولته:

«أتقبّل تحيتهم بكل افتخار بملابسهم وأرجو أن تبلغوهم احتراماتى وتشكراتى لهم». وكانت الوفود تتوارد متتالية تبغى زيارة بيت الأمة فيصدونها عنه؛ ولكن وفودًا كثيرة استطاعت الوصول إلى بيت سعد[1].

فخطب دولته فى يوم ٣ مارس فى وفد النعناعية مفندًا فكرة إمكان إسناد الوزارة إلى ثروت باشا أو صدقى باشا إذا اضطرت هذه الوزارة إلى الاستقالة عقب الانتخابات لأن الاثنين مستقلان أى غير تابعين لحزب، فمن المستحيل أن تكون لهما أكثرية فى مجلس النواب. ثم تكلم عن فكرة تعديل نظام الانتخابات المقصود منه «إعداد مجلس نواب يكون أكثر مرونة من غيره فى تنفيذ سياسة هذين الوزيرين مع العلم بأن المصالح الحقيقية التى تعد أساسًا لحق الانتخاب هى فى جانب الزارع والعامل وهم لا يعدون هذا الحق إلا للغنى والمتعلم الذين

---

(١) البلاغ فى ٣ مارس.

يكون لهم حق إدارة بقية الشعب. وبذلك يعطون الحجة للإنكليز بأن يحكمونا لأنهم أغنى وأعلم منا. وهذا ما لا يقبله أحد منا»، ثم أوصاهم بالاجتهاد لصيانة الأصوات من الأيادى العابثة.

وفى اليوم ذاته، حضر وفد من أعيان مديرية أسيوط وتجارها ومزارعيها مؤلف من نحو خمسين ذاتًا إلى القاهرة. وبعد أن قدموا شكواهم إلى جلالة الملك عن سوء تصرفات الإدارة فى مديريتهم ذهبوا إلى بيت الأمة وهناك أكدوا لسعد باشا ما يشكون منه، فقال لهم إن صدقى باشا ينكر ذلك ويفخر بأن يكون وزير الاستقلال «فعليكم أن تتدبروا ولا تنتخبوا قومًا هذا شأنهم فى المكابرة فى المحسوس والمفاخرة بالألقاب الكاذبة». ثم قال: «إن صدقى وأشباهه يريدون أن يقسموا الأمة فريقين فريق حاكم أى سيد وفريق آخر محكوم أى عبيد ما عليهم إلا الطاعة والامتثال».

ثم حضهم على الشكوى إلى جلالة الملك فى كل ما يلقّونه من ضغط أو هضم حق؛ حتى لا تبقى أعمال هؤلاء المنكرة مستورة عن مليك البلاد.

وحضر فى يوم ٤ مارس وفد من مندوبى الفيوم وأعيانها وعلمائها ومحاميها ومزارعيها. وبعد زيارته القصر الملكى ورفعهم عريضة شكواهم من رجال الإدارة أتوا إلى بيت الأمة. فخطبهم دولة سعد باشا وأشار أولاً إلى الحصار المضروب على منزله. ثم عطف على قول صدقى باشا «بأنه هو المسئول عن الأعمال الواقعة فى الانتخابات ولاحظ أن مثل هذه الأقوال تزيد فى جرأة الموظفين على اهتضام الحقوق وإهانة الناس. ثم عجب من أنه يقبل هذه المسئولية وهو وزير الاستقلال».

ثم نفى ما نُسب إلى حزبه من أنه نال الأكثرية فى الانتخابات السابقة بالتهديد وأن الطلبة كانوا قائمين على التخويف والتهويل، على أن هذا لم يسبق به شكوى فى حينه منهم ولا من صحفهم وإن تلك الانتخابات قد جرت فى عهد وزارة أقرب إليهم من الوفد.

وذكر حزب الاتحاد وقال إنه «يعمل على التفرقة وأنه تأسس على هذا الأساس ولكنه سوف لا يعيش لأن الأحزاب لا تؤسس على غير المبادئ الراسخة فى الأذهان والثابتة للعيان»[1].

وفى يوم ٥ مارس، حضر إلى القاهرة وفد مؤلف من مختلف الطبقات بمديرية المنوفية بعد أن فعلوا مثل ما فعل من قبلهم من الوفود. فلما وصلوا إلى بيت الأمة سألهم دولة الرئيس: «هل أنتم من الرعاع أو من الأعيان؟ فضحكوا وأجابوا «رعاع فى اصطلاحهم». وهنا امتلأ الجو بالتصفيق والهتاف (ليَحْى رعاع سعد).

فخطبهم دولته منتقدًا أقوال دولة زيور باشا بشأن وزارته. ثم تحرى الأسباب الحقيقية لما يدعيه خصومه من أنهم أحلوا النظام محل الفوضى وأنهم أعادوا للدستور كرامته، وقارن بين أقوالهم وأفعالهم وأبان ظلمهم وتعديهم على حقوق الناخبين وإهانتهم للكبير والصغير وإحداثهم الاضطراب وهتكهم حرمة الدستور، وأنهم لا يبالون بشىء من المسئولية الأدبية لينالوا الفوز المبين.

وتكلم بعد ذلك عن المفاوضات وكيف قطعها عند ما تبين له عدم صلاحية الاستمرار فيها. فلم يترتب على محادثاته شىء حتى يُقال إنها مصيبة على البلد.

وعادَل بين رفع وزارته الدعاوى على الصحف وبين تعرض الوزارة الحاضرة لحرية الأشخاص والمنازل والمطابع حتى أقدموا على مصادرة نداء الوفد ونداء آخر أعدته لجنة السيدات. وبين تعديلهم نظام الانتخابات المصدق عليه من البرلمان وإضافة شىء من القانون القديم عليه وأشياء أخرى من عندهم لا يقبلها العقل، وقال:

«إننى تلقاء ذلك كدت أعزم على حض الناس على الامتناع من الدخول فى الانتخابات ولكنى لم أجد فى الوقت متسعًا فعدلت عن هذا الفكر ونصحت للناس بأن يدخلوا المعركة متمسكين بآرائهم وحقوقهم»[2].

---

(١) البلاغ فى ٥ مارس.
(٢) الأهرام فى ٦ مارس.

وفى يوم ٧ مارس، وفد من البحيرة وفد مؤلف من ٥٠٠ شخص من مختلف الطبقات بمديرية البحيرة وساروا على منوال الوفود التى سبقتهم. فلما وصلوا إلى بيت سعد باشا خطبهم دولته خطبة طويلة ونفى ما إلصقه بوزارته أنصار الوزارة الحاضرة من الأضاليل والأباطيل.

وكذلك حضر وفد من مديرية الجيزة فى اليوم المذكور مؤلف من نحو ١٠٠ شخص، فخطبهم خطبة طويلة بين فيها مبادئه ونفى عن نفسه وعن وزارته ما عُزى إليها من الأعمال المنكرة والسياسة المؤدية إلى خراب البلاد(١).

وفى أثناء هذا النضال الكلامى، كانت هناك معركة أخرى على صفحات الصحف يتولى أمورها الفريقان المتنابذان فى الانتخابات. تتراشق تلك الصحف بالتهم وتدفع عن أحزابها ما يوجهه الفريق الآخر إليها من سوء التدبير وخبث النية والسعى وراء المصلحة الخاصة بتضحية المصلحة العامة. وكانت الصحف البريطانية تشترك أحيانًا فى هذه المعركة الانتخابية، إلا أن أكثريتها كانت تعاضد الوزارة القائمة وتوافق معارضى الوفد على سياستهم.

من ذلك أن مُكاتب الديلى تلغراف أرسل برقية لجريدته فى ٤ مارس، قال فيها:

«إنه بالرغم من تكذيب الحكومة فإن بيت الأمة محصور منذ أسبوعين بقوة من الجنود المسلحة حتى إن أحد الأطباء أراد زيارة مريض هناك فمنعه الضابط. فلما أراه تكذيب الحكومة مسألة المحاصرة قال له: «هذا حبر على ورق».

«وقال المكاتب إنه من المؤكد استقالة زيور باشا عند اجتماع البرلمان».

تعديل قانون الانتخابات

أما الحكومة فقد استمرت فى إجراءاتها، فبدأت عملها فى هذا الشهر بأن أتمت انتخاب الذين سيتولون رياسة لجان الانتخابات، فاختارت من القضاة ١٥٨

---

(١) الأهرام فى ٩ مارس.

قاضيًا و٣٠ من وكلاء النيابة العمومية، ومن الموظفين الإداريين الذين كانوا فى الأصل من رجال القانون ٢٢ موظفًا.

ثم عمدت الحكومة إلى استصدار مرسوم بقانون معدل للمادة ٤٦ من قانون الانتخابات المرقوم رقم ١١ الصادر فى سنة ١٩٢٣ المعدلة بقانون رقم ٤ سنة ١٩٢٤، على أن ينفذ هذا القانون الجديد من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ويعرض فيما بعد على البرلمان عند انعقاده.

صدر هذا المرسوم فى ٤ مارس، وهذا هو نص المادة الجديدة:

«تؤلف لجنة الانتخاب النهائية من القاضى أو عضو النيابة أو موظف الحكومة الذى تكون له الرياسة ومن مندوب الداخلية ومن ثلاثة من المندوبين يُختارون طبقًا للنصوص الآتية:»

«لكل مرشح أن يعين خمسة من المندوبين يبلغ أسماءهم كتابة إلى رئيس لجنة الانتخابات المؤقتة فى اليوم السابق على يوم الانتخاب».

«وفى يوم الانتخاب بمجرد افتتاح الجلسة الانتخابية تنادى اللجنة المؤقتة المندوبين الذين عينهم المرشحون ويُختار من بينهم الأعضاء الثلاثة المنتخبين لتأليف اللجنة النهائية طبقًا للقواعد الآتية:»

«أولاً ـ إذا لم يوجد فى قاعة الانتخاب إلا المندوبون المعينون من أحد المرشحين تختار اللجنة المؤقتة بطريق القرعة أعضاء اللجنة النهائية الثلاثة من بين من حضر منهم».

«وإذا لم يحضر إلا ثلاثة من المندوبين المعينين فهؤلاء يكونون أعضاء اللجنة بحكم القانون».

«وإذا حضر أقل من ثلاثة من المندوبين تختار اللجنة المؤقتة الأعضاء الباقين من بين المندوبين الحاضرين ويدخل فى عدادهم أعضاء اللجنة المؤقتة».

«ثانيًا ـ إذا وجد فى قاعة الانتخاب المندوبون المعينون من مرشحين اثنين تختار اللجنة المؤقتة من بين من حضر من هؤلاء المندوبين أعضاء اللجنة النهائية

الثـلاثة، وذلك بأن يؤخذ بطريق القـرعـة اثنـان من كل فـريق من المندوبين الذين عينهم المرشحان ثم يؤخذ بعد ذلك بطريق القرعة ثلاثة من الأربعة الذين عينتهم القرعة».

«ثالثًا - إذا وجـد فى قاعـة الانتخـاب مندوبون عـينهم أكثـر من مرشحـين اثنين تختار اللجنة المؤقتة الأعضاء الثلاثة للجنة النهائية إلا إذا اقتضى الحال مراعاة أحكام الفقرتين الرابعة والخامسة الآتية، وذلك بأن يؤخذ بطريق القرعة واحد من كل فـريق من المندوبين الذين عيَّنهم كل مـرشح ثم يؤخـذ بعد ذلك بطريق القـرعة ثلاثة من بين الأسماء التى عينتها القرعة إذا زادت تلك الأسماء على ثلاثة».

«رابعًا - إذا كان التعيين من عدة مرشحين من حزب واحد ومن مرشح أو أكثر من حزب آخر اعتبر المندوبون المعينون من مرشحى الحزب الواحد كأنهم معينون من قِبل مرشح واحد ويعدون حينئذ فريقًا واحدًا من حيث الاختيار بالقرعة المنصوص عليه فى الفقرتين الثانية والثالثة السابق ذكرهما».

«خـامسًـا - تسـرى القـاعـدة السـابقـة فى حـالة التـعـيين الذى يجـريه عـدة مرشحين لا ينتمون لحزب».

«المادة ٤٦ «ب»

«إذا لم تتم الإجراءات المنصوص عليها فى المادة السابقة لسبب من الأسباب فى مدة ساعة واحدة من الساعة المحددة للبدء فى عملية الانتخاب تصبح اللجنة المؤقتة نهائية».

«وتختار اللجنة وقتية كانت أو نهائية من بينها كاتب سر يقوم بتحرير محاضر عملية الانتخاب التى قامت بها اللجنة وتلاوتها عليها فى آخر الجلسة».

ولقـد انتقـد أحـد السـعـديين المادة الجـديدة المُعدَّلة للمادة القـديمـة فى مقـال افتتاحى بالبلاغ، جاء فيه ما يأتى:

«إن هذا التعديل على ما يظهـر كان لفـائدة فـريق دون فـريق وهـو الذى يمكن مندوبوه المختـارون لعـضويـة اللجنة من الدخول إلى قـاعـة الانتـخـاب وأكـثـرهم

مرشحو الحكومة فى الوقت الحاضر فإذا نقلت الدوائر إلى بلادهم فالعاقبة معروفة وهو حرمان غيرهم من أن يشتركوا فى انتخاب الأعضاء الثلاثة الذين يتممون لجنة الانتخاب......!

أما فى البلاد الأخرى فيكفى أن تمنع الإدارة المندوبين المعينين من قبل مرشحى الوفد من دخول القاعة أو جمعية الانتخاب. فتؤلف اللجنة النهائية من مندوبى المرشحين الآخرين».

«وأنت ترى أن النداء والبدء فى العمل يحصلان بمجرد افتتاح الجلسة الانتخابية أى الساعة الثامنة صباحًا فإذا لم يدخل المندوبون الخمسة الذين عيَّنهم بعض المرشحين فى قاعة الانتخاب. أى المحل عينه الذى فيه اللجنة قبل الساعة الثامنة فقد أُلِّفت اللجنة من المندوبين الذين احتكروا المحل من قبلهم وحرم المرشحون الآخرون ممن يمثلهم. وهذا العيب هو الذى حدا بالبرلمان فى دور انعقاده الماضى إلى تعديل المادة. وقد كانت تجعل شيئًا من الميزة للناخبين الذين يحتلون المحل قبل غيرهم. ومع هذا فقد كان للذين يحضرون الجمعية قبل الساعة التاسعة أن يشتركوا فى انتخاب أعضاء اللجنة كالذين جاءوا أو دخلوا من قبل سواءً بسواء».

«وفى المرسوم عيب آخر وهو أن لجنة الانتخاب تحكم على المرشحين بأنهم من حزب واحد أو من أحزاب مختلفة فتعطى هذا حق الاشتراك فى تأليف اللجنة وتمنع ذاك أو تلزم رجلين مختلفين بالاتفاق، وكم فى أعمال السلطة التنفيذية إذا تناولت أعمال السلطة التشريعية مدفوعة بالنزعات السياسية من عجائب!»[1].

وفى اليوم ذاته، نشر وزير الداخلية على حضرات المحافظين والمديرين منشورًا بشأن نظام الانتخابات القادمة، نبه فيه حضراتهم إلى عدم جواز حضور جمعية الانتخاب لغير المندوبين وأن المادة ٤٧ خوّلت للمدير أو المحافظ الحق فى

---

(١) البلاغ فى ٦ مارس بتوقيع احمد رمزى المحامى.

جميع الأحوال فى مراقبة اجتماعات الانتخاب والتداخل عند الحاجة لإقرار النظام العام.

ثم قال: «وحيث إنه تبيّن بصدد الانتخابات السابقة أن ذوى الأغراض يجمعون الصغار والنساء ساقطات الأخلاق للاقتراب من جمعية الانتخاب لإحداث التشويش على المندوبين، كما تبيّن أنهم قد يجمعون أشخاصًا من الرعاع لا شأن لهم فى الانتخابات ليحدثوا إخلالاً بالنظام والأمن العام أو يحاولوا الاعتداء على رجال البوليس أو الهجوم على أماكن الانتخاب. وقد يصل بهم الأمر إلى إتلاف مبانى الحكومة وتمزيق أوراق الانتخاب كما حصل فى حادثة المحلة الكبرى؛ فوجب لفت نظر جميع المديرين والمحافظين اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لعدم تمكن أولئك الأشخاص من تنفيذ أغراضهم والعبث بالنظام».

«ولذلك يقتضى على الأخص اتخاذ الاحتياطات الآتية:»

أولاً - «يجب أن يُهيأ مكان خاص لجمعية الانتخاب. حسبما يرى المدير أو المحافظ وفى براح يَسَع المندوبين».

ثانيًا - «لا يدخل المكان المذكور غير المندوبين الناخبين الذين بيدهم تذاكر الاعتماد عملاً بنص المادة ٤٨ السابق ذكرها».

ثالثًا - «يجب منع احتشاد الناس والصغار والنساء من التواجد على مقربة من مكان جمعية الانتخاب بأن تسد مسالك الطرق الموصلة لها على بعد كافٍ يقدره البوليس حسبما يرى حفظًا للنظام. وذلك قبل البدء فى عملية الانتخاب بوقت كافٍ ويكون ذلك تحت إشراف ضابط خاص نِيط بذلك».

رابعًا - «يراعى مراقبة منع المظاهرات والاجتماعات فى يوم الانتخاب مراقبة دقيقة».

خامسًا - «يتبع فى شأن الطلبة ما أُشير إليه فى المنشور نمرة (٤) الصادر فى أول فبراير سنة ١٩٢٥».

سادسًا - «يجب استخدام أكبر عدد ممكن من الخفراء لمعاونة قوة البوليس التى يعينونها للمحافظة على النظام واستخدام قوة الجيش المخصصة لمديريتكم

عند الاقتضاء. وعلى كل حال هذا لا يمنع من اتخاذكم ما ترونه غير ذلك من الوسائل المؤدية لإقرار النظام العام والمانعة من العبث بالقوانين بحيث تكون حالة الهدوء والسكون شاملة شمولاً وافيًا لعملية الانتخاب حتى يستطيع المندوبون أن يعطوا أصواتهم بحرية تامة. وفى جو خالٍ من التأثير وتتمكن لجان الانتخاب من أداء أعمالها بدون عائق».

وأكثرت وزارة الداخلية من نشر المنشورات على حضرات المديرين والمحافظين خاصة بالانتخابات ونظاماتها، وكانت فى جملتها إما لتفسير بعض مواد القانون الذى سارت عليه فيها أو لكيفية تنفيذ تلك المواد. مثال ذلك المنشور الذى أذاعه معالى وزير الداخلية فى ٥ مارس بشأن تكوين اللجان المؤقتة التى تقوم بالإجراءات اللازمة لتأليف اللجان الانتخابية لأعضاء النواب بشأن تنفيذ قرار ٢٦ فبراير الماضى(١)، والمنشور الذى أذاعه معاليه فى يوم ٦ منه بشأن تأليف اللجان التى تُناط بها إدارة انتخاب أعضاء مجلس النواب(٢).

حديث لمعالى إسماعيل صدقى باشا

ولما أتمت الوزارة تدابيرها فى الانتخابات وانتهى طواف معالى وزير الداخلية فى الأقاليم الخمسة التى اجتازها، وهى المنوفية والقليوبية والشرقية والدقهلية والغربية. رأت جريدة السياسة أن تستطلع رأيه: «فى نتيجة رحلته وما يتوقع أن تجيء به الانتخابات المقبلة. وتستبينه الاحتياطات التى اتخذتها الحكومة لضمان حرية الانتخابات ومنع كل اعتداء يمكن أن تقوم به عناصر الفوضى؟! بعد أن أيقنت الهزيمة».

فصرح لمكاتب السياسة بما يلى:

«لا يسعنى، وأنت تسألنى عن الأثر الذى تركته فى نفسى رحلتى فى الأقاليم البحرية إلا أن أشكر جزيل الشكر لأهالى تلك الأقاليم ما لقيته من الحفاوة فى كل مكان. ومن المحقق أن أعظم أثر سار تركته فى نفسى مظاهراتهم الكبرى هو

---

(١) الأهرام فى ٦ مارس.
(٢) الأهرام، عدد ٧ مارس.

ما رأيته من التفاف الأمة على اختلاف طبقاتها حول صاحب الجلالة الملك وتعلقها بعرشه. فقد كان الهتاف الذى سمعته فى كل مكان بحياة الملك المحبوب. ولا أعد تلك الحفاوة العظيمة والاستقبالات الحافلة إلا موجهة إلى المقام الأسمى مقام مليك البلاد».

«وقد رأيت فى كل بلد مررت به انتقاضًا على عناصر الفوضى ورغبة كبرى فى حفظ النظام تجلت فى كل خطبة من الخطب التى سمعتها. فقد كان السؤال الذى تردد على كل لسان هو: هل يعود عهد الفوضى ثانية؟».

«وكان الطلب الوحيد الذى أدلى به كل خطيب هو حماية ذوى الرأى. حماية كل راغب فى خدمة البلاد من السفهاء والرعاع».

«وإنى هنا أكرر ما قلته قبلاً وهو أن ذلك العهد المظلم القاتم لن يعود أبدًا. لن تحل الفوضى محل النظام بعد الآن».

«ومن المحقق أن التأييد العظيم الذى لقيته وتلقاه الوزارة الحالية من الأمة إنما يرجع إلى ما أظهرته الحكومة من حزم وما قامت به من حماية الحريات على اختلافها وحرية الأفراد بصفة خاصة فخلصت الناس من الكابوس الثقيل الذى جعل الكثيرين من ذوى الكفاءة والمقدرة والعلم ينزون فى بيوتهم وينفضون يدهم من خدمة البلاد. والبلاد أحوج ما تكون إلى جهودهم. والذى جعل قيادة البلاد فى يد الغوغاء يهيمنون على شئونها ويتصرفون فى أمورها حتى لم يطلب لذوى الكرامة العيش فى قراهم ومدنهم فغادروها تحاشيًا للإهانات التى كانت تصيبهم من السفهاء والرعاع».

«كل هؤلاء تمكنوا فى ظل النظام، الذى اهتمت الوزارة بإعادته إلى نصابه والذى تعمل على توطيد دعائمه، أقول هؤلاء عادوا إلى ميدان العمل الصالح يتسابقون فى خدمة وطنهم وستستفيد البلاد بهم».

«وإننى، بعد ما رأيته من يقظة الناس واستنارتهم وإدراكهم حقيقة مصالحهم ومصالح بلادهم، مقتنع بأن يوم ١٢ مارس سيسفر عن فوز عنصر النظام والخير العام».

«ليست الإشاعة التى تشير إليها (يريد ما يُشاع عن قرب عودة السعديين للحكم) بالوحيدة التى يشيعونها. ولكن العودة إلى الحكم هى بطبيعة الحال أحب الأمور إليهم وأقربها إلى قلوبهم، بل هى كل ما سعوا فى الماضى وراءه وما يسعون إليه الآن».

«على أنهم يعرفون أن عودتهم إلى الحكم أمر لا رجاء لهم فيه بعد أن صرح زعيمهم بأنه فشل فى سياسته فشلاً تامًا. وأن لا خير يُرجى من سياسته للبلاد. وكل غرضهم من اختلاق مثل هذه الإشاعات إنما هو التأثير فى عقول البسطاء والمترددين. ولكن ما رأيته أثناء طوافى فى الأقاليم البحرية يجعلنى أقول إنهم لن يعودوا إلى الحكم».

«هذه إرادة الأمة التى تجلت فى كل مكان، هذه إرادة الأمة التى وطدت العزم عليها بعد أن خبرتهم طويلاً وبعد أن ملّكتهم زمام الحكم فأضاعوا الكثير مما كسبته على أيدى غيرهم».

فسأله المكاتب عن الاحتياطات التى اتخذتها الحكومة لضمان إجراء الانتخاب فى جو هادئ لا سيما أنه لا يبعد أن السعديين يكررون مأساة المحلة الكبرى فى الجهات التى يتوقعون فيها فشلهم.

فأجابه معاليه:

«كن على ثقة بأن وزارة الداخلية على يقظة تامة. وأنها اتخذت جميع الاحتياطات كى تتم الانتخابات بتمام الحرية وفى جو هادئ. والذى أعرفه فى يقظة رجال الإدارة يجعلنى أثق بأن هذا اليوم سينقضى على أحسن حال دون أن يكون لعناصر الفوضى أية فرصة لتحقيق مآربهم»[1].

ولقد استعان السعديون بالسيدات فأصدرت النداءات للمندوبين الناخبين ولرؤساء لجان الانتخابات يستحثثن روح الوطنية فيهم وينادين شعور الإخلاص فى أفئدتهم لينتخبوا المخلصين للوطن ولقضيته[2].

---

(١) السياسة فى ١٠ مارس.

(٢) انظر البلاغ والأهرام فى ١٠ مارس.

ولسنا نعرف السبب الذى حدا بالوزارة لعدم مصادرة هذه النداءات مع سابقة مصادرة جميع النداءات السعدية قبل ذلك.

نداء حزب الأحرار الدستوريين للأمة

وقد أذاع فى مقابل ذلك حزب الأحرار الدستوريين نداء للأمة تحت عنوان (نداء الوطن) رأينا أن نأتى عليه هنا بنصه، وهذا هو:

«يا بنى مصر.»

«يوم غد (١٢ مارس) هو اليوم الذى تقررون فيه مشيئتكم وتعلنون العالم فيه بما اجتمع عليه رأيكم فى قضية حياتكم واستقلال بلادكم وشرف أمتكم».

«يوم غد هو يوم الفصل بين من يقدمون حق مصر وبين من يقدمون شهوة الأشخاص على حق مصر».

«يوم غد هو يوم الفصل بين من يدينون بفَناء الأشخاص فى مجد مصر وبين من يعملون على فناء مصر فى مجد الأشخاص».

«يوم غد هو يوم الفصل بين من يقولون مصر وبين من يقول (أنا)».

«غدًا تدق ساعة الفصل. وغدًا يتطلع العالم كله إليكم ليسمع قراركم الأخير فى قضية حياتكم واستقلال بلادكم وشرف أمتكم. قولوا للعالم من غدكم إنكم لم تكونوا لاعبين فى ثورتكم. ولم تكونوا هازلين يوم هززتم الأرض هزًا ويوم دوت صيحتكم فى جميع أقطارها بأنكم أحرار تأنفون من حياة الذلة وأنكم أشراف ترخصون المُهَج فى سبيل الاستقلال والمجد».

«ألا حدثوا هذا العالم بأنكم لم تثوروا ثورتكم ولم تضحوا بأبنائكم وكرائم أموالكم لتتزلوا للزعماء عن عقولكم وحريتكم وكرامتكم ولتكونوا بعض سوائم النعم تُساق سَوْقًا إلى حيث تعلو كلمة الأشخاص فى ذل كلمة الوطن».

«حدثوا العالم بأنكم فى نهضتكم جادون غير لاعبين. وأذنوا هذا العالم بأن يفسح لمصر الناهضة مكانًا يليق لعزتها ومطامعها وتاريخها بين الأمم».

«أيها المصريون:»

«لقد وثب إليكم جماعة ممن لا يدينون بحق مصر. ولا يشعرون بكرامة مصر ولا يقدرون آمال مصر: هم بين مفتون بكاذب المجد ومولع بحب المنصب وشره إلى جمع المال. لم تحرك نهضتكم من أنفسهم الخسيسة إلا ما فتحت من لهواتهم وأثارت من شهواتهم. فلبسوا لكم لبوس أبطال الوطنية وأخذوكم بكل ألوان الخديعة والمكر وذهبوا يعالجون صدق إخلاصكم وكرم فطرتكم بما أوتوا من قدرة على التضليل والتغرير حتى إذا صدقتموهم واسترحتم إلى ما منّوكم به من الوعود وما قطعوا لكم من وثيق العهود وآثرتموهم بشرف النيابة عنكم وألقيتم إليهم بزمام الحكم فى بلادكم ووكلتم لهم أمر قضيتكم وما امتدت له آمالكم - لبسوا لكم جلود النمور وساموكم ضروب الخسف وساروا فيكم سيرة الطغاة الفاتكين».

«لقد بدءُوا بمال الخزانة العامة فسطوا عليها سطوًا وانتهبوها انتهابًا ثم ثنّوا بالعاطلين من الأهلى والأصهار فقسموا بينهم مناصب الدولة لينشئوا حكومة (زغلولية اسمًا ومعنى ودمًا) ثم جاءوا بجمهرة المتشردين الهاتفين فى الطرق بعظمتهم وبسقوط السودان إذ كان يزعج زعيمهم ذكر السودان. فولوهم حكمكم وسلطوهم على الوظائف العامة بعد ما أقصوا عنها أصحاب الكفايات وذوى العلم والسابقة فى خدمة البلاد وأطلقوا نوابهم وسائر أنصارهم فى المدن والقرى يولون من دون الحكام ويعزلون ويرفعون ويخفضون وينصبون ويرتشون ويدمرون ويحرقون لا يزعهم وازع من ضمير ولا يزجرهم زاجر من سطوة القانون حتى عمت الفوضى واختل نظام الحكم وأتى الفساد أو كاد على كل أسباب الأمن والثروة والحرية فى البلاد. أما أمام الإنكليز.! فلقد كانوا أذل من عير وكانوا أجبن من نعامة».

«لقد سلموا لهم بالانفراد بالحكم فى السودان. وطرد الجيش المصرى منه. وقالوا: ليس عندنا تجريدة».

«وأقروا قانون التضمينات وقالوا: نحن ضعاف».

«ونفذوا لهم قانون التعويضات وقالوا متهكمين بقوتكم وحقكم مرونا ننذر إنكلترا!».

«ثم فاوضوا فجاءوكم بكتابهم (الأسود) وكان هذا (تبديدًا للغيوم) عندهم. وبه استحق الإنكليز لقب (الخصوم الشرفاء المعقولين)!!».

«أيها المصريون.»

«لقد بلوتم نواب تلكم الطغمة الفاتكة وجربتم حكمها فهل أصبتم فيها إلا شرًا وعسفًا وابتزازًا للأموال وقمعًا للحرية وعبثًا بقضية الاستقلال؟!».

«أيها المصريون.»

«ألم تشهدوا يوم فرّ زعيمهم فرار الجبناء أمام الإنذار الإنكليزى وأعلن فى مجلس نوابه، وركبتاه تصطكان من خوف ومن وجل، أنه يعتزل الحكم لأنه عاجز عن ولاية الحكم. فلما تشبث به أنصاره وهاتفوه صاح فى وجوههم بأن بقاءه فى المنصب يجر على البلاد أفدح الرزايا وأروع النكبات».

«ألم تشهدوا كيف اختبأ وكيف توارى عن الناس أيامًا لا يتراءى لأحد ولا يتحدث بكلمة إلى إنسان حتى إذا أفرخ روعه وتماسكت ساقاه، بعد أن علم أن عسكر الإنكليز قد انقبضوا عن خوض الطرق وانحسروا عن الجمارك وفتروا عن سياسة التهديد، خرج إليكم فى دروع الأبطال وجال فيكم يطلب الطعن والنزال! ثم سألكم أن تولوه ثقتكم! وأن تؤثروا بمقام النيابة عنكم من رشحه من رجاله لكم ثم أمركم بأن تنتخبوهم (نوابًا عنكم) وأنوفكم راغمة مهما جربتم عليهم من ضعة وذلة وخسة ماضٍ وضعف كفاية وإيثار لشهوة الجاه والمال على حقوق البلاد!».

«أيها المصريون.»

«يأمركم سعد أن تنتخبوا من يعينهم لكم لينال بهم الكثرة فى البرلمان وليعود إلى حكمكم فإذا ما سأله سائل منكم عن أسلوب حكمه وبرنامج سياسته وماذا

أعد لحل قضيتكم وإدراك حقكم كاملاً فى استقلال مصركم وسودانكم أخذته العزة بالإثم وتعالى به الصلف عن أن يداولكم الرأى فى حل قضيتكم أو يطالعكم بما هو صانع بمسألة حياتكم وشرف بلادكم ومستقبل بنيكم».

«أرأيتم طغيانًا كهذا الطغيان؟ أرأيتم كيف يريد سعد أن يحكمكم فى القرن العشرين على نحو ما كان يسلط الجبابرة على حكم الأمم من آلاف السنين؟».

«أين سلطة الأمة؟ أين كرامة الأمة؟ أين حُماة الدستور وأين حرمة الدستور؟».

«أيها المصريون.»

«لقد دقت ساعة الفصل بينكم وبين سعد فحدثوا العالم غدًا بأنكم جادّون. وأن سعدًا وأصحاب سعد هم الهازلون»[1].

تقوية مركز الحكومة فى مجلس الشيوخ

ومن الوسائل التى لجأت إليها الحكومة لتقوية مركزها فى المجلسين النيابيين، أنها استصدرت مرسومًا بتعيين ثلاثة من رؤساء الوزرات السابقة أعضاء فى مجلس الشيوخ ممن لا يدينون بمذهب سعد ولا يرتاحون لخطته، وهم أصحاب الدولة حسين رشدى باشا وعدلى يكن باشا ويحيى إبراهيم باشا.

وقد قالت جريدة «ديلى تلغراف» تعليقًا على هذا النبأ بلسان مُكاتبها فى القاهرة: «إن تعيين رشدى باشا وعدلى باشا ويحيى إبراهيم باشا فى مجلس الشيوخ بمرسوم ملكى يعزز جانب الحزب المعارض للوفد فى مجلس الشيوخ». ثم قال:

«وتتخذ الحكومة جميع الاحتياطات اللازمة لصيانة النظام فى ١٢ مارس. وخصصت قوات عسكرية لمساعدة البوليس. ولم يُزعج السعديون من جميع التدابير التى اتُخذت لصيانة النظام والحرية كالتدابير التى تحتم على الطلبة أن

---

(١) السياسة فى ١١ مارس.

يلزموا دروسهم بدلاً من إثارة الجلبة والضجيج كل يوم لتخويف جميع الذين يميلون إلى عدم إحناء الركب أمام زغلول باشا»[1].

ولقد ألمَّ مكاتب جريدة «التيمس» بالقاهرة بالحركة الانتخابية وخطط الأحزاب فى مصر ومساعيها فى برقية أرسلها إلى جريدته يقول فيها، بعد أن تكلم عن طريقة الانتخابات، ما يأتى:

«من جملة شروط قانون الانتخابات أن كل مندوب ناخب يجب أن يكتب بيده من دون مساعدة أحد اسم المرشح الذى ينتخبه على ورقة الاقتراع وبما أن معظم المندوبين أميون فقد عكفوا فى قراهم فى خلال الأسابيع الماضية على تعلم رسم أسماء المرشحين الذين يريدون انتخابهم».

«ولم يكن النظام الحزبى موجودًا فى البرلمان وبعبارة أصح لم يكن يوجد سوى حزب منظم واحد وهو الوفد الذى كان يتمتع بأكثرية ساحقة، أما الأحزاب الأخرى التى كان تغاليها فى الثقة بنفسها من أسباب سقوطها فى الانتخابات فقد تضعضعت عزائمها بسبب انفصال ما يزيد على نصف أنصارها عنها بعد فوزهم والتحاقهم بالوفد. فلم تستطع أن تنظم معارضة ما. على أن الدور الذى لعبه أفرادها لم يكن يقل تأثيرًا عن المعارضة المنظمة فإن زغلول باشا قد انقاد أمام حملة أو حملتين من خصومه إلى مركز لم يعد سقوطه بعد سوى مسألة وقتية».

«وقد اشتغل غير السعديين فى الانتخابات الحالية بهمة وجد أكثر من المرة السابقة. ولكل حزب هيئة عاملة نشيطة جدًا تتحول بعد الانتخابات إلى لجنة برلمانية».

وهنا وصف المكاتب الأحزاب الأربعة ومقاصدها، ثم قال:

«ولا شىء يفرق بين هذه الأحزاب فى مبادئها السياسية. فشئون السياسة الخارجية التى تقتصر فى مصر على العلاقات مع بريطانيا ومركز بريطانيا فى

---

(١) برقيات الأهرام الخصوصية، عدد ٦ مارس.

مصر تتناولها مطالبة هذه الأحزاب بالاستقلال التام لمصر والسودان من دون أن يُقدم أى حزب على إفصاح ذلك وتفسيره. وطلب جلاء الجنود البريطانية التام وعقد محالفة ودية مع بريطانيا وتتعهد مصر نفسها بصيانة مصالحها فيها».

«وجميع الأحزاب تتفق على هذه المبادئ ولا تختلف إلا فى آرائها فى طريقة تحقيق هذه الأمانى الوطنية وفى أشخاص الزعماء».

«أما الشئون الداخلية والتقدم الاجتماعى والاقتصادى فقد أُهملت حتى الآن إهمالاً تامًا. نعم إن المصريين البعيدى النظر قد أدركوا من البدء أنه من أصالة الرأى تأجيل كل بحث فى العلاقات بين بريطانيا ومصر ريثما يصبحون قادرين على تنظيم منزلهم فى داخله وأنه من التعقل الانصراف أولاً إلى تحقيق برنامج داخلى ولكن لم يجسر أحد إلا فى الآونة الأخيرة أن يجازف بأن ينادى بخطة داخلية غير الجهاد فى سبيل الاستقلال التام الذى ساقت قوة الظروف الوفد إلى التعهد به. فإذا نادى أحد بمثل هذه الخطة لُقِّب خائنًا. على أنه توجد دلائل تدل على أنه من المحتمل أن يقوم رجل فى المستقبل القريب ذو شجاعة كافية لطرح هذه الخطة على مواطنيه والدفاع عما يسلم جميع الخبيرين فى شئون مصر بأنه الطريق القويمة التى يجب أن تسلكها مصر عدة سنوات».

«ولكن مهما تختلف الجهة التى ينظر منها كل أحد إلى الوسائل الموصلة إلى الأمانى القومية ومهما تختلف الآراء فى الضرورة التى تقضى بتقديم السياسة الخارجية على الإصلاحات الداخلية، فإن الأحزاب غير الوفدية متحدة اتحادًا وثيقًا فى معارضتها للوفد. فرغبتها فى منعه عن العودة إلى الحكم هى وحدها فى الحقيقة أساس معارضة الوفد أو تأييده فى الانتخابات الحالية».

«وكان يُرجى أن تبدو من الانتخابات الأولية بعض الأدلة على اتجاه الانتخابات النهائية ولكن النتيجة كانت على العكس من ذلك، فإن كلاً من الفريقين جعل ينادى بأنه هو الظافر من دون أن يستطيع تقديم أدلة على تأييد ما يدعيه. ومهما يبذل من الجهود لتحليل مراكز الأحزاب فى كل دائرة فتلك الجهود يبطلها ما تحدثه جريدة كل حزب من التشويش. ثم إن إعلان الخلاص

من المندوبين تتلوه فى اليوم التالى أقوال على عكس ذلك من المصدر نفسه وتنشر فى جريدة الفريق المعارض لذاك ويستحيل أن يعرف أى القولين هو الصحيح. ولعل كل هذا التلاعب والتشويش ليس سوى مناورات حزبية يقصد منها التأثير على باقى المندوبين. ولكن لا شك أيضًا أنه يُعزى إلى الضغط الشديد الذى تعرض له هؤلاء الناس منذ ظهرت نتائج الانتخابات الأولية».

«وكثيرًا ما أولمت لهم الولائم الفاخرة أو قدمت لهم الرّشوة وهددوا وانتزعت أموالهم. وكان فريق يصفهم بأنهم وطنيون وفريق آخر يصمهم بالخيانة والإجرام. وفى كل حال كانوا عرضة للكدر والسآمة حتى إن بعضهم أسفوا حقيقة لأنهم حصلوا على شرف الانتداب».

«فمن الصعب أمام هذه المؤثرات المشوشة أن يقرر المندوب الجهة التى يعطيها صوته. نعم إن الاقتراع سرى ولكن غباوة المنتخبين تجعل المعلومات تتسرب بسهولة إلى الخارج. وليس الانتقام غير معروف فى مصر. فكثيرون من المندوبين لا يُحسدون على مهنتهم. ولن يكون لجميعهم براعة الفلاح الذى قبل فى الانتخابات الماضية، رغبة فى الراحة والسكينة، أن يأخذ مالاً من هذا وذاك ثمنًا لصوته فلما جاء وقت الانتخاب ألقى ورقة الاقتراع ضد الاثنين إراحة لضميره».

«ومن الأمثلة التى تدل على الطريقة الغريبة التى يشتغل بها العقل المصرى ورد الفعل الذى يقع غالبًا بطريقة غير منتظرة القصة الآتية:»

«كان أحد الإنكليز مسافرًا فى القطار منذ حين قريب فالتقى بأحد أصحاب الأطيان المصريين من ذوى الذكاء العادى وتطرق الحديث بينهما إلى الشئون السياسية فتكلم الإنجليزى عن الإجحاف الذى ارتكبته الوزارة السعدية وأوضح أسباب الإنذار البريطانى وقال إنه يثق أن المصريين يوفون الآن ما يجب أن يعملوه فى الانتخابات. فرد عليه المصرى مسلّمًا بأنه قاسَى العناء فى عهد الحكم السعدى ولكنه أظهر كيف أنه من الصعب الاقتراع ضد الوفد ما لم تكن البلاد واثقة أن ذلك العهد لن يعود. فقال له الإنجليزى رغبة فى أن يطمئنه إن بريطانيا قررت أن الوفد لن يعود إلى منصة الحكم. فإذا فاز بأكثرية فى

الانتخابات فإنها تسحب تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وتعيد الحماية وتستأنف السيطرة على الشئون المصرية. فظهرت دلائل التأثر على المصرى. وعندما قام ليودع الإنكليزى وينزل من القطار سأله باهتمام عظيم: هل صحيح أن بريطانيا تنوى إعادة الحماية إذا ربح الوفد الانتخابات؟ فأكد له الإنكليزى أنه يعتقد اعتقادًا جازمًا بذلك، فأجابه المصرى:

(إذًا فلا شك أننى سأنتخب مرشح الوفد).

«فهذه القصة الحقيقية تدل على مَواطن شعور أصحاب الأطيان والتعليل الذى يعلل به الاستنتاج السالف الذكر هو نفس التعليل الذى جعل كثيرين من المصريين، ولا سيما أصحاب المصالح، أن ينضموا إلى المتطرفين لأنهم كانوا واثقين أن عودة السيطرة البريطانية هى الدواء الوحيد لبلادهم لأسباب يعرفها جميع الواقفين على الأحوال الحاضرة فى مصر. وهم لا يستطيعون أن يسلموا بذلك صراحة فجعلوا يسعون إلى بلوغ غرضهم بطريقة غير مباشرة ويشجعون الحركة المتطرفة. إلى الحد الذى يعتقدون أنه يقضى إلى عودة السيطرة البريطانية»[1].

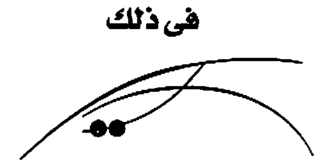
■ ■ ■

(١) برقيات الأهرام الخصوصية، عدد ١٣ مارس.

الفصل الثانى

نتائج الانتخابات ـ أقوال الصحف الإنكليزية

فى ذلك



أخيرًا أقبل يوم ١٢ مارس وجرت فيه الانتخابات العامة، وسواء أكانت الوزارة قد استعملت فى هذه الانتخابات الضغط على السعديين، كما يدعى هؤلاء، أم أنها اتبعت جادة العدل والإنصاف، كما تدعى هى. فإن يوم الخميس ١٢ مارس هذا كان يومًا مشهودًا أظهرت فيه الأمة المصرية رغبتها وإرادتها.

ولقد كان اهتمام الناس بنتيجة الانتخابات عظيمًا وكانوا فى القاهرة محتشدين فى الشوارع والميادين يتساءلون عنها والجرائد تصدر ملاحق بهذه النتائج وكل حزب يدعى أنه فاز بالأكثرية. وكان محل تجارة الماوردى بالعتبة الخضراء يعلن نتيجة انتخاب كل دائرة بإعلانات منيرة فى أعلى محل تجارته كما فعل فى الانتخابات الماضية، فتعرض له البوليس ومنعه من ذلك.

وأصدرت وزارة الداخلية فى مساء اليوم المذكور بلاغًا رسميًا، هذا نصه:

«نالت الحكومة الأغلبية فى الانتخابات ولذلك تقرر استمرارها فى الحكم».
والذى يؤخذ من هذا البلاغ أمران:

الأول ـ «أن الحكومة تعلن فوز الأحزاب غير الوفدية حيث إن مجموع من انتُخبوا من تلك الأحزاب مجتمعة يفوق عدد النواب السعديين حيث قالت إن السعديين لم ينتخب منهم سوى ١٠١ عضو من ٢٢٦ عضوًا لمجلس النواب».

الثانى - «أن هذا الإعلان يخوّل للوزارة البقاء فى مناصب الحكم»[1].

ولكن فى اليوم التالى ما عتّم الناس أن تبينوا أن الوفد قد فاز وحده بعدد ١١١ كرسيًا من كراسى مجلس النواب مع أن الباقى من الدوائر، التى لم تكن نتيجتها قد ظهرت بعد، كان ١٦ دائرة.

ولقد لوحظ أن حزب الأحرار الدستوريين هو الذى زاد عدد أعضائه فى هذه الانتخابات فكان ٣٧ بدلاً من واحد فى الانتخابات الماضية. أما الحزب الوطنى فبعد أن كان له نحو ١٥ عضوًا فى المجلس المنحل أصبح له ستة أعضاء فى هذا المجلس. فكان هذا الاتحاد بين الأحزاب المعارضة للوفديين كارثة على الحزب الوطنى وحده.

أقوال الصحف الإنكليزية فى نتائج الانتخابات فى مصر

ولقد اهتمت الصحف الإنكليزية كما اهتمت الصحف المصرية بنتائج هذه الانتخابات.

فقد نشرت جريدة «التيمس» فى يوم ١٣ برقية لمكاتبها فى القاهرة، جاء فيها:

«لا يعرف مركز الأحزاب الحقيقى حتى يوم الجمعة (١٣) ولكن النتائج الأولى التى وردت من الأقاليم تدل على انقلاب فى الحكم الانتخابى عما كان عليه فى الانتخابات السابقة، فمديرية الغربية التى لم تنتخب فى السنة الماضية إلا اثنين غير وفديين قد انتخبت الآن سبعة عشر نائبًا غير وفدى من ستة وعشرين نائبًا. وانتخب اثنان من دون معارضة».

«وجاءت الأنباء التى وردت بعد ذلك تحمل نتائج حاسمة من الجيزة التى يبلغ عدد نوابها تسعة ومن المنيا التى يبلغ عدد نوابها اثنى عشر فلم يفُزْ فى كليهما وفدى ما. أما فى أسيوط فقط ربح الوفديون ثلاثة من أصل اثنين وأربعين وربحوا أربعة فى جرجا من أصل أربعة عشر. على أن نتائج أرباح

(١) الأهرام، عدد ١٣ مارس.

الوفديين فى الوجه البحرى تبطل كثيرًا من فوائد أرباح خصومهم فى الوجه القبلى»[1].

ونشرت فى ذات اليوم جريدة «الديلى تلغراف» البرقية التالية من مكاتبها فى القاهرة:

«إنه يظهر أن النتائج التى ظهرت حتى الآن تدل على أن تيار الانتخابات متجهة ضد السعديين».

ثم ذكر المكاتب بعض أرباح السعديين وقال: «إن هذه النتائج واردة من الوجه القبلى حيث النفوذ السعدى قوى جدًا. ولم يقع أدنى حادث مكدر. على أن الطلبة حاولوا القيام بمظاهرة بسيطة فى القاهرة يوم الخميس (١٢) بعد الظهر ولكن البوليس فرقها بسهولة».

وقال مُكاتب «وستمنستر غازيت» فى برقية لجريدته فى اليوم المذكور: «كانت النتائج الأولى تدل على إمكان وقوع انقلاب عظيم ولكن النتائج التى جاءت بعد ذلك تركت هذا الأمر محفوفًا بالشكوك ويظهر أن معظم الوجه القبلى كان معاكسًا للسعديين، أما الوجه البحرى فوقع فيه رد الفعل ومن مظاهر النتائج عدد كبراء السعديين الذين فشلوا وعدد كبراء خصومهم الذين فازوا بأكثرية عظمى مع أنهم فشلوا فشلاً عظيمًا فى الانتخابات الماضية»[2].

ثم نشرت هذه الصحيفة برقية لمكاتبها المذكور فى اليوم التالى قال فيها:

«إن بين الأرقام التى نشرت رسميًا عن نتيجة الانتخابات والأرقام التى نشرها الوفديون بونًا شاسعًا فمن الصعب أن نعرف المركز الحقيقى. ولكن لا يكاد يوجد شك فى أن الحكومة تخادع وأن السعديين حائزون على أكثرية يتفوقون بها على جميع الأحزاب الأخرى مجتمعة، فمن المهم أن نرى ما سيقع فى البرلمان على أنه

---

(١) الأهرام، عدد ١٤ مارس.

(٢) الأهرام، عدد ١٤ مارس.

إذا لم يقع تطور جديد فمن الواضح أن كل وزارة لا يعضدها زغلول باشا لا تستطيع أن تعيش إلا حياة قصيرة جدًا»[1].

وقال مكاتب الديلى نيوز فى يوم ١٢ فى برقية لجريدته: «إننا إذا اعتمدنا النتائج التى ظهرت حتى الآن فإن السعديين وغير السعديين سيكونون متكافئين»[2].

وقال مكاتب «المنشستر جارديان» بالقاهرة، فى برقية بعث بها لجريدته فى ١٣ مارس:

«إن السعديين فازوا فوزًا باهرًا على الرغم مما قيل من التجاء الحكومة إلى وسائل الشدة ضدهم»[3].

ونشرت هذه الجريدة فى اليوم التالى مقالاً رئيسًا، جاء فيه:

«إن كل حزب مصرى يدير الانتخابات يتلاعب فيها ولا يُستثنى أنصار زيور باشا من هذه القاعدة. ومع ذلك فلم يحصلوا إلا على أكثرية لا تستحق الذكر إذا كانوا قد حصلوا على أكثرية. فيُستفاد من الأرقام الرسمية التى نشرت أن الوفديين نالوا عددًا يناهز نصف عدد النواب، أما خصومهم فمن أحزاب شتى فلا يسوغ الاستناد عليهم وعدَّهم أنصارًا أقوياء لزيور باشا. فالمستقلون الذين يجوز أن يتبددوا ويضيعوا فى الأحزاب حائزون على أكثر من عشرين كرسيًا فى المجلس، أما الاتحاديون الذين تألفوا أخيرًا من السعديين فيبعدهم استياؤهم من الوفد عن الإخلاص له ولكنهم أنصار لا يصح أن يتكل عليهم زيور باشا اتكالاً وثيقًا. ولهم بين ثلاثين وأربعين كرسيًا فى المجلس النيابى. فحيثما يكن مجلس تتعدد فيه الأحزاب وتتقلص. وحيثما تكن حكومة لا تستطيع أن تتوقع لنفسها أكثرية تبلغ العشرة فمن الواضح أنه لا يمكن أن تقوم وزارة على أساس ثابت. وقد حبط كل سعى لجعل السعديين أقلية لا يخشى جانبها. ولما كان الغالب فى

---

(١) الأهرام، عدد ١٤ مارس.
(٢) الأهرام، عدد ١٥ مارس.
(٣) الأهرام، عدد ١٤ مارس.

الانتخابات المصرية أنها نزاع شخصى فلا يمكن أن تُفسر نتيجة الانتخابات إلا بأنها فوز لزغلول باشا ضد خصومه الذين كان الحظ يساعدهم. وقد أرضى زغلول باشا أنصاره ولكن من الواضح أنه ليس فى وسعه، ولا فى وسع أى سياسى مصرى آخر، أن يثبُت فى منصة الحكم فعندما يجتمع المجلس النيابى تكون لمصر حكومة ضعيفة».

«وليس فى هذا ما يزيد مركز بريطانيا سهولة، فمنذ ضربنا ضربتنا الحاسمة فى الخريف الماضى سمحنا، وفاقًا للعادة المهلكة التى أَلِفناها قبل الحرب، بتأجيل مسألة علاقتنا مع مصر، فظلت المسائل المعلقة معلقة فلن تحل نفسها بنفسها ولن يضعف شأنها مع توالى الأيام»(٧).

ونشرت جريدة الديلى هرالد فى ذات التاريخ رسالة لمكاتب قال فيها:

«تحولت الانتخابات إلى سباق كتفًا إلى كتف بين السعديين وخصومهم، ولا شك أن النتائج التى ظهرت حتى الآن تدعو إلى جزع الحكومة، فقد استخدمت جميع ما لديها من وسائل الضغط وكانت واثقة أنها تفوز بتحطيم قوة الوفد وخلع زغلول باشا من مركز زعامة الأمة».

إلى غير ذلك من الآراء التى كانت كلها تدل على فوز السعديين وخذلان الحكومة والأحزاب التى تناصرها.

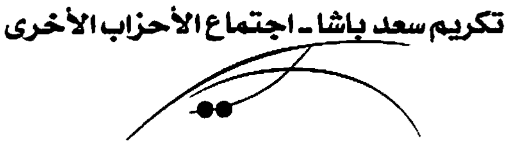
■ ■ ■

---

(١) برقيات الأهرام الخصوصية، عدد ١٤ مارس.

الفصل الثالث

استقالة الوزارة الزيورية ـ الوثائق الرسمية الخاصة بذلك ـ تأليفها من جديد ـ رأى الصحف فى الوزارة الزيورية الثانية ـ الحالة فى نظر الإچبسيان غازيت ـ خطب سعد فى الوفود ـ تطبيق قانون الاجتماعات ـ أحاديث لبعض الوزراء ـ رأى الحزب الوطنى فى الوزارة ـ آراء التيمس ـ تصريحات عبد العزيز فهمى باشا ـ تكريم سعد باشا ـ اجتماع الأحزاب الأخرى



كانت نتيجة الانتخابات محتمة على زيور باشا أن يرفع استقالته إلى جلالة الملك؛ ليتسنى تأليف وزارة تتبع فى تأليفها التقاليد الدستورية.

وعلى ذلك اجتمع دولته فى صبيحة يوم ١٢ فى ديوان رياسة مجلس الوزراء بحضرات زملائه الوزراء وعكفوا على بحث نتيجة الانتخابات من حيث تأثيرها فى مركز وزارتهم ومن حيث علاقتها بالتقاليد الدستورية المعروفة فى البلاد الراقية التى أخذت مصر عنها دستورها.

وعلى ذلك قرّ قرار الوزارة على الاستقالة.

وفعلاً رفع دولة زيور باشا إلى حضرة صاحب الجلالة الملك فى اليوم ذاته استقالته من ولاية الحكم، فلم يقبل جلالته منه هذه الاستقالة وأمره أن يفكر فى تأليف وزارة أخرى على الوجه الذى يتناسب والأنظمة الدستورية المتبعة فى مثل هذه الحالة التى تجتازها البلاد الآن، فتلقى دولته أمر جلالته بالطاعة وانصرف على أن يرفع إلى مسامعه العلية الجواب بعد ساعات.

وفى أصيل ذلك اليوم عاد دولته إلى القصر الملكى وتشرف مرة أخرى بمقابلة جلالة الملك وأبلغ جلالته أنه ساعٍ فى تأليف الوزارة الجديدة وفقًا لإرادته

العالية، ثم دارت بعد ذلك مفاوضات بين حضرة زيور باشا وبين جماعة من أصحابه الوزراء السابقين والحاليين وأعضاء البرلمان على تأليف الوزارة الجديدة، وقد أسفرت هذه المفاوضات عن تأليف الوزارة الزيورية الثانية.

وتشرف دولة رئيس الوزارة فى السهرة بتقديم عريضة بقبول تأليف الوزارة إلى حضرة صاحب الجلالة الملك، وتلقى أمرًا ملكيًا بموافقة جلالته على ذلك ثم صدر المرسوم الملكى بذلك.

الوثائق الرسمية الخاصة بهذه الحركة

وإليك نص الوثائق الرسمية التى تبودلت بين صاحب الدولة أحمد زيور باشا وحضرة صاحب الجلالة الملك، فى شأن استقالة الوزارة وتكليف دولته بتأليف وزارة جديدة وعرض أسماء الوزراء الجدد ومرسوم تأليف الوزارة.

(١)

كتاب استقالة زيور باشا

«مولاى:»

«الآن وقد تمت الانتخابات العامة، فإنى أتقدم بكل خضوع إلى سُدَّتكم العلية راجيًا من مكارم جلالتكم أن تتفضلوا فتقيلوا خادمكم المخلص من مهمة الحكم».

«فإنى تلبية لرغبة جلالتكم قد تقلدت أعباء الحكم لغرض واحد هو إنقاذ البلاد من المصاعب الخطيرة التى كانت تهدد كيانها السياسى».

«وقد تمت هذه المهمة اليوم إذ أصبحت العلاقات مع إنكلترا عادية وتوطدت سلطة الحكومة وعاد السكون إلى نصابه وخلصت البلاد بواسطة الانتخابات العامة من نير حزب سياسى كان يضغط عليها وإن هذه الانتخابات التى أحلت محل المجلس القديم مجلسًا جديدًا يختلف عنه اختلافًا تامًا من جهة عدد الأعضاء الذين يمثلون كل حزب من الأحزاب وعلى الأخص من جهة الرجال السياسيين الذين قضى حكم الناخبين بإقصائهم والرجال السياسيين الذين دعتهم الأمة لتمثيلها. كل ذلك لما يسمح اليوم بأن تعهدوا جلالتكم فى الحكم إلى وزارة برلمانية».

«فأرفع إلى أعتاب جلالتكم عظيم إخلاصى راجيًا من مكارمكم التفضل بقبول استقالتى مع زملائى من الوزارة».

«وما زلت لمولاى العبد الخاضع والخادم المخلص الأمين».

(احمد زيور)

فى ١٨ شعبان سنة ١٣٤٣ ـ ١٣ مارس سنة ١٩٢٥.

(٢)

من جلالة الملك إلى دولة زيور باشا بقبول استقالته:

«عزيزى أحمد زيور باشا»

«اطلعت على كتاب دولتكم المرفوع إلينا بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٢٥ الذى تلتمسون به إقالتكم من مهمتكم. وإنًا لمقدرون صدق إخلاصكم وشاكرون لكم ولحضرات الوزراء زملائكم الخدمات الجليلة التى أديتموها أثناء قيامكم بمهمتكم».

«وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم بذلك». (فؤاد)

صدر بسراى عابدين فى ١٨ شعبان سنة ١٤٣٣ ـ ١٣ مارس سنة ١٩٢٥.

(٣)

الأمر الملكى بتأليف الوزارة الجديدة:

«عزيزى أحمد زيور باشا.»

«إن الثقة الكبيرة التى حزتموها لدينا بفضل ما عهدناه فيكم من عظيم الإخلاص وصدق العزيمة وأصالة الرأى فى إدارة شئون البلاد اقتضت إسناد رياسة مجلس وزرائنا إلى دولتكم».

«وأصدرنا أمرنا هذا إليكم للأخذ فى تأليف هيئة الوزارة وعرض مشروع هذا التأليف علينا لصدور مرسومنا العالى به».

«والله أسأل أن يوفقنا ورجال حكومتنا إلى ما فيه خير بلادنا وسلامة شعبنا المجيد».

(فؤاد)

صدر بسراى عابدين فى ١٨ شعبان سنة ١٣٤٣ - ١٣ مارس سنة ١٩٢٥.

(٤)

كتاب صاحب الدولة أحمد زيور باشا بقبول الوزارة وتأليفها

«أتقدم إلى عرش جلالتكم السامى ملتمسًا قبول شكرى على ما أوليتمونى من عظيم الثقة وجليل الرعاية بتكليفى تأليف الوزارة من جديد. وإننى لا يسعنى فى هذه الظروف إلا تلبية دعوة مولاى قيامًا بما يفرضه علىّ إخلاصى لذاتكم العلية وحبى لبلادى العزيزة. ولما كان البرلمان قد أوشك أن ينعقد فإن الوزارة ستعلن خطتها السياسية عند تقدمها إليه».

«وإنى أتشرف بأن أعرض على سُدّتكم أسماء حضرات الوزراء الذين قبلوا معاونتى فى هذه المهمة محتفظًا لنفسى بمنصب وزارة الخارجية، وهم:

«يحيى إبراهيم باشا	لوزارة المالية»
«إسماعيل صدقى باشا	لوزارة الداخلية»
«موسى فؤاد باشا	لوزارة الحربية والبحرية»
«عبد العزيز فهمى بك	لوزارة الحقانية»
«توفيق دوس بك	لوزارة الزراعة»
«إسماعيل سرى باشا	لوزارة الأشغال العمومية»
«يوسف قطاوى باشا	لوزارة المواصلات»
«على ماهر بك	لوزارة المعارف العمومية»
«محمد على بك	لوزارة الأوقاف»

فإذا صادف ذلك قبولاً لدى مولاى رجوت من جلالته التفضل بإصدار المرسوم الملكى باعتماده سائلاً من الله التوفيق».

«وإنى ما زلت لمولاى العبد الخادم المطيع والخادم المخلص الأمين».

القاهرة فى ١٨ شعبان سنة ١٣٤٣ ـ ١٢ مارس سنة ١٩٢٥. (احمد زيور)

ولما أُعلن تأليف الوزارة على الصفة المتقدمة، أعلن فى السهرة حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا فى جمع من أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب:

«أنه يستحيل أن يؤيد أية وزارة لا يؤخذ رأيه ورأى أصحابه فى تشكيلها مهما يكن لون هذه الوزارة السياسى».

وإنه إذا كانت الأغلبية البرلمانية هى للحزب السعدى وإذا كان الحزب الوطنى قد خرج من حِجْر الوزارة الزيورية فأصبحت لا تضمن مساعدته. وكان دولة سعد باشا قد أنذر بما أنذر فى تصريحه هذا وهو زعيم الأكثرية ـ حسب الإحصاء ـ فإن مركز الوزارة الجديدة كان حرجًا، لأن بقاءها فى الحكم معلق على إرادة سعد باشا وحزبه ولا يمكن الخروج من هذا المأزق إلا بأحد أمرين: إما جر البلاد إلى أزمة برلمانية وهى لم تكد تخرج من الأزمة الأولى التى نشأت عن تعمد الإنكليز الشدة فى حادثة السردار، وإما جرها إلى أزمة دستورية والدستور لا يزال وليدًا والبلاد تعلق عليه الآمال وكل مصرى مكلف بحراسته حتى يشب ويكتمل نموه!.

رأى الصحف فى الوزارة الزيورية الثانية

ولقد اختلفت آراء الصحف حيال هذه الوزارة الجديدة فكان رأى جريدة المقطم.

«إنه لاعتبارات دستورية ولاعتبارات وطنية قومية أسمى منها اقترحنا تأليف وزارة ائتلافية من جميع الأحزاب تجمع شملها على كل ما فيه مصلحة مصر وخيرها. وقد نسجنا فى اقتراحنا هذا على منوال ما تفعله الدولة الدستورية

التى تقدمتنا فى الحكم البرلمانى وخصوصًا فى الأحوال التى تقضى توحيد قوى الأمة وتسييرها فى وجهة معينة لخيرها».

«وكان المعروف والمشهور عندنا هنا أن زيور باشا يتوق إلى التخلى عن زمام الوزارة ويُقلد منصب سفارة فى أوروبا. وكان المفهوم أنه ينتهز أول فرصة بعد ظهور نتيجة الانتخابات للاستقالة. ومع أن الإشاعة راجت فى صباح يوم ١٣ بأنه لا يزال مصممًا على رأيه فقد قابلتها إشاعة أخرى بأن أنصاره والمعجبين به يلحون عليه بالبقاء وأن جلالة الملك يأبى أن يوافقه على رغبته هذه».

«ويتبيَّن من الاستقالة التى رفعها دولته لجلالة الملك أن الغرض منها تأليف وزارة برلمانية تمثل الأحزاب التى قيل إنها أحرزت الأكثرية فى مجلس النواب. لأن بعضًا من الوزراء السابقين ليسوا أعضاء فى أحد مجلسى البرلمان».

«ونحن نبنى بحثنا على هذا البيان ضاربين الآن صفحًا عما يشاع عن الأغراض الأخرى التى يقال إنها مقصودة بهذا التأليف الجديد ويستدل أصحابها على صحتها بالسرعة العظيمة التى أُلِّفت بها الوزارة».

«ويتبيَّن من الاطلاع على أسماء الوزراء الجدد أنهم سيكوِّنون ثلاثة من الأحزاب وهى حزب الأحرار الدستوريين وحزب الاتحاد وجماعة المستقلين وليس فيها من يمثل الحزب السعدى ولا الحزب الوطنى».

«أما الحزب السعدى فإن دولة زعيمه جاهر بأنه لا يؤيد الوزارة الجديدة. وأما الحزب الوطنى فالذى علمناه هو أنه يؤيدها فى الإصلاحات الداخلية أما فى السياسة الخارجية فإنه لا يحيد عن قواعده الأساسية المعروفة. فالوزارة الجديدة والحالة هذه ليست وزارة ائتلافية ولكنها وزارة فئة من الأحزاب كوزارة (بوانكاريه) أو وزارة (هريو) فى فرنسا».

«ولا جدال فى أن أعضاء الوزارة الجديدة من أبناء مصر الذين يُشار إليهم بالبنان ولهم خدمات تذكر فى نهضة مصر وفى المناصب الخطيرة التى تقلدوها قبلاً، فهم من هذا القَبيل ومن قبيل مقدرتهم وكفاءتهم الشخصية مستوفون

للشروط الجوهرية التى يجب أن يتحلى بها من يتقلد منصب الوزارة الرفيع العظيم التبعة فى هذه الأيام».

«غير أن هذا لا يحل العقدة البرلمانية ولا المشكلة القومية، التى هى بيت القصيد فى الأمر كله. فالوزارة الجديدة ستتقدم إلى البرلمان الآن ببرنامجها فماذا يكون مركز الوزارة فيه وكيف ترجو أن توفَّق إلى إدارة الأعمال والسير فى معالجة المشكلات التى تستقبلها من أول يوم من أيام دور الانعقاد؟».

«إن هناك ثلاثة أمور محتملة الوقوع».

«الأول ما يُقال من انحياز فريق من النواب الذين انتخبوا وفديين إلى الأحزاب التى تألفت الوزارة منها فيصير لها أكثرية تبلغ عشرين أو خمسة وعشرين تمكِّنها من مواصلة العمل وفى هذه الحالة تشتد معارضة الحزب المعارض أو الحزبين المعارضين فتسير الأعمال ببطء عظيم. لأن المعارضة ستكون قوية شديدة لأن الرافعين للواء المعارضة سيكونون جزءًا كبيرًا من أعضاء مجلس النواب كما يُرى من أرقام نتيجة الانتخابات وبينهم رجال محنكون مجربون فى الأخذ والرد والكر والفر والنزال البرلمانى والنضال وفى مقدمتهم سعد باشا».

«والثانى أن تكتفى الوزارة بما نالته من الأغلبية اليسيرة التى أشار إليها البلاغ الرسمى الذى نشرناه أمس. وفى هذه الحالة يكون موقفها عرضة لما تقدم بيانه فى صدر هذه العجالة فتقف حركة العمل البرلمانى أو تسير ببطء كثير وليس هذا فى مصلحة البلاد».

«والثالث أن لا تلقَى الوزارة التأييد المطلوب إما فى أول الأمر أو بُعَيْده فتضطر إلى الاستقالة وحينئذ فإما أن تؤلف وزارة ائتلافية أو تؤلف وزارة حزبية أخرى قد يؤول تأليفها إلى استئناف الحالة نفسها. وقد يفضى أخيرًا إلى حل مجلس النواب واستئناف استفتاء الأمة مع ما فيه من مشقة وعناء ونفقات طائلة ووقوف دولاب العمل فى دوائر الحكومة والأسواق بعد الذى جربناه وخبرناه فى

الانتخابات الحالية. وهو أمر نأبى توقعه ولا نظن أن أحد المسئولين يوافق عليه لأننا نريد توطيد قواعد الدستور لا إضعافها وخصوصًا فى أول العهد به»[1].

أما السياسة فقد أفردت مقالاً افتتاحيًا خاطبت فيه النواب الذين سمتهم (بالنواب المترددين). قالت فيه:

«إن سعدًا الذى تريدون اليوم تأييده هو نفس سعد الذى فر من الميدان منذ أشهر ثلاثة حين أحدقت الأهوال بمصر وحلّت بها المكاره مثنى وثُلاث ورُباع. إن سعدًا الذى تتملقونه اليوم وتخشون سلطانه الموهوم وجبروته البائد هو نفس سعد الذى فر إلى فندق تعرفونه على مقربة من أبى الهول فصمت صمته وجمد جموده والنكبات مُنصبَّة على الوطن الذى كان وما زال يزعم أنه منقذه ومنجيه. إن سعدًا اليوم هو نفس سعد الذى أصاب هذا البلد بويلات تعقبها ويلات وأزمات خانقة تتلوها أزمات. ثم هو الذى قال فى كتاب استقالته منذ أقل من أربعة أشهر: «إن هذا الاستعفاء قد يكون خير وسيلة لوقاية البلاد من الشرور المتوالية».

«فكيف تريدون اليوم تأييده والعود إلى معونته على إحراز كثرة فى البرلمان لو أحرزها وتحققت أحلامه فولى الحكم - ولن تتحقق أحلامه أبدًا، ونقول أبدًا مؤكدين موقنين مهما تكن الحال - لما استخدم كثرتكم هذه لمصلحة البلاد ولما استطاع أن يدفع عن الوطن تلك الشرور المتوالية التى عجز عن دفعها بالأمس أيام كانت كثرته ساحقة ماحقة وأيام كان له الحَوْل والطول لا ينازعه فيهما أحد؟».

«أيها النواب المترددون. إن فى ترددكم هذا وفى ضعف همتكم عن أن تنحاز إلى سفينة النجاة فتمد إليها يد المعونة لجريمة لا تُغتفر. إن سعدًا قد كان ربان هذه السفينة أيامًا طوالا فى عهد المجلس المنحل فأوشكت السفينة أن تغرق».

---

(١) المقطم فى ١٥ مارس.

«إنكم مؤمنون بوطنكم فلا ينبغى أن تُلدغوا من جحر مرتين وعليكم وحدكم أيها المترددون الهيَّابون تتوقف مصير الدستور والنظام فى الداخل ومصير القضية الكبرى فى الخارج».

«هذا ولتعلموا أنه لو كان للعرش بقية ثقة بسعد ورجاله لدعاهم لتأليف الوزارة الحاضرة أو لأشركهم فيها».

«وأنتم مهما يكن ترددكم عالمون بمعنى هذا الذى تضطروننا إلى الإشارة إليه لأنه أمر خطير إلى الحد الأقصى من الخطورة، فالآن وقد أشرنا إليه إشارة واضحة جلية أصبحتم ولا عذر لكم فى الانحياز إلى كفة قد ينشأ عن انحيازكم إليها مصاعب قومية ومخاطر دستورية لا يعلم غير الله مداها ولا منتهاها».

«وقد أعلن الإنكليز، فى غير غموض ولا هوادة أن سعدًا ليس بالزعيم السياسى الذى يُستطاع حل القضية المصرية بمفاوضته. لا لأنه أشد الزعماء حرصًا على مصلحة البلاد ولكن لأنه رجل متقلب فهو متطرف يومًا ومتهاون آخر. ليس له مبدأ معلوم ولا خطة واضحة مرسومة».

«ثم لا تنسوا أن مقتل السردار أثناء حكمه قد زاد العلاقة بينه وبين خصومنا توترًا وزاد الأمتين منه يأسًا. حتى لقد لهجت بذلك صحفهم ونطق به وزراؤهم. بل صرح به ملك الإنكليز فى خطبة العرش الماضية على وجه صريح لم يسبق له نظير فى خطب العروش طُرًا».

«أيها الحائرون والمترددون! عليكم وحدكم تقع التبعة فى مصير هذا الوطن، دستوره وقضيته، فإما أن تنحازوا إلى جانب الكفايات المشهورة التى أتاحتها الانتخابات الجديدة للبلاد فتعينوا الحق على الباطل والدستور على الفوضى والسلامة على البوار - وإما أن يستهويكم الشيطان فينال سعد فى المجلس الجديد كثرة لن تنيله حكمًا ولكن قد تقضى على الدستور وتفسد على البلاد ما جاهدت من أجله ست سنين».

أما جريدة الاتحاد فقد أفردت للتعليق على نتائج الانتخابات وموقف سعد باشا بعد الذى حصل، مقالاً افتتاحيًا نشرته تحت عنوان (سعد باشا والبرلمان - واجب الحكومة وواجب النواب)، فقالت بعد كلام طويل عن سعد باشا ما يلى:

«وليس لسعد باشا من غاية سوى التمتع بالحكم وإرضاء هذه الشهوة الجامحة بغير عنان وهو لا يطيق أن يجلس بعيدًا وأن يكون فردًا كسائر الناس ولا يحتمل أن يواجهه كل هؤلاء الخصوم الأقوياء الذين بسط لسانه فى ضمائرهم وذممهم واتهمهم بالإجرام والخيانة وطردهم من «حظيرة الوطن» فماذا يصنع؟ يجب إكرامًا لسواد عينَىْ دولته أن يذهب البرلمان الجديد إلى حيث ألقت وأن يعود المجلس القديم الذى كانت له فيه كل هاتيك «النمر!!»».

«وسبيله إلى ذلك أن يطعن على مشروعية الانتخابات التى جرت وعلى جواز حل المجلس السابق وأن يمضى فى هذه الحملة الجريئة لعلها على الأقل تخيف عددًا كافيًا من نواب الأحزاب الأخرى وتدفعهم إلى الانحياز إلى صفه فيفوز بالأغلبية التى يشتهيها!!».

«فإلى أين يريد سعد باشا وعصبته أن يسيروا بنا؟ لا بد أن يتولى الحكم وإلا فلا بديل من ذلك سوى نشره الفوضى وإثارة الاضطراب وهدم البلاد على رأس أبنائها وإفساد مساعيها وإحباط جهودها؟».

«فعلى الحكومة أن تكتب لسعد باشا وأنصاره وللعالم كله أن فى البلاد قوانين لا مفر من رعايتها وأنها قادرة على إلزام السعديين أن يحترموا القوانين وعلى إقناعهم بأن لا خير فى محاولة خرقاء ولا أمل فى حلم أو تساهل أو ضعف فإن مستقبل البلاد رهن بما تبديه الحكومة من الحزم والعزم فى حدود القانون».

«وعلى النواب من خصوم سعد أن يفهموا أن سعد باشا لا يملك لهم نفعًا ولا ضرًا وأن فى أيديهم إنقاذ البلاد مما يتهددها من السعديين وأن واجبهم يحتّم عليهم أن يثبتوا لسعد باشا ولا يكترثوا لتهديدات أنصاره وحماقتهم».

«وما خير الدستور إذا كان رجل واحد يستطيع أن يعصف به ويفسد أمره على أمة بأسرها؟ ففى أكف النواب حياة الأمة ومستقبلها ويقينًا أنهم سيكونون عند ظن الأمة بهم وأملها فيهم»(١).

«أما جريدة الأخبار فقد قصرت بحثها فى عدة مقالات على ما أُشيع من بعض الوسائل الإرهابية التى قيل إن الوفد يتبعها لحمل النواب على الانضمام إلى السعديين كتحليفهم يمينًا على التقيد بقرارات الهيئة الوفدية وعدم الخروج عنها. وما أذاعته بعض الصحف المعارضة للوفد من أن فريقًا من النواب تلقوا كتبًا تهديدية مغفلة التوقيع تنذرهم بالقتل إذا هم لم ينضموا لصفوف السعديين!!».

الحالة فى نظر الإچبسيان غازيت

ولقد نشرت جريدة الإچبسيان غازيت الإنكليزية التى تصدر بالقاهرة مقالاً افتتاحيًا عن نتيجة الانتخابات نأتى هنا على خلاصته، قالت:

«إنها لحقيقة مدهشة، حتى فى هذه البلاد المدهشة أن يحدث انتخاب عام. ثم لا يدرى أحد، بكثير أو قليل من التحقيق، من الذى كسب المعركة. انتُخب النواب منذ أربعة أيام ولكننا لا نزال نجهل هل أحرز الزغلوليون أغلبية صغيرة أو كبيرة. وهل كونت الأحزاب المعارضة لهم أغلبية ضدهم. ومن هنا صارت مهزلة السياسة المصرية أشد هزلاً ومجونًا. فقد كان يجب أن لا يكون شىء أبسط من جمع بضعة أرقام توضع تحت أسماء الأحزاب المختلفة. غير أنه يظهر أن الصعوبة هنا وفى هذه اللحظة هى أن كثيرًا من المترشحين الفائزين تُعزى إليهم ميول سياسية ليست ميولهم الحقيقية. فوزارة زيور باشا التى تقلدت الحكم مرة أخرى اعتمادًا على أغلبية غير مفترضة تدعى لنفسها ١٠٥ مقاعد من ٢١١ مقعدًا انتهى النزاع عليها. والوفد، من ناحية أخرى، يدعى لنفسه ١١٦ مقعدًا بينها ١٩ مقعدًا على الأقل كسبها المستقلون الذين تضعهم الحكومة فى قوائمها

(٢) الاتحاد فى ١٧ مارس.

بين النواب المعارضين للزغلوليين لكنهم قد أكدوا كتابة، منذ انتهت الانتخابات انضمامهم للوفد».

«أضف إلى ذلك أن أرقام الوزارة تنقص مرة أخرى برفض الوطنيين الذين نجح ستة من مرشحيهم أن تكون لهم أية علاقة بالوزارة. وهذا بينا نجد أربع دوائر من ١٠٥ دوائر التى تدعيها الوزارة سيُعاد فيها الانتخاب».

«على أساس نتيجة انتخابية كهذه عهد جلالة الملك إلى زيور باشا فى تأليف الوزارة الجديدة...».

«إن الظروف والملابسات الخاصة التى أحاطت بالانتخابات لا تكاد تدَع محلاً لحل العقدة غير هذا. فقد دلت مرحلتها الأولى على أن الوفد هو الحزب المحبوب الرابح فى البلاد كلها. فقد كانت أغلبيته ساحقة فى المرحلة الأولى وإن كان قد بالغ فيها بعض المبالغة. ولا يمكن التوفيق بأية حال بين هذه الأغلبية الساحقة التى أحرزها الوفد فى المرحلة الأولى (أى انتخابات المندوبين الثلاثينيين) وبين نتائج الانتخابات النهائية مهما افترضنا من الخطأ فى الأرقام المتضاربة. التى تمثل بها نتيجة الانتخابات فما هو تفسير ذلك؟».

«وقد كنا نفضل لو أن نتيجة الانتخابات كانت تمكّن من استئناف المحادثات مع بريطانيا ومن بلوغ نتيجة حاسمة فى المسائل المعلقة كيفما كانت هذه النتيجة. وقد كان ضروريًا لذلك أن يحرز حزب من الأحزاب المتعارضة أغلبية متفوقة. ولسنا نشك فى أن زيور باشا لو حصل على أغلبية كهذه لكان قد أتم العمل الفاخر الذى عمله فى هذا السبيل. ولو حصل زغلول باشا على مثل هذه الأغلبية لكان، على الرغم من عدم ترحيبنا بأغلبيته هذه قد أعاد الأمور إلى مجاريها مرة أخرى. وكان ذلك على كل حال خيرًا من الحالة التى نشأت الآن»(١).

(١) الإجيبسيان غازيت فى عدد ١٦ مارس.

أما جريدة البلاغ الوفدية فقد أفردت مقالاً رئيسًا تحت عنوان (الوزارة الجديدة) آثرنا نقل بعض فقرات منه لأهميتها، قالت:

«ما كادت نتيجة الانتخابات تظهر حتى انزعجت الوزارة لأنها كانت تعتقد أن تدابير الإغراء والإرهاب التى ملأت بها البلاد، ستؤدى إلى كسر الوفديين وإعطائها أغلبية عظمى. فلما ظهر لها فشلها بدأت تعالجه بأنواع من الحيل فأصدرت بلاغها ذلك التى زعمت فيه، فى كلمات مبهمة، أن الأغلبية معها لا مع الوفد دون أن تبين أرقامًا. ثم أطلقت مناديًا، نعم مناديًا يمتطى سيارة عسكرية ومعه جنود مسلحون ينادى فى الشوارع والأزقة ليبلغ أهالى القاهرة أن الأغلبية مع الحكومة لا مع الوفد وأن الوزارة بناء على ذلك باقية!!».

«ولم يكن بد للوزارة من أن تؤيد ببرهان دعواها أن الأغلبية معها فاتجهت، على ما يُقال، إلى المديرين وخاطبتهم جميعًا تطلب منهم أن يستقدموا إليهم النواب الوفديين وأن يبذلوا كل ما لديهم من وسائل الإقناع والإرهاب كى يحصلوا من بعضهم على خطابات يقولون فيها إنهم انسحبوا من الوفد وصاروا مستقلين أو اتحاديين. ولكن اليوم كله انقضى ولم تصل الوزارة إلى غرضها ولم يستطع مدير أو محافظ أن يأتيها باستقالة واحدة من الوفد. فلما يئست من هذه الناحية لم ترض أيضًا أن تسلم بالهزيمة أو بعبارة أخرى لم ترض ولم يرض أنصارها الدستوريون أن يتخلوا عن المناصب خوف أن تفلت الغنيمة من يدهم فلم يجدوا إلا أن يلجئُوا إلى المغالطة وقلب الحقائق ليدعوا أن الأغلبية معهم. فادعوا على بعض النواب الوفديين أنهم مستقلون وبذلك هبطوا بالأغلبية التى نالها الوفد من ١١٥ إلى ١٠١ ثم أصدروا بلاغهم ذلك الذى نشروه أمس وقالوا فيه إن لديهم ١٠٥ بينما الوفد ليس معه إلا ١٠١ فهم الأغلبية!.».

«وظاهر أن دعوى الأغلبية ليست سوى وسيلة لغرض تقوم عليه. فلما ادعوها شرعوا بسرعة ينفذون غرضهم الذى يرمون إليه وهو تعديل الوزارة تعديلاً يجعلها مؤلفة من الدستوريين والاتحاديين. فاجتمعوا وتشاوروا مع دار المندوب السامى البريطانى ثم اتفقوا أخيرًا على أن تقدم الوزارة استقالة صورية يعقبها فى الحال تأليف وزارة جديدة هى نفس الوزارة القديمة مع التعديل الذى يريدونه فيها».

«وكانوا يظنون أن ذلك الإسراع فى التدبير يؤثر أولاً فى الموظفين الذين ورطوهم فى كثير من المخالفات والذين ما زال مطلوبًا منهم أن يساعدوهم فى الدوائر التى يجب أن يعاد الانتخاب فيها. وثانيًا وهذا هو الأهم، تأثيرهم فى النواب الوفديين من طريق إيهامهم بأن الحكومة باقية فى يدهم وأنه صار أصلح لهم أن يتركوا الوفد وينضموا إليهم ليقضوا لهم مصالحهم!!».

«وهكذا اطمأنوا على الوزارة. وهم منتظرون الآن أن يجنوا ثمرة التأثير الناتج من تأليفها. وفى ظنهم أن تلك الثمرة ستكون انسحاب بعض النواب الوفديين بحيث لا يجتمع مجلس النواب يوم ٢٣ مارس إلا والأغلبية معهم. على أن النواب السعديين الباقين هم الذين بقوا بعد حملة الإغراء والإرهاب التى حملوها على المرشحين الوفديين. وبقاؤهم هذا برهان على أنهم رجال مبادئ لا رجال أهواء وأنهم قد تقدموا ليخدموا وطنهم ولا يخونوا عهدهم للناخبين ولا يتحولوا عن خدمة مصر إلى خدمة السياسة البريطانية».

«والآن ننظر فى تأليف الوزارة الجديدة. والصحيح هو أنها لا تعتمد فى تأليفها إلا على حزب الأحرار الدستوريين وحزب الاتحاد ثم على الذين دخلوا فيها من المستقلين، وهم: إسماعيل سرى باشا ويوسف قطاوى باشا وإسماعيل صدقى باشا وعلى ماهر بك، أما المستقلون الآخرون فلا شأن لهم ولا يمكن أن يكون كل واحد منهم مرتبطًا بغير رأيه المستقل».

«أما نواب الحزب الوطنى فلا يؤيدونها ولو أنها تدعى هى ذلك. والدليل على ذلك أنه لم يدخل الوزارة واحد منهم».

«والنتيجة التى تخلص لنا من هذا كله هى أن الوزارة إنما تعتمد على النواب الدستوريين والاتحاديين وحدهم ثم على أربعة من المستقلين هم أعضاء فيها. فكم عددهم جميعًا؟ إنهم لا يزيدون على ٦٠ أو ٦٥ وتلك هى الأغلبية التى تدعيها لنفسها الوزارة الجديدة.!»[1].

---

(٤) البلاغ فى ١٥ مارس.

ومنذ ظهرت نتيجة الإنتخابات انهالت رسائل التهنئة على سعد باشا من القاهرة والأقاليم. ووفدت الوفود على داره تهنئة بفوزه شخصيًا فيها وبفوز الوفد بالأغلبية وكان يخطب فيها كلها بما يناسب المقام.

من ذلك أن ذهب قبل ظهر يوم ١٤ مارس فريق من الطلبة إلى بيت الأمة. وقد تمكنوا من دخوله رغم وجود رجال البوليس حوله وكان صاحب الدولة سعد باشا خارجًا طلبًا للرياضة، فلما حضر استقبلوه بالهتاف والتصفيق فسألهم دولته: «هل أتيتم للتهنئة أو للتعزية؟ إنى أعتبركم مُعزِّين إذا صدقتم الحكومة فى بيانها (أصوات لا. لا) فقال: «أما إن كنتم أخذتم بالحقيقة واعتبرتم أن بيان الوفد هو البيان الصحيح فإنى أعتبركم مهنئين وأتقبل تهانئكم بالشكر الجميل». فأجابته أصوات كثيرة: «إننا معتقدون فى صحة بيان الوفد كل الاعتقاد. ولذلك جئنا لتقديم عبارات التهنئة». فقال دولته بعد أن شكرهم على إحساسهم الذى دفعهم إلى الحضور والتهنئة:

«إن فوز الوفد فى الانتخابات كان عظيمًا بالنسبة للعراقيل التى اجتهدت الوزارة فى وضعها أمامه. عراقيل من التشريع ومن الإدارة ولكن الأمة تغلبت على كل هذه الصعاب وألقت بما أظهرته من الثبات فى مبدئها درسًا قاسيًا وعلمتهم أنه لا يفتُّ فى عضدها إكراه ولا إرهاب وأنها لا تستسلم لعوامل الظلم والعسف ولا تتزل عن حقها الذى تعتبره حقًا مقدسًا».

«حقيقة إن مطاردة الوفديين كانت شديدة خولف فيها الدستور مخالفة واضحة».

وعدَّد دولته كثيرًا من هذه المخالفات التى قال إنها أصبحت معلومة للجميع، ثم قال:

«إن الخروج من هذه الصعوبات بهذه النتيجة يعتبر فوزًا عظيمًا وانتصارًا باهرًا فإن للوفد الآن ١١٦ كرسيًا فى مجلس النواب غير أن الوزارة تزعم أن له ١٠١ لا غير، ولغيره ١٠٥. على أننا إذا فرضنا أن حسابها صحيح فلا ندرى كيف

اعتبرت غير الوفديين جميعًا من جانبها مع أنهم على فرق أربع؟ إذا ساغ أن تعتبر حزب الأحرار الدستوريين وحزب الاتحاد فما هو المسوِّغ لأن تعتبر الحزب الوطنى من صفِّها مع أن مذهبه لا يتفق مع مذهب الحكومة فى حال من الأحوال بل هو مناقض له كل المناقضة».

«وما هو المسوغ لاعتبار المستقلين من حزبها مع أن كل واحد منهم أعلن بأنه رشح نفسه مستقلاً عن جميع الأحزاب. لا شك أن هذا من غرائب الحوادث ومواقف العقول».

«إننى صرحت أمس فى جمع من حضرات الشيوخ والنواب بأنه لا يمكن للوفديين أن يؤيدوا أية وزارة، مهما كان لونها ولم يكن لهم رأى فى تشكيلها. وإنى وأصحابى ما زلنا مصرِّين على هذا الرأى. على أن هذا التشكيل لم يغير إلا فى بعض الأشخاص أما فى الرئاسة والخطة فلم يُغير شىء. والمراد أن يُقال إن الاستشارة أظهرت تأييد هذه الوزارة فى سياستها وقضت على سياسة الوفد. ولكن الأكف لا تستطيع أن تحجب أنوار الشمس»[1].

وفى مساء اليوم المذكور قصد بيت الأمة مندوبو دائرة السيدة زينب التى انتخبت دولة سعد باشا ووفود من طلبة المدارس وجمهور كبير من الزائرين وطلبوا مقابلة دولته، فخرج إليهم وخطبهم خطبة ضافية كالسابقة وأوصى الشبان أن يجعلوا دائمًا قاعدة عملهم الصدق وأن لا ينحرفوا عنه حتى فى أقل الأشياء وأتفهها[1].

وفى يوم ١٥، حضر إلى دولة سعد باشا عدد كبير من الطلبة وجمهور الزائرين فألقى عليهم دولته خطبة ضافية تكلم فيها، بمناسبة أن اليوم يوم ١٥ مارس وأنه عيد الحرية، عن استقلال مصر وتصريح ٢٨ فبراير وعن سابقة ذَمِّه لهذا التصريح قبل دخوله الوزارة وتنفيذه إياه بعد دخولها، وأثبت أنه استنكره ولا يزال

(١) البلاغ فى ١٥ مارس.
(٢) البلاغ فى ١٦ مارس.

يستنكره وأنه ما نفذ منه شيئًا. ثم تكلم عن الأغلبية البرلمانية وبذل الحكومة أقصى مجهودها لاستمالة بعض الوفديين، ثم قال فى الختام:

«يقولون إن تحت يد الحكومة وثائق من بعض الوفديين وعدوا الحكومة فيها بالانضمام إليها إذا فازوا فى الانتخابات على مذهب الوفد! وإن صح هذا فلا يكون دليلاً إلا على أن هذه الوثائق لم تكتب إلا اتقاء للشر الذى كان ينصب على رؤوس الوفديين، وابتعادًا عن الأهوال الإدارية التى كانوا يلاقونها من أعمال الإدارة. وأن الحكومة تعلم أن شعور الأمة مع الوفد وأنها تحمل الناس على غش الأمة بأن يتظاهروا بمجاراة هذا الشعور حتى إذا فازوا انقلبوا ضده. وهذه جريمة لا أظن أن وزارة تحترم نفسها وتحافظ على شرفها تقدم على الظهور بها».

«ومهما يأتِ به المستقبل فالحقيقة التى لا تقبل نزاعًا هى أن الوفديين حصلوا إلى الآن على ١١٧ كرسيًا فى مجلس النواب وأنه بفرض ألا يحصلوا على شىء من الدوائر الباقية فالأغلبية لهم وشعور الأمة معهم والله من فوق الجميع يهدى إلى الحق وإلى الصراط المستقيم»(١).

تطبيق قانون الاجتماعات على سعد باشا

ولم ترَ الوزارة، وقد أحست بفشلها فى خطتها، إلا أن تهدد سعد باشا بكل أنواع التهديد. وبخاصة لأن الوفود كانت تفد بكثرة على بيت سعد باشا فكان يخطبهم خطبًا تثير فيهم الحماس وتفسد مفعول المقالات الطويلة العريضة التى كانوا ينشرونها فى صحفهم. فأوفد حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية القائمقام انجرام بك وكيل حكمدار العاصمة إلى سعد باشا وأبلغه بأنه «ظهر من التقارير الواردة من البوليس أنه تحصل اجتماعات فى منزله من العامة وتلقى الخطب وينادى الحاضرون بسقوط الحكومة. وهذا ما يجب منعه بمقتضى المادة ٧ من قانون المجتمعات فهو يلفت نظره إلى ذلك وإلا منعتها الحكومة بنفسها»(٢).

---

(١) البلاغ فى ١٦ مارس.
(٢) الأخبار فى ١٦ مارس.

أحاديث لبعض الوزراء

هذا، ولقد نشرت جريدة التيمس حديثًا لعبد العزيز فهمى بك قال فيه:

«لقد شعرت أنا وزميلاى الذين نمثل الأحرار الدستوريين فى الوزارة بأن مصر فى حاجة تتطلب اشتراكنا مع زملائنا من الأحزاب الأخرى. إن أكبر مسألة تشغل أفكار المصريين هى تنظيم العلاقات بين إنكلترا ومصر. وبرنامج الأحرار الدستوريين معروف جيدًا ولن يحيد عنه أحد منا. ولا يتيسر تحقيق هذا البرنامج إلا إذا أظهرت مصر أنها جديرة بثقة بريطانيا العظمى. ومن المحقق أن هذه الثقة لا يمكن الحصول عليها إلا إذا تمسكنا بأهداب السكينة واهتممنا بمصالحنا الحقيقية وبسطنا النظام فى بلادنا. ولحُسن الحظ أن مصر سائرة فى هذا الطريق. وقد أظهرت الانتخابات بوضوح أن البلاد راضية عن الأحزاب المؤيدة للنظام ونأمل أننا باحترام القانون فى كل فرع من أفرع الإدارة المصرية وبسير العدل فى مجراه أن نحمل بريطانيا على حل المسائل المعلقة حلاً مطابقًا لرغباتنا. وسيعمل جميع زملائى فى الوزارة مشتركين على الوصول إلى هذه الغاية بأسرع وقت فى الإمكان»[1].

ونشرت فى ذات اليوم حديثًا لدولة يحيى إبراهيم باشا قال فيه:

«لما عُرضت علىّ رياسة حزب الاتحاد قبلتها بلا تردد لأنى أعلم أن سياسة هذا الحزب ترمى إلى إيجاد الوئام فى البلاد ومحو ما يوجد من البغضاء وإيجاد صداقة حقيقية بين إنكلترا ومصر. وهذا كله مطابق لآرائى. ولا يخالجنى شعور عدائى سياسى على الإطلاق. وتاريخ حياتى يدل على أنى لم أعمل إلا لمصلحة مصر ونجاحها. ولما عرض علىَّ المنصب الوزارى ترددت بادئ الأمر. ولكن ترددى هذا زال أمام اعتبار يتعلق بمصالح مصر التى تحتاج معاونة جميع الأحزاب وأمام واجب خدمة مليكى، وقد قبلت أنا وزملائى الاشتراك فى الوزارة عازمين عزمًا أكيدًا على أن نشارك زملاءنا فى العمل بكل ولاء وإخلاص».

---

(١) السياسة فى ١٧ مارس.

«وإنى بصفتى وطنيًا مصريًا أرغب بطبيعة الحال فى استقلال البلاد. وفى عزم حزب الاتحاد أن يعمل لتحقيق هذا الغرض بالوسائل السلمية وبالإصلاحات الداخلية وبالسعى إلى جعل البلاد أهلاً للاستقلال»[1].

كما نشرت «الديلى إكسبريس» حديثًا لمكاتبها مع حضرة صاحب الدولة زيور باشا، قال فيه:

«أظن إننا تمكنا من تأليف وزارة هى أقوى وزارة أُلّفت فى مصر وهى مشكّلة من رجال لا مصلحة شخصية لهم وهمتهم منصرفة إلى خدمة مصر فى هذه الساعة المحفوفة بالخطر».

«وقد جاءت نتيجة الانتخابات مُرْضية تمام الرضاء من وجهة نظرنا وما مثل زغلول باشا الآن إلا مثل قائد مخذول فقد نصف أركان حربه».

«وقد حسنت الأحوال فى مصر من الوجهتين الاقتصادية والمالية وسار القانون والنظام إلى حد لم يعرف فى وزارة زغلول باشا والطلبة يشتغلون بمدارسهم. وهم الآن يعلنون شكرهم للحكومة على عنايتها النافعة بمصالحهم. ولم يقع ما يخلُّ بالنظام فى يوم الانتخابات نظرًا للنظام الحالى والهدوء سائد فى مصر. ولا خوف من وقوع اضطراب فى المستقبل. ونحن مستعدون لمعالجة جميع الطوارئ».

ولما سأله المكاتب عن المفاوضات مع بريطانيا والسودان، قال زيور باشا:

«لم يحن الوقت للتحدث فى المسألة الأولى، أما فيما يتعلق بالسودان فقد زار حاكمه الجديد القاهرة زيارة ناجحة أحدثت أثرًا حسنًا جدًا فى جميع الدوائر».

«ومما يجدر ذكره أن أكثرية الوزارة الجديدة مؤلفة من رجال أقوياء الحجة وخطباء مفوّهين وهم معروفون بالمقدرة النادرة»[2].

---

(١) السياسة فى ١٧ مارس.

(٢) برقيات السياسة الخصوصية، عدد ١٧ مارس.

رأى الحزب الوطنى فى الوزارة

وعلى ذكر هذه الأحاديث نذكر الحديث الذى نشرته جريدة التيمس لحافظ رمضان بك رئيس الحزب الوطنى؛ حيث قال:

«إن الحزب الوطنى لن ينسى قط المظالم التى قاستها الأمة تحت حكم الوزارة الزغلولية كما لا ينسى إدارتها الداخلية المخزية. ولا فشل زغلول باشا فى المفاوضات الخاصة بالسودان الذى ضاع من مصر فى عهد توليه الوزارة».

«لم يقبل الحزب الوطنى الاشتراك فى الوزارة ولكن هذا لا يمنع من تأييده إياها إذا عملت لمصالح مصر. لا سيما فى المسائل الداخلية».

«أما فيما يتعلق بالمسائل الخارجية فالحزب الوطنى لن يحيد عن مبادئه».

«إنى لست بالبرلمان ولكنى واثق من نواب الحزب الوطنى بأنهم سيقاومون كل محاولة يُراد منها إسقاط الوزارة لإحلال وزارة أخرى مكانها لا لسبب سوى إرضاء المطامع الشخصية وبدون أن تكون هناك مصلحة وطنية حيوية تدعو إلى سقوطها»[1].

آراء جريدة التيمس فى حالة البرلمان الجديد

ولقد نشرت جريدة التيمس فصلاً افتتاحيًا فى يوم ١٦ مارس قالت فيه:

«إن أعظم حادث فى الانتخابات هو الثورة ضد أعمال الوفد الظالمة وقد رأس زيور باشا هذه الثورة وسيتقدم إلى البرلمان مع زملائه ليقرروا انتصارها وليقاوم حملة زغلول باشا التى ينوى توجيهها إلى الثائرين بأول فرصة. ويبلغ عدد الوفديين نحو نصف أعضاء البرلمان وسيكونون هيئة منظمة جيدًا تقاتل فى البرلمان مدافعة عن حياتها السياسية ضد التآلف الحزبى وسيرأسها زعيم أثبت مهارته وتهوره فى إثارة عواطف الطبقات الجاهلة».

«ولقد كان كل شىء رهن إرادة زغلول باشا فى البرلمان السابق حيث تمكن من إبعاد أقدم أعضاء المعارضة خارج البرلمان. ولكنه سيواجههم الآن وسيلاقون

---

(١) برقيات السياسة الخصوصية، عدد ١٧ مارس.

قليلاً من الصعوبة فى إظهار سخافاته فى السياسة الخارجية وبيان عيوبه البارزة فى الإدارة الداخلية».

«أما الأعضاء الذين كانوا يؤكدون لكل من الطرفين بأنهم معه والأعضاء الذين لم يقيدوا أنفسهم بالانتماء إلى طرف دون غيره فينضمون فى النهاية إلى الجانب الذى يرجون فوزه وكثيرون من هؤلاء يوافقون على سياسة زيور باشا ويبغضون أساليب الوفد ولكنهم لا يجرءون على العمل باعتقاداتهم إلا إذا أيقنوا بأنهم إذا عملوا لا يعرضون أنفسهم وأسراتهم لانتقام الوفد. فقد تعلم المصريون بالتجارب القاسية فظاعة انتقام الوفد وشناعته وهؤلاء يسرهم عدم تأييد أعضاء الوفد إذا اقتنعوا بأن الوفد لن يسمح له ظرف لاستعمال سلطته. فإذا أثبتت هذه الثقة فى نفوسهم فإنهم يؤيدون الحكومة بكل حماسة. ولكن صفوف التآلف الحزبى لا تبقى ثانية إذا بدا فى الأيام الأولى من انعقاد البرلمان أى ضعف أو تردد من أى نوع من جانب الوزارة أو «لقى زغلول باشا وشركاؤه تشجيعًا من أية دائرة»»[1].

تصريحات معالى عبد العزيز فهمى بك لإخوانه المحامين

وفى صباح يوم ١٨ مارس، مضى صاحب المعالى الأستاذ عبد العزيز فهمى بك ومعه صاحب المعالى توفيق دوس بك وصاحب المعالى محمد على بك الوزراء الذين كان أصلهم محامين لزيارة زملائهم فى غرفة المحامين بمحكمة الاستئناف، وكان مجتمعًا بها عدد كبير من المحامين يتقدمهم نقيب المحامين أحمد بك لطفى ووكيل النقابة. وكان الزحام شديدًا.

فأخذ معالى عبد العزيز فهمى بك يتكلم فقال لهم:

«إنى سعيد بهذه الفرصة التى سمحت لى بالمجىء إلى عائلتى الكريمة التى أحبها من قلبى. وكم كان ألمى من الظروف التى قضت علىَّ بغير هذا الود بينى وبين بعض زملائى فإننى أذكر أنه فى زمن المحنة قضى على بعض إخوانى أن

---

(١) برقيات السياسة الخاصة، عدد ١٧ مارس.

يقطعوا صلتهم بى. وقد جعلتنى تلك الظروف أزهد فى زيارتى تلك الغرفة التى طويت فيها شبابى كى لا يكون فى حضورى ما قد يجرح إحساس بعض إخوانى فى ذلك الوقت. ولكن الظروف نفسها كشفت لى عن أنه بالرغم من مظاهر تلك المحنة فإن عاطفة الود والوفاء كانت سليمة فى جوهرها وإن الذين تظاهروا بشىء من الفتور كانوا مضغوطين مرهَبين بفعل الفوغاء والفوضى التى كانت تهدد العقلاء».

«واليوم إنى سعيد إذ جئت بينكم وأخذت مكانى القديم متصلاً بكم فإن أكبر سعادة أن يبقى لى هذا الاتصال وهذا الود طول حياتى».

«إننا قبلنا الحكم لغرض واحد هو العمل على تحقيق آمال البلاد وأن نؤيد النظام والقانون وسنؤيدهما وسنقضى بكل الوسائل على عناصر الفوضى وعلى كل خروج على النظام والقانون وثقوا بأننا لن ندخر وسعًا فى بث الطمأنينة والقضاء على التهويش وعلى وسائل الفوضى التى تهدد كياننا».

«وسنصل إلى هذا الغرض مهما كلفنا من الثمن. لقد اشتغلت بلجنة الدستور وكنت أعتقد أن الدستور مناسب لبلدنا ولكن العمل أظهر أن ثوبه فَضْفاض وبالرغم من هذا الذى أظهره العمل سنحافظ عليه ونرعاه».

«فى هذا الدستور حق مقرر لجلالة مولانا الملك وهو حل المجلس فى كل وقت متى أراد ومتى رأى فى ذلك المصلحة للبلاد وإننا نصرح لحضراتكم أنه فى سبيل تأدية واجبنا إذا وضعت العراقيل أمامنا فإننا لن نلتمس من صاحب الجلالة ألا يستعمل حقه المطلق فى حل المجلس. ولكن إذا سارت الأمور فى نصابها الطبيعى وتمكنًا من العمل فإننا سنتقدم إلى جلالته راجين منه بكل تواضع وإخلاص وخشوع أن يتساهل فى استعمال هذا الحق».

«كنا نتمنى أن لا تدعو الضرورة إلى استعمال هذا الحق الدستورى ولكننا نرى من الأسف أن بعض الهيئات تفسد الحياة الدستورية وتعطى الحكومة الأسلحة التى تدعوها إلى استعمال هذا الحق لمصلحة البلاد. فمن ذلك أنهم يحلِّفون النواب اليمين أن يخضعوا من الآن لقرارات هيئة أو فرد. وهذه اليمين تهدم

الروح الدستورية لأن النائب يجب عليه ألا يخضع إلا لسلطان ضميره وألا يقسم إلا اليمين التى قررها الدستور وهى أن يكون مخلصًا للوطن وجلالة مولانا الملك. وأن يؤدى أعماله بالذمة والأمانة. فهذه اليمين الدستورية تتناقض مع اليمين التى يحلفها بعض النواب الآن، والذمة التى تسع اليمينين معًا هى ذمة لا تصلح للنيابة ولا شك أن هذه الحالة مفسدة للحياة الدستورية ويتعيّن على الحكومة حيالها أن تلجأ لحق الحل لتحافظ على روح الدستور».

«وسيكون أيضًا من واجبنا أن نعمل على ألا يتساوى العالِم والجاهل فى حق الانتخاب فإننا نريد أن يكون الاختيار للعقل لا للجهل والفوضى وهذا يقضى بتعديل قانون الانتخابات».

«إننا سنمضى فى أداء هذا الواجب إلى النهاية معتمدين على تعضيدكم وعلى يقيننا أننا نؤدى حقًا علينا لبلدنا»[1].

وقد نقدت جريدة البلاغ وجريدة الأهرام أقوال عبد العزيز فهمى بك وتهجمه على الدستور بعد أن كان زعيمًا للمحافظين عليه وعضوًا ذا مركز سام فى اللجنة التى وضعته، ومشروع هذه اللجنة يقول: «إن الأصل فى عدم الثقة استقالة الوزارة وقبول تلك الاستقالة إلا أنه يجوز بطريقة استثنائية الرجوع إلى رأى الأمة فى ذلك إذا ظهر أن المجلس لا يعبر فى عدم الثقة عن رأى الأمة». ومع أن على ماهر بك أحد أعضاء هذه الوزارة هو الذى قال: «لم يحصل فى بلد دستورى أن اقترع على عدم الثقة بالوزارة فبقيت الوزارة وحُلَّ المجلس».

ومع كل ذلك لم تقف حملات أعضاء حزب الأحرار الدستوريين ضد سعد باشا. بل كان خطباؤهم يوالون اجتماعاتهم وخطبهم فى كل أسبوع.

من ذلك تلك الخطبة التى ألقاها الأستاذ إبراهيم الهلباوى بك فى يوم ٢٠ مارس، والتى حمل فيها حملة منكرة على الوفديين وعدهم أقلية مشاغبة قد فشلوا فى الانتخابات فشلاً مريعًا.

---

(١) السياسة، عدد ١٨ مارس.

نواب الأكثرية يكرمون سعد باشا

كانت تلك الأقوال تُقال وتلك المزاعم تزعم وتلك الخطب تلقى من أنصار الحكومة والأمور تسير فى مجراها الطبيعى. والظاهر أنها كانت مكذبة لتلك الأقوال والمزاعم.

وكان النواب والشيوخ السعديون قد أعلنوا عزمهم على إقامة حفلة يكرمون فيها دولة سعد باشا فى يوم ٢٢ مارس، فلما ضرب موعد هذا الاحتفال تطلع الناس إلى ذلك الموعد وانتدبت الصحافة المحلية أجنبية ووطنية المندوبين لحضور هذا الاحتفال. وذهب الكثيرون إلى فندق سميراميس محل الاحتفال يتسمون الأخبار وجلس الناس فى المنازل والقهوات والأندية ينتظرون ما ينقل إليهم من ذاك الاجتماع؛ بل أخذ خصومه السياسيون يتساءلون عن عدد النواب الذين حضروا واشتركوا فى هذا الاحتفال ليعرفوا موقف مجموع الأحزاب أمام الحزب الأكبر.

وقد اشترك فى هذه الحفلة ودفع قيمة اكتتابه فيها جميع حضرات الشيوخ السعديين وعددهم ٥٧ شيخًا وجميع النواب السعديين كذلك وعددهم ١١٦. حضر منهم فعلاً ١١٣ واعتذر ثلاثة بمرضهم.

ولما أقبل دولته قوبل بعلامات الاحترام وبالتصفيق الطويل والهتاف المتواصل. وبعد تناول الشاى أُخذت صورتهم الشمسية، ثم وقف حضرة صاحب العزة محمود بسيونى بك العضو المنتخب فى مجلس الشيوخ فخطب خطبة طويلة فى «أن حفلات التكريم يقصد بها أصحابها تعظيم معنى من المعانى السامية التى امتاز بها المحتفل به والاعتراف بما له من الأثر الحميد فى خدمة بلاده».

وقرر أن لدولة المحتفل به ثلاثة مبادئ ملَّكته زمام الأمة وأسلست له قيادتها، وهى: «المساواة بين أفراد الأمة فى المعاملة. والأمانة على الحقوق التى عهد إليه بالدفاع عنها. وإخلاصه للعرش والجالس عليه». ثم تكلم عن كل من هذه المبادئ بما يثبت وجودها لدى دولته.

ثم خاطبه قائلا:

«قسمًا بالكتاب وآياته، والنبى ومعجزاته. ومحمد على الكبير وفتوحاته، والملك فؤاد الأول ونفحاته، أنَّا لم نُقِمْك زعيمًا. ولم ننصِّبك وكيلاً، ولم نتخذك مرشدًا فى سبيل الاستقلال ودليلاً. إلا لما تأكدناه فيك من طهارة الذمة. والنزاهة فى الخدمة، والإخلاص للبلاد ولربها صاحب التاج. من أجل هذه المبادئ التى امتزجت بالأمة امتزاج الروح بالجسم أوْلتك ثقتها ونصرتك أنت وصحبك نصرًا عزيزًا فى الانتخاب الماضى بأغلبية ساحقة وفى الانتخاب الأخير بأغلبية مطلقة برغم ما أصابها فيه من مكروه ووقع عليها من اضطهاد وتعذيب».

«أما فوزك الذى أقاموا فى سبيله جميع العقبات والذى ينكرونه الآن مع وضوحه لهو خير ما ترد به الأمة على أنها مصممة للنهاية وعازمة عزمًا أكيدًا على استمرار جهادها تحت لواء زعيمها المختار حتى تظفر بأمانيها القومية وهى الاستقلال التام لمصر والسودان».

«ليحى الملك ثلاثًا ـ لتحى مصر ثلاثًا ليحى سعد زعيم الأمة ثلاثًا».

ثم تلاه أحد النواب الجدد فى مجلس النواب فألقى كلمة تناسب المقام. ثم وقف دولة سعد باشا فصفق له الحاضرون كثيرًا وهتفوا لجلالة الملك ولدولته ثلاثًا.

ثم خطب دولته الحاضرين حيث كانوا ينيفون عن المائتين، فبعد أن شكر المحتفلين به تكلم عن روح الأمة التى شفت عنها نتائج الانتخابات، ثم تكلم عن الوزارة والانتخابات وما أتته الوزارة من صنوف الضغط على الحريات الشخصية. ومع ذلك فقد أتت نتيجة الانتخابات مضيعة لآمالها حتى بلغ عدد النواب السعديين ١١٦ عضوًا. ثم تكلم عن الوزارة بعد الانتخابات وتكلم عن تصريحات معالى عبد العزيز فهمى بك وزير الحقانية بحل مجلس النواب الجديد. ثم دفع ما افتراه عليه خصومه من نسبة دعوته للثورة. وأكد إخلاصه وإخلاص الوفد لولى الأمر. وختم كلامه ببحث فكرة نتيجة استفتاء الأمة التى

لجأت إليها الوزارة، ثم اختتم خطبته بالهتاف لجلالة الملك ثلاثًا فردد الحاضرون هذا الهتاف[1].

وليس من غرضنا هنا أن نذكر خطبة دولة سعد باشا فإن خطبه فى مثل هذه المواقف لا تحتاج إلى وصف أو تبيان، إنما قصدنا أن ندلل هنا على أن بوادر الأمور كانت تدل على أن سعد باشا وحزبه قد فاز بالأكثرية فى البرلمان الجديد.

اجتماع الأحزاب غير الوفدية

غير أننا لاحظنا من ناحية أخرى أن الأحزاب الموالية للحكومة قد اجتمعت فى نفس ذلك المساء فى دار حزب الاتحاد.

وقالت السياسة فى وصف هذا الاجتماع: «وقد بلغ عدد الحاضرين نحو «المائة» وجلس حضرة صاحب الدولة ثروت باشا فى رياسة الاجتماع ثم عرض أسماء المرشحين لهيئة مكتب المجلس فوافق المجتمعون عليها ثم وقف حضرة صاحب المعالى على بك ماهر وكيل حزب الاتحاد ووزير المعارف ورحب بالحاضرين. ثم قال:

«إن الواجب الملقى على عاتقنا اليوم هام. اليوم يوم المعركة بين الأيام السوداء التى جرَّت على البلاد المصائب والمحن وبين الأمل فى رد حالة البلاد إلى الوئام، والنظام. فكل تهاون فى عملنا قد يجر خطرًا كبيرًا».

وتكلم عن مهمة أحزاب الحكومة التى دعاها أحزاب الأكثرية المؤتلفة فى البرلمان والمسألة الأولى التى ستعرض لهم، وهى مسألة انتخاب رئيس المجلس. وأسهب فى الكلام عن ماضى دولة ثروت باشا وأعماله الكبرى وجهاده فى سبيل قضية البلاد.

ثم تلاه حضرة صاحب المعالى توفيق دوس بك وزير الزراعة فتكلم عن الواجب الكبير الملقى على عاتق النواب، وأشار إلى أهمية قيام كل نائب بهذا الواجب بدقة وأول ما يقضى به أن يكون النائب فى كرسيه دائمًا».

---

(١) انظر الأهرام فى ٢٣ مارس.

وتكلم بعد ذلك حضرة صاحب المعالى عبد العزيز فهمى بك وزير الحقانية فخاطب الحاضرين قائلا: «إنكم على اختلاف أحزابكم مصريون قبل كل شىء. أنتم مستقلون ووطنيون واتحاديون ودستوريون جمع كلمتكم ووحد صفوفكم أن البلد فى خطر فأردتم أن تنقذوه من هذا الخطر وتخرجوه من الويلات المحدقة به. أردتم أن تنقذوا البلاد من ذلك النير الثقيل فعواطفكم نحو بلدكم كمصريين هى التى ألفت قلوبكم وجعلتكم إخوانًا لا تفريق بينكم فى الحزبية».

ثم اقترح أن يختار الحاضرون أحد رجال الحزب الوطنى وكيلاً وأسهب فى بيان مواقف رجال الحزب الوطنى. فوقع الاختيار على حضرة صاحب العزة عبد الحميد بك سعيد. وختم معالى عبد العزيز فهمى بك كلمته بالدعاء للقضية بالنجاح فى ظل مليك البلاد المحبوب.

وبعد ذلك وقف حضرة الأستاذ عبد الرحمن الرافعى بك وشكر لمعالى عبد العزيز فهمى بك شعوره وعواطفه وقال: «إن رجال الحزب الوطنى لم يكن همهم إلا خدمة البلاد خدمة خالصة صادقة». ثم تكلم عن ضرورة الاتحاد والتآزر بين الأحزاب المختلفة وقال:

«من الأمور الغريبة التى وقعت لى أن جاءنى يومًا شخص وقال لى: أنت من الحزب الوطنى فكيف لا تكون عدوًا للأحرار الدستوريين، فدهشت وقلت: إن الأحزاب مهما اختلفت مشاربها فغايتها واحدة وهى الاستقلال التام لمصر والسودان».

ثم شكر الحاضرين وقال إن اجتماعهم له أعظم قيمة لأنه ضم الأحزاب المختلفة والواجب الوطنى يقضى بأن تتحد، وأشار إلى الخطر الخارجى الذى تلقاه البلاد وحث على اتحاد الأحزاب لدرئه ولو اختلفت ألوانها كما حصل فى أوروبا عندما أعلنت الحرب العامة، ودعا الحاضرين للتضامن ودعا الله أن يأخذ بناصر مصر فى ظل جلالة الملك المعظم فؤاد الأول.

ثم وقف صاحب الدولة ثروت باشا فقال: «لولا واجب الشكر لما جسرت على التقدم خطيبًا وكلكم تعرفون مقدرة أصحاب المعالى الأستاذ عبد العزيز فهمى

بك والأستاذ توفيق دوس بك وعلى ماهر بك. ولكنهم قالوا عنى أشياء لا أستحقها. وذكروا أن لى فضلاً فى الحركة الوطنية وحاشا أن أدعى لنفسى هذا الفخر فقد قام كل مصرى بواجبه صغيرنا قبل كبيرنا. كلكم وكلنا خدمنا الحركة الوطنية كل منا بما فى وسعه وإذا كنت قد أديت للبلاد بعض ما يجب لها فقد كان ذلك بفضل تآزر الأمة واتحادها».

وتكلم دولته عن الاتحاد والتآزر فى المجلس الجديد.

ثم وقف حضرة صاحب العزة عبد الحميد سعيد بك فقال: «أشار حضرة زميلى عبد الرحمن بك الرافعى إلى الخطر الخارجى ونسى خطرًا داخليًا وبلاء كبيرًا ذلك هو خطر الوفد خطر سعد وشيعة سعد».

«عملت الأمة صغيرها وكبيرها شبانها وشيبها لإنقاذ البلاد مما هى فيه وإيصالها إلى حقوقها. وبينما نحن نتوقع جنى الثمرة إذا بسعد وشيعته يعملون فيسيئون العمل ويقضون على الجهود التى قطعت الأمة السنوات الأخيرة فى بذلها».

«وإذا كان سعد وشيعته قد عملوا فإنهم لم يعملوا إلا لمصلحة أشخاصهم وذواتهم لإرضاء شهواتهم بالتربع فى دست الحكم. وقد كان نصيبهم الفشل. فشلوا فى كل ما أتوه فشلوا فى سياستهم الخارجية كما فشلوا فى سياستهم الداخلية ولم تجن الأمة من ورائهم أقل فائدة».

«واجبنا نحن الاتحاد والتآزر والاتفاق، فبها وحدها نصل ببلادنا إلى حقوقها. لننس الأحزاب. لننس أشخاصنا. ولنذكر الوطن.

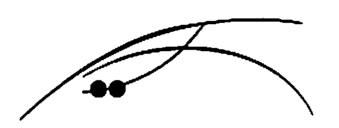
الوطن وحده جدير بعنايتنا واهتمامنا. لنعمل كلنا يدًا واحدة ولنكن كلنا بنيانًا مرصوصًا».

وخُتمت الخطبة بالهتاف لجلالة الملك فردد الحاضرون الهتاف ثلاثًا وهم وقوف. وهتف بعض الحاضرين لدولة ثروت باشا، فقال دولته ومعالى عبد العزيز فهمى بك فى وقت واحد: متى ذكر اسم لجلالة الملك فلا يذكر اسم آخر مقرونًا به.

■■■

الفصل الرابع

افتتاح البرلمان وحل مجلس النواب مرة ثانية ـ نص خطبة العرش ـ مرسوم حل المجلس ـ أسباب حل المجلس



افتتح البرلمان دورته هذه فى يوم ٢٣ مارس. وكانت حفلة الافتتاح فخمة طبقًا للبرنامج الذى وضع لها؛ حيث اصطفت فرَق الجيش من سراى عابدين إلى شارع كوبرى قصر النيل فشارع المبتديان، ووقفت الموسيقى أمام سور القصر تعزف بأنغامها ووقفت موسيقى القرَب أمام وزارة الحربية وموسيقى الحرس أمام دار البرلمان، وكان رجال البوليس وقوفًا بقيادة ضباطهم على مداخل الطرق المفضية إلى دار البرلمان ليمنعوا الناس عن المرور بها وليحولوا دون الزحام.

وفى الموعد المحدد خرج الموكب الملكى من القصر وسار بين الجنود كالمعتاد. والذى لوحظ هو أن الهتاف كان لجلالة الملك ولسعد باشا مع أن زيور باشا هو الذى كان يصحب جلالته فى عربته.

وكان النواب أسرع الناس إلى قاعة المجلس فكثيرون منهم وصلوا إلى تلك القاعة فى نحو الساعة الثامنة صباحًا. ولكن سعد باشا كان آخر من وصل إلى المجلس فى آخر دقيقة من الموعد المضروب وهو الساعة التاسعة والنصف تمامًا. ولقد وصل يتقدمه الدكتور حامد محمود ويتلوه فتح الله باشا بركات. فتوجهت إليه العيون لرصد حركاته فسار من الممر الجنوبى بين صفوف المقاعد إلى أول مقعد أمامى جلس على طرفه وردّ تحية المحيِّين بكلتا يديه. وكان يُقابل أثناء طريقه بالهتاف الشديد خارج المجلس حتى دخل المجلس، واجتمع الناس ألوفًا حول داره يحيونه فى الذهاب والإياب فمنع البوليس الناس عن الوقوف بالشارع

فملئُوا الحديقة والدور السفلى من الدار، وحاول جماعة أن يقوموا بمظاهرة فى ميدان الأزهار ففرقهم البوليس وقبض على نحو ثلاثين منهم أرسلهم إلى قسم عابدين.

ولقد وصل جلالة الملك إلى قاعة المجلس بين قصف المدافع وتحية الجنود وعزف الموسيقى وهتاف الشعب له بطول الحياة، فاستقبل جلالتَه حين وصوله دولةُ رئيس مجلس الشيوخ وأكبر النواب سنًا (مظلوم باشا) وحضرة صاحب الدولة زيور باشا يحيط به حضرات أصحاب المعالى الوزراء وأصحاب السمو الأمراء، فدخل جلالته قاعته الخاصة فارتاح قليلاً. ثم نهض يحف به الأمراء السبعة ورئيسا المجلسين والوزراء، وفتح الباب الملكى المؤدى إلى العرش فدخل صاحب المعالى كبير الأمناء فقال «جلالة الملك»؛ فنهض الجميع وقوفًا وحيوا جلالته بالتصفيق فتقدم جلالته إلى العرش وجلس. وأمر الحاضرين بالجلوس بكلمة «تفضلوا» فجلس الأمراء على مقاعدهم عن يمين العرش وجلس رئيسا المجلسين والوزراء على مقاعدهم عن يسار العرش. ووقف معالى كبير الأمراء وراء مقاعد الأمراء إلى يمين العرش. ثم تقدم حضرة صاحب الدولة توفيق نسيم باشا فرفع إلى جلالته خطاب العرش، فسلمه جلالته إلى حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا رئيس مجلس الوزراء فتلاه بتأنٍّ وعلى مهل.

ثم انصرف حضرة صاحب الجلالة بعد أن هُتف له. فكان سعد باشا أول المنصرفين بعد الحفلة.

نص خطبة العرش

وهذا هو نص خطاب العرش نثبته هنا خدمة للتاريخ:

«حضرات الشيوخ حضرات النواب.»

«فى مستهل هذه المرحلة الجديدة من مراحل حياتنا البرلمانية أهديكم أطيب سلامى وأحيى فى أشخاصكم أمتى المحبوبة التى تمثلون فى هذا المكان مختلف بيئاتها وطوائفها. وأبتهل إلى الله تعالى بالشكر أولاً وآخرًا على ما أولانى من

نعمة إنشاء الدستور بغية إصلاح حالها وإجراء الأحكام فيها بالحق والعدل متوجهًا إليه تعالى أن يشمل وطننا العزيز برضائه ويتم عليه نعمته».

«تعلمون حضراتكم أن مجلس النواب السابق قد حُلَّ بناء على ما وضح لدينا من ضرورة استفتاء الأمة، طبقًا لنصوص الدستور، فيما بدا من الاختلاف بين وجهة نظر غالبية ذلك المجلس ووجهة نظر الوزارة السابقة فى صدد معالجة الحالة السياسية التى ترتبت على الإنذار البريطانى».

«وقد أُجريت انتخابات جديدة أسفرت عن تأليف المجلس من حضرات النواب الماثلين فى هذا المكان».

«وأود، فى هذا الموقف، أن أبدى مزيد الأسف على الاعتداء المشئوم الذى كان سببًا لهذا الإنذار. ذلك الاعتداء الذى أودى بحياة المأسوف عليه سردار جيشنا وحاكم السودان العام. وآمل أن ينال قريبًا مرتكبو ذلك الجرم ما يستحقونه من القصاص تنويهًا بمقت أهل هذه البلاد للإجرام وبعدهم عن روح الغدر والاعتداء».

«وأود كذلك أن أبدى لحضراتكم أن العلاقات مع الحكومة البريطانية، وقد كانت تأثرت بسبب ذلك الاعتداء، قد أخذت فى العودة إلى مجراها العادى من المودة والصفاء كما أن علاقات الحكومة المصرية بسائر حكومات الدول الأجنبية هى على أتم ما يرجى من المودة والوئام. وأن رعايا هذه الدول النازلين فى بلادنا متمتعون فيها بتمام الراحة والطمأنينة».

«إن الوزارة التى تألفت إثر استقالة الوزارة التى كانت حائزة لثقة غالبية مجلس النواب السابق قد أفرغت قُصارى جهدها فى السعى بقدر ما وفِّقت إليه، لتخفيف الأثر الذى ترتب على إنذار الحكومة البريطانية ولم يثْنِها ما شغلها من الجهد فى هذا السبيل عن إحكام تسلم زمام الأمر فى داخلية البلاد بل عنيت بوجوه الإصلاح وأقرت النظام والطمأنينة فى مستقرهما، ولقد رأت أن تتخلى عن الحكم إثر إتمام عملية الانتخاب فعهدنا به إلى الوزارة الحالية».

«وإنّا لنرجو أنه، بحسن التفاهم بين البرلمان والوزارة، تتوصل حكومتنا إلى إزالة ما ترتب من التغييرات والقيود على إنذار الحكومة البريطانية حتى إذا انتهت، بعون الله القدير، من هذه المهمة كان لها أن تتحين أنسب الفرص للعودة إلى المفاوضة والسعى فى سبيل إكمال استقلال مصر والسودان بما يتفق مع وضوح حقنا وعدالة قضيتنا».

«ويسرنى أن أبدى لحضراتكم أن حكومتى قد عملت على توسيع نطاق التمثيل الخارجى حتى شمل أغلب البلاد الأجنبية التى تكثر معها معاملاتنا. وأرجو أن يكون لذلك ما نبتغيه من توطيد حسن العلاقة السياسية بيننا وبين تلك البلاد وأن يكون، فوق ذلك، للتبادل بيننا وبينها خير أثر فى أحوالنا الأدبية والعلمية والاقتصادية. وستُعنى حكومتى بالسعى فى تبوُّء بلادنا مركزها فى جمعية الأمم لتقوم بنصيبها فى الواجب الإنسانى المشترك».

«وسيعرض عما قريب على مجلس النواب مشروع ميزانية الدولة للسنة القادمة ويتبين منه أن الإيرادات تزيد قليلاً على المصروفات. وقد بلغ المال الاحتياطى لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٢٤ ـ ١٧,٨٣٤,٩٩٠ جنيهًا وسيضاف إليه بعد ٣١ مارس سنة ١٩٢٥ ما يربو على أربعة ملايين جنيه وهو ما ينتظر أن تزيد به الإيرادات على المصروفات فى هذه السنة مما يسمح بمواجهة المشروعات الكبرى التى تتطلبها مرافق البلاد».

«وسيكون رائد الحكومة فى سياستها الداخلية حفظ الأمن ونشر السكينة والطمأنينة بين الكافة وتعميم وسائل المحافظة على الصحة العمومية ومكافحة الأمراض والأوبئة وشد أزر الهيئات المحلية كمجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية تمكينًا لها من حسن أداء وظائفها. هذا مع التزام جانب الحكمة فى تدبير أموال الدولة والاقتصاد فى إنفاقها وبذل الجهد فى تنمية مواردها فى حدود المساواة والعدل بغير إرهاق لدافعى الضرائب ولا إثقال لكاهلهم».

«ولما كانت الزراعة هى أساس رفاهية البلاد فستوجه الحكومة عنايتها بنوع خاص إلى المحافظة على مرتبة القطن المصرى بالإرشاد إلى أحسن الوسائل فى

زراعته وحمايته من الآفات احتفاظًا بمكانته فى البلاد الصناعية وضمانًا لدوام رواجه وارتفاع أسعاره غير غافلة فى ذلك عما تحتاجه الزراعات الأخرى من العناية والاهتمام».

«وستنال مشروعات الرى والصرف قسطها من العناية الفائقة فتوضع المشروعات الخاصة بها موضع الدرس والتنفيذ على قدر ما تدعو إليه الحاجة وتسمح به الحالة المالية. وستُعنى الوزارة بإتمام المباحث الهندسية فى أعالى النيل لتوفير المياه الصيفية للقطر المصرى كما أنها ستشرع فى إقامة قناطر بنجع حمادى لمنع الشراقى فى الفيضانات الواطئة ولتستعمل فى المستقبل لحجز المياه صيفيًا عند تحويل الحياض إلى نظام رى مستديم».

«أما فيما يتعلق بنشر التعليم فإنه ليس بخاف على حضراتكم ما قامت به حكومتى حديثًا من السير على سياسة واسعة النطاق من شأنها أن تبعث فى نظم التعليم روحًا جديدة عظيمة الأثر بعيدة النتائج. فقد أخذت حكومتى الأهبة لتعميم التعليم الإجبارى بطريقة تكفل بأقل النفقات القضاء على الأمية فى أقرب مدة ممكنة. كذلك عُنيت حكومتى بتنظيم التعليم العالى فأصدرت قانونًا بإنشاء الجامعة المصرية محققة بذلك أمنية طالما تاقت إليها البلاد. وستفتح الجامعة أبوابها بمشيئة الله فى أكتوبر المقبل».

«ولم تقف عنايتها عند هذا الحد بل إنها أخذت فى بحث وجوه الإصلاح والتنظيم فى جميع فروع التعليم ونخص بالذكر منها تعليم المرأة الذى ستنشأ له معاهد خاصة لتخريج معلمات وطبيبات فى مستوى الرجال مما نأمل أن يكون من نتائجه حسن قيام المرأة المصرية بواجبها فى النهضة القومية. بمثل هذا تتمكن الأمة من تحصين قوميتها بالعلم الصحيح».

«وستبذل الحكومة عناية خاصة فى ضمان توزيع العدالة بين الناس والعمل على عدم تأخير الفصل فى قضايا المتقاضين وستعرض على تصديق البرلمان القانون الذى صدر فى عهد الوزارة السابقة خاصًا بتعديل نصاب اختصاص المحاكم فى المواد بطريقة أدعى لتسهيل سبيل التقاضى».

«أما فيما يتعلق بالقوة الحربية التى عليها الاعتماد فى الدفاع عن كيان الوطن فقد زادت الحكومة قوة المشاة وضمَّنت مشروع الميزانية الذى سيعرض على حضراتكم بعض الزيادة فى قوة أسلحة الجيش الأخرى. وهى تُعنى فوق ذلك، بالبحث فى إنشاء سلاح الطيران. ولما كانت بعض وحدات الجيش قد اضطرت إلى الانسحاب من السودان فإن الحكومة، انتظارًا لما هو مأمول من العودة إلى الحالة السابقة، ستعمل جهدها فى استمرار معالجة الحالة الناشئة الآن عن زيادة عدد ضباط الجيش عن الحاجة».

«وإن جُلَّ أمانينا أن توفق الحكومة الجديدة فى عملها الجسيم الذى بدأته فى أحرج الظروف وأدقها. ولا شك لدينا فى أنها باذلة قصارى جهدها فى تصفية الماضى ومعالجة المسائل القائمة بيننا وبين الدول الأجنبية بروح الود والمسالمة مع الحزم والمحافظة على حقوق مصر الخالدة التى ليس لأية حكومة ولا لأى جيل أن يتصرف فيها أو يفرط فى شىء منها. ولكن حضراتكم جميعًا تعلمون أن النجاح فى ذلك مرهون بظهورنا بين الأمم بالمظهر اللائق بنا وذلك بجمع كلمة البلاد وتوحيد صفوفها مما يترتب عليه انتظام أحوالها وانتشار السكينة والطمأنينة فى ربوعها ولا يكون ذلك إلا بسلوك سبيل الحكمة وترك التقاطع والتنابذ والابتعاد عن الحركات السياسية العقيمة التى تعوق سير الأمور وتعطل المصالح العامة وتهدد الأمن والنظام اللذين وطدت حكومتنا العزم على اتخاذ كل الوسائل الدستورية لتأييدهما فى جميع الأحوال حرصًا على سلامة البلاد».

«وأنه ليملأ قلبى سرورًا أن أدعو حضراتكم للبدء فى أعمالكم وأنا واثق من حسن استماعكم وتمام وعيكم بما وضعتم نصب أعينكم من العمل للمصلحة العامة. أسأل العلى الأعلى أن يوفقنى وإياكم لما فيه خير البلاد».

الجلسة الأولى الوحيدة لمجلس النواب وحله للمرة الثانية

وبعد أن أُجريت المراسيم المعتادة من نحو رد الزيارة لحضرة صاحب الجلالة الملك وما إلى ذلك. اجتمع مجلس النواب فى الساعة الحادية عشرة قبل الظهر. وتولى الرياسة أكبر الأعضاء سنًا وهو حضرة صاحب المعالى أحمد مظلوم باشا.

وأخذ المجلس كالمعتاد فى انتخاب الرئيس والوكيلين وباقى المكتب البرلمانى، فنال حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا ١٢٣ صوتًا ونال حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا ٨٥ صوتًا. أما النواب الثلاثة الذين لم يعطوا أصواتهم، فهم دولة محمد سعيد باشا الذى انسحب من المجلس بعد حفلة الافتتاح وشفيق أفندى منصور الذى كان مقبوضًا عليه فى حادثة السردار والشيخ أحمد محمد خليل أبو سديرة. ثم أعلن الرئيس المؤقت هذه النتيجة.

فحضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا وتولى الرياسة وألقى الكلمة القصيرة الآتية:

«أرفع لحضراتكم عبارات الشكر على هذه الثقة الغالية التى طوقتم جيدى بنعمتها وأفتخر كل الافتخار بها لأنها مظهر ثقة الأمة جميعها. وأنا أتقبل بكل ارتياح أعباء هذه المهمة ولو كنت أخشى أن ضعف صحتى قد يمنعنى أحيانًا من القيام بها. ولهذا أستميحكم العذر إذا حال هذا الضعف بينى وبين مداومة العمل فى بعض الأحيان وأرجو أن تشعروا بأنى سوف لا أكون فى هذا الكرسى ممثلاً لحزب من الأحزاب وإنما سأكون ممثلاً للدستور ولقوانين المجلس الداخلية وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يمدنى بمعونته على القيام بخدمة وطننا ومليكنا المحبوب». (تصفيق حاد وهتاف لجلالة الملك).

ورُفعت الجلسة حيث كانت الساعة الأولى بعد الظهر على أن تستأنف فى الساعة الخامسة. وقد استؤنفت الجلسة فى الميعاد المحدد تقريبًا برياسة حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا فألقى دولته كلمة شكر فيها معالى مظلوم باشا، ومن ثَم بوشر انتخاب الوكيلين فانتخب حضرتا على الشمسى بك وقد نال ١٢١ صوتًا والأستاذ ويصا واصف بك وقد نال ١١٩ صوتًا؛ ضد حضرة عبد الحميد سعيد بك وقد نال ٧٦ صوتًا ومعالى يوسف سليمان باشا وقد نال ٧٤ صوتًا.

فألقى الأستاذ ويصا واصف بك كلمة شكر لحضرات الأعضاء وكذلك فعل على الشمسى بك. وبُدئ فى انتخاب السكرتيرين. وقد أناب دولة الرئيس عنه الأستاذ ويصا واصف بك.

مرسوم حل المجلس

وبينما كان المجلس منهمكًا فى انتخاب المراقبين، دخل حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا رئيس مجلس الوزراء وتلا على الأعضاء المرسوم الصادر بحل مجلس النواب، وهذا نصه:

«نحن فؤاد الأول ملك مصر.»

«بعد الاطلاع على المادتين ٤٨ و٣٩ من الدستور وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى هذا المجلس:»

«رسمنا بما هو آتٍ:»

«المادة الأولى»

«يُحل مجلس النواب».

«المادة الثانية»

«المندوبون مدعوون لإجراء الانتخابات الجديدة لأعضاء مجلس النواب فى ٢٣ مايو سنة ١٩٢٥».

«المادة الثالثة»

«مجلس النواب الجديد مدعو للاجتماع فى أول يونية سنة ١٩٢٥.

«المادة الرابعة»

«على وزير الداخلية تنفيذ مرسومنا هذا والعمل به ابتداء من اليوم».

صدر بسراى عابدين فى ٢٨ شعبان سنة ١٣٤٣ ـ ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥.

(فؤاد)

(بأمر حضرة صاحب الجلالة)

(وزير الداخلية) (رئيس مجلس الوزراء)

إسماعيل صدقى أحمد زيور

أسباب حل المجلس

كان الوزراء، كما قدمنا، ينتظرون أن يسفر انتخاب رئيس مجلس النواب عن تربع دولة عبد الخالق ثروت باشا فى هذا الكرسى؛ حتى يكون المجلس والحكومة سائرين فى تيار واحد.

ولكن إرادة الأعضاء خيبت رجاء الوزارة حيث انتُخب للرئاسة حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا كما رأيت، فعدت الوزارة هذا الانتخاب دليلاً على اتجاه التيار فى المجلس ضدها، لذلك اجتمع أعضاء الوزارة على أثر هذا الانتخاب بدولة رئيسهم وتداولوا طويلاً. ثم رفع دولة رئيس الوزراء إلى جلالة الملك خطاب الاستقالة الآتى:

«حضرة صاحب الجلالة مليكنا المعظم.»

«مولاى»

«لما شرفنى مولاى بإصدار أمره لى بتشكيل وزارتى الأولى رأيت وجوب استفتاء الأمة فى شأن السياسة التى جرت على البلد تلك النكبات والكوارث والتى أقر زعيمها بعجزه عن القيام بمهمته. وبأن استقالته خير وسيلة لوقاية البلاد من شر مصائب أخرى. فعرضت على مولاى حل مجلس النواب وأمر جلالته بذلك وقد حصلت الانتخابات الجديدة وعلى أثرها قدمت استقالتى فأمرتمونى جلالتكم بتشكيل وزارة برلمانية فشكّلتها من زملائى الذين تولوا معى أعباء الحكم. وبمجرد انعقاد المجلس الجديد وقبل بحثه برنامج الوزارة الذى تضمنه خطاب العرش ظهرت فى المجلس روح عدائية تدل على الإصرار على تلك السياسة التى كانت سببًا لتلك النكبات التى لم تنته البلاد من معالجتها. وقد بدت تلك الروح جلية فى أن المجلس اختار لرياسته زعيم تلك السياسة والمسئول الأول عنها».

«وبما أن هذا التصرف من نتيجته أن يجعل مهمتنا فى القيام بواجبنا نحو بلادنا مستحيلاً. وليس فى وسعنا أن نأخذ على عاتقنا ما قد يجره من الأضرار العظيمة بسلامة البلاد وبقضيتها».

«لهذا أتشرف برفع استقالتى واستقالة زملائى راجيًا من مولاى التكرم بقبولها».

«وما زلت لمولاى العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين».

(احمد زيور)

القاهرة فى ٢٨ شعبان سنة ١٣٤٣ - ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥.

فلم يشأ حضرة صاحب الجلالة قبول هذه الاستقالة وجدد ثقته بالوزارة، فرفعت لجلالته الكتاب التالى بحل مجلس النواب:

«حضرة صاحب الجلالة المليك المعظم.»

«مولاى.»

«إن ثقة جلالتكم الغالية التى شرفتمونى وزملائى بها برفض قبول استقالتنا لما يوجب علينا التفانى فى أداء واجبنا المقدس نحو جلالتكم ونحو البلاد. على أننا، كما تشرفت بالعرض لمولاى فى كتاب استقالتنا، لا يمكننا العمل مع مجلس النواب الجديد الذى أظهر لأول وهلة ما يدل على إصراره على تلك السياسة التى جرت على البلاد نكبات ومصائب لم يحجم زعيمها من أن يقر بها فى كتاب استقالته ومع أن الظروف التى قضت بتلك الاستقالة وبحل مجلس النواب تكاد لا تزال باقية كما هى».

«وحيث أن هذا يدل على أن حضرات النواب الذين ظهروا بهذا المظهر لم يتدبروا مصلحة البلد فى الوقت العصيب الذى تمر فيه. ولا نشك مطلقًا فى أن الناخبين ما قصدوا أن يؤدوا بالبلاد إلى مثل ما تؤدى إليه هذه الروح التى آثرت الشخصيات على المصلحة العامة».

«لهذا وأمام رغبة جلالتكم السامية فى المحافظة على سلامة البلاد وعلى قضيتها وتشريفكم لى ولحضرات زملائى بالبقاء فى الحكم للوصول إلى هذه الغاية، لا أرى مندوحة من أن أعرض على جلالتكم حل مجلس النواب».

«وإنى ما زلت لمولاى العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين».

(احمد زيور)

«القاهرة فى ٢٨ شعبان سنة ١٣٤٣ ـ ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥».

وعلى إثر ذلك أصدر جلالته مرسوم حل البرلمان. وقد وجم الرأى العام فى مصر لهذا الحادث الذى لم يكن ينتظر وقوعه أحد. وأخذت الصحف هنا وفى إنكلترا تعلق عليه تعليقات مختلفة متفاوتة.

والذى استلفت نظرنا فى هذه التعليقات كلها ذلك الذى نشرته جريدة السياسة تحت عنوان «حل مجلس النواب ـ على مَن تقع تبعته»، جاء فيه:

«إن سعدًا وشيعته قد بيَّتوا رأيهم ـ رغمًا عن نصيحة السياسة ـ على الظهور بمظهر التمسك بمبدئهم! وإن نفرًا من المعجبين بسعد وسياسة سعد وقف يوم افتتاح البرلمان فى طريق الموكب الملكى وهتف لسعد كما هتف لجلالة الملك. وإن نواب سعد وشيوخه لم يصفقوا بعد تلاوة خطاب العرش. ثم مخالفتهم المتبع بالتعجيل بانتخاب رئيس المجلس قبل الظهر والمتبع كان غير ذلك»[1].

فهذه الأسباب هى التى حملت الوزارة على طلب حل المجلس!

حقًا إنها أسباب ما كانت تدعو لفزع دولة زيور باشا فى التقدم إلى المجلس مقترعًا على الثقة بوزارته فإن نالها كان بها، وإلا فالنتيجة المنطقية هى أن تستعفى الوزارة فى الحالة وتؤلف وزارة أخرى يكون تأليفها مطابقًا لميول نواب الشعب وهى ميول لا مجال للشك فيها.

ولعل الوزارة أرادت بحل المجلس اكتساب الوقت وتأخير الانتخابات الجديدة بضعة أشهر لإيجاد وسيلة لتعديل قانون الانتخاب حتى تستطيع إيجاد مجلس يكون أكثر ولاءً لها، وتبصرًا، فى نظرها بالحالة.

---

(١) اقرأ مقال (حديث اليوم) فى السياسة، عدد ٢٤ مارس.

ولعمرى إن هذه الخطة تعطى فرصة لأنصار زغلول باشا ليدَّعوا ما يدعون، ويقوِّى حججهم ضد هذه الوزارة وضد السياسة التى كان متفقًا عليها إذ ذاك بينها وبين الإنكليز.

ومن ناحية أخرى إنَّا نعلم أن الغرض من الانتخابات استفتاء الأمة. وإنا لنراها أفصحت عن رأيها فى هذا المجلس فلماذا لا تحترمه الوزارة؟ إن كانت حقًا لا تبغى إلا الاستفتاء. وإذا كان الغرض إيجاد مجلس يوافقها على خطتها وسياستها، فلماذا لا تعين أعضاءه تعيينًا ولا تلجأ إلى حل كل مجلس لا يوافقها أو ترى منه بوادر عدم موافقته على خطتها؟.

وبفرض أنه أُتيح لها إيجاد هذا المجلس الذى يلائمها ثم انقلب يومًا عليها وأظهر عدم ثقته بها. أفيكون الحكم عليه بالحل كما حدث أم ماذا؟ إننا ما فهمنا قط الحكمة فى هذا التصرف الغريب من قبل وزارة صاحب الدولة زيور باشا.

وهل غاب عن رجال هذه الوزارة الأذكياء ما حل بالدول التى جعلت الدستور كالألعوبة تحوره حسب الظروف الزائلة، لا توفيقًا مع الحالة الطبيعية الدائمة. حتى أضر دستورها بها لأنه كان حكمًا غير ثابت ولأن الأمم المذكورة لم تجد أمامها ركنًا فى التشريع وطيدًا فتقلبت تقلبات كانت نتيجتها الضرر والاضطراب.

فاليونان ضاع دستورهم وضاعت ثقة أمتهم بهذا الدستور واختل نظام الحكم عندهم؛ لأن كل فئة متغلبة كانت تعقد جمعية عمومية لتعديل الدستور ونظام الانتخاب حتى إذا ما حلت فئة أخرى محلها فعلت فعلها، ولولا ضمانة الدول لهم ولصيانة استقلالهم لما عاشوا أحرارًا فى أرضهم ولما ظلوا دولة مستقلة إلى الآن.

ولقد شهدنا فى تركيا هذا المشهد فى عهد دولة الاتحاديين الذين استولوا على أزمَّة الأمور، فما عتَّموا أن حولوا همهم إلى تعديل مواده لينزعوا من السلطان حق وقف الدستور وحق الحل. فلما تولى السلطان رشاد وكان آلة صماء فى أيديهم أعادوا تلك المادة التى حذفوها وعدلوها على عهد السلطان عبد الحميد لتكون آلة فى أيديهم ضد الأحزاب التى ظهرت أمامهم بمظهر

القوة؛ وكذلك فعلوا فى الانتخابات فضاع الثبات واضطرب السير وارتبكت شئون الدولة ووقع بعد ذلك الانكسار الشنيع فى حرب البلقان، ثم كان ما كان مما هو معروف مشهور.

ولقد تحدثت الصحف المصرية بنية الوزارة تعديل قانون الانتخاب وحصر حق النيابة فى فئة أو فئات معينة. وأنه لافتئات غريب على حقوق الشعب أن تحرم طائفة أو طوائف من ذلك الحق الذى أُبيح للجميع بحجة أن الفئة التى سيعطى لها هذا الحق هى الفئة الراقية. وهذا تدبير لا يخرج الأمة من الحكم الأوتوقراطى الاستبدادى. وكم من فلاح لم يتذوق طعم العلم إنما رضع لبان الاختبار فأصبح أدرى بالحقائق من كثيرين ممن يدعون العلم والعرفان.

وغريب بعد ذلك أن تنادى صحف الأحزاب التى كانت تؤيد الحكومة بأن النواب الوفديين كان يجب عليهم أن يؤدوا الأمانة التى اضطلعوا بها مستقلين عن نزعة الحزب الذى ينتمون إليه. ولا تحتم على النواب الآخرين وعلى الحكومة أن يؤدوا هذه الأمانة دون التقيد بهذه النزعة. بل ماذا يقول هؤلاء فى اليمين التى أقسمها الكل وضمنهم الوزراء بالإخلاص للوطن والملك وبالخضوع للدستور وقوانين البلاد وهذا الدستور يقول: «إذا حُلَّ مجلس النواب فى أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر».

وماذا تقول الوزارة التى اعتدت على تعديل قانون الانتخاب بجعل الحق فيه لفئة أو فئات خاصة والدستور يقول:

«المصريون لدى القانون سواء وهم متساوون فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية». فكيف يريدون التفريق بين فئة وأخرى فى هذه الحقوق الانتخابية؟

وأى الفريقين أعمتهم شهواتهم الحزبية عن رؤية الحقيقة فدفعتهم إلى أن ينتزعوا بأيديهم حياة الدستور. أالنواب الذين انتخبوا سعد باشا رئيسًا عليهم أم الحكومة التى حلت المجلس لهذا السبب؟ ومن هو المتحكم من الفئتين؟ إنَّا لنأسف جد الأسف على هذا التصرف الغريب الذى لا نجد له مبررًا فى التاريخ ولا فى المنطق الصحيح ولا فى الأحكام الدستورية.

ولقد لاكت الألسن وكتبت الصحف المقالات الطوال عن تعديل قانون الانتخاب على الطريقة التى أسلفناها وكان منها المحبِّذ لها وكان منها الناقد. أما الصحف الإنكليزية فكانت فى حملتها من الفريق المحبذ لخطة الحكومة فى عملها[1].

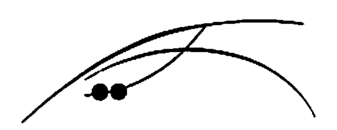
وكذلك كانت السياسة والأخبار والاتحاد من الصحف المصرية. أما البلاغ وكوكب الشرق والأهرام فكانت تنعى على الوزارة تصرفها ولا توافق على هذا التعديل وتظهر معائبه الدستورية فى مقالات طويلة لا محل لذكرها، وكان الإنكليز والأحزاب المنتصرة إلى الحكومة فى عملها متفقين على أن مصر غير أهل للاستقلال والدستور. وغير ذات حق فى أن تحيا حياة نيابية ديموقراطية.

■ ■ ■

(١) برقيات الأهرام والسياسة الخصوصية، أيام ٢٤ و٢٥ و٢٦ و٢٧ وما بعدها.

متفرقات

إشاعة استقالة اللورد أللنبى - ماجريات الأحوال فى السودان - وصول حاكم السودان لمصر - مسألة الحدود الغربية



إشاعة استقالة اللورد أللنبى

تحدثت الصحف البريطانية بإشاعة فحواها أن اللورد أللنبى المندوب السامى فى مصر استقال من منصبه منذ أواخر شهر فبراير، فأصدرت دار المندوب السامى بلاغًا رسميًا نفت به هذه الإشاعة.

وقد علق المحرر السياسى لجريدة «الديلى تلغراف» على البلاغ الذى أصدرته دار المندوب السامى البريطانى ونفت فيه استقالة اللورد أللنبى فقال: «إنه ليس من المحتمل أن يستقيل اللورد أللنبى الآن نظرًا للانتخابات فى مصر. ولكن ليس ثمة محل للدهشة إذا استقال قبل انتهاء سنة ١٩٢٥. وقد أعرب اللورد أللنبى، بصفة غير رسمية عند ما كان بإنكلترا فى صيف العام الماضى، عن رغبته فى الاستقالة قبل مرور زمن طويل»(١).

وقال مراسل جريدة اسكتسمان فى لندن:

«إن من المعروف جيدًا أن اللورد أللنبى يرغب فى الاستقالة متى سمحت الحالة فى مصر. وقد استحق اللورد أللنبى شكر بنى وطنه على ما قام به من الخدمات. وصار جديرًا ببضع سنوات يستريح فيها من عناء الأعمال. ولكن

---

(١) انظر برقيات جريدة السياسة الخصوصية فى أول مارس سنة ١٩٢٥.

أصدقاءه لا يظنون أنه سيستقيل قبل ظهور نتيجة الانتخابات وهو ذو مكانة رفيعة فى مصر واستقالته فى الوقت الحاضر تبعث على الأسف الشديد»[1].

وقالت الديلى نيوز:

«إن اللورد أللنبى وجد منصبه فى مصر خلال الستة الأشهر أو الثمانية الماضية ليس مما يستريح له كثيرًا لأسباب مختلفة. والمفروض - لا سيما فى مصر - أن تعيين المستر هندرسون كان مقدمة تغيير. ولا يزال تعيين المستر هندرسون لغزًا خفيًا كذلك نوع مهمته فى مصر لم يعرف قط. وهو الآن بالأقصر حيث النشاط السياسى خامد خمود قبر توت عنخ آمون. وقد يستطيع اللورد أللنبى أن يتجاهل ما تجدد من الأقوال حول ما يزعمون من ضعفه فى حادث مقتل السردار واليوم هو الذكرى السنوية لاستقلال مصر نفضل أن نسمع أن اللورد أللنبى مصمم على إتمام عمله»[2].

ونشرت جريدة «يوركشير پوست» مقالاً لمكاتبها الحربى فى يوم ٢ مارس قال فيه:

«ليس من المحتمل أن ترغب الحكومة البريطانية فى إبقاء اللورد أللنبى فى منصبه إذا كان يريد الاستقالة فعلاً. ولقد كان من حسن حظه أن قذفت به المقادير إلى مصر فى سنة ١٩١٧ ليتولى قيادة الحملة المصرية التى نجحت نجاحًا باهرًا. ولما صاحت تركيا طالبة الصلح كانت مكانة إنكلترا قد بلغت أوجها فى الشرق بفضل سلسلة الانتصارات الباهرة التى أحرزتها الجنود البريطانية بقيادة اللورد أللنبى. وهذا هو السبب فى تعيينه مندوبًا ساميًا. وليس اللورد أللنبى جنديًا شهيرًا فقط ولكنه أيضًا من المتمسكين بآرائهم المستقلة. وقد صرح أكثر من مرة عند وجوده بإنكلترا، بأن من رأيه أن تترك الحكومة البريطانية للمصريين حكم أنفسهم على نطاق أوسع. ولكن الزغلوليين هم الذين حطموا مركز مصر بأعمالهم التى انتهت بقتل السردار. وشعر اللورد أللنبى شعورًا

---

(١) برقيات جريدة السياسة الخصوصية فى أول مارس سنة ١٩٢٥.
(٢) برقيات جريدة السياسة الخصوصية فى أول مارس سنة ١٩٢٥.

عميقًا بموت السير لى ستاك الذى جاء ضربة على سياسة التراضى والتوفيق التى اتخذها. وبناء على ذلك كانت استقالته منتظرة منذ وقت مضى. وسيكون خَلَفُه موظفًا ملكيًا. ولن يعهد بتلك المهمة الشاقة - مهمة مصير مصر فى المستقبل القريب - إلى جندى آخر مهما بلغت شهرته ومهارته. وسيغادر اللورد أللنبى مصر بسمعة حسنة مكتسبة بحق ومؤسسة على أساس صحيح لما أبداه من حزم فى إدارته وقوة فى شخصيته وشجاعة متأصلة وأخلاق منطوية على الصراحة واستقامة رأى خدمنا بها كما خدم مصر أجلّ خدمة فى تلك السنوات المملوءة بالمتاعب»[1].

وقال المحرر السياسى للديلى ميل: «إنهم يرشحون اللورد رونالدشى أو السير جورج لويد بدلاً من اللورد أللنبى. والراجح أن اللورد رونالدشى هو الذى سيكون حاكمًا عامًا للهند فى المستقبل. فإذا عُين زمنًا فى منصب المندوب السامى بمصر أفاد هذا التعيين فى إعداده لمنصب الحاكم العام للهند».

«أما السير جورج لويد فقد كان فيما سبق حاكمًا لبومباى»[2].

ونشرت جريدة «برمنجهام غازيت» رسالة لمكاتبها فى لندن، جاء فيها:

«إن فريقًا من أنصار الوزارة البريطانية ممتعضون من اللورد أللنبى لأسباب منها استياؤهم من الدور الذى لعبه فى منح مصر الاستقلال أو يتهمونه بأنه كان مسئولاً عن المصاعب التى نشأت منذ ذلك الحين. ومما يزيدهم غيظًا أن السياسة التى تنطوى عليها مذكرة مستر تشمبرلن بعد قتل السير لى ستاك قد تعدلت. ويقولون إن اللورد أللنبى جرى على سياسة الاستسلام ويزعمون أن مستر تشمبرلن نفسه يشاطرهم عدم الرضى عن الطريقة التى يسلكها اللورد أللنبى فى تصريف الأمور»[3].

---

(١) انظر البرقيات الخصوصية لجريدة السياسة فى ٣ مارس.

(٢) البرقيات الخصوصية لجريدة السياسة فى ٣ مارس.

(٣) البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام فى ٤ مارس.

ونشرت جريدة الديلى نيوز مقالاً لمكاتب، جاء فيه:

«مهما يكن مقدار الضجة فى ما شاع عن استقالة اللورد أللنبى فمن الحقيقى أن نذكر أن مهمته صارت شاقة منذ وقت طويل. ولم يعد خافيًا على أحد فى القاهرة أنه ينتظر فرصة مناسبة للاعتزال. وقد جزع عند ما تعين قائد غيره فى أركان حرب الإمبراطورية سنة ١٩٢٢. فاللورد أللنبى ما زال ذا مطامع، ولكنه يشعر أنه فى أحسن حال عندما يكون فى مهمة عسكرية بحتة فاختباره فى الإدارة خيّب آماله»[1].

ماذا جرى فى السودان؟

جاءت الأنباء من السودان، منذ طُرد منه الجيش المصرى، على جانب من الخطورة. وكانت الوزارة المصرية صامتة حيال ما يجرى هناك لا يبدو منها أى اعتراض.

من ذلك أن السلطة الإنكليزية هناك وضعت أيديها على مهمات الجيش المصرى وذخائره التى كانت مخزونة فى الخرطوم ورفضت أن تعطى وزارة الحربية المصرية شيئًا منها حين طلبت ذلك لمناسبة إنشاء الأورطتين الجديدتين بدل الأورطتين السودانيتين.

ولما رأت السلطة المذكورة أن رجال الأورطة السودانية التى حجزتها فى السودان لتؤلف منها قوة الدفاع هناك أكثرهم موالون لمصر ولملك مصر، سرحوا معظمهم وأنشئُوا قوات جديدة لا تعرف الضباط المصريين ولا سمعت بيمين تحلف لغير حاكم السودان.

ومن العجيب أن الضباط العظام الذين كانوا قائمين بتنظيم قوة الدفاع السودانية المستقلة عن الجيش المصرى كانوا يتناولون مرتباتهم من الخزانة المصرية باعتبار أنهم موظفون مصريون.

---

(١) البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام فى ٤ مارس.

والأكثر خطورة من كل ذلك ما قررته السلطة الإنكليزية فى السودان من إنشاء خط استحكامات بين مصر والسودان فى منطقة حلفا وفتحوا اعتمادًا بستمائة ألف جنيه لإنشائها. والمفهوم أن هذه الاستحكامات لا تفيد إلا فى صد الجيش المصرى عن محاولة دخول السودان[1].

ومع كل ذلك فقد مضت السلطة الإنكليزية فى سياسة الإرهاق فى تلك الديار؛ حيث اعتقلت وأبعدت كل من راق لها إبعادهم واعتقالهم.

ولقد وجه مستر لالسبورى، العضو فى البرلمان الإنكليزى، إلى وزير الخارجية البريطانية فى مجلس النواب البريطانى السؤال الآتى يوم ١٨ مارس:

«كم عدد الأشخاص الذين اعتقلتهم السلطة البريطانية فى السودان فى الأشهر الستة الماضية بتهم سياسية؟ وكم عدد الذين أخرجوا من السودان؟ وما التهم التى اتُّهموا بها؟ وهل من بينهم موظفون فى الحكومة؟ وهل سُمح لهم بالظهور أمام محكمة التأديب أو المحكمة النظامية؟ وهل يريد الوزير أن ينشر أسماء الموظفين الذين أُبعدوا والذين اعتُقلوا ونوع التهم الموجهة إليهم؟».

فأجابه مستر تشمبرلن وزير الخارجية بما يلى:

«قبض على أربعة وتسعين شخصًا بتهم تعاقب عليها قوانين السودان منذ وقعت اضطرابات شهر أغسطس الماضى. وكانت للتهم علاقة بهذه الاضطرابات. وأعيد إلى مصر، فى المدة ذاتها، مائة وخمسة وعشرون شخصًا كانوا جميعهم، تقريبًا، موظفين فى حكومة السودان. وسبب إعادتهم هو أن وجودهم فى السودان كان خطرًا على الراحة العامة. وقد سُويت علاقاتهم وفاقًا لشروط خدمتهم فنالوا ما يستحقونه من المعاشات أو المكافآت كما لو كانوا قد انقطعوا عن العمل بسبب المرض. ولكنهم لو حكم عليهم فى محكمة تأديب أو محكمة نظامية لما نالوا شيئًا».

«وليس لدىَّ المعلومات المطلوبة فى القسم الأخير من السؤال»[2].

---

(١) البلاغ فى ١٥ مارس.

(٢) البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام فى ١٩ مارس.

ولما رأت السلطة الإنكليزية أنها أصبحت مطلقة اليد فى أمور السودان، أخذت تنظم قوة الدفاع السودانية من الإنكليز وتزيد فيها وفق ما تراه فى مصلحتها.

ومصداقًا لذلك ننقل هنا ما نشرته جريدة التيمس فى ٢٣ مارس لمكاتبها العسكرى، فقد جاء فيه ما يلى:

«يتقدم تنظيم قوة الدفاع السودانية تقدمًا حسنًا ويستمر إدخال عدد من الضباط فيها. وقد أخذ نحو ألف ضابط من القوات المعسكرة فى مصر والسودان ويبلغ عدد الجند فى الوحدات البريطانية ستة عشر ألفًا أى بزيادة ألفين. وجرت هذه الزيادة بإضافة أورطتين إلى هذه الوحدات وستنضم أورطة الملاحة التاسعة المعسكرة فى فلسطين إلى لواء الخيَّالة فى القاهرة وكذلك أورطة الرمَّاحة الثانية عشرة وتحلان محل الآلاى الموجود هناك. ولكن هذه التنقلات لا تجرى مباشرة»[1].

ومما يلفت أنظار متتبع الحوادث فى تاريخ مصر الحديث أن فرنسا بدأت، منذ انضمت إليها إنكلترا فى الحرب الكبرى، تنفض يدها من السياسة المصرية حتى فى مسائل السودان التى كانت تهمها قبل ذلك.

فقد كتب النائب بيرو براديه مقالة فى جريدة «كوريه كولونيال» بعنوان «إنكلترا تحكم السودان ولكن بمال مصر» ذكر فيها أمثلة عديدة لتعاون إنكلترا ومصر! وتكلم عن فصل السودان عن مصر فقال: «إن هذا التهديد لا يثبت عند البحث. والحقيقة أن إنكلترا تحتاج إلى مساعدة مصر فى السودان وتحتاج إلى مال مصر والموظفين والجنود المصريين وإلى العمال المصريين لإنجاز المشروع الواسع النطاق المراد به إنتاج القطن. ثم قال: إن فرنسا رأت أنه يجب أن لا تتدخل فى النزاع بين إنكلترا ومصر. ويظهر أن المسألة كان فى الإمكان

(١) البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام فى ٢٣ مارس.

عـرضهـا علـى عـصبـة الأمـم. ولكـن الاسـتـعـمـار البـريطـانـى رأى غـيـر ذلك. والواقع أن الحقـائق الاقتصـادية راجحـة علـى أسـاليب السيـاسـة وهـى تظهـر أن السـودان لا يمكن أن يعـيـش بغـيـر مـصـر وأن الـدولة المصـرية مـحـتـاجـة إلـى السـودان كـبلد منتج وكمنفـذ طبـيـعـى لمصـر وسـيكون مصـيـر السـودان مـرتبطًا دائمًا بمصـيـر مـصـر. ولا بـد مـن إيجـاد وسـيلـة للمـحـافظـة علـى الارتـبـاط بينهما».

«ولقد كان من نتائج السيـاسـة التى اتبعتـهـا إنكلترا حيـال مصـر والسـودان أن مسألة السودان قد دخلت دورًا جديدًا فـى السياسـة الدولية كان يقضى أن يفتح المصريون عيونهم».

«وخـلاصـة مـا جـرى أن مـجلس جـمـعـيـة الأمم دعـا طائفـة من البلدان التى لم يكن لها منـدوبون فى مؤتمر جنيف المعروف بمؤتمر الأفيون الثـانى وهو الذى كان لمصـر ممثـلون فـيـه، إلى الانضـمـام إلـى الدول التى وقـعـت الاتفـاق الذى وضـعـه المؤتمر المذكور وعرف «باتفاق العقاقير المخدرة»[1].

ولكن جمعية الأمم دعت السودان، متجاوزة بذلك التقـاليد السيـاسيـة المقررة، باعتباره دولة قائمة بذاتها مع أن جميع الذين يعرفون شيئًا عن علاقات الدول والتـقـسـيم الجـغـرافـى فـى الدنـيـا يعلمـون أن السـودان غـيـر مـتـمـتـع باسـتـقـلال خاص».

وصول حاكم السودان العام

وفى أوائل هذا الشـهـر (يوم ٥ مـارس) وصل جناب حـاكم السـودان العـام. وقد ذهب إلى السـراى الملكيـة للمثـول بين يدَىّ حضـرة صـاحب الجـلالة الملك عـقب وصوله، ولا يفوت القـارئ أن هـذا الحـاكم معـين بمرسـوم ملكى ممهور بإمـضـاء جلالة ملك مصر بناءً على اتفاقية سنة ١٨٩٩.

---

(١) المقطم فى ١٨ مارس.

مسألة الحدود الغربية

كانت مسألة الحدود الطرابلسية لا تزال معلقة ولكن الحكومة المصرية أرسلت بعض الجنود العائدين من السودان إلى السلوم ليقيموا هناك. فأبرق مُكاتب جريدة التيمس بالقاهرة إلى جريدته يقول:

«إن الحكومة المصرية أرسلت إمدادات من الجنود إلى السلوم بالقرب من حدود جغبوب. وترى بعض الدوائر أن هذا معناه تعزيز مركز الحكومة عند البحث فى مسألة جغبوب»[1].

ولقد كانت هذه الحركة من قِبل الحكومة المصرية مدعاة لارتياب الحكومة الإيطالية. فقد نشرت جريدة «ديل كرونكل» برقية من مكاتبها فى روما يقول فيها:

«ينظر الإيطاليون نظرة ارتياب إلى حشد الجنود المصرية على الحدود. ولم تطمئن الأفكار للتعليل الذى صدر من المصريين بأن هذا الحشد كان لأجل مناورة يجرى مثلها فى كل عام. فلم يسبق أن حدث مثلها فى تلك النواحى. ومن المنتظر أن موسيلينى يقابل هذا العمل بأشد منه»[2].

ولقد قال المكاتب: «إن الجنود الإيطالية اجتازت الحدود الغربية فى الأسبوع الماضى قادمة من غربى جغبوب وهاجمت قافلة من البدو وقتلت منها ١٥ رجلاً وأسرت الباقين مع الجمال الباقية. ويظهر أن الحكومة المصرية اكتفت بتقوية حامية السلوم فقط. ويريد الطليان الحصول على جغبوب ليتمكنوا من مهاجمة الثوار وتطهير الأراضى الواقعة بين بنى غازى ومصر من هؤلاء العربان»[3].

(١) البرقيات الخصوصية لجريدة السياسة فى ٤ مارس.
(٢) برقيات الأهرام الخصوصية فى ٦ مارس.
(٣) برقيات الأهرام الخصوصية فى ٦ مارس.

ونشرت مجلة «نير إيست» رسالة لمكاتبها فى القاهرة، قال فيها:

«إذا شاءت إيطاليا أن تحتل هذه الواحة وتنتهى المسألة فقد يمكنها ذلك ولا تستطيع الحكومة المصرية أن تفعل شيئًا تجاه هذا الاحتلال. إلا أن هذا يوقعها فى ارتباك عظيم من طرف خصومها السعديين. فعسى أن تحجم إيطاليا عن هذا الفعل حتى تقوم فى مصر وزارة يعضدها البرلمان»[1].

وهكذا أخذت هذه المشكلة تجر أذيالها ولم يُبت فيها أمر إلى نهاية هذا الشهر.

■■■

(١) برقيات الأهرام الخصوصية فى ١٣ مارس.

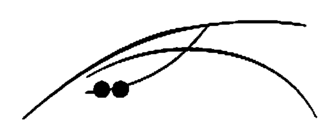
البــــاب الرابع

■ شهر أبريل

■ ■

الفصل الأول

نظرة عامة ـ سياسة الحكومة ـ منع الموظفين من الاشتغال بالسياسة



نظرة عامة

إذا راجعنا أقوال الوزراء فى خطبهم وتصريحاتهم نتبين منها السياسة العامة التى اختطّتها الوزارة الحالية واتفقت عليها كلمة أعضائها. فليس الوزير فى تصريحاته وبياناته التى يلقيها كسائر الناس غير المسئولين، بل هو مقيد بها لتضامنه مع إخوانه الوزراء فى كل ما ينطق به وكل ما يفعل.

وإنّا لنأخذ من كل ما رأيناه من التصريحات التى فاه بها بعض أعضاء هذه الوزارة أنها ترى إجراء الإصلاح الداخلى أولاً، كى تستطيع البلاد بعده أن تثبت استحقاقها للاستقلال.

ولا يخفى أن الوزارة قد ارتبطت قبل ذلك بالاتفاق الذى تعهدت فيه بالمحافظة على مركز المستشار المالى والمستشار القضائى واحترام النظام الذى للمكتب الأوروبى بوزارة الداخلية واختصاصاتها.

ومعنى هذا أنها جعلت مصالح الحكومة الإدارية والقضائية والمالية كَمًا واحدًا زمامه فى يد المندوب السامى البريطانى يوجهها كيف شاء.

أضف إلى ذلك أنها حلت مجلس النواب ولم تَرَ أن تتحمل أمامه المسئولية البرلمانية. فجعلت موقفها محفوفًا بالشكوك والريب.

فلنتتبع الآن سياستها الداخلية لنتبين مبلغ حزمها ومحافظتها على الدستور وعلى الديموقراطية. وكيف كانت تسير الأمور فى البلاد.

منع الموظفين من الاشتغال بالسياسة

فلقد أصدر مجلس الوزراء قرارًا يوجب مساعدة الموظفين للحكومة كل المساعدة وإخلاصهم لها كل الإخلاص. وأن يبعثوا بسلوكهم فى نفوس رؤسائهم عظيم الثقة بهم. وأن يمتنعوا عن كل عمل أو قول يشفُّ عن الاستهانة بهذه الواجبات الأوّلية[1]. وإنا لنرى الحكومة قد أحسنت فى إصدارها هذا القرار إذا كان المفهوم منه أن يلتزم كل موظف جادة الحيدة السياسية، فلا يمس الحكومة بقول أو فعل يكونان ناتجين عن اعتناقه مبدأ سياسيًا ما.

غير أننا رأيناها تسمح لكبار رجال الإدارة ببث دعوتها وترويج سياستها، فقد نشرت بعض الصحف أن أحد المديرين أخذ يطوف أنحاء مديريته ويلقى خطبًا سياسية مشبعة بالروح الحزبية.

ومن غريب ما فاه به ذلك المدير قوله: «نريد أن نصل إلى غرضنا فى الاستقلال تدريجيًا أما إذا جاز لنا الوصول إليه طفرة واحدة فإنًّا لا شك خائبون. اعلموا أن القوة فى أيدينا. وكل برلمانى يأتى على غير رغبتنا وإرادتنا لا يمكن أن تطول حياته أكثر من ساعة. فنميته ونميت لاحقه إن كان على شاكلته وهلم جرًا»[2].

ومن يسمع هذا القول الصادر من فم مدير إحدى المديريات ويقارنه بما فاه به بعض الوزراء فى خطبهم تأخذه الدهشة. ويستولى على نفسه الأسف لتداخل الموظفين فى المسائل السياسية. والموظف كما لا يخفى، ليس بالرجل السياسى ولا يجوز أن يكون رجلاً حزبيًا وإنما هو عامل من عمال الدولة يجب أن يقصر مجهوده على خدمة الدولة فى حدود واجبه وفى دائرة وظيفته. وأنه إذا دخلت

---

(١) السياسة فى ٣ أبريل.
(٢) الأخبار فى ٢٣ أبريل.

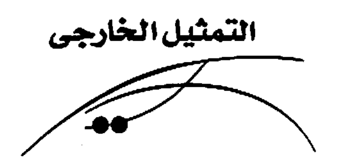
السياسة فى شئون الموظفين أو إذا أدخلها الموظفون فى شئونهم العامة أفسدوا على البلاد أمورها.

ومن بواعث الأسف ودواعى التخبط فى إدارة مصالح الحكومة، أن تلجأ الوزارة إلى مكافأة أولئك الموظفين الذين استعملوا سلطان وظائفهم فى التأثير على الناس والتذرع بأساليب الضغط والإرهاب؛ بل الاستبداد بهم لحملهم على انتخاب مرشح أو على اعتناق مذهب الحكومة السياسى. وجعل هذه القاعدة وحدها أساسًا لترقية الموظفين وإن هذه الإجراءات تتم عن احتقار الواجب بل تكون مدعاة لمناهضة القوانين وانتهاك حرمات الحقوق، وفى هذا ما فيه من الفوضى الأخلاقية والإدارية التى توهن قوة الحكومة وتذهب بهيبتها كل مذهب.

■ ■ ■

الفصل الثانى

الميزانية العامة ـ الميزانية والموظفون ـ التمثيل الخارجى



كان موعد إصدار ميزانية الدولة قد أزف والبرلمان معطل لا يستطيع مناقشتها وإقرارها.

فقام مجلس الوزراء بمهمة تحضير هذه الميزانية وإقرارها دون عرضها على البرلمان.

إن الاحتياطى فى هذه الميزانية قد أربى على عشرين مليونًا[1]؛ ولكنَّا إذا قارنًا بين ما هو متوافر من المال فى الخزانة وبين ما تحتاج إليه البلاد وتلح فى طلبه، كالقيام بمشروعات الرى الكبرى أو مشروعات وزارة المواصلات أو وزارة المعارف أو الزراعة أو ما سواها ـ حكمنا حكمًا جازمًا بأنًا فى حاجة إلى المال وفى حاجة إلى الاقتصاد وفى حاجة شديدة جدًا إلى سياسة مالية حكيمة.

الميزانية والموظفون

نرى ذلك ثم نذكر أن أزمة الموظفين والوظائف هى فى ضمن العوامل الكبرى التى جرت على البلاد كل هذه المصائب؛ لأنها تفاقمت حتى ابتلعت القسط الوفير من أموال الدولة.

ويحسن بنا أن نأتى هنا بنبذة من مذكرة كان حضرة صاحب المعالى يوسف قطاوى باشا قد رفعها وهو وزير المالية إلى مجلس الوزراء يطلب فيها تأليف

---

(١) الأهرام فى ١٤ أبريل.

لجنة للاقتصاد. قال معاليه فيما قال، بعد أن قارن بين المرتبات والإيرادات فى ميزانيات الدولة منذ سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢٥:

«فإذا لم يُتلافَ الأمر بعلاج قاطع فإنى لا أخشى أن أقول إن الترقيات والعلاوات الدورية التى يأتى بها نظام تعديل الدرجات سبب يكفى وحده لجعل الميزانية بعد عشر سنوات لا تكاد تفى بمرتبات الموظفين والمصروفات العامة».

«وإنى، حين تسلمت وزارة المالية، شُغلت من أول الأمر بهذه المسألة الخطيرة التى كانت مع ذلك قد استوقفت نظر لجنة الميزانية فى البرلمان بصفة جدية. وقد أيقنت أنه ما من منشور أو أمر، مهما يكن مشددًا، يقوى على الإتيان بنتيجة تذكر. ولا شك فى أنه إذا اقتصر على توصية مصالح الحكومة المختلفة للوصول إلى الغرض بأية صفة كانت هذه التوصية فلن يمكن الحصول بذلك على شىء. لأن كل مصلحة تجتهد فى إثبات أن عدد موظفيها لا يزيد عن حاجتها».

«ويظهر أن هذه المشاهدة وقعت فى جميع البلاد التى أُثيرت فيها هذه المسألة لا سيما فى إنكلترا وفرنسا حيث أدركوا أن السلامة لم تكن لتأتى على يد سلطة مطلقة نوعًا ما فأدى ذلك إلى تأليف لجان خاصة لها ما يلزمها من كامل السلطة والاستقلال».

«وقد استرشدت بذلك عندما اقترحت على مجلس الوزراء فى ٩ مارس الماضى تأليف هيئة باسم «لجنة الاقتصاد» يُعهد إليها فى تفتيش جميع المصالح تفتيشًا دقيقًا يجرى بلا انقطاع على منهج منظم للبحث عن مَواطن التبذير وعن الوظائف التى لا عمل لأصحابها والوظائف المزدوجة بلا داع وعلى الأخص عن مواضع خلل النظام التى يرجع إليها بالتأكيد معظم الداء المُزعج بحق للأمة بأجمعها»[1].

«ومما لا ريب فيه أن مشكلة مرتبات الموظفين كانت من كبريات المشاكل التى كان من الواجب أن تشغل رجال حكومة تُعنى بمرافق الدولة وإيراداتها

---

(١) السياسة فى ٢٣ أبريل.

ومصروفاتها؛ إذ بينما كانت هذه المرتبات فى سنة ١٨٨٢ لا تتجاوز المليون من الجنيهات أخذت ترتفع ارتفاعًا مُطَّردًا حتى بلغت نحو الخمسة عشر مليونًا من الجنيهات، فى حين أن مجموع الميزانية لا يتجاوز الخمسة والثلاثين مليونًا فهى والحالة هذه تكاد تقرب من نصف الميزانية».

كل ذلك نتج لأن بعض الوزارات ـ بل قل كلها ـ منذ حركة سنة ١٩١٩ جعلت همها استرضاء بعض الطوائف وإثارة شهوة الرضى فى نفوس الطوائف الأخرى، حتى كان بعض الموظفين يرون زملاءهم الذين كانوا معهم إلى سنة ١٩١٩ فى درجة واحدة قد تحسنت مرتباتهم بسبب التعديلات المتتالية فزادوا بذلك عليهم فى المرتب والدرجة؛ لأنهم فى وزارة أخرى يضجون طالبين النصفة ذاكرين ما حاق بهم من ظلم. حتى إذا زادت ضجتهم إلى درجة تضطر أية وزارة قائمة إلى إرضائهم ترتب على هذا الإرضاء تظلم طائفة أخرى فطائفة ثانية. وكذلك تضطر الحكومة إلى إنصاف هؤلاء وهؤلاء ولا مفر من ذلك فتتحمل ميزانية الدولة فادح المبالغ من تضخم ميزانية الموظفين، إلى حد ضج منه غيرهم إذ رأوا فيه نذيرًا بالسوء لمصالح الدولة العامة.

ومن ذلك تسربت فكرة الحزبية إلى الموظفين حيث رأوا أن إرضاء الوزارات يعود عليهم بالنفع الجزيل. فالحكومة التى تبعث فى نفوس الموظفين شوقًا إلى تأييد مبدئها لهى حكومة تلحق بالدولة أعظم الأضرار من حيث لا تشعر.

التمثيل الخارجى

لسنا ممن ينكرون مزايا التمثيل الخارجى إذا كانت الدولة مستقلة تمام الاستقلال. ولا ممن يعترضون على الإنفاق بسعة وسخاء على القائمين بأمر هذا التمثيل، حتى يظهروا بالمظهر اللائق بأمتهم من حيث الأبهة والعظمة وبث الدعاية السياسية والمالية والاقتصادية والاجتماعية لها. والعمل على إحكام العلاقات الودية بينهم وسائر الأمصار.

أما وبلادنا، كما علمت لا تزال مقيدة فى استقلالها بأمور لها تأثير على حياتها الدولية، فما الفائدة من تعميم المفوَّضيات المصرية والقنصليات المصرية كذلك. وما نتيجة الإنفاق عليها عن سعة وسخاء؟

وبمناسبة انهماك الحكومة فى فحص الميزانية ألفتت الصحف نظرها إلى أمر هذه المفوضيات والقنصليات التى وصلت فى عهد هذه الوزارة إلى درجة من الكثرة لا تتفق وحالة مصر، أولاً ولا تتلاءم مع صلاتها بالدول الخارجية. ثم لما لم تُعِر الحكومة لهذا التنبيه التفاتًا شحذت الصحف أسنّة أقلامهم أو أنحت عليها بالنقد والتشهير، فعقدت جريدة البلاغ مقالاً افتتاحيًا تحت عنوان «أما لهذا السيل من آخر» قالت فى غضونه ما يلى:

«ما فائدة هذه السفارات التى يملئُون بها قارات العالم الغربى والشرقى بغير حساب؟ ماذا يعود على المصريين من إنفاق أموالهم فى هذه الوظائف التى هى بالزينة والبهرجة أشبه منها بالمصالح والأعمال؟؟ فرُبَّ بلاد لا يوجد بها مصرى واحد تقام فيها سفارة ويعين فيها سفير ومستشارون وكتاب ومترجمون وإمام يصلى بهم وسعاة يخدمون وينفق عليهم عشرة آلاف من الجنيهات أو أقرب ذلك فى كل عام للإشراف على ما يسمونه مصالح للمصريين فى تلك البلاد..! وكم من المصالح الضرورية تعطل لخلق هذه الوظائف والسخاء على موظفيها بما يعينهم على اللهو والبطالة؟؟ وكم من المخالفات الدستورية ترتكب للإسراع فى إنشاء هذه السفارات بلهفة الهائم المكروب؟؟ أما كان من الممكن أن يؤجل تعيين السفراء وموظفيهم إلى ما بعد اجتماع البرلمان خصوصًا متى علمنا أنهم بدءُوا فى إنشاء السفارات بهذه الكثرة قبل الموعد المقرر بشهرين اثنين أو دون ذلك؟ وفِيمَ هذه العجلة؟؟ أفى مصلحة ظاهرة لا تقبل الإرجاء والتسويف؟؟ لا بل لأن هناك أناسًا أغضبوا الأمة يريدون أن ينفقوا أموالها فى مكافأة الذين أساءوا إليها. وفى إقامة الدليل للموظفين على أنهم فى حِلّ من إغضاب الأمة والاستخفاف بها مرضاة لأولئك الناس دون أن يعوقهم ذلك عن الترقية وضمان البقاء..!».

«لقد كان لمصر بضع سفارات فى أوروبا وأمريكا كنا نستكثرها ولا نرى لها عملاً يكافئ النفقات الكثيرة التى تنفق عليها. ولم تقم تلك السفارات بأية خدمة صادقة تبرر وجودها واستمرارها».

«نحن لم نَرَ فى القليل من السفارات التى أنشأناها أول الأمر ما يدعو إلى الرضى عنها والإكثار منها. وقد كان هذا شأن السفارات فى الدول الكبرى التى نفهم ضرورة للسفارة لديها فماذا ننتظر من رصيفاتها فى البرازيل وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وطهران وما هو أبعد من ذلك من الأقطار فى المسافات والعلاقات؟؟».

«وبينما الأموال تُكال جزافًا لهذا الطراز من الموظفين إذ بالوزارة تقتصد أربعين أو خمسين قرشًا من ساع فقير لا يزيد مرتبه فى الشهر على ثلاثة جنيهات. أو تنتدب لجنة من كبار المُوظفين تكافئها بأربعة آلاف جنيه للاقتصاد من الوظائف والموظفين توفيرًا للمال الذى يلزمهم لسد لهوات المترفين العاطلين. أو تضاعف أجور التعليم فى المدارس الثانوية والعالية لقلة المال فى وزارة المعارف. أو تعتذر، عن إنجاز المشروعات الصحية والزراعية وعن توسيع نطاق التعليم الأوَّلى وزيادة المدارس وإرسال البعثات، بنضوب موارد الميزانية...»[1].

ومن ذلك يتبين أن الوزارة قد أسرفت فى خلق وظائف للمفوضين السياسيين فى بلاد لم تكن بينها وبين مصر أدنى علاقة ولم يكن بها أحد من المصريين!

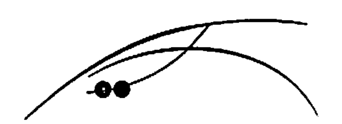
■■■

(١) البلاغ فى ١٢ أبريل.

الفصل الثالث

حدود مصر الغربية

أقوال الجرائد الإيطالية ـ مذكرات بين مصر وإيطاليا ـ موقف إنكلترا إزاء أزمة الحدود ـ آراء الصحف الأجنبية



لم يَغِب عن الذاكرة أن الحكومة الإيطالية قد أثارت مسألة الحدود الطرابلسية المصرية فى إبان المعركة الانتخابية الماضية وطلبت من الوزارة تسويتها بصفة نهائية. ولم يغب كذلك عن الذاكرة أن الوزارة أعلنت يومئذ أنها طلبت إلى الحكومة الإيطالية إرجاء المفاوضة إلى ما بعد ظهور نتيجة الانتخاب وانعقاد البرلمان، مستندة إلى أنها وزارة غير دستورية.

وقد عادت مسألة الحدود إلى الظهور فى أوائل هذا الشهر حيث أخذ الوزراء المصريون يعقدون الاجتماعات للمداولة فيها.

وقد نشرت جريدة «المورننج پوست» فى يوم ٦ أبريل برقية من مُكاتبها فى القاهرة قال فيها: «إن الحكومة المصرية عينت لجنة لفحص مسألة الحدود الغربية تمهيدًا للدخول فى المفاوضات مع الحكومة الإيطالية فى مسألة جغبوب. وستسافر اللجنة إلى الحدود وتحصل على آراء رؤساء القبائل فى مصير تلك الأراضى. وتقول الصحف المحلية إنهم طالما أعربوا عن رغبتهم فى أن يكونوا تحت سلطة الحكومة المصرية وأنهم طلبوا إرسال جنود مصرية إلى جغبوب».

«وقد قال لى رجل ذهب إلى مقاطعات الحدود إن الشعور ضد الإيطاليين بين القبائل شديد جدًا وأنه إذا احتلت إيطاليا تلك الأنحاء فقد تحدث اضطرابات خطيرة».

ولا يخفى أن الحكومة فى إبان المفاوضات الأولى كانت عينت لجنة لوضع حدود مؤقتة بالاتفاق مع لجنة إيطالية فى عهد وزارة ثروت باشا.

فإذا نظرنا لهذا الأمر من الوجهة القومية اتضح لنا أن جغبوب جزء لا ينفصل عن أراضى الدولة المصرية التى حرم الدستور النزول عن شىء منها وفرض الدفاع عنها على ولاة الأمور.

أقوال الجرائد الإيطالية

ولقد قالت جريدة «التريبونا»: «إن على مصر أن تسلم واحة جغبوب إلى إيطاليا لأنها أصبحت مسئولة عن الالتزامات التى أخذتها إنكلترا على نفسها قبل إعلان استقلال مصر»، وأردفت هذه العبارة بقولها: «إن هذا العمل يكون من القواعد الجوهرية للعلاقات الودية بين إيطاليا ومصر».

وتقول صحف أخرى: «إن الطليان يعدون امتلاك جغبوب مسألة حيوية لهم بينما أن هذه الواحة لا تساوى فى نظر مصر عظام جمل!!».

وقد ناقشت جريدة الأخبار التى ننقل عنها هذه الروايات تلك الادعاءات والمزاعم التى تزعمها الصحافة الإيطالية، فقالت:

«هذه بعض الآراء التى يدلى بها الطليان لتسويغ سياستهم الاستعمارية العدوانية وهى آراء لا يمكن أن يقام لها أى وزن للأسباب الآتية:»

«أولاً - إذا سلمنا بأن جغبوب حيوية للطليان فليس هذا عذرًا يسوغ الاستيلاء عليها لأن أراضى أى وطن من الأوطان ليست نهبًا لأى قاصد ولا يكفى أن تقول دولة بأن قطعة من الأراضى المجاورة لها حيوية لتسلبها وتستولى عليها. فإن هذه النظرية لا يقول بها الساسة وإنما يقول بها اللصوص وقطاع الطرق الذين يستبيحون أخذ أموال الغير لاعتقادهم أنهم فى حاجة إليها».

«ثانيًا - يدَّعى الطليان أن واحة جغبوب لا تساوى فى نظر مصر عظام جمل!! وهذه دعوى فاسدة. فإن هذه الواحة ضرورية من الوجهة العسكرية

لسلامة البلاد فضلاً عن أنها وسط دينى يجب أن يبقى من متممات أرض الوطن».

«وقد أثبتت اللجان الحربية التى أُلِّفت للبحث فى هذه المسألة ضرورة إبقاء جغبوب أرضًا مصرية، وقررت أن النزول عن هذه الواحة يعرض سلامة الحدود لأشد الأخطار».

«ثالثًا - يقولون إن إنكلترا التزمت لإيطاليا بتسليمها جغبوب وأن على مصر أن تنفذ هذا الالتزام. وهذه نظرية سخيفة من أولها إلى آخرها. لأن التزام إنكلترا لا يربط مصر ولا يقيدها ولا يلزمها بشىء فقد كان الإنكليز فى هذا الالتزام متصرفين فيما لا يملكونه فهو التزام باطل لا يترتب عليه أى أثر».

«وفضلاً عن ذلك فإنه منذ أُعلن استقلال مصر رأت إنكلترا نفسها مضطرة لنفض يدها من هذه المسألة وطلبت من إيطاليا أن تفاوض فيها صاحب الشأن نفسه وهو مصر. وهذا وحده كافٍ لإبطال التزام إنكلترا».

«على أن الإنكليز لم يفاتحوا مصر فى شىء من هذا الالتزام بل اكتفوا بأن تركوا لها أمر المفاوضة فى تسوية الحدود الغربية دون أن يقيدوها بأى قيد»[1].

وأعلنت «شركة روما» الشبيهة بالرسمية أنه «لا صحة مطلقًا لخبر تأليف لجنة إيطالية ومصرية لاستفتاء أهل جغبوب».

وقالت جريدة «التريبونا» فى هذا الصدد: «إن حقوق إيطاليا صريحة جدًا لا تحتاج إلى بحث واستفتاء».

وقالت جريدة «المساچيرو»: «إن الأخبار التى مفادها أن قبائل الواحة تعارض فى إعطائها لإيطاليا لا تطابق الصواب. وأعربت عن أملها بأن مصر التى انتقلت إليها الالتزامات التى أخذتها إنكلترا على نفسها قبل إعلان استقلال مصر تسلم

(١) الأخبار فى ١٩ ابريل.

هذه الواحة إلى إيطاليا. وهذا العمل يكون من القواعد الجوهرية للعلاقات الودية بين إيطاليا ومصر»[1].

ومع هذا التكذيب الذى أعلنته الشركة الإيطالية الشبيهة بالرسمية فإن جريدة «الاتحاد» وعلاقتها بالوزارة لا تخفى، نشرت نبأ سفر البعثة الحربية ليسألوا زعماء الأهالى فى جغبوب عن رغبتهم فى الدولة التى يريدون أن يكونوا تابعين لها، وقالت فى سياق الكلام عن مهمة هذه البعثة: «إن الطليان يطلبون أن يعوضوا الحكومة المصرية بقطعة أرض فى الجهة الغربية من جغبوب وأن تعدل الحدود المصرية طبقًا لهذا. ولا يُبتُّ فى هذه المسألة إلا بعد عودة البعثة وتقديم تقرير عنها»[2]. ومصداقًا لهذا النبأ نأتى هنا على ما نشرته جريدة «ديلى تلغراف» فى يوم ٨ برقية من مكاتبها فى القاهرة، فى شأن اللجنة التى عينتها الحكومة المصرية للذهاب إلى الحدود الغربية، قال فيها:

«إن الطليان يقترحون إعطاء مصر شقة من أراضى برقة تعويضًا على تنازلها عن جغبوب. أما اللجنة فإنها ستسعى إلى الحصول على دليل أكيد يدل على أن أهالى جغبوب يرغبون فى أن يبقوا تابعين لمصر. ويُقال أيضًا إن الأهالى قدموا إلى الحكومة المصرية فى عهد وزارة زغلول باشا طالبين فيها أن يرفع العلم المصرى على بلدتهم فرفضت الحكومة ذلك لأسباب لم تعرف»[3].

وكانت الصحف المناهضة للوزارة تنتقد فكرة البدل نقدًا مرًا، فى حين أن الصحف المنتمية للحكومة كانت ترمى إلى تحبيذ حل المسألة على هذا النحو.

فقد قالت جريدة «السياسة» فى عرض بحث هذا الموضوع ما يلى:

«يؤكدون أن الرسم الذى عرضته الحكومة الإيطالية على الحكومة المصرية للحدود الغربية وأدخلت فيه جغبوب فى الأملاك الإيطالية وجزءًا من المنطقة

(١) برقيات الأهرام الخصوصية فى ٩ أبريل.
(٢) الاتحاد فى ٥ أبريل.
(٣) انظر البرقيات الخصوصية لجريدة الاتحاد يوم ٨، ولجريدة الأهرام يوم ٩ أبريل.

الغربية الشمالية فى الحدود المصرية هو الرسم الذى وضعه اللورد كتشنر عند المفاوضة فى الحدود الغربية قبل الحرب العظمى. وكان غرضه منه إقصاء الإيطاليين غربًا عن خليج السلوم لأنه كان يعلق أهمية كبيرة على ذلك..... والظاهر أن المرحوم إبراهيم باشا فتحى وزير الحربية الأسبق ورئيس اللجنة المصرية التى سافرت إلى التخوم الغربية (فى عهد وزارة ثروت باشا) للنظر فى أمر الحدود كان قد قدم وقتئذ تقريرًا خاصًا أعرب فيه عن رأيه الخاص وهو مطابق لرأى اللورد كتشنر... إلخ»[1].

ولقد نقدت جريدة البلاغ هذا الترويج للسياسة الإيطالية بقولها:

«ولقد نفهم من جريدة الدستوريين أن تروج للمطامع الإنكليزية مذ كان الدستوريون لا يستطيعون أن يتولوا الحكم فى مصر ويفرقوا الأموال والوظائف والمنافع على أنفسهم وذويهم. إلا أن تسندهم وتؤيدهم السياسة الإنكليزية. ولكن ما علة ترويجهم للمطامع الإيطالية على حساب مصر يا تُرى؟ أهو ناشئ من محض ما طبعوا عليه من التفريط أم هو خدمة للسياسة الإنكليزية بالواسطة ومحاولة لتنفيذ اتفاق ملنر ـ شالويا؟؟».

«إننا مهما قلبنا المسألة نجد موقف الدستوريين فى هذا الترويج موقفًا غريبًا. وقد كان يجب على سادتهم أن يقنعوا منهم بالموقف السلبى الذى وقفوه فى مسألة الحدود الغربية منذ أُلفت وزارة زيور باشا الثانية وصار لهم فيها ضلع. وكان حقًا على الدستوريين أن يقفوا عند هذا الموقف السلبى. ولكن سادة الدستوريين لا يقنعون بما دون توريطهم فى الممالأة الفعلية والدستوريون أنفسهم يقعون فى هذا التورط بسهولة على ما يظهر».

«إن جغبوب أرض مصرية لا يجوز النزول عنها بحال أراد كتشنر وفتحى ذلك أم لم يريداه فليعرف ذلك الدستوريون»[2].

---

(١) السياسة فى ١٢ أبريل.

(٢) البلاغ فى ١٣ أبريل.

تبادل المذكرات بين مصر وإيطاليا

وبينما كان الأخذ والرد جاريين على صفحات الصحف المصرية والإيطالية طلعت السياسة على الأمة بنبأ لم يكن منتظرًا، فقد قالت:

-١-

«علمنا من مصدر جدير بالثقة أن معتمد إيطاليا فى مصر قدم إلى الحكومة المصرية صباح يوم الإثنين ١٣ أبريل الجارى تبليغًا شفويًا تطلب الحكومة الإيطالية فيه من الحكومة المصرية أن تكون الحدود بين مصر وطرابلس طبقًا لاتفاق: (ملنر - شالويا).»[١].

-٢-

«على أثر ذلك انعقد مجلس الوزراء أمس الأول وأمس للنظر فى هذا التبليغ الذى أحدث دهشة كبيرة فى الدوائر السياسية المصرية لأنه جاء فى وقت تقوم فيه الحكومتان الإيطالية والمصرية بمفاوضات سياسية بغية الوصول إلى حل مُرضٍ».

«ومع أن هذه المفاوضات لم تسفر بعد عن نتائج معينة فإنها كانت مستمرة ولم تنقطع. ومن أجل هذا قررت الحكومة المصرية إيفاد لجنة من الخبراء لتقديم تقرير بعد المعاينات اللازمة تستنير به الحكومة فى مفاوضتها».

«هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن هذا التبليغ يشفٌّ عن إنذار غير محدود الأجل لأنه يطالب الحكومة المصرية بحل معين. وبذلك يقفل باب المفاوضات».

-٣-

«وقد علمنا من المصدر الوثيق الذى استقينا منه هذه الأخبار أن رد الحكومة المصرية كان من نوع التبليغ الإيطالى تمامًا، فلقد كان وديًا بقدر ما كان التبليغ

(١) السياسة فى ١٥ أبريل.

الإيطالى. كما كان مثله قاطعًا فى أن الحكومة المصرية لا تقبل أن تُحدد حدود بلادها طبقًا لاتفاق أجنبى عنها ولم تشترك فيه لا مباشرة ولا بالواسطة».

«ولقد أبانت الحكومة المصرية أن إشارة التبليغ الإيطالى إلى اتفاق (ملنر ـ شالويا) يرجع إلى سوء تفاهم فإنها لا تعلم بأمر اتفاق يسمى بهذا الاسم. وإنما تعلم أنه دارت مقدمات لمفاوضات سياسية بين اللورد ملنر وبين السنيور شالويا بشأن حدود مصر الغربية يوم أن كانت مصر تحت الحماية البريطانية. وقد أنتجت هذه المباحثات السياسية مشروع اتفاق، قدمته وزارة الخارجية الإنكليزية للسنيور شالويا فى أبريل سنة ١٩٢١».

«وكل ما تعرفه الحكومة المصرية عن هذا المشروع هو أن الحكومة الإنكليزية سألتها رأيها فيه فى شهر يونية سنة ١٩٢١، فرأت الحكومة المصرية فى ذلك الوقت أن تحتفظ برأيها وألا تجيب بشىء».

«أما السنيور شالويا فإنه لم يُبْدِ رأيًا فى هذا المشروع إلا فى شهر أبريل سنة ١٩٢٢ حيث طلب تعديلات عدة أراد إدخالها عليه».

«وقد وقفت المفاوضات عند هذا الحد».

«وفى شهر يونية سنة ١٩٢٢ سعت إيطاليا كى تستأنف المفاوضات مع بريطانيا فى هذا الموضوع فأحالتها هذه على مصر التى أصبحت دولة مستقلة فصار بذلك قبولها ضروريًا لعقد الاتفاق».

«على أنه مهما تكن قيمة مفاوضات ملنر ـ شالويا فى نظر إيطاليا، فإن مصر غير مقيدة بها بأى حال».

«كذلك أشارت الحكومة المصرية فى ردها إلى دهشتها من ورود التبليغ الإيطالى فى وقت كانت تسعى فيه الدولتان بالطرق السياسية للوصول إلى حل مُرضٍ. وأظهرت فى ختام مذكرتها حسن استعدادها للاستمرار فى مفاوضات حرة تدافع فيها مصر عن حقوقها الثابتة التى ينبغى أن تعرض نتائجها على البرلمان متى انعقد»[1].

---

(١) السياسة فى ١٥ أبريل.

وقد زادت الجريدة على ذلك أن حضرة صاحب العزة المدير العام لوزارة الخارجية هو الذى سلم رد الحكومة المصرية إلى مفوضية إيطاليا فى الساعة السابعة من مساء يوم ١٤ مارس.

ومن المدهش بعد ذلك ما روته الأهرام عن حديث فاه به السنيور كوخ السكرتير لمفوضية إيطاليا فى مصر عن أزمة الحدود المصرية؛ حيث قال جنابه:

«يجب أن يكون معروفًا، قبل كل شىء، أن الحكومة الإيطالية لم تُثِرْ مسألة الحدود الغربية فى هذه الأيام ولم تقدم إلى الحكومة المصرية أية مذكرة ولم تبلغها كذلك أية خطة ستكون خطتها كما أنها لم تعرض عليها أى اقتراح خلافًا لما ذكره بعض الصحف ومنها صحيفة تعد لسان حال الحكومة وواقفة تمامًا على مجريات الأحوال».

«والحقيقة أن الحكومة الإيطالية طلبت من الحكومة المصرية إبان حكم الوزارة السعدية، أن تحل هذه المسألة فكان رد الحكومة المصرية على ذلك أن الأوفق والأنسب انتظار عودة رئيس الوزراء إلى مصر إذ كان وقتئذ فى أوروبا على أهبة السفر إلى لندن لبدء المفاوضات مع المستر ماكدونالد. فأجابت الحكومة الإيطالية الحكومة المصرية إلى ما طلبت عن طيب خاطر. ولكن وقعت بعد عودة زغلول باشا إلى مصر تلك الحوادث المعروفة فانتظرت الحكومة الإيطالية ريثما تنهض مصر من الأزمة التى كانت فيها على أثر الإنذار البريطانى».

«ولما تألفت الوزارة الزيورية سألت إيطاليا مصر عن رأيها فى مسألة واحة جغبوب فاستمهلنا زيور باشا حتى يتسنى له درسها. ثم صرح بوجوب انتظار الانتخابات وعقد البرلمان إذ إن وزارته كانت وزارة إدارية فما كان من الحكومة الإيطالية إلا الانتظار مرة أخرى. ولكن الحوادث تتابعت وجرت الانتخابات وأُدخل بعض التعديل على الوزارة الزيورية. ودُعى البرلمان إلى الانعقاد وحل مجلس النواب وأُجلت الانتخابات فلم تُثِر الحكومة الإيطالية مرة ثانية هذه المسألة ومن المنتظر أن تبرَّ الحكومة المصرية بوعدها وتبلغ إيطاليا قرارها فى

مسألة جغبوب. فلم يكن إذن هناك أثر لما شاع عن تقديم مذكرات من جانب الحكومة الإيطالية».

«إلا أن الحكومة المصرية، وقد شعرت أن هذه المسألة لا يمكن إبقاؤها على حالها إلى الأبد وأن من الضرورى حلها عاجلاً أو آجلاً وأنه ليس فى وسع الحكومة الإيطالية الانتظار إلى ما لا نهاية، أخذت فى درس المسألة. وهذا ما أثار الصحف المحلية. وقد عالجت هذه الصحف المسألة حسب أهواء كل محرر مع جهل تام بوجهة النظر الإيطالية».

«والحقيقة أن الحكومة الإيطالية تعتبر الحكومة المصرية الحالية ذات سلطة كافية لإنهاء أزمة الحدود لأنها قد اتخذت فى الداخل والخارج احتياطات أكثر أهمية من التى يتحتم عليها اتخاذها إزاء مسألة واحة جغبوب».

«وقد نصت المادة الثالثة من اتفاقية لندن المبرمة فى سنة ١٩١٥، فى نص صريح، على أنه فى حالة الانتصار والفوز وفى مقابل تبادل المنافع الاستعمارية بين فرنسا وإنكلترا على حساب ألمانيا يكون لإيطاليا حق تعديل حدود مستعمراتها الأفريقية فى برقة والصومال».

«وفى سنة ١٩١٩ عقد اتفاق بين اللورد ملنر ممثل إنكلترا ومصر حقًا، وكانت مصر قد بُسطت الحماية البريطانية عليها والسنيور شالويا ممثل إيطاليا. وبمقتضى هذا الاتفاق عُدلت حدود الصومال الإيطالية بتنازل إنكلترا عن جوبه. وحدود طرابلس الغرب بالتنازل عن جغبوب. وهذا الاتفاق يربط مصر من الجهة الدولية إذ إنها بقبولها الحماية البريطانية قد أعطت إنكلترا توكيلاً للتعاقد باسمها. ولما أُعلن استقلال مصر سنة ١٩٢٢ طلبت إنكلترا من إيطاليا أن تتفق مع مصر. فقبلت إيطاليا بروح المودة التى تربطها بمصر بالرغم من أن اتفاقية ملنر وشالويا كانت فى الحقيقة شرعية ومعمولاً بها. فبدأت المفاوضات وتأجلت مرارًا كما سبق القول».

«ولم يكن عاريًا عن الصحة ذلك الخبر الذى أذاعته إحدى الصحف وقالت فيه إن إيطاليا أبلغت مصر خطتها التى بمقتضاها تتنزل لها عن قطعة أرض

مقابل واحة جغبوب فى الحدود الإيطالية بل لهذا الخبر شىء من الصحة والحقيقة: فإن اتفاقية ملنر وشالويا التى أدخلت جغبوب فى الحدود الإيطالية أدخلت كذلك فى الحدود المصرية من جهة السلوم قطعة أرض تحتلها الآن إيطاليا. وبما أن إيطاليا تنزلت عن هذه الاتفاقية فمن الواجب عليها أن تجلو عن الجهات المجاورة للسلوم».

«أما مصر فليست لجغبوب عندها قيمة من وجهة المواصلات. وقد اعترف بذلك لورد كتشنر أيام كانت مصر بريطانية. وقدمت اللجنة التى كان يرأسها المرحوم فتحى باشا تقريرًا يستنتج منه أنه ليس لجغبوب أية فائدة لمصر وأن السلوم أهم منها بكثير. ومن المحتمل إذًا أن تعمل الحكومة المصرية بموجب هذا التقرير».

«ولم تقم مصر فى واحة جغبوب بأى عمل إدارى. ولم يرفرف العلم المصرى قط عليها ولا يوجد فيها أى جندى أو رجل من رجال الشرطة. ولم تُدمج جغبوب فى أية دائرة أثناء الانتخابات المصرية الأخيرة ولم ينص أى إحصاء مصرى على وجود ١٥٠ نفسًا فيها. ولم ينص كذلك الفرمان الصادر فى سنة ١٨٤١ والذى جعل مصر ولوبيا تركيتين على وجود جغبوب والسلوم أو سيوه داخل الحدود المصرية. أما من الوجهة الاقتصادية فواحة جغبوب لا تساوى شيئًا فكل ما فيها ١٥٠ ساكنًا وجامع وتكية»[1].

وإذا أردنا أن نأتى على جميع الحجج الإيطالية ذكرنا حديثًا لأحد مراسلى جريدة الأهرام مع الجنرال فاكللى الذى رأس المؤتمر الجغرافى الدولى العام فى القاهرة، وسيأتى الحديث عنه، عن جغبوب وأزمتها حيث قال الجنرال فى حديثه هذا:

«إن جغبوب لازمة لإيطاليا فى حكم طرابلس الغرب لا لأنها مقر المشيخة السنوسية صاحبة النفوذ الكبير على الطرابلسيين فقط بل لأنها مستودع السلاح

(١) الأهرام فى ١٥ ابريل.

للثوار فحكومة إيطاليا تعتقد أنه يُهرَّب من الحدود فى كل شهر ٣٥٠٠ بندقية إلى أولئك الثوار. وهذه البنادق تُسلم وتُخزن فى جغبوب. فنحن نريد الاستيلاء عليها لنحول دون ذلك كله ولا يخامرنا شك بحسن مقاصد مصر وحكومتها ولكن الأمر قد يكون خارجًا من يدهم إلى سواهم»[١].

تلك هى حجج الطليان فى التبليغ الذى وجهوه إلى الوزارة المصرية وتلك هى وجهة نظرهم.

ونحن إذا نظرنا إلى هذه المسألة من الوجهة التاريخية وجب علينا لنستوفى هذا الأمر أن نعود إلى تطورات التاريخ - حيث يدعى الإيطاليون أن مصر لم تستولِ على سيوه ولا على الجغبوب - لنرى أن محمد على عندما تولى أمور مصر وجه قوة إلى سيوه ففتحها، ولم يكن فى جغبوب يومئذ ديَّار ولا نافخ نار حتى ترسل إليها مصر الجنود أو ترفع عليها العلم.

أما فتح سيوه فكان على يد حسن بك الشماشرجى سنة ١٨٢٠، ولقد ظلت الجغبوب خاوية خالية من السكان حتى نزل فيها السنوسى الكبير معتزلاً العالم فى سنة ١٢٧٣ هجرية.

وقد وجه له الخديو توفيق المهندسين فبنوا له التكية وحفروا الآبار لسُقْيا تلاميذه ومريديه وهم الآن ١٥٠ نفسًا. وكان أكثر مرتزق السنوسى من واحة سيوه الواقعة من جغبوب على نحو ٨٠ أو ٨٥ ميلاً. وقد أمر الخديو بإعفاء الأراضى التابعة له من الضرائب. ولما قامت ثورة المهدى اتهم السنوسى بأنه أرسل ولده إلى السودان لمساعدة المهدي فأرسل السنوسى إلى الخديو يبرأ من التمرد على ولى أمره الخديو.

هذا من الوجهة التاريخية. أما من الوجهة الدولية فإنه لما قامت الحرب بين إيطاليا وتركيا فى سنة ١٩١١ أعلن الطليان حصار سواحل طرابلس الغرب حتى الدرجة السابعة والعشرين شرقًا لكى يدخل خليج السلوم فى منطقة الحصار،

(١) الأهرام فى ١٥ ابريل.

فاحتجت إنكلترا باسم مصر على ذلك فرفع الطليان الحصار عن السلوم واحتلت الجنود المصرية تلك المنطقة. ووجهت إنكلترا مذكرة أخرى إلى إيطاليا بأن واحة جغبوب، وفيها جامع السنوسى وقبره داخلة فى الحدود المصرية. وبهذه المذكرة قطع فى أمر السلوم وجغبوب معًا. إلا أن الطليان سعوا سعيهم مع السيد إدريس السنوسى سنة ١٩١٧ بعد ذهاب عمه إلى الآستانة، فاعترف لهم بنفوذهم على كفره. ولكنه لم يكن لاعترافه قيمة من الوجهة السياسية ومن المعلوم أن الطليان أبرموا مع دول الحلفاء فى سنة ١٩١٥ اتفاقًا على توزيع الأسلاب الألمانية وحلفاء الألمان ليدخلوا الحرب. وجاء فى المادة ١٣ من هذا الاتفاق أن فرنسا وإنكلترا تتعهدان بإعطاء إيطاليا بعض التعويضات العادلة، وأخصها بالذكر ما يتعلق بحدود مستعمراتها فى سواحل البحر الأحمر وطرابلس الغرب وبرقة. فلما عقد مؤتمر الصلح سنة ١٩١٩ كان اللورد ملنر مندوبًا لمفاوضة شالويا مندوب إيطاليا بشأن حدود برقة وجوبه فاحتفظ اللورد ملنر بالسلوم لمصر ووعد بتسليم جغبوب للطليان. ولكن المصريين ثاروا على الحماية فوقفت إنكلترا عن إتمام المفاوضة مع الطليان بهذا الشأن وواصلت هذه المفاوضة معهم بشأن وادى جوبه فى الصومال. وعندما أعلنت إنكلترا انتهاء الحماية على مصر أبلغت مصر كما أبلغت إيطاليا أن مسألة الحدود باتت من شأن مصر وحدها فبدأت المفاوضات بين مصر وإيطاليا على ما هو معروف. وذهب فتحى باشا ولجنته إلى الحدود. ولكن إنكلترا أعلنت فى ذاك الحين أنها لا تستطيع أن تتجرد تجردًا تامًا عن هذه المسألة لسببين: الأول أن اتفاق سنة ١٨٩٩ الذى قرر نفوذ إيطاليا على ولاية طرابلس الغرب اعتبر صحراء لوبيا داخلة فى النفوذ الإنكليزى. والثانى أن تعيين الحدود هناك ينطوى على تعيين الحدود الشمالية الغربية للسودان حيث لإنكلترا شأن كبير.

هذا هو تاريخ مسألة الحدود وسبب الأزمة التى كانت تعانيها السياسة المصرية فى ذاك الحين من أجل السياسة الإنكليزية وسياسة الطمع الطليانى.

أما ما قيل على لسان السنيور كوخ سكرتير السفارة الإيطالية بمصر من أن جغبوب ليست لها قيمة حربية بالنسبة لمصر وأن مصر لم يكن لها يومًا من الأيام

حق على جغبوب؛ فهى لم تقم بإدارتها ولم ترفع العلم المصرى عليها ولم ترسل إليها أية قوة حربية ولم تُدْخلها فى منطقة من المناطق الانتخابية ـ فالرد عليه هو أن جغبوب لم تكن ملحقة بطرابلس فى يوم من الأيام سواءً فى عهد الترك أو فى عهد الإيطاليين. فلم تقم الحكومة العثمانية ولا الحكومة الإيطالية بإدارتها ولم يرفع عليها العلم العثمانى ولا العلم الإيطالى. ولم تُرسل إليها أية قوة عثمانية أو إيطالية ولم تدخل فى نظام حكومة طرابلس على أية صورة من الصور. فليس لحكومة إيطاليا أن تجعل إذًا من هذه المعلومات التى كانت تذيعها حجة لها على جغبوب.

موقف إنكلترا إزاء أزمة الحدود

ولقد تطلعت الأنظار إلى إنكلترا لتتبين موقفها إزاء هذه الأزمة الخطيرة. وهى التى قالت فى تبليغها للدول عند إعلانها استقلال مصر فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢: «إنها تعتبر كل تعرض من جانب الدول إلى مصر عملاً غير ودّى تدفعه بكل ما لديها من قوة».

ولقد كتبت جريدة السياسة مقالاً رئيسًا عن موقف إنكلترا نحو هذا الحادث بعد تبليغ إيطاليا الشفوى للحكومة المصرية. قالت فى ختامه ما يلى:

«والآن فما هو موقف الحكومة البريطانية بإزاء هذا الحادث؟ لقد أرفقت اعترافها باستقلال مصر بقيود جعلت هذا الاستقلال ناقصًا يجب إكماله. وهى فى نفس الوقت قد أخذت على عاتقها الدفاع عن مصر من كل اعتداء عليها فشفعت تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، حين أبلغته للدول، بمذكرة أقرها البرلمان البريطانى كما أقر هذا التصريح. ونصت فى هذه المذكرة على أنها تعتبر كل تعرض من جانب الدول إلى أى من المسائل المحتفظ بها عملاً غير ودى تدفعه بكل ما لديها من قوة. ومن بين هذه المسائل وفى أولها الدفاع عن مصر. فهل نراها تقف الآن إلى جانبنا تؤيدنا بقوتها المعنوية وتظهر للمصريين من أكيد العزم على احترام استقلالهم ما يجعلهم يعتبرون تصريحاتها والاتفاقات التى تتم

معها ذات شأن لمصلحتهم أو أنها تجعل من كل فرصة سياسية موضعًا للمساومة لكسب المصالح البريطانية ولو كانت هذه المساومة على حساب تصريحاتها واتفاقاتها؟».

«هذا ما يريد المصريون اليوم أن يعلموه. وهم يتطلعون إلى موقف إنكلترا فى هذه الحادثة بنوع خاص لأنها الأولى التى توضع فيها السياسة الإنكليزية الأخيرة فى مصر موضع التجربة. وهم يذكرون أن المذكرة التى أرسلت للدول مع تصريح ٢٨ فبراير معتبرة فى نظر إنكلترا مكملة للتصريح إلى حد أن الوزارات المتعاقبة التى جاءت بعد وزارة لويد جورج لم تترك فرصة تنبه بها الدول إليها إلا انتهزتها. وآخر ما كان من ذلك تصريح لورد بركنهد أن الحكومة البريطانية الحاضرة مصممة بعد إعمال الروية، على الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أجنبى. وهذه إيطاليا تريد أن تنتهز فرصة قد ترى فيها السياسة الإنكليزية أن ليس لها مصلحة خاصة فى الوقوف إلى جانب مصر. فهى تذكر ما تسميه اتفاق ملنر شالويا عمدًا كأنها تريد أن تذكّر إنكلترا بأنها تعمل فى هذا الموضوع برأى كان متفقًا عليه بينهما. مع أن هذا الاتفاق لم يتم كما ذكرنا ومع أن إنكلترا نفضت يدها من المسألة بعد إعلان استقلال مصر. وصرحت لإيطاليا بأن مصر وحدها هى صاحبة الحق فى إتمام الاتفاق فهل لنا أن نعتقد أن السياسة الإنكليزية الحاضرة فى مصر يُقصد منها حقيقة إلى فائدة الدولتين. فكما تطلب إنكلترا إلى مصر أن تكون معها صديقة تقوم هى من جانبها بما توجبه تصريحاتها لمصلحة مصر. أو أن هذه التصريحات إنما وضعت لفائدة إنكلترا وأن مصر لا يجوز لها أن تعتمد على تأييد إنكلترا إياها إلا حين تكون لإنكلترا فائدة سياسية خاصة من هذا التأييد. فإذا فاتت هذه الفائدة وقفت ضد مصر وكانت عليها لا لها».

«هذا ما يريد المصريون معرفته وهم سيعرفونه فى هذا الحادث بما يقطع عندهم كل شك»[1].

---

(١) السياسة فى ١٥ أبريل.

والحقيقة أن إنكلترا لم تُبْدِ فى هذه الحادثة بالذات حتى ذلك التاريخ ما يدل على احترامها لتصريحاتها ولم تظهر لإيطاليا أى أمر من عدم الموافقة على تصرفها، وهذا ما يدعو المصريين بحق أن يعتقدوا أن إنكلترا لا تريد جادة الاتفاق معهم وأنها، مع تقييدها استقلالهم بالتحفظات التى فرضتها عليهم بفعل القوة، لم تُردْ مع ذلك اتباع سياسة معينة تحترمها إلى حين تمام اتفاق يكون موضع احترام هو الآخر.

على أن الصحف المناهضة لخطة الحكومة انتقدت قيام صحيفة كصحيفة السياسة التى تنطق بلسان الحكومة تلتمس من الحكومة البريطانية حمايتها لمصر معترفة فى ذلك الالتماس بما لها من حق فى هذه الحماية.

فلقد قالت «كوكب الشرق» فى مقال رئيس عن موقف مصر تجاه هذه الأزمة تحت عنوان «لا تدفعوا خطرًا بخطر أفدح منه»، ما يأتى:

«ومهما يكن الخطر الذى تستهدف له مصر من وقوفها موقف الحزم من إيطاليا، ودفاعها عن أرضها المقدسة، فإن من الخطل فى الرأى أن ندفع هذا الخطر بخطر أعظم منه».

«نقول هذا لأن صحيفة الأحرار الدستوريين الناطقة بلسان الوزارة الحاضرة تطلب من إنكلترا أن تتدخل بيننا وبين إيطاليا فى هذا الشأن لأنها (شفعت تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ حين أبلغته للدول بمذكرة أقرها البرلمان البريطانى كما أقر هذا التصريح ونصت فى هذه المذكرة على أنها تعتبر كل تعرض من جانب الدول إلى أى من المسائل المتحفظ بها عملاً غير ودى تدفعه بكل ما لديها من قوة).».

«هذا ما تطلبه صحيفة الوزارة من الحكومة الإنكليزية وهى لا تجهل أنها بما تطلب تقر الحماية البريطانية على مصر. هذه الحماية التى ينكرها المصريون ويأبون أن يعترفوا بها بحال من الأحوال».

«فهل هذه هى الوطنية الصادقة التى يتشدق بها الأحرار الدستوريون؟ وهل هذا طريق الاستقلال الذى يدعون أنهم ساعون فى استكماله أو الحصول عليه؟».

«وهل من مصلحة القضية الوطنية المقدسة أن تعترف جريدة الوزارة بأن مذكرة إنكلترا التى أرسلتها إلى الدول يوم أن أعلنت التصريح بأن مركزها فى مصر لم يتغير وأنها حامية مصر (مكملة لذلك التصريح)؟!».

«وهل إقرار البرلمان الإنكليزى هذه المذكرة يعد إقرارًا منا كما تريد جريدة الأحرار الدستوريين...؟».

«وهل من الإخلاص للوطن المقدس أن تتمسك جريدة الوزارة بتصريح لورد بركنهد وزير الهند فى الوزارة الإنكليزية الحاضرة الذى أعلن فيه أن حماية إنكلترا لمصر باقية لتحمل بريطانيا على التدخل بيننا وبين إيطاليا..؟».

«أى مصرى يقر الأحرار الدستوريين على الاعتراف بالحماية الإنكليزية لقاء اشتراك إنكلترا معنا فى الدفاع عن واحة جغبوب؟»

«ونحن لا نعتقد مطلقًا أن إيطاليا تقامر بولاء مصر من أجل واحة جغبوب فتقضى على ما لأبنائها من المصالح الجمة فى هذه الديار وتقضى على ما تستورده منها وهو يتراوح بين خمسة ملايين وستة ملايين من الجنيهات فى كل عام».

«إن قليلاً من الحزم تُظْهره مصر كفيل بخروجها ظافرة لأن الجمهور العام الإيطالى لا يؤيد حكومته فى إقدامها على المجازفة بمصالحه العظيمة فى هذه الديار. هذه المصالح التى لا ينكر خطورتها إنسان».

وبهذه المناسبة نشرت جريدة «إيفننج ستندارد» مقالاً لمكاتب قال فيه: «إن المصريين ينادون منذ سنين أنهم قادرون على أن يحكموا أنفسهم ولكنهم حالما شعروا الآن بمضايقة من دولة أجنبية جعلت جميع صحفهم تطلب من إنكلترا بإلحاح وذعر أن تتدخل لحماية مصالح مصر»[1].

بلاغ الحكومة المصرية عن الأزمة

وفى صباح يوم ١٥ أبريل، زار السنيور كاتشيا دومنيونى وزير إيطاليا المفوَّض حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وقضى معه مدة. واجتمع بدولته بعد

(١) البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام، عدد ١٨ أبريل.

الظهر السنيور كوك السكرتير الأول للمفوضية الإيطالية وقضى معه بضع ساعات.

وكانت نتيجة المباحثات التى جرت إصدار البلاغ الرسمى التالى من رياسة مجلس الوزراء.

«ينتج من المحادثات التى جرت اليوم بين مفوضية إيطاليا والحكومة المصرية بشأن مسألة الحدود الغربية:»

«أولاً ـ أنه لم يكن لدى إيطاليا أى رغبة فى استعمال ضغط يمكن أن يعتبر إنذارًا لمصر».

«ثانيًا ـ أن المسألة جارٍ بحثها من الطرفين بروح المودة»[1].

آراء الصحف الإنكليزية والفرنسوية فى المشكلة

ولقد شُغلت الأسلاك البرقية بهذه المشكلة السياسية بين الجارتين مصر وطرابلس، وأفردت لها الصحف البريطانية والفرنسية مكانًا بين أعمدتها.

فنشرت «الديلى اسكتش» برقية من القاهرة عن احتلال الإيطاليين لجغبوب بعنوان (غزو مصر)[2].

وقال مُكاتب الديلى تلغراف: «إن من الصعب معرفة السبب الذى من أجله لم تعامل الحكومة الإيطالية الحكومة المصرية الحالية بالمعاملة الودية التى عاملت بها الحكومة الزغلولية. وقد نشأ عن تصرف إيطاليا هذا تقولات عجيبة نظرًا للحالة السياسية المصرية الداخلية»[3].

ونشرت «المورننج پوست» برقية لمكاتبها فى القاهرة قال فيها: «إن انتفاع إيطاليا من احتلال جغبوب مشكوك فيه. وقد اعتُبر عمل إيطاليا محرجًا للوزارة المصرية المستقلة فى إعادة الأحوال العادية فى البلاد لا سيما ومصر الآن

---

(١) السياسة فى ١٦ ابريل.

(٢) البرقيات الخصوصية للسياسة فى ١٧ أبريل.

(٣) البرقيات الخصوصية للسياسة فى ١٧ ابريل.

متمتعة بالسكينة والسلام. وقد تردد صدى عمل إيطاليا فى الصحف المصرية التى تصف المسألة كلها بأنها دسيسة بريطانية يُراد بها حرمان مصر أرضًا تملكها»[1].

ونشرت هذه الصحيفة وصحيفة الديلى ميل برقيتين من القاهرة بأن الحكومة المصرية لم تطلب من الحكومة البريطانية التدخل فى مسألة جغبوب، ولكن جريدة «السياسة» ترى «أن بريطانيا ملزمة بالدفاع عن حقوق مصر بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير».

وقال مُكاتب التيمس بالقاهرة: «إن الحقائق لا تسوِّغ ما تبديه الصحف المصرية من التشاؤم. ثم إن خطة الحكومة المصرية معقولة. وإن بعض المصريين يرحبون سرًا بأى عمل عنيف تقوم به إيطاليا بصفته أبسط وسيلة لتسوية مسألة جغبوب فضلاً عن أنه ينقذ الحكومة المصرية من ضرورة اتخاذ قرار فيها قد لا يصادف قبولاً من الرأى العام. على أن أغلبية الوزراء المصريين والإيطاليين راغبون فى تسوية ودية سريعة».

وقالت جريدة الديلى نيوز: «إن لدى إيطاليا أسبابًا قوية جدًا تدعوها للسيطرة على السنوسيين فى جغبوب التى لا فائدة منها مطلقًا لمصر، ثم إن تسوية مسألة الحدود بسرعة ذات أهمية عظيمة جدًا لبريطانيا لأن حدود السودان الشمالية الغربية ستُعين فى الوقت نفسه والرأى البريطانى هو أنه يجب ألا تقوم صعوبة فى سبيل الوصول سريعًا إلى اتفاق ودّى»[2].

وقال المكاتب السياسى لجريدة «ديلى تلغراف»:

«ارتاحت الدوائر البريطانية إلى لهجة البلاغات الرسمية المصرية عن مسألة جغبوب ورأت أن هذه اللهجة ضرورية نظرًا لمساعى السعديين سرًا وجهارًا لتشويه سمعة الوزارة المصرية الحالية بإثارة الأفكار المتطرفة عليها بأعظم أنواع التشويه والتلفيق».

---

(١) البرقيات الخصوصية للسياسة فى ١٧ أبريل.
(٢) البرقيات الخصوصية لجريدة السياسة فى ١٧ أبريل.

«أما ما تؤكده الصحف المصرية من أن الحكومة المصرية لم تعرف شيئًا عن المفاوضات بين اللورد ملنر والسنيور شالويا وعن نتائجها فقول مجرد عن الأساس. فالوزارة المصرية التى كانت متسلمة زمام الحكم فى ذلك الحين كانت واقفة كل الوقوف على المفاوضات هى والاختصاصيون الذين عينتهم وكانت تستشار فيها مرارًا عديدة»[1].

أما الصحف الفرنسوية فقد اقتصرت على نقل البرقيات الإنكليزية عن حادثة جغبوب بدون أن تعلق عليها؛ ولكن جريدة «الأوفر» خصصت للخلاف الإيطالى المصرى مقالة عنوانها: «حيث تقتدى روما بلندن»، قالت فيها ما يأتى:

«هل احتلت الجنود الإيطالية جغبوب فى ١٤ أبريل؟ يخيل إلينا أننا سمعنا هذا منذ مدة. ومهما تكن الحال فإذا لم يكن الجنود قد أوجدوا أمرًا واقعًا لتأييد مطالب إيطاليا فلا ريب فى أن السنيور موسيلينى أراد أن ينهج سياسة الحزم فأبلغ حكومة القاهرة فى ١٣ أبريل أنه ينتظر تعيين الحدود بين مصر وبرقة سريعًا وفقًا لرغائبه. ولو أن السنيور موسيلينى نهج سياسة أفضل من هذه لاستعمل لهجة أقرب إلى اللطف والمجاملة لأن المفاوضات بين روما والقاهرة كانت لا تزال مستمرة ولم يكن ثمة حاجة إلى استعجال الأمور. إن نجاح المستعمرين الإيطاليين ليس عظيمًا وباهرًا إلى حد يجعلهم يجازفون فى مثل هذا المشروع».

«إن السنيور موسيلينى يريد جغبوب التى هى مركز السنوسيين الذين خضعوا، على ما يظهر لحكومة روما. ويلوح لنا أن الوصاية الإيطالية ضعيفة إلى حد أنهم فكروا فى تقويتها بجعل ضريح السيد السنوسى فى ظل الراية الإيطالية. فهل الحق فى جانب حكومة روما؟ إنها تستند إلى الاتفاق الذى عقد بين اللورد ملنر والسنيور شالويا لما كانت مصر تحت الحماية البريطانية وقد اشتمل هذا الاتفاق مبدئيًا على التنازل عن جغبوب لإيطاليا. ولكن استقلال مصر أُعلن بعد ذلك. ومصر لا تستطيع أن تفهم كيف أمكن التنزل عن جزء من

(١) البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام فى ١٨ أبريل.

أرضـهـا بدون اسـتـشـارتهـا. ولا شك أن القـوة ليـست الـوسـيلة التى تؤدى إلى إقناعها. وربما كانت حكومة روما تعتمد على تأييد حكومة لندن ولكن إنكلترا، التى ارتكبت كثيرًا من الأغلاط فى مصر، يجب أن تتردد فى الاشتراك فى أغلاط الإيطاليين»[1].

قامت اللجنة التى عُهد إليها باستفتاء أهالى جغبوب فى المملكة التى يريدون أن يكونوا تابعين إليها بمهمتها وقدمت تقريرها لمجلس الوزراء، وكان المنظور أن ينظر المجلس فى هذا التقرير فى أول جلسة بعد يوم تقديمه وهى جلسة يوم الثلاثاء ٢٨ أبريل، وكانت البلاد كلها متشوقة لسماع ما يقرره مجلس الوزراء فى هذا الشأن.

وقد أرسل مكاتب جريدة التيمس برقية إلى جريدته نشرتها فى يوم ٢٨، جاء فيها ما يلى:

«ينتظر أن ينظر مجلس الوزراء المصرى يوم الثلاثاء (٢٨ أبريل) فى التقرير الذى وضعته اللجنة التى أرسلت إلى جغبوب. وبعد أن تمحص الحكومة المصرية رأيها تبدأ المباحثات مع الحكومة الإيطالية».

«والمفهوم أن المباحثات تستمر الآن بين الحكومة الإيطالية والحكومة البريطانية لتجنب سوء التفاهم ولتحديد آراء كل من الحكومتين فى شأن تسوية ملنر شالويا التى تعدها الحكومة الإيطالية أساسًا لتسوية مسألة الحدود. ومن المفهوم أيضًا أن الحكومة البريطانية قد تخاطب الحكومة المصرية بعد هذه المحادثات إذا سنحت الفرصة معربة عن الرغبة فى الوصول إلى تسوية ودية مع إيطاليا».

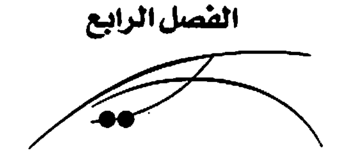
«أما الحكومة الإيطالية فإنها، مع رغبتها فى منح مهلة معقولة قبل أن تبدأ بمفاوضات نهائية لا تنوى أن تكون هذه المهلة غير محدودة»[2].

■■■

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ١٨ أبريل.

(٢) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ١٩ أبريل.

الفصل الرابع



مكافأة أعضاء البرلمان

بمناسبة نظر الوزارة الميزانية أعلنت الحكومة تنقيص مبلغ المكافأة المخصص لكل عضو من أعضاء البرلمان إلى ثلاثين جنيهًا بدلاً من خمسين، كما قررت إنقاص المبلغ المربوط لمرتبات موظفى المجلسين إلى الثلثين.

وكانت الصحف المناهضة لها تنتقد هذا التصرف من الحكومة مستندة على المادة ١١٨ من الدستور التى نصها:

«يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية تحدد بقانون». وعلى أنه من المعروف أن هذا القانون الذى يجب أن تحدد به المكافأة قد صدر بعد أن صادَق عليه البرلمان ووقعه جلالة الملك وأنه لا يمكن بعد ذلك نقضه إلا بقانون مثله يصدر عن نفس الطريق الذى صدر منه لأن المادة (٥) من الدستور تقول: «لا يصدر قانون إلا إذا أقره البرلمان وصدق عليه الملك».

على أن هناك المادة ١٤٢ من الدستور التى نصها: «إذا لم يصدر القانون بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة». ومعروف أن أول السنة المالية هو مفتتح شهر أبريل. فالواجب إذًا العمل بالميزانية القديمة. وليس لمجلس الوزراء أن يضع ميزانية جديدة.

وقد قالت جريدة البلاغ فى نقدها لهذا التصرف ما يلى:

«ولماذا تريد الوزارة أن تفعل ذلك؟ تدعى أنها تفعله رغبة منها فى الاقتصاد فهل يصدق ذلك من يرى مئات الألوف من الجنيهات تغدقها الوزارة على السفارات والقنصليات فى البرازيل وبراج وطهران ومدريد ولاهاى وعشرات أخرى من البلدان ليس فيها مصرى ولا لمصر فيها مصلحة؟ أو هل يصدقه من يرى هذه السيول الجارفة من الأقارب والأصهار والمحسوبيين يعينون ويرقون كل يوم بلا أدنى ضابط ولا أدنى حساب حتى كأنما الخزينة العمومية غنيمة يجب الإسراع فى التهام كل ما يمكن التهامه منها قبل أن تفوت الفرصة؟».

«لا. لا. ما من أحد يصدق أن الرغبة فى اقتصاد أربعين أو خمسين ألفًا من الجنيهات فى السنة هى التى تبعث الوزارة على مخالفة الدستور فى انتقاصها مكافأة أعضاء البرلمان وتغييرها ميزانيته بينما هى تخالف الدستور لتبذر مئات الألوف من الجنيهات أضيع تبذير. وإنما غرضها الحقيقى هو الاعتداء على البرلمان رغبة فى الاعتداء نفسه لأنها تكره البرلمان ولم تُطِقْ أن تراه مجتمعًا يومًا واحدًا فكل ما تريده هو أن تشهر به وتحارب وجوده»[1].

أما الجرائد الموالية للحكومة فقد حبَّذت عمل الوزارة وعدته عين الصواب، قائلة: إن الوزارة هى الهيئة المسئولة الوحيدة فى هذا الظرف عن تسيير أمور الدولة جميعًا. وقد كان محتومًا عليها أن تنظر فى الميزانية وأن تتخذ إزاءها من الإجراءات ما تعتقد أن البرلمان كان يتخذه لو كان منعقدًا، سواء أكان اتخاذه هذه الإجراءات من تلقاء نفسه أم بفعل إقناع الوزارة إياه.

«وأما مكتب مجلس الشيوخ، وهذا المكتب من شأنه تنفيذ القرار لأنه هو الذى يقرر ميزانيته ويعين موظفيه، فلم يبلغ إليه القرار رسميًا ولكنه اطلع عليه فى الصحف. فاجتمع يوم ١٨ أبريل وطرح عليه البحث فى قرار مجلس الوزراء الذى يعده المكتب ماسًا باستقلال البرلمان ومخالفًا لنص المادة ١٨ من الدستور

---

(١) البلاغ فى ٢٠ أبريل.

والقانون المشار إليه فى هذه المادة قد وضعه البرلمان وجعل المكافأة لكل عضو خمسين جنيهًا فى الشهر».

وقرر إرجاء البحث فى الموضوع حتى يبلغ للمجلس بصفة رسمية.

هذا، وقد أخذ جماعة من الأعيان والمحامين والنواب السابقين يوقعون عريضة أو مذكرة يرفعونها إلى جلالة الملك؛ مبينين فيها وجوه الخطأ الذى ارتكبته الوزارة فى جانب أحكام الدستور.

إشاعة الشقاق بين الحزبين اللذين تتألف منهما الوزارة

ولقد تحدثت الصحف المعادية للوزارة عن وقوع خلاف وشقاق بين الحزبين الدستورى والاتحاد، وقد قالت بعض هذه الصحف إن هذا الخلاف كان منشأه التعيين والترقى فى دوائر الحكومة.

ولما أقامت نقابة المحامين حفلة لتكريم إخوانهم من الدستوريين الذين تبوءُوا كراسى الوزارة أسهب معالى وزير الحقانية فى نفى الخلاف الذى قيل بوجوده بين الوزراء، وقال: «إنهم ينشرون فى البلاد أن هناك خلافًا بين الأحرار الدستوريين والاتحاديين فى الوزارة وأن هناك خلافًا بين يحيى باشا إبراهيم وزيور باشا فاسمحوا لى أن أقول لكم إن الأحرار الدستوريين لم يوجد بينهم ويستحيل أن يكون هناك خلاف بينهم وبين إخوانهم فى الوزارة أصرح بهذه التصريحات كى يعلمها الجميع وأنتم تعلمون أنى ما اعتدت أن أصرح إلا بما فى صدرى وضميرى.....».

غير أن الصحف المعادية للحكومة كانت تؤكد أن هذا الخلاف موجود، ويستدلون على ذلك بأمور أخذوها من خطب أقطاب الحزبين فى هذه الحفلة؛ حيث رأت هذه الصحف أن هؤلاء الأساطين قد أكثروا فى خطبهم وفى أحاديثهم من إنكار وجود الخلاف بينهم وأكثروا من التأكيد بأنهم متحدون متفقون. وأن هذا يبسط أمام الجمهور منظرًا غير مألوف فى مصر وغير معروف فى غير

مصر خصوصًا وأن هذين الحزبين المؤتلفين لا تجمع بينهما إلا جامعة المصلحة الشخصية، فإذا انتفت هذه المصلحة أو امتنعت أو مست انتفت دواعى الاجتماع والائتلاف.

قضية مقتل السردار واعترافات المتهمين فيها

انتهت النيابة العمومية من سلسلة تحقيقاتها المتسعة التى ظلت تقوم بها ليلاً ونهارًا مع المتهمين فى هذه الجناية الشنيعة التى كان لها أسوأ الأثر فى حياة مصر. قدمت تقرير اتهامها لتسعة من المتهمين إلى قاضى الإحالة فى يوم ٢٢ أبريل؛ طالبة إحالتهم إلى محكمة الجنايات.

أما هؤلاء المتهمون، فهم:

١ ـ عبد الفتاح عنايت الطالب بمدرسة الحقوق

٢ ـ عبد الحميد عنايت الطالب بمدرسة المعلمين العليا.

٣ ـ إبراهيم موسى الخراط بالعنابر.

٤ ـ محمود راشد أفندى المهندس بالتنظيم.

٥ ـ على إبراهيم محمد البراد بالعنابر.

٦ ـ راغب حسن النجار بمصلحة تلغرافات الحكومة.

٧ ـ شفيق أفندى منصور المحامى.

٨ ـ محمود أحمد إسماعيل الموظف بوزارة الأوقاف.

٩ ـ محمود صالح سواق سيارة أجرة.

وقد اعترف عبد الفتاح عنايت اعترافًا صريحًا بكل ما كان من الجرائم السياسية كلها وذكر أسماء شركائه ودل عليهم. ولوضوح اعترافه نكتبه هنا فيما يختص بهذه القضية:

فإنه قرر بأنه على أثر قطع المفاوضات مع رئيس الحكومة الإنكليزية (وسعد باشا) اجتمع هو وعبد الحميد عنايت (شقيقه) والأستاذ شفيق أفندى منصور ومحمود إسماعيل عند شفيق أفندى منصور، واتجهت فكرتهم إلى الالتجاء إلى

القتل السياسى فاقترحوا قتل السردار وقررت ذلك جمعيتهم، وفعلاً نفذ القرار المذكور بمعرفته هو وكل من عبد الحميد عنايت وإبراهيم موسى ومحمود راشد وعلى إبراهيم محمد وراغب حسن المتهمين. ثم هربوا وحفظت المسدسات عند محمود راشد المتهم. وفى أثناء التحقيق فكر هو وأخوه المتهم فى الهرب فأحضرا الأسلحة من بيت محمود راشد وشرعا فى الهرب إلى جهة طرابلس فى زى الأعراب وتركا ملابسهما فى فندق بالإسكندرية. ولكنهما ضُبطا فى الطريق بأسلحتهما. وقال بأن شفيق منصور يعتقد، بحسب ما سمعه منه بأن استقلال البلاد لا يمكن الوصول إلا بالكفاح أى القتل السياسى وأنه ولى أمره وولى أمر أخيه. وقال إن الأوامر كانت تصدر بشأن ارتكاب الجرائم من كل من شفيق منصور ومحمود أحمد إسماعيل.

وبمثل ذلك اعترف عبد الحميد عنايت. واعترف محمود راشد بأنه عضو فى جمعية للانتقام تسمى بجمعية الفدائيين، وروى نفس الرواية التى رواها الأخوان عنايت فى شأن مقتل السردار وكان على إبراهيم محمد من ضمن المعترفين ومحمد فهمى على. أما الأستاذ شفيق منصور فقد تلوّن فى اعترافاته فكان تارة يعترف وتارة ينكر وتارة يدعى الجنون وأخرى يوسم بالعقل، وبينما كان يكتب فى السجن تقارير بوقائع إذ كان ينكرها فى اليوم التالى فى التحقيق. وبينما كان يحاول اتهام بعض الناس من الكبراء ويلمح بذلك إذ تراه ينفى التهمة عن كل أحد سوى المعتقلين. على أن مجمل اعترافاته كانت مؤيدة لاعترافات أقرانه القتلة.

والظاهر أن الصحف البريطانية أرادت أن لا تنسى الوفد فى هذه الحادثة المؤلمة. فأخذت تلمح بالعلاقة التى بين شفيق منصور والوفد.

الامتيازات الألمانية فى مصر

ثارت مسألة الامتيازات الألمانية فى مصر بمناسبة مقتل وجيه سورى برمل الإسكندرية. واتضاح أن قاتليه اثنان يتمتعان بالرعوية الألمانية.

وقد قُبض عليهما خارج القطر المصري أحدهما في الشرق والثانى فى الغرب.

ولا يخفى أن ألمانيا نزلت فى معاهدة فرساى عما كانت تتمتع به من الامتيازات فى مصر. وكان مفهومًا أن نزولها هذا مطلقًا. ولم يفهم أنه كان لإنكلترا. نعم لم تنص المعاهدة على أن هذا النزول لمصر ولكنها، من جهة أخرى لم تنص على أنه لإنكلترا فهو تخلّ مطلق يرد الأمر إلى صاحبه أى للقطر المصرى الذى كانت تتمتع فيه ألمانيا بهذه الامتيازات، غير أن ألمانيا عادت ورأت الآن أن تتمسك بهذا الحق وجرت مخابرات بين مصر وألمانيا فى هذا الشأن. ثم أذاعت وزارة الخارجية المصرية نبأ اتفاق تمهيدى قيل إنه تم بينها وبين المفوضية الألمانية فى القاهرة بخصوص النظام الذى يتبع فى محاكمة الألمانيين المقيمين فى مصر، على أن تعرض وزارة الخارجية هذا الاتفاق على مجلس الوزراء وتعرضه المفوضية الألمانية على حكومة برلين حتى إذا أقره الجانبان أصبح نهائيًا.

وقد تضمن الاتفاق المذكور أن تتولى المحاكم القنصلية الألمانية محاكمة الألمانيين فيما يصدر منهم من جنح أو جنايات غير جنايات التعرض للعرش فإنها تكون من اختصاص المحاكم المصرية الأهلية، كما تضمن أن تتولى المحاكم المختلطة الفصل فى القضايا المدنية والتجارية التى يكون للألمان دخل فيها.

وحدث ذلك أن أقامت النيابة العمومية دعوى على نمساوى فَدفع أمام القاضى بعدم اختصاص المحكمة؛ لأن وزارة الخارجية المصرية أصدرت منشورًا قالت بعدم تقديم المتهمين النمساويين إلى المحاكم الأهلية بل إلى هيئات ستعينها هى فيما بعد ولم تعينها إلى ذلك الحين فحكم القاضى بعدم الاختصاص.

ومن جهة أخرى، أُذيع فى أوائل شهر أبريل أن فى نية الحكومة المصرية أن توجد لها مفوضية سياسية فى (برن) وأن الحكومة السويسرية طلبت لهذه المناسبة أن يتمتع السويسريون المقيمون فى مصر بنفس الامتيازات الأجنبية التى يتمتع بها رعايا الدول ذوات الامتيازات. وسويسرا كما لا يخفى ليست من الدول

صاحبات الامتياز فى مصر، وإن كان السويسريون المقيمون بمصر يتمتعون بحماية فرنسا منذ وقعت الحرب العامة وبحمايتها وحماية ألمانيا قبل وقوع الحرب.

ومن غريب ما رأينا من النقد على تصرف الحكومة المصرية فى مسألة الامتيازات نقد جريدة السياسة التى تنطق بلسان هذه الحكومة! فقد قالت فى مقال افتتاحى ما يلى:

«ووزارة خارجيتنا بدل أن كانت تستفيد من رغبة ألمانيا والنمسا ولا سيما الأولى منهما، رغبة شديدة حريصة فى أن يعود إليها نشاطها الاقتصادى فى الميدان المصرى واستعدادهما حتمًا لشىء من التضحية فى سبيل هذه العودة، بدل أن كانت تستفيد من تلك الرغبة وذلك الاستعداد فتقترح تعديلاً على ما تطلبه ألمانيا، ذهبت فى تهاونها إلى حد عدم استمساكها بذلك الاعتبار الأولى الذى نص عليه فى معاهدة ڤرساى وقبلت فيه ألمانيا أن تخضع لأى نظام جديد تعدل به الحكومة المصرية نظام الامتيازات المعروف».

«وكذلك كان شأنها مع النمسا أو يكاد. وكذلك كان شأنها مع سويسرا أو يكاد على ما يقال من استعداد الحكومة لإجابة مطالب حكومة (برن)».

«وعندنا أنه كان يجمل بالحكومة المصرية أن تقف موقفًا وسطًا إزاء ألمانيا والنمسا وسويسرا بل إزاء الدول الجديدة التى خرجت من النمسا الكبرى وروسيا الكبرى بعد الحرب - وهى الأخرى لا شك ستطالب يومًا قريبًا أو بعيدًا بمثل ما تطالب به ألمانيا والنمسا اليوم - فتدعوهما للتنازل نهائيًا عن الاختصاص القضائى لهيئاتهما القنصلية على أن يحاكم رعاياها أمام المحاكم المختلطة فيما يختص بالقضايا المدنية والتجارية».

وقد ناقشت هذه الجريدة الاتفاق الذى حصل بين وزارة الخارجية المصرية والمفوضية الألمانية على محاكمة الألمانيين المقيمين بمصر، فى مقال افتتاحى آخر قالت فى ختامه:

«ويظهر إذن أن السلطات الألمانية تريد أن تقيم الاتفاق بينها وبين مصر على قواعد معاهدة (فرساى) جميعًا مع استبدال اختصاص المحاكم القنصلية البريطانية باختصاص المحاكم القنصلية الألمانية ليس غير».

«ونحن لا نريد أن نناقش اليوم هذا الرأى الجديد فى تفصيلاته ولكننا نريد أن نلاحظ أن أقل ما ينبغى للسيادة المصرية التى يقررها حتمًا مبدأ (التفويض) فى اختصاص المحاكم القنصلية الألمانية إنما هو أن يكون البوليس المصرى هو المختص الأول الوحيد فى الإجراءات الأولية التى يقررها قانون تحقيق الجنايات وأن تكون النيابة المصرية - أهلية كانت أو مختلطة - هى المختصة وحدها بالتحقيق. على أن تُحول أوراقه بعد إتمامه إلى المحكمة القنصلية الألمانية كما تحوله فى القضايا العادية إلى المحاكم الأهلية».

«ذلك هو ما نراه حدًا أدنى لما ينبغى توافره من مظاهر السيادة المصرية إزاء اختصاص تلك المحاكم الاستثنائية مع احتفاظنا برأينا فى اختصاص هذه المحاكم على العموم».

وأنت ترى الاختلاف الكبير بين الرأيين فى مدى أسبوع. وقد استنتجنا من ذلك تأييد خبر الخلاف الناشب بين الحزبين اللذين يؤلفان الوزارة المصرية.

المؤتمر الجغرافى الدولى

ولا يسعنا أن نختم هذا الباب دون الإشارة إلى اجتماع المؤتمر الجغرافى الدولى بالقاهرة واختتام جلساته فى اليوم التاسع من هذا الشهر.

ولا يسعنا كذلك أن نفصل هنا ما يعود على البلاد من الخير العميم من جرَّاء انعقاد هذا المؤتمر الدولى بالقاهرة. وكان هذا المؤتمر أول مؤتمر جغرافى دولى منظم على الأساليب الحديثة برعاية الاتحاد الجغرافى الدولى.

وقد نجح هذا المؤتمر نجاحًا باهرًا. مما جعل النفوس تطمئن لعقد المؤتمرات العلمية فى مصر.

ويرجع الفضل فى نجاح هذا المؤتمر إلى العناية التى وجهها إليه حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول نصير العلم والعلماء ومحبى روح العلم والثقافة فى مصر حفظه الله.

ولقد قام أعضاء المؤتمر برحلات داخل البلاد ليشاهدوا بديع آثارها، وجلال تاريخها، فكان يُحتفى بهم أينما يمَّموا، وحيثما توجهوا ولا غرو فقد عُرف المصرى بالكرم الطبيعى والجود الموروث.

■■■

الباب الخامس

■ شهر مايو

الفصل الأول

ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٥ / ١٩٢٦

المصادقة على الميزانية ـ قرار مجلس الوزراء

بخصوص الترقيات والعلاوات



المصادقة على الميزانية

صادَق مجلس الوزراء فى اجتماعه الذى عقده بقصر عابدين مساء يوم ٣ مايو برياسة حضرة صاحب الجلالة الملك على ميزانية الدولة المصرية.

وقد كانت الميزانية، بحسب تقرير اللجنة المالية الأولى (أى فى عهد الوزارة السابقة) تقدر إيرادات الدولة بمبلغ ٣٦,٨٧٠,٩٠٠ جنيه مصرى وتقدر المصروفات بمبلغ ٣٦,٦٦٠,٠٠٠ جنيه مصرى، أى أن الزيادة المنتظرة فى الإيرادات عن المصروفات كانت ٢١٠,٠٠٠ جنيه.

ولكن الوزارة الحالية توصلت إلى جعل الميزانية التى يصدر بها المرسوم الملكى تقدر الإيرادات بمبلغ ٣٦,٨٧٠,٠٠٠ جنيه والمصروفات بمبلغ ٣٦,٢٨٨,٢٦٦ جنيهًا فالزيادة المنتظرة فى الإيرادات عن المصروفات تكون ٣٨١,٧٣٤ جنيهًا، أى أن مجلس الوزراء أدخل على الميزانية وفرًا جديدًا يقدر بمبلغ ٣٧١,٧٣٤ جنيهًا علاوة على مبلغ ٢١٠,٠٠٠ جنيه المقدرة فى تقرير اللجنة الأولى.

ولقد قالت جريدة السياسة فى تعليقها على ذلك ما يلى:

«وستنشر الميزانية غدًا (٥ مايو) مفصلة ولكننا نذكر من التعديلات التى أدخلها مجلس الوزراء على الميزانية وقررها أمس تخفيض مرتبات الشيوخ

والنواب إلى ٢٦٠ جنيهًا سنويًا ونقص ميزانية البرلمان إلى الثلثين عما كانت عليه».

«وقرر تخفيض مصاريف الانتقال وبدل السفرية إلى ما كان مقررًا لها فى العام الماضى. وحذف كل الزيادات التى أُدخلت على هذا البند فى ميزانيات المصالح المتعددة».

«وقرر فيما يختص بالوظائف التى خلت منذ أكثر من ستة أشهر أن لا يعين أحد فيها ولا تملأ إلا بعد موافقة اللجنة المالية على ذلك».

«وهالت المجلس كثرة المبالغ التى تصرف فى إيجارات دُور لمصالح الحكومة فأوصى وزارة المالية ببحث الموضوع لترى هل من الأفيد ماليًا بناء أماكن لتلك المصالح تنتهى إقامتها فى مدى ثلاث أو أربع سنوات».

«وقرر إلغاء وظيفة مفتش عام المالية عند خلوها. وكذلك وظيفة وكيل مراقب لمصلحة التجارة والصناعة».

«ولاحظ المجلس زيادة كبيرة فى عدد موظفى مصلحة المساحة فخفض عددهم إلى ما كان مقررًا فى ميزانية السنة الماضية».

«وألغى فى ميزانية وزارة المعارف مبلغ خمسة آلاف جنيه الذى كان مقررًا للامتحانات الملحقة بسبب ما تقرر من إلغاء هذه الامتحانات».

«وبصدد البند الخاص بنشر التعليم العام زاد الاعتماد المدرج للجامعة من عشرين ألف جنيه إلى أربعين ألفًا لمصاريف الإدارة ومصاريف كليتَى الآداب والعلوم لإنشاء الدكتوراه بالحقوق».

«وقرر إنشاء مدرسة لطب الأسنان بالقاهرة وفتح لها اعتمادًا قدره عشرة آلاف جنيه».

«وقرر إنشاء مدرسة ثانوية للبنات بالقاهرة تكون الدراسة فيها على مثال دراسة مدارس البنين الثانوية وتحضر طالباتها للامتحانات العامة للشهادة الثانوية. وفتح اعتماد لهذه المدرسة مقداره ستة آلاف جنيه».

«وفتح اعتماد بمبلغ ١٥,٠٠٠ جنيه لإنشاء أربع مدارس ابتدائية للبنات».

«وزاد الاعتماد المخصص لمدارس روضة الأطفال فقد قرر إنشاء مدرستين من هذا النوع فى القاهرة».

«وقرر مبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه لنشر التعليم الأوَّلى».

«وقرر مبلغ ستين ألف جنيه لزيادة النفقات التى تترتب على تعديل مناهج التعليم فى المدارس الابتدائية والثانوية».

«وقرر أن المبالغ التى تتوافر من الاعتمادات المقررة للمحمل تستخدم فى شراء بواخر لنقل الحجاج».

«ووافق على التعديل المطلوب لإنشاء قسم تفتيش جديد بوزارة الداخلية».

«وقرر تأليف لجنة للنظر فى أمر بواخر الحكومة النيلية التابعة للمصالح وتقرير بيع ما يرى الاستغناء عنه».

«وقرر إلغاء وظيفة وكيل وزارة الأشغال. وتخفيض مرتب وظيفة مساعد وكيل وزارة الأشغال».

«ووافق على توسيع خط السكة الحديدية بين الأقصر وأسوان بشرط أن يؤخذ المال اللازم له من الوفورات».

«وأنقص من ميزانية الجيش مبلغ ٦٢,٠٠٠ جنيه قيمة مرتبات ٢٠٩ ضباط تقرر نقلهم إلى وزارة الداخلية».

هذا هو مجمل التعديلات التى أُدخلت على أبواب الميزانية. ولقد تناولتها الصحف المحلية بالبحث. فبينما كانت الصحف المناهضة للحكومة تقول بعدم أحقيتها فى إصدار الميزانية اعتمادًا على المادة الثانية والأربعين بعد المائة من مواد الدستور التى تقول بالعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة. فإن الصحف الموالية للحكومة كانت تقول بأنها لم تقف عند نص تلك المادة؛ بل استندت إلى المادة الواحدة والأربعين التى تجيز «للملك أن يصدر مراسيم تكون لها قوة القانون إذا حدث فيما بين أدوار الانعقاد ما يوجب الإسراع

إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير». وأنها بَنَت وجوب الإسراع على الظروف الاستثنائية التى تمر فيها البلاد والتى تستلزم إجراء إصلاحات ذات أهمية حيوية للبلاد، وتنفيذ أعمال جديدة واضحة ضرورتها للمصالح العامة إلى أمد بعيد.

وكانت الصحف المناهضة للحكومة تنتقد بعد ذلك اعتماد الوزارة على التوفير فى بعض الأبواب معتدية بذلك على الدستور على أن ما تقتصده باليمين كانت تنفقه باليسار. مشيرة فى ذلك إلى سلسلة الاستثناءات التى كانت تقول عنها إنها مبنية على المحاباة والمحسوبية التى ما فتئت مستمرة فى وظائف الحكومة بدرجة تدعو إلى الحزن والأسى.

قرار مجلس الوزراء بخصوص الترقيات والعلاوات

وبمناسبة إقرار ميزانية الدولة أصدر مجلس الوزراء فى الاجتماع الذى عقده فى يوم ٥ مايو، قرارًا بالموافقة على مذكرتين: الأولى عن ترقيات موظفى الحكومة والثانية عن العلاوات التى تُمنح لهم، رفعتهما إليه اللجنة الرئيسة التى سبق تأليفها لهذا الغرض.

ويقضى هذا القرار باتباع القواعد الآتية فى هذين الشأنين:

«أولاً - لا يرقى الموظف من درجة إلى الدرجة التى تليها قبل مضى أربع سنوات فى درجته».

«تسرى هذه القاعدة على الترقيات من درجة أصلية أو فرعية إلى درجة أصلية أعلى منها أو إلى درجة فرعية فى حدود الدرجة الأصلية العالية».

«أما الترقية من درجة فرعية إلى درجة فرعية أخرى أعلى منها فى حدود درجة أصلية فيجوز إجراؤها بعد وفاء سنتين فى الدرجة الموجود فيها الموظف».

«والمقصود بالدرجة الأصلية إحدى درجات الترتيب الجديد المقررة فى المادة ٥٩ من تقرير تعديل الدرجات».

«والمقصود بالدرجة الفرعية درجة (فى حدود درجة أصلية) ذات بداية مخفضة أو عالية أو ذات نهاية مخفضة أو عالية».

«ثانيًا ـ يمنح الموظف المرقًى مقدار علاوة من علاوات الدرجة الجديدة فوق راتبه الفعلى. فإذا لم يبلغ الراتب مع العلاوة أول مربوط الدرجة الجديدة يمنح المقدار اللازم من العلاوة لإبلاغه هذا المربوط على شرط ألا يتجاوز مجموع ما يمنح إليه بمناسبة الترقية، فى أية حال من الأحوال مقدار علاوتين من علاوات الدرجة الجديدة ولو ظل الراتب أقل من أول مربوط الدرجة. وعلى كل حال لا يمنح علاوة الترقية المتقدم ذكرها إلا إذا كان قد مضت مدة سنة على آخر علاوة نالها الموظف وإلا يوقف منح علاوة الترقية حتى تتم السنة».

«ثالثًا ـ يكون تاريخ منح علاوة الترقية مبدأ لاحتساب المدة التى يجب أن تمضى قبل الحصول على العلاوة المقبلة فى الدرجة التى يرقى إليها الموظف».

«رابعًا ـ تلغى القاعدة التى تمنح العلاوة بمقتضاها فى تاريخ دورى ويكون منح العلاوات فى أول أبريل وفى أول أكتوبر التالى للشهر الذى يتم فيه الموظف الفترة القانونية لجواز منح العلاوة».

«خامسًا ـ أول علاوة يحل ميعادها بعد تاريخ تنفيذ القواعد الجديدة يجوز منحها فى ميعاد حلولها. أما العلاوات التالية فتمنح فى أول أبريل أو فى أول أكتوبر بحسب الحالة».

«لا ينتفع بهذا الامتياز الموظفون الذين يُرقّون بعد تنفيذ هذه القواعد اكتفاء بعلاوة الترقية المتقدم ذكرها».

«وقد وافق المجلس على ذلك مع مراعاة القيود الخاصة بالعلاوات الواردة فى المذكرة الثانية».

«سادسًا ـ يستمر منح العلاوات الخصوصية المنصوص عليها فى المادة ٨٨ من تقرير لجنة تعديل الدرجات إلى أول أبريل».

«سابعًا ـ تخطى درجة».

«لا يجوز فى أية حال من الأحوال ترقية موظف إلى درجة أصلية أعلى من الدرجة الأصلية التى فوق درجته. وبناء على ذلك لا يجوز ترقية الموظف من الدرجة الرابعة إلى الدرجة الثانية».

«ثامنًا ـ لا تسرى هذه القواعد على الموظفين المعينين بمرسوم ملكى. على أنه متى تعين موظف بمرسوم ملكى فى درجة ما فتسرى عليه هذه القواعد فيما يتعلق بقواعد علاواته فى حدود هذه الدرجة ما لم يكن معاملاً بقانون خاص».

«تاسعًا ـ القواعد المخالفة للاقتراحات المقدمة فى هذه المذكرة تعتبر ملغاة من تاريخ تنفيذ هذه الاقتراحات ما لم يكن صدر بها قانون خاص».

«عاشرًا ـ تتولى وزارة المالية تنفيذ الاقتراحات المقدمة فى هذه المذكرة وتفسيرها. وتصدر بمجموعها منشورًا تدمج فيه أيضًا جميع القواعد المتبعة الآن المتعلقة بالترقيات والعلاوات التى لا تتعارض مع هذه الاقتراحات وتعتبر الأحكام الواردة بالمنشور الذى يصدر لائحة وقتية للترقيات والعلاوات».

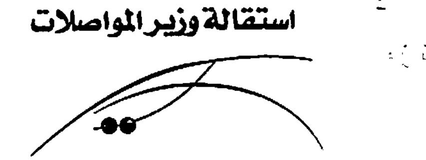
هذا فيما يختص بقواعد الترقيات وقيودها. أما فيما يختص بقواعد العلاوات فقد قرر المجلس قواعد وقتية يعمل بها فى سنة ١٩٢٥ / ١٩٢٦ المالية، وفى هذه المدة تقوم وزارة المالية بدرس المشروع برمته درسًا وافيًا وتقدم اقتراحاتها بشأنه قبل نهاية السنة المالية الحالية[1].

■ ■ ■

(١) انظر السياسة فى ٦ مايو.

الفصل الثانى

استقالة وزير المواصلات



كان جو مصر تخيم فيه سحب الدسائس. وكانت عيون الدساسين يقظة لكل حركة تبدو من كل شخص فى خدمة الحكومة فإذا بدا منه ما يُشتمُّ منه، ولو وهمًا رائحة عدم الرضاء عن أعمال الوزارة أو احترام أى كان من الحزب المعارض للحكومة، قامت قيامة أولئك النفر ودسوا له الدسائس واستعملوا ما يتمتعون به من جاه وتقرب لدى المقامات العليا فى إقصاء هذا الموظف عن مركزه وتنكيد عيشه إن كانوا يملكون إلى ذلك سبيلاً.

وكم من الضحايا ذهبت فريسة لانتقام أولئك النفر الذى ما كان ليرعى فى صالح بلاده إلاً ولا ذمة!

ولقد حدث أن صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا رئيس مجلس الشيوخ وصاحب المعالى زكى أبو السعود باشا وكيل ذلك المجلس وصاحب المعالى يوسف أصلان قطاوى باشا وزير المواصلات زاروا دولة سعد زغلول باشا تأدية لواجب التهنئة بعيد الفطر الذى وقع فى أواخر أبريل من ذلك العام. كما كانوا يزورونه فى كل عيد وكما يزورون أصدقاءهم وأصحابهم الذين لا يحق لأحد أن يدخل بينهم فى مجاملاتهم ومعاملاتهم الشخصية.

فقامت الدنيا وقعدت لهذه الزيارة. وأُشيعت إشاعات من مقتضاها أن معالى وزير المواصلات قد اعتزل منصبه.

وأشارت «المقطم» بهذه المناسبة إلى «أن الناس قد أوّلوا زيارة بعض الوزراء والعظماء لدولة سعد باشا زغلول فى عيد الفطر تأويلات سياسية ولكن هذه التأويلات لا محل لها لأن تلك الزيارة لا تخرج عن كونها مجاملة ودية»[1].

وقالت جريدة الأهرام ما يأتى:

«ذاع أمس فى كثير من المقامات العالية أن حضرة صاحب المعالى وزير المواصلات يوسف أصلان قطاوى باشا قد يترك منصبه فيخلفه فى هذا المنصب حضرة صاحب السعادة حلمى باشا عيسى وكيل الداخلية الثانى أو آخر من الوزراء السابقين وذلك لم يتم حتى الآن ولكنه ينتظر. ويقولون إن آخرَ من أصحاب المناصب العالية سيقدم استقالته»[2].

وقد نشرت جريدة السياسة أن معالى قطاوى باشا قدم استقالته من منصبه فعلاً من غير أن تشير إلى الأسباب التى حملت معاليه على الاستقالة.

وبعد أن ردت جريدة «كوكب الشرق» هذه الأنباء وقارنتها ببعضها واستنتجت أن بينها علاقة، قالت:

«فإلى أى سبب يمكن أن تُعزى استقالة قطاوى باشا من الوزارة وإلى أية علة نرجع ما روته الأهرام من أن أحد أصحاب المناصب العالية سيقدم استقالته أيضًا. وهى إنما تعنى حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا رئيس مجلس الشيوخ وأحد الثلاثة الذين زاروا دولة الرئيس الجليل للتهنئة بعيد الفطر؟...».

«إننا نخاف أن يصح غدًا ما يتناقله الناس فى مختلف الدوائر مما لا يخرج عن معنى ما تقدم. لأنه إذا صح لم يكن فى مصلحة الوزارة ولا فى مصلحة الأمة. إذ لا يشرفنا أن يقول الأجانب عنا إن الوزارة الحاضرة تعد زيارة زعيم الأمة ذنبًا لا يغتفر حتى للوزراء. وجريمة يجب أن يعاقب عليها الذى يقترفها بالإبعاد عن الدوائر الحكومية».

---

(١) المقطم فى ٤ مايو.
(٢) الأهرام فى ٦ مايو.

«لقد كان الأعداء فى حومة القتال بالحرب الكبرى يجاملون بعضهم البعض فى الأعياد، فهل تحرم هذه المجاملة على أبناء الوطن الواحد إذا اختلفت طرقهم فى ميدان الجهاد؟»[1].

ولقد صدر المرسوم الملكى بقبول استقالة معالى يوسف أصلان قطاوى باشا وتعيين حلمى عيسى باشا بدله فى ٦ مايو سنة ١٩٢٥، وهذا نصه:

«نحن فؤاد الأول ملك مصر.»

«بعد الاطلاع على المادة ٤٩ من الدستور، وعلى مرسومنا الصادر فى ١٨ شعبان سنة ١٣٤٣ (١٣ مارس سنة ١٩٢٥) بتأليف الوزارة،

«وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء،

رسمنا بما هو آت:

مادة ١ ـ «عُين محمد حلمى عيسى باشا وكيل وزارة الداخلية وزيرًا للمواصلات بدلاً من يوسف قطاوى باشا الذى قُبلت استقالته».

مادة ٢ ـ «على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ مرسومنا هذا».

صدر بسراى عابدين فى ١٣ شوال سنة ١٣٤٣ (٦ مايو سنة ١٩٢٥).

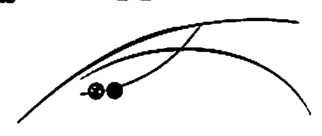
■■■

---

(١) كوكب الشرق فى ٦ مايو.

الفصل الثالث

المستشار القضائى وحفلة تكريمه



كانت دار المندوب السامى قد خاطبت الوزارة السعدية، قبل حادثة السردار وقبل الإنذار البريطانى، غير مرة فى تجديد عقد المستشار القضائى بعد انتهائه. وقد انتهى هذا العقد فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ فأبت الوزارة السعدية، على ما روت جريدة البلاغ، تجديد هذا العقد وكان هذا الرفض مما عده اللورد كرزن فى مجلس اللوردات ومستر تشمبرلن من بعده فى مجلس العموم من غلطات تلك الوزارة السعدية.

بعد استقالة الوزارة السعدية خَلَفتها وزارة زيور باشا الأولى. وقد أرسلت إليها دار المندوب السامى مذكرة فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ فصلت فيها المطالب التى تطلبها منها وكان منها وجوب احترام منصب المستشار القضائى. وحددت سلطته بقولها:

«يُعترف باستقلال: (Autonomie) المستشارين المالى والقضائى فيما يتعلق بمكتبيهما ضمن حدود القوانين واللوائح»، ثم قالت: «تقبل الحكومة المصرية نص البند الثالث من المذكرة الثانية التى أُرسلت إلى سلف دولتكم بتاريخ ٢٢ نوفمبر الماضى» والبند الثالث هو الذى طلبت فيه الحكومة البريطانية من الحكومة المصرية أن تبقى منصبَى المستشار المالى والمستشار القضائى وتحترم سطلتهما وامتيازاتهما كما نُص عليهما عند إلغاء الحماية إلى أن يتم اتفاق بين الحكومتين بشأن حماية المصالح الأجنبية.

وكذلك بعثت دار المندوب السامى إلى وزارة زيور باشا فى ٣٠ نوفمبر خطابًا كان توضيحًا لغرضها فى هذا الموضوع حتى لا يكون هناك مجال لسوء الفهم، فقالت:

«تأمل الحكومة حضرة صاحب الجلالة أن تراعى الحكومة المصرية، بتمام الاعتبار وبروح المودة، فى علاقاتها ذات الصفة شبه السياسية مع هذين المستشارين: (أى المستشار القضائى والمستشار المالى) كل رأى يبديه أحد هذين الموظفين ضمن حدود اختصاصاته. على أن المفهوم أن لا يكون لسلطتهما أى مساس بما على الوزارة من المسئولية الدستورية».

هذه هى التعريفات التى وضعت لسلطة المستشار القضائى والتى قبلتها الوزارة الزيورية.

ولولا قبول الوزارة لهذا الطلب لكانت وظيفة المستشار القضائى قد أُلغيت منذ انتهاء عقد السير شلدون إيموس الذى أُقيل فى يوم ٤ مايو من هذه الوظيفة، وقررت الحكومة تعيين مستر برسيڤال المستشار بمحكمة الاستئناف فى منصب المستشار القضائى وأمضت معه عقدًا لمدة خمس سنين.

حفلة التكريم

ولقد أقام له بعض المحامين حفلة تكريم بمناسبة تعيينه مستشارًا قضائيًا فى يوم الخميس ٧ مارس، ولكن هذه الحفلة لم يحضرها سوى ٣٦ محاميًا رغم ما بذل من الإلحاح.

أُقيمت الحفلة فى فندق الكونتننتال وتناول الحاضرون الطعام وخطب الأستاذ إبراهيم بك الهلباوى والأستاذ نجيب براده بك فامتدحا ما يعرفانه من صفات مستر برسيڤال، ثم خطب معالى عبد العزيز فهمى باشا وزير الحقانية فقال ما يلى:

«وأكون سعيدًا إذا عاونني مستر برسيڤال وطلعت باشا وهلباوى بك وحضراتكم فى هذا الاختيار باقتراح الرجل الوطنى الكفء الذى يشغل المنصب بمثل ما شغله به مستر برسيڤال من نزاهة وكفاءة».

ثم تكلم معالى توفيق دوس باشا وبدأ كلامه بأن خطأ زميله عبد العزيز فهمى باشا فى قوله فى احتفال سابق إنه لا يقرأ الجرائد. ثم أنحى باللائمة على الصحف المناهضة للحكومة لأنها انتقدت إقامة الاحتفال، ثم قال: «قرأت هذا - أى الانتقاد - فأسفت الأسف كله. ثم حضرت الحفلة وتبينت وجوه المحامين الحاضرين فوجدت عددًا ممن كان يجب أن يكونوا هنا غائبين فعلمت أنهم ينهجون نهج الصحف المذكورة فحزنت».

وقال: «إننى بصفتى محاميًا أحتفل بالمستر برسيڤال وأما بصفتى مصريًا فإنى سأخاصم مستر برسيڤال فى منصبه الجديد وسأسعى فى إلغاء هذا المنصب».

وبعد توفيق باشا دوس وقف المستر برسيڤال فقال:

«ذكرتم أن قومًا من المحامين لم يحضروا هذه الحفلة ولست أدرى من هم هؤلاء فإن المحامين ذوى الأمانة والصدق والرأى أراهم جميعًا هنا»[١].

وقال جنابه: «إن الوزراء أظهروا حرصهم على قبولى المنصب الجديد وأرجو أن أستطيع فيه شيئًا على أن يكون العدل عندى فوق كل شىء. فأنا رجل لا أعرف السياسة ولا أندفع وراءها. ولا يجوز للقاضى أن يعرف السياسة ولا أن يتأثر بها. وليس ذلك كل ما يمنعنى عن الاندفاع فى تيار السياسة وإنما يمنعنى عنه أنى رجل معتدل لا أرى أن أندفع من غير تقدير»[٢].

وفى الواقع، فإن الصحف الوفدية كانت ترى أن هذه الحفلة فى غير موضعها لأن مستر برسيڤال عُين مستشارًا قضائيًا. فكانت ترى أنه لا يتفق مع الحركة الوطنية ولا مع الكرامة القومية أن يحتفل به ساعة يتسلم منصبه الجديد. فى حين أن الأمة بأجمعها تطلب إلغاء هذا المنصب وإقالتها من هذه الرقابة التى تسيطر بها الحكومة البريطانية على قضاء البلاد أولاً وعلى المصالح الأجنبية فى

(١) البلاغ فى ١٠ مايو.
(٢) مصر فى ٨ مايو.

مصر ثانيًا، سيطرة تقول عنها إنها من غير شك هدم لجانب كبير من استقلال البلاد حتى فى الشئون الداخلية.

والظاهر أن هذا ما دعا أكثر المحامين إلى الإحجام عن الاشتراك فى هذه الحفلة التى كان فيها كثير من قلة المجاملة والذوق. حيث صرح معالى توفيق دوس باشا فى وجه المستر برسيڤال بأن الاحتفال لم ينجح حيث لم يحضر إلا العدد القليل من المحامين. وحيث أهان المستر برسيڤال الجانب الأكبر من هيئة المحاماة بأن جردهم من (الأمانة والصدق والرأى).

ولقد فزع المحامون لهذه التهم التى انصبت عليهم لمجرد مخالفتهم فى الرأى السياسى لبعض الوزراء، فاجتمع مجلس نقابتهم وتناقش فى الأمر طويلاً وانقسم فيه قسمين، قسم رأى أنه لم تحصل إهانة وقسم رأى أنه قد نالهم من الإهانة ما يجب غسله بمعرفة النقابة.

ولقد قالت الأهرام فى هذا الصدد تحت عنوان (حول نقابة المحامين) ما يلى:

«إن الحادثة التى تناقش فيها مجلس النقابة ليست من السياسة فى شىء بل هى مجموعة إهانات صدرت من الوزير والمستشار فى جماعة المحامين. فمن الواجب المحتم على مجلس النقابة الذى عهد إليه جمهور المحامين بالدفاع عن كرامته وحقوقه أن يسارع فى رد هذا العدوان وأن يعمل على حفظ شرف المحاماة والمحامين قبل كل شىء مما عهد إليه به. وإلا كان خائنًا للأمانة التى تحملها حين النيابة وكان مسئولاً ومحاسبًا حسابًا عسيرًا أمام من انتخبه. بل إذا اشتغل المجلس فى أعماله المعتادة قبل العمل على حفظ كرامة المحامين ودرء الشر عنهم عُدَّ شريكًا لمن يعتدى عليهم لأن السكوت على الشر رضاء به وإقرار لفاعله. وكيف يتصور عقل أن يكبَّ المحامون على مصالحهم قبل أن يهتموا بكرامتهم»[1].

وقالت جريدة «وادى النيل» فى هذا الصدد ما يلى:

«وقد يسمح لنا بأن نلاحظ أن لهجة وزير الزراعة فى الخطابة تخالف كل المخالفة للهجة التى يتبعها الوزراء عادة فى الخطابة. وقد يكون له عذر فى كثرة

(١) الأهرام فى ١٧ مايو.

المران على هذه اللهجة يوم كان محاميًا فقط. وقرب عهده بمركز الوزارة الخطيرة ولكن البلاد التي تحاسب على كل دقيقة والتى يترصد لها الخصوم ليستخدموا ضدها كل غلطة من غلطات الأفراد لا يمكن أن تسكت على هذه الحالة ولا يمكن أن تغتفر لدوس باشا هذه اللهجة. فإن كيل التهم للناس على الوجه الذى رأيناه ليس من الأمور التى يسمح بها المركز المصرى ولا يسمح بها أيضًا القانون».

«وأى حامل يمنع خصوم الوزارة من مقابلة هذه اللهجة بمثلها؟ وأى حامل يمكن أن يحول دون مجاراة وزير الزراعة فى تحليل محاضر التحقيق واستخراج ما جاء فيها ضد خصوم السعديين؟ إذن ماذا تكون الحالة إذا انساقت صحف الفريقين وراء العواطف أو وراء الدفاع عن الحزب التابعة له؟».

«إن وزير الزراعة فتح بابًا يجب أن يكون الوزراء أول من يعملون على إقفاله ومهما تكن الخصومة بين الأفراد فإنه يجب أن يبتعد الوزراء عن كل ما يثير الاضطراب. وهذا ما نريد أن يتدبره الوزراء بعد أن كرر دوس باشا فى خطبته تلك اللهجة التى لا نرضى أن تصدر من أى وزير كان»[1].

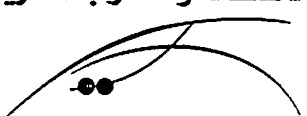
■■■

(١) مصر فى ١٧ مايو.

الفصل الرابع

استقالة اللورد أللنبى ـ تأثير الاستقالة فى الدوائر السياسية

الاستقالة والأحزاب المصرية



استمرت الإشاعة التى كانت تُذاع حول استقالة الفيلدمارشال اللورد أللنبى المندوب السامى من منصبه فى مصر. وأخذت الألسن تلوكها وكثر التحدث عنها فى المجالس الخصوصية والعمومية وأفردت لها الصحف البريطانية أماكن بين أعمدتها.

ففى آخر شهر أبريل نشرت جريدة «منشستر جارديان» رسالة لمكاتبها فى لندن قال فيها ما يأتى:

«كثرت الإشاعات منذ بضعة أشهر عن أن اللورد أللنبى يوشك أن يستقيل. وقالت إشاعات أخرى إن الذى يخلفه هو السير جورج لويد.

ولكن لم تؤيد المراجع الرسمية شيئًا من هذه الإشاعات. على أنه يُقال إن هنالك دسائس ضد اللورد أللنبى. وأعتقد من الحقيقى أنه قد استعمل بعض الضغط على اللورد أللنبى لكى يستقيل إلا إذا سمح له بأن يذيع بيانًا عن مركزه»[1].

وقال المكاتب السياسى لهذه الجريدة فى هذا الموضوع فى نفس اليوم ما يلى:

«علمت أنه توجد دسائس فى بعض الدوائر لإكراه اللورد أللنبى على الاستقالة. وهذه الدوائر تزعم أن إدارته لم تكلل بالنجاح. فإذا استقال فإن

---

(١) البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام فى أول مايو.

الدوائر الحكومية تستحسن تعيين السير جورج لويد مكانه. ولكن الإشاعة عن أن اللورد أللنبى على وشك الاستقالة غير منطبقة على الواقع كل الانطباق. فقد علمت أن اللورد أللنبى يقاوم هذه الدسائس»[1].

وقال المكاتب السياسى لجريدة «ديلى تلغراف» فى أول مايو ما يأتى:

«إنه قد تقرر الآن نهائيًا أن السير جورج لويد هو الذى يخلف اللورد أللنبى ولا توجد معلومات نهائية حتى الآن عن تاريخ عودة اللورد أللنبى. ولكن الدوائر الحكومية ترى أن هذا التبدل سيقع فى الصيف»[2].

وعكفت الصحف البريطانية على ذكر الدسائس التى كانت تبذل ضد اللورد أللنبى. وقال بعضها بأن هذه الدسائس تزداد غموضًا. وقد ذكرت صحف كثيرة من الصحف الإنكليزية أن السير جورج لويد قد عرض عليه منصب اللورد أللنبى وأنه قبل هذا المنصب. وقد جاء الخبر فى هذه الصحف فى صيغة يفهم منها أن الخبر رسمى؛ ولكن مكاتب جريدة الأهرام بلندن قال:

«إن التحقيق فى صحة هذا الخبر يدل على أنه مؤسس على تلغراف من مراسل (بريس أسوسياشن) فى إيستبورن وهى الدائرة التى ينوب عنها السير جورج لويد فى مجلس النواب البريطانى. وقد قال المراسل فى تلغرافه هذا إن جمعية المحافظين فى إيستبورن اجتمعت اليوم لاختيار مرشح للانتخاب التكميلى المسبب عن تعيين السير جورج لويد فى منصبه الجديد».

قال المكاتب: «أما الدوائر الرسمية فإنها تظهر شيئًا من الضجر لتكرار هذه الإشاعة بين آونة وأخرى فرفضت اليوم أن تعلق عليها بأى شىء يزيد على إنكار أية صفة رسمية لهذا الخبر. وقالت يظهر أنه مبنى على الاستنتاج والاستدلال».

«وفضلاً عن ذلك فقد خاطبت السير جورج لويد بالتليفون فأكد لى أنه لا يعرف شيئًا قط عن اجتماع جمعية المحافظين المزعوم. وأنه لا يعرف أيضًا

(١) البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام فى أول مايو.
(٢) البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام فى ٢ مايو.

بوجود مسألة خلَف له فى الدائرة الانتخابية تحت البحث لأنه لم يستقِلّ من النيابة».

«فما زالت معلوماتى الخصوصية تجعلنى أرى أنه من الممكن أن يعين السير جورج لويد فى النهاية مندوبًا ساميًا فى مصر. ولكن هذا التعيين يجب أن لا يكون مؤكدًا»(١).

وقالت جريدة «شداى تيمس» فى يوم ١٧ ما يأتى:

«إن مسألة خلو دائرة إيستبورن من نائبها ما زالت محاطة ببعض الغموض. وقد اجتمعت لجنة جمعية المحافظين فى تلك الدائرة أمس. وصرح رئيس الجلسة بعد الاجتماع أنه لا يعرف متى يقع الانتخاب ولكنه عين لجنة مختلطة لاختيار المرشحين»(٢).

ونشرت جريدة «إيفيننج استندارد» رسالة لمكاتبها قالت فيها ما يأتى:

«إن انسحاب اللورد اللنبى قد أُذيع مرارًا فلا غرابة إذا جاءت الأنباء الأخيرة مبررة له. ولكننى أظن أنه إذا اطلع الناس على البيان الذى يرغب اللورد اللنبى فى نشره عند اعتزال المنصب فسيأخذ منهم الاستغراب مأخذه».

«لقد كان عهد اللورد اللنبى موضوع انتقادات كثيرة. فليس فى وسع أحد أن يقيم الدليل على أنه تكلل بالنجاح. ولكن ربما لم يضع المنتقدون موضع الاعتبار ما يلقاه الجندى من المصاعب عندما يدعى فجأة لتمثيل دور سياسى. وهو ليس له من الاختبار ما يرشده فى سبيله ومن أعظم ما أخر اللورد اللنبى فى مهمته الجديدة الصعبة مقابلته اللورد كتشنر الذى كان يعرف اللغة العربية والشرق أكثر من كل جندى إنكليزى آخر بعد غوردون باشا. فينجح اللورد كتشنر فى مصر لأنه كان يعرف البلاد وأهاليها ويستطيع أن يحدثهم كأحد أفرادهم بلغتهم الخاصة وكان يعرف وزن المهيجين الطائشين وقيمتهم الحقيقية ويدرك أن السلام فى

---

(١) برقيات الأهرام الخصوصية فى يوم ١٨ مايو.

(٢) برقيات الأهرام الخصوصية فى يوم ١٨ مايو.

مصر تحت الإدارة البريطانية يتوقف على رضى الفلاحين وراحتهم. فكان على اتصال وثيق بهؤلاء النشيطين الودعاء. ولا شك في أنه كان يعرف مئات منهم معرفة شخصية. أما اللورد اللنبى فلم يكن في استطاعته قط أن يحصل على هذا النفوذ الشخصى»[1].

تأثير الاستقالة فى الدوائر السياسية

وقد حدث فعلاً أن اللورد اللنبى أبلغ حضرة صاحب الجلالة الملك فى يوم ١٩ نبأ استقالته من منصب المندوب السامى. ثم زار بعد ظهر يوم ١٠ رياسة مجلس الوزراء حيث قابل حضرة صاحب الدولة زيور باشا وأنبأه بعزمه على مزايلة مصر وأن خلفه قد يكون السير جورج لويد.

وبذلك انتهت تلك الضجة التى ثارت منذ شهور. وأُذيع نبأ هذه الاستقالة التى أحاط بها ما أحاط من الضوضاء والدسائس كما قالت الصحف البريطانية ذاتها.

ولقد كان لهذه الاستقالة أثرها فى مصر وفى إنكلترا. أما فى مصر فالعقلاء كانوا لا يشعرون بتغير الحال: فإنكليزى ينفذ السياسة الإنكليزية يذهب وإنكليزى مثله ينفذ السياسة الإنكليزية يجىء. فلا تكسب مصر من هذا التغيير شيئًا. وما عدا ذلك فقد كان هناك فريق يأسف لاستقالة اللورد ويعد هذه الاستقالة كارثة. وفريق فرح لهذا كأنما الذى سيخلفه ليس بالإنكليزى أو أنه سوف يعارض حكومته فى سياستها حيال مصر المغلوبة على أمرها.

أما فى إنكلترا فإنه كان لا حديث فى الدوائر المختلفة فى كل مكان غير التغيير الذى وقع فى منصب المندوب السامى بالقاهرة. وقال المكاتب الخاص لجريدة الأهرام بهذا الشأن ما يلى:

«وقد ظهر اهتمام خاص بهذه المسألة نظرًا لما يحيط بها كلها من الأسرار. وهناك إشاعات عديدة عن الحوادث التى وقعت بين الحكومة البريطانية واللورد

(١) البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام فى ١٨ مايو.

اللنبى فى الشهور الأخيرة. ولكن لا يبدى أحد ممن لهم صفة رسمية استعدادًا لتعيين ماهية تلك الاختلافات. ويرى الذين يعرفون أخلاق اللورد اللنبى أنه يبعد أن يلقى اللورد بيانًا عن حقيقة الأمر».

«وقد وافقت دوائر المحافظين بالإجماع على تعيين السير جورج لويد لأنهم يعتقدون بلا مراء أن فى وسعه المحافظة على العلائق الطيبة مع ولاة الأمور فى مصر. والمعارضة فى الوقت نفسه فى العودة إلى ما يسمونه بسياسة اللنبى القائمة على الإذعان والتسليم. أما الأحزاب الأخرى السياسية فتميل إلى انتقاد تعيين السير جورج لويد بحجة أنه نال شهرته كرجل إدارى على حين أنه يرسل الآن إلى منصب لا يستطيع فيه أن يدير شيئًا. على أنهم يسلمون بأن تغيير المندوب السامى من الأمور المرغوب فيها لأنه إذا حدث وأسفرت الانتخابات المقبلة عن عودة الأغلبية الزغلولية ثانية فإنه يكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، على اللورد اللنبى، بعد الحوادث الماضية، أن يوطد دعائم العلائق الودية مع وزارة زغلولية يجوز تأليفها».

«وتعتقد الدوائر الواقفة على مجرى الأمور هنا أن من المحقق إجراء تغييرات كبيرة بين موظفى دار المندوب السامى فى القاهرة. وقد ذاع الليلة فى الواقع أن المستر كلارك كار، الذى رُشِّح فعلاً لمنصب آخر لا يعود إلى القاهرة وقد لقى البيان الذى نشرته بعض الصحف، وفحواه أن تعيين السير جورج لويد ليس خطوة تمهيدية لتعيينه فى منصب آخر فى جهة من الشرق، تصديقًا عظيمًا خصوصًا لأنه يقال صراحة إن وزارة الخارجية لم تعين السير جورج لويد إلا إذعانًا لإرادة مجلس الوزراء. لأنها كانت تفضل أن تعين فى هذا المنصب أحد رجالها».

أما الجالية البريطانية فى مصر فقد تلقت نبأ هذه الاستقالة بشىء من الارتياح لأنها من جهة لم تكن راضية عن سياسة اللورد، ومن جهة أخرى كانت تخشى من استمراره فى العمل بمنصبه. وتكون نتيجة الانتخابات فى مصر مؤيدة للوفد المصرى فيتخرَّج مركزه ومركز إنكلترا بالتالى فى مصر.

ومصداقًا لذلك فإن جريدة «وستمنستر غازيت» نشرت بعد استقالة اللورد برقية لمكاتبها فى القاهرة، يقول فيها:

«إن الجميع هنا كانوا يحترمون شجاعة اللورد أللنبى وإخلاصه. ولكن الجالية البريطانية هنا تقول صراحة إن السياسة التى عرف بها لم تنجح ومما ينتقدونه بنوع خاص أنه تساهل بأمور كثيرة مع المصريين من دون أن ينال ضمانات من هذا التساهل للمصالح البريطانية»[1].

وقال مُكاتب جريدة «ديلى نيوز» بالقاهرة:

«إن إعلان خبر استقالة اللورد أللنبى لم يحدث أى استغراب بل قوبل بشىء من الارتياح لأنه أصبح فى حالة حرجة جدًا بعد ما ذاع خبر استقالته مرارًا»[2].

وقالت جريدة «مورننج بوست»:

«إن الجالية البريطانية تنفست الصعداء عندما تلقت نبأ استقالة اللورد أللنبى. وقد أفضت الإشاعات عن استقالته والتكذيب الذى صدر عنها إلى زعزعة مركزه وتشويه سمعته فى نظر المصريين».

استقالة اللورد أللنبى والأحزاب المصرية

كانت استقالة فخامة اللورد أللنبى محلاً لتعليق صحف الأحزاب المصرية تعليقات ذات صبغات حزبية، وكانت كذلك محلاً لأمور أثارت عاصفة من النضال الحزبى بين الأحزاب المتنافرة فى مصر.

فقد قال كاتب فى جريدة البلاغ فى مقال افتتاحى تحت عنوان (مصير الأحرار الدستوريين والسياسة البريطانية) ما يلى:

«إننا لو قلبنا صفحات التاريخ الاستعمارى البريطانى فى جميع العصور نجد أن الأدوار التى لعبتها السياسة البريطانية فى كل بلد تكاد تكون واحدة فى

(١) البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام فى ٢٢ مايو.
(٢) البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام فى ٢٢ مايو.

جوهرها وأن رجال السياسة البريطانية لا يكاد الواحد منهم يختلف عن الآخر مهما تباينت أحزابهم لأن الحزبية عندهم لا تقوم إلا فيما يتعلق بالمسائل الداخلية. أما في المسائل الخارجية فهم حزب واحد شعاره استغلال الشعوب الضعيفة».

«إن السياسة البريطانية الاستعمارية تختلف عن سياسة غيرها من الممالك فهى لا تركن إلى القوة إلا بالقدر الذى تمهد به سبيل الوصول إلى البلد الذى تريد اغتصابه وهى بعد ذلك لا تعتمد إلا على سياسة التفريق والوقيعة وإضرام نار البغضاء بين عناصر الأمة واستغلال الفوارق الدينية بتسخير ذوى النفوس الوضيعة ليكونوا عونًا لها وحربًا على أمتهم فيقذفون عليهم الأموال ويولونهم الوظائف ويمنحونهم الجاه والسلطان ليصبحوا عبيدًا لهم يأتمرون بأمرهم وعمالاً ينفذون مآربهم».

ثم ضرب الكاتب الأمثال على ذلك بما مثلته إنكلترا من الأدوار فى عهد اللورد كرومر؛ حيث أوهم الفلاح أن الأفندى عدوه وأن بريطانيا جاءت إلى مصر لتنقذه من استبداد الباشوات. ثم أضرم نار الحرب الدينية بين الأخوين: المسلم والقبطى، وأقام فى البلاد حزب الأمة لاستغلال هذا التفريق ومقاومة الحركة الوطنية التى كان يغذيها فى ذلك الوقت الحزب الوطنى. فنجح اللورد كرومر فى تلك السياسة واستتب الأمر للإنكليز واستمرت الحال كذلك، إلى أن قام سعد زغلول باشا وأيقظ الأمة ودعاها إلى الاتحاد فاتحدت وقامت قومة رجل واحد تطلب استقلالها وعجزت بريطانيا عن إخماد ثورتها.

ثم نوّه عن مجىء اللورد ملنر إلى مصر ليهدم هذا الإجماع، وقال إن اللورد ملنر كاد أن يفشل لو لم يجد من عدلى باشا الرجل الذى يعتمد عليه. فعاد اللورد إلى بلاده موهمًا أنه رضخ لإرادة مصر وفاوض سعد باشا رئيس الوفد المصرى ووكيل الأمة ولحق به عدلى باشا، وما انقطعت المفاوضات حتى ظهرت بوادر المؤامرة وانقسم الوفد وانشق عليه «دعاة التردد والهزيمة» وعادوا إلى مصر يتهمون سعدًا بالإساءة إلى قضية البلاد.

ثم قال هذا الكاتب:

«عاد أولئك المنشقون إلى مصر فأخذوا يعملون فى الظلام على استغواء النفوس المريضة من أبناء الأمة. وما هى إلا أيام حتى ظهرت طُغْمة العدليين وأخذت تؤيد المفاوضة الرسمية وسافر عدلى باشا بالرغم من إرادة الأمة تحميه السيوف الإنكليزية. ولكنه فشل وعاد إلى مصر. ولو كان مخلصًا أمينًا كما يدَّعون لتوارى هو وشيعته وتركوا الميدان لمن وثقت بهم الأمة ولكنًّا لم نلبث حتى رأيناه يؤلف حزبًا سماه حزب الأحرار الدستوريين».

ثم رمى الكاتب هذا الحزب بأنه أصبح عدة الإنكليز فى مصر وخدامًا لسياستهم. وأنهم أخذوا يعملون فى الظلام وفى العلانية على هدم الحركة الوطنية والقضاء على سعد والوفد حتى نكبوا البلاد بتصريح ٢٨ فبراير. وقال إنه لو لم تُقْصِ البلاد وزير التصريح عن الحكم قبل أن يجمع برلمانًا من المحاسيب والمأجورين لتم له ولهم ما يريدون.

ثم تدرج الكاتب إلى القول بأن الإنكليز تدبروا الأمر بعد ذلك لإيجاد جماعة أخرى يمكن الاعتماد عليهم فأوجدوا ما سموه (حزب الاتحاد) من المترددين والمرتزقة، ثم قال:

«ولقد أخذ هذا الحزب ينمو ولكن لا على حساب الأمة بل على حساب حزب الأحرار الدستوريين البائد الذى شرع أعضاؤه فى الانسلال واحدًا بعد الآخر والانضمام إلى حزب الاتحاد».

«وهكذا يسير الأحرار الدستوريون إلى الفَناء بخطوات واسعات وما هى إلا أيام حتى تشيِّع الأمة فلول هذا الحزب كما شيعت من قبله حزب الأحرار والحزب المستقل الحر».

وكتب كاتب فى جريدة «كوكب الشرق» مقالاً افتتاحيًا قال فيه:

«لا شك أن استقالة اللورد أللنبى هى الضربة القاضية على الأحرار الدستوريين فهو الذى جعل لهم شأنًا من العدم وهيأ لهم الظهور بعد الخمول

ونسب إليهم كفايات وأغراهم بأن يصدقوا أنهم حائزوها ... وأن يتعالوا من أجلها على مجموعة الشعب من (الرِّعاع والأوباش) وهو الذى جمعهم حزبًا فمده بنفوذه وسنده بسلطته ليرمى به الحركة الوطنية كما يرمى اللهيب بالماء ليخمده. ومن قبل كانوا مجبرين أن يسايروها رهبة وكرهًا وأن يظهروا من الوطنية ما تتكره قلوبهم وما لا ترضاه مصالحهم الشخصية. وهو الذى نصرهم على الغالبية العظمى من المصريين ورفعهم فوق الدستور والقوانين وأجلسهم على مقاعد عالية لم يكونوا ليحلموا أنهم مالكوها يومًا من الأيام».

«وقد جزع الأحرار الدستوريون وتولاهم الارتباك والاضطراب وتملكهم البلبال والخبل إذ سمعوا الإشاعة تُذاع عن قرب استقالة عميدهم ثم تتردد وتقوى وتدنو كل يوم من التحقيق».

«واليوم تحققت الإشاعة واستقال اللورد أللنبى وتعين خلفه ولا سبب لهذا التغيير إلا فشل اللورد فى سياسته وعبث كل تجاريبه. ولم تكن له خطة غير تغلب الأقلية القنوعة المستسلمة، من النفعيين عُبَّاد المناصب، على الأكثرية العظمى من الأمة الثابتة على غايتها التى تأبى ما دون الحرية الكاملة والاستقلال الصحيح ولولا أن الحكومة البريطانية عازمة على تغيير هذه السياسة بعدما تبين لها من هزيمتها وسوء أثرها وبعدما ألفت تلك الأقلية لم تزد فى الأمة مكانة ونفوذًا وتلك الأكثرية لم تنقص منزلة وشأنًا لما فكرت فى تغيير اللورد أللنبى بطل تلك السياسة ولما استهدفت لأثر ذلك فى مركزها فى مصر».

ثم اتخذ الكاتب من أقوال جريدة السياسة دليلاً على مقاصد حزب الأحرار الدستوريين ودرجة تأثيرها فى استقالة اللورد أللنبى، فقال:

«وأوضحت السياسة عن غرضها بعد ذلك بقولها: (فكل ما يجب أن يعنينا أن لا تكون هذه السياسة (سياسة المندوب الجديد) هادمة لإمكان التعاون بين بريطانيا ومصر على تحقيق استقلال مصر وكفالة المصالح البريطانية بما لا يمس هذا الاستقلال. ولعل الحكومة البريطانية ترى أن لها فى ذلك من

المصلحة بمقدار ما لمصر) وفى هذه الكلمات إشارة فصيحة إلى المندوب البريطانى الجديد بأن لا يهدم التعاون الذى أسَّسه اللورد أللنبى مع المصريين. و(السياسة) لا تفهم من كلمة المصريين سوى ذوى الكفايات وأصحاب المصالح الحقيقية ومن كلمة مصر سوى البلد الذى يحكمه الأحرار الدستوريون وحلفاؤهم أو يملكونه...».

«ولكن السياسة لم تنسَ فضل اللورد أللنبى عليها وعلى حزبها فشيَّعته بعبارات المديح وصاغت له عقدًا من الثناء وأهدته إكليلاً من التقدير... ولم تذكر فضائح السلطة العسكرية فى عهده والمصائب التى أنزلها بالمصريين دون شفقة ورحمة. وإنما شيدت بعمله المجيد فى الإتيان بتصريح ٢٨ فبراير الذى منح مصر الاستقلال التام الذى لا شك فيه وأبت السياسة أن ينسب إلى اللورد أللنبى الفشل فى سياسته فبررتها كأحسن ما يبررها بنفسه... والتمست لجنابه عذرًا من دعاية الوفد ضد تصريح ٢٨ فبراير وعمله على إحباطه ـ وفى هذا فخر للوفد تعترف به السياسة من حيث لا تدرى!».

وقالت جريدة كوكب الشرق فى مقال رئيس تحت عنوان (لماذا غيروا اللورد أللنبى...؟) ما يلى:

«لم يكن للحكومة الإنكليزية فى جميع مناوراتها السياسية مع المصريين إلا غرض واحد هو الوصول إلى تسوية دائمة مع مصر تحدد مركز كل من الدولتين. فمن أجل هذه الغاية وضع مشروعا ملنر وكرزن ومن أجل هذه الغاية سعى اللورد أللنبى جهده لإعلان تصريح ٢٨ فبراير على رجاء أن يوفق به إلى ما عجزت عنه لجنة اللورد ملنر وأفلس فيه غيرها من وزراء إنكلترا ورجال السياسة فيها».

«والمصريون لا يكرهون الوصول إلى تسوية دائمة مع إنكلترا. ولكن على شريطة أن لا تمس هذه التسوية الاستقلال الذى ضحوا فى سبيله ما ضحوا وتحملوا ما تحملوا من الآلام».

«غير أن اللورد أللنبى جعل أساس هذه التسوية غير مقبول من المصريين جميعًا، إذا استثنينا ذلكم النفر القليل الذين رحبوا بالتصريح المعروف وهللوا له

وكبَّروا تكبيرًا، بل إن هؤلاء أنفسهم عاجزون عن قبول أية تسوية على أساس هذا التصريح. ولم تُخْفِ الصحف الإنكليزية اليوم هذه الحقيقة فقالت جريدة «برمنجهام پوست» إنه (تبين، منذ البداية أن تسوية سنة ١٩٢٢ ليس بين ساسة المصريين ـ حتى ولا ثروت باشا ـ من يأخذ على عاتقه تبعة إمضاء معاهدة تحوى بين طياتها شروط هذه التسوية)».

«إذن فالمصريون معذورون إذا هم أنكروا مع دولة زعيمهم ذلك التصريح الذى أراد الإنكليز اتخاذه أساسًا للتسوية الدائمة التى يرغب فيها البلدان مصر وإنكلترا».

«وإذن فلا نُدْحة للحكومة الإنكليزية، التى تريد الوصول إلى هذه التسوية التى جعلتها غاية غاياتها من العدول عن الإصرار على جعل التصريح المشار إليه قاعدة لكل مفاوضة ولكل اتفاق».

«ولا يتسنى لها ذلك إلا بإلقاء مقاليد منصب المندوب السامى بمصر فى يد رجل غير اللورد أللنبى صاحب ذلك التصريح الذى قضى عليه بالفشل من الطرفين المصرى والإنكليزى فكان ما كان من استقالته وتعيين السير جورج لويد خلفًا له».

«وقد جاهرت أكثر الصحف الإنكليزية الكبرى بهذه الحقيقة التى تؤلم الأحرار الدستوريين الذين أخذوا يحاولون إخفاءها بمختلف الذرائع والوسائل. فقالت جريدة «يوركشير أُبزرڤر»:

«إن الحكومة البريطانية تريد أن تواجه مصر بمندوب أقل صلابة من اللورد أللنبى» لأن هذا اللورد على ما يعلم المصريون والإنكليز معًا، قد تصلب فى إنفاذ ذلك التصريح المعلوم إلى أبعد حد وكان تصلبه داعية تألم المصريين عن بكرة أبيهم. فهم لم يستطيعوا إلغاء الحكم العرفى الذى أصلَت سيفه على الرقاب مدة سنى الحرب وعامين أو أكثر عقب الهدنة إلا بعد أن شروه بأغلى ثمن وطنى. هو معاهدة التضمينات التى جعلت إنكلترا فى حل من احتلال ما استولت عليه من

الأرض المصرية مدة الحرب واعتبارها أرضًا إنكليزية إلى أن تعقد معاهدة بين مصر وإنكلترا لا يعلم غير الله متى يجيء أوانها».

«فمهمة المندوب السامى الجديد على ما قالت مجلة «ستردَاى ريفيو» أن «يغير الحالة فى مصر إلى خير منها لأن اللورد اللنبى لم يُصِب نجاحًا جليًا واضحًا».

«ويؤيد هذه الحقيقة أن المستر كار المستشار بدار المندوب السامى وشريك اللورد فى خطته قد صدر الأمر بنقله من مصر إلى وظيفة أخرى فى جنوب أفريقيا حتى يتمكن السير جورج لويد من العمل حرًا بعيدًا عن كل مؤثر وتأثير».

«وغنى عن البيان أن اللورد أللنبى أراد الوصول إلى (التسوية الدائمة) على يد فريق يمثل الأقلية السياسية فى البلاد فناصَرهم ونصرهم وتركهم يتصرفون فى الانتخابات العمومية على ما تشاء لهم الأهواء والمطامع على رجاء إقصاء السعديين عن البرلمان. ولكن هذه التجربة قد فشلت وأثبت الشعب المصرى، وهو تحت الضغط الحكومى وإرهاق موظفى الإدارة واستبدادهم، أنه لا يثق إلا بزعيمه ولا يركن إلى غير الذين رشحهم ولا يضع ثقته إلا فيهم. وبذلك فشلت هذه التجربة فشلاً تامًا».

«هذا الفشل دعا المستر سپندر وأعضاء لجنة ملنر إلى التفكير فى خطة الذين يريدون من الإنكليز المحليين - أى المقيمين فى مصر - تنفيذ الآراء الإنكليزية بيد إنكليزية قوية بصرف النظر عن العواقب فقال فى مقال له بجريدة «الوستمنستر غازيت» عن هؤلاء الإنكليز: «إنهم لا يشعرون بأن على عاتق دافعى الضرائب البريطانيين من الأثقال ما يزيد عن طاقتهم فوق ما يطلب إليهم دفعه (إذا أريد حكم مصر رغم المعارضة المصرية)».

«والمستر سپندر من الكتاب السياسيين الذين يُعتدُّ برأيهم فى إنكلترا فهو من الأفراد الذين يعبرون عن الرأى العام الإنكليزى وينطقون بلسانه».

وأيّدت مجلة «النيشن» رأى المستر سپندر فقالت: «إن الحكومة البريطانية غيرت موقفها منذ تولت وزارة زيور باشا الحكم فوقفت موقف المناصر لحزب

يحتمل أن يضطر، فى أى وقت، إلى انتهاك حرمة الدستور المصرى لكى يبقى قابضًا على زمام السلطة. ومهما تكن أغلاط السعديين فهم أصحاب أغلبية تؤيدهم فى البلاد فإذا قرروا أن يتخذوا ضد خصومهم السياسيين وسائل الضغط التى اتخذوها ضدنا فإن الجو عندئذ يكون مظلمًا».

«واعترف الإنكليز الآن بما ارتكبوا من الخطأ فى الاعتماد على وزارة لا تمثل إلا الأقلية أمر كنا نرقبه هادئين مطمئنين على الرغم مما ادعاه كل عضو من أعضاء هذه الوزارة من خلود وزارتهم واستحالة رجوع الحكم إلى أيدى الذين يمثلون سواد الأمة الأعظم! وعلى الرغم من كل ما بذلوه ويبذلون من إجراءات لا تتفق مع روح العدل والدستور».

«ونحن إذا سرّنا عدول الإنكليز عن الخطة التى سلكها اللورد أللنبى وجنوحهم إلى الاتفاق مع ممثلى الأكثرية كما جنحوا إليه بعد أن نفوا سعدًا وصحبه إلى سيشل وبعد أن حاول خصوم الأمة أن يلقوا فى روعها أن زعيمها لن يعود إلى الوطن فإننا ثابتون على مبادئنا القويمة. فليس لإنكلترا أن ترقب من زعماء الشعب أى تساهل فى حقوق الوطن المقدسة. لأنهم إنما يعملون لبلادهم الخالدة لا لأشخاصهم الفانية»[1].

أما جريدة الاتحاد فبعد أن تكلمت عن الاستقالة بما يفيد أن ذلك لا يعنيها (لأن هذا شأن الإنكليز لا شأنها وهم أحرار فيما يسلكونه من الأساليب وما يؤثرونه من رجالهم). قالت:

«أما خلفه السير جورج لويد فنقول بالاختصار إنه فى السادسة والأربعين من عمره وأنه تخرج فى جامعة كمبردج ودرس شئون الشرق الأوسط وعرف بلاد الأناضول ومراكش ومصر والهند. وكان ملحقًا بالسفارة البريطانية بالآستانه وندبته حكومته لبحث مستقبل التجارة البريطانية فى تركيا والعراق والخليج الفارسى فى عام ١٩٠٨ ولما قامت الحرب الكبرى أرسله اللورد كتشنر إلى الشرق

---

(١) كوكب الشرق فى ٢٥ مايو.

وتولى أعمالاً مختلفة فى قناة السويس وغاليبولى وكانت له يد فى تنظيم قوات شريف مكة ثم عُين حاكمًا لبومباى فى سنة ١٩١٨ وظل بها حتى سنة ١٩٢٣ ومن أشهر أعماله اعتقاله المهاتما غاندى الزعيم الهندى المشهور ومقاومته للحركة الهندية هناك».

قالت الجريدة: «وليس يعنينا هذا التبديل الآن لما عسى أن يكون له من الأثر فى سياسة الحكومة البريطانية حيال مصر. وقد أعلن المستر تشمبرلن فى مجلس العموم أمس «أن هذا التغيير لا يتضمن أى تبدل فى سياسة الحكومة البريطانية وعلاقتها بمصر والسودان. وقد يكون هذا صحيحًا أو لا يكون إلا عبارة جرى العرف بإلقائها فى مثل هذه الظروف. ومهما يكن فى الأمر، وسواء أكان السير جورج لويد سيتولى تغيير سياسة حكومته أو يمضى فيما جرى عليه سلفه فما من شك فى أنه قادم ليخدم مصالح بلاده هو بما يفعل أو يمكن أن يفعل كما خدمها اللورد اللنبى بتصريح ٢٨ فبراير الذى احتفظ لها فيه بكل ما يعنيها أن تستبقيه من الشئون الحيوية وإن كان يعترف لنا بالاستقلال»[(١)].

ولقد سعى بعض الأحرار الدستوريين إلى إقامة احتفال عظيم بتوديع فخامة اللورد اللنبى، وقيل إنهم سينتهزون فرصة تربعهم فى كراسى الحكم فيوعزون إلى رجال الإدارة بإيفاد الوفود من المحافظات والمديريات إلى قصر المندوب السامى؛ ليعبروا له عن أسفهم لرحيله ويشكروا له دفاعه عن المطالب المصرية لدى حكومة إنكلترا[(٢)].

ولكن الصحف المناهضة للحكومة أخذت على الأحرار الدستوريين هذا الأمر وحذرت الناس من الإقدام عليه مطاوعين هذا الحزب؛ لأنها رأت أن فى قيام الوفود بهذا الأمر اعترافًا بالسياسة الإنكليزية ولو اعترافًا ضمنيًا، على أنها رأت

(١) الاتحاد فى ٢١ مايو.
(٢) البلاغ وكوكب الشرق فى ٢٦ و٢٧ مايو.

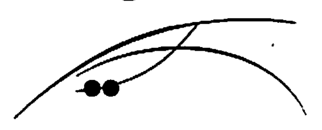
من جهة أخرى أن السياسة التى كان يمثلها اللورد فى مصر هى قمع الحركة الوطنية بالبطش الشديد ونفى سعد باشا وأنصاره إلى سيشل وتصريح ٢٨ فبراير وألماظة وقصر النيل والمحاريق وفصل السودان بعد طرد الجيش المصرى منه والإنذار البريطانى الذى أودى بمجلس النواب الأول وحل مجلس النواب الثانى فى أول يوم من انعقاده؛ ليبقى الأحرار الدستوريون فى الحكومة[1].

■ ■ ■

(١) البلاغ وكوكب الشرق فى ٢٦ و٢٧ مايو.

الفصل الخامس

الحدود الغربية ـ اقتراح لحل مسألة جغبوب



أخذت الصحف الإنكليزية، وعلى رأسها كبيرتها «التيمس»، تخفض من أهمية جغبوب وتهول فى ربح مصر من القطعة الواقعة فى غربى السلوم.

قال كاتب فى الأهرام: «ومن الغريب أن هذا الرأى لم يكن الرأى الإنكليزى قبل الحرب العامة. وإذا رجعت الوزارة إلى الخرائط التى وضعها اللورد كتشنر الذى كان يعد نفسه مسئولاً عن الدفاع عن مصر ولم يفكر مطلقًا فى التنزل عن جغبوب، تحققت ما أشير إليه».

«ولقد اطلعت، أثناء وجودى فى برقة، على اتفاق لم يُنشر قط بين الأمير السيد إدريس السنوسى والكولونيل كلبت بالنيابة عن الحكومة البريطانية بتاريخ أبريل سنة ١٩١٧ جاء فى المادة ٤ منه (إنه ولو أن جغبوب ستبقى مصرية كما كانت داخلة فى الحدود المصرية إلا أن إدارة شئونها الداخلية ستعهد للسيد إدريس تحت مراعاة الشرط الثالث من الشروط المتعهد بها السيد السنوسى».

«وفى هذا النص أن لا يسمح السيد إدريس لأحد السنوسيين المسلمين أن يقيم فى سيوه أو فى جغبوب أو يدخل فى جهة أخرى من الأراضى المصرية ولا يسمح لأى اجتماع للسنوسيين مسلحين قرب الحدود المصرية. ويستثنى من ذلك خمسون من السنوسيين يكونون فى جغبوب ويسمح لهم بحمل السلاح بقصد المحافظة على النظام والأمن فى تلك الجهات».

«وأعقبت هذه الاتفاقية معاهدة الرجحة بين الطليان والسيد إدريس وفى تلك المعاهدة اعترف الطليان للأمير المشار إليه بالسيادة الفعلية على واحات الدواخل وهى الجغبوب والكفرة وأوجله».

«وإذا رجعنا إلى التاريخ الحديث كله واستعرضنا وقائع الحرب وما بعدها، بل وما قبلها، منذ احتلال طبرق ودرنه لم نجد أن جغبوب كانت مركزًا للسنوسيين يدبرون منها الحرب أو السياسة ضد الطليان، بل بالعكس ضد مصر فطرق التموين والتجارة كانت كلها فى السواحل ولقد استلزمت المقاومة العربية الطليانية هجران الجغبوب وإقفارها وعدم طَرْق القوافل دروبها».

«وبعكس هذا تمامًا تجد إمكان الحركة من الجغبوب ضد الأراضى المصرية لأن واحاتها المنقطعة يسهل غزوها من الغرب على مالك الجغبوب. وقد أمكن لغزاة مصر أن يداوموا المقاومة سنة كاملة بعد أن سُحقوا فى الشمال لمجرد وجود الجغبوب قاعدة لهم»[1].

ولقد نشرت جريدة التيمس فصلاً قالت فيه:

«من الأمور الأساسية لصيانة مصر حربيًا من كل اعتداء من الغرب أن تكون السلوم وميناؤها والأراضى المتسلطة عليها، وهى الأراضى التى يحتلها الإيطاليون الآن، فى يد المصريين. فليس هناك سوى خطين للزحف على مصر من الغرب: الأول خط يتابع النطاق الضيق المنزرع على الشاطئ وما فيه من المياه الصالحة للشرب فيمر بالسلوم إلى مريوط والخط الثانى يخترق سلسلة الواحات التى تبدأ من أوجيلا وجالو فى ليبيا ثم يتجه فى خط يمر من جغبوب إلى سيوه ثم يتفرع شرقًا فى اتجاه وادى النيل»[2].

وقد اشتدت حملات الصحف السعدية على الحكومة بمناسبة هذه المشكلة؛ حتى إنه جاء فى مقال فى جريدة «الديلى تلغراف» أن: «الحكومة المصرية ترفض

(١) الأهرام فى أول مايو.
(٢) البرقيات الخصوصية لجريدة السياسة فى ٨ مايو.

المفاوضة فى مسألة جغبوب على قاعدة اتفاق ملنر وشالويا وهى القاعدة التى نصحت بها إنكلترا لمصر وإيطاليا. وهذا المسلك الرسمى من جانب الحكومة المصرية لا مُسوِّغ له عقلاً ويرجع بالأكثر إلى انتقاد الزغلوليين»[1].

اقتراح لحل مسألة جغبوب

ولقد كتب الأستاذ عبد الرحمن عزام فى الأهرام عن اقتراح مناسب لمصر وإيطاليا فى تحديد حدود جديدة بين الطرفين من ناحية جغبوب، فقال:

«بما أنه من الضرورات العسكرية أن تحتفظ مصر بمكانتها فى القبض على ناصية البدو فى الصحراء الذين قد يهددون الحدود المصرية إذا ما انطفأت نار الثورة تمامًا ضد الطليان فى صحراء لوبيا فيكونون يدًا واحدة مع الطليان كما حصل مثل ذلك فى الجزائر الفرنسوية وربما انضم لهؤلاء من هم من بَدّونا. وعلى ذلك لا بد من التفكير فى حل عملى فيه شىء من التضحية لجانبنا وهو أن تقسم منطقة الجغبوب فإن وراء القرية غربًا على مسيرة سويعات بئر أبو سلامة وعلى أربع ساعات أخرى الطرفاوى. وليس فى القرية نفسها أى أهمية والأهمية فى الصحراء للمياه فإذا اقتسمنا المياه اشتركنا فى الحقيقة مع الطليان فى منطقة الجغبوب المكملة لسلسلة واحاتنا المصرية ولكننا نكون أيضًا احتفظنا برقابة فعّالة على حدودنا. وتمكن الطليان أيضًا من علاج ما يشكون منه وهو التهرب والنفوذ السنوسى. فليكن حد مصر بئر أبو سلامة ولتكن منطقة الطرفاوى للطليان فهناك الماء ولن تعجز إيطاليا عن بناء ما يلزم لجندها ودورياتها حول الآبار التى تضمها ولا عن بناء الاستحكامات فيها. وعند قبول هذا الاقتراح يمكن أن يقبض كلا الطرفين على ناصية حدوده ويمكن أن ينشأ تعاون وثيق لمقاومة الفوضى المؤذية للجميع».

«وإذا تقرر ذلك كان هذا الحل أيضًا يناسب ما يقتضيه احترام الدين فإن راية إسلامية تُرفع على قبر السيد السنوسى وعلى حرمه وراية طليانية ترفع

---

(١) برقيات السياسة الخصوصية فى ١٥ مايو.

خارج الحرم وليس للطليان أدنى فائدة من تحقير الشعور الدينى بل إن الصليب فوق حرم المسلمين المقدس أشد دعاية للثورة فى برقة فى كل زمان، وأدعى لتمكين كل زعيم مهيج من قلوب الجماهير»[1].

هذا، ولقد أخذت مشكلة الحدود الغربية تتفاقم يومًا فيومًا. ولا شك أن من دواعى الأسف أن تتسع الهوة بسببها بين أمتين عريقتين فى الصداقة راغبتين حقيقة فى دوام المودة، وهما مصر وإيطاليا.

ولم تكتفِ إيطاليا بالمذكرة الأولى الشفوية التى وجهتها للحكومة المصرية؛ بل روت جريدة «ديلى تلغراف» فى مقال لمكاتبها السياسى نشرته فى ١٦ مايو ما يلى:

«أرسلت إيطاليا مذكرة جديدة إلى الحكومة المصرية فى مسألة جغبوب. والمفهوم أن لهجة المذكرة مفرغة فى قالب الولاء التام ولكنها تلح، وهى مصيبة فى إلحاحها، على أن لا تتأخر التسوية بعد الآن. وقد علمت أن بعض الوزراء المصريين يُظهرون شعورًا معقولاً فى هذه المسألة ولكن الآخرين ما زالوا متصلبين فى ذلك يشاركهم بعض ذوى النفوذ السياسى المهم خارج الوزارة. فيجب على المصريين أن يذكروا أنه عندما كانت المسألة التى أمامهم الآن أمام الحكومة البريطانية لم تتردد فى قبول إبدال جغبوب بمقاطعة السلوم»[2].

وقد روت جريدة الوطن عن جريدة «لابورص إيجبسيان» الفرنسوية ما يلى:

«انعقد مجلس الوزراء يوم الأربعاء الماضى (١٣ مايو) واستمرت الجلسة ثلاث ساعات للمذاكرة فى مسألة الحدود الغربية والمناقشة فى تقرير اللجنة العسكرية المصرية».

«وقد شهد الجلسة أعضاء هذه اللجنة وهم أحد شفيق باشا كرئيس واللواء أحمد راغب باشا والقائم مقام حسين كامل بك وقدموا للوزارة المعلومات الإضافية المطلوبة».

---

(١) الأهرام فى ٨ مايو.

(٢) برقيات الأهرام الخصوصية فى ١٨ مايو.

«وبعد مناقشة مليَّة كلف المجلس اللجنة بتقديم تقرير آخر إضافى».

«على أن اللجنة تقترح على الحكومة المصرية بأن لا تتخلى عن جغبوب لإيطاليا لأسباب شتى تاريخية وجغرافية وعسكرية».

«وليست هذه المسألة، مسألة الحدود الغربية، بنت أمس بل هى قديمة العهد ترجع إلى أكثر من عشرين عامًا من غير أن يكون فى الإمكان إيجاد حل لها».

«ففى سنة ١٩٠٤ طلبت الحكومة العثمانية صاحبة طرابلس الغرب من الحكومة المصرية تعيين الحدود الغربية المصرية بخط يبتدئ من السلوم ويذهب إلى الجنوب».

«وفى سنة ١٩١٢ بعد أن استولت إيطاليا على طرابلس الغرب أنشأت خطًا حديديًا للحدود على مسافة بضعة كيلومترات من الخط الأول غربًا. وفى سنة ١٩٢٠ اقترحت خطًا آخر أبعد من الخط الأول إلى الغرب. ثم فى سنة ١٩٢٢ اقترحت تعديل هذا الخط بحيث تكون جغبوب ضمن الحدود الإيطالية».

«وبعد أن يدرس مجلس الوزراء كل تفاصيل هذه المسألة يُعنى بوضع نص الرد الذى يوجهه إلى إيطاليا. وعلى كل حال يرجى أن لا تتوتر الصلات الولائية المستحكمة منذ عهد بعيد بين الحكومتين الإيطالية والمصرية وأن يتوفق بحسن النية وصدق الطوية من الناحيتين إلى وجود أى تسوية مرضية توفق بين المصلحتين».

قات البورص: «وقد عقد مجلس الوزراء عشية الخميس (١٨ مايو) وتلقى من اللجنة العسكرية التقرير الإضافى المطلوب وفيه ردود اللجنة على الأسئلة التى أُلقيت فى المجلس. وبعد درس هذا التقرير تستأنف بين الحكومتين، إيطاليا ومصر، مفاوضات حرة من كل قيد على أيدى مندوبى الحكومتين»[1].

---

(١) جريدة مصر فى ٢٠ مايو.

على أن جريدة السياسة كانت ترى أن الأفضل هو عدم التعجيل بالحكم فيها، وقد كتبت فى ذلك مقالاً افتتاحيًا صدَّرته بالإشارة البرقية الواردة من روما التى أذاعتها شركة روتر فى ٢١ مايو؛ حيث قالت:

«لما قدم وزير المستعمرات ميزانية وزارته إلى مجلس الشيوخ رجا أن تُسوَّى مسألة واحة جغبوب قريبًا فتعترف مصر بحقوق إيطاليا التى لا تقبل النزاع والتى أيدتها بريطانيا العظمى».

وعلقت على هذا النبأ بقولها:

«فوجئنا أمس لهذا النبأ. ووجه المفاجأة فيه أنه يجىء بهذه اللهجة القاطعة الحاسمة فى الوقت الذى تعلن فيه الحكومة المصرية استعدادها للمفاوضة وفى الوقت الذى يتصل بنا فيه من قِبل المفوضية الإيطالية أنها أبلغت حكومتها أمر هذا الاستعداد ذاته حتى تتبع الإجراءات التى تقتضيها التقاليد الإيطالية لأجل تعيين المفوضين».

«ومعنى المفاوضة، التى يُعين لأجلها مفوضون، أخذ ورد ومناقشة لكل رأى يطرح وتقليب للأمور على وجوه عدة. وهذا المعنى الأوحد لا يتفق فى شىء مع اللهجة التى عبر بها وزير المستعمرات فى مجلس الشيوخ الإيطالى وهو يذكر مسألة جغبوب فيقول إن حقوق إيطاليا فيها (لا تقبل النزاع)».

«والواقع أن نزاعًا قائم وأن سعيًا فى سبيل فض النزاع يتداول ورغبة صادقة من جانب المصريين فى الاحتفاظ بصداقة الإيطاليين بادية والواقع، إلى جانب هذا، أن المصريين كانوا يسمعون إلى ما قبل أمس أن مثل سعيهم قائم فى روما وأن مثل رغبتهم بادية هناك أيضًا».

«لكن لهجة الوزير الإيطالى، وهو يكاد يرفض المفاوضة فى مبدئها، لا تتفق فى شىء وتلك الروح التى كانت سائدة والتى لا نزال نرجو أن تسود حتى تتبدد السحب».

ثم ذكرت «السياسة» تقرير الوزير وادعاءه بما قيل مرارًا وتكرارًا من أن بريطانيا العظمى قد أيّدت إيطاليا فيما تراه من اعتبار حقوقها فى جغبوب غير

قابلة للنزاع، وتكلمت عن اتفاق ملنر ـ شالويا بما سبق لها أن تكلمت به فى الفصول السابقة، ثم قالت:

«وإنا لنذكر تلك الضجة التى قامت حول تسميتنا (التبليغ) الذى قدمته المفوضية الإيطالية إلى الحكومة المصرية صباح يوم الإثنين ١٢ أبريل الماضى (إنذارًا) ونُسائل تُرى هل هناك تعبير أصح من هذا للدلالة على هذه الحالة التى يعبر عنها وزير المستعمرات بقوله إن حقوق إيطاليا فى جغبوب (لا تقبل النزاع!)؟ وهل هناك معنى للإنذار غير اشتراط قبول آراء حاسمة سابق تقريرها من طرف واحد؟».

«على أننا نعرف أنَّا، مهما يكن من شىء، فى دور مفاوضات. وندرك أن دور المفاوضات يستلزم جوًا مشبعًا بحسن الثقة المتبادل. ونفقه أن مهمة الصحافة فى مثل هذا الدور الدقيق إنما هى العمل على أن يكون جوه صافيًا. ومن أجل هذا لا نسمح لأنفسنا بالاسترسال فى التحليل والتدليل ونرجو أن يقدر الجانب الآخر ما نقدره فلا يذيع مثل تلك الأقوال التى لا تنتج أقل من أن يحسب الإيطاليون أن حقوقهم فى جغبوب (لا تقبلُ النزاع) حقًا فيتشددون ومن أن يعتقد المصريون أن إيطاليا تريد أن تملى عليهم شروطها إملاءً فيتألمون لكرامتهم ويغضبون وما كان تشدد طرف وغضب طرف آخر بموصلهما إلى التفاهم والوئام»[1].



(١) السياسة فى ٢٤ مايو.

الفصل السادس

السودان ـ معاملة السودانيين المحكوم عليهم بالسجن ـ مشروعات الإنكليز فى السودان ـ التوقيع بالنيابة عن السودان فى المؤتمرات



كيف يعامل الضباط السودانيون الذين حكم عليهم بالسجن؟

كتب أحد السودانيين فى جريدة اللواء مقالاً افتتاحيًا تحت عنوان: (حقائق عن فظائع الإنكليز فى السودان)، أتى فيه على وصف المعاملة التى يعامل بها الضباط السبعة الذين حكمت المحكمة العسكرية هناك بسجنهم بعد حادثة شهر نوفمبر الماضى بالخرطوم، التى قال عنها إن الذى أشعل نارها اللواء هدلستون وكاون باشا بتصرفهما السيئ بمصادمة القوة المركبة من بلوكين من ١١ چى أورطه ومن عساكر مدرسة ضرب النار التى كانت بقيادة سبعة الضباط الذين أُعدم منهم من أعدم بعد المحاكمة بمجلس عسكرى وقتى وسُجن منهم من سجن أيضًا عدا الاثنين اللذين استشهدا فى الميدان.

وصف الكاتب المعاملة السيئة التى يلاقيها هؤلاء الضباط على يد السلطة العسكرية البريطانية فى السودان. وقال ما ملخصه:

«إنها وجهت إليهم تهمًا لم يجرِ تحقيقها تمامًا وقد كانت الإجراءات والتحريات سرية ولم يحاكم إلا واحد منهم فقط. وبعد هذه الإجراءات وما داخلها من الاحتقار والتعذيب فى داخل السجن مما لا يرضاه الحيوان لنفسه أطلقت سبيل من أرادت منهم بدون أن يعلم ما الذى نسب إليهم وأمرت بعضهم

أن يطلبوا ما يستحقون من معاشات أو مكافآت بعد أن منعت عنهم مرتباتهم التى يستحقونها قانونًا وهم الآن يقاسون آلام الفاقة والفقر».

«وإن أحدهم طلب الاستخدام، بواسطة أحد أصدقائه فى شركة من الشركات الإنكليزية بالسودان فسأل مدير الشركة ذلك الصديق بقوله: «(وهل صديقك من الضباط سابقًا؟) فأجابه نعم، فقال المدير: (إنى متأسف لعدم إمكانى استخدامه) وهكذا كل البنوك وغيرها قد سُدت فى وجوههم. وما ذلك إلا لأن الحكومة قد أعلنت الشركات والمحال الأخرى أن لا تستخدم أيًا كان من أولئك الضباط البائسين»[1].

ولقد وصفت جريدة البلاغ حال هؤلاء الضباط بقولها:

«ولم يكن لهؤلاء الضباط السبعة الذين ذكرنا أسماءهم دخل فى تلك الحادثة ولكنهم مع ذلك سجنوا على أثرها كما قلنا».

«وكانوا يُعاملون فى السجن أسوأ معاملة فكانت الأغلال الحديدية (الكلبشات) فى أيديهم وكانوا لا يخرجون للرياضة إلا تحت مراقبة قوة إنكليزية يقودها ضابط. ولم يكن الغرض من هذه الرياضة أن يرتاضوا وإنما كان الغرض أن يُهانوا أشنع إهانة فكانوا يربطون بالحبال ويؤمرون بالمشى على هذه الصورة أمام السجن وخلفه عرضة للمارين من الأهالى وكان العساكر الإنكليز يصدرون لهم الأوامر باللغة الإنكليزية فمن لم يفهم أو يتأخر شُتم وأُهين».

«وكانوا فى مبدأ الأمر يفترشون الأرض ثم سمح لهم بإحضار مفروشات من بيوتهم. وإذا أراد أحدهم الخروج لقضاء حاجته ربط بحبل من رقبته وسيق سوقًا. ولم يكن يسمح لواحد منهم بمقابلة قومندان السجن ليبثه شكواه ولكن إن كانت عنده شكوى طلب منه أن يبينها لسجانه والسجان هو الذى يذهب بعد ذلك فيقصها على القومندان كما يشاء أو هو لا يذهب ولا يقص شيئًا».

---

(١) اللواء فى ٣ مايو.

وبعد أن ذكرت الجريدة بعض الحوادث الأخرى قالت:

«هل وافقت وزارة الحربية على توقيع هذه الجزاءات عليهم؟ لا نظن. ونظن بالعكس أن وزارة حربيتنا لا تعرف من أمر هؤلاء ولا من أمر القوة السودانية كلها قليلاً أو كثيرًا ولكنها تعرف شيئًا واحدًا هو أنها تضع فى ميزانيتها مليونًا ومائتى ألف جنيه نفقة لهذه القوة وأن وزارة المالية تدفع هذا المبلغ وأن الإنكليز يأخذونه ضاحكين ساخرين وهذا هو كل الذى يسمونه تمسك الوزارة بالسودان وبجيش السودان...!»[1].

مشروعات الإنكليز فى السودان

أصبح من المقرر أن يبدأ خزان مكوار بحجز مياه النيل فى يوم ١٥ يوليه القادم. والمعروف من كتاب ضبط النيل ومن آراء المهندسين الإنكليز أنفسهم «أن إعطاء كمية من الماء لرى أكثر من ٣٠٠ ألف فدان فى السودان فيه الخطر على الزراعة المصرية».

ولقد أفردت جريدة الأهرام مقالاً افتتاحيًا لبحث هذا الموضوع بعنوان (فى سبيل الحياة والبقاء لا سبيل السياسة). فبعد أن أوردت هذا الخبر قالت:

«لا نقول هذا القول نحن ولا يقوله المهندسون المصريون بل يقوله المهندسون الإنكليز وهؤلاء المهندسون الذين اشتغل أكثرهم بالعلم هم الذين قالوا إنه لا يجوز إجراء أى عمل فى السودان قبل إنجاز الأعمال اللازمة للرى فى مصر».

«فنحن اعتمادًا على أقوالهم، نوجه اليوم الكلام إلى وزارة الأشغال وإلى الإنكليز ذاتهم وقد استأثروا بماء النيل لينظروا فى الأمر نظرة صادقة لأن التبعة واقعة عليهم مهما قالوا ومهما عملوا وهم لا يقدمون على تحمل هذه التبعة بحال من الأحوال».

«فإذا قالوا إنهم ألفوا لجنة مختلطة لضبط النيل فإنّا نقول لهم، بكل صراحة، إن ثقة المصريين بهذه اللجنة ضعيفة لا لقلة علم رجالها بل لأنها لا تستطيع أن

---

(١) البلاغ فى ٣ مايو.

تتوصل إلى الحقائق، فالأمة المصرية تفضل أن يتولى هذا الأمر المهندسون الإنكليز الذين درسوا مسألة النيل مدة ٤٠ سنة على أن يتولاه سواهم وهم لم يدرسوها».

«إن المسألة ليست مسألة سياسية ولا هى حزبية ولا هى مسألة شخصية ولكنها مسألة حيوية تستغرق كل مسألة أخرى. بل إن كل مسألة أخرى تزول وتفنى أمام هذه المسألة التى نسميها بحق وصواب مسألة حياة أو موت».

«لقد قُدِّرت سعة الخزان بمقدار ٦٣٦ مليون متر مكعب. والذى نعرفه يقينًا أن الطريقة التى اتبعت لتقرير سعة الخزان المذكور هى طريقة تقريبية لا تتبع فى أبسط الأعمال الهندسية وأقلها قيمة. فقد قدرت سعة الخزان بأخذ قطاعات عرضية على النيل الأزرق يبعد الواحد منها عن الثانى بنحو ٥ كيلومترات. ومن المحتمل كثيرًا أن تكون هذه القطاعات قد أخذت فى أضيق المناطق وبذلك يزداد الضرر كثيرًا ويتضح بعد هذه الطريقة عن الحقيقة فى تقدير سعة الخزان لأى مهندس من المهندسين».

«إلا أنه لا يزال فى الوقت متسع لإيفاد لجنة مصرية تقوم فى الحال بعمل القطاعات اللازمة بطريقة أدق فإننا نرجح كل الترجيح أن سعة خزان مكوار أكبر من تلك السعة التى قدرت آنفًا. وحكومة السودان نفسها تعلم ذلك حق العلم والدليل القائم على علمها أننا نراها تلح إلحاحًا متواصلاً الآن فى ضرورة زيادة مساحة الأرض المراد زرعها لاعتقادها بأن خزان مكوار يسع كمية من المياه عند ملئه حسب الطريقة التى وافقت عليها الحكومة المصرية يكفى لرى الزيادة التى تلح فى وجوب زرعها. وتعتمد حكومة السودان، فى طلب زيادة مساحة الأراضى المنزرعة على قولها بأنه ظهر لها أن الأراضى المنزرعة لا تحتاج إلى جميع كمية المياه التى قدرت لها من قبل. وهى إذن تزيد مقدار الأراضى بقدر ما يتوافر من المياه الزائدة حسب التقرير الأول. ولكن الحقيقة التى لا يعارض فيها معارض هى أن خزان مكوار يسع مقدارًا من المياه أكثر من المقدار الذى قدر له حسب الطريقة التقريبية التى اتبعت فى تقدير سعته والتى ما كان يجب اتباعها ولا الموافقة عليها فى عمل عظيم كهذا خصوصًا من الجانب المصرى لعلمه بما

يترتب عليها من الضرر بأراضى القطر المصرى وثروته الزراعية بل بحياة الناس فيه».

«هذه هى كلمتنا اليوم للوزارة وإلى سعادة العضو المصرى بلجنة مياه النيل فإننا نسأله، فى حق، هل بحث فى هذا الموضوع بحثًا مستفيضًا دقيقًا فقلبه على كل وجوهه. وهل قدر الوجهة المصرية قدرها ووازن بين خيرها وخير غيرها وقدر شرها وشر سواها ووضع صالح مصر فوق صالح ما عداها أم راعى فى ذلك الخواطر وغير الخواطر؟؟ ثم ماذا كانت نتيجة أبحاثه فى هذه النقطة وقد قضى فى مأموريته التى كلف بها من أول شهر فبراير الماضى إلى اليوم وهى مأمورية تفوق كل ما كلف به من قبل من حيث الخطورة. ومن حيث حياة البلاد؟ نريد منه تصريحًا يزيل الشك ويجلى الحقيقة فترتاح ضمائرنا ونطمئن على مصالح بلادنا وحياة أهلينا. نريد أن نسمع من سعادته نظرياته التى بنى عليها أبحاثه ووافق بموجبها على اعتماد تلك الطريقة التقريبية التى اتبعت فى تقدير سعة خزان مكوار»[1].

وغير ذلك فإن المشاريع الإنكليزية قد تعددت فى السودان حتى أصبح للمستعمرين مرتعًا خصبًا يستثمرون فيه أموالهم.

ولقد أخذت الصحف البريطانية تدعو المولين من الإنكليز إلى توظيف أموالهم فى تلك المشاريع التى يرجى من ورائها الكسب الوفير.

وإنًا لننقل هنا شطرًا من مقال نقلته جريدة «كوكب الشرق» عن مجلة الإمبراطورية الإنكليزية «بريتش إمبَيْر ريڤيو» عن المشاريع الموجودة فى السودان ويرى الاستعماريون أنها جديرة بأن يبادر إليها أصحاب رءوس الأموال الإنكليزية. لأن هذا المقال يدل على حقيقة المقاصد الإنكليزية فى تلك الأقطار الواسعة التى سلخت قسرًا عن مصر:

«يوجد فى السودان عدد من المشاريع التى تمهد أثمن الفرص للربح فيجب أن لا تتحول عنها أنظار أصحاب رؤوس الأموال الذين يريدون أن يقرضوا أموالهم

---

(١) الأهرام فى ٤ مايو.

لكى تعود منها عليهم أرباح حسنة منتظمة ومن أكبر هذه المشاريع ما يختص بأعمال المجالس البلدية وتعمير البلدان وهذه حقيقة اعترف بها فى سنة ١٩٢٢ الكولونيل جورج شيستر السكرتير المالى للحكومة السودانية عقب وصوله إلى تلك البلاد. وقد درس المسألة بحذافيرها وتمكن فى صيف سنة ١٩٢٤ من أن يعرض على عدد من الشركات تفاصيل امتياز يُراد به ترقية شأن أعمال ومعدات بلدية الخرطوم ومن بين ذلك مشروع إنشاء معبَر (كوبرى) كان الكولونيل على استعداد لأن يعهد إلى تلك الشركات القيام به».

«ولقد تكلل هذا المشروع بالنجاح عقب ظهوره تقريبًا وكانت النتيجة أن تم التوقيع على عقد امتيازه المعقود بين الحكومة المصرية واللورد ميستون الذى ناب عن عدد من الشركات يشتمل على شركة تأمين برويدنيتال المتحدة والشركة الإنكليزية الكهربائية وشركة دينوان لونج وشركة التعمير السلكية المتحدة وكان ذلك التوقيع بمدينة الخرطوم فى شهر فبراير الماضى».

«وقد تعهدت تلك الشركات متضامنة بتشييد كوبرى على النيل الأبيض من جهة المقرن الموجودة على حدود الخرطوم إلى أم درمان وأن تتسلَّم مصلحة المياه والنور التابعة للحكومة وتنشئ خط ترام بين ثلاثة بلدان وهى الخرطوم والخرطوم البحرى وأم درمان. والقاعدة الأساسية التى بُنى عليها الاتفاق المعقود بين الفريقين بأن يكون ما تنشئه الشركات ملكًا لحكومة السودان وأن الجماعة التى يجرى اختيارها للقيام بتلك الأعمال إنما تقوم بها بالنيابة عن حكومة السودان».

«وتتألف من الشركات التى تقدم ذكرها شركة واحدة إنكليزية محدودة يكون رأس مالها ٣٥٦,٠٠٠ جنيه إنكليزى يوزع على عدد مثلها من الأسهم فتكون قيمة كل سهم جنيهًا واحدًا إنكليزيًا. وتقوم تلك الشركات الأربع بالاكتتاب بما قيمته ٣٠٠,٠٠٠ سهم تدفعها مباشرة. وتتفق تلك الشركات فيما بينها على المقدار الذى يجب أن تدفعه كل منها. وتكتتب الحكومة السودانية بستة آلاف سهم تدفعها مباشرة».

ثم أوردت المجلة كيفية الاكتتاب فى السندات الباقية وقالت:

«وبعد دفع ذلك القرض يُبرم بين الحكومة السودانية والشركات ووزارة المالية الإنكليزية الاتفاق اللازم لصيانة حقوق حملة أسهم القرض يجعل هذا الأخير مكفولاً بواسطة الفوائد التى ستعود من الأعمال التى سيقوم بها أصحاب الامتياز. وفى أثناء مدة الامتياز ستقوم الشركات بأعمالها بصفتها وكيل نائب عن الحكومة السودانية».

ثم بيّنت المجلة كيفية دفع الأرباح وإن الأعمال تتحول إلى الحكومة السودانية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ وتقوم الحكومة برد رأس مال الشركات التى سبق إصدار الأسهم به، بشرط أن لا يكون المال المردود أزيد من القيمة الحقيقية للمنشآت وأن تُقدر تلك القيمة تقديرًا صحيحًا[1].

ومما تلذ قراءته المقالة التى أفردتها جريدة الأهرام تحت عنوان (هم يعملون ونحن نيام ـ السودان الفسيح وترويج الدعوة الإنكليزية) تعليقًا على الكتاب الذى أصدره الميجُر «رادكليف دوجمور» الذى سماه: «السودان الفسيح». حيث قالت الجريدة فى ختام هذا التعليق ما يلى:

«ذلك موضوع الكتاب الجديد الذى لم يرد فيه ذكر مصر إلا ليكون مقرونًا بالمثالب والمطاعن ولم يرد فيه اسم الإنكليز إلا ليكون مقرونًا بالمدح. فكل عمل صالح فى السودان عمله الإنكليز وحدهم منفردين أما مصر ومال مصر وجيوش مصر منذ ١٣٠ عامًا فلا ذكر لها ولم تعمل شيئًا. فاللورد كتشنر هو الفاتح والمعمر لا محمد على وغوردون هو الذى منع الرقيق لا محمد على ولا إسماعيل وهم الذين مدوا السكك الحديدية لا الأورَط المصرية وهم أنشئُوا الموانئ لا أربعة ملايين جنيه من خزانة مصر ولا أربعة آلاف سجين كانوا يعملون سخرة ومجانًا فى ذلك وفى حفر الترع».

«إن الضعيف هو الذى يعلن عن عمله بالكلام والنشر ليقف الرأى العام على ما عمله، أما القوى فإنه يستند إلى قوته ونحن الضعفاء الذين عملنا كل شىء

(١) كوكب الشرق فى ٨ مايو.

سكوت وهم الأقوياء الذين سلبوا تراث آبائنا وأجدادنا يؤلفون الكتب وينشرون الدعاية بأنهم عملوا كل شيء»[1].

ولقد أوفدت جريدة «منشستر جارديان» المستر رانسوم الكاتب الإنكليزي الشهير منذ بضعة أشهر لدرس الحالة في مصر والسودان، فنشر في الجريدة المذكورة عدة مقالات ننقل هنا ما قال في أولاها:

«إن الشبان البريطانيين الذين يحكمون السودان حائزون لاحترام القبائل السودانية وقد يصل هذا الاحترام في بعض الأحوال إلى درجة الإعجاب العظيم. والسودان مكون من أجناس كثيرة متباينة والحكام الإنكليز هناك وطنيون محليون ومثلهم كنظار المدارس العامة كل منهم يعجب بمدرسته. وقد يقوم بين اثنين من حكام السودان البريطانيين تنافس في المزايا وقد مضى ربع قرن على فئة قليلة من الإنكليز الأقوياء البنية - وبعضهم يبعد عن البعض الآخر مئات من الأميال - ولم تظفر بشيء من السودانيين وكأن أولئك الإنكليز قد هبطوا من السماء ليفصلوا بغير تحيز في جميع المنازعات وليوزعوا الغرامات وليضربوا وليسجنوا بطريقة توافق الجميع - حتى الذين ارتكبوا الجرائم - على أنها عادلة. مع أن حكام السودان قد اشتهروا بأنهم من المحافظين إلا أن هذا لم يمنع من أن يكونوا أحرارًا في أعمالهم لأنهم مدفوعون بحب حقيقي للقبائل التي يحكمونها. ونجد في السودان أمورًا تعد من مميزات الروسيا فإن فريقًا من الناس يعتقد أنه من أشد المحافظين تمسكًا بمبادئهم إلا أنهم في مشروعات الحكومة أشبه بزعماء السوفيت في تصرفاتهم. فإذا ذهب سائح إلى أعالي النهر للصيد أخذ رخصة السفر من الحكومة السودانية بدلاً من شركة (كوك) وكما أن حكومة السودان تبيع القمح رخيصًا لكي تمنع التجار من الاستثمار؛ كذلك نجد الحكومة في مديرية النيل الأزرق تشتري القطن بسعر محدود متى وجدت من الشارين على حسابهم علامات تدل على رغبتهم في تخفيض السعر إلى أقل مما هو في مصلحة الأهالي، وأرى الحكومة هناك تحذو في بعض أحوال حذو السوفيت في

---

(١) الأهرام في ١٢ مايو.

موسكو. وقد عزمت عند زيارتى القادمة لموسكو على أن أبلغ البلشفيك - الذين يظهر أكثرهم تطرفًا فى البلشفية ميلاً إلى استعمال سيارات رولسرويس أن الإنكليز فى الخرطوم - عدا الحاكم العام - يقتنون سيارات من طراز فورد. ومن أسباب نجاح البريطانيين الباهر فى السودان أن سيادتهم هناك لفائدة الشعب الذى يسودونه وقد سار البريطانيون بثبات فى تحسين أحوال السودان ولكن الشكر قصير الحياة فالعشرون عامًا الأخيرة يجب أن تعد بمثابة شهر «عسل» طويل لحكومة السودان والاضطراب الذى وقع فى العام الماضى يجب أن يعد كأول مشاحنة وأن متاعب حكومة السودان ستزيد بدلاً من أن تنقص. وقد تم العمل الهادئ المنتج الذى قامت به حكومة السودان خلال فترة كان عمل الموظفين البريطانيين أثناءها فى مصر شاقًا إلى درجة خارقة للعادة. وكانت حكومة الخرطوم شاعرة بأنها تُعرقل فى عملها الحقيقى بإيجادها فى اشتباكات رقعة الشطرنج فى القاهرة تلك الرقعة التى لا تروق لها بوجه من الوجوه. وقد تحول هذا التبرم بسهولة إلى رغبة السودان فى التخلص من مصر والانفصال عنها تمامًا».

«وليس فى وسعنا أن نسلم بمطالبة المصريين بالسودان ولكن لا بد لحكومة السودان أن تعانى مشقة الاتصال بمصر بدون أن تزيد فيها بما أنه لا بد من عبور مصر إلى حدود السودان وكل إنسان يعلم أن موظفى السودان يكونون أسعد حالاً لو كان مركزهم مركز حكومة مستعمرة بريطانية، وأنه لمما يزيدهم شرفًا أن يقدموا برهانًا آخر على تمسكهم بالولاء فى ظروف تعد شاقة بصفة خاصة حتى إذا كانت ترفرف فوق مبانى حكومتهم رايتان بدلاً من راية واحدة».

التوقيع بالنيابة عن السودان فى المؤتمرات وموقف الحكومة

وردت على جريدة الأهرام برقية من مراسلها الخاص فى جنيف يقول فيها: «إن عصبة الأمم أذاعت فى الصحف بلاغًا قالت فيه إن السير ولسى ستيرى المزود بسلطة تامة من حكومة السودان قد أمضى، باسم السودان فى يوم ١١ مايو الحالى الاتفاق والبروتوكول اللذين وضعهما مؤتمر الأفيون الثانى فى جنيف مع الاحتفاظ بإبرامهما. ويعد البعض هذا العمل مخالفًا للاتفاق الإنكليزى

المصرى المعقود فى سنة ١٨٩٩ ومخالفًا لتصريح ٢٨ فبراير أيضًا. وقد أخذت المقامات السياسية التى ترقب فى جنيف المسائل الشرقية بعين الاهتمام تتساءل عن رأى الحكومة المصرية فى هذا الصدد»[1].

وقد علقت جريدة «اللواء والأخبار»على ذلك بقولها:

«السودان جزء من مصر لا ينفصل عنها. فهو لا يُمثل بمفرده. ولا يمثل بواسطة الإنكليز. ولا يمثل بواسطة حاكمه. وإنما يُمثل بواسطة مصر نفسها».

«فمندوب مصر فى أى مؤتمر من المؤتمرات يجب أن يعتبر مندوب السودان. وهو الذى يتكلم بالنيابة عن السودان ويوقع بالنيابة عن السودان».

«هذه هى النظرية القانونية التى لا يستطيع أحد أن ينقضها فهل هى نظرية الوزارة المصرية أيضًا؟».

«ذلك ما ينبغى معرفته بوضوح وجلاء لأن الأمر من الخطورة بحيث لا يحتمل غموضًا ولا إبهامًا ولا ترددًا ولا سكوتًا».

«إن توقيع السير ولسى ستيرى بالنيابة عن السودان يعد اعتداء صريحًا على حقوق مصر وافتئاتًا على مركز السودان وتغييرًا للحالة السياسية فى وادى النيل. فكيف قابلت الوزارة المصرية هذا العمل؟ وهل سلمت به وأذعنت له إرضاء لأصدقائها الإنكليز أم احتجت عليه كما هو واجبها؟».

«لقد ظهرت الوزارة الحاضرة، مع الأسف الشديد، بمظهر المتهاون فى شئون السودان فهى قد تركت للإنكليز الحبل على الغارب. ويكفى أن نذكر لها موقفها السيئ حيال الضباط الذين تمسكوا بيمين الولاء والإخلاص لجلالة الملك لنعلم إلى أى مدى ذهب التساهل المَعيب فى حقوق البلاد وسمعتها وكرامتها».

«إن مصر تعتبر اتفاقية يناير سنة ١٨٩٩ باطلة. ومع ذلك فإن هذه الاتفاقية الباطلة التى رأينا الوزارة تجنح للتسليم بها لا تبيح مطلقًا تمثيل السودان تمثيلاً أجنبيًا عن مصر».

---

(١) برقيات الأهرام الخصوصية فى ١٤ مايو.

«على أن الذى ندهش له هو أن الوزارة لا بد أن تكون لديها معلومات سابقة عن تمثيل السودان فى مؤتمر الأفيون، فلماذا سكتت إلى الآن عن القيام بواجبها ولماذا التزمت هذا الصمت المريب حتى تم التوقيع على الاتفاقية بواسطة شخص لا يملك تمثيل السودان ولا التكلم باسمه؟».

«ألا يدل ذلك على أن الوزارة متبعة سياسة التساهل والتهاون لمجرد إرضاء أصدقائها الإنكليز؟».

«ومهما يكن من الأمر فيما يتعلق بماضى هذه المسألة، فإننا نرقب أن تؤدى الوزارة واجبها على الوجه المرغوب الذى يكون به حفظ حقوق مصر والسودان كاملة».

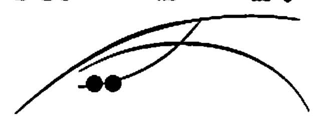
■ ■ ■

الفصل السابع

متفرقات

عريضة المحامين لجلالة الملك - إشاعة سفر سعد باشا

ديون الجزية المصرية - مصر ومؤتمر السلاح



عريضة المحامين لجلالة الملك نقدا لخطة الوزارة

نشرت جريدة الأهرام فى مكان ظاهر من صحفها عريضة قالت إن رهطًا كبيرًا من محامى القاهرة والأقاليم رفعها إلى حضرة صاحب الجلالة الملك. فى مختتم شهر أبريل الماضى.

وقالت إن وفدًا من حضرات المحامين قصد القصر الملكى وقيدوا أسماءهم فى سجل التشريفات وأثبتوا فيه أنهم حضروا موفدين عن زملائهم الموقعين على العريضة ليتشرفوا برفعها بالنيابة عنهم إلى حضرة صاحب الجلالة الملك. ثم طلبوا مقابلة حضرة صاحب المعالى كبير الأمناء لتسليمه عريضتهم فقابلهم الأمين الثانى، فقدموا إليه العريضة وطلبوا منه أن يتفضل برفعها إلى حضرة صاحب الجلالة الملك فتقبلها منهم لرفعها إلى جلالته. والعريضة موقع عليها من ٢٩٥ من حضرات المحامين، منهم ٦٦ من محامى القاهرة والقليوبية و١٣ من محامى المحكمة المختلطة و٢٣ من محامى الإسكندرية والبحيرة و٥١ من محامى الغربية والمنوفية و٣٨ من محامى الدقهلية والشرقية و٥٢ من محامى الفيوم وبنى سويف و٥٢ من محامى أسيوط.

إشاعة سفر سعد باشا إلى إنكلترا

سبق للصحف أن نشرت نبأ رسالة وردت من بعض الإنكليز المشتغلين بالسياسة المصرية إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس الوفد

المصرى يدعونه للسفر إلى لندرة وإن دولته متردد فى قبول هذه الدعوة. وأنه سيراعى مكانها من الفائدة ومحل صحته من القوة.

وقد قوبل هذا النبأ باهتمام: فى مصر وفى الخارج. كأن مجرد نشر خبر احتمال سفر سعد باشا مخرّج لصحائف مطوية وحجج مكررة وتكهنات غريبة ومساعٍ هنا وهناك لاستكناه الأسرار واستطلاع الأخبار.

وقد دفعت المصلحة الحزبية قومًا أغرقوا فى تسوىء حركات زغلول باشا وهو الشيخ الجليل وغالوا فى تفسير كل تنقل من تنقلاته بما شاءت لهم النعرة الحزبية، أن يتكلموا فأخذوا يذيعون فى مصر وفى لندرة أن سفر سعد باشا مقضىّ على الغرض منه بالفشل لأنه لا يعدّ الزعيم المختار والرئيس المحبوب! ولأن أصدقاءه ليس لهم اليوم من الأمر فى السياسة شىء ولأنهم كانوا قريبًا فى الحكم معارضين له فى حكمه. فكانوا أشد عليه نكالاً وأقسى قلبًا وأخشن ملمسًا. ولأن حادثة السردار وما ترتب عليها من إنذار ومطالب وفض برلمان وبرلمان وظهور قوة حزبية جديدة فى عداد الخصوم المصريين مما لا يغرى الإنكليز أن يلتمسوا الاتفاق من غير قادر. ومن غير قوة كانت فى الماضى ثم فترت وتراخت بمرور الزمن وتوالى المحن والتصرفات التى أحرجت الموقف السياسى بين مصر وإنكلترا.

وذهب بعض الناس إلى محاولة التأثير - سرًا أو جهرًا - فى منع نجاح الدعوة ومنع نتائج المحادثة إذا حصلت.

وقد علق كاتب فى جريدة الأهرام على ذلك بقوله:

«ونحن، مع الاعتراف بالعجز عن كشف نتائج سفر الزعيم، لم نتحقق بعد نهائيًا نفس عملية السفر وهو مجرد الانتقال من مصر إلى لندن. نقول، ونستطيع أن نقول إن الحالة الحاضرة السياسية فى مصر هى حالة غير طبيعية. هى حالة مؤقتة. وهذا أمر لا يمكن أن ينكره أى شخص من أى حزب ومن أى مشرب. وكل ما توصف به الحالة الحاضرة أنها حالة سيئة. وأول ما يعنى به من السوء هو استمرار عمل السياسة الإنكليزية ضد المطالب الوطنية

واستفادتها البدهيَّة من المعارك الحزبية التى تفرى فى عظام الأمة المصرية، فى مطالبها، فى قوتها، فى سياستها، فى أخلاقها، بعد ذلك تأتى التهم والمثالب والمطاعن والأشخاص والشخصيات!! وأسفاه!».

«إن السياسة الجارية الآن فى مصر هى تلك السياسة التى بدأ عهدها مقتل السردار والإنذار المشؤوم المترتب عليه وهى سياسة تزيد مسافة الخلاف بين المصريين والإنكليز وتحرج الصدور وتبعد إمكان إيجاد روح تميل إلى التفاهم والسلام والإخلاص. حتى إذا استخدموا القوة والشدة فذلك تجربة منهم لتلك الوسيلة للتخويف والاستسلام والضعف».

«وقد استخدموا هذه الوسيلة وبانت نتائجها فى عدم استسلام المصريين الوطنيين جميعًا بل كان بعملها أن زاد التمسك بالمطالب الوطنية وأن اشتد التعلق بالعاملين الوطنيين. وقد طرأ على مصر عامل جديد يزيد تمسكها بمطالبها ويقوى غايتها ويبعث على إيقاظها. وهو تعطيل الحياة النيابية بعد أن بدأت وبعد أن كانت مطلبًا من مطالب مصر ومصر - فى يقظتها القومية ونهضتها العلمية ونفسيتها التوّاقة - تشعر بعيوبها ووجوه نقصها وتريد أن تتلافى أخطاء الماضى وأن تشترك مع من سبقها فى العمل والفضل».

«إن الحركة الوطنية، مهما استلزمت طول المدة وشدة العراك، فهى فى حاجة إلى الدعاية. الدعاية فى أوروبا. الدعاية فى إنكلترا. إن إنكلترا استعملت الدعاية، وما زالت تستعملها، لاجتذاب الأصدقاء وإنشاء الخصومات وتشويه سمعة الخصوم وتبرير السياسات. وقد استخدمت إنكلترا الدعاية عندنا فى تبرير سياستها وفى تشويه سمعتنا. ونحن فى حاجة إلى مقابلة هذه الدعاية بمثلها».

«ومتى كانت الدعاية لقضيتنا فى الخارج واجبة فإننا نرجو أن يكون فى سفر دولة سعد باشا - إذا حصل - مبعث نشر جديد للحركة الوطنية خصوصًا لأن رجال الصحافة والسياسة اعتادوا أن يسرعوا بمجرد وجود رئيس فى بلادهم

إلى الكتابة عن القضية المصرية وإلى استطلاع آرائه وتسقُّط أخباره وأخبار مصر والتعليق على تصريحاته وتفسير أحاديثه».

«ولو لم يكن فى سفر سعد باشا إلا إعادة النشر عن القضية المصرية وبث أنصارها فى أوروبا ورد التهم وتفنيد الأباطيل دون نتيجة رسمية لكفانا تحبيذ هذا السفر وشكر هذا المجهود الجديد الذى يريد أن يتحمله الرئيس لأجل وطنه العزيز»(1).

ولقد أظهرت بعض الصحف البريطانية عدم الرضاء عن هذه الزيارة الموهومة؛ حيث نشرت جريدة «ديلى ميل» مقالاً لمكاتبها السياسى جاء فيه ما يلى:

«أذاعت جريدة الديلى ميل سابقًا خبر قدوم الدكتور حامد محمود طبيب زغلول باشا الشخصى والسياسى إلى لندن بمهمة من رئيس الوزارة المصرية السابق. وقد قضى أسبوعين فى لندن منهمكًا فى محادثة أعضاء من الحزب الاشتراكى. ويلوح أن الغرض من هذه المحادثات إعداد العدة لزيارة زغلول باشا للندن فى ما بعد فإذا أكملت المعدات فإن الزيارة يعلن خبرها فى مصر. على أنه قد نشرت إشاعات فى هذا الصدد فى مصر لجس النبض وزعم مشيعوها أن مستر مكدونالد وكبراء المعارضين دعوا زغلول باشا إلى لندن. وبذلك يزيد نفوذ زغلول باشا؛ فأنصاره فى مصر يعللون هذه الزيارة قائلين إنها دليل على أن زغلول باشا يعد الرجل الوحيد فى الموقف الحالى وأن الزيارة للمعارضين تخفى وراءها زيارة للوزارة البريطانية»(1).

وقد سارعت دار المندوب السامى إلى نشر بلاغ فى يوم ٢٤ مايو لما زادت هذه الإشاعة انتشارًا تصرح فيه مستندة إلى وزارة الخارجية البريطانية، بأن الحكومة البريطانية ليس لديها أية نية فى إجراء أية مفاوضات أو محادثات خاصة بمصر مع صاحب الدولة سعد زغلول باشا، سواء بصفة رسمية أو غير رسمية وسواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

---

(١) الأهرام فى ٥ مايو.

(٢) البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام فى ١٥ مايو.

وقد أرادت دار المندوب السامى أن تذكر السبب الذى دعا إلى إعلان هذه النية، فقالت إن هذا السبب هو «ما يذاع عن عزم سعد زغلول باشا على زيارة أوروبا فى هذا الصيف وعن احتمال زيارته لإنكلترا ولمناسبة بعض الإشاعات الدائرة فى مصر فى هذا الصدد»[1].

والغريب أن أول جريدة كانت نشرت فى برقياتها الخصوصية تفصيلات عن زيارة دولة سعد باشا للندرة هى جريدة «الاتحاد»، حيث قال مكاتبها فى لندرة ما يأتى:

«فهمت من مصدر موثوق به أن بعض أعضاء حزب العمال من أنصار زغلول باشا ألحوا على المستر مكدونالد فى أن يتوسط بين الحكومة البريطانية وبين زغلول باشا... ويُقال إن المستر مكدونالد أعرب عن رغبته فى التوسط إذا اعترف زغلول باشا بوجهة النظر البريطانية فيما يتعلق بالمسائل المحتفظ بها. ولما أكد له هؤلاء الأعضاء أن زغلول باشا تعهد بهذا الأمر اقترح المستر مكدونالد أن يزور زغلول باشا لندن.. إلخ»[2].

وقد أخذت جرائد الحكومة تدعى أن جرائد الوفد هى التى أذاعت هذه الإشاعة فى مصر. وأخذت تصب عليها جامَّ نقدها وملامتها وترميها وترمى سياستها بكل مُشين.

فلما أن صدر هذا التكذيب من دار المندوب السامى أظهرت تلك الصحف الشماتة بسعد وبالوفد وتنفست الصعداء؛ كأن الإشاعة كانت حقيقة لا بد من إجرائها.

ديون الجزية المصرية

وفى هذا الشهر أرسل محل روتشلد بلندره إلى الحكومة المصرية إنذارًا جديدًا بشأن ديون الجزية، يطلب فيه أن تقدم الحكومة المصرية للمرافعات فى

(١) الأهرام فى ٢٥ مايو.
(٢) الاتحاد فى ٢٦ أبريل.

القضايا المعلنة أمام محكمة القاهرة المختلطة، بعض مكاتبات تبودلت بين الحكومة المصرية والمعتمد البريطانى ومندوب الحكومة المصرية فى المفاوضات التى دارت بين هذه الحكومة والحكومة العثمانية بشأن سداد هذه الديون فى سنة ١٨٩٠ مع الاحتفاظ بكافة الحقوق المدنية[١].

وقد كثرت تكهنات الصحف البريطانية حول هذه القضية. من ذلك أن جريدة «جلاسجو هرالد» نشرت مقالاً لمكاتب لها قال فيه ما يلى:

«انتهى الدور الأول من العراك القائم بين حَمَلة أسهم ديون الجزية وبين الحكومة المصرية بفوز الأولين. ولكن يظهر من بوادر الأحوال أن الخطوة التالية ستكون من جانب الحكومة المصرية التى تتطلب إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية فى لاهاى بدلاً من المحاكم المختلطة. على أن اختصاص محكمة العدل الدولية مقصور على المنازعات التى تقع بين الأمم على حين أن أحد الفريقين فى هذه القضية ليس إلا جماعة من الأفراد. ويوجد بالإجمال شىء من الثقة سواء فى إنكلترا أو فى مصر بأن الفوز سيكون فى جانب حملة الأسهم. ولكن يظهر أن العراك سيطول قبل البت فى الأمر. وقد أثرت التطورات الأخيرة فى السوق المالية تأثيرًا حسنًا فصعدت أسعار الأسهم بنطًا ونصف بنط»[٢].

مصر ومؤتمر السلاح الدولى

وقد انعقد فى هذا الشهر مؤتمر دولى فى جنيف مُثلت فيه مصر. وكانت غايات هذا المؤتمر البحث فى أمر الاتجار فى الأسلحة.

وقد تلا مندوب مصر الأول فى هذا المؤتمر اقتراحًا مضمونه أن الاتفاق يجب أن يشتمل على تصريح جلى بأن الدول المتعاقدة تصدر القانون اللازم لجعل منع إصدار الأسلحة وافيًا بالغرض، وأن إصدار هذا القانون لا يتأخر بعد التاريخ الذى يحدده المؤتمر[٣].

---

(١) الأهرام فى ١١ مايو.
(٢) برقيات الأهرام الخصوصية فى ٢١ مايو.
(٣) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ١٨ مايو.

وقـد أرسل المندوب الأول المصـرى فى هذا المؤتمر برقـيـة إلى الحكومـة المصـرية، ينبـئها فـيهـا بأن الاقتـراحـات التى حوتهـا مـذكـرته أُحيلت إلى لجنة التشريع وأن مسألة (المنطقة الحرام) لم تطرح على بساط البحث بعد.

ويمكن تلخيص حكاية هذا المؤتمر فيما يلى:

«كان قد تملكت الدول الكبرى عقب الحرب الكبرى عـاطفة السعى فى سبيل القضاء على وسائل الفتك، والتقليل بقدر المستطاع من التسليح والتضييق بقدر المستطاع كذلك على أسـاليب إحـراز الأسلحـة والاتجـار بهـا لا سـيـمـا فى بعض المناطق التى اشتـهـرت بكثـرة الالتـجـاء إلى السـلاح وسـيلة من وسـائل الإقـلاق وضربًا من ضروب الفوضى.

وبرزت هذه العـاطفة فعلاً بمـا ورد فى المادة الثالثة والسبـعين والثلاثمـائة من معـاهدة (سان جرمـان) التى قضت على أن النمسـا تتعهد بأن تعترف بالاتفـاقات التى وقِّعت أو التى توقَّع فيمـا بعد بين الدول المتحـالفة والمشتـركة أو بين بعضهـا وبين أية دولة أخرى فيمـا يختص بتجـارة الأسلحـة.. إلخ.. وبأن تـوافق على تلك الاتفاقات...».

ولم يشأ الحلفاء أن يقف تفكيرهم فى مسألة الاتجار بالأسلحـة إلى حد هذا التلمـيح فى مـعـاهدة (سـان جـرمـان)؛ بل أقـر مندوبوهـم هناك مشـروع اتفـاقيـة تفصيلية لم يصادفهـا حظ تصديق الدول جميعًا عليهـا فلم تصبح (إدارة دولية) وظلت فى سجل المشروعات ليس غير.

لكن عصبـة الأمم أخذت على عاتقها أن تصل إلى حل يوفق بين مـا عسر على أولئك المندوبين الأولين أمر الوصول إليه. وانتهت فعلاً بأن وضعت مشروع اتفاق أبلغـتـه إلى مـختلف الدول سـواء من كـان منهـا عضـوًا فـى العصبـة ومن لم يكن. ودعتهم إلى مؤتمر عقد فى مدينة (جنيف) لهذا الغرض.

وقد اشتـركت مصـر فى هذا المؤتمر وندبت لحضوره مدير الأمن العام وأحد الموظفـين الإنكليـز فى وزارة الداخليـة وسكرتيـر المفـوضـيـة المصـرية ببـاريس،

وزودتهم الحكومة المصرية بتعليمات تبين وجهة نظرها وهى التعليمات التى تضمنتها المذكرة. التى قدمها مدير الأمن العام إلى المؤتمر.

والمذكرة تتضمن مسألتين جديرتين بكل عناية وبكل تدبر.

أما المسألة الأولى فترجع إلى أن مشروع الاتفاقية الذى أبلغ إلى الدول ينص على إجراءات خاصة مقيدة للسيادة القومية من ناحية ومشددة على الأهلين من ناحية أخرى تتبع فى مناطق معينة يفترض أنها غير مأمونة من وجهة التسليح، وهى المناطق التى كانت اتفاقية (سان جرمان) التى لم تبرم قد سمتها (بالمناطق الحرام) وأدخلت القطر المصرى ضمن الأقطار التى تشملها.

أما المسألة الثانية فهى راجعة إلى العراقيل التى يقيمها نظام الامتيازات الأجنبية فى سبيل القوانين على العموم وتطبيقها على الأجانب بخاصة.

ولقد كان البيان الوارد بالمذكرة عن المسألة الثانية الخاصة بالامتيازات الأجنبية، داعيًا المندوب البريطانى فى المؤتمر إلى الاعتراض والقول بأنها مسألة محلية بحتة لا يحق للمؤتمر أن يبحثها.

وضع الحجر الأساس لدار بنك مصر

فى اليوم التاسع من شهر مايو سنة ١٩٢٥ تمّ، بعون الله، وضع الحجر الأساسى فى بناء الدار الجديدة لبنك مصر. تلك الدار التى تقع فى شارع عماد الدين رقم ١٨ من مدينة القاهرة.

تمّ وضع هذا الحجر فى حفل مشهود حضره مؤسسو البنك وغيرهم، وفى مقدمتهم مدحت يكن باشا وطلعت حرب بك وفؤاد سلطان بك وصاحب (حوليات مصر السياسية) وغيرهم. وكذلك كبار المساهمين فى البنك وممثلو الدول الأجنبية والجاليات الأوروبية والأعيان والتجار وكبار الموظفين وكل ذى حيثية.

وإن المصرى ليرفع رأسه افتخارًا بتقدم هذا الأثر الحميد من آثار النهضة القومية المباركة، والتى تدعو باستحقاق إلى الإعجاب بهذه الرءوس المصرية المدبرة صاحبة الفكرة الأولى فى إنشاء (بنك مصر).

من أجل هذا فإنًا نسجل لأصحاب هذه الرءوس، وفى مقدمتهم المالى الكبير، والاقتصادى النابغة، طلعت بك حرب، آيات المجد والثناء على هممهم العالية، إذ إن أساس ما تصبو إليه النفوس من الآمال هو التقدم الاقتصادى فى مرافق البلاد، ولا تحقق لاستقلال سياسى ما لم ينهض على أساس صحيح من الاستقلال الاقتصادى وما خير أمة تدّعى الحرية وتزعم الاستقلال، ومرافقها وثروتها فى أيدى غير أبنائها.

نرقب نشاط إدارة البنك بعين الغبطة والاستحسان ولا نألو جهدًا فى تشجيعه بما فى وسعنا من وسائل التشجيع والله يتولى نجاح العمل، وتحقيق الأمل.

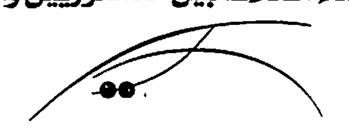
■ ■ ■

الباب السادس

■ شهريونية

الفصل الأول

النضال بين الأحزاب المصرية ـ ناد لحزب الاتحاد بالإسكندرية ـ رئيس الحزب الوطنى يؤبن الصوفانى بك ـ بدء الخلاف بين الدستوريين والاتحاديين



ما فتئت الأحزاب المصرية يناهض بعضها البعض، وما زال كل منها يتربص بأخيه الهفوات فيكبرها ويجعل منها جريمة كبرى يلصقها به وما كان ذلك من حسن السياسة فى شىء. إنما كانت هذه الأحزاب تكشف عن سوآت إخوانها وتبين عن مكامن الضعف فيهم فلا ينتفع من ذلك إلا الخَصْم الواقف بالمرصاد للجميع.

وكان الحزب الذى بيده السلطان يعمد إلى العناد فى مناوأة الأحزاب الأخرى، ظنًا منه أنه بذلك يقضى لُبانته وهو فى الحقيقة لا يفعل إلا إبعاد الشُّقة بين الأخوين وزيادة اتساع الهوة بين الشقيقين. وهى سياسة خرقاء لا تثمر سوى الشقاق وبالتالى تمكين الخصم من الأمة وفوزه عليها ما دامت عناصرها متفرقة وقواها متفككة.

من ذلك أن حزب الاتحاد والكل يعلم أنه بدأ ضعيفًا وظل كذلك ولم يلتف حوله إلا أقلية ضئيلة من الأمة. غير أنه كانت فى يده السلطة فى ذلك الوقت فعمد إلى تسخير رجال الإدارة فى إذاعة دعوته وبذل سلطانهم فى الأقاليم والمحافظات لتقوية مركزه.

نادى حزب الاتحاد بالإسكندرية

وحدث أن هذا الحزب أراد أن ينشئ له ناديًا فى الإسكندرية فقام حضرة صاحب السعادة محافظ الثغر بالدعوة إلى هذا الأمر وجمع الأعيان فى المكان

المعد لذلك وحضر الاكتتاب بنفسه، وقيل إنه اشترك بنفسه فى الحث عليه وتشجيع القائمين به.

ولقد أخذت صحف الوفد على الحكومة تدخل حضرة صاحب السعادة محافظ الثغر فى هذا الأمر الخارج عن اختصاص وظيفته. بالمشاركة بنفسه وبمركزه فى الاجتماع لتأسيس نادٍ للحزب الذى تنتمى إليه الحكومة والحث على مشروعه وتشجيع القائمين به[1].

ولقد تعرضت جريدة الاتحاد إلى هذا الأمر فنفت أن سعادة المحافظ قد خطب فى هذا الاجتماع، إلا أنها لم تنفِ وجوده فيه ولا حثه عليه.

خطبة رئيس الحزب الوطنى فى تأبين الصوفانى بك

ومما يجمل الوقوف إزاءه قليلاً. ذلك الخطاب الذى فاه به حضرة رئيس الحزب الوطنى بمناسبة تأبين المرحوم الصوفانى بك أحد كبار رجاله. حيث اشتمل هذا الخطاب الممتع القيم على حقائق أماط حضرته عنها اللثام فى جراءة وشجاعة.

فإنه بعد أن ذكر الحكم النيابى بصفة كونه الثمرة الفذة التى جنتها مصر بجهادها العظيم سنوات متواليات، أشار إلى هدم (وزارة الدستور) لهذا الحكم فقال:

«لقد عُطلت حياتنا الدستورية مرتين. وكان التعطيل فى المرة الأولى نتيجة ما حدث فى شهر نوفمبر الماضى من القتل السياسى وصدور البلاغ البريطانى الذى لم تتلقَّ مثله مصر فى تاريخها السياسى. فقد اعتدى به على البلاد فى كرامتها وانتزعت به الأموال من خزائنها. وفصل به عنها جزء حيوى من أرضها. وكان التعطيل فى المرة الثانية نتيجة التنازع الحزبى الذى امتد لهيبه فأخذ شكلاً يشبه غضبة الأطفال».

---

(١) البلاغ فى ٩ يونيو.

إلى أن قال:

«إن التصاق هيئة سياسية بعرش البلاد يمس كرامة العرش ويضر مصلحة البلاد. وليس فيه شيء من الحكمة وحُسن السياسة. والعرش يجب أن يكون دائمًا فوق تنازع الأحزاب ويجب أن يتوافر لدينا حسن الإرادة فى صيانة الدستور الذى ينص صراحة على أن العرش مصون الأمر الذى لا يتفق وأن يلتصق به من هو موضوع للنقد. وما هو أشد من النقد من الشخصيات العادية».

ولقد أظهرت الصحف الوفدية المناهضة للحكومة ولحزب الاتحاد الغبطة من لهجة رئيس الحزب الوطنى الذى كان وحزبه يناهض الوفد ويعمل على إسقاطه وتسفيه سياسته، وما كانت سياسته فى الحقيقة إلا هذه التى يشيد بها رئيس هذا الحزب وينادى بمبادئها.

ولقد علقت جريدة كوكب الشرق على هذه الخطبة بقولها:

«وإذا نحن أيدنا الأستاذ حافظ بك رمضان فى هذه الحقيقة التى تنمُّ عن حكمة وطنية وإخلاص، فلأننا طالما رددناها. وطالما نصحنا لهم أن لا يدمجوا العرش فى منازعات الأحزاب لأن العرش مصون. ولأن العرش فوق الجميع».

«ولكن الذين يدعون الدفاع عن الدستور ساعة يمملون على هدمه لا تعجب إذا تجاهلوا أنهم يدعون التصاقهم بالعرش. (يمسون كرامة العرش ويضرون مصلحة البلاد)»[1].

ولقد أسرعت جريدة الاتحاد التى هى لسان حزب الاتحاد المذكور فى الاعتراف بأن العرش فوق الأحزاب وأنه أعلى قدرًا وأرفع شأنًا وأجلّ خطرًا وأشد تقديسًا من أن يحتكر الاتصال به حزب من الأحزاب مهما يكن ويزعم الحظوة عنده فريق من الناس مهما يكن، فقالت:

«ولكن الفتنة والحاثّين عليها من هؤلاء السعديين يلهجون فى هذه الأيام بحديث أقل ما يوصف به أنه سخيف من جهة وخطر من جهة أخرى. يلهجون

---

(١) كوكب الشرق فى ١٥ يونية.

بأنه فى مصر حزبًا يسمى نفسه حزب الملك. ويزعم لنفسه الحظوة عند صاحب الجلالة دون غيره من الأحزاب وهذا الحزب طبعًا هو حزب الاتحاد الذى لن يستطيع السعديون أن يسيغوه ولا أن يصبروا عليه»[1].

ويمناسبة الحكم فى قضية السردار التى ظهر منها أن أكبر عامل فى الإجرامات السياسية كان الدكتور شفيق أفندى منصور المحامى قالت بعض الصحف البريطانية وأخصها التيمس، إن شفيق منصور هذا من أكبر أعضاء الوفد وأكثرهم نفوذًا فيه وأنه رُشّح فى عهد الوزارة السعدية لأن يتولى منصب إدارة الأمن العام.

فأخذت الصحف المعادية للوفد تقول بأن التبعة الأدبية للجريمة الأخيرة إنما هى واقعة على رأس الهيئة الوفدية.

فبعث حضرة صاحب الدولة سعد باشا زغلول ببرقية إلى التيمس يكذب فيها أن شفيق منصور هذا كان يومًا ما عضوًا فى الوفد. وأنه لم يرشحه للنيابة إلا بناء على طلب السواد الأعظم فى دائرته. مرددًا نفى وزير الداخلية فى وزارته ما شاع إذ ذاك من تعيينه مديرًا للأمن العام.

ومن المؤلم للنفوس فى هذا المقام أن نرى جماعة من المصريين يحاولون لصق أشنع التهم بالحزب الذى كان يمثل الأكثرية العظمى من الأمة، فى حين نرى الإنكليز أكثر نَصَفة من هؤلاء المصريين.

حيث قال المستر رانسوم، الذى أوفدته جريدة «المانشستر جارديان» لدرس الأحوال فى مصر وكتابة المقالات عنها فى إحدى مقالاته:

«إن الوزارة الحاضرة من أشد أعداء الزغلوليين وأنها تبتهج بكل برهان يقوم على أن الزغلوليين يتحملون التبعة».

وقد زاد المستر رانسوم على ذلك قوله: «إن الجريمة عُزيت إلى السعديين بكلمات جارحة تجاوزت المألوف عندما ثارت ثائرة الإنكليز عليهم على أثر مقتل

---

(١) نقلاً عن كوكب الشرق فى ١٨ يونية.

السردار فقبض على عدد من الزغلوليين. ولما ثبتت براءتهم إلى حد ما أطلق سراحهم وكان ذلك مدعاة لغضب الذين كانوا يتمنون إعدامهم...».

ومن باب الإنصاف قال المستر رانسوم أيضًا فى هذا الصدد:

«ليس هناك إجحاف إذا وصفت شفيق منصور أنه زغلولى سابق يشعر بالاستياء وخيبة الأمل لأن زغلول باشا لم يعينه فى أحد المناصب... أما محمود إسماعيل فكان إلى مدة وجيزة، من أشد الملتصقين بعبد الحليم البيلى الذى كان فيما مضى زغلوليًا وصار الآن من زعماء حزب الاتحاد...».

قالت جريدة كوكب الشرق التى ننقل عنها تلك الأقوال تعليقًا عليها:

«وإذا كانت الهيئة الوفدية مسئولة عن تبعة الجريمة الأخيرة أدبيًا لأن شفيق منصور كان نائبًا سعديًا. فأية تبعة تلقى على حزب الاتحاد وقد كان محمود إسماعيل أصدق صديق للأستاذ عبد الحليم البيلى أفندى مؤسس هذا الحزب ورافع قوائمه...؟».

«والمجرم السعدى بين قتلة السردار حانق على سعد باعتراف كاتب إنكليزى لأنه لم يولِّه منصبًا من المناصب التى كان يطمع فيها فأية تبعة إذن يمكن لمنصف شريف أن يلقيها على الوفد المصرى..؟».

«أما المجرم الاتحادى محمود إسماعيل فكان من أشد الملتصقين بالأستاذ البيلى. ولا يزال الأستاذ البيلى عدوًا للوفد لدودًا ...».

«فإذا أخذنا بمنطق أعداء الوفد، ذلك المنطق المعكوس السخيف وجب أن نلقى على حزب الاتحاد الوليد تبعة الجناية الكبرى...».

«ولكننا نربأ بأنفسنا عن سلوك هذا السبيل الشائن الكريه... ونجلُّ ذواتنا عن أن تنغمس فى الحمأة القذرة التى ينغمس فيها خصوم الوفد الآن»[1].

ولقد قام وفد من حزب الاتحاد يطوف البلاد للدعاية للحزب ولضم المشتركين إليه. وكان المديرون والمأمورون يقابلون هذا الوفد فى الأقاليم. وكان

---

(١) كوكب الشرق فى ١٢ يونية.

الوفد أول ما ينزل فى البلد يقصد دار الحكومة فتقام لهم الاحتفالات شبه الرسمية.

وكانت أول حفلة من هذا القبيل الحفلة التى أُقيمت لوفد حزب الاتحاد فى المنصورة؛ حيث خطب فيها رئيس الوفد عزمى باشا وأحد أعضائه أحمد العمروسى بك(١).

ومن أخطر ما صدر من رجال حزب الاتحاد من الأقوال تلك الخطبة التى ألقاها معالى حلمى عيسى باشا فى الإسكندرية فى جماعة من الاتحاديين حيث قال:

«إن السعديين لا يوجهون حملاتهم إلى الوزارة وإنما هم يوجهونها إلى جلالة الملك تحت ستار الدفاع عن الدستور».

فكان معاليه يقول إن العرش لا يزال فى حاجة إلى من يحميه من عساكر الاحتلال وأن السبب الذى تذرعوا به لاحتلال البلاد لا يزال قائمًا إلى الآن(٢).

ولقد سارع مُكاتب «المورننج بوست» إلى نقل نص اتهام معاليه للوفد المصرى الخطير الذى كنا نظن أنه وهو وزير يرى أنه مسئول عن كل ما يفوه به من صغيرة أو كبيرة وأنه متضامن مع أقرانه الوزراء فيما يقول فى خطبه.

بدء الخلاف بين الدستوريين والاتحاديين

والظاهر أن المطامع كانت سببًا فى وقوع خلاف بين الحزبين اللذين تتألف منهما الوزارة، حتى كاد يظن بعضهم أن الأحرار الدستوريين قد انضموا إلى المعارضة. وقد تتبعت جريدة كوكب الشرق هذه الحركة باهتمام ونشرت عنها المقالات الطويلة. وكانت نتيجة مراقبتها أنها استنتجت:

«أن هذه المعارضة قد ابتدأت بأن انتقدت جريدة الأحرار الدستوريين السياسة المالية التى تتبعها الوزارة التى هى فى يد رئيس حزب الاتحاد مباشرة

(١) كوكب الشرق فى ٢٩ يونية.
(٢) كوكب الشرق فى ٢٩ يونية.

فكتبت عدة مقالات تنعى التبذير والإسراف فى إنشاء المفوضيات والقنصليات ثم فى تعيين الموظفين وترتيبهم بوجه عام. ثم ذكرت حوادث معنية كاملة لهذا الإسراف وكانت آخرها ترقية سكرتير وزير المواصلات - الوزير الاتحادى حديثًا! - بشكل استثنائى تخطى به من هم أكفأ منه».

قالت كوكب الشرق: «لكن هذه المعارضة بلغت حدها فى مقال نشرته السياسة اليوم (٢٦ يونية) عن قانون الانتخاب وتعديله وقد يظنه القارئ، لأول وهلة، مقالاً فى جريدة سعدية بقلم كاتب سعدى لفرط ما فيه من التنديد بالوزارة وإن كان فى لفظ هادئ قُدّ من المكر والدهاء. وأية معارضة للوزارة أشد من أن تطلب منها السياسة (أن تكون غاية فى النزاهة وفى العدل وفى الحزم وفى تحرى الإصلاح وأن تصل من ذلك كله إلى حد يشهد لها معه خصمها كصديقها أنها حكومة صالحة)! حتى (تطمئن ضمائر الخصوم طمأنينة ضمائر الأنصار إلى أن الحكومة حكومة عدل وإصلاح لا تعرف محاباة ولا محسوبية ولا تعرف فى حق من حقوق الدولة مساومة لا تكره عليها ضرورات السياسة)! وأى نقد للوزارة وتسوىء لسمعتها أشد من أن ترميها (السياسة) بالرجعية كما ترميها الجرائد السعدية سواءً بسواء وذلك بقولها عن قانون الانتخاب الجديد: (فأما محاولة الإصلاح من طريق تضييق حق الانتخاب أو توسيعه. ومن طريق فرض شروط للناخب أو لغير الناخب فتلك عندنا وسائل ثانوية ولا نعتقدها تصادف نجاحًا مطلقًا. وهى إن كان فيها شىء من معانى الرجعية فلن يكون منها إلا أن تضع فى يد الطوائف المشعوذة وفى يد غيرها من الطوائف أسلحة جديدة لإثارة النفوس)».

«لقد ظهر الخلاف بين الأحرار الدستوريين والاتحاديين بشكل لا يجدى معه الرياء. وقامت أدلة عليه بما ذكرنا وما لم نذكر وهى لا تحتمل النقض والتضليل. وهذا دليل على أن المبادئ هى الثابتة والأغراض لا قرار لها وأن الحق هو الذى ينتصر أخيرًا مهما قاومه أعداؤه. ولا يزال رابضًا مكانه يهزأ من اتفاقات خصومه وخلافاتهم حتى يُشتتوا جميعًا ويومئذ يعود الدستور إلى سابق أوْجه

وتعود الوزارة السعدية إلى جهادها فى سبيل الغاية العليا ووراءها الشعب متحد لا منفذ فيه للأغراض والمآرب»[1].

ومن الأدلة على وقوع الخلاف بين الحزبين تلك الخطبة التى ألقاها أحدهم فى نادى حزب الاتحاد فى مساء يوم ٦ يونية، فى الحفلة التى أقامها الحزب لثلاثة من أعضائه عُينوا فى مناصب؛ حيث قال:

وأرد على الأستاذ زكريا نامق بك فى قوله وكان عضوًا مع أبو النصر بك فى لجنة الدستور (إنه يشعر الآن بالآلام إذ تبين له أنهم وضعوا دستورًا على الأمة فضفاضًا. ولا شك أن الأستاذ يشاطره اليوم هذا الشعور).

«فأنا أسابق أبو النصر بك فى الجواب وأقول لزكريا بك إن دستور الأمة ليس عليها بفضفاض بل أستطيع أن أجيب عن جميع رجال الاتحاد بأنهم ليسوا على هذا الرأى ولا يشاطرون قائله شيئًا فيه وليس هناك مصرى يغذيه ماء النيل يرضى أن يقول إن دستوره عليه كثير».

«إن الدستور أيها الإخوان منحة مولانا الملك لرعيته. وجلالته كريم وحكيم فمن طبيعة كرمه، إذا أهدى، أن تكون هديته متماثلة مع عظمته إذ الهدايا على مقدار مهديها. وإذًا فما كان منتظرًا من ابن إسماعيل أن يعطى دستورًا ضيقًا أو ناقصًا أو قصيرًا. ومن حكمة جلالته إذا أعطى، أن يعطى بقدر فقد قال زكريا بك نقلاً عن دزرائيلى (لا وطنى أكبر من الملك) فجلالته قدَّر أمته وأعطاها ما ينفعها ولا يشقيها شأن الحكيم المداوى مع المريض المتداوى يصف الدواء بقدر الداء».

«وفرق كبير جدًا بين الدستور وبين قانون الانتخاب فلئن تعثرت الأمة فى الانتخابات فلا يقوم هذا دليلاً ولا شبه دليل على سعة الدستور وأنه فوق ما تستحق. وإن مثل الانتخاب والدستور مثل جُبَّتى وقفطانى والخائط . أنهما من جوخ وحرير لا يتغير نوعهما مع أى خياط ولكن الفرق فى الخياطة والتفصيل

---

(١) كوكب الشرق فى ٢٦ يونية بتوقيع محمد أبو طائلة.

ومن منهما يجىء الأحكام. وأن الأمة التى لا تعثر فى حياتها لا يؤمَّل الخير لها فى المستقبل. فقد قال علماء الأخلاق إن خير الرجال مكون من أخطاء: بل قولوا معى إن الأمة التى لا تعانى الآلام فى خطواتها لا تعرف قيمة مصيرها ولا تتمسك كثيرًا ولا قليلاً بنعمها وبالعكس كل أمة تذوق المُرَّ فى الحصول على أملها لا تفرط فيه وبها رمقٍ من حياتها وكذلك تقاس حياة الأمم بمقدار الألم الذى تعانيه فى هنائها والمشقات التى تقف فى سبيلها وبها ومنها يحصل التكوين الصحيح».

ثم قال: «إنكم ستجدون معى أن الأمة فى الانتخاب المقبل تدخله صحيحة وتستفيد منه حرة وتحقق الأمل المنشود لها كاملاً. إذ ذاك ستغلظ وتنمو وستحس حقًا وحقيقة بنعمة الدستور وصرفها فى وجهها. وسيقول الذين يظنونه فَضْفاضًا عليها إنه ضيق ويحتاج السعة فيولى الجميع شطر الملك العادل مانح الدستور ويدعونه بصوت الإخلاص مولانا زدنا نعماءً ونزدك شكرًا وثناء»[1].

فمخالفة هذا الخطيب لرأى رئيس الأحرار الدستوريين على ملأ من الاتحاديين، لأكبر دليل على الخلاف القائم بين هذين الحزبين اللذين تتألف منهما الحكومة. وإنما هو خُلْفٌ كمين قد تُظهره الحوادث على مرّ الأيام.

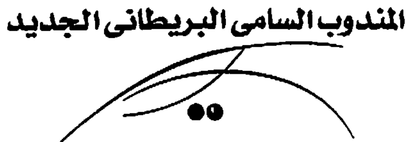
■■■

(١) جريدة اللواء والأخبار فى ١١ يونية.

الفصل الثانى

سفر اللورد أللنبى وتوديعه ـ مآدب الوداع للورد أللنبى

المندوب السامى البريطانى الجديد



استقال اللورد أللنبى من منصب المندوب السامى البريطانى بمصر، وقد اختلفت الصحف فى تقدير خطته التى جرى عليها فى سياسته المصرية. إنما كان المعروف عنه أنه صريح فى أعماله تلك الصراحة التى كان لها تأثيرها فى سياسته. وقد قالت عنه جريدة «ويكلى وستمنستر» فى مقال لمستر سپندر ما يلى:

«لا يوجد رجل إدارى، مهما كانت مزاياه ومواهبه، يستطيع أن يفلح فى المهمة التى عُهدت إلى اللورد أللنبى فى خلال السنوات الخمس الماضية. وقد كانت ميزته الكبرى، كرجل إدارى، ما عرف عنه من الصراحة التى كان لها تأثيرها فى نفوس الجميع. وهذه الحقيقة تتجلى لك إذا وافقت على رأيه فى المسألة المصرية. فهو يرى أن على الحكومة البريطانية إما أن تمده بالقوة وتتحمل نفقات قمع الروح الوطنية فى مصر أو أن تتفق مع المصريين وأن لا تقل عزمًا فى اتباع سياسة التوفيق عن عزمها فى اتباع سياسة القوة. وهو كجندى يريد أن يتلقى تعليماته ليسلك أحد السبيلين لا أن يقف مترددًا بينهما. وهذا شعور حسن. ولكن فاته أن يحسب حساب هوى رجال السياسة الذين لا يريدون أن يواجهوا هذه السبيل ولا تلك وإنما يطمعون أن يسير مندوبهم فى مصر بطريقة ما بحيث يستطيع تجنب جميع النتائج الحاسمة. ولكن اللورد أللنبى آخر من يفعل ذلك لأنه ليس بالسياسى وليست لديه المهارة الفنية التى قد يكون فى وسع الحكومة

البريطانية استخدامها فى إسكات المصريين وحملهم على الانتظار. واللورد أللنبى مع ما فيه من الصفات الحسنة تعوزه الخبرة فى الشئون الشرقية والوقوف على عقلية الشرقيين وهى الخبرة التى تعد ميزة خطيرة لمن يتولى منصب المندوب السامى فى القاهرة»[1].

مآدب الوداع للورد أللنبى

ولقدأقام حضرة صاحب الدولة زيور باشا رئيس الوزراء ووزير الخارجية مأدبة عشاء فى فندق الكونتننتال توديعًا لحضرة صاحب المقام الجليل لورد أللنبى والليدى أللنبى عقيلته، بمناسبة اقتراب سفرهما من مصر. وقد دُعى إليها حضرات أصحاب الدولة رؤساء الوزارات السابقين وحضرات أصحاب المعالى الوزراء وجناب المستشار المالى والمستشار القضائى وحضرات أصحاب السعادة وكلاء الوزارات وجناب قائد القوات البريطانية فى مصر، وغيرهم من كبار موظفى الاحتلال البريطانى ودار المندوب السامى وعقيلاتهم وحضرات كبار موظفى الديوان العالى الملكى الملكيين والعسكريين وناظر الخاصة ومدير الأوقاف الخصوصية وكبار الجالية البريطانية فى مصر وعقيلاتهم[2].

وفى ٢ يونية، أُدبت لفخامته ولعقيلته مأدبة عشاء أخرى فى القصر الملكى توديعًا لهما، وقد دُعى إليها معهما كبار موظفى دار المندوب السامى البريطانى وحضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء وحضرات أصحاب المعالى الوزراء وجناب المستشار المالى والقضائى بالنيابة وعقيلته. وجناب قائد القوات البريطانية فى مصر. وغيرهم من كبار موظفى الاحتفال وكثير غيرهم من أعيان الجالية البريطانية فى مصر وكبار موظفى القصر الملكى[3].

وفى يوم ٦ منه، أقام حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا وليمة غذاء خاصة لفخامته وفخامة عقيلته دعا إليها معهما حضرة صاحب الدولة

---

(١) البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام فى أول يونية.

(٢) الأهرام فى أول يونية.

(٣) الأهرام فى ٢ يونية.

رئيس الوزراء وصاحبَى الدولة رشدى باشا وعدلى باشا وأصحاب المعالى الوزراء ومعالى كبير الأمناء وحضرات أصحاب المعالى أعضاء الوزارة الثروتية وسعادة حسن نشأت باشا وعبد الحميد بدوى باشا سكرتير عام مجلس الوزراء فى عهد الوزارة الثروتية وكبار موظفى دار المندوب السامى. وقد ألقى دولة ثروت باشا فى هذه الحفلة الكلمة الآتية:

«يا صاحب الفخامة.»

«اسمحوا لى أن أعبر لكم عن أسفى الشديد على فراقكم مصر وإنى أرى من الواجب علىَّ نحوكم أن أضم إلى هذا عظيم شكرى على الصداقة التى شرفتمونى بها على الدوام. وإنى أذكر لكم، مع صادق الامتنان تأييدكم للعمل السياسى الخطير الذى تم فى مصر. فبفضل هذا التأييد قد أمكن أن يتم هذا العمل. وليس سرًا على أحد اليوم بعد الذى أثبتت الوثائق الرسمية البريطانية التى نشرت ذلك الدور الهام الذى كان لكم فيه. فلا يجهل أحد الآن أنكم قد استعملتم فى خدمة القضية التى كنتم تدافعون عنها ما لشخصيتكم من النفوذ القوى وأنكم كنتم على الدوام شديدى العناية والرغبة فى توثيق عُرَى الاتحاد والصداقة بين البلدين».

«لذلك إنى موقن أن مصر ستذكر لكم، مع الشكر على الدوام، موقفكم الجليل. وأعتقد أنكم، بعملكم هذا قد أضفتم مجدًا جديدًا إلى ما أنتم محرزوه كجندى عظيم فى نظر العالم أجمع من مجد وفخار».

«وإنى أدعو لفخامتكم ولعقيلتكم الفيكونتس اللنبى بالصحة والسعادة»[1].

ولقد علقت جريدة البلاغ على نبأ هذه الوليمة وما ختمت به من الخطاب الذى ألقاه دولة ثروت باشا بقولها:

«وربما كانت هذه المأدبة الوحيدة التى يفهم الإنسان معناها إذا كان هذا المعنى لا يخرج عن اعتراف من ثروت باشا بالشكر للورد اللنبى على أنه حكّمه فى البلد رغم إرادة أهله».

---

(١) السياسة فى ٧ يونية.

«ثم إن ثروت باشا يمتدح اللورد أللنبى بقوله: (كما أننى أذكر لكم مع صادق الامتنان! تأييدكم للعمل السياسى الخطير الذى تم فى مصر؟).

«وظاهر أن ثروت باشا يقف هنا عند تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢... ولسنا نحب أن نجادله فى هذا التصريح. وهل هو نكبة أو عمل عظيم. فنحن ندع هذا جانبًا ثم نسأل: إذا اعتبر ثروت باشا أن الاستقلال الداخلى والنظام البرلمانى كانا من آثار ذلك التصريح، ولسنا معه فى هذا الاعتبار، فأين هو الآن الاستقلال الداخلى وأين البرلمان؟ ثم من هو الذى قضى عليهما هذا القضاء؟»

«أليس الإنذار البريطانى هو الذى كان السبب الأول والمباشر فى القضاء عليهما؟ ثم أليس اللورد أللنبى متضامنًا مع حكومته فى هذا الإنذار؟».

«فما الذى بقى بعد هذا مما يسميه ثروت باشا (عملاً سياسيًا خطيرًا تم فى مصر)؟ وهل يكون معنى هذا العمل حينئذ أن نقلب الموضوع قلبًا تامًا وأن ننظر إليه من الوجهة الإنكليزية لا من الوجهة المصرية فنقول إنه كان عظيمًا حقًا لأن اللورد أللنبى استطاع به أن يعطى مصر ألفاظًا وأن يلوِّح لها بالنظام البرلمانى ثم لم تمضِ سنتان حتى عاد فهدم هذا النظام واسترد الألفاظ؟».

«ثم أين السودان من هذا كله؟ هل يدخل انتزاعه من مصر وطرد الجيش المصرى منه فى هذا العمل الذى يسميه ثروت باشا عظيمًا أو إن ثروت باشا ينساه لأنه يريد أن يقف عند وقت معين هو ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فلا يتعداه إلى ما بعده ولا تهمه شتى الحوادث التى تليه؟».

«هل يريد ثروت باشا أن يقف عند ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فلا يرى فى ذلك اليوم إلا شيئًا واحدًا هو أن اللورد أللنبى وضع يده فى يده ومكّنه بذلك من أن يتولى رياسة الوزارة فوق أشلاء دامية من الحركة الوطنية؟».

«يقول ثروت باشا بعد ذلك فى ختام كلمته: (إنى موقن أن مصر ستذكر لكم، مع الشكر على الدوام، موقفكم الجليل) فلو أنه قال إن الوزارة الثروتية ستذكر لكم مع الشكر على الدوام عملكم معها لكان هذا أقرب إلى الصواب

ولما كان لأحد أن يعترض على قوم يشكرون لذى نعمة نعمته عليهم. ولكن ما لمصر ولهذا كى تشكر اللورد على أنه ولّى ثروت باشا وزملاءه الوزارة وتنسى فى سبيل هذا الشكر قمع الحركة الوطنية وهدم النظام النيابى وانتزاع السودان؟»[1].

وقد أفردت جريدة الوطن مقالاً افتتاحيًا تحت عنوان (اللورد أللنبى زعيم الحركة الوطنية) لنقد هذه الاحتفالات؛ وبخاصة تلك الخطبة التى ألقاها دولة ثروت باشا فى المأدبة التى أقامها توديعًا لفخامة اللورد[2].

وكانت لجنة من الأعيان والوجهاء فى مصر مهتمة بدعوة كبار المصريين إلى الاشتراك فى إقامة حفلة كبرى لتوديع اللورد أللنبى فى يوم ٨ يونية.

ولقد وقفت الصحف الوفدية موقف المُعادى لهذه الحركة التى قالت، إن الحكومة هى المحرضة عليها وإن رجالها يتداخلون باستعمال سلطة وظائفهم فى جلب المشتركين من الأعيان والوجهاء إلى هذا الاحتفال.

ولقد قالت جريدة البلاغ تعليقًا على هذه الدعوة ما يلى:

«ويجب أن نذكر أن التسعمائة الذين أرسلوا إليهم رقاع الدعوة ليسوا كلهم من الأعيان والوجهاء وأمثالهم البعيدين عن سلطة الحكومة ولو فى الظاهر. وإنما هم خليط من هؤلاء ومن كبار الموظفين والضباط من رتبة القائمقام فما فوقها ومن العُمَد والمشايخ وأصحاب الحاجات عند دواوين الحكومة بحيث لا يتجاوز عدد الأعيان والوجهاء نصف المدعوين أو قريبًا من ذلك؟».

«أما كبار الموظفين والضباط فهم يظنون أنهم مضطرون إلى إجابة الدعوة بحكم وظائفهم وهم مع هذا لا يتركون أحرارًا يحضرون إذا شاءوا أو يعتذرون عن الحضور بالأعمال. إن أصحاب الوليمة يتوسلون بما يستطيعونه من وسائل النفوذ تأثيرًا فيهم وإفهامهم أن الحضور أجدى عليهم من التخلف وأقرب إلى

---

(١) البلاغ فى ٨ يونية.
(٢) الوطن فى ٨ يونية.

إرضاء الرؤساء. وقد أصدر وزير الحربية تنبيهاته إلى حضرات الضباط الذين «يشاءون» إجابة الدعوة أن يكون الحضور إليها «بملابس التعليم» كأنه يوحى إليهم أنه مُطَّلع على المسألة ومشترك فيها وأنهم سيحضرون الوليمة بصفتهم العسكرية لا بصفتهم الشخصية التى يتخيرون بها فيما يقبلون وما يرفضون».

«وقد نفهم معنى ما لدعوة الموظفين فى السلك السياسى أو الإدارى إلى توديع رجل يقوم فى مصر بوظيفة سياسية أيًا كانت صفتها ولكننا لا نفهم كيف يُدعى الضباط إلى ذلك الاحتفال وهم ممنوعون منعًا باتًا من الاشتغال بالسياسة والاحتكاك بمظاهراتها بل هم أقسموا اليمين على الإخلاص للوطن الذى يعد الرجل المحتفل به عنوانًا للاعتداء عليه والانتقاص من حقوقه؟ ثم ما شأن وزير الحربية فى وليمة خصوصية يقيمها أفراد بعيدون عن الجيش لأغراض مهما قيل فى تعليلها فهى أغراض سياسية قبل كل شئ؟؟».

«ويظهر أن دار المندوب السامى البريطانى نفسها تقوم بنصيبها فى نشر الدعوة لوليمة التكريم فقد اطلعنا على كتاب منها إلى الشريعى باشا تقول فيه ما نصه باللغة العربية: «مع مزيد التحية والاحترام يتشرف المستر ج. سميث بأن يحيط شريف علم حضرة صاحب السعادة محمد الشريعى باشا بأن حضرة رفاعة إسماعيل بك الماسخ من أعيان مشايخ عرب جُهَينة بمركز طهطا قد طلب تقديمه لسعادة شريعى باشا برغبته فى الاشتراك فى حفلة تكريم فخامة اللورد اللنبى إذا وافق سعادة شريعى باشا على ذلك»».

«ولا نفهم من إرسال هذا الخطاب إلا أن دار المندوب البريطانى تشترك بحصتها فى نشر الدعوة لوليمة التكريم التى تقام من أجلها.... لأن هذه الدار ليست مكلفة بالتوسط بين الشريعى باشا والراغبين فى حضور تلك الوليمة. وليس عليها إذا وصلت إليها (عريضة) كعريضة (إسماعيل بك الماسخ من أعيان عرب جهينة) إلا أن تسكت عنها أو تشير على صاحبها بمخاطبة المختصين بالأمر بغير واسطتها».

«أما إرسال العرائض بهذه الكيفية فهو دليل (أولاً) على أن دار المندوب السامى لا تقف بمعزل عن وليمة التكريم... ودليل (ثانيًا) على مبلغ المشتركين فيها من فهم معنى التكريم وطريقة الاشتراك فيه».

«وما ظنك بمن يدَّعون الإخلاص لعرش البلاد وهم يأسفون لفراق (المندوب السامى) الذى لم يكن له من عمل غير مشاركة العرش فى حقوقه. ولم تكن لدولته من دعوى غير مراقبة هذا العرش فى سلطانه وسيادته؟؟ بل ما ظنك بأناس يثنون على خطة رجل أرغم أنف مصر منذ أشهر قليلة وسبها فى بلاغاته الرسمية وسلخ منها السودان وشهر سيف البطش والانتقام على رأسها ورأت حكومته نفسها أنه بالغ فى إهانة المصريين فعزلته وذكرت صحفها إنه كان (عسكريًا أكثر مما يلزم) فى الخطة التى سلكها فى حادثة السردار؟»[1].

ولكن جريدة السياسة دافعت عن فكرة إقامة الاحتفالات تكريمًا للورد أللنبى دفاعًا مستفيضًا فأفردت المقالات الرئيسة فى صفحاتها. من ذلك المقال الذى نشرته تحت عنوان (يفترون) الذى قالت فيه:

«وها هم اليوم قد اتخذوا من مغادرة اللورد أللنبى مصر وتوديع جماعة من أكابر المصريين إياه وسيلة للترويج الحزبى والطعن على خصومهم».

«يقول هؤلاء الكُتَّاب السعديون إن الحكومة البريطانية قد أقالت اللورد أللنبى من منصبه لأنه اختلف معها فى السياسة. وهم لا ينكرون أن سياسة اللورد أللنبى قائمة على ضرورة الاتفاق بين مصر وإنكلترا. وأن أى مندوب سام بريطانى لا يستطيع احتمال مسئولية الأحوال فى مصر ما لم تكن سياسة الاتفاق بين الدولتين سياسته. وهذا صريح كل الصراحة فى الوثائق التى نشرها الكتاب الأبيض الذى تقدم تصريح ٢٨ فبراير. وهذا ما يقوله لورد أللنبى وهو قائد القوات البريطانية فى الشرق والقائد المحنك الذى عقد للوائه النصر فى الحرب الكبرى والذى كان تحت إمرته يوم تبادل هذه الوثائق مع لورد كرزن من الجنود ما يستطيع به أن يغزو غزوًا جديدًا».

---

(١) البلاغ فى ٨ يونية بتوقيع عباس العقاد.

«فإذا كانت هذه سياسته وكانت حكومته قد اختلفت معه فيها على ما يقول أولئك السعديون فمعنى هذا أنها تريد أن تعدل عن سياسة الاتفاق بين إنكلترا ومصر إلى سياسة تكون يد إنكلترا فيها قوية صارمة. فهل يرحب السعديون بهذه السياسة الجديدة ويرون توديع اللورد اللنبى الذى اختلفت معه حكومته فى سياسته إثمًا كبيرًا وخروجًا على الوطنية وقبولاً لمركز إنكلترا فى مصر أم يكون معنى توديعه أن المصريين يرون أن السياسة الوحيدة التى يمكن أن تقوم بين إنكلترا ومصر هى سياسة الاتفاق بين الطرفين وإن كل سياسة سواها لا بد مقضىّ عليها بالفشل؟».

«ويقول أولئك السعديون إن توديع لورد اللنبى معناه إقرار ما تم أثناء تولّيه منصبه من أعمال القمع وما كان من تنفيذ الإنذار البريطانى الذى ترتب على حادثة السردار. وما ندرى أى عقل مقلوب وأى منطق مختل يمكن أن يسوغ هذا التعليل السقيم؟ هل كان من بين طوائف المصريين جميعًا من لم يحتَجّ على أعمال القمع والشدة التى تمت سواء تحت الأحكام العرفية أو عند تنفيذ الإنذار البريطانى الأخير؟ وهل يمكن أن يكون القول بأن سياسة الاتفاق بين مصر وإنكلترا وإقامتها على أساس من التفاهم المعقول هى أيضًا سياسة إقرار القمع والاعتداء على حقوق البلاد إلا هذرًا وهوسًا لا يمكن أن يصدر من رجل لا تزال به مسكة من العقل؟.»

«وهذه السياسة التى يتبعونها اليوم والتى اتبعوها إنما هى التى عكرت صفو الجو بين مصر وإنكلترا منذ سنة ١٩٢١ إلى اليوم. وهى التى أبعدت ما كان فى متناول اليد من اتفاق صريح بين الدولتين. فلقد دعاهم ثروت باشا قبل تصريح ٢٨ فبراير وناقشهم فى شروطه فأقروه فطلب إليهم أن يشتركوا وإياه فى تحمل مسئولياته ففروا. فلما جاء التصريح وأراد تشكيل لجنة الدستور أراد منهم أن يشتركوا فى وضع الدستور ففروا. ولم يكفهم الفرار بل طفقوا يطعنون بكل قلم وكل لسان على تصريح ٢٨ فبراير الذى أقروه قبل صدوره وطفقوا يطعنون على لجنة الدستور وعملها حتى اضطروا فى خطبة العرش الأولى أن يعترفوا بأنه وضع على أحدث المبادئ العصرية. ثم أثقلتهم أعمالهم الماضية حين تولوا الحكم

فذهبوا يتخبطون فى سياستهم المضطربة العوجاء حتى كانت محادثات مكدونالد وحتى كان الكتاب الأبيض وحتى كانت حادثة السردار التى فروا على أثرها من الحكم. وهم اليوم يبكون دمًا على فرارهم ويودون لو أنهم بقوا فى مناصبهم ولو ترتب على بقائهم أن تضيع مصر واستقلالها ونيلها»[1].

وكانت بين صحف الحكومة وصحف الوفد مناظرة وحوار فى هذا الصدد قبل الحفلة بيوم واحد، فقد كتبت جريدة البلاغ مقالاً افتتاحيًا تحت عنوان (اللورد ألنبى يمثل سياسة الإكراه لا سياسة الاتفاق) قالت فيها:

«أرادت جريدة الدستوريين أن تبرر توديع اللورد ألنبى وأن تفند مآخذ الوفديين على القائمين بأمر هذا التوديع فلم تأتِ بمبرر واحد ولا هى فندت مأخذًا ولكنها جمعت بين السفاهة والكذب والمغالطة فى آنٍ واحد».

«.... أما الكذب فقولها: (وهم ـ أى السعديون ـ لا ينكرون أن سياسة اللورد ألنبى قائمة على ضرورة الاتفاق بين مصر وإنكلترا) فما زعم الوفديون، يومًا أن هذه هى سياسة اللورد ألنبى ولكنهم قالوا وما زالوا يقولون إن سياسته وسياسة الاتفاق على طرفَىْ نقيض».

«ولقد استرسلت فى هذا الصدد حتى ذكرت أن وثائق الكتاب الأبيض المعروف تؤيد ما عزته إلى اللورد ألنبى من سياسة الاتفاق! غير أنه لسوء حظها لا يجهل أحد أن وثائق الكتاب الأبيض تدل على نقيض ما زعمته هذه الجريدة الملفقة».

«فقد قال اللورد ألنبى فى الوثيقة السالفة فى سياق تلغراف أرسله إلى وزير الخارجية يوم ١١ ديسمبر سنة ١٩٢١، إنه (من الضرورى العدول نهائيًا عن الفكرة القائمة بأن المسألة المصرية يمكن تسويتها بواسطة معاهدة. ومن أجل هذا يجب أن تطرح حكومة جلالة الملك الأمل فى الحصول على المزايا المستفادة من معاهدة فى مقابلة منَح قد تعرضها على المصريين. إن العلاقة بين بريطانيا العظمى ومصر شبيهة بما كان بين تركيا ومصر قبل نشوب الحرب. ولما كانت تركيا تمنح مصر شيئًا فى الماضى كانت الطريقة التى جرت عليها هى المنح من

---

(١) السياسة فى ٨ يونية.

جانب واحد. إلخ. إلخ). فمن هذا يتبين أن سياسة اللورد اللنبى ليست الاتفاق مع الأمة المصرية بل هى سياسة (المنح من جانب واحد).».

«أما مغالطة القوم فشأنها عجيب. وأغرب من هذا الذى فضحناه من سفههم وكذبهم. فهم يعترفون (بأعمال القمع والشدة التى تمت تحت الأحكام العرفية وعند تنفيذ الإنذار البريطانى) يعترفون بذلك ثم يسألون (هل يمكن أن يكون القول) بأن سياسة الاتفاق بين مصر وإنكلترا هى أيضًا سياسة إقرار القمع والاعتداء على حقوق البلاد إلا هذرًا؟) يسألون قراءهم هذا السؤال وقد كان خليقًا بالكاتب أن يوجهه إلى نفسه ليدرك وضوح تلفيقه إذ يقول إن صاحب إجراءات القمع والشدة هو بذاته الذى يمثل سياسة الاتفاق بين مصر وبريطانيا»[1].

أخيرًا أقيمت الحفلة الكبرى فى يوم ٨ يونية فى فندق الكونتيننتال وهى التى قامت بالدعوة إليها لجنة من الأعيان والوجهاء. ولقد قالت جريدة السياسة: (إنه ما كادت الساعة الرابعة تحين حتى كان الفندق يموج بالمئات من الناس على اختلاف طبقاتهم جاءوا من كل ناحية من أنحاء القطر لا ليحتفلوا بالعميد الإنكليزى ولا ليكرموا المندوب السامى البريطانى وإنما ليقيموا الدليل على أن المصريين يحفظون الجميل مهما كان صاحبه ويعرفون لصاحب اليد يده ولا يجحدونها له. جاءوا يحتفلون باللورد اللنبى لأن اللورد اللنبى كان مثال الاستقامة فى معاملته لهم ولأمانى بلادهم. نعم لم يفرط فى مصالح بلاده ولكنه أيضًا عرف أن صيانة هذه المصالح تكون بكسب ود هذه الأمة وتنمية صداقتها. وكانت هذه الروح تسرى فى السياسة التى اتبعها طول مدة انتدابه هنا»[2].

وما كاد اللورد يصل هو وعقيلته حتى عزفت موسيقى مدرسة البوليس بالسلام الإنكليزى، ودخلت ليدى اللنبى يتبعها اللورد إلى مائدة خاصة بهما وبموظفى دار المندوب السامى وبأعضاء لجنة الاحتفال، وكان فى صدرها حضرة

---

(١) البلاغ فى ٩ يونية.

(٢) السياسة فى ٩ يونية.

صاحب السعادة محمد الشريعى باشا الذى وجِّهت باسمه الدعوة إلى الاحتفال وإلى يمينه الليدى وإلى يساره اللورد.

وكان كبار القوم من الإنكليز والمصريين مدعوين لهذه الحفلة. فتناول الجميع الشاى والحلوى والمرطبات على أنغام الموسيقى وأُخذت صورة الحاضرين. وبعد الانتهاء من كل هذا وقف حضرة صاحب السعادة محمد الشريعى باشا وألقى الكلمة الآتية:

«سيداتى - سادتى»

«إن عاطفة عرفان الجميل التى جُبل عليها المصرى هى التى جمعت هذه الجموع لتكريم شخصكم الجدير بالتكريم ولتحييكم تحية الشكر من أجل الموقف الجميل الذى وقفتموه تأييدًا لحق مصر فى حريتها واستقلالها».

«وبذلك العمل النبيل توج المارشال مجد انتصاره فى الحروب بفخر انتصاره فى ميدان السياسة للدولتين».

«وإنَّا لنرجو فى حفلة الوداع التى نقدم لكم فيها أحسن التحيات وأطيب الأمانى أن تعملوا فى حياتكم السياسية على الوصول إلى الاتفاق الذى سيكون فيه للبلدين عصر صداقة وصفاء دائمين. ولما كنتم أصدقاء لمصر والمصريين فنرجو دوام هذه الصداقة هناك لإنالة مصر رغبتها»[1].

وقد صفق له الحاضرون طويلاً، ثم وقف اللورد أللنبى فقوبل بالتصفيق الحاد وألقى الخطبة التالية:

«يا صاحب السعادة - أيها السادة»

«الليدى أللنبى وأنا نشكركم من صميم فؤادنا على الشرف الذى نالنا والعطف الذى أظهرتموه بدعوتكم لنا هنا بعد ظهر هذا اليوم. وإن من دواعى سرورنا وفخارنا أن نرى هنا كثيرين من أصدقائنا جاءوا يودعوننا قبل سفرنا من هذه البلاد. من بلاد وجدنا فيها كل عطف. بلاد وجدنا فيها كل صداقة».

---

(١) السياسة فى ٩ يونية.

«سنذكر كل هذا الذى لقيناه من جميع المصريين ونتعشم أننا سنترك وراءنا أصدقاء عديدين ونحن على يقين أننا لن ننسى مصر وأننا كلما جئناها سنرى فيها أصدقاء نجدد عهد صداقتهم كما أننا يكون لنا بينكم أصدقاء جدد».

«وإنى أكرر لكم الشكر وأرجو لكم جميعًا حياة طويلة مقرونة بالصحة والسعادة».

ولما انتهى منها صفق له الحاضرون طويلاً. وكان حضرة صاحب السعادة حسن أنيس باشا وكيل وزارة الخارجية يترجم أقواله إلى العربية.

وبعد ذلك طاف اللورد أللنبى وعقيلته على الحاضرين جميعًا فصافحهم واحد بعد الآخر، ثم خرجا مودعين بالإكرام والإجلال.

وقد نشرت جريدة «مورننج بوست» برقية لمكاتبها بالقاهرة قال فيها:

«إن حفلة الكونتنتال جاءت دليلاً مدهشًا على أن المصريين يقدرون اللورد أللنبى تقديرًا عظيمًا. وعلى أن المصريين قد تغيروا تغييرًا مدهشًا ولم يحدث قط أنهم احتفلوا بمندوب بريطانى كما احتفلوا باللورد أللنبى».

وفى النهاية برح فخامة اللورد أللنبى يوم ١٥ يونية من مصر بعد أن بولغ فى الاحتفاء بتوديعه، وما عرف من قبل أن يبالغ فى الاحتفاء بالاعتزال أو الاستقالة إلى أبعد ما يبالغ فى الاحتفال بالتعيين والقدوم.

«ولقد صُفّت الجنود على جانبَى الطريق من قصر الدوبارة إلى المحطة ونظمت الطرقات ورتبت حفلة التوديع ووزعت التذاكر على الناس وطار سرب من الطيارات فى فضاء القاهرة فكانت بأزيزها كأنما هى توقيع نغمات الوداع!».

ولقد قالت جريدة كوكب الشرق بهذا الصدد ما يأتى:

«ولهذه المبالغة فى الاحتفاء بتوديع اللورد الراحل معنى لا يمكن أن يخفى على واحد من المفكرين».

«إن اللورد يغادر مصر مكرهًا على الخروج مرغمًا على الاستقالة فلا عجب إذا احتدمت فى صدره نار الغيظ الذى شاطره إياه أصدقاؤه الذين كانوا أداة عمله. فأرادوا أن ينفسوا عن صدره بعض الكروب بمظاهر حفلة التوديع».

« .... ونقول الآن كلمة صريحة فى سياسة اللورد اللنبى مجرّدة عن الهوى وعن الحزبية أيضًا إنصافًا للحقيقة وللتاريخ».

«فإذا عرضنا سياسة اللورد اللنبى التى سلكها طيلة الأعوام الستة التى قضاها فى مصر، رأينا الشىء البارز فيها موضع نقد المصريين والإنكليز على السواء. لأنه لم يكن فيها على شىء من الثبات ولم يختطّ لنفسه قاعدة يسير عليها. فكانت سياسته من النوع الذى يعبرون عنه بسياسة: (من الفم إلى اليد)».

«لجأ فخامة اللورد أيام السلطة العسكرية إلى الشدة والعنف العسكرى. فأنشأ المحاكم العرفية. واعتقل من اعتقل ونفى من رجال الوفد من نفى وحاكم منهم مَن حاكم. وسلك سبيل سياسة إلقاء الرعب فى القلوب إلى أبعد مدى. ثم رأيناه بعد ذلك ينزل عن هذه الخطة العسفية فى سياسته، إما لأنها لم توصله إلى ما كان يريد أو لأن مستشاريه أشاروا عليه بالعدول عنها، فرأيناه يتراجع تراجعًا لا يتفق مع ذلك الهجوم بحال من الأحوال. فكان خاطئًا فى اندفاعه كما كان خاطئًا فى تقهقره».

«وبذلك برهن فخامة اللورد الراحل على أنه إذا كان خلق للحرب فهو لم يخلق للسياسة».

«وتصريح ٢٨ فبراير الذى جعلوه مفخرة مفاخره لم يكن، على ما نعلم ونعتقد، من عمله. وإنما هو وليد فكرة اختمرت فى رأس جناب السير شلدون إيموس المستشار القضائى السابق ترجع إلى نزعة كرومرية قديمة أساسها حلول إنكلترا فى البلاد محل تركيا بانتقال السيادة التركية على مصر إليها. وأن تشتغل مصر فى حكمها الداخلى تحت هذه السيادة التى قوامها المنح من جانب واحد، والمنح عرضة للاسترداد فى كل حين».

«أراد السير إيموس تنفيذ هذه السياسة الكرومرية التى لجأ إليها لورد كرومر يومًا على ما تبينه القراء فى مطالعة مذكرات الدكتور كومانوس باشا، لأنها فى

مصلحة إنكلترا وحدها دون سواها فتمكن من إقناع اللورد بوجوب العمل بها فاقتنع. وتمكن من حمل صديقه ثروت باشا على أن يكون الرجل الذى يأخذ على عاتقه عبء قبولها وإعلانها».

«فاللورد لم يكن فى تصريح ٢٨ فبراير إلا منفذًا لسياسة غيره. وما كان فى هذا التصريح إلا خادمًا لمصلحة حكومته. وكل من يقول بغير ذلك لا يكون إلا من الخادعين الكاذبين».

«ولا ننسى، قيامًا بالواجب والحق، أن نذكر للورد ألنبى فضل صفاته الشخصية العالية السامية وسمو آدابه ورقة أخلاقه مع الذين حادثوه وعرفوه مع نزاهة هى مضرب الأمثال وكرامة نفس تعتز بها الأمم ويفخر بها الرجال».

«وسيذكر التاريخ للورد الراحل حسناته وسيئاته بعد أن يرى إليه بعين الحقيقة المجردة عن الهوى فى قابل الأيام»[١].

المندوب السامى البريطانى الجديد

كان الناس فى مصر يجهلون أخلاق المندوب السامى البريطانى الجديد وطباعه ويتلهفون على معرفة شىء من ذلك؛ فيقرءون الصحف الأجنبية بغية الحصول على شىء من ذلك.

ولقد نشرت «النير إيست» رسالة لمكاتبها فى القاهرة قال فيها:

«يوجد فى مصر اعتقاد عام، على ما يظهر بأن المندوب السامى الجديد يميل إلى أن يكون أكثر حزمًا وذا نصيب شخصى مباشر أوفر من نصيب سلفه. وأن يكون قادرًا على العمل فى المفاوضة بشأن المسائل المختلفة التى لا بد من معالجتها بين الحكومة المصرية ودار المندوب السامى وقد أخذ التطور الأخير فى الحالة يحمل السواد الأعظم من المصريين على أن يولوا وجوههم شطر دار المندوب السامى للوقوف على الكلمة الأخيرة. وهذا يخالف كثيرًا ما كانت الحالة

---

(١) كوكب الشرق فى ١٦ يونية.

عليه منذ سنة ١٩١٩. ولا ريب أن الجميع يرحبون من قلوبهم بعودة ما يقرب من العلائق القديمة عندما كان المصريون يرضون بتحكيم البريطانيين حتى فى المسائل الشخصية المحضة بين الأفراد»[١].

وكأنما كان فخامة المندوب السامى الجديد يشعر بما يتوق إلى معرفته الناس فى مصر. فانتهز فخامته فرصة ترؤسه المأدبة السنوية التى أقامتها مساء يوم ١٢ يونية جمعية بومباى. فألقى خطابًا طويلاً عن الشئون الهندية وأعرب عن اعتقاده الراسخ بأن الخبرة التى يكتسبها ساسة الهند فى كل عام فيما يتعلق بالتبعات الملقاة على عواتقهم، من شأنها أن تدنيهم من الإمبراطورية. لا أن تحدث التفرقة بينهم.

قال: «وسأتولى عما قريب مهمة أخرى فى الخارج حيث أكون أقرب إلى الهند من أصدقائها القدماء الذين يقيمون الآن فى إنكلترا». ثم قال:

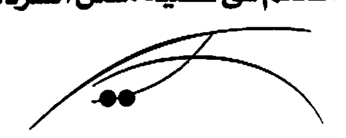
«إن مصر ليست بلدًا شرقيًا ولا بلدًا غربيًا ولكنها منزل متوسط بين الشرق والغرب. وإذا أتيح لى فى مهمتى الجديدة أن أجد فى مصر ما وجدته فى بومباى من الأنصار المتينين والأصدقاء الأوفياء والأغراض العظيمة فإننى أكون سعيدًا حقًا»[٢].

■■■

(١) البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام فى يوم ٥ يونية.
(٢) البرقيات الخصوصة لجريدة الأهرام فى ١٥ يونية.

الفصل الثالث

الحكم فى قضية مقتل السردار



بدأت محكمة الجنايات بنظر قضية مقتل السردار التى اتُّهم فيها أولئك النفر من الشبان، وعلى رأسهم الأستاذ شفيق أفندى منصور المحامى. الذى أظهر جبنًا فى أدوار التحقيق وترددًا ممقوتًا كاد يجر إلى المشنقة غير جماعته ممن لا علاقة لهم بهذا الحادث ولا بسواه.

أخيرًا صدر الحكم فى هذه القضية الكبرى المهمة ونطق به رئيس المحكمة فى الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد ٧ يونية، وقضى هذا الحكم بإعدام المتهمين الثمانية وبحبس محمود صالح سائق السيارة التى فرّ فيها الجناة بعد ارتكاب الجريمة سنتين مع احتساب مدة الحبس الاحتياطى وكانت تزيد على ستة أشهر. وقد نطق بهذا الحكم رئيس المحكمة (عرفان باشا).

وكان فى كرسى النيابة رئيسها العام الذى لم يتوانَ فى جمع الأدلة واستكشاف المجهول من سلسلة الجرائم الخفية.

وإنَّا إذا رجعنا إلى تاريخ القضاء المصرى أربعين سنة إلى الوراء وجدنا أن هذه القضية أعظم القضايا التى مَثُلت أمامه من نوعها لا من حيث عدد الأشخاص الذين تناولهم عدل القضاء فحسب، بل من حيث ظروف القضية كلها والعواقب التى ترتَّبت على الجريمة.

ولقد أقام القضاء الدليل على أن الإنذار البريطانى الذى يقول: «إن حكومة جلالة الملك تعد قتل السردار نتيجة طبيعية لحملة عدائية ضد حقوق بريطانيا

العظمى وضد الرعايا البريطانيين فى مصر والسودان وهذه الحملة... أثارتها هيئات على اتصال وثيق بالحكومة المصرية» قائم على أساس غير صحيح. فقد ثبت من أقوال النيابة وتحقيقاتها أن الذين حكم عليهم القضاء قد ارتكبوا مثل هذه الجناية قبل أن تكون الحكومة المصرية التى تسلمت الإنذار موجودة وقبل أن يوجد نظام الحكم الحالى فى مصر.

وقد غمس الجناة أيديهم أو حاولوا أن يغمسوها بدماء كبراء المصريين قبلما غمسوها بدم ضابط إنكليزى كبير يقود الجيش المصرى، وقد تبين كيف دُبرت التدابير الجهنمية لجمع الإجرامات السياسية على كبار المصريين حتى السلطان حسين وحتى على رئيس الحكومة المصرية التى نُسب إليها اتصالها بهؤلاء الجماعة.

وقد قالت الأهرام فى ختام مقال افتتاحى ممتع ألمَّ بتفاصيل هذه الجريمة وما يؤخذ من الأدلة من الحكم الذى أصدرته هيئة قضائية محترمة نزيهة من ضمن أعضائها عضو بريطانى، ما يأتى:

«لقد حكم القضاء على جميع أدوات الجريمة المادية فيجب أن تحكم السياسة على جميع ما ترتب عليها من الأعمال السياسية وعندئذ يصبح من الممكن أن تُمحى الجريمة وعواقبها من الأذهان ويمهد السبيل للتفاهم والولاء بين الأمتين ويخلق جو جديد هادئ لكل عمل جديد يقصد منه إحكام روابط الصداقة بين أبناء النيل وأبناء التاميز»[1].

وعلى هذه النغمة ضربت جريدة السياسة؛ حيث قالت فى ختام مقال ممتع تحت عنوان (الحكم على قتلة السردار - أثره الواجب بين مصر وإنكلترا) ما يأتى:

«ونحن إذ نطلب ما نطلب من إعادة النظر فى الإنذار الإنكليزى ومن إعادة الحال بين مصر وإنكلترا إلى ما كانت قبله إنما ندعو إلى أمر تتفق فيه مصلحة

---

(١) الأهرام فى ٨ يونية.

مصر وإنكلترا جميعًا. فهذه الإعادة أول مظهر من مظاهر حُسن التفاهم الصادق بين الدولتين بعد أن عكرت حادثة السردار صفاء الجو وبعد أن ترتب على ذلك الإنذار ما ترتب. وحسن التفاهم الصادق تجتمع عنده مصلحة مصر وإنكلترا جميعًا وهذا الأمر لا يناقش فيه ولا يعترضه أحد من المصريين أو الإنكليز. فمن الحكمة السياسية. ومن الواجب إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الإنذار ورد ما نزعته من حقوق مصر وسلطانها إليها. وفى ذلك ما يوجبه العدل وما تقضى به المصلحة. وإذا تضامن العدل والمصلحة لأمر وجب قضاؤه»[1].

أقوال مكاتبى الصحف الإنكليزية فى الحكم

ولقد نشرت «الديلى إكسبريس» برقية لمكاتبها فى القاهرة، قال فيها:

«إن المتهمين فى قضية مقتل السردار كادوا يُجنون حينما نطق عرفان باشا رئيس الدائرة التى حكمت عليهم بالحكم عليهم وهو يقضى بشنقهم جميعًا ما عدا سائق السيارة».

«ونشرت «الديلى كرونكل» برقية أخرى من مُكاتبها فى القاهرة، قال فيها:

«إن الحكم أحدث رهبة أو دهشة كما لو كان غير منتظر صدور حكم رهيب على عدد كبير كهذا»[2].

ونشرت شركة روتر برقية من القاهرة، قالت فيها:

«إن المنظر كان مما يضيق له الصدر عند النطق بالحكم. وقد نشرت جميع الصحف الطلب الذى عرضه الأستاذ وهيب دوس بك على المحكمة قبل النطق بالحكم»[3].

---

(١) السياسة فى ١٠ يونية.

(٢) البرقيات الخصوصية لجريدة السياسة فى ٩ يونية.

(٣) البرقيات الخصوصية لجريدة السياسة فى ٩ يونية.

ونشرت «المورننج پوست» برقية من القاهرة، جاء فيها:

«إن الفصل الأخير من الرواية قد انتهى. وقد دلت الضوضاء التى أحدثها المتهمون على ما أصابهم من الفزع والخوف ولا سيما عبد الفتاح عنايت الذى أسرعت أنفاسه من شدة الانفعال وكاد يُغمى عليه».

«وكان يلوح على شفيق منصور أنه شاعر بمركزه شعورًا حادًا وكثيرًا وكان يخفى وجهه بين يديه».

«وقد نطق رئيس المحكمة بحكم الإعدام على جميع المتهمين بصوت هادئ حازم وقد كان لهذا الحكم وقع شديد بين الأهالى»[1].

وقال مكاتب «الديلى تلغراف» فى برقية لجريدته من القاهرة ما يأتى:

«إن الحالة فى المحكمة كانت مؤثرة إلى درجة شديدة بلغت تقريبًا حد الفزع. وقد جلس سائق السيارة طول المحاكمة جلوس المستسلم كأنه حيوان واقع فى فخ وبدا من المتهمين الآخرين من العلامات ما يدل على الانفعال العنيف ولو أن محمود إسماعيل ابتسم لأحد معارفه فى الجلسة وحيّاه. وكان بين آنٍ وآخر يوجه بضع كلمات من التشجيع لشفيق منصور الذى كاد يغمى عليه».

«وكان منظر عبد الفتاح عنايت وأخيه من أدعى المناظر إلى الحزن فإنهما ليسا سوى صبيين من صبيان المدارس لم تنبت لحيتاهما بعد. ولا تلوح على أحدهما أقل علامة تدل على الميل إلى الجرائم إن لم يكونا طائشين. ومن المستحيل ألا يعطف الإنسان عليهما متى عرف أنهما كانا آلتين مسخرتين فى قبضة شيخ ماكر لا يقدِّر للعواقب قدرها. ارتقى إلى منصة الحكم بالتحريض السياسى الذى كان يشعل ناره بآلات من أمثال هذين الغلامين وقد جلسا فى المحكمة شاحبَى اللون بدون حراك ما عدا حركة خفيفة من شفاههما وهما

(١) البرقيات الخصوصية لجريدة السياسة فى ٩ يونية.

يتلوان بعض آيات من القرآن ولما نطق الرئيس بالحكم خُيل كأن صاعقة انقضت على الحاضرين. ولم يستطع شفيق منصور أن يسير على رجليه المرتعشتين إلا بصعوبة كبيرة»(١).

وقد أظهرت الصحف البريطانية شماتة فى المصريين على أثر هذا الحكم، كأنها كانت تعدهم كلهم مسئولين عن هذه الجرائم التى استنكرها الجميع وثبت أن لا علاقة للمتهمين بسواهم على الإطلاق من باقى المصريين.

فإن جريدة «الإيفننج ستندارد» بعد أن وصفت حالة المتهمين بعد سماعهم الحكم عليهم قالت:

«والواقع أن اللِّين الذى أظهرته السلطات البريطانية ساعد على ارتكاب الجرائم السياسية ضد الإنكليز. فلم يكن هناك متآمر يعتقد، بصفة جدية، أن ارتكابه للقتل سيؤدى إلى شنقه. وكان من المسلَّم به، فى كثير من الأحوال أن أحكام الإعدام تخفف إلى الأشغال الشاقة المؤبدة؛ ففى سنة ١٩٢٤ حكم على ٥ أشخاص بالإعدام وذلك فى قضية المؤامرة ولكن لم يعدم سوى ثلاثة منهم. وصدر عفو عام من الجرائم السياسية فى عهد زغلول باشا فأطلق سراح جميع الذين أفلتوا من عقوبة الإعدام فخرجوا من السجون لكى يتآمروا على جرائم أخرى مع تسميتهم بالشهداء. والواقع أن جمهور المصريين ليس له ضمير عام إذ يعتبر الحكم على شخص متهم فى مؤامرة سياسية ميزة له. ولكن الحكم فى قضية السردار سيجعل مصر مكانًا آمنًا للأوروبيين».

والواقع أنه لولا الإفراج عن المجرمين السياسيين فى عهد وزارة سعد باشا زغلول لظل مرتكبو هذه الجريمة والجرائم الأخرى يتمتعون بالحرية. ولكن الإفراج عن نجيب الهلباوى كان العامل الأكبر فى الدلالة على أعضاء هذه العصابة. ولولاه لظلوا مجهولين للقضاء.

(١) البرقيات الخصوصية لجريدة السياسة فى ٩ يونية.

وقد روى مُكاتب الديلى تلغراف (إن عنايت قال فى اعترافاته إنه لو لم يطلق زغلول باشا سراح جميع المسجونين من أمثال نجيب الهلباوى لكان هو وأخوه طليقين متمتعين بالحياة)[1].

اعترافات جديدة لشفيق منصور

وبعد أن صدر الحكم على هؤلاء المتهمين تطوع زعيمهم شفيق أفندى منصور، تحت تأثير الاضطراب الذى لحقه على أثر الحكم عليه بالإعدام. وعلى أمل التخفيف عنه واستبدال عقوبته بالسجن المؤيد، بإعطاء بيانات كتابية جديدة عن علاقته فى هذه الجرائم ببعض أشخاص آخرين. غير أن هذه الاعترافات التى ناقضها باعترافات أخرى فى الغد مناقضة لها بالمرة لم تُنِلْه بغيته، إنما جرَّت إلى السجن وإلى محكمة الجنايات بعض ذوى المكانة من رجال الوفد وسيأتى الكلام عنهم فى حينه حين نتكلم عن محاكمتهم فى دورهم.

وقد قال مُكاتب التيمس بهذا الشأن:

«إن هناك اهتمامًا كبيرًا بأن أحد المحكوم عليهم فى قضية السردار قد تطوع بإعطاء بيانات تتعلق ببعض كبار المصريين. وهنالك رغبة، لا شك فيها، فى إتمام هذه التحقيقات لمعرفة أولئك الأشخاص ذوى المكانة الرفيعة الذين وافقوا أو حرضوا على الأعمال الإجرامية»[2].

وأرسل مراسل إلى جريدة السياسية من لندرة يقول:

«يعلقون هنا أهمية عظيمة جدًا على نبأ شديد الوقع أذاعته شركة روتر فى الصحف البريطانية مساء اليوم. وهو أن شفيق منصور عزم على إبداء معلومات جديدة عن أشخاص آخرين».

وزادت شركة روتر على ما سبق أن النائب العام سيحقق مع شفيق منصور اليوم (٩ يونية)[3].

---

(١) البرقيات الخصوصية لجريدة السياسة فى ٩ يونية.
(٢) البرقيات الخصوصية لجريدة السياسة فى ١٠ يونية.
(٣) البرقيات الخصوصية لجريدة السياسة فى ١٠ يونية.

ومن ثَم أخذت الصحف البريطانية تبحث فى علاقة شفيق منصور هذا بالوفد، محاولةً إلصاق تهمة مقتل السردار وتهم الإجرامات السياسية كلها به. فقالت جريدة التيمس ما يلى:

«كان شفيق منصور عضوًا فى لجنة الوفد، ومع أنه متهم فى قضية قتل بطرس باشا غالى. وفى قضية محاولة قتل السلطان حسين، فقد رشحه زغلول باشا لمنصب من أعلى المناصب فى مصر. وهذه الحقيقة وحدها تكفى لإيضاح السبب الذى من أجله طلب المستر كوين لويد ورسل باشا من اللورد أللنبى بعد وقوع الجريمة مباشرة أن يقيلهما من المسئولية نظرًا لما لقياه من التجارب فى عهد الحكومة الزغلولية. وقد استنكر زغلول باشا مرارًا - ولا شك أنه كان مخلصًا فى استنكاره - الجرائم السياسية. ولكن لا يمكن أن يُخلى من المسئولية الأدبية وقد أظهر زغلول باشا وحزبه عدم احتراس مدهش فى اختيار رفقائهم السياسيين وأن ما يحاوله الزغلوليون من تصغير العلاقات بين الزغلوليين وزعيم المتآمرين لا يحوز قبولاً كبيرًا فى نظر الذين يتذكرون أن الوفد رشح شفيق منصور رسميًا فى دائرة من دوائر القاهرة. مع العلم بأنه كان محوطًا بالشبهات»[1].

وقالت «الإيفننج نيوز»: «إن مصر، على ما يلوح سائرة فى طريق النظام والتقدم. فقد صادَق المفتى على أحكام الإعدام. وحمت السلطات الشهود من الإرهاب. ولقى البوليس المساعدة من حكومة زيور باشا فقضى على حركات عصابة الإجرام».

ثم قالت:

«إن شفيق منصور هو الشخصية الرئيسية بين المتهمين. وهو من أشد أنصار زغلول باشا المهيجين. وقد رشحه زغلول باشا لمنصب رفيع فى الحكومة ويدل اشتراكه فى حوادث القتل على أن روح العنف المطلقة العنان صارت جزءًا من الحركة الزغلولية».

---

(١) البرقيات الخصوصية لجريدة السياسة فى ١٠ يونية.

«وقد افترق اللورد أللنبى والحكومة المصرية متفقين على الصداقة وحسن النية والاحترام المتبادل. وتظهر الأغلبية الكبرى من المصريين - التى تتمتع بحرية فى الرأى لم تتمتع بها منذ شهور عديدة - استعدادها لاستمرار الصداقة السياسية مع بريطانيا تلك الصداقة التى تؤدى إلى النظام والرخاء الكبير»[1].

وقد كانت نتيجة كل ذلك أن فاز نجيب أفندى الهلباوى الذى دل على عصابة المتآمرين، بمبلغ عشرة الآلاف الجنيه التى كانت وضعت مكافأة لمن يدل على قاتلى السردار.

ولقد ضربت الصحف المعادية للوفد على هذه النغمة وعددت أمورًا استدلت منها على ما كان يلقاه المجرمون السياسيون من الحفاوة والإكرام بعد العفو عنهم فى عهد وزارة سعد باشا، التى يقابل بها المجاهدون والأبطال حتى كان الواحد منهم إذا وصل إلى مكتب وزير من وزراء سعد استقبله الوزير معانقًا. وبلغ من ذلك أن أحد هؤلاء المحكوم عليهم - وكان قد استطاع الفرار والاختفاء ولم يكن قد صدر عنه عفو - دخل إلى مكتب وزير الحقانية فى ذلك الحين ودله على نفسه فلقى كل الحفاوة وخرج مودعًا بالتجلة وظل مطلق السراح بعد ذلك.

قالت السياسة: «وازداد هؤلاء اقتناعًا بشهامتهم ووطنيتهم حين رأوا حكومة سعد باشا لم تكتفِ بالحفاوة بمن أُفرج عنهم ممن حكم عليهم فى الجرائم السياسية بل أخذت تفسح لهم صدرها وتدر عليهم الرزق من خزانة الدولة بتوليهم وظائفها. فقد أدخل هؤلاء الذين أفرج عنهم فى سكرتارية البرلمان وغير سكرتارية البرلمان ورزقوا من المرتبات ما لم يكونوا ليحلموا به لو أنهم ظلوا فى صف النظام واحترام القانون ووصلوا من العلم والدراية إلى أضعاف ما وصلوا إليه إلى حين ارتكابهم الجريمة».

«و.... وما نحسب أحدًا يناقش فى صحة المقدمات التى قدمنا. ومهما يتبرأ سعد باشا من شفيق منصور ومهما يُقَلْ إنه لم يرشحه إلا إجابة لطلب أهل

---

(١) البرقيات الخصوصية لجريدة السياسة فى ١٠ يونية.

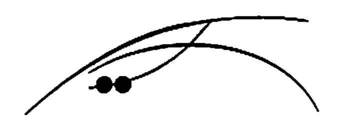
دائرته وأنه لا يعرفه شخصيًا فإن السياسة التى سارت عليها حكومته وما شملت به المحكوم عليهم سياسيًا من العطف وما كانت تعامل به شفيق منصور من حسن الرعاية وما أعلنه لصقاء سعد فى لندره بعد محادثات مكدونالد، كل ذلك كان باعتراف المتهمين أنفسهم هو الذى دفعهم إلى ارتكاب جريمتهم».

«والآن يجب أن يُقضى قضاء أخيرًا على الجو الذى مهد لهذه الجريمة وما سبقها من الجرائم. يجب أن تقف حملة التحريض أولاً بعدم تشجيع المحكوم عليهم على نحو ما كان حاصلاً فى حكم سعد باشا بحال من الأحوال. ويجب لذلك أولاً المثابرة فى التحقيق فى غير هوادة للوصول إلى أصول هذه الجرائم التى سبقت جريمة السردار جميعًا. ويجب من جهة أخرى ألا يُتسامح فى الوسائل التى خلقت جو الإجرام فى مصر. فقد كان تساهل حكومة عدلى باشا سنة ١٩٢١ مع سعد باشا فى خطبه المهيجة وتسامح حكومة ثروت باشا ويحيى إبراهيم باشا مع الخطباء المهيجين بعد ذلك هو الذى سمح لهذا الجو الأثيم أن يخلق. فمن الواجب، وقد ذقنا من آثار هذا التسامح ما ذقنا، أن يدرك القائمون فى الحكم أيًا كانوا، أن الحرية ليس معناها الإباحة. وإن امتداد يد العدالة إلى الناس مهما تكن أقدارهم ومراكزهم وتسويتها بينهم جميعًا فى كل كبيرة وصغيرة يرتكبونها مخالفة لقانون. تلك هى الوسيلة لتمتع البلاد بالطمأنينة والأمن ولبلوغها ما تريد من التمتع بحقوقها كاملة حرة مستقلة».

■ ■ ■

متفرقات

توسيع قناة السويس - صدى الحكم فى قضية ديون الجزية - مصر ومؤتمر مراقبة تجارة الأسلحة - مشروعات الرى الكبرى - المعاهدة المصرية الألمانية



توسيع قناة السويس

قدمت شركة القناة تقريرها السنوى وقد رأت فيه توسيع القناة بالنسبة لتقدم الملاحة فى الأزمان الأخيرة، تقدمًا يجعل من الضرورى السماح لسفينتين بأن تسيرا فى عرض القناة دون خوف.

ولقد قالت جريدة «فيننشال نيوز» فى مقال رئيس ما يأتى:

«لا شك أن تقرير شركة قناة السويس يقابل بالارتياح. مع ذلك فإنه يشفُّ عن بعض المسائل السياسية المهمة. ومن جملة هذه المسائل هو هل تستعمل الحكومة البريطانية صوتها المؤثر فى المراقبة بأوفى الطرق انطباقًا على المصالح البريطانية؟ وبعبارة أخرى هل يعد نصيب الحكومة فى ملكية القناة مسألة توظيف أموال قبل كل شىء آخر يقصد منه استنزاف موارد الميزانية أو تنظر نظرة اهتمام إلى تأثير رسوم القناة فى تقدم التجارة فى الإمبراطورية؟ إن الرأى الأول مصيب من الوجهة المالية البحتة ولكنه محصور فى نقطة ضيقة وإذا نظرنا إليه من حيث الدخل الصافى لا نجده عظيم الفائدة. أما من حيث الرأى الثانى فإن القناة طريق مباشرة بين أوروبا والمحيط الهندى فتأثيره لا يقتصر على التجارة مع الهند والصين واليابان بل يتناول العراق وإيران وأستراليا ونيوزيلاندا ومالايا وأفريقيا الشرقية وروديجيا أيضًا. فمصلحة بريطانيا

تقتضى ترقية موارد التجارة الغزيرة مع هذه البلدان. فإقامة عراقيل فى وجهها للحصول على موارد مباشرة من القناة هى بمثابة تضحية الجنيه للحصول على الريال».

«لقد أصبحت اليابان الآن منافسًا عظيمًا جديدًا فى التجارة فى الشرق، نعم إنها ما زالت فى مركز ثانوى فى تجارة المحيط الهندى ولكنها لن تظل كذلك دائمًا. وترى فى غضون ذلك أن رسوم القناة والتأخر فى اجتياز القناة يساعدان على تقوية تلك المنافسة. فيجب أن ينظر الأعضاء البريطانيون فى مجلس إدارة القناة إلى المصلحة البريطانية فى هذا الصدد نظرة واسعة».

وهنا تكلم الكاتب عن رسوم القناة منذ نالت الشركة امتيازها، ثم قال:

«وقد ظهر بالاختبار أنه كلما كانت رسوم القناة تُخفض كان النقل فيها يزداد ولكن تعديل اتفاق سنة ١٨٨٣ لتسهيل حركة العمل مرتبط بتعميق القناة تعميقًا يجعل التأخر فى السير فيها أقل ما يمكن أن يكون.. على أن سياسة الشركة فى مسألة توسيع القناة خاضعة لشروط الامتياز. فالامتياز ينتهى سنة ١٩٦٧ إذا لم يجدد وعند انتهائه يجوز للحكومة المصرية أن تدفع للشركة ثمن الأدوات والتجهيزات المستخدمة فى أعمال الشركة وتستولى عليها. ولكن الشركة رغبت فى ضمان تجديد الامتياز فجعلت تنفق من الأموال على بناء أبنية عظيمة من الأكلاف أكثر مما تنفق على تحسين القناة. إلا أن هذه السياسة ليست أفضل سياسة لمصلحة النقل فى القناة ولا هى ضرورية من حيث المصلحة البريطانية التى تقضى به الإشراف على القناة. فمن الممكن أن يباشر توسيع القناة فى الحال بدون صعوبة مالية».

صدى الحكم فى قضية قروض الجزية

حكمت المحكمة المختلطة أخيرًا فى قضية قروض الجزية، بأحقية حَمَلة الأسهم فى سداد حقوقهم مع فائدة سبعة فى المائة.

ولقد نشرت جريدة التيمس مقالاً رئيسًا لخصت فيه تاريخ قضية قروض الجزية، ثم قالت:

«ولما كانت معاهدة لوزان قد حررت مصر من دفع أية جزية لتركيا قالت مصر فى حجتها إذا كانت قد أُعفيت من دفع أية جزية لتركيا فإنها غير ملزمة بدفع الأقساط التى عليها لحملة أسهم القروض التى عقدت بضمان الجزية. وهناك فرق يسير بالطبع بين هذه الحجة وبين التقصير المنطوى على التحدى لأنه يؤخذ من شروط السندات أن ضمان مصر لوجوب تسديد الأقساط الخاصة بالقروض غير مقيد بشرط والعلاقة الوحيدة بين الجزية وما على مصر أن تفيه هو أنه أُجيز لمصر أن تخصم الأقساط من أصل الجزية. ولما كانت الجزية قد أُلغيت الآن فإنه لا يوجد شيء يمكن أن تخصم منه الأقساط. على أن القيد الذى يقيد مصر ويلزمها بدفع هذه الأقساط بقى كما هو. ولقد تجاهلت الحكومة المصرية الحقيقة التى لا تقبل الجدل وهى أنها تعهدت بأن تدفع سنويًا ٦٦٨,٨٢٦ جنيهًا منذ ٦١ عامًا وأن فى زيادة عبارة (لا يجوز إنقاصه) فى الدكريتات التى أعطت الاتفاقات الصيغة القانونية ضمانًا آخر بأن الدفع سيستمر. كذلك تجاهلت الحكومة المصرية الحقيقة الواقعة وهى أنه لما قطعت مصر على نفسها هذا العهد نالت مقابله ثمنًا ذا قيمة وهو قبول تركيا أن تفرض مصر رسومًا على الواردات من بلادها وهو امتياز عاد على مصر بإيراد كبير. وقد سعت الحكومة المصرية من قبل أن تضعف قضية حملة الأسهم بقولها إنها تأخذ شيئًا ذا قيمة مقابل ما تعهدت به. ونظرًا للضرر الذى أصاب ثقتها من جراء هذا العمل الذى لم يكن من سداد الرأى القيام به. فإننا نرجو أن تصدر الحكومة تعليماتها لدفع الأقساط المستحقة حالاً. وأن لا تؤجل الأمر باستئناف حكم قاطع كهذا».

«وتعد هذه القضية دليلاً ساطعًا على قيمة المحاكم المختلطة بالنسبة إلى الأجانب الذين لهم مصالح فى مصر. إذ لولا وجودها لما وجد هناك علاج لهذا التقصير لأن الحكومة البريطانية لم تستعمل ما لها من السلطة بموجب تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى ينص على أن مصالح الأجانب فى مصر وعهود مصر الدولية يمكن وضعها تحت إشراف بريطانيا وربما كانت هذه أول قضية نجح

فيها بنك أو محل يصدر سندات فى نضاله ضد حكومة أجنبية فى بلادها. لأن البنوك التى تصدر السندات تنفر عادة من القيام بمثل هذه الأعمال. ولذا يجدر بنا أن نهنئ بنك روتشلد على ما أظهره من الإقدام والمجازفة فى قضية لم يكن يرجو نجاحها. ولا ريب أنه يندر جدًا أن ينجح الأفراد فى قضايا يرفعونها ضد حكومة أجنبية. فيجب أن تستخرج من ذلك عبرة واجبة وهى أنه إذا تعودت الحكومات الأجنبية أن ترغم دائنيها من الأفراد على الالتجاء إلى القضاء فإن عقد الصفقات المالية يصير أمرًا مستحيلاً. لأن أصحاب الأموال الذين عُرفوا بالحكمة وبعد النظر لا يغفلون عن هذا الخطر الذى يتهدد سندات الدول الأجنبية»[1].

كما أنها نشرت مقالاً لمكاتبها المالى قال فيه ما يلى:

«جاء الحكم الذى صدر فى قضية سندات الجزية مؤيدًا لحجة حملة الأسهم وإنكارًا لمناورات الحكومة المصرية بتعرضها لعهود صريحة جدًا. أما الأنباء التى وردت عن انتصار حملة الأسهم فلم تؤثر فى سعر السندات. على أن عدم التأثر هذا يُعد دليلاً ساطعًا على أنه متى قصر المدين فى الدفع فإنه يتعذر إزالة الوصمة التى تلحق الثقة به. وقد بلغت الثقة المالية بمصر أعلاها وهى تحت الإدارة البريطانية. ولكن هذه الثقة أُصيبت بصدمة قاسية. فإذا كانت الحكومة المصرية تدرك ما لتحسين الثقة بها من الأهمية العظمى فعليها أن تبادر إلى اتخاذ الوسائل اللازمة لدفع الأموال المستحقة»[1].

وعقدت جريدة «فيننشال تيمس» مقالاً افتتاحيًا، جاء فيه ما يلى:

لم ترفض الحكومة المصرية قط رفضًا فعليًا أن تدفع ما عليها بلا شرط ولا قيد ولكنها رفضت الدفع إذ لم تَرَ أمامها قرارًا قانونيًا إلزاميًا يثبت أن إيقاف دفع الجزية التركية هو عمل مستقل من جانب مصر. وهى لم تتعرض لسلامة الأسهم لأن الحكومة المصرية أظهرت حرصًا بتجنب الظهور بمظهر التقصير

(١) البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام فى ١٧ يونية.
(٢) البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام فى ١٧ يونية.

الفعلى. فقد وضعت الأموال اللازمة لتسديد ما عليها إلى الأجانب وعلى ذلك يجب أن لا يكون هناك تأخير لا مبرر له فى تسديد الديون التى استحقت إذا كانت الحكومة المصرية ستقبل الحكم بدون استئناف. ولا ريب أن الحكومة المصرية إذا بادرت إلى تنفيذ الحكم فإنها تجنى بإزالة الشكوك التى تحيط ثقتها المالية فائدة أعظم مما لو سلكت خطة المماطلة التى لا تجدر بها والتى تستطيع اتباعها بصفتها مملكة مستقلة فرضًا. على أن مصر الحديثة مضطرة إلى المساعدة من أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية وهذه المساعدة لا تستطيع الحصول عليها إلا إذا أظهرت لأصحاب الأموال ضمانًا معقولاً لأموالهم كما فى وسعها الآن أن تفعل»[1].

ونشرت جريدة «فيننشال نيوز» مقالاً رئيسًا قالت فيه ما يلى:

«تعقدت الأمور من جرّاء النتائج السياسية التى تولدت منذ إعلان نظام الحكم الجديد فى مصر. وليست لدينا معلومات تدلنا هل تنوى الحكومة المصرية السير بالقضية إلى أبعد من ذلك ولكن إذا فرضنا وفازت مصر فى استئناف الحكم فإنه من الملائم أن تذكر الخطة التى سلكتها وزارة العمال فى السنة الماضية. وقد أعلنت الحكومة المصرية فى شهر يوليو أنها مستعدة لإحالة المسألة إما إلى محكمة العدل الدولية فى لاهاى أو إلى أية هيئة تحكيم. وهى إجراءات لا مبرر لها لأننا لا نرى هناك ما يدعو إلى التحكيم أو إلى محكمة لاهاى. وقد ألقى المستر بونسبتى تصريحًا قاطعًا فى البرلمان فى الشهر نفسه قال فيه إن الحكومة البريطانية لم تقبل قط صحة أى زعم أن مصر ليست ملزمة بتسديد ما عليها إزاء هذه الأسهم. وهو يعنى، بلا مراء، تسديد الدَّيْن ودفع الفوائد. ولهذا التصريح أهمية عظيمة لأن ما اقترحته الحكومة المصرية من عرض المسألة على هيئة تحكيم كان مقتصرًا على الفوائد فقط. ولما كانت الوزارة المصرية الحالية لم تعلن عدم موافقتها على الخطة التى أعلنتها سابقتها

(١) البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام فى ١٧ يونية.

فإن المفروض أنها على رأيها. أما نحن فنرى أن على الحكومة البريطانية قسطًا صريحًا من التبعة الأدبية»[1].

ونشرت جريدة «الديلى تلغراف» بهذه المناسبة مقالاً لمكاتبها المالى، قال فيه ما يلى:

«جاء قرار المحكمة المختلطة معززًا للثقة بها من جميع الوجوه. ومما يستحق الملاحظة أن هذه أول قضية أيدت فيها تلك الهيئة حقوق الأجانب بدلاً من أن تؤيدها الحكومة البريطانية عملاً بنص التصريح الذى أنهى الحماية. والمأمول أن تعود الحكومة المصرية إلى الدفع بدون إبطاء. وقد أُصيبت سمعة مصر المالية بضرر عظيم من جراء الخطة العقيمة التى سلكتها الحكومة المصرية وهى الخطة التى سببت متاعب لا مبرر لها للكثير من حملة الأسهم الذين اضطروا إلى بيع أسهمهم بخسارة عظيمة. أما سندات سنة ١٨٥٥ التى فائدتها ٤ فى المائة فصنف آخر لأنها، وإن تكن صدرت اعتمادًا على الجزية المصرية فإنها مضمونة من حيث الفائدة من الحكومتين الفرنسية والبريطانية»[2].

وكذلك نشرت جريدة «مانشستر جارديان» مقالاً لمحررها المالى، قال فيه ما يلى:

«يجب أن يُقابل الحكم بالارتياح حتى لدى الذين لا يحملون أسهم قروض الجزية.. إلخ».

ومما لوحظ أثناء نظر هذه القضية فى المحكمة المختلطة أن النائب العام لدى المحاكم المختلطة قد انضم فى رأيه إلى حملة الأسهم ولم يدافع عن وجهة نظر الحكومة. ولقد كان موقف جنابه مثيرًا لدهشة المصريين جميعًا لأنه موظف من موظفى الحكومة المصرية يطلب القضاء على الحكومة المصرية قضاءً ينقض قرار برلمانها الذى تصدَّق عليه من جلالة الملك وأصبح قانونًا واجب النفاذ.

---

(١) البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام فى ١٧ يونية.
(٢) البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام فى ١٧ يونية.

ولقد نقدت جريدة «السياسة» موقف جناب النائب العمومى لدى المحاكم المختلطة فى هذه القضية فى مقال كتبته فى يوم ٩ يونية عن مرافعات جنابه فى هذه القضية؛ فعدته النيابة العمومية ماسًا بجناب النائب العمومى لدى المحاكم المختلطة. وحققت مع محرر السياسة فى هذا الأمر!

وقد كتبت الصحف بعد ذلك فى وجوب تمثيل مصر فى عصبة الأمم بمناسبة هذا الحكم؛ ليمكن عرض مسألة الجزية على محكمة العدل الدولية الدائمة التابعة للعصبة.

مصر ومؤتمر مراقبة تجارة الأسلحة

تكلمنا عن هذا المؤتمر فى فصل مضى بما وسعه المقام وأتينا على تقرير مندوب مصر فيه وعلى معارضته فى اعتبار مصر ضمن المنطقة الحرام التى يُمنع فيها الاتّجار بالأسلحة إلا بقيود ثقيلة. بحيث لو أدخلت مصر فى هذه المنطقة لكان من الواجب تطبيق هذه القيود عليها.

وقد وردت برقية من مندوب مصر فى مؤتمر مراقبة الأسلحة فى جنيف وأذاعته إدارة المطبوعات ونشرته الصحف فى يوم ٢٨ مايو، قال فيه إنه «علم من مصدر شبه رسمى أن لجنة المؤتمر الجغرافى قررت حسبان مصر خارجة من المنطقة الحرام».

وإنه فى الواقع لعمل جليل لا يقتصر نفعه على جعل هذا النوع من التجارة حرًا ضمن نطاق القانون الدولى، بل يضع مصر لأول مرة فى عهدها الحديث فى مصافّ الدول الحرة فتعاقد معهم كما يتعاقد النظير مع النظير على شئون تتعلق بالإشراف على صيانة السلام بين الأمم.

بقى الطلب الآخر الذى ذكره الوفد المصرى فى جنيف فى مذكرته التى قدمها إلى المؤتمر، وهو الطلب المتعلق بالسلاح الذى يجوز للأجانب استجلابه من الخارج وحيازته فى مصر. ولم يرد من مندوب مصر شىء عما تم فى هذا الطلب بعد. وقد سبق لنا أن قلنا إن اللورد انسلاو المندوب البريطانى عارض فيه

بحجة أنه طلب يتعلق بالشئون الداخلية فى مصر فأحيل إلى إحدى اللجان لدرسه ولعله ما زال باقيًا فى اللجنة حتى الآن، فهو طلب دقيق يتعلق بنظام الامتيازات الذى يحرص الأجانب على الاحتفاظ به مع إنهم لو أنصفوا لما أظهروا تعنتًا فى إجابة مثل هذا الطلب.

ولقد وردت على جريدة الأهرام برقية من مُكاتبها الخاص بباريس، قال فيها:

«كتبت جريدة (منبر الشرق) التى تصدر فى جنيف مقالة عن الاقتراح الذى جرى فى مؤتمر السلاح على إدماج الخليج الفارسى وبحر عُمَان فى المنطقة الحرام فكان صوت مندوب مصر فى هذا الاقتراح ضد النظرية الإيرانية التى أيدها مندوب الصين ومندوب تركيا. وقد قالت فى هذا المقال ما يأتى:

«إن ذكر مصر بين الدول التى كانت أصواتها ضد النظرية الإيرانية هو مما يقابل بالدهشة والاستغراب وخصوصًا فى هذا الوقت الذى تقيم فيه حكومة جلالة الملك فؤاد أحسن العلاقات مع الحكومة الإيرانية. وقد أنشأت مفوضية مصرية فى طهران لزيادة العلاقات الودية والسياسية بين البلدين. ولكن المندوب الذى كان يمثل مصر فى هذا الاقتراح فى المؤتمر هو المستر جريفث الذى انتقدنا من قبل تعيينه كمندوب مصرى فى جنيف. ولقد كان من الأمور الطبيعية، وهو إنكليزى، أن ينضم إلى جانب البريطانيين بلا مراعاة للمصلحة المصرية أو الشرقية. وستكون الحال كذلك كلما مثل مصر فى مؤتمر دولى مندوب من رعايا إنكلترا. فعلى الحكومة المصرية الحريصة على مصالح مصر وكرامتها أن تفكر فى هذه الأمثولة وتستخلص منها ما يجدر العمل به»»[1].

مشروعات الرى الكبرى

نشر ضمن قرارات مجلس الوزراء بالصحف فى يوم ١٤ يونية، أنه وافق على الاعتمادات التى طلبتها وزارة الأشغال لمشروعَىْ قناطر نجع حمادى وخزان جبل الأولياء.

---

(١) البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام فى ٢٥ يونية.

وبهذه المناسبة قصد أحد محررى جريدة السياسة حضرة صاحب المعالى وزير الأشغال (إسماعيل سرى باشا) وطلب من معاليه شرح الفوائد المنتظرة من تلك المشروعات التى تعد حلقة مهمة من حلقات أعمال الرى التى فى جعبة معاليه، فصرح لمندوب السياسة بما يلى:

«لقد وافق مجلس الوزراء الذى عقد برياسة حضرة صاحب الجلالة الملك أمس (١٤ يونية) على مشروعات قناطر نجع حمادى وخزان جبل الأولياء والفوائد التى تجىء بها هذه المشروعات عند إنجازها هى:»

أولاً - «منع حدوث شراقى بتاتًا فى الفيضانات الوطيئة فى حياض مديريات قنا وجرجا وأسيوط. بواسطة تعلية المياه بالحجز على قناطر نجع حمادى».

ثانيًا - «خَزْن مقدار من المياه يبلغ صافيه الذى يصل للقطر المصرى ٢ ونصف مليار من الأمتار المكعبة بخزان جبل الأولياء أى ما يعادل المقدار الذى يخزن الآن بخزان أسوان وهذا المقدار يمكننا من:»

«أ - تكميل ما ينقص الآن من المياه فى زمن الصيف لرى الأراضى المنزرعة صيفيًا بالقطر المصرى وعدم التضييق على زراعة الأرز فى شمالى الأقاليم البحرية».

«ب - رى الحياض المنعزلة بمديرية أسوان - وهى التى لا يمكن ريها ريًا نيليًا الآن إلا فى الفيضانات العالية - بواسطة تركيب طلمبات خاصة على النيل لريها ريًا مستديمًا».

«ج - تحويل جزء من الأراضى الحوضية بمديرية قنا الواقعة خلف نجع حمادى إلى نظام رى مستديم».

«د - إصلاح جزء من الأراضى البور الواقعة بأطراف الأقاليم البحرية وريها ريًا مستديمًا».

«ويقدر ما يمكن إصلاحه وزرعه بواسطة خزان جبل الأولياء بما لا يقل عن المقدار الذى أصلح وزرع بواسطة خزان أسوان. وكان مجموعه لا يقل عن ٥٠٠,٠٠٠ فدان فى جميع القطر»[1].

ولما كانت الأراضى الموجودة بالقطر المصرى غير المتمتعة الآن بالرى الصيفى تقرب من ثلاثة ملايين فدان، وهى الأراضى الواقعة تحت نظام الرى الحوضى بالأقاليم القبلية والأراضى البور بالأقاليم البحرية وهى المعروفة بالبرارى والأراضى المشغولة الآن بالبحيرات الواقعة بسواحل البحر الأبيض المتوسط - فقد تفضل معاليه بشرح الأعمال التى يرى إجراءها لرى الأراضى التى تبقى منها بعد استنزال الأراضى التى تنتفع من خزان جبل الأولياء التى تبلغ مليونين ونصف مليون من الأفدنة شرحًا إجماليًا، فقال:

«إن هذه الأعمال هى:

أولاً - «من المعلوم أن مجرى النيل الأبيض بعد خروجه من بحيرة ألبرت الواقعة بآخر منطقة البحيرات الاستوائية من بحرى يسير إلى ناحية بور بدون عوائق تقريبًا وبدون أن يمر بسياحات متسعة يتفرع إلى فرعين هما بحر الجبل وبحر الزراف. فبحر الجبل يمر معظمه بسيَّاحات متسعة وبحر الزراف يمر أيضًا بسياحات قليلة الاتساع فى جزئه القبلى. أما فى جزئه البحرى فلا يمر بسياحات ونظرًا لكون الفرعين خاليين من الجسور فعند ورود المياه من البحيرات الاستوائية ومرورها بفرعَى النيل الأبيض يفيض بالسياحات التى لا تقل مساحتها عن خمسة وعشرين مليونًا من الأفدنة ويضيع منه أكثر من النصف بالتبخر وفى تغذية النباتات المائية، ولذلك فكر فى تعديل مجرى الزراف. وتحويله قليلاً للجهة الشرقية بالكراكات وجعله هو الفرع الرئيسى وعمل قنطرتَىْ موازنة بناحية بور إحداهما كفم لبحر الزراف والأخرى للصرف على بحر الجبل إذا تواجدت مياه زيادة عن اللازم للقطر المصرى».

---

(١) السياسة فى ١٤ يونية.

ثانيًا ـ «قد فكر أيضًا فى إقامة سد حجز على مخرج النيل الأبيض فى بحيرة ألبرت لاستعماله كخزان يُملأ أثناء الفيضان ويجعل اتساعه يكفى لخزن ما يكفى لرى الأراضى المصرية غير المتمتعة بالرى الصيفى (بعد استنزال ما يمكن ريه من خزان جبل الأولياء) فى سنتين حتى إذا تصادف وجاءت إحدى السنين قليلة الإيراد يمكن الانتفاع بزائد المخزون».

«وبالحساب عرفنا ما يلزم من المياه لرى ٢ ونصف مليون من الأفدنة فى زمن الصيف هو تسعة مليارات من الأمتار المكعبة فقد فكرنا فى جعل سعة خزان بحيرة ألبرت عشرين أو ثلاثين مليارًا كى يمكن أن تكفى للرى فى سنتين».

«ولما كانت المدة التى ستستغرقها المياه فى سيرها من بحيرة ألبرت للقطر المصرى تزيد على ثلاثة أشهر بعد إتمام أعمال الرى بالنيل الأبيض من تعديل مجراه ومن إقامة خزان بحيرة ألبرت فقد فكرنا فى استعمال خزان جبل الأولياء تسترسل فيه المياه من بحيرة ألبرت وتكون على مقربة من القطر المصرى».

«ولا محل للخوف من إمكان استعمال مياه النيل الأبيض لرى أراضى الجزيرة بالسودان. وأن مياه النيل الأبيض بالنظر لانحطاطها انحطاطًا كبيرًا عن أراضى الجزيرة لا يمكن استعمالها لرى تلك الجزيرة والنيل الأزرق هو الوحيد الذى يستطيع السودان الاستفادة بمياهه فإنه يرتفع عن النيل الأبيض نحو أربعين مترًا».

«وثبت فوق هذا أن المياه التى يحتاج إليها السودان من مياه النيل الأزرق لرى ٣٠٠,٠٠٠ فدان (أراضى الجزيرة) يوازى قيمة ما يصرفه هذا النيل (الأزرق) فى أربعة أيام من فيضانه».

«ومصر ما زالت حتى الآن هى المسيطرة على مقاييس النيل فى السودان بواسطة مصلحة الرى التابعة لها وقد اعترفت إنكلترا لها بأنها صاحبة الحق بالتقادم والأولوية»[1].

---

(١) السياسة فى ١٥ يونية.

ولقد وافق مجلس الوزراء فى الجلسة التى عقدها فى يوم ١٢ يونية على مشروع معاهدة ألمانية مصرية. وعزمت وزارة الخارجية على وضع الميثاق الخاص بالمعاهدة ثم يوقعها كل من دولة وزير الخارجية المصرية وسعادة وزير ألمانيا المفوض ثم تنفذ بعد مضى خمسة عشر يومًا من تاريخ التوقيع، على ألا تكون نهائية إلا بعد مصادقة البرلمانين المصرى والألمانى عليها. وهذا هو نص المعاهدة:

«حيث إن هناك ما يدعو - بقصد إيجاد علاقات ودية بين الحكومتين الألمانية والمصرية بدون أن تمس هذه العلاقات، بأى حال، الحقوق التى اكتسبتها مصر من النصوص الصريحة لمعاهدة فرساى - إلى تجديد شروط الإقامة بالنسبة للرعايا الألمانيين فى مصر وللرعايا المصريين فى ألمانيا على أساس التبادل».

«وحيث إن الحكومة المصرية مستعدة، بدافع الروح نفسها، لأن تمنح الحكومة الألمانية بطريق التوكيل المؤقت حق محاكمة الرعايا الألمانيين، فى بعض الأمور، أمام محاكم قنصلية فى مصر طبقًا للشروط المعينة فى هذا الاتفاق».

«فقد اتفق حضرة صاحب السعادة السير دى مرتنس الوزير المفوض والوكيل السياسى والقنصل العام لألمانيا فى القاهرة باسم دولة الرَّيخ الألمانية».

«وحضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا وزير خارجية الحكومة المصرية باسم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر».

«المرخص بذلك رسميًا لكل منهما من قِبل حكومته على الأحكام الآتية:»

«المادة الأولى»

«يتمتع رعايا كل واحدة من الدولتين المتعاقدتين بحق الإقامة والبقاء فى أراضى الدولة الأخرى على أن يكونوا خاضعين لجميع قوانين البلاد وللوائح البوليس».

«المادة الثانية»

«ولكى يتمتعوا بهذه الحقوق يجب أن تكون بأيديهم الوثائق الكافية لإثبات شخصياتهم طبقًا للقواعد التى ستعين فيما بعد بالاتفاق بين الدولتين».

«ولكل واحدة من الدولتين الحق المطلق فى أن تحرِّم على رعايا الدولة الأخرى الإقامة أو البقاء فى أراضيها وأن تطردهم منها لأى سبب من الأسباب الآتية:»

«مصلحة أمن الدولة فى الداخل أو فى الخارج، الحكم بعقوبات جنائية، أو لأى سبب مرتبط بالنظام الصحى أو بالأخلاق العامة».

«المادة الثالثة»

«تمنح الحكومة المصرية الحكومة الألمانية بطريق التوكيل المؤقت حق محاكمة الرعايا الألمانيين فى مصر أمام محاكم قنصلية فى جميع المسائل التى كانت من اختصاص المحاكم القنصلية الألمانية فى مصر إلى سنة ١٩١٤».

«وينتهى هذا التوكيل عند تنفيذ نظام قضائى جديد يطبق على جميع الأجانب فى مصر».

«وهذا المنح خاضع للشروط والتحفظات الآتية:»

«أ ـ فى المسائل الجنائية تكون المحاكم القنصلية الألمانية مختصة فى أن تصدر حكمًا نهائيًا وفى الدرجة الأخيرة إلا فى حالات وجوه الرجوع ووسائل إعادة النظر المبنية على مبادئ قانونية».

«ب ـ المسائل الجنائية الآتية لا تدخل فى اختصاص المحاكم القنصلية الألمانية بل يُحاكم الرعايا الألمانيون فى أجلها أمام القضاء الأهلى:»

«أولاً ـ الجنايات أو الجنح التى تقع ضد أمن مصر فى الداخل أو فى الخارج وضد نظام الحكم فى مصر أو ضد النظام الاجتماعى كما هى مبيَّنة فى البابين الأول والثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات المصرى وفى القانون رقم ٣٧ الصادر فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٢٣».

«ثانيًا ـ الاعتداء على حضرة صاحب الجلالة ملك مصر أو أعضاء الأُسَر الملكية أو العيب فى حق جلالته أو حقهم كما هو مبين فى القانون رقم ٣٢ بتاريخ ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ المعدل لبعض أحكام قانون العقوبات الأهلى».

ثالثًا ـ «الجنايات أو الجنح التى يرتكبها الرعايا الألمانيون الموظفون أو المستخدمون فى المصالح المصرية العامة عند تأدية وظائفهم أو لمناسبة تأدية وظائفهم».

ج ـ يجوز للسلطات المحلية دائمًا أن تتخذ الإجراءات الأوَّلية للتحقيق طبقًا للقوانين واللوائح المعمول بها بشرط أن تخطر قنصلية ألمانيا فى الحال».

«المادة الرابعة»

«فيما يختص بهذا الاتفاق اصطلح على أن كلمة (رعايا ألمانيين) يقصد بها رعايا دولة (الريخ) الذين هم من أصل ألمانى أو الذين أصبحوا كذلك بحكم القانون».

«المادة الخامسة»

«ينفذ هذا الاتفاق بعد التوقيع عليه بخمسة عشر يومًا ويجب أن يصادق عليه كل من برلمانَى الدولتين ويكون تبادل المصادقة فى أقرب فرصة ممكنة فى القاهرة».

«وضع هذا الاتفاق من نسختين فى القاهرة فى سنة ١٩٢٥»[1].

مذكرة ملحقة

(بالاتفاق المعقود بين مصر وألمانيا)

«رأى الطرفان، بالاتفاق بينهما أنه من المفيد تحديد معنى بعض أحكام الاتفاق المشار إليه ومدى هذه الأحكام. وهذا التحديد هو موضوع المذكرة التالية».

(١) السياسة فى ١٣ يونية.

«أولاً ـ عن المادة الأولى»:

«ومن المتفق عليه أن عبارة (جميع قوانين البلاد) تشمل قوانين الضرائب».

«ثانيًا ـ عن الجزء ب من المادة الثانية بفقرتيها الأولى والثانية»:

«من المتفق عليه أن الأحكام التشريعية المنصوص عليها قد يمكن فى المستقبل للشارع المصرى تعديلها مع بقائها مطبقة على الرعايا الألمانيين».

«أما إذا أضيفت أنواع جرائم جديدة إلى تلك التى تعنيها الأحكام المذكورة فإن هذه الجرائم الجديدة لا تدخل ضمن الجرائم التى اختصت المحاكم المصرية بالنظر فيها».

«ثالثًا ـ عن الجزء ج من المادة الثالثة»:

«المقصود من الإجراءات الأولية للتحقيق الإجراءات المنصوص عليها بالنسبة لحالات التلبس فى الباب الثانى من الكتاب الأول من تحقيق الجنايات الأهلى».

«رابعًا ـ عن المادة الرابعة»:

«بناء على طلب الحكومة المصرية التى ترغب فى أن تحتاط لاحتمال امتلاك دولة (الريخ) مستعمرات أو أقاليم خارج القارة الأوروبية اتفق الطرفان على أن عبارة (الذين أصبحوا كذلك بحكم القانون) لا يمكن تفسيرها على أنها تنطبق على أهل المستعمرات أو الأقاليم المنضمة الواقعة خارج القارة الأوروبية الذين يمكن أن يُمنحوا الجنسية الألمانية بقانون أو معاهدة أو أية وسيلة أخرى».

«خامسًا ـ عن المادة الخامسة»:

«لما كانت الاتفاقية لا تصبح نهائية إلا بعد تصديق البرلمانين فإن الحكومتين الموقعتين تتعهدان بتقديمها لهذا التصديق بمجرد ما تسمح به الظروف»[1].

---

(١) السياسة فى ١٢ يونية.

ولم تكن الصحف السعدية براضية عن هذه الاتفاقية بحال. فقد علقت عليها جريدة كوكب الشرق فى مقال افتتاحى قائلة:

«ولكن الوزارة حين عقدت معاهدتها مع ألمانيا قد خالفت هذه النظرية (نظرية التخلص من الامتيازات الأجنبية) مخالفة صريحة فزادت أعباء الامتيازات الأجنبية بدل أن تنقص منها وحملت استقلال مصر قيودًا فوق ما يرسف فيه. وكان واجبًا محتمًا عليها أن تسعى إلى إلغاء الامتيازات الأجنبية - لا أن تزيدها حتى يجد البرلمان المصرى طريقه سهلاً ممهدًا ولا تعوقه الامتيازات الأجنبية عن التشريع اللازم للإصلاحات الداخلية».

«ولا شك أن هذه المعاهدة تمنح ألمانيا امتيازات جديدة بعد أن فقدت امتيازاتها فى معاهدة فرساى. وفى ذلك نقص لحقوق مصر مهما وضعت المعاهدة فى صيغة منمقة خداعة. ولقد يدافع أذناب الوزارة عن هذا التسليم الجديد بأن المادة الثالثة من المعاهدة منحت الحكومة الألمانية حق محاكمة الرعايا الألمانيين فى مصر أمام محاكم ألمانيا القنصلية (بطريق التوكيل المؤقت) ولكن كلمة التوكيل هذه ليست إلا ذرًا للرماد ونقابًا تحتجب خلفه الحقيقة المؤلمة وما ندرى ماذا اضطر الحكومة المصرية إلى هذا (التوكيل) فى محاكمة الألمان؟ أليس معنى طلب هذا (التوكيل) من الحكومة الألمانية عدم ثقتها بالقضاء المصرى وفى هذا أكبر إهانة لمصر؟ ولماذا لم تطلب الحكومة المصرية مثله بالنسبة لرعاياها المقيمين فى ألمانيا؟».

وزير مصر فى إسپانيا

وفى هذا الشهر كان قد وصل إلى إسپانيا حضرة صاحب السعادة صادق حنين باشا وزير مصر المفوض لدى حكومة الإسپان. وقد قدم سعادته أوراق اعتماده وألقى الكلمة المناسبة للمقام وردّ عليه أحسن رد. تم ذلك فى القصر الملكى فى مدريد عاصمة البلاد الإسپانية.

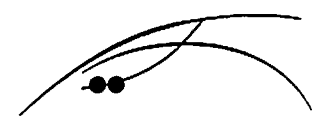
■■■

الباب السابع

■ شهريولية

الفصل الأول

الوزارة المصرية والأحزاب ـ حديث مع سعد باشا ـ رأيه فى الحالة الحاضرة ـ السياسة الإنكليزية فى مصر وخطة الأحزاب إزاءها



ما برحت صحف الأحزاب غير المناصرة للوزارة تشن الغارة عليها فى كل مناسبة وبغير مناسبة. وما زالت الوزارة تغض الطرف عما كانت تقوله عنها تلك الصحف فلا تعيره التفاتة ولا تقيم له وزنًا. بل كانت دائبة على اتباع سياستها غير مكترثة بما يوجَّه لها من النقد من أى كان كأنما هى وحدها فى البلاد، وكأنما هى مطلقة التصرف لا يعنيها ما تسمع من نقد وما يوجه إليها من وجوب السير فى الطريق السوىّ.

فقد قالت جريدة البلاغ تحت عنوان (أحاديث العيد) ما يأتى:

«كانت للعيد أحاديث شتى فى المسائل العامة وكان الناس أقرب إلى التفاؤل وأدنى إلى الأمل فى أحاديثهم مما رأيناهم فى عيد الفطر».

«وليس فى ظواهر الأحوال ما يدعو إلى التفاؤل والاستبشار فإن البلاد لا تزال فى أيدى الفئة التى لا تحسب للبلاد حسابًا ولا تبالى بما يصيبها من خير وشر وما يحيق بها من أمل وقنوط ولا تزال الحوادث تجرى فى غير أعنَّتها وتمضى على غير استقامتها. فلا عدل ولا دستور ولا نظام ولا إخلاص ولا حياء. بل لا اهتمام بمداراة هذه المساوئ التى علم بها الصغير والكبير. وأشبهت أيام الوباء التى يألف فيها الناس رؤية الموت الداهم فلا يشغلون أنفسهم بما دون ذلك من الخطوب والأوجال».

«تحدث الناس فى العيد بوفود النهب والسلب التى طافت على البلاد قُبيل العيد لجمع الأموال بسطوة الحكومة ونفوذ الموظفين. وسمعنا أنباء من أهل الصعيد وأخرى من أهل الأقاليم البحرية فإذا هى تتفق فى الرواية وتتقارب فى أكثر التفاصيل: يفرض حزب الاتحاد الذى يجنى أشر الجنايات على العرش بانتسابه إليه وادعائه أنه حزبه المقرب منه دون جميع المصريين - يفرض هذا الحزب على المدير خمسة آلاف أو ستة آلاف من الجنيهات اشتراكًا فى الحزب أو فى الجريدة. فيعلم المدير أن تقديم المبلغ المقدر ضربه لازم لا اختيار له فيه وإن بقاءه فى الوظيفة معلق بإجابة ذلك المطلب الذى فرض عليه. ويذكر أن مدير جرجا لم يفصل من وظيفته إلا لأنه قصر فى جمع الأموال وإكراه الناس على الاشتراك فى حزب الاتحاد. وأن مدير قنا لم ينقل من وظائف الإدارة إلى ديوان الوزارة إلا لأنه ترفَّع عن مجاراة وكيله فى هذه الفضائح التى لا تجمل بالرجل الكريم».

«فيستدعى المدير إليه المأمورين ويفرض على كل منهم حصة من ذلك المبلغ المطلوب ويجعل لهم موعدًا يوافونه فيه بالمال أو يكون جزاؤهم الغضب والسخط وما وراء الغضب والسخط من الطرد أو التأخير فيجمع المأمور العُمُد والأعيان الذين للموظفين سلطة نافذة عليهم ورقابة مبسوطة على مصالحهم ويقسم عليهم حصته أو ما يزيد عليها ثم يصرفهم ليجمعوها من أهل القرى المساكين. وقد يمتنع بعض الفقراء عن الدفع فيساقون إلى نقطة البوليس ليظلوا فى الحبس أو يحضر من أهلهم من يسدد عنهم تلك الضريبة التى لا يعرفونها. ويحدث فى بعض البلاد أن يحجز المأمورون مرتبات الخفراء ويحيلونهم على العمد لتحصيلها من الناس كرهًا على أيدى الصيارف ورجال البوليس. وأولئك الخفراء الذين لا يطيقون الانتظار على تأخير مرتباتهم وهكذا يحدث فى جميع أنحاء القطر باسم الحزب الذى ينسب نفسه إلى العرش ويدعى الإخلاص لصاحب الجلالة الجالس عليه».

«وتحدث الناس بالرتب والنياشين فذكروا أمرًا عجيبًا من أحاديثها الكثيرة نعيد بعضه هنا ثم ننتظر البيان فيه. قالوا إن البراءات كانت تصدر فى الأيام

الأخيرة ممضاة بتوقيع وكيل الديوان العالى بالنيابة عن صاحب الجلالة الملك. وأنها تُرسل إلى المنعم بها مع السُّعاة وصغار الخدمة خلافًا للمعتاد فى إيصال علامات التشريف. فهل هذا صحيح وهل بلغ علمه إلى الوزارة؟ إننا ننتظر كلمة التصحيح أو النفى من قلم المطبوعات الذى يهتم بما دون هذه الأقاويل والإشاعات».

«وتحدث الناس بالقضاء وما تجنيه الوزارة على سمعته فى هذه الأيام. وأن الوزارة الحاضرة تعلم أنها خسرت سمعتها فهى لا تبالى أن تصاب سمعة الهيئات المصونة بسوء ولو تقوضت دعائم العدالة فى الأمة وبطلت الثقة بكل شىء. وهى كأنما تختار لترقية القُضاة وزيادة مرتباتهم أسوأ الأوقات وأدعاها إلى التظنُّن والاشتباه».

«وقالوا غير ذلك كثيرًا مما يجوز نشره وما لا يجوز ومما يعلم الناس وما يجهلون وكل ما يُقال دليل على امتلاء الوطاب وبلوغ الشر إلى أقصاه فلم يبق إلا رجاء الخير وارتقاب التحول القريب»[1].

ونشر الأستاذ (عبد المجيد نافع) عضو مجلس النواب السابق فى جريدة كوكب الشرق مقالاً عالج فيها مسألة تشكيل وزارة ائتلافية قال فيه:

«وكنت أود أن تتناول الأقلام هذا الرأى بالنقد والتمحيص لا أن تلتزم جانب الصمت ثم تنسج من خيوط هذا الصمت (مؤامرة عدم مبالاة) فالأمر يعنى أمة النيل لا أمة المريخ والفكرة بريئة وحرام أن تروح الفكرة البريئة ضحية التناحر الحزبى. والرأى خالص لوجه الوطن فمن أفحش الظلم أن يغرق فى لُجَّة الاتهامات الجزافية أو تطويه أمواج بحرنا السياسى المضطرب المصطخب».

«ليست فكرة الوزارة الائتلافية بدعة خلقها خيال مريض ولا هى كائن غريب فى معرض الآراء السياسية. بل هى ضرورة تمليها فى بعض الأحيان حكمة

(١) البلاغ فى ٥ يولية بتوقيع عباس محمود العقاد.

السياسة العليا، وتقضى بها الأزمات التاريخية التى تجتازها الشعوب. فهل أتاك حديث الوزارة الائتلافية الإنكليزية فى إبان الحرب العظمى؟ ففى بدء الحرب كانت ألمانيا توشك أن ترغم أوروبا بأسرها على أن تجثو أمامها على ركبتيها صاغرة فلما رأى الإنكليز أن وزارة (اسكويث) تدير دفة الحرب بيد ضعيفة مهزولة وأن الوطن يناديهم بأن يضموا صفوفهم ويقفوا فى وجه العسكرية البروسية كتلة متماسكة تخلصوا من وزارة اسكويث وبادروا إلى تشكيل وزارة ائتلافية وعلى رأسها لويد جورج فأدارت رحى الحرب بيد قوية ثابتة فلم يلبث ميزان النصر أن مال إلى جانب الحلفاء ثم عقد الفوز بلوائهم نهائيًا».

«ومصر اليوم! أوليست تجتاز أزمة من أصعب الأزمات فى حركتها الاستقلالية؟ بلى والله إنها تتعثر فى سلسلة طويلة من الأزمات لا تعلم أين مداها. أزمة فى السياسة الخارجية تكاد تنزع من نفس الغاصب عاطفة الاحترام التى غرستها الوحدة الوطنية عام ١٩١٩. أزمة فى الشئون الداخلية توشك أن تجعل الأجانب يصدرون حكمهم علينا بأنَّا لم نبلغ بعد رشدنا السياسى وأنا ما زلنا فى حاجة إلى يد الوصاية الأجنبية. أزمة فى الأخلاق تكاد تسوقنا إلى إشهار إفلاس مصر الأدبى والحكم على أرضها الخصبة بأنها أجدبت من ثمار الاستقلال الفكرى والشجاعة الأدبية وروح التضحية والصدق والأمانة إلى آخر ما هنالك فى قاموس الأخلاق الإنسانية من تلك الفضائل الأولية التى لا حياة لأمة بدونها. ثم ماذا؟ ثم على الرغم من هذه الصورة السوداء القاتمة لا تبرأ الأحزاب لحظة من حزازتها ولا تتوجه إلى الوطن بقلوب مخلصة ولا تنسى فى سبيل مصر خصومتها ولا تلقى من أيديها أسلحتها وتعقد الهدنة فيما بينها ثم تسعى لتشكيل وزارة ائتلافية تنقذ البلاد من مخالب هذه الأزمات!».

«لنرجع إلى التاريخ عسى أن تكون لنا فيه تذكرة! ففى عهد الانقلاب الفرنسى الكبير تحملت فرنسا من تناحر الأحزاب أسوأ الآثار. وإن الناظر إلى هذه الصفحة من تاريخ حياة فرنسا ليحمر وجهه من تلك الدماء البريئة التى سالت وينخلع فؤاده لفظائع حكم الإرهاب الذى ساد فى ذلك الحين».

«فماذا كانت نتيجة هذا التناحر الحزبى؟ كانت نتيجته أن فرنسا ظلت فريسة للفوضى وظلت أبوابها مفتوحة لجيوش المغيرين عليها والطامعين فيها حتى سئمت هذه الحال فأسلمت نفسها طائعة إلى طغيان نابليون وجبروته».

«ونحن وإن كنا نرى أن قياس موقفنا بموقف فرنسا فى ذلك الطور الدموى العصيب إنما هو قياس مع الفارق فى كثير من الوجوه، فإننا نلمح وجوه الشبه من ناحيتين: (الأولى) أن الصراع الحزبى عندنا قد أوصلنا إلى حكم الأقلية وهو شر أنواع الحكم، (الثانية) أن هذه الفوضى المترتبة على التطاحن الحزبى قد بعثت فى بعض القلوب المقفرة من الإيمان الوطنى شعورًا هو أسوأ ما يلحق بالحركات الوطنية ذلكم هو شعور الحنين إلى عهد الحكم الأجنبى».

«تعيش البلاد تحت حكم الأقلية اليوم وأكبر شاهد على ذلك هو نتيجة الانتخابات النيابية الماضية».

«وحكم الأقلية شر أنواع الحكم. فيه تسود حالة من الإرهاب والفوضى تجنى البلاد منهما أمَرَّ الثمرات. فإن الأقلية حين ترى أن ليس فى مقدورها أن تروض الأكثرية على الخضوع لحكمها والإذعان لسلطانها بطرق الرضا والإقناع تلجأ إلى أساليب الاستبداد والقهر. وهى حين تعجز عن إخضاع الأغلبية لمشيئتها القاهرة ترى من نفسها ميلاً إلى الاستعانة بالأجنبى ليبدلها من ضعفها قوة».

«إذن فشرٌ ما جنت البلاد من نتائج حكم الأقلية تأجيل الانتخابات وحرمان البلاد نعمة الحياة الدستورية».

«وإذا جرت الانتخابات فى عهد الوزارة الحاضرة فإن من الأمور المستحيلة أن تجرى فى جو حر. فقد ألقى علينا الماضى القريب درسًا قاسيًا لا ننساه أبدًا. واستقراء الطبائع البشرية يحملنا على الخوف من تسخير الأداة الحكومية كلها فى سبيل التغلب الحزبى».

«فإذا نادينا بوجوب تشكيل وزارة ائتلافية فلضمان حرية الانتخابات من جهة ولحمل السياسة الإنكليزية على أن تشعر قلبها الاحترام لحقنا فى الحرية الكاملة والاستقلال الصحيح».

ولقد كتب كاتب كلمة فى نفس هذه الجريدة حلل فيها هذا الاقتراح وخرج من تحليله إلى أن حزب الاتحاد ليس حزبًا بالمعنى الذى يفهمه الناس من الأحزاب. وأن ليس له فى الأمة أنصار صادقون وإنما ينضم إليه الناس رهبة أو رغبة إذ يحسبونه وسيلة لقضاء مصالحهم الشخصية، وأن هؤلاء لا يقبلون أن يوسعوا فى الوزارة مكانًا لشريك جديد ـ فوق حزب الأحرار الدستوريين ـ يعرفون قوة نفوذه فى الأمة والقوة الشخصية التى لزعمائه. ثم قال:

«ولكنى حين أنقض هذا الاقتراح (اقتراح الوزارة الائتلافية) لا أريد أن أقول إنه لا يوجد علاج للحالة الحاضرة وأنه محتوم علينا أن نقاسى آلامها فى استكانة واستسلام».

«بل أعتقد أن هناك علاجًا ناجعًا وهو اتحاد الوفد مع الحزب الدستورى والحزب الوطنى لغرض مقاومة حزب الاتحاد والقضاء عليه. وهذا الاتحاد بين الهيئات الثلاث واجب اليوم أشد وجوب ليدرءُوا عن البلاد خطر الاتحاديين النفعيِّين ويكفوها شر أغراضهم نحو الدستور والحياة النيابية. أما أن يتحد الوفد والحزب الوطنى ضد الاتحاديين فليس بالأمر الغريب ومبادئ الفريقين لا تمنع الوفاق بينهما والحالة الحاضرة تحتمه. وأما أن ينضم إليهما الأحرار الدستوريون فلكى يبقَوا على كيانهم ويأمنوا على أنفسهم ما ينويه لهم (حلفاؤهم) الاتحاديون وعقلاء الأحرار الدستوريين موقنون ولا شك أن الاتحاديين سينفردون بالوزارة إن لم يكن اليوم فغدًا. فمن الحكمة أن يعد الأولون العدة اللازمة للمستقبل»[1].

أما الوزارة فقد لجأت إلى تأجيل الانتخابات. لأن اللجنة التشريعية لا تعود إلى الاجتماع إلا فى الخريف المقبل حيث حل موعد الإجازات، وهى اللجنة المختصة بمراجعة مشروعات القوانين وقانون الانتخاب لم يكن تم ليعرض عليها. وهذا دليل مادى يثبت أن الوزارة تعتزم إرجاء الانتخابات إلى فصل الشتاء من العام الجديد على الأقل.

---

(١) كوكب الشرق فى ٣١ يولية.

وبهذه المناسبة قالت البلاغ ما يأتى:

«وهنا نسأل هل هذا هو المعنى الذى قصدت إليه الوزارة من كلمة (أقرب وقت) التى ذكرتها فى المرسوم الملكى الصادر بوقف الانتخابات. وإذا كان أقرب وقت فى قاموس الوزارة يمتد إلى سنتين على الأقل فما هو (أبعد وقت)؟».

«فإذا تقرر هذا كان خيرًا للناس أن يواجهوا الحقيقة من الآن وأن يعرفوا أى خطر تستهدف له الحياة النيابية بدعوى تعديل قانون الانتخاب. وليس يشق على أحد أن يدرك مدى هذا الخطر إذا ذكر أنه لو كانت النية قد انصرفت حقًا إلى مجرد تعديل قانون الانتخاب لكان هذا التعديل قد تم منذ زمان طويل حتى لو افترضنا أنه كان يستغرق من الزمن ضعف الذى استغرقه وضع قانونَى الانتخاب السابقين وتعديلهما جميعًا. وكذلك يخلق بنا أن لا نقصى من حسابنا الخطة المنتظمة التى لجأت إليها الوزارة فى خدع الناس عن الأغراض الحقيقية التى ينطوى عليها التظاهر بالرغبة فى تعديل قانون الانتخاب، فقد أخذت الصحف الوزارية تنشر من حين لآخر بيانات مضللة تلقى فى روع قارئها أن التعديل يوشك أن يخرج من دائرة لجنة التعديل الوزارية وأنه لا ينقضى عدد كذا وكذا من الأيام حتى يصدر التعديل وتجرى الانتخابات. فإن هذه الخطة دليل على تعمد ذَرّ الرماد فى العيون وشأنها فى ذلك شأن كل خطة تعمد فيها إلى المراوغة وتتجنب فيها التصريح».

على أن بعض الصحف الأوروبية المحلية كان يرى أن حزب الاتحاد قد غلُظ وقوى عُوده وهو لا يزال وليدًا لم تبلغ سِنُّه الأولى من حياته بفضل سلطة الموظفين.

فقد نشرت الإجيبسيان غازيت جملة قالت فيها ما تعريبه:

«من المحقق أن ما ظهر جليًا أثناء الوقت الحالى فى العالم السياسى هو تقدم حزب الاتحاد، فهذه الهيئة التى لم تظهر فى حيز الوجود إلا فى نهاية العام المنصرم والتى ظهر زمانًا ما أن الأقدار قضت بأن تموت فى أوائل عمرها لافتقارها إلى الاكتمال قد أصبحت الآن فى تقدم عجيب. على أنه بقى علينا أن

نرى أمرًا لسنا متحققين منه الا وهو إلى أى حد يتوطد كيانها الآن. وهل أعضاؤها سيتمسكون بها إذا وقعت محنة أو صادفتهم صعاب؟ غير أن مؤسسى الحزب يحصدون فى ضوء الشمس (كما يقول المثل الإنكليزى)».

«فالوزارة موادعة وتسمح للإدارة بأن تكون مستعملة بصفة أداة لتحقيق مسعى سياسى كما استُعملت من قبل فى أكثر الأحيان فى مساع أخرى. وهاهم المديرون مع غيرهم من كبار الموظفين يصحبون المندوبين الذين أُوفدتهم هيئة الحزب المركزية والذين يضربون الآن فى عرض البلاد وطولها. فالأمر الضرورى فوق كل شىء فى هذه البلاد هو الظهور بمظهر الفوز. ولا ريب أن المأمورين والعمد وغيرهم ممن هم أقل منهم فى الدرجة لا يفوتهم الاقتداء بحكام المديريات فى محاولة استعمال هيئة الحكومة لتحقيق أفضل أغراض حزب الاتحاد. وقد ذاع أن الاكتتابات لمساعدة الحزب ماليًا ولجريدته سائرة بصفة تدعو إلى الغاية القصوى من الارتياح».

«وليس سرًا أن نجاح حزب الاتحاد يستدعى شيئًا من اهتمام حلفائه الأحرار الدستوريين الذين أفل نجمهم مؤقتًا تقريبًا والذين يُقال إنهم بدءُوا يسألون أنفسهم وهم يتعجبون. هل سيثبت على مدى الزمان، أن أصدقاءهم أكثر خطرًا من ألدّ أعدائهم بين الزغلوليين؟».

«والذى ظهر إلى الآن هو أن هذا الشعور منحصر فقط فى الحزبين ولم يظهر فى الوزارة نفسها. صحيح ذاعت إشاعات، من المستحيل أن نعرف مقدار صحتها، وفحواها أن وزيرًا كبيرًا من الأحرار الدستوريين على الأقل سيحول إخلاصه إلى الهيئة السياسية الجديدة التى أصبح من الظاهر الجلى جدًا أن نجمها فى صعود. وأنه قد ذاعت أخبار تدل على أنه قد حدث بين الوزراء خلاف قد جدد روح الحياة فى الصحف المعارضة. ولهذا وجب أن لا ينظر إلى هذا الخلاف نظرًا جديًا جدًا نقول إن هذا قد ذاع ولكن يجب مع هذا أن نراقب باهتمام تقدم العلاقات بين الأحرار الدستوريين والاتحاديين»[1].

---

(١) عن كوكب الشرق فى ٦ يولية.

والظاهر أن بوادر الخلاف قد دبت حقًا بين الحزبين المؤتلفين وتأكد شقاقهما بعد أن كان ظنًا فحسب.

فقد كتب كاتب فى كوكب الشرق يثبت وجود هذا الخلاف، بأن قارن بين عددين صادرين فى يوم واحد من جريدتى الحزبين. ليستخرج منهما صورة صادقة لتنازع الحزبين وشقاقهما . فقال:

«كتب الأستاذ الدكتور محمد بك حسين هيكل رئيس تحرير جريدة السياسة فى صدر العدد الذى صدر صبيحة اليوم مقالاً ذيَّله بإمضائه عن حالة سكان الريف، قال فيه ما نصه بالحرف الواحد:

«ولكن أكبر ما يدعو هذه النفوس الصالحة للحيرة ذلك الذى تشهده أعينهم من تحكم فى آراء البعض تقوم به السلطات الإدارية».

«وكانوا يودون لو أنهم تركوا تمتحن عقولهم تجارب الماضى فى أناة ورويَّة لتصل إلى حكم صحيح صالح. فما هذا التحكم الذى يقضى على البعض بلباس ثوب حزبى يظهر به أمام الناس وينكره فى ضميره لأنه جاء من طريق التحكم؟ أليس فى مصر حكومة تستطيع أن تقوم على الحكم بالعدل، وبالعدل وحده. حتى أطمئن أنا الفلاح إلى حياتى. وأوجه نشاطى فيها إلى ما تملى به علىّ عقيدتى...؟».

«فالأحرار الدستوريون على ما ترى يقرون هنا فى صراحة وجلاء أن الاتحاديين يستخدمون السلطات الإدارية (للتحكم فى آراء البعض) ويتذرعون بسلطة الإدارة إلى أن يلبسوا بعض الناس ثوب حزب الاتحاد وهم ينكرونه فى ضميرهم ويستنكرونه».

«فهم والحالة هذه لا يستطيعون الائتلاف مع الاتحاديين الذين يعبثون بالحرية وبالدستور.!».

«واسمع الآن ما يصف به الاتحاديون أصحابهم الدستوريين الأحرار».

«قال محمد بك عفيفى المحامى الاتحادى فى مقال له نشرته جريدة الاتحاد مساء أمس ما نصه بالحرف الواحد:»

«رأى بعض العقلاء أن السعديين قد هربوا وأن الأحرار الدستوريين منبوذون - كذا - من أهل هذا القطر تبعًا لنظرية هؤلاء المضللين. وأن مصر أصبحت منقسمة على نفسها انقسامًا مخجلاً مرًا والدخيل واقف لها بالمرصاد ولا مُدافع عنها يقف فى وجهه وفى صفها. ليقيم الحُجة على ما لها من الحقوق المهضومة وقد خلا لها الجو وصفا. فلا السعديون جدوا فى عملهم وأخلصوا وعرفوا قيمة المصلحة العامة ولا الدستوريون، نظرًا لموقفهم الحرج أمام إخوانهم، يجرؤون على التقدم خدمة لتلك المصلحة؛ لذلك قضت الضرورة بظهور طائفة جديدة من أبناء مصر البررة بها تناضل عن حقوقها المقدسة. وكان ذلك فعلاً، إذا أراد الله بمصر الموفقة خيرًا».

وقال: «... ومن رابع المستحيلات أن يعودوا - أى السعديين - وإن الدستوريين، على الرغم من أنهم غير موثوق بهم، فلا يقوون على شىء ما».

«وصفوة هذا القول إن الاتحاديين يبررون تأليف حزبهم باتهام الأحرار الدستوريين بأنهم منبوذون من أهل هذا القطر جميعًا وأنهم ضعاف لا يقوون على شىء ما».

«فالدستوريون فى نظر الاتحاديين منبوذون وهذا صحيح!.»

«والاتحاديون فى نظر الدستوريين رجعيون وهذا صحيح!.»

«فا... الله على الاثنين»[1].

وقد يظهر هذا الخلاف بوضوح فيما كتبه وكيل جريدة المقطم السكندرى عن هذا الشأن؛ حيث يقول:

«نشر المقطم خلاصة ما دار فى اجتماع حزب الأحرار الدستوريين الذى عقد بمنزل حضرة صاحب المعالى توفيق دوس باشا. واتصل بى بعد ذلك أن المناقشة

(١) كوكب الشرق فى ٧ يولية.

دارت على اتساع النفوذ السياسى لحزب الاتحاد فى أنحاء البلاد وأقاليمها بطرق شتى. ووصف بعضهم المسئولية الملقاة على كاهل الوزارة الحاضرة إزاء هذا الأمر وتحمل الأحرار الدستوريين شطرًا من هذه المسئولية لأنهم مشتركون مع الوزارة ومتضامنون معها وأن الرأى العام غير راض عن بعض الأعمال التى يعملها الاتحاديون ولهذا يرى ـ ذلك الفريق ـ أن يستقيل الوزراء الدستوريون من الوزارة أو من الحزب».

«فردَّ بعضهم على هذه المزاعم بحجة قوية وأشار إلى أن الأحزاب لا تقوم إلا ببث الدعوة وعقد الاجتماعات واستمالة الرأى العام فى تعضيدها ونصرتها وإلى أن الواجب يقضى على المنتقدين من الدستوريين بأن يحذوا حذو الاتحاديين فيبثوا الدعوة لحزبهم ويعقدوا الاجتماعات فى المدن والأقاليم وما على أنصارهم فى الوزارة إلا تعضيدهم بالوسائل المشروعة».

«إن وجود الوزراء الدستوريين فى مناصب الحكم يفيد من وجوه عديدة، ففى استطاعتهم دفع الضرر عن البلاد أو تقليل وقعه إذا كان هناك ضرر أو عمل لا يطبق المصلحة العامة وإن لم يكن شىء من هذا ـ وهو الواقع ـ ففى مقدورهم خدمة البلاد مع زملائهم بكل أمانة وكفاءة وقال الوزراء الدستوريون إنهم لا يتمسكون مطلقًا بمناصبهم إذا أجمع الرأى على وجوب تخليهم عنها فكانت النتيجة أن المجتمعين اقتنعوا بوجوب بقاء هؤلاء الوزراء فى مناصبهم بل ألحوا عليهم فى البقاء ليخدموا الأمة مع زملائهم فى ظل جلالة الملك المعظم».

ولقد وصف كاتب فى جريدة كوكب الشرق الأحرار الدستوريين، فقال:

«كانوا بالأمس دستوريين تتقد نفوسهم حمية للدستور حين كانوا بعيدين عن مراكز الوزارة فكنا نقرأ لرئيسهم الحالى مقالات حماسية يهاجم بها وزارة يحيى باشا إبراهيم إذ أُشيع أنها ستنقص من حقوق الأمة فى الدستور. ولما شاء نكد الطالع أن يتولى الأحرار الدستوريون الحكم كانوا ألد أعداء الدستور وأول الهادمين لمبادئهم التى ادعوها. وكانوا ينصرون وزارتهم فى اعتداءاتها المتوالية

على الدستور والقوانين ويغالطون فى الوقائع الملموسة ويزعمون أن الدستور باقٍ على مكانته لم تمسه يد الوزارة بسوء».

«ولكنهم بدءُوا يوقعون نغمة جديدة. فقرأنا فى جريدتهم بالأمس دفاعًا حارًا عن حرية الصحافة بلغت به حد المعارضة لوزارتها القائمة. واليوم كتبت مقالاً اعترفت فيه بما نفته من قبل. وقالت صريحًا: (إن الحياة الدستورية معطلة مؤقتًا فى مصر) ثم بحثت ما قالته المنشستر جارديان من أن زيور باشا سيفاوض المندوب السامى الجديد فى تأجيل الانتخابات إلى الصيف المقبل واعترضت على ذلك أشد اعتراض ومنه قولها: (إن هذا التعطيل يجر وراءه أسوأ الآثار. فإن البلاد اليوم فى حالة من السكون والطمأنينة لكنها تشعر مع ذلك بشىء من القلق المهم الكمين فى نفسها. والذى تسعى دائمًا لكظمه بحكمتها ورزانتها لأنها تنتظر عودة الحكم النيابى إلى مجراه الطبيعى فى القريب العاجل فإذا تأجلت الانتخابات سنة ساور النفوس اليأس من عودة الحياة النيابية).. إلخ».

«ولقد يعجب البعض كيف كانت السياسة بالأمس تبرر عدوان الوزارة على الدستور وتفسر المادة ٤١ بما يوافق هواها وكيف تنقلب اليوم مدافعة عن نفس هذا الدستور فى حرارة وحماسة أوليس السر فى ذلك بعسير على الأفهام. لقد رأت تغلب الاتحاديين على الأحرار الدستوريين فى الوزارة وتسخيرهم للموظفين فى جمع الأعضاء والأموال للحزب الوليد وأيقنت أن الوزراء من حزبها خارجون من الوزارة مختارين أو مرغمين. إن لم يكن اليوم فغدًا. ولذلك تعد للأمر عدته وتدفع عن حرية الصحافة وعن أحكام الدستور حتى لا تُطعن غدًا بالسلاح الذى يشحذونه للسعديين ولا ينال الاضطهاد أصحابها إذا عُطل الدستور كما ينال الوفد».

وقد علقت جريدة الكوكب على ذلك المقال بكلام جاء فيه:

«أخطأ الدستوريون حين اشتركوا فى حل البرلمان وفى التعرض لحرية الانتخاب وفى... وفى... ولكن ليس من البعيد أن يكون لهم ضمير وأن يستيقظ هذا الضمير».

«إننا ندعوهم إلى التفكير فى الخطر المحدق بحرية البلاد، فعند الخطر تلتئم الصفوف ويتحد ذوو الضمائر المخلصة».

«فهل هم سامعون؟!»(١).

هذه كانت حال الحزبين المؤتلفين ظاهرًا المتنافرين فى الباطن اللذين كانت تتألف منهما الوزارة.

أما الحزب الذى كان يناضلهما وهو حزب السعديين، فقد كان المنتمون إليه لا يزالون يتمسكون بأهدابه حتى لو أصابتهم من جرَّاء ذلك المصائب.

ويذكر المطلع أنه حدث فى إبان الانتخابات الأخيرة أن وقعت مشاغبات ومشادات فى بندر المحلة الكبرى أدت إلى تدخل القضاء، وحكم على جماعة من السعديين البارزين بالسجن والحبس مددًا متفاوتة.

وقد حدث أن حضر أولئك الذين حكم عليهم بسبب تمسكهم بمبادئهم السعدية إلى بيت (الأمة) بعد أن قضوا المدد المحكوم عليهم بها فى يوم ١٠ يولية، وقابلوا حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا مؤكدين لدولته أنهم ما فتئوا ثابتين على مبادئه متمسكين بها مهما يلاقوا فى سبيلها من المكاره حاملين لدولته تحية أهالى المحلة الكبرى. وبعد أن ألقى أحدهم حضرة أحمد أفندى كامل كلمة تناسب المقام، وجه إليهم دولة سعد باشا الكلمة الآتية:

«شق علىَّ أن تتبعوا أنفسكم وتحضروا. وكنت راجعتكم فى الحضور عندما خاطبتمونى فى شأنه ورغبت لكم ألا تتحملوا هذا التعب ولكن أبى عليكم إخلاصكم إلا أن تشرفوا بحضوركم فأشكركم كل الشكر».

«وإننى أتأسف كل الأسف على الحوادث التى حدثت فى بلادكم وعلى نتيجتها وكنت متتبعًا أدوارها دورًا دورًا ولم يخطر ببالى أن تنتهى إلى ما انتهت إليه. ولكن العاقبة للصابرين والذين يعرفون كيف يتحملون الشدائد عند نزولها».

---

(١) المقطم فى ٩ يولية.

«إن الحالة الحاضرة فى غاية الصعوبة وما نحن بغافلين عنها. ولا راضين بها وما سكوتنا بناشئ عن عدول عن القصد ولا نزول عن الحق. ولكنه تحيُّن للفرص والتماس للمناسبات التى تفيد الحركات الحكيمة فيها، ولنا الفرصة لسانحة إن شاء الله لأن الله لا يرضى عن الظالمين ولن يهملهم وإن أمهلهم إلى حين. وقد جعل العاقبة للمتقين. فلنبشر أنفسنا لأننا على الحق. ونسعى إلى الحق ونعمل بالطرق المشروعة فى سبيل الحق والله لا يخيب عمل العاملين».

«لقد عودنا الله الأخذ بيدنا وتعهدنا فى الشدائد بحُسن رعايته. وكلما اشتد الأمر بنا اقتربنا من هذه الغاية فعلينا أن نستمر فى التمسك بحقوقنا وأن نتحمل الشدائد بالجأش الرابط والصبر الجميل. فالله ولىُّ الصابرين».

«بلغوا أهل المحلة تحياتى وتشكُّراتى وأكدوا لهم عطفى عليهم وحُسن تقديرى لوطنيتهم الصادقة»(١).

ولقد طفقت صحف الوفد تسعى بالوقيعة بين الحزبين المؤتلفين لتوسع ما بينهما من هُوَّة استحدثت وشقاق نشأ. فبينما كنت ترى إحدى هذه الصحف تؤمل فى الأحرار الدستوريين أن يكونوا ذوى ضمائر سليمة فيرجعون إلى الحق ويتركون الاتحاديين بعد أن أظهر لهم هؤلاء الاستئثار بالسلطة دونهم. إذ تجد بعض الصحف الأخرى من الصحف الوفدية تنحى باللائمة على هؤلاء الأحرار الدستوريين وتحملهم تبعة ما نال الحياة الدستورية فى مصر من الكوارث وأنهم هم المعتدون عليها.

فلقد كتب كاتب فى جريدة البلاغ مقالاً تحت عنوان «الوفديون وحزب الاتحاد»، جاء فيه ما يلى:

«لا شك فى أن طغام الأحرار الدستوريين هم أصل كل البلاء الذى حاق بالدستور والحياة النيابية وحرية النشر والاجتماع فى هذه البلاد الأسيفة. فهم الذين اعتدوا على الدستور أول اعتداء وهم الذين عطلوا الحياة النيابية أول

---

(١) كوكب الشرق فى يوم ١١ يولية.

تعطيل يوم خالوا أنهم قبضوا على ناصية الحكم وحسبوا أنهم صاروا بمأمن من الغيَر والأحداث. فهم أرومة الشر ومصدر الفساد ما فى ذلك شك. غير أن زملاءهم الاتحاديين ما لبثوا أن غلبوهم على الحكم وصيروهم إلى حالتهم الراهنة من المذلة والصَّغار. فلما حدث ذلك ولم يبقَ سرًا أن الدستوريين صاروا أصفارًا على اليسار يصدعون بما يملى عليهم رغبة فى الاحتفاظ بما فى أيديهم من المناصب الوزارية كان طبعيًا أن يهمل الناس شأنهم ويعمدوا إلى مصدر الشر الجديد ليدكوا بنيانه ويقوضوا أركانه ويدفعوا جهد إمكانهم، شره وأذاه عن البلاد وأهل البلاد».

«وقد أدرك الاتحاديون تحول الجهاد عن الدستوريين إلى صوبهم. ولكن بدلاً من أن يعزوا هذا التحول إلى علته الحقيقية وهى صيرورتهم مصدرًا للأذى والشر راحوا يزعمون أن الحملة المصوبة إليهم ليست إلا نتيجة انصراف الناس والشيوخ والنواب عن الوفد إليهم.... ويدعون أن نقد تسخيرهم الإدارة لجمع المشتركين والأموال لحزبهم إنما هو عيب فى حق الأمة.. إذ كان لا يجوز اتهام أفراد منها بالانقياد للموظفين وإلا كان معنى ذلك أن الأمة أصبحت قطيعًا يمضى إلى حيث يُساق...».

«كذلك يقولون فبودنا أن نعرف ما هو هذا الانصراف الذى أخذ الناس ينصرفونه إليهم وهل هو بذاته الذى دلت عليه الخطابات التى نشرت فى أسئلة البلاغ أو هو نوع جديد لم يظهر فى تلك الأسئلة ولا أفتانا به رجال الاتحاد؟»(١).

«لقد ظهر من أسئلة (البلاغ) أن مأمور مركز شربين كتب إلى مديرية الغربية فى فبراير الماضى يقول: (نرسل مع هذا طلب انضمام الشيخ مرسى رزقه من كفر الترعة الجديدة لعضوية حزب الاتحاد) وأن وكيل مديرية قنا يقول لرئيس حزب الاتحاد فى مارس: (أرسل لدولتكم شيك نمرة ٢٤١٥٢٧ على البنك الأهلى بمائة جنيه قيمة اشتراك من ذكروا بالكشف المرفق بهذا بحزب الاتحاد) وأن مدير أسوان يقول لرئيس الحزب فى مارس: (أتشرف بإحاطة سعادتكم أن ١٩

---

(١) جريدة البلاغ من منتصف شهر يونية إلى ذلك التاريخ.

شخصًا من أهالى الدُّر اشتركوا فى حزب الاتحاد). وأن مأمور إخميم يقول لرئيس الحزب: (إن السيد مصطفى عبد الرحيم الشريف قبل رياسة لجنة الحزب الفرعية فى إخميم وعند عودته سيكذب الإنكار الذى نشرته الأهرام) وأن وكيل مديرية أسوان يقول لرئيس الحزب فى مارس أيضًا: (أرسل مع هذا ثلاثة طلبات انضمام لحزب الاتحاد) وأن وكيل مديرية قنا يقول لرئيس الحزب: (أرسل مع هذه ثلاثة طلبات انضمام لعضوية حزب الاتحاد) وأن مدير أسيوط يقول لوزير الداخلية: (إن مأمور مركز البدارى يروج من تلقاء نفسه لحزب الاتحاد)...».

«هذا بعض ما ظهر من أسئلة البلاغ فهل هذا هو انصراف الناس عن الوفد».

«على أن العجب العجاب ليس هذا (اللَّمَم) الذى تسميه جريدة الاتحاد انفضاضًا من حول الوفد وليس العجب العجاب أن تزعم هذه الجريدة أن الحملة على (لَمّ) الناس والأموال بسلطان الحكومة من أول وزير الداخلية إلى آخر موظف فى الإدارة إنما هى حملة على (الأمة!) واتهام لها بسهولة الانقياد. إنما العجب العجاب هو تلك الصفاقة العمياء التى تزعم انفضاض الأمة والشيوخ والنواب عن الوفد!.. وإلا فإن كان هؤلاء قد انفضوا عن الوفد ودخلوا حظيرة الاتحاديين فلِمَ يا تُرى حل مجلس النواب أول مرة ولِمَ حل ثانى مرة بل لماذا وقف الانتخاب وعطلت الحياة الدستورية إلى الآن وما بعد الآن؟؟».

«إن موظفى الإدارة قد عبثوا قدر ما استطاعوا بحرية الانتخابات السابقة بإغراء الاتحاديين وزملائهم الدستوريين وهم لا بد عابثون بهذه الحرية تحت ضغط هذه العوامل ذاتها فى الانتخاب القادم. والاتحاديون لا يجهلون ذلك فلِمَ يا ترى لا يجرؤون، حتى مع هذا، على إجراء الانتخاب؟ أذلك لأنهم واثقون من التفاف الناخبين والمنتخبين حولهم أو لأنهم لا يثقون بالفوز حتى مع تعديل قانون الانتخاب وحتى مع العبث بحرية الانتخاب؟؟».

«وخير من المكابرة فى الحقيقة الملموسة أن يذكر لنا حزب الاتحاد رأيه فى هذه الوثائق التى نشرتها (أسئلة البلاغ) وأن يقول لنا لِم دفع رئيس الحزب لمدير

الدقهلية مائتى جنيه التى نشر البلاغ صورة السند المأخوذ بها على المدير. فإن الحزب لم يقُل فى هذا المستند ولا فى الوثائق التى سبقته أو تلته فى النشر كلمة واحدة وقد آن الأوان ليقول لنا الحزب أهذه المائتا الجنيه قرض استدانه المدير من حزب الاتحاد أم كان لها شأن آخر؟»[1].

حديث مع سعد باشا ـ رأيه فى الحالة السياسية

ولقد رأى مراسل جريدة «الإيبوكا» الإيطالية السنيور ماريو أبولونى أن حوادث خطيرة مهمة قد أحاطت فى الأشهر الأخيرة بحياة مصر السياسية، حتى أصبح فصل الصيف الذى كان فى السنين الماضية يمثل هدوء المعيشة المصرية فى كل مظاهرها المختلفة مملوءًا فى هذا العام بالحوادث والمفاجآت الغريبة!

حيث رأى رئيس الوزارة المصرية قد ذهب إلى لندن لترويح النفس من عناء الأعمال[2] ولزيارة أصدقائه، كما تقول الدوائر الرسمية ولكى يتنازل عن شىء آخر إلى الإنكليز كما يقول المعارضون. وأن فى البلاد يتجلى صراع شديد على صفحات الجرائد وفى المنتديات السياسية حول سياسة الحكومة الحالية. وفى انتظار وصول المندوب السامى البريطانى الجديد السير لويد جورج إلى ضفاف النيل ليعطى الإشارة الأولى بالسياسة الجديدة التى ستنتهجها إنكلترا حيال مصر، لتطاحن الأحزاب السياسية المصرية فيما بينها فى جميع المسائل الداخلية.

وبينما الانتخابات العامة يطالب بها الوطنيون فى أقرب وقت عملاً بنصوص الدستور ليتمكن البرلمان من القيام بوظيفته فى مراقبة الحكومة؛ إذ يرى على العكس من ذلك أن الحكومة تبحث فى تأجيل الانتخابات إلى مدًى لا نهاية له رغم تظاهرها بالميل إلى إجرائها!!

---

(١) البلاغ فى ١٤ يولية.
(٢) سيأتى الكلام عن هذا السفر فى فصل خاص.

ولا تنفك الوزارة عن وضع القوانين المقيدة للحرية الصحافية. ولم تكن الاحتجاجات قليلة ولا هادئة إزاء هذا التصرف الأخير. وأعجب العجب أن الصحافة الوزارية انزلقت إلى جانب بقية الصحافة في نقد هذا القانون واستنكاره.

لما رأى المراسل كل ذلك أراد أن يحيط الجمهور الإيطالى بهذه الظروف، بأن يستطلع رأى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا الذى كان يعتقد فيه أنه رجل الدولة الذى كان له ضلع عظيم فى نهضة الأمة المصرية، والذى يقول عنه إنه «قامت حول اسمه منازعات عديدة».

قال المراسل:

«فإذا ما نزلتم بين الفلاحين كما نزلت أنا وحدثتموهم عن زغلول باشا فستجدون عيونهم تضىء سرورًا وستسمعون من شفاههم الابتهالات الصاعدة إلى الله بأن يحرس حياته الغالية».

«وبيت الأمة هو لمن لا يعرفه بيت سعد زغلول باشا وكما يسمونه هنا أحيانًا (بيت سعد) وهو مفتوح على مصراعيه للجميع!!».

«ذهبت إلى بيت الأمة لمعرفة رأى زعيم الوطنيين المصريين فى الموقف السياسى الحالى فسمح لى به بلطف. وتلقانى زغلول باشا باسمًا وجلست أمام الرجل الذى كان له الأثر الأكبر فى نهضة مصر السياسية ويخيل إلىّ أن من المستحيل على هذا الرجل أن يعيش بعيدًا عن الجهاد الوطنى».

«فابتدر الجواب بقوله:»

«إن الحالة الحاضرة غير طبيعية. حرية مقيدة سواء أكانت خاصة أم عامة! حقوق مهضومة! سلطة الحاكمين لا حد لها! ولا حق لمحكوم قبل حاكم! فحكومتنا الحالية حكومة مطلقة بالمعنى الحقيقى! والحياة الدستورية لدينا معطلة! والدستور موقوف! الوزارة لا تهتم إلا بما هو فى الحقيقة اعتداء عليه وانتهاك لحرمته! والبلاد تشكو من أدناها إلى أقصاها هذا الإطلاق فى الحكم وتلح فى طلب العودة إلى الحياة النيابية».

«ولا يمكننى أن أقول شيئًا بالضبط فى تحديد موعد إجراء الانتخابات لأن معلوماتى فى هذا الموضوع غير كافية والروايات فيه متناقضة. فتارة يقولون إنها ستحصل قريبًا وتارة يقولون إنها لا تحصل إلا بعد عدة أشهر!».

«وإذا صح ما رواه البعض من التعديلات المنوى إدخالها على قانون الانتخابات فإن المجلس الذى سينتخب على أساسها لا يمثل الأمة تمثيلاً صحيحًا. إذ هى تقضى حرمان أغلبية الأمة من الانتخاب وتحصره فى جانب قليل منها وتضع عملياته تحت تصرف الإدارة وحدها!».

«إن حصول هذا أمر موجب للأسف! خصوصًا لأن بلادنا محتلة بقوة أجنبية فتقليل عدد الناخبين يسهل التلاعب بهم وتصرف الإدارة فى عمليات الانتخاب لا يسلَم من تداخل الأجنبى لتكون نتيجته مطابقة لغرضه. فالحكمة والوطنية وبُعد النظر... كل ذلك يقضى أولاً بعدم مس قانون الانتخاب احترامًا للدستور وثانيًا باتخاذ كل ما من شأنه أن يجعله بالتصويت العام الحقيقى كما هو نص الدستور وألا يجعل تداخل الإدارة فيه إلا بمقدار حفظ النظام فقط».

* * *

«ولكن الوزارة الحالية ليست على هذا الرأى. وأخشى أن لذة الحكم المطلق التى ذاقتها من يوم تسلمها زمام الأحكام. وبُعدها عن مراقبة البرلمان لها وتأدية حساب أمامه عن أعمالها.. يُحبِّب إليها الاستمرار فى هذا الإطلاق واستدامة تعطيل الحياة النيابية!! وليس من البعيد أن يكون لسفر زيور باشا علاقة بهذا الموضوع!!».

ولما سأله المراسل قائلاً: وماذا تظنون دولتكم فى المفاوضات والاتفاقات التى يمكن أن يجريها زيور باشا فى لندرة، ابتسم دولته وحدق بعينيه الصغيرتين فى عينَى المراسل وقال:

«لا أظن أن الغرض من رحلته هو المفاوضة لعقد اتفاق إذ المفاوضة تقتضى أخذًا وإعطاءً. ودولته لم يتعود الأخذ بل الإعطاء! خصوصًا إذا كان من جيب سواه فإذا كان القصد مفاوضة فليس ثمة من حاجة لأن يتحمل مشقة السفر!

فلا بد أن يكون السفر لمنع الإنكليز من اتخاذ خطة تعرقل سياسة الإعطاء وتشجيع المصريين والوطنيين على دوام الإلحاح فى طلب حقوقهم المهضومة وإعادة الحياة النيابية».

«وسنستمر فى السير على برنامجنا لتحقيق استقلال البلاد التام دائمًا! وبدون أن أى تحفظ!»[1].

لب السياسة الإنكليزية فى مصر وخطة الأحزاب دونها

وبينما كانت الأحزاب فى مصر فى تشادٍّ على الأمور الداخلية ونضال على المسائل الحزبية، وافتنا جريدة «الديلى إكسبريس» الإنكليزية بأن «لجنة الدفاع عن الإمبراطورية «البريطانية» قد وضعت تقريرًا تطلب فيه أن يبقى جيش الاحتلال فى القاهرة كما هو وعلى ضفتَى القناة وأن يُعزز هذا الجيش بقوة بحرية تُضاف إليه لحماية هذه القناة وأن الوزارة الإنكليزية قد قبلت هذا التقرير وأقرت ما فيه واتخذته أساسًا لسياستها فى مصر».

ولقد تفردت جريدة الاتحاد فى تعليقها على هذا النبأ بأن «على سعد وأصحابه خطأ عظيمًا جدًا من تبعة هذا كله. لأنهم هم الذين فرقوا الكلمة وهم الذين خذلوا مصر فى جميع المواقف التى كان يرجى منها الخير وهم الذين ضعفوا حين صار الأمر إليهم وحين أيّدتهم الأمة كلها. وحين أيّدهم خصومهم وحين أظهر الإنكليز حسن الميل إليهم عن النهوض بأعباء المفاوضات فى صدق وإخلاص وحزم فراوغوا وماطلوا وكذبوا وخادعوا حتى يئست منهم الأمة وطمع فيهم الإنكليز».

«ثم كان مقتل السردار وما تبعه من إنذار وما كان من انخذال سعد عن مواجهة الإنكليز وما كان من مساومته إياهم ثم ما كان من كيده للحكومة ونصبه الحرب لها وإفساده الأمر عليها. فإذا كانت الحال فى مصر على هذا النحو فكيف لا يطمع فيها الإنكليز؟! وكيف لا يغيرون بها؟ وهل تظنهم من الغفلة بحيث

---

(١) البلاغ فى ٢٨ يولية.

يخفى عليهم ما نحن فيه من ضعف وتخاذل وما يعبث بطائفة منا من الشهوات والأهواء الشخصية؟ وهل تظنهم من الجهل والغفلة بحيث لا يحاولون استغلال هذا كله والانتفاع به؟ نريدهم أن يَجْلُوا فهل يكفى أن نزيدهم على ذلك ليفعلوا؟؟ أليس يجب أن نعزز هذه الإرادة باجتماع الكلمة واتفاق الرأى وظهور التعاون الصحيح بين طبقات الأمة وبين طوائفها وانتفاء هذه المظاهرة المخزية التى يظهر بها السعديون من كيد وطمع ومساومة وإغراء!!».

«على أننا حين نسجل هذه الحقائق المؤلمة ونلقى تبعة ما يعلنه الإنكليز على تخاذلنا وافتراقنا وكيد بعضنا لبعض لا نقرُّ الإنكليز على ما يعلنونْ ولا نلتمس لهم المعاذير وإنما نريد أن ننبه الناس فى مصر إلى أن الإنكليز لن يجلوا من تلقاء أنفسهم وإنما يجب أن نجليهم والسبيل إلى ذلك إحدى اثنتين: الحرب ونحن لا نقدر عليها ولا نرغب فيها، والمفاوضة ولكن المفاوضة لن تنتج إلا إذا أيّدتها الأمة حقًا وأيّدتها تأييدًا صادقًا حازمًا لا ضعف فيه ولا مساومة ولا رياء. وهل فشلت المفاوضات الأولى إلا لأن سعدًا ساوم الإنكليز وأطمعهم فى نفسه! وهل فشلت محادثات سعد إلا لأن سعدًا لم يكن صادقًا ولا حازمًا ولا محسنًا الانتفاع بتلك القوة الهائلة التى كانت تؤيده وتشد أزره؟!»

«نريد أن نعتقد أننا قادرون على أن نقنع الإنكليز بأننا ما زلنا نريد الاستقلال ونحرص عليه الآن كما كنا نريده ونحرص عليه من قبل».

«نريد أن نعتقد أننا ما زلنا قادرين على أن نقنع الإنكليز الآن كما أقنعناهم من قبل بوجوب التحدث إلينا والاتفاق معنا على حل ما بيننا وبينهم من المسائل المعلقة».

«نعم نريد أن نعتقد أننا قادرون على هذا كله. ونرجو أن يكون فى موقف الأحزاب واجتماع كلمتها وتعاونها على دفع هذا المكر الإنكليزى ما يثبت أننا فى هذا الاعتقاد غير مخطئين»[1].

---

(١) الاتحاد فى ٢٩ يولية.

أما صحف الوفد فكانت لها خطة أخرى فى نقد هذا النبأ ونقد خطة صحيفة الاتحاديين، فقد كتبت «كوكب الشرق» مقالاً رئيسًا قالت فيه:

«وهل آلمُ لنفس الحر الأبىّ من أن يدعى خصوم الأمة وعقبتها فى طريق استقلالها أن إصرار الإنكليز على البقاء فى بلادنا وعلى إضافة قوة بحرية جديدة إلى قوى الاحتلال لا تقع تبعته على إنكلترا الطامعة الاستعمارية وإنما هى تقع على سعد وعلى الوزارة الشعبية؟ ثم يفتلون من الهواء حبال المعاذير الواهية الجوفاء للحكومة الإنكليزية حتى يصوروها للأمة أنها لم تعْتدِ على استقلالنا عفوًا مجانًا وإنما سعد وإنما الأمة وإنما وزارتها هم الذين أكرهوها على هذا الاعتداء».

«ادعى هؤلاء الناس فى جريدة (الشقاق) عندما قبلت وزارة (إنقاذ ما يمكن إنقاذه) جميع المطالب التى وردت فى المذكرة البريطانية المعروفة أن سعدًا هو علة ذلك القبول. فى حين أن سعدًا غادر كرسى الحكم غير آسف ولم يمكّن إنكلترا من حمله على قبول مطلب واحد يمس قضية البلاد ومستقبل مصيرها السياسى».

«ونحن لا قوة لنا تمنع أيًا كان من المستوزرين من قبول الوزارة. ولكن ليس من المروءة والرجولة فى شىء أن يدافع أنصار المستوزرين عن أعمال وزارتهم بما يجرح الحقيقة فى صميم فؤادها. وبما يشوّه الأمر الواقع كل التشويه».

«ألم يقُلْ دعاة المستوزرين وأنصارهم إن السعديين أحسنوا صُنعًا فى تخليهم عن الحكم؟ ألم يدعوا أن غير السعديين من ممثلى الأقليات السياسية أقدر منهم ألف مرة على (إنقاذ ما يمكن إنقاذه) وإعادة الحالة العامة سيرتها الأولى؟ ألم يمنّونا بما سمعتم على يد الوزارة الحاضرة من المآثر الخالدة على الدهر. والحسنات الوطنية التى ستكون شامة غرّاء فى جبين هذا العصر..؟ ألم تنتفخ أوداجهم ويمشوا فى الأرض مرحًا وحاولوا أن يبلغوا السماء طولاً واهمين أن فى إمكانهم أن يخففوا عن كاهل الأمة ثقل ما حملوها به بقبولهم المطالب الإنكليزية بلا شرط ولا قيد..؟».

«فما هى إلا عشية وضحاها حتى تبددت تلك الأحلام الذهبية وما هى إلا أيام وجيزة حتى رأينا الحكومة الإنكليزية تصرح فى السودان بأن فصل الجيش المصرى عن الجيش السودانى الذى تم فى عهد هذه الوزارة حكم باتٌ لا نقض فيه ولا إبرام».

«وطالما ادعوا أن غير السعديين أهل كياسة وحزم وكفاية لا يحيط بها علمًا إلا الله. ولذلك هم أقدر على (استكمال الاستقلال) واستخلاص الحقوق. فإذا بنا ـ وهم لما تنقطع أصوات دعواهم بعد ـ أن إنكلترا تعلن، حال وصول دولة رئيس الوزارة الحاضرة، فى مجلس النواب البريطانى، (أن الاحتلال باقٍ «بالتأكيد») ثم أشفعت ذلك بتأييدها قرار لجنة الدفاع الإمبراطورية فيما يتعلق ببقاء هذا الاحتلال».

«ولنفرض هنا جدلاً أن سياسة سعد، التى كان شعارها الدفاع عن كرامة مصر فى دوائر الحكومة والذود عن حريتها واستقلالها، قد هاجت غيظ الإنكليز وحفيظتهم فعمد اللورد أللنبى إلى العسف والضغط والإكراه فما الذى أحفظ هؤلاء الإنكليز اليوم علينا والوزارة الحاضرة مؤلفة من أصحابهم وأصدقائهم والوزارة الحاضرة لم تعمل يومًا على إزعاجهم أو إغضابهم..؟».

«إن الحقيقة لا غبار عليها أن للسياسة الإنكليزية فى مصر خطة معينة تتحين الظروف لتنفيذها. ولو كانت هذه الظروف مختلفة غير متفقة. فهى، كما استغلت البارحة مقتل المرحوم السردار السابق وتشدد دولة الرئيس سعد باشا فى أن تكون الكلمة فى حكومة مصر للمصريين وحدهم، تستغل اليوم ليونة الوزارة الحاضرة وحرصها الشديد على كسب عطفها وتأييدها»[1].

وكتب كاتب فى جريدة البلاغ مقالاً افتتاحيًا تحت عنوان (مسألة الاحتلال ودسائس حزب الاتحاد)، جاء فيه ما يلى:

«وصل النبأ الذى نشرته الديلى إكسبريس عن هذا القرار فقابلته الصحف المصرية بالامتعاض والاحتجاج وعدته عقبة كبيرة فى طريق التفاهم والاتفاق. إلا

---

(١) كوكب الشرق فى ٢١ يولية.

جريدة الاتحاد. فإنها سكتت عنه فى اليوم الأول ثم عادت فى اليوم التالى تقول إنها إنما سكتت لأن الذى نشر الخبر الديلى إكسبريس لا صحيفة سواها. ولو غير الديلى إكسبريس نشر قرار اللجنة لكان لهم شأن آخر فى التعقيب عليه!! أما وهى نفسها التى سبقت إليه فلا بد أن تكون مفترية على لجنة الدفاع الإمبراطورى ولا بد أن تكون الوزارة الإنكليزية قررت نقيض ما نسبته الصحيفة إلى تلك اللجنة! وأن تكون مسألة الاحتلال قد حُلَّت على الوجه الذى يرضاه المصريون».

«وفى اليوم التالى استبشرت صحيفة الاتحاديين بعبارة كتبتها جريدة «وستمنستر غازيت» تقول فيها إن الدوائر المطلعة قابلت بالسخرية ما أُشيع عن القرار المهم الذى وضعته لجنة الدفاع الإمبراطورى فيما يختص بالدفاع عن قناة السويس وإن مصر ترى أن الدفاع عن قناة السويس ينبغى أن يكون مسألة خاصة بمصر ولكن فى الاستطاعة وضع ترتيب للوصول إلى حل مُرضٍ يمكن بموجبه بقاء الجنود البريطانية فى مصر لأن الحكومة المصرية الحاضرة تنظر إلى مسألة الدفاع الإمبراطورى نظرة تنطوى على التعقل».

«فماذا فى هذا الكلام مما يصح أن ترتاح إليه صحيفة مصرية تزعم أنها تدعو إلى الاستقلال وتكره دوام الاحتلال؟ هل قالت وستمنستر غازيت إن لجنة الدفاع الإمبراطورى لم تقرر إبقاء الجنود البريطانية فى القاهرة وعلى ضفة القناة؟ وهل قالت إن الوزارة الإنكليزية لم تعتمد هذا القرار ولم تعوِّل على اتخاذه قاعدة لسياستها فى الشرق الأدنى؟ لا! إنها لم تنفِ شيئًا من ذلك بل أيّدت كل ما روته الديلى إكسبريس وزادت عليه أنها ترجو من الوزارة المصرية الحاضرة أن تقبل إبقاء الجنود البريطانية فى مصر (لأنها وزارة تنظر إلى مسألة الدفاع الإمبراطورى نظرة تنطوى على التعقل!)».

«ولعل خير ما تجاب به صحيفة الاتحاديين تعقيب صحيفة (إخوانهم) الأحرار الدستوريين إذ تقول إن (معنى هذا أيضًا أن الوزارة البريطانية الحاضرة معتبرة أن المسألة ثابتة مقررة وأنه ليس ثمة من محل للتفكير فى تقييدها وهذا الاعتبار

يتفق تمام الاتفاق مع ما أذاعته جريدة ديلى إكسبريس أمس الأول من أن مجلس الوزراء البريطانى أقر تقرير لجنة الدفاع الوطنى. وإقرار مجلس الوزراء هذا هو الذى دعانا إلى قولنا ما قلنا أمس وهو الذى يدعونا إلى الوقوف اليوم نفس موقف أمس ما دام المكذبون لنبأ ديلى إكسبريس فى لندن لم يتعرضوا لنفى هذه المسألة المهمة جدًا)».

«وكأن الدساسين فى مصر وأذنابهم فى إنكلترا أحسوا أن زيور باشا لا يزال، بعد مناورة وستمنستر غازيت فى حاجة إلى اليقظة والمداراة! فما زالوا يدأبون حتى كتب لهم روتر تلغرافه الذى لا قدم ولا أخَّر ونشرت لهم الديلى هرالد نبذة فى معناه تقول فيها: (من المعلوم أن لجنة الدفاع الإمبراطورى ذكرت مقترحاتها عن قناة السويس فى تقرير وضعته اللجنة فى السنة الماضية أثناء المفاوضات مع زغلول باشا».

«ولكن هذه الرقعة أيضًا لا تدارى زيور باشا ولا تراب غلطاته الكثيرة، فإن المسألة هى أن الإنكليز لم يجاملوا زيور باشا ولم يكرموه كما أراد الاتحاديون أن يذيعوا فى مصر مستبشرين مهللين! وأنهم صدموه أثناء ضيافتهم له صدمتين غليظتين إحداهما فى مجلس النواب، حين سأل السائل هل يجلو الجيش البريطانى عن مصر؟ فأجابه المجيب: كلاً! وزاد عليه «بالتأكيد» مبالغة فى الإيذاء والإحراج والصدمة الثانية حين أعلنوا الموافقة على قرار لجنة الدفاع الإمبراطورى قبل أن يغادر الرجل أرضهم ويفرغ من هضم الطعام الذى قدموه له على موائدهم!».

«فماذا استفادت الأمة مما تسمونه سياسة الهوادة والحنكة والاختبار؟ ماذا استفادت مصر من التسليم بعد التسليم والإذعان بعد الإذعان والإجابة إلى كل مطمع والقضاء على كل معارضة؟ أترون أنها تحسب من فوائدها أنكم إذا نزلتم فى لندن تأكلون فيها وتشربون وتُضحكون فيها الناس وتضحكون؟ أترون أنها تحسب من فوائدها أنكم أرضيتم بها الإنكليز فتركوكم فى مناصب الحكم وادعين وأطلقوا أيديكم فيها تعيثون عليها وتفسدون؟ أترون أنها تحسب ذلك من

فوائدها أم أنها تنظر بالعين الصحيحة إلى الحقيقة البارزة أمامها فترى أنكم جنيتم عليها بما عالجتم من القضاء على روح المعارضة فيها وبما سولت لكم أنفسكم أن تنزعوا منها كل ما تدخر من عُدَّة وكل ما تملك من وسيلة فهونتم أمرها على الإنكليز ودفعتموهم إلى هذا الغلو الذى أذلوكم به وأنتم عندهم فى مقام الحفاوة والتكريم».

«ولكن هل تظن أنهم يلومون سعدًا اليوم بما كانوا يلومونه به؟ هل يأخذون عليه الآن شدته التى أخذوها عليه من قبل؟ لا. إنهم يقولون الآن إنه ضعف عن مطالبة الإنكليز بالجلاء».

«فسعد لا يُلام اليوم على الشدة مع الإنكليز ولكنه يلام على «الضعف وقلة الحزم»!! وعلى شىء آخر يرميه به أصحاب حزب الاتحاد هو أنه وأصحابه (فرقوا كلمة الأمة) لأنهم جمعوها كلها حولهم فى الانتخابات وغير الانتخابات ولم ينكلوها بحزب جديد! يزيدون به أسباب التنابذ والخلاف ويجذبون إليه الناس بالسلاسل والأغلال ويقيمون منه حجة واضحة على جهل المصريين بالدساتير والأحزاب وانقيادهم لكل لاعب بالسلطة من طلاب المنافع وخدام الشهوات والمآرب»[1].

■■■

(١٣) البلاغ فى ٣١ يولية بتوقيع عباس محمود العقاد.

الفصل الثانى

سياسة المندوب السامى الجديد ـ خطبة السير جورج لويد

انقضى على تعيين السير جورج لويد مندوبًا ساميًا لدولته فى مصر مدة غير قصيرة لم يفُهْ فيها بكلمة تدل على تجاه نظره فى الشئون المصرية والعلاقات بين مصر وإنكلترا. ولقد توقع الرأى العام فى مصر وفى إنكلترا أن يُصدّر فخامته بيانًا سياسيًا عن خطته فلم يحقق هذا الانتظار آمالهم.

غير أنه فى الآونة الأخيرة أقامت الجمعية الأفريقية بلندرة مأدبة تكريمًا له وللسير جوفرى آرشر حاكم السودان العام فى ٢٢ يولية، فانتهز فخامته هذه الفرصة وخطب خطبة ضافية ثم أعقبها بخطبة فى جمعية ما وراء البحار، صرح فيهما بخطته فى السياسة المصرية وآماله بأسلوب دقيق وأشار إلى الخير والتفاؤل والأمل. ومما امتازت به تصريحاته هذه أنه تكلم فيها بلغة السياسى والبريطانى الماهر.

ولقد نقلت إلينا البرقيات خلاصة هذه التصريحات المهمة الخاصة بمَهمَّته. وكذلك آراء بعض الخطباء الذين تكلموا فى الحفلة الأولى وإنًّا لناقلون هنا مجمل الأنباء التى وردت عن هذه المأدبة.

«كانت المأدبة التى أقامتها (الجمعية الأفريقية) تكريمًا للسير جورج لويد والسير جوفرى آرشر جامعة للكثيرين من عظماء الرجال ومن بينهم اللورد بوكستون والجنرال بيرد والفيكونت بروم والمستر هوارد كارتر والبارون دولنجر والجنرال مكسويل والسير ونجت وغيرهم.

ورأس اللورد بوكستون الحفلة وقد قال فى خطبته إن السير جورج لويد والسير چوفرى آرشر يمثلان الإمبراطورية البريطانية بصفة ممتازة. وهنأ السير جورج لويد بنجاحه فى منصب حاكم بومباى. وقال إن إنكلترا ترسل خيرة رجالها إلى مصر والسودان.

وقد كان اللورد ملنر أول من أوقفنا على المسألة المصرية بالكتاب الذى ألّفه عن مصر سنة ١٨٩٢. ولو قبلت اقتراحات لجنة ملنر لكانت المشكلة المصرية أقل صعوبة مما هى اليوم. ومن الأمور الأساسية المهمة لكل من يتولى مركزًا عظيمًا كهذا أن تكون له زوجة. فإن كانت زوجته من الفضليات وكان لديه موظفون أكّفَاء فى إدارته، فإنه ينجح فى مهمته وستكون الليدى لويد والليدى أرشر الحاكمتين الحقيقيتين لمصر والسودان»[١].

وخطب السير چوفرى آرشر فأثنى على السير جورج لويد لما قام به من الأعمال فى بومباى، ثم ذكر اللورد أللنبى فقال:

«إن بريطانيا مدينة له بالشكر لرفعه شأن السمعة البريطانية وسيجد السير جورج فى مصر حكومة مصادقة تبذل أقصى جهدها فى إعادة الحالة التى ربما عرقلتها أعمال المتطرفين».

«أما فيما يتعلق بالسودان فقد تعدل البارومتر والمسائل الهامة الآن هى مسألة القطن والماء. وقد استقرت بتلك البلاد حكومة منظمة بفضل أعمال سلفائى السير ونجت والسير لى ستاك».

وبعد أن أعرب السير آرشر عن أسفه لوفاة السير لى ستاك قال: «إن كثيرين من المصريين أسفوا لوقوع هذا الحادث أكثر من غيرهم».

وأكد السير آرشر أن «بالنيل من الماء ما يكفى مصر والسودان إذا ضُبط ماء النيل كما يجب»، وأثنى السير آرشر على الحكومة المصرية «لموافقتها على اعتماد المبالغ اللازمة لتحويل بحيرة ألبرت نيانزا إلى خزان».

(١) برقيات السياسة الخصوصية فى ٢٤ يولية.

وقال: «إنه إذا ضُمن نصيب مصر من ماء النيل فإن الفلاح يتحقق من أن الاحتلال البريطانى فى السودان ليس ضد المصالح المصرية».

ثم قال: «ويجب أن يذكر دائمًا الذين يحكمون تلك البلاد قاعدتين:»

«الأولى: ـ عليك أن تضع نفسك أولاً موضع الأهالى».

«وثانيًا: ـ أن لكل مسألة وجهين دائمًا»(١).

خطبة السير جورج لويد

ثم خطب السير جورج لويد، فبعد أن شكر الخطيب على التهانى الخاصة بالمهمة التى عهدت بها إليه حكومة جلالة الملك، أعرب عن رغبته فى عدم الخوض فى الأمور السياسية بقوله:

«إن المثل القائل: (إذا كان الكلام من فضة فالسكوت من ذهب) لا ينطبق على ظرف أكثر من انطباقه على الظرف الحالى».

وقد أثنى على الإسلام ثناءً عظيمًا وقال:

«إن مصر مركز إسلامى كبير وإنه يشعر بأنه بذهابه إلى مصر سيذهب إلى أرض يعرفها. فقد مضت عدة سنوات منذ غرس جذوره لأول مرة فى الشرق فما لبثت أن أينعت أغصانها. ومن ذلك الوقت لم يرِدْ أن يعيش بعيدًا عنها. وإن الأيام التى قضاها فى تركيا وسورية وبلاد العرب والهند من أسعد أيام حياته. وأنه يحمل فى قلبه ذكريات الحفاوة وكرم الوفادة والشفقة القلبية لتلك البلاد ومنها مصر». إلى أن قال:

«وآمل أن يُحتفظ بتلك الصداقة التى بين إنكلترا والشعب المصرى ويعمل على تقويتها، تلك الصداقة التى هى من تقاليد السياسة البريطانية. وإنى متفائل بالمستقبل لأنى موقن بأنه ليس ثمة سبب ضرورى لسوء التفاهم، وقد مضى على الإمبراطورية أكثر من نصف قرن وهى مرتبطة، ارتباطًا شريفًا متينًا بالرقى

---

(١) البرقيات الخصوصية لجريدة السياسة فى ٢٤ يولية.

المادى فى مصر. وقد اكتسبنا معارف واسعة وإلهامًا من التاريخ المصرى القديم والتقاليد المصرية فى حين أن مصر ارتقت موارد ثروتها وإرشادها المادى».

«وقد ارتقت مصر من هاوية الفقر إلى ذروة الغنى بفضل الإرشاد البريطانى من جهة وبفضل مجهودها من جهة أخرى فصارت رافلة فى بُحْبُوحة رخاء حقيقى مؤسس على ثروة الفلاحين فى مجموعهم لا على ثروة بعض منهم».

«وقد وجدت فى خلال ذلك مصالح ذات أهمية حيوية خاصة للإمبراطورية البريطانية إذا قطعت أحدثت ضررًا لا يمكن تقديره لا للمصريين وحدهم بل لغيرهم أيضًا ممن وراء مصر بمسافة بعيدة».

«وسيكون أول واجب علىّ هو حماية هذه المصالح وتمضيدها ولكن مصر، شأنها شأن البلدان الأخرى اليوم، بها شعور جديد وأمانٍ جديدة وبواعث جديدة. وهذا يجب الاعتراف به وتقديره كما يجب أن يشعر المصريون، من جميع الطبقات والعقائد بأن الإمبراطورية البريطانية ليست فقط قوة من أعظم القوى. بل إنها أخلص صديق لمصالح مصر ولحريات الشعب المصرى الحقيقية».

«وإنى أذكر بالارتياح والسرور العظيمين ذلك الترحيب القلبى والشفقة القلبية الخالصة اللذين لقيتهما بين الشعب المصرى. ويسرنى أن أذهب إلى بلاد بها كثير مما يتملك القلوب والأفئدة، تلك البلاد التى استمرت بها الحكومة الملكية ثلاثة آلاف سنة بدون انقطاع بدرجة من الحضارة تضارع فى سموها أية حضارة غربية عصرية إن لم تكن أسمى منها».

وبعد أن أثنى السير جورج لويد على أعمال المستر هوارد كارتر، قال:

«وإنى آمل أن أجد الحل النهائى لمسألة العلاقات بين مصر وإنكلترا بحسن الإرادة المتبادلة بينهما»(١).

أما المأدبة التى أقامتها له جمعية (ما وراء البحار) فقد أُقيمت فى يوم ٢٤ يولية. وقد دُعى إليها زيور باشا وكانت برياسة السير روتالد ستورس حاكم

---

(٣) البرقيات الخصوصية لجريدة السياسة فى ٢٤ يولية.

القدس. فشرب نخب السير جورج لويد. وقد رد عليه هذا فأعرب عن امتنانه. بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن قرينته وعن تمنياته الطيبة لأعضاء الجمعية فى مشروعهم المهم الجليل الذى سيشرعون فيه. ثم أثنى على الكلمات الطيبة التى فاه بها السير ستورس عندما شرب نخبه وقال:

«إننى مدين للسير ستورس بفضل أكبر من هذا. فقد علمنى بما وهبه الله من المعرفة الواسعة التى وضعها تحت تصرف بعض أسلافى العظماء فى مصر، وفى السنين الطويلة التى ارتبطنا فيها برابطة الصداقة، شيئًا كثيرًا عن البلاد التى كان فيها شخصًا رفيع المكانة. لذلك أشعر بأعظم سرور لوجود رئيس وزراء مصر هنا. فأملنا أن تلى هذه الزيارة لإنكلترا زيارات أخرى حتى يتأكد من الشعور السعيد الذى يخلفه وراءه. وأنه سيجد دائمًا ترحيبًا عظيمًا فى عاصمة الإمبراطورية البريطانية».

«وأما فيما يتعلق بمَهمَّتى فى مصر فإنى أعترف بأنى أشعر بنفور من التكلم كثيرًا لأننى لم أقف على الحالة وقوفًا كافيًا بحيث أستطيع أن أقول شيئًا يسترعى الاهتمام. وقد قال لى بعضهم إن المهمة التى تنتظرنى ليست سهلة. ولعمرى لو كانت سهلة لدعت إلى الدهشة لأن المصير الذى قدر لجيلنا قضى أن تكون المهام التى تعهد إلينا، سواء، كنا من الممثلين السياسيين أو الإداريين أو رجال السياسة، تحفها عادة مشكلات دقيقة. فقد تولدت من النزاع العنيف الذى يعانيه العالم حرارة شديدة جففت حقول السياسة وشققتها حتى صار يتعذر على الإنسان أن يهتدى إلى خير وسيلة لزرع بذور السلام والطمأنينة والتفاهم المتبادل. وهذا القول ينطبق على العالم أجمع لأعلى جزء معين منه. وإذا نظرت إلى الحقل الذى سأعمل فيه فأنى أعترف بأننى لا أنظر إليه بسرور حقيقى وسعادة، فقط بل بتفاؤل ثابت أيضًا بما ينتظرنى».

«ولكن ما الأسباب التى تدعونى إلى التفاؤل؟ أظن بعضها يرجع إلى أننى سأتعين وأعمل فى بلاد هى فى نظرى أعظم بلاد جذابة، بلاد الآثار والغرائب ذات التاريخ الأثرى الباهر عن الحضارة القديمة التى تدعو إلى الفخار، بلاد

لا تزال تقدم إلى العالم مدهشات وعجائب جديدة من الفنون والتاريخ العتيق والتاريخ الحديث، بلاد لها صفات لا يستطيع أن يقاوم قوتها الجذابة مَن له إدراك أو تصور. وعندى أنه لا يستطيع أحد أن يدرك الصناعة الهائلة المدهشة التى شيّدت الأهرام ويتصور المهارة التى ابتكرت أبا الهول أو الفن الذى تجلت معجزته فى قصر أنس الوجود».

«على أن هذا ليس كل شىء فهناك أمور أخرى عديدة فى تاريخ نصف القرن الماضى، عندما عملت إنكلترا ومصر معًا لترقية الشعب المصرى طبقًا للمبادئ الحديثة فحل الرخاء محل الفاقة والنظام محل النزاع. وعادت مصر، بفضل العلوم الحديثة، إلى ما كانت عليه من الثروة والرفاهية».

«فإذا كنت كبير الأمل فذلك لأننى أعرف أن المصريين لا ينسون فى قلوبهم تلك السنين وإنى واثق من أن الصداقة الوثيقة بين الشعبين المصرى والبريطانى جوهرية، لا لأحدهما، بل لكليهما. وأذهب إلى أبعد من ذلك لأنه يلوح لى أنه لما كانت للإمبراطورية البريطانية مصالح حيوية دائمة كالمصالح التى لها الآن فى مصر فإن حماية هذه المصالح هى ضمان على الصداقة والمصلحة المتبادلة التى يجب أن تُصان بين البلدين فنحن نتطلع إلى حل المشاكل التى أمامنا ونفوسنا مملوءة بحسن النية والتعاون والوثيق».

«ولن أكون أقل اهتمامًا بدرس المشاكل الكبيرة الناتجة عن التقدم الإدارى فى السودان. وقد أسعدنى الحظ، عند وجودى فى الهند بأن أهتم بمشروعات الرى الكبرى التى عملت لخير الأهالى. وقد كانت مقاطعة (ركان) فى غربى الهند مهددة، كل حين، بالمجاعات الهائلة فاضطرت الحكومة إلى القيام بسلسلة من مشروعات الرى وستنتهى منها بعد سنين قليلة فيصبح فى الإمكان ضبط الرياح الموسمية وفاقًا لما نشتهى. فلن تطرق المجاعة تلك البلاد بعد ذلك».

«ونحن نعد مشروعات أخرى فى ولاية السند الشمالية. وسنعد فيها ثمانية ملايين فدان للزراعة».

«وأمامنا فى السودان أيضًا مشروعات عظيمة لا تقتصر على زيادة اليسر والرخاء فى السودان. بل تصبح أفريقيا الشمالية التى تشرب من مياه النيل آمنة على الحصول منها على جميع حاجاتها بعدل وإنصاف فتسد حاجات مصر والسودان كلها. وتوجد أيضًا مستنقعات واسعة تصب فيها خمسة أنهار عظيمة. كل منها أكبر من النيل فى منبعه. وتلقى إليها بما تحمله من الخيرات فتضيع فوائدها هباء منثورًا. فإذا ضبطت هذه المياه ضبطًا جيدًا جنى منها سكان مصر والسودان خير الفوائد».

«إن المجال متسع للتعاون القلبى بين حكومتَى مصر والسودان. وإننى أرجو أن أبذل كل ما فى وسعى لإنماء هذه الروح. وأنا واثق من أن كل من يسير على هذا السبيل لا بد له من الوصول إلى الغرض»[1].

ولقد تناولت جميع الصحف المصرية هاتين الخطبتين بالتعليق عليهما كلٌّ بما يناسب مشربها، فقالت جريدة المقطم عن الخطبة الأولى ما يلى:

«إن الذين عرفوا المندوب السامى الجديد وخالطوه فى إبان الحرب فى مصر وسورية وبلاد العرب عرفوا من طباعه أنه شديد التروِّى فى ما يقول وأنه يزن الكلام قبل لفظه. وأنه محب للشرق والشرقيين».

«لقد بنى السير جورج لويد خطبته على ركنين أولهما المصالح الحيوية التى هى للإمبراطورية البريطانية والتى قال عنها إنها نشأت فى خلال تقدم مصر فى نصف القرن الماضى. والآخر شعور المصريين وأمانيهم. وقال عن المصالح البريطانية إن من الواجب عليها حمايتها والذود عنها وتعضيدها. وأما عن مصر فقال إنه يجب على كل امرئ أن يعترف بشعور المصريين وأمانيهم والبواعث التى تبعثهم على طلب ما يطلبون».

«ولا نحتاج أن نقول هنا إن الأمة المصرية ما أنكرت، يومًا من الأيام وجود مصالح للدولة البريطانية وغيرها من الدول والشعوب فى مصر ووادى النيل ولا

(١) البرقيات الخاصة لجريدة الأهرام فى ٢٥ يولية.

عمدت إلى التعدى على مبدأ هذه المصالح أو حاولت نقضه. بل إن أقطاب مصر جاهروا غير مرة على اختلاف أحزابهم ومشاربهم باستعدادهم التام لرعاية المصالح البريطانية والأجنبية وإنما كان الخلاف على تعيين هذه المصالح وبيان قدرها ومداها بحيث لا تتعارض مع مصالح مصر الحقيقية الجوهرية ولا تطغى على استقلال مصر طغيًا يضيع جانبًا من مزايا هذا الاستقلال ويعوق سيره ويغلُّ أيدى المسئولين عن رعايته والإشراف عليه. ومما يدل على رسوخ هذه الروح فى نفوس المصريين وحرصهم على المصالح الأجنبية للدول والشعوب أن مصر لم تُبْدِ معارضة جدية للامتيازات الأجنبية مع أن كثيرين من الأجانب صاروا يعترفون أن بقاء هذه الامتيازات على حالها بأصولها وحواشيها وأطرافها وما يُضاف إليها بكر الأيام صار ضارًا بالمصريين وضارًا بالأجانب أنفسهم لأنه أوسع مجال الفساد لأشرارهم كما يرى فى أمور الاتجار بالمخدرات وتجارة الرقيق الأبيض وتهريب السلاح وغير ذلك من الأمور».

«فالمهمة التى تُلقى الآن على عاتق السير جورج لويد والتى قبل أن تلقى على عاتقه ورحب بها هى ما أشار إليه فى خطبته من التوفيق بين هذه المصالح التى نُدب لحمايتها والدفاع عنها والمبادئ التى لم يسعه إلا الاعتراف بها والتى قال فى بيانها إنه يجب على كل امرئ أن يعترف بشعور المصريين وأمانيهم العامة وربما قال وحقوقهم أيضًا. فإذا كان غرضه الذى وضعه نصب عينيه التوفيق بين هذين الأمرين توفيقًا يقبله الفريقان ويحقق هذا الشعور المصرى الذى ظهر أنه محيط به فإنه لا يلقَى فى مصر سوى التعاون الذى يشتهيه من جميع الأحزاب لأن مصر تعلم أن مصلحتها وحبها للتقدم والرخاء يقضيان عليها بأن توثق عُرَى الصداقة مع جميع الدول ولا سيما الدول التى لها صلة شديدة بها كإنكلترا».

«وإن أعظم سياسى يلده العصر فى اعتبارنا الذى يشق طريقًا جديدًا تسير فيه العلاقات بين الشعوب الغربية والشرقية ويحل هذه العقدة التى عقدت غير مرة فى خلال قرون طويلة وكانت مصدرًا لحروب ونكبات لا تكاد تحصى لكثرتها وهولها».

«فالذى يُنعِم النظر فى خطبة المندوب السامى الجديد ويقرأ ما بين سطورها يتبين له أن السير جورج لويد ينوى أن يعالج مسألة ما بين مصر وبريطانيا اعتمادًا على الركنين اللذين ذكرهما. ومع أن كلامه عنهما عام غير مقيد بقيود فإن اختبار الماضى يجب أن يكون دليلاً كافيًا له فى ما ينويه وهو أن يعمل عملاً يستطيع معه المصريون، على اختلاف طبقاتهم ومللهم، أن يعرفوا ويشعروا بأن الإمبراطورية البريطانية ليست أقدر دولة فقط بل إنها أيضًا أصدق صديق لمصالح مصر وللحريات الحقيقية التى هى لشعبها».

«فإن هذه العبارة تنم عن الخطة التى تنوى بريطانيا سلوكها فى ما يختص بمصالح مصر وحرياتها الحقيقية»[1].

وقالت جريدة الأهرام تعليقًا على هذه الخطبة ما يلى:

«ومهما كانت السياسة المعنيَّة التى ترمى إليها وزارة الخارجية البريطانية نحو مصر وغير مصر فمن غير شك أنها تعهد بجانب كبير فى التصرف والرأى إلى الرجال الذين نثق بكفايتهم وسداد رأيهم فتوفدهم ممثلين لها إلى الجهات التى تراهم أكثر توفيقًا فيها. والحكومة الإنكليزية وممثلوها يصرفون الأمور حسبما يرونه مفيدًا لمصالحهم وأغراضهم».

«وقد وصف السير رونالد ستورس، السير جورج لويد، والأول كان له فى السياسة الإنكليزية بمصر، وقت الحرب، شأن مذكور ونشاط معروف عندما كان يشغل منصب السكرتير الشرقى لدار الحماية بقوله: «إنه يمتاز عن سلفه بأنه سياسى لا جندى. وقد ساعدت آراؤه الحكيمة كثيرًا على إيجاد الهدوء السائد الآن فى الهند. وليس من عادة السير جورج لويد الاندفاع فى الأخذ بجميع الأمور على نمط واحد. وهو يعلم أن الشرق جامعة لا ينال منها الطالب شهادة أبدًا».

«إن تصريحات السير جورج لويد الخاصة بمَهمَّته فإنه يقول فيها: (إنى آمل النجاح لأنى أعرف أن الشعب المصرى لم ينسَ أعوام الإصلاح كما أننى مقتنع

---

(١) المقطم فى ٢٥ يولية.

بأن متانة الصداقة بين الشعبين المصرى والإنكليزى ليست جوهرية لأحدهما بل لكليهما على السواء. وفى جود مصالح حيوية بمصر للإمبراطورية البريطانية والحاجة إلى حمايتها وصيانتها أكبر دافع لإيجاب الاحتفاظ بالصداقة بين البلدين. وسأسعى إلى حل المسائل التى أمامنا بحُسن النيّة المتبادلة وبالتعاون الوثيق). وبعد ذكر مسألة الرى قال: (إن بين حكومتَى مصر والسودان أوسع مجال للتعاون الودى. وهو مجال آخر لحسن النية. وهو غرض أرجو نشره. إن المستقبل أعمى دائمًا كأنه (آمينون) يحدد بعينين لا جفن لهما فى أرض واسعة. ولكن أتطلع إليه بالثقة والأمل)؟».

«وليس فى مصر مَن ينكر مصلحة مصر فى مصادقة بريطانيا العظمى تلك الدولة المجيدة ذات الشعب النبيل. ولكن كل مصرى ينكر أن تكون هذه المصلحة الظاهرة وسيلة إلى إخضاع مصر للسيادة الإنكليزية».

«ولم يقُل المصريون مطلقًا، وليس لهم أن يقولوا، إننا نريد من استقلال مصر القضاء على مصالح الإمبراطورية البريطانية. والمصالح الحقيقية التى ينعتها الإنكليز فى تصريحاتهم بالمهمة والجوهرية فيما يتعلق بمصر هى، فى الحق المطهر من الشوائب، أن يكون للإنكليز حرية المرور من قناة السويس إلى مستعمراتهم. ومحالفة مصر بقصد عدم اعتدائها على البلاد التابعة للإنكليز بإشهار حرب هجومية وبقصد عدم الانضمام لأعدائهم وصيانة حرية المشروعات الإنكليزية فى السودان أو فى مصر وضمانة حياة البريطانيين ومتاجرهم وحرياتهم فى وادى النيل. وأن تعهد مصر بضمانة هذه المصالح فى دائرة هذا التعريف معقول مشروع وهو وحده الذى يفضى إلى الصداقة وإلى الثقة وإلى المفاوضة الحرة وإلى المحالفة وإلى الاتفاق وأن مصر لتمتنع عن مخالفة الاتفاق فى شأن هذا فهى على الأقل تخشى قوة بريطانيا وتأبى التعرض للحرب وضياع الاستقلال. أما أن يكون معنى المصالح المهمة والجوهرية للإمبراطورية البريطانية الاعتداء على حيدة قناة السويس الدولية واحتلال مصر جزئيًا أو كليًا وفصل السودان عنها باعتبار أنه قطر مستقل عنها ولا يحكم نفسه بل يتبع الإنكليز وأن تكتفى مصر من ذكراه بنيل تعهد من الحكومة الإنكليزية أو حكومة

السودان التابعة لها بضمان الماء اللازم لرى أراضى مصر جميعًا!! وأن تسيطر على الإدارة بدعوى حماية الأجانب فتطالب ببقاء الإدارة الأوروبية الحالية فى وزارة الداخلية والمستشار البريطانى فى وزارة الحقانية أو تنشئ بوليسًا مختلطًا أو بوليسًا بريطانيًا أو تغير أساليب التدخل فى الإدارة الداخلية باختراع أسماء أخرى وحلول أخرى. وتقييد السياسة الخارجية فتلغى عملها وتُبقى رسمها. أما أن تفهم المصالح بهذه المعانى كلاً أو بعضًا فإن كلمات الصداقة والمصلحة والثقة وحُسن النية تبقى ـ كما كانت ـ ألفاظًا جوفاء ولن يفيد ترديدها فى حل معقد أو إصابة صواب».

«وواجب مصر بإزاء سياسة المندوب السامى البريطانى الجديد أن تتضامن فى سياسة واحدة وأن تُظهر أنها تطلب رد حريتها وصيانة استقلالها ومصالحها قبل أن تبحث عن أى شىء آخر وإنها تهتم بالأسس والمبادئ أولاً قبل أن تناقش فى الجزئيات فطلب إطلاق حريتها فى الداخل والخارج والاعتراف بأن السودان جزء منها لا يقبل الانفصال قبل أن تطلب تعيين مصرى فى منصب سردار للجيش المصرى أو تأجيل الانتخابات! فإن طلبات كهذه تعتبر كأننا نلهو عن جدنا ونقنع باليسير وتؤوّل أسوأ تأويل فى ثباتنا وفهم حقوقنا. فإذا ما حصلنا على هذا المطلب كانت كل المطالب مجابة اندماجًا فى الأصل والأساس»[1].

وقالت كوكب الشرق بعد أن أطرت ما أظهره المندوب السامى من العطف على مصر والثناء على مدنيتها وابتهاجه بالعودة إليها:

«وقد ذكر السير جورج لويد مصالح إنكلترا فى مصر وقال عنها: (وسيكون واجبى الأول المحافظة على هذه المصالح وحمايتها) ومصر لا تنكر هذه المصالح ولا تريد أن تمسها بسوء. وإنما تضع لها حدًا ينتهى عند مبدأ حريتها واستقلالها. وإذا تعارضت مصالح إنكلترا وحقوق مصر فإن العدل يقضى أن تكون هذه الحقوق هى المقدمة. ولكن الواقع أنه لا تعارض بينهما ولا خلاف إلا أن تخرج الأولى عن كونها مصالح (مشروعة وتنقلب أغراضًا استعمارية جائرة

---

(١) الأهرام فى ٢٧ يولية.

وهذا هو السبب الوحيد الذى أخّر حل المسألة المصرية حتى اليوم وأوجد سوء التفاهم بين الدولتين)».

«ولا سبيل إلى إزالة سوء التفاهم الذى قال عنه السير جورج لويد (إنه ليس له باعث ضرورى) ولا طريقة كذلك لإنهاء كل خلاف بين مصر وإنكلترا إلا (حُسن النية) التى أكدها المندوب السامى فى خطبته وجهر بأنها أساس خطته. وحُسن النية قد كان ولا يزال وافرًا عند المصريين. والدليل عليه أنهم يعترفون بمصالح إنكلترا المشروعة ويريدون أن يضمنوها لها بصدق وإخلاص وإنما كان يعوز إنكلترا حُسن النية حتى تنزل عن مآربها ومطامعها فى مصر وتتركها تستمتع باستقلال حقيقى غير زائف وتمرح فى حريتها الواسعة دون قيود. فلعل السير جورج لويد يفتح عهدًا جديدًا ويوفّق إلى حل المسألة المصرية ما دام رائده تلك المبادئ السامية التى ذكرها فى خطبته».

ثم انتقدت هذه الصحيفة خطبة السير آرشر حاكم السودان العام التى ألقاها فى هذه المأدبة بقولها:

«وحبّذا لو انتهت حفلة (الجمعية الأفريقية) عند خطبة السير جورج لويد. ولكن حاكم السودان العام أبى إلا أن يشوّه جمال الموقف ويعكر صفاء الحالة. فألقى خطبة بها كثير من المغالطات المردودة. وكان أبعدها من الواقع قوله: (إن احتلال الإنكليز للسودان ليس مغايرًا لمصالح المصريين وأنهم لا يعملون عملاً سيئًا يجعل بريطانيا صاحبة السيطرة التنفيذية فى السودان). وما ندرى كيف لا يكون احتلال الأجنبى لجزء من الدولة بل - لأهم جزء - غير مخالف لمصالحها؟ وماذا كان يريد السير آرشر أن يفعل أكثر مما فعله لجعل بريطانيا صاحبة السيطرة التنفيذية فى السودان؟! وهل يمكن لأى أحد إنكار غرض إنكلترا فى الاستئثار بالسودان بعد كل ما حدث؟».

«ومن المغالطة كذلك أن يتناسى حاكم السودان حقيقة الموقف ويحاول أن يصغر من شأن المسألة السودانية فيجعلها مسألة قطن ومياه فحسب. وكأن

سيادة مصر على ذلك القطر قد ذهبت بها الأيام. ولم تبقَ بينها وبينه إلا مصالح اقتصادية يتفقان عليها!»

«وبينما يذكر السير جورج لويد تاريخ مصر المجيد ويرفع أمتها إلى مكانتها اللائقة بها إذا بالسير چوفرى آرشر يشبهها (بالصومال) ويوصى بأن يكون مركز إنكلترا فى مصر كمركزها فى هذه البلاد. وأن يجعل الإنكليز أنفسهم (لازمين للأهالى)!»[1].

وقالت فى مكان آخر فى نقد خطبة العميد الجديد فى وليمة (جماعة ما وراء البحار) ما يلى:

«ذكر السير جورج لويد، فى خطبة ألقاها أمس فى وليمة أقامتها له بلندن جماعة ما وراء البحار، مصالح إنكلترا فى مصر وقال إن أول واجباته سيكون حماية هذه المصالح وحفظها. ثم أعقب ذلك بقوله: (ولكن مصر شأنها شأن البلدان الأخرى اليوم. بها شعور جديد وأمانٍ جديدة وبواعث جديدة وهذا يجب الاعتراف به وتقديره)».

«وبين كلمتَى (مصالح إنكلترا) و(أمانى مصر) - أو بالأحرى حقوقها - تجد كل سر القضية المصرية التى أعجز الساسةَ حلُّها هذه السنين الطوال. والتوفيق بين تلك المصالح وهذه الحقوق هو الوسيلة الوحيدة لإنهاء المسألة المصرية وجعل مصر صديقة لإنكلترا! تعينها بدلاً من أن تقضَّ مضجعها. وإنَّا لنأمل، من اعتراف المندوب السامى الجديد بأمانى مصر ومن تقديره لها بعد ذكره مصالح إنكلترا أن يكون هذا الرجل هو السياسى الذى بعثه القدر من جانب إنكلترا ليحل مشكلة من أكبر المشاكل السياسية الحاضرة وينفع بلاده بذلك كما ينفع مصر على السواء».

«أما أمانى مصر فقد أصبحت معروفة لدى العالم أجمع وما هى إلا أمانى شعب مهضوم يريد أن يتبوأ مكانته اللائقة به تحت الشمس. تلك المكانة التى

---

(١) كوكب الشرق فى ٢٧ يولية.

يؤهله لها تاريخه الماضى المجيد وحاضره الباهر. وما تلك الأمانى كذلك إلا حقوقه الشرعية الثابتة التى لم يفقد ذرة منها رغم طول العدوان عليها. ولا يضر إنكلترا ولا أية دولة أخرى أن تبلغ مصر أمانيها. لأن مصر لا تضمر عداء لأحد ولا تكنُّ شيئًا من الأغراض الاستعمارية ولا تريد إلا أن تعيش فى أمن ووئام مع الأمم الأخرى وتضطلع بواجبها نحو الإنسانية والحضارة».

«أما مصالح إنكلترا فما نحسبها قط تتعارض مع تلك الأمانى أو الحقوق التى لمصر. إلا أن يوسعوا فى دائرتها ويخرجوا بها عن كونها مصالح شرعية إلى أطماع استعمارية. ولم تَنِ مصر لحظة عن الاعتراف بمصالح إنكلترا وعن رغبتها، رغبة صادقة فى ضمانها. وكذلك يصرح زعيمها منذ قامت الحركة الوطنية وكذلك أجاب على خطبة المندوب السامى الجديد. ولا تجد إنكلترا مصريًا واحدًا ينكر مصالحها فى هذه البلاد ويفكر فى الاعتداء عليها».

«ولكن الذى لا ترضاه أكثرية الأمة المصرية والذى أخَّر حل القضية المصرية حتى اليوم وزادها تعقيدًا هو غلو إنكلترا فى تلك المصالح غلوًا جعل المصريين يشكون فى حُسن نيتها ويتهمونها بالسعى فى ابتلاع مصر تحت ستار مصالح مدعاة...»(1).

أما جريدة البلاغ فقد كتب كاتب فيها مقالاً رئيسًا تعليقًا على هذه الخطبة قال فيه:

«حسن جدًا أن يكون لبريطانيا فى مصر مندوب سياسى مِنْطِيق بعد أن شغلت هذا المنصب بطائفة من العسكريين البُكْم منذ قضى السير الدون غورست نحبه إلى الآن. وأحسن من هذا أن يكون المندوب الجديد رجلاً كالسير جورج لويد يرى من الكياسة وحُسن السياسة أن يتودد إلى المصريين من طريق الإشادة بتاريخهم الماضى ومجدهم القديم».

«لقد توهَّم الساسة البريطانيون، قبل السير جورج أنه يجمل بهم أن يستميلوا المصريين إن لم نقُل يخدعوهم ـ بتلك الأكذوبة الشهيرة أكذوبة (الصداقة)

---

(1) كوكب الشرق فى ٢٧ يولية.

الوهمية بين إنكلترا ومصر منذ عهد بعيد. فكلما بدا لأحدهم أن يدلى بكلمة فى غرض من الأغراض راح يذكر تلك (الصداقة) ويتخذ منها سببًا لقضاء الغرض الذى يبغيه غير أن النتائج برهنت فى كل وقت على خيبة هذه الخطة لأن المصريين يستشعرون فى أنفسهم وفى أحوالهم وَهَن هذا الأساس أساس الصداقة ويدركون أنه أساس موهوم وأنه أحرى بكل ما بُنى عليه أن ينقضَّ وشيكًا وينهار».

«وقد آثر المندوب البريطانى الجديد المضى فى هذه الخطة إذ ذكر فى أولى خطبتيه أنه مسرور أن تُتاح له فرصة إشعال جذوة (الصداقة القديمة) بين إنكلترا والشعب المصرى (وقد ظلت تلك الصداقة من التقاليد التى تسير عليها السياسة البريطانية وتشعر بها بريطانيا من قديم الزمان)... فقد دلنا السير جورج بهذه العبارة على أنه ينهج نهج الساسة البريطانيين القدماء فى الاعتماد على أساس غير موجود وفى إيثار الهرب من مواجهة الحقائق، فى حين أن التجاريب الماضية قد دلت كلها على فساد هذه الخطة وعقمها».

«إننا لا نعدو تقرير الحقيقة إذ نقول إنه منذ احتلت الجيوش البريطانية مصر إلى الآن لم توجد بين إنكلترا ومصر (جذوة الصداقة) هذه التى يقول السير جورج إنه يريد أن يشعلها. وإنما الذى وجد هو عكس ذلك تمامًا. الذى وجد ولا يزال يوجد هو تلك الجذوة التى توجد بين كل شعب قاهر وشعب مقهور وهى الجذوة التى يخلُق بالمندوب الجديد أن يطفئها ويجتثها من جذورها لا أن يؤجج نارها ويضرمها».

«فلو أن السير جورج آثر أن ينهج نهجًا شريفًا مجديًا فى سياسته لكان خيرًا له أن يواجه الحقيقة ويعترف بالأمر الواقع على أمل أن يعالجه ويحيله عن طبيعته السيئة إلى طبيعة خيِّرة شريفة. ولو فعل ذلك لعُدَّ بطلاً من أبطال السياسة ولاستطاع أن يقيم بناءه على أساس وطيد».

«إن الصداقة لا تكون ولا يعقل أن تكون بين قاهر ومقهور. وليس تاريخ السياسة الإنكليزية فى مصر إلا سلسلة طويلة من القهر بنوعيه: المادى والأدبى.

وليس من همنا أن نسرد حلقات هذه السلسلة الأليمة. ولكن مثل المندوب السامى الجديد لا يعقل أن يكون جاهلاً بالوصف الحقيقى الذى ينطبق على تصرفات السياسة البريطانية فى مصر وخاصة منذ نهضت نهضتها الوطنية فى سنة ١٩١٨».

«وغنى عن البيان أن السير جورج لم يذكر الصداقة إلا رغبة فى اكتساب ثقة المصريين. لكن أغنى من ذلك عن البيان أيضًا أن الاستناد إلى حالة غير موجودة يهزم الغرض المنشود. فقد كان أجمل بالمندوب الجديد إذن أن يعترف بطبيعة الحال التى تسود العلاقة بين مصر وبريطانيا الآن وأن يعلن انعقاد نيته على أن يستبدل بهذه الخطة نقيضها لأن ذلك يكون أدعى إلى الثقة بنيَّاته والاطمئنان إلى تصرفاته. أما أن يذكر الصداقة حيث لا صداقة ويعتمد على أساس حيث لا أساس فذلك خطل فى الرأى»[1].

وكتب الكاتب المعروف (عباس محمود العقاد) فى البلاغ مقالاً افتتاحيًا تكلم فيه عن (أداة الحكم فى مصر)، قال فيها:

«قلنا أمس إن كلمة فى خطبة السير جورج لويد فى مأدبة الجمعية الأفريقية استوقفتنا أكثر من غيرها وهى قوله: (ليست أشكال الأداة بذات أهمية كبيرة. وإنما المهم هو الروح التى تسيِّر دفة هذه الأداة. وخير زيت يسهل تسيير آلات الحكم وأبعدها تأثيرًا هو حُسن النية. لذلك أرجو ـ معتمدًا على ما بين مصر وإنكلترا من حُسن النية والتعاون ـ أن أجد حلاً للمشاكل التى تنتظرنا)».

«وإننا نسأل عن الغرض الذى يمكن أن ترمى إليه هذه العبارة والذى من أجله وضعت فى ختام الخطبة إذ يبعد أن يكون كل الغرض منها أنها حكمة صادقة من حِكَم السياسة أوردها السير جورج لمجرد النظر والاعتبار».

«ولو أن هذه الخطبة أُلقيت فى عهد الحماية مثلاً لجاز أن نفهم منها أن السير جورج يشير بإلقائها ويقول ما قاله بعض الساسة من أنها كلمة ملفوظة

---

(١) البلاغ فى ٢٧ يولية بتوقيع (م. أ).

لا تغير حقيقة الحكومة ولا يصح أن تقف فى طريق التفاهم بين البلدين. ولكن الحماية قد ألغيت وانتهى أمرها من الوجهة الشكلية ولسنا نحن الآن أمام أشكال يُراد تبديلها وتغيير أسمائها. ولكننا أمام أشكال يراد إعطاؤها حقيقتها وتنفذ مدلولاتها ورفع القيود التى تحدُّها. هذا هو موضوع الخلاف بين المصريين والإنكليز».

«على أن (أداة الحكم) لا يُعبر بها عادة عن أسماء الحكومات مستقلة كانت أو محمية أو مستمرة أو غير ذلك من أوصاف السيادة وإنما يعبر بها عما دون ذلك من أنظمة الإدارة التى تسير عليها مصالح الحكومة ودواوينها ووسائل مراقبتها والإشراف عليها - ومنها النظام الدستورى الذى يضع إدارات الحكم فى أيدى نواب الأمة والوزارة المسئولة أمامهم. فهل هذه هى الإدارة التى رأى السير جورج لويد فرقًا بين اسمها ومسماها وأراد أن يقول من طرف خفى إنه ما كل دستورية تحمد الأمم مَغبَّتها لأن إدارة الحكم تختلف باختلاف الأيدى التى تستعملها؟؟».

«إن السير جورج يشير إلى الصداقة الوثيقة بين الشعبين المصرى والبريطانى ويكثر من ذكر «الشعب» فى مَوَاطن الكلام على الصداقة والاتفاق. ففى ذلك ما يفهم منه أن يريد الاتفاق مع شعب دستورى تسير أداة الحكم فيه على الطريقة النيابية التى يجب أن تكون صادقة حرة ليتم ما يقصده من حُسن التفاهم والتضامن الوثيق. ولكن ما دخل بريطانيا العظمى فى أداة الحكم إذن وما معنى التعاون وحُسن النية بين الإنكليز والمصريين فى هذا الصدد، وأى علاقة لشكل الحكومة المصرية بالمشاكل التى تنتظر الحل فى قضية مصر؟؟ ولا يستوقفنا من هذه النقطة ويدعونا إلى التساؤل عن بعض مضامينها إلا أن الخطب التى ألقيت أخيرًا قد خلت كلها من ذكر الاستقلال سواء فى كلام السير جورج لويد نفسه أو فى كلام المحتفلين به. ولا ندرى كيف اتفق ذلك فقد يكون الأمر غير مقصود ولكننا نستبعد جدًا فى هذه الحالة أن يكون الباعث عليه نية المراجعة فيما تم الاعتراف به من مظاهر الاستقلال المصرى... على خلوه من كل معنى صحيح للاستقلال».

«والخلاف بين مصر وإنكلترا لم يكن خلافًا على طرق الإدارة وما إليها ولكنه خلاف على حقوق مصر المشروعة من جهة وعلى المصالح التى يدعيها الإنكليز من جهة أخرى. وفى وسع كل مصرى أن يتحدى أى شخص منصف من الإنكليز ليذكر له الخطر الذى يمس مصالح الإمبراطورية فى الاعتراف بحقوق مصر. وفى وسع كل مصر. وفى وسع كل مصرى أن يقول بلسان السير رونالد ستورز فى وليمة «جماعة ما وراء البحار» بعد تعديل قليل فى صيغة كلامه: (إنى أتحدى أى شخص أن يذكر مصلحة من مصالح مصر ليست هى فى الوقت ذاته من مصالح بريطانيا أو مصلحة من مصالح بريطانيا ليست هى من مصالح مصر) إلا أننا نفهم أن مصلحة مصر الكبرى هى الاستقلال والحرية وأن تحكم نفسها بنفسها وفاقًا للمبادئ الدستورية فإن شاء الإنكليز فليبينوا لنا ما الخطر على مصالح الإمبراطورية البريطانية فى هذه المطالب المشروعة التى لا غلو فيها ولا عدوان. وليقولوا لنا هل هم يعدون الاستقلال والحرية فى مصلحة مصر أو هم لا يرون لها مصلحة فى غير التَّبعة والامتثال؟».

«وقد كان رئيس وزرائنا الكبير حاضرًا فى الوليمة يسمع هذا التحدى الذى ألقاه فى وجهه السير رونالد ستورز! وكان من حقه أن يعتبره موجهًا إليه لا إلى الإنكليز المدعوِّين معه إذ كان هؤلاء لا يسألون بطبيعة الحال عن مصالح مصر التى تعارض مصالح الإنكليز... فقد كان يحق له إذن أن يقابل التحدى ببيان وخبر ينصف به مطالب الأمة التى هو رئيس وزرائها أو كان من واجبه أن يعلق عليه بشىء من التفصيل فى الصحف إن لم يتسع مجال الكلام فى الوليمة. ولكنه آثر الصمت واستغنى عن بيان مطالب مصر بتقديم كؤوس (الكوكتيل) لمن يقصدونه من محبى الضحك والسرور... ولعله كان ينتظر إنكليزيًا ينوب عنه فى الإجابة على ذلك التحدى الصريح والتطوع للدفاع عن حقوق المصريين كما تطوع هو مرارًا للدفاع عن مطالب الإنكليز!».

وبحثت هذه الجريدة بتوقيع (م. أ) أيضًا موضوع (الرابطة الإنكليزية المصرية وحقيقة النهضة الوطنية فى خطبة المندوب السامى البريطانى الجديد) فى مقال رئيس. وهى الخطبة الثانية التى ألقاها فى مأدبة جمعية (ما وراء البحار) فتكلم

عما أعرب عنه المندوب الجديد من نفوره من التكلم كثيرًا عن مهمته فى مصر؛ لأنه لم يقف على الحالة وقوفًا كافيًا بحيث يستطيع أن يقول شيئًا يستدعى الاهتمام. فاعتبر هذا التحفظ فى إبداء الرأى تحفظًا سياسيًا حكيمًا. وود لو أن فخامته لم يقصر هذا التحفظ الحكيم على كلامه عن مهمته فى مصر ولم يتردد فى مَدِّه إلى أحوال مصر السياسية الماضية.

وقارن بين تحفظه هذا فى هذه الخطبة وقوله فى الخطبة الأولى فى حفلة الجمعية الأفريقية: «إن الإمبراطورية البريطانية ظلت على ارتباط وثيق شريف بالأمة المصرية أكثر من نصف قرن فاستمدت الإمبراطورية منها علمًا واسعًا وإلهامًا وأعطتها وأعطتها من جهة أخرى ثروة وإرشادًا ماديًا ومساعدة سياسية.. إلخ.. إلخ»، وبين تصديه كذلك للكلام عن مصر فى نهضتها الحاضرة بقوله: «إنه تولدت اليوم فى مصر - كما حدث بالبلاد الأخرى - مشاعر جديدة وأمانى جديدة وميول جديدة.. إلخ». واستنتج من هذه الأقوال أن خبرة المندوب الجديد بتاريخ الاحتلال والإدارة البريطانية فى مصر ليست خبرة مؤسسة على الحقائق الصحيحة، وكذلك الشأن فيما يتعلق برأيه فى نهضة مصر والعناصر التى قامت عليها.

وصحح تلك الأسس فقال: «إن الصواب فيما يتعلق بالرابطة التى قامت بين الإمبراطورية البريطانية ومصر فى نصف القرن الماضى هو أن الإمبراطورية الكبيرة طمحت إلى الاستيلاء على مصر لتتخذ منها سوقًا للتجارة البريطانية وطريقًا آمنًا إلى مستعمراتها الآسيوية ومرعًى لجيش كبير من الموظفين البريطانيين. وإن الإدارة البريطانية لم تضع نُصْب عينها فى مصر غرضًا مثل ما وضعت هذه الأغراض».

وقال: «إن الصواب فيما ذكره المندوب من (تولد مشاعر جديدة وأمانى جديدة وميول جديدة) فى مصر بعد الحرب العالمية كما يريد السير جورج أن يقول فأقل ما يُقال فيه أنه كلام سطحى جرى فيه المندوب على السُّنة المبتدعة القائلة بأن مبادئ ولسن هى التى خلقت فى أفئدة الأمم والشعوب المقهورة فكرة

الاستقلال. والواقع أن هذا ليس من الحقيقة فى شىء فيما يتعلق بالأمة المصرية على الأقل. لأن نهضة مصر الاستقلالية ليست نهضة حديثة عارضة كما يظن بعض رجال الحكومة البريطانية الذين حاولوا معالجتها بهذا الاعتبار فخابوا. والحقيقة أن النهضة قديمة ترجع إلى أكثر من قرن. وقد كانت فى أولها نهضة صناعية علمية ثم تحوّلت على عهد العرابيين إلى نهضة دستورية تطورًا مع السُّنَن الطبعىّ، فلما دهى البلاد ما دهاها فى استقلالها من الاحتلال تحولت النهضة إلى نهضة استقلالية وظلت كذلك إلى اليوم. وما المرحلة الأخيرة التى ظهرت بعد الحرب العالمية إلا حلقة من حلقات تلك السلسلة الطويلة التى بدأت بحكم محمد على الكبير».

ثم قال إنه إنما عُنى بتصحيح ما أدلى به المندوب السامى الجديد فى هذا الصدد؛ لأنه وجده يقول فى ختام خطبته الأولى: «نأمل فى أن نجد الحل النهائى للمشكل الذى يعترضنا»[1].

وبالجملة؛ فإن جميع الصحف المصرية قد تعرضت لهاتين الخطبتين بكل ما وسعها من النقد أو التحبيذ.

من ذلك أن جريدة (مصر) قالت فى التعليق عليهما ما يلى:

«ومما لا ريب فيه أن المصريين أجمعين يهمهم توطيد دعائم الصداقة العامة بينهم وبين الإنكليز وأن تكون مصالح الطرفين مصونة تمامًا. ولا يوجد أقل داعٍ للعبث بها أو تكديرها. وكل مصرى يرحب من أعماق قلبه باليد البريطانية التى تمتد إليه لتصافحه بإخلاص وصفاء نية مقدرة حقوق بلاده حق التقدير بعيدة عن مطامع الاستعمار الممقوتة وعوامل الاستعباد التى مضت أيامها وانقضت».

«على أن السير جورج لويد بعد أن أظهر عطفًا جميلاً على الأمانى المصرية عطف على الحقوق الإنكليزية فى مصر وجعل صيانتها من أول دواعى الوصول لتحقيق الأمانى المصرية التى قال صريحًا بضرورة الاعتراف بها».

---

(١) البلاغ فى ٢٨ يولية.

«والمصالح الإنكليزية وإن كانت عبارتها مركبة من كلمتين اثنتين فقط إلا أن تحتهما عبارات عميقة الغور كبيرة الاتساع ولو أنه وجد هناك تكافؤ فى تحديد هذه المصالح تحديدًا عادلاً بعيدًا عن الغايات الواسعة المرمى والمطامع التى لا حد لها لاستراح الطرفان وزالت أسباب الشكوى».

«لأجل هذا نرجو أن يكون المندوب السامى الجديد، الذى رأيناه أول من يجاهر بوجوب الاعتراف بأمانى المصريين القومية بصفة صريحة علنية، أن يكون أيضًا أول من ينصح ساسة بلاده بترك الجشع الاستعمارى واتباع الحق والعدل فى تقدير حقوق بنى قومه بالنسبة لحقوق المصريين الشرعية والأساسية فى مصر والسودان. ويترك المطامع الأَشْعبيَّة التى لم تتبعها أى دولة قوية مع شعب ضعيف إلا كانت هى القاضية على قوة القوى المبددة لصولته وسلطانه»[1].

وقالت جريدة المحروسة:

«إن لمصر حقوقًا شرعية مقدسة نص الدستور عليها وقد وضعت نصوصه فى عهد اللورد اللنبى. على أنه ما من حكومة من الحكومات ولا جيل من الأجيال يمكن أن يفرط فى شىء من حقوق البلاد المقدسة».

«ونعلم أن لإنكلترا حقوقًا أيضًا. وقد أبدت مصر حُسن الإرادة فى أن تقيم لها إنكلترا الحُجَّة على ما لها من حق لا تعارضها فى إثباته ما دام على حق. فما لإنكلترا إذًا لا تبدى حسن إرادة فى إثبات حقوق مصر الشرعية التى تريد أن تهيمن عليها بغير حق وما لها لا تعطى ما لقيصر لقيصر وما لله لله؟».

«فإذا كان حُسن إرادة مصر قضى عليها بأن تكون صديقة لإنكلترا معترفة لها بحقوقها التى تثبتها بالحجة القاطعة، فليكن حُسن إرادة إنكلترا قاضيًا عليها بالاعتراف بحقوق مصر الشرعية المقدسة التى لا تفتقر فى إثباتها إلى حجة أو برهان»[2].

---

(١) مصر فى ٢٧ يولية.

(٢) المحروسة فى ٢٧ يولية.

ولقد جرى حديث بين دولة سعد باشا والصباحى أفندى بهذا الشأن، استطلع فيه الثانى رأى دولة الأول فيما صرح به فخامة المندوب السامى الجديد. فقال له دولته:

«إنها تصريحات خطيرة الشأن تشفُّ عن مهارة واسعة واستعداد طيب».

«وإذا كان المراد بالنية الحسنة، التى جعلها جنابه مناط حل المشكلة المصرية والرغبة فى حلها على وجه تحترم فيه حقوق مصر ومصالح إنكلترا فإن المصريين متشبعون بهذه الرغبة كل التشبع ولا يتمنون أكثر من أن تُحترم حقوقهم وأن يخلصوا الود لكل من ساعدهم على احترامها كما أنهم يحترمون كل من يكون له مصلحة عندهم مادية أو أدبية. ومن الظلم البيِّن أو الخطأ الواضح القول بأنهم يستخفون بهذا الصالح أو يعملون على الإخلال به متى تبيّنت لهم طبيعته وتحددت حقيقته وقام البرهان على صحته»[1].

«أما جريدة «الاتحاد» فقد نحت نحوًا آخر فيما يختص بهاتين الخطبتين. حيث أفردت أولاً مقالاً رئيسًا بحثت فيه الحديث الذى فاه به دولة سعد باشا إلى الصباحى أفندى تصدت فيه لأمور خارجة بالمرة عن موضوع هذه التصريحات وكان كل نقدها موجهًا لحديث سعد باشا»[2].

ثم خصصت مقالاً ثانيًا رئيسًا كذلك قارنت فيه بين خطبتَى المندوب السامى الجديد، وقالت عنهما:

«إنها تلقتهما بالترحيب والثناء وأعربت عن تفاؤلها منهما وبين البرقية التى بعث إليها بها مُكاتبها الخاص بلندرة وضمَّنها ما كتبته جريدة الديلى.إكسبريس عما روته من أن لجنة الدفاع الإمبراطورى (قررت أنه يجب على إنكلترا أن تحتفظ بقوة بريطانية كافية من الجنود البريطانية على ضفتَى قناة السويس مهما كانت علاقتها «إنكلترا» السياسية بمصر. وأن تقوم قوة بحرية كافية بالحراسة فى القناة ذاتها). وأنه (لكى يكون من المستطاع حماية هذه الجنود

(١) الاتحاد فى ٢٦ يولية.
(٢) الاتحاد فى ٢٦ يولية.

والسفن الحارسة من أى اعتداء من جهة الأرض يجب الاحتفاظ المستمر بقوة بريطانية فى القاهرة. واقترحت اللجنة عدم إنقاص عدد الجنود فى تلك البلاد) وأن هذه الجريدة أضافت إلى ذلك «أن مجلس الوزراء البريطانى وافق على هذا التقرير وأنه اتخذه قاعدة للسياسة البريطانية فى الشرق الأدنى».

فأظهرت جريدة «الاتحاد»دهشتها واستغرابها لظهور هذا الأمر وبخاصة «أثناء وجود صاحب الدولة رئيس الوزارة المصرية فى لندرة وزيارته لها زيارة ودية يلقى فيها كل تأهيل وترحيب وبعد الخطب المعتدلة التى ألقاها المندوب السامى الجديد والتى أوقعت فى روع كل قارئ أنها تؤذن على الأقل بالرغبة فى التفاهم المتبادل وتبادل المنفعة وتقدير الآمال القومية حق قدرها».

ثم قالت إنها آثرت التريُّث والزهد فى المبادرة إلى التعليق على هذا الخبر الذى أذاعته الديلى إكسبريس لأمرين:

الأول «لأن جريدة الديلى إكسبريس هى الراوية. ولو جريدة أخرى نشرت ذلك لوقفنا موقفاً آخر ولما رأينا وجهًا للانتظار والتلكؤ فى التعليق. ولكن الديلى إكسبريس يعرف من يعرف الصحف البريطانية أنها جريدة لا يُعتمد عليها، ولو شئنا لقلنا إنها لا تشرِّف الصحافة البريطانية».

والثانى: أنه «بدا لجريدة الاتحاد من غير المحتمل أن يكون هذا القرار قد صدر فى نفس الوقت الذى يحتفل فيه الرجال المسئولون برئيس الوزارة المصرية كل هذا الاحتفاء. والذى يلقى فيه المندوب السامى الجديد خطبه هذه وهى خطب عُنى بإعدادها وطبعها وتوزيعها على مندوبى الصحف قبل إلقائها حتى لا يقع خطأ أو تحريف فيما يقول».

ثم عقَّبت على ذلك بقولها:

«وقد صح ظننا فجاءنا اليوم من مراسلنا الخاص فى لندن ما يدل على أن خبر الديلى إكسبريس لم يكن سوى مناورة صحفية مرذولة وأن المسألة ليس فيها جديد. وأن تقرير لجنة الدفاع الإمبراطورى قديم معروف وأن الوستمنستر غازيت فضحت زميلتها الإكسبريس وسخرت من اكتشافها لهذا القرار المهم.

وبيّنت أن دولة زيور باشا إنما جاء إلى لندن فى زيارة ودية لا لمفاوضة ولا شبهها. وروى مراسلنا عدا ذلك أن الدوائر الرسمية الإنكليزية تقول إنه، مهما يكن قرار الوزارة البريطانية فى هذا الموضوع فإن القرار النهائى رهن بالمفاوضات المقبلة بين إنكلترا ومصر. وأن هذا هو رأى الدوائر المصرية الرسمية فى لندن».

قالت: «وليس معنى هذا ـ كما هو مفهوم بالبداهة ـ أن المسألة التى أثارتها الديلى إكسبريس لم تعد موجودة وأنه لا شىء هناك، بعد أن انكشفت الحقيقة، يستحق الكلام. ولكن معناه أن المسألة باقية حيث كانت منذ شهور. أى منذ أذاع المستر مكدونالد كتابه الأبيض على أثر محادثاته مع سعد باشا وحيث تظل واقفة إلى أن تدور هذه المفاوضات أو تجىء الأيام بجديد. ومعناه أيضًا أن موقف الحكومة البريطانية لا يزال كما كان وهو التمسك بالاحتلال كما تمسك به مشروع كرزن. وأن موقف مصر هو أن الجلاء واجب ولا مندوحة عنه إذا أُريد الاتفاق النهائى بين الأمتين وأن مصر تتمسك بهذا كما تتمسك إنكلترا بموقفها إلى أن تجرى المفاوضات وتفصل فى الموضوع وتحل هذا المشكل الشديد».

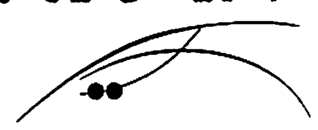
«وفى أثناء ذلك ـ أى فى أثناء تمسك كل من الفريقين بموقفه ـ وما دام لا جديد هناك فيما أذاعته الديلى إكسبريس فإن خطب السير جورج لويد تبقى لها دلالتها ولا تفقد شيئًا من قيمتها. وفى مرجوّنا أن تكون هذه القيمة حقيقية وأن لا تكون عبارات حُسن التفاهم المتبادل والرغبة الأكيدة فى تبادل المنافع، وفى احترام الآمال القومية وتقديرها حق قدرها، نقول فى مرجونا أن لا تكون هذه العبارات جوفاء لا تكاد تُقال حتى تذهب مع الريح»[1].

■■■

(١) الاتحاد فى ٢٨ يولية.

الفصل الثالث

سفر زيور باشا إلى إنكلترا ـ المآدب التى أقيمت لزيور باشا فى لندن ـ حديث لزيور باشا ـ آخر أيام زيور باشا فى لندن ـ كيف يصفون زيور باشا ـ نتائج زيارة زيور باشا للندن ـ السياسة البريطانية إزاء الأحزاب المصرية ـ تعليق الصحف الإنكليزية على الزيارة الزيورية



إن فصل الصيف فى مصر فصل ركود فى الأعمال وخمود فى الهِمَم. وابتعاد عن البلاد فى طلب الراحة من العناء. وكثير من كبراء المصريين فى الأحوال العادية يغادرونها مُيمِّمين الربوع التى يرقُّ نسيمها ويُحتمل هواؤها ترويحًا للنفس وطلبًا للنعيم.

وبهذه المناسبة نشرت جريدة «المانشستر جارديان» فى ٦ يولية رسالة لمكاتبها فى لندرة، يقول فيها:

«يغادر زيور باشا مصر فى العاشر من شهر يولية إلى لندن بدعوة السير همار جرينوود وينزل عليه ضيفًا أثناء إقامته فى إنكلترا. وقد علمت أنه ليس لزيارته أهمية سياسية وأنها زيارة شخصية محضة. فقد أراد زيور باشا، من زمن بعيد، أن يزور أصدقاءه الذين وقفوا إلى جانبه وشدوا أزره فى الأزمة التى اجتازتها بلاده فى المدة الأخيرة. وستُنتهز الفرصة أثناء إقامة زيور باشا فى إنكلترا لإجراء مباحثة بينه وبين السير جورج لويد المندوب السامى البريطانى الجديد. والمفروض أن هذه المباحثة ستدور حول موضوع بيان مهم ينتظر أن تصدره دار المندوب السامى فى الخريف المقبل عن شئون مصر السياسية الداخلية أخصها

بالذكر علاقة جلالة الملك فؤاد بالدستور. وسيدور البحث أيضًا حول ملاءمة تأجيل الانتخابات إلى الصيف المقبل».

ونشرت جريدة «يوركشير أبزرفر» رسالة من مكاتبها فى لندن، قال فيها:

«سيقضى زيور باشا شطرًا من وقته فى فندق كلاردج حيث يحتفى به عزت باشا وزير مصر المفوض المعروف. وقد أعرب زيور باشا عن رغبته الشديدة فى زيارة معرض ومبلى. ولا يحتمل مطلقًا أن تسبب هذه الرحلة له الألم الذى داهم زغلول باشا الذى لم يسره أن يضم قسم السودان إلى معرض ومبلى»[1].

على أن المراسل الخاص لجريدة الأهرام بعث إليها فى ذات التاريخ ببرقية، يقول فيها:

«لا تعرف الدوائر الرسمية المصرية فى لندن شيئًا عن برنامج صاحب الدولة أحمد زيور باشا رئيس الوزارة المصرية عند زيارته للندن سوى أنه سيكون فيها فى أواسط شهر يولية الحالى. أما السير همار جرينوود الذى سيكون زيور باشا ضيفًا عليه فقد كان من حزب الأحرار وهو يسمى نفسه الآن دستوريًا. ثم إنه من رجال مجلس النواب البريطانى ومن أعضاء المجلس الخاص. والمفهوم أن زيارة زيور باشا للندن غير رسمية ولكن من المنتظر، مع ذلك، أن تجرى محادثات مهمة غير رسمية بينه وبين عدد من رجال الوزارة البريطانية الحالية»[2].

ثم إن هذا المراسل عاد بعد ذلك فبعث «للأهرام» بنبأ برقى يقول فيه:

«يقول السير همار جرينوود إنه لا صحة للإشاعة التى ذاعت وفحواها أن زيور باشا سينزل ضيفًا عليه. وليست لديه فكرة عن أصل هذه الرواية لأنه لا يعرف شيئًا عن مجىء زيور باشا إلى إنكلترا. على أنه ينتظر فرصة مقابلته فى لندن بابتهاج وسرور»[3].

---

(١) البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام فى ٧ يولية.
(٢) البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام فى ٧ يولية.
(٣) البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام فى ٩ يولية.

ولقد تناولت جريدة «السياسة» هذا النبأ بالبحث. ومن الغريب المدهش أن بحثها فيه كان أميَل إلى خطة الوزير منه إلى تحبيذها أو التعليق عليها حتى بما يفيد الحيدة فى الرأى. فقد قالت:

«وقد يكون صحيحًا أن زيور باشا سيسافر إلى لندرة. ولكن هذه التفاصيل التى روتها المانشستر جارديان عن زيارته لا تزيد فى نظرنا على أنها أخبار تحتمل كثيرًا من الشك. وقد يكون الشك فيها أقرب للإدراك إذا لوحظ أن المانشستر جارديان لا تنطق بلسان الوزارة الحاضرة فى لندرة. ولا يمكن لذلك الاعتماد الصحيح على ما ترويه من الأخبار. بل يجب النظر فى كل ما يجىء عنها بتحفظ غير قليل».

«ولقد يكون من دواعى التحفظ ما فى هذا الخبر الذى روته من بعض التناقض: فقد ذكرت فى أوله أن زيارة زيور باشا زيارة شخصية بحتة وليست لها أية صبغة سياسية. ثم عادت فذكرت فى آخره أن الحديث سيدور بينه وبين السير جورج لويد فى الشئون السياسية بمصر للاتفاق على خطة بينهما. ومعنى هذا الشطر الأخير من أن الزيارة إن لم تكن رسمية، فهى شبه رسمية. وأنها على كل حال ليست شخصية بحتة».

«وقد يكون مما يثير الدهشة فى هذا الخبر ما جاء فيه من أن فى نية دار المندوب السامى بمصر أن تصدر بيانًا رسميًا فى أوائل الخريف القادم فماذا تُرى يكون هذا البلاغ؟ وما هو محله فى الظروف الحاضرة؟ إن الأمور فى مصر تسير فى نظام خاص والعلاقة بين مصر وإنكلترا ليس فيها ما يدعو إلى إصدار أى بيان من جانب إنكلترا وحدها، وإذا كان ثمة شىء يمكن أن يكون فذلك هو المفاوضات بين البلدين لحل المسائل المعلقة. وهذه المفاوضات لم يأنِ وقتها بعد. لأن الحياة الدستورية معطلة مؤقتًا فى مصر».

«ومما يزيد الدهشة أن المانشستر جارديان تقول إن هذا البيان الرسمى سيتناول شئون مصر الداخلية فى الوقت الذى لا يزال الوزراء الإنكليز أنفسهم يعلنون فى البرلمان كلما سُئلوا عن أمر من أمور مصر الداخلية أن حكومة

صاحب الجلالة البريطانية لا شأن لها بهذا الأمر لأنه من خصائص الحكومة المصرية».

«على أنه إذا كان شىء فى تلغراف المانشستر جارديان جَديرًا بأن يثير الدهشة إلى أقصى حدودها فذلك قولها إن زيور باشا سيبحث مع سير جورج لويد فى ملاءمة تأجيل الانتخابات المصرية إلى الصيف المقبل فما نظن زيور باشا وما نظن مصريًا على شىء ولو قليل من بُعد النظر ودقة التقدير لعواقب الأمور يمكن أن يفكر فى مثل هذا التأجيل معنى إلا تعريض.الحياة الدستورية للخطر. وإذا كانت مصر قد جنت من حركتها السياسية التى قامت بها منذ سنة ١٩١٩ ثمرة عملية ترتب عليها ما ترتب من الآثار فتلك الثمرة هى الحياة النيابية. والمصريون جميعًا يقدِّرون هذا قدره ويعلمون أن ما قدموا من تضحيات وما قاموا به من مجهودات قد رفعهم بين الأمم إلى مصافٍ الأمم المستقلة فى شئونها الخارجية حكمًا. ولكنه إلى جانب ذلك، قد أطلق يدها فى شئونها الداخلية بما تقرر لها من نظام دستورى. فنسبة التفكير فى تعطيل هذا النظام سنة أخرى إلى زيور باشا ليس مما يرضاه لنفسه ولا يرضاه لنفسه رجل من المصريين».

«بل لو أن رجلاً من المصريين سمح لنفسه بالتفكير فى مثل هذا الأمر لخرج بلا شك من تفكيره بنتيجة واحدة: تلك هى أن هذا التعطيل يجر وراءه أسوأ الآثار فإن البلاد اليوم فى حالة من السكون والطمأنينة لكنها تشعر، مع ذلك بشىء من القلق المبهم الكمين فى نفسها والذى تسعى دائمًا لكظمه بحكمتها ورزانتها لأنها تنتظر عودة الحكم النيابى إلى مجراه الطبيعى فى القريب العاجل. فإذا أمكن أن تأجلت الانتخابات سنة ساور النفوس شىء من البأس من عودة الحياة النيابية وتصور الناس إمكان التأجيل سنة أخرى وتعريض دستور البلاد للخطر. ولهذا الشعور آثار قريبة وبعيدة غير خافية يدركها الرجل فى حكمة زيور باشا وفى حُسن تقديره للعواقب. فكيف يمكن وهذه هى الحال أن يكون خبر الجارديان موضعًا لأية ثقة؟».

«لهذا كله نعتقد أن زيور باشا لن يترك البلاد قبل سفره إلى أوروبا من غير أن يبعث إلى نفسها الطمأنينة إلى المستقبل والاعتقاد الجازم بكذب هذه الأخبار التى لا يمكن أن يكون فى انتشارها فى الجو إلا الفساد بسبب ما تبعث من عوامل القلق فى النفوس»[1].

وقالت جريدة كوكب الشرق فى مقال رئيس ما يلى:

«إن الخبر على ما نرى على جانب كبير من الخطورة والخطر معًا. فهل يمكن أن يُفهم منه أن الوزارة تنصح لحضرة صاحب الجلالة الملك بوقف الدستور أو تعطيله أو إهماله..؟».

«وهل لنا العذر إذا فكرنا فى هذا بعد أن أعلنت (المانشستر جارديان) أن حضرة صاحب الدولة زيور باشا سينزل أثناء إقامته بلندن ضيفًا على صديقه السير هامر جرينوود أحد أعضاء البرلمان؟ ولسنا ندرى من أين يمتُّ إليه بحبل الصداقة».

«إن السير هامر هذا هو الذى كتب عن المسألة المصرية يقول: (بأن جلالة الملك فؤاد أصدر الدستور على غير رأيه. وأن الأمة المصرية لا تستحق الحكم النيابى).».

«إن الدستور منحة من جلالة ملك مصر لا من جلالة ملك إنكلترا فليس للحكومة الإنكليزية أى شأن فيه ولا يسوغ لها أن تتدخل فى أحكامه بوجه من الوجوه».

«فإذا صح النبأ الذى روته المانشستر جارديان والتى لم تَنْفِه الوزارة حتى الآن على ما فيه من خطر. وصدق القول بأن دولة زيور باشا ذاهب إلى لندن ليستشير الإنكليز فى شأن الدستور وتأجيل الانتخابات البرلمانية عامًا كاملاً، تكون الوزارة الزيورية قد سلمت للإنكليز بكل ما يمكن التسليم به لا أنقذت من بين أيديهم ما يمكن إنقاذه لأن الطلب إلى الحكومة الإنكليزية بأن تتدخل فى

---

(١) السياسة فى ٨ يولية.

أمر انتخاباتنا ودستورنا، وهى مسائل محلية محضة، لا معنى له إلا أننا نسلم لها رسميًا بالإشراف على مسائلنا جليلها وحقيرها كما سلمت لهم غير (وزارة الشعب) بالإشراف العملى على مسائلنا الخارجية».

«وهذا الخطر نفسه يدعو الوزارة الحاضرة إلى إصدار بلاغ رسمى ينفى رواية (المانشستر جارديان) نفيًا قاطعًا وإلا جاز لنا، وعذرنا واضح، أن نبكى كل ما بذلنا من أجل الحرية وأن ننعى كل ما ضحينا من أجل الاستقلال»(1).

ولم تعمد الوزارة إلى تكذيب شىء مما أذاعته جريدة المانشستر جارديان بل جاءت الأنباء من لندرة، لا من مصر، بأنه ينتظر أن يصل دولته إلى لندرة مساء يوم الأربعاء ١٥ يولية وأنه سينزل ضيفًا على عزت باشا(2).

على أن الصحف البريطانية نشرت فى يوم ١٠ برقية بعث بها مُكاتب روتر فى القاهرة، يقول فيها:

«إن زيور باشا قادم إلى إنكلترا حيث يقيم خمسة عشر يومًا وإنه لا ينوى الاشتراك فى أحاديث سياسية».

«غير أن مكاتب الديلى تلغراف السياسى يقول: إن زيور باشا ينكر أن لزيارته أى غرض سياسى ولكن من الممكن أن نفرض، بالرغم من ذلك، أنه سيحاول، بصفة غير رسمية، أن يجس النبض فيما يتعلق بإمكان المفاوضات قريبًا فى النقط المحتفَظ بها»(3).

أخيرًا وصل زيور باشا إلى لندرة فى الموعد المحدد. ولقد وجد عند وصوله إلى لندرة دعوات فى انتظاره تكفى لإشغال وقته مدة عشرة أيام كاملة.

قال مراسل الأهرام الخاص بلندرة:

«وهو ينوى الإقامة هنا قبل السفر إلى (فيتل): وقد أعرب كثيرون من العظماء عن رغبتهم فى إقامة الحفلات والمآدب له. ومن بين الدعوات التى قبلها زيور

---

(١) كوكب الشرق فى ٩ يولية.

(٢) برقيات الأهرام الخصوصية فى ١١ يولية.

(٣) برقيات الأهرام الخصوصية فى ١١ يولية.

باشا مـأدبة عشـاء مع المستر تشمبـرلن وأخرى مـع السيـر جورج لـويد. وقد احتشـد فـى مسـاء أمس فـى مـحطة ڤيكتوريا عـدد كـبيـر لاسـتـقبـال زيور باشا بالرغم مـن وصـوله فى ساعـة متـأخرة. فـقـد وصل فى السـاعـة الحادية عـشـرة مساء وبرفقته نجله مدحت زيور بك الذى يقوم بوظيفة سكرتير لوالده فى أثناء زيارته للندن. وكان فى استقباله على المحطة عبد العزيز عزت باشا وزير مصر المفوض فـى لندن وسيداروس بك والسيـر رونالد روتر هـوس مندوبًا عـن مسـتـر بلدوين رئيس الوزراء والمستر مونك مندوبًا عن وزير الخارجية والسيـر جوشن والمستـر توتنهام والمستـر ستوت والمستر مرتون مُكاتب التيمس فى القاهرة، الذى جـاء خصـيصًـا من سـويسـرا لمقـابلة زيور باشـا ومـوظفـو المفـوضـيـة والقنصليـة المصرية فى لندن وبعض الزائرين المصريين. وبعد أن حيًّا زيور باشـا جميع الذين استـقـبلوه وقف لأحـد مـصـورى الصـحف فـأخـذ صـورته على لمعـان الأشـعـة الصناعية».

«وذهب زيور باشـا اليوم (١٥) مع عزت باشا إلى قـصـر بكنجهـام فقيَّد اسمه فى سـجل تشريفـات الملك ثم ذهب إلى قصـر مـاولبـروه وكتب اسـمـه فى سـجل تشريفات الملكة ألكسندرة. وترك بطاقة زيارته للمستـر تشمبرلن. وقابل المستر مرتـون مُكاتب التيمس زيور باشا قبل أن يغادر فندق كلاردج صباح اليوم وقضى معه بعض الوقت».

قال المراسل:

«ومع أن زيارة زيـور باشـا خـصـوصـيـة مـحـضـة فـإنهم يؤكدون فـى الدوائر الرسمية أنه لا مندوحة طبعًا من أن يأتى ذكر المسألة المصرية فى خلال أحاديثه مع كبار الرجال الكثيرين الذين ينوى مقابلتهم فيدور البحث فيها بصفة غيـر رسمية. ويؤخذ من المعلومات التى تلقيتها من مصدر غير رسمى أن الغرض من مـجىء زيور باشـا إلى لندن هو على مـا يظهـر، إبداء إشـارة ودية. والسـعى، فى الوقت نفسه للتحقق من تحسن الشعور فى الدوائر الرسمية البـريطانية نحو

مصر إلى حد يُرجى معه التقدم فى المستقبل القريب نحو حل المشكلة المصرية البريطانية»[1].

وقال هذا المراسل فى برقية أخرى فى اليوم التالى يصف كيفية قضاء زيور باشا أوقاته فى لندرة أثناء هذه الزيارة:

«يتوافد الزوار والعظماء على فندق كلاردج منذ وصول زيور باشا إلى لندن وبين الزائرين كثيرون من الموظفين الحاليين والسابقين فى الحكومة المصرية. وقد جاء إلى مقابلة زيور باشا قبل مغادرته الفندق صباح اليوم (١٦) المستر ليوبل روتشلد ومعه الأستاذ ألكسندر وكيل محل روتشلد القضائى بالقاهرة وتعشى زيور باشا مع عزت باشا ليلة أمس فى نادى حديقة ومبلى وسيقيم المستر تشمبرلن وعقيلته الليلة مأدبة إكرامًا له يحضرها السير جوفرى آرشر حاكم السودان العام وعقيلته. وسيدعو السير جورج لويد زيور باشا إلى مأدبة أخرى يوم الإثنين (٢٠) ويقيم عزت باشا حفلة غداء يوم الخميس (٢٣) يدعو إليها المستر إيدى من وجهاء الإسكندرية زيور باشا إلى الإقامة فى منزله بالريف ولكن لم يُحدد تاريخ لهذه الزيارة وحاول كثيرون من الصحفيين البريطانيين محادثة زيور باشا ولكنه رفض إلى الآن مثل هذه الطلبات بحجة أن زيارته غير رسمية وأنه ليس لديه، والحالة هذه، شىء يقوله»[2].

وكان اهتمام الناس فى إنكلترا عظيمًا بهذه الزيارة حتى جرى ذكرها فى مجلس النواب البريطانى؛ حيث سأل المستر بونسبى وزير الخارجية فى يوم (١٥) «عما إذا كانت زيارة رئيس الوزارة المصرية لإنكلترا رسمية وإذا كان الجواب بالإيجاب فهل من بين المسائل التى ستباحثه الحكومة البريطانية فيها مسألة تأجيل الانتخابات فى مصر؟ فأجابه المستر تشمبرلن عن السؤال كله بالسلب»[3].

---

(١) برقيات الأهرام الخصوصية فى يوم ١١ يولية.

(٢) برقيات الأهرام الخصوصية فى يوم ١١ يولية.

(٣) برقيات السياسة الخصوصية فى ١١ يولية.

وروى المراسل الخاص لجريدة الأهرام أن دولة زيور باشا يحظى بمقابلة الملك جورج فى قصر بكنجهام يوم الأربعاء القادم (٢٢ يولية).

المآدب التى أقيمت لزيور باشا فى لندرة

وقد كثرت الولائم والحفلات تكريمًا لدولة زيور باشا فى لندرة، من ذلك أن أدب المستر تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية مساء يوم ١٦ مأدبة عشاء إكرامًا لدولته، حضرها عزيز عزت باشا وزير مصر فى لندرة ومدحت زيور بك والمستر رامزى ماكدونالد والمركيز سالسبورى والفيكونت بيل والفيكونت هالدين والفيكونت روبرت سيسل والفيكونت انشكاب والفيكونت أللنبى والسير وليم تيرل وكيل وزارة الخارجية الدائم والسير جورج لويد المندوب السامى البريطانى فى مصر والسير جوفرى آرشر حاكم السودان العام والسير رونالد ستورس حاكم القدس والسير روتر هوس والجنرال مكسويل والسير صموئيل هور وزير الطيران والمستر إمرى وزير المستعمرات والمستر سلبى والمستر موراى والمستر لويد توماس من موظفى وزارة الخارجية. وتفرق المدعوون حوالى منتصف الساعة الحادية عشرة»(١).

قال المراسل الخصوصى لجريدة الأهرام»:

«وقد علمت أن الأحاديث التى دارت لم تتعدَّ دائرة الأمور العامة. على أن المستر تشمبرلن سيقابل زيور باشا فى وزارة الخارجية بعد ظهر يوم الإثنين (٢٠ يولية)»(٢).

قال: «وستأدب مدام هرارى باشا يوم الثلاثاء القادم مأدبة غداء فى فندق ريتز إكرامًا لزيور باشا وفى يوم الأربعاء (٢٢ يولية) يتغدى دولته مع مدير البنك الأهلى المصرى. ويوم الخميس مع المستر ليوبل دى روتشلد. وسيدعوه المستر ولرويد يوم الأحد إلى حفلة على نهر التامز. ودعت الليدى ماكسويل زيور باشا

---

(١) برقيات الأهرام الخصوصية فى يوم ١١ يولية.

(٢) برقيات الأهرام الخصوصية فى ١٨ يولية.

إلى مأدبة عشاء ومقابلة صاحبة السمو البرنسيس مارى وسيتعشى دولته فيما بعد مع السير جورج ماكولى. وقد أخذ عزت باشا يصدر نحو مائتى دعوة إلى حفلة استقبال تُقام فى فندق كلاردج وربما حدد موعدها اليوم».

«وزار زيور باشا أمس دار المفوضية المصرية بشارع شارلس حيث احتشد جميع الموظفين لتحيته. وقد جلس معهم وحدثهم طويلاً. وسيزور دار المفوضية اليوم (١٧) للمرة الثانية».

«وقد سافر محمد عزت بك نجل عزت باشا إلى سويسرا فى طريقه إلى مصر لاستئناف أعماله فى القصر الملكى»(١).

وقد روى المراسل الخاص لجريدة الأهرام بلندرة إلى جريدته النبأ الآتى فى ٢٠ يولية:

«زار السير جورج لويد المندوب السامى البريطانى فى مصر وزارة الخارجية البريطانية صباح اليوم وعند الظهر أدب مأدبة غداء لزيور باشا فى فندق ريتز دعا إليها كبراء موظفى الفرع المصرى فى وزارة الخارجية البريطانية. وكان من جملة المدعوين اللورد اللنبى وقرينته واللورد أكسفورد (مستر أسكويث سابقًا) وقرينته والسير چوينسون هيكس وزير الداخلية وقرينته وعزت باشا وزير مصر فى لندن وحرمه. ومستر جوين رئيس تحرير جريدة المورننج پوست والسير تيريل وقرينته ومستر سلبى وقرينته ومستر داوسون».

«وبعد انتهاء المأدبة ذهب زيور باشا يرافقه عزت باشا إلى وزارة الخارجية البريطانية وزار مستر تشمبرلين وزير الخارجية وبقى معه حتى الساعة الثالثة والدقيقة الأربعين. ولم يُعطَ أى خبر عن هذه المقابلة؛ حتى إنه كان يلوح على موظفى وزارة الخارجية أنهم لم يكونوا عارفين بها»(٢).

---

(١) برقيات الأهرام الخصوصية فى ١٨ يولية.
(٢) برقيات الأهرام الخصوصية فى ٢١ يولية.

«وقضى زيور باشا وعزت باشا يوم ٢٩، حيث كان يومًا جميلاً، مع المستر بلدوين وعقيلته كأنهم أفراد أسرة واحدة. ولم يُدعَ أحد إلى مقابلتهم»[١].

«وكان المستر بلدوين (رئيس الوزارة البريطانية) قد دعا دولته ليقضى يوم الأحد (١٩) فى قصر (تشيكوس) وهو القصر التاريخى المخصص لرؤساء الوزارات البريطانية فى الريف. فلبى زيور باشا الدعوة كما قدمنا وذهب إلى القصر فى سيارة من لندرة»[٢].

«ودعا صاحب الجلالة الملك والملكة زيور باشا إلى حفلة شاى ملكية تُقام فى حديقة قصر بكنجهام يوم الثلاثاء (٢١ يولية)»[٣].

ولو أن زيور باشا كان ينوى السفر إلى البر الأوروبى حوالى الخامس والعشرين من شهر يولية إلا أن الدعوات التى تلقاها، ومنها عدد كبير كان لا يستطيع رفضه، جعلت سفره قبل نهاية شهر يولية أمرًا بعيد الاحتمال.

وقال المراسل الخاص لجريدة الأهرام فى لندرة:

«وجَّه مستر بن إلى وزير الخارجية فى مجلس النواب البريطانى يوم (٢٠) يولية السؤال الآتى:»

«هل تجرى مفاوضات مع رئيس الوزارة المصرية الآن. وإذا كانت تجرى فهل فى وسع وزير الخارجية أن يذكر مرمى هذه المفاوضات؟».

«فأجاب مستر تشمبرلين وزير الخارجية البريطانية قائلاً إن الجواب على القسم الأول من السؤال بالسلب»[٤].

وروى المراسل الخاص لجريدة السياسة عن هذه الحفلات ما يأتى:

«حضر زيور باشا الحفلة التى أُقيمت فى حديقة قصر بكنجهام وكان بصحبته عزت باشا وسيداروس سيزوستريس بك».

(١) برقيات الأهرام الخصوصية فى ٢١ يولية.
(٢) برقيات الأهرام الخصوصية فى ٢١ يولية.
(٣) برقيات الأهرام الخصوصية فى ٢١ يولية.
(٤) البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام فى ٢١ يولية.

ثم قال:

«كانت مقابلة الملك لزيور باشا اليوم (٢٢ يولية) سارة للغاية وقد أظهر له جلالة الملك كل التفات وأنعم عليه بوسام سانت ميخائيل وسانت جورج من درجة فارس»[١].

«وقد دخل أمس معا زيور باشا إلى حفلة الحديقة الملكية قبل جميع السفراء»[٢].

وقال: «إن الحفلات التى أقيمت لزيور باشا لم تكن سياسية ولكن لوحظ أن كل حفلة لها كانت تضم جميع أولئك الذين لهم أعظم نفوذ فى السياسة البريطانية بمصر».

«والمفهوم والمعتقد، على وجه عام، أنه ليست هنالك مفاوضات رسمية ولكن ليس هنالك مَن يعتقد أن مثل هذه الاجتماعات تمر بدون محادثات سياسية ودية مهمة غير رسمية»[٣].

«وقد أرسلت جمعية الرابطة السياسية الوطنية رسالة إلى زيور باشا تعرب فيها عن أحسن الأمانى لمستقبل مصر».

«فرد زيور باشا على هذه معربًا عن ترحيب مصر بهذه الصداقة وشكرها»[٤].

وقال هذا المراسل فى برقية أخرى:

«كان اللورد أسكويث واللورد أللنبى وغيرهما من عظماء الإنكليز بين المدعوِّين فى المأدبة التى أقامها السير جورج لويد لزيور باشا. وقد لقى زيور باشا من أعظم رجال السياسة هنا أقصى ما يمكن من المعاملة المنطوية على المجاملة والصداقة. وهذا شعور ظاهر بشكل محسوس فى كل يوم»[٥].

(١) البرقيات الخصوصية لجريدة السياسة فى ٢٢ و٢٣ يولية؛
(٢) البرقيات الخصوصية لجريدة السياسة فى ٢٢ و٢٣ يولية.
(٣) البرقيات الخصوصية لجريدة السياسة فى ٢٢ يولية.
(٤) البرقيات الخصوصية لجريدة السياسة فى ٢٢ يولية.
(٥) البرقيات الخصوصية لجريدة السياسة فى ٢٨ يولية.

وكان من ضمن البرنامج أن يقيم محافظ البنك الأهلى فى مصر مأدبة تكريمًا لزيور باشا فى يوم ٢٢ يولية بفندق سفواى. وأن يحضرها عزت باشا وسيداروس بك كما يحضرها عدد كبير من كبار الماليين البريطانيين[١].

وكانت جريدة التيمس قد أدبت مأدبة إكرامًا لدولته بإدارة التيمس فى يوم ٢١ يولية حضرها جميع مديرى الجريدة وكبار موظفيها[٢].

وقد أجاب المستر تشمبرلين والسير جورج لويد دعوة عزت باشا إلى المأدبة التى يقيمها يوم ٢٣ تكريمًا لزيور باشا ويحضرها عدد عظيم من كبار البريطانيين[٣].

ولم تنقطع الحفلات والمآدب التى أُقيمت من كبار القوم وعظمائهم فى لندرة تكريمًا لدولة زيور باشا؛ مما دل على أن له مكانة سامية بينهم. وأنهم يودون أن يقابلوه بما يرضيه كما أرضاهم هو فى مصر.

ولقد روى مُكاتب الأهرام الخاص فى برقية مؤرخة فى ٢٤ يولية ما يلى:

«يغادر زيور باشا بعد ظهر اليوم لندن للإقامة مع المستر تشادر آبدى فى ميكاليستوهول مقاطعة هرويك. وقد أبلغنى المستر آبدى مساء أمس ما يلى:»

«سيأتى زيور باشا للإقامة معى كصديق قديم لى وسيتمتع ببعض الراحة من العناء الذى تحمله فى مصر بسبب مَهمَّته. وبعد التعب الذى أصابه من جراء زيارته للندن. ولذلك لم أدْعُ غير عدد قليل من الأصدقاء لمقابلته بينهم بورتون باشا وقرينته ومسز آبدى. وستُقام مأدبتا عشاء فقط يدعى إليهما الأميرال كولكو وقرينته وسيشنف الأستاذ فيشر أسماعنا بالعزف على البيانو».

«والمنتظر أن يعود زيور باشا إلى لندن يوم الأحد. وقد أرسل زيور باشا رقاع الدعوة إلى مأدبة يقيمها فى فندق كلاردج مساء الأربعاء. وبين المدعوين إليها المستر تشمبرلين وقرينته والمستر مكدونالد والمركيز سالسبورى والفيكونت اللنبى

---

(١) برقيات السياسة الخصوصية فى ٢٣ يولية.
(٢) برقيات السياسة الخصوصية فى ٢٣ يولية.
(٣) برقيات السياسة الخصوصية فى ٢٣ يولية.

والڤيكونتس قرينته والسير ورنجتون إيڤانس وزير الحربية والچنرال مكسويل والليدى قرينته والسير رود والليدى قرينته والسير لويد والليدى قرينته واللورد انشكاب والليدى قرينته. والمستر كلارك كار. وقد أعرب المستر بلدوين وقرينته عن أسفهما لعدم استطاعتهما قبول الدعوة لارتباطهما بدعوة أخرى سابقة. وسيقضى زيور باشا الأسبوع المقبل كله فى حضور سلسلة من المآدب معظمها لا أهمية له»[1].

ومن ألطف ما قالته عنه جريدة الديلى إكسبريس ما يلى:

«إن الراغبين فى زيارة زيور باشا يستطيعون الوثوق من شرب أجود أنواع الكوكتيل عنده. أما الحصول على أية معلومات عن الغرض الحقيقى من زيارته لإنكلترا فلا أمل فيه»[2].

حديث لزيور باشا

على أن جريدة الديلى إكسبريس أوفدت من استطاع محادثة دولة زيور باشا فصرح له:

«بأن زيارته لوزارة الخارجية ليس لها صبغة سياسية مطلقًا، ثم قال: ولقد سُررت من المحادثات الودية التى دارت بينى وبين المستر تشمبرلين. وإنى أشاركه من صميم فؤادى، فى رغبته بأن تزداد العلاقات الودية بين البلادين. وخير طريق لتحقيق ذلك هو توثيق العلاقات التجارية بينهما».

«وقد أظهرت لى زيارتى لمعرض ومبلى، ظهورًا واضحًا، الخطوات الواسعة التى خطتها الصناعة البريطانية منذ زيارتى السابقة لإنكلترا منذ ١٨ عامًا».

«وقد تقدمت مصر أيضًا فى هذه المدة تقدمًا عظيمًا بفضل المشروعات التى تمت على يد المهندسين الإنكليز وذكائهم. وأصبحت ملايين الأفدنة القاحلة فى العهد الأخير صالحة للزراعة، كما أن عدد السكان ورخاءهم فى ازدياد مستمر».

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢٥ يولية.

(٢) البرقيات الخصوصية للسياسة فى ٢٣ يولية.

«وقد زيدت مشروعات الرى زيادة عظيمة. وهناك مشروع لإقامة قناطر فى الوجه القبلى وأخرى قرب بحيرة فيكتوريا نيانزا مقدر لتمامها خمسة عشر عامًا».

«أما مصلحة السكة الحديدية فقد أُعيد تنظيمها وجُعل عرض الخطوط جميعًا واحدًا وذلك يؤدى إلى تخفيض أجور النقل وتسهيل وصول الحاصلات المصرية إلى أسواق العالم. ولا شك أن بريطانيا أولى الأمم التى تستفيد من هذه التحسينات»[1].

آخر أيام زيور باشا فى لندرة

انتهت زيارة زيور باشا إلى بلاد الإنكليز واعتزم السفر من مدينة لندرة إلى فرنسا فى صباح يوم الجمعة ٢١ يولية. وقد تقرر أن يرافقه فى سفره هذا المستر مرتون مُكاتب جريدة التيمس فى القاهرة ومستر ستاورت.

وفى يوم ٣٠ آخر أيام دولته فى لندرة أدب عزت باشا وزير مصر فى لندرة مأدبة غداء فى فندق كلاردج إكرامًا لدولته، وكان بين المدعوين مستر چون ولتر أحد أصحاب جريدة التيمس والسيدة قرينته. ومستر سپندر والسيدة قرينته والسير همار جرينوود والليدى قرينته. والسير موردوخ مكدونالد والليدى قرينته. ومستر كوك صاحب شركة كوك الشهيرة والسيدة قرينته. والسير جوشن باشا والليدى قرينته ومحمد محمود باشا والسير جلبرت كلايتون والليدى قرينته وسلاتين باشا والميرالاى رسل باشا والسيدة قرينته والميجُر هندلى والمستر داوسون رئيس تحرير جريدة «التيمس» والمستر چون رئيس تحرير جريدة المورننج پوست وبورتون باشا والسيدة قرينته والچنرال ونجت باشا والليدى قرينته والمستر راؤول فوه والسيدة قرينته.

وقد عقب الغداء حفلة استقبال حضرها عدد عظيم من الكبراء ومعظمهم من كبراء الموظفين الإنكليز السابقين والحاليين فى مصر، وأديرت كؤوس

(١) البرقيات الخاصة لجريدة السياسة فى ٢٢ يولية.

المرطبات وأكواب الشاى على الحاضرين على موائد متفرقة فى صالون الفندق الخاص، وجلس زيور باشا والسير جورج ماكولى ومستر بيكيت والسيدة قرينته ومستر هبارد إلى مائدة حرم عزت باشا. وكان إلى مائدة عزت باشا كل من الچنرال مكسويل والليدى قرينته، وكان رجال المفوضية المصرية يساعدون فى استقبال الضيوف. وأعرب جميع الضيوف عن سرورهم العظيم بهذه الفرصة التى أُتيح لهم فيها أن يلتقوا برئيس الوزارة المصرية[1].

كيف يصفون زيور باشا؟

ولقد اهتمت الصحف الإنكليزية بزيارة زيور باشا للندرة، فنشرت جريدة «الديلى كرونكل» فى يوم ١٧ مقالاً بقلم المستر ريك الذى زار مصر أخيرًا يصف به دولته، قال:

«لما كنت فى مصر لاحظت أن صحف القاهرة تنشر فى كل يوم سبت نبأ تقول فيه: إن زيور باشا سافر إلى الإسكندرية وعاد اليوم إلى القاهرة. ولاحظت أن الوزير لا يؤجل زيارته الأسبوعية إلى الإسكندرية حتى فى الأيام التى اشتدت فيها الأزمة فى مصر فعجبت من أمر هذه الزيارة المنظمة وحرت فى إدراك السبب وأخيرًا سألت أحد الذين يرافقون دولته فأجابنى قائلاً: (يسافر دولة رئيس الوزراء إلى الإسكندرية فى كل أسبوع لكى يقضى يوم الجمعة مع والدته العجوز. وهذا فرض عليه). وزيور باشا تركى صميم ووالدته التى تبلغ الثمانين من عمرها معتوقة شركسية فقد كانت عادة الأتراك فى عهد والد زيور باشا، وفى عهد زيور باشا نفسه، أن يتزوجوا بجَوارٍ شركسيات ليعتقوهن. ووالدة زيور باشا سيدة راجحة العقل جدًا تفخر به. وهو يُخبرها بكل أعماله ويبحث معها فى الحالة ويطلب مشورتها فى أمور عديدة. ومن غرائب الأمور أن تكون مع زيور باشا عند دخوله إلى منزل والدته وترى خادمَ المنزل الشيخ وهو يرافق الباشا دائمًا إلى غرفة والدته ويقدمه إليها قائلاً: (ها قد وصل أحمد الصغير يا سيدتى)».

---

(١) البرقيات الخاصة لجريدة الأهرام فى ٣٠ يولية.

«ولما قضيت معه شطرًا كبيرًا من عصر أحد الأيام لم يسعنى إلا الاعتراف بأن هذا الاسم يلائمه كل الملاءمة فقد تبلغ زنته نحو ٣٥٠ رطلاً. ومع ذلك لا أزال أظنه أحمد الصُغير. وهو رجل طلّق المُحيًّا ينظر إلى العالم بعينين ملؤهما الحُنوُّ والابتسام. وهو لا يتكلم الإنكليزية إلا إذا كان يخاطب الإنكليز. فإذا تردد فى كلمة من اللغات الفرنسية أو الإسپانية أو اليونانية أو الإيطالية أو العربية أو الألمانية حسب ما يدور بخَلَده. ولما كان فكره المتوقد ملمًا بسبع لغات ففى وسعه أن يتكلم فى كل شىء عدا الأمور السياسية. وفى وسع من يدرس آداب شكسپير أن يتعلم من زيور باشا شيئًا عنه. وإذا كنت ممن يهتمون بالأبنية الأثرية زدت شغفًا بها إذا أصغيت إليه وهو يصف لك جميع مساجد القاهرة ومآذنها. ويعرف زيور باشا لندن ويحبها. فلا يشعر أنه غريب عنها إذا سار وسط معدات النقل فى شوارعها أو فى الحارات المحيطة (بستراتفورد ونفان)».

«ومن المحتمل أن يتحدث زيور باشا عن الشئون المصرية. ولكنى أعلم أنه إذا فعل فإنه يتحدث عنها بنية حسنة وبدون تكلف لأنه فى الواقع لا يعد السياسة إلا فرصة لإظهار روح الصداقة. ولهذا السبب قال لى ذات مرة: (لماذا أحمل على خصومى السياسيين؟ إننا فى حاجة إلى السلام والسكينة فى مصر. وليست هذه هى الوسيلة إلى ذلك وحسبُنا ما عندنا من المتاعب. فلماذا نطلب المزيد؟ إن مصر بلد عمل كل شىء فلنسِرْ فى طريقنا دون إثارة التيار السياسى)».

«وزيور باشا من كبار المؤمنين بمصادقة إنكلترا. ويعترف صراحة بما على وادى النيل من الدَّيْن العظيم لأعمالنا هناك. وهو فى الواقع لا يرى مستقبلاً لمصر إلا إذا ارتبطت مع إنكلترا برابطة الصداقة. وقد نال زيور باشا شهرة عظيمة عندما كان محافظًا للإسكندرية فى أيام الحرب. وهذه المدينة التى يقطنها أناس من شعوب العالم المختلفة ليس من السهل إدارة شئونها. ولكن زيور باشا أظهر من المهارة والسكينة والجَلَد والشعور بالواجب ما ساعده على حكم جنسيات مختلفة. كذلك أصاب زيور باشا فوزًا عظيمًا لما كان وزيرًا مفوضًا لمصر فى روما. على أننى لا أستطيع أن أتصوَّر شخصًا أليَق بمنصب رياسة الوزارة من هذا الرجل التركى البَشُوش الوجه. وقد كنت أفكر دائمًا قائلاً: كيف

يستطيع زيور باشا أن يقود بلاده ويسير بها دون نزاع سياسى. ولكنى رأيت وراءه وزارة من رجال قادرين تشد أزره عدا تلك السيدة العجوز المدهشة التى هى خير مستشار لأحمد الصغير»[1].

نتائج زيارة زيور باشا للندرة

ولقد قال المكاتب الخاص لجريدة الأهرام بلندرة بمناسبة انتهاء زيارة زيور باشا للندرة ما يلى:

«ومن المتعذر أن يُعرف بطريقة رسمية، أو غير رسمية، أن زيارة زيور باشا كانت ذات نتيجة سياسية واضحة أو نتيجة مهمة. وكل ما شاع بخلاف ذلك من الإشاعات التى تتناقلها صحف الأقاليم يمكن أن يُعد بأنه غير مستند إلى معلومات موثوق بها فلا يخرج عن حد التصورات التى تخطر للصحافيين. ومن الواضح أن المآدب والحفلات المكتظة بالمدعوين لا يمكن أن يشار فى الكلام فيها إلى المسألة المصرية إلا إشارة سطحية جدًا. على أنه من الممكن أن يخطر للمرء أن زيور باشا استطاع فى الأحاديث الخاصة فى نادى سنت جيمس أو فى قصر تشكريس أن ينتهز فرصة ملائمة للبحث فى الأمور المعلقة. ولكن ظواهر الحال تدل على أنه لا ينتظر وقوع تطورات تظهر للعيان إلا بعد ما يبرح السير جورج لويد المندوب السامى البريطانى الجديد لندن ويتسلم زمام وظيفته فى القاهرة. أما الآن فإن النتيجة الوحيدة التى ظهرت من زيارة زيور باشا هى أنه قد سُر سرورًا عظيمًا من الحفاوة التى لقيها فى لندن. ولم تكن دوائر لندن الرسمية والاجتماعية أقل سرورًا منه. ومن المفيد أن يذكر أنه أهم ما أثر فى نفس زيور باشا هو شخصية مستر بلدوين رئيس الوزارة البريطانية فإن صراحته وميله العظيم إلى التمسك بالمثل الأعلى. قد أثارا فى نفس زيور باشا حماسة تظهر فى أحاديثه عندما يتكلم عن زيارته لقصر تشكريس»[2].

---

(١) البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام فى ١٨ يولية.

(٢) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢١ يولية.

ولقد نشرت مجلة (نير إيست) فى يوم ٣٠ يولية مقالاً افتتاحيًا عن زيارة زيور باشا، قالت فيه ما خلاصته:

«عادت الأنظار فاتجهت إلى مصر مرة أخرى بمناسبة وجود زيور باشا فى لندن وتعيين السير جورج لويد مندوبًا سأميًا فى مصر. ولما كان جوهر الخطة البريطانية هو حُسن النية فالمأمول أن لا يغيب مغزى هذا عن زيور باشا أو عن المصريين المسئولين. فإن حفلات التكريم التى لقيها زيور باشا إنما تعبر عن حُسن نية الشعب البريطانى من نحو مصر. ومن الخطأ الفاضح الزعم بأن الملك بتكريمه زيور باشا أراد أن يُظهر ما يُفهم منه أن بريطانيا ميّالة إلى إظهار التحيُّز إلى إحدى الجهات فى الشئون السياسية المصرية. وما دام زيور باشا فى منصبه فإن بريطانيا بطبيعة الحال تتبادل بواسطته كل رغبة فى الاحتفاظ بالعلاقات الطيبة التى عانى زيور باشا متاعب جمَّة لإعادتها إلى ما كانت عليه. وإذا اختار المصريون فى وقت ما، أن يضعوا ثقتهم فى شخص آخر فإن تغيير الأشخاص لا يعنى بريطانيا مهما كان انسحاب صديق عظيم لها من دائرة المسئولية مدعاة للأسف وإنما تنتظر لترى هل يدل التغيير على أى تبدل من جانب مصر؟ وقد كان حُسن النية معدومًا فى نفوس المصريين الذين انضموا إلى زغلول باشا من نحو الطريقة التى اتبعها البريطانيون فى أفكارهم. وليس معنى حُسن النية إبعاد الاختلافات الشريفة فى الآراء. وإنما يعدّ وسيلة لحمل الأحزاب الأخرى على احترام آراء غيرها كما لو كانت آراءها الخاصة. فيجب أن لا يَحُول الهوى دون بذل مجهود صادق يقصد منه إيجاد قاعدة عامة لاتفاق يمكن تنفيذه والعمل به. وكل ما يفعله زيور باشا لا يخرج عن هذا فهو لم يترك شيئًا من الشعار الذى كان ينادى به فى الشوارع. وهو الشعار الذى اتخذه زغلول باشا بديلاً من الحنكة السياسية ولكن زيور باشا وضعه فى موضعه الصحيح وسلك خطة ترمى - متى حان الوقت الملائم - إلى الاستعداد والتأهب لدرس المسائل المتنازع عليها بروح الود والمهارة فإلى أن تجرى مثل هذه المفاوضة يستحيل أن يعرف هل يقبل كلا الحزبين التسوية قبولاً شريفًا؟ ولا يبعد أن

زغلول باشا يعتقد أنه يستطيع أن يُكْرِه الحكومة البريطانية على أن تقطع على نفسها عهدًا بإعطاء كل ما يطلب منها قبل أن يقبل الدخول فى المفاوضات المنتظرة ولكنه يخشى أيضًا ضجة الرعاع بحيث لا يجرؤ على السير فى أى طريق. أما زيور باشا فقد سلك طريقًا آخر كان فيه أعظم شجاعة وجرأة».

«يعد المصريون غير المتعلمين النيل مثل خط من الأنابيب يستمد مياهه من حوض لا ينضب فى السودان بل توجد هناك (حنفية) فى وسع الذين يتسلطون على السودان أن يفتحوها أو يغلقوها كما يريدون. وقد كان يجدر بالزغلوليين أن يدركوا أنه إذا كان هناك حوض كهذا فإنه لا يوجد فى السودان بل يوجد بعيدًا فى الجنوب. وفوق ذلك فإن الخزان الذى سيُنشأ فى الطرف الشمالى لبحيرة البرت نيانزا والترع التى ستُشق فى منطقة السدود ستبدد مخاوف مصر نهائيًا فى ما يتعلق بموارد المياه. ومثل هذا الخزان لا يمكن بناؤه إلا بواسطة بريطانيا أو بمساعدتها ولا ريب أن فى وسع المتنورين المصريين الذين يستطيعون الابتعاد عن صيحات الرعاع أن يقروا أن مثل هذا الخزان يعود على مصر بخير أعمّ من المشاكل السياسية فى السودان الذى يحاول المصريون حكمه قبل أن يقبضوا تمامًا على زمام الإدارة فى بلادهم. إن هناك مشاكل أخرى مماثلة تبدو فى أزياء مختلفة ولكن تجب أن يتوافر حُسن النية قبل معالجة هذه المشاكل إذ لا ريب أن بريطانيا تميل إلى مراعاة شعور المصريين بروح السخاء والكرم عندما يقابل المصريون حُسن نيتها بمثله ولا يعظُم فيها الميل إذا رأتهم يندّدون بها يوميًا ويعدونها عدوّة لهم»[1].

تعليق الصحف المصرية على الحفاوة التى قوبل بها زيور باشا بلندرة

ولقد كان للحفاوة العظيمة والتكريم الكثير اللذين قوبل بهما زيور باشا فى إنكلترا أثره فى الدوائر المصرية وبالتالى على صفحات الصحف المحلية، ولقد كان هذا الأثر ظاهرًا فى بعضها بتوجسه خيفة من نتائج الاحتفاء الذى لم يسبق أن قوبل به وزير مصرى فى تلك الربوع. وكان ظاهرًا فى سواها فيما أبدته من

---

(١) برقيات الأهرام الخصوصية فى ٣١ يولية.

الابتهاج لهذه المقابلة الشائقة التى دلت على مكانة الوزير المصرى فى الدوائر البريطانية.

فمن الطائفة الأولى كانت جريدة البلاغ التى كتبت مقالاً رئيسًا بتوقيع حضرة رئيس تحريرها تحت عنوان (ولسن وزيور باشا). قارنت فه بين ما قوبل به ولسن بعد الهدنة فى إنكلترا من الحفاوة والإكرام وما انهال عليه وعلى كريمته من التحف والهدايا بعد أن أعلن مبادئه الاثنى عشر. ثم ذهابه بعد هذه الزيارة إلى باريس ثم إلى فرساى حيث انعقد مؤتمر الصلح «فإذا به قد تغير وإذا بنظرياته ومبادئه قد تبددت كما يتبدد السحاب فى اليوم الصائف ثم إذا هو واقع تحت سحر مستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية يترك جانبًا حرية البحار ويُصادّق له فى مثل لمح البصر على الحماية البريطانية فى مصر ويضع معه صلحًا قائمًا على الاستعمار وخنق الشعوب لا على المساواة ولا على تقرير المصير». ثم عودة ولسن بعد كل ذلك إلى بلاده فكان مثالاً للخيبة والهزيمة. وإن الكل قالوا إن زيارته لندن هى التى كانت السبب فى هزيمته.

ثم قالت الصحيفة:

«ولهذا لا يسعنا كلما نظرنا إلى هذه المآدب المتوالية والاستقبالات الحافلة إلا أن نتساءل فى كثير من الخوف والقلق، ماذا يكون من سحر لندن على زيور باشا وبأية هزيمة يعود إلينا؟ ولسنا فيما نظن مغالين فى هذا التساؤل ولا مخطئين لأن المثال حاضر بين أيدينا. وهو مع الأسف لا يحمل على شىء من الارتياح والاطمئنان»[1].

ونشرت هذه الصحيفة مقالاً رئيسًا آخر تحت عنوان (ماذا يحدث فى لندن؟ ـ الرأى العام يطلب الإيضاح والبيان) بتوقيع (م. أ)، قال فيه:

«أشاعت الصحف الإنكليزية قبل سفر زيور باشا إلى لندن أنه ذاهب إليها ليتفاوض فى علاقة صاحب الجلالة الملك فؤاد بالدستور وفى ملاءمة إرجاء

---

(١) البلاغ فى ٢١ يولية.

الانتخابات النيابية المصرية إلى الصيف القادم فأثارت هذه الإشاعة إشفاق الجمهور المصرى على الدستور والحياة النيابية وبلغ قلق الرأى العام بهذه المناسبة حدًا اضطرت معه الوزارة إلى إصدار بيان رسمى يتضمن نفى الإشاعة ويقرر أن زيارة رئيس الوزارة للندن لا يُقصد بها إلا التنزه وزيارة الأصدقاء».

«غير أن رئيس الوزارة لم يلبث أن وصل إلى لندن حتى أخذ الساسة البريطانيون يكثرون من دعوته والاجتماع به ومن بينهم طائفة كبيرة لم يقُلْ زيور باشا ولا غيره إن له بهم علاقة صداقة: ثم ما ونَى دولته أن زار وزارة الخارجية البريطانية يرافقه وزير مصر المفوض فى لندن. ـ فكانت النتيجة أن تجدد قلق الرأى العام وإشفاقه إذ رأى الناس تناقضًا ظاهرًا بين ما جرى فى لندن وبين البيان الرسمى الذى كان قد أصدرته الوزارة المصرية».

«وقد كان المعقول، لو أن الحال التى قررها البيان الرسمى كانت لم تتحول ولم تنقلب زيارة التنزه إلى زيارة سياسية، أن تهدئ الوزارة روح الرأى العام ببيان جديد تنفى به المعنى المستفاد من المظاهر التى تحيط برئيس الوزارة فى لندن ولكن الوزارة لم تصدر بيانًا جديدًا كأنما هى لا ترى بأسًا فى أن يفهم الناس من المظاهر الجديدة أن الموقف قد تغير...».

«فلو أن البرلمان المصرى كان معقودًا ولم تكن الحياة النيابية معطلة لما وجدت الوزارة سبيلاً إلى العبث بالرأى العام على هذا النحو إذ تتركه بين الشك واليقين ولكان النواب والشيوخ قد اضطروها، بما يلقون عليها من الأسئلة إلى الإفصاح عن حقيقة هذا الذى يحدث فى لندن وما يفعله رئيس الوزارة هناك فيظفر الرأى العام بطلبته ويُمسى على بيِّنة من حقائق الأمور».

«إن الظواهر تدل على أن الوزارة لا تريد أن تقيم للرأى العام، فى حالته الحاضرة، أى وزن وأنها قد اعتزمت أن تدعه يتخبط فى قلقه وإشفاقه على غير هدى. فقد طالبناها نحن وغيرنا بإصدار بيان يجلو غموض الموقف فلم تحرك ساكنًا ولا أظهرت أى أمارة تدل على أنها تسمع النداء».

«غير أن الحال لا يمكن أن تنتهى على هذا النمط الغريب. ففى كل يوم تنقل التلغرافات العامة والخاصة أنباءً تدل على أن زيور باشا يعالج أمورًا لا يجوز أن يتعرّض لها رئيس وزارة خذله البرلمان وهو ووزراؤه مرتين متتاليتين فوق ما يدل عليه ماضيه القريب من الخنوع والاستسلام. فإن تَتالِى هذه الأنباء لا يُعقل أن تكون له نتيجة إلا تفاقم القلق وإلا ذيوع مخاوف ليس من مصلحة الوزارة ولا من مصلحة البلاد أن تنمو وتستقر فى القلوب والأذهان».

«أضف إلى ذلك أن جريدة الدستوريين قد طلعت على قرائها أمس بمقال ذهبت فيه إلى أنه لا يبعد أن يكون زيور باشا قد شرع فعلاً، قبل أن تكتب مقالها فى محادثات سياسية الغرض منها إعادة النظر فى المسائل التى ترتبت على الإنذار البريطانى ومساعدة مصر على الدخول فى عصبة الأمم وقالت إنه إذا لم يكن قد بدأ هذه المحادثات فعلاً فإنه يخلُق به أن يبدأها حالاً».

«وقد كان ثمة محل لأن نفهم ذلك لو أن زيور باشا كان رئيس وزارة استبدادية فى بلاد لا دستور لها ولا برلمان. ففى هذه الحالة لا يقام اعتبار لتجرد المفاوض من صفة النيابة الشرعية التى تخوِّله حق التكلم باسم البلاد. فأما وفى البلاد - على ما نرجو - دستور وبرلمان، وأما وزيور باشا لم يخطب فى حياته ثقة دائرة انتخابية واحدة فإننا لا نستطيع أن نفهم كيف يجوز له أن يتكلم باسم البلاد».

«وإنما يستطيع التعامل مع الإنكليز الرجل الذى يقول صادقًا إن الأمة المصرية أنابته ليطلب من إنكلترا باسمها كيت وكيت من المطالب فإن إنكلترا لا تحسب لزيور باشا ولا لغيره من الأشخاص أى حساب وما تحسب إلا حساب الشعب الذى يعنيها أن تأمن جانبه وتوثق بينها وبينه صلات المودة والولاء».

«ولقد تفاوض زيور باشا مع الإنكليز فكانت النتيجة أن سلم (بلا قيد ولا شرط) بمطالب رفضها البرلمان فى الوقت الذى كان يسلح هذا الرفض يده بأقوى سلاح. فإذا كان قد فاته أن يستغل الرفض ويستند فيه إلى تأييد البلاد فأى خير يُرجى من مفاوضته بعد أن خذله البرلمان؟؟»[1].

---

(١) البلاغ فى ٢٣ يولية.

أما جريدة كوكب الشرق فقد نشرت سلسلة مقالات حول هذا الموضوع، نلخص الأولى منها فيما يلى:

«لقد أغرق الإنكليز فى إقامة المآدب والولائم لزيور باشا حتى إنها كثرت إلى حد لا يسمح له بمغادرة لندن إلا بعد الموعد الذى ضربه لنفسه بأيام غير قلائل».

«ولعلهم ظنوا أنهم يخدرون أعصابنا بما يحيطون به ضيفهم رئيس الوزارة المصرية من صنوف التكريم وضروب الإكرام. زعمًا منهم بأن الترحيب به إنما هو ترحيب بمصر الناهضة».

«ولكن الإنكليز أخطئُوا فى ظنهم هذا لأن المصريين تعودوا منهم أنهم لا يسرفون فى مجاملة وزير أو كبير من المصريين إلا لغاية فى النفس».

«وكيف يُلام المصريون إذا أساءوا الظن. وقد رأوا الوزارة الإنكليزية تصرح فى مجلس النواب البريطانى بأن سحب الجيش المحتل من مصر لم تفكر فيه على التحقيق وعلى التأكيد ـ فى الوقت الذى شغلت فيه زيور باشا رئيس وزارة مصر بالمآدب الظريفة والولائم ثم الطريقة اللطيفة؟».

«لسوَّاس إنكلترا بعض العذر إذا علقوا الآمال على زيور باشا أو غيره من الوزراء المصريين لأنهم يرغبون فى تنفيذ أغراضهم ومطامعهم فى مصر من أى طريق».

«ولكن الذى يجب أن لا يغيب عن نظرهم هو أن صداقة الأمة المصرية ـ تلك الصداقة التى ينشدونها والتى هى من ألزم المستلزمات للإمبراطورية البريطانية لا تُكتسب بمثل هذه الحفاوة لرئيس وزارة من الوزارات وإنما تكسب صداقتها بقبول مطالبها وحقوقها والاتفاق معها بعد ذلك على ما يوطد دعامة الصداقة بين الشعبين».

«بحن لا ننكر على زيور باشا تضلُّعه فى اللغات وإلمامه بآداب المآدب والتقاليد الاجتماعية. ولكن الذى نكره عليه أنه كفء لأن يتولى مفاوضة سياسية أو يحل مشكلة عويصة كالمسألة المصرية».

«وقد أيّد زيور باشا هذا الاعتقاد فيه فى أول كلمة أو حديث فاه به فى عاصمة الإنكليز فقد صرح دولته لمندوب جريدة الديلى إكسبريس بأن زيارته لوزارة الخارجية البريطانية كانت خالية من الصفة الرسمية تمامًا وأعرب له عن سروره بالفرصة التى أتيحت له لمحادثة المستر تشمبرلين محادثة ودية وأنه رأى أن هناك رغبة صادقة فى زيادة العلاقات الودية بين البلدين وقال: (وإنى واثق من أن العلاقات التجارية هى خير ضمان يكفل ذلك)».

«فلو كان زيور باشا ابن بجدة السياسة وطلاّع الثنايا كما يقولون لأدرك أن العلاقات الودية توطدها العلاقات التجارية بين بلدين إذا كان كلاهما مستقلاً».

«أما موقف مصر من إنكلترا فموقف البلد المسلوبة حقوقه من البلد السالب فهل يمكن للعلاقات التجارية، مهما عظمت أن توطد العلاقات الودية بين البلدين إلا إذا ردت إنكلترا على مصر حقوقها التى اغتصبتها من ثلاثة وأربعين عامًا إلى الآن..؟»[1].

وقالت فى المقال الثانى تحت عنوان (فى ساعة الخطر تلتئم الصفوف) ما يلى:

«فى هذه الأيام التى يقيم فيها حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا رئيس الوزارة المصرية الحاضرة فى لندن، تحفه الحفاوة ويحوطه الإكرام فلا ينتقل من مأدبة إلا إلى مأدبة ثانية. ولا يترك دعوة إلا ليتلقى دعوة أخرى...».

«فى هذه الأيام التى خطب فيها المندوب الجديد خطبتين متواليتين نشد فيهما تبادل حُسن النية وسياسة المجاملة بين مصر وإنكلترا. وشدا فيهما بعظمة مصر التاريخية وأمجاد سلفائنا المصريين. فى هذه الأيام تعلن الوزارة البريطانية أنها اتخذت قرارًا وضعته أمس (لجنة الدفاع الإمبراطورى) أساسًا لسياستها فى مصر فترفع بذلك النقاب عن وجه هذه السياسة وتصارحنا بأن الاستقلال الذى أعلنته لم يكن إلا لعبة لاعب».

---

(١) كوكب الشرق فى ٢٢ يولية.

«ولقد قالت هذه اللجنة فى تقريرها: (إنه مهما تكن علاقات إنكلترا السياسية بمصر فى المستقبل فإنه من الواجب أن تبقى قوة كافية من الجنود الإنكليز على ضفتى قنال السويس. وأن يكون فى القنال نفسه دوريات بحرية كافية لحراسته ولأجل حماية هؤلاء الجنود وهذه الدوريات مما يحتمل وقوعه من الاعتداء من البر يتعين الاستمرار فى إبقاء قوة بريطانية فى القاهرة) ثم أوصت هذه اللجنة بعدم إنقاص عدد الجنود الموجودين الآن بمصر وقالت:»

«ولما كان مركز بريطانيا العظمى فى الطرف الغربى للبحر المتوسط ليس منيعًا إلى حد يبعث على الارتياح بحيث قد نتعرض لمخاطر فى الشرق فإجراء كل تساهل سياسى آخر مع المحرضين من الوطنيين المصريين يعرض للخطر ما للقنال من المقام فى خطوط المواصلات الإمبراطورية التجارية والعسكرية».

«وبذلك تصبح مصر مصابة باحتلالات ثلاثة! احتلال بحرى واحتلال برى واحتلال هوائى تشهده عيوننا كل يوم فى الطيارات التى تحلق فى سمائنا فلا ينقطع لها أزيز».

«فمن مبلغ عنى دعاة الانقسام والذين قبلوا تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وأعلنوه ونفذوه أن ذلك القرار الذى دوهمت به مصر اليوم على حين غرة ليس إلا أحد نتائج هذا التصريح؟».

«ومن مبلغ عنى الذين يفخرون بذلك التصريح أن معاهدة التضمينات التى كانت وليدته ونتيجة لازمة له قد اعترفت لإنكلترا بحرية التصرف فى كل ما اغتصبت من أرضين فى مصر لمطاراتها وثكناتها واعتبارها أرضًا إنكليزية لا حكم لمصر عليها. ولا تخفق عليها إلا راية إنكلترا وحدها. وأن إنكلترا، اعتمادًا على هذه المعاهدة، انتوت احتلال تلك الأرض ما شاء القدر وشاءت القوة العمياء؟».

«ومن مبلغ عنى دعاة سياسة الاستسلام أنهم أطمعوا بمرونتهم إنكلترا فى أن تحتل غير ما احتلت من أرض مصر. بعد أن أخلتها حكومتنا من ساكنيها وعوضتهم ماليًا لتكون مطارًا جديدًا لجنودها؟».

«ولولا سياسة الاستسلام هذه مقترنة بما أوجده المغرضون منا من الثغرات فى الصفوف مشفوعة بتصريح ٢٨ فبراير ووليدته معاهدة التضمينات ما سخرت إنكلترا اليوم منا ومن الاستقلال الذى نطلبه. ولما سخرت من الدول التى هنأتنا بما أعلنته بريطانيا من أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة».

«والآن ألا يحق لنا أن نسأل أولاً حضرة صاحب الدولة زيور باشا رئيس الوزراء الذى أعلن ذلك القرار الذى نحن بصدده بين سمعه وبصره وثانيًا هيئة الوزارة فى مصر إذا كان مثل هذا القرار الذى أرادت إنكلترا به هدم المطالب الوطنية من أساسها يصح أن يُقابل بالسكوت العميق والصمت الفائر..؟»[1].

وقالت هذه الصحيفة تحت عنوان: «رجوع إلى العهد الكرومرى ـ الإنكليز هم الإنكليز»، فإنها بعد أن نوّهت بما نقلته جريدة الديلى إكسبريس عن قرار لجنة الدفاع الإمبراطورية بشأن قناة السويس ونقلت تكذيب الوستمنستر غازيت لرواية الديلى إكسبريس، قالت:

«وإذا عرفت أن هذه الصحيفة الإنكليزية يحرر فيها المستر سپندر أحد أعضاء لجنة ملنر وأنها من صحف الأحرار ذات الشأن والخطورة وأنها أكثر من غيرها وقوفًا على مجريات الأحوال، أدركت أنها لا تلقى القول على عواهنه وأنها إذا كانت تطمع فى أن توافق الوزارة الحاضرة على وجهة النظر الإنكليزية فى حماية القناة وهى الوجهة التى قررتها لجنة الدفاع الإمبراطورية فلأنها ترى أن الوزارة الزيورية لن تقف موقف وزارة الشعب حيال مسألة حماية القنال لأنها تنظر إلى هذه المسألة (نظرة تنطوى على التعقل)».

ثم قالت:

«يمينًا إن الإنكليز غير ملومين فى الاستهانة بمطالبنا المقدسة وغير ملومين فيما يُبّدون من المطامع. فهم كلما رأوا بارقة ضعف من الوزارة المصرية واشتمُّوا رائحة الاستسلام منها انتهزوا الفرصة لتحقيق رغباتهم الاستعمارية».

---

(١) كوكب الشرق فى ٢٩ يولية.

«فلولا مرونة عبد الخالق ثروت باشا ما نفذ الإنكليز سياسة المنح من جانب واحد وأعلنوا تصريح ٢٨ فبراير الذى تعانى منه الأمة اليوم ما تعانى».

«ولولا استسلام حسين رشدى باشا ما أعلنت إنكلترا الحماية عام ١٩١٩».

«ولولا مسالمة يحيى باشا إبراهيم لما أكرهنا على إصدار قانون التضمينات».

«ولولا ليونة الوزارة الحاضرة ما فُصل السودان ولما احتُلت بلدة الجميل أخيرًا فتتخذها إنكلترا مطارًا جديدًا».

«ولعل أهم ما يلفت منا الأنظار الخبر الذى تلقته جريدة السياسة اليوم تلغرافيًا من مراسلها فى لندن وخلاصته أن المستر بونسباى وكيل وزارة الخارجية السابق بوزارة العمال ينصح بأن من الضرورى أن تتحمل الحكومة البريطانية المسئولية أمام البرلمان البريطانى ثم هو يحض على بقاء الحامية البريطانية وعلى أن يكون للمندوب السامى الإنكليزى مركز يختلف اختلافًا تامًا عن مركز زملائه من المعتدين السياسيين وأن تكون مصر بغير برلمان يسيطر على الوزارة».

«وفى هذه الحالة، حالة الرجوع إلى العمل بتلغراف (جرانفيل) المشهور الذى قال فيه بأن كل وزارة مصرية لا تعمل بنصيحة العميد البريطانى عليها أن تستقيل، نقول نحن أيضًا، مع المستر بونسباى، أن لا محل لوجود البرلمان فى مصر ما دامت الوزارة المصرية ستكون مسئولة أمام الحكومة الإنكليزية ثم تكون هذه مسئولة عن أعمالها أمام البرلمان البريطانى».

«وهل فى الإمكان أن توفِّق وزارة، مهما كانت (كفايات) أعضائها، بين إرادة إنكلترا ممثلة فى المندوب السامى وبين إرادة الأمة المصرية ممثلة فى مجلسها النيابى؟».

«وما دمنا قد رجعنا اليوم إلى العهد الكرومرى فلا معنى للموارية والتمويه والتضليل. وخير لنا أن نواجه الحقيقة على علاَّتها ليعرف المصريون فى أى طريق هم مَسُوقون»[1].

---

(١) كوكب الشرق فى ٣٠ يولية.

أما جريدة السياسة فقد أنشأت مقالاً رئيسًا عن هذه الزيارة، نلخصه فيما يلى:

«لما اعتزم دولة زيور باشا مغادرة مصر إلى إنكلترا أذاعت الصحف الإنكليزية أنه سافر بمهمة خاصة حددتها وقد نفت الحكومة ما نشرته تلك الصحف. وقالت إنه ذاهب فى سَفْرة خصوصية للرياضة ولزيارة أصدقائه. ولم نشُكَّ نحن يومئذ فى صدق هذا البلاغ. لكننا لم نشك كذلك فى أن زيور باشا لا بد سيتحدث إلى الساسة الإنكليز عن مصر. فليس بمعقول أن يزور رئيس حكومة عاصمة دولة صديقه بينها وبين بلاده مسائل معلقة من غير أن يدور حديث خاص أو غير خاص عن العلاقات بين الدولتين».

ثم تكلمت السياسة عن استقبال رجال لندرة الرسميين لدولة زيور باشا ومقابلته لجلالة ملك إنكلترا، تلك المقابلة التى كانت كلها مودة وعطف. وتكلمت عن اغتباط المصريين بما لقيه رئيس حكومتهم فى لندرة من حُسن اللقيا، ثم قالت:

«ولكننا نفهم أن لرئيس الحكومة المصرية فى إنكلترا مهمة أدق من مجرد هذه المحادثات العامة. ولا يكفى لأدائها حُسن اللقيا وكرم الضيافة فإن بين مصر وإنكلترا مسائل معلقة بعضها يتطلب حلاً عاجلاً والبعض قد يحتمل التأخير. بل لا يمكن حله قبل قيام الحياة البرلمانية فى مصر. ومهمة زيور باشا ـ وإن لم تكن مهمة سياسية ـ يجب أن تتناول الحديث فى هذه المسائل جميعًا. فيجب أن تمهد السبيل لخلق الجو الصالح لحل المسائل التى لا سبيل إلى المفاوضة فيها قبل انعقاد البرلمان. ويجب أن تتناول المسائل العاجلة التى يجب أن تُحل منذ اليوم».

ثم قالت إن هذه المسائل العاجلة هى التى ترتبت على الإنذار الإنكليزى الذى وجِّه إلى حكومة سعد باشا فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤. حيث كان من حُسن حظ حكومة زيور باشا أن اهتدت إلى المجرمين الذين اعتدوا على حياة السردار وأن قدمتهم إلى القضاء الذى حكم عليهم بأقصى العقوبة. ثم قالت:

«فكان طبيعيًا بعد هذا أن يفاوض زيور باشا من ذلك التاريخ فى رفع الآثار التى ترتبت على الإنذار الإنكليزى. وقد أبدت الحكومة غير مرة، وعلى لسان

أكثر من وزير من وزرائها أنها فى محادثات مع دار المندوب السامى بهذا الصدد أليس طبيعيًا، وهذه هى الحالة، أن ينتهز زيور باشا فرصة وجوده بلندرة ليتحدث إلى الساسة الإنكليز فى أمر هذا الإنذار وأن يتفاهم وإياهم على قاعدة أن بقاء أثره ليس من شأنه أن يسهل مهمة أية حكومة تقوم بالأمر فى مصر ولا أن يجعل التفاهم فى المسائل المعلقة للمفاوضات التى تقوم بها الحكومة بعد انعقاد البرلمان قريبًا متناولاً».

«هذه أشياء واضحة ما نظنها تفوت فطنة دولة زيور باشا وأنه يكون قد تحدث فيها قبل أن نكتب هذه الكلمة».

«فلعل هذا الذى نرجو أن يحققه زيور باشا يكون موضع نظره. ولعلنا لا نقف عند الاغتباط من زيارته لندرة بهذه المقابلات المشبعة بروح المودة ونجد فى نتيجة الزيارة من الوجهة السياسية ما يجعل اغتباطنا صريحًا صحيحًا»[1].

وأما جريدة «الاتحاد»، فإنها بعد أن أنحت باللائمة على الصحف السعدية ونعتت سعدًا (وأذناب سعد) بما نعتتهم به من الصفات. وبعدما أخذت على الصحف السعدية الإشادة بذكر سعد حيث أهمل فى حقوقها وساوم على انتقاص مطالبها وبعدما (عبث بنفسه وبأمته) - قالت:

«ولكن انظر إلى هذه الصحف نفسها فى هذه الأيام منذ اعتزم رئيس الوزارة القائمة أن يزور عاصمة الإنكليز نجدها قائمة قاعدة قد أخذها الاضطراب فما تستقر وهى ترجف من حين إلى حين بألوان التضليل وضروب الأراجيف كأن رئيس الوزراء قد أخذ على نفسه عهدًا قبل أن يترك مصر ألا يعود إليها وقد أسلم حقوقها ومنافعها وكرامتها للإنكليز كأنه قد كتب على نفسه صكًا بأن يعترف بالحماية ويقرُّ الاحتلال وينزل عن السودان ويلغى الدستور ويهب مصر مستعمرة خالصة للتاج البريطانى!!! ومع ذلك فهؤلاء المضللون يعلمون حق العلم فيما بينهم وبين أنفسهم وفيما بينهم وبين شياطينهم الذين يأجرونهم ويوحون إليهم أن رئيس الوزراء، مهما يكن سهلاً لينًا رفيقًا فلن يبلغ ما بلغه سعد من

---

(١) السياسة فى ٢٣ يولية.

السهولة واللين والرفق بالإنكليز والاستكانة لخصومه الشرفاء المعقولين. وهم يعلمون حق العلم أن رئيس الوزراء ما كان له أن يفاوض فى حقوق مصر ولا أن يمضى فيها أمرًا إلا إذا فوّضه فى ذلك ملك مصر وبرلمان مصر. وهم يعلمون حق العلم أن ملك مصر لم يفوض رئيس وزارته فى شىء من هذا. وأن برلمان مصر ليس منعقدًا الآن. وإذن فليس لرئيس الوزراء أن يفاوض فى حقوق مصر أو أن يمضى فيها أمرًا. وهم يعلمون حق العلم أن رئيس الوزراء مهما يفاوض ومهما يتفق فلن يُنفذ شىء مما يتفق عليه إلا إذا أقرّه ملك مصر وبرلمان مصر. وهم يعلمون حق العلم أن الملك والبرلمان لن يقرًّا من هذه الأشياء إلا ما يلائم الحق والمنفعة والكرامة والأمل القومى».

«وتأويل هذا كله معروف يسير لا عسر فيه ولا مشقة. فزيارة رئيس الوزراء للندرة تحرج السعديين وتقلقهم قلقًا مبينًا لشيئين، الأول أنها، مهما تكن زيارة خاصة لا هى بالرسمية ولا بشبه الرسمية فزيور باشا رئيس الحكومة وهو يلقَى فى لندرة زعماء الإنكليز وأقطاب سياستهم ولا بد من أن ينتج هذا اللقاء تيسير الأمور وتحسين العلاقات بين الحكومتين. وهذا خير للسياسة المصرية فى حاضرها وفى مستقبلها وإذن فهذه الزيارة قد تجر على مصر نفعًا وأى رجل ينفع مصر أو يحسن إليها غير سعد فهو خائن آثم وإذن فزيارة رئيس الوزراء عاصمة الإنكليز خيانة وإثم. الأمر الثانى الذى يقلق السعديين قلقًا مبينًا أمر مضحك وهو أدخل فى باب الفكاهة منه فى باب الجد. وهو يمثل سعدًا وأصحابه تمثيلاً صادقًا. ولعل أصدق لفظ نسمى به هذا الأمر هو هذا اللفظ الذى يستعمله العامة عندما يريدون أن يصفوا رجلاً يفسد الغيظ عليه أمره وهو: (فلفل) وإن الفلفل الذى يحرق السعديين لذّاع شديد الحرارة. فقد زار سعد لندرة غير مرة: زارها زعيمًا وزارها رئيسًا للوزارة. وعميدًا للكثرة البرلمانية. وزارها بعد تمهيد وإعلان شديد ولكنه لم يلقَ من العناية والحفاوة شيئًا يُقاس إلى بعض ما يلقاه زيور باشا فى هذه الأيام وأنت تعلم أن سعدًا حساس من هذه الناحية حساس إلى حد المرض وإذن فلِمَ لا يحرق السعديين

هذا الفلفلُ ولِمَ لا يقلقهم هذا الغيظ وإذا انفلقوا فمن يأخذون بهذا الانفلاق إلا زيور باشا المسكين الذى هو أصل الفلفل ومصدر هذا الانفلاق؟».

«ومما يزيد الفلفل حرارة والانفلاق مرارة أن القوم كانوا قد تحدثوا إلينا بدعوة زعموا أنها وصلت إلى سعد من نفر من أصدقائه الإنكليز وأن الشيخ قد يستجيب لهذه الدعوة. وكان القوم يذيعون هذا من حين لآخر فى تكتم وتحفظ وفى مداورة ومراوغة وكانوا يصرحون حينًا ويلمحون أحيانًا إلى أن هذه الزيارة قد تُظهر الإنكليز على أشياء تخرّ لها السماء وتندك لها الأرض وتهوى لها الوزارة».

«ولكن سعدًا ما زال فى داره يتردد بينها وبين شواطئ النيل ويطيف به نفر من أصحابه قد ثقلوا عليه وثقل عليهم».

«ومن يدرى! أليس من الممكن ألا تخلو زيارة زيور باشا للندرة من نفع ظاهر محقق ملموس لمصر وإذن؟... فسيكون هذا النفع فلفلاً إلى فلفل وانفلاقًا إلى انفلاق وسيصبح نكبة وطنية كبرى كتصريح ٢٨ فبراير إلا أن يأذن الله لسعد باستغلاله فيصبح نعمة كما أصبح التصريح»[١].

■■■

---

(١) الاتحاد فى ٢٣ يولية.

الفصل الرابع

القيود التى أعدتها الوزارة للصحافة المصرية ـ رأى سعد باشا فى هذا التعديل ـ نص المرسوم بالتعديل ـ مظاهر الاحتجاج على التعديل ـ اجتماع نقابة عمال المطابع ـ رأى الجرائد الأجنبية



نشرت جريدة السياسة فى عددها الصادر فى يوم ٩ نص مشروع قانون قالت عنه، إنه يُنتظر صدوره بين آونة وأخرى معدلاً للمواد ١٦٢ و١٦٦ مكررة و١٦٨ من قانون العقوبات، وهى المواد الخاصة بجرائم الصحافة.

فهاجت لذلك هائجة الصحفيين، وأخذت الجرائد تنشر الفصول الضافية ناعية حرية النقد التى هى أساس الصحافة.

فقالت الأهرام من ضمن مقال لها ما يأتى:

«على أن من يلقى نظرة عامة على التعديل كما نشرته بعض الزميلات أمس لا بد أن تستلفت أنظاره نقطتان جوهريتان فيه: الأولى أن تعديل المادة ١٦٢ فرض سوء النية فى الكاتب. وطلب منه أن يقيم الدليل على حُسن النية فى حين أن أصل المادة يفرض حُسن نيته إلا إذا قام الدليل على سوئها. ولعل هذا شر ما يُخشى من نتائج تضييق العديل الجديد».

«وقد عُدَّ التعديل من بين المنشورات (التى يترتب عليها تكدير السلم العام) (إفساد رأى الناس فى أعمال السلطات العامة) فما المقصود بهذا الإفساد؟».

«هل يريد واضع هذا القانون أن يقتل النشاط فى الحياة الحزبية؟ هل يسمى حملات صحف المعارضة، فى أى وقت كان، على أية حكومة تكون فى منصة

الحكم إفسادًا لرأى الناس؟ قد لا يكون واضع التعديل يقصد ذلك ولكن كل حكومة سيئة النية تستطيع أن تفسره هذا التفسير. فكلما أقامت حكومة واستخدمت هذا القانون استطاعت أن تقضى فى يوم واحد على جميع الصحف المعارضة واستفادت من ذلك الفائدة الحزبية المطلوبة. وخصوصًا فى زمن الانتخابات تثور ثائرة الأحزاب وصحفها ـ فعسى أن تجد الوزارة نفسها فى موقف عزيز قوى لا تحتاج عنده إلى وضع الأغلال فى أيدى الصحفيين ولا إلى عد الذين يحرقون أدمغتهم مرارًا كل يوم لخدمة بلادهم مجرمين سلفًا»[1].

وقالت جريدة الاتحاد:

«ونشرت زميلتنا (السياسة) صباح اليوم أن الوزارة قد مضت فى هذا الأمر وأنها ستصدر القانون الذى يشدد التضييق على الصحف اليوم أو غدًا رغم ما كان من الاحتجاج والإنكار ومن النصح والرجاء من إجماع الصحف، على اختلاف أهوائها وأحزابها، على نقد هذا المشروع وعلى أنه غير ملائم للمصلحة ولا مطابق لروح الدستور. بل نشرت (السياسة) أيضًا نص هذا المشروع الذى سيصدر به المرسوم اليوم أو غدًا. وليس للصحف أمام هذا الازدراء الذى تلقاه من الوزارة إلا أن تحمد الله على الخير والشر وترضى بقضاء الله منكرة ما استطاعت هذا الغلو فى إرهاقها والتضييق عليها».

«وماذا نصنع وقد أراد الله ألا تكون للصحف فى مصر قيمتها فى البلاد الأخرى؟ فلو أن صحافة بلد من البلاد المتحضرة أجمعت على إنكار أمر من الأمور إجماع الصحف المصرية على إنكار هذا المشروع ما استطاعت الوزارات فى تلك البلاد أن تمضى فى مشروعها خطوة واحدة، أما فى مصر فقد تستطيع الصحف أن تنكر وأن تحتج وأن تُجْمع على الإنكار والاحتجاج وأن تملأ الأرض صياحًا وعويلاً دون أن تحفل بها الوزارة أو تقدر ما تقول. ونحن نعلم أن على الوزارات المصرية قسطًا غير قليل من التبعة فى ازدراء الصحف وعدم الاحتفال بها»[2].

---

(١) الأهرام فى ١٠ يولية.

(٢) الاتحاد فى ٩ يولية.

وقالت جريدة (اللواء والأخبار):

«ماذا تقول فى هذا التصرف السيئ وبماذا نعبر عن هذه الجرأة المدهشة فى مخالفة الدستور ومحاربة الحرية؟».

«نحن لا ندافع عن أنفسنا ولا نخشى أن تفتح لنا الوزارة أبواب سجونها ولا نخاف على أقلامنا أن تحطمها يد الاستبداد ولا يفزعنا أن تمتد يد التعطيل إلى صحفنا».

«وإنما نحن ندافع عن سمعة البلاد وكرامتها».

«ندافع عن دستورها وحريتها».

«ندافع عن نهضتها الفكرية».

«فإن سَنَّ هذه القوانين الاستبدادية فى مثل عصرنا الحاضر وظروفنا المعروفة معناه أننا نسير إلى الوراء خطوات واسعة. معناه أننا نرجع بأنفسنا إلى أظلم القرون البائدة. معناه أننا لا نفهم الحرية ولا نقدرها. معناه أن عشرة أشخاص منا يعبثون بإرادة البلاد بغير مبالاة وينتهكون حرمة الدستور فى رابعة النهار. معناه أن الدستور الذى جاهدت البلاد فى سبيله عشرات الأعوام أصبح قصاصة ورق لا يُقام لها وزن حتى من أولئك الذين أقسموا اليمين باحترامه».

«إن المادة ٤١ من الدستور الذى أقسم الوزراء يمين الطاعة والولاء له تحرم على الوزارة إصدار مثل هذا القانون المعدل لأحكام قانون العقوبات المتعلقة بالصحافة».

«وقد اعترفت جريدة السياسة نفسها، لسان حال أحد الحزبين اللذين تتألف منهما الوزارة بأن مثل هذا القانون غير دستورى ولا يجوز للقضاء أن ينفذه».

فأين يمين الوزراء التى أقسموها للدستور؟»[1].

---

(١) اللواء والأخبار فى ٩ يولية.

وقالت كوكب الشرق:

«ولا نكون مبالغين إذا قلنا إن هذه المادة التى نحن بصددها تقضى على حرية النشر قضاء مبرمًا. لأنها تعاقب الصحفى الناشر على ما ينقله من الأخبار التى تجىء من خارج مصر سواء أكانت برقية أم بريدية، وعلى نشر الإشاعات التى تتداولها الألسن متى رأت (السلطات العامة) أن فى نشرها تكديرًا للسلم العام سواء بإفساد رأى الناس فى أعمال السلطات العامة أو بأية وسيلة أخرى».

«وإفساد رأى الناس فى أعمال السلطات العامة صيغة مطلقة لا تقف عند حد لأنها مسألة تقديرية يرجع فيها إلى (السلطات العامة) نفسها وقد زادتها المادة المعدلة ليونة ومرونة بقولها: (أو بأية وسيلة أخرى) فتركت لها الحبل على الغارب فى اتهام رجال الصحافة والذين يكتبون فيها. وبات من الميسور اعتبار كل نقد برىء إفسادًا لرأى الناس فى السلطات العامة. واعتبار كل خبر ولو نُشر عن اعتقاد جازم من الناشر بصحته، داعية إفساد رأى الناس فى السلطات العامة».

«فالصحف، والحالة هذه، أصبحت بين نارين: فإما أن تتزل عن الغايات السامية التى أُنشئت من أجلها كالدفاع عن مصلحة الأمة بالانتقاد على أعمال السلطات العامة والامتناع عن نشر ما يرد عليها من الأخبار (من طريق الغير) أيًا كانت خطورتها ومهما كان خطرها حتى لا تتخذ سببًا لاتهام الناشر بإفساد رأى الناس فى السلطات العامة. وإما أن يستهدف الصحفى منا لسيف ديموقليس الذى أشهره هذا القانون على عنقه».

«ففى اليوم الذى ينفذ فيه هذا القانون الغريب يجب أن تلبس الأمة الحداد على حرية الصحافة. إنه جاء لها نعشًا وكفنًا وضريحًا»[1].

وقال البلاغ:

«ولقد قلنا مائة مرة ومرة إن الوزارة ليست سلطة تشريعية. وأن كل تشريع منها اغتصاب صارخ لسلطة البرلمان. فليس هذا التعديل فى قانون العقوبات إلا

---

(١) كوكب الشرق فى يوم ٩ يولية.

مظهرًا جديدًا من مظاهر الاغتصاب المستمر. وحقًا إننا لننظر إلى هذا الاستمرار وإلى الشكل الشنيع الذى يقع به كل يوم فلا يدور فى خَلَدنا أن الذين يفعلونه يجعلون فى حسابهم لحظة واحدة أن برلمانًا سيُعقد. وأن نوابًا للأمة قد يسألونهم ذات يوم عما يفعلون. بل الذى يدور فى خلدنا والذى نعتقد أن كل إنسان يحسه هو أن هؤلاء القوم يفعلون ما هم ماضون فيه. وفى حسابهم أن لا برلمان غدًا ولا سؤال».

«وإذ قد اغتصبوا مرة أخرى سلطة التشريع فانظر كيف يشرّعون».

«إلا أن الغرض من كل هذا التعديل هو إحراج مركز الصحفى حتى يشعر بأن القيود تحيط به من كل جانب وأن الأخطار تتهدده عن يمينه وشماله إذا هو استمر يجاهد الوزارة فى استبدادها الأمر وتعطيلها الدستور إذ الوزارة هى التى تملك أن تشكوه إلى النيابة وأن تنكر عليه أخباره ولو كانت صحيحة. وأن تقدمه بعد ذلك، ليُعاقب، بهذا التعديل. فالوزارة لا تريد من التعديل إلا أن تسجن الأقلام أو أن تقبرها لتستطيع، كما قلنا، أن تمرح بعد ذلك بين سكون السجون والقبور»[1].

وقالت (لاريفورم):

«وقد أحدث هذا النبأ تأثيرًا زائدًا فى جميع الدوائر الصحفية. وهذا شىء مفهوم. فإن الإنسان لا يشعر بأى سرور، حتى ولو كان مجرمًا، إذا علم بتنفيذه ومن باب أولى إذا كان بريئًا».

«ونحن قد انتقدنا دوامًا كل تشريع لا يتفق والدستور. وعندما رأت الحكومات التى تعاقبت أنه من الضرورى إحالة الصحفيين إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم على ما نُسب إليهم احتججنا بكل شدة على هذه الأعمال طالبين لزملائنا الذين ندرك موقفهم الدقيق، أقصى ما يكون من الحرية».

---

(١) البلاغ فى ٩ يولية.

«إن زيور باشا وصدقى باشا ويحيى باشا من الذين يقدرون الدور الذى تقوم به الصحافة حق قدره. وتربيتهم الديموقراطية تجعلهم، بالنسبة للصحافة فى مكان الحامين لها. وقد تولى عبد العزيز فهمى باشا ومحمد على باشا وتوفيق دوس باشا الدفاع عن الصحفيين الوطنيين الذين أحيلوا إلى محكمة الجنايات بالقاهرة ولم يخفوا فى دفاعهم دهشتهم من أن يروا وزارة زغلول باشا تقوم ضد صحف المعارضة بالرغم من المبادئ التى نص عليها الدستور».

«وقد حمل حلمى عيسى باشا وزير المواصلات، فى جريدة السياسة، حملة منكرة على الحكم الزغلولى وطالب أمام محكمة الجنايات توسيع دائرة الحرية إلى الدرجة التى تتمتع بها صحف البلاد الأخرى».

«فكيف يُعقل، بعد هذا، أن نرى هؤلاء الأفراد أنفسهم، وأكثرهم دافعوا عن حرية الصحافة أمام المحاكم يعملون الآن على كَمِّها وتقييدها بطريقة لا تتفق ومبادئهم الشخصية ولا نصوص الدستور؟».

«وهل هناك بعض أمور تبرر تعديل قانون العقوبات الأهلى؟».

«إنَّا لا نظن ذلك»[1].

وقالت جريدة (لابورص):

«وعلى الرغم من الاستياء الذى بدا من جرائد جميع الأحزاب والتى تصدر بمختلف اللغات فإن الحكومة مصممة على أن تُدْخل بعض تقييدات على التشريع الخاص بحرية الصحافة»[2].

وقالت (لاليبرتيه):

«ويُلاحظ أن تلك التعديلات، التى أخطأت الصحافة فى الخوف منها، وأن الحملات المغرضة الشديدة شدة فوق العادة، تلك الحملات التى قام بها بعض

---

(١) لابورص، ٩ يولية.

(٢) اقرأ هذه الصحف فى ٩ يولية.

الصحف ضد الوزارة وبعض كبار الرجال بقصد الحط من كرامتهم كان لها دخل كبير فى التعديل»[1].

وقالت (الچورنال دي كير):

«راعت الحكومة احتجاجات أغلب الجرائد الوزارية فعدلت عن اتخاذ إجراءات شديدة ضد الصحافة ولكنها قررت تعديل بعض المواد تعديلاً يرمى إلى توضيح النصوص أكثر منه إلى تشديد العقوبة»[2].

وقالت جريدة مصر:

«يحزننا كثيرًا هذا التأخر الفاضح الدال على محاولة وصم الأمة بأسوأ الوصمات المزرية بمقامها الأدبى وتمثيلها فى نظر الغير أقبح تمثيل. حالة أنها قد سارت فى طريق الرقى الأدبى والتقدم الاجتماعى شوطًا بعيدًا شهد لها به القاصى والدانى إلا أفرادًا منها يريدون أن يسجلوا عليها ما هى منه براء لأغراض خاصة فى نفوسهم. والغرض مرض كما يقولون».

«أين نحن مما كانت عليه البلاد من منذ عشرين سنة مضت. إذ كانت الجرائد المصرية تنتقد أعمال الحكومة المصرية وتصرفات الوزراء المصريين بشدة لا شدة بعدها وتندد باللورد كرومر شخصيًا تنديدًا مرًا حيث لقَّبته بالحاكم بأمره أو قيصر قصر الدوبارة. وتذم الموظفين الإنكليز وحكومتهم ذمًا متواصلاً وليس من يعترضها بكلمة أو يحاول إسكاتها بأى وسيلة. وكان الناس مستغربين لسكوت الإنكليز على هذه الحالة؟!».

«ومن أغرب ما يُروى أن بعض المصريين، الذين من دأبهم التظاهر أمام الإنكليز بأنهم أكثر غيرة عليهم من أنفسهم، كونوا يومئذ وفدًا مؤلفًا من بعض أعضاء مجلس شورى القوانين وبعض الأعيان وقصدوا الوكالة البريطانية مظهرين ألمهم الشديد من لهجة الجرائد المصرية وتطرفها فى القول وإقلاقها

(١) اقرأ هذه الصحف فى ٩ يولية.
(٢) اقرأ هذه الصحف فى ٩ يولية.

للخواطر بكتاباتها المهيجة واستمرارها على الحط من كرامة رجال الحكومة أمام الأهالى وطلبوا من فخامة اللورد إصدار أمره بوضع حد لهذه الحالة المؤلمة إلى أن قالوا إنهم فى طلبهم هذا يعبرون عن رأى الشعب المصرى كله».

«وبينما كانوا يظنون أن اللورد سيصدر أمره فى الحال بتعطيل هذه الصحف أو القبض على أصحابها وسجنهم فوجئوا بأمر غريب وقع عليهم وقع الصاعقة وقابلوه بدهشة تامة. ذلك أن اللورد بادرهم بقوله: (إنى ممتنٌّ جدًا لهذه الصحف التى جئتم لتشكوها إلىّ لأنى مدين لها بحسن خدماتها فإنى تمكنت بواسطة كتاباتها هذه التى تنتقدونها من الوقوف على أمور كثيرة تهمنى ما كنت لأتمكن من الوصول إلى معرفتها لولاها)».

ثم أردف ذلك بقوله:

«مهما يكن فى كتابة هذه الصحف من التطرف فإنى أنتظر اتجاهها إلى الاعتدال مع الوقت وزيادة الاختبار والوصول إلى الوقوف على الأحوال كما هى».

«ولم يكتفِ اللورد كرومر بالإفضاء بهذا التصريح الخطير لأعضاء وفد الشورى وبعض الأعيان الذين أرادوا التزلف له من طريق قتل حرية الصحافة فى مهدها. بل نشر هذا القول بصفة رسمية علنية فى تقاريره السنوية التى كان يهتم الناس بمطالعتها كثيرًا فى مصر وإنكلترا معًا بشغف وشوق».

«على أن كل تعديل تُقْدم عليه الوزارة الحالية فى قوانين البلاد أيًا كانت أثناء عطلة البرلمان معتبر باطلاً شكلاً وقانونًا بمقتضى أحكام الدستور فلتعمل الوزارة ما تشاء وللبرلمان مرجع الأمور فيما يفعلون»[1].

وقالت السياسة تعليقًا على هذا المشروع فى مقال رئيس ما يلى:

«وقد يكون من الحق أن نصرح أن هذا التعديل الذى يراد صدور القانون به أخف بكثير مما كان مقترحًا من التعديلات. وقد يكون من الحق أيضًا أن نذكر أن أكثر النصوص الجديدة الواردة فى هذا التعديل قد أقرتها أحكام القضاء من

---

(١) مصر فى ٩ يولية.

قبل فلم يكن لذلك إلى صدور قانون بها من حاجة. لكن بعض التعديلات قد جعلت حالة الصحافة أسوأ من ذى قبل وخرجت عن حكمة التشريع التى روعيت فى القوانين التى وضعت حين لم يكن للنزعات السياسية أثر على المشرعين. وقد يكون من أثر هذا التعديل - إذا طبقه القضاء - أن يجعل القاضى فى أخذه حين تفسير النصوص بما قصده المشرع منها أكثر ميلاً للشدة منه للحرية».

«نقول: (إذا طبقه القضاء) لأنَّا نرى هذا القانون مما لا ينطبق عليه نص المادة ٤١ من الدستور فإذا رأى القضاء معنا هذا الرأى وجب أن تصدر أحكامه بعدم تطبيق هذا المرسوم. فقد نصت المادة ٤١ من الدستور على أن المراسيم التى تكون لها قوة القانون إنما تصدر فى حالة عدم انعقاد البرلمان (إذا حدث ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير). ولما كان القضاء فى تطبيقه القانون مرتبطاً بالدستور فلا يجوز أن ينفذ أمرًا مخالفًا لنصوصه. فمن حقه أن ينظر فيما إذا كان قد حدث ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فى أمر هذا التعديل أو لم يحدث. فإن هو اقتنع بأن حال البلاد لم يحدث فيه من ذلك شىء أو بأن القانون القديم كان كافيًا لملافاة كافة الحالات أو أن الحالات التى يريد القانون الجديد ملافاتها لا خطر منها وليست مما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فمن واجبه، تنفيذًا للدستور، أن يعتبر القانون غير دستورى وألا ينفذه».

«ونظرة أولى لمشروع التعديل الذى نشرناه تكفى للدلالة على أنه لم يحدث ما يوجب الإسراع لاتخاذ هذا التدبير التشريعى غير العادى وعلى أن القانون القديم كان يكفل كل ما كفله هذا القانون الجديد أو أكثره. فإن أكثر ما جاء فى هذا التعديل خاص بعقوبات جديدة تبيعة لا يترتب على توقيعها أثر ذو بال فى حياة الدولة. والقليل منه متعلق بما أقرته أحكام القضاء كما سبق بنا القول والأقل هو الشىء الجديد الذى لا يترتب على وجوده اضطراب سياسة الدولة ولا أمتها ولم يكن من خطر يدعو لتقريره»[1].

---

(١١) السياسة فى ٩ يولية.

رأى سعد باشا فى هذا التعديل

ولقد أرادت جريدة البلاغ أن تستطلع حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رأيه فى التعديل الذى أُدخل على قانون العقوبات بشأن الصحافة. فقصد محرر البلاغ إلى دولته فأفضى إليه بالتصريح التالى:

«رأيى أن هذا التشريع مخالف للدستور. لأن الوزارة لا تملك حق تعديل القوانين. وهو لا ينطبق على المادة ٤١ التى استندت الوزارة عليها. وليس له نظير فيما أعلم فى قوانين الدول المتمدينة ثم هو مخالف للمبادئ العامة التى تمتبر مناط العقوبة القصد الجنائى فوجب على النيابة إثباته وإلاَّ نفع منه بل فيه إثم كبير لأنه يصد الصحف عن نشر كثير من الحقائق التى يكون الإسراع فى نشرها مانعًا من ضرر كبير أو موجبًا لفائدة عظيمة».

«وإذا صح أن يُلتمس لمخالفة الدستور عذر فإنى كنت أعذر الوزارة فى هذه التعديلات لو أنها أثبتت أن هناك ضرورة ملجئة إليها بأن أظهرت أن السلم تكدر بنشر أخبار كاذبة. ولم تمكن معاقبة ناشريها لعدم إثبات سوء قصدهم. ولكنها لم تُظْهر شيئًا من هذا ولن تستطيع إظهاره لعدم حدوثه».

«وغريب أن تعتبر هذه التعديلات من التدابير الوقتية التى يجب تنفيذها فورًا بلا مهلة لأن النشر بسوء قصد للأخبار الكاذبة المكدرة للسلم ليس من الأخطار التى يصحُّ التنبؤ بها قبل حدوثها وليس لها موسم تحلُّ فيه يخطر بالبال الاحتياط حالا لوقوعها».

«على أن الصحفيين عندهم من الحقائق الراهنة ما لا يتسع معه الوقت لاختراع الأخبار الكاذبة».

«وإنى أؤكد لكم أن الأمة أكثر تألمًا لهذه التعديلات من الصحفيين أنفسهم لأنها تعتبر نفسها أول مضرور بها. وهى تشارك أرباب الصحف فى الاحتجاج عليها. ولكنها لم تستغربها لأن الاعتداءات على الدستور كثيرة والاستخفاف

بشئون الأمة متوالٍ وحكومة مستبدة يلزمها أن تحمى نفسها من إطلاع الأمة على أحوالها»[1].

لم يعبأ مجلس الوزراء بالضجة التى أثارتها الصحف جميعًا حول تعديل قانون العقوبات فيما يختص بالصحف؛ بل أقرت ذلك التعديل فى مرسوم أصدرته فى ٩ يولية سنة ١٩٢٥ هذا نصه:

مرسوم بقانون

بتعديل بعض نصوص قانون العقوبات الأهلى

«نحن فؤاد الأول ملك مصر.»

«بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور.»

«وبعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ١٤ يونية سنة ١٨٨٣ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية.»

«وبعد الاطلاع على قانون العقوبات الأهلى.»

«وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية، وموافقة رأى مجلس الوزراء،»

رسمنا بما هو آتٍ

«مادة ـ ١ ـ تلغى المواد ١٦٢، ١٦٦ مكررة و١٦٨ من قانون العقوبات الأهلى ويُستعاض عنها بالمواد الآتية».

المادة ١٦٢

«مَنْ نشر بواسطة إحدى الطرق المتقدم ذكرها أخبارًا كاذبة، ولو كان ذلك على سبيل الإشاعة أو الرواية عن الغير، أو أوراقًا مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبًا لأشخاص، متى كانت هذه الأخبار أو الأوراق من شأنها تكدير السلم العام إما بتضليل الرأى العام فى أعمال السلطات العامة أو بأية طريقة أخرى، يُعاقب

(١) البلاغ فى ١٥ يولية.

بالحبس مدة لا تزيد على ثمانية عشر شهرًا وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، وذلك ما لم يثبت حُسن نيته».

«ويُحكم بنفس هذه العقوبات على من نقل بسوء قصد بواسطة إحدى الطرق المتقدم ذكرها الأخبار أو الأوراق السابق بيانها».

المادة ١٦٦ مكررة

يحكم بالعقوبات السابقة على الأشخاص الآتى ذكرهم بصفة فاعلين أصليين على حسب الترتيب الآتى:

«١ ـ المديرون أو ملتزمو الطبع مهما كانت حرفتهم أو الاسم الذى يتسمَّوْن به».

«٢ ـ فإن تعذرت إقامة الدعوى ضدهم فالمؤلفون».

«٣ ـ فإن تعذرت إقامة الدعوى ضدهم فأصحاب المطابع».

«٤ ـ فإن تعذرت إقامة الدعوى ضدهم فالبائعون أو الموزعون أو الملصقون وهذا كله مع عدم الإخلال بما يقتضيه تطبيق قواعد الاشتراك إن كان لها وجه. ولا يقبل من أحد أن يتخذ مبررًا أو عذرًا من كون الرسائل أو المطبوعات أو الملصوقات أو الرسومات أو النقوش أو الصور أو الرموز إنما نقلت عن نشرات صدرت فى القطر المصرى أو فى الخارج».

المادة ١٦٨

«الحكم على من ارتكب جناية بواسطة المطبوعات يترتب عليه حتمًا إلغاء الجريدة أو الرسالة الدورية التى حُكم على صاحبها أو مديرها وينص على الإلغاء فى نفس الحكم الصادر بالعقوبة».

«وإذا صدر حكم بسبب التحريض على ارتكاب جناية غير الجنايات المضرة بأمن الحكومة ولم يترتب على ذلك التحريض فعل الجناية، أو صدر بسبب الطعن فى مسند الملكية المصرية أو فى نظام توارث العرش أو فى حقوق الملك وسلطته أو صدر بسبب العيب فى حق الذات الملكية وكانت العقوبة المأمور بها

فى الحكم بسبب هذا العيب هى الحبس فيجوز أن يؤمر فى نفس الحكم بتعطيل الجريدة أو الرسالة من شهرين إلى ستة أشهر. وفى حالة صدور حكم ثانٍ بالعقوبة بسبب إحدى الجرائم المذكورة أثناء السنتين التاليتين للحكم الأول يجب أن يؤمر فى الحكم إما بتعطيل الجريدة أو الرسالة مدة ستة أشهر أو بإلغائها نهائيًا وإذا صدر حكم ثالث بالعقوبة فى جريمة من الجرائم المذكورة فى أثناء السنتين التاليتين للحكم الثانى فإنه يترتب عليه حتمًا إلغاء الجريدة أو الرسالة الدورية نهائيًا ويؤمر بذلك فى الحكم».

«وكل حكم صادر بإلغاء الجريدة أو الرسالة الدورية يجوز أيضًا أن يؤمر فيه بقفل المطبعة مؤقتًا أو نهائيًا إذا كان صاحبها قد عوقب بصفة كونه شريكًا».

«وإذا ارتكب أحد بواسطة المطبوعات جنحة أخرى من غير الجنح المضرة بأفراد الناس جاز إصدار أمر فى الحكم الأول الصادر بعقابه بتعطيل الجريدة أو الرسالة الدورية لمدة أقلها خمسة عشر يومًا وأكثرها شهر فإن حُكم عليه بالعقوبة أثناء السنتين التاليتين للحكم الأول بسبب جنحة من النوع الأول يجوز أن يؤمر فى الحكم بتعطيل الجريدة أو الرسالة من شهرين إلى ستة أشهر».

«مادة ـ ٢ ـ على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية».

صدر بسراى المنتزه فى ١٧ ذى الحجة سنة ١٣٤٣ (٩ يولية سنة ١٩٢٥).

ولقد قالت جريدة كوكب الشرق فى سخرية بالوزارة بعد صدور هذا المرسوم ما يلى:

«ولئن عدَّت جميع قوانين العالم كل مجرم ـ سواء أكان سافكًا للدماء أم سارقًا أم محتالاً.. إلخ. بريئًا تثبت إدانته. فقد حق لقانون الصحافة الذى أهدته الوزارة للأمة أن يعتبر كل صحافى مجرمًا حتى تثبت براءته. وأن يفرض عليه سوء النية حتى يهيئ له الله أن يكشف عن خبيئته بأشعة رونتجن أو غيرها مما سيُخترع ـ ليبرهن على حُسن نيته وسلامة طويته وأنه لا يحمل للوزراء الأجلاَّء ضغينة ولا حقدًا ولا يكتم لأتباعهم وأتباع أتباعهم غلاً ولا حسدًا».

«ولقد قيل إن الغرض من هذا القانون هو منع أى نقد للوزارة وأن تحريمه (إفساد رأى الأمة فى السلطات العامة) معناه تحريم أى اعتراض على أعمالها».

«وإذا صح هذا التفسير - وأظنه صحيحًا - فقد أتى هذا القانون عين الحكمة والصواب فقد كان يؤلمنا أن تنكر بعض الصحف حسنات الوزارة كالشمس الساطعة وأن تنسب إليها فظائع ومساوئ ومنكرات لم تقترف الوزارة شيئًا منها ولا يمكن أن يرضاها خُلُقها الكريم ومبادئها السامية. وإذا زعم (المعارضون) أن الوزارة قد مزقت الدستور شر ممزق وأنها أغلقت البرلمان لتخلص من رقابته ومحاسبته ولتقيم صرح الاستبداد فى مكانه، فإما أن يكونوا كاذبين ويكون الدستور نافذًا والبرلمان منعقدًا وهم يغالطون فى الحقائق الملموسة وإما أن يكونوا صادقين وتكون الوزارة قد رأت الخير للأمة فيما فعلت وخشيت عليها مساوئ الحرية وخطر الروح النيابية الشريرة وهذه الوزارة المحبوبة من أصحاب الكفايات العظيمة والمواهب الخارقة والضمائر الطاهرة والوطنية المعتدلة العاقلة لا يمكن أن تقر أمرًا إلا أن تثق بفائدته للوطن ولو كان ظاهره يدعو إلى الشك والريبة. مثلها فى ذلك كولىّ الله الذى قد تراه يشرب خمرًا فإذا حققته وجدته لبنًا صافيًا أو عسلاً شُهْدًا. فإذا علمت أن الوزارة قد بترت السودان من جسم المملكة فلا تسئ الظن بها - إن بعض الظن إثم - ولكن اذكر أنها طبيب رحيم يبتر العضو الفاسد (لتصلح بقية الجسم المريض)».

«ثم قالت: «وأجمل ما فِى القانون أنه شدد العقوبة على الصحفيين الذين يرتكبون إثمًا تكرهه الوزارة المحبوبة عملاً بقوله تعالى: (ولكم فى القِصاص حياةٌ يا أُولِى الألباب). ولقد يرد البعض على ذلك أن الصحفيين أهل إجرام (بادئ ذى بدء...) وأنهم لا يخشون السجن وأهواله إذ يعتبرون مصر كلها سجنًا واسعًا فلا يضرهم أن يضيق هذا السجن قليلاً أو كثيرًا. ولكن فات أولئك البعض أن السجن إن لم يكن رادعًا للكُتّاب ومانعًا أن يسترسلوا فى غيهم فإن نفس تقديمهم للمحاكمة ووصمهم بأنهم يعارضون الوزارة الحاضرة المحبوبة هما أكبر ما يخافونه وأقوى رادع عن انتقاد الوزارة وهى لا تحتمل الانتقاد ولا منفذ له فى أعمالها».

«وأخيرًا أتقدم إلى زملائى الصحفيين ناصحًا لهم أن يتركوا المعارضة ويمدحوا الوزارة كما أمدحها ولى أمل كبير أن تصدقنا الأمة حين نبين لها فضائل الوزارة وما أدته لمصر من النفع الجزيل»[1].

وقالت الأهرام تعليقًا على هذا القانون ما يلى:

«لقد خبرت جميع الحكومات الأجنبية التى تقدمتنا فى الحكم الديموقراطى مبلغ تأثير الصحف فى تكوين آراء الناس وميولهم السياسية وانتهى بها الأمر بعد خبرة طويلة إلى أنها أصبحت تعد الصحافة (أقوى أسلحة الحضارة الحديثة) كما قال مستر روزفلت أحد رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية السابقين. وقد نالت الصحافة فى مصر مركزًا أدبيًا واجتماعيًا وسياسيًا لا يقصر عن مركزها فى كثير من البلدان الأوروبية القديمة العهد فى الحكم الديموقراطى. فمن الصعب، بعدما بلغت ما بلغته ووصل الرأى العام فى مصر إلى ما وصل إليه أن يكون قانون العقوبات وحده كافيًا لتلافى ما تخشى الحكومة وقوعه من الأضرار التى تمس المصلحة العامة. وليس مما يفيد سمعة مصر فى الخارج أن تكون صحافتها أعظم تعرضًا للعقاب من المجرم الذى يرتكب جرمه فى عرض الشارع وفى رابعة النهار فمن الواجب، والحالة هذه، أن تكون للحكومة سياسة فى إرشاد الصحف إلى مَواطن الخطأ كما كانت لها سياسة فى فرض العقوبات عليها إذا ارتكبت ذلك الخطأ وبذلك تشفع عملها السلبى بعمل إيجابى يبعد الصحافى عن التعرض للخطأ وهو كل ما تريده الحكومة أن يكون له بمثابة واقٍ من الوقوع فى اليمين الذى يرصده له قانون العقوبات».

«نحن لا نظن أن فى العالم كله رجلاً، عانى الصحافة وخبر متاعبها ومشاقّها وما تقتضيه من السرعة فى نقل الأخبار وإعداد الجريدة وإصدارها، يستطيع أن يقول إنه منزه من الخطأ أو من الوقوع فى شَرَك خبر غير صحيح وقد يكون الخبر، فى بعض الأحيان خطيرًا. فإذا كنا نطالب الحكومة بعمل إيجابى تجاه

(١) كوكب الشرق فى ٢٤ يولية (بتوقيع مرازى).

العمل السلبى الذى صدر به المرسوم الأخير فلأننا نرغب، كما ترغب الحكومة، فى أن تكون الصحف بعيدة، إلى أقصى درجة ممكنة، عن الخطأ فنحن نفرض فى الحكومة حُسن النية فى وضع التعديل الذى وضعته متجاوزين عما فرضته فى الصحافة من سوء القصد. ولكنَّا نطالبها بعمل إيجابى هو من مقتضيات حُسن النية. وهذا العمل هو أن تسهل على الصحافى مهمته لكى لا يقع فى شرك قانون العقوبات إلا وهو عارف بما أمامه. ومتى فعلت ذلك استطاعت، على الأقل، أن تميز فى حالات عديدة بين كتابة تُكتب بسوء قصد وكتابة تكتب بحُسن قصد واستطاعت أن تكون على بصيرة من أمر الصحف والصحفيين»[1].

مظاهر الاحتجاج على قانون الصحافة

أدرك الصحفيون جميعًا أنهم بصدور المرسوم المعدِّل لقانون العقوبات فيما يختص بالصحافة والصحفيين أصبحوا فى ساعة خطرة فتضافروا جميعًا على درئه ودفعه. وتحالفوا على اختلاف ميولهم السياسية والأحزاب التى ينتمون إليها، على إنقاذ حرية الصحافة من الخطر الذى أحدق بها من جراء ذلك القانون.

إذ دعا حضرة صاحب جريدة (مصر) زملاءه إلى اجتماع عام يُقام للمشورة فيما يعملون احتجاجًا على هذا المرسوم. فأظهر الصحفيون أنهم لا يقلون عن زملائهم فى بلاد الغرب احترامًا لأنفسهم وغيرة على مهنتهم وتكاتفًا على دفع الأخطار التى تحدق بهم وبأقلامهم. وبرهنوا على تضامن متين يحمدون عليه.

وكان الاجتماع حافلاً. شهده ممثلون لكل جريدة من الجرائد العربية اليومية التى تصدر فى العاصمة والثغر. وكانوا جميعًا من الكتّاب المعروفين. ولا يخفى أن أمثال هؤلاء لا ينظرون إلى الحزبية نظرة عمياء وإن كانوا هم قوامها، وإنما هم ينظرون إليها نظرة بعيدة لا تحول يومًا دون التفافهم حول بعضهم ساعة الخطر.

---

(١) الأهرام فى ١٤ يولية.

وقد عقدت اللجنة التنفيذية النائبة عن أصحاب الصحف ومحرريها فى الساعة الخامسة من مساء يوم ١٤ يولية جلستها فى إدارة (اللواء والأخبار) ووضعت صورة الاحتجاج لتقديمه إلى الحكومة، وقد أرسلت منه صورة إلى حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء بالنيابة وأخرى إلى صاحب المعالى وزير الحقانية. وهذا نصه:

«إن رجال الصحافة اليومية المجتمعين على إثر صدور تعديل قانون العقوبات فيما يتعلق بجرائم الصحف يرفعون صوتهم بشديد الاحتجاج على هذا التعديل:»

«أولاً - لأنه صدر بطريقة غير دستورية».

«ثانيًا - لأنه مخالف لأبسط قواعد الحرية فضلاً عن تضمنه مبادئ رجعية لا تتفق مع العصر الحاضر».

«أولاً - عدم دستورية القانون».

«فالقانون الجديد غير دستورى لأنه صدر من غير السلطة التى تملك إصداره وليس للوزارة أن تستند إلى المادة ٤١ من الدستور لتسن مثل هذا القانون لأن الشروط الواردة فى هذه المادة غير متوافرة. فليس هناك ما يوجب الإسراع بإجراء هذا التعديل حتى تستأثر الوزارة بعمله. ويكفى الرجوع إلى تعليق اللجنة التشريعية على هذه المادة ليظهر بوضوح وجلاء أن هذا التقنين لا يدخل مطلقًا فى الأحوال التى تنطبق عليها المادة ٤١. وفضلاً عن ذلك فإن الضمان الذى نصت عليه هذه المادة من ضرورة الإسراع بدعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى لعرض مثل هذا القانون الجديد عليه لا يمكن الوزارة تنفيذه فى الظروف الحاضرة وقد كان تعذر تنفيذ هذا الضمان كافيًا وحده لمنع الوزارة من إصدار التشريع الذى أصدرته».

«ثانيًا - مخالفة القانون لقواعد الحرية».

«أما مخالفة القانون لقواعد الحرية فلأنه»:

(أ) «يفرض فى الصحف سوء النية مع أن الأصل فى كل إنسان حُسن النية».

(ب) «يستخدم عبارات مبهمة غامضة (كتضليل الرأى العام فى أعمال السلطات العامة أو بأية طريقة أخرى) وهى عبارات من شأنها توسيع دائرة الاتهام وعدم تحديدها بحدود معروفة وبذلك أصبح الكاتب لا يستطيع اتقاء الوقوع تحت طائلة القانون الجديد».

(جـ) «لأنه يعطل أكبر مهمة من مهمات الصحافة. وهى نشر الأخبار».

(د) «لأنه يعرض أكثر الصحف للإغلاق. وفى هذا اعتداء فظيع على حق من حقوق الملكية لا تبيحه روح العصر الحاضر».

(هـ) «لأنه يقيد الصحافة بقيود شديدة ترجع بها القهقرى فى حين أن النظام الدستورى الذى حصلت عليه البلاد يوجب إطلاق الحرية للصحافة إطلاقًا تامًا».

«من أجل هذا يحتج الصحفيون على إصدار هذا القانون ويطلبون من الحكومة إلغاءه».

وفى أثناء اجتماع هذه اللجنة تلقت من جرائد الأمبرسيالى والمساچير والميديترانينو البيان الآتى:

«إن أصحاب هذه الصحف يقفون فى صف زملائهم الوطنيين ويؤيدونهم فى موقفهم الحالى حيال التعديلات التى أدخلت على قانون العقوبات، وهم، فى الوقت نفسه، يقفون موقف الانتظار لمعرفة النتائج التى يمكن أن ينتجها هذا التعديل بالنسبة للجرائد المتمتعة بالامتيازات الأجنبية. وإذ ذاك يتخذون لأنفسهم الخطة التى يرونها متفقة مع مصالحهم وهم يشتركون قلبًا مع أصحاب الصحف المصرية»[1].

اجتماع نقابة عمال المطابع المصرية

وقد اجتمع مجلس إدارة نقابة عمال المطابع المصرية فى مساء يوم الثلاثاء الموافق ١٤ يولية، بصفة استثنائية؛ للنظر فى تعديل مواد قانون العقوبات

(١) جريدة مصر فى ١٥ يولية.

الخاص بالصحافة وحريتها لما فيه من الضرر بعمال المطابع المصرية. وقرر ما يأتى:

أولاً ـ «حيث إن هذا القانون ينص على تعطيل الجرائد وإغلاق المطابع، وحيث إن هذا الإغلاق والتعطيل يضر بحالتنا المعيشية وحياة عائلاتنا المادية نحتج على صدور هذا القانون ونطلب إلغاءه».

ثانيًا ـ «تأييد قرار الصحفيين المجتمعين بمنزل حضرة صاحب العزة تادرس بك شنودة المنقبادى صاحب جريدة مصر».

ثالثًا ـ «تبليغ هذا القرار لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بالنيابة وحضرة صاحب المعالى وزير الداخلية وجميع الصحف المصرية»[1].

وقد لوحظ فى اجتماع الصحفيين الذين احتجوا على هذا القانون أنه لم يتأخر أحد ممن دعوا إلى الحضور إليه. ولا شذّ واحد من الذين حضروا فيما ذهب إليه الجماعة على اختلاف مذاهبهم السياسية. ولعلها أول مرة تم فيها مثل هذا الإجماع الصريح.

ولقد طيَّر مراسلو الصحف الإنكليزية إلى صحفهم نبأ هذا الاجتماع؛ وكذلك فعلت الشركات البرقية.

ثم عادت الصحف تبحث فيما إذا كان للمحاكم أن تقضى بهذا القانون بمجرد صدوره اعتمادًا على المادة ٤١ من الدستور. أم من واجبها أن تهمله لأن هذه المادة اشترطت عدة حالات تدعو إلى إصدار القوانين فى مدة عطلة البرلمان، وهى:

أولاً ـ أن يحدث ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخر.

ثانيًا ـ أن يكون هذا فيما بين أدوار الانعقاد.

ثالثًا ـ افترضت المادة كذلك وجود البرلمان فعلاً بدليل قولها: (ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى).

---

(١) جريدة مصر فى ١٥ يولية.

رابعًا ـ أن لا تكون المراسيم الصادرة مخالفة للدستور.

وإنَّا نلاحظ أن هذه أول حالة تكون عرضت للقضاة المصريين؛ لأنه لم يسبق لهم قبل صدور الدستور أن يبحثوا فى حق السلطة التشريعية فى إصدار القوانين. لأن هذه السلطة كانت مطلقة التصرف قبل إعلان الدستور لا يقيدها قانون قبل الشعب[1].

ثم أصدرت الوزارة مذكرة إيضاحية لهذا المرسوم علقت عليها جريدة السياسة بما يأتى:

«ويلوح لنا أن صدور المذكرة الإيضاحية بعد صدور المرسوم فعلاً ليس من شأنه أن يغير شيئًا مما كنا قد رأيناه من قبل».

«ذلك أننا كنا نُرَجع عدم دستورية التعديل إلى أن ركن الاستعجال الذى نصت عليه المادة الواحدة والأربعون من الدستور غير متوافر. فضلاً عن عدم توافر ركن دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى لتعرض عليه المراسيم المستعجل إصدارها بين أدوار الانعقاد. ولم تجئ المذكرة الإيضاحية بشىء جديد يدل على الاستعجال ويبرر إصدار المرسوم، فإنها لم تقُل فى هذا الصدد إلا أن (فى بعض نصوص قانون العقوبات الحالى الخاصة بالجنح الصحفية شيئًا من الغموض تستلزم الإيضاح وقليلاً من النقص يقتضى التكميل. وأن من الواجب حرصًا على المصلحة العامة الإسراع فى هذا وذاك) ونحن نعرف فى كثير جدًا من نصوص قانون العقوبات وغيره من قوانين الدولة كثيرًا جدًا من الغموض يستلزم الإيضاح وكثيرًا جدًا من النقص يستلزم التكميل. ونعرف أن الحرص على (المصلحة العامة) يقضى طبعًا بالإيضاح والتكميل. لكنَّا نعرف واجب ذلك الإيضاح وواجب هذا الحرص داخلين ضمن حدود الواجبات العادية التى ينبغى أن تُسلك لأجل تأمينها السبل العادية وأن يُلجأ إلى طرق التشريع العادى ولا نعرف أن (الإسراع) وهو اعتبار غير عادى يصح أن يكتفى بالاستناد لأجله إلى (الحرص على

---

(1) اقرأ البلاغ فى ١٦ يولية.

المصلحة العامة) وهو ظرف عادى ووظيفة عادية من ظروف الحكم ووظائف الوزارة. وهَبْ هذا (الحرص على المصلحة العامة) ـ وهو المستحيل ـ من الظروف الاستثنائية والوظائف غير العادية فهل يصح أن يكون مجرد إيراده على هذا النحو المبهم ـ والمتشرعون جميعًا يعرفون أن عبارة (المصلحة العامة) عبارة مطلقة لا يمكن أن تُحدَّ ولا أن تُكيَّف ـ هل يصح أن يكون مجرد إيراد العبارة على هذا النحو المبهم شرحًا لفكرة (الاستعجال) فى حالته القصوى التى مضى عليها الدستور وتبريرًا للإجراء الاستثنائى الذى يتخذ. أما نحن فلا نستطيع أن نقتنع بهذا النوع من التدليل الذى لم يستند إلى حوادث واعتبارات جديدة لم تكن ماثلة لدى المشرِّع الأصلى وثبت الآن أنها من الخطورة على كيان الدولة والجماعة بحيث ينبغى أن تقاوم بنصوص جديدة خطيرة».

«وقالت المذكرة إن: (القضاء كان جاريًا، إلى الآن على مبدأ افتراض سوء النية فى جريمتَى الافتراء والقذف. ولا تخرج حالة نشر الأخبار الكاذبة المضللة لرأى الجمهور فى أعمال السلطات العامة عن كونها من قَبيل هاتين الحالتين). فإذا كان القضاء قد جرى هذا المجرى فى افتراض سوء النية وكانت أحكام المحاكم (متممة لنصوص القانون) فما هو إذن وجه الاستعجال الذى يبرر ذلك الإجراء التشريعى الاستثنائى؟».

«وتقول المذكرة فى صدد (وجوه نشر الأخبار الكاذبة): إن (الجملة التى أُدرجت لهذا البعض ـ وهى تشير فيما تشير إلى النشر عن طريق الإشاعة مثلاً ليست إلا مجرد إيضاح وبيان لنصها الحالى). فإذا كان الأمر كذلك وكان التشريع الجديد مجرد إيضاح وبيان للتشريع الأصلى فأى دافع قوى إذن يدفع إلى مخالفة الدستور بالتشريع على ذلك النحو المستعجل؟».

«وتقول المذكرة فى صدد (تضليل الجمهور): إن (الإضافة المعروضة ليست إلا مجرد بيان وإيضاح كمثل الإضافة السابقة) ونحن نُسائل فى صدد هذه الإضافة كما سألنا فى صدد الإضافة السابقة عن حكمة الاستعجال فى التشريع إذن إذا كان التعديل الجديد (مجرد بيان وإيضاح)؟».

«ثم تقول المذكرة، فى صدد عدم اعتبار النقل عن نشرات حصلت من قبل داخل البلاد أو فى الخارج مبررًا للمتهم أو عذرًا إنه (قد رُئى من المستحسن أن هذا المبدأ المسلّم به عمومًا بدون صراحة فى القانون) وما دام المبدأ مسلمًا به عمومًا ومأخوذًا به ضمنًا فهل مجرد (استحسان التدوين الصريح) يبرر الالتجاء إلى الإجراء الاستثنائى ويعتبر موضوع الاستعجال حقًا؟».

«والتعديل غير منتج. وسنستند فى تدليلنا على عدم إنتاجه إلى عبارة من عبارات المذكرة نفسها أيضًا. فقد قالت فى صدد إثبات حُسن النية: (إنه يمكن الاكتفاء بأن يقيم المتهم الدليل مثلاً على أنه من قبل نشر الخبر أو فى عبارته التى نشرها قد عمل ما يعمله الرجل الحريص المهتم باستتباب السلام فى البلاد أو أن يثبت أن الغير المحكىَّ عنه الخبر هو ممن يوثق بهم) ومعنى هذا ونتيجته المحتومة أن سيئى النية من الصحفيين يسبقون إلى الاحتياط بكل ما يملكون من مهارة وسوء النية تتوافر معه المهارة المتفوقة عادة - حتى يتقدموا للقضاء بأدوات مُحْكمة الصنع يثبتون له أنهم عملوا ما يعمله الرجل الحريص - وهم حريصون قبل كل شىء - المهتم باستتباب السلام فى البلاد. ويفرون بهذا من المؤاخذة».

«أما الإشراف من الصحفيين الذين ينقدون بحُسن النية والذين لا يعرفون التدبير السابق فيقعون تحت طائلة العقاب لأن القانون يفترض فيهم سوء النية ولأنهم لن يستطيعوا الإثبات كما يستطيع أولئك».

«أما إثبات أن الغير المحكى عنه الخبر هو ممن يوثق بهم فلن يلجأ إليه صحفى مهما كان العقاب الذى سيناله لأن الصحيفة التى تشير إلى الغير المحكى عنه، وإن كان من طرف خفى، إنما هى صحيفة تنتحر لقضائها على أهم مصدر من مصادر أخبارها وبإذاعتها أهم سر من أسرار مهنتها».

«وعلى هذا فلن يكون التعديل إلا نوعًا من تلك القوانين التحريمية التى تنتج عكس ما تكون قد وضعت له كقانون منع حمل السلاح مثلاً. وهو ينتج تسليح الأشقياء ضد الشرفاء».

«بقيت شدة التعديل فيما يتعلق بتعطيل الجريدة أو إلغائها. والمذكّرة تبرر هذه الشدة بقولها: (إن من يتكرر ارتكابه لمثل تلك الجرائم فى مدًى قصير لا يستأهل أية رأفة) ونحن نُسائل فقط عما إذا كان الذى ارتكب الجريمة هو الصحفى الذى يذهب عقابه إلى حد الحكم عليه بالسجن ثمانية عشر شهرًا وبغرامة مائة جنيه والذى يجوز للقاضى أن يتمشى بين طرفَى العقوبة مراعيًا حالته من ابتداء أو عَوْد أو أن الصحيفة هى التى ارتكبت الجريمة فينبغى أن يصيبها التعطيل والإلغاء؟».

«وإذا كان التعطيل والإلغاء عقابًا للصحفى نفسه فلماذا لا يُترك تطبيقه اجتهاديًا كما كان فى النص الأول؟ ولماذا لا يوثق فى تقدير القضاء أكثر من ذلك؟»(1).

وقالت جريدة كوكب الشرق فى مقال افتتاحى بعنوان «تقييد الصحافة حول المذكرة الإيضاحية» ما ملخصه:

«وأكبر ما يغيظ فى هذه المذكرة أنها صدرت بمقدمة كانت تصح أن توضع لقانون يوسع من حرية الصحافة، فقد ذكرت تلك المقدمة (الخدمة الجليلة التى تؤديها الصحافة المصرية للبلاد) وأن (الدستور قرر حريتها ورفع عنها يد السلطة الإدارية)؛ ولكن المذكرة ما لبثت أن تحولت إلى الغرض فقالت إن حرية الصحافة (يحدُّها حق المجتمع والأفراد فى أن لا يُساء استعمالها)! ولم تقُل كيف أساءت الصحافة المصرية استعمال حريتها ولم تنبئنا عن الضرر المزعوم الذى حاق بالمجتمع والأفراد من ذلك. ولكن لعلها أرادت بكلمة (الأفراد) أشخاص الوزراء.... فإن كان ذلك فإننا لا ننكر أن الحرية الصحافية قد تضر بمناصبهم العزيزة عليهم إذ تنبه الشعب إلى سوء فعالهم وتزيد من حرصه على الحياة الدستورية أمام مؤامرة الوزارة عليها. ولكن كان واجبًا على واضع المذكرة أن لا يذكر (المجتمع) فى هذا المجال فإن أول ما يثير سخط هذا المجتمع هو أن

(1) السياسة فى ١٦ يولية.

ينقص بعض أفراد من حريته ويهضموا من حقوقه وهم فى ذلك يدَّعون أنهم أوصياء عليه وأنهم يضرونه لمنفعته!».

«وهذه المواد الجديدة تتكلم عن (تكدير السلم العام) و(تضليل الرأى العام فى أعمال السلطات العامة) وتذكر هذه الكلمة العامة: (أية طريقة أخرى) وكلها كلمات مطاطة كان يرتقب من الوزراء العلماء الأذكياء أن يضعوا تعريفًا لها أو أن يعمدوا إلى غيرها مما نفهم معناه ونعرف حدوده. وإنما اكتفت المذكرة بقولها: (وكل هذه أمور متروكة طبعًا لتقدير القاضى) ودون الوصول إلى هذا القاضى تحقيقات قد تمنع الصحفى تأدية أعماله. وقد يأتى تقدير القاضى مخالفًا لتقدير أكثر الناس. ومهما وثقنا من استقلال القضاء فقد كان واجبًا أن تُسن له قوانين واضحة ليطبقها».

«ولقد عمدت المذكرة بعد هذا الإبهام إلى شىء من الإيضاح فعرَّفت (الخبر الكاذب الذى من شأنه تضليل الرأى العام فى أعمال السلطات العامة) بأنه (لا بد أن يكون مزعجًا من شأنه تكدير السلام العام). ولكننا لا نكاد نجد حدًا لكلمة (تضليل الرأى العام) وإنما فسرت الوزارة ما تقصد من طرف خفى إذ قالت إن هذا (نوع شائع الاستعمال)، فهل نفهم من هذا أن الوزارة تعنى أمثال الأخبار التى لم تقدر أن تكذبها عن حادثة أخطاب وعن تسخير موظفى الإدارة لجمع الأموال لحزب الاتحاد وعن المحسوبية التى أصبحت نظامًا متبعًا فى التوظيف والترقية.. إلخ.. إلخ؟».

«أو أنها تقصد كل انتقاد يوجه بحق إلى أعمالها وكل اعتراض على بقائها رغم أنف الدستور؟. وأكثر غموضًا من ذلك تفسير المذكرة لكلمة (السلطات العامة) بأنها: (السلطات الكبرى الدستورية فى الدولة) ونحن لا نفتأ نقول إن الوزارة الحاضرة هى وزارة غير دستورية وحجتنا على ذلك مواد الدستور الصريحة والحقائق الملموسة والمنطق والحق العدل»[1].

---

(١) كوكب الشرق فى ١٨ يولية.

ومن ظريف النقد ما ختمت به جريدة البلاغ إحدى مقالاتها التى نقدت فيها هذا القانون والمذكرة التفسيرية. حيث قالت:

«ومع أن وزارة الحقانية تقرر كل هذا فى مذكرتها نراها تزعم أن التعديلات التى أدخلت على قانون العقوبات روعى فيها (عدم المساس أى مساس بمبدأ حرية الصحف. ولا بما لها من الحقوق المشروعة) فإن كان هذا ليس مساسًا أى مساس بمبدأ حرية الصحف ولا بما لها من الحقوق المشروعة فلسنا ندرى متى يكون هذا المساس ولا كيف يكون؟»[1].

وبهذه المناسبة ومن باب الاحتجاج اتفق الصحفيون المصريون أن لا يصدروا صحفهم يومًا واحدًا؛ احتجاجًا على هذا التعديل الذى أدخل على قانون العقوبات فيما يختص بالصحافة. وكان الاتفاق بين الوفديين والوطنيين والمستقلين. أما الأحرار الدستوريون والاتحاديون فقد عدلوا عن ذلك، اكتفاءً بالاشتراك فى الاحتجاج الكتابى الذى قدمته اللجنة الصحفية للحكومة.

وعلى ذلك لم تصدر الصحف جميعها فى يوم ١٦ يولية ما عدا المقطم والسياسة.

رأى الجرائد الأجنبية بمصر

وقد علقت جريدة الريفورم على هذا النبأ بقولها:

«وقد كنا علقنا أهمية كبرى على مذكرة وزير الحقانية التفسيرية لبيان أسباب هذا التعديل ولكنّا بعد قراءة هذه المذكرة لم نجد فيها ما يبرر موقف الوزارة بل بالعكس زادت مخاوف الصحفيين وزادتهم تعطيلاً فى مهمتهم التى عطلتها من قبل بما يلاقونه فى جميع دوائر الإدارة من النفور وكفى أن نذكر من هذا النفور تلك الأوامر التى صدرت إلى جميع الموظفين بألا يعطوا الصحفيين أخبارًا. فلو أننا أضفنا إلى ذلك هذا التعديل الجديد لرأينا أنه أصبح من المتعذر على الصحفى أن يجمع الاستعلامات اللازمة له».

---

(١) البلاغ فى ٢٠ يولية.

«لما أحال قانون سنة ١٨٨١ الصحفيين إلى محكمة الجنايات حرمهم حق الاستئناف وهو حق لكل وطنى. والآن جاء القانون الجديد فأبقى هذا الحرمان ثم شد الخناق على الصحافة المصرية فهدد مستقبلها؛ ولذلك اضطر الصحفيون إلى الإضراب إعلانًا لعدم رضاهم عن هذا التشريع الجديد».

«وإننا أمام هذه الحالة لا يسعنا سوى الدهشة لعدم اهتمام الحكومة بتذمر الصحفيين؛ لأننا كنا ننتظر منها بحق معاملة أوفر كرمًا وأكثر ملاءمة لروح الدستور».

ثم عادت جريدة الريفورم فى اليوم التالى إلى الموضوع نفسه فكتبت تحت عنوان (بعد إضراب الصحافة المصرية) ما يأتى:

«كان إضراب الصحافة المصرية عامًا تقريبًا إذا نحن استثنينا المقطم والسياسة لأنها جميعًا سواء فى القاهرة أو الإسكندرية أضربت أمس».

«أما وقد انتهى الإضراب فلا بأس فى أن نفكر فى موقف الصحفيين المصريين نحو مهنتهم. لقد ظهر من إضراب أمس أن السياسة تفرق بين الرجال المطلوب منهم، بحكم موقفهم وبحكم ما هم معرضون له، أن يعيشوا يدًا واحدة ليكونوا أقدر على مواجهة الحوادث».

«فإزاء هذه الحالة لا بد من العمل على الاتحاد الفنى بأن ينشئ الصحفيون نقابة يكونون فيها مثلاً أعلى للاتحاد والتضامن اللذين ينادون بهما كل يوم ولا يعملون بشىء منهما».

«يجب أن تكون حادثة الأمس موضوع تفكير الجميع فلا يكفى أن يكون الصحفى من أنصار الحكومة ليأمن غائلة العقاب؛ لأن الحكومات تتغير ولكن القانون يبقى ليقع شره على أنصار حكومة الأمس وأعداء حكومة اليوم»[1].

---

(١) نقلاً عن البلاغ فى ٢١ يولية.

وجاء فى جريدة (لابورص إجبسيان) ما يلى:

«هل يجب جَلْد الصحفيين؟ أو هل لا بد من وضعهم على الخازوق؟ أو هل يحسن شنقهم؟ أو يكفى سجنهم فقط وإهلاكهم بتعطيل الصحف التى يُرزقون منها؟».

«هذه هى المسألة التى يظهر أن الحكومة تدرسها وتهتم بها فى هذا الوقت والتى تشغل خواطر زميلاتنا الصحف الأهلية».

«وإذا كان الصحفيون المصريون ليسوا زملاءنا بكل معنى الكلمة فهم على الأقل أبناء عمومتنا ومن الأسرة الصحفية التى ننتمى إليها. وإذا كانت الضربات التى ستنالهم لا يمكن أن تمسنا ماديًا بفضل الامتيازات الأجنبية فإنها تؤثر علينا أدبيًا».

«إن ما يسمونه جرائم الصحف هو ما يحق تسميته بجريمة الرأى والفكر».

«وإذا خالف جار جاره فى الرأى فى أية مسألة كانت فالويل لهذا الجار إذا كان جاره رئيس وزارة أو وزيرًا».

«ورُبَّ قائل يقول إن الصحيفة التى تحترم نفسها لا يمكن أن تقع تحت هذا العقاب. ولكن هذا القول هراء لأنه لا يمكن لجريدة أن تتنزه عن الغلط كما لا يمكن لصاحبها أو مديرها أن يكون إلهًا أو نبيًا ويكفى أن يظهر فى جريدة ثلاثة سطور تحوى عشر كلمات فى جريدة ذات ثمانى صُحَيفات لتطبق عليها نصوص هذا القانون. ويُعزى إليها نشر أخبار كاذبة وتكون هذه الكلمات العشر كافية لتعطيل هذه الجريدة ومحاكمة صاحبها أو مديرها».

«إن من الجريمة تعريض الأشخاص للدمار ولعذاب السجن وللإفلاس بسبب نشر خبر قد استُقى من مصدر أو نُقل عن قائل»[1].

وقالت جريدة (الإجبسيان غازيت) ما يلى بعد أن بيّنت ماهية التعديلات الجديدة فيما يختص بنشر الأخبار الكاذبة:

«وهنا تقوم مسألة: ما الأخبار الصحيحة وما الأخبار الكاذبة؟ ففى عُرْف كل راشد أن آراءه صحيحة وآراء خصمه كاذبة فاسدة. كذلك يحسب أنصار حرية

(١) كوكب الشرق فى ١٨ يولية.

التجارة كل ما يقوله أنصار حماية التجارة آراء كاذبة فاسدة. وفى مسألتنا هذه لو نُفذ القانون الجديد حرفيًا لكانت النتيجة عدم حق كل إنسان فى نقد الحكومة التى يدفع لها ضريبة ويحمل نصيبه مما يقع عليها. وقد يقال إن عبارة (تكدير السلام العام) تكفل وقاية الصحافة التى تنقد الحكومة الحالية من شر المقاضاة ولكن لو أننا تذكرنا ما حدث فى الماضى لا نجد مجالاً للثقة بأن الوزارة الحالية لا تقاضى الصحف لمجرد انتقادها الإدارة. وإنما يمكن أن يُعتذر لمثل هذه الإجراءات بأنها كانت على الدوام حجة كل ديكتاتور لأن لينين وبريمو دى ريفيرا وموسولينى يقولون كلهم إنه تجب مقاضاة كل من ينقد الحكومة لأنه يفسد الثقة التى يجب أن يضعها الجمهور فى الإدارة».

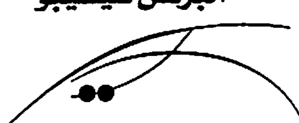
وبعد أن قارنت الجريدة بين هذه الحالة وبين عهد اللورد كرومر من حيث إطلاق الحرية للصحافة وتقييدها، قالت: «إن هذه حالة رجعية انتشرت فى كثير من الممالك الأوروبية. فالرقابة على الصحف قائمة فى إسپانيا والصحافة فى إيطاليا مهددة وقد أنشأت حكومة تركيا محاكم مخصوصة للصحافة. وهذه هى الخطوة الأولى لمصر فى هذا السبيل»[1].

■■■

(١) البلاغ فى ٢١ يولية.

متفرقات

اللورد جليشن يهاجم المصريين ـ اللورد أللنبى فى إنكلترا
اتفاق إنكليزى إيطالى ـ مسألة سردار الجيش
مشروع الطيران ـ مدينة بورفؤاد
وزير مصر المفوض بإسپانيا
البرنس شيشيبو



اللورد جليشن يهاجم المصريين

نشرت جريدة الديلى إكسبريس» نبذة عنوانها: (مصرى يخرج غاضبًا من اجتماع)، قالت فيها:

«إنه وقع حادث غير عادى عندما انتقد اللورد جليشن، رئيس جمعية الشرق الأدنى والأوسط المصريين فى اجتماع عقد فى مساء يوم ٣ يولية. وقد حضر هذا الاجتماع كثيرون ممن يهتمون بالشئون المصرية وفى جملتهم السير آرشر حاكم السودان واللورد هيدلى واللورد لامنجتون وسكرتير كل من الوكالة البولونية والبلغارية فى لندن وغيرهم. وقد رأس السير دينسون روس الاجتماع. وقال اللورد جليشن إنه متكدر جدًا من المصريين وشبَّه البرلمان المصرى بملهى أوبرا هزلى لا يستحق أن ينظر إليه بعين جدية. ووصف أخلاق المصريين العصريين وصفًا لا يرضى مطلقًا. وبعد ذلك خرج ستة من المصريين من قاعة الاجتماع. وشعر الأعضاء الإنكليز بقلق وعدم ارتياح لهذا الحادث».

ولقد أثار مقال الديلى إكسبريس تعليقات مهمة فى الدوائر السياسية، وقد استاء منه جمعية الشرق الأدنى والأوسط أعظم استياء.

وقال المراسل الخاص لجريدة السياسة فى لندرة بهذه المناسبة فى برقية بعث بها لجريدته ما يأتى:

«وقد علمت اليوم (٤ يولية) من الكابتن نبت وكيل الجمعية أن السيدة التى مثلت الديلى إكسبريس فى ذلك الاجتماع قد ذهبت إليه بصفتها الشخصية لا بصفتها مندوبة صحفية وأن ما بلغته إلى الديلى إكسبريس تليفونيًا لم يكن صحيحًا خصوصًا ما روته من أن اللورد جليشن كان متكدرًا من المصريين الذين حضروا الاجتماع».

«وقد أكد بعض أعضاء الجمعية لشركة (الأخبار المصرية) أن اللورد جليشن لم يكن معبرًا عن شعورهم فى هذا الظرف ويدل على ذلك ما قوبلت به خطب الآخرين من الاستحسان وإن الكابتن نبت والسير روش أعربا عن آراء تختلف اختلافًا كبيرًا عن رأى الخطيب».

«وقام السير آرشر حاكم السودان بدور المصلح بين الفريقين فإنه ألقى بعد هذا الحادث خطبة وجيزة دافع فيها عن حكومة زيور باشا ضد الحملات التى وجهها إليها اللورد جليشن فى خطبته».

«وقد ذم اللورد جليشن الأمة المصرية قائلاً، إنها خليط من جنسيات مختلفة ومن سلالة الأتراك والجركس واليونان والسوريين واليهود إلى غير ذلك».

«وكان بين الحاضرين عبد الله بك عزت نجل عزت باشا وجميع موظفى المفوضية المصرية فى لندن ما عدا عزت باشا».

«وتلقت المفوضية المصرية اليوم عدة رسائل تعبر عن الأسف لما حدث ومن المحتمل أن تقف المسألة عند هذا الحد».

«وانتقد كثيرون من الإنكليز اللورد جليشن انتقادًا عنيفًا لعدم احتياطه فى القول. وقال اليوم كثيرون من ذوى المكانة والرأى إن خطبة اللورد جليشن صيغت فى عبارات توجب الأسف الشديد»[1].

---

(١) البرقيات الخصوصية لجريدة السياسة فى ٥ يولية.

وقد قال المراسل الخصوصى لجريدة الأهرام فى برقية بعث بها إلى جريدته ما يلى:

«علمت جريدة (صنداى إكسبريس) - وهذا غير صحيح - أن المفوضية المصرية قد تطلب إلى جمعية الشرق الأوسط أن تعتذر إليها بمناسبة ما ورد فى خطاب اللورد جليشن. ولكن ليس ثمة ما يدعو إلى هذا العمل لأن اللورد جليشن انتهز، من تلقاء نفسه، أول فرصة فأعرب عن أسفه لعزت باشا ورجال المفوضية».

«وتدعى (الصنداى إكسبريس)، فوق ذلك، إن الدوائر المصرية بلندن تحرق الارم استياء مما تسميه إهانة مباشرة لها وللأمة المصرية. وفى هذا القول أيضًا تضليل لأن المصريين هنا لا يعبئون بالعبارات الجارحة التى اعتادت مثل هذه الصحف أن تشير بها إليهم. فلم يظهروا أقل شعور ونظروا من البداية إلى أقوال اللورد جليشن بعين السكينة المقترنة بالوقار بل بشىء من عدم الاكتراث والاحتقار كان فى حد ذاته جوابًا مُفّحمًا قاضيًا»[1].

ثم أشفع المراسل هذه البرقية ببرقية أخرى قال فيها:

«علمت الديلى إكسبريس اليوم (٦ يولية) فيما يتعلق بالحادث الذى وقع فى اجتماع جمعية الشرق الأدنى الذى أنبأتكم به فى حينه، أن اللورد جليشن حمل معه اعتذارًا مكتوبًا إلى دار المفوضية المصرية ليتركه إذا لم يجد الوزير المفوض هناك».

«وقد أفضى سيدروس بك مساء أمس بالبيان التالى إلى الديلى إكسبريس وهو»:

«يرى عزت باشا أن هذا الحادث الذى يؤسف له قد انتهى نهائيًا بعد أن اعتذر له اللورد جليشن شفويًا وكتابة».

«وقد قال اللورد جليشن فى حديث له ما نصه: (إننى آسف لأننى آذيت شعور المصريين الذين حضروا الاجتماع من غير قصد منى ولا إرادة بملاحظاتى التى ربما أكون قد أفرطت فى الصراحة فيها. وأود أن أقول صراحة إننى لا أحمل فى قلبى نحو الشعب المصرى والوزارة المصرية الحالية إلا أصدق الاحترام

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٦ يولية.

والاعتبار. ولم أقصد بما قلته إلا شرح بعض الأمور للسامعين. ولم يكن موجهًا بأى حال من الأحوال إلى نظام الحكم الحاضر وإلى الرجال المتنورين الذين يؤيدونه). ووصفت «الديلى ميل» أيضًا الحادث بأنه سُوِّى وانتهى»[1].

اللورد أللنبى فى إنكلترا

وصل اللورد أللنبى إلى لندرة. وتبوأ مقعده فى مجلس اللوردات لأول مرة فى يوم ٨ يولية.

وفى ليلة ١٠ يولية، اجتمع نحو مائتى موظف إنكليزى من الموظفين الحاليين والسابقين فى الحكومة المصرية فى مأدبة عشاء أقامتها الجمعية الإنكليزية المصرية، بينهم الجنرال بلاكنى ووطسون باشا والجنرال ماكولى والأسقف جرين والسير جلبرت كلايتون وعقيلته. والسير دوسن وعقيلته وبرتون باشا والدكتور فلبس وعقيلته والماچور ليدل. وكانت الحفلة يرأسها الجنرال ماكويل فشرب نخب اللورد أللنبى وأطرى الخدمات الجليلة التى قام بها المارشال فى الحرب.

ورد اللورد أللنبى عليه فأشار فى مجرى كلامه إلى مصر. ثم أشار إلى الانتقالات التى وجهت إليه فقال:

«لقد نفذت السياسة التى وضعتها الحكومة البريطانية. وهى عندى سياسة حسنة ولكن يجب أن تعطى وقتًا كافيًا وأن تظهروا شيئًا من الصبر والجلَد. وإنى واثق أن السواد الأعظم من المصريين المتعلمين يرغبون فى أن يكونوا أصدقاء لنا. وقد عملت دائمًا على إيجاد روح العطف بين البريطانيين والمصريين لأن من مصلحتنا أن نتخذ من المصريين أصدقاء لنا وحلفاء»[2].

وقد علقت جريدة كوكب الشرق على كلام اللورد أللنبى بقولها:

«وإذن فكل ما قيل من أن فخامة اللورد أللنبى قد خاطر بمركزه من أجل إعلان ذلك التصريح (تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢) ادعاء باطل. وكل ما قيل

---

(١) برقيات الأهرام الخصوصية فى ٧ يولية.

(٢) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ١١ يولية.

من أن ثروت باشا هو الذى فكر فيه وتمكن من إقناع الحكومة الإنكليزية بإعلانه دعوى نافلة لأن الحقيقة التى أعلنها اللورد أللنبى فى خطابه تنقض هذه الدعاوى كلها من أساسها».

«وإذن لم يكن التصريح المشار إليه نتيجة سياسة اتفاق بين اللورد أللنبى من جانب وثروت باشا من جانب آخر. وإنما كان إعلانًا من ناحية واحدة هى الطرف الإنكليزى عملاً بقاعدة المنح من جانب واحد».

«وكان هذا التصريح أيضًا نتيجة للنصيحة التى أسداها عدلى باشا يكن إلى الحكومة الإنكليزية عندما ذهب إلى لندن على رأس الوفد المصرى بأن تنفذ فى مصر ما تريده بإعلانه من جانبها وحدها لتمثل بذلك المركز الذى كان للدولة العثمانية قبل زوال سيادتها «فتمنح» من ناحيتها ما تريد إقراره فى مصر».

«ومع أن اللورد أللنبى قد أقر سياسة التصريح فقد اعترف فى خطبته بأنها سياسة لم تنجح ولذلك طلب إلى قومه أن يمهلوها الوقت الكافى للنجاح وأن يصبروا ويتجلدوا».

«ومفهوم أن عدم نجاح هذا التصريح راجع إلى أنه لم يستطع أن يخدر أعصاب المصريين وإلى أننا لم نؤخذ بما فيه من كلمات ـ معسولة (كمصر دولة مستقلة ذات سيادة) والألفاظ الجوفاء الخداعة (كإلغاء الحماية) وأدركنا ما ينطوى تحت هذه الكلمات الخادعة من قيود وضعتها إنكلترا فى عنق الاستقلال الذى ننشده وضحينا فى سبيله ما ضحينا من مُهَج ودماء وأموال».

«والمصريون، الذين لا يكرهون الإنكليز حلفاء لهم وأصدقاء لا يقبلون بوجه من الوجوه، أن يكون أساس التسوية التى تؤدى إلى هذه المحالفة والصداقة غير الاستقلال التام الذى نادوا به منذ عام ١٩١٨ والذى لا يزالون ينادون به إلى اليوم. والذى سينادون به إلى أن ينالوه كاملاً غير منقوص»[١].

---

(٥) كوكب الشرق فى ١٣ يولية.

اتفاق إنكليزى إيطالى على حساب مصر

وردت الأنباء من لندرة بأن الإنكليز والإيطاليين قد اتفقوا على اقتسام مياه نهر القاش بأعالى السودان فيما بين مستعمراتها فى السودان والأرتيرة دون علم من الحكومة المصرية، وقد أرسل المراسل الخصوصى لجريدة الأهرام برقية إلى جريدته فى القاهرة بهذا الشأن يقول فيها:

«نُشر كتاب أبيض يتضمن المذكرات التى تبودلت بين إنكلترا وإيطاليا فيما يتعلق باستخدام مياه نهر القاش ويقضى هذا الاتفاق أن يكون كل ما يصرفه نهر القاش إلى خمسة أمتار مكعبة فى الثانية تحت تصرف السلطات الإيطالية ويقسم ما يصرفه النهر إذا بلغ ما يتراوح بين خمسة أمتار وعشرين مترًا مكعبًا فى الثانية قسمة منظمة بحيث إذا بلغ ما يصرفه النهر عشرين مترًا مكعبًا فى الثانية يطلق الماء إلى مديرية كَسَلا وإذا زاد على عشرين مترًا فى الثانية قسم الماء بالتساوى إلى أن يبلغ الكمية المطلوبة لإرواء منطقة تسينى فى الأرتيرة. وستدفع حكومة السودان إلى حكومة الأرتيرة نصيبًا قدره ٢٠ فى المائة من المبلغ الذى تأخذه من زراعة الأراضى التى تُروى بمياه نهر القاش إذا زاد على خمسين ألف جنيه سنويًا. وهذه المبالغ تُعين بالاتفاق بين حكومة السودان وشركة زرع القطن فى كسلا»(١).

مسألة سردار الجيش المصرى

لهجت الصحف بمسألة تعيين سردار للجيش المصرى يكون مصريًا ما دام السودان قد انفصل فعلاً عن مصر تنفيذًا للسياسة الإنكليزية. وقد اهتمت الصحف الإنكليزية بذلك جد الاهتمام. فنشرت جريدة (الديلى تلغراف) مقالاً لمكاتبها السياسى قال فيه ما يلى:

«على إثر قيام وزارة زيور باشا لفتت الأنظار إلى رغبة تلك الوزارة فى تعيين سردار مصرى وإلى الأخطار التى تترتب على مثل هذا التعيين. ويقال الآن فى

(١) البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام فى ٣١ يولية.

القاهرة إن هذا التعيين بات قريبًا. وإن الحكومة المصرية ستختار أحد رجلين إما شحاتة كامل باشا أو محمود عزمى باشا. وإن الحكومة البريطانية لا تبدى معارضة فى هذا الأمر بل اكتفت بالإعراب عن رجائها بأن لا يُعين ضابط مصرى مشهور بعدائه لإنكلترا فى هذه القيادة العليا. وإنى شخصيًا أذكر أنه لما كانت الانتخابات المصرية الأخيرة على الأبواب فاتحت وزارة زيور باشا الحكومة البريطانية فى الأمر فاكتفت الحكومة البريطانية بأن ألحَّت على زيور باشا أن يدَع المسألة معلقة إلى ما بعد انتهاء الانتخابات وحينئذ يجوز النظر فيها. ولكن لم تبدُ بادرة من لندن تدل على أن الحكومة البريطانية تفكر فى التساهل فى أمر قد يعود بضرر خطير على مركز الضباط البريطانيين فى مناصب الجيش المصرى أو الذين هم فى مناصب أخرى خارج الجيش فى مصر. وسيزداد هذا المركز دقة لأننا وإن كنا فصلنا منصب السردار عن منصب حاكم السودان فإن الحكومة المصرية ظلت إلى الآن تأبى قبول هذه التسوية»[1].

وقال فى برقية أخرى ما يلى:

«يظهر أن الرأى الرسمى فى صدد مقالة المكاتب السياسى لجريدة (الديلى تلغراف) التى بعثت بها إليكم عن مسألة سردار الجيش المصرى هو أنه قد يصبح من المناسب فى النهاية أن يسلم مبدئيًا بتعيين سردار مصرى للجيش المصرى ولكن يجب أن تتم أمور متعددة قبل ذلك، أولها أنه يجب أن تقيم مصر الدليل على أنها قادرة على حفظ النظام فى داخلها. فيلوح، والحالة هذه، أن الوقت لم يحِنْ بعد لعدِّ هذا التبدل قريب الوقوع. وقد رسخ فى ذهنى بعد محادثة الدوائر الرسمية فى هذا الموضوع أن هذه المسألة قد طرحت مرة أخرى على بساط البحث فى الآونة الأخيرة ولكن الحكومة البريطانية تنتظر، فى كل حال، فرصة سانحة لإبداء علاقة ودية وإذاعة هذا التبدل»[2].

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢١ يولية.
(٢) البرقيات الخصوصية للأهرام فى ٢١ يولية.

وقد عقدت جريدة السياسة فصلاً رئيسًا تعليقًا على اهتمام الصحف البريطانية بهذا الأمر، قالت فيه:

«يقولون إن إقدام مصر على تعيين سردار مصرى بعد أن فُصل بين منصب الحاكم العام للسودان ومنصب سردار الجيش المصرى فيه معنى الاعتراف - يريدون تسجيله - بأن السودان قد تم انفصاله عن مصر. وفى هذا القول مغالطة كبيرة واعتداء على الواقع وعلى التاريخ. ذلك أن اتفاقية السودان المعروفة لم تنص، فى واحدة من موادها، ولا فى ملحق من ملحقاتها، على أن حاكم السودان العام هو الذى ينبغى أن يكون سردارًا للجيش المصرى. بل إن الذى ورد ذكره فى اتفاقية السودان هو أن (السلطة المدنية والعسكرية فى السودان تكون ممنوحة للحاكم العام). وكل ما حدث هو أن أول حاكم للسودان عُيِّن بعد الاتفاقية - كان هو بمجرد المصادفة - الذى كان يشغل منصب السردار للجيش المصرى. وربما وجد بعد ذلك من الأوفق والأضمن لسير العمل وضمان التفاهم أن تكون الوظيفتان متضامنتين لأن كثرة وحدات الجيش المصرى كانت تعمل فى السودان فلم يكن من تيسير الأمور أن يوجد فى الخرطوم نفسها أكبر ضابط فى الجيش المصرى إلى جانب الحاكم العام الذى تقول المعاهدة إن جميع السلطات المدنية والعسكرية تكون من اختصاصه وحده».

«يدهشنا أن تقول الصحافة الإنكليزية ما قالت من علاقة تعيين السردار مصريًا والاعتراف بانفصال السودان. ويدهشنا كذلك ربطها عدم الخوف من هذا التعيين، إذا تم، بوجود ضباط بريطانيين فى الجيش المصرى. كأنه مفروض ألا يكون لأكبر ضابط سلطان على من هم دونه فى الرتبة العسكرية لمجرد كونه مصريًا ولمجرد كونهم من البريطانيين. وهى نغمة لا تطمئن كثيرًا ولا تدعو إلى أن يسود روح التفاهم الحق والرغبة الصادقة مما نريده وما يريده المندوب السامى الجديد نفسه - كما ورد فى خطبته من علاقات ودية بين البلدين لا تُنكر فيها أمانى مصر القومية ولا يُعتدى فيها على مصالح إنكلترا الحقيقية».

«على أن الأخبار التى استطعنا أن نستوثق من صحة مصادرها تقول بأن البحث فى مسألة السردار لم يدُرّ بعد بين مصر وإنكلترا وأن كل اهتمام غير عادى بموضوعه إنما هو اهتمام سابق لأوانه»[1].

مشروع الطيران

نظر مجلس الوزراء فى جلسته المنعقدة فى ٢٠ يولية، فى المذكرة التى عرضها عليه صاحب المعالى وزير المواصلات ووزير الحربية بمشروع الطيران.

ومشروع الطيران فى القطر المصرى هو أحد مشروعين لا غنى عنهما لأمة فتية ناهضة كالأمة المصرية. أما المشروع الثانى فهو مشروع البحرية فإن حاجة مصر، على ترامى شواطئها وامتداد سواحلها، إلى قوة بحرية تحمى هذه الشواطئ والسواحل حاجة شديدة ماسّة لا تحتاج إلى بيان أو توضيح.

ولقد عقدت جريدة (الاتحاد) مقالاً افتتاحيًا بحثت فيه الفكرة فقالت:

«وتقول البيانات التى تضمنتها المذكرة إن (وظيفة الطيران الحربى هى مراقبة السواحل وحراسة الحدود ومنع المهربات إلى غير ذلك من الأمور التى تكفل سير الملاحة البحرية على محور النظام والدقة) ومع أن هذه الوظيفة ليست فى ذاتها هيِّنة ولا صغيرة إلا أنها بالقياس إلى ما يُرجى من سلاح الطيران الحربى تكاد تكون كذلك لأنَّا نعتقد أن سلاح الطيران الحربى هو أحد أسلحة الجيش المصرى ولا نرضى أن يُقال إن وظيفة الجيش المصرى (مراقبة السواحل وحراسة الحدود ومنع المهربات.. إلخ) بل إن وظيفة الجيش أسمى من ذلك وأبعد خطرًا وفى تحديد وظيفة سلاح فى أسلحته بهذا التحديد الذى ذكر آنفًا فى سلاح الطيران الحربى انتقاص له، فلعل الوزارة تسارع إلى تلافى ذلك قبل فوات الفرصة».

«وليست لدينا تفصيلات تذكر عن مدرسة التعليم الفنى التى ستُنشأ لتخريج الإخصائيين اللازمين للطيران الحربى بنوعيه ـ البرى والبحرى ـ ونستطيع أن نفهم من طريق الاستنتاج أن مركز هذه المدرسة سيكون فى مدينة القاهرة وأن المنتسبين إليها سيُشترط فيهم ما يشترط فى طلبة المدرسة الحربية».

---

(١) السياسة فى ٢٤ يولية.

«أما رأى الوزارة فى إرسال البعثات إلى أوروبا لدراسة فن الطيران فى مدارسها فرأى صائب تدعو إليه الحاجة وتوجبه المصلحة. ولا يسعنا إلا شكر الوزارة على مبادئها بالأخذ به فى هذا المشروع الخطير»[1].

وقد قررت الوزارة بعد البحث والتدقيق إنشاء قسم الطيران المدنى؛ لذلك شكرتها جريدة الاتحاد على ذلك.

مدينة بورفؤاد الجديدة

مما قرره مجلس الوزراء فى اجتماعه يوم ٢٠، الموافقة على إنشاء مدينة جديدة شرقى قناة السويس أمام بورسعيد وتسميتها باسم (بورفؤاد)؛ تيمنًا باسم حضرة صاحب الجلالة فؤاد الأول ملك مصر والسودان.

وإنًا ننشر هنا شيئًا غير قليل من البيانات الرسمية أو التكييف القانونى الذى اعتمد عليه مجلس الوزراء فى إصدار قراره الخاص بهذه المدينة. وهذا هو نص البيان:

«كانت شركة قناة السويس عقدت النية قبل الحرب على إنشاء مصلحة جديدة فى مقابلة بورسعيد وبناء مساكن للعمال قريبة منها وإنشاء مدينة على الشاطئ الآسيوى. وأعدت لذلك قطعة أرض تبلغ مساحتها ٧٦ هكتارًا و٢٨ آرا وكسور[2]؛ ولكن الحرب الأوروبية الأخيرة حملت الشركة على إرجاء بناء المساكن وإنشاء المدينة غير أن الشركة تابعت عملها منذ أن انتهت الحرب فمهدت الأرض وقسمًا من الطرق وبنت ما يزيد على ثلاثمائة مسكن للعمال. وقد جرت المفاوضة فى هذا الشأن بين الشركة ووزارة المالية بصفة شبيهة بالرسمية فى عام ١٩١٩ ولم تُستأنف مسألة إنشاء مدينة بصفة رسمية إلا فى يونيو سنة ١٩٢٠ حيث درست درسًا إجماليًا وقدم عنها تقرير فى الشهر التالى ثم شكلت لجنة مكونة من ممثلى الوزارات المختلفة لدرس المسائل الفنية التى تنجم عن

---

(١) الاتحاد فى ٢١ يولية.

(٢) الهكتار ١٠,٠٠٠ متر والآر ١٠٠ متر.

إنشاء مدينة جديدة فقدمت هذه اللجنة فى سنة ١٩٢٢ تقريرًا بالموافقة على المشروع ولكن هذا التقرير بناء على اقتراح قلم قضايا الحكومة رجا الشركة أن توضح وتحدد وجهات نظرها فى بعض النقط المهمة».

«وقد قرر مجلس الوزراء تكليف وزارة المالية بتعيين لجنة لدرس هذه المسألة وتقديم تقرير عنها وقد صدر هذا القرار فى ٤ يونية سنة ١٩٢٣ ووضعت هذه اللجنة تقريرها مبيّنة من وجهة القانون الإدارى والمسائل المالية التى تنجم عن إنشاء مدينة جديدة».

«ولقد درست اللجنة أول شروط هذه المدينة ومستقبلها وما عسى أن يكون تأثير إنشائها على بور سعيد. وأدى طول البحث إلى إثبات النقط التالية»:

«(أ) إن الشركة توصلت إلى بناء مدينة قبالة بورسعيد لسكن ٨٠٠ من العمال ومساكنها على العموم صحية نظامية. وقد تركت زيارة هذه المدينة فى نفس اللجنة تأثيرًا حسنًا جدًا».

«(ب) إن من المصلحة لعامة أن يُستفاد مما قامت به الشركة بأن تقوم الحكومة بمعاونتها لتفتح للأفراد اقتناء أراض لبنائها فى المدينة الجديدة».

«(ج) أن ليس هناك خوف على بورسعيد من بناء المدينة الجديدة ولا يمكن أن يحدث لها من جراء ذلك أى أذى لا من الوجهة الاقتصادية ولا التجارية ولا من جهة ثمن الأراضى إذ إن النفع يعم الجميع».

* * *

«إن أول مسألة يجب حلها هى»:

«هل تعتبر المدينة الجديدة داخلة فى دائرة اختصاص قومسيون بورسعيد المختلط الذى شُكّل بقانون سنة ١٩١١ أو تُفصل عن بورسعيد فتكون لها إما بلدية قائمة بذاتها أو نظام خاص غير نظام البلديات؟».

«أما اندماج المدينة فى بورسعيد فقد يؤدى إلى صعوبات عملية عظيمة جدًا؛ إذ كيف يتفق نظام بلدية بورسعيد مع حق قومسيون البلدية الجديدة فى بيع

الأملاك المشتركة بل مع الشركة نفسها التى تقوم ببعض الخدمات العامة كتنوير المدينة والعناية بها. لكن اللجنة رأت بعد البحث الطويل أن تكلف قومسيون إدارة الأملاك المشتركة بإدارة المدينة إلى أن تسمح زيادة السكان زيادة عظيمة إنشاء بلدية خاصة. ويمكن لهذا القومسيون إدارة المدينة الجديدة كما تُدار الإسماعيلية وبورتوفيق حتى الوقت الحاضر. وبهذه الطريقة تُحفظ مصالح الحكومة والشركة فيقوم بإدارة المدينة مدير ومساعدون غير أنه ينبغى تعيين مفتش للأمور الصحية ويكون بحكم وظيفته عضوًا فى الإدارة؛ وذلك بالنسبة لأهمية المسائل الصحية، لكنه لا يكون له سوى صوت استشارى».

«ولإدارة الأملاك المشتركة أن تضم إليها أحد موظفى شركة القناة للاستئناس برأيه فى المسائل الفنية الدقيقة. ويمكن لمفتش أو ممثل وزارة الداخلية أن يحضر دائمًا جلسات مجلس الإدارة. ويكون صوته استشاريًا أيضًا. ومن المهم أيضًا أن يكون للحكومة حق المراقبة على قرارات المجلس وحق التصديق مبدئيًا على الأعمال العامة المهمة كأعمال النور والمجارى وغيرهما كما هو الحال فى جميع أنحاء البلاد. وفى الأحوال الأخرى تعرض قرارات مجلس الإدارة على وزير الداخلية للتصديق عليها. ومن الجلىّ أن لا يتحتم وجود مفتش الصحة أو مفتش الداخلية أو أى فرد فنى فى الأحوال السابقة إلا عندما تستدعى إدارة المدينة ذلك وأن لإدارة الأملاك المشتركة وحدها الحق فى التصرف فى أراضى المدينة ويُلاحظ أن إدارة البلديات ينحصر اختصاصها داخل دائرة تحددها الحكومة لتحصيل العوائد على المبانى. وعليه إذا ما ووفق على فكرة إدارة المدينة بواسطة إدارة الأملاك المشتركة فإنه ينجم عن ذلك: إلغاء قرار ٩ أغسطس سنة ١٩٢٠ الخاص باتساع دائرة تحصيل العوائد فى بورسعيد ثم إصدار قرار جديد بتحصيل هذه العوائد فى المدينة الجديدة».

«استقلال المدينة الجديدة ماليًا».

«إن جعل إدارة المدينة الجديدة فى يد القومسيون لا يستدعى فُقْدانها لاستقلالها المالى إذ من الضرورى، لحُسن إدارتها، أن تبقى مستقلة ماليًا عن

باقى الأملاك المشتركة التى يديرها القومسيون وألا يؤخذ من ماليتها ما يسد العجز الناشئ عن إدارة المدينة أو غير ذلك، ويجب بحث المسائل الآتية من الوجهة المالية»:

(أ) «نفقات الأعمال الأساسية التى تمت فعلاً».

(ب) «نفقات الأعمال الأساسية التى ستُعمل».

(ج) «نفقات الإدارة الحالية».

«أما نفقات الأعمال الأساسية التى تمت فعلاً فقد بلغت حتى الآن مبلغ ثلاثة ملايين وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون ألف فرنك تحملته الشركة وحدها ووزعته على الأعمال المختلفة التى استدعتها هذه. وذلك بعد مفاوضات بينها وبين وزارة المالية. وتبقى التكاليف الآتية كنفقات يستدعيها إنشاء الأعمال الأساسية الأخرى وهى تكاليف إنشاء المجارى وإصلاح النور والمصابيح العمومية وغيرها وإتمام رصف الشوارع. ولكن يمكن إرجاء هذه النفقات حتى تتسع المدينة. ومن المصلحة أن يكون بيع الأراضى فى مبادئ الأمر فى الجهات التى مُهِّدت فيها الطرق وأُقيمت المبانى. ووافقت الشركة على تقديم النفقات اللازمة بعد استنفاد الثمن المتحصل من بيع الأراضى وأجور السنين الأولى وتحصل الشركة المبالغ التى قدمتها من الأموال التى تحصلها الحكومة من بيع أملاكها أو تأجيرها».

«أما نفقات الإدارة الحالية للمدينة الجديدة فتكون من الإيرادات الخاصة بالمدينة كرسوم عقود البيع والإيجارات ورخص إشغال الطرق العامة وأجور النور وغيرها».

«هذا ومن المحقق أنه فى السنين الأولى لا تكفى الإيرادات للقيام بسد النفقات التى تستدعيها الإدارة لكن الشركة تقدر المبالغ اللازمة لسد العجز ثم تحصلها مما يزيد من ثمن الأراضى والإيجارات ومن نصيب الحكومة. وقد نص كذلك على أنه عندما ينتهى امتياز الشركة فى سنة ١٩٦٨ ويبقى لها فى

ذمة الحكومة شىء ما من المال بسبب عجز الإيرادات أو خلافه لا يكون للشركة الحق فى استرداد هذه الأموال وتحتفظ الحكومة حالة اتساع المدينة بحق إنشاء بلدية لها على منوال البلديات الأخرى ولو كان ذلك قبل انتهاء مدة الامتياز. وفى هذه الحال لا تدفع الشركة المبالغ اللازمة للمدينة مع احتفاظها بحق تحصيل ما أنفقته وفقًا للنصوص السابقة»(١).

ابن إمبراطور اليابان فى طريقه إلى إنكلترا

وكذلك مر بمصر فى هذا الشهر سمو البرنس (شيشيبو) أصغر أنجال إمبراطور اليابان بمناسبة رحلته إلى الديار الإنكليزية. ولكنه لم يزُرْ مصر ولم ينزل ضيفًا عليها، وقد حيّاه محافظ مدينة بورسعيد وسعادة إسماعيل بك شرين وكيل محافظة مصر بالنيابة عن الحكومة المصرية.

مؤتمر التعليم الأولى

فى منتصف الساعة الثامنة من يوم السبت ١١ يولية سنة ١٩٢٥، انتظم عقد المؤتمر الذى دعت إليه طائفة من رجال العلم والثقافة فى مصر، للنظر فى خير الوسائل لتحقيق فكرة تعميم التعليم الأولى الإجبارى.

وكانت دار الجامعة الأمريكية بشارع القصر العينى رقم ١١٣ هى المحل الذى اختير مكانًا للمؤتمر.

وقد حضر جلساته واشترك فى مناقشاته عديدون ممن يهمهم شأن التعليم، وكانت تطرح الآراء وتدار المناقشات بنظام محكم، وقد اشترك صاحب الحوليات فى خدمة الفكرة السامية التى يسعى المؤتمر لتحقيقها واختير لرياسة الجلسة الثانية، وقد قدمه المربى الفاضل الأستاذ محمد لبيب الكردانى بك بهذه الكلمة(٢).

---

(١) الاتحاد فى ٢٢ يولية.
(٢) الأهرام فى ١٢ يولية سنة ١٩٢٥.

كلمة رئيس المؤتمر

«نشكر للصحافة تشجيعها للمؤتمر ونكرر أن نقابة المعلمين إنما دعت إلى عقد هذا المؤتمر تأدية للواجب الذى أشعر به. وقد انتقدت بعض الصحف على اللجنة أنها سمت السيدة الفاضلة التى حاضرتنا أمس السيدة ف. نقطة مقدسة وقالت كان ينبغى أن يذكر اسمها باللغة الفرنسية كما تسمت به لا أن ينقل إلى العربية، وأحسن ما يُجاب به عن هذا الاعتراض هو الكتاب الذى ورد من حضرتها على اللجنة تقترح به وتلح فى أن يكتب اسمها فى برنامج أعمال المؤتمر كما كتبته اللجنة أى منقولاً إلى اللغة العربية. وسيتلو حضرة السكرتير على حضراتكم نص كتابها فى هذا المعنى (ثم تلا السكرتير الكتاب مصداقًا لما قال الرئيس) فلا محل إذن لذلك النقد».

«هذا وقد تفضل حضرة صاحب السعادة أحمد شفيق باشا بأن يرأس هذه الجلسة وعلى ذلك أدعوه لرياستها (تصفيق)».

«فصعد الباشا المنصة وألقى الكلمة الآتية»:

كلمة أحمد شفيق باشا

«سيداتى، سادتى»

«باسم العلم أفتتح الجلسة مبتدئًا بإسداء الشكر الخالص لهيئة نقابة المعلمين على حُسن ظنها فىّ. فقد أوقفتنى الليلة هذا الموقف الذى أرجو أن أكون حقيقًا به. فإنى وإن لم أكن من رجال العلم والتعليم مثل حضراتهم إلا أنه ربما سوَّغ هذا الموقف ما انطوت عليه نفسى من زمن بعيد من الميل العظيم لرقى التعليم فى مصر وما احتوت عليه من التجارب والمشاهدات فى هذا الباب مما يسمح لى بتقديم بعض الملاحظات فى جلسة تالية وبالله التوفيق (تصفيق)».

وقد عُنى رجال الصحافة بحضور جلسات المؤتمر، وتقييد ملاحظاتهم عليه وعلى ما يدور فيه من مناقشات. وكان أدقهم ملاحظة الأستاذ محمد توفيق دياب أفندى مندوب جريدة السياسة، وإليك بعض ملاحظاته:

«الأستاذ محمد نصار بك»

«يرى الأستاذ أن نظام إدارة التعليم الأولى الذى وضعته وزارة المعارف أخيرًا لتجرى عليه بالاتفاق مع مجالس المديريات يجعل مهمة هذه المجالس صورية مع أن المجالس إنما أنشئت لتكون نواة للاستقلال. ثم هو يرى أن الاتفاق لم يتناول المحافظات وهذا تفريق بلا مسوغ. ووزارة المعارف اختصت بوضع المناهج مع أنه يجب أن يكون لكل إقليم مناهج تلائمه. ولم يحدد الاتفاق عدد أعضاء الهيئة الفنية الذين يضمهم كل مجلس إلا الأعضاء الثلاثة الممثلين لوزارة المعارف. فإن كانوا أكثر من هؤلاء الثلاثة الممثلين للوزارة لم تحظ الوزارة برغباتها وقت الخلاف وإن كانوا أقل من ثلاثة لم يكن نصيب المجالس فى إدارة المدارس سوى مجرد سراب».

«أما نظرية الأستاذ فهى أن تكون الإدارة غير مركزية. ولتحقيق ذلك طريقتان خيرهما أن تنفق مجالس المديريات والمجالس البلدية على المدارس الأولية وتديرها إدارة فعلية بشروط سردها الأستاذ، منها تعديل قانون نظام تلك المجالس حتى لا ينتخب فيها سوى أهل الكفايات وإذن تخول فرض ضرائب أخرى بلا إرهاق وتمدها الحكومة بثلث ما تنفقه على المدارس الأولية. ثم يكون للوزارة المراقبة الفعلية على المجالس فيكون رأى ممثل الوزارة وبخاصة فى الأمور الفنية لزامًا إلى حين. وتقوم الوزارة على نفقتها بتفتيش المدارس. ثم تخفف الوزارة مراقبتها شيئًا فشيئًا كلما تدربت المجالس على حُسن الإدارة».

«أما الطريقة الثانية فهى أن تنشئ الوزارة فروعًا لها بقاعدة كل مديرية لإدارة المدارس تمنح مطلق الحرية فى وضع المناهج واللوائح الملائمة وغير ذلك ولا ترجع إلى الوزارة إلا فى الأمور الكلية. وفى هذه الحالة تدير فروع الوزارة هذه جميع المدارس الأخرى سواء أكانت ابتدائية أم فنية أم أولية».

الأستاذ محمد عبد الواحد خلاف

«هو مفتش المدارس الجمعية الخيرية الإسلامية شاب منظم الفكر حسن الترتيب لبحثه. ذكر الحجج التى يعتز بها أنصار المركزية فى إدارة التعليم الأولى،

والحجج التى يعتز بها أنصار اللامركزية وكان فى هذه المقابلة بحّاثة مستقصيًا لآراء الطائفتين خير استقصاء. وبعد أن فرغ من ذلك قال: إن الممالك التى تؤمن بالاختصاص وتوزيع العمل تطمئن إلى ترك الأمر كله فى يد الفنيين وهذا هو الحال فيما يُعلم فى فرنسا والبلاد التى تطمئن إلى سلامة حكم أبنائها فى الأمور العامة تترك أمر كل جهة فى يد أهلها كما هى الحال فى إنكلترا وأمريكا. وفى بعض البلاد كألمانيا يُجمع بين الطريقتين فتوضع المسائل الفنية فى يد السلطة المركزية وتترك الشئون الإدارية والمالية للسلطة المحلية».

«أما فى بلادنا فلا سبيل إلى الانتفاع بالمجالس المحلية ومجالس المديريات فيما يتعلق بالتربية والتعليم إلا إذا اشتُرط فى أعضائها شروط علمية وحُدد اختصاصها بحيث لا تتضارب والاعتبارات الفنية التى توصى بها السلطة التعليمية العليا. وتقطع الصلة بينها وبين وزارة الداخلية فى مسائل التعليم فلا يكون للبلاد إلا مرجع واحد فيها».

«وأفضل من هذا كله أن ندَع لهذه المجالس اختصاصها غير التعليم وينشأ للتعليم من جديد مجالس إقليمية وقروية ينتخب أعضاؤها على أساس صلاحهم لمهمة الإشراف على التعليم وإدارته. وبعد كلام فى اختصاص هذه المجالس الجديدة وحدوده ختم الأستاذ كلامه بأنه إذا لم يتيسر هذا ولا ذاك فأنا ألحُّ بكل قوة أن يوضع الأمر بأجمعه فى يد وزارة المعارف إلى أن يحين الوقت الذى تتسلم فيه الأقاليم المختلفة شئونها. ثم فصل الأستاذ شروطًا يشترطها لهذا المطلب الأخير. منها أن توزع الوزارة رجالها على الأقاليم فتجعل لكل إقليم رأسًا من كبار رجالها بمعاونة طائفة من المفتشين ويكون عمل الرياسة العليا فى الديوان مقصورًا على الإشراف العام».

الأستاذ سيد بك كامل

«أدلى بآراء قيمة صاغها حضرته فى صيغة مقال بعث به إلى جريدة السياسة، وهو يحوى آراء قيّمة واقتراحات نافعة تنم عن خبرة تامة واطلاع غزير».

الأستاذ أمين إبراهيم كحيل

«مدرس بالمدرسة السعيدية. كلمته موجزة واقتراحاته محدودة واضحة. يرى حضرته أن تكون إدارة التعليم الأولى فى البلاد لا مركزية ولكن مقيدة فيقسم القطر إلى مناطق تعليمية تسع. تكون الإسكندرية منطقة مستقلة والغربية الأخرى، والمديريات الصغيرة تجعل كل اثنتين منها منطقة وهلم جرًا».

«يلغى إشراف مجالس المديريات على التعليم فى الأقاليم وتستولى وزارة المعارف على مدارسها وعلى نصف أموالها وعلى ضريبة التعليم وفقًا لآخر ميزانية لكل مجلس. وتقتصر مهمة المجالس على رعاية الشئون الصحية وما يشبهها وكفاها ذلك شاغلاً».

«يُنشأ فى كل مركز إدارة خاصة بالتعليم ترجع فى المهمات إلى مدير تعليم المنطقة يعاونه رجال فنيون يؤلفون مجلس تعليم يكون نصف أعضائه من رجال وزارة المعارف والنصف الآخر من ذوى الرأى فى الإقليم ويكون لهذا المجلس أن يعدل المناهج فى كل درجات التعليم المحلى من أوَّلى وابتدائى وثانوى. وكان الأستاذ يشفع كل واحد من هذه الاقتراحات بحجج تدعمه».

سعادة أحمد شفيق باشا

«سعادته محب للعمل النافع مشمر فيه. له همة الشباب رغم سن الشيوخ. لم تفُتْه جلسة من جلسات المؤتمر فيما نذكر. وقد اشترك فى المناقشات ثم أبت له غيرته إلا أن يكون من الباحثين الذين يعرضون على المؤتمر خلاصة مما يرون فى شأن تعميم التعليم الأولى على خير الوجوه. عهد سعادته إلى حضرة السباعى بيومى فى قراءة ما عنَّ له من آراء فتلاها الأستاذ علينا تلاوة بيِّنة».

«وخلاصتها أن تُعمم رياض الأطفال تعميم التعليم الأولى على أن يدخلها الأطفال من الرابعة ويفرغون منها فى السادسة من السن. ثم يبدأ التعليم الأولى من السابعة وينتهى فى العاشرة. ويكون التعليم مشتركًا فى القسمين بين البنين والبنات. والشرع الشريف لا يمنع من هذا الاختلاط فى هذه السن. وإذن نخطو

خطوة فى سبيل التربية الحديثة. وللباشا رأى يخالف آراء القائلين بأن تعميم الرياض يستوجب نفقات باهظة لا يقدر عليها سوى الموسرين. ذلك أن أماكن رياض الأطفال وأماكن المدارس الأولية يجب تدبيرها تدبيرًا وقتيًا لا يستوجب كبير نفقات. وخير الوسائل إلى ذلك أن تُقام الأبنية من خشب يغطى (بالحُصُر) فيكون من ذلك قسم لروضة الأطفال وقسم للتعليم الأولى وبينهما حديقة ومساحة للرياضة البدنية ودورة للمياه «وطولومبة» ونفقات ذلك قليلة جدًا. وعلى هذه الطريقة نستطيع الحصول فى خمس سنين على وسائل التربية الإجبارية فى الرياض والمدارس الأولية بجميع نواحى القطر. ففى القرى تكفى ثلاثمائة من الجنيهات لإقامة هذه المدرسة المزدوجة وفى المدن يكفى ألف من الجنيهات. فإذا فرضنا أن القرى تحتاج إلى خمسة عشر ألف مدرسة كان مجموع النفقات زهاء أربعة ملايين ونصف مليون. وإذا احتاجت المدن إلى خمسة آلاف مدرسة كان مجموع النفقات خمسة ملايين - أى تسعة ملايين ونصف مليون لجميع مدارس القطر الأولية تدخل فيها رياض الأطفال وهو مبلغ من السهل أن نحتمله مُنجَّمًا على خمسة أعوام».

«ثم تكلم سعادته عن المعلمين فقال إن الحصول عليهم ميسور خلال خمسة الأعوام وذكر أن متخرجى الأزهر ويعدون بعشرات الآلاف وحَملَة الشهادات الابتدائية وشهادات الكفاءة والشهادات الثانوية وقد يبلغون مائة ألف كلهم يكون سعيدًا إذا أُتيح له الاشتغال بالتعليم. وأخذ سعادة الباشا يسرد مزايا لتعميم الرياض وضرورتها إذا أردنا تقويم الأخلاق منذ نعومة الأظفار. وقال بضرورة الأناشيد اليومية يُتغنى بها كل يوم قبل الانصراف وبضرورة إدخال التعليم بالصور المتحركة وذكر المساعى المشكورة التى يبذلها بنك مصر فى سبيل تعميم الصور المتحركة التعليمية فى البلاد».

فضيلة الأستاذ الشيخ جاويش

«كان آخر من تكلم فى هذا المؤتمر حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ عبد العزيز جاويش وكان لكلامه أخيرًا مزية عظيمة لأن فضيلته مراقب التعليم

الأوَّلى فى وزارة المعارف. فكان طبيعيًا أن يجىء قوله ختامًا لأقوال القائلين وإجابة عن بعض ما عرض لحضرات الباحثين من شبهات. ولسنا مسرفين حين نقول إن كلام الأستاذ جاء شفاءً لكل غُلَّة وطمأنينة لكل نفس قلقة غير واثقة».

«وما كان لأحد من سامعى فضيلته ليتردد لحظة فى الإيمان بإخلاصه فى كل كلمة يقولها وكل رأى يبديه. يتبيَّن ذلك الإخلاص واضحًا فى نبرات صوت هادئ مؤثر كأنما يخرج من سويداء القلب لا من الحلق والشفة واللسان».

«عرض الأستاذ تاريخ التعليم الأولى منذ سنة ١٩٠١ أى بُعَيْد مقدمه من إنكلترا حيث كان موفدًا مصريًا إلى جامعة أكسفورد. فذكر فضيلته مدارس الفقهاء والعرفاء التى أُنشئت للدراسة يومَى الخميس والجمعة من كل أسبوع. وكان للأستاذ شرف بداءة التفكير فى هذه الموضوعات. وأن فضيلته بعد إذ فارق وزارة المعارف سبع عشرة سنة ثم عاد إليها منذ أشهر ليحس بالفرق العظيم الذى أحدثته الأيام. ولقد كانت أول مدرسة أنشئت لتخريج معلمى الأقسام الأولية مدرسة عبد العزيز. غير أن زمن الدراسة فيها كان عامًا واحدًا. حقيقة مؤلمة لم يقوَ الأستاذ على تغييرها لأن العهد كان عهدًا عجيبًا يقول فيه من كان إليهم شأن التعليم: «إنه يكفى أن يقدر أولئك المعلمون على أن يعلموا الأميين (ألف وباء)» لكنه استطاع بعد ذلك أن يجعل برامج التعليم فى أمثال تلك المدرسة ممتدًا إلى ثلاثة أعوام».

«وكان الأستاذ حتى فى ذلك الزمن القديم يرى ضرورة أن يكون التعليم الأولى على النحو الذى تنحوه «المدرسة العاملة»».

«أى أن يكون التعليم نصف نهارى بحيث يتمكن الصغار من أن ينصرفوا إلى الحقول أو المصانع بقية النهار. لكن ولاة أمر التعليم يومئذ قاوموا تلك الفكرة أيضًا بحجة أن البلاد ليس فيها شىء من الاستعداد لها أو الإقبال عليها».

«وإنما كان غرضهم كله فى ذلك الحين أن يخرجوا موظفين على حين أن جوهر التربية عندنا يجب أن يكون تزهيد الناشئين فى وظائف الحكومة بأن نحبب إليهم العمل منذ الصغر وثمة شىء آخر هو أن نربى فيهم عزة النفس

فالرياء والنفاق والتماس العيش من الوسائل المقبوحة المرذولة إنما منشؤها الشعور بالعجز عن الاستقلال الكسبى؛ لذلك كان أهم أركان التربية أن ينشأ الشباب تنشيئًا استقلاليًا. إن الطباخ والحداد والنجار بل الرقاصة إذا أحسن كل منهم عمله شعر بأنه فى غنى عن كل من سواه وأحس أنه المطلوب لا الطالب».

«كانت هذه هى التجربة التى أردنا القيام بها فى مصر. فجمعنا بضعة تلاميذ من قسم بولاق وبضعة من قسم القلعة وآخرين من حى سيدنا الحسين وأرسلناهم فى بقية نهارهم بعد الدراسة إلى صانع كراسى بجوار سيدنا الحسين. وإنى أؤكد لحضراتكم أن أكثر القائمين بهذه الصناعة اليوم فى القاهرة هم من أولئك التلاميذ».

«أما القراءة والكتابة وحدهما فليسا الأساس فى بناء الأمة. الأمم لا تعيش ولا تعلو بالقراءة والكتابة. قد يكون العلم أكبر خطرًا من الأُمّية «فالعلم كالغذاء الجيد لا ينتفع به إلا السليم. أما الجسم الممتلئ بالأمراض فكلما زدته دسمًا زدته مرضًا».

«مرّت سنوات عدة كانوا يجمعون فيها الناشئين من المزارع والمصانع ويرسلونهم إلى المدارس. فنشأ لنا نشء يكرهون خدمة الصناعة ويكرهون أعمال الزراعة. كرهوا كل شىء سوى الجلوس على مشارب القهوات والتماس الرزق من مقبوح الوسائل. فمُلئت الشوارع بالمتسكعين والعاطلين والمنافقين والضائعين. ثم نقول نحن إن هؤلاء أناس. انظروا إلى إحصاء السجون ثم ابكوا ولا تفكروا. لا يمكن أن تكون لنا أمة إلا إذا أقمنا البناء من أساسه. انقض ثم ابْنِ فأما البناء على هذه الآفات والعاهات المزمنة فلا خير فيه أصلاً».

«ولقد أصبح التعليم بأيدى الأمة فلله الشكر. أصبحت التربية الصحيحة دانية القطوف فى عهد رجل الذكاء والغيرة معالى على ماهر باشا وزير المعارف، وفى ظل حضرة صاحب الجلالة الملك الذى يريد أن يكون ملكًا لأمة حقيقية. الفرصة سانحة فلا يجوز أن تضيع».

«سمعنا ملاحظات قيّمة من حضرات الباحثين فى هذا المؤتمر الموقر. قرر الدستور أن يكون التعليم الأولى إجباريًا لكنًا مقيدون بميزانية الدولة ولا بد من التدرج. وليس القضاء على الأمية وحده مرادنا فإن لها صنوًا غاية فى الخطر هو العُطُول ـ عطول اليد من الصناعات ووسائل الكسب الشريف، وهذا هو مصدر أكثر المفاسد والشرور. إذا كانت الأمية ذَنَب الأفعى فإن العطول رأسها. نريد أن يتعلم النشء المصرى لا بالأذن والعين ليس غير بل باليد المدربة على العمل أيضًا، هذا هو الهدف الذى ترمى إليه سياسة التعليم الأولى فى الوقت الحاضر. كيف ننقذ الأبناء من هذه المهالك. لقد بدأنا حياتنا الحديثة مع أمتين فسبقتنا إحداهما بستمائة عام وسبقتنا الأخرى بستين عامًا. فأما الأولى فاليابان وأما الثانية فاليونان فإذا عملنا الآن جادين عوضنا شيئًا من تلك الخسارة التى خسرناها ثم مضينا فى سبيلنا قُدُمًا بقوة القصور الذاتى (أى الاندفاع إلى اتجاهنا اندفاعًا ذاتيًا)».

«قدر المشروع الذى وضع للتعليم الأولى سنة ١٩١٨ عشرين عامًا لتعميم التعليم الأولى وتحقيق إجباريته. وأن المدارس التى شرع فى إنشائها هذا العام تكفى إذا أنشأنا مثلها كل عام أن تفى بهذا الغرض فى هذا الزمن. لكن هل ننتظر عشرين عامًا؟. لقد قدروا ١٢ مليونًا من الجنيهات للمبانى وحدها و٥ ملايين على الأقل للمعلمين وللنفقات الإدارية ومليونًا للأثاث وما إليه. قد يكون هذا المبلغ عظيمًا، لكن الأمة إذا أرادت شيئًا فإن إرادتها تزيل العقبات وجاء فى المثل التركى «إن إرادة الرجال تنسف الجبال»».

«لقد رجعنا إلى الوراء فى أمر التعليم ونسبته ونسبة الأميين. لقد كانت نسبة الذين يتعلمون التعليم الأولى فى سنة ١٩١٧ ـ ٨ فى المائة وهى فى سنة ١٩٢٥، ٦ فى المائة ونسبة هؤلاء فى مديرية الغربية ـ أعظم إقليم فى البلاد ـ ٣ فى المائة ونسبته فى بعض أقسام القاهرة ١ فى المائة وأن نسبته فى قسم الأزبكية صفر مع أن فيه من أبناء الفقراء الذين يعوزهم ذلك التعليم ستة آلاف طفل أو تزيد».

«ولقد صادفت مصاعب فى رحلتى فى بعض الأقاليم. لكنى حين وصفت للأهلين مرضها وأشفقوا على أنفسهم بمقدار إشفاقنا عليهم فأخذوا يمدون المعونة راغبين».

«وعلى طريقة التعليم نصف اليومى سنختزل الزمن فنجعله ثمانية أعوام لا عشرين عامًا بل لن تمضى فى مديرية المنوفية خمسة أعوام حتى يكون التعليم الأولى قد عم جميع الأطفال فيها».

«ثم تناول فضيلته ما عرض فى خطبة الأستاذ نصار بك من ملاحظات فأجاب عنها أجوبة شافية».

«وبعد أن فرغ صاحب الفضيلة من محاضرته النفيسة قوبل بالتصفيق الحاد المتوالى».

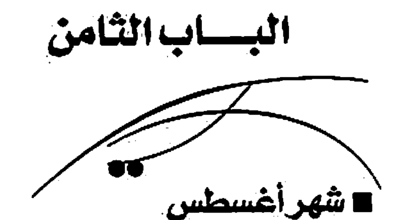
فى دار صاحب الحوليات

هذا، وقد نشرت السياسة العبارة الآتية فى عددها الصادر فى ٢٩ يولية سنة ١٩٢٥ نذكرها لها بالشكر، كما نشكرها على حُسن ثقتها وكريم معونتها للمؤتمر بنشر ما كان يدور به من مناقشات. قالت:

«لما كان حضرة صاحب السعادة أحمد شفيق باشا قد اشترك فى مؤتمر التعليم الأولى اشتراكًا فعليًا وراس إحدى جلساته واشترك فى المناقشات التى دارت فيه عن الموضوعات الهامة التى طُرحت على بساط البحث فوق المحاضرة النفيسة التى ألقاها فيه أراد أن يبرهن على اهتمام بأمره بطريقة محسوسة فأقام مساء يوم الجمعة الماضى فى داره بشارع سامى رقم ٢٨ بمصر حفلة شاى تكريمًا للمحاضرين وأعضاء نقابة المعلمين الذين تولوا عقد هذا المؤتمر وقد لبَّى الدعوة عدد من الموجودين فى العاصمة من حضرات المدعوين فكانت حفلة شائقة تبودلت فيها أحسن الدعوات والتمنيات وليس ذلك أول عهد شفيق باشا بإقامة الحفلات الأدبية تكريمًا للعلم وأهله».

■ ■ ■

الباب الثامن

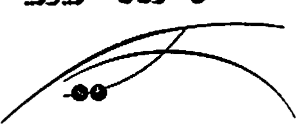


■ شهر أغسطس

■■

الفصل الأول

أعمال الوزارة الزيورية



حديث ليحيى إبراهيم باشا

نشرت جريدة كوكب الشرق تعريب حديث جرى بين دولة يحيى إبراهيم باشا رئيس الوزارة بالنيابة وبين محرر جريدة (الريفورم)، جاء فيه ما يأتى:

«بدت على دولة يحيى باشا حيرة خفيفة إزاء المسائل المتعلقة بالسياسة الأجنبية إذ قال لنا»:

«إننى أقوم بالنيابة عن رئيس مجلس الوزراء ولا أريد أن أتعدى على اختصاص زميلى زيور باشا. وقد صرح لنا دولته قبل سفره بأن سفره إلى أوروبا لم يكن لأى غرض سياسى وليس لبقائه فى لندن أية علاقة بالمفاوضات. ولا يمكن لأحد أن يمنعه من الذهاب إلى إنكلترا ليزور أصدقاءه العديدين هناك».

«وفضلاً عن ذلك فإن الاحتفاء الذى قوبل به فى إنكلترا لم يكن بلا تأثير جميل فى مصر».

«إن مسألة المفاوضات تسير معها مسائل أخرى وهى مسألة قانون الانتخابات والبرلمان الجديد».

وصرح دولة يحيى باشا إبراهيم بأن «قانون الانتخابات قد عُدِّل بعض التعديل فى الشكل لا فى الموضوع. وأن المشروع لا يزال بين يدى لجنة خاصة

تدرسه باعتناء ودقة وستعرض نصه النهائى على مجلس الوزراء الذى لا بد له أن يفحصه قبل أن يصدر الأمر به».

«وإن نصوص قانون الانتخابات الجديدة هى مطابقة بالضبط لمثله فى البلاد الأوروبية حيث يُطبق هناك بطريقة باعثة على الارتياح. وبالإيجاز فهو يرمى إلى جعل القانون القديم أشد ملاءمة لمصلحة الناخبين والأمة».

وقطع دولة رئيس الوزراء بالنيابة حديثه باسمًا. وبعد أن وجه إليه سؤالاً عن حالة البلاد المالية قال:

«من حُسن التوفيق أن مركز مصر المالى لا يمكن أن يتمنى الإنسان أفضل منه. فإن للحكومة فى الوقت الحاضر عشرين مليونًا من الجنيهات مودعة. أما المستقبل فيبعث على حُسن التفاؤل».

وسأله المحرر:

«هل يسمح لى دولة الوزير أن أسأله عما تنويه الحكومة المصرية بشأن قروض الجزية؟».

فأجاب: «إن المسألة بسيطة إذ قررت الحكومة أن تستأنف الحكم وقد أُعدَّ طلب الاستئناف بمعونة قلم قضايا الحكومة».

قال المحرر: «ثم تناولنا الحديث عن الأحزاب السياسية فقال دولته»:

«إننى لا أستطيع أن أحادثك إلا عن الحزب الذى أرؤسه وهو حزب الاتحاد الذى نال مكانة سامية لا سيما فى أعين الوجهاء والمتنورين من المصريين. وما يرد علينا دائمًا من الرسائل العديدة بالموافقة وما يُقابل به أنصارنا فى البلاد من الحفاوة أكبر شاهد على النفوذ الذى ناله هذا الحزب فى البلاد كلها»[1].

---

(١) كوكب الشرق فى أول أغسطس.

انتهز بعض الوزراء قيام الأهالى بإنشاء مستشفيين جديدين فى ميت غمر ودمياط ودعوتهم إلى افتتاحهما. فقصد إلى هاتين الناحيتين أصحاب المعالى إسماعيل صدقى باشا وزير الداخلية وتوفيق دوس باشا وزير الزراعة وحلمى عيسى باشا وزير المواصلات، وصحبهم حضرة صاحب السعادة شاهين باشا وكيل وزارة الداخلية للشئون الصحية.

قام الجميع من الإسكندرية فى قطار ظهر يوم ٥ أغسطس وكان حضرة صاحب المعالى إسماعيل صدقى باشا نائبًا عن حضرة صاحب الجلالة الملك.

فلما وصلوا إليها استقبلهم على إفريز محطتها القائم بأعمال مديرية القليوبية. ومدير الدقهلية ووكيلها وحكمدارها وجمهور غفير من الأعيان والوجهاء، وكانت المحطة مزدانة بالأعلام والرياحين وكان الهتاف يعلو بالدعاء لحضرة صاحب الجلالة الملك ثم الوزراء.

فركب الوزراء السيارات قاصدين إلى ميت غمر. فلما وصلوا إليها احتشد الناس لملاقاتهم. وكانوا قد نصبوا لهم صيوانًا كبيرًا. وهناك ألقى حضرة صاحب المعالى حلمى عيسى باشا خطبة مسهبة. أتى فيها على ذكر سعد باشا والسعديين بما شاءت له نعرته الحزبية وأبدى رأيه فى تعديل قانون العقوبات فيما يختص بجرائم النشر. فقال بوجود مشروع لتقييد الصحافة شنيع كان سعد باشا قد أعده (لو لم تمهله رحمة رب مصر وواقيها فلم يمكّنه من إصداره).

ولما أتم حلمى باشا خطبته، خرج صاحب المعالى صدقى باشا من السرادق وقصد إلى حيث المكان المعد لبناء المستشفى فوضع حجر الأساس، وكان فى استقباله هناك فرقة من جنود الجيش المرابطة هناك.

ومن ثَم قصد الوزراء جميعًا إلى أجا حيث كان حضرة صاحب السعادة حبيب جريس باشا قد أعد لهم سرادقًا فخمًا ضم أهالى القرية وما جاورها، فخطبهم حضرة صاحب المعالى توفيق دوس باشا خطبة ضافية كذلك تناول فيها البحث

فى أعمال الحكومة الحاضرة وما قامت به كل وزارة من ضروب الإصلاح والخير.

ولما أتم دوس باشا خطبته، قصد الوزراء إلى المنصورة فاخترقوها بين الزينات. وقد زار الوزراء فى طريقهم أسرات أبى نصير فى جمجره وعبد العزيز هندى بك فى سنيت، وغيرهما من أعيان القليوبية والدقهلية.

وقد وصل الوزراء إلى دمياط فى منتصف الليل ورغمًا عن ذلك فقد كان استقبالهم باهرًا وتناول معاليهم الطعام على مائدة أعدها لهم آل العلايلى. وفى اليوم الثانى افتتح حضرة صاحب المعالى إسماعيل صدقى باشا نائبًا عن جلالة الملك مستشفى دمياط والقى عند وضع الحجر الأساسى حضرة صاحب السعادة شاهين باشا خطبة تناسب المقام. ثم تناول الوزراء الغداء فى رأس البر عند آل اللوزى وتناولوا العشاء عند محافظ دمياط، وإنَّا لناقلون هنا أهم ما ورد فى خطبتَىْ صاحبَى المعالى حلمى عيسى باشا وتوفيق دوس باشا فى هذه الرحلة. قال الأول منهما:

خطبة حلمى باشا عيسى

«قد كلف سعد باشا رئيس قسم القضايا فى وزارة الداخلية فحص موضوع ما يمكن عمله بالنسبة للصحافة المعارضة وعمل مذكرة بذلك. والمذكرة المشار إليها موجودة بوزارة الداخلية. وقد اطلعت عليها بنفسى إلا أن سعدًا ووزارته لم يمهلهم الله حافظ مصر حتى تصدر ذلك القانون الذى كانت ترمى به إلى غرض يختلف عن غرضنا تمامًا».

«وكان سعد يريد بقانونه قتل الصحافة المعارضة وأن يسوغ ما يرتكبه عن طريق العسف والاستبداد معها بعد أن تكاثرت عليه الحوادث فغلبته على أمره وظهر فيها بمظهر الحاكم بأمره الذى لا يحترم قانونًا ولا يعبأ بقضاء».

«قلت إن الحوادث تكاثرت على سعد فاستبد. ألم يأمر بإقفال (السياسة) إداريًا قبل محاكمتها وصدور حكم قضائى بالإقفال مع أن القانون صريح فى

هذا المعنى فلطمه حكم القضاء تلقاء ما فعل وسجل عليه الاستبداد وهو مع ذلك لا يخجل؟».

«أليس هو الذى اعتدى فعلاً على الحرية المقدسة فحرم جريدة «السياسة» وصحف المعارضة دخول البرلمان ولم يدّعُها يوم افتتاحه؟ هل نسى سعد باشا أنه كان يقبض على الصحفيين لمجرد الادعاء بأنهم طعنوا على شخصه فى حين أنه لم ترفع إلى الآن أى دعوى من الحكومة الحاضرة بالطعن على أشخاصهم؟ كما أن صحفه تطعن على القضاء وعلى هيئات أخرى؟».

«كانت تلك وجهة نظر حكومة سعد باشا يوم فكرت فى تعديل القانون لتقضى به على خصومها السياسيين. أما وجهة نظر الحكومة الحاضرة فى تعديل القانون فمنصبَّة على الموضوع دون أى اعتبار لذواتها. لأنى وجميع زملائى واثقون من أن الطعن على أشخاصنا لا يجد منفذًا يدخل منه لنفوس الناس جميعًا. إن أعمالنا والمشروعات التى صدقت عليها الحكومة الحاضرة كفيلة بأن تدحض كل افتراء والغرض من قولى إنها منصبة على الموضوع هو أن المقصود منها حماية الجمهور وبالأخص طائفة النشء الحديث حتى لا تُسمم عقولهم وتكون بأضاليل وأكاذيب اعتادت وريقات معروفة أن تحشو بها صفحاتها. ومن المسلّم به أن حماية أفكار النشء أو الجمهور واجب من واجبات الحكومة مثل حمايتهم من تناول العقاقير المخدرة أو الاتصال بذوى الأخلاق الفاسدة. بل وصل التشريع إلى أكبر من ذلك إذ يتعين على كل حكومة ألا تهمل أمر صغار اليتامى وأبناء السبيل حتى لا ينشئُوا هملاً عطلاً فى الحياة».

«على أنَّا لم نسمع مطلقًا بأن فئة تقوم للدفاع عن حماية الأخبار الكاذبة. وترون أن إنكلترا نفسها. وهى أعرق البلدان الدستورية مطروح على برلمانها مشروع قانون مطابق لقانوننا تمامًا فى غرضه لأن مناطه منع تضليل الرأى العام وذوى العقول المعتدلة فى آرائها وهو النص الوارد فى التلغرافات بشأن هذا القانون،وفى فرنسا المشهورة بحب الحرية أحالوا أخيرًا كثيرًا من الصحفيين على محكمة الجنايات لنشرهم أخبارًا كاذبة قصدوا بها تضليل الرأى العام، فلسنا مبتدعين وإنما نحن مانعون لأولئك المُهوِّشين من أن يضللوا الناس

ويفسدوا عقولهم. وقد رأيناهم أضلوا الناس كى يبعدوهم عن حقيقة ما شرعت الحكومة فى عمله؛ حتى إن أكبر مشروع عملى وهو مشروع الرى الذى أقره مجلس الوزراء أخيرًا تنفيذًا لقرار سابق صادر سنة ١٩١٤ تحت رياسة دولة رشدى باشا ومعقود به إحياء المَوَات من الأرض ومنع الشكوى من قلة المياه حاولوا أن يعيبوه. مع أن الفلاح البسيط هو الذى شعر بفائدته العميمة. ومشروع الطيران حاولت وُرَيْقة سعدية أن تدَّعى أنه مشروع إنكليزى. فإن كان الأمر كما تدعى فسعد باشا أكبر مخادع وكاذب على أمته لأنه قرر فى وزارته اعتماد مبلغ ١٥٠ ألف جنيه تمهيدًا لبحث الطيران على أنى أقول لكم إن الغاية التى نشدناها من هذا القانون قد أثمرت ثمرها. فقد شهدت أن صحيفة من أقدم صحف الصباح فى مصر، بعد أن كانت تملأ جميع أعمدتها باحتجاجات لصغار الطلبة أصبحت الآن تكتب المقالات المحلية وتدافع عن أبناء وطنها وعن مصر»[1].

خطبة توفيق باشا دوس

وهذا هو أهم ما جاء فى الخطبة التى ألقاها معالى توفيق دوس باشا وزير الزراعة فى أجا، قال:

«إن الذين يدعون الزعامة على هذا البلد ما فتئوا يضحون به وبمصالحه فى سبيل إشباع شهواتهم الشخصية ومن هذا القَبيل هذا الاتهام - يريدون إفهام العالم بهذا أن الأمة لا تزال ملتفة قلوبها نحوهم ولا يعبَئون - للوصول إلى هذه الغاية - أن يتهموها: أعيانها وذوى الرأى فيها وعامتها بأنهم قوم لا إرادة لهم ولا رأى يسوقهم حاكم ذات اليمين فيساقون ويديرهم ذات اليسار فيدارون ولا يعلمون أنهم يقدمون بتصرفهم هذا الدليل المادى على أن أمة هذا شأنها غير جديرة بالاستقلال».

«إن مبدأهم واحد لا يتغير وهو: «الأمة أنا» فلتُضحِّ الأمة فى سبيلى. لا أيها السادة. إن للبلد ربًا يحميه وإن للبلد ملكًا يذبُّ عن حوضه وإن فى مصر قلوبًا تحوطها وتدفع عنها وإن كنانة الله فى أرضه من أصابها بسوء قصمه الله».

---

(٢) السياسة فى ٦ أغسطس.

«تمنوا أن يدب دبيب الخلاف بين الأحزاب القائمة بأعباء الحكم. تمنوا هذا لأنهم لا يعرفون أن يصيدوا إلا فى الماء العكر. ثم تخيلوا أمنيتهم حقيقة وأخذوا يبشرون بها صباح مساء فقلنا وأعدنا القول إن هذه الدعوى لا أساس لها وأن الوزارة متضامنة متحدة متآلفة يجمعها واجبها فى خدمة البلد وتقديس العرش فقالوا: بلى نحن نعلم عنكم غير ما تعلمون عن أنفسكم. دعوهم أيها السادة فى أحلامهم وأمانيهم وإذا مررتم بلَغْوهم فمُرُّوا كرامًا».

«قضينا نحمل فى أعناقنا مسئولية الحكم مدة لا تبلغ أربعة أشهر وأمامكم أعمال الحكومة فى هذا الزمن القصير. قيسوا ما فعلته تلك العصابة وأذنابها فى عشرة أشهر تولت فيها أمور البلد يؤيدها فيها مجلس نواب كان أطوع لها من بناتها ويمدها بغالى نصحه وإرشاده وثمين رضاه وعطفه جلالة مليكنا المُفدَّى. قيسوا ما فعلته تلك الوزارة فى كل هذا الزمن بما فعلته الحكومة الحاضرة فى أمدها الماضى القصير. لقد اقتصر التشريع فى العهد السعدى على قانون الستمائة الذى استحلوا به من عرقكم ودمائكم ما مَلئُوا به بطونهم الجائعة وجيوبهم الخاوية. هذا هو القانون الوحيد الذى أصدروه فى ذلك الزمن الطويل اللهم إلا إذا أضفتم إليه ما مَلئُوا به الجلسات من التصفيق والهتاف والنعيق وما انتهت به حياتهم السياسية من نكبة جروها على البلد واضطروا أن يعترفوا أمامها بأن بقاءهم فى الحكم يضاعفها ويجر عليها ويلات أخرى».

«أما هذه الحكومة ففى أى فرع من فروع الإدارة فيها تجدون اهتمامها بمصلحة البلد باديًا بارزًا. فخذوا مثلاً أعمال وزارة الأشغال تلك الأعمال العظيمة التى تقوم بها الآن فى جيل الأولياء ونجع حمادى مما يدرُّ على مصر وبنيها الخير الوفير. خذوا وزارة المعارف وما قامت به من تغيير برامج التعليم والرقى بها إلى درجة عالية تضعها فى مستوى الأمم الراقية. وإذا ذكرت وزارة المعارف فإنى أذكر معها الجامعة ـ تلك الجوهرة التى تزين تاج العلم فى مصر والتى ستبقى أثرًا خالدًا يُذكر للقائمين بها فى ظل صاحب الجلالة المليك كلما ذُكرت النهضة العلمية فى مصر. خذوا وزارة الحقانية وتمثلوا ذلك الجسم

الضئيل يعمل ليل نهار فى رفع شأن مصر وسترون عما قليل قانون المجالس الحسبية وكيف حمى فيه حقوق القُصَّر والعديمى الأهلية وقانون الجنسية. وكيف صان به حقوق المصريين وقانون المهاجرة وكيف دفع به عن البلاد غائلة ذلك السيل العَرِم من المرتزقة الذين تقذف بهم بلادهم إلى حيث المناخ الجميل والعيش الرغد فى وادى النيل. وخذوا وزارة الداخلية، وقد تولى مقاليدها هذا الرجل الهادئ الذى يعمل فى غير ضجة فكلكم يذكر والعهد ليس ببعيد كيف كنتم تأمنون على أنفسكم ومنازلكم وحرماتكم! إن فى كثير من بيوتكم آثار ضرب الأحجار والطوب التى قذفها أنصار الرئيس المحبوب وجنود الزعيم الجليل على كل من خالفه فى الرأى فى زمن الدستور والحرية. بل إن فى السودان قريبًا منكم بعض نواب الرئيس المحبوب يقضون مدة عقوبتهم جزاءً وفاقًا لاعتدائهم على الحرية. لقد مضى ذلك العهد بسيئاته وأصبحتم آمنين على أنفسكم مطمئنين على أرواحكم تعلمون أن القانون فوق الكل».

«خذوا مثلاً وزارة الخارجية وأجيلوا نظركم فى جميع أنحاء العالم المتمدن تجدوا راية مصر وعلمها خفاقًا فى كل دولة لها مركز فى الوجود. تلك آثار استقلال البلاد وهى دليل حى كلما هزه الريح خفق قلب مصر المستقلة وكان إعلانًا حيًا عن مركز مصر الجديد».

«انظروا إلى وزارة المالية، وعلى رأسها ذلك القاضى الكبير النزيه، كيف أحسن بمجهوده الرعاية على أموال الدولة وسترون الاحتياطى فى آخر العام. وقد بلغ نحو العشرين مليونًا من الجنيهات بفضل عمل ذلك الوزير الكبير».

«ولا أريد أن أضيع وقتكم فى الحديث عن باقى الوزارات، فأعمال وزارة المواصلات ظاهرة أمامكم وسترون، عما قريب، العلم المصرى يرفرف فى الجو فوق طيارات مصرية يديرها طيارون مصريون. وأعمال وزارة الزراعة بنقاباتها المتعددة ومشروعاتها العديدة النافعة وتلك القوانين العديدة التى قُدمت مشروعاتها للجنة التشريعية لحماية القطن وهو عماد ثروة البلد وعدم خلط بذرته إلى غير ذلك مما تعلمون ماثلة أمام العيون».

«كل هذا، أيها السادة، قامت به الوزارة فى هذا الزمن القصير مقابل أن قامت الحكومة الزغلولية اسمًا ومعنًى ودمًا فى عشرة شهور بإصدار قانون الستمائة عدا الألاعيب البهلوانية فى إعلان الثقة أو تقديم الاستقالة أو سحبها إلى غير ذلك مما تعلمون».

«لقد سكت هذا الشيخ دهرًا ثم نطق بالأمس. فإذا به لم يأتنا بشىء جديد وإذا به يعيد تلك الخزعبلات التى مجَّتها الأنفس وإذا به يختلق، فى غير حياء، دعاوى بوقائع ونظريات على عكس ما صدر منه هو بالأمس. تصفحت خطابه فإذا به بدأه بتكرار أن الأمة زغلولية اسمًا ومعنى ودمًا.. أخذ يردد أن الوفد هو الأمة فالاعتداء على الوفد هو اعتداء على الأمة وأن الوزارة تبرر هذا بأن السعديين معربدون مُهوّشون ولكن هذه الدعاوى باطلة يعلم مروجوها أنها محض افتراء».

«وأغرب من قوله هذا دعواه أنه تخلى عن الحكم حتى لا يقبل التنازل عن حقوق البلاد ولو أن كل مستوزر سار على هذا النحو لكان شأن البلاد غير هذا الشأن. وأن الوزارة التى وليت الأمر بعده أضاعت حقوق البلاد وأغرقت مصالحها».

«سلمنا جدلاً أن الوزارة الماضية باعت البلد وأضاعت حقوق البلد فأين كان ذلك الزعيم وقد عودنا من ثرثرته أنه يحتج على كل صغيرة وكبيرة بالحق وبالباطل ولماذا سكت عن تلك الخيانة العظمى حتى تمت ثم جاء الآن يندب آثارها؟».

«أيها السادة.»

«لقد أطلت عليكم الكلام وبقيت لى كلمة موجزة عما تقوم بعمله الوزارة الآن. إنها تقوم بعمل قانون الانتخابات. ولقد فرغت منه اللجنة التشريعية لصوغه فى القالب القانونى حتى يصدر فى العاجل القريب. ويهم الحكومة أن تعلن لكم ما تعدل من نصوصه بوجه الإجمال»:

«لقد رفعنا سن الناخب من ٢١ إلى ٢٥ سنة».

«ثم نظرنا إلى ألا يشترك فى عملية الانتخاب إلا مَن كان ذا مصلحة حقيقية فى البلد. والمصلحة إما أن يكون الرجل ذا ثروة مالية أو ذا ثروة فكرية أو ذا ثروة عملية أكسبتها إيَّاه الأيام والسنون؛ لهذا قيدنا الناخبين بالثروة المالية والفكرية إذا كانوا بين الخامسة والعشرين والأربعين وجعلناهم طلقًا من كل قيد متى بلغوا الأربعين؛ اعتمادًا على ما كسبوه بالزمن كما بيَّنت».

«وهناك أمور أخرى ثانوية كالنص فى القانون على وجوب إحسان القراءة والكتابة».

«ولقد جعلنا الطعن فى انتخابات الأعضاء من حقوق محكمة النقض والإبرام؛ حتى تطمئن الأمة على حصول الانتخابات فيها حرة تحت رقابة أعظم هيئة قضائية فى البلاد»[1].

تعليق الصحف السعدية على هاتين الخطبتين

ولقد علقت الصحف السعدية على هاتين الخطبتين بما يدل على تغيُّظها منتقدة ما جاء فيهما من البيانات. ونضرب لذلك مثلاً بما كتبته جريدة كوكب الشرق عنهما حيث قالت:

«أجل! بعد أن دفع الوزراء بسطوة الحكم عن ميدان الخطابة رجالها. ونحَّوا قوة واقتدارًا فرسانها. وحالوا، تعسفًا وتحكمًا بين الأمة وبين عقد الاجتماعات الشعبية. واتخذوا كل حيطة فحصروا بيت الأمة. وطوقوا عرين الأسد برجالهم حتى تشعر نفوسهم بالأمن والطمأنينة. وبعد أن تم لهم كل ذلك وخلا الميدان صالوا وجالوا. وطلبوا الطعن وحدهم والنزال!!».

«وما بالكم يا أصحاب المعالى هويتم من ميدان الخطابة العام وهو منبر البرلمان؟ ما بالكم أفرقتم موقفه. وأرهبتم ذروته. فهرولتم منه هاربين. وخرجتم منه خائفين. وأغلقتم بابه منزعجين. ووليتم الأدبار. يوم التقى الجمعان؟!».

---

(١) السياسة فى ٦ أغسطس.

«... قد خطبتم مثنى وثُلاث ورُباع فهل دافع واحد منكم عن تعطيل الدستور وأنتم تعلمون مبلغ خطورة هذا الأمر؟ أم مررتم على هذه التهمة كأنها لا وجود لها أو كان الناس غير عالمين بها؟».

«خطب وزير الزراعة متملقًا الجمهور الذى اتهمه حديثًا بالغباوة والجهل. والذى يرمى هو وزملاؤه فى تعديل قانون الانتخابات إلى حرمان السواد الأعظم فيه من حقوقه السياسية. فهل يظن معاليه أنه بلغ من الجمهور مكان الإقناع؟ إنا لنجزم بضد ذلك. فإن الخطيب، لكى يكون مقنعًا، يجب أن يكون مقتنعًا بصدق ما يقول. ورأىُ معاليه فى المصريين معلوم فى أحاديثه فى العام الماضى للديلى تلغراف وفى هذا العام وهو فى الوزارة».

«واسمحوا لنا قبل مناقشتكم فيما قلتم أن نلاحظ عل خطبتكم أنها لا تليق بوزراء مسئولين فإن ما فيها من عبارات لا تشرف قائليها. ولقد خطب الوزراء السعديون أيام الحكم وبعده فهل سمعتم أنهم تنزلوا إلى مثل خطبكم وما حشوتموها من كلام لا يليق صدوره من الوزراء؟».

«وكنا نطلب من الوزير، وقد تصدى لشرح أعمال الوزارات، أن يحدثنا عن المحسوبية وآثارها والسفارات والمفوضيات وتبذير أموال الأمة فيها من غير حساب. وبدلاً من أن يحدثنا عن علَم مصر الخفاق يحدثنا عن آراء سفرائنا فى الاتفاق على نهر الجاش وسواه وعن أثر المفوضيات فى خدمة قضية مصر وسمعة مصر وكرامتها».

«وقد سوَّغ الوزير لنفسه أن ينكر أن الزعيم الجليل احتج على وزارة زيور لما سلمت فى حقوق البلاد بقبولها الإنذار البريطانى دون قيد ولا شرط. فأين كان معاليه والهيئة الوفدية البرلمانية تجتمع وترسل الاحتجاج تلو الاحتجاج لزيور باشا وهو يرد عليها مستنكرًا شدة الاحتجاج وضخامة التهم الموجهة إليه. وأخيرًا حُلَّ مجلس النواب بسبب الشدة التى ظهرت فى تلك الاحتجاجات؟ وأين كان معاليه ودولة الرئيس يصدر البيانات فى المعمعة الانتخابية متهمًا وزارة زيور بالتفريط فى حقوق البلاد وملقيًا عليها مسئولية هذه الأعمال؟».

«ولكن الوزير الذى يصور استلاب البرلمان حسنة من الحسنات لا يبعد عليه أن ينكر هذه الاجتماعات والنداءات»[1].

معاملة الوزارة لسعد باشا وحزبه

ولقد مضت الوزارة فى استعمال القوة مع سعد باشا فأحاطت بيته بنطاق من الجند مرة ثانية لتمنع توافد الزوار والوفود إليه. وطبقت قانون منع الاجتماعات بشدة ولكن وفدًا من مديرية الفيوم استطاع فى ٣ أغسطس أن يخترق نطاق الجنود الذين يحاصرون بيت سعد باشا ودخل إلى البيت، وهناك خطب فيهم خطبة أطّرتها الصحف السعدية بكل ما فى وسعها من عبارات المديح والثناء، وأشارت جريدة كوكب الشرق خاصة لما جاء فى هذه الخطبة حيث يقول سعد باشا:

«ومن عجب أن يقولوا (خصومه) إنه يجب عدم انتخاب الوفديين لأن الإنكليز لا يريدونهم!! كأن نهضتنا كانت لإرضاء الإنكليز!! على أنها لم تكن إلا لاستخلاص حقوقنا منهم، فمن الطبيعى أن يغضبوا منها وأن يكرهوا القائمين بها وألا يودوا أن يروا الناس يضعون ثقتهم فيهم ويلتفون من حولهم!!».

«إن كنا لا نثق من الرجال إلا بمن وثق الإنكليز بهم ولا نميل إلى لمن مالوا إليهم فلماذا كانت هذه النهضة؟».

وعلقت على ذلك بقولها:

«ولكن ليثقوا أن كل ما يبذلونه من المجهود مجتمعين فى هذا السبيل ذاهب سُدًى. فلا تصريح إنكلترا ببقاء الاحتلال. ولا طواف الوزراء فى الأقاليم ولا طواف جوقات الحزب الوليد. ولا الإغراء والإرهاب ولا التهديد والترغيب بنافع هؤلاء الخصوم أو مُجْديهم فتيلاً»[2].

---

(١) الكوكب فى ٨ أغسطس بتوقيع (محمد صبرى أبو علم المحامى).

(٢) كوكب الشرق فى ٥ أغسطس.

أما الصحف الحكومة فقد نقدتها نقدًا مرًا. ولنضرب لذلك مثلاً ما نشرته جريدة السياسة تحت عنوان: (سعد باشا والحكم الدستورى)، حيث قالت:

«خطب سعد باشا إذن فى (وفد الفيوم) على حد تعبيرهم. وقال فيما قال: (إن الوفد وكيل الأمة)».

«يقول سعد باشا إن الوفد هو وكيل الأمة. وهو يعرف، كما نعرف، وكما يعرف الناس جميعًا أن الوفد مؤلف منه ومن جماعة لا شخصية لهم إلى جانبه ولا رأى. فيكون الوفد هو ويكون هو الوفد، وإذن فهو يريد بقوله إن الوفد وكيل الأمة أن يقول إن سعد باشا نفسه هو الوكيل كما كان يقول فى العام الماضى: (إن من أحرج سعدًا فقد أحرج الأمة).».

«ووكالة شخص واحد عن أمة بأسرها أمر لا يمكن تصوره فى نظام دستورى مقرر. وأمر لا وجود له فعلاً فى بلد من بلاد العالم إلا تلك التى تُمنى بالدكتاتورية والتسلط».

«ولم يقُل لنا التاريخ ولا يقول لنا العقل بوجود طريق آخر تجىء الدكتاتورية عنه فى بلد دستورى غير طيق ثورة الدكتاتور على النظام الدستورى وعن طريق الالتجاء إلى دُور الحكومة يحتلها هو وأنصاره عنوة واقتدارًا. وها هو أمام سعد باشا إن أراد أن يكون وكيلاً عن الأمة على الرغم من نظامنا الدستورى المقرر فليسلكه إن شاء».

«ونحن نعترف أن الذى يمثل الأمة المصرية جميعًا إنما هو حضرة صاحب الجلالة الملك ووزراؤه ومجلس الشيوخ ومجلس النواب. وكل هؤلاء مجتمعين».

«والغريب أن هذا هو أصل الخلاف الذى دب دبيبه فى أول الأمر بيننا وبين سعد باشا أيام كنا معه وكان معنا فى (الوفد المصرى) فقد كان يريد الاستئثار بكل شىء وقد كان لا يريد أن يعترف لغيره برأى. وقد كان لا يريد إلا أن يكون هو وحده الوكيل عن الأمة وهو وحده الممثل للأمة غير حاسب لغيره من المفكرين حسابًا وغير مقيم لغير نفسه من الهيئات والأنظمة والمقامات وزنًا».

«وإن تعجب فعجب أمر أولئك الذين ينادون فى الصحف السعدية بضرورة ضم الصفوف وتراصّ البنيان. وما نحن بأعداء الاتحاد وما نحن بكارهى التئام العناصر جميعًا. ولكن كيف السبيل إلى هذا الالتئام وذلك الاتحاد وسعد باشا على هذا النحو من الموقف المخالف لكل بديهة من بديهيات النظرية الدستورية ولكل مظهر من مظاهر الحياة النيابية؟».

«ثم إن سعد باشا ونفرًا ممن يتشيعون له لا يفتئون يكررون عبارات (الديموقراطية وسيادة الأمة وحكم الشعب) ونحن نريد أن نسأل الديموقراطيين حقًا: هل من الديموقراطية فى شىء أن يقول فرد واحد، مهما كانت مواهبه ومهما كان نفوذه ومهما كانت ثقة الناس به، إنه هو وحده وكيل الأمة؟».

«إن سعد باشا يأبى إلا أن يبقى دائمًا كما كان حريصًا على أن يكون هو المتحكم المستبد المتسلط وعلى أن يكون الدستور فى يده آلة يحركها لسد مطامعه. وتغذية أنانيته ويقضى بها على كل مفكر مستقل يواجهه بالحقيقة التى تؤلمه».

«هو عدو للدستور إلا أن يكون فى مصلحته. وهو عدو كل شخص إلا أن يكون فى حظيرته. وهو عدو كل عقل إلا أن يُلغى فى سبيله. ومن أجل هذا نحن نخاصمه. ومن هذا نحن نشفق على هذا البلد»[1].

الدعوة إلى الاتحاد

وفى الواقع أن جريدة كوكب الشرق فتحت صدرها للكُتّاب الذين كانوا يدعون إلى جمع الصفوف والاتحاد ونشرت مقالات عدة، نذكر منها مقالاً كتبه (مصرى) تحت عنوان: (فى ساعة الخطر تلتئم الصفوف) قال فى ختامه:

«ولعل أكبر ما يغرينا بالأمل فى أن تعود الأمة إلى سابق اتحادها ـ هو أن جميع الصحف، على اختلاف أحزابها، قد قابلت تقرير لجنة الدفاع

---

(١) السياسة فى ٥ أغسطس.

الإمبراطورى بكلمة واحدة هى الرفض البات والتمسك التام بحقوق مصر المقدسة؟».

«وأنا إن دعوت إلى الاتحاد لا أقصد أن تنحلَّ جميع الأحزاب وتكون كتلة واحدة. فإنى أظن هذا فوق المستطاع ولعله كذلك غير لازم فإن نشأة الأحزاب ذات البرامج المختلفة ظاهرة ضرورية لتقدم الأمة السياسى وعنصر لازم من عناصر الحياة الدستورية. بل أذكر أن قد بدا مثل هذا الاتحاد الباهر الذى أدعو إليه مع تعدد الأحزاب فى مصر وتمسك كل حزب بشخصيته، وذلك حين قرر البرلمان الثقة بالوزارة السعدية بإجماع الآراء فى ظروف كثيرة رغم التطاحن الحزبى الذى كان بالغًا أشُدَّه فى ذلك الحين».

«وعندى أنه لا سبيل إلى عودة الاتحاد إلى صفوف الأمة وإلى تضامن الأحزاب أمام إنكلترا إلا بالرجوع إلى الحياة النيابية، فهى وحدها الضامن الوحيد لأن يقف كل حزب عند حده وأن تعمل الحكومة للصالح العام والدستور هو الحَكَم الفصل بين الجميع»[1].

تصرفات الوزارة مع السعديين

لم تكن الدعوة إلى الاتحاد بمانعة الوزارة من المضى فى استعمال شدتها مع سعد باشا والسعديين جميعًا.

والدليل على ذلك ما نشرته جريدة البلاغ بتاريخ ١٤ أغسطس من اجتماع لجنة الوفد فى مديرية الغربية، والبرقية التى أرسلتها إلى دولة رئيس الوزارة بالنيابة والتى تقول فيها:

«أمر وكيل المديرية فمنع البوليس بالقوة أمس أعضاء لجنة الوفد بمديرية الغربية من دخول بيت رئيسها الدكتور حسن كامل بك بعد حصاره بقوة منه تحت رياسة وكيل الحكمدار ومأمور القسم الأول».

---

(١) كوكب الشرق فى أول أغسطس.

ولقد علقت البلاغ على هذا النبأ فى مقال رئيس بإمضاء (م. أ)، قال فيه:

«لا بد أن يكون كل الذين اطلعوا على الاحتجاج قد أدركوا أن البلاد قد صارت إلى حال من الفوضى تسر الأعداء وتكبت الأصدقاء وتكاد تقطع الأمل فى صلاح الحال وسلامة المآل».

«لقد منع رجال الإدارة فى الفيوم اجتماعًا عامًا طلبت لجنة الوفد هناك الترخيص بعقده بعد استيفاء كل الإجراءات التى نص عليها فى قانون الاجتماعات والمظاهرات فكان هذا المنع اعتداء صارخًا على حرية الاجتماع وعلى القوانين التى تكفل هذه الحرية وفى مقدمتها الدستور».

«والاعتداء الواقع من الإدارة فى هذه الحالة اعتداء سلبي مهما بلغت شناعته، أما فى حالة تصدى الإدارة لمنع اجتماع خاص فالاعتداء إيجابى صريح إذ كانت القوانين لم تشترط الحصول على إذن من الإدارة بعقد هذا الضرب من الاجتماع ولا هى وضعت لمثله شيئًا من القيود».

«على أن خطر هذه الحالة وشرها لا يظهران على حقيقتهما إلا متى ذكرنا أن الوزارة تحمى الجانين من رجال الإدارة العابثين بالقوانين وتحول بينهم وبين ما كان يجب أن يحل بهم من العقاب. فقد يذكر القراء أن لجنة الوفد فى الفيوم شكت إلى وزير الداخلية اعتداء رجال الإدارة هناك على القانون وحرية الاجتماع فما حقق الوزير الشكوى ولا أنصف الشاكين».

«وإذ كان كل تعليق على هذه الحال لا يمكن أن يعدو دائرة البدهيات التى يستشعرها الناس بعقولهم وغرائزهم فإننا نترك لهم الحكم فيها وعليها».

«نعم نترك لهم الحكم فى أعمال أقلية تناهض الحركة الوطنية وتعمل للقضاء عليها تحت ستار محاربة الفوضى وتوطيد النظام. وإذا لم يكن من مناهضة الحركة الوطنية محاصرة (بيت الأمة) فى القاهرة ومحاصرة مقر اجتماع لجنة الغربية فى طنطا ومنع الاجتماعات الوفدية عامة كانت أو خاصة فليقولوا لنا إذن ما هى مناهضة الحركة الوطنية؟».

«وقد كان المعقول أن يتعفف المصريون قاطبة عن اقتراف شر كهذا ويتركوا إثم ارتكابه للخَصْم الأجنبى. ولكن ماذا عسى أن نقول لقوم قد استلبت عقولهم المنافع وجردهم الجشع الأشْعَبىّ من كل عاطفة وحياء؟!».

«... ألاَ لتحاصر الوزارة (بيت الأمة) وكل بيت وفدى فى طنطا وغيرها من البلاد ولتُغرِ رجالها بمنع الاجتماعات الخاصة قبل العامة ولتَحْمِ المعتدين على القوانين والناس أكثر وأكثر مما فعلت فى حوادث الخطاب ولتسرِّ فيه إلى أبعد حدوده فإذا سألها الإنكليز أن تسلم لهم حقًا أو مصلحة فلتسلم لهم ولتزدْ من عندها ما لم يفكر فيه الإنكليز من الغنائم والأسلاب! إن وزارتنا وزارة بارعة قوية ولسوف تستطيع أن تحصل من الإنكليز على ما عجزت عن تحصيله الأمة بأسرها!»[1].

ومن الأدلة على مُضىّ الوزارة فى استعمال الشدة مع سعد باشا والوفديين، أنها أقامت حصارًا على بيته (بيت الأمة) من الجنود بحيث لا تدع أحدًا يصل إليه.

وبعد أن فكت هذا الحصار ظهر يوم ١٧ أغسطس عادت فى صبيحة يوم ١٨ إلى تطويق ذلك البيت بالضباط والجنود. وعاد هؤلاء يمنعون الناس من دخول البيت ويستعملون فى ذلك من الخشونة ما لا يجيزه الأدب ولا يتفق مع الكرامة[2].

ولقد علقت جريدة البلاغ على هذا العمل بمقال قالت فيه:

«لا ندرى حقًا ماذا نقول. وإنما الذى نشاهده هو أن الحصار عاد صباح الثلاثاء (١٧) بعد أن رُفع ظهر الإثنين. فإن كانت وزارة الداخلية قد أرادت بهذا أن تثبت لنا أن لها جنودًا تصفّهم ثم تشجعهم ثم تردهم فما انكرنا عليها يومًا من الأيام أن لها هؤلاء الجنود. وإن كانت قد أرادت أن تثبت أنها، والدستور

---

(١) البلاغ فى ١٥ أغسطس.

(٢) البلاغ فى ١٩ أغسطس.

معطل، صاحبة السلطة المطلقة فى حريات الناس فقد اعترفنا لها بهذه السلطة وشهدنا بأنها تعتدى بها على الحريات جميعًا».

«ولكن لماذا نتخبط فى الظنون خبط عشواء؟ ألم يقُلْ لنا حلمى عيسى باشا الذى هو الآن وزير الداخلية بالنيابة، نظرية الوزارة التى هو أحد أعضائها فى حرمان سعد باشا والسعديين جميعًا من الحقوق والحريات التى يكفلها لهم الدستور، ألم يقل إن الوزارة لا تسمح لهم بالاجتماع لأنها تعاملهم كما تعامل الشيوعيين؟».

«إذن فقد فهمنا ومتى ظهر السبب بطل العجب. والسبب هو أن الوزارة تطارد سعد باشا وبيت الأمة والسعديين لأنهم خصومها السياسيون ولأنها تخشى أن يأتى خصومها السياسيون على يد الأمة إلى مناصب الحكم.. فإذا أسعد الله مصر بيوم ينمحون فيه من الوجود وتصبح الأرض خالية منهم فإذ ذاك تنتهى الحرب ويطمئن الوزراء وتنقضى أيامهم فى فرح ومرح وخُيلاء...»(١).

خطب أخرى للوزراء

وتبيانًا لهذه الفكرة الجديدة التى أبدتها الوزارة عن السعديين نقول، إن حلمى عيسى باشا وزير الداخلية بالنيابة ووزير المواصلات ألقى خطبة قالت جريدة البلاغ تعليقًا عليها ما يلى:

«وقف حلمى عيسى باشا يعلن باسم الوزارة وفى وجه رئيسها بالنيابة أن السعديين هؤلاء (أعداء للسلام والنظام فلا حق لهم فى حماية الدستور ولا فى القانون لأنهم وباء يجب أن تعمل الهيئة الاجتماعية على تطهير نفسها منه كما تعمل على تطهير نفسها من الشيوعية.!)».

«يقول حلمى عيسى باشا هذا ثم يمضى فيعلن تصريحًا تارة وتلميحًا تارة أخرى أنه من أجل ذلك تحاصر الوزارة بيت الأمة وتحرم على لجان الوفد أن تجتمع وتهدد حريات الوفديين وحقوقهم وتحمى الذين يعتدون على هذه

---

(١) البلاغ فى ١٩ أغسطس.

الحريات والحقوق. ثم لا يكفيه أن يعلن ذلك باسم الوزارة بالنيابة فيريد أن يشرك فيه جلالة الملك فيقول: (إن الحكومة القائمة تعمل طبقًا لرغائب مليكنا المعظم)..!!».

«... فلعَمْرى لست أدرى ماذا يستطيع الإنكليز أن يقولوا فوق هذا وأية أمنية يتمنون على الله فى مصر أكثر من أن تكون حكومة مصرية هى التى تحارب طلاب الاستقلال والدستور من المصريين كما تحارب الشيوعيين؟».

«فهم، شهد الله، لا يكتمون شيئًا ولا يتسترون فى شىء بل يجهرون بكل ما يفعلون وبالغرض الذى يرمون إليه منه. قال الإنكليز إنهم لا يريدون الوفديين فهم مثلهم لا يريدونهم ويجب أن تُطهر البلاد منهم. وكان اللورد أللنبى يرى أن الوفديين شجى فى حلق السياسة الإنكليزية وأن لا سبيل للخلاص منهم غير مطاردتهم بالقوة. فهم مثله يرون فيهم مثل رأيه ويطاردونهم مثل مطاردته، وكان اللورد أللنبى يستبيح إهدار حقوقهم وحرمانهم حماية القانون بدعوى أنهم رجال اضطراب، فحلمى باشا مثله يهدر حقوقهم ويدعى أنهم رجال اضطراب».

«الرأى واحد والعمل واحد والغاية واحدة. فقد تم الشبه ولكن هناك مع ذلك فارقًا كبيرًا هو أن الإنكليز واللورد أللنبى كانوا سيحاولون أن يخنقوا الحركة الوطنية لمصلحتهم ومصلحة بلادهم، أما حلمى باشا وإخوانه فلينظر الجمهور لحساب مَنْ ولمصلحة مَن يجتهدون هذا الاجتهاد فى خنق تلك الحركة؟»[1].

وفى يوم ٢٠ خطب معالى توفيق دوس باشا وزير الزراعة خطبة ضافية فى مدينة الزقازيق، فبعد أن شكر للحاضرين باسم حكومة جلالة الملك احتفاءهم به ورجاهم أن لا يهتفوا إلا باسم جلالة الملك. وتنصل عن تسمية إخوانه المحامين له بزميلهم (بالأمس والوزير اليوم) قائلاً إنه ما زال زميلهم بالأمس واليوم وسيظل زميلهم غدًا وإلى ما شاء الله، وأنه إنما انتقل من الدفاع عن قضايا الأفراد إلى الدفاع عن قضايا المجموع، وأنه سيظل كما عُهد فيه مطالبًا بالحق

(١) البلاغ فى ١٧ أغسطس.

أينما كان وأنَّى وجد وعاهدهم أنه يوم يكسب قضية مصر ليعودنَّ إلى صفوف المحامين من جديد. بعد ذلك قال:

«إن رحلتى اليوم فى إقليمكم لهى حلقة من حلقات تلك السلسلة التى ناطنى بها مولاى (جلالة الملك). لقد حضرت من الإسكندرية وزرت مَزارع المسيو باراخيموتاس؛ لأرى بذور القطن الجديدة التى استنبطها».

«وقد رافقنى فى هذه الرحلة الميمونة كبار رجال وزارة الزراعة الذين يرجع إليهم الفضل كله فيما قامت به هذه الوزارة من خدمتكم برعاية مصالحكم».

ثم تكلم معاليه عن بذور هذا القطن وعن محصوله بما يبشر أنه أجود محصول. ثم عطف على ما كان عليه القطن من هبوط الأسعار وأظهر تألمه لذلك، وتمنى أن يرتفع هذا السعر بمجرد نشر تقرير وزارة الزراعة.

ثم تكلم عن شكوى بعض الخطباء من قلة المياه وقلة الأرض التى تُزرع فى إقليم الشرقية، وطمأن الحاضرين بأن هذه المساحة ستزيد بفضل مجهود الوزارة.

ثم عاد الشكر لأهالى الشرقية لوقوفهم فى طريقه بالطبول والمزامير هاتفين بحياة المليك ولما فاه به الخطباء من المديح لحزب الأحرار الدستوريين الذى رفع علم الجهاد عاليًا فى ذلك الوقت الذى كانت تعصف فيه الأنواء بالقضية المصرية.

ثم نوّه عما ألقاه منذ بضعة أيام فى جمع من أهالى الدقهلية، ثم علق على حديث سعد باشا الذى صرح به عقب خطبته وانتقد تلقيبه خصمه (بالسفيه) ثم قال:

«أؤكد لكم أيها السادة أننى ألتمس له العذر. إن للحق نورًا يضمحل منه ظلام الباطل. وأن فى سكوته عن الرد على ما جابهته به لدليل تفهمون منه على أى أساس يبنى دعاويه الطويلة العريضة. إنه ليذكر فى يوم أن كان الخصم تُطعن مصر طعنات دامية فى صميم قلبها فيقابلها بما دعاه الصمت البليغ (ضحك

شديد) دون أن يدفع عنها بكلمة ـ لقد كان فى ذلك شيطانًا أخرس فإذا هو الآن يتستر وراء ما يدعيه فى الأدب والحياء».

ثم تكلم عن قانون الانتخاب الجديد بما لا يخرج عما قاله عنه فى اجتماع الدقهلية، ثم قال:

«كنت أتمنى لو طال بى الوقت لأحدثكم فى شئون شتى. ولكن بينى وبين القطار زمن محدود فأرجوكم عذرًا. ولى كلمة موجزة تتبينون منها إلى أى حد وصل تلفيق القوم فى سبيل تشويه سمعة الحكومة الحاضرة. لقد أخذوا ينعقون بأن الحكومة تنوى أن تبيع جغبوب لإيطاليا مقابل جُعْل من المال. كبُرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبًا، ثقوا أيها السادة أن ليست هذه الوزارة هى التى تتنازل عن شبر من أرض مصر وفى عروقها دم يبعث لها الحياة». (تصفيق حاد).

«إن المفاوضات بشأن جغبوب لم تبدأ بعد. وهى لن تبدأ إلا فى أكتوبر وستحصل بيننا وبين الحكومة الإيطالية التى تربطنا بها رابطة المودة والمصلحة المشتركة، على غاية ما يكون من الصفاء. ويقينى أن الحكومة الطليانية ستعترف بحق مصر فيما يظهر لها من الحق، كما أن الحكومة المصرية ستعترف بحق إيطاليا فيما يظهر لها من الحق لا مساومة ولا بيع ولا شراء وستكون الكلمة الأخيرة فى هذا كله ـ فيما يتعلق بمصر ـ للأمة المصرية». (تصفيق حاد).

«أما مسألة الجمارك التى تنوى الحكومة المصرية تعديلها مع إيطاليا فلا علاقة لها بالجغبوب ويقينى أن الحكومة الإيطالية والحكومة المصرية ستتفقان عليها بما فيه مصلحتهما المشتركة».

«إننا نسير أمامكم قبلتنا وقبلتكم ذلك النور السامى حافظ عرشكم وحامل تاجكم ذلك الذى يسهر على مصالحكم وأنتم نيام ويرعاها وأنتم هجوع. إن رفعتكم ورفعة بلادكم هى فى رفعة التاج فحوطوه بسياج من قلوبكم. حوطوه بكل ما أوتيتم من قوة وحزم. إنكم إذن لبالغون غايتكم التى تنشدونها وواصلون حتمًا إلى حقكم فى الاستقلال التام».

ثم هتف ثلاثًا لجلالة الملك ولولى عهده ولمصر فردّد الحاضون الهتاف[1].

وغنى عن البيان أن الصحف السعدية قابلت هذه الخطبة بما يلائم مشربها من الاستنكار والنقد العنيف، شأنها فى كل ما فاه به مخالفوها فى المذهب السياسى.

ولقد ظلت المعركة الكلامية قائمة بين صحف الوفد وصحف الحكومة لم تنفع فيها الدعوة للاتحاد والوئام.

وإنًا نلفت النظر على وجه الخصوص إلى المقالات التى نشرتها جريدة البلاغ تحت عنوان «نفاق الأحزاب الوزارية ـ فيما تصطنعه من الإشفاق على حرية الصحف»[2]، و«الفضيحة الكبرى»[3]، و«فضيحة حزب الاتحاد والشيوخ الذين استقالوا من الهيئة الوفدية»[4]، و«فوز موهوم»[5]، فكلها تدلّ على حدّة الصراع الكلامى الذى كان بين الأحزاب فى ذلك الوقت.

سعد باشا وتقييد حرية الصحافة

مرّ بنا أن معالى حلمى عيسى باشا وزير المواصلات قال فى إحدى خطبه فى عرض الكلام عن تعديل قانون العقوبات فيما يختص بالصحافة، إن سعد باشا فى أيام حكمه أمر فوضعت مذكرة لتقييد الصحافة والضرب على أيدى أصحابها وكُتّابها وتكميم أفواههم وتحطيم أقلامهم.

فقامت الصحافة الوفدية تقول إن هذا افتراء على سعد باشا. فعاد معالى حلمى عيسى باشا يؤكد ما أعلنه ويتحدى سعد باشا أن يكذبه إن استطاع. فردّت الصحف السعدية على هذا المتحدى بأن سعد باشا لا يريد أن يناقش حلمى باشا فى ذلك ولا أن يرد عليه. وقالت ما معناه:

---

(١) السياسة فى ٢١ اغسطس.
(٢) البلاغ فى ١٥ اغسطس.
(٣) البلاغ فى ٢٦ اغسطس.
(٤) البلاغ فى ٢٧ اغسطس.
(٥) البلاغ فى ٣١ اغسطس.

«لماذا ينتظر وزير المواصلات حتى ينكر سعد باشا أو يعترف؟؟ ما له لا ينشر المذكرة؟؟».

لذلك دعا صاحب المعالى وزير المواصلات الصحف بلا استثناء، أن تندب من محرريها من تشاء للذهاب إلى بولكلى والاطلاع على المذكرة التى صدرت فى عهد صاحب الدولة سعد باشا فيما يتعلق بالصحف.

فقالت الصحف الوفدية فى ذلك ما معناه:

«لماذا يُطلِّع حلمى باشا مندوبى الصحف على المذكرة المزعومة ولكنه يُحجِم عن نشرها برمتها؟ أليس هذا لعبًا مسرحيًا؟».

ولكن جريدة الاتحاد أجابت على ذلك بقولها:

«إن هذه الصحف لتعلم علم اليقين أن هذه الطريقة التى اتبعها معالى الوزير هى أكفل الطرق بالتثبت من صحة المذكرة. وأيهما خير: أن تطَّلع بنفسك على الأوراق الرسمية بما حصرت وما اتصل بها أو تقرأ (صورة) منها ترسل إليك ويُقال لك إنها طبق الأصل فى المذكرة الموجودة بين الأوراق الأخرى الرسمية».

«هب معالى الوزر بدأ بنشرها برمتها كما تطلب هذه الصحف. فهل كان ذلك يقنعها ويحملها على التصديق والإقرار والاعتراف بالحق والكف عن المكابرة أم كانت تحاول حينئذ أن تشكك الناس فى صحة الصور وتدخل فى نفوسهم الاسترابة بها كما تفعل الآن؟ وتقول من أدرانا أن هذه الصور طبق الأصل وأن التحريف أو التغيير أو التعديل أو الحذف أو الزيادة أو غير ذلك لم يطرأ عليها كانت تفعل ذلك بلا مراء»[1].

ولقد ذهب مندوبو الصحف مجيبين دعوة معالى حلمى باشا فى يوم ٢٥ أغسطس فأطلعهم على شىء من المذكرة، مبينًا أن هناك أسئلة من سعد باشا يجوز إطلاع الجمهور عليها وإجابة من المستشار الملكى عن هذه الأسئلة وهذه

(١) الاتحاد فى ٢٤ أغسطس.

ينبغى الحرص على كتمانها، وأطلع المندوبين على الأوراق ولم يسمح بأن يُذاع إلا العمل الصادر عن الرجل السياسى المسئول أمام الأمة.

ولقد تذرعت الصحف السعدية بهذا الإمساك عن نشر إجابة المستشار الملكى إلى أن هناك رغبة فى كتمان شىء إفشاؤه لا يسر الوزارة.

إنما أراد الوزير بإفشاء أسئلة سعد باشا دون الأجوبة عليها أن يدل على اتجاه أفكار دولته وظهور نيته التى كان ينطوى عليها للصحافة. كما قالت جريدة (الاتحاد) وقد كشفت الأسئلة عن كل ذلك[1].

وقد قالت (الاتحاد) إن دولة سعد باشا أراد من أسئلته ما يلى:

أولاً - «أن يجعل للإدارة الحق فى رفض الترخيص فى إصدار صحف جديدة ليحرم من لا يوافقونه فى الرأى ولا يتابعونه فى سياسته من نشر آرائهم والوقوف له موقف المعارضة».

ثانيًا - «أن يرفض طلب الترخيص من جديد للصحف التى كانت موجودة ولكنها انقطعت عن الصدور حتى ولو كان ذلك بمحض إرادة أصحابها ليكون سلاحًا فى يده فيسمح للموالين وحدهم بالعودة إلى الظهور».

ثالثًا - «أن يكون له الحق فى تعطيل الصحف أو إلغائها أو إنذارها بالطرق الإدارية خلافًا لما حظره الدستور».

رابعًا - «أن يتعدى على حق القضاء ووظيفة المحاكم التى خُلقت لها ويعاقب هو الصحف التى لا يرضى عنها بتعطيلها»[2].

ولكن جريدة الاتحاد لم تكتفِ بنشر فحوى الأسئلة بل نشرت فقرة من إجابة المستشار الملكى، وذلك بقوله:

«ويبدو لى من جهة أنه لما كان القانون المراد سنُّه (كذا) سياسيًا بطبيعته ومكملاً فى موضوعه للدستور.. إلخ»، «فالأفضل أن تكون مباشرة هذا العمل

(١) الاتحاد فى ٢٦ اغسطس.
(٢) الاتحاد فى ٢٦ اغسطس.

مقرونة بالروِيَّة والتبصُّر. وهو ما لا يتأتى إلا باستيعاب الدرس والبحث وإشراك بعض أعضاء البرلمان فى وضع مواده».

ولقد علقت جريدة الاتحاد على ذلك بقولها:

«تقول المادة ١٥٦ من الدستور: (للملك ولكل من المجلسين اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل أو حذف حكم أو أكثر من أحكامه أو إضافة أحكام أخرى، ومع ذلك فإن الأحكام الخاصة بشكل الحكومة النيابى البرلمانى وبنظام وراثة العرش وبمبادئ الحرية والمساواة التى يكفلها هذا الدستور لا يمكن اقتراح تنقيحها).».

وقالت: «إن المادة الخامسة عشرة من الدستور الخاصة بالصحافة هى من ضمن المواد التى لا يمكن اقتراح تنقيحها. ولكن سعد باشا كان يريد بقانون يصدره أن يجعلها فى حكم الملغاة تمامًا!!»(١).

وقالت جريدة السياسة بلسان مُكاتبها بالإسكندرية، إن رجال الصحافة اجتمعوا لدى حلمى باشا عيسى فى الموعد المضروب وبعد أن حياهم الوزير بدأ كلامه بقوله:

«إننا من البداية نفهم أن تقف الصحف موقف الدفاع عن نفسها أما سعد باشا فقد كان آخر من يصح أن يقف هذا الموقف ويندد بقانون الصحافة. وقد أظهرنا نيَّاته فى الحجر على حرية الصحف والإضرار بها والمذكرة التى وضعتها وزارته فى هذا الشأن».

وهنا قال جورج أفندى طنوس مندوب الكوكب:

«إنه على أثر ظهور تصريح معالى حلمى باشا الخاص بالمذكرة سأل فى بيت الأمة فقيل له لينشروا المذكرة ليظهر من الذى وضعها ولماذا لم تُنفذ؟».

«فقال الوزير: «سترون كل هذا فى الأسئلة التى وضعها سعد باشا ومن البيانات التى سنطلعكم عليها من المذكرة».

---

(١) الاتحاد فى ٢٦ أغسطس.

ثم تلا معاليه ما يأتى:

«إن تاريخ المذكرة التى أشرت إليها هو ١٥ أبريل سنة ١٩٢٤ نمرة ٢٠ ملف نمرة (٢٠) صحافة وعليها توقيع جناب المسيو بيولا كازيللى رئيس قسم قضايا الحكومة. والذى يهم الجمهور الاطلاع عليه من تلك المذكرة هو الأسئلة التى وجهها دولة سعد باشا غلول إلى المستشار الملكى لأنها تدل على اتجاه التيار الذى كان دولته قد مضى فيه لمحاكمة أرباب الصحف».

«ولما كانت إجابة المستشار الملكى عن تلك الأسئلة من الأعمال الداخلية للوزارة فهى مما لا يصح عرضه للجمهور ولذا نمسك عن ذكرها مكتفين بإيراد الأسئلة التى وجهت إليه. قال المسيو بيولا كازيللى: «وجهتم دولتكم إلىَّ سؤالاً لمعرفة حقوق السلطة الإدارية فى مسائل الصحافة بعد العمل بالدستور. وعلى الأخص فيما إذا كانت الصحف السياسية لا تزال خاضعة لضرورة استصدار إذن قبل ظهورها؟» وهذا موضوع السؤال الأول».

«أما السؤال الثانى الذى وجّه لجنابه فيندمج فيه الاستفهام عن الترخيص بنشر الصحف والأسباب المسوغة لرفضه وعما إذا كان من الممكن أن يفرض على الصحف التى ألغيت أو عطلت إلى أمد أو التى وقفت مدة طويلة وكان وقوفها بمحض إرادتها طلب ترخيص جديد بعودتها إلى الظهور».

«وموضوع السؤال الثالث الاستفهام عن الطرق الإدارية التى تتخذ لإلغاء صحيفة أو وقفها أو إنذارها».

«وموضوع السؤال الرابع تعطيل إحدى الصحف بقرار وزارى فى حالة وقوع مخالفة بواسطتها من المخالفات المنصوص عليها فى المادة ١٥١ (جديدة) من قانون العقوبات الأهلى وعمل تحقيق بشأنها».

«وقد قال المستشار الملكى فى ختام مذكرته ما يأتى»:

«لا خلاف فى أن سَنَّ قانون جديد للمطبوعات أمر ضرورى ضرورة ماسَّة لأن تطبيق قانون المطبوعات القديم - قانون سنة ١٨٨١ - ذلك التطبيق المستور كثيرًا ما يفضى إلى الصعوبات والعقبات».

«ويبدو لى من جهة أخرى أنه لما كان القانون المراد سنّه سياسيًا بطبيعته ومكملاً فى موضوعه للدستور فالأفضل أن تكون مباشرة هذا العمل مقرونة بالروية والتبصر وهو ما لا يتأتّى إلا باستيعاب الدرس والبحث وإشراك بعض أعضاء البرلمان فى وضع مواده».

«وفى تشكيل لجنة وزارية لتحضير القانون الجديد ما يسوغ من جهة السياسة الاستمرار مؤقتًا فى تطبيق القانون المعمول به الآن مع رعاية القيود التى ذهبنا إليها فى هذه المذكرة لجعل هذا التطبيق متفقًا مع المبادئ المقررة فى المادة الخامسة عشرة من الدستور».

ووزع معالى الوزير صورة ما تلاه مطبوعًا بالآلة الكاتبة على الصحفيين وقال، إنه على استعداد لتلاوة رد المسيو بيولا كازيللى رئيس قسم قضايا الحكومة كله لتنوير الحاضرين، على أن لا ينشر فى الصحف لأنه عمل موظف داخلى اشتغل بالأمس مع وزارة سعد ويشتغل اليوم مع وزارة زيور باشا. وقد يشتغل غدًا مع غيرها من الوزارات.

لكن بعض الحاضرين رأوا الاكتفاء بخلاصة رئيس قسم القضايا وإلا فلينشر الرد كله. فقال معاليه:

«بما أن المذكرة تشتمل على قسمين: قسم خاص بعمل موظف سياسى وهو رئيس الحكومة وعمله مما يجب عرضه على الجمهور لأنه خاضع لرقابة الأمة والبرلمان الذى له أن يسيطر على سياسته فعملاً بهذه المبادئ عرضت عليكم نص الأسئلة التى وجهها سعد باشا زغلول وخلاصة رد جناب رئيس قسم قضايا الحكومة. أما الإجابة التفصيلية عن كل سؤال ولو أنها مما يفهم ضمنًا. وكل رجل له إلمام بالقانون يستطيع الآن أن يعرفها كما أن خلاصة جناب المستشار تفيدها. فأنا، عملاً بالمبادئ الحقيقية التى يجب تفهيمها للناس. وهى أنه لا يجوز عرض أعمال الموظفين على الجمهور لأن المسئول عن ذلك هو الوزير، فقد تركناها جانبًا».

فقال أحد الصحفيين: «على فرض وجود فكرة تقييد الصحف عند سعد فهل هذا يبرر إصدار القانون الذى أصدرتموه».

فأجاب الوزير: «لقد شرحنا قبلاً وأوضحنا أن غرضنا حماية الجمهور من الأخبار الكاذبة والمضللة الضارة».

وقال آخر: «لو أن سعد باشا أصدر قانونه طبقًا لهذه المذكرة فهل كنتم تلغونه؟».

فقال الوزير: «الفرق بيننا وبين سعد باشا أننا نريد حماية الجمهور من الأخبار المضللة، أما هو فيريد الاعتداء على صحف المعارضة ومطاردتها. ومثال ذلك أنه أقفل جريدة السياسة بدون وجه قانونى بينما القانون يقضى أن يكون الإقفال بحكم قضائى وحبس الصحفيين المعارضين وفتش منزل صاحب الكشكول بشأن مقال معترف به حتى أدى ذلك إلى احتجاج الصحفيين الأوروبيين عليه وإنى أقرر هنا عن نفسى أن هذه الوسائل لا أرضى بها ولا أقبلها ولا ألجأ إليها بأى حال من الأحوال لأنها الاستبداد الكامل. أما قانوننا فوجهته حماية الجمهور»[1].

ولقد نشرت السياسة كل ذلك دون تعليق منها عليه. فاتخذت جريدة كوكب الشرق هذا الصمت منها وعدم التعليق، دليلاً على أنها لم تَرَ فيه شيئًا يوجب المؤاخذة على سعد باشا.

كما نشرت مقالين ردًا على هذه المذكرة واحدًا تحت عنوان: «يأبى الله إلا أن يُتِمَّ نوره ـ كيف التوى على حلمى باشا عيسى الأمر»؛ مدللة أن سعد باشا لم يخرج فيما اقترح عن الدستور بشهادة رد المستشار الملكى؛ والثانى تحت عنوان (تمخض الجبل فولد فأرًا) دللت فيه على أنه لم يكن هناك مذكرة ولا شبه مذكرة وإنما ألفت وزارة الشعب أن الحياة الدستورية الجديدة لا تتفق مع قوانين رجعية سابقة؛ لذلك أرادت وزارة الشعب أن تضع قانونًا يفسر المادة ١٥ من الدستور تفسيرًا واضحًا حيث كان من الممكن تفسيرها تفسيرًا غير دستورى، تفسيرًا يمنع ذوى الأغراض من أن يتخذوا الحرية الصحفية ألعوبة فى يدهم[1].

---

(١) السياسة فى ٢٦ أغسطس.

(٢) كوكب الشرق فى ٢٧ و٢٨ أغسطس.

وتوالت بعد ذلك خطب الوزراء ورد الصحف السعدية عليها وكان منها خطبة ألقاها دولة يحيى إبراهيم باشا فى بلدة كفر الشيخ تعرض فيها لقانون الاجتماعات، قال فيها:

«إنه أصدر قانون الاجتماعات وجعله مؤقتًا إلى أن يجىء البرلمان غير أنه لم يطبقه فى أثناء رياسته للوزارة»، وقال: «فلما قرروا (أى أعضاء البرلمان) إلغاءه، ألحَّ هو (أى دولة سعد باشا) فى إبقائه بل طلب زيادة العقوبة التى كانت مقررة فى القانون الأول».

فتصدت الصحف السعدية لهذه الخطبة وبعض النواب السعديين كذلك، ونشرت بعض هذه الصحف نص مضبطة مجلس النواب فيما يختص بالمناقشة فى هذا الموضوع مدللة على أن سعد باشا قد عارض حقًا فى شىء واحد هو إلغاء قانون الاجتماعات على إطلاقه؛ لأن الدستور فى المادة العشرين منه جعل تنظيم الاجتماعات العامة منوطًا بقانون فكان لا بد من وجود قانون للاجتماعات. ولكن ليس معنى هذا أن كل قانون يُسن يكون رجعيًا كقانون يحيى باشا.

وقالت:

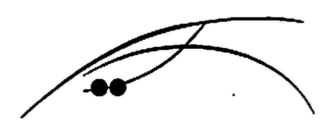
«ولقد فك سعد باشا حق الاجتماع والتظاهر من جميع القيود الرجعية وجعل الرقابة الفعلية المباشرة للبرلمان عندما يسىء الوزير استعمال حق تأجيل الاجتماع، وأباح سعد باشا حق الاجتماع فى أماكن العبادة وجعل الاجتماعات الانتخابية غير مقيدة بأى قيد. ورأى أنه بجانب تسهيل إقامة المظاهرات يجب أن يكون للبوليس حق التداخل لمنعها إذا خيف على النظام العام، وأنه إذا حدثت المتظاهرين أنفسُهم بمقاومة البوليس فإذ ذاك يجب أن يعرفوا أن هناك عقوبة لا يُستهان بها تنتظرهم لا عقوبة مخالفة بسيطة»(١).

■ ■ ■

(١) البلاغ فى ٢٦ أغسطس بتوقيع (محمد صبرى أبو علم) وكوكب الشرق فى ٢٨ بتوقيع (عبد الرحمن عزام) والبلاغ فى ٢٨ أغسطس.

الفصل الثانى

كتاب «الإسلام وأصول الحكم» للأستاذ الشيخ
على عبد الرازق
محاكمة الأستاذ ومناقشة الصحف ـ اهتمام
الدوائر العلمية والسياسية بآراء الأستاذ



كان الأستاذ الشيخ على عبد الرازق، القاضى الشرعى لمحكمة المنصورة والمعروف منذ نشأته بحرية الفكر وسعة أفق العقل، أخرج كتابًا أسماه (الإسلام وأصول الحكم) تعرض فيه للخلافة الإسلامية فدلل على أنها ليست من أصول الإسلام فى شىء.

وكان يعتقد أن ما احتواه كتابه من الآراء لا يتفق مع رأى فريق من الناس. فكان ينتظر، شأن كل ذى نظر غير مألوف ورأى غير معروف، أن توجه إليه الاعتراضات والانتقادات وأن يكون كتابه هذا محل بحث ومناقشة ومشادة.

ومن اليوم الذى نشر فيه هذا الكتاب بدأ الناس فى تحليله، فمنهم من حبَّذ آراء الأستاذ ومنهم من خالفه فى الرأى.

ولقد انتهز بعض السادة العلماء هذه الفرصة فأخذوا يبذرون بذور الفتن بين المؤلف وبين الحكومة، فنشر الأستاذ المؤلف ردًا فصَّل فيه مبداه ورأيه ودحض حجة أولئك الذين أرادوا أن يشيِّدوا على حسابه سمعتهم. ثم نشر ردًا آخر على أحدهم وهو الأستاذ الشيخ شاكر طلب إليه فيه أن يكون عادلاً فى حكمه وأن يناقشه المناقشة العلمية الخالية من كل غمز ولمز.

وكانت مسألة الخلافة فى هذا الحين محل اهتمام الشعوب الإسلامية ومطمح أنظار بعض الملوك والسلاطين الراغبين فى توسيع نفوذهم ولو كان هذا الاتساع وهميًا بحتًا.

أخذت مسألة كتاب (الإسلام وأصول الحكم) تُحوِّر إلى أن أُوحى إلى هيئة كبار العلماء أن تبحث الكتاب. ثم رأت محاكمة الأستاذ الشيخ على عبد الرازق على ما جاء فيه وفقًا لقانون صدر ولم يستعمل وجاء عليه الدستور فلم يجعل له أثرًا.

وقد اجتمعت الهيئة التى رأت محاكمته لمحاسبته على ما جاء بكتابه. وما كان أشد دهشة المنصفين إذ رأوا أن خصوم الأستاذ الشيخ عبد الرازق هم قضاته!

وقد رأت الهيئة أن الأستاذ ملوم فى نقط سبع قالت إنها وردت فى كتابه، وهى:

«١ ـ جعل الشريعة الإسلامية شريعة روحية محضة لا علاقة لها بالحكم والتنفيذ فى أمور الدنيا».

«٢ ـ أن الدين لا يمنع من أن جهاد النبى ﷺ كان فى سبيل المُلْك لا فى سبيل الدين ولا لإبلاغ الدعوة إلى العالَمين».

«٣ ـ وأن نظام الحكم فى عهد النبى ﷺ كان موضوع غموض أو إبهام أو اضطراب أو نقص وموجبًا للحيرة».

«٤ ـ وأن مهمة النبى ﷺ كانت بلاغًا للشريعة مجردًا عن الحكم والتنفيذ».

«٥ ـ إنكار إجماع الصحابة على وجوب نصب الإمام وعلى أنه لا بد للأمة ممن يقوم بأمرها فى الدين والدنيا».

«٦ ـ إنكار أن القضاء وظيفة شرعية».

«٧ ـ أن حكومة أبى بكر والخلفاء الراشدين من بعده كانت لا دينية».

ولما دخل الأستاذ الشيخ على عبد الرازق إلى حيث هيئة كبار العلماء مجتمعة حيّا الجالسين بقوله: (السلام عليكم)، فلم يسمع لتحيته ردًا أحسن منها ولا مماثلاً له[1].

ثم أمره شيخ الجامع بالجلوس فجلس الأستاذ فى المقعد المواجه لمقعد حضرة صاحب الفضيلة الشيخ الأكبر.

فسأله شيخ الجامع: «الكتاب ده كتابك؟»

فأجابه المؤلف إيجابًا.

فسأله: «وهل أنت مصمم على كل ما فيه؟»

فأجابه بنعم.

فقال فضيلة شيخ الجامع بعد أن ألقى الكتاب على المنضدة:

«هذا الكتاب كله ضلال وخطأ ولكنًا نحن كتبنا لك عن نقط سبع فيه، ولو أنه فيه غيرها كثير كلها ضلال أيضًا. وسأقرأ لك هذه النقط السبع».

ثم قرأها ولما أتم تلاوتها قال:

«هل عندك ما تقوله؟»

أجاب الشيخ عبد الرازق، فى هدوء وابتسام:

«نعم إنى كتبت مذكرة. إذا كنتم تسمحون لى أن أقرأها. وأما إذا أردتم المناقشة شفهيًا فأنا مستعد للمناقشة ولكن هناك نقطة سابقة لكل هذا أرجو أن تسمحوا بذكرها: ولا تفهموا أنى أمسُّ كرامة هذه الهيئة بل غرضى الوحيد هو أن أحتفظ لنفسى حقًا قانونيًا أعتقده لى وقد يكون من مصلحتى أن أحتفظ به وهو فى الوقت نفسه لا يضركم ولا يضيع عليكم شيئًا».

«إنى لاحظت أن هناك محاضر تكتب فى الجلسة فأنا أريد أن أدون فى المحضر احتجاجى على الهيئة وبعدها نتناقش إذا أردتم».

---

(١) السياسة فى ١٢ أغسطس.

فبعد أن صرح له فضيلة شيخ الجامع بأن يقول ما يريد أملى على الكاتب ما يلى:

«إنى أعتقد أن هذه الهيئة الموقرة ليس لها صفة قانونية تخوّل لها محاكمتى بمقتضى المادة ١٠١ من قانون الأزهر. وإنى لم أحضر اليوم اعترافًا لها بصفة قانونية وإنما حضرت أمامها باعتبار أنها هيئة فيها أساتذتى ومشايخى وكثير من علماء الأزهر الممتازين الذين أعتقد أن لهم علىّ أدبيًا أن أجيب دعوتهم وأناقشهم فيما يريدون».

«فقال الشيخ بخيت ـ «هذا دفع يجب الفصل فيه»».

«وقال الشيخ شاكر: «يجب ضم الفصل فى هذا الدفع إلى الموضوع»».

فأيده كثير من العلماء. وأمر الأستاذ على عبد الرازق بالخروج فخرج ثم استؤنفت الجلسة، وأعلن حضرة صاحب الفضيلة شيخ الجامع ما يأتى:

«إن الهيئة قررت أنها مختصة بنظر المسألة ورفض الدفع الفرعى».

فقال الأستاذ الشيخ على عبد الرازق: «إنى أحترم هذا القرار ومع احترامى فإنى مصمم على ما قلته».

ثم أذن له بقراءة مذكرته فقرأها. وبعد بعض الإجراءات أذن له بالإنصراف فانصرف.

الحكم

وفى منتصف الساعة الأولى بعد الظهر أصدرت الهيئة الحكم الآتى محتفظة بإبداء أسبابه فيما بعد، وهو:

«حكمنا نحن شيخ الجامع الأزهر بإجماع أربعة وعشرين معنا من هيئة كبار العلماء بإخراج الشيخ على عبد الرازق أحد علماء الأزهر والقاضى الشرعى بمحكمة المنصورة الشرعية ومؤلف كتاب (الإسلام وأصول الحكم) من زمرة العلماء»[1].

---

(١) السياسة فى ١٣ اغسطس.

مذكرة الشيخ على عبد الرازق رداً على اتهاماته

صدَّر الأستاذ مذكرته بخطاب قال فيه:

«أتشرف برفع هذه الكلمات ردًا على الملاحظات السبع التى لوحظت على كتاب (الإسلام وأصول الحكم) راجيًا أن أصل بها إلى التفاهم مع علماء المسلمين ومع المسلمين كافة على ما يجلو حقيقة مسألة بحثتها ولم أكن فى ذلك إلا قائمًا ببعض ما يجب على كل عالم من البحث والتماس الحقائق».

«وما العالمية إلا صفة توجب على صاحبها البحث والتماس الحقائق وهو على كل حال مأجور إن أخطأ أو أصاب. وإنًا لنعتقد أن الوسيلة الوحيدة التى يمكن الاعتراض بها على أى بحث علمى إنما هى المناقشة فيه والمجادلة بالحسنى. ولا تبيح سماحة الدين ولا عدالة القوانين أكثر من هذا الحق».

«على عبد الرازق»

٢٢ محرم سنة ١٣٤٤ ـ ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٥.

وإنًا لآتون على مختصر المذكرة التى دفع بها الأستاذ التهم التى وجِّهت إليه:

فقد قال عن النقطة الأولى: إنه لا يعتقد أن الشريعة الإسلامية شريعة روحية محضة ولم يقُلْ ذلك مطلقًا لا فى الكتاب ولا فى غير الكتاب ولم يقل شيئًا يشبه ذلك الرأى أو يدانيه.

ثم قال:

«ولقد أرجعنا البصر فى الكتاب فما استطعنا أن نجد فيه مثارًا لذلك القول ولا أن نعرف له مأخذًا. ولم نجد فى الكتاب من أوله إلى آخره كلمة (روحية) إلا فى أثناء الكلام عن ولاية الرسول ﷺ على قومه وزعامته فيهم لا فى سياق الكلام عن الشريعة الإسلامية ولا عن شىء يتصل بذلك الموضوع كما سيتضح عند الكلام عن الملحوظة الرابعة».

«بقى الجزء الثانى من السؤال: وهو أن الشريعة الإسلامية لا علاقة لها بالحكم والتنفيذ فى أمور الدنيا».

«والذى قررناه أن النبى ﷺ قد جاء بقواعد وآداب وشرائع عامة (وكان فيها ما يمس إلى حد كبير أكثر مظاهر الحياة فى الأمم فكان فيها بعض أنظمة للعقوبات وللجيش والجهاد وللمبيع والمداينة والرهن ولآداب الجلوس والمشى والحديث).. إلخ ص ٨٤».

«وقررنا بعد ذلك ص ٨٥ (أن كل ما جاء به الإسلام من عقائد ومعاملات وآداب وعقوبات فإنما هو شرع دينى خالص لله تعالى ولمصلحة البشر الدينية لا غير. وسيَّانَ بعد ذلك أن تتضح لنا تلك المصالح الدينية أم تخفى علينا وسيان أن يكون منها للبشر مصلحة مدنية أم لا. فذلك ما لا ينظر الشرع السماوى إليه ولا ينظر إليه الرسول ﷺ)».

«بذلك نكون قد قررنا صراحة أن الشريعة الإسلامية لم تقف عند حد معين غير أننا نعتقد أن تلك الشريعة إنما أنزلها الله تعالى رعاية لمصلحة البشر الدينية وحدها. وأنه جَلَّ شأنه لم يُرِد بشىء من تلك الأحكام أن يحمى للبشر أغراضهم ومصالحهم الدنيوية لذلك قلنا فى صفحة ٧٨ إن الأغراض الدنيوية قد جعل الله الناس أحرارًا فى تدبيرها وأن النبى ﷺ قد أنكر أن يكون له فيها حكم أو تدبير، فقال عليه السلام، (أنتم أعلم بشئون دنياكم).. والدنيا من أولها لآخرها وجميع ما فيها من أغراض وغايات، أهون عند الله تعالى من أن يقيم على تدبيرها غير ما ركب فينا من عقول وحبانا من عواطف وشهوات وعلمنا من أسماء ومسميات - هى أهون عند الله تعالى من أن يبعث لها رسولاً وأهون عند رسل الله تعالى من أن يشغلوا بها وينصبُّوا لتدبيرها.. إلخ».

«وليس فى ذلك شىء أكثر من ترديد الحديث الشريف (لو كانت الدنيا تزن عند الله جناح بعوضة لما متع الكافر منها بشربة ماء) وما يجرى ذلك المجرى من الأحاديث الكثيرة الواردة فى هذا الكتاب».

وقال عن النقطة الثانية:

«إننا قد استقصينا الكتاب أيضًا فلم نجد ذلك القول فيه. وربما كان استنتاجًا لم نهتدِ إلى مقدماته. وقد ورد فى بعض صحائف الكتاب صفحة (٥٣)

شىء يقرب من هذا القول فى تقرير رأى من الآراء لم نرضَ به ومذهب رفضنا آخر الأمر أن نذهب إليه. وليس ثمة من حرج فى حكاية قول قد رددناه ورفضنا أن يكون لنا قولاً».

«بل نحن قررنا ضد ذلك على خط مستقيم ص ٧٠: نحن لا نشك فى أن الإسلام وحدة دينية والمسلمين، من حيث هم، جماعة واحدة والنبى ﷺ دعا إلى تلك الوحدة فأتمها بالفعل قبل وفاته. وأنه ﷺ كان على رأس الوحدة الدينية إمامها الأوحد ومديرها الفذ وسيدها الذى لا يُراجع له أمر ولا يُخالف له قول. وفى سبيل هذه الوحدة الإسلامية ناضل عليه الصلاة والسلام بلسانه وسِنانه وجاءه نصر الله والفتح وأيدته ملائكة الله وقوَّته حتى بلغ رسالته وأدى أمانته».

«وقلنا فى ص ٧٩: (لا يريبنَّك هذا الذى ترى أحيانًا فى سيرة النبى ﷺ فيبدو لك كأنه عمل حكومى ومظهر للملك والدولة. فإنك إذا تأملت لن تجده كذلك بل هو لم يكن إلا وسيلة من الوسائل التى كان عليه ﷺ أن يلجأ إليها تثبيتًا للدين وتأييدًا للدعوة وليس عجيبًا أن يكون الجهاد وسيلة من تلك الوسائل. هو وسيلة عنيفة وقاسية. ولكن ما يدريك فعل الشر ضرورى للخير فى بعض الأحيان وربما وجب التخريب ليتم العمران.. إلخ».

«وقلنا مثل ذلك فى صفحة ٨٤».

«أما بعد. فتلك جملة لا تلزمنا ولا يحتملها كتابنا ولا هى رأينا ونحن منها، بحمد الله، براء».

وقال عن النقطة الثالثة:

«نحن لم نقُل قطعًا إن نظام الحكم فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم كان موضوع غموض أو إبهام.. إلخ. ونحن نبرأ أيضًا من ذلك الاعتقاد».

واستدل على ذلك بما قاله فى صفحة ٥٧ وغيرها من كتابه.

أما عن النقطة الرابعة، فقد أورد ما قرره فضيلته فى كتابه بصفحات ٦٦ و٦٨ و٦٩ و٧٠.

أما عن النقطة الخامسة، فقد قال:

«نحن نرى ما قررناه فى الكتاب من أنه لم ينعقد بين المسلمين، صحابة أو غيرهم، إجماع على وجوب الإمام بالمعنى الذى اصطلح الفقهاء على تسميته بالخليفة ونحن نعتقد أننا فى ذلك نقف فى صف جماعة غير قليلة من أهل القبلة ومن سلف هذه الأمة وعلمائها الصالحين الذين لا يمكن الطعن فى دينهم ولا فى علمهم».

«وليس صحيحًا أننا ننكر إجماع الصحابة على أنه لا بد للأمة ممن يقوم بأمرها فى الدين والدنيا».

ثم ذكر ما قرره بصفحة ٢٣ وما بعدها. وفى صفحة ٣٥.

واستخلص من ذلك ما يلى:

«إن يكن الفقهاء أرادوا بالإمامة أو الخلافة ذلك المعنى الذى يريده علماء السياسة بالحكومة كان صحيحًا ما يقولون من أن إقامة الشعائر الدينية وصلاح الرعية يتوقفان على الخلافة بمعنى الحكومة فى أى صورة كانت الحكومة، أما إذا أرادوا بالخلافة ذلك النوع الخاص الذى يعرفون فدليلهم أقصر من دعواهم وحجتهم غير ناهضة».

وقال عن النقطة السادسة:

«نحن قررنا فى صفحة ٣٩ أنه (لا شك فى أن القضاء بمعنى الحكم فى المنازعات وفضها كان موجودًا فى زمن النبى ﷺ كما كان موجودًا عند العرب وغيرهم قبل أن يجىء الإسلام وقد رُفعت إلى النبى ﷺ خصومات فقضى فيها وقال صلى الله عليه وسلم: (إنكم تختصمون إلىَّ ولعل بعضكم ألحنُ بحجته من بعض فمن قضيت إليه بحق أخيه شيئًا بقوله فأنا أقطع له قطعة من النار فلا يأخذها».

«وفى التاريخ الصحيح شىء من قضائه عليه السلام فيما كان يرفع إليه.. إلخ. فأما جعل القضاء وظيفة معينة من وظائف الحكم ومراكز الدولة واتخاذه

مقامًا ذا أنظمة معينة وأساليب خاصة فذلك هو الذى نعتقد كما قررنا صفحة ١٠٣ أنه من الخطط السياسية الصرفة (ولا شأن للدين بها فهو لم يعرفها ولم ينكرها ولا أمر بها ولا نهى عنها وإنما تركها لنا لنرجع فيها إلى إحكام العقل وتجارب الأمم وقواعد السياسة).

«والذين ذهبوا إلى أن القضاء وظيفة شرعية قالوا: (إن القضاء خطة مختصة بالخلافة ومتفرعة عنها وداخلة فيها). مقدمة ابن خلدون، ص ٢٠٧».

«وقالوا: (إن نصب القاضى من ضرورات نصب الإمام فكان فرضًا. (بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع، ج ٧، ص ٢)».

«فالقضاء عندهم يستمد حكمه من حكم الخلافة أو الإمامة العظمى فمن أنكر الخلافة أنكر القضاء. وقد عرفت ما توارد على الخلافة من إنكار. فذلك الإنكار كله ينصبُّ حتمًا على القضاء أيضًا. ويزيد القضاء عن الخلافة لما نقله بعضهم من أن (الإمام أحمد فى أظهر رواياته يرى أنه ليس من فروض الكفايات ولا يجب على من تعين له الدخول فيه وإن لم يوجد غيره ـ سيدى عبد الوهاب الشعرانى فى الميزان الكبرى، ج ٢، ص ١٨٣، ١٨٤».

وأما عن النقطة السابعة، فقد قال:

«الذى قررناه فى أول صفحة ٩٠: (أن زعامة النبى صلى الله عليه وسلم كانت، كما قلنا، زعامة دينية) وأردنا بكونها دينية أنها جاءته عن طريق الرسالة لذلك قلنا عقب كلمة (دينية) ما نصه: (جاءت عن طريق الرسالة لا غير) فذلك صريح فى أن الزعامة الدينية معناها الزعامة التى تستند إلى الرسالة والوحى. وتقابل الزعامة الدينية بهذا المعنى الزعامة اللادينية فهى التى لا تستند إلى وحى ولا رسالة».

«كذلك قلنا فى صفحة ٩٠: (طبعى ومعقول إلى درجة البداهة ألاَّ توجد بعد النبى زعامة دينية. وأما الذى يمكن أن يُتصور وجوده بعد ذلك فإنما هو نوع من الزعامة جديد ليس متصلاً بالرسالة ولا قائمًا على الدين ـ هو إذنْ نوع لا دينى.

وإذا كانت الزعامة لا دينية فهى ليست شيئًا أقل ولا أكثر من الزعامة المدنية أو السياسية. زعامة الحكومة والسلطان لا زعامة الدين».

«وأما إذا أُريد بكلمة لا دينية معنى آخر غير ما هو واضح فى الكتاب فذلك ما لا شأن لنا به».

ولقد قامت ضجة كبرى حول هذا الكتاب وحول مؤلفه اشتركت فيها جميع الصحف المصرية عربية وإفرنكية، كما اهتمت بها الصحف الأجنبية. وصدرت التيمس المصورة، وهى أهم جريدة إنكليزية، وفى صدرها صورة الأستاذ المؤلف.

وكانت صحيفة (السياسة) قد كتبت فى الموضوع عدة مقالات قالت فى أولاها تحت عنوان: «فصل السلطات وقرار هيئة العلماء» ما يأتى:

«لكن هيئة كبار العلماء ذهبت حين نظرت فى كتاب (الإسلام وأصول الحكم) مذهبًا غير الذى رجونا أن تذهب إليه. فقررت إخراج مؤلفه من زمرة العلماء. ولقرارها هذا، فضلاً عن أثره الدينى، نتائجه المدنية. فهو يقضى فوق (محو اسم المحكوم عليه من سجلات الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى طرده من كل وظيفة وقطع مرتباته فى أى جهة كانت وعدم أهليته للقيام بأية وظيفة عمومية دينية كانت أو غير دينية)».

«هذه النتائج المدنية التى تترتب على قرار هيئة كبار العلماء تفتح مسألة كانت إلى اليوم مغلقة. وقد كنا نرجو أن لا تُفتح فى مصر لما ترتب على فتحها فى غير مصر من الآثار».

«هذه المسألة هى ما للهيئة الدينية من حق التداخل فى شئون السلطات المدنية ومبلغ استقلال كل وزير فى وزارته لتكون مسئوليته على مقدار هذا الاستقلال».

«وكل وزير مسئول عن موظفيه مسئولية دستورية. وهو مقابل هذه المسئولية مستقل بالنظر فى أمر ترقيتهم وتأديبهم. وقد بلغ من احترام القانون لهذا الاستقلال الذى لا تتحقق مسئولية بدونه أن النيابة العمومية لا ترفع الدعوى

الجنائية على موظف قبل أخذ رأى الوزارة التابع لها. فكيف يمكن أن يتحقق استقلال الوزير وأن تتحقق مسئوليته الدستورية بالنسبة لهذا العدد الكبير من الموظفين الذين يحملون شهادات المعاهد الدينية إذا كانت هيئة كبار العلماء تستطيع أن تُخرج من ترى إخراجه منهم من زمرة العلماء وكان لقرارها هذه النتائج المدنية التى أشرنا إليها؟».

«هذه مسألة متعلقة بالدستور وبنظام الحكم. فهذا الأثر الذى رتبته المادة ١٠١ من قانون الأزهر لا يمكن أن يتفق بحال من الأحوال وما قرره الدستور من المسئولية الوزارية، فضلاً عما كفله من حرية الرأى والجهر به. وإذا فرضنا المستحيل وقبلت الوزارة ذلك فى أمر الحكم الذى أصدرته هيئة كبار العلماء أمس، فهل يمكن قبوله فى المستقبل من غير تعريض الأحكام الدستورية جميعًا للاضطراب والانهيار؟».

ونشرت مقالاً آخر تحت عنوان: (بعد قرار العلماء) لكاتب أخفى اسمه هنأ فيه الشيخ على عبد الرازق بهذا الحكم؛ لأنه دل على أنه رجل مفكر من أنصار الحرية حُماة الحق. وهزأ من هذا الحكم وقال:

«تعال بنا نضحك فقد كان كتابك مصدرًا لتغيير الأرثوذكسية فى الإسلام ولست أنت الذى غيَّرها أيها الطريد المسكين وإنما غيرها الذين طردوك وأخرجوك من الأزهر. نعم كان أهل السُّنة وما زالوا يرون أن الخلافة ليست ركنًا من أركان الدين وأن الشيعة فسقوا حين عدوها كذلك. فلما قلت للناس فى كتابك ما أجمع عليه أهل السنة غضب عليك أهل الأزهر ورموك بالابتداع والإلحاد وأخذوا يقولون إن الخلافة أصل من أصول الدين».

«ولِمَ لا؟ الشيعة هم الذين بنوا القاهرة وهم الذين بنوا الأزهر وشيّدوه. أليس الفاطميون هم الذين أنشئوا المدينة ومسجدها الجامع؟ فأى عجب فى أن تعود مدينة القاهرة شيعية كما كانت يوم أسسها الفاطميون؟ وأى عجب من أن يعود الأزهر شيعيًا كما كان يوم بناه الفاطميون؟»[1].

---

(١) السياسة فى ١٤ أغسطس.

حديث للشيخ على عبد الرازق

ونقلت عن جريدة (البورص إجيبسيان) حديثًا جرى لمندوبها مع الأستاذ الشيخ على عبد الرازق، فبعد أن وصف المندوب خلاله قال إنه صرح له بما يلى:

«إن فكرة الكتاب الأساسية التى حكم علىّ من أجلها هى أن الإسلام لم يقرر نظامًا معينًا للحكومة ولم يفرض على المسلمين نظامًا خاصًا يجب أن يحكموا بمقتضاه بل ترك لنا مطلق الحرية فى أن ننظم الدولة طبقًا للأحوال الفكرية والاجتماعية والاقتصادية التى نوجد فيها مع مراعاة تطورنا الاجتماعى ومقتضيات الزمن».

«أما فكرتى فى الخلافة فهى أنها ليست نظامًا دينيًا. والقرآن كما قلت فى كتابى (لم يأمر بها ولم يُشِرْ) وقد قلت أيضًا إن الدين الإسلامى برىء من نظام الخلافة. برىء بالأخص من الأدواء التى عصفت به وعملت كثيرًا على تأخير المسلمين فى سيرهم نحو التقدم سواء من الوجهة الفكرية أو العلمية أو الاجتماعية والتشريعية. لقد شلت الخلافة كل تطور فى شكل الحكومة عند المسلمين نحو النظم الحرة خصوصًا بسبب العسف الذى أنزله بعض الخلفاء بتقدم العلوم السياسية والاجتماعية فإنهم قد صاغوها فى خير قالب يتفق مع مصالحهم».

فسأله المندوب قائلاً:

«إذن فالإسلام يترك المسلمين أحرارًا فى إنشاء الحكومة التى يرونها وأن يبحثوا من الوجهة العلمية عن أحسن شكل للحكومة يسد حاجتهم».

فأجاب: ـ «نعم بلا ريب. وإنى أتحدى أى عالم يقول بعكس ذلك ويؤيد رأيه بأى نص من القرآن وبحديث واحد. اعلم أن الإسلام دين حر قبل كل شىء. يلائم كل العصور والبيئات».

«وليس الخليفة خليفة النبى. وهذا، مع الأسف، خطأ شائع جدًا. لقد أثبتُّ فى كتابى أن النبى لم يكن قط ملكًا وإنه لم يحاول قط أن ينشئ حكومة أو دولة. فقد كان رسولاً بعثه الله ولم يكن زعيمًا سياسيًا».

«ولقد زعم خصومى أنى أردت بكتابى أن أخدم مصالح حزب سياسى معين وهذا اختلاق واختلاق محض. لست عضوًا فى أى حزب. وقد لبثت دائمًا بعيدًا عن المعارك الداخلية وعن كل نشاط سياسى. إنى رجل دين ورجل شريعة ولم يحملنى على وضع كتابى إلا غاية علمية وقد كتبت بعيدًا عن كل أهواء السياسة بل ليست لموضوع الكتاب علاقة بالسياسة. فهو لم يتعدَّ حدود العلم الخالص. يكفى أن تقرأ الكتاب لتجزم بأن حزبًا سياسيًا ما لا يمكن أن يستخرج منه أية فائدة. ولكن أشخاصًا من ذوى الغايات والنيات السيئة هم الذين شوّهوا آرائى ومسخوا النصوص ليقولوا بعكس ذلك».

«أما الحكم الذى أصدرته هيئة كبار العلماء فإنه باطل مخالف للدستور لأن الدستور قد كفل حرية الرأى لكل مصرى وليست له ثمة سابقة. وهو مؤسس على قانون صدر فى أيام الخديو عباس عقب الإضراب الكبير الذى حدث فى الأزهر سنة ١٩٠٩. على أنه لم يُطَبق قط قبل اليوم».

«ولن يكون لهذا الحكم ثمة أثر لأن الدستور يكفل حرية الرأى. وأظن أنه لن يخرق فيما يتعلق بكتابى. ولا أعتقد أيضًا أن الحكم ينتقص من كتابى فى العالم الرأى العام الإسلامى».

فسأله المندوب: «هل يمكن أن نعتبرك زعيمًا لمدرسة؟».

فأجاب - «لست أعرف ماذا تعنى بزعيم مدرسة فإن كنت تريد بهذا أن لى أنصارًا يسرنى أن أصرح لك أن الكثيرين يرون رأيى لا فى مصر وحدها بل فى العالم الإسلامى بأسره. وقد وصلتنى رسائل التأييد من جميع أقطار العالم التى نفذ إليها الإسلام».

«ولا ريب أنى، رغم الحكم، لن أزال مستمرًا فى آرائى وفى نشرها. لأن الحكم لا يعدل طريقة تفكيرى».

«وسأسعى إلى ذلك بكل الوسائل الممكنة كتأليف كتب جديدة ومقالات فى الصحف ومحاضرات وأحاديث».

فسأله المكاتب: «وهل يخرجك هذا الحكم من زمرة الإسلام؟».

فغضب الأستاذ لهذا السؤال وقال بحدة:

«كلاً على الإطلاق. لقد أخرجنى الحكم من هيئة علماء الأزهر. وهى هيئة علمية أكثر منها دينية ولم ينشئها الدين الإسلامى. ولكن أنشأها مشرع مدنى لم تكن له أية صفة دينية ولا أغراض إدارية. وعلى هذا فإنى لن أكون فى حسن الإيمان والإخلاص للإسلام أقل من أولئك العلماء الذين قضوا بإخراجى»[1].

وقد كتبت هذه الجريدة (السياسة) عدة مقالات حول هذا الحادث لا نجد من الضرورى رصدها هنا؛ لأنها كلها كانت ترمى إلى تخطئة الهيئة التى أصدرت الحكم فى حكمها وتحبيذ إطلاق حرية الفكر والنشر.

إنما نذكر منها تلك المقالة التى نشرتها تحت عنوان: (نور الله لا يخبو - إنما ندافع عن الإنسانية فى الإنسان)[2]، والتى تحت عنوان: (كيف يحرفون الموقف - نريد حرية الرأى للناس جميعًا)[3]، والتى تحت عنوان (نحن فى انتظار قرار هيئة كبار العلماء)[4]، والتى تحت عنوان (حول محاكمة الشيخ على عبد الرازق) لعالِم من علماء الأزهر، والبحث الشائق الذى بحثته هذه الصحيفة فى بطلان قرار كبار العلماء لصدوره من هيئة لا تملك إصداره قانونًا حيث حلت فيه قانونَى الأزهر الصادر أولهما فى ١٣ مايو سنة ١٩١١ والثانى فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٠[5]، والمقال المدبج بيراع الأستاذ عبد الوهاب البرعى تحت عنوان (حرية الفكر)[6].

---

(١) السياسة فى ١٤ أغسطس.
(٢) السياسة فى ١٨ أغسطس.
(٣) السياسة فى ١٩ أغسطس.
(٤) السياسة فى ٢٥ أغسطس.
(٥) السياسة فى ٢٦ أغسطس.
(٦) السياسة فى ٢٦ منه.

وممن انضم إلى جريدة السياسة فى الرأى وأيدها فى الدفاع عن حرية الفكر وعن النظام الدستورى. جريدة كوكب الشرق فإنها، وإن اختلفت مع جريدة السياسة فى المذهب السياسى، قد ناصرتها فى مذهبها هذا. وإنَّا لنذكر لها مقالاً نشرته بتوقيع رئيس تحريرها الأستاذ أحمد حافظ عوض بك قال فيه:

«كنا نستطيع أن نستغل ذلك الحادث، كسعديين مخالفين لهم، ـ هذا عدا ما فى ذلك الاستغلال من الضرب على وتر الدين الحساس وتنفير الأزهر وعلماء الأزهر من الأحرار الدستوريين ـ كنا نستطيع أن نستغل ذلك حزبيًا. ولكن ضمائرنا أبت هذا الاستغلال. ونفوسنا استنكرته ووطنيتنا تسامت عن مثل هذه الاعتبارات الحزبية».

«ومن أجل هذا رجونا، فى العدد الماضى من الكوكب، الأدباء والمفكرين أن يتخذوا من هذا الحادث موعظة يتعلمون منها أن الأحرار من كل الأحزاب (فى حاجة إلى التآزر أمام الأفكار الرجعية مما يمس الدستور وما كفل من الحريات العامة)».

«ويسرنا أن يكون لهذه الكلمة صدى فى نفوس الذين عنيناهم. فكتبوا يقولون اليوم فى جريدة السياسة»:

«ليس أتعس من أن تعيش الأمم عيش نفاق وتضليل. وليس أتعس من أن تنشر على الناس راية الحرية لا ليكونوا أحرارًا ولكن لتحجب هذه الراية عن أبصارهم ما وراءها من هوة سحيقة هى هوة الاستبداد البشع الذى يعمل ليقتل كل قلب يعقل وكل نفس تحس. وكل روح تؤمن بالله. وبما وهب الله للناس من حرية وحياة. نريد أن نعرف. ونريد أن يعرف العالم هل لمصر نظام هو الدستور تحكم على موجبه أم لها غير الدستور نظامًا خفيًا تمتد خلاله ظلماته أيدٍ تفتك بما قرر الدستور من حقوق ثم يكون لهذا الفتك مقامه واحترامه؟ نريد أن نعرف. فقد سئمنا المواربة ونريد أن نخرج من عيش النفاق. فكل منافق شيطان وكل شيطان فى النار)».

«فأهلاً وسهلاً بهذه الصراحة وأهلاً وسهلاً بالظروف ـ مهما ساءت ـ تخرج الرجال الأحرار من دائرة الفناء فى الحزبية».

«لقد وجدنا الأرض المشتركة التى نلتقى فيها كرماء شرفاء سعديين وغير سعديين وشعرنا بالخطر الذى تلتئم الصفوف عند ظهوره. فهل من سميع أو مجيب..؟»(١).

وكانت أشد الصحف لهجة ضد الأستاذ المؤلف ومُناصرةً لقرار هيئة العلماء، جريدة الاتحاد وجريدة (اللواء والأخبار).

نذكر للأولى مقالاً تحت عنوان (عود إلى قرار هيئة العلماء) قالت فيه:

«رأى القراء مما كتبناه أمس فى الموضوع أن مسألة الشيخ على عبد الرازق بعيدة عن الدستور لا يمسه منها رشاش على الإطلاق. ولكن الظاهر أن حضرات الزملاء لا يريدون أن نفرغ من هذا الموضوع وأن ننصرف إلى ما هو أجدى وكأنّا بهم يأبون إلا أن يحيطوه بجو غريب عنه أجنبى منه ليخفوا تفه المسألة ويواروا حقيقة ضآلتها. ذلك أنهم يلحون فى ذكر الدستور والذياد عنه والعقل الإنسانى ومحاولة تعطيل حريته (فى تفكيره البرىء) والحياة الإنسانية والسعى فى دفع الناس إلى (درك الهمجية وهدم صرح المدنية وحكمة الوجود)».

«نص الدستور فى مادته الثانية عشرة على أن (حرية الاعتقاد مطلقة) ولعل الكتّاب يلاحظون هنا لفظ (الإطلاق) ولا يخفى عليهم أن هذا إنما كان هكذا لأنه لا سبيل إلى غير ذلك. وليس فى الإمكان الحد من حرية الاعتقاد لا بقانون ولا بغيره. فلكل امرئ أن ينطوى على ما شاء من العقائد خيرًا كانت هذه العقائد أو شرًا وصحيحة أو سقيمة فما يملك أحد أن يدخل بين المرء ونفسه وأن ينقب بين أضلاعه وعما تحتها ما دام الأمر مقصورًا على الفرد فهو وما اختار لنفسه».

«ولكن المسألة تتغير إذا تجاوزت حدود الفرد وخرجت عن دائرته وصارت تعنى أكثر من إنسان واحد».

---

(١٠) كوكب الشرق فى ١٧ اغسطس.

«ومن هنا نص الدستور فى المادة ١٤ على أن (حرية الرأى مكفولة. ولكل إنسان الإعراب عن فكره بالقول والكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك فى حدود القانون)».

«وقد وضعنا خطًا تحت (فى حدود القانون) لأن هذه العبارة لم تَرِدْ عبثًا وإنما الذى دعا إليها هو أن كل ما يعنى أكثر من فرد واحد يجب أن يكون خاضعًا للقوانين السارية على الجماعة ونظن أن من البدهىّ أن الدستور لم ينص على حرية الفكر للأستاذ الشيخ على عبد الرازق وحده. وأن هذا النص لم يوضع من أجله هو دون سواه!! ومتى كان الأمر كذلك فلسنا نفهم أن نثور ثائرة الكتّاب لأن هيئة كبار العلماء ذهبت إلى رأى يخالف ما ذهب إليه الأستاذ الشيخ على. أليس لها مثل حقه فى الارتياء؟؟ أو سَلْ، إذا شئت وكنت من رأى صاحب كتاب الإسلام وأصول الحكم، أليس لها الحق فى أن نخطئ؟؟ بلا شك! وحقها هذا مستمد من حقها فى استعمال رؤوسها. وليس من المحتم أن لا يعدو المرء الصواب فى كل ما يفكر فيه. فأنت ترى أنك لا تستطيع أن تنكر على هذه الهيئة الموقرة حقها فى إصدار قرارها. حتى إذا كان فى رأيك، مبنيًا على الخطأ، كما لا تستطيع أن تنكر على الشيخ علىّ حقه فى إذاعة رأيه وإن كان قائمًا على خطأ».

«ومن الفوضى ولا شك أن تعض على حريتك أنت بالنواجذ وأن تأبى احتمال المسئولية المترتبة على استعمالك هذه الحرية. وعجيب ولا شك أن يكون مقبولاً عند أنصار الشيخ على أن يوجه الكتاب إليه النقد وأن يرفضوا مخالفة كبار العلماء له فى مذهبه وأن يوجهوا إلى حضراتهم بسبب ذلك عبارات السخف اللاذع والتهكم المؤلم! وكل ما هنالك أن هيئة استعملت حقها الطبيعى فى الارتياء مثله وحقها القانونى فى إخراجه من زمرتها بعد أن انعقد إجماعها على مخالفته وإنكار قوله»[1].

وقد نشر الأستاذ الشيخ محمد رشيد رضا صاحب مجلة المنار والعالم الباحث والكاتب المشهور بحثًا فى جريدة اللواء والأخبار، فنّد فيه مذكرة الشيخ

---

(١) الاتحاد فى ١٨ أغسطس.

على عبد الرازق فى الرد على اتهام كبار العلماء له. نكفى بإلفات النظر إليها لأنها بحث دينى مطول لا محل لإثباته هنا[1].

ولقد رن صدى هذه المحاكمة فى إنكلترا فكتبت عنها الصحف هناك بما يلائم مشاربها:

فنشرت جريدة «ليفربول پوست» مقالاً عنوانه: (مطاردة الهرطقة الإسلامية)، قالت فيه:

«إن الإسلام دين الدولة فى مصر والأزهر جامعة تابعة للدولة. ولم تجرب إلى اليوم مقدرة الأزهر فى مطاردة الهرطقة. ولكن الأزهر يقرر الآن سلطته بشدة».

«وقد وضع الدين فى مصر قوانين تقضى بفصل أي قاض يُحكم عليه بالهرطقة من الأزهر عن وظيفته ويفقده جميع المؤهلات للتعيين فى أية وظيفة حكومية. ولما عجز الأزهر عن حمل الحكومة على محاكمة الشيخ على عبد الرازق أصدر قرارًا بفصله من زمرة العلماء. وقد بقى أن يصادق وزير الحقانية على هذا القرار ولكن الرأى العام المصرى لا يؤيد تحفز الأرثوذكسية الإسلامية للشجار. وقد بُذلت مساع جدية لإحباط خططها. وسنرى إذا كانت هذه الأرثوذكسية ستنتج فى فصل رجال الدين العصريين عن غيرهم. وأن رجال الدين جميعًا سيسيرون معًا فى طريق التقدم. وربما هزت حادثة مصطفى كمال باشا العائلية أدمغة المصريين وأحدثت لغطًا بينهم. ولكن يلوح أن تغيير النظام الاجتماعى فى مصر يهدد ما للأرثوذكسية الدينية من نفوذ على سير الدولة فى طريق التقدم»[2].

ولقد كان لهذه المسألة أثرها فى حالة مصر السياسية مما سيظهر ذلك فى حوادث شهر سبتمبر من هذا العام.

■ ■ ■

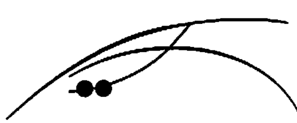
(١) اللواء المصرى والأخبار.

(٢) البرقيات الخصوصية لجريدة السياسة فى ١٥ أغسطس.



الفصل الثالث

متفرقات



إسماعيل صدقى باشا فى روما ومسألة جغبوب

كان القيظ كما أسلفنا داعيًا لتفرق الكبراء والعظماء فى أنحاء أوروبا؛ طلبًا للراحة وتمتيعًا للنفوس بأجوائها البديعة فى ذلك الوقت ومناظرها التى تزيح الهموم وتجلب الغبطة والسرور.

ولقد كان صاحب المعالى إسماعيل صدقى باشا وزير الداخلية ممن قصد تلك الربوع لهذه الغاية فنزل فى أرض إيطاليا. غير أن الظروف السياسية بين البلدين: مصر وإيطاليا لم تدعه فى راحة كما أن كرم الطليان لم يدعه يفلت من المآدب الرسمية التكريمية. فقد تباحث معاليه مع السنيور موسولينى رئيس الوزارة الإيطالية فيما بين البلدين من الخلاف على مسألة جغبوب، مباحثات قيل إنها أدت إلى التفاهم.

فقد روى المراسل الخاص لجريدة الأهرام أنه:

«أُعلن فى بلاغ رسمى أن وزير الداخلية المصرية أراد أن يؤكد بنفسه لرئيس الوزارة الإيطالية ما فى صدر الحكومة المصرية والشعب المصرى من روح الاتفاق والرغبة فى أن تؤدى المفاوضات بين البلدين إلى التفاهم. وقد أكد السنيور موسولينى لصدقى باشا مثل هذه العواطف ورجا منه إبلاغ مصر عواطفه الودية وأمانيه حسن مستقبلها».

قال: «وقد باحث صدقى باشا أعضاء الوفد الإيطالى. وتم الاتفاق على أن يجتمع الوفدان فى النصف الثانى من شهر أكتوبر القادم لإنجاز مهمتهما»[1].

وروى هذا المراسل لذلك أنه:

«أُقيمت يوم ١٨ أغسطس فى فندق إكسلسيور مأدبة رسمية تكريمًا لإسماعيل صدقى باشا حضرها السنيور جراندى وكيل وزارة الخارجية الإيطالية والسينور كانتاليبو وكيل وزارة المستعمرات والكونت تازيللى دى روكا والمركيز نجروتو كمبياك والمندوب الإيطالى الأول فى لجنة تعيين الحدود والسنيور كاريجليا المندوب الإيطالى الثانى فيها والسنيور أرلونا المدير العام فى وزارة الخارجية والمركيز بالوتشى دى كالبولى مدير مكتب السنيور موسولينى ومحمد صادق خلوصى بك القائم بأعمال المفوضية المصرية فى روما وحسن مختار رسمى أفندى سكرتير المفوضية المصرية. ولم تُلقَ خطب فى آخر المأدبة ولم يقابل صدقى باشا أى رجل آخر من رجال السياسة وسيسافر اليوم مساء إلى جنيف»[2].

ولقد كان لمساعى صدقى باشا فى روما صدًى فى لندرة رددته الصحف هناك. ولقد نشرت التيمس والمورننج پوست والمانشستر جارديان برقيات من مكاتبيها فى روما «أشاروا فيها إلى الحديث الذى دار بين صدقى باشا والسنيور موسولينى وقالوا إنه كان حديثًا يبعث على الارتياح وأن اللجنة المصرية ستجتمع باللجنة الإيطالية فى شهر أكتوبر الآتى»[3].

ولقد علقت جريدة (إيبوكا) الإيطالية على المباحثة التى جرت بين إسماعيل صدقى باشا والسنيور موسولينى فكررت القول:

«إن واحة جغبوب لم تكن تابعة لمصر فى زمن من الأزمان لا اسمًا ولا فعلاً. مع ذلك تطالب بها مصر التى أخذتها نشوة الاستقلال دون أن يكون لديها حجة حقيقية تؤيد حقها».

---

(١) البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام فى ١٩ أغسطس.
(٢) البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام فى ١٩ أغسطس.
(٣) البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام فى ١٩ أغسطس.

وأخذت جريدة (چورنالى وباطاليا) تطالب بواحة كُفْرة لإيطاليا طبقًا لاتفاق اللورد ملنر والسنيور شالويا وقالت:

«إنه بإزاء ما أبدته إيطاليا من المجاملة والحزم لم تشأ الحكومات المصرية ولم تستطع إنكار حقنا. ولم تتغير المسألة من حيث المبدأ وتقتضى الحال تسوية التنفيذ، وأما التأجيل إلى الخريف فهو من وسائل البراعة الشرقية فى التدبير. وقد قدمت لنا زيارة صدقى باشا ضمانًا أدبيًا عظيم القيمة فالمباحثة بينه وبين السنيور موسولينى ذات معنى سياسى كبير»[1].

حول انضمام مصر إلى عصبة الأمم

كتبت كثير من الصحف منذ مدة تحث الحكومة المصرية على الانضمام إلى جمعية الأمم، مبينة ما ينالها من الخير من جراء هذا العمل السياسى العظيم. وكان سفر دولة زيور باشا إلى لندرة مثارًا للظن بأنه سيباحث فى هذا الأمر الحكومة الإنكليزية.

ولقد قال المراسل الخصوصى لجريدة الأهرام بباريس فى برقية بعث بها إلى جريدته فى القاهرة بهذا الشأن ما يلى:

«أشرنا عند سفر دولة زيور باشا إلى لندن إلى أنه قد يباحث الحكومة البريطانية فى مسألة انضمام مصر إلى عصبة الأمم. ولما كان مجلس عصبة الأمم على وشك الانعقاد وهو، ولا شك، سيبحث فى مسألة قبول دول جديدة فى العصبة فقد قصدت، إذ كنت فى چنيف، دار العصبة مستطلعًا لعلّى أعلم ما إذا كانت مصر سترشح نفسها لدخول العصبة بعد سفر دولة زيور باشا إلى لندن فلقيت من موظفى العصبة مجاملة عظيمة وفهمت منهم أنه ما من سعى رسمى أو شبه رسمى بذل حتى الآن فى سبيل انضمام مصر إلى العصبة ويلوح أنه ليس من المرجح أن يتناول مجلس العصبة فى اجتماعه هذه السنة مسألة دخول مصر فى العصبة. وقال لى أحد الثقات الخبيرين بما يجرى فى لندن

---

(٤) البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام فى ١٩ أغسطس.

إنه من المؤكد أن انضمام مصر إلى العصبة يكون ذا فائدة كبيرة لها. فإن نظامها الدولى ليس، حتى الآن، صريحًا من بعض الوجوه. فدخولها فى عصبة الأمم يساعد على جلاء مركزها كثيرًا من الوجهة القانونية الدولية. ولا شك أن طلب مصر الانضمام إلى العصبة يصادف تأييدًا من جميع الدول الشرقية المشتركة فى العصبة. ومن المؤكد أنه فى السنة الماضية، أيام وزارة المستر مكدونالد، كانت إنكلترا تؤيد طلب مصر لو قدمت هذا الطلب. وأما الآن فى عهد وزارة المحافظين فقد تغيرت الحال. فليست تلك الوزارة متفقة على الخطة التى تُتبع فى المسائل المتعلقة بعصبة الأمم. وإذا كان المستر تشمبرلين يميل إلى عصبة الأمم ميل المستر مكدونالد إليها فإن المستر اموى وزير المستعمرات خصم شديد لنظام عصبة الأمم يقاوم أى تنزل عن امتيازات الإمبراطورية فى سبيل التحكم. وما يوكل إلى العصبة من الإشراف والمراقبة فمن المحتمل أن يعارض معارضة قوية فى انضمام مصر للعصبة فالشعور السائد، والحالة هذه، أن زيور باشا لم ينجح فى تحقيق رغبته فى عرض المسألة على مجلس العصبة فى شهر سبتمبر القادم وسبب ذلك معارضة بعض أعضاء الوزارة البريطانية»[1].

سفر زيور باشا إلى فرنسا

بعد أن أتم زيور باشا زيارته لإنكلترا التى قوبل فيها بما قوبل به من الحفاوة والإكرام قصد فرنسا. ليروّح عن نفسه فى ربوعها. وقد وصف المراسل الخاص لجريدة الأهرام سفره من لندرة فقال:

«سافر زيور باشا فى الساعة العاشرة والدقيقة ٤٥ من صباح اليوم إلى كنتر بكسفيل. وقد ودعه على المحطة عزت باشا وزير مصر فى لندن وجميع موظفى المفوضية المصرية ورافقه سيداروس بك إلى دوفر. وودعه أيضًا جماعة من أصدقائه المصريين والإنكليز بينهم السير ووتر هوس مندوبًا من قِبل رئيس

(١) البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام فى ٢٦ أغسطس.

الوزراء والمستر هورنسبى وصالح عنان باشا وجورجى ويصا بك. وكانت دلائل الابتهاج والسرور بادية على وجه زيور باشا وهو واقف فى باب صالونه يتحدث مع الحاضرين إلى أن تحرك القطار»[1].

وقد وصف المُكاتب الخصوصى لجريدة الأهرام بباريس وصول دولته إلى باريس ببرقية أرسلها إلى جريدته، قال فيها:

«وصل مدحت زيور بك سكرتير دولة زيور باشا إلى باريس أمس مساء (٣٠ يولية) متقدمًا دولته إليها».

«وغادر زيور باشا لندن اليوم فى الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والخمسين صباحًا قادمًا إلى باريس فوصل إليها فى الساعة السادسة والربع مساء. وقد استقبل دولته عند وصوله إلى محطة الشمال معالى محمود فخرى باشا وزير مصر المفوض فى باريس وموظفو المفوضية المصرية. وبعد استقباله والترحيب بدولته سار إلى الفندق الذى نزل فيه للاستراحة من عناء السفر. فقد تعب دولته قليلاً من اجتياز المانش فى وقت اشتد فيه اضطراب أمواجه».

«وسيسافر دولته إلى كونتر بكسفيل غدًا للاستشفاء مدة ٢١ يومًا ثم يعود إلى باريس فيقيم فيها حينًا».

زيور باشا يصف أثر زيارته لإنكلترا نفسه

وقد نشرت جريدة التيمس حديثًا لزيور باشا مع مندوبها، قال فيه:

«إن الستة عشر يومًا التى قضيتها هنا ملأت قلبى سرورًا. وقد دهشت للتطورات العظيمة التى وقعت منذ زيارتى الأخيرة للندن فى سنة ١٩٠٨ فلاحظت دلائل تدل على نشاط الصناعة من جميع وجوهها. ولا يسع من يزور لندن التى هى قلب الإمبراطورية البريطانية إلا أن يشعر فى نفسه بآثار لا تمحى.

---

(١) البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام فى أول أغسطس.

فأنا أوصى جميع مواطنىَّ الذين فى وسعهم زيارة إنكلترا أن ينتهزوا أقرب فرصة لأداء هذه الزيارة».

«وقد تأثرت نفسى بما لقيته من الحفاوة فى المقابلات الرسمية والخصوصية فشاهدت فى كل مكان روحًا تنطوى على أصدق مظاهر الود ورغبة فى جعل إقامتى سارة لذيذة. وهذا ما تم فى الواقع وقد غمرتنى مظاهر كرم الضيافة التى بدت من تلقاء نفسها والآن أغادر إنكلترا حافظًا لها فى نفسى أجمل ذكرى. وقد صممت على أن أعيد الكرّة فى القريب العاجل. وعندى أن رخاء مصر وتقدمها تقدمًا ناجحًا كدولة يتوقفان على خطة بريطانيا الودية فمن الأمور الجوهرية للأمتين أن تسيرا على وفاق ودى. أما رجائى العظيم فى زيارتى - ولو أنها زيارة خصوصية بحتة - فهو توثيق عُرَى الصداقة بين إنكلترا ومصر وإنى لا أعد الشرف العظيم الذى أولانى إياه جلالة الملك امتيازًا لشخصى فقط بل بشير يبعث على الرجاء بحسن مستقبل العلاقات بين إنكلترا ومصر»[1].

بعد تنفيذ الحكم فى قتلة السردار

كان من المنتظر بعد تنفيذ الحكم على قاتلى السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام السابق، أن تعترف إنكلترا بأن مصر وحكومتها وهيئاتها السياسية لم يكن لها يد فى تلك الجريمة. وأنها قد تسرعت حين فرضت مسئولية الحكومة المصرية وبنت على هذه المسئولية تلك المطالب الفادحة التى أثقلت بها كاهل مصر وهددت بها كيانها وأرهقت بها عاتقها. فتداوى سمعتها فى العالم. ولكن الحكومة الإنكليزية لم ترجع عن مثقال ذرة من إنذارها الشديد وإجراءاتها التى اتخذتها بعد هذه الجريمة. وما زالت جادة فى خطتها التى كانت ترمى إلى بتر السودان عن جسم مصر إلى غير ذلك من الإجراءات القاسية، فكأنها دائبة على مؤاخذة الأمة على غير جريرة اقترفتها.

---

(١) البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام فى أول أغسطس.

ولقد أتت الصحافة الإنكليزية من خلف حكومتها تشد أزرها وتغريها فى الاسترسال فى العدوان وإذا بها تتشفى فى الأمة المصرية. فلقد زعمت المورننج پوست أن إنكلترا أخذت (بثأر السودان!)، وكتبت الديلى إكسبريس:

«وقد ظهر، بعد أن مرت الفترة التى ظُن فيها التسامح ضعفًا والتى عُرفت بالتردد، أن الإمبراطورية تحمى خدمها ورعاياها وتنتقم لهم!».

ولقد علقت جريدة كوكب الشرق على ما صدر من هذه الصحف بقولها:

«نحن نعرف أن (الإمبراطورية لم يكن لها داخل فى تعقب قتلة السردار والقبض عليهم وأن السياسة لم يكن لها أى تأثير فى القضاء وأن القضاة المصرية حين حكموا على الجناة لم ينظروا إلى إنكلترا وإرضائها وإنما طبقًا للقوانين المصرية التى وضعت لحماية المجتمع ولو أن تلك الجناية وقعت على غير ستاك باشا.. على رجل مصرى أو أجنبى، موظف أو غير موظف - لما ادخرت الحكومة المصرية جهدًا فى القبض على الجناة كما قبضت على قتلة السردار: ولما تأخر القضاء المصرى عن محاكمتهم بما تقضى به القوانين! فكيف تزعم الجرائد الإنكليزية أن (الإمبراطورية) أخذت بالثأر وحمت رعاياها.. إلخ أو كيف تذكر (الانتقام) فى هذا المقام وهى تعلم أن قد انقضى الوقت الهمجى الذى كان يحسب فيه القصاص انتقامًا لا إصلاحًا وردعًا؟».

«كثيرًا ما يرمينا الإنكليز بعدم الحكمة وينسبون العيوب إلى الصحافة المصرية فماذا يقولون الآن عن صحافتهم وقد ظهرت بشكل واضح إذ تعد القصاص انتقامًا، بل ماذا يقول العالم ويكتب التاريخ عن (العدالة البريطانية) التى أبت إلا أن ترهق مصر بغير ذنب؟!»[1].

أعيان السودان فى لندن

للسياسة الإنكليزية الاستعمارية أساليب فى الحكم وفى الوصول إلى الغرض، وهى تفضل دائمًا وسائل اللين عن العنف، وبينا هى تظهر نفسها أمام الأبصار بمظهر الغطرسة والكبرياء إذا هى تمد يمينها للمصافحة والوداد.

---

(١) كوكب الشرق فى ٢٦ اغسطس.

وللإنكليز فى السودان أطماع كثيرة فهم يريدونه لأنفسهم خاصة متناسين شركة المصريين؛ ومن أجل ذلك هم يعملون دائبين لتحبيب السودانيين فيهم لأنهم يرون أن القيام فى البلاد على الرغم من أهلها ليس من شأنه أن يطمئن على البقاء والخلود.

ولقد اجتذبوا، فى سبيل هذا الغرض، جماعة من أعيان السودانيين وذوى الرأى والنفوذ بين عشائرهم لزيارة عاصمة المملكة الإنكليزية؛ بل الإمبراطورية الكبرى.

وقد لاقى هؤلاء من الحفاوة والإجلال ومظاهر الكرم والأريحيَّة ما جعلهم يشكرون صنائعهم.

أما أثر الزيارة فى زعزعة الثقة من نفوسهم بمستقبل بلادهم، فذلك ما لا نعرفه وما نشك فى أنه بالغ بالمستعمرين الحد الذى يرجونه.

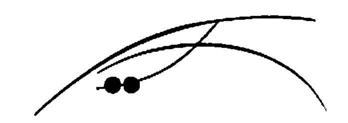
■ ■ ■

الباب التاسع

شهر سبتمبر

الفصل الأول

آثار الحكم على الشيخ على عبد الرازق
إقالة وزير الحقانية من منصبه



حكم هيئة كبار العلماء فى مجلس الوزراء

نشرت جريدة السياسة لوزير الحقانية معالى عبد العزيز فهمى باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين الذى تنطق السياسة بلسانه، بيانًا مطولاً عن هذا الموضوع: (سياسة لا دين) قالت فيه:

«عقب أن صدر الحكم على الشيخ على عبد الرازق عُرضت المسألة على مجلس الوزراء وقرر إسماعيل صدقى باشا أنه كان من أعضاء اللجنة التى وضعت قانون الأزهر وأن الذى اشتغل بتحريره هو المرحوم فتحى باشا زغلول سواء بنصه العربى والفرنسى وأن نص الفقرة الأولى من المادة ١٠١ ليس له مدلول آخر سوى ما يرتكبه العالِم من الأعمال التى تشينه كعالم فهى راجعة إلى السلوك الشخصى فقط ولا شأن لها بالخطأ فى الرأى».

«وبعد أن تناقش المجلس فى هذا الموضوع قال يحيى باشا: ننتظر حتى تأتى أسباب الحكم. وكان المفهوم أنه بمجرد أن يأتى الحكم بأسبابه ينظر فيما أجاب به الحكم على الدفع بعدم الاختصاص. ولكن لما أتى الحكم، وبدلاً من أن يجمع يحيى باشا إخوانه الوزراء ويعرض الأمر عليهم للنظر فيه وتقريره ما يتراءى اتخاذه حسب وعده بذلك، فقد تصرف بإرسال الحكم مباشرة إلى وزير الحقانية طالبًا تنفيذه. فلما وجد الوزير دولة الباشا لم يفِ بوعده وأنه كلفه تنفيذ الحكم

مع ما فى هذا الحكم من شبهة البطلان وعدمه لصدوره من هيئة يقول أحد واضعى القانون الخاص بها إنها غير مختصة ويؤيده فى ذلك نص المادة (وخصوصًا النص الفرنسى الذى هو):».

"Que se renp coupadle d'un fait indigne pe sa pualité d'ulama".

«ومعناه: (الذى يرتكب فعلاً مُزْريًا بوصف العالمية) لما وجد الوزير ذلك ورآه من جهة أخرى قد يكون فيه ما يؤثر فى أحكام المادة ١٠١ المذكورة ثقل على ذمته أن ينفذ هذا الحكم الذى قد يكون فى ذاته باطلاً غير واجب التنفيذ لصدوره من هيئة غير مختصة بالقضاء فى جريمة الخطأ. فى الرأى: ورأى، قيامًا بالواجب عليه نحو ذمته ونحو المصلحة العامة، أن يستتير برأى كبار رجال القانون فى الحكومة وهم مستشارو لجنة القضايا حتى إذا رأوا أن الحكم صدر من هيئة مختصة وأن لا مانع فى الدستور يمنع من تنفيذه اتخذ ما يقضى به الواجب وإن رأوا أنه صادر من هيئة غير مختصة وكان الدستور يمنع من تنفيذه اعتبره باطلاً غير مستحق التنفيذ».

«وها هى الأسئلة التى وجهها وزير الحقانية عبد العزيز باشا فهمى لرجال القانون الموما إليهم».

«أولاً - هل نص الفقرة الأولى من المادة ١٠١ من قانون الأزهر الصادر فى سنة ١٩١١ يقصر اختصاص هيئة كبار العلماء على الأفعال الشائنة التى تمس كرامة العالِم أو هو نص عام يشمل جريمة الخطأ فى الرأى من مثل ما نُسب إلى الشيخ على عبد الرازق ووقعت المحاكمة فيه؟».

«ثانيًا - إن كان النص المذكور عامًا يشمل حرية الفعل الشائن وجريمة الخطأ فى الرأى معًا فهل أحكام الدستور فى المادتين ١٤ و١٦٧ وغيرهما لا تأثير لها فى حكم الفقرة المذكورة من جهة جريمة الرأى؟».

«ثالثًا - إن كان نص الفقرة المذكورة عامًا يشمل الجريمتين معًا. وكانت نصوص الدستور لا تأثير لها فيما يتعلق بإخراج العالم من زمرة العلماء فهلاً تأثير لها أيضًا فى العقوبة التبعية التى تتركب على حكم هيئة كبار العلماء من

جهة إخراج العالم من وظيفته وقطع مرتباته وحرمانه من الدخول فى أى خدمة حكومية».

«وهذه الأسئلة، كما يرى. غير متعلقة بموضوع الحكم أهو صحيح من جهة ما فيه من المناقشات الدينية أو غير صحيح. ورجال قلم القضايا ليسوا مستشارين فى الدين حتى يؤخذ رأيهم فى الحكم من وجهة موضوعه إنما رأيهم أُخذ فى أمر خارج عن موضوع الحكم وهو تفسير مادة من مواد قانون وضعى هم مكلفون بمقتضى وظائفهم، بتفهُّم أحكامه وتفسيرها كما أنهم مكلفون بتفهم الدستور وتفسير أحكامه».

«عقب ذلك رأى دولةُ يحيى باشا وزيرَ الحقانية فى مجلس الوزراء فسأله عما تم فى تنفيذ الحكم فأخبره بأنه أخذ رأى رجال القانون فيه من جهة اختصاص هيئة كبار العلماء بإصداره وعدم اختصاصها. عند ذلك صدر من دولة يحيى باشا ما لا محل لذكره من العبارات الدالة على أنه يريد أن يؤخذ رأى القانونيين فى هذا الموضوع وأن ينفذ وزير الحقانية الحكم مهما كانت الأحوال. فأبى الوزير إباءً تامًا أن ينفذ الحكم على غير بينة وإنه لا يفعل إلا ما يرتضيه ضميره مهما كانت الأحوال».

«فخرج دولة يحيى باشا من مجلس الوزراء وقصد سراى المنتزه حيث تشرف بمقابلة حضرة صاحب الجلالة الملك وعاد فقال لوزير الحقانية إنه يلوح له أن استمرار عملهما معًا غير متيسر. فقال له وزير الحقانية: وماذا تعنى بهذا؟ فقال دولة يحيى باشا: أعنى أنك تستقيل. فأجاب وزير الحقانية: وأنا لا أستقيل. فقال يحيى باشا: إذن أقيلك أنا. فقال وزير الحقانية فى ابتسامة، أقِلْ كما تريد. فأخرج يحيى باشا مرسوم تعيين صاحب المعالى على ماهر باشا وزيرًا للحقانية بالنيابة مكان عبد العزيز فهمى باشا وسلمه إلى ماهر باشا وانتهى الأمر بذلك على ما يعرفه القراء»[1].

---

(١) السياسة فى ٧ سبتمبر.

ولقد تباينت آراء الصحف والأحزاب فى هذا الحادث الخطير بل الفريد فى بابه؛ حيث نظر إليه كلٌّ من ناحية من النواحى وعلق عليه شيئًا من الوجهة التى ارتآها.

تصحيح بيان السياسة

وقبل أن نأتى على تفصيل تلك المناحى والوجهات، نذكر هنا أن مجلس الوزراء أصدر عقب إذاعة البيان المتقدم بلاغًا رسميًا يصحح به بيان السياسة، هذا نصه:

«نشرت جريدة السياسة بعددها الصادر فى ٧ سبتمبر الجارى، تحت عنوان (سياسة لا دين) مقالاً اشتمل على أمرين. تصحيحهما»:

أولاً ـ «أنه عقب صدور الحكم على الشيخ على عبد الرازق عُرضت مسألته على مجلس الوزراء وبعد المناقشة فيها قال دولة يحيى باشا: (ننتظر أسباب الحكم) وكان المفهوم أنه بمجرد أن يأتى الحكم بأسبابه ينظر فيما أجاب به الحكم فى الدفع بعدم الاختصاص. ولكن دولة يحيى باشا بدل أن يجمع زملاءه الوزراء ويعرض عليهم النظر فيه وتقرير ما يرى اتخاذه حسب وعده بذلك أرسل الحكم مباشرة إلى وزير الحقانية طالبًا تنفيذه».

«وحقيقة ما حصل أن بعض حضرات الوزراء تكلموا فى الحكم قبل صدوره وبعده فأخبرهم دولة يحيى باشا صراحة أن مجلس الوزراء غير مختص بالنظر فى هذا الموضوع وأن لهيئة كبار العلماء اختصاصًا خاصًا فيه وأن رئيس الوزراء هو المكلف وحده بتنفيذ قانون الأزهر والمعاهد الدينية وأنه سينظر بنفسه فى الحكم عند إرساله إليهم ولم يعِدْ مطلقًا بعرض الأمر على مجلس الوزراء للنظر فيه».

«ثانيًا ـ جاء فى هذا المقال المذكور أن دولة يحيى باشا لما لم يقبل سعادة عبد العزيز فهمى باشا أن يستقيل قال له: (إذن أقيلك) وأخرج مرسومًا بتعيين حضرة صاحب المعالى على ماهر باشا وزيرًا للحقانية بالنيابة مكان عبد العزيز فهمى باشا وسلمه على ماهر باشا».

«والخبر على هذا الوجه غير صحيح».

«فإن دولة يحيى باشا لما عاد من قصر المنتزه لم يكن معه مرسوم وكان ينتظر أن يستقيل سعادة عبد العزيز باشا فلما أصر على أن يُقال نفذ المرسوم بالصيغة التى صدر بها ولم يعرض على حضرة صاحب الجلالة الملك للتوقيع عليه إلا فى مساء ذلك اليوم وبعد مضى بضع ساعات. ولم يبلغ لحضرة صاحب المعالى على ماهر باشا إلا فى صباح اليوم التالى»(١).

ويحسن فى هذا المقام كذلك إيراد المرسوم الملكى الذى صدر بهذا الخصوص، وهذه صورته:

«نحن فؤاد الأول ملك مصر».

«بعد الاطلاع على مرسومنا الصادر فى ١٨ شعبان سنة ١٣٤٣ ـ ١٣ مارس ١٩٢٥ بتأليف الوزارة».

«وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء بالنيابة».

«رسمنا بما هو آت»

«المادة ١ ـ كُلف على ماهر باشا وزير المعارف العمومية القيام بأعباء وزارة الحقانية إلى أن يعين لها وزير بدلاً من عبد العزيز فهمى باشا».

«المادة ٢ ـ على رئيس مجلس الوزراء بالنيابة تنفيذ هذا المرسوم».

«صدر بسراى المنتزه فى ١٧ صفر سنة ١٣٤٤ ـ ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٥».

(فؤاد)

(بأمر حضرة صاحب الجلالة)

(وزير الحقانية بالنيابة) — (رئيس مجلس الوزراء)

إمضاء — إمضاء

---

(١) السياسة فى ٨ سبتمبر.

حديث رئيس الوزراء بالنيابة

ويلوح لنا بيانًا لتفاصيل هذه الأزمة الوزارية أن نأتى، قبل تفصيل وجهات نظر الصحف، على حديث دار بين صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ومُكاتب المقطم فى الإسكندرية فى يوم ٧ سبتمبر؛ ليكون المُطَّلع على علم بالأسباب والنتائج ليحكم الحكم الصحيح عن علم ومعرفة.

فصرح له دولته بما يلى:

«إنى لا أرى محلاً لتسمية ما حدث بأزمة وزارية فإن الواقع إنما هو خلاف فى وجهة النظر بينى وبين صاحب السعادة عبد العزيز فهمى باشا فيما يتعلق بالحكم الذى أصدرته هيئة كبار العلماء بإخراج الشيخ على عبد الرازق من زمرة العلماء وتنفيذ ما قضت به المادة ١٠١ من قانون الأزهر التى تنص على أنه»:

«(إذا وقع من أحد العلماء، أيًا كانت وظيفته أو مهنته، ما لا يناسب وصف العالمية يُحكم عليه من شيخ الجامع الأزهر بإجماع ١٩ عالمًا معه من هيئة كبار العلماء المنصوص عليها فى الباب السابع من هذا القانون بإخراجه من زمرة العلماء ولا يقبل الطعن فى هذا الحكم. ويترتب عليه محو اسم المحكوم عليه من سجلات الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى وطرده من كل وظيفة وقطع مرتباته فى أية جهة كانت وعدم أهليته للقيام بأية وظيفة عمومية دينية)».

ثم استأنف دولته الحديث فقال:

«وعلى هذا ترون أن صاحب الفضيلة شيخ الجامع الأزهر، اعتمادًا على المادة ١٦٨ من قانون الأزهر والمعاهد الدينية نمرة ١٠ الصادر فى سنة ١٩١١ أرسل إلىَّ هذا القرار (الحكم على الشيخ على عبد الرازق) وطلب منى تنفيذه فإن هذه المادة فى الواقع تجعل رئيس الوزراء مسئولاً عن تنفيذ هذا القانون».

«ولذلك أرسلت القرار إلى وزير الحقانية لتنفيذ ما قضت به المادة ١٠١ المذكورة وكان الواجب على الوزير أن ينفذ هذا القرار وما يترتب عليه من النتائج طبقًا لهذه المادة غير أنه بدلاً من أن يفعل ذلك أحال القرار إلى لجنة قسم القضايا بوزارة الحقانية».

«ولا أعلم كيف سوَّغ لنفسه إحالة قرار هيئة كبار العلماء إلى تلك اللجنة لأن اختصاص هذه الهيئة هو اختصاص خاص ولها القول الفصل فيما يُنسب إلى العلماء مما يقع منهم (مما لا يناسب وصف العالمية) كما أنه يوجد فى القوانين اختصاصات خاصة فى نوعها ولا يمكن لأية هيئة أخرى التدخل فيها؛ ولهذا أخبرت الوزير شخصيًا بأنه لا يحق له أن يحيل هذا القرار إلى لجنة هى بعيدة بعدًا شاسعًا عن نظر مثل هذه المسائل التى هى من اختصاص هيئة كبار العلماء دون سواها».

واستطرد دولته إلى القول:

«إن الأمثلة على هذه الاختصاصات كثيرة وقد بينت لسعادة عبد العزيز فهمى باشا أن حامل الوسام إذا أتى أمرًا يخلُّ بكرامته فهناك لجنة من حاملى مثل هذا الوسام تحاكمه وتنزع منه الوسام إذا رأت محلاً لذلك. وهذا اختصاص آخر فريد فى نوعه. غير أنه، مع كل ما قدمت من البيانات والأدلة ظل متمسكًا برأيه ومن هنا نشأ الخلاف بيننا».

«ولم يكن سعادة عبد العزيز فهمى باشا أبلغنى شيئًا من هذا ولم يفاتحنى بالأمر ولو فعل ذلك ـ وهو ما كان يقضى به الواجب ـ لأقنعته بأن مثل هذا العمل لا يليق ولا محل له مطلقًا لأن لجنة قسم القضايا ليست مختصة بالنظر فى ذلك القرار».

«وحينما وقع هذا الخلاف لم يكن يترتب عليه إلا أحد أمرين: إما أن يستقيل سعادة عبد العزيز فهمى باشا وإما أن أستقيل أنا. وقد تشرفت بالمثول بين يدَى صاحب الجلالة مولاى الملك وعرضت عليه تفاصيل الحادثة ورفعت إلى جلالته استقالتى فلم يقبل هذه الاستقالة. وكان بعد كل هذا لا بد من أن يستقيل وزير الحقّانية، فلما لم يقدم استقالته كلف حضرة صاحب المعالى على ماهر باشا وزير المعارف العمومية القيام بأعباء وزارة الحقانية إلى أن يعين لها وزير وأبلغ ذلك سعادة عبد العزيز فهمى باشا».

«أما عن تأثير هذا الحادث فى موقف وزراء الأحرار الدستوريين فإنى أرى أن الحادث، هو، كما قلت لك قبلاً (شخصى محض) ولا علاقة له مطلقًا بحزب الأحرار الدستوريين أو بأى حزب آخر لأننا فى أعمالنا الحكومية العامة متفقون كل الاتفاق».

ثم التفت إلى المكاتب وقال:

«وإنى أؤكد ثانية أنى لم أقصد مطلقًا ولا خطر لى شىء يمس حزب الأحرار الدستوريين».

وزاد دولته على ذلك:

«وقد حدث من قبل أن سعادة يوسف قطاوى باشا استقال من الوزارة بسبب خاص به وسعادته من حزب الاتحاد ومع ذلك لم يكن لاستقالته أى تأثير على حزبه»[1].

قال المكاتب:

«وقد باحثت غير دولته فى هذا الموضوع فقال لى إن عمل وزير الحقانية إذا لاق أن يأتيه غير القانونى فلا يليق أن يأتيه رجل عُرف بشدة تعمقه فى القانون ولا سيما أن إرسال قرار هيئة كبار العلماء فى مسألة إسلامية بحتة إلى قلم قضايا الحكومة وفيه كثيرون من غير المسلمين لا يعد معقولاً. وهو يشبه إرسال قرار من هيئة مسيحية أو إسرائيلية. فى مسائل تتعلق بالمسيحية أو الإسرائيلية إلى لجنة ليست مسيحية ولا إسرائيلية فلا يكون افتاؤها مقبولاً وخصوصًا بعد أن أثبتت حيثيات الحكم الصادر من الجامع الأزهر أن المسألة دينية محضة».

«وقالى لى غيره إنه لا يصح أن يُتهم قاض شرعى دينى أحكامه على قواعد الدينى الإسلامى بخروجه على هذا الدين ثم يستمر فى منصبه»[2].

---

(١) المقطم فى ٨ سبتمبر.

(٢) المقطم فى ٨ سبتمبر.

ولما أن أعلنت مشيخة الجامع الأزهر حكمها إلى حضرة صاحب الفضيلة الشيخ على عبد الرازق فى يوم ٣ سبتمبر، رأى احتفاظًا بجميع حقوقه أن ينبه وزارة الحقانية إلى أن هذا القرار باطل وأن فى نفاذه إضرارًا بحقوقه غير جائز قانونًا، فأرسل إلى معالى وزير الحقانية عبد العزيز فهمى باشا الخطاب الآتى مسجلاً:

«حضرة صاحب المعالى وزير الحقانية»

«السلام عليكم ورحمة الله: وصل إلىَّ أمس القرار الصادر من هيئة كبار العلماء بتاريخ ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٥ الذى يقضى بإخراجى من زمرة العلماء عملاً بالمادة ١٠١ من قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية. وقد علمت أن هذا القرار أُبلغ لمعاليكم لتنفيذه. وأرى من حقى أن أتقدم لمعاليكم بما يأتى»:

«١ - أن ذلك القرار باطل لصدوره من هيئة لا تملك الحكم المذكور لأن قانون الأزهر والمعاهد الدينية كما هو ظاهر من نصوصه موضوع للأزهر والمعاهد الدينية التابعة له وسلطته التأديبية لا تتناول إلا الأشخاص التابعين له فى وظائفهم وأعمالهم ويتقاضون منه مرتبًا أو ما هو فى حكم المرتب والطلبة المنتسبين إليه ولا يمكن لهيئة أن يمتد سلطانها إلا إلى الأشخاص الخاضعين لسلطتها بنص صريح فى قانون إنشائها. ويمكن مراجعة قانون سنة ١٩١١ للجزم بهذا الرأى وما كان للمشرِّع وهو يضع نظام الجامع الأزهر أن يمد سلطة الجهة التأديبية فيه إلى جهات الحكومة المختلفة التى وضع لها قوانين أخرى حددت سلطتها على الموظفين التابعين لها. ولست بحاجة إلى أن أذكِّر معاليكم بأن هيئة كبار العلماء كباقى الهيئات التى يجعل لها الشارع اختصاصات معينة تكون معدومة الولاية إذا جاوزت اختصاصها المبين لها على سبيل الحصر فى قانون إنشائها وتعتبر فيما جاوز هذا الاختصاص معدومة الوجود معدومة الأثر. وقد أدليت بهذا الدفع عند انعقاد هيئة كبار العلماء دُوِّن فى محضر الجلسة».

«وبما أنى موظف فى وزارة الحقانية وتابع لها بمقتضى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التى أنا خاضع لأحكامها ولا علاقة لى بالأزهر فيكون قرار العلماء باطلاً ومعدوم الأثر بالنسبة لى».

«٢ ـ أن هذا القرار باطل لأنه مخالف للدستور».

«باطلاع معاليكم على قرار العلماء تجدون أن الخلاف بيننا وبين هؤلاء العلماء إنما هو خلاف على الرأى العلمى وقد كفل الدستور المصرى حرية الرأى وقرر إلغاء كل نص فى كافة القوانين المعمول بها يخالف نصًا من نصوصه. فإذا كان لى حق إبداء الرأى فى حدود القانون العام وهذا الحق واجب الاحترام مكفول بالدستور الذى نتمتع بأحكامه فلا يمكن أن يكون استعمال هذا الحق جريمة يترتب عليها شىء من الجزاء».

«أتشرف بأن أضع بين يدى معاليكم هاتين الملاحظتين رجاء النظر فيهما عن قرار العلماء، وفضلاً عن ذلك فإن كتاب الإسلام وأصول الحكم لم يكن على كل حال، إلا بحثًا علميًا. وقد يخطئ العالم ويصيب ولكن البحث العلمى لا يمكن اعتباره، لوجه من الوجوه. شيئًا لا يناسب وصف العالمية ولا مما تنطبق عليه المادة ١٠١ المذكورة».

«وتفضلوا .. إلخ»[١].

وجهات نظر الصحف والأحزاب نحو هذا الحادث

وقع حادث إقالة معالى عبد العزيز فهمى باشا من تولّيه وزارة الحقانية فكانت كقنبلة أُلقيت أثارت الرأى العام كل مثار. فكان فريق منه يتشيع إلى عمل دولة رئيس الوزراء بالنيابة ويؤيده فيما اتخذه من الشدة مع الوزير. وفريق ينكر عليه ذلك ويؤيد وزير الحقانية السابق فى تمسكه برأيه وعدم إذعانه إلى مبادئ الظلم والاستبداد وفريق آخر أظهر الشماتة فى اختلاف الحزبين المؤتلفين

(١) السياسة فى ٧ سبتمبر.

اللذين كانت تتألف منهما الوزارة. وفريق كان ينظر إلى الأمر من الوجهة الدينية المحضة وآخر كان ينظر إليه من الوجهة الدستورية المحضة كذلك. وهكذا تعددت الآراء وتضاربت وذهب قائلوها مذاهب شتى. وكلٌّ له وجهة نظر هو مؤيدها بأدلته وبراهينه.

وكانت جريدة الاتحاد هى المناصرة لدولة رئيس مجلس الوزراء بالنيابة فيما أتاه مع وزير الحقانية السابق: وكانت جريدة السياسة تأخذ بناصر معالى وزير الحقانية المُقَال من منصبه لأنه رئيس الحزب الذى تنطق هى بلسانه. لذلك كانت شدة المعركة الجدلية والكلامية بين هاتين الصحيفتين لأنهما تمثلان الحزبين اللذين اختلف رئيساهما وهما الحزبان اللذان تؤلف منهما الوزارة. فقد بدأت بنشر ملحق يحوى المرسوم الذى صدر بإقالة معالى عبد العزيز فهمى بك فى مساء يوم ٥ سبتمبر.

وفى يوم ٦ سبتمبر، نشرت مقالاً رئيسًا تحت عنوان (دين الله لن يُصاب بسوء فى بلد ينص الدستور فيه على أن الإسلام دين الدولة).

فبعد أن فصلت السبب الذى أفضى إلى خروج الوزير السابق من الوزارة، قالت بعد أن نوّهت بإرسال معاليه قرار هيئة كبار العلماء إلى لجنة أقسام القضايا لأخذ رأيها فيه:

«وهل يدرى القراء ما هذه اللجنة التى أحال سعادته إليها قرار هيئة كبار العلماء؟؟».

ثم كتبت ما يأتى بخط جلىّ كبير ليكون بارزًا فى المقال:

«هى لجنة جُلُّ أعضائها من غير المسلمين!؟».

«فهل يكون من المعقول من سعادة الوزير السابق أن يستفتى فى قرار أصدرته أكبر هيئة دينية فى موضوع يتعلق بالدين لجنة رئيسها جناب المسيو روستى ومن أعضائها المسيو غوره؟».

«هل سمع أحد قبل اليوم - وقبل أن يفعل سعادة الوزير السابق ما فعل - أن قومًا حكّموا فى أمر دينهم رجالاً يعتنقون دينًا آخر؟»[1].

ونشرت السياسة مقالاً رئيسًا كذلك تحت باب: (حديث اليوم) بعنوان (أسباب سياسية لا أسباب دينية - تصرُّف شاذ من الوجهة الدستورية) قالت فيه:

«الإسلام والحمد لله بخير ليس فى مصر ولا فى غير مصر مسلم يحاول الاعتداء عليه. شعائره يقيمها المؤمنون بلا حاجة إلى حكومة تدفعهم إلى إقامتها. بل يقيمونها بالرغم من قيام حكومات تبيح ما حرّم الله وترخص به: تحلُّ الربا وتحمى بيوت الدعارة وملاهى الفجور وأماكن الخمر والميسر. لكن قومًا ليسوا أشد المسلمين حرصًا على دينهم ولا أكثرهم غيرة على الأعراض وطهارتها والشرع وحرماته يريدون أن يجعلوا من دين الله متجرًا والناس من أمرهم على بيِّنة يعلمون أنهم يستثيرون الحمية الدينية لمآرب سياسية. وتعالى الله عن أن يكون اسمه ودينه سلعة يتلهى بها ذوو الغايات ويلعب بها المنافقون».

ثم نقدت السياسة تحريف الوقائع عن أصلها وقالت:

«يقولون إن يحيى باشا أرسل حكم العلماء بإخراج الشيخ على عبد الرازق إلى عبد العزيز باشا كى ينفذه. فأراد عبد العزيز باشا أن يسأل قلم قضايا الحقانية رأيه فيما إذا كانت هيئة كبار العلماء مختصة أو غير مختصة بمحاكمة رجل غير تابع للأزهر فى شأن مؤلَّف نشره وما إذا كان الدستور الذى كفل حرية الرأى يبيح جزاء إنسان عن رأى ينشره. وقلم القضايا - فيما يقولون - مؤلف من جماعة من غير المسلمين. فكيف يمكن يا أهل الدين؟ يا أهل الله؟ يا من تغارون على الإسلام والشريعة أن ينظر غير المسلمين فى حكم علماء المسلمين؟».

«هذه هى النعرة التى زمزم بها المُتَّجرون باسم الدين أمس. وقلم القضايا إنما يؤخذ رأيه فى اختصاص هيئة قامت بمحاكمة تأديبية وفى أثر الدستور على حكمها. ويؤخذ رأيه لأن الأستاذ الشيخ على عبد الرازق قد أرسل لوزير الحقانية خطابًا يبين فيه أنه محتفظ بحقوقه. فهل تُرى يجوز لوزير الحقانية، إذ أُبلغ له

(١) السياسة فى ٦ سبتمبر.

حكم طعن المحكوم عليه فيه أمام الهيئة التى تحاكمه بأنها غير مختصة ثم أُبدى أن هذا الحكم يتعارض مع الدستور وأن القانون الذى حكم عليه بموجبه قد أُلغى ألا يستتير برأى كبار رجال القانون فى الدولة حتى لا يعرِّض الحكومة للمسئولية فإن فعل تقول غريان إنه تعرض للدين؟! أم يكون تصرف وزير الحقانية هو التصرف القانونى المعقول الذى يشرفه؟».

«الناس يعلمون أن مثار المسألة أبعد ما يكون عن الدين. وأنه ليس ابن يومه. هل هو قديم. وقدمه هو الذى دفع رئيس الوزراء بالنيابة إلى هذا التصرف الغريب الفذ فى الحياة الدستورية فما عرف الناس أن رئيس وزارة بالنيابة يملك إسقاط وزارة إذا استقال. ولا عرفوا أن رئيس وزارة يملك أن يعرض على رئيس الدولة فى بلد دستورى إقالة وزير من الوزراء. ثم ما عرف الناس فى عصر من عصور التاريخ أن إحالة حكم على كبار رجال القانون فى الدولة لإبداء رأيهم فى اختصاص الهيئة التى أصدرته يمكن أن يترتب عليه خلاف فى الوزارة من قبل أن يُبْدِى الوزير المختص رأيه ومن قبل أن تحصل مناقشة بين الوزراء فى مجلس الوزارة يقتنع أثناءها الوزير أو يقنع أثناءها زملاءه».

«الحقيقة إذن أن المسألة ليست مسألة دين ولكنها مسألة سياسية. ومهما يجاهد بعض الكتاب لسترها بستار الدين فهم أعجز من أن يستروها ولعبتهم فى ذلك مفضوحة لا تخفى على أحد. ولكنَّا نود أن نتساءل: هل الطريقة التى اتبعت فى إقالة وزير الحقانية دستورية أم أنها مخالفة للدستور؟».

«ونحن نقول من جانبنا إن الطريقة التى اتبعت فى إقالة عبد العزيز باشا طريقة شاذة لم تعرف الحياة الدستورية فى الأمم المتمدينة لها مثالاً، كما أنها لا تتفق مع نصوص الدستور بوجه من الوجوه. صحيح أن الدستور نص فى المادة ٤٩ على أن «الملك يعين وزراءه ويقيلهم» لكن هذا النص مقيد بالمادة ٤٨ السابقة عليها مباشرة والتى تجرى بأن «الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه» وقد جرت السُّنة الدستورية فى الأمم جميعًا على أن تولى الملك سلطته فى تعيين الوزراء يكون بتكليف زعيم الحزب الحائز لثقة الأغلبية أو من ينصح هذا الزعيم باختياره لكى يشكل الوزارة. فإذا شكلها طلب إلى الملك وفاقًا لنص المادة ٤٩ أن

يصدر أمره بتعيين الوزراء أى تشكيل الوزارة. ومتى تشكلت بقيت متضامنة فى مسئوليتها أمام مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة وبقى كل وزير مسئولاً أمام مجلس النواب أيضًا عن أعمال وزارته. وإذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل. فإذا كان القرار خاصًا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة (المادة ٥٦ من الدستور)».

«فأما إذا رأى رئيس الوزارة أنه لا يستطيع العمل مع زملائه فقد وجب دستوريًا أن تسقط الهيئة المتضامنة جميعًا وأن يعاد تشكيل الوزارة. وهذه هى الطريقة المتبعة فى البلاد المتمدينة جميعًا إذا شجر خلاف بين رئيس الوزراء وأحد وزرائه».

«فأما أن يقترح رئيس وزارة على رئيس الدولة إخراج أحد زملائه فهذا هادم لفكرة التضامن الوزارى ولاعتبار الوزارة هيئة متماسكة وهو يجعل الوزراء مجرد موظفين عند رئيس الوزارة ليست لكرامتهم ولا لكرامة الأحزاب التى يمثلونها أية قيمة. وهذا ما لا يرضاه دستور يكفل حرية الأفراد وكرامتهم قبل أن يكفل استقلال الوزراء وحريتهم».

«لا يستطيع رئيس وزارة إذن أن يقترح على رئيس الدولة إخراج أحد زملائه من الوزارة أما من يندب رئيس وزارة بالنيابة فلا يملك إسقاط الوزارة ولا يملك إخراج أحد منها. هذا ما نعلمه من الحياة الدستورية»[1].

فردت عليها جريدة الاتحاد فى مقال رئيس كذلك أتت فيه على تفصيل الأمر من أوله إلى آخره، ثم استنتجت أن وزير الحقانية السابق حاول أن يقف تنفيذ حكم محتم التنفيذ بأن أحاله إلى لجنة قسم القضايا بدون أن يكون له حق أو شبه حق فى ذلك؛ لأن الحكم غير قابل للطعن ومن باب أولى غير قابل للنظر والمراجعة. ثم قالت:

«بعد ذلك ننتقل إلى نقط أخرى أثارت السياسة نقعها قالت الزميلة: (إن الطريقة التى اتبعت فى إقالة عبد العزيز باشا طريقة شاذة لم تعرف الحياة

(١) السياسة فى ٧ سبتمبر.

الدستورية فى الأمم المتمدينة لها مثلاً، كما أنها لا تتفق مع نصوص الدستور بوجه من الوجوه)».

«ونقف الآن عند هذا الحد مما كتبته الزميلة لنقول كلمتنا الصريحة فيما تراه من الشذوذ الذى لا مثيل له فى الأمم المتمدينة ونسأل الزميلة، فى تواضع وأدب ماذا يكون الرأى إذا حدث ـ كما وقع بالفعل أن وزيرًا اختلف مع زملائه أو رئيسه فطلب رئيس الوزارة منه أن يستقيل فأبَى الوزير أن يفعل؟؟ وليس هذا فى الواقع مثلاً نضربه وإنما هو ما جرى فقد ردت الزميلة الغرّاء فى عددها الذى صدر فى صباح اليوم».

(ثم ذكرت جريدة الاتحاد ما سبق لنا إثباته فى رواية السياسة) ثم قالت:

«فهذا حادث نغض النظر فيه عن الحواشى التى ضخمت بها الزميلة حكايته والمهم فيه أن وزيرًا اختلف مع رئيس الوزراء وأنه أبى أن يستقيل لما طلب إليه الرئيس ذلك فكيف يكون المخرج من مثل هذا الموقف الشاذ؟ معلوم أن رئيس الوزراء هو الذى يختار زملاءه، وهذا حق متروك له ليضمن التعاون الذى يرجع إلى الوثوق من الاتفاق بينه وبين من يختارهم ليعملوا معه. فهل الحل الذى لا يرضى السياسة سواه هو أن تستقيل الوزارة كلها لأن وزيرًا من أعضائها أبى أن يستقيل؟؟ لا شك أن هذا أحد الحلول الكثيرة الممكنة ولكنه ليس خيرها. ولا هو الذى يتفق مع الدستور ويماشيه ـ على الأقل ـ من حيث النتائج التى تترتب على الأخذ به. لأن الذى يؤدى إليه حرمان رئيس الوزارة الحق فى إقالة من يأبى الاستقالة بعد انتفاء الاتفاق الواجب بينه وبين الرئيس هو أن يصبح فى وسع أى وزير أن يسقط الوزارة كلها إذا خالفها فى الرأى وأراد الرئيس أو هيئة الوزراء كلها تغييره».

«هل فى الدستور نص أو شبه نص، أو ما يمكن أن يستخلص من نصوصه، على أن الوزارة يجب أن تستقيل إذا خالف عضو منها رئيسها وتعذر اشتراكهما فى العمل معًا؟؟».

«فهل إلى هذه النتيجة غير الدستورية - بل غير المعقولة - تريد أن تذهب السياسة الغراء؟ وهل يُقبل منها أن تدعو إلى ذلك وإلى احترام الدستور فى الوقت نفسه؟».

«وذهبت السياسة إلى أبعد من هذا المدى فقالت، بعد أن أنكرت على رئيس الوزارة أن يقيل أحدًا من زملائه، (لا يستطيع رئيس وزارة إذن أن يقترح على رئيس الدولة إخراج أحد من زملائه فى الوزارة. أما من يُندب رئيس وزارة بالنيابة فلا يملك إسقاط الوزارة ولا يملك إخراج أحد منها)».

«وهو رأى أغرب ومذهب ليس أبدع منه. ومعناه، إذا تُرجم إلى لغة العمل ونُقل فى صحيفة السياسة إلى الدنيا، أن يقف دولاب الأعمال وأن يبطل كل ما يعمله رئيس الوزارة بالنيابة والسياسة تعلم، قبل غيرها، أن القانون يختص بعض كبار الموظفين بحقوق وواجبات. وأن العمل يقتضى، فى بعض الأحيان إنابة بعض الموظفين الآخرين عنهم إذا غاب أولئك لسبب من الأسباب فيصبح للنائب جميع حقوق الأصل».

(ثم ضربت الاتحاد الأمثال على ذلك) وقالت:

«وإذا كان دولة رئيس الوزراء بالنيابة يملك من الحقوق ما هو مخوَّل للرئيس الأصيل فى كل كبيرة وصغيرة فلماذا لا يملك أيضًا حق إقالة وزير؟؟».

«إننا نستطيع أن نفهم أن تدافع السياسة عن الشيخ على عبد الرازق بكل طرق الدفاع الجائزة شرعًا لا أن تتقوَّل على الدستور ما لم يقُل وتحمل نصوصه ما لا تحتمل فتزعم تارة أن الدستور يمنع العلماء من استعمال حقهم المنصوص عليه فى قانون الأزهر وإخراج زميل لهم كتب ضد الدين. وتزعم تارة أخرى أن الدستور يمنع إقالة وزير رفض أن ينفذ قرار هيئة كبار العلماء وحاول أن يعطل قانونًا نافذًا لم يُلغَ ولم يُعدل»[1].

(٨) الاتحاد فى ٧ سبتمبر.

وقبل أن نسترسل فى ذكر ما قام به هذين الحزبين المؤتلفين سابقًا من شجار هدم بناء ائتلافهما، يلوح لنا من المستحسن أن نورد هنا المعلومات التى نقلتها جريدة (مصر) عن هذه الأزمة حيث قالت:

«يعود الخلاف بين الأحرار الدستوريين وبين الاتحاديين إلى أشهر معدودة ماضية ويعود بالتدقيق إلى حادث وفاة المغفور له إبراهيم باشا سعيد عضو مجلس الشيوخ المعين، وكان رحمه الله، سعديًا».

«أراد الدستوريون أن يُعين مكانه الأستاذ إبراهيم بك الهلباوى. وأراد الاتحاديون أن يعين مكانه واحد منهم ورشحوا كثيرين. لا ضرورة لذكر أسمائهم».

«واشتد الخلاف بينهم فى هذا الموضوع. ورأى الذين توسطوا فى فض هذا الخلاف أن يترك أمر تعيين عضو الشيوخ إلى وقت آخر».

«وكان الدستوريون يريدون أن يفوز الهلباوى بك برتبة (الباشوية أيضًا)».

«وتجدد الخلاف الذى اشتد كثيرًا من أجل مسألة قصر الزعفران وهى المسألة التى لا بد أن الجمهور ذاكرٌ أمرها وما كتبناه وكتبته الصحف عنها».

«وعاد الخلاف فتجدد من أجل قانون الصحافة الجديد الذى تحمس الوزراء الاتحاديون لإصداره عاجلاً ووقف الوزراء الدستوريون فى سبيله عقبة كأداء إذ هو القانون الذى (دُسَّ على مكتب وزير الحقانية) كما قالت وقتئذ جريدة السياسة لسان حال الدستوريين».

«وكان الاتحاديون يثيرون الخلاف فى كل مرة ويتشددون فى التمسك بأسبابه وكان رأيهم نافذًا دائمًا. وقد ودوا أن لا يسوى الخلاف ليخرج عضو الدستوريين من الوزارة فتكون اتحادية صرفة ولكن صاحب المالى إسماعيل صدقى باشا وزير الداخلية كان موفقًا دائمًا فى التوفيق بين العنصرين يساعده فى ذلك صاحب الدولة أحمد زيور باشا. وهما الوزيران اللذان لا ينتميان إلى حزب من الحزبين وإن كان الأول متفقًا قلبًا وقالبًا مع الدستوريين».

«ولعل القراء يذكرون ما قاله فى أكثر من خطبة واحدة ألقاها فى رحلاته الأخيرة فى مديريات الوجه البحرى من أن الحزبين متحدان».

«ولكن إناء الدستوريين فاضَ أخيرًا ولم يستطيعوا احتمال الاتحاديين الذين انتهزوا فرصة غياب دولة رئيس الوزراء ومعالى صدقى باشا وسبعة من زعماء الدستوريين، هم أصحاب السعادة والعزة محمد باشا محمود وحافظ بك عفيفى وكيلا الحزب وإبراهيم بك الهلباوى ووهيب بك دوس ومحمد باشا الشريعى، ونعمان باشا الأعصر وكامل بك بطرس المحامى وكلهم موجودون فى أوروبا وغالبيتهم فى العاصمة الإنكليزية».

«وبجانب هؤلاء جميعًا تغيب صديقا الدستوريين الوزيران عدلى يكن باشا وعبد الخالق ثروت باشا».

«انتهز الاتحاديون هذه الفرصة فأثاروا الخلاف فى أكثر من مسألة واحدة، أهمها مسألة الأستاذ الشيخ على عبد الرازق. وحسبوا أن الدستوريين لا يثورون ضدهم غير أن الأيام جاءت بالحادث الذى نحن بصدده الآن».

«ورأى الاتحاديون على ما يظهر أنهم أخطؤوا فيما حسبوه فأخذوا يعملون بكل الوسائل على بقاء صلاتهم مع الدستوريين. وقد عقدوا فى الساعة السابعة من مساء أمس (يوم ٧ سبتمبر) اجتماعًا ثانيًا وافاهم إليه صاحب المعالى حلمى باشا عيسى وزير المواصلات ووزير الداخلية بالنيابة (ثم ذكرت الجريدة أسماء الذين اجتمعوا من أعضاء حزب الاتحاد) ثم قالت»:

«وطال اجتماعهم إذ انتهى فى الساعة التاسعة مساء».

«وقد ذهب مندوبنا الخاص فى القاهرة إلى نادى حزب الاتحاد حيث قابل اللواء عزمى باشا مراقب الحزب العام وسأله عن رأيه فى الأزمة الحالية فقال له»:

«(ليست هناك فى الحقيقة أزمة. فالذى حدث أمر شخصى محض لا يؤثر مطلقًا فى علاقتنا الودية مع أصدقائنا الأحرار الدستوريين الذين يرى الكثير

من عقلائهم فى القاهرة وفى الأرياف أن الأمر لا يحتاج إلى هذه الضجة وأن المصلحة العامة تتطلب بقاء العلاقات الودية مع الدستوريين).».

«وحضر معالى حلمى عيسى باشا إلى القاهرة فى مساء أمس على أن يحضر اجتماع الدستوريين الذى سيعقد مساء اليوم فى ناديهم. ولما علم الدستوريون بذلك قرروا، فيما بينهم، عدم السماح له بحضور هذا الاجتماع».

«ووصل خبر هذا القرار إلى علم حلمى باشا فقرر العودة إلى الإسكندرية على قطار الساعة الثالثة والنصف بعد ظهر اليوم».

«وقضى معاليه مساء أمس ساعيًا لدى الكثيرين من الدستوريين فى أن يقفوا الأمر عند هذا الحد حتى لا تُخلق أزمة خطيرة ليست الظروف الحاضرة مناسبة لها».

«وسيسعى معاليه فى سبيل الاجتماع اليوم ببعض كبار الدستوريين».

«واتصل بنا أن الذى دار فى اجتماع الوزيرين الدستوريين مع المستر برسيفال المستشار القضائى كان عبارة عن إثبات أن المسألة التى نجم عنها الحادث قانونية لا دينية كما قال دولة يحيى باشا إبراهيم لجناب المستر نيفل هندرسون».

«واتصل بنا أن وزراء الاتحاد الثلاثة، الذين قلنا عنهم فى عدد أمس، إنهم اجتمعوا مع الوزيرين الدستوريين طلبوا إلى الآخرين أن يتغلبوا على الفكرة القائلة باستقالتهما (تأييدًا لرئيس حزبهم وتضامنًا معه) وأن يطلبا الترضية اللازمة للأحرار الدستوريين، فأجاب الوزيران بأنهما لا يملكان حق الطلب أو حق عمل أى شىء بمفردهما وأن الأمر كله موكول إلى الحزب».

«واتصل بنا أن صاحب المعالى على باشا ماهر وزير المعارف والحقانية بالنيابة ووكيل حزب الاتحاد الأول أبلغ تليفونيًا رياسة تحرير جريدة السياسة فى مساء أمس أنه لم يعلم بكل ما حدث إلا فى صباح أمس الأول (الأحد ٦ سبتمبر) وأنه يأسف لوقوع ما حدث وأنه متضامن مع الوزيرين الدستوريين».

«وقلنا فى عدد أمس إن برقيات عديدة أُرسلت إلى معالى إسماعيل صدقى باشا لمعرفة رأيه. وقد ترددت فى سهرة أمس فى الأندية الخصوصية إشاعة مؤداها أنه وردت على معالى توفيق دوس باشا برقية مطولة تعلن تضامن معالى صدقى باشا مع الدستوريين».

«وعلمنا أن إدارة حزب الاتحاد أبلغت تليفونيًا جريدة السياسة مساء يوم الأحد (٦ سبتمبر) البيان الذى أصدرته وأشارت إليه فى عدد أمس ولكن جريدة الدستوريين رفضت نشر هذا البيان».

«وكان مساء أمس موعد وصول صاحبَى المعالى توفيق دوس باشا ومحمد على باشا إلى القاهرة ولكنهما تأخرا عن الحضور ليحضرا صباح اليوم مع صاحب السعادة عبد العزيز باشا فهمى رئيس الحزب والمفهوم حتى سهرة أمس أن سعادة عبد العزيز باشا فهمى سيحضر اجتماع الحزب ليشرح المسألة ثم ينسحب ليتناقش الأعضاء بحرية وليقرروا ما يشاءون».

«وتؤكد دوائر الدستوريين أن لهم شروطًا لتفريج الأزمة الحالية وأن أول هذه الشروط عمل ترضية جديرة بكرامة الحزب وبالتالى بكرامة عبد العزيز باشا فهمى».

«وقد اجتمع مندوبنا الخاص فى القاهرة مع الزعماء الدستوريين فى الأرياف الذين وصلوا إلى هنا أمس وتوزعوا على الفنادق الكبيرة فرأى منهم إجماعًا على اعتبار الحادث إهانة كبيرة يجب غسلها».

«وبين مطالب الأحرار الدستوريين طلب إقالة حضرة صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا رئيس الاتحاديين ووزير المالية ورئيس الوزراء بالنيابة. وبين مطالبهم تعيين وزيرين دستوريين».

«وستعرض هذه المطالب التى هى آراء أعضاء الحزب منفردين فى اجتماع مساء اليوم لتقرير ما يرى تقريره»[1].

---

(١) جريدة مصر فى ٨ سبتمبر.

وقد أصدر حزب الاتحاد بيانًا بهذه المناسبة قال فيه:

«بمناسبة خروج معالى عبد العزيز فهمى باشا من هيئة الوزارة وبمناسبة ما ذكرته بعض الجرائد من وجهة الخلاف بين الحزبين يعلن حزب الاتحاد شديد أسفه لهذا الحادث الذى ترتب عليه حرمان الوزارة من خدمات معاليه ويرى الحزب، بيانًا للرأى العام، أن يعلن كذلك أن هذا الحادث لم ينشأ عن خلاف حزبى بين الاتحاديين والأحرار الدستوريين وأن الوزراء من الجانبين لم يقع بينهم أى خلاف على مبدأ من المبادئ التى يرونها لازمة لخدمة القضية المصرية».

«وبما أن هذا الحادث شخصى محض كان يتفق وقوعه ولو كان الوزير الذى وقع له اتحاديًا فليس من شأنه أن يؤثر فى الصداقة القائمة بين الحزبين ولا أن يحول دون تعاونهما وتضامنهما تضامنًا وثيقًا تدعو إليه الأحوال الحاضرة والرغبة الصادقة فى خدمة القضية المصرية وخير البلاد»[1].

أما وقد تكوّنت لدى المُطَّلع فكرة عن أسباب هذا الخلاف الذى قام بين الحزبين المؤتلفين (سابقًا) فيجدر بنا أن نبين له هنا وجهات نظر الصحف الأخرى؛ ليرى بأى عين كان ينظر الرأى العام إلى هذا الحادث وما ترتب عليه من النتائج التى كان لها أثر فى تاريخ مصر السياسى.

وقبل ذلك يجدر بنا كذلك أن نُبْدى هنا ملاحظة خليقة بالاعتبار والتدبر. ذلك أنه ما من مؤلف فى الشرق كافة قامت حوله مثل هذه الضجة فى التاريخ الحديث على ما نعلم. وما من كتاب ظهر للناس فى هذا العهد كانت له آثار كتاب (الإسلام وأصول الحكم). فهو ولا شك مما يجدر الاطلاع عليه بعد انقضاء هذه العاصفة وتدبره بفكر بعيد عن الغايات وعن العوامل التى أثارت تلك العاصفة الهوجاء.

---

(١) الأخبار فى ٨ سبتمبر.

نقول نظرت الصحف إلى هذا الحادث من وجهات مختلفة. فقد قالت جريدة البلاغ السعدية تحت عنوان (آخرة اتفاق جنائى ـ كيف طُرِد زعيم الدستوريين من الوزارة)، ما يلى:

«لسنا نعدو تقرير اللجنة إذ نقول إن الاتفاق بين الدستوريين والاتحاديين لم يكن إلا اتفاقًا جنائيًا. لأننا لا نجد وصفًا غير هذا ينطبق على اتفاق أساسه تعطيل الحياة النيابية واغتصاب سلطة الحكم بغير سند من الكثرة البرلمانية التى هى السند الوحيد لولاية الحكم فى جميع الممالك والبلدان الدستورية ومقوماته العبث بالقوانين والحريات وتبديد أموال الدولة وغصب أموال الأفراد وقد قدرنا من أول الأمر أن اتفاقًا كهذا لا يبقى إلا ريثما يعتقد طرفاه أن الفريسة لا يزال فيها شىء من الرمق وأنهما متى أَمِنا جانبها أو تَوَاهَما أنهما أمِناه أغرى الجشع قويهما بضعيفهما رغبة فى الاستئثار ـ بالغنائم والأسلاب. فذلك مصير كل اتفاق جنائى سواء كان محدود الدائرة كالاتفاق الذى يحدث بين الجناة العاديين أو كان واسع المدى كالاتفاق بين الدستوريين والاتحاديين».

«ولقد يجمل بنا أن نتحرج من دعوة الناس اليوم إلى رؤية المنظر الكريه الضارب بحرابه على صحيفتَى الاتحاديين والدستوريين، إذ تتقاذفان التهم وتتراشقان بأقبح المثالب. فهو منظر لا يثير إلا التقزز والغثيان. ولكن يحسن، مع ذلك، أن ندل على عمق الهاوية التى تردى فيها الفريقان. فالاتحاديون يحاولون التنكيل بزملائهم السابقين من طريق الدين فيقولون إن عبد العزيز باشا فهمى قد طُرد من الوزارة لأنه حاول (أن يستفتى فى قرار أصدرته أكبر هيئة دينية فى موضوع يتعلق بالدين لجنة أقسام القضايا التى يرؤسها ويتمتع بعضويتها مسيحيانِ)... والدستوريون يقولون (إن هذا التحكك بالدين نفاق وكذب وأن دين الله قد اتُّخذ ستارًا ورديئة لما كان يحك فى الصدر من غِل قديم)... أى الغل الذى تأصل يوم كان عبد العزيز باشا فهمى يوجه الخطابات المفتوحة إلى يحيى باشا فى إبان وزارته ويلوّح بتهمة الحنث....».

«وفى أثناء هذا التناحر كشف الغطاء عن الأسلوب الذى طرد به زعيم الدستوريين من الوزارة فإذا به قد بلغ الغاية القصوى فى الازدراء والمهانة».

«ونحن لا نشك فى أن كل مُطَّلع على ما نقلته جريدة السياسة فيما يتعلق بوقائع طرد عبد العزيز باشا فهمى من الوزارة يتفطن من فوره إلى أن الرجل كان يريد فتوى من لجنة أقسام القضايا ليستند إليها لا فى عدم تنفيذ الحكم بل فى تنفيذ الحكم وفصل الرجل من منصبه. فهذه هى الفتوى التى يُعقل أن تأتيه من اللجنة وهذه هى الحيلة التى كان يحاول وزير الحقانية السابق أن يخرج بها من مأزقه وكان لا بد له أن ينجح فيها لو أمهله الاتحاديون....».

«وأما الحجج التى ساقتها جريدة الدستوريين من نصوص الدستور لتثبت بها مسئولية الوزارة أمام مجلس النواب لا أمام رئيس الوزارة أو غيره فهذا كله صحيح ولكن ألم يَحُل الدستوريون أنفسهم دون تأليف الوزارة على هذا النمط؟ إن الدستوريين هدموا المجلس فلم يبقَ محل لمسئولية الوزراء أمامه وهكذا صار الوزراء موظفين يُقالون أو يُطردون كما طرد من الوزارة زعيم الدستوريين»[1].

وقالت جريدة «كوكب الشرق» السعدية كذلك فى هذا الشأن ما يلى:

«كان الائتلاف بين الاتحاديين والأحرار الدستوريين شاذًا غريبًا. فكلا الفريقين لا يختلف أحدهما عن الآخر فى المبادئ التى يدعيها ويعلنها، وكذلك فى المبادئ الحقيقية من عبادة (المصلحة) وتضحية الوطن وكل شىء فى سبيلها. ولم يدفعهما إلى هذا التآلف عند تكوين الوزارة إلاً الرغبة فى التعاون ضد الوفد والأمة وفى الاشتراك فى سرقة الحرية والدستور».

«ولكن الأمر الشاذ مقدر له الفَناء والجسم الذى يولد عليلاً محكوم عليه بالموت السريع. ولذلك ظهر الاختلاف بين الوزراء المتآلفين ورددت الجرائد السعدية أخباره. ولم يكن تكذيب الوزراء له فى خطبهم بمناسبة وبغير مناسبة إلا دليلاً آخر على وجوده».

«وما زال الاتحاديون فى حاجة إلى حلفائهم الأحرار الدستوريين ما دام اللورد أللنبى فى مركز المندوب السامى فى مصر يسند صنائعه ويمدهم بالعون

(١) البلاغ فى ٨ سبتمبر بتوقيع (م. أ).

والقوة حتى إذا استقال اللورد وصار الأحرار الدستوريون من الإنكليز ولا عون من الأمة. أحسّ الاتحاديون أن حلفاءهم عبء ثقيل عليهم يستفيدون ولا يفيدون فحرموهم كل نفوذ فى الوزارة وجعلوهم تابعين لهم لا زملاء. وقبل وزراء الأحرار الثلاثة لأنفسهم هذه المكانة الدنيا فى سبيل الإبقاء على مناصبهم».

«ولكن الخلاف اشتد فصعب كتمانه أو إنكاره وانتقل فى كراسى الوزارة إلى صحيفتَى الحزبين فرأينا هاتين تتراشقان بالسهام ورأينا جريدة السياسة تميل إلى معارضة الوزارة ولكن فى نفاق ورياء مع الإبقاء على مظاهر الصداقة الكاذبة».

«وأخيرًا لم ينفع الأحرار الدستوريين كل ما ضحوه فى سبيل مناصب الوزارة الثلاثة من المبدأ والكرامة والسمعة. ولم يُجْدِهم موافقة زملائهم الاتحاديين على تعطيل الدستور والرجوع بالأمة قرونًا إلى الوراء ولا سكوتهم على مساوئ الحكم التى شهدت بها جريدتهم. لم ينفع كل ذلك وعمل الاتحاديون حثيثًا ليستأثروا بالوزارة ويجبروا حلفاءهم على تركها غصبًا بعد أن ظهر أنهم لا يتركونها طوعًا».

«فأُقيل عبد العزيز فهمى باشا رئيس الأحرار الدستوريين ولم يقُل المرسوم الذى صدر بإقالته صراحة إنه استقال ولم يشر بحرف واحد إلى أن هناك استقالة كما جرى العرف حتى اليوم حين يترك وزير مركزه».

«وكان واجبًا أن يتحرّك ضمير عبد العزيز فهمى باشا عند حل مجلس النواب ثم عند تأجيل الانتخابات ثم اغتصاب الوزارة للسلطة التشريعية أو عند كل اعتداءاتها الفظيعة على الحياة النيابة. ولكن رئيس (الأحرار الدستوريين) وأحد واضعى الدستور وصاحب المقالات الملتهبة التى دافع فيها عن حقوق الأمة وسلطتها لم يستّقِلّ ولم يغضب لكل ما اقترفته الوزارة من السيئات وأقنعه المنصب بأن (الدستور ثوب فضفاض) ووقع باسمه على قانون الصحافة الرجعى الذى انتقدته جريدته واشترك مع الوزراء فى جميع جناياتهم على الوطن

ونهضته وعلى الأمة وحقوقها وما زلنا نذكر اجتماع الأحرار الدستوريين وكيف نصح الكثيرون منهم بأن يستقيل وزراؤهم. ولكن عبد العزيز فهمى باشا وزميليه رفضوا الاستقالة بتاتًا وأوهموا حزبهم أن لهم شأنًا فى الوزارة وأن بقاءهم فيها نافع للأمة فوق نفعه لأشخاصهم فلو استقال عبد العزيز فهمى باشا بعد كل ذلك لكان أمامنا ظاهرة غريبة تحتاج إلى التفسير».

ثم تساءلت الكوكب عن موقف الوزيرين الدستوريين الآخرين وهل هما سيستقيلان أم يُقالان أم يحذوان حذو حلمى عيسى باشا، فيستقيلان من حزب الأحرار الدستوريين وينضمان إلى حزب الاتحاد حرصًا على مركزيهما؟(١).

ونشرت جريدة البلاغ أيضًا مقالاً أساسيًا تحت عنوان: (خلاف حقير لا شأن فيه للحرية أو الدستور). قالت فيه:

«إنما تُعنى الأمة من هذا الخلاف الحقير بوجوهه الهزلية المضحكة ومن بينها وجهان قد أوفيا على الغاية فى الفكاهة والمجون...».

«فأما الوجه الأول فمحاولة الاتحاديين نكاية الدستوريين إذ يتظاهرون باعتبارهم مسألة طرد زعيم هؤلاء من الوزارة مسألة شخصية تقول جريدة الاتحاديين إنها (لا تمس علاقات حزب الاتحاد الودية بحزب الدستوريين فى شىء.... وما كان لها أن تمسها أو تؤثر فيها... فليس من حق تصرف سيئ يصدر عن فرد - ولو كان رئيس حزب - أن يعكر الجو بين حزبين مؤتلفين ويفسد بينهما وخاصة متى كان سوء التصرف ملموسًا إلى مثل هذا الحد البارز)... يبالغون فى تحقير شأن رئيس الأحرار الدستوريين وتهوين أمره. وإنها لعمر الحق لطريقة شيطانية فى التشفّى والكيد الخبيث».

«هذا أحد الوجهين المضحكين، أما ثانيهما فأعجب وأمتع؟ وذلك أن جريدة الدستوريين لا تزال تجدُّ وتكدح فى حشد مواد الدستور لتقيم منها الحجة على بطلان تصرف الاتحاديين وعدوانهم. وهم ما قام لهم ركن إلا على أنقاض

(١) كوكب الشرق فى ٨ سبتمبر.

الدستور ولا ارتفع لهم صوت إلا بعد أن خفت صوت الدستور (ثم خاطبتهم قائلة): وأين كان هذا الدستور ومواده وأحكامه يوم حللتم مجلس النواب وعطلتم الحياة النيابية؟».

«على أنه مما يبعث على الاستغراق فى الضحك والاسترسال فيه إلى غير حد أن توعدت جريدة الاتحاديين زميلتها بأن تخوض معها البحث من ناحيته الدستورية فى مقال تكتبه خصيصًا لذلك. فلا شك فى أنه سيكون مقالاً ممتعًا خليقًا أن يثير إعجاب رجال القانون والدستور فى العالم أجمع وأن يعتبر آية الآيات فى باب الهزل وتحفة التحف فى عالم المجون..»[1].

أما جريدة «الأخبار» الوطنية، فقد قالت فى مقال رئيس:

«المهزلة الأخيرة هى رفت وزير الحقانية أو طرده إذا شئت، وطرده أصح لأن ما وقع قد جاء مُزْريًا بكل كرامة. وما كان يجوز أن يقع حتى من مأمور لخفير أو من عمدة إلى خادمه».

«طرد عبد العزيز باشا! ونقول طرد لأنه لم يعلم شيئًا عن إقالته حتى الساعة الثامنة من مساء أول أمس (السبت ٥) حيث صدرت الملاحق وأخطرت جريدة السياسة بمرسوم الإقالة عن طريق البعض فخاطبت سعادته فى الإسكندرية بصدد هذا الموضوع. فلم يكن يعلم شيئًا عنه».

«إن المسألة خطيرة، وخطيرة جدًا، إذ لا مقابل لها فى تاريخ أمة دستورية متمدينة. ولا فى تاريخ أمة متقهقرة استبدادية حكومتها مطلقة من كل قيد».

«إنها لعبة جنونية أدت إلى سابقة لا ندرى كيف تكون عواقبها فى قابل الأيام. وكيف يكون أثرها فى إدارة البلاد وفيما بين الوازع والموزوع من صلات».

«إن الخَطْب أكبر من أن يُدافع عنه. ولكن هى الكرامة كانت تقضى بأن لا يُتبع إجراء كهذا مذل مهين ليس لصاحب المركز ولكن للأمة بأسرها».

---

(١) البلاغ فى ٩ سبتمبر.

«وقد ظهر أثر هذه الإهانة بالتجاء البعض إلى الغاصب والاحتماء به وهذا أثر من أسوأ الآثار التى كان خليقًا بنفوس مهما انحطت وصغرت أن لا تلجأ إليه فقد وقفنا اليوم على ما يلى»:

«حادث جناب مستر نيفل هندرسون عميد إنكلترا بالنيابة بعد ظهر أمس مندوب شركة روتر التلغرافية فى شأن الأزمة الوزارية المصرية فقال له إنه علم بالأمر إذ حضر إليه أمس دولة يحيى باشا وأخبره الخبر الذى أسف له. وأضاف أن دار المعتمد البريطانى، نظرًا لوصف المسألة بأنها دينية لم تتدخل عملاً بالتقاليد التى جرت عليها من قبل فى مثل هذه الأحوال».

«إن هذا التصرف المفجع قد أدى إلى هذه النتيجة السوء وهى إعلان معتمد إنكلترا بالنيابة أن المسألة إن لم تكن دينية لكان قد تدخل فى الأمر الذى يأسف لوقوعه. ومسئولية هذا الالتجاء إلى الغاصب واقعة على الفريقين فريق الاتحاديين وفريق الدستوريين ومما لا شك فيه أن الأمة تعرف كيف توقف هذين الفريقين عند حدهما. وإذا كان الأوان لم يحنْ بعد لتدخل الأمة تدخلاً حاسمًا فى الذود عن كرامة مناصب الدولة والدفاع عن شرفها فإن الزمن قد تدخل بيد الجبار الباطشة وأخذ يدهور المعتدين على حقوق البلاد الساخرين بأحداث الدهر».

ثم أتت الجريدة على ما قالته جريدة الاتحاد بهذه المناسبة من الحجج على أحقية دولة يحيى باشا فى تصرفه، وعقبت عليه بما يلى:

«أجل أخذت الاتحاد تقول هذا فى تشنيع وتضليل مع أن اللجنة المذكورة مختصة بالافتئات فيما يتعلق بوجوب إحالة الشيخ على عبد الرازق على مجلس تأديب القضاة الشرعيين احترامًا لقرار هيئة كبار العلماء الذى يجب أن يكون مقصورًا على صفة العالمية دون سواها لأن الشيخ على خاضع لقانونين بصفته عالمًا وقاضيًا، هما قانون الأزهر ولائحة القضاء الشرعى ولكن مع كل ذلك انتهت جريدة الاتحاد بسفسطة تفوق الوصف حيث قالت»:

«والآن ما تأثير هذا الذى وقع فى موقف الحزبين المؤتلفين؟؟ لا تأثير مطلقًا فيما نعلم. لقد كان خلافًا فى موضوع جوهرى حقيقة ولكنه لم يجاوز دائرة

الوزير السابق ولم يتسع نطاقه ولم يمس علاقات حزب الاتحاد الودية بحزب الأحرار الدستوريين فى شىء) إلى آخر ما قالت جريدة الاتّحاد فى ذلك المقال».

«لا تأثير على الإطلاق! لا يا قوم! التأثير قد وقع ويد الزّمنْ الجبار تبطش فقد شعر وزير الأوقاف ووزير الزراعة بشىء من وخز الضمير وشىء من الكرامة نعتقد أن لقلمنا فى تحريك الأول والإرشاد إلى الثانى ضلعًا كبيرًا. فقد أضرب الوزيران أمس عن العمل. ودعا حزب الأحرار الدستوريين أعضاءه للاجتماع غدًا للتشاور فى منازلة الاتحاديين على المكشوف بالانضمام إلى صفوف الأمة والذود عن كرامتها وشرف دستورها وحريتها. وسواء اندمجوا فى أية جهة خارج الحكومة أو تلاشوا فيها أو عملوا على تأييدها من بعيد فإن هذا القبر أشرف من ذلك الرَّمس الذى شيعنا أمس إليه ذلك الحزب»[1].

وقالت فى مقال آخر، بعد أن أتت بالأدلة على أن إقالة معالى وزير الحقانية ليس له نظير حتى فى أظلم الأوقات، وقالت إن دولة يحيى باشا نفسه الذى كان فى أيام حكمه الأول وهو يعتمد على معونة معتمد إنكلترا لم يُقْدم إبان أزمة محب باشا فى سنة ١٩٢٣ إلا على أخذ رأى صديقه المستر سكوت فى موضوع تكليف محب باشا بالاستقالة فاستقال، وبعد أن أثبتت أن الأزمة قديمة مستندة إلى أقوال جريدتَىْ حزب الأحرار الدستوريين وحزب الاتحاد يوم تناولت كل جريدة منهما عرض الفريق الآخر بالنهش وتسديد قذائف المطاعن. وعلى أقوال جريدة التيمس فى قِدَم هذه الأزمة وبعد بدء الخلاف بين وجهتَى نظر الحزبين المؤتلفين.

قالت جريدة الأخبار بعد ذلك:

«يطردون رئيس حزب طرد الخادم الحقير ويصفعون هذا الحزب شر صفعة والفريق الآخر ينهال عليهم لطمًا وسبًا وقذفًا ويرميهم بأشنع التهم. ثم يقول الاتحاديون إن كل ذلك لم يؤثر فى الصداقة القائمة بين الحزبين

(١) الأخبار فى ٧ سبتمبر بتوقيع (أحمد توفيق).

ولا يحول دون تعاونهما وتضامنهما تضامنًا وثيقًا تدعو إليه الأحوال الحاضرة، فاللهم لا تهبنا عقولاً نقرر معها أن الضلال والهدى أمر واحد وأن السخف والمنطق سيَّان».

«إن ظاهرة الأزمة هى مسألة الشيخ على عبد الرازق وفريق الأحرار الدستوريين يعتبرها دستورية قانونية لا دينية وفريق الاتحاديين يعتبرها دينية بحتة. وإذا كنا نحن قد حملنا أشد الحملات على كتاب (الإسلام وأصول الحكم)، فالرأى عندنا أن المسألة دينية أولاً ودستورية قانونية ثانيًا».

«إنها دينية باعتبار الشيخ على عبد الرازق من العلماء ودستورية قانونية باعتباره من القضاة».

«ارتكب الشيخ على أمرًا مخلاً بكرامة العالم وحوكم باعتباره عالمًا. فلينفذ القرار باعتباره عالمًا. وبعدئذ تعرض المسألة الآتية وهى المسألة الدستورية القانونية».

«الشيخ على فضلاً عن أنه عالم هو قاضٍ شرعى فهل بمجرد تجريده من شهادة العالمية أو وشاحِ القضاء يملك وزير الحقانية إقالته من وظيفته؟ هل هو فى حكم الموظف الذى أُصيب بعاهة وأُرسل إلى القومسيون الطبى فقرر عدم لياقته للخدمة؟».

«القياس مع الفارق. لأن مجلس هيئة كبار العلماء ليس فى حكم القومسيون الطبى وإذا فُرض وكان فى حكمه فإن وزير الحقانية لم يرسل موظفه إلى مجلس هيئة كبار العلماء لإثبات عاهته وهى فقدان أهلية الموظف فى القضاء».

«على أننا لا ندرى ماذا قد يكون الموقف لو أن المرحوم الشيخ محمد عبده وهو يشغل وظيفة مستشار بالاستئناف كان قد أصدر مثل كتاب الشيخ على عبد الرازق وكان قرار هيئة كبار العلماء قد صدر (بتشليحه) وهو غير قابل للعزل؟ أكان يستطيع وزير الحقانية أن يرفت الشيخ محمد عبده وهو غير قابل للعزل؟ لم يكن ذلك فى طاقته لأنه أمام قانون وأمام لائحة ترتيب المحاكم الأهلية».

«على أننا إذا قلنا ذلك وجب علينا أن نقول إن وزير الحقانية، والشيخ على قابل للعزل، لا يملك إقالته لمجرد صدور قرار العلماء. ذلك لأن الدستور لم يلغ لائحة المحاكم الشرعية التى تنص على طريقة محاكمة القضاة الشرعيين وإقالتهم وعزلهم ووزير الحقانية مفروض عليه الحرص على القوانين التى لم يلغها الدستور بأن يحيل الشيخ على عبد الرازق إلى مجلس تأديب مستندًا إلى قرار العلماء المحترم الذى أثبت عدم أهليته لتولى القضاء».

فالمسألة إذن دينية أولاً ودستورية قانونية ثانيًا واستيفاء الإجراءات جميعها وعدم التخلى فى الأمور كان خليقًا بالجميع»[1].

قرار حزب الأحرار الدستوريين فى الأزمة

وفى مساء يوم ٨ سبتمبر، انعقد مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين للنظر فى الأزمة الوزارية، ونشرت جريدة السياسة لسان حال الحزب فى إيضاح قرار المجلس فى مكان ظاهر فيها على عمودين، وهذا نصه:

«انعقد أمس مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين للنظر فى الأزمة الوزارية ومعه بعض أعضاء مجلس النواب السابق من الدستوريين. واعتذر بالبريد أو التلغراف الأعضاء الذين لم يسافروا خارج القطر. وكان الاجتماع تحت رياسة سماحة السيد عبد الحميد البكرى لغياب الرئيس والوكيلين (لأنهما خارج القطر) وحضر الاجتماع أصحاب السعادة والعزة توفيق دوس باشا ومحمد على باشا وعبد المنعم بك رسلان وإبراهيم بك دسوقى أباظة والدكتور أحمد رشيد بك عبد الله وأحمد بك عبد الغفار وصليب بك سامى والسيد باشا خشبة وحامد بك فهمى ومحمد محفوظ باشا وحسين بك عبد الرازق وعبد الجليل بك أبو سمرة. والدكتور محمد بك حسين هيكل وعلى بك المنزلاوى وعيسوى باشا زايد وعباس أبو حسين بك وسلطان بك بهنس وعلى باشا إسلام من أعضاء مجلس الإدارة. وحضرات أصحاب السعادة والعزة محمود عبد الرازق باشا

---

(١) الأخبار فى ٨ سبتمبر بتوقيع (احمد توفيق).

وسلطان بك السعدى وعبد السلام بك عبد الغفار وعبد الله بك أبو حسين وأبو زيد بك طنطاوى وعلى بك مفتاح معبد وإبراهيم بك عبد العال وعلى بك محمود ووهبة بك القاضى وعبد المجيد بك إبراهيم وإبراهيم بك الطاهرى وكيلانى بك دكرورى وأحمد بك الشيخ من النواب السابقين».

«واستمر الاجتماع من الساعة السادسة بعد الظهر إلى الساعة العاشرة والنصف، وقد عرض أثناءه محمد على باشا وتوفيق دوس باشا ما تم من صباح يوم السبت الماضى (٥ سبتمبر) إلى اليوم وتناقش الأعضاء فيه، ثم صدر القرار الآتى بإجماع الحاضرين»:

«أولاً - الثقة التامة برئيسه سعادة عبد العزيز باشا فهمى وبزميليه صاحب السعادة محمد على باشا وتوفيق دوس باشا وتأييدهم».

«ثانيًا - الاحتجاج على التصرف المخالف للدستور والتقاليد السياسية بإقالة رئيس الحزب من الوزارة».

«ثالثًا - استنكار ما يروجه خصوم الحزب من أن هذا التصرف المخالف للدستور منشؤه مسألة دينية. والتصريح بأن حزب الأحرار الدستوريين يحافظ أشد المحافظة على الإسلام دين الدولة».

«رابعًا - عدم التعاون مع الحكومة الحاضرة واستقالة الوزراء الأحرار الدستوريين منها».

«خامسًا - طلب بيان تفصيلى يضعه الوزراء الأحرار الدستوريون عن التصرفات التى تمت أثناء وجودهم فى الوزارة وموقفهم إزاءها وما قاموا به لخدمة البلاد. ويعرض هذا البيان على مجلس الإدارة»[١].

«سكرتير الحزب»

«إمضاء»

(١٦) السياسة فى ٩ سبتمبر.

وقد نشرت السياسة فى نفس العدد الذى نشرت فيه قرار حزب الأحرار الدستوريين، مقالاً تحت عنوان «الموقف السياسى الحاضر ـ قرار الأحرار الدستوريين فيه» قالت فى مبدئه:

«يرى القراء فى غير هذا المكان قرار حزب الأحرار الدستوريين فى الموقف السياسى الحاضر. وهو قرار اتُّخذ بعد رَوِيَّة وإمعان نظر وتفكير طويل وبعد بحث ومناقشة استغرقا أكثر من أربع ساعات ولم يكن واحد من الأعضاء الذين حضروا الاجتماع إلا محيطًا بدقائق المسألة التى دارت حولها المناقشة إحاطة تامة. وقد عرض صاحبا المعالى محمد على باشا وتوفيق دوس باشا ما تم فى المسألة من ساعة بدأ الخلاف الذى أثاره دولة يحيى باشا إبراهيم إلى أن انتهى بإقالة رئيس حزب الأحرار الدستوريين من غير أن يأخذ يحيى باشا رأى زملائه الوزراء الاتحاديين منهم والدستوريين ومن غير أن يترك لغيره أية وسيلة للتوفيق بين الآراء المختلفة».

وبعد أن تكلمت عن أن مثار هذا الخلاف أمر شخصى من ناحية دولة يحيى إبراهيم باشا وأن لا دخل للدين فيه، قالت فى ختام هذا المقال:

«والتعاون فى العمل مع هيئة فيها من يستخدم هذا السلاح (سلاح الدين) بالباطل ومن يخرج على الدستور ومن لا يعتقد بكرامة زملائه ومن لا يضع لمصلحة الوطن وزنًا إذا كانت له مصالح خاصة لا تتحقق ـ أمر مستحيل. بل لو أن الأمر وقف عند التعاون مع رجل لا يرعى كرامة من يتعاون معه لأصبح هذا التعاون مستحيلاً. وكيف ترجو من رجل تُداس كرامته فلا يتحرك ويُتهم بالباطل فلا يتحرك أن يقوم بخدمة قضية البلاد وهى قضية كرامة وعدالة وحق وحرية؟».

«وكل الذى نرجو أن تقوم فى البلاد حكومة تعيد صفو الجو وتسعى بكل ما لديها من جهد لإعادة الحياة الدستورية فى مجراها. وكل حكومة تقوم فتحقق العدل وتعمل للمصلحة الصحيحة وتحتفظ بكرامة الدولة والوزراء الذين يمثلون

الدولة تلقى منا التأييد الخاص. فنحن لم نكن يومًا معارضين للمعارضة لكنًا نعارض حين تتعرض الحرية أو تتعرض مصلحة البلاد للخطر»[1].

وفى منتصف الليل غادر العاصمة إلى الإسكندرية الأستاذان محمد على باشا وزير الأوقاف وتوفيق دوس باشا وزير الزراعة، وفى الصباح قدما استقالتيهما من منصبيهما فى الوزارة إلى دولة رئيس الوزراء بالنيابة. وقد قُبلت الاستقالتان.

ولقد علقت جريدة الأخبار على ذلك بمقال رئيس، قالت فيه:

«قُضى الأمر واستقال الوزيران الحران الدستوريان من الوزارة وقبول هذه الاستقالة يرجح وعلى ذلك يكاد الجو يخلو لحزب الاتحاد».

«فإلى أى مصير لو صح هذا تُساق البلاد؟ إن المصير بيد الله ولكن تجاريب أمس وتجاريب اليوم علمتنا أن هذا الحزب الممقوت سينزل بحقوق البلاد فى المناقصة كى يتمكن من الاحتفاظ بالمراكز الحكومية فلتَحْذره الأمة ولتعلم أنه حزب فساد وفساد»[2].

ونشرت جريدة الاتحاد نص الخطاب الذى بعث به عبد العزيز باشا فهمى إلى لجنة القضايا يستشيرها به فى نص المادة ١٠١ من قانون الأزهر وتطبيقها.

فقالت جريدة السياسة بعد أن نشرته هى كذلك:

«يرى القراء كيف أن عبد العزيز باشا اعتبر رأى العلماء فى المسألة الدينية نهائيًا وسمى الرأى الذى يخالفه (جريمة الخطأ فى الرأى) وأنه لم يأخذ رأى لجنة القضايا إلا فى مسائل قانونية بحتة لا علاقة لها بالدين. ويرون كذلك أن كل ما يثيره خصوم الحزب من مسألة دينية ليس إلا كذبًا فى كذب وليس إلا محاربة دنيئة بدين الله القيِّم الذى يجب أن تسمو مكانته فى النفوس إلى مكان الإيمان».

---

(١) السياسة فى ٩ سبتمبر.
(٢) الأخبار فى ٩ سبتمبر.

«وليس يدلك على كذبهم وختلهم ومخادعتهم السواد وتجارتهم بالدين أكثر من أنهم لا يزالون يكررون ما قاله كبيرهم لمُكاتب روتر من أن الاستشارة كانت خاصة بالدين مع أن خطاب الاستشارة يكذبهم شر تكذيب».

«وفى مسألة كمسألة الخلافة لا يتعلق أمرها بمصر وحدها وتنظر إليها الأمم الإسلامية وكلٌّ لها فى أمرها نظرة خاصة يكفى أن يُبّدى العلماء رأيهم الدينى فى المسألة. فإذا اجتمع المسلمون للشورى فى هذا الأمر وكان للهنود رأى كرأى الدكتور أنصارى وكان للأتراك رأى وكان للإيرنيين رأى أمكن الوصول من هذه الآراء إلى نتيجة لا يعرفها اليوم أحد وكان رأى العلماء المصريين حجة من الحجج أمام الأمم الإسلامية المختلفة التى تنظر فى هذا الأمر».

وبعد أن استرسلت الصحيفة فى هذا الحديث، قالت فى ختام مقالها:

«ولو أنكم كنتم، معاذ الله، صادقين فى دعواكم التى تدّعونها على الأحرار الدستوريين فما هذا البيان الذى أذعتموه بالثقة بهم وما هذا التهالك على بقائهم فى الوزارة معكم وما هذه المساعى التى تبذل سرًا وجهرًا فى سبيل ما تسمونه التوفيق وكيف ترضون أن يتفقوا مع قوم ينكرون عليهم أن يستنكروا ما تروجونه من باطل ويعلنون صراحة أنهم يحافظون أشد المحافظة على الإسلام دين الدولة»[1].

ولذلك نشرت السياسة مقالاً افتتاحيًا ذكرت فيه الوقائع المادية التى نشأت عنها هذه الأزمة الوزارية التى كانت لا تزل قائمة. فقالت.

«إن وزير الحقانية أحال قرار هيئة كبار العلماء الخاص بمحاكمة حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ المحقق الشيخ على عبد الرازق إلى لجنة أقسام القضايا لتبدى رأيها فى مسألة قانونية محضة هى مسألة ما قد يكون هناك من اختلاف فى التطبيق بين المادة ١٠١ من قانون الأزهر والمواد ١٢ و١٤ و١٦٧ من الدستور».

---

(١) السياسة فى ١٠ سبتمبر.

«ففى الجلسة التى عقدها الوزراء يوم السبت الماضى (٥ سبتمبر) سأل رئيس الوزارة بالنيابة وزير الحقانية عما تم فى أمر قرار الهيئة فأخبره الوزير بما فعل من إحالة القرار إلى لجنة أقسام القضايا فأجاب الرئيس بالنيابة فى شىء من الغضب (دا مش اسمه شغل!! إحنا مش عارفين نشتغل مع بعض!! أنا رايح على المندوب السامى). وخرج وقصد إلى دار المندوب السامى البريطانى وأفهم مستر هندرسون أن المسألة دينية ثم قصد إلى قصر المنتزه حيث تشرف بمقابلة حضرها صاحب الجلالة الملك. ثم عاد إلى حيث كان الوزراء فى انتظاره».

«وكان حضرة صاحب المعالى على ماهر باشا قد أدرك خطورة النتائج التى تترتب على حركة يحيى باشا فأخذ يناقش إخوانه الوزراء أثناء غياب رئيس الوزارة بالنيابة كى يحول دون وقوع المحظور ونجح معاليه فعلاً للوصول إلى أن اتفق الوزراء على حل للإشكال الذى خلقه يحيى باشا بتصرفه الذى تسرع فيه».

«لكن يحيى باشا ما كاد يصل إلى حيث كان الوزراء حتى فاجأ وزير الحقانية بقوله: (خلاص! إما أن تستقيل وإما أن أُقيلك!) فأجاب عبد العزيز باشا: (أما أنا فلا أستقيل)! والسلام عليكم، وترك زملاءه وانصرف».

«فأخذ هؤلاء الزملاء يوجهون نظر يحيى باشا إلى خطورة العمل الذى يُقْدم عليه وإلى ضرورة التأنى فيه والتفاهم فلم يقبل لأحد منهم رأيًا ولم يصغِ لقولهم».

ثم حاولت الجريدة أن تثبت أن تصرف يحيى باشا هذا مخالف لأبسط القواعد الدستورية، وضربت لذلك الأمثال بالأزمة التى كانت فى وزارته فى سنة ١٩٢٣ الخاصة بأمر الخلاف الذى نشأ بين الوزراء أجمعين ومعالى محب باشا. وعدم تمكنه من إقالته. وبما كان من قطاوى باشا الذى تأفف الوزراء أجمعون مما فعل، ولكن زيور باشا رئيس الوزارة الأصلى لم يستطع على الرغم من هذا أن يقيله بل تركه هو يستقيل.

ثم عمدت إلى إثبات أن تصرف دولته مخالف للمنطق بعمله على خلاف رأى الوزراء الذين يشاركونه السلطان والذين لا يقلون عنه حقًا فى الرأى، مع أن مخالفة رئيس الوزراء الأصلى لرأى أغلبية زملائه الوزراء خروج منه على القانون. ولأن رئيس الوزارة لا يملك إقالة كبار الموظفين إلا برأى المجلس كله. ثم تساءلت: هل من لا يملك حق إقالة الموظفين وحده يستطيع أن يقيل - على الرغم من معارضة زملائه - واحدًا من زملائه هو له فى منصبه صفة الزعامة الحزبية ولم يشترك معه فى الحكم إلا على اعتبار هذه الزعامة الحزبية نفسها.

ثم نظرت إلى مطابقة تصرف دولته للآداب السياسية وقالت إن هذا التصرف جرأة من رئيس الوزراء بالنيابة؛ إذ كان واجبًا عليه أن يرجع إلى رئيسه زيور باشا يأخذ رأيه أولاً وكان زيور باشا - إذا هو اقتنع بوجهة نظر يحيى باشا - يقدم استقالته كى تسقط الوزارة ثم يعيد تأليفها على الوجه الذى تقتضيه الظروف[1].

اشتد الحوار بين الصحيفتين اللتين تنطقان بلسان الحزبين المؤتلفين ونشرت كل منهما مقالات طويلة جريئة، تتناقشان فيها فيما إذا كانت المسألة دينية أم دستورية قانونية وتقاذفتا المثالب والوصمات، ورمى كل حزب أخاه بأشنع التهم وأدنى الصفات. ولا قِبل لنا بأن نثبت هنا كل ما قالته الصحيفتان المذكورتان والصحف الأخرى المنتمية إلى الحزبين الوطنى والسعدى فإن ذلك شرحه يطول.

استقالة إسماعيل صدقى باشا

ولقد تطورت الأزمة واشتدت وتلبد الجو حينما طيَّر البرق نبأها إلى الخارج، ووصل خبرها إلى علم صاحب المعالى إسماعيل صدقى باشا حيث كان يستشفى فى فيشى. فإنه بعث ببرقية فى ٩ يولية إلى دولة رئيس الوزراء بالنيابة يقول له

---

(١) السياسة فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٥.

إنه لا يستطيع مواصلة اشتراكه فى الوزارة ما لم تظل هذه الوزارة ائتلافية كما كانت.

ولقد وافَى مراسل جريدة الأهرام الخاص بباريس جريدته بنبأ برقى يقول فيه:

«علمت من المقامات المصرية فى باريس أن إسماعيل صدقى باشا أرسل أمس تلغرافًا من فيشى إلى رئيس مجلس الوزراء بالنيابة قال فيه إنه لا يستطيع مواصلة اشتراكه فى الوزارة ما لم تبقَ هذه الوزارة ائتلافية بسبب انسحاب الأحرار الدستوريين منها»[١].

وقال فى برقية أخرى: «كان يُنتظر وصول إسماعيل صدقى باشا إلى باريس فى ١٥ سبتمبر ولكنه قصر مدة استشفائه فى فيشى وعجل رجوعه إلى باريس فوصل إليها أمس مساء (٩ سبتمبر) وزار فى صباح اليوم معالى محمود فخرى باشا فى دار المفوضية المصرية وعلى أثر ذلك ذهب كل من عدلى يكن باشا وإسماعيل سرى باشا وأحمد ذو الفقار باشا فزاروا معالى فخرى باشا على التوالى»[٢].

صدى الأزمة السياسية فى جرائد لندرة

كان لهذه الأزمة صدًى ودوى شديدان فى إنكلترا وفى الصحف البريطانية، فقد قال مُكاتب الأهرام الخاص بلندرة فى برقية لجريدته ما يلى:

«نشرت وكالة روتر تلغرافًا لمكاتبها بالإسكندرية قال فيه إنه لا يحتمل أن تفضى استقالة الوزيرين الدستوريين وحدها إلى سقوط الوزارة. على أن كل شىء يتوقف على خطة إسماعيل صدقى باشا الذى يعد بالإجمال القوة العاملة فى الوزارة وقد أعرب يحيى إبراهيم باشا فى حديث له عن استيائه من العبارات التى وردت فى بيان الأحرار الدستوريين وطلبوا فيها من الوزيرين المستقيلين تقريرًا عن عملهما بإزاء الوزارة».

---

(١) البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام، عدد ١١ سبتمبر.

(٢) البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام، عدد ١١ سبتمبر.

قال: «ونشرت جريدة (الديلى تلغراف) تلغرافًا لمكاتبها فى القاهرة جاء فيه ما يلى»:

«يعمل أصدقاء الحزبين للتوفيق وإصلاح ذات البين. وقد أكد الأحرار الدستوريون لى أنهم يصرون على قبول شروطهم حرصًا على كرامة الحزب. فقد رفض عبد العزيز فهمى باشا أخيرًا أن يعين نجل يحيى إبراهيم باشا فى وظيفة بوزارة الحقانية»(١).

وقد جرت مباحثات بين زيور باشا والمستر بلودين رئيس الوزارة البريطانية فى يومَىْ ١٠ و١١ فى مدينة (إكس ليبان)(٢).

ونشرت جريدة (المورننج پوست) فى يوم ١١ رسالة من القاهرة جاء فيها ما يلى:

«يهتم الرأى العام البريطانى بالأزمة الداخلية فى مصر. ونسى بذلك الميل السيئ الذى أخذت تتجه إليه الأمور السياسية فيها، فقد ضعفت يد الإرشاد البريطانية ضعفًا مستمرًا بحيث صار صرح مصر السياسى عرضة لألاعيب الشرق الرجعية العتيقة. ولا يلبث أن يصحو جماعة المنتخبين البريطانيين ذات يوم من رقادهم فيقرءُون عن وجود حالة تمثيلية فى القاهرة لا يضمن السلام فيها غير القوات البريطانية»(٣).

ونشرت جريدة (إيڤننج ستندرد) رسالة لمكاتب قال فيها:

«إن استقالة إسماعيل صدقى باشا ضربة عظيمة على الوزارة المصرية، فهو الذى جمع حقوق المعتدلين لمقاومة استئثار زغلول باشا. وقد دلت التجارب على أنه القوة الدافعة التى تسيِّر سفينة الحكم. فاستطاعت الحكومة أن تحكم البلاد بحزم وثبات. فإذا انحلت الوزارة الحالية قد يعقبها ما يشبه أزمة سياسية تتعرض لها إنكلترا. وعلى الرغم من المظهر المعتدل الذى ظهرت به الحكومة

---

(١) برقيات الأهرام الخصوصية فى ١٢ سبتمبر.
(٢) برقيات الأهرام الخصوصية فى ١٢ سبتمبر.
(٣) البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام فى ١٢ سبتمبر.

المصرية بوجه عام فقلما يصح أن يُقال إنها حصرت أعمالها ضمن الدستور المصرى الذى قامت الأدلة على أن تطبيقه غير ممكن. وقد تركت الحكومة البريطانية الأمور تجرى مجراها منذ منح الاستقلال لمصر ووقفنا موقفًا نفهم منه أن المصريين هم الذين يختارون الحكومة التى يريدونها. ولكنًا مع ذلك، لا نستطيع أن نسمح باستمرار حكم استبدادى كالحكم الذى أنشأه زغلول باشا»[1].

تعديل الوزارة الزيورية

تدارك زيور باشا الأمر وهو فى أوروبا وأدخل فى الوزارة ثلاثة، هم نخلة جورجى باشا المطيعى وتوفيق رفعت باشا وأحمد ذو الفقار باشا.

وصدر بذلك المرسوم الملكى فى ١٢ سبتمر. وهذا نصه بعد الديباجة:

«المادة ١ - عُين أحمد ذو الفقار باشا وزيرًا للحقانية ومحمد توفيق رفعت باشا وزيرًا للمواصلات ووزيرًا للأوقاف مؤقتًا بدلاً من محمد على باشا».

«ونخلة جورجى المطيعى باشا وزيرًا للزراعة بدلاً من توفيق دوس باشا».

«ومحمد حلمى عيسى باشا وزيرًا للداخلية بدلاً من إسماعيل صدقى باشا».

«المادة ٢ - على رئيس مجلس الوزراء بالنيابة تنفيذ مرسومنا هذا».

صدر بسراى المنتزه فى ٢٤ صفر سنة ١٣٤٤ و١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٥.

(فؤاد)

«بأمر حضرة صاحب الجلالة رئيس مجلس الوزراء بالنيابة

«يحيى إبراهيم»

ولقد لوحظ أن الوزراء الجدد فى الوزارة لا ينتمون إلى حزب مخصوص وأن ليست لهم آراء سياسية حزبية، فاستنتجت من ذلك الصحف السعدية وصحيفة الأحرار الدستوريين أن الوزارة أصبحت إدارية لتسيير الشئون العادية فى دواوين الحكومة إلى حين حل الأزمة الدستورية.

---

(١) البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام فى ١٢ سبتمبر.

قالت السياسة فى ختام مقال أنشأته تعليقًا على تعديل الوزارة على النحو الذى ذكرناه ما يلى:

«وقد تكون البلاد اليوم بحاجة إلى مثل هذه الوزارة الإدارية وإلى سكون تلك الحركات الحزبية ليطمئن الناس وتهدأ الخواطر. فإن صح هذا فإنًا نحمد القدر لتلك الأزمة التى حُلت. ونرجو أن يكون حلها القريب مما يزيد الجو صفاء والنفوس طمأنينة فإن الناس بحاجة إلى عدل صحيح مجرد من الهوى. وهذا العدل لا يكون إلا حينما يقوم حكم الدستور على وجه صحيح لا عبث به ولا تلاعب فيه يومئذ تكون مصر قد كسبت من هذه الأزمة مكسبًا صحيحًا. ويومئذ يكون حزب الأحرار الدستوريين أشد ما يكون اغتباطًا ويكون قد نال الترضية الصحيحة عما أصابه»[1].

الصحف الإنكليزية وانفصام عُرَى الائتلاف

إلى هنا انفصمت عُرَى الائتلاف بين الحزبين اللذين كانت تتألف منهما الوزارة المصرية بخروج العنصر الحر الدستورى منها بل من يميل إليهم من الوزراء، واهتمت الصحف البريطانية بالحالة بعد هذا الانفصال.

فقد وصف المكاتب الخاص لجريدة الأهرام بلندرة ما كان عليه الرأى العام الإنكليزى حيال هذا التطور فى السياسة المصرية فقال:

«لم يكترث الرأى العام هنا بالأدوار الأولى التى مرّت بها الأزمة المصرية الحالية وغاب حتى عن الدوائر السياسية والصحفية أن فى الأزمة أمورًا أخرى غير النزاع الغامض الذى ثار على مسألة تتعلق بأمر دينى إلى أن رأت التيمس أن الأزمة جديرة بمقال افتتاحى فاتجهت إليها الأنظار وصارت الدوائر تهتم الآن بتطورات الحالة وتراقبها بدقة عظيمة».

قال: «وقد نشرت جريدة (الأبزرفر) اليوم (١٣ سبتمبر) مقالاً رئيسًا قالت فيه إن الأنباء التى ترد من القاهرة خطيرة».

---

(٢٧) السياسة فى ١٤ سبتمبر.

وبعد أن ذكرت الجريدة حل البرلمان وأشارت إلى قرب أجل الانتخابات ختمت مقالها بقولها:

«إن انفصام عُرى الائتلاف فى مثل هذا الوقت لا بد أن يفضى إلى حالة مشوشة مقلقة. ولما كان سبب هذا الانحلال يرجع إلى مسألة إسلامية دينية فإن الأمور تبدو فى حالة أسوأ. ولم ترد على إنكلترا كلمة عن مساعى زغلول باشا ولكن لا ريب أنه يعمل بنشاط من وراء ستار»[1].

ونشرت جريدة التيمس مقالاً رئيسًا قالت فيه ما خلاصته:

«يظهر أن تحالف الحزبين الكبيرين المعارضين للزغلوليين وقد ابتهج الزغلوليون بطبيعة الحال بالأزمة الوزارية التى نجمت عن خروج أربعة من الوزراء كما ابتهجوا بالثغرة التى فُتحت بين الاتحاديين والأحرار الدستوريين. على أن بعض المناوئين للزغلوليين يدركون من جهة ضرورة الاستمرار على التعاون السياسى بين الجانبين ومن المحتمل أن يتمكن زيور باشا ـ وهو من المستقلين ـ من تسوية وجوه الخلاف عند عودته إلى مصر ولكن فقدان إسماعيل صدقى باشا فى الوقت الحاضر، وهو رجل الوزارة القوى يحرمه من وجود نظير لنشأت باشا زعيم الاتحاديين الذى زاد فى قوة حزبه العددية بطرق وأساليب أثارت كثيرًا من الانتقاد القائم على التروِّى والحزم».

«وقد زادت الحالة السياسية فوق ذلك تعقدًا بعوامل غير جلية. لا يمكن رؤيتها إلا غامضة من خلال أستار كثيفة».

وبعد أن لخص الكاتب مذهب الشيخ على عبد الرازق ومبادئه قال:

«وإذا كانت هذه المبادئ قد أدخلت الرعب فى قلوب نساك الأزهر الذى يرجع عهده إلى القرون الوسطى فقد وجدت تأييدًا كبيرًا بين الطبقات المتعلمة وقد رفض عبد العزيز فهمى باشا أن ينفذ القرار الذى يحرم الشيخ على عبد الرازق من منصبه ويجرده من جميع الصفات التى تؤهله للقيام بأى وظيفة من وظائف

---

(١) البرقيات الخصوصية للأهرام، عدد ١٤ سبتمبر.

الحكومة. ويقولون إن هذا هو السبب فى وقوع الأزمة. غير أن الأحرار الدستوريون يؤكدون أن عزل عبد العزيز باشا فهمى لا علاقة له بمحاكمة الشيخ على عبد الرازق على البدعة الدينية ويشكون من أنه كان يطلب إليهم السكوت والإغضاء عن استخدام دولاب الإدارة البيروقراطية بأجمعه لإعلاء شأن حلفائهم وتمجيدهم وهم ينفرون من التسويات المستمرة. التى يُكرهون عليها بحكم تحالفهم مع حزب الاتحاد. ويخشون من ازدياد نفوذ نشأت باشا لأسباب قد لا يريدون الاعتراف بها علانية. على أنه يمكن القول، مع ذلك، بأن محاكمة الشيخ على عبد الرازق كان لها شأن فى الأزمة الوزارية أكبر مما يسلم به الأحرار الدستوريون».

«بعد أن أُقصى الخليفة الأخير من تركيا اقتُرح عقد مؤتمر فى القاهرة من زعماء السنيين لتعيين خليفة، ولأسباب عديدة تعذر عقد المؤتمر فى سنة ١٩٢٥ ولكن ترجو السكرتارية التى تألفت فى الأزهر أن يعقد المؤتمر فى الربيع القادم والمعتقد أن معظم علماء الدين فى مصر يحبذون ترشيح الملك فؤاد للخلافة. وليس ثمة ما يدعو إلى القول بأن الملك فؤاد يرفض شرفًا عظيمًا كهذا. وما ينطوى عليه من تقدير ظاهر لتمسكه بالمبادئ الدينية الصحيحة. على أن عرض هذا المنصب على جلالته يتوقف على رضى علماء بلدان أخرى هى أشد محافظة على التقاليد من مصر. ولما كان الاتحاديون الذين يؤيدهم المحافظون من أصحاب الأملاك، على اتصال وثيق بالسراى فلا يبعد أن تكون غيرتهم على الملكية ورغبتهم فى أن لا يمتد إلى العرش أقل ريبة من حيث الآراء التى تتفق مع قواعد الدين الصحيحة مما أوحى بإقالة عبد العزيز فهمى باشا. على أن تعليل الأزمة قد يكون أسهل من التنبؤ بما سيكون لها من نتائج لأن الأنباء التى وردت بأن زيور باشا اجتمع فى فيشى بعدلى باشا وثروت باشا تدل على أنه شاعر تمامًا بخطورة المشكلة التى نجمت عن انفصام عرى الائتلاف وأنه شديد الرغبة فى حل الأزمة بلا إبطاء»[1].

(١) البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام، عدد ١٤ سبتمبر.

كما أن جريدة التيمس نشرت فى اليوم التالى برقية لمكاتبها فى القاهرة قال فيها ما يلى:

«يرى الناس أن تعديل الوزارة هو خير حل للمشاكل السياسية الحالية ومع ذلك فإن تنحى الأحرار الدستوريين عن معاونة الوزارة أضعفها كثيرًا. ثم إن استقالة إسماعيل صدقى باشا أبعدت عنها أقوى رجل إدارى فى مصر فهو الذى جاء بالعجب العجاب فى محاربة الدعاية الزغلولية وإليه يرجع الفضل العظيم فى تحسين الروح التى كانت تعم مصر فى المدة الأخيرة».

«ولا تزال وزارة الأوقاف خالية. ومن المرشحين لها وجيه باشا والعمروسى بك وحسن صبرى بك. والأخير منهم غير معروف فى عالم السياسة ولكنه محام قدير يقسم نشاطه بين المحاماة والمشروعات التجارية المختلفة فتعيينه يُكسب الوزارة التى معظم أعضائها من الموظفين آراء جديدة ربما تكون ذات قيمة عظيمة».

«على أنه أيًا كان الرجل الذى يقع عليه الاختيار أخيرًا فإن الوزارة لا يمكن وصفها بأنها وزارة قوية بل هى أقرب إلى وزارة إدارية منها إلى هيئة سياسية قوية. ومن حسن الحظ أن الآمال معقودة على طول عمر الوزارة لأن زيور باشا ظل رئيسًا لها. ومن المحتمل أن يجد زيور باشا محكًا قويًا لمهارته السياسية وشجاعته خلال الأشهر العصيبة التى تنتظره ويتوقف شىء كثير على معرفة ما إذا كان الأحرار الدستوريون يقنعون بالوقوف جانبًا أو يصممون على معارضة الوزارة وتدل الدلائل الحالية على أنهم يميلون إلى الأمر الأخير. ولا ريب أن هذا يُعد طالعًا سيئًا للوزارة المعدلة التى ينتظر أن تُعمّر طويلاً أمام اتحاد عدائى يجمع الأحرار الدستوريين والزغلوليين».

«غير أن بعض زعماء الأحرار الدستوريين والاتحاديين يدركون من جهة أخرى، أنه من الحماقة أن يقضى كل من الحزبين على الآخر لفائدة الزغلوليين والمأمول أن يتغلب أصحاب الآراء المعتدلة لدى الفريقين وأن تدرك الحكومة أن

الحوادث الأخيرة تجعل إجراء الانتخابات فى وقت قريب أمرًا مرغوبًا فيه أكثر من ذى قبل».

وفى اليوم الذى يليه نشرت التيمس مقالاً رئيسًا بعد تعديل الوزارة، قالت فيه:

«حُلت المشكلة التى نجمت عن انفكاك عرى الوزارة الائتلافية بالطريقة المألوفة. وقد بقى زيور باشا رئيسًا لوزارة أغلبية أعضائها من الاتحاديين وترى العناصر المعتدلة أن هذا الحل خير حل يمكن التوسل به فى الوقت الحاضر. ولكن المجموعة الجديدة ليست وزارة قوية بأى حال من الأحوال. ولحُسن الحظ بقى زيور باشا قابضًا على دفة السفينة ولكن لا بد من أن يمخر بها عباب بحر سياسى مضطرب خداع».

وبعد أن أشارت الجريدة إلى الفرص التى تسنح للأحرار الدستوريين لمعارضة الوزارة معارضة شديدة، استطردت فى كلامها فقالت:

«إن عودة زغلول باشا ووفده الذى هو جمعية سياسية وفى الوقت نفسه جمعية مؤامرات ذات تاريخ مملوء بالكوارث، من شأنها أن تثير قلق الجاليات الأجنبية الكبرى فى مصر. وإذا حكمنا من التجارب التى شهدناها خلال الأعوام الخمسة الماضية فقد يثبت ذلك تجدد التحريض العدائى على البريطانيين ولا ريب أن كثيرين من المصريين يدركون تمامًا هذا الخطر ثم إنه يحتمل أيضًا أن تقع أمور أخرى تسهم إلى أبعد من ذلك منها إحياء عهد الإرهاب من جانب عصابات من الطلبة الذين لا يكبح لهم جماح أو من الرعاع المأجورين. وقد كان ذلك من مظاهر الحكومة الزغلولية لذلك يبعد أن يندفع زعماء الأحرار الدستوريين الذين كانوا فيما مضى موضع بغض الوفديين الخاص فيؤلفوا مع زغلول باشا تحالفًا سياسيًا. ومن سوء الحظ أن العراك القائم بين الاتحاديين والأحرار الدستوريين ليس سياسيًا بحتًا فيرجى أن تعقد بينهما مهادنة».

«وقد تملكت من مصر أخيرًا الحركة الحديثة فى الإسلام مع ما جاءت به من زيادة الحرية الاجتماعية للنساء ورقى الحضارة وإصلاح التعليم ورقى الحكم

الدينى الإسلامى. أما الشيخ على عبد الرازق فهو خلَف الشيخ محمود عبده وقاسم بك أمين فى آرائهما الفكرية السامية. وقد استطاع الشيخ محمد عبده، بفضل نفوذ اللورد كرومر، أن ينجو من المطاعن الكثيرة ومن عداء السراى، ولم ينَل المصلحون الآخرون أنصارًا ولكن كان للحرب العالمية أثرها فى الهيكل الدينى والاجتماعى. وكان أثرها فى الإسلام عجيبًا فقد تغلبت فى بلاد العرب اليوم المبادئ الوهابية القائمة على الحرب والزهد وفازت على العادات السهلة فى مكة على حين أخذ المتطلعون فى بلاد إيران يراقبون النمو المطّرد لغصن البهائية وهو لا يشبه الشجرة الأصلية الإسلامية إلا قليلاً».

«ولا تزال أغلبية الطبقة الحاكمة فى مصر من الأتراك وقد أخذت الآراء الأوروبية تتسرب إلى الجيل الحالى ببطء ولكن باطّراد وأمامهم الآن مثال فيما فعله أبناء جلدتهم من الأتراك، فقد ألغى (كرومويل) التركى الملكية والخلافة والمدارس الدينية وأخذ الآن، بما عرف عنه من العزم الخلقى، ينذر أصحاب العمائم من الرجال وربات الحجاب من النساء. ولا ريب أن مبادئه الحديثة قد سَرت الأتراك المتمصرين ولكن الكثيرين منهم يجذبهم. فى هذه المبادئ من الهمة والنشاط ولو أنهم ينفرون مما فيها من الخروج عن الحد اللازم. على أننا نرى، من جهة أخرى، أن أصحاب الأراضى من الفلاحين، وهم الذين يعتمد الاتحاديون عليهم، لا يعطفون على الآراء التركية الدينية الحديثة كما أنهم لم يكونوا يعطفون على الطرق التركية الإدارية العتيقة. ففى الحكم على الشيخ على عبد الرازق تجد جميع المواد التى تشعل الآن نار النزاع الحزبى المملوء بالكوارث».

«ويلوح لنا، من أول وهلة، أن زغلول باشا وأنصاره هم الذين سيربحون على الأرجح من هذا النزاع ولكن هناك قوات أخرى تحشد من وراء ستار قد لا تكون أقل خطرًا على الحرية من فوز الوفد الذى يشبه جمعية ثورية. أما السبب فى تأليف حزب الاتحاد فيرجع بعضه إلى اعتقاد دوائر السراى وكثير من أصحاب الأراضى المصريين أن زغلول باشا يرمى إلى استبدال الملكية بالجمهورية ولكن السلطة تحولت الآن إلى يد نشأت باشا وهو من مؤسسى حزب الاتحاد وأحد زعمائه. وقد وصفت هذه السلطة أخيرًا بأنها سلطة هائلة. وقد ضم نشأت باشا

أعضاءً عديدين إلى الحزب وجمع اكتتابات كبيرة لصحيفته. ويدَّعى الأحرار الدستوريون أن الطرق التى استخدمها كانت، فى بعض الأحيان، منتقدة من الوجهة الدستورية كالتى استخدمها الزغلوليون. على أنه، مهما يكن من هذا الأمر فإن هناك حقائق معينة تفسر الخوف الذى يساور كثيرين من المصريين وهو أن يصبح حزب الاتحاد كالوفد خطرًا يتهدد خير مصالح مصر. وقد وقعت بعض الحوادث كالاستيلاء على بعض أملاك الوفد واستبدال أحد القصور الملكية التى يرتاب فى فائدتها بقطعة أرض واسعة من أراضى الحكومة الثمينة. وهناك أسباب أخرى للتذمر لا حاجة إلى تعيينها. ولم ينسَ المفكرون من المصريين الشذوذ السياسى ولا عصبة السراى أيام حكم عباس الثانى بالرغم من تقييد اللورد كرومر لسلطته وهم يذكرون أيضًا المساعى الأخيرة التى كانت تبذل لصبغ الدستور بالصبغة الأوتوقراطية وتأخير توقيعه. فلا غرابة إذا رأيناهم قلقين من نحو المستقبل السياسى القريب»[1].

ونشرت جريدة (الديلى.إكسبريس) فى يوم ١٤ برقية لمكاتبها فى القاهرة، قال فيها:

«إن الوزارة الجديدة أضعف من الوزارة السابقة لذلك لا يحتمل أن تستطيع الثبات فى وجه الحملات الطويلة التى يوجهها إليها الأحرار الدستوريون والزغلوليون معًا على أن تأليف الوزارة يُعد فوزًا لزيور باشا»[2].

ونشرت جريدة (الإستمنستر غازيت) بهذا الشأن برقية لمكاتبها فى القاهرة، قال فيها:

«يظهر أن الأحرار الدستوريين لا يزالون مصممين على مواصلة الجدل فى هل يجدر بمصر أن تُحكم طبقًا للشريعة الإسلامية حرفيًا أو أن تكون أكثر حرية فتحكم طبقًا للمبادئ الدستورية؟»[3].

---

(١) البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام، عدد ١٦ سبتمبر.
(٢) البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام، عدد ١٥ سبتمبر.
(٣) البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام، عدد ١٥ سبتمبر.

الصحف الإنكليزية بمصر وتعديل الوزارة

وبمناسبة الأزمة الوزارية التى كانت مستحكمة، نشرت جريدة الإچبسيان غازيت الإنكليزية فى يوم ١٤ فصلاً فى محلياتها عن الأزمة الوزارية وعن الشكل الذى صارت إليه الوزارة أخيرًا. وبعد أن كتبت الغازيت بيانًا عن أعضاء هذه الوزارة الجديدة، قالت ما تعريبه:

«ماذا يكون رأى زيور باشا فى فرقته (كذا)؟ وكيف يجمع أمرها فى الأيام المقبلة التى من المؤكد أنها ستكون عسيرة؟ إن المستقبل وحده هو الذى سيجيب عن القسم الثانى من هذا السؤال. أما فيما يتعلق بالقسم الأول منه فنستطيع القول بأن رئيس مجلس الوزراء سوف لا يجد هناك سببًا يدعو إلى عدم الارتياح من الوجهة الإدارية. فالثلاثة الوزراء المستجدون الذين استلموا المهام الوزارية قد أحرزوا كلهم تجارب وزارية متنوعة. وسبق لاثنين منهم أن شغلا مثل المراكز التى طلب منهما الآن أن يشغلاها. ولقد سبق لرفعت باشا الذى سيكون حديث عهد بالمسائل التى ستجبهه، أن قام بتأثير حسن بصفته وزيرًا للمعارف فى الوزارة الزيورية الأولى. وإذا كان سيتقدم إلى المسائل الخصيصة بالمواصلات والأوقاف بمثل ما أظهره من شجاعة وشعور قويم فيما بذله من المجهودات التى فاز فيها بإجبار التلامذة المتشربين بالسياسة على العودة إلى مدارسهم. فإذ ذاك لا بد أن يبرهن على أن اختياره للقيام بمهامه الجديدة قد جاء اختيارًا سعيدًا».

«أما عن وزير الداخلية الجديد فقد سبق له أن قضى سنوات طويلة فى الديوان الذى طلب منه الآن أن يراسه. وقد أحرز نجاحًا بيِّنًا وهو مدير فى طنطا بينما استطاع وهو وكيل وزارة الداخلية أن يقوم بأعمال عظيمة أثناء الانتخابات الأخيرة. وكان من شأن هذه الأعمال أن انضم إلى المساعى الائتلافية ناخبون كانوا فيما مضى ذوى ميول زغلولية. ولا بد، من الوجهة الإدارية، أن تثبت تمام الإثبات أنه أهل للعمل الذى عهد إليه. وأقل ما يسأل عنه الإنسان فيما يختص بالرجل هو هل يستطيع أن يشغل، من الوجهة السياسية، مقعد صدقى باشا تمام الاشتغال. فبُعْد نظر صدقى باشا ودقته هما صفتان

لا يملكهما كل سياسى. ومثل هذا يمكن أن يُقال أيضًا عن إغضائه بسهولة عن مطاعن أضداده فى مَواطن يعتبر فيها عدم المبالاة أفضل سياسة. وقد يحسن بعيسى باشا، فى هذا الصدد أن يقتدى بشىء من سيرة صدقى باشا. لأنه ليس من المؤكد قط أن قيام هذا الوزير الجديد بمضايقة زغلول فى أية فرصة استطاع أن ينتهزها لم تُفِدْ عدوه اللدود أكثر مما أخطرته. فقد ظهر أنه لو أغضى كبار أعضاء الوزارة الماضية عن رئيس الوفد تمام الإغضاء لكانوا فى ذلك أحكم سياسة. ولكن ربما كانت ذكرى إخراج عيسى باشا من مديرية طنطا لا تزال أقوى لديه من أن تسمح له بهذا الإغضاء».

«والموطن السياسى هو الموطن الذى قد تكون فيه حقيقة وزارة تألفت الآن كما قد يذكر القراء، من أربعة من الاتحاديين هم يحيى باشا إبراهيم وعلى باشا ماهر وحلمى باشا عيسى وموسى باشا فؤاد ومن خمسة من المستقلين. أما زيور باشا فهو جحفل فى حد ذاته بل أثر من آثار الشجاعة والرزانة. ويحيى باشا متمتع بالاحترام العام لشرفه ووطنيته الحقيقية المتأصلة جدًا وإن كان لا يتعمد إظهارها أمام الأنظار.!».

«على أن العدد الأكبر من زملائهما هم رجال تدل سيَرُهم السابقة على أنهم أقدر على إدارة الشئون الإدارية المألوفة منهم على أن يقوموا بإرشاد سياسى يكفى لتكوين مصير بلادهم وصحيح أنه لا تزال هناك وزارة تمس الحاجة لإسنادها إلى وزير ونعنى بها وزارة الأوقاف. ولكن مهما كان الرجل الذى سيُطلب منه إشغال مقعد هذه الوزارة فإنه يعسر علينا أن نرى أنه سيكون قادرًا على أن يمد مجلس الوزراء بالقوة السياسية التى يفتقر إليها الآن».

وبعد أن ذكرت الجريدة المرشحين لهذه الوزارة كما ذكرتهم جريدة التيمس فى برقيات الأهرام وتكلمت عن أحدهم «حسن صبرى بك» بكثير من التوسع وما كان له من الأثر فى سقوط وزارة ثروت باشا الأولى، قالت:

«هذا عن الرجال الداخلين فى عضوية مجلس الوزراء. ومن المرجح أن المتاعب التى ستعانيها تلك الوزارة ستنشأ من ذوى الشخصيات القوية الموجودين

فى خارج تلك الوزارة. ويمكننا أن ننتظر من ثروت باشا وصدقى باشا وهما يمثلان فى شخصيهما الحذق والخبرة، أن يلبثا فى موقف الحياد الذى وقفاه فيما مضى وموقف حلفاء الوزارة السابقين ذو أهمية سياسية أكثر مما تقدم إذ يوجد بين الأحرار الدستوريين فريق يذهب إلى وجوب مناضلة الاتحاديين والذين يعملون معهم ولكن يوجد فريق آخر، أكثر من هذا خبرة وقد يكون أقل عددًا، وهذا الفريق لا يزال غير يائس من الصلح. ويظهر فى هذه اللحظة أن جريدة السياسة عازمة على محاربة الوزارة فى المسألة الدينية. وقد نشرت أخيرًا سلسلة من المقالات الجريئة عما يوجد من المتناقضات بين الدستور وبين النص الحرفى للشريعة الإسلامية. ويتحتم على الوزارة الحالية فى هذا النزاع أن تلزم جانب الحياد وبعبارة أصح جانب العلماء. واستمرار جريدة الأحرار الدستوريين على حملتها الحاضرة يؤدى إلى اتساع شُقَّة الخلاف بين الحزب الذى تمثله تلك الجريدة وبين الاتحاديين ولكن كل الاحتمالات لا تفيد فى الوقت الحاضر»[1].

ونشرت هذه الجريدة أيضًا فى اليوم التالى فصلاً آخر فى محلياتهم، قالت فيه ما تعريبه:

«لم يجِدَّ شىء اليوم فى الحالة السياسية فقد تسلَّم الوزراء الجدد مهام وزاراتهم والشئون الإدارية تُدار باعتدال. بل لا توجد إلا الأعمال المألوفة لأن رئيس الوزراء موجود فى أوروبا ولأن النائب عنه لا يزال مريضًا يلازم داره».

وبعد أن ذكرت الجريدة أن وزارة الأوقاف لم يُعين لها أحد وأن الأمل ضعيف فى تعيين حسن صبرى بك فى هذا المنصب، قالت:

«وهناك اهتمام بموقف حزب الأحرار الدستوريين. وإذا كان من الممكن الاسترشاد بمقالات جريدة السياسة التى تعبر عن لسان الحزب فيمكننا أن نقول إنه يظهر من هذه المقالات أن الأحرار الدستوريين قد عقدوا العزيمة على أن

---

(١) عن كوكب الشرق فى ١٥ سبتمبر.

يحدثوا فى الوزارة من الارتباك أكثر ما يستطيعون إحداثه. فهذه الصحيفة رغمًا عن ازدياد انتشارها أثناء السنتين الأخيرتين، لا تزال تصدر بخسارة. والمبالغ التى خُصصت لسد ما يحدث فيها من عجز إنما يقدم القسم الأكبر منها رجلان هما محمد باشا محمود ومحمود عبد الرازق. وقد خولت اللجنة التنفيذية للدكتور حافظ بك عفيفى السلطة التى تمكّنه من الإشراف على سياسة الصحيفة فأدى بحذق الواجب العسير الذى فرض عليه. وتعين بهذا الواجب جعل الصحيفة ممثلة لمجموع الحزب وجعلها أيضًا مقبولة ليس فقط لدى الأعضاء الذين يقدمون القسم الأكبر من معدات الجهاد لهذا الحزب بل لدى مجموع الحزب أيضًا».

«والآن نجد أن محمد باشا على وتوفيق باشا دوس أكبر أعضاء فريق من حزب الأحرار الدستوريين تتفق آراؤهم دائمًا مع آراء بعض الأعضاء الآخرين وتلقاء هذه الحقيقة. وأيضًا تلقاء غيبة مدير السياسة، يعسر علينا أن نبين هل الإنسان يستطيع، بدون حرج، اعتبار السياسة التى تتبعها هذه الجريدة الآن ممثلة لسياسة الحزب كله أم ممثلة فقط لسياسة فريق لا تتفق آراؤه دائمًا مع آراء دوس باشا ومحمد على باشا. ويظهر أن نظرية هذا الأخير هى الأرجح. وأن الإنسان إذا نظر إليها يظهر له أن ليس من المستحيل أن يحدث فى الحزب بعض التقدم فى المستقبل القريب».

«ومن المعروف أنه بينما دوس باشا ومحمد على باشا قد قاما بإخلاص بتنفيذ ما طلبه منهما حزبهما من الاستقالة لم يقنطا من أنهما قد يستمران فى التعاون مع الحكومة فهذان الوزيران السابقان قد وثقا من أن انقسام الائتلاف واتخاذ الأحرار الدستوريين موقف المعارضة الحادة قد يضران كثيرًا بهذا الحزب كما يضر به الاتحاديون الذين يريد هذا الحزب الإضرار بهم. والزغلوليون وحدهم هم الذين يمكنهم أن يكونوا الرابحين وهم الأعداء الألدَّاء لكل من فريقَى الاتحاديين والدستوريين»[1].

---

(١) عن كوكب الشرق فى ١٦ سبتمبر.

حديث خطير لوزير الداخلية

وإزاء هذه الحالة التى اهتم لها الجميع، أوفدت جريدة (لابورص إجبسيان) مندوبًا من قِبلها لمقابلة حضرة صاحب المعالى حلمى باشا عيسى وزير الداخلية فصرح له بما يلى:

«نعم فإن فى استطاعتنا أن نقول إن الأزمة قد انتهت انتهاءً حقيقيًا. وإذا كانت هذه الأزمة قد طالت بضعة أيام فما ذلك إلا لأننا كنا نرجو أن نحمل توفيق باشا دوس ومحمد على باشا على البقاء فى العمل معنا وإنّا لنأسف أشد الأسف على خروجهما».

«وليس من شأنى أن أتكلم عن خط السير العام الذى رسمته الوزارة لنفسها فإن ذلك من اختصاص رئيس الوزراء. ولكن فى استطاعتى أن أحدثك عن خط السير الذى وضعته لنفسى فيما يتعلق بالوزارة التى تولاها».

«إنكم تعلمون قبل الآن برنامجى فلقد بسطت هذا البرنامج فى أحاديثى مع الصحفيين وفى الخطب التى ألقيتها. وإنى أقول لك إننى من أنصار المحافظة على النظام والأمن محافظة لا يشوبها تساهل بحيث لن أسمح لدعاة الاضطراب ومُحْدثى الفوضى بأن يعكروا صفو الهدوء التام الذى يسود جميع أنحاء القطر بل لن أمكّن كائنًا مَن كان من العمل لخلق جو يساعد على حدوث القلاقل والاضطرابات والجرائم».

«ويجب على الطلبة أن لا يتدخلوا فى السياسة فإن ذلك يضرهم ويفسد عليهم أمر مستقبلهم. وكما أن فى ابتعادهم عن السياسة فائدة لهم فإن فيه فائدة للبلاد. لأننا نحرص على أن يكون رجال الغد، الذين ستلقى على عاتقهم مهمة حكم البلاد ويوكل إليهم مصيرها، ممن تعلموا على أساس متين وممن أتموا دراستهم وانطبعت نفوسهم على تقدير النظام والسلطة».

«فإذا أبحنا اليوم لهؤلاء الشبان ترك مدارسهم للقيام بالمظاهرات فى الطرق وجعلناهم يضيعون شبابهم ويصرفون وقتهم الثمين وقوتهم فى الشئون الانتخابية والمنازعات الحزبية التى لا تُجْدى فإنه سيأتى يوم يستنزلون علينا فيه اللعنات.

ولكن إذا أتى اليوم الذى يكونون فيه نالوا من تجارب الحياة نصيبهم سيعترفون لنا بالجميل حين يذكرون أننا حملناهم على الدرس والتعلم والتهذيب والأخلاق وإعدادهم لأن يكونوا خدامًا نافعين لبلادهم ومواطنيهم ولاشك أنه يجب على كل حزب سياسى قائم على نظام حسن أن لا يقبل الطلبة على صفوفهم».

«على أننا إذا طبقنا قانون الاجتماعات العامة بدقة واتبعنا فى السير مبادئ قمع الجرائم، وبعبارة أخرى، منع الجرائم قبل وقوعها بتحريم الاجتماعات العامة التى ترمى إلى غاية غير مشروعة. إننا إذا فعلنا ذلك لا نكون قد راعينا المصلحة العامة وحدها بل نكون قد راعينا مصلحة هؤلاء الشبان الذين هم فى الغالب أبرياء ولا يدركون أن المحرضين السياسيين يضللون أفهامهم وعقولهم ويثيرون نفوسهم ليستغلوا سذاجتهم وقلة خبرتهم الناشئة عن حداثة سنهم».

«وإذا أردت دليلاً على ما تركته السياسة من الأثر فى نفوس الشبان. فإننى أذكر لك ما حدث أخيرًا فى الإسكندرية إذ أصدرت المحكمة حكمها بالسجن لمدة عام على بعض الشبان الذين كانوا يطلقون على أنفسهم اسم (لجنة الشبيبة السعدية) لتوزيعهم منشورات ثورية. لذلك نرى من واجبنا أن نحمى الشبان المتحمسين وأن نجعلهم بعيدين عن تحريض المتهمين حتى لا يُغشوا أو يخدعوا بأقوال سعد باشا وأتباعه لأن هؤلاء الشبان المساكين يضحون بالشىء الكثير فى سبيل غيرهم».

«ولكى يكتسب سعد باشا عطف الشبان ويستجدى شفقتهم أراد أن يلقى فى روعهم أنه سجين فى بيته مضطهد. وأنه ليس حرًا فى رواحه وغُدوِّه. وهذا باطل لأن سعد باشا يروح ويغدو كما يشاء وهو يخرج للتريض مساء كل يوم يرافقه خدمه الذين أغدق عليهم نعمه. أما التدابير التى اتخذها البوليس فإن من واجبه اتخاذها لئلاً تعود الاضطرابات والقلاقل التى جرت على مصر مصائب».

ثم أضاف الوزير إلى ذلك قوله:

«إن أول واجب علىَّ هو المحافظة على النظام والأمن وسأبذل فى هذا السبيل كل ما أوتيته من قوة».

«وفى استطاعتى أن أؤكد لك. من جهة أخرى، إننى وزملائى قد صحت عزيمتنا جميعًا على تحقيق المشروعات التى تعود على البلاد بالنفع (وذلك فيما يختص بإنجاز قوانين الانتخابات والمجالس الحسبية وقانون الجنسية والمشروعات الأخرى) ونحن نعمل واثقين بالنجاح تمام الثقة ولن يستطيع أحد فى المستقبل أن يقول عنا إننا كنا نضنُّ، فى هذا السبيل بقوتنا أو بوقتنا أو أننا لم نبذل كل ما لدينا من الجَهْد لخير مصر مستمدين فى ذلك معونة حضرة صاحب الجلالة ملكنا المحبوب الغَيُور على مصالح بلاده».

ولقد تصدت جريدة الأخبار إلى هذا الحديث فى نقطتين، الأولى قول معالى الوزير:

«إن الأزمة قد حُلت بصفة نهائية».

والثانية فى قول معاليه:

«إنه عدو الاضطراب والفوضى».

ثم قالت عن النقطة الأولى:

«ولا ندرى ماذا يقصد معاليه بحل الأزمة؟ فإذا كان يعنى أن الكراسى امتلأت بمن يشغلها فهذا لا يعد حلاً لأن تلك الكراسى يمكن إشغالها فى أى وقت إذ المتطلعون للوزارة كثيرون والمنتظرون فى منازلهم لمثل الفرصة موجودون فى كل زمن وفى كل مكان فهم يكفى أن يلوح لهم بأن إكمال (طقم) الوزارة فى حاجة إليهم. فلا يلبثون أن يهرولوا ليدخلوا فى (الطقم) ويعملوا وفاق ما يطلب منهم. فهم لا لون لهم ولا برنامج لسياستهم بل قل لا سياسة لهم. ومن أجل ذلك نراهم يشتغلون فى كل (طقم) ولا يستنكفون من ذلك بأى حال من الأحوال».

«والدخول فى الوزارة الحاضرة لا يتطلب شرطًا خاصًا وكفاءة معلومة ولا ميزة معينة وإنما كل ما فى الأمر أن يوقع المرشح للانضمام إلى (الطقم) على (استمارة) الالتحاق بحزب الاتحاد والتوقيع على استمارات الحزب أصبح أمرًا ذائعًا يقوم به رجال الإدارة فى كل مكان. وإن كان الموقعون لا يدينون بسياسة

هذا الحزب - إن كانت له سياسة ثابتة - فقد صار رجال الإدارة يحتّمون على الأعيان أن ينضموا إلى الحزب ويدفعوا إتاوته وإتاوة جريدته في مقابل أن يكونوا تحت حماية الحكومة وأن تنفذ بعض مطالبهم الخاصة بهم وبأراضيهم».

«أما فيما يتعلق بالمستوزرين فإنهم ينالون مقابل التوقيع على استمارة الحزب كرسى الوزارة فالصفقة رابحة كما ترى بل هى مغرية بالتوقيع وعلى ذلك فقد بادر وزراؤنا الجدد إلى التوقيع».

«ولكن ذلك كله لا يحل الأزمة، فالمسألة ليست مسألة إيجاد أشخاص يشغلون كراسى الوزارة وإنما المسألة مسألة أزمة سياسية تواجه البلاد ويجب تفريجها».

«ومعنى انفراد الاتحاديين بالحكم لا يخفى على أحد بعد أن جربت البلاد طريقة حكمهم. معناه استمرار الحكم الاستبدادى ومنع البلاد من التمتع بالنظام الدستورى».

وقالت عن النقطة الثانية:

«فلنسلم لمعاليه بذلك. ولكن ألا يوجد أمام الوزارة سوى الاضطراب والفوضى تقمعهما؟ ألا توجد مصالح حيوية أخرى يجب العناية بها؟ ألا يوجد الدستور المقبور الذى يجب السهر عليه واحترامه وإعادة الحياة إليه؟».

«ألا يوجد البرلمان المعطل الذى يجب أن يعود سيرته الأولى؟».

«ألا يوجد عصر الإرهاب الذى يجب أن تتخلص منه البلاد لتستطيع أن تحيا حياة لائقة بها وتستأنف جهادها فى سبيل حريتها واستقلالها؟».

«إن معالى الوزير لا يذكر شيئًا من ذلك ولا يفكر فيه فشأنه شأن زملائه الاتحاديين لا يطمعون فى هذه الحياة إلا فى كراسى الحكم وملحقاتها من أبهة وتحقيق مصالح خاصة فإذا تم لهم ذلك فليبقَ الدستور مهملاً ولتبق الحياة البرلمانية معطلة وليسخط كل إنسان ما دام الاتحاديون راضين»[1].

---

(١) الأخبار فى ١٦ سبتمبر.

إعلان برنامج الوزارة الجديدة بعد التعديل

كانت الصحف تطالب الوزارة الجديدة بعد تعديلها الأخير بإظهار موقفها وإعلان برنامجها، ما دامت قد أصبحت وزارة اتحادية صرفة تمثل أقل الأحزاب عددًا. والظاهر أن الوزارة استشعرت وجوب إعلان هذا البيان، فعقد مجلس حزبها اجتماعًا فى يوم ١٦ سبتمبر فى نادى الحزب بالإسكندرية ترأسه حضرة صاحب المعالى على ماهر باشا وزير المعارف العمومية وألقى فيه هذا البيان أو هذا البرنامج، قال معاليه:

«أبدأ بإبلاغكم تحيات حضرة صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا رئيس الحزب الذى يبدى لحضراتكم أسفه الشديد لعدم تمكنه من حضور هذه الجلسة بسبب انحراف صحته».

«سادتى. وقعت الحرب ثم وقفت فتنبه المصريون للفرصة السانحة لهم وجاهدوا الأقدار فى قضيتهم حتى شاءت العناية أن يُعلن استقلالهم ويصبح شأنهم بيدهم فأخذوا يعملون لإصلاح حالهم وإتمام استقلالهم. وقد رأوا فيما أدركوا مرتكزًا يدعم جهودهم ويثبت عمادهم ثم تصرفت فى البلاد محن وأحوال عرضتها للأخطار واجتمع رأى الأمة على أن البلد فى حاجة إلى حكومة جديدة وأعلنت الحكومة القائمة وقتئذ تخليها عن الحكم لمصلحة البلاد».

«ولت الأمة وجهها شطر مليكها المعظم فأخذ بيدها وعاونها فى تسوية حالها وتدبير أمرها على أحسن وجه. وإذ ذاك رأى كثير من أعيان البلاد وأُولِى الرأى فيها أن أمن الدولة وسلامتها فى خطر وأن الشقاق أخذ يدب بين الصفوف ففكروا فى تكوين حزب الاتحاد، ذلك الحزب الذى شب مع الاستقلال والذى أُسِّس للمحافظة على هذا الاستقلال واستكماله لتوحيد الصفوف والحض على الاتحاد والوئام وأعقب ذلك أن رأى الاتحاديون والدستوريون وجوب التعاون على إنقاذ البلاد. وكانت لهم فى السياسة وجهة واحدة فتم التعاون بين الحزبين اللذين تحريا جهدهما فى خدمة البلاد. ثم شاءت الأقدار أن يقع بين بعض رجال الحزبين خلاف فردى فى الرأى فبذل الاتحاديون جهدهم لحسم أسباب

هذا الخلاف وإصلاح ذات البين واستنفدوا فى ذلك جميع صنوف المجاملات السياسية ولكنهم مع الأسف، لم يدركوا ما يبتغون وبقيت عليهم وحدهم أعباء الحكم وتبعاته».

«ورجال الاتحاد الذين يجهدون أنفسهم فى ضم الصفوف لا يجدون مفخرة فى الانفراد بالحكم ولكنهم لا ينكصون عن التقدم لحمل العبء والقيام بالواجب فى هذا الظرف الدقيق الذى تجتازه البلاد، وهم مغتبطون أشد الاغتباط بأن يشاركهم فى وجهة نظرهم دولة الرئيس زيور باشا المعروف بسداد الرأى وبُعد النظر».

«ومما يزيدهم طمأنينة على مهمتهم وقوة فى الاضطلاع بعبئهم، ما يشعرون به من عطف جلالة مولانا الملك على كل من يتقدم بإخلاص لخدمة الوطن العزيز».

«ولسنا نجهل أن ثبات المركز السياسى فى البلاد موقوف على حل المسائل المعلقة بيننا وبين إنكلترا، كما أننا لا نجهل أن حل هذه المسائل يحتاج إلى وزارة قوية تستند إلى أغلبية البرلمان وتحترم أقليته وتعتضد بروح الشعب فى تسيير المفاوضات. وتحقيقًا لهذا الغرض آلينا على أنفسنا أن نمهد لانعقاد البرلمان بالإسراع بإصدار قانون الانتخابات واستكمال المعدات اللازمة لإجرائه على أكمل وجه وستكون سياستنا، حتى ينعقد البرلمان، سياسة دستورية قائمة على احترام تلك اليمين التى أخذناها على أنفسنا حين أقسمنا أن نخلص للوطن والملك وأن نطيع الدستور ونحترم القوانين ونؤدى أعمالنا بالذمة والصداقة».

«وستكون خطتنا فى الحكم خطة تجديد وإنشاء وستجرى الأحكام بعدل وأمانة وحق ونزاهة وسنعمل على إقرار النظام ورفع مستوى البلاد السياسى والأدبى والعلمى والاقتصادى وعلى توطيد أحسن العلاقات مع سائر الدول وسنعالج المسائل الخارجية على وجه يضمن مصالح الأمة على أن يكون الرأى الأخير فيها لنواب البلاد».

«ومما نذكره بالغبطة والسرور أن مهمتنا ميسَّرة وهى، إن شاء الله، موفقة بما تبديه البلاد من الحكمة والسكينة والوقار وبما تعتزمه الحكومة من الضرب على أيدى كل من يتخذون من الحريات الدستورية وسيلة للعبث بهذه الحريات نفسها».

«ونحن نرى، فيما نرى، ألاّ نثير الخصومات الحزبية وأن نتحامى العداوات الشخصية وأن ننصف سائر الأحزاب ونطلق لها حريتها الكاملة فى النقد البرىء حتى يصفو الأفق وينصرف الكل لخدمة البلاد. وأنا واسع الأمل فى أن أصدقاءنا الدستوريين يرون معنا أن قضية الوطن فوق الحوادث الشخصية وأن العاطفة الوطنية تشجب (تقطع) الخلافات الحزبية وأن خدمة البلاد فوق مثار المنازعات والخصومات وأنه ليس من الحكمة أن تعمل صحيفتهم على توسيع الهُوَّة وزيادة الشقاق ولا أن تجارى بعض الصحف الأخرى فى مناوأة أصدقائهم بحق وبلا حق فلطالما شكوا بالأمس من سياسة الهدم والتخريب ونحن نكبرهم أن يقصدوا إلى إرباك سياسة الدولة فى غير مصلحة ظاهرة. نعم نجلهم ولذلك نعتب عليهم أن جريدتهم أخذت تسترسل فى خطة ليس فيها نفع للبلاد».

«أمِن الحكمة أن تجتهد فى إيقاع النفرة بين الاتحاديين وإغراء بعضهم بالانفضاض عن الحزب لأن الحكومة آثرت غيرهم بالوزارة دونهم؟؟ الا تدرى أن الاتحاديين عقدوا الخناصر على إنكار، ذواتهم فى خدمة البلاد مؤثرين مصلحتها العامة على منفعتهم الخاصة مؤمنين بأن الوظائف تبعات ومسئوليات لا غنائم ومكافآت؟ أمن الإنصاف أن تصور السياسة موقف الوزراء المستقلين وخطتهم فى الحكم مع زملائهم تصويرًا غير صحيح لا يرضى الحق ولا يرضى زملاءنا المحترمين!!».

ونحن نربأ بأصدقائنا الدستوريين أن يؤيدوا هذه الخطة ونأمل من حكمتهم أن يفكروا فى عاقبة الحال وأن يضعوا حدًا لهذه الحملة فإننا، وإن فرقنا الحكم فقد ألَّفت بيننا الغاية وجمعتنا الرغبة الصادقة المشتركة فى رفع شأن البلاد».

«ولا ريب أن تجاربنا الماضية أقنعتنا بأن الانقسام هو علة ما أصابنا من كوارث ومحن وبأن ريح الشقاق إذا هبت اغبرّ لها الأفق وسدت الطريق فى وجه الوطن فلا شىء أبيَن نفعًا من التسامح والتصافى ونسيان حوادث الماضى».

«أما إذا وقف بعضنا لبعض بالمرصاد وأخذنا نقلب ما مضى من الصفحات فلا شك أن انصراف الأنظار إلى الوراء يحول دون التقدم للأمام».

«ولا ريب أن هذا الشعب الهادئ الوديع الذى ألهمته العناية سر الحياة والحكمة يتشوف للصلح والصفاء ويدرك بذكائه أن إثارة الشقاق مضيعة لجميع الآمال».

«ولا يفوتنى أن أطاطئ رأسى إجلالاً لهذا الشعب الكريم الذى إذا أصابته محنة وألّمت به أزمة لم ينخلع قلبه ولم تطِرْ نفسه بل ثبت وأدرك حكم الظروف وحقيقة الحال ثم ألقى أمره إلى حراس الحرية والنظام».

«ولا يخامرنى أدنى ريب فى أن هذا الشعب العظيم الذى يذكر ماضيه ويدرك حاضره ويعمل لمستقبله جدير بالوصول إلى ما يرجوه من أسمى المقاصد وأبعد الغايات فى ظل مولانا جلالة الملك المعظم حفظه الله»[1].

قرار حزب الاتحاد

وبعد فراغ صاحب المعالى على ماهر باشا وزير المعارف العمومية ووكيل الحزب من إلقاء هذا البرنامج، وافق المجتمعون على القرار الآتى:

«يعلن أعضاء مجلس إدارة حزب الاتحاد المجتمعون بنادى الحزب فى الإسكندرية شديد أسفهم لما وقع من اعتزال الدستوريين لمهمة الحكم وعظيم أملهم فى أن هذا الانفصال لا يؤثر فى استمرار التعاون وحسن التفاهم بين الحزبين كما يعلنون شديد ثقتهم فى دولة رئيسهم يحيى إبراهيم باشا وزملائه ويقررون أنهم يؤيدون الوزارة الحاضرة فيما اعتزمته من طاعة الدستور

---

(١) جريدة مصر فى ١٧ سبتمبر.

والإخلاص للوطن والملك وإصدار قانون الانتخاب وإجرائه فى أقرب وقت واتباع سياسة التجديد والإنشاء وإقرار النظام وإطلاق حرية النقد البرىء وإجراء الحكم بعدل وحق».

«والحزب ثابت اليقين بأنه بما اعتزمه رجاله من التضحيات والأعمال سيملأ البلاد ثقة ويزيد الجو صفاء ويحل الوئام محل الخصام وللحزب أمل عظيم فى أن تقدر الأحزاب هذه الخطة الحكيمة فتتجافى عن تناول موجع الكلم وينصف بعضها بعضًا حتى ننصرف جميعًا لخدمة الوطن وتقع لنا الهيبة عند الأمم».

«والله المسئول أن يؤيد قوانا ويسدد خطانا فى ظل مليك البلاد ومولاها»[1].

وكان من المنتظر بل مما لا ريب فيه أن تتعرض السياسة لهذه الخطبة وهذا القرار بما تراه من نقد، لأن الكثير من هذه الخطبة على الأخص كان متعلقًا بها.

ناقشت السياسة إذن خطبة معالى على ماهر باشا مناقشة هادئة كما تقول فى عنوان إحدى مقالاتها الرئيسة. وحصرت مناقشتها فى مسائل ثلاث ـ أولاها الاتحاديون والأحرار الدستوريون ـ والثانية جريدة السياسة وموقفها بإزاء الخلاف الذى قام بين الحزبين ـ والثالثة موقف حزب الاتحاد بإزاء الأحزاب الأخرى فى مصر وبإزاء حزب سعد باشا بنوع خاص.

ففى المسألة الأولى ذكرت السياسة ما قاله معاليه من أن الاتحاديين والأحرار الدستوريين رأوا وجوب التعاون لإنقاذ البلاد من محن وأحوال عرضتها للأخطار، وأتى على نص هذه العبارة من أقوال معاليه:

«ثم شاءت الأقدار أن يقع بين بعض رجال الحزبين خلاف فردى فى الرأى فبذل الاتحاديون جهدهم لحسم أسباب هذا الخلاف وإصلاح ذات البين واستنفدوا فى ذلك جميع صنوف المجاملات السياسية ولكنهم مع الأسف لم يدركوا ما يبتغون».

---

(١) جريدة مصر فى ١٧ سبتمبر.

وعلقت على ذلك بأنها لم تتكر ما قاله على ماهر باشا شخصيًا من المساعى عقب ذهاب يحيى باشا إبراهيم إلى دار المندوب السامى، لما أن قال له سعادة عبد العزيز فهمى باشا إنه لا يستقيل وذلك ليمنع على ماهر باشا وقوع الحادث الذى كان مدبرًا. ولم تتكر أن معاليه اجتهد بعد عودة يحيى باشا متهيجًا وقوله: «خلاص: يا استقالة يا إقالة» فى أن يسكّن ثورته وهيجانه فلم ينجح. ولم تتكر أنه بعد خروج يحيى باشا هائجًا أيضًا اجتهد معاليه ليحول دون صدور المرسوم فلم يستطع. ولم ينكر معاليه أنه كان يود أن يبقى التعاون مستمرًا بين الحزبين لمصلحة البلاد.

ثم قالت:

«ولكن المسألة لم تكن خاصة به ولم يتبع فيها رأيه. ومع أنه، إلى ما بعد صدور قرار حزب الأحرار الدستوريين بعدم التعاون مع الحكومة الحاضرة واستقالة وزرائهم منها أراد أن يتلافى ما حدث بكل وسيلة ممكنة فإن يحيى باشا ومن هم على غير رأى ماهر باشا فى تعاون الحزبين من ذوى الكلمة المسموعة فى حزب الاتحاد دلت على تصرفاتهم على أنهم حين أقالوا عبد العزيز باشا لم يقيلوه غيرة على الدين وأنهم حين رأوا المساعى تبذل من كل جانب إبقاء للتعاون عملوا على قصم ظهر هذا التعاون وأن ما يقوله معالى على ماهر باشا من بذل الاتحاديين كل مجهود تقضى به المجاملات السياسية يعبر عن رأيه الخاص ولا يعبر عن رأى أصحاب الكلمة المسموعة فى حزب الاتحاد».

«لهذا يزداد الأحرار الدستوريون كل يوم اغتباطًا بالقرار الذى أصدروه ويعتقدون أنهم نجوا من موقف لم يقفوا يومًا موقفًا شرًا منه. وهم يعودون اليوم إلى فكرة تكررت على ألسنتهم قبل تشكيل الوزارة فى ١٣ مارس الماضى وكان عبد العزيز فهمى باشا أكبر المدافعين عنها ذلك أن التآلف فى تشكيل الوزارات لا نتيجة له إلا المساومات. وفى المساومات يخسر الرجل الشريف أكثر مما يخسر غيره من الرجال».

وفى المسألة الثانية تظاهرت بإجلال معاليه عن أن يقول ما قاله:

«ذلك بأنه قد يفسر، فى نظر البعض، بأنه سعى بين الأحرار الدستوريين وجريدتهم وعمل لما ينكره معاليه من الاجتهاد فى إيقاع النفرة بين أعضاء الحزب الواحد».

وأكدت أنها على اتصال دائم ومباشرة بلجنة الحزب التنفيذية. وأنه لا يمر يوم من غير أن تسأل ملاحظات أعضاء هذه اللجنة فيما يكتب فيها وإلى اليوم تؤيد هذه اللجنة الجريدة فى خطتها تمام التأييد وأنها إنما تنفذ قرار الحزب تنفيذًا دقيقًا، وقالت:

«فالسعى بيننا وبين الحزب لا يمكن أن تكون له أية نتيجة».

ثم قالت:

«ونود أن نقول لمعالى ماهر باشا إننا لم نتعرض للاتحاديين مهاجمين وإنما تعرضنا مدافعين. ومن لم يدفع عن كرامته فهو جبان. ولا يزال الاتحاديون يهاجموننا بكل وسيلة ظاهرة وخفية. وما زالوا يؤلبون علينا من تُشترى ضمائرهم بمنافع هذه الدنيا وما زالوا، سرًا أو علانية، يعملون على إتمام المكيدة التى دُبرت وكانت إقالة رئيس الحزب أول خطوة فيها. فلن ندَع جبهة حزبنا مكشوفة لهذه الهجمات وفى يدنا قلم يكتب وفى صدرنا قلب يؤمن ويعقل».

«أما الحكومة الحاضرة فسنكون منها ما كنا من كل حكومة. تنفذ ما لا يتفق مع العدل والحرية والدستور ومصلحة البلاد من غير حاجة إلى أن تبيح لنا الحكومة حرية النقد. ونحبِّذ كل عمل صالح. فما وقفنا يومًا نعارض للمعارضة وما كانت هذه خُلّتنا إلا أن تكون سيئات الحكومة التى نحاربها معرضة البلاد للخطر».

أما عن المسألة الثالثة، فقد قالت:

«وإذا صح ما يقال من أن معالى ماهر باشا هو وحده الذى يعتمد اليوم على قوله وتُتخذ عبارته حجة فإنَّا نهنئ حزب سعد بما سيلقى من عطف الحكومة.

وهل ذكر الوزير عن حزب سعد غير ثلاثة أسطر غاية فى اللين فقال: (ثم تصرفت فى البلاد محن وأحوال عرضتها للأخطار واجتمع رأى الأمة على أن البلد فى حاجة إلى حكومة جديدة وأعلنت الحكومة القائمة وقتئذ تخليها عن الحكم لمصلحة البلاد)».

«نهنئ حزب سعد حقًا. فقد نال جريدةَ السياسة من خطبة ماهر باشا أكثرُ من نصفها. ولئن كانت السياسة تفاخر بهذا فإنا لنرجو على كل حال أن يكون لعطف على ماهر باشا على حزب سعد عطفًا يرجع عهده إلى زمن قديم ما يجعل نتيجة الانتخابات كنتيجتها فى ١٢ يناير ١٩٢٤»[1].

وكذلك ناقشت الصحف السعدية هذه الخطبة فى نقط كثيرة ونقدتها نقدًا يتفق مع خطتها، ولا نجد داعية إلى ذكر كل ما قيل حول هذا البرنامج من الصحف (وبخاصة لأننا أطلنا فى هذا الفصل إطالة قد يمل منها القارئ):

إنما يجدر بنا أن نلمح فى ختام الفصل إلى تحفز الإنكليز لاستغلال الحالة السياسية المصرية ليتقولوا ما ليس لهم به من علم ولصالحهم فى آنٍ واحد.

فقد نشرت جريدة «المورننج پوست» فى ١٧ سبتمبر مقالاً بتوقيع (متفرج)، جاء فيه ما يلى:

«إن الأزمة المصرية تستحق من الاهتمام أكثر مما لاقته هنا. فمن المرجح أن تقع تطورات أخرى مهمة. وليس من الضرورى أن ندقق فى فحص الدسيسة التى سببت العمل الرسمى الذى عمل ضد الشيخ على عبد الرازق، فهذه مسألة عارضة ويُقال إجمالاً إن الأزمة الحالية رمز للإشارة الأولى التى تشير إلى انقلاب الشعور ضد نفوذٍ عالٍ».

وهنا تكلم الكاتب عن نفوذ نشأت باشا، ثم قال:

«إن نشأت باشا هو الذى أدار دَفّة التحالف بين السراى وزغلول باشا وهو الذى سبَّب سقوط وزارة يحيى باشا ومهد السبيل لانتقال أزمة الحكم إلى أيدى

---

(٣٨) السياسة فى ١٨ سبتمبر.

زغلول باشا. وكان له شأن فى الخلاف بين السراى وزغلول باشا. وعلى أثر ذلك قتل السردار وسقط زغلول باشا وبقى نشأت باشا وأصبح ذا صولة ونفوذ لم يحُزْ على مثلهما من قبل. وإنك لتجده الآن مكبًا على العمل طول الوقت من دون أن تفتر له عزيمة وهو الذى أوجد حزب الاتحاد الذى يقال عنه إنه حزب السراى. وقد كان هذا الحزب بعد أزمة نوفمبر الماضى فى طور الطفولة فوجد أنه من المفيد أن يتعاون مع الأحرار الدستوريين لتأليف وزارة قوية. ويُقال فى مصر الآن إن بريطانيا رأت أنها غير قادرة على إخضاع مصر بالقانون العرفى فأعطتها قانونًا آخر بدلاً منه آملة بذلك أن تستبقى نفوذها مسيطرًا على الشئون المصرية فجميع الأحزاب تنتظر قدوم السير جورج لويد باهتمام عظيم. وسيراقب الاتحاديون والأحرار الدستوريون والسعديون بدقة عظيمة كل حركة تبدو من السير جورج لويد ويستفاد من أقوال رجل رقب الشئون المصرية عن قرب أن السير جورج لويد يستطيع أن يُميل كفة الميزان نحو أنصار الحكم المطلق أو أنصار الدستور إذا عضَّد هؤلاء أو أولئك، فاشتداد المشاحنات الداخلية يجعل ممثل بريطانيا حَكمًا فى الموقف»[1].

على أنه كان من بين الصحف البريطانية من نظر إلى الحالة نظرة إنصاف، من ذلك ما نشرته مجلة (النير إيست) لمكاتبها فى القاهرة حيث قال:

«ليس فى خروج عبد العزيز فهمى باشا من الوزارة ما يدعو إلى الدهشة الكبيرة وإنما المدهش أن رجلاً كهذا عرف بالتشبث بالرأى بقى كل هذه المدة الطويلة. وقد اشتهر فى سنة ١٩٢٣ بدفاعه عن الحريات الدستورية. ولذا يرون من دواعى الدهشة أن يأتى عبد العزيز باشا أعمالاً كثيرة فى عهده تناقض تصريحاته السابقة أو سياسة حزب الأحرار الدستوريين الذى هو رئيسه تناقضًا ظاهرًا والظاهر أن زغلول باشا وحده هو الذى سيربح، على الأرجح، من هذه الأزمة. أما حزب الاتحاد فلا ريب أنه لا يجنى شيئًا وهو، بالرغم من المجهودات الأخيرة لا يزال بعيدًا عن الوقوف وحده على قدميه. وقد نال نشأت باشا فوزًا

---

(١) برقيات الأهرام الخصوصية، عدد ١٨ سبتمبر.

باهرًا فى سياسة مصر المتقلبة بما يظهره من الجرأة فى كثير من الأحيان. ولا يستطيع الإنسان، فى الوقت الحاضر، أن يجزم بأنه أخطأ. ولكن يظهر أن التطور الأخير جاء قبل أوانه ولو أنه ليس إلا النتيجة المنطقية لسياسة نشأت باشا الأخيرة»[1].

هذا هو الأثر الذى أحدثه كتاب (الإسلام وأصول الحكم) تأليف الأستاذ الشيخ على عبد الرازق فى السياسة الداخلية فى مصر. وهذه هى التطورات التى طرأت على ائتلاف الحزبين اللذين كانت تتألف منهما وزارة زيور باشا الثانية. وسيرى القارئ نتائج هذا الفصم فى عُرَى الائتلاف فى الفصول المقبلة إن شاء الله.

■ ■ ■

(١) برقيات الأهرام الخصوصية، عدد ١٨ سبتمبر.

الفصل الثانى

متفرقات

ثروت باشا فى لندرة

غادر صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا مصر كما غادرها سواه من الكبراء والعظماء اتقاء لقيظها وترويحًا للنفس فى ربوع أوروبا. وعرَّج فى رحلته على إنكلترا. ولو كان سواه هو الذى قصد تلك الربوع وأقام فى عرصاتها ما شاء لما أثار شبهة ولما تحدثت عنه الصحف بكلمة. ولكن ثروت باشا رجل لا كالرجال؛ لذلك كانت الصحف تحسب لكل حركة من حركاته حسابًا وتؤوِّل كل سكنة من سكناته تأويلات شتى.

ولقد رأينا الصحف السعدية، على وجه الخصوص، تحسب لزيارته لندرة فى هذا العام حسابًا رغمًا عن أنه أعلن عن نفسه أنه طلق السياسة ثلاثًا، وكانت تزعم أنه منغمس فى خِضَمِّها انغماسًا ولكن فى السر لا فى العلانية معتقدة أنه تعود أن يستعين على قضاء حوائجه بالكتمان.

فقد قالت جريدة كوكب الشرق فى بحث لزيارة دولته إلى لندرة فى مقال رئيس تحت عنوان (ما وراءك يا عصام...؟). ما ملخصه.

«إذا رجعنا إلى تصريح ٢٨ فبراير الذى نُكبت به الأمة فى قضية وطنها الكبرى شر نكبة، رأينا أن هذا التصريح جاء وليد العمل فى الخفاء لا فى الجهر وربيب الاجتماعات السرية التى عقدها اللورد أللنبى فى قصر الدوبارة مع ثروت باشا وصديقه الحميم إسماعيل صدقى باشا».

«لذلك صرت أعتقد أن ثروت باشا لا يعمد إلى الإعلان عن نفسه بأنه بعيد عن مَواطن السياسة إلا إذا كان غارقًا فى بحرها لأن ماضيه يشهد بهذه الحقيقة ويقر بها ويعترف».

«فإذا أنا اليوم تخوفت من وجود ثروت باشا فى لندن فلأن دولته أغرى بعض الصحف والصحفيين على أن يعلنوا أن وجوده فى عاصمة الإنكليز لا دخل له فى شأن من شئون السياسة فبعث مراسل الإچبشيان غازيت من لندن إلى جريدته يقول: (إن ثروت باشا يزور لندن زيارة هادئة..؟ ومعه جميع أعضاء أسرته وقد اعتزم أن لا يهتم بالسياسة)».

«وقد سبق أن قرأت مرارًا مثل هذا التصريح عن ثروت باشا قُبيل إظهاره حزب الأحرار الدستوريين...».

«وسبق أن قرأت من مثله شيئًا كثيرًا قبل إظهاره تصريح ٢٨ فبراير.!».

«فماذا يكون وراء هذا التصريح اليوم؟ أتصريح جديد عن مثل تصريح ٢٨ فبراير؟ أم حزب آخر غير حزب الأحرار الدستوريين؟».

«أجل ما وراءك يا عصام...؟»[١].

الأعراب ينضمون إلى حزب الاتحاد

تغنت جريدة الاتحاد بانضواء قبيلة أو شيخ قبيلة من قبائل العرب تحت لواء حزبها وأنشأت عن ذلك مقالاً رئيسًا تحت عنوان: (حزب الاتحاد ـ انضواء البلاد تحت علمه الخفاق ـ مائة ألف عربى ينضمون إلى الحزب ـ الهتاف لجلالة الملك ولجلالته وحده ـ حفلة أبى صير الكبرى)، وصفت فيها حفلة دعا إليها حضرة إبراهيم اللمعى بك من أعيان مديرية الجيزة وسُرَاتها وفد الاتحاد فى بلده أبى صير جيزة فى يوم السبت ٨ سبتمبر، أجابه إليها حضرة صاحب المعالى محمد حلمى عيسى باشا وزير المواصلات ووزير الداخلية بالنيابة وجاء من الإسكندرية خصيصًا لحضورها.

---

(١) كوكب الشرق فى ٥ سبتمبر.

وصفت هذه الجريدة هذه الحفلة (الشائقة) فى عمودين من أعمدتها، ثم أتت على كلمة ألقاها حضرة صاحب العزة مدير الجيزة فأخرى فاه به صاحب الاحتفال فثالثة ألقاها محمود عزمى باشا ثم كلمات لغير هؤلاء من الخطباء، ثم قالت:

«وبعد أن جلس حضرة أمين بك واصف وقف حضرة السَّرىّ شيخ العرب رحيم على منسى البطران عمدة (عموم) قبيلة عريان النحجة بزيه البديع وحسامه الذهبى الجميل وأعلن بلهجته البدوية انضمام جميع قبائلها البالغ عددهم ١٠٠,٠٠٠ عربى إلى حزب الاتحاد وطلب من حضرات مُكاتبى الصحف إعلان ذلك فضج المكان بالتصفيق الحاد والدعاء لصاحب الجلالة ولى النعم وسمو ولى العهد»[1].

ولقد علقت بعض الصحف على هذه الخطابات والحفلات نذكر منها تعليق جريدة الأخبار؛ حيث قالت:

«ليس الإخلاص للعرش احتكارًا لحزب دون حزب ولا يجوز أن يختص به فريق دون فريق من الأمة. ولكن زعماء الاتحاديين يأبون إلا أن يحتكروا هذا الإخلاص ويظهروا أنفسهم بمظهر من كان وجودهم ضروريًا لتحقيق إخلاص البلاد للعرش».

«ثم ذكرت قول أحد خطباء الحزب وهو اللواء موسى فؤاد باشا فى خطبته من أنهم فكروا فى تكوين حزب الاتحاد (لجمع صفوف الأمة حول العرش)».

«فهل يريد أن يقول بأن الأمة لم تكن مجتمعة حول العرش وأنه لولا هذا الحرب لما تحقق ذلك الاجتماع؟!».

«وهل يظن معالى الخطيب الاتحادى أن هذه الدعوى، بالرغم من عدم صحتها، تتضمن شيئًا من حُسن السياسة»!

---

(١) الاتحاد فى ٦ سبتمبر.

«وهل كانت الأمة لا تفقه معنى الاجتماع حول العرش فى الأعوام الماضية حتى ظهر حزب الاتحاد بطريق المصادفة وفى ظروف لا يجهلها الصغير والكبير والبعيد والقريب؟».

«.. إن الدعوة للاتحاد لا تحتاج لسلطة الإدارة وتهديد المآمير والمعاونين».

«كما أن الدعوة لاجتماع الصفوف حول العرش - مع أن الصفوف كانت مجتمعة من قبل - لا يعوزها ما لجأ إليه الاتحاديون من وسائل عنيفة وإرهاقات شكا الناس آثارها فى كل مكان».

«وليس أقل من هذه الخطة ضررًا أن يقف وزير الداخلية خطيبًا فيجعل الإخلاص للعرش درجات ويوزع الدرجات على المديريات فيقول عن مديرية القليوبية مثلاً إنها أشد المديريات تعلقًا بالعرش فما معنى هذا التفاوت فى الإخلاص للعرش والتعلق به؟ وهل من الحكمة السياسية ومن مصلحة القضية المصرية أن يعلن وزير الداخلية أن المديريات تختلف فى درجة إخلاصها للعرش وأن هناك مديرية أشد تعلقًا والأخرى أقل تعلقًا؟».

«حقًا إنها غلطات كنا نربأ بوزرائنا أن يقعوا فيها ولكن ما الحيلة والاتحاديون يريدون أن يكثروا من الكلام والخطابة إعلانًا عن أنفسهم وعن حزبهم ولو تأدوا قليلاً لتجنبوا الوقوع فى مثل هذه الأخطاء ولجعلوا العرش بعيدًا عن الحزبية ولتقدموا إلى ميدان العمل بمجهودهم الشخصى لا بمثل هذه المتاجرة التى لا يجوز لأى حزب أن يلجأ إليها لما يترتب عليها من أضرار فى الداخل وفى الخارج»[1].

■ ■ ■

---

(١) الأخبار فى ٢٢ سبتمبر.



الباب العاشر

■ شهر أكتوبر

■ ■

الفصل الأول

المعتمد البريطانى الجديد فى مصر ـ حول تقديم أوراق اعتماده ـ طوافه فى الأقاليم ـ زيارة سعد باشا له



وصل اللورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى الجديد إلى القاهرة بعد ظهر يوم ٢١ أكتوبر فاستُقبل أجَلَّ استقبال؛ حيث أُعد له قطار خاص وفرشت له المحطة بالأبسطة الفاخرة وفتح له الباب الملكى وفرشت الشوارع التى سيمر بها بالرمل، ووقف الجنود المصريون فى طريقه واستقبله فى المحطة رئيس مجلس الوزراء بالنيابة والوزراء وكبار الموظفين ومعتمدو الدول السياسيون.

ولقد علقت جريدة الأخبار مستنكرة هذه المقابلة الفخمة قائلة:

«فهل من يُقابل هذه المقابلة النادرة يكون ممثل دولة أجنبية أم يكون شخصًا آخر، ينظر إليه مستقبلوه باعتباره صاحب السلطان فى البلاد؟».

«إذا كانت الوزارة المصرية تعتبر أن مصر مستقلة فلا يكون اللورد جورج لويد إلا ممثل دولة أجنبية وفى هذه الحالة لا يجوز أن يستقبل إلا كما يستقبل بقية معتمدى الدول الأخرى ولا يجوز أن تتخذ عند وصوله هذه التدابير التى يجب أن يختص بها ملك البلاد الشرعى ولا يجوز أن يخف لاستقباله رئيس الحكومة بنفسه ويأتى من الإسكندرية لهذا الغرض».

«ولكن يظهر أن الوزارة لا تتأخر عن أن تدوس حقوق البلاد وتدوس كرامتها فى مقابل استرضاء العميد الجديد. فهى تخالف التقاليد المرعية وتخالف

القواعد الدولية وتخالف واجبات وظيفتها فى سبيل الاطمئنان على التربع فى تلك الكراسى المزعزعة المضطربة».

«وقد تغالت الوزارة فى إرضاء هذا العميد إلى حد أنها منعت اجتماع الحزب الوطنى بحجة أن مكان الاجتماع كان قريبًا من طريق مرور المعتمد فى يوم وصوله فالوزارة الاتحادية لا تريد حتى أن تزعج العميد بسماع صوت مصر».

«وقد أبَى بعض المصريين إلا أن يقلدوا الحكومة فى سوء تصرفها فذهبوا يهرولون إلى المحطة حتى يشتركوا فى استقبال ممثل الغاصب ولا ندرى ماذا قصدوا من هذا الاشتراك وقد كانوا فى موقف الغرباء عندما دخلوا المحطة فاضطروا أن يقفوا فى آخر الصفوف مبعدين منبوذين ولم يحظوا بما كانوا يسعون إليه من مصافحة الغاصب ولم يفكر الإنكليز أنفسهم فى أن يُعنوا بهم أو يحسوا بوجودهم لأنهم يعلمون كما نعلم ويعلم كل الناس أن أمثال هؤلاء المنافقين لا يقصدون من وراء هذه المواقف سوى جر منفعة مادية لأشخاصهم وذويهم فهم ممقوتون من مواطنيهم محتقرون من الأجنبى الغاصب الذى يعرف قيمة هؤلاء الخارجين على وطنهم وأمتهم».

وبعد أن نقدت الجريدة موقف المعتمدين السياسيين للدول الأجنبية وقالت إن فى ذهابهم إلى المحطة لمقابلة المندوب السامى الجديد مخالفة للتقاليد وخروجًا على القواعد الدولية بعد أن اعترفت إنكلترا ودولهم باستقلال مصر، قالت:

«ومهما يكن من الأمر فإننا نصارح العميد الجديد بأن هذه المظاهر الشكلية مهما كان فيها من افتئات على مركزنا السياسى وحقوقنا الشرعية المقدسة، فإنها لا تؤثر فى جهاد الأمة المصرية ولا تزعزع إيمانها الوطنى ولا تضعف مجهوداتها القومية بل إنها تشحذ عزيمتها فى مواصلة النضال السياسى حتى ينال وادى النيل حريته الكاملة».

ولم تُعِرْ جريدة المقطم هذا الاستقبال التفاتها بل نظرت إلى مقدم المندوب السامى نظرة أخرى، فأفردت مقالاً افتتاحيًا قالت فيه:

«والأمة المصرية لا تجهل أن لبريطانيا مصالح خاصة فى هذا الشرق وأن بعض هذه المصالح حيوى لتلك الدولة وإمبراطوريتها العظيمة، فالمصريون يعلمون تلك الأمور حق علم وقد أعرب أقطابهم والناطقون باسمهم عن استعدادهم لمراعاة هذه المصالح ورغبتهم فى صونها وأن تكون بلادهم على أتم وفاق ووئام مع الدولة البريطانية وسائر الدول ولكنهم ما فتئوا يطلبون التوفيق بين تلك المصالح الحيوية وكيان بلادهم المستقلة لئلاً تطغى تلك المصالح ومقتضياتها على صرح استقلالهم الجديد فتتجدد المشكلات وتنشأ العقد لعدم توافر التكافؤ فى القوة بين الفريقين».

«غير أن هنالك حقيقة سرمدية يتعين على المصريين أن يضعوها نصب العيون وهذه الحقيقة الناصعة هى أن السكة السلطانية التى تؤدى إلى تحقيق آمالهم من هذه الجهة ـ بعد توثيق عرى الاتحاد الحقيقى التام وعقد الخناصر على ما فيه مصلحة الأمة والبلاد وتقديمها على شئون الأحزاب والأفراد ـ هى إحسان إدارة الأمور الداخلية فإن لها أعظم علاقة بما نحن فى صدده جميعًا ولها أعظم صلة وتأثير فى حل ما لم يُحل من المسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا فإن إحسان الإدارة الداخلية، علاوة على ما فيه من زيادة قوة البلاد وثروتها وإسعاد أهلها وارتياحهم إلى نظام الحكم الجديد واعتمادهم عليه واستعدادهم لبذل الغالى والرخيص فى صونه والدفاع عنه لما يجنون من الخير به ـ علاوة على هذه النتائج العظيمة القدر بذاتها والتى يجب أن تكون مطمح كل حكومة ودولة ـ إن إحسان الإدارة الداخلية ينشئ فى نفس بريطانيا الثقة التى تجعلها تميل ميلاً حقيقيًا إلى حل كثير من المسائل المعلقة بالاعتماد على مصر نفسها فيها والتعويل على حسن إدارتها والشعور بالأمن التام فى كل ما يعهد إليها فيه من رعاية المصالح التى يعدها البريطانيون حيوية لهم. وفى ذلك من الإقناع والإفحام ما فيه خصوصًا لدولة قلَّما تُعنى بالنظريات»[1].

---

(١) المقطم فى ٢٤ أكتوبر.

أما الجرائد الوفدية فكانت تحاول أن تفهم المندوب السامى الجديد أن فى الاعتماد على الأقليات السياسية فى حكم البلاد مفسدة للأمر، فقد قالت جريدة كوكب الشرق فى ختام مقال رئيس عن سياسة فخامته ما يلى:

«أما ما تراه من منافسة الاتحاديين وخصومهم اليوم وأصدقائهم البارحة (يريد الأحرار الدستوريين) على كسب عطف المندوب السامى الجديد ليس إلا تهافتًا على كرسى الحكم وحده دون سواه».

«وفى يقيننا أن فخامة اللورد جورج قد أدرك، وهو بعيد من مصر، أن سياسة اللورد أللنبى الأخيرة التى اعتمد فيها على الأقليات السياسية لم تنتج إلا توسيع هوَّة الخلاف بين إنكلترا والشعب المصرى فلا يعقل، والحالة هذه، أن يعمل على تأييد هذه السياسة التى لا تؤدى، بحال من الأحوال، إلى الاتفاق الذى يرغب فيه الشعبان المصرى والإنكليزى على السواء».

المندوب السامى وتقديم أوراق اعتماده

وكان المتبع قبل إعلان الحماية على مصر أن يقدم المعتمد البريطانى أوراق اعتماده للحاكم الشرعى فى البلاد أسوة بباقى المعتمدين السياسيين لجميع الدول التى لها معتمدون سياسيون فى مصر؛ حتى إذا أُعلنت الحماية وتسمى العميد الإنكليزى باسم (نائب الملك) عُدل عن هذه العادة المرعية لتغيير مركز مصر السياسى ولو مؤقتًا.

فلما أُلغيت الحماية كان يجب أن تعود التقاليد الدولية إلى سالف عهدها قبل إعلان تلك الحماية؛ غير أن عميد الدولة البريطانية بمصر سمى بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير باسم جديد هو اسم (المندوب السامى البريطانى).

وكان فخامة اللورد أللنبى إذ ذاك أول مندوب سام تسلم أزمَّة هذا المنصب وكان من قبل فى مركز نائب الملك؛ فلم يكن ثمة داعٍ لتقديم أوراق اعتماده لجلالة الملك.

فلما قدم اللورد جورج معينًا فى هذا المنصب مضت مدة ولم يقدم أوراق اعتماده ولاحظ الناس ذلك؛ ولكن الحكومة لم تطالبه بذلك ولم تَفُهْ بكلمة إلى الرأى العام فى هذا الشأن.

وظل الناس ينتظرون أن يقدم المندوب السامى الجديد تلك الأوراق فلم يفوزوا بطائل وظلت الحكومة فى صمتها زمنًا.

طواف المندوب السامى فى الأقاليم

ولم يكد المندوب السامى يستريح من وعثاء سفره حتى أذاعت جريدة المقطم فى أحد أعدادها، أن فخامته اعتزم الطواف فى الأقاليم للوقوف على أحوال الأهالى وأعمالهم ودرس هذه المسائل بنفسه فى كل جهة يرتادها.

أقامت هذه المظاهر الجديدة التى واجه بها فخامة المعتمد السامى الجديد شكوك بعض الصحف وبخاصة المنتمية منها إلى الحزب الوطنى. وأخذت تتوقع من ورائها أن يجعل فخامته سابقة لأمثاله من المندوبين الساميين يكون من ورائها اعتداء على السيادة القومية. حيث قالت:

«تدل تصريحات اللورد جورج لويد وتصرفاته على أنه يريد أن يتداخل فى شئون البلاد تدخل الحاكم المتسلط الذى لا يعترضه أى معترض. ومن المؤلم أن الحكومة المصرية الحاضرة لا تبغى أن تقف فى سبيله ولا تفكر فى الدفاع عن استقلال البلاد والذود عن حقوقها وكرامتها لأنها حكومة ضعيفة كل ما تفكر فيه أنها تبقى فى كراسى الحكم وهى تظن أنها لا تصل إلى هذه الغاية إلا إذا سالمت المعتمد البريطانى وسلمت له بكل ما يريده وأرضته بكل وسائل الإرضاء».

«و... وفضلاً عن ذلك فإنها تركته يخرق التقاليد المرعية فى المقابلات الملكية. فقد كان من الواجب أن يقدم أوراق تعيينه لجلالة الملك على أثر قدومه ولكنه لم يفعل شيئًا من ذلك بل إقتصر على مقابلة خصوصية حدثت يوم السبت الماضى (٢٤ أكتوبر) ولم يتقرر للآن موعد تقديم أوراق الاعتماد».

«والأغرب من ذلك ما نشرته إحدى الصحف المتصلة بالحكومة أمس (٢٦) من أن المعتمد البريطانى سيحظى مرة ثانية بمقابلة خصوصية (بعد خمسة عشر يومًا) قبل تقديم أوراقه الرسمية».

«فما معنى هذا التأخير فى تقديم أوراق اعتماده وما معنى تكرار هذه المقابلات الخصوصية وما سر تحديد المقابلة الخصوصية الآتية (بعد خمسة عشر يومًا)؟»

«وهل يُراد أن تكون هذه المقابلة بعد الرحلة التى ينوى المعتمد القيام بها فى الأقاليم كما أشارت إلى ذلك نفس تلك الصحيفة؟ وهل تظن الوزارة المصرية أن مثل هذه التصرفات تكون مقبولة من ممثل دولة أجنبية؟».

«وما السلطة التى تخوِّل المعتمد الطواف فى الأقاليم (للوقوف على أحوال الأهالى وأعمالهم وشئونهم ودرس هذه المسائل بنفسه فى كل جهة يرتادها) - كما تقول المقطم - وهل سنعود من جديد إلى العهد القديم الذى كانت مصر فيه مخكومة بالمستشارين والمفتشين؟».

زيارة سعد باشا للمندوب السامى الجديد

ولقد خف كبار القوم وعظماؤهم إلى زيارة اللورد بعد وصوله وكان من بين زوار فخامته حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا. فقامت قيامة الصحف المعادية له كلٌّ ينظر إلى هذه الزيارة بالعين التى يحلو لها أن تراها به.

ولقد كتبت جريدة الأخبار تعليقًا على هذه الزيارة تقول:

«على أنه مما يؤلم ويحزن أن الوزراء ليسوا وحدهم الذين يعملون على استرضاء المعتمد البريطانى فهذا دولة سعد باشا زغلول يعتبر نفسه زعيمًا للأمة المصرية المطالبة بجلاء الإنكليز عن البلاد ومع ذلك نراه يذهب بغير دعوة وبدون تعارف سابق إلى دار المعتمد البريطانى ليضع فيها بطاقة زيارته تحية لممثل الدولة المحتلة للبلاد والغاصبة لحقوقها».

«ولقد ظهرت أمس جرائد الوفد فقرأنا دفاعها عن هذه الزيارة فوجدناه دفاعًا مضطربًا متناقضًا ضعيفًا يدور حول كلمة واحدة وهى المجاملة السياسية!!».

«فليت شعرى ما محل المجاملة فيما نحن بصدده الآن؟».

«ما موضع المجاملة بين زعيم يقول إنه يسعى لتحقيق الاستقلال التام للبلاد وبين هذا المعتمد البريطانى الذى صارح البلاد أنه عدو هذا الاستقلال وأنه سيتدخل فى شئونها الإدارية وأن يعتبر توسيع الحكم الذاتى أقصى أمانى الأمة المصرية؟!».

«ولماذا لا تكون المجاملة إلا من الجانب بالمصرى دون الجانب الإنكليزى؟».

«وهل من قواعد المجاملة أنه إذا تكلم اللورد جورج لويد كلامًا مبهمًا عن مصر أسرع سعد باشا إلى التحدث بأن لدى هذا المعتمد (استعدادًا طيبًا)؟!».

«فإذا ما أدلى الرجل بأقوال صريحة كشف بها عن نياته السيئة ضد مصر والمصريين سكت سعد باشا ولم ينبس ببنت شفه؟؟».

«يقولون الآن إن المجاملات واجبة بين الخصمين السياسيين وأن الخصومة السياسية لا دخل لها فى العلاقات الشخصية!! يقولون هذا عندما يكون الخصم إنكليزيًا معتديًا على استقلال البلاد وحريتها أما إذا كان الخصم مصريًا وكانت الخصومة لمجرد اختلاف الآراء فإنهم لا يقولون بمجاملة ولا يقولون باحترام العلاقات الشخصية بل يقولون بوجوب (القطيعة) فمن كان من غير رأيهم ومن كان على الحياد وجبت مقاطعته ومهاجمته وأصبح الاعتداء عليه عملاً وطنيًا وتطهير الأرض منه شجاعة قومية! ذلك لأنه. خَصْم مصرى فى الرأى السياسى»[1].

---

(١) الأخبار فى ٢٧ أكتوبر.

أما دفاع الصحف السعدية عن دولة سعد باشا فى هذه الزيارة، فإنَّا موردون مثلاً منه مما كتبته جريدة كوكب الشرق فى مقال رئيس. قالت:

«ولست أدرى كيف ينعون هذه الزيارة على دولة الرئيس وقد تفضل جلالة الملك فأوفد معالى كبير الأمناء لاستقبال فخامة اللورد لويد فى محطة القاهرة وجاء دولة يحيى باشا إبراهيم رئيس الوزراء بالنيابة خصيصًا من الإسكندرية لتحيته حال وصوله. ثم أمر بفرش أديم الطرق الموصلة إلى دار المندوب السامى بالرمال وأقام معالم الاحتفال بمقدمه وصف الجنود على الجانبين؟».

«فهل حصل كل ذلك لأن اللورد جورج لويد عدو مصر؟ أم لأنه يمثل دولة ليس فى الوسع إنكار ما لها بنا من العلائق وما لها على مصيرنا السياسى من التأثير؟».

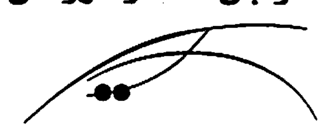
«إنهم ليخافون الخوف كله أن يسفر هذا الاجتماع عن تبديد الغيوم التى تلبدت فى الجو السياسى وعن إيمان إنكلترا بأن مصر لم تكن فى نهضتها الوطنية هازلة وأنها لم تضحِّ الأرواح والدماء والأموال ولم يحمل زعماؤها ما حملوا من التضحيات والآلام صابرين مصابرين لينزلوا عن الغاية السامية التى تنشدها الأمة من وراء ذلك كله وهى الحرية والاستقلال»[1].

■ ■ ■

(١) كوكب الشرق فى ٢٩ أكتوبر.

الفصل الثانى

موقف مصر السياسى والدعوة إلى مؤتمر وطنى ـ الانزواء خلف العرش ـ هل الدستور هبة؟ سياسة الدسائس ـ الدعوة إلى عقد مؤتمر وطنى عام



يستطيع المُطّلع بعد تصفح ما مر بنا من الحديث أن يستخلص صورة حقيقية من موقف مصر السياسى. أحزاب متنافرة بعضها يسعى فى قتل الحياة النيابية وبعضها يدافع عنها، ومساع تبذل من كل فريق لتأييد نظريته ودسائس تدس فى الخفاء واستظهار بالقوة والعنفوان يتظاهر به الحزب الغالب الذى بيده الأمر. وكل حزب يرمى الآخر بالخيانة وإضاعة البلاد فشتائم وتهم تتقاذفها الأحزاب ومثالب ومعائب تتباصقها فى الوجوه وأكاذيب تختلق كمعاذير تبريرًا لأعمال. ونكايات تدبر لإيقاع كل فريق فى أسوأ ما يتمناه عدو لعدوّه.

نتج عن ذلك كله أن الحزب الذى كانت بيده مقاليد الأمور أخذ يتحكك بالعرش يحتمى خلفه تارة، ويدعى له من الحقوق ما لم ينص عليه الدستور تارة أخرى تبريرًا لخطته وإقرارًا لوجهة نظره.

الانزواء خلف العرش

من ذلك أن حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء بالنيابة خطب خطبة فى (طحله) فقال فيما قال، تفسيرًا لموقفه حيال إقالة عبد العزيز فهمى باشا وزير الحقانية السابق فى حكايته المعلومة بعد أن أوضح ما كان بينه وبين عبد العزيز باشا من الخلاف فى تنفيذ الحكم على الأستاذ الشيخ على عبد الرازق، قال:

«فقلت له: إذن تستقيل. فأجاب: كلاً لا أستقيل. فقلت: إذن أنا. وخرجت وتوجهت رأسًا إلى المنتزه حيث رفعت استقالتى لجلالة الملك حسمًا للنزاع. وقد

رجوت من جلالته أن يقبل استقالتى فرفض بتاتًا. وقال: بل عبد العزيز باشا يستقيل. فقلت لجلالته: إنه رفض، قال: إذن أقِلْه أنت. إن الملك هو ولى الأمر وهو ذو الحق فى أن يعين وزراءه وأن يقيلهم. فلم أكن أنا الذى أقلته».

ولقد علق (عزيز ميرهم) فى جريدة البلاغ على ذلك قائلاً فى مقال افتتاحى:

«هذه فرية شنعاء يقصد منها يحيى باشا التستر وراء العرش الحائز وحده لميزة المناعة الدستورية».

«إنَّا لنعلم أن المبدأ الأساسى الذى نعتبره حجر الزاوية فى النظام الملكى الدستورى هو رفع مسئوليات الحكم عن حضرة صاحب الجلالة الملك ومعنى هذا أن الذات الملكية منيعة لا تصل إليها أية مسئولية لأن الملك يملك دون أن يحكم. فلا يستطيع وزير أن يدعى بأنه أمر من جلالته بأمر شفهى أو كتابى فنفذه. الوزير وحده هو المسئول. والدستور يحتم عليه أن يعتبر نفسه حصنًا لا ينفذ منه ما قد يمس الذات العلِيَّة ويدخلها فى ارتباكات الحكم ومناوشات الأحزاب».

«يقصد يحيى باشا من هذه المقالة أن يرفع عن نفسه المسئولية ليلقيها على العرش؟ إنها لجريرة كبرى تلك التى يسعى بها وزير إلى التستر وراء العرش للتنصل من مسئولية حقيقية أو مزعومة إنها لجريمة تنافى كل شعور بالولاء للعرش وكل إحساس بالإخلاص للذات الملكية»[1].

هل الدستور هبة؟

هذا، ولقد كانت الصحف كافة تطالب الوزارة بإعادة الحياة النيابية إلى سالف عهدها بعد أن اعتدت عليها دفعتين وحلت مجلس النواب مرتين. وترمى حزب الاتحاد بأن له غاية رجعية فى تعطيل هذه الحياة الدستورية وتخشى أن ينتهى الأمر بها إلى أسوأ عاقبة.

(١) البلاغ فى ٦ أكتوبر.

فكشفت جريدة الاتحاد عن نيات حزبها بأن أخذت تتغنى بنغمة جديدة لم يسبق سماعها في مصر، ذلك أنها ادعت أن الدستور هبة للأمة أي أنه يجوز الرجوع فيه.

قامت الصحف كافة لسماع هذه النغمة وقعدت وطفقت تُسكت هذه النغمة الأوتوقراطية الثقيلة. وإنَّا لنضرب هنا مثلاً لما كتبت الصحف في هذا الصدد بما جاء في مقال افتتاحي في جريدة البلاغ بتوقيع (عزيز ميرهم)؛ حيث قال:

«وفي ذلك الوقت الذي كنا نطالب فيه بضرورة عقد جمعية وطنية تضع الدستور بينًا العوامل التي ستفسد الدستور إذا جسرت لجنة حكومية على وضعه وقد قلنا في ذلك الحين إن أقل هذه العوامل خطرًا على الدستور اعتباره هبة. وقد قلنا أيضًا إن الدستور سيكون رجعيًا وسيظهر ضعيفًا لا يحمل في أوضاعه ما يضمن حريته».

«وقد تحققت مخاوفنا مع الأسف فقد اعتدى على الدستور وقد عبث به دون أن يلقى العابثون جزاء عبثهم. ثم ظهرت بوضوح نغمة اعتباره هبة مما كان لا يجسر أحد على ادعائه».

«إن القائل بأن الدستور هبة رجل من ثلاثة: رجل جاهل بمبدأ سلطان الشعب وكونه مصدر السلطات جميعًا أو رجل يحب المداهنة والملَق أو ثالث يريد تحليل ما هو قائم الآن في حالة غير شرعية في الحكومة».

«ولشر الرجال الثلاثة من يقول الدستور هبة يجوز الرجوع فيها. فهو يحلل الحرام ويورط مقترفيه في استمرار اقترافه. هذا قول منكر لم يجرؤ أحد من لجنة الدستور على إعلانه. لأن عبد العزيز باشا فهمي نفسه قال تحليلاً لعمل لجنة الدستور في متابعة عملها بأن الدستور عهد بين الشعب ممثلاً في حكومة ثروت باشا والعرش ممثلاً في حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول».

«فمن أين جاءت هذه النغمة الجديدة التي تعتبر الدستور هبة قد يجوز الرجوع فيها. مصدر هذه النغمة قوم من المصريين رُزئت بهم مصر وكانوا شرًا عليها من الأجنبي الغاصب».

«إن مصر ما كادت تصل إلى استخلاص جزء من حقوقها من براثن الأجنبى إلا وقد ظهرت فئة من المصريين كانت من قبل قابعة فى الدُّوَر مختفية فى الجحور لم تشترك فى الجهاد القومى يوم كان محفوفًا بالمخاوف ويتطلب البذل وتضحية النفس. ظهرت هذه الفئة حديثًا، لا لتحمل المصريين على متابعة جهادهم ولكن لرميهم بالجهل والقصور ناكرة عليهم ما استخلصوه من حقوق فتستأثر وحدها بالحكم المطلق. كأن المصريين جاهدوا وشقوا وحملوا ما حملوه من عذاب وإرهاق وبذلوا ما بذلوه من مُهَج ودماء لغرض واحد وهو أن يبدلوا بنير الأجنبى نير المصريين يستبدون فى الحكم ويعتدون على الدستور باعتباره هبة».

«لقد ساء اليوم المركز السياسى للمصريين وسيحضر قريبًا المعتمد البريطانى الجديد متعمدًا على تعضيد القوم الذين يخدمون الصالح البريطانى. لم يُخفِ هذا العميد إعجابه بالنظام الكرومرى القديم البالى. وهو النظام الاستبدادى يقبض على أزمَّة الأمور الداخلية بيد حديدية لا تدع محلاً لنظام برلمانى محترم ولا لسيادة داخلية صحيحة»[1].

وقالت السياسة فى مقال رئيس ما يلى:

«قد أصبح الناس يعتقدون أن الحياة النيابية فى أسوأ صورها خير من التحكم مهما يكن مقرونًا بالخير».

«وأما أن الحكومة وبعض الهيئات التى تؤيدها لا يحرصون على عودة الحياة النيابة حرصًا خالصًا فأمر لا موضع فيه لشك أيضًا، فقد نشرت صحيفة الحكومة من زمن سلسلة مقالات عن إحدى الصحف الأوروبية عن إخفاق النظام النيابى فى أوروبا وهذا النشر ظاهر المعنى. فهو ترويج ضد الحياة النيابية. وقد نشرت صحيفة الحكومة من أيام أنه لا يجوز لهيئة ولا لحزب أن تقول إن الدستور فى خطر وأنها تعمل للوقوف إلى جانبه وتسعى لنجاته من هذا الخطر. وهى تنشر فى هذه الأيام ما بين حين وحين عبارات لا معنى لنشرها إلا أنها

---

(١) البلاغ فى ١٦ أكتوبر.

تروج ضد الدستور وضد الحياة النيابية. وآخر ما كررت نشره فى هذا المعنى قولها: (إن الدستور منحة وهبة)».

«... ثم إن هذا الدستور المصرى الذى يتحدثون اليوم بأنه منحة ولد أساسه فى يوم إعلان استقلال مصر. وأساس هذا الدستور ما تقرر فيه من أن مصدر السلطات كلها الأمة. فقد جاهدت مصر فى سبيل الحصول على حقها فى الاستقلال والسيادة السنين الطوال. والسيادة هى حق الأمة فى تنظيم حكم نفسها. ولم تكن الثورة العرابية فى الواقع إلا ثورة على الاستبداد وفى سبيل الحكم الدستورى. وقد وصلت مصر إلى هذا الحكم الدستورى بالفعل حتى منعها الإنكليز من التمتع به بحكم قوة احتلالهم البلاد. فلما جاهدت مصر من جديد وثارت فى سبيل الدستور والاستقلال ووصلت من جهودها إلى أن اعترفت إنكلترا بمصر أمة مستقلة ذات سيادة وإلى أن أعلن جلالة الملك أن مصر أمة مستقلة ذات سيادة واعترفت دول العالم جميعًا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة عاد لمصر، كأمة، هذا الحق الذى منعتها إنكلترا من التمتع به. وهو حق السيادة. والسيادة، باعتراف إنكلترا وبنص إعلان الاستقلال وبإقرار دول العالم جميعًا هى للأمة والسيادة، هى حق الأمة المطلق فى وضع نظام الحكم الذى يقوم فيها والدستور هو هذا النظام وبكلمة أخرى هو مظهر سيادة الأمة. فهو إذن حق الأمة. ولذلك قرر أن الأمة مصدر كل السلطات، وقد توج جلالة الملك سيادة الأمة بتوقيعه الكريم مرتين: الأولى يوم أعلن مصر دولة مستقلة ذات سيادة، والثانية يوم أصدر جلالته الدستور الذى ينظم هذه السيادة وينص على أن الأمة مصدرها».

«من نافلة القول إذن ومن مخالفة الواقع التحدث فى الدستور وأصله وإنه هبة. ثم هو كما قدمنا، كلام غير مُجْدٍ ولا معنى لنشره. لكنه يدل على نفسية خاصة هى نفسية أولئك الذين لا يحبون الحياة الدستورية ولا يرجون عودها. وهذه النفسية يمثلها كتّاب جريدة الحكومة الحاضرة فهى لذلك، ومع أكبر الأسف، نفسية الحكومة الحاضرة»[1].

---

(١) السياسة فى ١٩ أكتوبر.

سياسة الدسائس

كانت مصر فى هذا العصر عصر النور والحرية مصابة بفئة يحلو لها العمل فى الظلام ولا تجرؤ على العمل فى ضوء النهار.

وإنَّا لنذكر ما حدث فى شهر نوفمبر سنة ١٩٢٢. بينما كانت وزارة ثروت باشا جادة فى وضع أسس الدستور وعلى وشك رفعه إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك دون أن يُدخل عليه تعديل أو حذف أو مسخ كى يصدر به أمره الكريم، دُبرت من حول ذلك الوزير مؤامرة كان أخطرها ما قيل من أحد الوزراء دس عليه عند صاحب الجلالة أن دولته على اتصال بالخديو السابق عباس حلمى باشا وأنه لذلك لا يمكن أن يكون مستشارًا لجلالة الملك أمينًا، وكانت هذه الدسيسة من أقوى العوامل التى أدت إلى استقالة وزارة دولته.

ولعل شيئًا من هذه السياسة هو الذى أملى ما كان فى تحقيقات امتدت طول صيف سنة ١٩٢٤ من المؤامرة لمصلحة الخديو السابق. ولقد قالت السياسة فى عرض ذكر هذه السياسة سياسة الدسائس ما يلى:

«وقد بدأت سياسة الدسائس تعمل من جديد فجعل قوم يشيعون أن حضرة صاحب الدولة ثروت باشا على اتصال بالخديو السابق وأنه كان أثناء مقامه فى لندرة يعمل لوضع خطة سياسة معينة وجعل آخرون ينسبون إلى حضرة صاحب المعالى إسماعيل صدقى باشا أنه بعد استقالته من الوزارة الائتلافية الماضية أوحى إلى كاتب فى جريدة (الايفر) بباريس أن يكتب مقالات عن الاستبداد فى مصر وهؤلاء الآخرون استوردوا تلغرافًا من باريس بإمضاء (محمد خليل) يشير فيه إلى هذه المسألة بينا هذا الاسم لا وجود له فى باريس. وجعل غير هؤلاء وأولئك ينسبون إلى حضرة صاحب السعادة محمد باشا محمود أنه، أثناء مقامه فى لندرة، قابل السير جورج لويد وأبدى له الميل إلى اتباع سياسة معينة. وأشاع جماعة غير هؤلاء الذين ذكرنا من الأحرار الدستوريين وأصدقائهم ممن كانوا فى أوروبا أنهم كانوا يرسمون خططًا سياسية ويتصلون بأشخاص ذوى نفوذ لتنفيذ هذه الخطط».

«وما نشك فى أن هذه الإشاعات كلها قد دعمت من أوروبا بتقارير من نوع التقارير التى كتبت سابقًا. ولِمَ لا؟ أليس ذلك مما يجعلها أقرب إلى التصديق؟ أليس كتّابها أشخاصًا يقيمون فى أوروبا وليست لهم مصلحة خاصة وإنما يريدون وقف ذوى الشأن فى مصر على ما يجرى من الحركات السياسية الماسة بمصر؟ بل ما نشك فى أن هذه التقارير قد وردت من مصادر مختلفة وفى بلاد مختلفة حتى يدعم بعضها بعضًا وتصبح شهادتها دليلاً ناطقًا وبرهانًا قاطعًا غير قابل للنقض. ومن يدرى فقد يحسبون ذلك منتجًا ما يريدون مؤديًا إلى الغرض الذى إليه يرمون».

«هذه السياسة القائمة على أساس من الدسائس المدبرة تنخر فى عظام الدولة من سنين ماضية. وهى سياسة لا يمكن أن تجر وراءها إلا أتعس النتائج. وقد جُربت فى دول مستبدة أزمان استئثار الحكومات بالأمر فكان من أثرها تضعضع كيان الدولة بل انهياره أحيانًا».

«وكيف تكون لمصلحة الدولة وكلها ترمى إلى أن تصور أن فى البلاد قومًا غير مخلصين لمليكهم وأنهم يعملون لحساب شخص آخر بينما البلاد كلها ترى فى العرش وجلالة الجالس عليه رئيس الدولة ورمزها العزيز وترى كل تعرض لهذا المقام السامى جناية كبرى وترى مجرد التفكير فيما يزعم أولئك الذين يتقربون على حساب الغير إثمًا دونه كل إثم»[1].

الدعوة إلى عقد مؤتمر وطنى عام

وكانت جريدة كوكب الشرق أول من أحس بحرج الموقف السياسى منذ مدة مضت فدعت إلى تآلف القلوب وترك التنابذ؛ حتى تتوحد القوى وتعود النهضة القومية سيرتها الأولى حيث أنتج الاتحاد نتائجه التى لا يجهلها أحد فى السياسة المصرية.

وقفت هذه الجريدة عن إرسال هذا الصوت الشجىّ زمنًا لأنها وجدت النفوس لم تكن ثمة مستعدة إلى سماعها. حتى إذا أنست من أكثرية الأحزاب شعورًا

(١) السياسة فى ١٨ أكتوبر.

بمثل ما تشعر عادت تلك النغمة الشجية داعية ضم الصفوف وعقد مؤتمر وطنى عام للنظر فى الأحوال التى كانت قائمة إذ ذاك، وتدارك البلاد بعمل يخلصها من الموقف السياسى الخطير الذى أصبحت فيه بعمل بعض الذين لا يُرجى منهم خير للأمة والبلاد.

وكان بدهيًا أن لا تذهب صرخة الكوكب هباء وأن تصادف الفوز الجديرة به لأنها صرخة الوطن فى ساعة الخطر. ولقد لقيت هذه الدعوة حظها من نفوس الزعماء ورجال الوطن الذين يعملون لخيره قبل كل شىء. فبذل بعض ذوى الفضل مساعيهم للتوفيق بين الأحزاب المختلفة وظهر نجاح المسعى فى اعتزام الجميع عقد مؤتمر عام من جميع الأحزاب.

ولقد تعلقت الآمال بالسير فى سبيل تنفيذ هذه الفكرة حتى تخرج الأحزاب من ذلك المؤتمر متضامنة متكاتفة لتواجه الغاصبين كتلة واحدة؛ فلا يجدوا فى صفوفهم ثغرة ينفذون منها إلى مآربهم وأطماعهم.

وفى الحق، إن الانقسام الذى كان ضاريًا بجرانه إذ ذاك لا يفقه له معنى فى تلك الظروف. ولقد كتب (كاتب) فى جريدة كوكب الشرق يقول:

«لا نفقه معنى هذا الانقسام الحاضر. فإن مصر أولاً لم تستقلَّ حتى يصحَّ أن تنشأ فيها أحزاب ذات برامج مختلفة كما هو الشأن فى الأمم الغربية. ولا يغرنا أن لمصر دستورًا حديثًا. فقد عرفنا مقدار مكانته وأيقنًا أن الدستور النافذ هو إرادة الإنكليز ما دامت مصر مسرحًا لجيوشهم وما داموا أصحاب القوة الفعّالة. وما طلبنا الدستور ليكون وسيلة الشقاق وهو فى كل أمة أداة الإصلاح وسبيل الرقى وماذا يمنع أن ينفذ الدستور كما يحب الجميع وتكون الأمة كما كانت من قبل يدًا واحدة؟».

«وأية فرصة للاتحاد أثمن من الظروف الحاضرة؟ بل أى حالة توجب الاتحاد وتفرضه أكثر مما نحن فيه وقد أتى المندوب السامى الجديد وكأنه الفاتح الغازى وأبان عن خطته قُبيل مجيئه فإذا هو كرومر الثانى وإذا غرضه أن يحكم مصر

من وراء ستار ويرجع بها إلى الوراء مراحل واسعة على الرغم من كلمة الاستقلال ومظاهره من الدستور وأحكامه».

«وقد قيل إن الغرض من هذا المؤتمر الذى سيعقد هو (النظر فيما يجب اتخاذه لإعادة الحياة النيابية) وهو الغرض الذى تريد الأمة، على اختلاف طبقاتها، أن يتحقق فى أقرب حين».

«غير أن هذه الدعوة الخالصة إلى عقد مؤتمر من جميع الأحزاب قد أزعجت الفريق الذى جعل كلمة (الاتحاد) شعاره فانبثت جريدته كالأفعى تسعى بالوقيعة بين الأحزاب وتنبش الماضى القريب والبعيد. وليس هذا إلا دليلاً ناطقًا برياء القوم ونفاقهم فليدعهم منبوذين كما أرادوا لأنفسهم وليجدً الخيِّرون فى عملهم حتى تعود للأمة وحدتها. والله ولى المخلصين»[1].

وفى الواقع، فإن جريدة الاتحاد قد تفردت بمحاربة هذه الفكرة وأخذت تذكر السعديين بما كان من وزارتى عدلى باشا وثروت باشا ضد سعد باشا وإخوانه وتذكر الآخرين بما فاه به سعد باشا فى حقَ ثروت باشا يوم أراد أن يبسط إليه يده للمصافحة بعد إعلان الدستور، وأخذت تنشر المقالات الطوال فى تسفيه هذه الدعوة وإنها غير قانونية. وإنا لننقل لها هنا بعض ما قالته فى هذا الشأن فى مقال رئيس تحت عنوان: (أهى ثورة تدبر؟)، قالت:

«لقد قلنا من قبل إن الفكرة سعدية وأن السعديين هم أصحابها والساعون إليها والمهتمون بها وأنهم يريدون أن يستغلوا معارضة الوطنيين والدستوريين ويستخدموا هؤلاء وأولئك فى غاياتهم ويسخروهم لأغراضهم ويصعدوا على أكتافهم إلى الحكم مرة أخرى».

«وقد شرحنا أمس مناوراتهم وبينا للقارئ الخطة التى جروا عليها إلى الآن وقد شاء الله أن نتمكن من فضيحتهم وأن نستطيع الكشف عما يبثونه من المؤامرات ويدبرونه من الأحداث الخطيرة. فإن من بين ما يتحدثون به دعوة

---

(١) كوكب الشرق فى ٢٧ اكتوبر.

مجلس الشيوخ ومجلس النواب المنحل(؟) فهل لمن يدرى أن يبين لنا من هو سعد باشا أو سواه من نمره الكبرى والصغيرى حتى يدعو مجلس الشيوخ إلى الانعقاد؟؟ هل يستطيع أحد أن يقول لنا ما السلطة التى يملكها هذا الباشا أو ألف باشا مثله حتى يجوز له أو لهم أن يجمعوا مجلسًا نيابيًا منحلاً لأى غرض من الأغراض؟؟».

«إن الدستور الذى يتعشقه الآن سعد باشا ويطلب أن تعود الحياة النيابية التى يوجدها والتى أفسدها دولته وأحالها مهزلة ـ هذا الدستور تنص مادته التسعون على أن»:

«مركز البرلمان مدينة القاهرة. على أنه يجوز عند الضرورة جعل مركزه فى جهة أخرى بقانون».

«واجتماعه فى غير المكان المعين له غير مشروع وباطل بحكم القانون».

«وتقول المادة الأربعون من هذا الدستور أيضًا»:

«للملك، عند الضرورة، أن يدعو البرلمان إلى اجتماعات غير عادية وهو يدعوه أيضًا.. إلخ.. إلخ».

«فليلاحظ القراء»:

«أولاً ـ أن حق دعوة البرلمان للملك وحده. وأنه لا يشارك جلالته فى هذا الحق أحد، كائنًا من كان، لا الرئيس المحبوب ولا الرئيس (المسلوب)! وإن من الانتقاض على نظام الحكم والثورة على الدستور والتمرد والخروج عن الطاعة الواجبة أن يفكر أحد فى دعوة برلمان موجود أو معطل بسبب حل مجلس النواب».

«ثانيًا ـ إن اجتماع البرلمان ـ ولو لم يكن مجلس النواب منحلاً ـ فى غير المكان المعين له باطل قانونًا».

«ثالثًا ـ أن هذا الاجتماع الباطل بحكم القانون يكون أيضًا غير مشروع أى يكون عملاً لا يجوز الإقدام عليه ولا يسوغ مباشرته لانطوائه على تحدى

الحكومة والخروج عن طاعتها والشروع فى التمرد على نظام الحكم القائم ويجب حينئذ قمعه إذا همَّ به أحد أو منعه قبل الشروع فيه».

«وإذا كان الأمر كذلك فإنا نسأل كل مصرى مخلص لبلاده عن رأيه فى هذه الحَركة التى يهم بها السعديون وحكمه عليها؟؟ أليست، كما وصفناها، تمردًا صريحًا وانتقاضًا بحتًا وثورة لا خلاف فيها؟؟».

«هذا هو الدستور لا يخوِّل غير ملك البلاد (دعوة البرلمان إلى اجتماعات غير عادية) فما ظنك بدعوة مجلس منحل؟؟ أليس هذا أبلغ فى التمرد وأشد إمعانًا فى الانتقاض والثورة؟».

«فالمؤامرة، كما ترى، محبوكة الأطراف ولكنها، مع الأسف، ليست أقوى ولا أخطر من نسج العنكبوت الواهى على فرط دقته. والأولى بسعد باشا أن يستكين كما استكان مرارًا. وليس بصعب عليه أن يفعل ذلك فإن له من طبعه ما يساعده على القبوع. ونحن على يقين جازم من أن جبن سعد باشا المشهور لن يحوج الوزارة إلى اتخاذ تدابير لصون النظام وحياطة البلاد شرًا من هذا القَبيل»[١].

فردت جريدة البلاغ على كلام الاتحاد بمقال افتتاحى تحت عنوان (الدعوة إلى المؤتمر ومخاوف حزب الاتحاد). بتوقيع (عباس محمود العقاد)، قالت فيه بعد أن روت ما قالته الاتحاد ما يلى:

«قال الراوى بعد هذه الأسئلة الكثيرة التى لا تستحق الجواب: ومن الذى أخبركم أن القائمين بالدعوة إلى المؤتمر سيدعون (البرلمان) إلى اجتماع رسمى؟ ثم أين هو (البرلمان) الآن ليدعوه الملك أو غير الملك فى مدينة القاهرة أو فى مدائن السحر ومغاور الجبال؟ إذا كان مجلس النواب قد انحل، كما تقولون، وأصبح حكم أعضائه كحكم سائر الأفراد فما الذى يمنعهم من الاجتماع وما الذى يمنع (كائنًا مَن كان) أن يدعوهم إلى أى مكان؟ وإذا كان

---

(١) الاتحاد فى ٢٦ أكتوبر.

مجلس النواب لم ينحلّ ولم يسقط عن أعضائه حق من حقوقهم فما الذى يمنعهم أن يجتمعوا ليكتبوا العريضة التى تمضيها الأغلبية المطلقة التى نصت عليها المادة الأربعون؟ وإذا كانوا لا يريدون أن يجتمعوا لكتابة تلك العريضة وإنما يريدون الاجتماع للتشاور فيما يجوز التشاور فيه لكل إنسان من أعضاء البرلمان وغير أعضاء البرلمان فما الذى يمنعهم من استعمال هذا الحق المباح لجميع المصريين؟».

«وأما وقد ذكرتم الدستور كاذبين مهوشين فلنذكره لكم صريحًا بينًا لا لبس فى كلماته ولا تأويل لأحكامه. لنذكر لكم المادة التاسعة والثمانين التى تقول: (الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد فى عشرة الأيام التالية لتمام الانتخاب). ولنذكر لكم المادة (١٥٥) التى تقول: (لا يجوز، بأية حال، تعطيل حكم فى أحكام هذا الدستور إلا أن يكون ذلك وقتيًا فى زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية على الوجه المبين فى القانون وعلى أى حال لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان متى توافرت فى انعقاده الشروط المقررة بهذا الدستور)».

«وهل مضى شهران وعشرة أيام على حل المجلس الأول أو لم يمضِ بعد هذا الموعد المحدود الذى لا يقبل التسويف والتبديل؟ وإذا كان من الواجب أن يكون مجلس النواب الجديد مدعوًا منقدًا الآن فمن هو المسئول عن تأخيره ودعوته؟ أهى الوزارة التى يقفها الدستور موقف مسئولية فى هذه الأمور أو هو جلالة الملك الذى لا يباشر عملاً من أعمال الدولة بنفسه ولا يسأل عن شىء من سلطته أمام إنسان؟ تختبئون وراء العرش كلما أردتم الهرب من المسئولية وتزعمون أنكم أنتم المخلصون الصادقون الذين يجوز لهم دون سواهم أن يتهموا الناس فى الإخلاص والصدق لعرش البلاد»؟[1].

---

(١) البلاغ فى ٢٨ أكتوبر.

ولقد ألقت جريدة المقطم دلوها فى الدلاء فاغترفت من هذا الموضوع ما اغترفت، قالت فى مقال افتتاحى وتحت عنوان: (ستار مسدول فمتى يرفع عما وراءه) ما يلى:

«... وقد زاد الناس اهتمامًا بهذا الأمر من أمورهم العظيمة ما أذاعته الصحف فى الأسبوع الماضى عن فكرة عقد مؤتمر للأحزاب التى تصل الدعوة إليها تذرعًا بما يدور فيه من البحث والمناقشة لإعادة الحياة النيابية إلى مجاريها. وقد قوبلت هذه الفكرة بارتياح فى بعض الدوائر وبحَيْرة فى دوائر أخرى ووقعت وقعًا حسنًا فى نفوس الذين يأبون أن تكون الحزبية عقيدتهم السياسية لأنهم يلمحون من خلال الدعوة بابًا قد يؤدى إلى إعادة الاتحاد. فإن هذا الاتحاد لا يزال عند من ذكرنا الغاية التى يجب أن تتوجه إليها القوى مهما حدث لاعتقادهم أن فى الاتحاد قوة كما أن فى الانقسام ضعفًا ووهنًا. فهم، من هذه الجهة يحبذون الفكرة ويؤيدون الدعوة ولو أنهم يرون من جهة أخرى أنها قد تنشئ مشاكل جديدة لا يرون الساعة وجوه حلها إذا نشأت ولا يستطيعون تعيين وسائل تلافيها قبل حدوثها. ولكنهم، مع ذلك، يرجون أن تكون هذه الدعوة توطئة لصفاء القلوب وجلاء ما فى الصدور. وهذا بذاته ربح جزيل ومقدمة صالحة للاتحاد المنشود. وقد كان من أول بوادرها تخفيف الحدة التى كانت بادية فى الحرب القلمية والحملات الصحافية بين بعض الأحزاب. ولما كانت الفكرة جديدة والاقتراح لا يزال فى مهده فإن الآراء فيه لم تتكيف بعد تكيفًا يستطاع به استخلاص نتائج محققة خصوصًا أن الأحزاب التى تلقت الدعوة لم تقابلها حتى الآن المقابلة التى تمناها محبو الاتحاد إما لما كان بينها فيما مضى من الشقاق والخلاف وإما انتظارًا للوقوف على وقعها فى النفوس وتأثيرها فى الرأى العام الذى يسعى كل من هذه الأحزاب إلى استمالته ويلتمس القوة منه».

«أما الحياة النيابة التى هى بيت القصيد فى الدعوة فلا مندوحة من استئنافها بعدما وضع هذا النظام فى مصر وجعل الركن الأكبر من استقلالها. فالشعب يطلبه ويريده ويأبى أن يُحرم منه. وقد رأينا الأبصار ترنو إلى الجهة البريطانية لترى موقفها وما ينم عليه تصرفها فى كل ما له علاقة بهذا الشأن».

«وعندنا أن الجمهور هنا يُفْرط فى توجيه النظر إلى غير مصر فى كل ما له علاقة بنظام حكمها وإدارة أمورها. فإن محور ذلك النظام وهذه الإدارة يجب أن يكون فى مصر نفسها ويجب أن يكون من فعال المصريين أنفهسم لأن نجاحه أو حبوطه - لا سمح الله - متوقف عليهم دون سواهم».

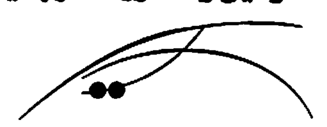
«ولا يخفَى على المشتغلين بالسياسة منا أن هناك حقيقة ناصعة يطلبها الجمهور وأن هذه الحقيقة عملية لأن الجمهور، فى آخر الأمر، عملى له حياة ومصالح يريد العناية بها والدفاع عنها فإذا ارتاح إلى النظريات فإنما يكون ارتياحه إليها لاعتقاده أنها آيلة فى آخر الأمر إلى القصد العملى الذى يصبو إليه. فهو يرى أن البرلمان والنظام البرلمانى والدستور والهيئة النيابية وسائر هيئات الحكم وقوانينه يجب أن تعمل لغاية واحدة وهى إسعاده وتوفير أسباب رخائه وهنائه».

«فإذا وضعت هذه الحقائق نُصب العيون فى كل ما يفعله المسئولون عن الحكم وما تنحو إليه الأحزاب فى اختلافها واتفاقها فإن البلاد تعيش منعمة مغتبطة وتتمكن من حل عقد المشاكل التى تعترض لها وفى مقدمتها ما بينها وبين بريطانيا».

■■■

الفصل الثالث

القوانين والمنشورات الرجعية



المنشور رقم ٥٠

ظلت الحكومة دائبة على إصدار القوانين المقيدة للحرية رغم الارتباك الذى كانت واقعة فيه من جراء اتحاد الأحزاب كلها ضدها.

وقد سرت هذه العدوى إلى الدوائر الإدارية فأصدرت حكمدارية العاصمة منشورًا تحت رقم ٥٠، أباحت فيه لضباط دوريات الأمن العام أن يستوقفوا كل من كان سائرًا فى الطريق ومن كان راكبًا عربة أو سيارة ليسألوه ما شاءوا من البيانات وليسوقوه إلى القسم إذا رأوا هذه البيانات غير كافية. كما أباحت لهم أن يفتشوه تفتيشًا دقيقًا.

تولت الناس الدهشة من هذا المنشور الهادم لصرح الحرية الشخصية والذى يجيز لضباط البوليس بالقاهرة الاعتداء على من يريدون بما يريدون بتهمة أنه أبدى بيانات غير كافية، كما أنه يجيز لهم أن يفتشوه تفتيشًا يتناول سائر جسمه حتى ولو كان الموقوف سيدة من البيوتات العريقة فى الكرامة.

ولقد أقام هذا المنشور زوبعة من النقد فى الصحف كلها ما عدا جريدة الاتحاد طبعًا لأنها الجريدة الحكومية الوحيدة ـ فقالت جريدة السياسة فى إحدى مقالاتها تعليقًا على هذا المنشور ما يلى:

«إن هذا المنشور لا يمكن تأويله إلا بأن عاصمة القطر فى حالة هياج وثورة اقتضت اتخاذ هذا التدبير العرفى من غير أن تعلن الأحكام العرفية فى القاهرة».

«وكنا نتوقع أن تسرع الحكومة إلى إصدار بيان تدل الناس فيه على الأسباب التى اعتمدت إليها فى إصدار هذا المنشور كى يزول بعض ما قد يتبادر إلى الأذهان من قيام الاضطراب فى عاصمة البلاد. وتبين للناس فيه أنها لم تقصد إلى الاعتداء على الدستور وعلى القانون وعلى الحرية».

«ولكن الحكومة لم تفعل. وعلى ذلك أصبح من حق كل إنسان أن يفهم أن منشور حكمدارية العاصمة رقم ٥٠ له من الخطورة ما يدل على أن أمن البلاد وطمأنينتها بحاجة إلى مثل هذا الإجراء الاستثنائى الشاذ. وإن الحكومة غير قادرة على مراقبة الجرائم ومنع الاعتداء على القانون قبل حدوثه من غير أن تعتدى هى على القانون وعلى الدستور».

«وهذا التصرف من جانب الحكومة لا يمكن أن يوصف بأقلّ من أنه سوء تقدير لمصلحة البلاد. ولا يمكن أن يفسر إلا بأن الحكومة لا تُعنى فى الظروف الحاضرة إلا بالمصالح الحزبية وحدها. فإن بقاء هذا المنشور قائمًا ربما أفاد الحكومة من الجهة الحزبية فليس لها أن تقف على أسرار الناس وتدفع الرهبة إلى نفوسهم لكنه من الجهة القومية ضار أشد الضرر فهو كما ذكرنا يثير فى النفس الاعتقاد بأن مصر فى حالة غير عادية وأن الأمن فيها غير مستتب»(١).

وقالت جريدة الأخبار عن هذا المنشور ما يلى:

«وقد أجمعت صحف المعارضة على انتقاد هذا المنشور واتفقت معنا على أنه اعتداء صريح على الحرية الشخصية التى كفلها الدستور».

«وقد التزمت الحكومة الصمت على هذا المنشور ولم تصدر أى بيان بشأنه ولم تقرر إلغاءه ولم تنطق بحرف واحد يطمئن الناس على حريتهم الشخصية».

---

(١) السياسة فى ١٣ أكتوبر.

«ولكن جريدة من جرائد الإسكندرية تطوعت أخيرًا للدفاع عن المنشور تطوعًا غريبًا فكتبت عنه ما يلى»:

«(رأينا أن نستوضح الحقيقة من ولاة الأمور حتى إذا كان القصد من هذا المنشور إيذاء الحرية الشخصية فى صميمها بهذا الشكل المروِّع كان من حقنا أن نشدد النكير على الحكومة ونطالبها باحترام الدستور الذى وضع لحرية الأفراد سياجًا منيعًا لا سبيل للقوة أن تمسه بسوء فقيل لنا إن هذا المنشور ليس جديدًا فى إصداره وإنما هو صدر فعلاً ونفذ من ثلاثة شهور على أثر صدور المنشور الإدارى الخاص بصيانة الأمن العام ومكافحة المخدرات السامة فكان قصد الحكمدارية من نشره على دوريات الأمن التى تطوف المدينة بالسيارات إنما هو القضاء المبرم على مروجى المخدرات السامة والعابثين بالآداب العامة قبل كل شىء)».

«وهذا دفاع قائم على التضليل فإن عبارات هذا المنشور لا تحمل شيئًا من ذلك وإنما تثبت أن الغرض منه سياسى بحت ومن أبَى إلا المكابرة فليطالع البند السابع منه فقد ورد فيه ما يلى»:

«(لا يفوت حضرات الضباط البحث والتحرى عن الجماعات والأشخاص المصريين الذين يصادفونهم فى مرورهم ويكونون محل شبهة. كذا من يجدونه متنكرًا ومن يجول فى الطريق بحالة مريبة وبغير سبب ولا مبرر ويتحرون أيضًا عن العربات والسيارات التى تقف بالطريق بحالة تدعو إلى الشك. على أن الأشخاص الذين لا يعطون بيانات كافية لإثبات شخصيتهم يُساقون لأقرب قسم للتحرى عنهم ومعرفة حقيقة أمرهم؛ وأما من قدم بيانات كافية بطريقة واضحة ولم يكن هناك شك فى أمره فيكتفى بقيد عنوانه فى مذكرة ويُشار إليها فى التقرير اليومى وكل شخص كان محلاً للشك والاشتباه لا بد من تفتيشه تفتيشًا دقيقًا فإذا ما وجد معه سلاح أو مواد مفرقعة أو ما شابه ذلك أو أشياء أخرى ممنوعة يقوده إلى القسم لاتخاذ الإجراءات القانونية السريعة ضده. وأنه لا يمكن سرد حالات معينة تكون أساسًا للاشتباه بل الأمر متروك

لتقدير الضابط وذكائه وحُسن تصرفه كذا الظروف المحيطة بما يشاهده من الحوادث)».

«فهل مثل هذه التدابير يُقصد بها القضاء على مروجى المخدرات السامة أم الغرض الحقيقى منها أن تكون سلاحًا فى يد الضابط للعبث بحرية الناس الشخصية؟».

«هل الدستور أو غيره من القوانين يبيح لأى ضابط أن يستوقف شخصًا سائرًا أو راكبًا فيحقق معه فى شخصيته ويطالبه بإبداء بيانات تكون فى نظر هذا الضابط (كافية وواضحة) وإلاَّ ساقه إلى القسم كما يُساق المجرمون؟»[1].

ولقد قال وزير الداخلية فى حديث له مع أحد الصحفيين ما يلى:

«لقد اهتممت بالأمر وطلبت نسخة من المنشور الذى علمت أنه صدر بصفة تعليمات من رئيس إلى مرؤوسيه فى كيفية تأدية أعمالهم وسأطّلع عليه وأرى ما يلزم بشأنه».

فتلقت الصحف هذا التصريح بالنقد والتجريح وقالت عنه جريدة الأخبار فى مقال رئيس ما يلى:

«فمعاليه لم يطّلع للآن على هذا المنشور بالرغم من مضى خمسة أيام على الكتابة عنه!! ويظهر أنه لم يستطع أن يطلب هذا المنشور من الحكمدارية بالتليفون فيصل إليه فى اليوم نفسه لأن معاليه لا يريد أن يزعج الحكمدارية بل هو لا يرى بُدًا من التمهيد الطويل البطىء قبل أن يطلب إليها هذا الطلب الخطير!».

«أليس فى هذا العمل اعتداء صريح على سلطة الوزير؟».

«ومع وجود هذا الاستخفاف وهذا الاعتداء لا ينشط الوزير للدفاع عن الدستور ولا للدفاع عن سلطته بل يتباطأ كل التباطؤ حتى فى طلب المنشور والاطلاع عليه. وقد كان أول واجب عليه أن يطلب من الحكمدارية إبطال العمل

---

(١) الأخبار فى ١٣ أكتوبر.

بهذا المنشور ما دام لم يطلع عليه ولم يؤخذ رأيه فيه. وما دام قد ظهرت التعليمات الواردة فيه منافية لأحكام الدستور كل المنافاة».

«أم أن معاليه لا يريد إغضاب أصدقائه الإنكليز فهو يترك الحكمدار الإنكليزى يعبث بالحرية الشخصية وبالدستور كما يحلو له»؟[1].

على أن مُكاتب السياسة بالإسكندرية كتب لجريدته يقول، إن صاحب المعالى وزير الداخلية أرسل إليه أحد كبار موظفى وزارته يقول، إن المنشور رقم ٥٠ الذى تضجر منه الصحافة بالاحتجاج سيصدر بشأنه قريبًا بلاغ رسمى.

وإنه قد فهم من حديث له مع حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية وبعض كبار موظفى الوزارة أن هذا المنشور قديم يرجع عهده إلى مقتل المرحوم السردار والغرض منه التفادى عن الجرائم قبل وقوعها ومثل ما فيه من السلطة المخولة لضباط البوليس موجود فى كل بلاد العالم، وأن مما قالوه «إن جريدة السياسة التى قتل عزيزان من رجال حزبها على بابها تعرف، كما نعرف، كم تطوى الملابس الخارجية من آلات الهلاك وكم تضمر النفوس المريضة من شر فهؤلاء هم الذين يعنيهم المنشور فهو لا يتعرض لماش أو راكب أيًا كان بالتفتيش فى الطريق العام وسوقه إلى أقرب قسم وإنما يتعرض لمن يشتبه فيه ضابط البوليس وقد ضرب المنشور أمثلة على حالات الاشتباه فيستوقفه ولا يفتشه. ثم يريد أن يتثبت من شخصيته فإن عجز ساقه الضابط إلى أقرب قسم وهناك يفتشه. وهذا المنشور ما وقف العمل به ساعة منذ صدوره. أما سبب نشر هذا المنشور الآن، مع أنه قديم ومع أنه لا يزال نافذًا، فهو أن بعض ضباط الجيش التحقوا بخدمة البوليس حديثًا. وهم يجهلون أمر هذا المنشور فوجب أن يحاطوا به علمًا».

قالت جريدة السياسة تعليقًا على هذا البيان:

«ونحن نلاحظ أن جريدة (الاتحاد). وهى جريدة الحكومة الناطقة بلسانها. الأمينة على أسرارها قد كتبت منذ يومين تعليقًا على هذا المنشور تقول فيه إن

(١) الأخبار فى ١٤ أكتوبر.

سبب إصداره هو منع الناس من تهريب المواد المخدرة بل ذهبت إلى حد مساءلتنا عما إذا كانت مقاومة تهريب هذه المواد تضايقنا فى شىء».

«فإذا كان المقصود من إصدار المنشور هو ما جاء فى أقوال هؤلاء الموظفين فى وزارة الداخلية فكيف نفسر تعليل جريدة الاتحاد ذلك؟ وإذا كانت جريدة الاتحاد هى الصادقة فكيف نفسر أقوال وزير الداخلية وعماله. ولا سيما أنها أقوال جاءت متأخرة؟».

«وإذا كانت أقوال وزارة الداخلية هى التى سينتهى الأمر بالأخذ بها فهل لوزارة الداخلية أن تفسر لنا السر فى العودة إلى إبلاغ هذا المنشور هذه الأيام وقد انتهت حادثة السردار وصدر الحكم على من اشتركوا فى تلك الجريمة الشنيعة؟»[1].

ولقد تحدثت (لابورص إجبسيان) التى تصدر بالإسكندرية إلى معالى وزير الداخلية فى بعض المسائل التى كانت تشغل الرأى العام إذ ذاك فأفضى معاليه إلى محررها بما يلى. قال:

«ليس المنشور رقم ٥٠ من عمل اليوم فهو من مارس سنة ١٩٢٥. وكانت الغاية منه أن يدمج فى منشور واحد جميع الأوامر التى أصدرها وصدق عليها سلفى فى وزارة الداخلية لوضع حد للجرائم السياسية».

«وهذه الأوامر خاصة بالدوريات المكلفة بالسهر على الأمن العام. وكان لتطبيقها نتيجة حسنة. ولم يوجَّه أى نقد لهذه الأوامر وقت صدورها. فلست أفهم تلهّى بعض الصحف اليوم بالحملة الشديدة عليها. والتعريض الباطل بالدستور والحرية الشخصية وما لا علاقة له قط بالموضوع. إن من واجبى كبح جماح الجرائم السياسية ومنع تجددها، فليست الحملة من الصحف. مهما اشتدت، بمحولتى عن هذا الواجب».

«إن المنشور رقم ٥٠ قد طُبق من نحو سنة فكانت نتائجه حسنة ولم يوجه إليه نقد وسنمضى اليوم فى تطبيقه برغم الانتقادات. غير أننى أصارحكم بأسفى

(١) السياسة فى ١٦ أكتوبر.

الشديد على ما تفعل صحف المعارضة من تقديم المصلحة الحزبية على مصلحة البلاد فى مسائل لها مساس كبير بحياة البلد مثل القضاء على الجرائم السياسية التى كلفت مصر أغلى ثمن».

«وهل رأى أحد فى البلدان الأخرى كفرنسا مثلاً نقدًا من الصحف لما تتخذه إدارة الأمن العام من التدابير لوقاية البلاد أمرًا خطيرًا؟».

«وأنكى من هذا أننى لا أفقه معنى احملة (السياسة) على تدبير أصدره وزير كان عضوًا فى الحزب الذى تدافع عنه!! فهل المسألة شخصية لا دخل للصواب فيها؟ أظن أن الأمر كذلك لأن المنشور رقم ٥٠ لما أجراه سلفى اعتُبر حسنة من الحسنات وقوبل بالقبول أما اليوم فيعتبر جريمة منى فهل لك أن تسأل (السياسة) كيف تحول الذهب الوهاج إلى رصاص كريه بأسرع من لمح البصر؟»[1].

منع اجتماع الحزب الوطنى

وكان حضرة صاحب العزة محمد حافظ رمضان بك رئيس الحزب الوطنى أراد أن يلقى خطابًا فى الأحوال الحاضرة حدد له موعدًا بعد ظهر يوم ٢١ أكتوبر فى سينما متروبول. دعا الحزب إليه بتذاكر شخصية. وهو يوم وصول المعتمد البريطانى الجديد إلى القاهرة.

وكان المتوقع أن يكون حظ الحكومة فى هذا الموضوع العمل للمحافظة على النظام خارج محل الاجتماع؛ لكن الحكومة بدلاً من هذا أرسلت فأبلغت لجنة الحزب الوطنى أنها تمنع هذا الاجتماع. ولم تكتفِ بهذا بل تلا الضابط المكلف بتبليغ هذا الأمر إلى اللجنة كل نص الأمر فإذا فيه أن (على رجال البوليس اتخاذ الاحتياطات لمنع الاجتماع إذا أُقيم فى دار جريدة اللواء. وعلى مساعدى الحكمدار فى جميع الفرق أن يمنعوا هذا الاجتماع كلٌّ فى دائرة اختصاصه).

---

(١) الاتحاد فى ٢١ أكتوبر.

ولقد قامت ضجة حول تعرض الحكمدارية لهذا الاجتماع وعدته الصحف المعارضة خطرًا على الحرية واعتداء على الدستور.

ولقد قالت جريدة السياسة تعليقًا على هذا الأمر ما يلى:

«والمعنى الصريح لهذا الأمر أن الحكومة لم تكتفِ بمنع الاجتماع الذى كان مزمعًا إقامته فى سينما المتروبول بل هى تمنع الحزب الوطنى من عقد أى اجتماع فى أى مكان خاص أو عام ولو كان فى منزل رئيس الحزب الوطنى أو أحد أعضائه. وبكلمة أخرى هى تطارد هؤلاء المجتمعين بكل ما لديها من وسائل القوة».

«ولسنا ندرى على أى قانون اعتمدت فى هذا المنع وفى هذه المطاردة. فإن المادة الثامنة من قانون الاجتماعات تقضى بأنه (يعتبر من الاجتماعات العامة. فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون، كل اجتماع فى مكان أو محل عام أو خاص يدخله أو يستطيع دخوله أشخاص ليس بيدهم دعوة شخصية أو فردية)، وقانون الاجتماعات قانون استثنائى فيجب أن تفسر نصوصه فى أضيق دائرة يمكن تفسيرها فيها وقد رأيت أن الدعوة التى وجهها الحزب الوطنى لسماع خطبة رئيسه دعوة شخصية وفردية، فالاجتماع الذى دعا إليه ليس إذن اجتماعًا عامًا خاضعًا لنصوص قانون الاجتماعات. وإذن فليس يستطيع البوليس وليست تستطيع الحكومة أن تمنعه وإنما هو اجتماع خاص لا يجوز حضوره إلا لمن بيدهم تذاكر شخصية ومثل هذا الاجتماع الخاص لا تملك أية قوة منعه إلا إذا أُعلنت الأحكام العرفية وأمكن تعطيل أحكام الدستور ومنها حق الاجتماع».

«فتصرف الحكومة هذا التصرف المخالف للقانون لا يمكن تفسيره إلا بأنها لا تعبأ بالقانون ولا بالدستور. وإنها لذلك تبيح لنفسها تفسير نصوص القانون على غير وجهها. وتذهب فى التفسير إلى حد امتهان الحرية فى أقدس صورها. فإن حرية الفرد، التى أقرتها القوانين جميعًا ودساتير الأمم كلها لها مظاهر

أقدسها حرية الرأى وإبدائه، وإذا كان قانون الاجتماعات قد نظم بعض صور الاجتماع لإبداء الرأى فإن هذا القانون قد لقى من جميع طبقات الأمة استهجانًا كما أن مجلس النواب الأول قرر إلغاءه ولم يعد فى قراره إلا بعد أن وعدته الحكومة بتعديله وعرض هذا التعديل عليه وبعد أن تعهدت له بأنها لا تنفذه إلا عند الضرورة القصوى. فقانون هذا شأنه لا يجوز بحال أن تتجاوز حكومة فى تفسيره أضيق ما تحتمله نصوصه. فأما ما فعلته الحكومة فى منع خطبة رئيس الحزب الوطنى فليس تجاوزًا إلى أضيق حدود القانون فحسب بل هو تجاوز لنص القانون الصريح على أوسع معانيه».

«حقًا إن هذا لهو شر صور الاستبداد فى أتعس مظاهره. وهذا هو الاعتداء الصارخ على أقدس ما قررته الدساتير والقوانين من حقوق. ولو أن عملاً كهذا تم فى عصر غير العصر الذى نعيش هذه الأيام فيه أو فى بلد غير مصر لما وقف استنكار الناس إياه عند حد السخط عليه. بل لو أنه حدث فى أمة تحترم حقوق الإنسان وكرامته احترامًا صحيحًا لكان أول واجب تفرضه هذه الحقوق على الناس أن يصيحوا فى وجه الحكومة حتى لا تدوس كرامة الإنسان وحقوقه على هذه الصورة المُهينة»[1].

وقالت جريدة الأخبار فى مقال رئيس تعليقًا على هذ الأمر ما يلى:

«مركز الوزارة مزعزع مضطرب مهدد بالسقوط فماذا تصنع لتقويته أو على الأقل لتأخير ساعة الانهيار المحتوم؟».

«إنها لا تعتمد على الأمة ولا تنتظر المعونة منها فقد وجهت كل قواها للنيل من هذه الأمة ولاضطهادها وإرهاقها».

«وقد رأوا أن يكون أول عربون على الإخلاص للغاصب أن يتقدموا لممثل هذا الغاصب وأيديهم ملوثة بجريمة الاعتداء على الدستور وانتهاك حرمة القانون والافتئات على الحرية. فقد قرروا بالأمس منع الاجتماع الذى كان الحزب

---

(١) السياسة فى ٢٠ أكتوبر.

الوطنى يزمع عقده فى سينما متروبول حيث يلقى رئيسه خطبة فى الحالة الحاضرة».

«وغنى عن البيان أن هذا المنع مخالف للدستور والقانون مخالفة صريحة، فالدستور ينص فى مادته العشرين على ما يلى»:

«(للمصريين حق الاجتماع فى هدوء وسكينة غير حاملين سلاحًا. وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ولا حاجة بهم إلى إشعاره. لكن هذا الحكم لا يجرى على الاجتماعات العامة فإنها خاضعة لأحكام القانون».

«والحكومة تعلم أن اجتماع الحزب الوطنى لم يكن من نوع الاجتماعات العامة لأنه لم يكن يستطيع دخوله أشخاص ليس بيدهم دعوة شخصية فردية بل كان مقصورًا على من يحمل دعوة فردية أرسلتها سكرتارية الحزب لمن رأت أن تدعوه لسماع خطبة رئيس الحزب».

«على أن الوزارة لم تكتفِ بمنع الاجتماع الخاص الذى كان مقررًا عقده فى سينما متروبول بل إنها قررت منع الحزب من عقد اجتماعه فى أية جهة من الجهات سواء فى الأرض أو فى السماء. فى الماء أو فى الهواء. وهو تصرف لم نسمع به حتى فى القرون الوسطى قرون الهمجية والوحشية ولا يمكن أن يبرره نظام ولا قانون ولكن من أين لهذه الوزارة أن تحترم دستورًا أو نظامًا أو قانونًا وهى وليدة انتهاك حرمة الدستور؟».

وبعد أن ذكّرت الجريدة دولة يحيى باشا واضع هذا القانون بحديثه لجريدة الليبرتيه فى ١٩ يولية سنة ١٩٢٣ عن حق الناس فى عهد الاجتماعات، وبتصريح معالى وزير الحقانية فى ٢٣ يونية سنة ١٩٢٣ بهذا الشأن يوم أن كان متربعًا فى كرسى الحقانية قالت:

«أليس هذا المنع الاستبدادى دليلاً صريحًا على أن الوزراء الحاليين لا يبالون بانتهاك حرمة الدستور ولا يعبئون بمخالفة أحكام القانون ولا يقيمون وزنًا لنفس تصريحاتهم القديمة؟».

غير أن جريدة الاتحاد هى الصحيفة الوحيدة التى دافعت عن تصرف الحكومة فى هذا الأمر فقالت:

«منعت وزارة الداخلية الاجتماع الذى دعا إليه رئيس الحزب الوطنى بسينما متروبول ليلقى كلمة فى (الأحوال الحاضرة) وقد جاء فى قرار المنع ما يفيد الإطلاق والعمومية فلا يعقد الاجتماع حتى ولا فى بيت صاحب العزة حافظ رمضان بك رئيس الحزب المذكور».

«وتناول أمر المنع وتخريجه هذا التخريج خصوم الوزارة الحاضرة فعدوه مخالفة لقانون الاجتماعات وحاولوا إثبات (خصوصية) الاجتماع الممنوع و(شخصيته) لأن الدعوة إليه ببطاقات خصوصية شخصية عُين فيها أسماء المدعوين بالذات».

«ولو صحت المحافظة على هذه (الخصوصية) أو لو كانت مرومة مقصودة مرعية محترمة لكان فى الأمر نظر ولكنا رأينا، ورأى الناس ورأت الحكومة مرارًا وتكرارًا أن (الدعوة الخاصة الشخصية) إيهام وحيلة فكم أُلقيت دعوات تتضمن بطاقاتها (الشخصية) فلما عقد الاجتماع قبلوا فيه كل وافد وأدخلوا كل فضولى زيادة فى تجسيم أمر الاجتماع واستكثارًا من اجتذاب الأنصار فذهبت (الخصوصية) حبرًا على ورق. وغشت السلطة وخدعت. ودبر من حول القانون. وإذا تسوهل فى مثل هذا قديمًا فلا يليق أن يغضى عنه الآن وقد عُوِّدت البلاد السكينة بعد الذى جلبه عليها الاضطراب من الضرر المبين».

«ولا يمكن أن يعد عاقل منصف منع الاجتماع مصادرة لحرية الرأى. فالصحف منشورة حرة ملء أيدى الناس وأنهرها مباحة لكل صاحب رأى وأصوات الأقلام أفعل وأبقى من أصوات الحناجر. ومنابر الجرائد أرفع من مسارح السينماتوغرافات والتياترات. وأما إذا أريد السوء وأضمرت النية السيئة فريم التحدى والإحراج وإرغام السلطات على منع ما يُظن أنه المباح للصيح والإعوال بعد ذلك والاتهام بالإثم والعدوان فهذا أمر لا ينطلى على العقلاء من المصريين».

«وإننا لنزيد الأمر توضيحًا هنا فنقول إن المادة الرابعة من قانون الاجتماعات تنص على أنه»:

«(يجوز للمحافظ أو المدير أو سلطة البوليس فى المركز منع الاجتماع إذا رأوا أن من شأنه أن يترتب عليه اضطراب فى النظام أو الأمن العام بسبب الغاية منه أو بسبب ظروف الزمان والمكان الملابسة له أو بأى سبب خطير غير ذلك... إلخ».

«فهل اختيار رئيس الحزب الوطنى ليوم دعوته واجتماعه وخطابه يوم قدوم فخامة المندوب السامى البريطانى الجديد غير كافٍ للاحتياط؟؟ وهل جعل وقت الخطبة والاجتماع بعد ساعة من وصول فخامة المندوب إلى محطة مصر لا يعد سببًا للحذر؟! وهل كان رئيس الحزب الوطنى يجهل وجود المكان الذى يدعو إليه على مقربة من الطريق الذى سيمر بها اللورد الجديد؟! وهل لم يبلغه منع الاجتماعات أو التظاهر عامة فى يوم ١٩٢١؟! وهل ضمن حافظ بك رمضان أن لا يدخل الحفلة أحد غير المدعوين وأن لا ينتظر فى الخارج عشرات وعشرات ممن يحتشدون للطنطنة أو يجمعهم الفضول؟!».

وبعد أن ذكرت الجريدة نص المادة الثامنة قالت:

«ولنفرض - ولو جدلاً - أن أحد الزعماء المهيجين الذين يحلو لهم الصيد فى الماء العكر، ولا سيما إذا اطمأنوا، جاء بركبه إلى الاجتماع باتفاق سابق أو بغير اتفاق! وأراد الدخول ولو بغير تذكرة فماذا يكون المصير يا حضرات المهوشين؟!»[1].

قانون الجمعيات والهيئات السياسية

وبينما كانت الصحف تتناقش فى هذه الإجراءات المقيدة للحريات، أشار بعضها لأول مرة فى يوم ٢٧ أكتوبر إلى أن الحكومة تعد قانونًا للجمعيات

---

(٧) الاتحاد فى ٢٠ أكتوبر.

السياسية تطبيقًا للمادة الحادية والعشرين من الدستور التى تنص على أن: (للمصريين حق تكوين الجمعيات. وكيفية استعمال هذا الحق يبينها القانون).

فكان المفهوم أن هذا القانون لا يزال قيد البحث. وأنه ستكون للصحف فرصة الوقوف على مشروعه لإبداء رأيها فيه.

لكن الخبر لم يكد يمضى على نشره أربع وعشرون ساعة حتى كان هذا القانون قد صدر بناء على مرسوم ملكى.

وهذا هو نص ذلك القانون.

«نحن فؤاد الأول ملك مصر»

«بعد الاطلاع على المادتين ٢١، ٤١ من الدستور».

«وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية وموافقة رأى مجلس الوزراء، رسمنا بما هو آتٍ».

المادة الأولى

«يجب على كل جمعية تكون لها صبغة سياسية بطريق مباشر أو غير مباشر بما فى ذلك نقابات العمال أن تخطر عن وجودها المحافظة أو المديرية الكائن فى دائرتها مقرها الأساسى وذلك فى ظرف شهر من تكوينها».

«ويجب أن يشمل الإخطار فيما عدا اسم الجمعية وعنوانها وبيان الأماكن التى بها مقرها ومقر فروعها بالضبط، بيان أسماء جميع أعضائها الحاليين وأسماء الأشخاص الذين يتألف منهم مكتب أو لجنة إدارتها ومكاتب أو لجان إدارة فروعها ومحال إقامتهم».

«ويمنع اتخاذ اسم أو عنوان من أسماء أو عنوانات الجنس وكذلك الأسماء أو العنوانات التى تدل على غرض مثير أو ثورى».

«ويجب أن يُرفق بالإخطار قانون الجمعية النظامى».

المادة الثانية

«يجب كل ستة شهور أن تبلغ المحافظة أو المديرية بكل تغيير يطرأ على البيانات التى يشتمل عليها الإخطار المنصوص عليه فى المادة السابقة وكل تعديل فى القانون النظامى».

المادة الثالثة

«لا يُعترف بالشخصية المعنوية إلا للجمعيات التى يُصدق على قانونها النظامى بمرسوم ملكى».

المادة الرابعة

«كل جمعية لم يُخطر عن وجودها طبقًا لنص المادة الأولى يجوز حلها بقرار من مجلس الوزراء».

المادة الخامسة

«إذا تكونت جمعية لغرض غير سياسى ثم اصطبغت أعمالها بصبغة سياسية جاز للمحافظ أو المدير الكائن فى دائرته مقرها الأساسى أن ينذرها بتقديم الإخطار المنصوص عليه فى المادة الأولى فى خلال مدة يحددها لذلك بشرط ألا تقل عن شهر».

«ويعلن الإنذار بالطرق الإدارية».

«فإن لم تمتثل الجمعية جاز حلها بقرار من مجلس الوزراء».

المادة السادسة

«إذا لم تقُم الجمعية التى أخطرت عن وجودها قانونًا بالتبليغ المنصوص عليه فى المادة الثانية أنذرها المحافظ أو المدير بتقديم التبليغ فى مدة يحددها لذلك بشرط ألا تقل عن خمسة عشر يومًا».

«ويعلن الإنذار بالطرق الإدارية».

«فإن لم تمتثل جاز حلها بقرار من مجلس الوزراء».

المادة السابعة

«إذا تبيَّن من القانون النظامى لجمعية أخطرت عن وجودها أن أغراضها أو الوسائل المؤدية إلى تحقيقها غير مشروعة أو مضرّة بمصالح الدولة وجب حلها بقرار من مجلس الوزراء».

المادة الثامنة

«وتَحلّ كذلك بقرار من مجلس الوزراء كل جمعية أخطرت عن وجودها وذلك دون إخلال بمحاكمة أعضائها جنائيًا فى الأحوال الآتية»:

«أولاً - إذا شجعت أو ساعدت»:

(أ) «على ارتكاب جناية أو جنحة».

(ب) «على نشر أفكار ثورية مغايرة لمبادئ الدستور الأساسية».

(ج) «على أية حركة من شأنها تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو الإرهاب أو بوسائل أخرى غير مشروعة».

ثانيًا - «إذا قامت بعمل يؤدى إلى اغتصاب أعمال واختصاصات البرلمان أو السلطات العامة».

ثالثًا - «إذا أثارت أعمالها بأية طريقة أخرى اضطرابًا جسيمًا للنظام العام».

المادة التاسعة

«يترتب على حل الجمعية غلق الأماكن المستعملة مقرًا للجمعية ولفروعها وينفذ الغلق بواسطة رجال البوليس، فإذا استمرت الجمعية المنحلة بعد هذا الغلق على استعمال الأماكن عينها أو استعملت أماكن غيرها يُعاد غلقها من جديد ويصحب ذلك ضبط ومصادرة جميع أموالها ومنقولاتها وذلك مع عدم الإخلال بتطبيق أحكام المادة الحادية عشرة».

المادة العاشرة

« يُعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيهًا أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط»:

(أ) « الرئيس أو عضو مكتب أو لجنة إدارة الجمعية الذى يكون أعطى عند تقديم الإخطار أو التبليغ المنصوص عليهما فى المادتين الأولى والثانية بيانات غير صحيحة أو أودع قانونًا نظاميًا لا تطابق نصوصه القانون النظامى الحقيقى».

(ب) « كل عضو فى جمعية ينتحل صفة النيابة عن جمعية غير جمعيته التى هو عضو منها أو يدعى باطلاً بطريق مباشر أو غير مباشر أنه وكيل له الحق فى تمثيل سائر أنواع الجماعات أو المجاميع».

المادة الحادية عشرة

(أ) «كل عضو فى جمعية مُنحلّة يشترك فى اجتماعاتها».

(ب) «كل شخص عضوًا كان فى جمعية أو أجنبيًا عنها يكون إما برضائه استعمال مكان أو بأية وسيلة أخرى قد سهل إبقاء الجمعية المنحلة أو إعادة تكوينها».

المادة الثانية عشرة

«تُعطى مهلة شهر من تاريخ نشر هذا القانون للجمعيات الموجودة وقت نشره لتقوم بعمل الإخطار المنصوص عليه فى المادة الأولى».

«فإذا انقضت هذه المدة جاز حل الجمعية بقرار من مجلس الوزراء بعد إنذارها بالطريقة المبينة بالمادة الخامسة».

المادة الثالثة عشرة

«على وزيرَى الحقانية والداخلية تنفيذ هذا القانون كلٌّ فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية».

صدر بسراى المنتزه فى ٩ ربيع الثانى سنة ١٣٤٤ (٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٥).

«بأمر حضرة صاحب الجلالة»

(فؤاد)

«رئيس مجلس الوزراء بالنيابة	وزير الحقانية
يحيى إبراهيم	أحمد ذو الفقار
وزير الداخلية	
محمد حلمى عيسى	

ولقد أبدت جميع صحف الأحزاب والصحف الأخرى انزعاجًا شديدًا لهذا القانون؛ لما حوى من القيود التى تطلق يد الحكومة فى حل كل حزب أو هيئة سياسية أو جمعية كذلك متى لاح لها ذلك.

ونحن نأتى هنا على طائفة مما كتبته الصحف تعليقًا على هذا القانون ونقدًا لما منح من حقوق للحكومة ضد الهيئات والجمعيات السياسية.

قالت جريدة السياسة فى مقال افتتاحى تحت عنوان: (اعتداء صارخ على الدستور) ما يلى:

«فهو يتقدم هكذا على اعتبار أنه من القوانين التى ينص على وجودها الدستور نفسه».

«وهذا صحيح إذ الواقع أنه لم يكن فى تشريعنا المصرى إلى اليوم قانون لتكوين الجمعيات الذى يميز فى عرف المشرعين جميعًا من قانون الاجتماعات. لكن الصحيح أيضًا هو أن هذا المرسوم الجديد الخاص بشىء نص عنه الدستور حقًا إنما يجىء بما يجىء به تشريع فى أمة من الأمم. وإنما يعتدى على مبادئ الدستور المصرى اعتداءً صارخًا».

«ذلك أن دولة من الدول لم تصدر قانونًا خاصًا بالجمعيات (السياسية) بل هى لجأت إلى تنظيم حق تكوين الجمعيات عامة سواء منها ما كان غرضه

سياسيًا أو أدبيًا أو خيريًا أو علميًا أو دينيًا. أما أن يصدر قانون خاص (بالجمعيات السياسية وحدها) فهذا ما لم نسمع به حتى اليوم وهذا ما يجعلنا نعتقد أن الغرض من إصدار مرسوم أمس إنما هو غرض سياسى فحسب. وما كانت الأغراض السياسية التى تسيرها الأهواء الحزبية بقاعدة يستند إليها التشريع الصحيح».

«وقد كان للمصريين قبل صدور الدستور أن يكونوا جمعيات سياسية وغير سياسية دون أن يكونوا متقيدين فى تكوينها بشرط».

«وكان للمصريين قبل صدور الدستور أن يصدروا صحفًا سياسية كانت تتعرض وإياهم للإجراءات الإدارية التى كانت تذهب أحيانًا إلى حد التعسف».

«فلما جاء الدستور مقررًا للحريات جميعًا نص مشرِّعه فى مادته الخامسة عشرة على أن (الصحافة حرة فى حدود القانون). وكان هذا المشرع يعرف بوجود قانون المطبوعات فأراد أن يقضى على الإجراءات الإدارية المقيدة المستبدة فنص فى وضوح على أن الرقابة على الصحف محظورة وإنذار الصحف ووقفها وإلغاؤها بالطريق الإدارى محظور إلا إذا كان ذلك ضروريًا لوقاية النظام الاجتماعى).».

«كانت روح المشرع الدستورى المصرى إذن روح حرية تنشر لتقضى على الاستبداد بأنواعه جميعًا. ولم يكن أمامه قانون لتكوين الجمعيات فيه قيود رجعية مثل ما كان فى قانون المطبوعات حتى ينص على تكسيرها. ولو كان هناك قانون لتكوين الجمعيات عامة والسياسية منها خاصة وكانت فيه قيود إدارية وإجراءات استبدادية لنص الدستور فى مادته الواحدة والعشرين على إلغاء هذه الإجراءات وتلك القيود جميعًا كما فعل فى مادته الخامسة عشرة وهو يذكر حرية الصحافة».

«وعلى هذا يكون كل تشريع فى صدد نوع من أنواع الحريات العامة التى ورد ذكرها فى الدستور تشريعًا خارجًا على الدستور معتديًا على مبادئه إذا هو تضمن شيئًا من تلك القيود وتلك الإجراءات».

«وقد تضمن مرسوم أمس الشىء الكثير من هذه القيود والإجراءات فكان فى نظرنا اعتداء على الدستور صارخًا».

وضربت (السياسة) على ذلك الأمثال فذكرت أن القانون لا يكتفى بأن تخطر الجمعية السياسية جهة الإدارة بمقرها وبأسماء أعضاء مجلس إدارتها كما تفعل قوانين أوروبا وأمريكا المعتبرة، بل هو يستلزم الإخطار بأسماء (جميع الأعضاء الحاليين) وبأسماء أعضاء (لجان إدارة الفروع) ومحال إقامتهم، ثم قالت:

«ويظهر أن مشروع مرسوم أمس يريد أن يتناسى أن الأحزاب إنما هى (فكرة) تعتنقها جماعة ويسهر عليها أعضاء مجلس الإدارة وحدهم يذيعونها بين الناس بمختلف وسائلهم ويجعلونها برنامجًا لمن يتقدم من أعضاء الحزب إلى الانتخاب يعد الناس بتحقيقها إذا ما وصل إلى الحكم. أما أعضاء الحزب عامة فعددهم وأشخاصهم سر من أسرار الحزب ليس للحكومة مصلحة فى معرفتهم إذ إن مهمتهم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الذى يصح أن يكونوا وحدهم المسئولين إذا ما كانت هناك مسئولية. وفى أيام الحملة الانتخابية يظهر المرشحون جميعًا ويتحمل كلٌّ مسئولية ما يُقدم عليه أثناء حملته».

«ليس هناك إذن معنى لتحكم القانون المصرى الجديد واشتراطه ما لم يشترطه قانون فى العالم حتى أكثر القوانين رجعية وحتى التى أصدرت منها فى أعصب ساعات الانقلابات السياسية الرجعية».

«فأنَّى جاءت هذه البدعة وكيف نفهم لها حكمة اللهم إلا أن تكون حكمتها تصور حكومة الاتحاديين أنها خالدة وأنها تريد أن تعرف، عن طريق بقائها فى الحكم أشخاص خصومها تسعى بهم أو تسعى لديهم كى ينتقلوا إلى حزبها أو يضروا فى مصالحهم؟».

«ثم يتدخل القانون فى أسماء وعنوانات الأحزاب والجمعيات السياسية فيمنع أن تكون من (أسماء الجنس أو عنواناته) واسم الحزب وعنوان الجمعية يمثلان فى غالب الأحيان الفكرة التى أُنشئ الحزب وأُلفت الجمعية من أجلها، فالتحكم

فيهما تحكم فى الأفكار لم يكن له وجود إلا فى القرون الوسطى وعصور الظلام».

«يقول القانون إن الأسماء ينبغى ألا تدل على (غرض مثير أو ثورى) وإلا حُل الحزب وحلت الجمعية ثم فى الوقت عينه يجعل مجلس الوزراء هو الذى يفسر معنى (الغرض المثير أو الثورى) والذى يحكم بأن الاسم يدل على هذا المعنى والذى يقرر من أجل ذلك حل الحزب أو الجمعية».

«ويقول القانون إنه (إذا تبيّن فى القانون النظامى لجمعية. أخطرت عن وجودها، أن أغراضها أو الوسائل المؤدية إلى تحقيقها غير مشروعة أو مضرة بمصالح الدولة وجب حلها). ثم يجعل مجلس الوزراء وحده هو المتحكم فى تفهم معنى هذه الألفاظ جميعًا وهو المقدر وحده لما يريد اعتباره غير مشروع أو مضر بمصالح الدولة وهو الذى يأمر بالحل».

«وهل لهذا معنى آخر غير أن مجلس الوزراء - وهو بطبيعة الحال ممثل لحزب سياسى معين - سيتحكم فى برامج الأحزاب السياسية الأخرى جميعًا؟ أليست فكرة تعدد الأحزاب ترجع إلى أن كل واحد منها يرى أنه وحده هو الذى يستطيع بتحقيق برنامجه أن يحقق مصالح الدولة بل إلى أن كل واحد منها يذهب إلى حد اعتقاد أن وجود غيره مضر بهذه المصالح حقًا؟ أوليس يكون معنى تعليق وصف برنامج الحزب ووسائل عمله بالثورى والمثيرة على مشيئة مجلس الوزراء وحده أن يلغى كل مجلس وزراء يجىء الأحزاب التى لا ينتمى إليها لأنه يعتقدها مضرة بالبلد؟».

«ثم يقول القانون إن الحل يقع (إذا شجعت الجمعية أو ساعدت على ارتكاب جناية أو جنحة أو على نشر أفكار ثورية مغايرة لمبادئ الدستور الأساسية). ويجعل حق تقدير الحوادث التى يُراد اعتبارها تشجيعًا أو مساعدة على ارتكاب الجرائم من اختصاص مجلس الوزراء وحده الذى يقرر الحل وحده أيضًا».

«وأنكى من هذا وذاك كله أن ينص القانون كعقوبة من العقوبات التى توقع على الجمعيات السياسية. على (مصادرة أموالها ومنقولاتها) فى حين أن المادة

العاشرة من الدستور قد نصت فى صراحة لا تحتمل التأويل على أن (عقوبة المصادرة العامة للأموال محظورة) فهذا النص إنما هو إقدام جرئ يعتدى به اعتداء صارخًا على الدستور ومبادئه المقدسة».

«ثم ماذا يكون مصير الصحيفة التى يصدرها الحزب فى مطبعة له؟ هل تعتبر المطبعة من (أموال) الجمعية السياسية التى تُصادر فيُحال بذلك دون استمرار الجريدة فى الصدور ويكون هذا اعتداء جديدًا على حرية الصحافة وعلى المادة الخامسة عشرة من الدستور؟».

«ثم تعال بنا إلى المادة الثالثة من قانون أمس التى تقول إنه (لا يُعترف بالشخصية المعنوية إلا للجمعيات التى يصدق على قانونها النظامى بمرسوم ملكى)».

«فأى معنى تريد هذه المادة وعلى أية سابقة تشريعية يستند القانون لاشتراط المرسوم الملكى بالنسبة للشخصية المعنوية للجمعيات السياسية؟ لقد كان المعروف إلى اليوم فى قوانين العالم كله أن المرسوم لا يشترط إلا بالنسبة لشركات المساهمة وهى شركات تجارية. وكان المعروف أن أحكام المحاكم كلها قد قضت بالشخصية المعنوية للشركات المدنية ولشركات التعاون أيضًا ولا يصدر بواحدة من هذه أو تلك مرسوم. بل الميل القضائى العام كان متجهًا إلى اعتبار كل (جمعية) حائزة للشخصية المعنوية بمجرد تسجيل قانونها».

«أليس هذا التحكم فى اشتراط المرسوم لاكتساب الشخصية المعنوية راجعًا إلى ما جاء فى المادة الثانية والعشرين من الدستور وهى تقول: (لأفراد المصريين أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يعرض لهم من الشئون وذلك بكتابات. موقّع عليها بأسمائهم. أما مخاطبة السلطات باسم المجاميع فلا تكون إلا للهيئات النظامية والأشخاص المعنوية) كى يحول مجلس الوزراء بمحض مشيئته دون مخاطبة الأحزاب للسلطات العامة!»[1].

---

(١) السياسة فى ٢٩ اكتوبر.

وقالت فى مقال ثانٍ:

«يزعجك هذا كله ويدهشك ويدفعك إلى أن تتساءل! كيف استطاعت هذه الوزارة الحاضرة أن تخطو هذه الخطوة الخطيرة المخيفة وهى حكومة ضعيفة لا تستند إلى قوة الأمة ولا تجد مبررًا لبقائها إلا ما لا تزال تطمع فيه من تأييد دار المندوب السامى البريطانى وقوة الاحتلال الإنكليزى القائمة فى البلاد».

«والحق أن الأكثرين يعتقدون تمام الاعتقاد أنها ما كانت لتجرؤ على إصدار هذا القانون لولا تأييد دار المندوب السامى إياها بل إن بعضهم ليذهب إلى أن هذا القانون ليس من وضع الحكومة المصرية وإنه إنما صدر بعد أيام من وصول فخامة المندوب السامى ليكون بمثابة إنذار للهيئات السياسية فى مصر عن السياسة الجديدة التى يريد فخامته اتباعها».

«على أن من بين ذوى الرأى من يعتقد غير هذا الاعتقاد ومن يذهب إلى أن المندوب السامى لا يمكن أن يجعل هذه الخطوة المزعجة أول خطوة يتقدم بها إلى الأمة المصرية».

«ولسنا نريد أن نرجح رأيًا من هذين الرأيين على الآخر».

«فالأحزاب السياسية هى أساس الحياة النيابية فى الأمم جميعًا. وحياة الأحزاب السياسية حريتها. فإذا هى خضعت لهذه الرقابة الخطرة وكانت عرضة لتحكم الحكومة القائمة فى بقائها وحلها فسدت أمورها وفسد بالتالى أساس الحياة النيابية وإذا تفككت الأحزاب داخل المجلس أو خارجه ضعفت الرقابة النيابية ضعفًا ظاهرًا».

«وإذا تعرضت الأحزاب لما يعرضها هذا القانون الجديد له من الحل وتعرض الذين يعبرون عن رأيها للانفراد برأيهم هم ضعفت الحياة النيابية واضمحلت».

«ولعل هذا هو ما رمت إليه الحكومة الحاضرة - أستغفر الله - بل ما رمى إليه حضرة صاحب السعادة حسن نشأت باشا صاحب الكلمة المسموعة فى حزب الاتحاد ومن تكوَّن هذا الحزب على يديه لغايات خاصة لا يمكن أن يرضى عنها جلالة الملك لو وصلت إلى علمه».

«ثم إن هذا القانون يدفع البلاد إلى الثورة. فإن حل الأحزاب حلاً إداريًا له مقابل طبيعي هو تشكيل الجمعيات السرية. وإذا تشكلت الجمعيات السرية دب إلى نفوس أعضائها ما يندس فى كل عمل سرى من الفكرة الثورية فإذا كثرت هذه الجمعيات فى البلاد على أثر حل حزب أو أحزاب هددت البلاد بالثورة تهديدًا جديًا ويومئذ لا ينفع فى تلافى الأمر قانون ولا قرار من مجلس الوزراء»[1].

وقالت جريدة مصر:

«إن جميع الأحزاب فى خطر بعد صدور قانون يتهددها بالحل فإما أن تكون خاضعة لسلطة الحكومة ومراقبتها منفذة لأوامرها وتعليماتها أو يقضى عليها بالحل فى اجتماع يعقده مجلس الوزراء ويصدر فيه قرارًا بذلك».

«يقولون إن الوفد المصرى هو المقصود بهذا القانون ويقولون إن هذا السيف المسلول لم يُجرد من غمده إلا لقتل الوفد المصرى».

«فلعمر الحق أى حزب سياسى سيكون بمنجاة من السلاح وبمنجاة من الخطر؟»[1].

وقالت جريدة الكوكب فى إحدى مقالاتها تعليقًا على هذا القانون ما يلى:

«إننى لا يمكننى أن أتصور بحال من الأحوال أن الوزارة الحاضرة، على ما بها من ضعف وتجردها من تأييد الأكثرية وعطفها، تجرؤ على إصدار هذا القانون الذى يجتث شجرة النهضة الوطنية من جذورها والذى لم يصدر فيما يترتب عليه من الضرر قانون مثله منذ عرفت مصر أمة محكومة».

«إن هذا القانون بل هذه الكارثة الكبرى والطامة العظمى التى لا مثيل لها فى أية دولة من دول العالم فى مصادرة حرية الشعب يجعلنا نعتقد أنه (صنع فى لندن) لا فى مصر لأننا دُهمنا به على حين غِرَّة على أثر وصول فخامة المندوب

---

(١) السياسة فى ٢٩ اكتوبر.

(٢) جريدة مصر فى ٢٩ اكتوبر.

السامى البريطانى وصدر فجأة من غير أن تظهر له رائحة، ومن غير أن يعلم به إنسان حتى ليخيل إلينا أن اللورد لويد جاء به فى (محفظته) من لندن. إذ ليس فى وسع أى كان من أعضاء الوزارة أو غير أعضائها أن يضع هذا القانون يعتدى به على الدستور وعلى حرية الرأى والعمل لخدمة الوطن المقدس جماعات».

«إن إعلان قانون الجماعات السياسية الذى نحن بصدد منه الآن جاء دليلاً ناطقًا بأن اليد الإنكليزية هى التى تسيِّر الوزارة الحاضرة فلنقابلهم إذن وجهًا لوجه ولنناقش الإنكليز أنفسهم لا صنائعهم لأنه متى وجد الأصيل لم تعد للوكيل صفة».

«فإذا ظن الإنكليز أنهم بهذا القانون يستطيعون أن يبعدوا الذين يمثلون الأمة عن مجلس النواب فليثقوا أن الرجل الذى يناصرهم على عقد محالفة لا يضمن فيها استقلال البلاد لم تلده أمه بعد. لأننا لا نعتقد أنه يوجد بين المرائين المداورين المصانعين من يرضى لنفسه بأن يضع أغلال العبودية فى عنق أمته وذراريها القادمة»[1].

وقالت جريدة البلاغ ما يلى:

«لا يستطع إنسان أن يقرأ قانون الجمعيات السياسية حتى يدهش للسلطة الاستبدادية الخطيرة التى وضعها فى يد مجلس الوزراء فجعله مستطيعًا أن يقضى بمحض رغبته على جميع الجمعيات والهيئات السياسية متى رأى المجلس أن سببًا من أسباب الحل التى عيَّنها القانون صار ينطبق عليها».

«ومعروف أن مجلس وزرائنا مؤلف من حزب الاتحاد وأن هذا الحزب يحارب الوفد المصرى شر حرب ويناهض الأحزاب الأخرى فمعنى ذلك أنه صار فى استطاعته أن يأمر فى جرة قلم واحدة بحل الوفد ولا شىء يمنعه من المضى فى الخصومة بعد ذلك فيأمر بحل الأحزاب الأخرى لكى لا يبقى إلا حزب الاتحاد وهذه أول مرة يرى العالم فيها تشريعًا كهذا يجعل الخَصْم السياسى حَكَمًا فى وجود جميع خصومه السياسيين».

---

(١) كوكب الشرق فى ٣٠ أكتوبر.

«ويأمر مجلس الوزراء بالحل لأسباب عديدة مختلفة منها تافهة ومنها مبهمة يتسع معها الباب لكل تفسير وتأويل. وهى كلها متروكة لتقدير المجلس».

«فأما التافهة منها فهو إغفال الأخطار فى مدة شهر أو إغفال التبليغ عن كل تغيير يطرأ كل ستة اشهر على اسم الجمعية أو عنوانها أو مكانها أو أمكنة فروعها او أسماء جميع أعضائها أو أسماء الأشخاص الذين يتألف منهم مكتب إدارتها ولجان فروعها ومحال إقامتهم. فإنه يكفى حينئذ أن تغفل الجمعية عن تبليغ شىء من هذه التفصيلات العديدة سهوًا منها أو لأن تغييرًا من هذه التغييرات وقع فى فرع من فروعها ولم تقف عليه لكى يأمر مجلس الوزراء بحل الجمعية كلها وحل فروعها».

«أما الأسباب الأخرى المبهمة فهى ما عبرت عنه المادة السابعة بقولها: (إذا تبيَّن من القانون النظامى لجمعية أخطرت عن وجودها أن أغراضها أو الوسائل المؤدية إلى تحقيقها غير مشروعة أو مضرة بمصالح الدولة وجب حلها بقرار من مجلس الوزراء)، ثم ما سردته المادة الثانية وهو:

١ - إذا شجعت الجمعية أو ساعدت على ارتكاب جناية أو جنحة.

٢ - إذا شجعت على نشر أفكار ثورية مغايرة لمبادئ الدستور.

٣ - إذا شجعت أية حركة من شأنها تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو الإرهاب أو بوسائل أخرى غير مشروعة.

٤ - إذا قامت بعمل يؤدى إلى اغتصاب أعمال واختصاصات البرلمان أو السلطات العامة.

٥ - إذا أثارت أعمالها، بأية طريقة أخرى، اضطرابًا جسيمًا للنظام العام».

«وبذلك صار لمجلس الوزراء فى كل وقت أن ينعقد بضع دقائق سريعة فيضع قرارًا بأن هيئة من الهيئات السياسية (ذات أغراض ووسائل مضرة بمصالح الدولة) أو أنها شجعت على نشر أفكار ثورية (وطلب الاستقلال قد يكون أفكارًا

ثورية) أو أن أعمالها أثارت اضطرابًا ثم يأمر بحلها فيستريح منها فى مثل لمح البصر».

«ومع أن هذه الأسباب عديدة ومهمة كما ترى والتقدير فيها متروك لمجلس الوزراء فانظر ماذا يترتب على أمر الحل الذى يصدر بناء عليها؟... يترتب أولاً إغلاق أماكن الجمعية ويترتب ثانيًا على العَوْد إلى الاجتماع بعد الأمر بالحل (وما أسهل أن يدعى رجال البوليس هذه الدعوى) أن تُضبط وتُصادر جميع أموال الجمعية ومنقولاتها وأن يُعاقب أعضاء لجنة إدارتها بالحبس إلى ستة أشهر وبالتغريم إلى خمسين جنيهًا وذلك بالرغم من أن الدستور يقول فى المادة العاشرة منه إن (عقوبة المصادرة العامة للأموال محظورة)».

«وقد تجاوز هذا القانون الحد فى الاستبداد ومخالفة الدستور، إذ قال فى المادة الأولى منه: (منع اتخاذ اسم أو عنوان الجنس وكذلك الأسماء والعنوانات التى تدل على غرض مثير وثورى. (فليس لأحد بذلك أن يختار لجمعية يؤلفها الاسم الذى يريده وإنما عليه أن يرعى الاختيار هذه القواعد وإلا تعرضت جمعيته للحل وتعرض هو للعقاب وقد يتعرض لمصادرة الأموال».

«أما الأسماء والعنوانات التى تدل على غرض مثير أو ثورى فمن ذا الذى يستطيع أن يحددها؟ أإذا قلنا مثلاً (حزب الاستقلال) فهل يكون ذلك فى نظر الوزارة عنوانًا مثيرًا أو غير مثير؟ وإذا قلنا (حزب المطالبة بإعادة الدستور) فهل يكون ذلك فى نظر الاتحاديين أعداء الدستور والحياة الدستورية مثيرًا أو غير مثير؟».

«على أن القانون لم يقف عند هذا الحد أيضًا فتجاوزه وأخذ يشرِّع للأفراد بعد أن كان الغرض منه: التشريع لتنظيم الجمعيات. فلقد قال فى الفقرة الثانية من المادة العاشرة منه (كل عضو فى جمعية ينتحل صفة النيابة عن جمعية غير الجمعية التى هو عضو فيها أو يدعى باطلاً بطريق مباشر أو غير مباشر أنه وكيل له حق تمثيل سائر أنواع الجماعات أو المجاميع يُعاقب بالحبس إلى ستة أشهر وبالغرامة إلى خمسين جنيهًا) فما لهذا وللغرض الذى ادعى القانون أنه

وجد من أجله وهو تنظيم الجمعيات؟ إن الفرد الذى ينتحل صفة النيابة عن جمعية أجنبية عنه أو يدعى تمثيل سائر الجمعيات ليس جمعية ليشتغل القانون بتنظيم حريته وإنما هو فرد حر فى أن يفعل ما يشاء ويدعى ما يشاء فإن كان صادقًا فذاك وإن كان كاذبًا فحسبُه أن الناس يكذبونه وأن قانون العقوبات يحاكمه إذا استعمل دعواه تلك فى عمل من الأعمال التى تقع تحت العقاب».

«ولكن ماذا؟ إن الوزارة ترمى هنا إلى شخص معين هو سعد باشا فتريد أن تمنعه من أن ينطق باسم الشعب المصرى فهى من أجله ومن أجله وحده تضع هذه المواد فى القانون».

«هكذا يظهر جليًا أن هذا القانون إنما وضع لغرض واحد هو محاربة الوفد المصرى ومناوأة رئيسه».

أما جريدة الاتحاد لسان حال الحكومة فكان دفاعها كله منحصرًا فى أن الوزارة الحاضرة لم تنفرد بوضع مشروعه بل هو وضع فى الأصل فى أيام الوزارة الائتلافية، وأكدت هذه الرواية تأكيدًا مطلقًا وانحت بالذم والتقريع على جريدة السياسة التى كانت أول ناقد للقانون، مدعية أن ما ذهبت إليه السياسة من أن هذه هى إرادة حضرة صاحب السعادة حسن نشأت باشا كذب وبهتان؛ لأنه ليس بوزير وأن المسئول عن القانون هو الوزارة وحدها التى أصدرته. وأن القانون قد مر قبل صدوره باللجنة التشريعية واجتاز كل الأدوار العادية التى يجتازها كل قانون سواه(١)؛ ولكن السياسة كذبت ذلك تكذيبًا صريحًا(٢).

أما جريدة المقطم فقد قالت فى مقال افتتاحى:

«إن هذه المسألة جوهرية لأنها مسألة مبدأ ولا يكفى أن يُستند فى التعليل إلى نص المادة ٢١ فإن هذه المادة أطلقت للمصريين حق تأليف الجمعيات ونصت على بيان كيفية استعمال هذا الحق بأن القانون يبينها. فسن القانون للجمعيات ليتمم هذه المادة ولكن المشترط طبعًا فى هذا القانون هو أن يكون مطابقًا لروح

---

(١) الاتحاد فى ٩ أكتوبر.

(٢) السياسة فى ٣٠ (حديث اليوم).

الدستور ومكملاً له. لا مناقضًا له أى أن يكون التقييد فيه من متممات العمل النظامى من غير أن يعتدى ذلك على الحقوق التى تنشأ عن وجود النظام النيابى والبرلمانى فى البلاد».

«فإنه لو اقتصر القانون الجديد على الجزء الأول الخاص بالأعمال الإدارية التى يجب على الجمعيات أن تتبعها لما كان هناك وجه عظيم للنقد لأن هذه الأنظمة تختلف باختلاف البلدان. وقد تُعد فى كثير منها من أعمال البوليس خصوصًا بعد ما ظهر أن فى مصر جماعات يؤلفون جمعيات خاصة لبث الدعوة الشيوعية وهى الدعوة التى ضجت منها أوروبا حتى بريطانيا. غير أن القانون لم يقتصر على ذلك بل سلح الإدارة بسلاح ماض ضد الجمعيات ولم يكفل للجمعيات وسائل الدفاع الدستورية كالالتجاء إلى القضاء مثلاً وذلك فى ما يختص بإثبات غرض الجمعية أو الوسائل التى يُقال إنها تتوسل بها إلى تحقيق غرض غير مشروع أو قصد ضار بمصالح الدولة أو تتهم بفعل من الأفعال التى نصت عليها المادة الثامنة من مواد القانون».

«غير أن هناك اعتراضًا وهو أن الوزارات صارت عندنا حزبية بطبيعة النظام البرلمانى. ومتى كان الأمر كذلك فإن حزبيتها يجب أن تكون مانعًا لها من الحكم فى شئون الأحزاب الأخرى. كما أن القاضى يتنحى عن النظر فى قضية أو الحكم فيها إذا كان أحد الخَصّمين يمتُّ إليه بقرابة أو نسب أو علاقة أخرى. ولهذا كان يجب أن تكون هذه الحقوق التى اتخذها مجلس الوزراء لنفسه قد جعلت من اختصاص القضاء. هذا إذا ثبت أن هنالك ما يقتضى تحديد وظائف الجمعيات وما لها من الحقوق والوظائف الآن والبرلمان غير معقود وليس فى البلاد ما يقتضى الإكثار من سن القوانين إلا ما تقضى به الضرورة الشديدة».

«وليس من أركان النظام الدستورى أن تسن هيئة قانونًا وتتولى إنفاذه من التحقيق إلى الحكم إلى التنفيذ فالغرض الدستورى غير هذا كما لا يخفى».

«ولقد دافعت الصحف عن القانون بقولها إن الوزارة الحاضرة لم تنفرد فى الاعتقاد بوجوبه وأنه وضع فى الأصل فى أيام الوزارة الائتلافية وأكدت هذه

الرواية تأكيدًا مطلقًا-فأنكرت عليها جريدة أخرى هذا القول. ولكن سواء صحت هذه الرواية الأولى أو الرواية الثانية فإن ذلك ليس مسوِّغًا لسن قانون لم يقع حتى الآن ما يقتضى سنّه. وقد يُخشى من أن تنفيذه تنفيذًا غير مقيد بقيود قضائية يؤول إلى مشاكل أعظم من المشاكل التى يحاول تلافيها. فالبلاد فى غنى عن الجمعيات السرية ونحوها وأفضل من ذلك أن يظل النضال بين الأحزاب دائرًا على ضوء النهار؛ حتى تستطيع الأمة أن تحكم لهذا الحزب أو ذاك بما ترى من أعماله فى أثناء تقلده زمام الحكم وفى الخارج عنه».

■■■

الفصل الرابع

متفرقات

فى عيد الجلوس

لمناسبة وقوع عيد الجلوس فى يوم ٩ أكتوبر حيث كان صاحب الجلالة ورجال حكومته لا يزالون فى مصيفهم بالإسكندرية، صدرت الأوامر بأن تكون (مقتصرة على المقيمين فى الإسكندرية). وظاهر أن فى هذا الأمر معنًى ساميًا من معانى عطف العرش على رعيته حتى لا يجشمهم مشقات الانتقال.

غير أن الصحف تحدثت بأن الوزارة أمرت الموظفين بالقاهرة بأن يسافروا إلى المقابلات فى الإسكندرية، ثم زادت بدفع أجور السفر لهم من خزينة الحكومة ومنحتهم فى نظير سفرهم بدل سفرية.

ولقد علقت جريدة البلاغ على ذلك بقولها:

«فانظر إلى هذه الحماقة التى وقعت فيها الوزارة بعملها هذا. أرادت أن تثبت تحمسها فى جمع الناس للعيد وكان هذا التحمس كل ما يعنيها لمصلحتها الشخصية فاندفعت فيه ناسية أنها بذلك تشوه جمال الحب الخالص وتثبت على الموظفين أنهم لا ينتقلون للمقابلات فى عيد الجلوس إلا بأمر وإلا إذا دفعت لهم عليه مكافأة مالية وهذا فوق أنها خالفت الإعلان الصادر من ديوان كبير الأمناء فى قوله إن المقابلات مقتصرة على المقيمين فى الإسكندرية».

«ومن ذلك أن وكيلنا فى الدقهلية كتب إلينا يقول إن المديرية كلفت كل المراكز بأن تجمع من الأهالى أموالاً لكى يكون لكل واحد منها سرادق خاص فى المنصورة فجمعت الأموال فعلاً وأُقيمت ستة سرادقات لستة مراكز وسرادق سابع

خاص بالمديرية. ثم جيء لكل سرادق بمطرب وأمرت المديرية التجار بأن يرفعوا أعلام الزينة ويعلقوا المصابيح الكهربائية»[1].

حادثة طنطا

الكل يعرف مقدار الزحام الذى يكون عادة فى اليوم الأخير من أيام مولد سيدى أحمد البدوى بطنطا وما تكون عليه المدينة من الضيق بالنسبة للقادم عليها من الناس.

فحدث فى هذا العام أن كان الاحتفال بموكب المولد الأحمدى فى يوم ٢٢ أكتوبر. وكان الزحام شديدًا فوق كوبرى سيجر الذى هو الطريق الموصل بين طنطا وبين المكان الذى يُقام فيه المولد.

وكان أحد حضرات أصحاب المعالى الوزراء موجودًا بالمولد وتصادف مروره فى سيارة فوق الكوبرى وقت الاحتفال بالموكب.

وقيل إن رجال البوليس أرادوا أن يفسحوا لسيارات الوزير والمدير وكبار الموظفين مكانًا باستعمال العصى كما هى عادتهم فى مثل هذا الزحام؛ فتراكض الناس وسقط بعضهم على بعض وتُوفِّى بعضهم بالاختناق وأُصيب البعض الآخر بجروح تختلف باختلاف الإصابات.

فأقامت هذه الحادثة ضجة الصحف المعارضة للحكومة بمناسبة أنها، على اعتقادها، وقعت بسبب تفريق الناس بمعرفة رجال البوليس لمرور سيارات الوزراء وكبار الموظفين. بيد أن الحكومة أصدرت بلاغًا رسميًا تعزو فيه الحادثة لسبب آخر، قالت الحكومة فى بلاغها الرسمى:

«حدث فى يوم الخميس ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٥ فى الساعة الرابعة والنصف إفرنكى مساء وقت الاحتفال بموكب المولد الأحمدى أن تزاحم الناس زحامًا شديدًا فوق كوبرى سيجر الذى هو نقطة الاتصال بين المدينة والمكان الذى يُعقد فيه المولد. وقد تصادف مرور سيارة فوق هذا الكوبرى آتية من جهة المولد

---

(١) البلاغ فى ١٣ أكتوبر.

وقاصدة المدينة تقلُّ وكيل نيابة كفر الزيات ومساعده وآخرين وكانت سائرة من الجهة اليمنى فلما اقتربت من الكوبرى اعترضتها سيارة أخرى آتية من المدينة من جهة يمناها أيضًا تقل بعض السيدات. ولسبب مرور المواكب فى هذه الجهة اتجهت يسراها حتى صارت أمام سيارة وكيل النيابة وعند ذلك وقفت السيارتان وأحدثتا فجوة بينهما فتراكض الناس لتلك الفجوة وسقط كثير منهم فيها ثم توالى سقوط غيرهم فوقهم حتى نشأ عن ذلك أن من كانوا فوق الأرض مباشرة توفوا بسبب الاختناق الناشئ من التصاق أفواههم بالتراب وبأجسام غيرهم وتصادف أن جاء من الجهة الأخرى الشرقية، وهى جهة المدينة، السيارات التى تقل حضرة صاحب المعالى وزير المواصلات والأوقاف وأصحاب السعادة مدير الغربية ومدير المنوفية ومحمد زكى الإبراشى وكيل وزارة المالية فوقفت سياراتهم مكانها بناء على إشارة من رجال البوليس السوارى الذى كان يتقدمها ثم جاءهم نبأ أن حادثة وقعت فقاموا من فورهم وأخذوا جميعًا فى اتخاذ الوسائل الكافلة بتخفيف الزحام وأمروا بكسر أسوار الكوبرى الخشبية ليفتحوا للناس منافذ يخرجون منها وأرسلوا كذلك فى طلب الإسعاف واستمروا هناك يشرفون على نقل الجثث إلى المستشفى. وبعد أن تمت هذه المهمة بما تستحق من العناية غادروا محل الواقعة قرب الساعة السابعة مساء بعد أن اطمأنوا على هدوء الحالة وراقبوا عودة حركة المرور بحالتها الأولى. وقد واسى هؤلاء جميعًا عائلات الموجودين بمحل الحادثة مظهرين شدة الاستياء والألم مما حصل وألغى المدير الحفلات الرسمية المعتاد إقامتها بسبب ذلك وسيصدر بلاغ آخر بنتيجة التحقيق عند إتمامه».

«وقد أوفد معالى وزير الداخلية حضرة صاحب السعادة على جمال الدين باشا وكيل الداخلية للإشراف على الحالة العمة فى مدينة طنطا وحضور التحقيق ومواساته المصابين وأهالى المتوفين. وفى الساعة الخامسة مساء حضر حضرة صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا وواسى المصابين. وقد تفضل جلالة الملك المعظم فأمر بتوزيع هبة ملكية قدرها ألف جنيه على عائلات المنكوبين والمصابين فقابل الجميع هذا الإحسان بالشكر والدعاء. وفى هذا اليوم شفع

حفظه الله جميل برّه وعطفه بعطف آخر وهو أمره السامى بأن جميع المبالغ التى جمعت من أهالى العاصمة للاحتفال باستقبال جلالته يوم تشريفه توزع على الأهالى المذكورين بالكيفية السابقة، فالله يديمه مصدر خير وإحسان للضعفاء والمصابين»[1].

الحرب الحزبية

وكانت الحرب الحزبية ما فتئت يعلو لهيبها بين الأحزاب المصرية، فقد نشرت جريدة البلاغ أسئلة توجهها إلى الوزارة عن تداخل رجال الإدارة فى جمع الأموال لحزب الاتحاد والاشتراكات فى جريدة الاتحاد.

وكانت تنشر صورًا بالزنكوغراف لبعض خطابات تتضمن تداخل رجال الإدارة على الكيفية المذكورة، فنشرت خطابًا رسميًا من مأمور مركز ملوى بتاريخ ٣٠ يونية سنة ١٩٢٥ إلى ملاحظ بوليس نقطة الروضة. ولهذا الخطاب رقم قيد كأنه من الخطابات الرسمية يرسل معه عدد ٣١ قسيمة اشتراك بجريدة الاتحاد لتوزيعها وإرسال كشف بأسماء المشتركين.

وعقدت على ذلك فصلاً طويلاً قالت فى نهايته:

«وبعد فلم يبقَ لنا إلا كلمة واحدة هى أن صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا كان قد قال فى حديثه لجريدة البورص إنه أراد أن يحقق دعاوى الذين يدعون أن حزب الاتحاد يسخّر الإدارة لجباية الأموال له فوجدها مختلفة فنحن نتقدم إليه اليوم بسؤالنا هذا السادس عشر نطلب منه أن يحققه»[2].

وبعد ذلك نشرت البلاغ سؤالاً آخر هو السؤال السابع عشر الخاص بأن سعادة محمود باشا عزمى المراقب العام لحزب الاتحاد أرسل إلى صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا وزير المالية ورئيس الوزراء بالنيابة ووزير الخارجية بالنيابة كذلك ورئيس حزب الاتحاد فى ١٢ أغسطس خاصًا بتداخل مأمور مركز ميت

---

(١) السياسة فى ٢٥ أكتوبر.
(٢) البلاغ فى ٢١ أكتوبر.

غمر حسين مظهر أفندى فى أمر ترشيح أعضاء حزب الاتحاد للانتخابات، وشكوى رئيس اللجنة الرئيسة للحزب فى مديرية الدقهلية من ذلك.

وتداخل عزمى باشا فى أمر نقل ضابط بوليس نقطة هلا وقوله إن نقله (سيكون كارثة على أعمال الحزب هناك) ورجاء سعادته دولة الوزير عدم نقله فى الوقت الحاضر (لأى سبب كان).

ولقد علقت جريدة البلاغ على ذلك الكتاب الذى نشرت صورته بالزنكوغراف كذلك بفصل أساسى قالت فى ختامه:

«والمسألة الثانية هى أن مراقب حزب الاتحاد يطلب عدم نقل ملاحظ البوليس التابع لوزارة الداخلية لا من وزير الداخلية بل من يحيى باشا وزير المالية ورئيس الوزراء بالنيابة! فإذا دل شىء على أن وزير الداخلية لا كرامة له وليس إلا صفرًا على اليسار وإذا دل شىء على ذيوع الخلل والفوضى فى الإدارة الحكومية كلها وعلى إخضاعها جملة واحدة لأهواء حزب الاتحاد وأوامر رئيس حزب الاتحاد فهذا هو الدليل القاطع لألسنة الكذبة المنافقين الذين لا يتحرجون من النفى والمكابرة والإنكار وقد شهدت عليهم أيمانهم بما خطت من الإثم والعار»[1].

واجتمع فى يوم ٣٠ أعضاء حزب الأحرار الدستوريين بجوار دار الحزب فى سرادق فخم، خطبهم فيه حضرة صاحب المعالى عبد العزيز فهمى باشا ثم حضرة رئيس تحرير السياسة بمناسبة دخول الجريدة فى سنتها الرابعة. وإنَّا نكتفى هنا بذكر خطبة عبد العزيز فهمى باشا لأنها شاملة لآراء حزبه، قال:

«أيها السادة»

«قدر الله علىَّ أن دخلت الوزارة وكنت من قبل حرًا طليقًا لا شأن لأحد معى فيما آتى وما أدع. ولكنها كانت محنة. أحمد الله على أن نجانى منها قبل أن تأتى على البقية الباقية من الكرامة التى لبثت دهرى أعدها رأس مالى الوحيد».

---

(١) البلاغ فى ٢٦ أكتوبر.

«أقالونى وسيَّان عندى أن أكون خرجت طوعًا أو كرهًا بل إنى أشكرهم إذ كانوا هم أنفسهم الذين أنقذونى ومكنوا لى من راحة الضمير وحرية الرأى ووسائل حفظ الكرامة وإن لم تكن نيتهم كذلك. غير أن الظروف التى خرجت فيها تركت بعض الناس بين الشك واليقين فى أمرى مترددين لا يدرون على ماذا يعولون».

«إنى تقبلت الإقالة راضيًا ورفضت أن أحادث أى رجل من رجال الصحافة المصرية أو الأجنبية الذين توافدوا علىَّ طالبين منى بيان ما كان مما دعا إلى تلك الفعلة التى كانوا والجمهور منها فى قلق شديد. غير أن يحيى إبراهيم لم يدرك علة سكوتى فأخذ يتحدث إلى الصحف ويتعلم الخطابة فى المحافل على حسابى راويًا للناس ما يبرر سقطته مما لم يزل لفظه عالقًا بأذهانكم».

«صبرت على هذا أيضًا رغم ما وجهه لى بعض الإخوان من اللوم على ملازمة السكوت. ولكن للصبر غاية ومدى. ولقد طَمَت الكاس عندما قرأت فى بعض الصحف أن حضرته يشرف من سماء عالية فيقول إنه ما زال يعطف على الأحرار الدستوريين، وما زال مستعدًا لمساعدة الأحرار الدستوريين. ضاق الصدر ووجمت النفس وتعذر علىَّ أن أرد جماحها وأطمئنها وشاهدت إخوانى الدستوريين وجلوا لهذه السبة ورأوا أن لا بد من أن أكشف لهم وللناس عن حقيقة الحال وأينا على هدى وأينا فى ضلال. ولكن الظرف كان غير مناسب وقد خشيت وخشى إخوانى إنى إن تكلمت فربما توهم واهم أن فى هذا شبه توجه بالشكوى لغير أنفسنا. فأمسكت وأمسكنا وصبرنا وصابرنا».

«فلما وقعت حادثة منع الاجتماع الذى كان مشروعًا فى إقامته لسماع خطابة حضرة صديقنا حافظ بك رمضان رئيس الحزب الوطنى هنالك وجمنا ولم يعد من بعد للصبر مكان فى الأنفس إذ الأمر آل إلى الاعتداء على حرية من أقدس الحريات التى قررها الدستور وقوانين البلاد للمصريين».

«إذن قرر الحزب وجوب الخطابة ودعوناكم فتفضلتم بتشريفنا. وهأنذا أقص عليكم بعض الشىء مما أدى إلى تلك الإقالة التى أعد موقفى فيها مَحْمَدة وفخارًا».

«بمجرد أن تمت الانتخابات الماضية دعانى دولة زيور باشا ففهمت من قوله أنه يراد تشكيل وزارة ائتلافية من الدستوريين والاتحاديين وغيرهم فرفضت رفضًا باتًا واعتذرت له وانصرفت. رفضت لأنى أكره بطبعى العمل فى الحكومة ويزيد كرهى له أن هذه الوزارة خليط مؤلف من رجال غير مُتَّحدى المشرب ولا يمكن أن يتحقق بينهم التضامن الواجب بين الوزراء لكن زيور باشا أرسل يلح علىَّ فى القبول كما أرسل يلح على سعادة محمد باشا محمود فلم يقبل أحد منا. وفى نهاية الأمر أهاب بنا بعض إخوان أعزاء علينا أن نقبل فامتثلنا على كره شديد. وحدث بعد ذلك أن وجد سعادة محمد باشا محمود لنفسه مخرجًا فنجا، ووقعت أنا وصديقاى محمد على باشا وتوفيق دوس باشا فى الشرَك وكان هذان الصديقان غير موجودين إذ ذاك بالقاهرة ولكنهما امتثلا لما امتثلنا له».

«لم يمض إلا أقل من شهر حتى كان ما كنت أخشاه وحتى ظهر لى أننا لسنا وزراء بل أناسًا يراد سوقنا عند الاقتضاء إلى ما لا يود الرجل الشريف. لبثت أنا وزميلاى محمد على باشا وتوفيق دوس باشا وبعض إخواننا نصالح تارة ونغاضب أخرى حتى خرجنا».

«ولم أكن لأُغاضب ولا لأنازع إلا لأنى أنا وزميلاى دستوريون تعبنا فى وضع الدستور وأخذنا على عهدتنا نحن وحزبنا إعلاء كلمته وتوطيد أحكامه».

«ولقد كنت أشد إخوانى مغاضبة لا لسبب آخر غير كونى أضيق منهما صدرًا وأقل تحملاً فلا تقوى نفسى على الصبر عند رؤية ما أعتقده باطلاً».

«مرت علينا مسائل كثيرة مما استدعى هذه المغاضبة بعضها تعرفون وبعضها لا تعرفون فهل تريدون أمثلة مما تعرفون؟».

«تحدثت الجرائد كثيرًا فى سفاراتنا فى الخارج وتعدُّدها على غير موجب وكثرة نفقاتها وفى مسألة استبدال سراى الزعفران وفى تعديل قانون العقوبات فيما يختص بالجرائم الصحفية وغير ذلك. وقد صبت الصحف جامَّ غضبها على الوزارة ونال الوزراء الدستوريين أكبر قسط من تلك المطاعن. كما أنها

أخذت بتلابيب وزير الحقانية على الأخص فجعلته المسئول أولاً وبالذات عما يتعلق بقانون الجرائم الصحفية».

«ولقد كنت أتردد كثيرًا فى معرفة ما إذا كان من اللائق أن أذكر لكم تفصيل ما حصل فى كل مادة من تلك المواد لتعلموا أن الوزراء الأحرار الدستوريين أبرياء براءة ناصعة مما آخذتهم به الصحافة ولتوقنوا أنه لولا موقف هذا الضعيف فى ذلك القانون لما بقى صحفى للآن من غير محررى جريدة الاتحاد خارج السجون».

«كنت أتردد كثيرًا لأنى أعرف أن الأصل فى كل رجل يشتغل فى جماعة نظامية مداولاتها غير علنية ألا يشيع شيئًا مما يدور من المناقشات ولا مما يبديه الأعضاء من الآراء ليكون كل عضو متمتعًا بحريته فى المناقشة آمنًا من ألا يذاع له رأى يصح أن يكون خاطئًا. لكننى الآن قد أيقنت أن الاتحاديين مصممون على سياستهم المخربة للبلاد بما كان منهم أول الأمس من استصدار قانون الجمعيات السياسية الذى جعلوا فيه مجلس الوزراء عبارة عن محكمة تفتيش لها سلطة على الآراء والأموال لا حد لها ولا رقيب عليها وأنهم بذلك لم يبقَ لهم فى رقاب الناس عهد ولا ذمة - لا أرى إذن من غير اللائق أن أخرج عن الكتمان بل إنى أرى الكتمان غير جائز وها أنا أستبيح لنفسى الخوض فى تلك الأمور التى تعرفون. شىء واحد ألصقت الجرائد سُبَّته بى ظلمًا لجهلها بالواقع وهو تعديل قانون العقوبات فيما يتعلق بالجرائم الصحفية».

«لا أريد أن أذكر شيئًا من التفصيلات وإنما يكفى أن أقول لكم إن مشروع هذا التعديل كان قاسيًا جدًا. كان يكتم كل صحيفة عن أن تفوه بأى انتقاد ضد أحد من رجال حاشية جلالة الملك ملكيين أو عسكريين وكان يعتبر الأخبار المكذوبة دالة بذاتها على سوء القصد ولو كان الخبر منقولاً عن الصحف الأخرى. وكان لا يقبل مطلقًا الاعتذار بأن الخبر آتٍ من إشاعة جارية أو منقولة على لسان الغير مهما كان التعليق الذى يعلقه الصحفى على هذه الإشاعة وكان يتشدد فى إلغاء الصحف أو تعطيلها تشددًا عظيمًا. لما رأيت هذه الموبقات

انتظرت حتى جاء المشروع للجنة التشريعية فحذفت منه شيئًا كثيرًا مما لا أرضى أن يكون تشريعًا في البلاد ثم قدمته لمجلس الوزراء فرأى من هم مدفوعون لعمل هذا التعديل أنه أصبح لا يُجْدى فلم يقبلوه. بعد ذلك جرت أمور لا أستطيع أن أذكر شيئًا منها لأنه من عدم اللياقة حقًا أن أذكر منها شيئًا وأخيرًا عرضوا علىَّ أنهم مستغنون عن كل تعديل فى قانون العقوبات إلا فى مادة واحدة، وهى:

«المادة (١٥٦) الخاصة بمن عاب فى حق الذات الملكية بأن يُقال فيها «سواء كان العيب مباشرة أو غير مباشرة تصريحًا أو تلميحًا» فصرحت إذ منعت هذا التعديل الخبيث الذى يدرك كل إنسان مداه ومراميه وقلت لهم إن نجوم السماء أقرب لكم من هذه الفظاعات، فلما تشددوا وأصروا اضطررت أن أُبدِى رأيى بالكتابة فكتبت لرئيس الوزراء أحذره من التورط فى عمل أى تعديل فيما يختص بالجرائم الصحفية مما قلته له فى كتابى بالحرف الواحد».

«وحيث إنى أرى أن القانون الأصلى بحالته الحاضرة فيه ما يغنى عن كل تعديل وأن العبرة ليست دائمًا بالنصوص القانونية وإنما هى بكيفيته وتنفيذها وأن كل تضييق على الجرائد لا يكون من شأنه إلا إيغار الصدور وانقلاب الحال إلى عكس المراد، فلذلك قد سحبت المشروع الذى قدمته أرجو دولتكم كما رجوتكم من قبل أن تصرفوا النظر نهائيًا عن هذا الموضوع وسد الباب الأخير لأحد فى ولوجه أو على الأقل ضرره أشد بكثير مما قد يتوهّم من نفعه».

«ولقد ترتب على كتابى هذا وعلى تمسكى برأيى أن تراجع المدفوعون ووصلت إلى أن حذفت شيئًا آخر من المشروع فخرج تعديلاً عقيمًا أهم ما فيه مما طنطنت به الجرائد وهو تعديل المادة ١٢٦ لن يُقدر للمحاكم أن تطبقه حتى تقوم الساعة».

«تلك رواية قانون العقوبات ولعل حضرات الصحفيين الذين انتقدونى أشد انتقاد يدركون الآن ما كان من موقفى فى الدفاع عن حرية الصحافة».

«وهنا لا يسعنى إلا أن أكرر ما قلت من أن الاتحاديين هم بعملهم الذين دفعونى إلى التصريح بما صرحت به فيما يتعلق بهذا القانون إذ إنهم لم يكتفوا بإصدار قانون الجمعيات السياسية على النحو الذى علمتم حتى جعلوا جريدتهم توهم الناس كذبًا وزورًا أن هذا القانون موضوع من قبل وإن نسخًا منه فى حقائب الوزراء الأحرار الدستوريين. دفعونى إلى ذلك ولا أجد على نفسى غضاضة لأنهم البادئون. وإنى من فوق هذا المنبر أقرر علنًا عنى وعن جميع زملائى أننا لا نعرف كيف وضع قانون الجمعيات السياسية ولا من وضع هذا القانون ولم نطلّع على هذا القانون ولم يكن له وجود قطعًا مدة وزارتنا اللهم إلا إن كان شيئًا هم أنفسهم حضروه وحفظوه سرًا مكتومًا بينهم ولم يجرؤوا على إطلاعنا عليه أثناء وجودنا بالوزارة فلما انتهزوا فرصة خروجنا خلا لهم الجو فباضوا وصفروا. وهأنذا أتحداهم أجمعين أن يناقضوا قولى. وهل من يقف فى وجههم لمجرد أنهم كانوا يريدون المساس بحرية الصحافة مساسًا مهما عظم فالمرجع فيه للقضاء يقبل منهم أن يجعل الجمعيات السياسية التى ليست الجرائد إلا معبرة عنها - تحت رحمة سلطة إدارية حزبية بحتة هى سلطة مجلس الوزراء يتصرف فيها وفى آرائها وفى أموالها كيف يشاء؟».

«وبعد فهل تريدون مثالاً مما حدث أثناء وجود الدستوريين بالوزارة ولم ينتبه رجال الصحف لما فيه من المساس بالدستور ولم تكن إلا جريدة السياسة هى التى تنبهت إليه أخيرًا فدلت على ما فيه مما يخالف الدستور؟ ذلكم قانون القنصليات الذى كتبت بشأنه جريدة السياسة بمناسبة قانون المفوّضيات السياسية».

«إنى لا أجد مع حالة الاتحاديين التى ذكرت مانعًا من أن أبيّن ما فى قانون القنصليات من مخالفة الدستور. خصوصًا وأن المخالفة قائمة ما دام القانون معمولاً به وأن من الواجب علينا أن نحافظ على الدستور فى كل مقام بقطع النظر عن كل اعتبار. ورد إلىّ مشروع هذا القانون من وزارة الخارجية لأعرضه على اللجنة التشريعية فوجدت المادة الثانية منه تنص على أن تعيين القناصل يكون بأمر من الملك بناء على ما يعرضه وزير الخارجية ومؤدى هذه شأنه فلا بد

للحكومة أو لمجلس الوزراء من الاشتراك فى اختياره وتعيينه ما دام عمله حكوميًا متعلقًا بشئون الدولة ومصالحها، ذلك بأن الدستور نص فى المادة (٥٧) على أن «مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة» وجاءت المادة (٦٠) منه بنتيجة حتمية للمادة (٥٧) المذكورة، إذ نصت على أن «توقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون» وتوقيع الرئيس معناه أن المجلس ختم الموضوع وقرره».

«وجدت ذلك وألفيته مخالفًا للدستور بل وجدت السير عليه يرجعنا إلى أقل مما كنا عليه قبل العمل بالدستور؛ إذ المعروف والمقرر من زمن مديد أن كل موظف كبير اشتغل بمصالح الجمهور كوكيل الوزارة والمدير ووكيل المديرية والقاضى ووكيل النيابة وأمثالهم ممن يعينون بأوامر عالية لا بد من أن يراقب مجلس الوزراء حسن اختيار الوزراء المختصين لهم ولا يكفى أن يصدر الأمر العالى بتعيينهم بمجرد عرض الوزير المختص على ولى الأمر بل لا بد من موافقة رأى مجلس الوزراء. والقناصل وهم من كبار الموظفين كما قلت يشتغلون فى الخارج لحساب الدولة المصرية فى شئون التجارة المصرية والصناعة والملاحة المصرية. كافة من لهم عمل يحتاجون فيه إليهم من الأفراد المصريين. فحتى لو كان لنا قناصل وليس عندنا دستور فإن الأصول القديمة كانت تحتم ألا يصدر الأمر العالى بالتعيين إلا بموافقة رأى مجلس الوزراء. وجدت ذلك وألفيت أنه فى عهد الدستور يُراد بنا أن نتأخر عما كنا قبل الدستور فلم أتمالك أن طلبت من حضرات أعضاء اللجنة التشريعية وضع نص آخر غير الموجود يتقرر فيه أن تعيين القناصل يكون بمرسوم من جلالة الملك بناء على طلب وزير الخارجية وموافقة مجلس الوزراء والخارجية أتت به لمجلس الوزراء لتقريره واستصدار مرسوم به. دهشت عندما اطلعت على هذا المشروع الذى أتى من الخارجية للمجلس. إنى وجدت أنه فضلاً عن استبقاء نص المادة الثانية على ما كان عليه عند تقديم المشروع للجنة التشريعية وحذف النص الذى وضعته أنا بمعرفة اللجنة فإن تلك الوزارة عمدت إلى موطن آخر فيه وهو إحالة القناصل على الاستيداع - وكانت اللجنة التشريعية رأت وجوب أن تكون الإحالة بقرار من وزير

الخارجية بعد تصديق مجلس الوزراء فعدلت ذلك بسلب مجلس الوزراء هذا الحق ويجعل الإحالة على الاستيداع بمرسوم يصدر بطلب وزير الخارجية وحده، أى بدون إطلاع مجلس الوزراء وفى غفلة منه. أدركت أن هذا كان ردًا على ما كان منى. لم يرضَ وزير الحقانية بنص المادة الثانية المخالف للدستور فجزاؤه وجزاء البلد وجزاء الدستور عدم الاكتفاء بتلك المخالفة بل شفعها بمخالفة أخرى».

«أثرت المسألة فى مجلس الوزراء وسألت الرجل الشريف يحيى إبراهيم رئيس الوزارة بالنيابة ووزير الخارجية بالنيابة بل وزير المالية بالنيابة ورئيس حزب الاتحاد بالنيابة. سألته لماذا لم يعمل بالنص الذى وضعته ليحل محل نص المادة الثانية؟ ولماذا عمل التعديل الآخر؟ فما كان جوابه إلا أن قال: (أنا اللى عملت كده)».

«أنا طبعًا مضطر رسميًا أن أعرف أن هذا الرجل الشريف هو الذى عمل هذا وما كان سؤالى إلا عن علة هذا العمل لا عمن عامله. لكن كاد المريب أن يقول خذونى».

«الحق أن الرجل مظلوم لم يعمل ولكن عمل له وتقدم هو بعمل الغير فلم يكن يملأ دماغه وقت سؤالى إلا فكرة أخذ الأمر على عهدته ظلمًا لنفسه وسترًا للفاعل الحقيقى».

«أعدت السؤال عن العلة فى هذا العمل فلم يرد علىَّ بشىء لأنه فى الواقع رجل شيخ ليس عليه أن يقرأ ولا أن يعلل ووجدت المناقشة والتعليل قاما من ناحية أخرى من نواحى المجلس وتغلبت الآراء فبقيت المادة على أصلها ولو كره الدستور ولو طاحت حقوق الأمة. ولما أتى دور المخالفة الأخرى سألت أيضًا عن علتها فلم أنجح ونلت بهذه المخالفة الثانية جزائى على سبق ابتدائى بإثارة المناقشة فى المخالفة الأولى».

«تلك المغاضبة وأمثالها مما كان يجرى كلما أردنا نقد شىء مما يأباه العدل ومصلحة البلاد فوق أنها كانت تحرق دمى إحراقًا متواصلاً، فإنها كانت تجعلنى

فى بيئة أهل الأغلبية من غير الدستوريين مستنكر الطلعة ذميم المحضر. إلا أن التيار جرفهم وهم معذورون لأنه منهمر شديد».

«كان لا بد إذن من أن أفر من هذا الوسط أنا وإخوانى الدستوريون، وكثيرًا ما أصررت على ذلك لأنى كنت أحس أنى كلما طال الزمن ضاعت البقية الباقية من الشخصية والكرامة. ولكنى كنت أجد كثيرًا من إخوانى الدستوريين يطلبون منى المصابرة مقدرين أن وجودنا فى الوزارة فيه على كل حال مراقبة تأتى ولو ببعض الفائدة فى الوزارات التى يشغلها كل منا ومعتبرين أن عدم الصبر جريمة وكنا بالضرورة ملزمين باحترام آراء إخواننا الذين ما كانوا ليسمعوا لما نقول من أنه يرى الحاضر ما لا يرى الغائب والذين كان لهم عذرهم لعدم استطاعتنا إبداء شىء لهم من تفاصيل الأمور».

«وكان يحيى إبراهيم وشركاؤه من جهتهم أيضًا يتربصون بى الظروف لإخراجى من الوزارة حتى كانت مسألة الشيخ على عبد الرازق فانتهزها واستصدر الأمر المؤذن بالخروج ثم أخذ هو وأصحابه يشيعون فى الناس ما يُفهم منه أنى اعتديت على الدين وأنهم هم حُماة الدين. ولم أكن معتديًا على الدين ولم يكونوا حُماة للدين كما يعلمون هم أنفسهم ذلك علم اليقين. وإنما هى وسيلة لستر فعلة يحيى باشا وجدوها سائغة لدى الجمهور لتعلقها بشىء هو أعز ما يعتز به المسلم منا ويحرص عليه».

«وحقيقة الحادثة أننا اعتقدنا ـ على خلاف ما نمّقه الكتاب لصاحب الدولة القانت المتعبد والطّهور المتبتل حامى حمى الدين ومبيد الكفار والمشركين يحيى باشا إبراهيم ـ أن المادة (١٠١) من قانون الأزهر الصادر فى سنة ١٩١١ لا تجعل لهيئة كبار العلماء اختصاصًا فى حادثة كتاب الشيخ علىّ. وهى مادة من قانون وضعه ثروت باشا وصدقى باشا والمرحوم فتحى باشا واشترك حتمًا فى تحريره رجال اللجنة التشريعية وكانوا كلهم فى ذلك الوقت من غير المسلمين، فهى مادة فى قانون وضعى يفهمها واضعوها ورجال القانون الوضعى ولا شأن فى تفسيرها وبيان طرق دلالتها ومراميها للدين. اعتقدنا ذلك لأن أحد واضعى هذه

المادة وهو إسماعيل صدقى باشا قال إنها لم توضع إلا للجرائم الخاصة بالسلوك الشخصى لا لجرائم الرأى وأيّد قوله بنصها الفرنساوى الذى لا يدع شبهة فى ذلك وأثار مناقشة فى هذا الصدد بمجلس الوزراء عقب صدور الحكم وانقسم المجلس فريقين، فريق مع صدقى باشا وفريق ضده فوعد يحيى باشا بنظر الأمر عندما تأتى أسباب الحكم ثم قام صدقى للإجازة وانتظرنا أن يعرض يحيى باشا الحكم على مجلس الوزراء عند وروده إليه».

«مضى ما يقرب من عشرين يومًا ثم رأيت الحكم مرسلاً لى بخطاب من يحيى باشا يطلب منى تنفيذه فعلمت أنه لا يريد عرضه على مجلس الوزراء كما وعد وكما كان المنتظر. فرأيت وأنا الوزير المسئول عن أعمال وزارتى أن أحتاط لنفسى ولضميرى بأخذ رأى المتشرعين فيما يفهمونه لا فى أمر دينى كما أريد الإيهام والتعمية استغفالاً للجمهور بل فى أمر نظامى وضعى بحت اشترك فى وضعه من سبق هؤلاء المتشرعين من أسلافهم غير المسلمين - رأيت ذلك حتى إن كان رأى هؤلاء المتشرعين هو أن الهيئة مختصة اقتنعت بأن الحكم واجب التنفيذ وكفيت مجلس الوزراء مؤونة البحث والمناقشة وإضاعة الزمن. وإن كان رأيهم أن الهيئة غير مختصة عرضت الأمر على مجلس الوزراء بنفسى أو أعدت الحكم ليحيى باشا ليعرضه عليه والمجلس صاحب الرأى النهائى يبديه بما يريد بعد أن يكون رجال القانون أناروا أمامه السبيل. فأى خطأ فى عملى هذا؟ وأين هو المساس بالدين؟ ومتى سُمع فى أى بلد من بلاد العالم أن من واجب الوزير المسئول أن يكون آلة صماء عليها ألا تفهم وألا تحاول أن تفهم؟ لكن التقى الورع والمصلى المتنفّل قدوة الأنام والذائد عن بيضة الإسلام يحيى إبراهيم باشا يرى من الدين أن الدين يأمر من بيده مصالح الناس ألا يفهم ولا يستفهم وأن يسير على وجهه أعمى يتخبط فى ظلمات الشك والارتياب. قابلت فضيلة يحيى باشا بعد بمجلس الوزراء فسألنى عما تم بشأن تنفيذ الحكم فأخبرته الخبر فظنها هى الفرصة التى تُنتهز للتخلص من هذا الذى تضيق بوجوده صدورهم وكان من إقالتى كما تعلمون».

«لا تظنوا أنى عند ذلك أبيت الاستقالة حبًا فى البقاء، كلاً بل إنى من جهة كنت فى ذلك الظرف قائمًا بواجب الدفاع عن رأى أعتبره الحق والعدل والاستقالة فى هذا الظرف جريمة كجريمة فرار المجاهد من الميدان. ومن جهة أخرى أنى كنت أرى الاستقالة وطالبها يحيى إبراهيم الذى أعرفه وتعرفونه مما يصغرنى فى عين نفسى».

«تلك ظروف الإقالة التى حمدت الله عليها وهى إن لم تكن حصلت لتلك المناسبة فلا بد أنهم كانوا خالقين غيرها من الفرص والمناسبات».

«لست أطيل عليكم فى بيان أن هذا التصرف من يحيى باشا إبراهيم مخالف كل المخالفة للتقاليد الدستورية فقد أفاضت الصحف فى ذلك من قبل كثيرًا».

«أرى من الواجب علىَّ إنصافًا ليحيى باشا أن أدلكم على حقيقة أمره أنه رجل غير مسئول عما يفعل ولا مؤاخَذ بما يصدر عنه من خير أو من شر وعلة ذلك أنه رئيس حزب الاتحاد بالنيابة».

«عقب أن سمعت بفكرة تكوين هذا الحزب قلت فى نفسى لعله خير ولعل وجوده يكون مساعدًا على إيجاد التوازن وتنظيم حركة جميع الأحزاب فى سيرها نحو الغرض المشترك وهو تحقيق آمال مصر التى جاهدت فى سبيلها طويلاً ولذلك رحبت به أيما ترحيب. ولكن لم يمضِ إلا قليل من الزمن حتى وجدتنى مخطئًا ووجدت أن فكرة تكوين هذا الحزب هى فكرة خبيثة من شر ما مُنيت به البلاد».

«موظف كبير فى سراى جلالة مولانا الملك عَنَّ له خدمة لنفسه أن يتسلط على هذه الأمة التعيسة فانتهز فرصة مركزه ومكانته وألّف هذا الحزب تحت رياسته ولأنه لا يستطيع أن يشتغل إلا فى الخفاء بحث عن رجل ذى لقب ضخم يسخره لرياسة هذا الحزب فى الظاهر على شرط أن يكون ضعيف القلب واللسان يفعل ما يُؤمر بلا تردد ولا جدال فلم يجد أمامه إلا صاحبنا يحيى إبراهيم فسخره للرياسة وألبسه ثوبها أمام الجمهور وضم إليه من العائذين به المستمطرين غيث فضله، وآثر أخيرًا على بعض الوزراء وأمالهم إلى صفه

وأصبحت غالبية الوزارة فى يده. وبفضل مركزه اتصل بالمديرين وغيرهم من كبار الموظفين وأخذ يصدر لهم الأوامر لمساعدة هذا الحزب والدعاية له والترويج لجريدته وأخذت أذن الآلة الحكومية تشتغل لهذا الحزب وتروج له فى كل الجهات وأخذ أعوان الحزب يطوفون فى البلاد إيهامًا للناس بأن هناك حزبًا فيه رجال يستطيعون أن يقوموا على أرجلهم أمام الجمهور لبث الدعوة له. وما هم فى الحقيقة إلا موهمين أنفسهم لأن الله يرى والناس يشهدون أن من يحشرون إليهم ومن يدخلون حزبهم ومن يدفعون الجعالة له ونجريدته كلهم مسوقون بيد الحكام ومسخرون لاحتمال هذه الرزيئة تسخيرًا. وكلهم إنما يقبل أن يحشر ويدخل ويدفع افتداء لنفسه من أن يصيبها شىء من أذى الحكام والحكام الذين يفعلون هذا لهم عذرهم. إن منهم كثيرًا من أفاضل الرجال ولكن هؤلاء الأفاضل مكرهون على ما يأتون دفعًا للشر عن أنفسهم كذلك».

«ضج الناس ووصل ضجيجهم إلى كل سمع وضج معهم الدستوريون والوزراء الدستوريون فحاولنا ونحن فى الوزارة أن نخفف من تيار هذا الأذى وتطلّفنا فى القول فلم نفلح. فلما ضاق صدرى من رؤية البلاد تُمزق أخلاقها وأخلاق حكامها فى الأقاليم على هذا الشكل المريع لم أُطِقْ صبرًا وقمت فى غرفة مجلس الوزراء عقب انفضاض إحدى جلساته فأثرت هذه المسألة وصحت بكل قوتى ناعيًا على الاتحاديين هذا التصرف الذميم ناقمًا على مضايقة الحكام للناس وأخذ أموالهم بالباطل لحزب الاتحاد قائلاً: إننا لا نستطيع البقاء فى الوزارة على هذا الحال وأنه إن دام فلا بد لنا أن نخرج ونكون على تصرفات الاتحاديين أشد طعنًا من أى إنسان. وكان رئيس الاتحاد بالنيابة غائبًا إذ ذاك بالإجازة فلم يسمع صيحتى إنما نقلت بالبداهة للرئيس الحقيقى المخفى وراء الستار. ولئن كانت قد خففت بعض الشىء من غلواء القوم إلا أن السيل عاد فطغى وخرجنا من الوزارة وانتهى الأمر بأن أصبح الاتحاديون وحدهم هم ولاة الحكم وأصحاب الحل والعقد والبلاد فى أيديهم».

«إنى فى غنى عن أن أقص عليكم ما تعرفونه جميعًا من أنه لا يوجد فى الحقيقة شىء اسمه حزب الاتحاد وأنه كما تردده بعض الجرائد ليس إلا حزبًا من

قش هشيم. في غنى عن ذلك لأني أعتقد كما تعتقدون أنتم أن الأحزاب لا تتكون بالصناعة ولا الإكراه إنما أساسها فكرة يراها البعض أصلح من غيرها لتسيير أمور البلاد فيتمسكون بها مقتنعين ويهبون للدفاع عنها مستقتلين وقد ظهر لى ولكم أن حزب الاتحاد تكوَّن بالصناعة وليس للاقتناع فيه من نصيب. إن رئيسه كما قلت مسخر يشتغل بالنيابة. وكل أعضائه ظهر أنهم ما بين مؤمل خيرًا لنفسه أو مكره لا بطل إلا بضعة رجال من أصدقائنا انساقوا آسفين يكفى فى مثل هذا الحزب الذى مله الناس ومله الحكام قبل الناس أن يهمله رئيسه الخفى حتى يتداعى ويزول من الوجود. لكن لو أن الأمر فى وجود هذا الحزب مقصور على بضع عشرات أو مئات من آلاف الجنيهات يدفعها الأهلون له ولجريدته لهان ولما فكر فيه أحد فكم من الأموال يضيعها المصريون أو تضيع عليهم وهم عنها لاهون لا يسألون. الا إن شر هذا الحزب أكثر بكثير مما تتصورون».

«أنتم تعلمون أن البلاد جاهدت ما جاهدت حتى تخلى الإنكليز عن الحماية واعترفوا لنا بالاستقلال وخلوا بين الأمة وبين أخذ دستور تتقرر فيه مسئولية الوزراء. وقد أصدر جلالة الملك هذا الدستور. فرغمًا عن الأسباب التى أُشيعت وقت الابتداء فى تشكيل حزب الاتحاد مما جعلنى أرحب به قد ظهر لى أن وجود هذا الحزب خطر على الدستور وعلى سلامة الحكم فى البلاد. إن مولانا الملك حفظه الله وأدام ملكه هو فوق الأحزاب جميعًا وهى عند جلالته سواء. تقوم ما تشاء وتسعى ما تشاء وحبلها جميعًا على غاربها. لكن إن ذلك الموظف الكبير انتهز فرصة وجوده فى خدمة الملك فاشتغل لنفسه وقد وصل إلى أن وضع يده على وزارت ثلاث برمتها من وزارات الدولة، هى الخارجية والحربية والأوقاف. لا يُعين فيها رئيس ولا مرءوس ولا يُبت فيها أمر إلا برأيه فأصبح بهذا عالى الجناب مقصود الرحاب يزدحم على بابه كثير من شباننا المتعلمين - ومنهم فضلاء معدودون - كما يزدحم غيرهم من ذوى الحاجات فيقرب من يشاء ويقصى من يشاء ويعز من يشاء ويذل من يشاء لأن بيده مفاتيح الأمور ومغاليقها وعنده قوة التيسير والتعسير وضع استثنائى لا يحلم به أحد. ومن ذا الذى يحلم

بأن يرزقه الله مكانًا يكون فيه فاعلاً غير مسئول ومتصدقًا على حساب الغير ومسئولية الغير؟».

«ليس هذا فقط بل إن أوامره كما يعرف كل ساكن فى البلاد أصبحت مقدسة نافذة فى كل وزارة أخرى من الوزارات وفى كل مصلحة من مصالح الحكومة المختلفة ينصعق الوزير والوكيل والمدير والمأمور والعمدة والشيخ والخفير إذا ذكر اسمه وإن كان شخصه مختفيًا وراء الحجاب. استفحل أمره ومن شأن من فى مركزه ألا يستفحل أمره لأنه فى مكان خاص من واجب من يحتله أن يسير على قدم مولاه ومولانا الكريم فى الترفع عن المداخلة فى شئون المصالح وترك الناس على حريتهم فيما يأتون وما يدعون وترك أمور الحكومة لأربابها المسئولين دونه عنها. لكنه شاب طمَّاح ذاق لذة نفوذ الكلمة والإشادة بالذكر فتعلقت آماله بأن يضمن لنفسه استمرار ذلك النفوذ. ولما رأى أن دوام حاله من المحال ما دام فى البلد دستور ولها برلمان فيه نواب يحاسبون الوزراء على الجليل والحقير من الأعمال. لما رأى ذلك لم يجد بدًا من التفكير فى أن يضع بالمجلس نوابًا من صنائعه وأن يجتهد فى جعلهم الأغلبية حتى يكون منهم الوزراء وعندها يسقط المجلس فى قبضة يده فيستمر يحركه من وراء الستار على ما يهوَى فلا سائل فيه ولا مسئول ولا حرية ولا دستور وعلى البلد العفاء فإن لم يصل فلتُرجأ الانتخابات وليرجأ تنفيذ الدستور ومن بعده الطوفان».

«تلك نظرية هذا الموظف الكبير التى يريد بها أن يصل فى مصلحة شخصه إما إلى حكومة ظاهرها دستورى نيابى وباطنها أوتوقراطى ذميم وإما إلى التسويف فى تنفيذ الدستور حتى يدوم له النفوذ على كل حال. تلك نظريته التى أعتقد الآن أنها هى التى بعثته على تأليف حزب الاتحاد وتسخير الآلة الحكومية تسخيرًا متواصلاً لخدمة حزب الاتحاد».

«هل تجدون وهذه هى الغاية من حزب الاتحاد إلا أن هذا البلد التعس مقدور عليه أن تُسحق مجهوداته وأن يستمر يعانى البلاء الأليم؟».

«هل تجدون إلا أن هذا الحزب فى حاضره مفسدة لأخلاق الحاكمين والمحكومين وفى مستقبله مصيبة عظمى على دستور البلاد وعلى كيان البلاد؟».

«أترضون إفساد أخلاق أهليكم ومواطنيكم على هذا الشكل الفظيع وأن تنتهى الحال بكم إلى ضياع البقية الباقية من نتائج مجهوداتكم وهو الدستور وأن تكون بلادكم ألعوبة فى يد موظف من الموظفين يقلبها ويقلبكم على ما يريد له هواه؟».

«لا شك أن أحدًا منكم لا يرضى».

«تسألوننى وما العمل وما الخطة التى ينبغى انتهاجها لإزالة شر حزب الاتحاد عن البلاد؟».

«الأمر عندى بسيط. ما دامت الحكومة فى يد هذا الموظف الكبير يأمر فيها بما يشاء فهى حكومة لا يرجى منها خير فى هذا السبيل وعليكم أن تنادوا خاشعين مبتهلين»:

«حنانيك يا نشأت باشا؟ رفقًا بقومك فما خلقوا من حديد لقد أصارتهم الحوادث عظمًا وجلودًا رضاك وغفرانك! ها نحن أصبحنا لا حول لنا معك ولا قوة. ها نحن مُقرُّون بكفاءتك وقدرتك فخفف عنا وطأتك وخفض من بطشك وارفع عنا مقتك وغضبك والله يتولى عنا مثوبتك وهو لا يضيع أجر المحسنين!».

«قولوا له هذا فإن أخذته نعرة الشباب وعزة المركز فأصمَّ أذنيه وأبى واستكبر فقولوا له: إنك أيها الشاب لفى غرور، إن هذه الأمة لا تسكت عن حقها، إنها قديمة العهد فى طلب الدستور وحكم الدستور، ثارت له فأخذته فى سنة ١٨٨١ ثم ما فتئت بعد الاحتلال الإنكليزى تحلم بالدستور وبحكم الدستور. وكثيرًا ما تغنى الناس أيام شورى القوانين والجمعية العمومية والجمعية التشريعية بالدستور وبأن مقام الأمة فوق كل مقام. ولما هبت هذه الأمة فى وجه الإنكليز وخلوا بينها وبين أخذ الدستور وكان ما كان من يحيى باشا إبراهيم إذ أراد إخراجه ناقصًا محذوفًا منه النص على أن الأمة مصدر كل السلطات قد كفى صوت الأحرار الدستوريين حتى إن من خلوا بيننا وبين أخذ الدستور يُكْرِهون نائبك هذا على رد النص لأصله، فالأمة على الرغم منك هى مصدر كل السلطات وهى لا تعرف اليأس فى سبيل المطالبة بحقوقها فإن لم تستردها اليوم

فستنالها غدًا بالطريق المشروع فتبصَّر وقلل من طماحك واترك ما لا شأن لك فيه».

«قولوا لنشأت باشا ذلك وبصروه عاقبة أمره. فإن أخذته العزة أيضًا وأبى وتجبر فليس لكم إلا طريق واحد مشروع ذلك هو الالتجاء إلى حكمة مولاه صاحب الجلالة الملك نضرع إليه أن يعير الأمر لفتة من سامى عنايته فيأمر وزراءه بالإسراع فى إجراء الانتخابات على أى قانون تكون وأن يتركوا الناس أحرارًا فى آرائهم فيها. وأنا ضمين أن الناس لن ينتخبوا إلا الأكفاء القادرين المتدبرين كما أنى ضمين والحال ما أرى أن لن يحدث لا أثناء الانتخابات ولا بعد الانتخابات من الاضطرابات ما يُخشى منه على كيان البلاد ومركزها، فلقد مضى عهد الاضطرابات وأيقن الناس لكثرة ما دق على رءوسهم من المصائب أنه لا بركة فيها وأن كل من يغامر فى شىء منها إنما هو عدو لنفسه ولبلاده مبين».

«هذا رأيى الذى أراه ولا أجد منقذًا للبلاد سواه».

«أيها السادة.»

«إن لكم حقوقًا معلقة فى يد الإنكليز هى موضوع ما اصطلحتم على تسميته بقضية البلاد وأنكم لن تستطيعوا السير فى هذه القضية إلا إذا أصلحتم داخليتكم وعقدتم برلمانكم. إن البرلمان والوزارة البرلمانية هى أداتكم الوحيدة لتولى الدفاع فى قضيتكم والوصول إلى استكمال حقكم فما لم تصلوا إلى عقد البرلمان فكل كلام فى هذا الموضوع فضلة وهباء».

«ذلك ما أردت أن أحدثكم به الليلة ولعلِّى لا أكون أمللتكم».

«وإنى بمناسبة دخول جريدة السياسة فى سنتها الرابعة أجد من الواجب علىَّ قبل أن أختم خطابى أن أوجه باسم حزب الأحرار الدستوريين كلمة الشكر والإعجاب لحضرات الأفاضل الدكتور هيكل بك رئيس تحرير الجريدة وإخوانه المحررين ومن يعاونهم من الموظفين والعمال. إنهم بفضل ما يقومون به بالهمة والإخلاص والكفاءة النادرة المثال من المجهودات اليومية المتواصلة فى سبيل الدفاع عن مصالح البلاد ونقد كل عمل أو رأى يرون فيه فسادًا أو ضررًا، قد

رفعوا من شأن هذه الصحيفة وجعلوا كلمتها محترمة ومركزها الأدبى والمالى ثابتين لا تزعزعهما عواصف الحوادث والتقلبات، وإن الحزب لمغتبط أشد الاغتباط بصحيفة يحرص عليها وعلى جميع القائمين بها ويرجو الله أن يقويهم جميعًا ويعينهم على أداء ما أخذوه على عهدتهم من هذه الخدمة العامة التى هى فى كل بلد من أشرف وأجَلّ ما يقوم به الرجال العاملون».

* * *

افتتاح كلية الآداب بالجامعة

فى أوائل هذا الشهر كان قد تم بناء بضعة الغرف الخاصة بإلقاء الدروس والمحاضرات فى قصر الزعفران (مقر الجامعة المصرية) والتى خُصصت لطلبة كلية الآداب، وقد احتُفل بإتمام هذه الأبنية احتفالاً مقصورًا على الطلبة وأساتذتهم والمتصلين بالجامعة فى الساعة الخامسة بعد الظهر يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٥ وألقى بعض الأساتذة والطلبة الكلمات المناسبة وتناولوا الشاى، وكان يسود هذا الحفل جمال الديموقراطية وبهاء المساواة والإخاء بين التلميذ والأستاذ وإنَّا نتمنى للجامعة النجاح والتقدم.

الباب الحادى عشر

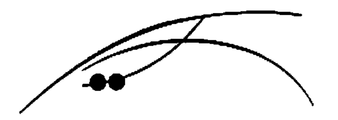
■ شهر نوفمبر

■■

الفصل الأول

دعوة البرلمان بمجلسيه للانعقاد وكيفية عقده

حادثة ٢١ نوفمبر تطور فكرة عقد المؤتمر الوطنى ـ دعوة البرلمان
إلى الانعقاد ـ قرارات الأحزاب ـ احتياطات الحكومة
منع النواب والشيوخ من دخول البرلمان ـ الأمراء والحالة الحاضرة



تطور فكرة عقد المؤتمر الوطنى

مر بنا فى الفصول المتقدمة كيف نشأت فكرة عقد مؤتمر وطنى من جميع الأحزاب المصرية وكيف قابلت الأحزاب هذه الفكرة.

وقد كتبت جريدة المحروسة نقلاً عن جريدة (الريفورم) الفرنسوية التى تُطبع بالقاهرة جملة مقالات، بحث فيها كاتبها فكرة عقد هذا المؤتمر المصرى المكون من جميع الأحزاب السياسية بمصر، فقال فى بعض بحثه ما يلى:

«فما الغرض من عقد هذا المؤتمر؟ وما عسى أن يكون نصيبه من النجاح؟ لقد حدد السير جورج لويد سياسته ولا حاجة بنا لأن نذكر صفوة أقواله. على أن المندوب السامى البريطانى لم يتردد فى أن يبدى عطفه على الأمانى القومية المصرية الشرعية ويظهر من هذا أنه ترك الكلام للزعماء المصريين رجاء حملهم على البحث معه عن تآلف يكون، مع إرضائه لأمانى البلد، حافظًا للمصالح البريطانية فهل تم التفكير فى عقد مؤتمر يجيب هؤلاء جوابًا مشتركًا على ما أبداه السير جورج لويد؟ إننا نشك فى هذا كثيرًا. وهل يتسنى أن يوفِّق أى مؤتمر كان لأن يجمع بين حزب اليسار وحزب اليمين المتطرف فى دائرة واحدة؟ وهل هناك من كل جانب بعض تنازل أساسى؟ هذا ما لا نظنه».

«ولتذليل المصاعب التى أشرنا إليها ولكى يكون من هذا المؤتمر جمعية وطنية فلا مندوحة من اتباع ما يلى:

١ ـ يناط بشخص مستقل ذى نفوذ الدعوة لعقد المؤتمر ورياسته.

٢ ـ يجب أن تكفَّ فى الحال المشاحنات القائمة الآن التى تأخذ بها صحف جميع الأحزاب.

٣ ـ الكف سلفًا عن الانتقاد والتعريض بجميع الذين تتابعوا فى تقلُّد أزمَّة الحكم.

٤ ـ وضع برنامج معتدل يصلح لأن يكون قاعدة لكل عمل يُعمل بالإتقان التام».

وذكر كاتب آخر فى جريدة كوكب الشرق ما يلى:

«فكرة المؤتمر كانت فكرة عامة. ولم يقصد أحد أن يحرم من الدعوة حزب الاتحاد أو أى حزب غيره مهما كان ضئيلاً. ولكن فعل الكلمة التى جاءت بذلك النبأ عن «النظر فى الطريق الموصلة إلى دعوة الحياة النيابية» هى التى أزعجت حزب الاتحاد وجعلته يحارب تلك الدعوة علنًا فيعترف بنفاقه وكذبه إذا انتسب إلى كلمة (الاتحاد) السامية!».

قال: «وهنا لا أجد مناصًا من التصريح بأمر يتساءل عنه الناس طُرًا: وذلك هو موقف الأحرار الدستوريين من فكرة المؤتمر. فلقد بدا من جريدتهم ما يُشتمُّ منه عدم رضاهم عن هذه الفكرة فإن مثل هذا المؤتمر لا بد أن يضع لنفسه برنامجًا ويقرر ميثاقًا قوميًا ويجمع بينهم وبين السعديين والحزب الوطنى المتطرفين فى غايتهم الوطنية فيكون فى أثر ذلك أن يغضب الإنكليز على الأحرار الدستوريين والأولون هم سندهم قديمًا الذى لا يزالون يأملون فى عونه!».

«فيجب والحالة هذه أن يبينوا عن مركزهم تجاه هذه الدعوة ليعلم الناس هل هم مع الأمة ويعتمدون عليها أم أنهم يمالئون الإنكليز فيبرهنون على أنه لم ينفِ كير الزمان خَبَث حديدهم؟!»(١).

(١) كوكب الشرق فى ٢ نوفمبر.

أما جريدة الاتحاد فكتبت تقول:

«إن فكرة المؤتمر فشلت فتحولت إلى مؤامرة. وإن سعد باشا يريد أن يلعب لعبته مع الدستوريين والوطنيين فيتخذهم جنودًا كسائر غوغائه ورعاعه».

وذكرت أن الدستوريين أنشئوا نشيدًا خصّوه بالاتحاديين وهو على نسق النشيد البريطانى المعروف الذى نصه (احكمى يا بريطانيا على البحار)، جاء فى مطلعه: (تحكموا. تحكموا يا حزب الاتحاد سوف ترى مصر كبتروغراد) وقد طبع على البالوظة وتوزّع على الأنصار ليفشوه بين الناس.

ثم أبانت هذه الجريدة استياءها من وقف المشاحنات فى الجرائد السعدية والدستورية والوطنية ضد بعضهم بعضًا وتصدت إلى الفتنة فيما بين هؤلاء الكتاب المتهادنين.

دعوة البرلمان بمجلسيه إلى الانعقاد

انبعثت فكرة عقد مؤتمر يمثل جميع الأحزاب السياسية المصرية لتقرير الوسائل المؤدية إلى إنقاذ الدستور التى سبق أن دعت إليها الصحف فى الشهر الماضى. وخاضت فيها الصحف كثيرًا لإذاعة الفكرة غير أنها بعد ذلك تلاشت لأنها على ما يظهر كانت مقلقة لخواطر بعض الأحزاب، لأن هذا المؤتمر وإن قرر اتخاذ هذه الأحزاب للاحتجاج على أعمال الوزارة التى كانت قائمة فإنه لا يكون عمله حاسمًا ذا تأثير قانونى ذى بال. وكان بعض الأحزاب يرى أن هذا المؤتمر اتخذ من جانب حزب معين من الأحزاب وسيلة لابتلاع الأحزاب الأخرى فتتلاشى تلك الأحزاب فيه. أو على الأقل لسيطرته عليها.

تطورت فكرة عقد المؤتمر إلى فكرة دعوة البرلمان بمجلسيه إلى الانعقاد فى يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر كما تقضى بذلك نصوص الدستور، وتحدثت الصحف بهذه الفكرة الجديدة فلم تسغها جريدة الاتحاد. وكان من روايتها أن سعد باشا لم يقنط من فشل فكرة عقد المؤتمر فأوعز إلى رجاله أن يقوموا بحركة أخرى هى الدعوة إلى عقد مجلس الشيوخ، فقام أحد أعضاء

هـذا المجلس من السعـديين وتولى ذلك الأمر فأذاع دعوته التى نشرتها له الصحف.

«لعقد اجتماع يبحث فيما آلت إليه حالة البلاد الآن وإبداء رأى حضراتهم فيها»[1].

وكان موعد هذا الاجتماع فى ٨ نوفمبر. ولكن جريدة الاتحاد نبهت الأفكار إلى أن مجلس الشيوخ لا يجتمع وحده إلا فى أمور مخصوصة عيَّنها القانون لم تكن موجودة فى الحالة الحاضرة.

بعد ذلك بدأ رئيس تحرير جريدة الأخبار ينشئ الفصول القانونية بلزوم انعقاد مجلسَى البرلمان فى يوم ٢١ من شهر نوفمبر تنفيذًا للمادة ٩٦ من الدستور، وفحوى هذه المادة:

«أن يدعو الملك البرلمان سويًا إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر. فإذا لم يدْعُ إلى ذلك يجتمع المجلس بحكم القانون فى اليوم المذكور».

وعلى ذلك اتفقت الجميع آراء الكتَّاب والباحثين أن عقد البرلمان بموجب هذه المادة مشروع ولازم ولكنها اختلفت فى المبدأ من أنه قد صدر مرسوم ملكى بحل مجلس النواب فهل يبقى لهذا المجلس صفة نيابية أم لا؟ فقال بعضهم إن هذا المرسوم باطل (وهو رأى السعديين) لأنه يحل المجلس بعد حله الأول بسبب واحد وهذا ما يحرمه الدستور. وقال البعض الآخر إن هذا المرسوم له صفة القانون ولكنه تضمن ميعادًا معينًا لدعوة المندوبين لانتخاب النواب الجدد وهو الميعاد الذى لا يتجاوز شهرين ابتداء من تاريخ حل المجلس القديم بموجب المادة ٩ من الدستور، فيجب أن يعقد المجلسْ الجديد فى عشرة الأيام التالية لتمام الانتخاب بمقتضى هذه المادة نفسها. ولما كان صدور المرسوم المذكور فى ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ فبعد مضى هذه المدة القانونية يقتضى أن يباشر المجلس المنحل أعماله (وهذا كان رأى الدستوريين).

---

(١) الاتحاد فى ٧ نوفمبر.

فتصدت الصحف المعارضة للحكومة بالرد على ذلك. فقال بعضها إن فى قبول هذا المبدأ قد يتم للوزارة أن لا تعمد لإجراء الانتخابات إلى الآن فأين يبقى الدستور وكيف يكون مصير البرلمان؟ وقيل أيضًا إن الأصل بقاء الحكم النيابى وسيطرته على أعمال الحكومة واستعمال النواب حقهم فى التشريع والمادة ١١٤ من الدستور تبرهن على ذلك لهذا النص: «تُجرى الانتخابات العامة لمجلس النواب فى خلال الستين يومًا السابقة لانتهاء مدة نيابته وفى حالة عدم إمكان إجراء الانتخابات فى الميعاد المذكور فإن مدة نيابة المجلس القديم تمتد إلى حين الانتخابات المذكورة». على أننا نجد فى فرنسا مثلاً أنه حتى فى حالة إعلان الحرب على البلاد لا تستطيع وزارة القيام إلا بالتدابير الضرورية المتحدة مع تقديم ميعاد الانتخاب؛ حتى ينتقل كل شىء إلى يد السلطة التشريعية.

وفى الدستور غير نص المادة ١١٤ ما ينهض حجة على أن نيابة النائب تبقى قائمة إلى أن يُنتخب النائب الذى يخلفه. وفى الدستور المصرى أيضًا المادتان ٥٢ و٥٤ اللتان تسمحان بدعوة المجلس المنحل بوجه شرعى إلى الانعقاد فى حالة وفاة الملك أو خلو العرش. ومثل الهيئة النيابية فى دوام البقاء مثل دوام العرش وإن مات صاحبه كما يقول المبدأ المعروف «مات الملك ليحيا الملك».

فلنواب البلاد وشيوخها أن يجتمعوا من تلقاء أنفسهم إذا لم تدْعُهم الحكومة للاجتماع؛ لأنهم فى هذه الحالة يكونون مدعوِّين من جانب الدستور نفسه كما قال الأستاذ اسمان:

"C'est alors la constitution pui les convopne".

وقالت جريدة الأخبار:

«وحيث إن البلاد ليست فى حرب وليست الأحكام العرفية قائمة فلا يجوز إذن لأية حال، تعطيل حكم من أحكام الدستور»:

"Aucune disposition da le prèsente constitution nepeut, sans quel pretexte que ce soit, ètre suspendue".

«ولقد قال سعد باشا فى خطبته الأخيرة التى نشرتها الصحف: (وإنَّا مستعدون لأن نجمع البرلمان من تلقاء نفسه يوم ٢١ نوفمبر وراغبون فى ذلك كل الرغبة. ولكننا محتاجون. فى استعمال هذا الحق ودوام التمتع به، إلى قاضٍ يحميه بعدله. فإنه لا يكفى للتمتع بالحق أن يكون ظاهرًا ولا أن تكون الرغبة فى استعماله شديدة والقاضى - فى موضوعنا - هو الأمة التى هى فوق السلطات جميعها فإليها نرفع الأمر ومنها ننتظر القول الفصل)، ثم قال فى مكان آخر: (ولو كان الأمر للحق وحده لما قبِل البرلمان الانفضاض بناء على ذلك الأمر الباطل ولكن الأمر عندنا ليس للدستور ولا للحق بل للقوة)».

فقال رئيس تحرير جريدة الأخبار فى مقابل هذا الكلام ما يلى:

«لا يجوز أن يتراجع الحق لمجرد افتراض أن القوة لا بد أن تعتدى عليه بل يجب على الحق وأنصار الحق أن يقوموا بواجبهم إلى النهاية فإن أقل نتيجة نستفيدها من ذلك هو أن نسجل على القوة عدوانها ويكون الحق بذلك قد دافع عن سلطته وشرفه. وليس من عيب عليه إذا فشل فى ميدان النضال. وإنما العيب فى أن يتراجع قبل أن يقوم بواجبه ويذود عن شرفه. ولقد قيل لزعيم سياسى فى ظروف كالظروف التى تمر بنا الآن، لا فائدة من أن يقف الحق فى وجه القوة لأنه لا بد أن يبوء بالفشل، فكان جواب الزعيم على ذلك: إذا قمنا بهذه المعركة خسرناها، كما تقول وكما أظن، ولكننا إذا لم نقم بها خسرنا الشرف وإنى أوثر فقدان النصر فى النضال على فقدان الشرف»[1].

قرارات الأحزاب المختلفة

هذا، ولقد اجتمع الحزب الوطنى فى ١٢ نوفمبر وأصدر قراره بوجوب اجتماع المجلس القديم بعد أن صار أمر حله باطلاً ومُلغًى، ودعا أعضاءه فى مجلس النواب والشيوخ وكل من ينحو نحوهم ويسير سيرتهم أن يذهبوا إلى دار البرلمان فى يوم السبت ٢١ نوفمبر. وكذلك وقَّع النواب والشيوخ السعديون فى

(١) الأخبار فى ١٦ نوفمبر.

٢٠ نوفمبر احتجاجًا إلى الرأى العام يعلنون فيه (أنهم متمسكون بنيابتهم عن الأمة التى لم تفارقهم فى أى زمان ومكان وأنهم لا يفترون عن محاولة الاجتماع ما وجدوا إليه سبيلاً معتقدين أن الحق يؤيدهم والأمة تنصرهم وأن الله معهم) واجتمع حزب الأحرار الدستوريين فى مساء يوم ٢٠ نوفمبر وقرر مثل هذا القرار. ووقع جمع كبير من النواب والشيوخ فى ذلك اليوم على قرار رفعوه إلى وزراء الدول المفوضين فى مصر قالوا فيه: (إن كل عمل زاولته أو تزاوله دولتهم مع الحكومة الحالية أو أية حكومة أخرى غير دستورية إنما هو عمل باطل لا يلزم الأمة المصرية بشىء سواء فيما يختص بالمعاهدات أو غيرها من الاتفاقات الأرضية أو المالية أو من أى نوع).

احتياطات الحكومة

أما الحكومة فقد أصدرت ثلاثة بلاغات أحدها باسم مجلس الوزراء، قالت فيه: (إنها قررت أن تمنع بالقوة، كل اجتماع داخل البرلمان أو فى مكان آخر. وعلى ذلك ترجو من النواب السابقين ومن أعضاء مجلس الشيوخ أن يمتنعوا عن محاولة عقد اجتماع غير مشروع).

والثانى من وزير الداخلية ويقضى بمنع اجتماع البرلمان وقال فيه معاليه: (إنه قد كلف الجيش بالمحافظة على النظام وإن تعليمات الجيش تجيز للضباط أن يصدروا أوامرهم بإطلاق الرصاص فى أحوال كثيرة منها التهجم على الجنود أو الامتناع عن التفرق بعد التنبيه بذلك وبإلقاء القبض على كل مشاغب. وإن تعليمات البوليس تقضى بتفريق كل احتشاد أو تجمهر ومنع كل مظاهرة والقبض على كل من يشترك فى أى اجتماع أو موكب أو مظاهرة إلى آخر ما جاء فيه من صور الوعيد بالقبض وإطلاق النار وعمل كل ما يُستطاع لخلق الثورة ولو لم تكن بالبلاد ثورة كما قالت جريدة السياسة)[1].

البلاغ الثالث نشرته وزارة المعارف تتوعد فيه الطلبة بتوقيع العقاب الشديد على الذين يقومون منهم بالمظاهرات أو يُضْربون عن الدرس.

(١) السياسة فى ١٩ نوفمبر.

وقالت جريدة البلاغ بهذا الشأن ما يلى.

«غير أنه يجمُل بنا أن نفضح الحيلة التى حاولت الوزارة أن تبرر بها موقفها، فقد زعمت أن لجنة المستشارين الملكية، وهى أكبر هيئة قانونية فى البلاد، وقد فصلت فى الظروف الحاضرة وبعبارة أخرى أنها أفتت بعدم جواز اجتماع الشيوخ والنواب وبأن للحكومة أن تستخدم الحديد والنار فى منع هذا الاجتماع فإما أن هذه اللجنة أفتت أو لم تفت فلا شأن لنا به. وإما أن هذه اللجنة هى أكبر هيئة قانونية فى البلاد فهذا ما لا نوافق عليه لأن لجنة المستشارين الملكيين ليست سوى جماعة من رجال القانون تستخدمهم الحكومة للاسترشاد برأيهم فى المسائل القانونية وللدفاع عنها فى المحاكم. فهم والحكومة كالمحامى وعميله، وكثيرًا ما أفتت هذه اللجنة فتاوى حكمت ضدها المحاكم وباءت الحكومة فى القضية بالخسران»[1].

وفى مساء الجمعة ٢٠ نوفمبر، توزعت قوات الجيش على الشوارع ودار البرلمان وقد أخذت فى التدرب على الحركات الخاصة بتشتيت المظاهرات والتجمهر وكيفية معاملة الذين يخالفون الأوامر الصادرة إليهم بشأن ذلك. وقد وصفت جريدة السياسة هذه الاستعدادات بقولها:

«وفى صباح يوم ٢١ نوفمبر سيكون حول البرلمان وفى داخله نحو ألف وثمانمائة من الجند خلا من عُهد إليهم من البوليس بحراسة أفواه الشوارع. فأما والبلاد هادئة ونوابها يريدون أن يعيدوا إليها الحياة النيابية فما تفعله الحكومة من ذلك أشبه الأشياء بهذه الجنود التى تراها على المسارح تحشد وتُجند وتُجيَّش لتسد ما فى خيال المؤلف من شهوة فى التجنيد والحشد وما هو إلا أن يسدل الستار حتى تنصرف إلى دارها بسلام».

وقد سلم معاون بوليس البرلمان مفاتيح جميع مكاتبه وغرفه إلى قائد القوة التى عهد إليها فى المحافظة على الدار، فوضعت هذه المفاتيح فى كيس خُتم بالشمع الأحمر طبقًا للأوامر الصادرة بذلك.

---

(١) البلاغ فى ٢٠ نوفمبر.

وقالت جريدة كوكب الشرق ما يلى:

«علمنا أنه صدرت تنبيهات إلى سائقى سيارات الأجرة (التاكس) بأن لا يسيروا فى الشوارع الموصلة إلى دار البرلمان وأن لا يحملوا ركابًا يقصدون إلى تلك الجهة غدًا وأن كل من يخالف ذلك تسحب منه الرخصة وقد فهمنا أنه عقب هذه التعليمات تقرر أن يمتنع سائقو السيارات عن العمل فى هذا اليوم».

وذكرت جريدة الأخبار أنها علمت أن كثيرين من النواب والشيوخ اضطروا، حيال تهديد الحكومة لهم، أن يرسلوا إلى مندوبيهم الذين انتخبوهم ليحضروا إلى العاصمة ويسيروا معهم عند ذهابهم إلى البرلمان. كما علمت أن كثيرًا من حضرات المحامين كانوا يتداولون فيما بينهم للإضراب عن العمل والعودة إلى الموقف الذى وقفوه سنة ١٩١٩ إذا كانت الحكومة تنفذ تدابيرها التى هددت النواب والشيوخ بها، بالرغم مما تنطوى عليه هذه التدابير من المبالغة فى انتهاك حرمة الدستور ومن العدوان على الأرواح والحريات.

ثم قالت:

«إن أقل ما يحرِّمه الدستور فى الإجراءات الحاضرة احتلال حرم البرلمان بقوة الجيش المسلحة فإن المادة ١١٧ من الدستور تنص على أنه لا يجوز (لأية قوة مسلحة الدخول فى المجلس ولا الاستقرار على مقربة من أبوابه إلا بطلب من رئيسه)»[1].

ثم إن دولة سعد زغلول باشا أذاع نداء إلى الأمة مؤرخًا فى ١٩ نوفمبر قال فيه:

«واعلموا أن القوة التى يضعونها فى طريق نوابكم يصفُّونها ويقلدونها سيوفها ستكون أكبر مظاهرة تجلى فيها حقكم المهضوم ويظهر باطلهم الغَشُوم وتسجل عليهم عار تعطيل الحياة النيابية وتخلد لكم فخار السعى فى أعمالها فلا تنزعوا عنهم بالهياج لباس ذلك العار ولا تحرموا أنفسكم من تاج هذا الفَخَار».

---

(١) الأخبار فى ١٩ نوفمبر.

وأرسلت اللجنة السعدية للسيدات التماسًا لجلالة الملك بواسطة معالى كبير الأمناء ذكرت فيه:

«إن اللجنة تلتمس من جلالتكم إنصاف أمتكم المخلصة من جور وسوء تصرف الحكومة الحالية التى تئن البلاد تحت حكمها. وهى تطلب من جلالتكم أن تتكرموا بدعوة البرلمان إلى الانعقاد حتى يُصان الدستور من عبث العابثين».

ومما يجدر ذكره هنا المقال الذى أنشأته جريدة (مصر) الذى خاطبت به دار النيابة لأنه كان يستفز كل شعور حساس. وقد كانت خاتمة المقال العبارة التالية:

«لا تحزنى أيتها الدار فكل عتاد إلى دمار والزمان أقوى من الطغيان. وكم مثلك من دُور قد أغلقتها يد واحدة ففتحتها أيدٍ عديدة والله ولى الصابرين»[1].

منع النواب والشيوخ من دخول البرلمان

وبالفعل عسكرت قوات الجيش المصرى التى ساقتها الوزارة لتأييد فكرتها يوم الجمعة ٢٠ ومساءه فى دار البرلمان وفى سراى الإسماعيلية، وافترش الجنود والضباط بحكم الوزارة بطانياتهم وأكلوا البقسماط وناموا نوم الغرار. ففى أخريات الظلام ونور الشمس لم ينبثق خرجت هذه الصفوف المتراصة شاكية السلاح حاملة البنادق وأحاطت بجميع الشوارع والأزقة النافذة إلى دار النيابة على مسافات طويلة، وتمت بذلك سلسلة استحكامات دار النيابة التى صارت كالقلعة، وعزلت هذه الدار عما سواها فلا يصل إليها واصل إلا على جسر من الدماء على قول جريدة البلاغ!.

وقد وقفت فرقة من «الكشافة» فوق قبة الدار من عسكر يقودهم ضابط فى أيديهم النظارات لاستطلاع طلائع العدو عند حضورهم إلى دار النيابة: ورابطت سيارات ضخمة مملوءة بعساكر البوليس مسلحة أيديهم بالعصىّ الغليظة أمام مداخل دور الوزارات الخارجة عن منطقة الحصار، وأرسلت كذلك قوة من رجال البوليس إلى المدارس للوقوف بجانبها والمحافظة عليها.

---

(١) مصر فى ٢١ نوفمبر.

وفى صبيحة يوم ٢١ نوفمبر، طاف كثير من المظاهرات التى ألفها الطلبة شوارع المدينة وهم يهتفون بحياة الدستور وحياة سعد زغلول باشا، فكان ضباط الجيش يأمرون بإقفال أبواب الوزارة التى تمر بها المظاهرات.

وحدث أن سعد باشا مر برجال أورطة من الأورَط خارجًا من داره فأدى بعض الضباط لدولته التحية العسكرية. وحدث كذلك أن بعض التلميذات أقمن مظاهرة فأصدر الضابط الموكل بحراسة هذه الدار أمره بإقفال كل الأبواب، فحدث منظر غريب يثير الشجون إذ سارع الضابط والجنود إلى التصفيق الطويل لهتاف التلميذات المتظاهرات.

الاجتماع التاريخى للبرلمان

بات كثير من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب بفندق الكونتيننتال حيث كان دولة زيور باشا يسكن، فلما أصبح يوم ٢١ نوفمبر تم اجتماع البرلمان بالفندق المذكور. وكان وزير الداخلية قد علم بمبيت الأعضاء بغرف هذا الفندق فأراد أن يدبر حيلة تبطل حيلتهم فلم يوفق إليها، ولا يغيبن عن الأذهان أن ليس لمعالى الوزير أية سلطة على فندق أصحابه شركة أجنبية.

افتتحت الجلسة فى منتصف الساعة الحادية عشرة صباحًا بهيئة مؤتمر انتُخب لرياسته أكبر الأعضاء سنًا وهو سعد باشا زغلول. ثم وافق الأعضاء الحاضرون بالإجماع على القرار الآتى:

«تنفيذًا لأحكام المادة ٩٦ من الدستور اجتمع أعضاء البرلمان يوم السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ وأرادوا عقد المجلسين فى دار البرلمان فمنعتهم القوة من الوصول إليه وعلى ذلك اجتمعوا اليوم بفندق الكونتيننتال وتكامل عددهم القانونى وبعد المناقشة فى الحالة الحاضرة قرروا بالإجمال ما يأتى»:

«١ ـ الاحتجاج على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور وعلى منع الأعضاء من الاجتماع فى دار البرلمان بقوة السلاح.

٢ ـ اعتبار دور الانعقاد موجودًا قانونًا واستمرار اجتماعات المجلسين فى المواعيد والأمكنة التى يتفق عليها الأعضاء.

٣ ـ نشر هذا القرار فى جميع الصحف».

وعلى هذا انسحب حضرات الشيوخ إلى قاعة أخرى وبقى النواب وحدهم فى القاعة برياسة سعد باشا، ثم أعلن سعد باشا افتتاح الجلسة وطلب انتخاب مكتب المجلس فكانت النتيجة كما يأتى:

«سعد باشا للرياسة ومحمد محمود باشا وعبد الحميد بك سعيد وكيلان وويصا واصف وعلى بك الشمسى وعبد الجليل أبو سمره أفندى وأحمد بك عبد الغفار سكرتيريون وعلى بك حسين وشوقى بك الخطيب وعبد المجيد بك رضوان مراقبون».

ثم نظر المجلس فى قرار المؤتمر السالف الذكر فأعاد الموافقة عليه بالإجماع وقرر بالإجماع كذلك أن تضاف إليه الفقرة الآتية، وهى:

«ثانيًا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة الحاضرة طبقًا للمادة ٦٥ من الدستور».

وقد أمضى حضرات الشيوخ القرار، وتقرر بالإجماع ندب وفد مؤلف من حضرات أصحاب السعادة والعزة فتح الله بركات باشا ومحمد محمود باشا وعبد الحميد سعيد بك لرفع القرار إلى حضرة صاحب الجلالة الملك.

وعقب ذلك انفض الاجتماع.

ومن لطيف ما لوحظ أن هذا الاجتماع قد وقع فى نفس المكان الذى كان يقيم فيه دولة زيور باشا. وأنه فى ذلك اليوم غادر الفندق وهو يرى جموع الشيوخ والنواب يموجون فيه تحت سمعه وبصره وهو لا يستطيع حراكًا، فلم يسعه إلا تحية المجتمعين وقت مغادرته الفندق قاصدًا مكتبه برياسة مجلس الوزراء. حتى إذا وصل إلى الشارع ألفى الشعب محتشدًا أمام الفندق يؤيد نوابه فى وجه

رئيس الوزارة وهو يهبط سلم الكونتيننتال هاتفًا: (نريد الدستور... احترموا حقوق الشعب واستقيلوا!).

هذا، ولقد كتبت جريدة الاتحاد لسان حال الوزارة تقول تعليقًا على هذا الاجتماع ما يلي:

«فعلى فرض أن الاجتماع مشروع فإن القرارات باطلة أولاً: لاجتماعهم فى غير المكان المعد لذلك. وثانيًا: لاجتماعهم بصفة مؤتمر فى غير الأحوال المنصوص عليها فى الدستور. وثالثًا: على فرض جواز اجتماع مؤتمر فإن الأغلبية المطلقة من أعضاء مجلس الشيوخ لم تتوافر لأن الحاضرين منه لم يتجاوزوا العشرين على أكثر تقدير»[1].

ولكن الصحف الأخرى قالت إن عدد الحاضرين من الشيوخ كان زيادة عن المقدار الذى ذكرته جريدة الاتحاد، فقد بلغ الخمسة والأربعين شيخًا. ثم إن المؤتمر انقسم بعد ذلك إلى مجلسين وخرج من صفة المؤتمر وأن القوة القاهرة أحاطت بدار النيابة فما أمكن الدخول إليها، فتُعد كأنها احترقت ولم تعد صالحة للاجتماع.

وفى يوم ٢٢ نوفمبر، بعث حضرات مندوبى البرلمان المصرى برقية إلى معالى كبير الأمناء يلتمسون من معاليه تحديد موعد لمثولهم بين يدىّ حضرة صاحب الجلالة الملك، فرفع قرارات المؤتمر للأعتاب الملكية.

وفى نظير كل ذلك اجتمع حزب الاتحاد وأعلن فى قراره الذى اتخذه فى اجتماعه هذا (أنه يؤيد الوزارة الحاضرة فى سياستها التى غايتها إعلاء شأن الوطن وإسعاد البلاد ونشر العدل والطمأنينة فى سائر أنحاء القطر المصرى والتعجيل فى إعادة الحياة النيابية وتنفيذ أحكام الدستور الذى لا يعتبره بذاته غاية وإنما هو وسيلة لتحقيق الأغراض السابق ذكرها ويستنكر اتخاذ الدستور وسيلة لتحكيم الشهوات ومحاربة الكفاءات والاعتداء على حرية الأفراد).

---

(١) الاتحاد فى ٢١ نوفمبر.

وقد وصفت جريدة الاتحاد هذا الاجتماع (بمهزلة الكونتيننتال) كما وصفته الصحف الإنكليزية بأنه مهزلة[1]. ولكن جريدة كوكب الشرق وصفته بقولها:

«الأمة العزلاء تنتصر على الحكومة المسلحة وزادت على هذه العبارة التى اتخذتها عنوانًا لمقال رئيس قولها: لقد خسرت إنكلترا فى نصف ساعة ما بنته فى سنين»[2].

وقالت جريدة السياسة:

«إن الوزارة لا تزال فى حيرة وارتباك من جراء اللطمة التى أصابتها يوم السبت وكانت، بعد أن عجزت حياتها، تريد إصدار بيان أعدته فعلاً لإعلانه ثم صدرت إليها تعليمات بعدم نشره(1) وقد اتصل بنا أن وزير الداخلية، بعد أن فشل مع زميله وزير المعارف فى الوصول إلى محاكمة النواب والشيوخ الذين اجتمعوا يوم السبت، أصدر أوامره إلى الحكمدارية بمنع اجتماع آخر يعقده مجلس النواب وقد نبه أصحاب الفنادق إلى وجوب إخطار الحكومة عن أى اجتماع يُعقد فى فنادقهم»[3].

وذكرت الصحف أن موسى فؤاد باشا وزير الحربية أرسل إلى اللواء سبنكس باشا مفتش عام جنود الجيش المصرى، يبلغه حادثة تأدية التحية العسكرية التى أداها بعض الضباط إلى دولة سعد باشا أثناء خروجه من منزله إلى فندق الكونتيننتال فى صبيحة يوم ٢١ نوفمبر وعند عودته إلى منزله. وحادثة تصفيق بعض الجنود والضباط إلى هتاف التلميذات اللائى كن يقمن بمظاهرات فى ذلك اليوم. وختم كتابه طالبًا إجراء تحقيق دقيق لمعرفة المسئولين عن هاتين المخالفتين.

وذكرت «البلاغ» أنه قد أُجرى التحقيق وأسفر عن توقيع الجزاء على الأورطة السادسة المشاة. وهذا الجزاء يقضى بأن تقوم الأورطة المذكورة على اختلاف

---

(١) الاتحاد فى ٢٢ نوفمبر.

(٢) كوكب الشرق فى ٢٣ نوفمبر.

(٣) السياسة فى ٢٤ نوفمبر.

رتبها بطابور زيادة لمدة ساعتين تبتدئ من الساعة الرابعة بعد الظهر إلى الساعة السادسة مساء، وأن يظل هذا الأمر نافذًا إلى أن تصدر أوامر أخرى[1].

الأمراء والحالة الحاضرة

ما فتئ أصحاب السمو الأمراء يهتزون لكل حادث ذى بال يمر بالبلاد ويتعلق بحياتها الوطنية. فإنه لما اشتد الأمر ووصل إلى ما وصل إليه دعا حضرة صاحب السمو السلطانى الأمير كمال الدين حسين حضرات أصحاب السمو أمراء الأسرة الملكية، إلى اجتماع خاص للنظر فى الحالة الحاضرة بعد اجتماع البرلمان ومعارضة الوزارة فى تنفيذ قراراته وإذا حاولت الوزارة منع اجتماعه. فلبى حضرات أصحاب السمو الدعوة وعُقد فى مقر سمو الداعى اجتماعٌ تاريخىٌّ عظيمٌ شهده الأمراء محمد على وكمال الدين حسين وعمر طوسون وجميل طوسون وعادل طوسون ومحمد عباس حليم وغيرهم، وبعد البحث والنظر قرروا أن يكلفوا حضرة صاحب السمو الأمير يوسف كمال بحمل كتاب إلى جلالة الملك، ذكروا فيه أن نواب الأمة قرروا عودة الحياة النيابية وأن عدم إجابة هذه الرغبة الجليلة تثير القلق ولا يتفق مع رغبات جلالته ومن ثَم يرفع الأمراء صوتهم بجانب صوت نواب الأمة وشيوخها. وقد سافر صاحب السمو الأمير يوسف كمال إلى الإسكندرية صباح يوم ٢٣ نوفمبر لأداء هذه الرسالة، وحظى فعلاً بمقابلة جلالة الملك ورفع إلى جلالته كتاب الأمراء.

ولقد قالت جريدة «البلاغ» على ذكر هذا الاجتماع:

«إن أصحاب السمو الأمراء يفتحون الطريق إلى أداء واجبات كثيرة لا تزال تنتظر الأداء. يفتحون الطريق لجميع طبقات الأمة أن تعلم اليوم كذب أولئك الدجالين المشعوذين الذين كانوا ولا يزالون يدعون أن المطالبين بتنفيذ الدستور واستئناف الحياة النيابية مُتَّهمون فى إخلاصهم للعرش وولائهم لصاحب الجلالة الجالس عليه. فإن أولئك الدجالين لا يسعهم ـ وإن احترفوا فى الكذب والافتراء

(١) البلاغ فى ٢٩ نوفمبر.

- أن يجترؤوا على اتهام أمراء البيت المالك لضعف الإخلاص لذلك البيت وجهل الواجب عليهم لكبيرهم الجالس على عرش مصر. فاليوم يعلم من لم يكن يعلم أن الإخلاص للعرش وللأمة هو الذى يحدو بالنواب وبغير النواب إلى المطالبة باحترام الدستور وإنقاذ البلاد من حكم الفوضى والاستبداد وأن الجانب الذى يصح أن يُتهم فى إخلاصه للعرش وولائه للملك إنما هو الجانب الذى يحاربه الأمراء والشعب على السواء».

لم تشأ الوزارة إزاء كل ذلك أن تُظْهر اهتمامًا بمطالب الشيوخ والنواب والأمراء وإرادة الشعب؛ بل أظهرت لكل هذه الإرادات عنادًا وصمَّمت على المضى فى الخطة التى دأبت عليها منذ توليها الأحكام، وعلى ذلك قالت جريدة الأخبار بهذه المناسبة ما يلى ضمن مقال افتتاحى:

«سقطت الوزارة لو أنها مصرية. ولكن كلاًّ ما هى بمصرية. ثم كلا فما هى بمصرية! تلك وزارة من أبناء التاميز. ذرية آل سكسون. وَلِيَت أمورنا ونحن كارهون. وهل يمترى فى هذا أحد؟ لو كانت الوزارة مصرية لها قلوب مصرية لسقطت وربك لحينها!»[1].

وأنشأت جريدة البلاغ تقول:

«إن الوزارة أفضت بكلمات إلى مراسل إحدى الصحف الإنكليزية تقول فيها: (إن ما جرى يوم السبت حادث روائى وتمثيل هزلى لما جرى فى فاتحة الثورة الفرنسية! وإن المصريين الذين أرادوا التشبه بميرابو الفرنسى عادوا إلى بيوتهم كما يرجع الأولاد الطائعون ترمقهم نظرات والدهم الضاحك منهم). وهذه سلوى لا تجوز على أحد ولم يقبلها حتى مراسل الصحيفة الذى اختاروه للتحدث إليه فإنه عقَّب على هذا الحديث بقوله: (إنه ليس من الحكمة وسداد الرأى الأخذ بهذا الكلام إذ يستحيل أن يتجاهل المرء خطورة التصريحات التى صرح بها زغلول باشا عن بطلان تصرفات الحكومة منذ ٢٨ مارس الماضى)»[2].

---

(١) الأخبار فى ٢٦ نوفمبر.

(٢) البلاغ فى ٢٦ نوفمبر.

واقترحت هذه الجريدة على مجلس النواب أن يشرع فى جلسته القادمة فى توجيه التهمة إلى الوزراء بالجرائم التى ارتكبوها منذ تولوا الحكم إلى الآن. ومن حقه أن يوجه التهمة وأن يقرر المحاكمة. وإنما تحول بينه وبين التنفيذ مسألة شكلية تتعلق بالهيئة التى تنتدب القضاة للاشتراك فى تأليف المجلس المخصوص الذى من اختصاصه محاكمة الوزراء. على أن التنفيذ ليس من شأن مجلس النواب. وإنما عليه أن يستعمل حقوقه والا يقصر فى واجبه. وقد يُستحسن فى هذه المناسبة أن يستفتى حضرات علماء الدين فى حكم الوزارة الحانثة باليمين. هل يجوز لها أن تلى الأحكام وهل تجب لها طاعة على الناس؟ وترجو أن يهتم حضرات العلماء الأجلاًء بهذه المسألة أضعاف اهتمامهم بمخالفة قاضٍ شرعى لما يفرضونه فيه من واجبات اللياقة (يقصد الكاتب الأستاذ الشيخ علىٍ عبد الرازق) وما يحتمونه عليه من العقائد والآراء[1].

ولاحظت جريدة السياسة أنه لما أصدرت الحكومة الحاضرة قرارها بمنع اجتماع البرلمان ذكرت فى ختامه أنها ستعجل بإصدار قانون الانتخاب تخديرًا للأعصاب. ولكن النواب والشيوخ لم يخضعوا لقرار المنع واجتمعوا وأصدروا قرارهم بعدم الثقة بالوزارة، فالحكومة الحاضرة هى حكومة تستند على ثمانية نواب من بينهم ثلاثة أو أربعة من الوزراء لا تستطيع أن تشرع لأمة نوابها أكثر من مائتين. هذا إلا أن يكون للتشريع فى مصر قواعد غير قواعد التشريع فى سائر بلاد العالم. وإلا أن يكون الذين يشرعون لمصر ليسوا هم المصريين بل أمة أقوى منهم تريد أن تلزمهم بالقوة ما لا يرتضون. وهذا ما لا وجود له بعد تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وبعد أن صرح مستر شمبرلين وزير خارجية إنكلترا أخيرًا بأن دستور الحكم فى مصر إنما أمره إلى دستور ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣[2].

(١) البلاغ فى ٢٦ نوفمبر.
(٢) السياسة فى ٢٤ نوفمبر.

وقـال دولة سـعـد باشـا زغلول فى حـديث جـرى بينه وبين مندوب جـريدة (الانفورماسيون):

«ولقد أقسمنا يوم السبت الماضى أن نضحى بكل عزيز لصيانة الدستور، أى صيانة البرلمان الحالى. وهذا القَسَم يوجب علينا ألا نقيم لقانون الانتخاب الذى تضعه الوزارة الآن أى وزن، وذلك لأن هذه الوزارة ليس لها أدنى حق ولا أدنى سلطة للتشريع ولا سيما فيما يتعلق بتمتع الأمة بسيادتها. وهذه السيادة التى مظهرها وجود البرلمان ينبغى أن يكون ممثلوها هم الذين ينظمونها».

قال المندوب:

«وبعد أن شكرت لدولته تصريحاته هذه سألته هل يجتمع البرلمان قريبًا؟ فأجاب بصراحة: «يجب أن يجتمع البرلمان كلما استطاع إلى الاجتماع سبيلاً مهما كان المكان الذى يختاره لذلك»[1].

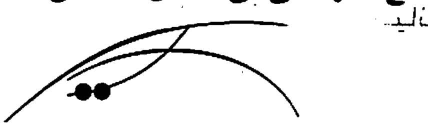
ومما يجب ملاحظته إزاء هذه الحادثة الدستورية الكبرى هو أنه لم يقع أدنى حادث خلالها يعكر صفو الأمن أو ما يثير النفوس ويقلق الخواطر؛ بل على العكس من ذلك ظلت الحالة هادئة تحمل بشائر الود والاتحاد والصفاء بين جميع الأفراد.

■■■

(١) البلاغ فى ٢٦ نوفمبر.

الفصل الثانى

منع الاجتماع فى النادى السعدى لذكرى ١٣ نوفمبر



لا يغيبنّ عن الذاكرة أن الأمة المصرية أخذت على عاتقها إحياء يوم ١٣ نوفمبر يوم بدء الجهاد الوطنى.

وكانت الأحزاب التى تعتقد فى نفسها الإخلاص لقضية الوطن الكبرى تتنافس فى إحياء ذلك اليوم الذى اتُّخذ عيدًا وطنيًا ساميًا.

ففى النشرة الأولى من شهر نوفمبر دعا النادى السعدى أعضاءه وبعض كرام الوطنيين إلى اجتماع خاص بتذاكر شخصية لإحياء تلك الذكرى:

غير أن الصحف نشرت عقب إرسال هذه الدعوة أن وزارة الداخلية قررت منع هذا الاجتماع؛ لكن إدارة النادى لم تتلقَّ أمرًا بهذا المنع فأراد رئيس النادى (فتح الله بركات باشا) أن يحتاط للأمر، فأرسل إلى رئيس الوزراء برقية فى ١٢ نوفمبر طلب فيها المحافظة على حرية هذا الاجتماع ومنع الاعتداء على الحقوق المقدسة، ثم أرسل فى الوقت نفسه للنائب العمومى برقية يرجوه فيها اتخاذ الإجراءات اللازمة لإثبات ما يحصل من الاعتداء على حرية هذا الاجتماع حين حصوله؛ محافظة على حقوق كل مصرى فى دائرة القانون.

ففى الموعد المضروب جاء بعض الأعضاء والمدعوين يريدون الدخول للنادى فمنعتهم القوة التى رابطت هناك وحصلت مناقشة بين هؤلاء وبين الضباط، فلما أصر الأولون على الدخول قابلتهم القوة بالعصىّ الغليظة فجرح بعضهم وسالت

منهم الدماء وترضَّضت أعضاء البعض الآخر من الضرب وتمزقت ملابس غيرهم. وكان المصابون فى هذه الحادثة هم حضرات إبراهيم بك راتب وأبو بكر بك راتب وحفنى بك محمود وحمدى بك سيف النصر وعلى بك الشمسى وأمين بك إسماعيل ومحمود بك لطيف وحسن أفندى يس ومحمد بك العبد والحاج محمد الشعراوى ومحمد بك توفيق حمودة ومصطفى النحاس ومكرم بك عبيد وكلهم من النواب.

ولقد حضر حكمدار العاصمة (رسل باشا) لا ليمنع التعدى بل أراد أن يدخل إلى النادى ليخرج الأعضاء والمدعوين منه، فلما صار بالباب قابله حمدى سيف النصر بك فأراد الدخول فقال له:

«إن هؤلاء الذين دخلوا إنما دخلوا خلافًا لأمر البوليس فيجب أن يخرجوا وقد جئت لإخراجهم».

فقال سيف النصر:

«إننا هنا فى بيتنا وليس لك أن تدخله بغير إذننا».

فقال الحكمدار:

«إذن أدخل مع عساكرى بالقوة وأخرجكم».

فقال سيف النصر بك:

«افعل إذا شئت وخذنا جميعًا للسجن ولكننا سندافع عن أنفسنا. وإنكم لا يحق لكم الدخول إلا بأمر قانونى فأين الأمر الذى معكم».

فقال الحكمدار:

«إذن سآتى بأمر من رئيس الحكومة».

ثم خرج وبعد خروجه دخل الأعضاء وأقفلوا الباب.

وكان النحاس باشا ومكرم عبيد بك قد طلبا حماية النائب العمومى بالتليفون فلم يوفَّقا إلى حسن المخابرة معه، ثم أبرقا إليه وطلبا المبادرة لضبط الواقفة

حال التلبس بالجريمة. وجاء رجال الإسعاف حسب الطلب ولكن القوة حول النادى لم يُسمح لهم بالدخول إلا بعد مضى ربع ساعة من مجيئهم.

ولم يتمكن سعد باشا من المجىء إلى النادى فأحاط به المجتمعون وخطب فيهم فتح الله باشا بركات، ولما فرغ من خطبته اتفقت الآراء على كتابة احتجاج يوجه إلى الرأى العام فكتب فعلاً ونشر فى الصحف. وفى منتصف الساعة السادسة وصل رئيس نيابة مصر لتحقيق الحادثة ففتحوا له الأبواب ودخل، فسمع أقوال المصابين الذين شهدوا الحادثة ثم انصرف فى منتصف الساعة الثامنة.

وكان شارع زغلول باشا منتظمًا بالخيول والجنود والضباط والسيارات، وكان حول بيت الأمة صفان من الجنود يبلغ عددهم ثلاثين على الأقل يمنعون كل إنسان من الدخول.

وكان سعد باشا ملتزمًا إلقاء خطبة فى احتفال ١٣ نوفمبر ولكنه لما لم يتمكن من مبارحة داره ويأتى إلى النادى كما قدمنا تقرر نشر هذه الخطبة فى الصحف السعدية، فما ذكر فيها من الآراء ما يلى:

«إن حكومة اليوم، وهى مصرية الجنس دستورية الشكل، قد حرَّمت علينا هذا الاحتفال الوطنى الذى يخص جميع المصريين بدون استثناء. وذلك ما لم تفعله الحكومة الإنكليزية تحت الأحكام العرفية».

وجاء فيها عن مقتل السردار ما يأتى:

«وكنا أشد الناس سخطًا عليها وأسفًا منها لشعورنا بأننا نحن المقصودون بها. ولأنها ألمت بنا. الأمن سائد. والسكينة شاملة والهم منصرف إلى تحسين العلاقات الخارجية وإصلاح الأحوال الداخلية. ولا صحة لما قيل من أننا قبلنا منع المظاهرات التى رفض البرلمان منعها لأننا لم نتكلم إلا عن المظاهرات المُخلَّة بالأمن العام دون غيرها وهذا النوع من المظاهرات ممنوع بحكم قوانيننا. فما كان ذلك إذعانًا منا بطلب الإنذار البريطانى بل لأنه واجب علينا».

«وما كان يدور بخَلَدنا أن فى البلاد من يقبل تلك المطالب بأى ثمن كان. غير أن زيور باشا وزملاءه أخلفوا ظننا واشتروا بقبولها مناصب الحكم. وزعموا أنهم إنما تولوا هذه المناصب لإنقاذ البلاد! فما أنقذوها ولكنهم أغرقوها! وكان الإنقاذ من الضرر معناه احتماله لما أبينا هذا الإنقاذ. ولكن عيبنا أننا لم نفهم فهمهم ولم ندرك إدراكهم ونظنه عيبًا لا علاج له بل هو عيب لا نريد شفاء منه!!».

ثم قال:

«إن الوزارة الحاضرة اغتصبت السلطة التشريعية التى للأمة وحدها وأهملت قانون الانتخاب الذى قرره البرلمان بمجرد تعنُّتها».

ثم نوّه عن سوء الإدارة فى عهد هذه الوزارة ذاكرًا:

«إن دفاتر النيابات وسجلات المحاكم وأوراق البوليس تثبت أن عدد الجنح والجنايات التى ارتكبت فى زمانها لكثرتها لا تقبل النسبة بينها وبين الحوادث الجنائية التى جرت فى زمن وزارة الشعب. وكل ادعاء خلاف ذلك باطل ومحض تهويش».

وقال فى صدد حادثة طنطا:

«انظر كيف يجرى التحقيق سريانها وكيف أنه لم ينته لغاية الآن مع الابتداء فيه من زمان طويل. لماذا هذا السر فى العلن؟ أجسام الجريمة موجودة شهودها حاضرون أسبابها معروفة فما هذا التحقيق وما هذا السر العميق؟!».

وذكر أيضًا تفشى الرُّشْوة فى دوائر الحكومة والخلل وانتشار المحسوبية فى عهد هذه الوزارة، وإن الخصومة الحزبية قد تسللت حتى إلى ما بين أفراد الأسرة الواحدة.

وقال عن حزب الاتحاد إنه:

«قام على ثلاثة أركان: النفاق والطمع والقوة! فإن كثيرًا من الذين انخرطوا فى سلكه كثر تقلبهم بين الأحزاب وتحولهم من مذهب إلى مذهب وعرفوا أنهم يديرون القُلُّوع لكل ريح. ويتملقون كل قوى ويتقربون من كل ذى نفوذ!!».

وعطف فى خطبته على تعبير المندوب السامى البريطانى فقال:

«ولم نقف لغاية الآن على السبب الحقيقى فى هذا التغيير ولا على قربه أو بعده من الحادثتين. وكل ما نقول إن للأمة مطلبًا فى الاستقلال تريد الوصول إليه وتمديد الصداقة والولاء لكل من أعانها عليه. وهى مصممة على الثبات فيه والتمسك به مهما نزل بها من الشقاء وحل من البلاء».

وختم كلمته بما يلى:

«إن الحكومة الحاضرة تريد لكل ما تفعله إحالة نهضتنا إلى رقدة وقومتنا إلى قعدة وأن تضع علينا كل ما كسبنا وتبلط كل ما حرثنا. ولكن الله أعدل من أن يهدى كيدها وأكرم من أن يحقق قصدها فهو أعلم بأننا شعب ناهض فى هدوء لطلب حقه الواضح وساع بطرق مشروعة لكسب قضيته العادلة. ولا يريد إلا أن يعيش عيشة الحر العزيز وأن يحيا حياة كرام الأمم»[1].

ولقد كتبت جريدة البلاغ تحتج على منع الاحتفال فى النادى السعدى بذكرى يوم ١٣ نوفمبر بغير سبب مشروع. غير أن جريدة الاتحاد كتبت تبرر هذا المنع قائلة:

«كأن الله كتب على مصر أن تكرر العهد البيزنطى بالتنازع الداخلى ولو بغير سبب ومن غير مبرر. نعم سيقول السعديون والرمضانيون (الوطنيون) والمبتديانيون (الأحرار الدستوريون) والقلائل المتقطعون الذين لَفُّوا لفهم وجروا فى تيارهم إن وزارة الداخلية فعلت شرًا وأتت وأوعدت على الدستور وخاصمت الحرية فى منع اجتماع السعديين اليوم ومنع اجتماع الحزب الوطنى من قبل. ولكن من الذى ينطلى عليه الإيهام ومن ذا الذى يؤخذ بالتهويش بعد أن علمت الأمة كلها من أقصاها إلى أقصاها أن الحكومة فى الحالين: حال منع اجتماع حافظ بك رمضان واجتماع سعد باشا إنما قصدت إلى مجرد الاحتفاظ بالسكينة واستمرار الهدوء وعدم الاضطراب»[2].

---

(١) البلاغ والكوكب فى ١٤ نوفمبر.

(٢) السياسة فى ١٣ نوفمبر.

وكتبت جريدة الكوكب تقول: «إن الحكومة لم تمنع اجتماعات الأحرار الدستوريين التى شنّعوا أثناءها بأعمال الوزارة فى خطبهم وربما كان السبب فى عدم المنع موافقة دار المندوب السامى على اجتماع الدستوريين ليبثوا فكرة الائتلاف مع الإنكليز عملاً بتصريح ٢٨ فبراير»[١].

ولم يَرُقْ فى عين جريدة الاتحاد ما نشره دولة سعد باشا من الخطبة التى كان معتزمًا إلقاءها فى الاحتفال المنوى عمله فى النادى السعدى إحياء لذكرى يوم ١٣ نوفمبر، فأخذت تصب عليه جامَّ نقمتها من غير وعى ولم تقف عند حد تحريف الوقائع والتهويش على الأذهان، بل تعدته إلى السبِّ والقذف فوصفته بالذل والجبن والكذب[٢].

■ ■ ■

---

(١) الكوكب فى ١٣ نوفمبر.

(٢) اقرأ جريدة الاتحاد من ١٣ إلى ١٦ نوفمبر.

الفصل الثالث

متفرقات



عَوْدٌ إلى قانون الجمعيات السياسية

ما فتئت الصحف تلهج بانتقاد قانون الجمعيات السياسية وقد دبَّجت أقلام الكتَّاب مختلف المقالات فى نقده واعتبروه أداة لتثبيت الحكم المطلق فى البلاد. وذهب بعض الصحف إلى أن دار المندوب السامى بالنيابة تدخلت فى هذا الموضوع وسائر الوسائل المصرية.

وكانت الصحف البريطانية ذاتها تنعى على تشريع الجمعيات بأنه رجعى. ولقد نقلت شركة روتر خبر هذا القانون وعقبت عليه بأن (صدور هذا القانون أحدث ذهولاً فى مصر). وردت عن سياسى كبير أنه قال: (إنه لم يصدر قانون رجعى كهذا منذ الحكم الخديو إسماعيل وأنه من المحتمل أن تكون له نتائج خطرة جدًا إذ تنشأ عنه عورة الجمعيات السرية)، ثم قالت: (ولكن هذه التعليقات يجب أن تكون من تدبير بعض السياسيين الإنكليز فى مصر أو من تدبير غيرهم فى رجال السياسة المصرية)[1].

وقالت جريدة الإجبسيان غازيت، لسان حال الجالية البريطانية:

«إنه لم يحدث أن احتوى سجل القوانين فى أى بلاد الله قانونًا أشأم منه. إن هذا القانون الشؤم فى مادته المنحوس فى الوقت الذى اختير لصدوره لهو أحدث

(١) اقرأ جريدة الاتحاد من ١٣ إلى ١٦ نوفمبر.

مثل على مذهب السياسى الشرقى فى الحكم وهو أن يكون الاقتصاص من خصومه والتنكيل بهم من أهم الوجوه التى يستخدم فيها سلطته».

وقالت جريدة السياسة:

«إن هذا القانون مناقض لطبيعة الأشياء. وكل ما ناقض طبيعة الأشياء لن يعين بينها».

وعبرت عنه بأنه «ولد ميتًا» ونصحت إلى الحكومة:

«أن لا تذيعه على الجمهور فى الجريدة الرسمية لأنه لا يُقابل إلا بالرد والنقض من الأمة وأحزابها وأن كل قانون هو قيد على الجماعة والجماعات لا تقبل القيود النظامية إلا متى شعرت بوجود حاجة إليها. وهذا القانون ليس مستندًا على حاجة ما بل إنه مناف لضرورات سياسة لها تأثيرات جسيمة على الحياة العمومية».

وقالت جريدة البلاغ:

«إن المادة الثامنة من هذا القانون تقضى بحل الجمعية التى تقوم بعمل يؤدى إلى اغتصاب أعمال واختصاصات البرلمان. ولا يمكن أن يتصور هذا الاغتصاب إلا من هيئة جمعية واحدة يصح أن يصدر منها هذا الاغتصاب. وأن يكون لما تقرره هذا الأثر. تلك الجمعية هى هيئة مجلس الوزراء! وقد قامت هذه الهيئة بهذا العمل فعلاً من يوم أن انحل البرلمان الأول لغاية الآن. فبناء على ذلك وتطبيقًا للمادة الثامنة المذكورة يجب إسقاط الوزارة الحالية ومحاكمة أعضائها جنائيًا على هذا الاغتصاب وفى ذلك خير كبير ومنفعة للناس».

ولقد احتج الوفد المصرى وحزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى جميعًا على إصدار هذا القانون وقرروا بأنه مناقض للدستور وحرموا الامتثال لأحكامه تحريمًا مطلقًا؛ حتى إن لجنة الوفد للسيدات نشرت فى الصحف احتجاجها على هذا القانون.

ولقد ذكر بعضهم فى أثناء مناقشة هذا القانون أن قانون المطبوعات الصادر فى سنة ١٨٨٣ أهملته الحكومة فعلاً لعدم انطباقه على الحالة يومئذ. وإنه ظل كذلك إلى حين إعلان الأحكام العرفية، وأورد هذا البعض مثالاً على ذلك تشريع الجمعيات الذى صدر فى ألمانيا أخيرًا ولم تتمكن الحكومة الألمانية من تطبيقه لرجعيته.

الحرب الكلامية بين حزبى الاتحاد والأحرار الدستوريين

قامت على أثر ذلك حرب كلامية بين الحزبين اللذين تألفت منهما وزارة زيور باشا الثانية التى حاربت الدستور زمانًا طويلاً.

وأخذ الأحرار الدستوريون يقيمون الاجتماعات بجوار دار حزبهم يخطب فيها خطباؤهم، كما أن هؤلاء الخطباء كانوا يجمعون الجموع فى الأقاليم يخطبونهم بما يشاءون فيقابلهم خطباء حزب الاتحاد بالخطب يتراشقون فيها التهم، ويزيح كل منهم على عاتق أخيه مسئوليات الأخطاء التى وقعت من الوزارة المذكورة والعكس بالعكس.

فضرب لذلك مثلاً تلك الخطبة الرنانة التى ألقاها الأستاذ عبد العزيز فهمى باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين فى الاجتماع الذى أقاموه فى بندر تلا منوفية حيث تكلم سعادته أولاً عن جريدة الاتحاد وتهكمها عليه بأنه (غير مقبول الحديث لأنه ممعود أو مسلول أو مجنون). إلى غير ذلك مما وصفته به تلك الجريدة، فقال:

«فإن كل ما أرد به عليهم فى هذا الصدد أنى أدعو الله لوطنى أن يرزقه كثيرًا من هؤلاء الممعودين المسلولين. إذن لما تمخضت أرضه عن إنبات مثل حزب الاتحاد وحكومة الاتحاد بل لكتمتهم فى جوفها وأطبقت عليهم أجنّة لا ينشئون».

ثم تعرض لخطباء حزب الاتحاد وإلى الخطبة التى سيلقيها الأستاذ محمود أبو النصر بك سكرتير الحزب المذكور فى مساء يوم ١٠ الجارى، فقال فى ختام قوله عنه:

«مهما تكن خطبة حضرة الصديق فإنها لن تخلو من فكرتين تترددان فيها قطعًا: الإخلاص لجلالة الملك. ثم الإشادة بحزب الاتحاد ومحاولة الدفاع عنه

وإنكار ما قالته فى حديث الجمعة الماضية عن كيفية الحشد له على يد الحكام».

«فأما فكرة الإخلاص لجلالة الملك وسمو ولى عهده المفدى وبيته العلوى الكريم فليس أصح منها ولا أسدّ. وما من مصرى إلا ويعتنقها ويحرص عليها على الرغم من الاحتكار الذى يحاول أن يظهر به حزب الاتحاد».

«أما حزب الاتحاد أفليس الواقع عندكم أن جريدة الاتحاد وإن كان قد كثر مشتركوها فقد أضرب قارئوها وأنها ملقاة أكداسًا فى بيت كل مشترك منظرها مزعج كريه يُقبِّض النفس ويؤلمها؟».

«أما حكومة الاتحاد فإنها، كما أشرت إليه فى خطابى السابق كرة فى يد ذلكم الموظف الكبير يحركها كيف شاء. بل إن مثله معها كصاحب (القُرَه جوز) مع شخوصه الخشبية. إنك لترى هذه الشخوص تتحرك فتظنها حركة ذاتية إرادية وما هو إلا صاحبها المختبئ فى حَنِيَّة يجذب الخيط فتتحرك الشخوص غير دارية ما تصنع ولا ما يُصنع بها».

ثم تكلم عن قانون الجمعيات السياسية واتفاق الأحزاب على إنكاره ثم قال:

«فهل رأيتم خطلاً فى الرأى أشد من خطلها فى هذا الموضع؟ لكن نشأت باشا حرك شخوصه فابتدعوا هذا القانون المشئوم ومزية جنابه من ابتداعه لا تخفى. ولكنه شاب قاسى القلب عديم الشفقة على قومه غير بصير بالأمور. لكنه لا يهمه إلا التلذذ بما أعطاه لنفسه من قوة وجاه عمرت البلاد أو خربت ساءت سمعة الحكومة أو حسنت».

ثم تصدى الخطيب إلى ذكر نشأت باشا والتمثيل السياسى، فقال بعد أن ذكر المفوضيات والقنصليات التى أُنشئت فى بلاد لا داعى لإنشائها فيها:

«وهل سمعتم أن وزارة الخارجية المصرية، فوق ذلك الإسراف، كلفت وزيرها بفرنسا أن يستأجر لسكنى مفوضيته دارًا من أفخم الديار كانت تسكنها أخيرًا سفارة اليابان؟ وهل تعلمون أين نحن من دولة اليابان. وكم ميزانيتنا بالنسبة

لميزانية اليابان؟ يكفى أن أقول لكم إن ميزانية اليابان تزيد على عشرة أمثال الميزانية المصرية فتدركوا ما نحن واليابان وأن فى تشبهنا بها تبذيرًا وسفهًا كثيرًا».

«وهل سمعتم أن حكومتكم الموقرة يجول بخاطرها أن تشترى لسفاراتها بلندرة وباريس وروما دُورًا هى قصور شاهقة قد لا يقل ثمن بعضها عن مائة ألف جنيه».

«إنكم فى حاجة لكثير من مشروعات الرى والصرف والصحة العمومية والتعليم، أفما كان الأجدر بالحكومة أن تتصفكم فى أموالكم فتنفقها فى تلكم الوجوه النافعة بدل أن تبعثرها فيما لا يجدى من السفارات والقنصليات؟».

وتصدى الخطيب إلى أن الجاسوسية تتفشى فى مصالح الحكومة بل فى المنازل فقال:

«إن نشأت باشا اتخذ له فى كل مصلحة من المحاسيب من أقاموا أنفسهم عيونًا له على إخوانهم فلا ترى فى تلك المصالح إلا صدورًا مكتومة ونفاقًا يأكل الأخلاق وتأفُفًا همسًا يلقيه الوفى فى أذن الوفى وهو وَجِلٌ خشى أن تكون للحائط آذان».

«بل لا تظنونى مبالغًا إن قلت لكم إنى حتى فى مجلس الوزراء رأيت رجالاً يخشى الواحد منهم أن يفوه برأيه خشية أن ينقل خبره لذلك الشاب الجبار».

«ثم اجلس فى أحد النوادى أو فى مشرَب للقهوة أو فى رحبة فندق من الفنادق أو فى أى محل عمومى تجد أشباحًا مريبة تطوف من حولك محددة آذانها تتسمع ما أنت قائل ثم إن تسأل جليسك إن كان من العارفين بما هنالك قال لك همسًا واهًا لنشأت باشا؟ لقد أخذ علينا السيل فى كل مكان حتى فى منازلنا. إن له أعوانًا ينقلون له أخبار الناس ويكشفون له عن عورات الناس. إننا أصبحنا لا نأمن الكلام فى عائلاتنا بين أهلينا بمحضر من خدمنا. إذ ما يدرينا أن يكون الخادم من جواسيس الباشا العظيم؟».

ثم دخل الخطيب فى موضوع نشأت باشا والرتب والنياشين فقال:

«والواقع فى الوقت الحاضر أن أمر الرتب والنياشين لا تعترف الحكومة منه شيئًا وإنما أمره جميعه موكول للديوان الذى فى قبضة نشأت باشا. يذهب الراغب من الأفراد إليه رأسًا أو بوسيط من المقربين فيساومه على ثمن الرتبة فإن دفع عرض أمره وتحلى بالرتبة مسرورًا وإن أبَى باء محسورًا».

وأفاض الخطيب فى هذا الباب ثم ختم خطبته بالعبارة التالية:

«أيها السادة. إن البلاد فى محنة حقيقية إنها تقطع طريقًا من شر ما قُدِّر عليها. إن حكومتها الاتحادية، وحالها ما بينت من الانفعال بذلك المؤثر الخفى، لا يُرجى منها أى خير ولا سبيل لهدمها إلا العمل بما دللتكم عليه فى حديثى السابق، نعم ليس لكم إلا ساحة مولانا المعظم مليك البلاد نضرع إليه فى إزالة البلوى وكشف الغمة بحكمته العالية وهو، بعد الله، حسبكم ونعم النصير ولنهتف جميعًا لتحى مصر وليحى الملك[1].

وفى هذا الاجتماع خطب حضرة أحمد بك عبد الغفار وحضرة عباس أبو حسين بك، وقد تعرض الأخير فى خطابه إلى أمور كثيرة ضربنا عنها صفحًا واكتفينا بالتنويه عن مآخذها[2].

وقد شنَّعت جريدة الاتحاد بهذا الاجتماع وقالت إنه فشل فشلاً مريعًا. فعقد الاتحاديون اجتماعًا خطب فيه الأستاذ محمود بك أبو النصر عضو مجلس الشيوخ والسكرتير العام لحزب الاتحاد فى نادى الحزب فى مساء يوم ٩ نوفمبر والتى نشرتها جريدة الاتحاد فى الصفحة الأولى منها مصدرة بعناوين ضخمة، وهى: (أبو النصر بك يميط اللثام عن أسرار خطيرة - كذب عبد العزيز باشا فهمى - حقائق يجهلها الناس - القرآن كله متناقضات فى رأى عبد العزيز باشا - قانون المفوضيات - جرائم النشر - موقف عبد العزيز باشا فى مسألة قصر الزعفران).

---

(١) السياسة فى ٨ نوفمبر.

(٢) السياسة فى ٨ نوفمبر.

وكانت هذه الخطبة ردًا على الخطبة التى ألقاها عبد العزيز فهمى باشا، فتكلم أولاً عن نكران عبد العزيز فهمى باشا لوجود حزب الاتحاد وقوله: (إن هذا الحزب من قش هشيم) وإن (فكرة تكوين حزب الاتحاد فكرة خبيثة من شر ما مُنيت به البلاد. وأن شر هذا الحزب أكثر بكثير مما يتصورون بل إنه خطر على الدستور).

فذكر الخطيب تاريخ تأسيس هذا الحزب وردد ما استقبلته به جريدة السياسة من الحفاوة؛ حيث قالت فى عددها الصادر فى ١١ يناير سنة ١٩٢٥ ما نصه:

«ونحن، الذين لسنا كعصابة سعد باشا التى تريد أن تحتكر الوطنية وتحتكر الإخلاص وتحتكر العمل لمصلحة البلاد ولا تريد أن تعترف بوجود هيئة سياسية فى مصر غيرها، نرحب بحزب الاتحاد الجديد ونرجو أن يوفق فى عمله وأن يساعد فى دائرته على تنظيم الجهود العامة فى مصر».

وردد قول عبد العزيز فهمى باشا نفسه فى يوم ٢٤ فبراير فى السنة المذكورة فى خطابه الذى تقدم به إلى الانتخابات؛ حيث أعلن:

«أنه يحيِّى جميع إخوانه أعضاء الحزب الوطنى وحزب الاتحاد تحية من يعتقد فيهم الخير ونبالة القصد وأنه يغتبط كثيرًا بأن يتفضل الحزبان بقبوله عضو شرف فيهما. ويكون سعيدًا جدًا بشرف الانتساب إليهما».

ثم قالت إنه طمأن خواطر الحاضرين وإخوانه بقوله:

«إن حزب الاتحاد لا يمس مطلقًا بالحزب الدستورى لاتفاقهما فى المبدأ والغاية».

ثم تكلم الخطيب عن (مبدأ حزبه وغايته)، ثم قال مخاطبًا سعادة عبد العزيز فهمى باشا:

«أتسمح لى يا سيدى الباشا أن أذكرك الآن كيف تأسس حزب الأحرار الدستوريين؟ وكم كان عدد مؤسسيه؟ وفى أى ظرف نشأ ولأية فكرة تكوَّن؟ وكيف

قوبل من الأمة بالسخط والامتهان حتى تأبيت أنت الدخول فى زمرته وبقيت فى معزل عنه إلى أن اختصموا على الرياسة فوثبت إليها من عقر دارك لتدرج منها إلى كرسى النيابة ثم إلى مسند الوزارة ليس إلا ...؟؟».

ثم تكلم الخطيب فى (ضرورة تعدد الأحزاب) واستشهد فى هذا الموضوع بكلمة لمعالى إسماعيل صدقى باشا قالها فى احتفال مديرية الجيزة يوم ١٧ يولية فى العام المذكور، وهى:

«وعلى ذكر الانتخابات أود أن أقول لحضراتكم شيئًا عن الأحزاب. إن الحكومة لمغتبطة بأن الحركة المباركة التى قامت فى البلاد فى عهد الانتخابات الأخيرة والتى كان مظهرها تضامن الأحزاب والهيئات الموالية للسياسة الحالية وكانت نتيجتها فى الانتخاب نجاحًا باهرًا إذا قيس بما تقدم من الأحوال. أقول إن الحكومة لمغتبطة بأن هذه الحركة المباركة ما زالت على ما كانت عليه من قوة وأن هذه الأحزاب والهيئات ليست فقط محتفظة بتماسكها وتآزرها بل قد ازدادت قوة وعددًا بفضل ما استقر فى أذهان الناس من سوء أثر السياسة الوخيمة التى جرت عليها الحكومة السعدية وإن الأمل لمعقود بأنه لا يمضى زمن طويل حتى يكون كل من فى البلاد من أهل الرأى والتفكير منخرطين فى الصفوف الموالية لسياسة الحكومة الحالية».

ثم قال الخطيب إن كل ذلك أثر من آثار الأحقاد والضغائن وتكلم بعد ذلك عن الحكومة والاتحاد فتعرض للقول بأن حزب الاتحاد (سخّر الحكومة وجَبَى الأموال كرهًا)، فنفى ذلك معتمدًا على ما قاله معالى إسماعيل صدقى باشا مذ كان وزيرًا للداخلية فى خطبة ألقاها يوم ١٧ يولية باحتفال الجيزة المذكورة حيث قال:

«وإنى إذ أقف موقفى بعيدًا عن هذه الأحزاب المتحالفة أستطيع أن أثق بما لدىَّ من المعلومات الوثيقة، ما أُشيع عن هذه الأحزاب سواء من حيث علاقاتها فيما بينها أو من حيث ما قيل عن الوسائل التى تتخذ للترويج لدعوتها. لذلك أرجوكم ألا تصغوا بآذانكم إلى ما يذاع من هذه التخرصات ابتغاء الوقيعة وثقوا

بأن الدعوة للأحزاب لم تتعدَّ ما جرى به العرف فى غير مصر من البلاد الدستورية وبأن رجال الإدارة لم يتخطوا حدودهم المشروعة فيما قاموا به إزاء هذه الدعوة، ذلك فضلاً عن أن الحكومة لا تسمح بتخطى هذه الحدود ولا تتغاضى عن مؤاخذة من يقع فى الخطأ من رجالها إذا حدث شيء من ذلك».

ثم إن الخطيب قال إن عبد العزيز باشا فهمى لما وصل إلى ذروة الحكم كان أول ما أعلنه للملأ فى حجرة المحامين:

«إن الدستور ثوبٌ فضفاضٌ لا بد من انتقاصه وأن الحكومة عقدت العزم على أن تطلب حل مجلس النواب مثنى وثُلاث ورُباع».

قال الخطيب:

«ثم ذهب إلى أبعد من ذلك فسوّلت له نفسه أن ينطق هذه الكلمة بين يدَى أعلى مقام ظنًا منه أنها تصيب قبولاً فباء منها بالخزى وعرف أن للدستور ربًا يحميه. ولا يسمح لكائن من كان بالتفريط».

ثم تكلم الخطيب عن رغبة حزب الاتحاد فى عودة الحياة النيابية فقال:

«إن كان هناك مَن يتحمل أكبر مسئولية فى تعطيل الحياة النيابية فهو ذلك الوزير الدستورى الذى كان منوطًا به أن يعجل تعديل قانون الانتخابات لأن وزير الحقانية هو العامل فى ذلك أولاً وبالذات».

«وإن كان هناك من يتحرق شوقًا إلى عودة تلك الحياة النيابية ويعمل لها جهد الطاقة فى غير صياح ولا نواح فإنما هم الاتحاديون ولا أدلَّ على ذلك من تلك الكلمة التى جاءت نافية سوء ما تقولوا. كلمه ذلك الوزير الاتحادى معالى الأستاذ على ماهر باشا فى خطبته بنادى حزب الاتحاد مساء يوم الأربعاء ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٥ بالإسكندرية».

ثم ذكر الخطيب تلك الكلمة التى قالها معالى على ماهر باشا وهى:

«إن ثبات المركز السياسى فى البلاد موقوف على حل المسائل المعلقة بيننا وبين إنكلترا ولسنا نجهل أن حل هذه المسائل يحتاج إلى وزارة قوية تستند إلى

أغلبية البرلمان وتحترم أقليته وتعتضد بروح الشعب فى تسيير المفاوضات. وتحقيقًا لهذا الغرض آلينا على أنفسنا أن نمهد لانعقاد البرلمان بالإسراع وبإصدار قانون الانتخابات واستكمال المعدات اللازمة لإجرائه على أكمل وجه».

ثم تكلم الخطيب على ما أثاره عبد العزيز باشا فهمى من كونه لم يقبل بكثير من القوانين فأبان موقفه بإزاء قانون القنصليات، وقال إنه كان يجب عليه إن كان لم يقتنع بما صمم عليه إخوانه الوزراء فى الرأى المخالف لرأيه أن يستقيل وهو لم يفعل.

ثم تصدى الخطيب لحكاية قانون جرائم النشر وادعاء عبد العزيز فهمى باشا (أنه هو الذى هذبه ونقض من أطرافه حتى خرج عقيم أهم ما فيه مما طنطنت به الجرائد تعديل المادة ١٦٢ ولن يُقدر للمحاكم أن تطبقه حتى تقوم الساعة وأنه وصل بهذه النتيجة إلى تطهيره مما كان فيه من الموبقات وأنه لولاه لما بقى صحفى خارج السجون من غير محررى جريدة الاتحاد).

فقال الخطيب نفيًا لهذه الرواية ما يلى:

«إن أول ما جرى بشأن هذا القانون هو أن وزيرًا غير اتحادى جاء إلى مجلس الوزراء وفى يده أعداد من جريدة البلاغ ووجه نظر المجلس إلى ما فيها من تهييج وتضليل وطلب محاكمة صاحبه فوافقه على ذلك عبد العزيز باشا واستدعى سعادة النائب العمومى فرأى سعادته أن الجريمة ينقصها بعض الأركان شق ذلك على معالى الوزير الذى قدم أعداد البلاغ ولم يلبث أن قدم معاليه المشروع الأول لقانون جرائم النشر. قدمه لمعالى وزير الحقانية فعقد اللجنة التشريعية تحت رئاسته وأتمه مسرعًا ثم رفعه لمجلس الوزراء بعد صوغه بمعرفة اللجنة ولكنه استرده قائلاً»:

«إنه يريد أن يعيد النظر فيه ليكون أكثر ردعًا».

"Pour Qu, il sui plus officace".

"وقد كان أهم مواضع التعديل فى هذا القانون هو زيادة كلمة (مباشرة أو غير مباشرة) فى مقام التعريض بجلالة الملك. فلما استرد عبد العزيز باشا المشروع

وقد صار مركزه فى الوزارة مزعزعًا، أراد أن يخدع الناس بأنه عدل فيه تعديلاً لولاه لما بقى واحد من الصحافيين خارج السجن من غير محررى جريدة الاتحاد».

ثم تكلم الخطيب عن مسألة البدل بين سراى الزعفران وأطيان ناحية بشبيش، ففصلها تفصيلاً وقال:

«إن هذه الصفقة تمت باتفاق جميع الوزراء عليها وقد كان الاتحاديون ثلاثة والدستوريون أربعة».

ثم أشار الخطيب إلى حادثة الشيخ على عبد الرازق فنفى أن عبد العزيز باشا لم يفعل بعد إرسال حكم هيئة كبار العلماء إليه للتنفيذ سوى استفتاء المتشرعين فى أمر نظامى بحت هو أمر الاختصاص دون أن يتعرض لموضوع الحكم ولا لمسألة الدين. وأكد أن الوزير وقف خطيبًا فى اللجنة التشريعية معلنًا فى حدة أنه يوافق على كل حرف فى هذا الكتاب ولا يرى محلاً لتنفيذ الحكم. وأنه انصرف وصار يعلن رأيه هذا فى كل مجالسه.

وروى الخطيب أنه:

«اتفق أن سأل معاليه سائل فى أحد مجالسه تلك: كيف تعلن موافقتك على كل حرف فى كتاب الشيخ على وها هو حكم هيئة كبار العلماء صريح فى خروجه خروجًا ظاهرًا على أحكام الشريعة فى ثلاث آيات من القرآن الكريم تضمنت أهم القواعد الدينية فأجاب سعادته: (إن القرآن كله متناقضات)».

وتحدى الخطيب عبد العزيز باشا أن يكذبه فى هذه الرواية.

ثم عرَّج الخطيب فى حديثه على مسألة منع اجتماع الحزب الوطنى فسأل الوزير السابق قائلاً:

«نُسائِلُه لِمَ لم يغضب غضبته هذه لتلك الحرية عينها حينما منع بعض الأحزاب من استعمالها حقها بإذنه وإشارته طول مدة وزارته؟؟ أكان الاعتداء على الحرية والدستور يومئذ مباحًا ليستتب له الأمر ويبقى آمنًا فى منصبه واليوم أصبح هذا الاعتداء حرامًا بعدما فارق ذلك المنصب؟؟».

ثم بيَّن الخطيب الدواعى التى ساقت الحكومة إلى هذا المنع مما لا يخرج عما أبدته جريدة الاتحاد إذ ذاك[1].

هذا، ولم تكن الحرب الكلامية مقصورة على الاتحاديين والأحرار الدستوريين؛ بل كانت جميع الصحف تئن من نفوذ نشأت باشا زعيم الاتحاديين واستعماله سلطته فى غير الصالح للأمة بل لمحض فائدته الشخصية.

ومن ذلك ما نشرته جريدة الأخبار بتوقيع (أحمد أبو الخضر منسى) فى مقال افتتاحى قال فيه:

«وما تلك بحرب. ذلك غدر واغتيال. وإنما الحروب ميادين الشجعان يبرز الرجال للرجال وتقع العيون على العيون. وينصر الله من يشاء ويخذل من يشاء. برزنا نحن للقتال وقلنا هل من مُنازل هل من مبارز من كل مُعتدٍ على حق الأمة أثيم ومُوالٍ لأعدائها وخصومها عُتلٍّ زنيم. فلم نجد إلا رجالاً ضئالاً قالوا نحن زعماء حزب الاتحاد. برزوا لنا على أنهم متحملون جرائر الاعتداء على الدستور والعبث بالأمانات والعهود الثقال. فأزرينا بهم وقلنا ما أنتم من رجالنا وليست حرابكم التى تصيبنا إن أنتم إلا أسماء لغير مسميات وإن أنتم إلا جسور أو ركائب. ولكن لكم زعيم نعرفه ولا نراه وهو الذى يفاتحنا من وراء حجاب ومن الشجاعة أن يبرز ومن الشجاعة أن يكون مسئولاً. ومن الشجاعة أن يتحمل عنكم الأذى أذى القتال».

«ولكَمْ ظهرت صحيفة (الاتحاد) فى مظهر التى احتكرت الإخلاص للعرش وأنها هى معلمة هذه الأمة، التى تفدى بأرواحها ملوكها، الإخلاص للعرش. وكم أجرمت صحيفته فى اتهام فئة من هذا الشعب المسكين بعدم الإخلاص أو بعدم إتقان هذا الإخلاص!! وإن نشأت باشا وحزبه هم الأوحدون فى الإخلاص للعرش. كل ذلك ليخلو لنشأت باشا وحزبه الجو فتنتهك حرمة الدستور ويتصرف فى قانون الانتخاب تصرفًا لا يملك منه شيئًا فإذا حُلْنا دون عدوانه

(١) الاتحاد فى ١١ نوفمبر.

وقلما أظفار أوتوقراطيته سعى أن يرمينا بعدم الإخلاص للعرش وأننا نبعد عن العرش المخلصين!!».

«ولقد كتبت صحيفة نشأت باشا فى ٤ أكتوبر الماضى مقالاً طويلاً رسمته (بحزب الاتحاد وشعاره) كانت كل سطوره تدور كأسطوانات الحاكى حول نغمة العرش والإخلاص للعرش. وأن هذا الإخلاص ملك للحزب وأن الإخلاص للعرش علم بأصول وقواعد هم معلموه وأساتذته. وكان من أفحش ما تضمنه ذلك المقال الماكر الغادر قول الموحين به والمسطِّرين له»:

«حزب الاتحاد ينادى صباح مساء بالولاء والإخلاص للعرش. وهذا النداء لا يقع موقعًا مقبولاً فى آذان المعارضين بل يظهر أنه يؤلم هذه الأسماع».

«ولقد بينًا يومئذ مقدار الجريمة التى يرتكبها هذا الحزب الإنكليزى الرجعى بإذاعته مثل هذه الدعوى. وأنه أشد من المحتلين اعتداء على هذا الوطن المنكوب به إذ يرمى الأمة كلها بأن نداء الإخلاص قد بلغ إلى أن يؤلم أسماعها!! وأنت قد علمت أن المعارضين لهذا الحزب الإنكليزى الآثم هم جميع الأمة أحزابها وهيئاتها، كل ذلك ليكون فينا نشأت باشا موسولينى مصر يفعل ما يشاء ويطعن ما يشاء محتميًا بمركزه فى وكالة الديوان العالى ديوان جلالة الملك المنزه عن الأحزاب ومنازعاتها مستفيدًا من كل الظروف المحيطة به دون غيره من أشباه الرجال مسئولية جميع مآتيه الجريئة غير متحمل مسئولية قانونية ما...».

«كان ذلك سلاح نشأت باشا فى محاربتنا أما اليوم فقد انتزعناه من يده وبفضل خطبة عبد العزيز باشا فهمى ومستنداته أمست لدينا البينة وخرج نشأت باشا من مكمنه يبرز لنا وجهًا على أنه زعيم حزب الاتحاد الحقيقى المتحجب».

المندوب السامى الجديد وإجراءاته

يُستفاد من أقوال بعض الصحف المصرية أن المندوب البريطانى أخذ يقابل كثيرين من كبار الرجال مثل محمد توفيق نسيم باشا وإسماعيل صدقى باشا

وعلى ماهر باشا وحلمى عيسى باشا وتوفيق دوس باشا وعبد الحميد سليمان باشا ومحمد على باشا وغيرهم. ويُقال إن فخامته يقتصر فى هذه المقابلات على توجيه أسئلة لمحدثه عن المسائل المهمة؛ مما يدل على وقوفه على معلومات كثيرة قبل مجيئه إلى مصر. ثم هو يميل بكليته إلى استيعاب أحاديث محدثيه ولكن يتعذر معرفة حقيقة تأثير مثل تلك الأحاديث فيه؛ إذ لا يظهر على ملامحه الثابتة ما يدل على استحسان أو استهجان.

وذكرت بعض الصحف أنه قد سُئل أكثر من واحد من المشتغلين بالسياسة عن مسألة تقديم المندوب السامى أوراق اعتماده لجلالة الملك بأنه حصل اتفاق بين الحكومتين الإنكليزية والمصرية بعدم تقديمها فأكدوا إنهم لا يعلمون شيئًا عن هذا الاتفاق، وقال أحد كبار موظفى دار المندوب البريطانى إنه لا يستطيع أن ينفى هذا القول أو يثبته وأن كل ما يمكنه قوله إنه لم يفكر بعد فى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقديم أوراق الاعتماد ولا يعرف متى يمكن اتخاذها.

ومما استرعى النظر ما قيل من أن زيور باشا استدعى إليه المستر فرنس السكرتير الشرقى فى دار المندوب البريطانى للاستعانة بنفوذ الدار على تنفيذ التعديل الوزارى الراغب فيه، وهذا ما يعنى تدخل السياسة الإنكليزية فى الأمور الداخلية بمصر من وراء ستار مما يرجع للفكر ذكرى عهد كرومر الغابر.

هذا، وقد أذاعت الصحف المصرية نبأ تشكيل لجنة من أعيان المصريين ممن عرفوا بمخالفة الإجماع فى كل مناسبة لإقامة حفلة تكريم المندوب البريطانى. فحار الناس فى معرفة الباعث الذى دفع هؤلاء الأعيان إلى إغضاب أمتهم.

مشكلة الحدود

كانت لا تزال مشكلة الحدود معلقة بين الحكومتين المصرية والإيطالية وكانت اللجنة المنوط بها فض النزاع ووضع شروط التسوية تنعقد بين حين وآخر.

على أن هذا الشهر قد انتهى والمسألة لم يُنشر عنها بيان بانتهائها أو وقفها. ولنا أمل كبير أن لا يطول أمد هذا الانتظار. وأن تكون التسوية كافلة لحقوق

مصر المشروعة. حامية للوطن العزيز أن يُقتطع منه جزء من أراضيه عنوة وعنتًا.

ضيف كريم، الملك فيصل

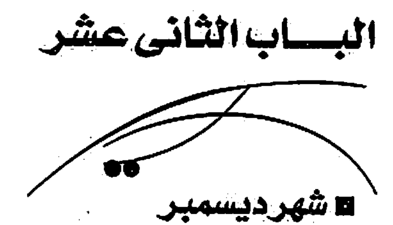
فى أوائل هذا الشهر زار الديار المصرية جلالة الملك فيصل زيارة غير رسمية، ولكنه ملك على أمة شرقية وجارة عزيزة لذلك كانت تتطلع إليه الأبصار أينما اتجه، وتحوطه الأمة بكثير من مظاهر العطف.

وفى أول الأسبوع الثانى من هذا الشهر أقامت له دار المندوب السامى مأدبة حل فيها ضيفًا كريمًا ولاقى من حسن مودة الإنكليز الرسميين، ما يلقاه عادة ملوك الشرق وعظماؤه وزعماؤه من هؤلاء الرجال الذين يعرفون كيف يستميلون القلوب والأفئدة.

ولم يطُل البقاء فى الديار حيث ارتحل مشيعًا بحفاوة طيبة قبل ارتحال شهر نوفمبر.

■■■

الباب الثانى عشر

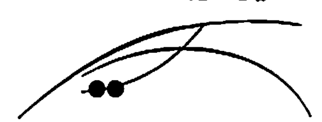


■ شهر ديسمبر

■ ■

الفصل الأول

التعديل الوزارى والأمة الوزارية



كانت الأمة المصرية عن بكرة أبيها تتألم من تعسف الوزارة الزيورية واعتدائها على الدستور وتعطيلها الحياة النيابية فى البلاد وافتئاتها على الحقوق التشريعية بسن القوانين المقيدة للحرية العمومية والشخصية وانتهاكها حرمات هذه الحرية فى أبسط مظاهرها، كل ذلك غير مستندة إلى أكثرية برلمانية بل إلى نفوذ نشأت باشا وكيل الديوان الملكى. وكانت الصحف كلها ما عدا صحيفة الاتحاد الناطقة بلسان الحكومة ولسان حزب الاتحاد تنعى على الوزارة تصرفاتها وتطالب بسقوطها؛ ولكن الوزارة لم تكن تعير لهذا النداء وهذه الصيحات المتتاليات والجلبة التى كانت تقيمها حولها الصحف كلها التفاتًا.

فكان موقف الحكومة، فى الحق، موقفًا عجيبًا وكان بقاؤها فى كراسى الحكم أعجب. والظاهر أن الوزارة فى داخلها لم تكن على وفاق تام وقد سبق لنا أن نوّهنا فى حوادث الشهر المنصرم إلى استعانة دولة زيور باشا بالسكرتير الشرقى فى دار المندوب السامى على تنفيذ التعديل الذى يريده فى الوزارة.

وقد نُفذت إرادة زيور باشا بالفعل على الرغم من معارضة بعض الوزراء فى هذا التعديل. وصدر فى آخر يوم من شهر نوفمبر مرسومان ملكيان بتعديل الوزارة الزيورية، فنقل وزير الداخلية إلى وزارة المواصلات التى كان بها من قبل ونقل وزير المواصلات إلى وزارة الأوقاف التى كان منتدبًا لها وتولى دولة زيور باشا الداخلية مع الخارجية والرياسة.

وكان المفهوم فى الدوائر المطلعة أن نشأت باشا كان يعارض فى نقل حلمى عيسى باشا من الداخلية؛ لأنه هو الذى أوصله إليها بفضل وساطته منذ تبدت رغبته فى إقصاء إسماعيل صدقى باشا عنها.

أما أسباب هذا التعديل فهو كما تبين من أقوال المطلعين، رغبة زيور باشا فى تولى زمام وزارة الداخلية وتشبثه بهذه الرغبة. فأريد غلق الباب الذى يفتح على جماعة الاتحاديين باستقالة دولته إذا هو لم يُجَب إلى رغبته التى رفض النزول عنها. ثم ذرَّ الرماد فى الظروف التى كانت قائمة بإبعاد مظنة السقوط القريب عن الوزارة وإظهارها فى مظهر المطمئن الذى يوطن النفس على البقاء ولا يفكر فى الاستقالة[1].

فقد طنطنت جريدة الاتحاد بهذا التعديل وقالت فى مقال بعنوان (القضاء على التهويش والأكاذيب) ما يلى:

«والآن وقد قضى الأمر وصدر مرسوم التعديل وتهدم كل ما بناه المهوشون من الآمال وتبيّن للناس أن الوزارة لم تفكر قط فى الاستقالة وأنها باقية وأن كل ما أرجفوا به أهواء وأحلام فإن من واجبنا أن نطالب الوزارة باتخاذ موقف من الحزم يرد إلى الحمقى صوابهم إن كان لهم صواب ويعيد إلى نزلائنا الأجانب الطمأنينة التى زعزعها السعديون وأصدقاؤهم الجديدون بحركتهم السخيفة التى قاموا بها»[2].

وقالت فى مقال آخر تحت عنوان (معنى التعديل الوزارى. حسن نية الإدارة العليا وحكمتها - وخطل حزبية الخصوم):

«جرت العادة الوزارية فى مصر من زمن طويل أن من يتولى رياسة الوزارة يتقلد معها وزارة الداخلية لأنها وزارة واسعة النطاق وعليها العبء الأكبر من العمل فى إدارة البلاد وشئونها المختلفة ومن نصيبها التبعة الكبرى فى مسألة الأمن والنظام العام وكانت هذه فكرة صاحب الدولة زيور باشا من زمن طويل

---

(١) البلاغفى ٢ ديسمبر.

(٢) الاتحاد فى أول ديسمبر.

غيـر أن وجوده فى الخـارجية كـان له مزيَّة لأنه ألَّف الوزارة فى ظروف خـاصة ووقت مشاكل خارجية وتحركت فى عهده أيضًا مسألة الحدود الغربية بين مصر وإيطاليا وكان هو وزيرًا مفوضًا لبلاده فى روما وله صلة بأكابر الإيطاليين، فهذه الاعتبارات مع ظروف أخرى جعلت دولة الباشا يبقى فى الخارجية. ثم كان سفره إلى أوروبا ومُكْثه شهورًا زار فيها مفوضياتنا المختلفة واستقال فى أثنائها صدقى باشا من الداخلية وحل محله معالى حلمى باشا فلما عاد دولة الرئيس كان ينوى أن يأخذ الداخلية مع الرياسة على عاتقه وها هو ذا قد أخذها واقتضى هذا الأخذ أن يُجرى تعديل آخر فنقل معالى الوزير الداخلى إلى المواصلات ووزير المواصلات إلى الأوقاف».

«هذا التعديل لم يكن إذن نتيجة لاضطراب المضللين وشغبهم ولا هو مبنىّ على اجتماع خصوم الوزارة وما اعتدوا به على الدستور والقانون والنظام».

«ثم إن هناك فكرة أخرى فزيور باشا الشجاع الجرىء الذى حمل أثقل تبعة وأبهظ عبء بعد الإنذار البريطانى يحق له أن يقبض بيده الحكيمة على ناصية الحالة فى الداخل والرجل بعد بعيد عن الحزبية والأحزاب. ويحق له والانتخابات على الأبواب أن يتولى الشأن الداخلى وهو على الحيدة المعروفة عنه وعدم التحيُّز والمحاباة».

«هذه معانى التعديل وكلها تدل على حُسن نية الإدارة العليا وحكمة جلالة مولانا الملك وإرادته الخير الصحيح لبلاده ورعاياه»[1].

وقالت الأخبار:

«وهذه هى المهزلة التى يمثلها وزراؤنا فهم أطفال كما قدمنا بل أطفال صغار إذا رأيتهم يبكون ويولولون أمكنك أن تضحكهم بلعبة صغيرة هنالك تنقطع دموعهم الحارة. ويظهرون كأنهم لم يكن بهم شىء من حزن أو ألم وكذلك زيورنا الصغير قد امتنع عن الشكوى وذهب عنه أثر الغضب والاستياء حينما خلوا بينه

---

(١) الاتحاد فى ٢ ديسمبر.

وبين وزارة الداخلية فأصبح فى قبضته ثلاث وزارات لا يعرف كيف يدير واحدة منها ولكنه أصبح راضيًا لمجرد عرض هذه اللعبة عليه»[1].

وما كان هذا التعديل إلا ليزيد فى حِدَّة الصحف المعارضة، وكان من قولهم:

«وها هى الوزارة تواصل عدوانها على الدستور وعلى الأمة مستندة إلى رماح الإنكليز فهى تستعين بالأجنبى الغاصب لتبقى فى كراسيها وتنكل بالبلاد لتقضى على الحياة الدستورية».

«فمهما حاول الإنكليز أن ينفضوا يدهم من مسئولية الأزمة الحاضرة أو يتنصلوا من تبعتها فإن ماضيهم وحاضرهم يتهمانهم بالاشتراك فى جريمة الاعتداء على الدستور وتأييد الثائرين على الدستور».

«ومن المؤلم أنه فى الوقت الذى يقوم فيه الإنكليز بتأييد هذه الوزارة الثائرة وتعضيد حركة تعطيل الحياة البرلمانية تجد بعض المصريين يذيعون إقامة حفلة تكريم للمعتمد البريطانى فى مصر!!».

«فإذا كان لهؤلاء المحتفلين ضمائر تشعر وقلوب تحس وجب عليهم أن يعدلوا عن جنايتهم الأثيمة فإنهم إنما يحتفلون بمن يؤيد الوزارة فى هدم دستور البلاد وقتل الحياة البرلمانية فى البلاد».

«إننا حيال مؤامرة كبرى للقضاء على الدستور فيجب على جميع الطبقات أن تتعاون فى إحباط هذه المؤامرة لا أن تشترك بعض الأيدى المصرية فى تأييدها وإنجاحها»[2].

ومما قيل فى جريدة كوكب شرق تحت عنوان: (المأساة مستمرة وتعديل الوزارة لا يغير الموقف):

«فالأزمة الحاضرة لا يحلها ولا يمنع تفاقمها إلا استقالة الوزارة واستئناف البرلمان عقد جلساته وولاية وزارة برلمانية تسهر على الدستور وتنفذ قوانين

---

(١) الأخبار فى أول ديسمبر.

(٢) الأخبار فى ٢ ديسمبر.

البلاد ولسنا نجهل أن الوزراء ولا سيما زيور باشا يعرفون أن هذا هو الحال الوحيد وأنهم إن كانوا يتحاشونه فليس ذلك إلا خوفًا من مسئولية تصرفاتهم المنكرة. فهم يعرفون أنهم لم يتركوا حقًا من حقوق البلاد إلا فرطوا فيه ولا مادة من مواد الدستور إلا خالفوها. وهم يعرفون أنهم أفسدوا إدارة البلاد ومهدوا للموظفين سبيل الجور والارتشاء يوم ورطوهم فى العبث بالحريات ونهب الأموال. يعرفون كل هذا ولا يجهلون تبعة تبديد أموال الدولة إذا ألقوا الميزانية القديمة وتصرفوا فى الخزانة بغير إذن البرلمان. ومن ثَم لا يزالون يتشبثون بالوزارة كأنما يحسبون أنهم ببقائهم فيها يؤجلون ساعة الحساب».

«ولكننا نؤكد لزيور باشا وزملائه خطأ حسابهم وأن التمادى فى العناد والإصرار على مقاومة إرادة الأمة ليس من شأنهما أن ينقذا المعاندين من المسئولية بل من شأنهما أن يزيداها أضعافًا مضاعفة. فالاعتداء لا يلطف الاعتداء بل يزيده شناعة وتبعة والبصير من قدَّر العاقبة واستطاع أن ينقذ نفسه قبل الهبوط إلى القرار».

«وقد كنا نظن أن فى الوزراء بقية الرشد وأنهم لا يلبثون أن يفيئوا إلى الهدى أمام هذا الإجماع القوى المتين فيستقيلوا ويتركوا للناس اختيار من يثقون بهم من الوزراء».

«وبينما البلاد تنتظر هذه الاستقالة من يوم إلى يوم إذا برئيس الوزارة يستصدر مرسومين بتعديل الوزارة».

«وليس زيور باشا فى وزارة الداخلية خيرًا من حلمى عيسى فيها. لا بل لقد كان فى وزارة الداخلية وزير أقوى منهما فلم يَعْدُ أن يكون، كبقية زملائه، لعبة فى اليد التى تحرك الوزراء من وراء الستار»(١).

وقالت جريدة السياسة:

«على أنه مهما يكن من قيمة هذا التعديل الذى تم أول من أمس ومن المغازى التى يمكن أن تستنتج منه فإن الأزمة الدستورية، التى نشأت فى البلاد منذ شهر

---

(١) كوكب الشرق فى ٢ ديسمبر.

سبتمبر الماضى والتى تطورت حتى بلغت غاية الحرج بعد اجتماع البرلمان فى يوم ٢١ نوفمبر الماضى لا تزال كما هى ولا يزال الناس يتساءلون متى تحل هذه الأزمة وكيف تُحل. وهم يتساءلون عن ذلك فى قلق مقرون، إلى اليوم، بشىء من ضبط النفس ومن حقهم أن يتساءلوا وأن يقلقوا. فهذه الأزمة ليست لها معان عدة. لكنها، كما قلنا أمس (تتناول مسألة المسائل الا وهى ما إذا كان الحكمُ النيابى يجب أن يقوم على أساس دستورى صحيح أو يكون حلية ومظهرًا يستتر وراءهما الاستبداد وما ينطوى عليه من فساد وشر).».

«وليس شك فى أن الحكومة القائمة بالحكم اليوم لا تمثل إلا أقلية تافهة من أهل البلاد. وليس شك كذلك فى أنها تعمل للعبث بالحياة الدستورية عبثًا يجعلها صورة ومظهرًا ليس لهما ظل من الحقيقة وقد أبدت البلاد سخطها على هذه الحكومة بكل الوسائل التى يُمنى بها ضبط النفس والتى لا تدع مع ذلك، محلاً للشك فى رأى كثرة البلاد. كذلك قرر أعضاء مجلس النواب عدم ثقتهم بالوزارة وكانت الأغلبية التى قررت عدم الثقة بالغة فى الكثرة حدًا لا رجاء معه لهذه الحكومة فى أن تظفر بأغلبية نيابية لو أنها كان من حقها أن تُجرى انتخابات جديدة».

«فهل يمكن مع هذا كله أن تبقى هذه الحكومة الحاضرة تمضى فى عبثها بالدستور والحياة النيابية؟ وهل يمكن أن تبقى حكومة تمقتها الأمة هذا المقت الشديد؟! أو يكون بقاؤها مخالفًا لطبيعة العمران ويكون تحديًا للعواطف ودفعًا إياها للتغلب على ما كان من ضبط الناس نفوسهم إلى هذا الوقت الحاضر؟»(١).

وقالت جريدة البلاغ فى مقال افتتاحى تحت عنوان (ماذا بعد تعديل الوزارة) ما يأتى:

«والواقع أن الوزارة فى اضطراب لا تدرى كيف تخفيه أو تحتال على الخلاص منه، فهى تجمع لجنة حزبها التنفيذية لتنشر فى الناس أنها قبلت (١٥٦ عضوًا كلهم من حضرات المحامين والأطباء والأعيان والوجهاء) ولو أنها صدقت فيما

---

(١) السياسة فى ٢ ديسمبر.

تزعم لبادرت بنشر الأسماء وهى التى تنشر خبر انضمام الفرد الواحد من الأعيان على عمودين فى بعض الأحيان!».

«ومن مناورات الوزارة فى هذا المأزق أن يتحدث رئيسها إلى مراسل صحيفة نمسوية - لا مصرية - ليقول له: (إن الوزارة لا تستقيل وإن القول بأن حل مجلس النواب السابق غير شرعى خطأ مبين لأن الحل كان شرعيًا وما كان أحد يشك فى ذلك فقد رفض جلالة الملك يومئذ أن يقبل استقالتى التى رفعتها إليه وفضل حل مجلس النواب وهو حق شرعى للملك قائم فى جميع البلدان)»[1].

حديث زيور باشا

وفى الواقع، فإن مندوب جريدة كوكب الشرق طلب إلى دولة رئيس الوزراء أن يتفضل عليه بكلمة عن الموقف الحاضر فأبى. وكذلك قصده مندوب السياسة لهذه الغاية فكرر إباءه وقيل إنه احتد وثار ثائره لهذا التهجم، إلا أنه سمح بالتحدث إلى مُكاتب الصحف الألمانية (فون فايزل) حديثه الذى قال فيه العبارة التى سبق أن نقلتها جريدة البلاغ.

ولقد علقت جريدة الكوكب على هذا الحديث بقولها:

«لقد ضجت الأمة بالشكوى من هذه الوزارة وارتفع صياحها إلى عنان السماء تطلب حقوقها ودستورها وحريتها! واجتمع نوابها الشرعيون فحكموا على الوزارة بالسقوط. فلم يبقَ لها بعد ذلك حق لحظة واحدة!».

«ولكن زيور باشا يريد غير ما تريده الأمة ويقرر غير ما يقرره البرلمان ويحكم بعكس ما يحكم به الدستور، وإذا سألته لماذا لا تستقيل فتريح الأمة من وزارتك حق له أن يعجب من سؤال جوابه إحدى البدهيات: فلقد قال، حين تجلت على البلاد طلعة وزارته، إنه يسعى إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه! ثم سار وفق هذا المبدأ السامى لا يحيد عنه قيد أُنملةُ. فأنقذ السودان بالتسليم به وأنقذ الحكومة

---

(١) البلاغ فى ٢ ديسمبر.

المصرية بإعادة سيطرة المستشارين الإنكليز وأنقذ الدستور بتعطيله وأنقذ النواب بإراحتهم من عناء الجلسات... ولكنه لا يزال يرى بثاقب بصره وبصفاء بصيرته... أن هناك أشياء لا تزال فى حاجة إلى وزارته وإلى يده المنقذة: لا تزال جغبوب بقعة مصرية وإن أضحت شقة حرام على المصريين ولا بد من إنقاذها والتسليم بها. ولا يزال الدستور قائمًا حكمًا وإن عُطل زمنًا طويلاً وقُلبت مواده رأسًا على عقب. ولا بد من إنقاذه بإلغائه صريحًا أو ضمنًا ومن إنقاذ مصر من الحكم النيابى الخبيث»[1].

فكرة تأليف وزارة ائتلافية

ولقد بحث بعض الكتَّاب على أثر هذا التعديل الذى حدث فى الوزارة مع بقاء حالة الأمة على ما كانت عليه من المناداة بسقوط الوزارة فى السر والعلانية، فى تشكيل وزارة ائتلافية تُكلف إدارة البلاد ريثما تتم الانتخابات أو لحين اتفاق الآراء على صورة حل للأزمة الدستورية الحاضرة.

ولقد قالت جريدة المقطم فى هذا الصدد ما يلى:

«يرى المعارضون أن الوزارة التى لا تعتمد على تأييد البرلمان لا يصح أن تُعد وزارة دستورية حتى لو جاءت جميع أعمالها مطابقة لنصوص الدستور وغير خارجة عما يقتضيه. وهذا هو نفس الانتقاد الذى وجهه أنصار الحكم الدستورى فى القرار الأخير الذى قرره البرلمان الإيطالى وهو أن لا يكون السنيور موسولينى رئيس وزارة إيطاليا مسئولاً للبرلمان بل يكون مسئولاً للملك مباشرة. فإن الباحثين المصريين يرون أنه إذا كان فى إيطاليا ظروف خاصة اقتضت هذا القرار الشاذ فذلك من شأن الأمة الإيطالية ونوابها وهم أدرى بأمورهم. ولكن ما وقع هناك لا يصح أن يكون مثالاً ينسج على منواله لأنه مناقض للقاعدة الدستورية الأصلية التى تقتضى وجود هيئة تشريعية مراقبة إلى جانب الهيئات التنفيذية تشرف على أعمالها».

---

(١) كوكب الشرق فى ٢ ديسمبر.

«وقد رأى بعض المشتغلين بالسياسة فى مصر أن الحالة الحاضرة فيها جديرة بالعلاج بعدما صارت الأمور إلى ما صارت إليه بعدما وقف معظم الأحزاب السياسية فى وجه الوزارة الحاضرة. وقال هذا البعض: هب أن قانون الانتخابات نفذ غدًا ولم يتأجل تنفيذه فإن هذه الوزارة لا تنال من الأغلبية ما يكفى لإحراز ثقة البرلمان ما دامت الأحزاب التى ينتمى إليها السواد الأعظم من الأمة معارضًا لها. لأن نتيجة الانتخابات والحالة هذه لا تكون فى مصلحتها وحينئذ لا تكون الوزارة دستورية بالمعنى الخاص ولا تكون دستورية بالمعنى العام. وعلى ذلك لا يصح أن تظل فى مناصب الحكم لأنه إذا لم يتيسر التمسك بحروف الدستور فلا مندوحة من مراعاة روحه. وهذا يعلل ميل من ذكرنا إلى تأليف وزارة إئتلافية تمثل جميع الأحزاب فإن لم تكن لها أغلبية برلمانية لعدم انعقاد البرلمان كان لها تأييد من جانب الرأى العام يشبه التأييد البرلمانى ويحل محله إلى أن يتيسر عقد البرلمان فيرتاح الشعب ويشعر بأن رأيه روعى من حيث الروح».

«ويقولون فى تقرير هذا المذهب إن للوزارة الائتلافية ثلاث فوائد أخرى، الأولى أنها تضعف روح الانقسام وتوثق عرى الائتلاف بين الأحزاب وهو الائتلاف الذى ظهرت تباشيره فى الأيام الأخيرة وقوبلت بالابتهاج والاغتباط، والثانية أن وزارة ائتلافية مؤلفة من وزراء مشهود لهم بالكفاءة تأمن المعارضة الشديدة التى تعانيها الوزارة الحاضرة فتستطيع الانصراف بقواها الكاملة إلى معالجة مشاكل البلاد الداخلية والخارجية بقوة وعزيمة لأنها تكون حائزة لتأييد الأمة أو السواد الأعظم منها فيكون لها ما للوزارات الدستورية من النفوذ والهيئة فى تسيير أمور البلاد وعلاقاتها بالدول الأخرى، وهذا ربح لا يستهان به لأنه يزيل سببًا عظيمًا من أسباب التقلقل فى الأعمال. والثالثة أن وزارة كهذه مؤلفة من جميع الأحزاب أو معظمها تكفل حرية سير الانتخاب وهى الحرية المشترطة لجعل مجلس النواب أداة صالحة للتعبير عن رأى الأمة سواء فى الانتخاب بالقانون القديم أو بالقانون الجديد»[1].

---

(١) المقطم فى ٢ ديسمبر.

وقالت فى مقال آخر ما يلى:

«وقد أشرنا من يومين إلى المذهب الذى ذهب إليه بعض المشتغلين بالسياسة المصرية وهو حل العقدة بتأليف وزارة ائتلافية من جميع الأحزاب تمهد السبيل إلى إعادة الحياة النيابية. والظاهر أن هذا المذهب وضع موضع البحث والنظر فاتجهت إليه اعتراضات شتى، أهمها أن تأليف وزارة كهذه قد يكون محفوفًا بصعوبات كبيرة إذ قد لا يتيسر تمثيل جميع الأحزاب فيها وقد تنشأ صعوبات أخرى فى اختيار الذين تؤلف منهم ولنسبة ما يكون من الوزراء لكل حزب منها هذا إذا تيسر تأليفها من جميع الأحزاب التى ينتظر أن تمثل فى البرلمان فلا يكفل الغرض الجوهرى من تأليفها على هذا المنوال ولا تؤمن المعارضة من جانب حزب واحد أو حزبين وهنالك اعتبارات أخرى جرت على ألسنة الذين اهتموا بالموضوع من هذه الناحية».

«وما دام هذا الخلاف قائمًا وما دامت المعارضة شديدة فإن حرج الموقف الحالى لا يهون على الوزارة إذا عقدت الاتفاق الخاص بجغبوب وأصدرت قانون الانتخاب على غير ما تهوى الأحزاب الأخرى فإن المعارضة الحالية تتضاعف قوتها والحملات الحزبية تشتد ويأخذ بعضها برقاب بعض حتى لقد يبلغ من تأثير هذه الحالة فى الموقف العام أن يرى زيور باشا ومشيروه أن مواصلة السير بسفينة البلاد إلى أن يحل موعد الانتخاب بعيد عن الإمكان. لأن موعد الانتخاب بحسب القانون الجديد لا يكون قريبًا على كل حال إذا جرى الانتخاب البرلمانى بهذا القانون يقتضى زمنًا كافيًا لتعديل دفاتر الانتخاب وسجلاته تعديلاً يستغرق أشهرًا ويشمل كشوف الناخبين التى يجب إعادة تبويبها وتصفيتها طبقًا لأحكام القانون الجديد كما لا يخفى».

«وفى تلغرافاتنا الخصوصية المنشورة أمس تلغراف لمُكاتب التيمس من القاهرة تناول فيه مسألة تعديل الوزارة وما كان له من الوقع فى النفوس هنا وأشار إلى احتمال إدخال عناصر جديدة فى الوزارة الحالية ونوّه بما يعترض لذلك من الصعوبات إذا كان المراد دعوة بعض من كبار الساسة المصريين إلى الانتظام فيها قائلاً إن قبول الشروط التى يشترطونها يتجاوز ما لزيور باشا من السلطة».

«فإذا كان الأمر كما وصفنا وتعذر تأليف وزارة ائتلافية للأسباب التى أشرنا إليها فى صدر هذه العجالة وصح قول مكاتب التيمس عن نية الوزارة فلا يبقى من أوجه الحل البديهيَّة سوى تأليف وزارة مستقلة عن الأحزاب تعمل فى الفترة التى تتقدم الانتخاب البرلمانى»[1].

ولقد قالت جريدة الاتحاد مستنكرة فكرة (وزارة الائتلاف أو وزارة على الحيدة):

«لقد ضربت إحدى الصحف التى تمسك بالعصا من الوسط دائمًا، فى أمثال ما نحن فيه من الهرج، على نغمة وزارة ائتلاف... ثم استبعدت إمكان تأليف الوزارة الائتلافية قائمة على قول مكاتب التيمس الذى زعم أن بعضًا من كبار الوزراء السابقين عرضت عليه المشاركة فى الحكم. فاشترط شروطًا مستصعبة القبول! ولكن أنيس الناس جميعًا أن وزارة الائتلاف السابقة لم يتيسر يومئذ أن يدخلها إلا أعضاء من حزب واحد قالوا على عدم الصلاحية للحكم ومراعاة ما تقدسه الجماهير».

«وإذا تمشينا مع أهل الثرثرة وقلنا بالوزارة الائتلافية فأنبئونا بالله كيف تؤلَّف من جميع الأحزاب وبأية السنة تُمثل فيها الأحزاب المذكورة وحقيقة مقدار الأحزاب الثلاثة لم تبْدُ إلى الساعة خالية من المغالطات طاهرة من التضليل».

«أما وزارة الحيدة فأمرها الآخر أعجب إذ كيف ترضى عنها المعارضة بعد إذ قامت المعارضة المذكورة على الحزبية وبعد أن سممها التحيز وأوبأتها المحاباة».

«... هناك مصالح ثلاث للبلد الساعة ووزارة زيور باشا الحاضرة خير من أشرف على هذه المصالح، فالاتفاق على الحدود الغربية قارَب التمام ولكنه لا يبرمه إلا البرلمان وقانون الانتخاب المعدل لا مفر من صدوره وسيصدر فى أقرب آن فلم يبقَ إلا الانتخاب فتريثوا ودعكم من شهوة الحكم والتحرق على السلطة إلى أن تكشف الانتخابات عن أى الناس أحق بالسلطان»[2].

---

(١) المقطم فى ٦ ديسمبر.

(٢) الاتحاد فى ٦ ديسمبر.

ظلت الوزارة مع ذلك كله تتظاهر بالرسوخ فى الحكم وحسبت أن استمساكها بزمام الأمور يخفف وطأة الحملة العنيفة التى كانت صحف المعارضة توجهها ضدها. غير أن هذه الحملة كانت ما زالت فى عنفوانها. ولنضرب لذلك مثلاً ما كتبته جريدة البلاغ تحت عنوان (موقف الوزارة من الأمة والبرلمان والعرش). قالت البلاغ:

«... وإلا فأية كرامة لوزارة تحكم بلادًا يبلغ من عجزها ألا تستطيع إملاء إرادتها على تسعة أو عشرة من أبناء البلاد هم الوزراء؟ إن بلادًا هذه حالها لا تكون إلا بلادًا خانعة وضيعة ولا يكون الوزراء فيها إلا خاصة الخانعين والوضعاء».

«تقول الوزارة أو تقول صحيفتها فى عددها الصادر أمس إن زيور باشا تولى سفينة مصر المضللة فما زال بها حتى رست على شاطئ الأمن والسلامة... وإن وزارته صانت البلاد من أعظم كارثة ستودى بالقليل الذى أحرزته وفى مقدمته النظم الدستورية والحياة النيابية. وما دام الأمر كذلك فهذه الوزارة مكلفة عقلاً ومنطقًا وعرفًا وشرعًا أن تبقى إلى أن تعيد هذه النظم مجراها وتلك الحياة سيرتها ثم تقول: (وما أحكم جلالة الملك وأحرص جلالته على مصلحة البلاد والحق والعدل فى الاحتفاظ بوزارته الأمينة إلى أن تتم الانتخابات فى جو الهدوء الخالى من التغرير والخداع) وتختم كلامها قائلة: (لا بدع إذا مضت الوزارة فى إتمام عملها الهادئ إلى النهاية مشمولة بثقة جلالة الملك وثقة الشعب الحصيف الحكيم)».

«وبحسبنا أن ننقل للقراء فقرة من المقال الذى تضمن هذا الزعم الفاجر لنبيِّن لهم ما يقصد إليه القوم حين يذكرون شاطئ السلامة فقد قيل فى سياق وصف الحالة التى تلت تبليغ ٢٢ نوفمبر الأسبق ومغالجة زيور باشا لها: (أكان على الوزارة أن تتحدى؟ أكان عليها أن تصر وتعاند؟ ومعنى هذا، بصريح العبارة أن شاطئ السلامة المحكىّ عنه لم يكن إلا إمساك زيور باشا عن التحدى وعن الإصرار والمعاندات وقبوله ما رفضه البرلمان من شروط التبليغ بلا قيد

ولا شـرط. فمـا دام الأمـر كـذلك فـإن فكرة القـوم فى الوصـول إلى بر السـلامـة أحقر من أن يُلتفت إليها أو يُعنى بها».

«لا نجادل القوم إذن فى هذه السخافات والحقائر بل يعنى بشىء آخر يفعله هؤلاء الصغار غير حافلين بما عسى أن ينال من الكبار. فقد عادوا يتخذون من صاحب العرش جُنَّة يتقون بها مقت الأمة وسخطها عنهم. ولا شك فى أن هذا لعب أطفال ولكنه لعب بالنار وخاصة من جماعة كل ما هوَّشوا به فى دعوتهم لم يكن إلا الإخلاص المزعوم للعرش وصاحبه».

«ولكن من ذا الذى فوّض هؤلاء السفهاء فى الافتئات على جلالة الملك بالذات والتكلم باسمه بهذه اللغة الغريبة والتطوع بأداء هذه الشهادة من جلالته للوزارة؟ هل تحدث جلالته مرة واحدة بهذا المعنى؟ كلاً! وإذن فما هذه الوقاحة وما هذه الجرأة على أعلى مقام؟؟».

«إنها لعمرى جرأة المجرم حين يدركه اليأس فلا يحترم ذاتًا ولا يرعى حقًا بل يحاول تبرير نفسه بمختلف المزاعم والادعاءات. والغريب فى المسألة زعمهم أن الوزارة باقية (بفضل ثقة جلالة الملك وثقة الشعب الحصيف الحكيم).».

«فأما الشعب الحصيف الحكيم فيها هو ينادى ليل نهار بنزع الثقة منكم والإنحاء على جرائمكم وقد ظهر سخطه واضحًا على الوزارة يوم أعلن عدم خضوعه لقانون الجمعيات السياسية. فلو أنه كان ثمة برلمان معقود وكان خذل الوزارة فى هذا القانون أما كانت تستقيل وتعتبر محرومة من ثقة البلاد؟ وإذا تركنا هذه الناحية أفلا نجد الوزارة نفسها لا تشكو شيئًا مثل ما تشكو غضب الشعب عليها؟ وإذا كانت هذه هى الحقيقة فما معنى التحدث والتحكك بثقة البلاد؟؟»[1].

ولم تكن جريدة الاتحاد فى كل هذه الجلبة لتتعرض فى غالب الأحيان إلا للرد على جريدة السياسة، فكانت تعيد ما كانت تكتبه أيام كان حزبها مؤتلفًا مع حزب

(١) البلاغ فى ٧ ديسمبر بتوقيع (م. ا).

الاتحاد دفاعًا عن الخطة التى كانت تسير عليها الوزارة المؤتلفة. فنشرت جريدة الاتحاد سلسلة مقالات تباعًا تحت عنوان (ذبذبة ونفاق - ماضى السياسة وحاضرها)، سردت فيها المقالات التى كان يكتبها قلم تحرير (السياسة) فى الدفاع عن حل البرلمان وتعديل قانون الانتخاب وما إلى ذلك.

حديث لدولة سعد باشا

ولقد نشرت جريدة (لاسبوار) التى تصدر باللغة الفرنسوية بالقاهرة حديثًا مهمًا لصاحب الدولة سعد زغلول باشا نقلته عنها جريدة البلاغ. وهذا نصه:

«لقد بذلت الوزارة جهودًا لم يعهد لها مثيل لكى تخفت أصواتنا. وليس يسعنا، والحق يُقال، أن نحمل من ذلك موجدة للصحف الأجنبية التى تنشر هنا لأنها خدعت على غير علم منها فتنكبت الحق وسلكت السبل التى رسمتها وزارة زيور باشا. فإن الخطة الجريئة التى لجأت إليها هذه الوزارة وتهديدها بالانتقام وأساليبها المنكرة وبعبارة أخرى استبدادها الذى يتجدد كل يوم، بل كل لحظة، كل ذلك يوضح أشياء كثيرة ويمكن أن يكون عذرًا لإحجام الذين يحجمون عن إظهار الحقيقة».

«ثم إن زيور باشا ضرب بنفسه المثل فى ذلك. فقد غيرت سياسته فيما بين عشية وضحاها وبدل مواقفه تبديلاً متتابعًا كان يكون مضحكًا لو لم يكن الأمر متعلقًا بمستقبل البلاد».

«فبالأمس كان زيور باشا رئيسًا لمجلس الشيوخ بعد أن كان وزيرًا للخارجية بالنيابة فى وزارتى. فذهب على رأس وفد من أعضاء مجلس الشيوخ يلتمس من جلالة الملك - حبًا فى مصلحة البلاد - أن يرفض قبول استقالتى من رياسة الوزارة ولكن لم تمضِ على ذلك أربعة أيام حتى قام زيور باشا هذا نفسه بعد أن جاء فى اليوم التالى لتأليف وزارته وطلب منى أن أعضد وزارته قام يرمينى بكل النقائص ويلصق بى كل التهم وينصِّب نفسه، حبًا فى مصلحة البلاد أيضًا، خصمًا لدودًا لى. فلو أن زيور باشا، وقد فقد معنى العدل، احتفظ بمعنى الهُزْء والسخرية لوجب أن يتأمل اليوم فى موقفه مرارة وألم».

«ولكن المشكلة ليست فى هذا ومسألة الشخصيات لا تهم إلا قليلاً. غير أن مما يوجب الأسف أنه لم يسمح، أثناء هذه المدة الطويلة، لجريدة أجنبية واحدة فى مصر بأن تعبر عن آرائنا واحتجاجاتنا وأنهم لم يدخروا وسعًا فى إظهارنا بمظهر الأعداء الخطرين للجاليات الأجنبية».

«إن هذه الفرية أشنع من كل ما رمونا به ظلمًا. فإننى فيما يخصنى، ما فتئت أجاهر فى جميع المواقف، بعطف مصر على الجاليات الأجنبية وقد عضدت، فى جميع الظروف ضرورة الاتفاق اتفاقًا وثيقًا بين الأجانب والمصريين لصيانة وإنماء مصالح الفريقين على السواء. وقد اعتقدت دائمًا أن مساعدات الأجانب العلمية والأدبية والمالية والفنية عامل من العوامل المهمة فى تقدمنا. كما أننى اعتقدت دائمًا إنه ما من أمة، كبيرة كانت أو صغيرة ضعيفة أو قوية، تستطيع اليوم أن تعيش فى عزلة. لأن مطالب الحياة العصرية وتقدم الحضارة واتساع العلاقات التجارية والاجتماعية والسياسية بين الشعوب تحتم على الكل أن يعيشوا فى وفاق بل فيما هو أعظم من الوفاق. فى ثقة تامة. بل فيما هو أعظم من الثقة فى صداقة تامة لا تشوبها شائبة».

«إن شعبًا أو أمة تريد أن تعيش فى عزلة وتعتقد إن فى استطاعتها الاستغناء عن مساعدة الغير لا تلبث أن تؤول إلى انحطاط. وما كانت تلك ولن تكون حالة مصر التى ربما كانت أوسع البلدان صدرًا لضيوفها».

«إن كل أجنبى هو عندنا فى بيته. وليست بكثيرة البلدان التى تفسح لنشاط الأجانب ميدانًا للعمل أوسع من الميدان الذى أفسحته لهم مصر».

«ويحق لى أن أقول، إنصافًا لنفسى، إننى كنت طول مدة وزارتى ساهرًا على احترام كل حقوق الأجانب المشروعة. وما من أحد منهم مسه سوء أو أُصيب بضرر فى مصالحه. وما رُفعت إلىَّ شكوى إلا درستها بنفسى على قدر المستطاع. على أننى موقن بأن الرأى العام قد فطن من تلقاء نفسه للافتراءات والأكاذيب التى وجهت إلىَّ. وأن الأجانب يعرفون أى صداقة وأى ثقة تضعها

فيهم أغلبية البلاد العظمى التى يمثلها الوفد وحزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى».

«إن الحكومة الحاضرة جمعت فى شخصها كل جراءة. فهى لا تمثل أحدًا ولكنها، مع ذلك، تتهمنا بارتكاب جميع الجرائم. وإذا كان هناك انتهاك لحرمة الدستور فنحن فى نظرها الذين ننتهكه. أما هى فلا. فهل يمكن أن تقلب الحقائق أشد قبحًا من هذا»؟

«لقد أدلى زيور باشا أخيرًا لمكاتب جريدة ألمانية بتصريحات غريبة. وقد نقلت جرائده هذه التصريحات واغتنمت الفرصة لكى تقول مرة أخرى إن اجتماع البرلمان فى فندق الكونتيننتال فى ٢١ نوفمبر كان انتهاكًا جديدًا منّا للدستور».

«ولكننا نتكلم والمنطق رائدنا والمستندات فى أيدينا. نتكلم فنقول إن حل مجلس النواب فى المرة الثانية باطل بطلانًا لا شك فيه لأن المادة ٨٨ من الدستور لا تجيز أن يحل المجلس مرتين متواليتين لسبب واحد. ومع ذلك إذا نحن فرضنا جدلاً أن هذا الحل كان قانونيًا فإن المادة ٨٩ من الدستور تنص على أن الحل يجب أن يكون مقرونًا بتعيين الميعاد لدعوة الناخبين المندوبين لانتخابات جديدة وهذا التعيين شرط جوهرى. وبدهى أن الدستور يوجب هنا نصًا نافذًا فعلاً لا نصًا صوريًا. فإذا حدث، كما هو الواقع الآن أن ألغت الحكومة المرسوم الأول بمرسوم ثان يؤجل دعوة الناخبين واجتماع المجلس الجديد إلى أجل غير مسمى فإن الحل يصبح باطلاً ويكون المجلس المنحل صاحب الحق دستوريًا فى سَنّ القوانين ويكون من واجبه أن يُحل».

«ففى الحالة التى نحن بصددها تكون الحكومة قد عبثت بالدستور مرتين: أولاً فى حلها المجلس مرة ثانية لنفس السبب الذى حلته من أجله فى المرة الأولى، وثانيًا فى إصدارها مرسومًا ثانيًا يلغى المرسوم الأول الذى ينص على دعوة الناخبين وعقد المجلس. ثم إنها، فوق ذلك كله، تعتدى على الدستور مرة ثانية بعدم إجرائها الانتخابات فى المواعيد التى يعينها القانون».

«وهذا كله يخالف الدستور مخالفة صريحة فى روحه وفى نصه لأنه تحتم أن لا تحرم الأمة، فى وقت من الأوقات، من الحكم البرلمانى. والمادة ١١٤ واضحة جلية فى ذلك وهذا نصها»:

«تجرى الانتخابات العامة لتجديد مجلس النواب فى خلال الستين يومًا السابقة لانتهاء مدة نيابته وفى حالة عدم إمكان إجراء الانتخابات فى الميعاد المذكور فإن مدة نيابة المجلس القديم تمتد إلى حين الانتخابات المذكورة».

«نعم إن بعضًا من خصومنا يدعون أن اجتماع المجلس المنحل لا يحول دون القيام بعملية الانتخاب فلأسلم لهم مؤقتًا بصحة هذه النظرية فما قانون الانتخاب الذى يجب تطبيقه فى هذه الحالة؟ إن قواعد الدستور تقول إن القانون الوحيد الذى يجب تطبيقه هو الذى أقره البرلمان وصادّق عليه جلالة الملك. وإذن لا يصح الرجوع إلى قانون سنة ١٩٢٣ الذى أُلغى ولا إلى القانون الجديد الذى تضعه الوزارة الآن؛ لأن الوزارة لا تملك حق التشريع. إذ هذا الحق لم يُعطَ لها إلاّ فى حالة الضرورة المعجلة وظاهر أن قانون الانتخاب ليس من هذه الضرورة، وإلا فلو أنه كان منها لما بقى معطلاً من شهر مارس إلى اليوم».

«ويدهشنى فى هذا الصدد أنهم نسبوا لقلم قضايا الحكومة أنه أفتى بأن للحكومة الحق فى وقف الحياة النيابية طول المدة التى تريدها وإلاّ فإنه إذا صح أنه أفتى بهذا وبرر هذا العمل الذى تبدو للعيان مخالفته للقانون فما هو إذن العمل غير القانونى الذى يحجم هذا القلم عن تشجيع الحكومة عليه؟ إن هذا معناه أن جميع ما تفعله الحكومة مطابق للقانون وفى هذه الحالة يصبح قلم القضايا ولا فائدة لوجوده».

«على أن اعتداء الوزارة على القانون لا تقف عند هذا الحد. لأننا إذا أخذنا بما تقول الصحف إنها عازمة على تعديل قانون الانتخاب فإن هذا القانون سيجعل الانتخاب خاصًا فى حين أن الدستور ينص فى المادة ٨٢ منه على أن الانتخابات لمجلس النواب يجب أن تكون بالتصويت العام».

«إن اجتماع ٢١ نوفمبر كان قانونيًا فقد اجتمعنا بناء على المادة ٩٦ التى تنص على أنه إذا لم يدع البرلمان فى المواعيد المحددة فعليه أن يجتمع من تلقاء نفسه يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر. فلجميع الأسباب التى ذكرتها كنا محقين فى الاجتماع. ثم إن من المبادئ الدستورية أن الخلل يتناول المجلس لا النواب وأنه من أجل ذلك لا يمنع أن تعقد الاجتماعات وأن تكون هذه الاجتماعات قانونية إلا إذا كانت جميع الأحكام التى ينص عليها الدستور فى هذا الصدد مرعّية محترمة. وفى كل الأحوال إذا لم تحصل انتخابات جديدة ولم يؤلف مجلس جديد فإن النواب السابقين لا يفقدون صفتهم النيابية ولهذا فإنهم لم يخرجوا عن دائرة حقهم حينما قرروا عدم الثقة بالوزارة. فإذا نحن فرضنا أنه كانت للوزارة إلى ذلك اليوم صفة أيًا كانت تخولها الحكم فإن هذه الصفة زالت منذ يوم ٢١ نوفمبر».

«إن الحالة خطيرة ولا شك. فإن ها هنا حكومة مستبدة ظالمة تبقى متربعة فى دست الأحكام بالقوة وبالرغم من أن البلاد بأكثريتها الساحقة وباتفاق الوفد وحزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى أصدرت ضدها حكمًا صارمًا».

«إننا بذلك نمثل النظام وندفع عن القانون والدستور ضد وزارة ثائرة على الدستور. وقد اتحدنا والغرض من اتحادنا هو الدفاع عن الدستور ضد عدو يصر على الرغبة فى هدمه. وقد أقسمنا على أن نناضل فى ذلك إلى النهاية. وسنكون عند قسمنا».

قال المحرر:

«وقبل أن نغادر سعد باشا ألقينا عليه سؤالاً آخر عن إمكان استعفاء الوزارة فأجابنا بقوله»:

«إن استعفاء الوزارة لا يهمنى كثيرًا إذا كانت الوزارة التى تخلفها لا تستمد قوتها من البرلمان لأنها حينئذ لا تُرجى منها فائدة للبلاد».

«ولا أظن أنه يوجد مصرى يحترم نفسه يرضى اليوم بأن يتسلّم الحكم إلا إذا كان البرلمان يعضده».

فلما سأل المحرر دولته رأيه فى مسألة جغبوب أجاب:

«لم أدرس الاتفاق[1] ولكن إذا أنا رجعت إلى الأخبار التى أذاعتها الصحف فليس يسعنى إلا أن أرى، كما يرى كل مصرى، أنه لم يكن للحكومة الحق فى توقيع هذا الاتفاق».

«لقد نزلت الحكومة عن جغبوب مشترطة أن تدافع إيطاليا عن حدودنا الغربية. فهذا معناه الاعتراف لإيطاليا بشىء من الحماية على مصر. ومصر التى حاربت الحماية البريطانية لا يسعها أن تدعى لهذا».

«إن أهمية جغبوب ليست من الوجهة الدينية وحدها بل تتناول الوجهة العسكرية أيضًا. فإن إيطاليا بوجودها فى جغبوب تستطيع دائمًا أن تهدد مصر. أما مصر فلا فائدة ترجى لها من الآبار والأراضى التى لا تزيد على كيلومتر واحد تنازلت عنها إيطاليا ولذلك لن يوجد برلمان مصرى يوافق على هذا الاتفاق».

«وأخيرًا إن زيور باشا لم يَحِدْ هنا قيد شعرة عن خطته فهو منطقى مع نفسه لأنه عندما تسلم زمام الحكم نصَّب نفسه منقذًا فماذا فعل بعد ذلك؟ لقد سلم على طول الخط فى جميع الطلبات البريطانية والآن ماذا فعل فى مسألة جغبوب! قد سلم أيضًا ونزل عن حقوق مصر»[2].

قرار نقابة المحامين

هذا، وقد اجتمعت نقابة المحامين فى ٢٨ ديسمبر لانتخاب نقيب لهم. فانتخبت حضرة صاحب المعالى مرقص حنا باشا نقيبًا وحضرات سلامة ميخائيل بك وراغب إسكندر بك وكيلين، وكان بعض حضرات المحامين قد طرح سؤالاً عن حل مجلس النواب هل كان شرعيًا وعن اجتماع ٢١ نوفمبر أباطل هو أم صحيح؟ فبعد أن قرر مجلس النقابة أن الموضوع مما يحق البحث فيه وأنه

---

(١) كانت وزارة زيور باشا وقعت اتفاقًا بشأن هذه المسألة وسنفرد لها فصلاً خاصًا فيما يلى.
(٢) عن البلاغ فى ٩ ديسمبر.

ليس من الأمور السياسية التى لا يجوز له فحصه وإبداء رأى فيه، قرر عدم مشروعية حل مجلس النواب وأن اجتماع ٢١ نوفمبر قانونى وأن الحكومة القائمة غير شرعية.

هذا، ولقد تعالت الأصوات طالبة سقوط الوزارة لعدم أهليتها وشرعيتها للحكم. وكان بعضها ينذر بالخطر إن هى استمرت بكراسيِّها لا تكترث لما يحدث حولها من القلق والتذمر من الشعب وهيئاته السياسية برمتها. إذ الحالة لا يمكن أن تظل على ما كانت عليه من السكوت النسبى بل ربما انقلبت إلى غليان فى الأفكار يعقبه خلل فى النظام فتجىء الفوضى من خلف ذلك.

حديث آخر لزيور باشا

وبينما الحال على ما ذكرنا من الحرج أفضى دولة زيور باشا إلى رئيس تحرير جريدة الريفورم التى تصدر بالقاهرة باللغة الفرنسية بتصريحات كانت غاية فى الجرأة واحتقار الغير، قال دولته:

«إن مركز الوزارة ثابت ولا رد لنا على قرارات الأحزاب لأن هذه الأحزاب لا وجود لها من الوجهة البرلمانية. فليس فى وسعها أن تسن القوانين إلا يوم ينتخب أعضاؤها وحينئذ يتعيَّن على الوزارة أيًا كانت أن تخضع لما تحكم به الأمة».

«ويستحيل على أى وزارة كانت أن تذعن لقرار أصدره أشخاص ليس لهم أى صفة برلمانية. فأعضاء الوفد والأحرار الدستوريون وأعضاء الحزب الوطنى لا يمثلون إلا أنفسهم. وقد قضى مرسوم الحل على صفتهم النيابية. وأنا فى هذه الساعة لا أستمد سلطتى إلا من ملكى ولا حساب عندى أؤديه إلا لمليكى. ويظل الأمر هكذا إلى أن يجتمع البرلمان المقبل ففى ذلك اليوم أكون مضطرًا إلى النزول على مشيئة الأمة التى يعرب عنها نوابها المنتخبون إعرابًا شرعيًا».

«نعم كان ينبغى إجراء انتخابات جديدة فى المواعيد المبينة فى الدستور ثم دعوة البرلمان إلى الاجتماع. بيد أن ضرورة قصوى يعرفها جميع الناس - وكان ينثنى أمامها المعارضون أنفسهم لو كانوا فى منصة الحكم - قضت على انتهاج

السياسة التى انتهجتها. فكان حقًا علىَّ أن أؤدى حسابًا إلا إلى مليكى ما دام البرلمان غير موجود».

«وإذا شئت أن أزيدك بيانًا قلت لك إنى لا أستطيع أن أتحمل تبعة التخلى عن حكم البلاد لنفس الأكثرية التى كانت تحكم البلاد ذلك الحكم الضعيف يوم ارتكبت جريمة مقتل السردار الشنعاء».

«إن القانون يجب أن ينفذ أى يجب أن تجرى الانتخابات ولست أخشى قط من التهديد بمقاطعتها، فالحزب الذى يتقدم وحده إلى الانتخابات سينتخب حتمًا وقانونًا. وينتج من المقاطعة أن لا توجد معارضة فى السنوات الخمس التى هى مدة دور الانعقاد القادم».

«وإذا كان ثمَّة تبعة من جراء حل البرلمان وتعطيل الحياة النيابية الذى نشأ عن الحل فعلى الأحرار الدستوريين نصيب منها فإنهم لم يكونوا أقل لهفة على طلب الحل ساعة انتخب صاحب الدولة سعد باشا زغلول رئيسًا لمجلس النواب».

«والذى يدهشنى من موقف الأحرار الدستوريين أنهم ينكرون اليوم جميع أعمالهم بالأمس وينكرون بالتالى تبعتهم فهم الذين اشتركوا متحمسين فى حل البرلمان الثانى. ولما أُلفت اللجنة التى نيط بها وضع قانون الانتخاب الجديد كان من جملة أعضائها أربعة من الأحرار الدستوريين واثنان فقط من حزب الاتحاد فعوضًا من صياحهم الذى يصيحونه اليوم كان أحرى بهم أن يعجلوا بوضع قانون الانتخاب الجديد وإصداره».

«والخلاصة أن المعارضة عليها أن تختار إحدى الخطتين فإما أن تشترك فى الانتخابات أو أن تمتنع عنها. ففى حالة امتناعها لا يجوز لها أن تشكو من الحالة التى تجرها على نفسها بمحض إرادتها. وخير لها أن تعود إلى الحكم الصواب فتواجه حظها فى الانتخابات لتعود الحياة النيابية سيرتها».

«وفى أثناء غيبتى بأوروبا كان لرئيس الوزارة بالنيابة تمام الحرية فى التصرف وبالتالى عليه جميع التبعة. فإذا كانت قد وقعت أخطاء وغلطات فلا يدلى فيها. وقد عدت فألفيتنى أمام علاقات مقطوعة تمامًا بين الاتحاديين

والأحرار الدستوريين فلم أدخر وسعًا فى عرض مناصب وزارية على الأحرار الدستوريين وعلى غيرهم من المستقلين المشهورين وما زلت محافظًا على هذه المناصب وسأحافظ على عرضها عليهم إلى أن تجرى الانتخابات وأؤمّل أن يتغلب العقل على الشهوات السياسية فإذا حدث غير ذلك فإنى أسير وحدى فى العمل لمصلحة البلاد العليا التى يجب أن تعلو على المنافسات الحزبية».

وقد وجِّهت إلى حديث دولته عدة انتقادات فى الصحف، وهى تتلخص فيما يلى:

«إن حجة زيور باشا فى عدم اعترافه بوجود أحزاب أن مجلس النواب قد حُل وقد سقطت صفة النيابة التى للأحزاب فلم يبقَ هناك إلا رجال يمثلون أنفسهم. وهذا خطأ لأن حل مجلس النواب لا يقضى بزوال الأحزاب السياسية الموجودة وهى موجودة بمبادئها ومريديها، ولقد حل مجلس العموم الإنكليزى فى العام الماضى وجرت فى إنكلترا انتخابات جديدة فهل سمع أن أحزاب المحافظين والعمال والأحرار وغيرهم انحلت على أثر حل المجلس أو هى بقيت حافظة لكيانها ومبادئها وتقدمت للانتخابات الجديدة لهذا الكيان وهذه المبادئ وهذه هى الحال فى جميع البلدان الدستورية. وعدا عن ذلك فإن البرلمان المصرى نفسه موجود وقد كان اجتماعه يوم ٢١ نوفمبر اجتماعًا قانونيًا وكان القرار الذى أصدره إذ ذاك بعدم الثقة بالوزارة صحيحًا فى نظر الدستور. وعلى فرض أن ما قاله دولته صحيحٌ فكيف هو يعترف بوجود حزب الاتحاد؟ وهل تكون وزارته دستورية ولو بعد حل المجلس إذا كانت لا تمثل حزبًا من الأحزاب؟ لأن الوزارة قبل الحل لا بد أن تستند إلى أكثرية برلمانية، فضياع الثقة بها والتزامها جانب الحل يضطرها إلى أن تتقدم للأمة تستفتيها فى سياسة البلد والسياسة التى تقرها الأمة لا بد أن تتمثل فى مبادئ حزب من الأحزاب. هذا مع أن وزارة زيور باشا، وإن كان هو يعد نفسه مستقلاً، فهى بالنسبة لأغلبية وزرائها اتحادية. وأما أنه يزعم أن ضرورات عالية حملته على مخالفة الدستور بتأخير

الانتخابات وتأخير عقد المجلس الجديد. فما هى هذه الضرورات العالية المزعومة؟ وهل هناك ضرورات عالية أو واطئة تبيح انتهاك حرمة الدستور ومخالفة أحكامه؟ إذا كان هناك دستور محترم فلا يجوز التسليم بوجود ضرورات تبيح مخالفته».

«ويقول دولته إنه كان لا يستطيع أن يسلم الحكم إلى الأغلبية التى وقعت فى عهدها حادثة السردار. فإذا كان الأمر كذلك فلماذا يُقّدم هذا الوزير مع وزارته على إقامة البلاد وإقعادها من أجل الانتخابات وهو والقوة التى يستند إليها لا يسلمون بحكم الأغلبية إلا إذا كانت على ما يهواه وتهواه تلك القوة! وهذا القول يناقض قوله بأنه سيذعن للأغلبية التى ستشغل كراسى البرلمان ويؤديها ما عليه من الحساب لزمن وزارته. وإذا كانت هذه الأغلبية سعدية فماذا يكون من أمرها مع حكومته!».

«وأما أنه يهدد ببقاء السلطة التشريعية بيد الأقلية التافهة التى تدخل الانتخابات وتحرم المعارضة من الاشتراك فيها لمدة خمس سنوات كاملة هى مدة انعقاد البرلمان الآتى فهذا التهديد لم ينفع أحدًا شيئًا ولا يضر أحدًا بأى سبب كان لأن الإنكليز يريدون أن تكون هناك أغلبية برلمانية توافقهم على مطالبهم لتصيغها فى شكل اتفاق يهيئونه مع الوزارة لتصادق عليه. ولا يوافقهم أن تأتى تلك الأقلية التافهة تمثل مهزلة دستورية لم يُرَ لها مثيل فى جميع البلاد المتمدنة».

«وغريبًا أيضًا أن يدعى أنه غير مسئول عن أعمال الوزارة فى مدة غيبته بأوروبا وأن المسئول عن ذلك هو يحيى باشا إبراهيم الرئيس بالنيابة وإنه إذا كانت قد وقعت أخطاء وأغلاط فليس له يد فيها!».

«فهل يكفى أن يغيب رئيس الوزراء عن بلده لأى عذر من الأعذار فيتنصل عن تبعة أعمال وزارته ويلقيها على غيره؟ وإذا كان هذا الغير قد ارتكب أخطاء وأغلاطًا فكيف استمر فى كراسى الحكم بعد ذلك؟ وأين قاعدة التضامن الوزارى؟».

«ولقد استجدى دولته وكرر الاستجداء فرفض الجميع يده ونبذوها لأنهم يرون من العار الاشتراك معه فى الحكم وكان قد عرض على الأحرار الدستوريين فى مفاوضات سرية خمس وزارات فرفضوا».

«يقول زيور باشا إنه ليس مسئولاً إلا أمام جلالة الملك. وكيف هذا؟ والدستور يقرر مسئولية الوزارة أمام مجلس النواب وليس أمام الملك لأن الأمة مصدر السلطات جميعًا. ولما كان الدستور يصرح بأن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه فكان زيور باشا يريد أن يعكس القاعدة فيقول إن الوزراء يتولون سلطتهم على يد الملك!».

«وبالجملة فإن الوزارة أدركت ضعف مركزها إلى أقصى غاية واجتهدت فى حل الأزمة على وجه يرضى الجميع. وأخذت جريدة الريفورم المعروفة بدفاعها عن الحكومة تناشد رؤساء الوزارات السالفين أن يعملوا على إصلاح الموقف وأن يوجدوا حلاً وسطًا يوفق فى رأيها بين (المحافظين على كرامة الدولة وترضية المعارضة)»[1].

اقتراحات الصحف الوزارية وضع حل وسط للأزمة

يمكن أن يؤخذ من أقوال صاحب الدولة زيور باشا نفسه أنه قد فشل فشلاً تامًا فى سعيه لحمل بعض الوزراء السابقين على الدخول معه فى وزارته. وقيل إنه قال لبعضهم بشأن الأزمة:

«أمهلنى حتى يعود عدلى باشا فأستطلع رأيه»[2].

ولقد عاد دولة عدلى باشا من أوروبا؛ فاتجهت نحوه الأفكار لمعرفة ما تسفر عنه مفاوضته مع الوزير الذى كان يرتقب وصوله.

وكان الناس يتساءلون فى خلال ذلك: هل يعود عدلى باشا إلى الاشتغال بالسياسة بعد أن اعتزلها طويلاً وتنحى عن رياسة حزب الأحرار الدستوريين الذى ألفه؟ وهل يعود فيرغب فيها بعد أن رغب عنها؟

---

(١) الأخبار فى ٢٠ ديسمبر.

(٢) الأخبار فى ١٩ ديسمبر.

وقالت جريدة الأخبار تعليقًا على ذلك:

«وهناك مَن يقول بأنه من الراجح أن يتفق عدلى باشا على أن يشكل الوزارة أحد صديقيه ثروت باشا أو صدقى باشا رئيسًا ووزيرًا للخارجية وصدقى باشا وزيرًا للداخلية. وأن يتولى عدلى باشا رياسة الديوان العالى. أو رياسة مجلس الشيوخ وقديمًا فكر كثيرون من ذوى الرأى فى ذلك لاعتقادهم أن نشأة عدلى باشا وفطرته التى فُطر عليها تأبى عليه أن يكون (دساسًا) أو (كبير المتآمرين) ولا يرضى لنفسه أن يغرق الناس فى بحار من التهم ليرتفع على جثثهم أو يهلك الحرث والنسل».

«يقولون إن هناك حلاً وسطًا قد استطاع به التوفيق بين الغرضين. أتدرى ما هو هذا الحل يا سيدى القارئ؟ هو أن تعدل الوزارة الجديدة عن قانون الانتخابات الجديدة وتتمشى مع الأمة فى بطلانه (شكلاً وموضوعًا) ثم تصدر أمرًا عاجلاً بالدخول حالاً فى غمرة الانتخابات على القانون القديم بالقوائم والكشوفات القديمة. وبهذا يتصورون أنهم قد يستميلون الشعب إلى الدخول فى غمرة الانتخابات»[1].

ومن ثَم أخذت الصحف الوزارية تكتب عن هذا الحل الوسط وتدعو إليه ما استطاعت إلى الدعوة سبيلاً؛ لتخلص الوزارة من موقفها الحرج بإثبات حُسن نيتها وميلها إلى النزول على إرادة الأمة مع المحافظة على مراكزها فى الوقت ذاته.

ولقد قرأنا فى جريدة (الليبرتيه) التى تصدر بالقاهرة بأموال حزب الاتحاد باللغة الفرنسية مقالاً فى الأزمة التى كانت متحكمة، طلبت فيه أن يُسدل الستار على الماضى) وذهبت تتكلم عن المستقبل وتقول:

«إن المهم هو إعادة الحياة النيابية فى أسرع وقت».

---

(١) الأخبار فى ١٩ ديسمبر بتوقيع (محمد على حسن).

ثم ارتأت بعد ذلك أن:

«المعارضين لم يعرضوا حلاً عمليًا لذلك وقالت: إن من السهل أن يُقال بوجوب دعوة المجلس المنحل ولكن هذه الدعوة تُعد خرقًا لأحكام الدستور ويكون لها نتائج خطيرة!!».

«ومن جهة أخرى فإن الإجراءات التى يتطلبها تنفيذ قانون الانتخابات الجديد يمكن أن تؤخر إلى أكثر من المعقول عقد البرلمان».

«وعلى ذلك فلا مندوحة من البحث عن طريقة تسمح بتحقيق الأمنية الاجتماعية للبلاد وهى عودة الحياة البرلمانية. بدون تحمل الأخطار التى تترتب على كلا الحالين السابقين».

«ومن أجل الوصول إلى ذلك رأينا رئيس الوزراء منذ عودته من أوروبا وبغير انتظار اجتماع الكونتيننتال يعرض على بعض زملائه الأقدمين وبعض الوزراء السابقين الاشتراك معه فى القيام بهذه المهمة الوطنية»[1].

ويظهر أن الذى أوحى إلى جريدة الليبرتيه بالكتابة فى هذا الحل أو بالأحرى (خط تراجع الوزارة) استطاع أن يوحى أن بعض الصحف الأخرى تمثل ذلك.

فقد طلعت جريدة المقطم على قرائها بمقال فى هذا المعنى؛ إذ سلمت فيه بأن (السير فى الانتخابات مع المعارضة على الامتناع عن الدخول فيها سيكون نتيجته إما تعطيل الحياة النيابية إلى أجل غير مسمى وإما انتخاب مجلس جديد من حزب واحد لا يكون ممثلاً لعناصر الأمة). ثم عادت فقالت:

«وقد يُقال: ولكن إذا استقالت الوزارة حل الإشكال واستأنف المجلس الحالى أعماله وأُلفت الوزارة الجديدة منه فتحل العقدة ولا تبقى حاجة إلى انتخاب جديد ويزول هذا النضال القائم الآن على الوسيلة دون الغاية. ولكن الاختبار الماضى لا يؤيد هذا القول».

---

(١) عن الأخبار فى ٢٢ ديسمبر.

ثم ختمت المقطم مقالها بأن ناشدت أقطاب الأمة المستقلين عن الأحزاب أن يبذلوا نفوذهم ووساطتهم عند الفريقين فى الدوائر العليا سعيًا وراء (حل يقبله الجميع)...[1].

فأنت ترى أن فكرة الحل الوسط هى الغاية من هذه المقالة كما هى الغاية من مقال الليبرتيه، ولقد أفصحت جريدة (الچورنال دى كير) عن هذا الحل الوسط بأن اقترحت أن:

«يختار المعارضون شخصًا يثقون فيه كل الثقة ليتولى وزارة الداخلية مع تخويله جميع السلطات اللازمة فيما يتعلق بإجراء الانتخابات بحرية تامة وفى المواعيد المنصوص عليها فى القانون الجديد على أن تبدأ من الآن الحملة الانتخابية وفى خلال ثلاثة أشهر يكون البرلمان الجديد منعقدًا»[2].

قالت (الأخبار) تعليقًا على ذلك:

«فأنت ترى من هذا أن حملة الصحف الوزارية دائرة حول محور واحد هو البحث عن حل وسط للأزمة بأن تتراجع الحكومة من جهتها خطوة أو خطوات فى مقابل أن تتراجع الأمة خطوة أو خطوات. وليس فى الواقع الآن طرفان متساويان وإنما هناك طرف شرعى واحد هو الأمة فلا يعقل أن تتراجع الأمة أية خطوة أمام هؤلاء الخارجين عليها وإنما الواجب أن يذعن الخارجون ويسلموا ويخضعوا فهذا حكم العقل وهذا حكم الدستور وهذا حكم العدل وهذا الحق فماذا بعد الحق إلا الضلال».

ثم ظهر حديثًا اقتراح جديد من جانب الأوساط الوزارية يقضى بإيجاد حل يتلخص فى أن تعترف الأحزاب المعارضة بشرعية حل المجلس، وفى مقابل ذلك الاعتراف تُصْدر الوزارة مرسومًا بإلغاء قانون الانتخاب الجديد وبإجراء الانتخاب على قاعدة القانون القديم.

---

(١) المقطم فى ٢٢ ديسمبر.

(٢) عن الأخبار فى ٢٣ ديسمبر بتوقيع (أمين الرافعى).

وكان رد الصحف المعارضة ينحصر فيما يلى:

«إنه من المستحيل قبول البلاد لهذا الحل وإن أسباب هذه الاستحالة تنحصر فى النقط الآتية»:

«أولاً - أن الاعتراف بشرعية الحل يهدم ركنًا أساسيًا من أركان الدستور ويضع سابقة سيئة تجيز للوزارات فى المستقبل أن تحل مجلسين لسبب واحد».

«ثانيًا - أن الاعتراف بالقوانين التى صدرت منذ حل المجلس للآن يُعد افتئاتًا خطرًا على السلطة التشريعية إذ يخوِّل الوزارة الانفراد بالتشريع فى حين أنها لا تملك هذا الانفراد ولو كان الحل صحيحًا».

«ثالثًا - أن قبول الدخول فى الانتخابات، ولو على القانون القديم يحمل نواب البلاد على الحنث فى يمينهم التى أقسموها يوم ٢١ نوفمبر».

«رابعًا - إن قبول إجراء انتخابات فى الظروف الحاضرة - ولو كان حل المجلس صحيحًا - يفيد من جانب النواب أنهم يسلمون بإمكان تعطيل الانتخابات أكثر من الشهرين اللذين نص عليهما الدستور وهذه سابقة خطرة تعرض الحياة البرلمانية للتعطيل ما دامت الوزارات فى المستقبل لن تتقيد بنص الدستور فى ضرورة الإسراع بإجراء الانتخاب».

حديث جديد لسعد باشا

ولقد نشرت جريدة السياسة لمراسلها الخاص فى لندرة حديثًا جديدًا لسعد باشا مع مراسل جريدة «نيوكاسل كرونكل» قالت جريدة الاتحاد، إنه اشتمل على ثلاثة أمور كلها حرية بالبحث وإمعان النظر، وهى:

قوله: «فى مصر الآن قوتان متضادتان هما الأمة والوزارة ولا بد من الإذعان للأخرى وإلا فلا مناص من حدوث تصادم بينهما. وأرى أن الأمة لن تذعن للوزارة ولكنى لا أرغب فى التنبؤ بنوع التصادم الذى سيكون بين الاثنتين».

وقول دولته: «مضى على مصر عام وهى بغير حكومة دستورية. إن الحكومة لا تجرؤ على مواجهة البرلمان ولا على الدعوة إلى الانتخابات القانونية. وليست الوزارة الحالية إلا دكتاتورية متنكرة تحت الرعاية البريطانية».

ثم قول دولته: «يقولون إن مصر مستقلة ولكن من المستحيل أن تكون مصر مستقلة وتابعة لدولة أجنبية فى آن واحد».

وقد تعرضت جريدة الاتحاد لهذه النقط الثلاث بالنقد فى مقال طويل خلاصته:

«إنه لم تُراعَ الدقة فى العبارة الأولى فإن فى مصر حقًا قوتين متضادتين ولكن ليس ثانى هاتين القوتين هى الأمة بل هى أحزاب المعارضة التى اتفقت أخيرًا على مناوأة الحكومة رغبة فى إسقاطها ووراثة مقاعدها».

وحمَّلت سعد باشا تبعة تعطيل الحياة النيابية لأنه كان سببًا فى حل البرلمان الأول وعيرت سعد باشا بدكتاتوريته فى عهد حكمه. ثم ساءلته فى النقطة الثالثة عن الفرق فى حالة البلاد مدة حكمه والآن[1].

زيور باشا يبرئ عبد العزيز فهمى باشا من تهمة إفتائه بحل البرلمان الثانى

وكانت جريدة الاتحاد تحاول ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً أن تلصق كل تهمة توجه لحزب الاتحاد بالوزراء الأحرار الدستوريين الذين كانوا فى وزارة زيور باشا الثانية؛ حتى تلزمهم الحجة وتفصم ما أُبرم بين الأحرار الدستوريين والسعديين والوطنيين من الاتفاق الأخير.

ولعمرى، إن فى محاولتها هذه اعترافًا بمساوئ الوزارة سواء أكان الوزراء الدستوريون هم الذين افتأتوا على الدستور والقانون أم الوزراء الاتحاديون. إذا اعتبرنا أن مبدأ التضامن كان هو السائد فى الوزارة وفى تصرفاتها.

ومن هذا القَبيل ما نشرته جريدة الاتحاد فى عددها الصادر فى ٢٦ ديسمبر ضمن مقال ذكرت فيه أن حضرة صاحب الجلالة الملك رفض حل مجلس النواب،

---

(١) الاتحاد فى ٣٠ ديسمبر.

وأن حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمى باشا وزير الحقانية السابق ذهب فقدم إلى جلالته فتوى تجيز حل مجلس النواب.. إلخ... ما جاء فى ذلك المقال.

فلما اطلع حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمى باشا على هذه الفرية، نشر خطابًا مفتوحًا فى يوم ٢٩ ديسمبر إلى حضرة صاحب الدولة زيور باشا يظهر استياءه من هذه الرواية ويطلب إليه توضيح الحقيقة فى هذا الشأن إحقاقًا للحق.

فأرسل دولته ردًا على خطاب سعادة عبد العزيز فهمى باشا هذا نصه:

«عزيزى... إلخ».

«أهديك أطيب التحيات وأصدق الأمانى وبعد. فقد قرأت فى صحيفة السياسة كتابكم الذى لفتُّم فيه نظرى إلى ما روته جريدة الاتحاد فى بعض أعدادها الأخيرة من أنكم قدمتم إلى العتبات الملكية فتوى بحل مجلس النواب وطلبتم تكذيبًا عاجلاً لهذا النبأ. ولما كنت موقنًا أن هذه الرواية لم يكن فيها ما يتفق مع الصواب فقد أحللت محل الاعتبار والتقدير عواطف استيائكم مما عزته تلك الصحيفة إليكم بغير وجه حق وأمرت بنشر التلغراف المرفقة صورة منه بهذا فى الصحف التى تصدر اليوم إعلانًا بالواقع على وجهه الصحيح».

«وتفضلوا.. إلخ...».

(الإمضاء)

وهذا هو نص البلاغ الرسمى الذى صدر من رياسة مجلس الوزراء لهذا الشأن:

«نشرت جريدة الاتحاد فى عددها الصادر مساء الأحد ٢٦ ديسمبر الجارى مقالاً ذكرت فيه أن حضرة صاحب الجلالة الملك رفض حل مجلس النواب وأن حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمى باشا وزير الحقانية السابق ذهب فقدم إلى جلالته فتوى تجيز حل مجلس النواب.. إلخ.... ما نشرته».

«وليس فى هذا الخبر ما يطابق الحقيقة فإن حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمى باشا لم ينفرد برأى وإن مرسوم الحل إنما صدر بناء على خطة اتفقت عليها هيئة الوزارة ورفعتها إلى حضرة صاحب الجلالة الملك»[1].

وقد علقت السياسة على هذا التكذيب بقولها:

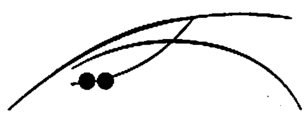
«ولعل القراء يرون بعد هذه الصفعة التى صفعها رئيس مجلس الوزراء على هذه الصورة القاطعة لجريدة الاتحاد برغم تراجعها أمس وأمس الأول، قيمة أخبار هذه الجريدة التى تزعم أنها متصلة بالوزارة. وهل هذه الجريدة تعلم من جانبها أن الذين يقدمون لها الأخبار أيًا كان مقامهم كاذبون. وقد يخفف هذا من تبجُّحها الذى يُزْرى بها أكثر مما يزرى بأى شخص آخر».

■ ■ ■

(١) السياسة فى ٣١ ديسمبر.

الفصل الثانى

تسليم الحكومة فى واحة جغبوب إلى الطليان



ألحَّت إيطاليا فى إنهاء مسألة الحدود الغربية فى إجراء مفاوضات بشأنها عاجلة؛ للبتِّ فى أن تكون واحة جغبوب كما كانت مصرية أو تصبح إيطالية تابعة لطرابلس الغرب.

ولذلك انتخبت الحكومة المصرية لجنة ولَّت رياستها لحضرة صاحب المعالى إسماعيل صدقى باشا. وأرسلت الحكومة الإيطالية لجنة للمفاوضة برياسة المركيز نجريتو كامبيازو.

سير المفاوضات النهائية

وكانت المفاوضات دائرة على قسمين: رسمية وغير رسمية.

أما المفاوضات الرسمية فقد جرت فى الأيام الأولى بين اللجنتين المصرية والإيطالية وانتهت بالتوقف لتعارض نظريتَى اللجنتين تعارضًا تامًا، واختلاف وجهتَىْ نظرهما وإصرار كل فريق على آرائه فى ذلك.

والمفاوضات غير الرسمية هى التى جرت بعد ذلك. وكان تصادم اللجنتين بسبب واحة جغبوب فقد كان الفريقان يدعيان ملكيتها.

وكانت حجج اللجنة المصرية التى استندت إليها فى ملكيتها تتلخص فى أن أكثر الخرائط القديمة يُدْخل جغبوب ضمن الحدود المصرية وأن إنشاء جغبوب فى أواخر النصف الأول من القرن التاسع عشر كان أكثره بأموال مصرية؛ فقد

أنفق الخديويون مبالغ كبيرة على الزاوية والمقام الموجودين هناك وعلى أعمال الحفر التى عملت للمياه.

وكان من حجج المصريين أيضًا أن إنكلترا نفسها اعترفت فى مدة الحرب فى صك رسمى يدعى «معاهدة شاليوت» بأن واحة جغبوب تابعة لمصر. ومعاهدة شاليوت هذه عقدتها إنكلترا مع السنوسيين.

أما حجة الإيطاليين فهى (أنهم ورثة الأتراك فى ولاية طرابلس وواحة جغبوب داخلة ضمن ولاية طرابلس. وأنه بينما كان السنوسيون يدينون بالولاء للدولة العليَّة ويتصلون بها بروابط سياسية وبينما كان الولاة الأتراك يعدون جغبوب ضمن أعمال طرابلس ويقوم رجالهم بالتفتيش على الواحة لم، يبْدُ من المصريين فى أى وقت من الأوقات ما يدل على أنهم يعدون هذه الواحة ملكًا لهم. فلم يزُرْها حاكم مصرى ولم يُجْبَ منها ضرائب ولم يقُم فيها شىء من أدوات التقاضى مثل محاكم أو خلافها ولم يرسل إليها جنود أو قوات وهى رمز السيادة فلم تعمل مصر عملاً يدل على سيادة أو رغبة فى سيادة؛ بل إن بعض الكتب المقررة فى مدارس الحكومة وضعت جغبوب فى طرابلس وتلك الكتب راجعتها لجنة من رجال وزارة المعارف ثم اعتمدتها هذه الوزارة ووزعتها على مدارسها ولم يقم صوت بالاعتراض على ما ورد فيها عن جغبوب؛ فى حين أننا فى إيطاليا كنا دائمًا نضع تريستا وترنتينو فى كتبنا ضمن حدود بلادنا رمزًا لأننا نعدهما جزءًا من أرضنا مغتصبًا وسنسترده).

كان هكذا الإيطاليون يؤيدون ادعاءهم من الوجهة الجغرافية والتاريخية وزادوا عليه عاملاً آخر هو ما يسمونه اتفاق ملنر ـ شالويا.

وقد ردت اللجنة المصرية على هذا الاتفاق بأنه ناقص وليس ملزمًا لمصر بأية حالة من الحالات؛ فإنه عقد بين إيطاليا وإنكلترا وليس لإنكلترا أن تتعهد عن مصر أو أن تتنازل عن شىء من أملاكها.

وقالت اللجنة الإيطالية إن اتفاق ملنر ـ شلويا تام اعترفت به إنكلترا وأنه جرى فى وقت كانت فيه مصر تحت الحماية ولا يمكن أن يقال عنه إنه تنازل عن

أرض مصرية؛ بل كل ما يمكن أن يُقال فيه إنه تحديد للتخوم بين مصر وطرابلس قامت به الدولة الحامية كإجراء من الإجراءات التى لها حق القيام بها. ويقول الإيطاليون إنه مع هذا، فليس لهم شأن فيما يكون للمصريين من حجة ضد إنكلترا فقد اتفقوا مع من كانت له سلطة الاتفاق إذ ذاك. وعندهم من جانب الإنكليز ما يثبت حصول ذلك التحديد الذى يدخل جغبوب فى أملاكهم وإنهم لم يدخلوا الحرب العالمية إلا بعد أن استوثقوا من شروط وتعهدات كثيرة منها ذلك التحديد.

فلما وصلت المفاوضات الرسمية إلى هذا الحد تحرجت الحال. حيث التزم الجانب المصرى كل الالتزام التمسك بالواحة وأصر الإيطاليون على نظريتهم رافضين أى حل لا تكون نتيجته الاعتراف بملكية إيطاليا لجغبوب. وقد أوشكت المفاوضات أن تنقطع ولم يكن من سبيل غير ذلك. فعرضت اللجنة المصرية الأمر على الوزارة لتقرر الرأى الذى تراه، فأذنت الحكومة للجنة بأن تباحث الإيطاليين لمعرفة ما يمكن الحصول عليه من إيطاليا إذا رأت الحكومة التنازل عن جغبوب.

فكان هذا بداية مفاوضات غير رسمية مع اللجنة الإيطالية، وبدا للمفاوضين المصريين أنه إذا أرادت الحكومة المصرية النزول عن الواحة وأمكن أن يكون هناك محل لعوض فيجب أن يتضمن العوض تحقيق ثلاثة أغراض:

«الأول ـ غرض دينى محض. ذلك أن واحة جغبوب تحوى قبرًا وزاوية ومدرسة للطائفة السنوسية وهذه الأماكن لها احترام دينى خاص. ومصر دولة إسلامية يتحين عليها بطبيعة الحال أن تكون أول من يعمل على احترام مظاهر الدين الإسلامى».

«والظاهر أن اللجنة المصرية أصرّت على أن تكون تلك الأماكن المخصصة لإقامة الشعائر الدينية وللدراسة الدينية حرمًا مَصُونًا واشترطت أن لا يدخل الإيطاليون هذا الحرم بأية صورة من الصور حكامًا كانوا أو غير حكام. وأن لا يتدخلوا فى شئون هذه الأماكن. واشترطت، فوق ذلك، أن يكون للمسلمين

سواء كانوا من أهل طرابلس أو من أهل مصر، الحرية التامة فى الرواح والغدوّ للمقام المذكور كحجاج وأن تكون لهم حرية إرسال الأرزاق إليه كما هى العادة».

«الثانى - غرض يتعلق بسلامة الدولة المصرية إذ لا يخفى أن جغبوب محطة يمكن أن يتخذها البدو مركزًا يغيرون منه على مصر. ولما كان تعيين الحدود بين مصر وطرابلس يثير مسألة سلامة تلك الحدود فقد اشترطت اللجنة المصرية أن تضمن إيطاليا سلامة الحدود المصرية من غارات البدو طالما أنهم ثائرون واشترطت أيضًا أن يعمل اتفاق ضمان وتحكيم بين مصر وإيطاليا كما هو الحال فى أوروبا بين الدول المتضامنة لبعضها وعلى الأسلوب الذى تقرر فى مؤتمر (لوكارنو) الأخير».

والظاهر أن الإيطاليين سلموا بهذين الطلبين. أما المطلب الثالث الذى رفضته إيطاليا فيرمى إلى إجراء تعديل فى الحدود من جهة الشمال. ذلك أن إيطاليا كانت فى الأصل قابلة أن تعطى مصر عشرة كيلومترات على الشاطئ غربى السلوم لتكون كحرم لها ولكن اللجنة المصرية طلبت جعلها ١٧ كيلومترًا؛ حتى يكون الحرم أكثر اتساعًا ومَنَعة لأن السلوم آخر ميناء مصرى وله أهمية غير قابلة. فهناك خليج ترسو فيه السفن ولكنه الآن تحت رحمة طلقة مدفع بل بندقية من البطارية الإيطالية المشرفة عليه.

وقد رفضت إيطاليا هذا المطلب. وتلقاء رفضها لم يَسَع اللجنة المصرية أن ترضى بإبرام الاتفاق.

لذلك كانت هذه العقدة فيما بعد ذلك موضوع أخذ ورد فى الأيام الأخيرة بين وزير الخارجية المصرية والكونت كاتشيا دومنيونى وزير إيطاليا المفوض بمصر[1].

أخيرًا تقدمت المفاوضات بين رئيس الوزارة ووزير الخارجية من ناحية وبين الكونت كاتشيا وزير إيطاليا المفوض بمصر. وأخيرًا رضى زيور باشا بقبول وجهة النظر الإيطالية مع بعض تعديل طفيف.

---

(١) السياسة فى ٤ ديسمبر.

التوقيع على المعاهدة

وفى مساء يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥، وقّع دولته معاهدة تسليم جغبوب إلى إيطاليا فأضاف بذلك معاهدة جديدة إلى المعاهدات القديمة التى أمضاها مع إيطاليا ومع فرنسا بخصوص الطرابلسيين والمراكشيين. وكما نزل فى المعاهدات السابقة عن حق مصر التاريخى فى محاكمة هؤلاء فقد نزل بهذه المعاهدة عن جغبوب.

ولقد ملأ الحزن نفوس المصريين جميعًا لتنازل زيور باشا عن هذه الواحة. واكتأبوا لتصرفه الذى ما كانوا ينتظرون أن يقدم عليه مصرى مهما تكن درجة ضعفه؛ لأنهم لا ينظرون إلى جغبوب على أنها حصن أو على أنها مورد استقلال ولكن على أنها زاوية دينية إسلامية أُقيمت بأموال المصريين. على أن أهلها من البدو يريدون أن يكونوا تابعين لمصر لا لإيطاليا ولا يغفرون لمصر أن تسلمهم طائعة مختارة.

ولعل آلمَ أنواع الهذر على النفوس أن نذكر ما نالته مصر مقابل نزولها عن جغبوب وهو احترام (قبر) السيد السنوسى الذى تحيط به أرض إيطاليا من جميع الجهات ثم بئر فى أرض إيطالية كذلك ثم شرط أن تحمى إيطاليا حدود مصر الغربية ضد العدو المغير! ومَن يدرى ربما كانت حماية إيطاليا لهذه الحدود يومًا ضد إيطاليا نفسها؟!.

ولقد ضربت الحكومة نطاقًا من التكتم حول موعد توقيع المعاهدة بل حول مجرد نية توقيعها.

ولقد كان هذا التكتم تخفيًا لا معنى له. حيث كان من الميسور أن نفهم معناه قبل الوصول إلى اتفاق نهائى أو إذا كان هذا التكتم يتناول موضوع الاتفاق نفسه. أما تكتم موعد توقيعه فلم يكن له معنى.

أُعدت صورة المعاهدة وبحثها دولة زيور باشا وزير الخارجية مع السنيور بيولا كازيللى المستشار الملكى، ثم اجتمع الوزراء فى مساء يوم السبت ٥ ديسمبر بمكتب رئيسهم وبقوا مجتمعين حتى قبل الساعة العاشرة مساء قضوا جزءًا من

هذا الوقت فى مراجعة المعاهدة. وفى صباح يوم ٦ اجتمع رئيس الوزراء ببعض كبار رجال وزارة الخارجية واجتمع الوزراء عنده نحو ساعة، ثم نزل بعد الظهر وذهب إلى القصر الملكى.

وعاد دولة زيور باشا إلى مكتبه بالرياسة قبل الساعة الخامسة ووافاه إليه أصحاب السعادة وكيل وزارة الخارجية والمدير العام للوزارة ومدير قسم المراسيم ورئيس مكتب دولته.

وفى الساعة السابعة غادر زيور باشا ديوان الرياسة وكان الميعاد المحدد لتوقيع المعاهدة فى منتصف الساعة الثامنة.

وقبل الميعاد المحدد بخمس دقائق وصل المركيز نجريتو كامبيازو رئيس اللجنة الإيطالية والكومندور رافايل چوزيف جواريليا أحد أعضائها.

وبعد الميعاد المحدد بنحو ثمانى دقائق عاد زيور باشا بالردنجوت. وبعد دقائق قليلة وصل السكرتير الأول لدار المندوب السامى واجتمع بزيور باشا دقيقتين فى الردهة الملحقة بغرفته، وبعد ذلك جلس السكرتير فى غرفة السكرتارية وبقى فيها منتظرًا إلى أن وقِّعت المعاهدة.

ومن ثَم أخذ الفريقان يراجعان الصورتين المعدتين من المعاهدة للتوقيع، وفى الساعة الثامنة والدقيقة عشرين تمامًا وقع المعاهدة كل من صاحب الدولة أحمد زيور باشا وزير الخارجية نائبًا عن الحكومة المصرية والمركيز نجريتو كامبيازو نائبًا عن الحكومة الإيطالية. وعلى أثر توقيعها تبادل الحاضرون التهانى.!! ودخل عليهم السكرتير الأول لدار المندوب السامى وبقى معهم دقائق ثم عاد ليبلغ المندوب السامى النتيجة.

وخرج المندوبان الإيطاليان يطفح وجههما بِشْرًا وسرورًا. وصرح رئيسهما لمندوب جريدة السياسة بما يلى:

«إننا مغتبطون بالنتيجة فقد جاءت خير حل يوفق بين الطرفين وهذه نتيجة مُرْضية لنا ولكم»[1].

---

(١) السياسة فى ٧ ديسمبر.

وقد أدب دولة زيور باشا مأدبة غداء فى نادى محمد على دعا إليها المندوبين الإيطاليين والمندوبين المصريين فى يوم ٨ ديسمبر، ودعا إليها كذلك الكونت كاتشيا دومنيونى وزير إيطاليا المفوض والسنيور برسيكو سكرتير المفوضية ووكيل وزارة الخارجية المصرية ومدير إدارتها.

ولقد تلكأت الوزارة فى إبلاغ الصحف نص هذه المعاهدة غير أنها اضطرت أخيرًا إلى إبلاغها إياها فكانت كلمتها متحدة فى النعى على الوزارة فى تصرفها، وفى إظهار الحزن والأسى على ضياع هذا الشق من الأرض المصرية البحتة فى نظير بضعة كيلومترات أو كيلومتر واحد من الرمال ليس فيها إلا بئر ليست لها فائدة تُرجى. ولقد جُللت بعض الصحف بالسواد نعيًا لهذه المنطقة المصرية التى ذهبت إلى يد الغريب غنيمة باردة بدون مقابل تقريبًا، وهذا نص الاتفاق:

«أن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر».

«وحضرة صاحب الجلالة ملك إيطاليا».

«رغبة فى تعيين الحدود بين أرض برقة الإيطالية والأراضى المصرية، قد عيَّنا مندوبين عنهما مع تفويضهما تفويضًا تامًا وهما».

«من قِبل حضرة صاحب الجلالة ملك مصر: حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية».

«ومن قبل حضرة صاحب الجلالة ملك إيطاليا: النبيل لازارو مر كيز نجريتو كامبيازو وسفير جلالته».

«فبعد أن تبادل المفوضان أوراق تخويلهما السلطة التامة، وبعد أن تبيَّن لهما صحة هذه الأوراق، قد اتفقا على ما يأتى»:

مادة ١:

«يبتدئ خط الحدود بين أراضى برقة الإيطالية والأراضى المصرية من نقطة على الشاطئ شمالى السلوم تبعد عشرة كيلومترات عن بيكون پوينت

(غزلة القطارة) ومنها يتجه بشكل قوس دائرة مركزها بيكون بوبيت (غزلة القطارة) ونصف قطرها عشرة كيلومترات من النقطة المذكورة حتى يلتقى بمسرب الشفرزن. ومنه رأسًا يتبع الخط من الغرب مسرب الشفرزن مارًا بسيدى عمر وبير شفرزن وبيز الشقة. وهناك يترك الخط مسرب الشفرزن ويسير رأسًا غربى طريق القوافل القديم الذى يتجه نحو الجهة المعروفة بملاذ سيدى إبراهيم. ثم يتبع غربًا مسرب الإخوان حتى ملتقى مسرب القرن فى الجهة المعروفة بالقرن والقرنين ومنها رأسًا غربى مسرب القرن حتى يلتقى هذا المسرب بمسرب العجروم».

«ومن نقطة ملتقى مسرب القرن بمسرب العجروم يسير الخط رأسًا غربى مسرب العجروم حتى حد واحة ملفا. ويسير الخط بعد ذلك ابتداء من نقطة اتصال مسرب الاجرام شمالى واحة ملفا فى اتجاه عام نحو الجنوب الشرقى مارًا بواحتىْ ملفا وغجاب لغاية الدرجة ٢٥ من خطوط الزوال شرقى جرينوتش. بحيث لا يمر بعد تقاطعه بمسرب جالو بأية نقطة تقل عن عشرة كيلومترات غربى مضيق المناسيب ووليمس. ثم يستمر الخط متبعًا الدرجة ٢٥ من خطوط الزوال شرقى جرينوتش حتى يلتقى خط الزوال المذكور بالدرجة ٢٢ من خطوط العرض شمالى خط الاستواء».

مادة ٢:

«قد بُيِّن خط الحدود المعين فى المادة الأولى باللون الأحمر على الخريطة المرفقة بهذا وهى تعتبر جزءًا متممًا لهذا الاتفاق».

مادة ٣:

«تعين السلطات العليا لكل من الحكومتين المتعاقدتين فى ظرف ثلاثة شهور من تاريخ اعتماد هذا الاتفاق لجنة مختلطة لتحدد فى الأراضى نفسها خط الحدود المبين فى المادة الأولى».

مادة ٤:

«تتعهد الحكومتان المصرية والإيطالية بضمان حرية مرور القوافل الإيطالية والمصرية المتوجهة من السلوم إلى جغبوب ضمانًا تامًا على طرق القوافل».

«ولا يدفع أى رسم أو أية ضريبة لمرور هذه القوافل التى يجوز لها تمامًا أن تستمر فى استعمال مياه الصهاريج لحاجاتها العادية وكذلك المآوى الموجودة بالقرب من الطرق المشار إليها».

مادة ٥:

«رغبة فى توفير مياه الشرب لسكان السلوم تتنازل إيطاليا لمصر عن ملكية بئر الرملة التى تستغلها الآن الحكومة الإيطالية وعن منطقة تحيط بالبئر المذكورة وممر من الأرض يكون اتجاهه على محور وادى الرملة يكفى لإيصال هذه البئر بالحدود المصرية».

«وتعين اللجنة المختلطة المنصوص عليها فى المادة الثالثة مساحة المناطق السابق الإشارة إليها، على أنه من المتفق عليه منذ الآن أن المنطقة التى تحيط ببئر الرملة لا يجوز أن يزيد نصف قطرها على خمسمائة متر وأن تدخل أرض الممر من بئر الرملة لغاية الحدود المصرية ضمن الحدود التى تكون ضرورية للخط على أن لا يتجاوز عرضها بحال من الأحوال ثمانمائة متر».

«ومن المتفق عليه أيضًا أن المناطق المشار إليها يجب أن تكون فى أية نقطة بعيدة عن الشاطئ بمائتى متر على الأقل».

مادة ٦:

«يكون مفهومًا أنه عند استعمال مياه بئر الرملة يجب على الحكومة المصرية أن تخصص مقدارًا كافيًا من المياه لحاجة السكان المحليين الإيطاليِّى التبعية ويحدد هذا المقدار بمعرفة اللجنة المختلطة المنصوص عليها فى المادة الثالثة».

مادة ٧:

«تتعهد إيطاليا ومصر باتخاذ الوسائل اللازمة لمنع غارات العربان كل فيما يتعلق بأراضيها».

مادة ٨:

«تعين الحكومتان فى خلال ثلاثة الشهور التالية لاعتماد هذا الاتفاق لجنة مختلطة لتسوية المسائل الآتية»:

١ - «جنسية سكان المنطقة الداخلة فى عشرة الكيلومترات شمالى السلوم وسكان مجموعة واحات جغبوب، لتقرير ما إذا كان يصح منح حق اختيار وإلى أى مدى وإلى أى السكان أو بعضهم».

٢ - «رسوم المرعى والسقاية والبذار فيما يتعلق بالسكان الرحَّل الذين ينتقلون على خط الحدود على قاعدة مبدأ تبادل الإعفاء من كل رسم وضريبة».

٣ - «النظام الجمركى للتجارة على الحدود على قاعدة التساهل من الجانبين فيما يتعلق بتعريفة الرسوم الجارى العمل بها الآن مراعاة للحالة التى يكون عليها سكان الحدود على أثر تعيين خط الحدود بين مصر وبرقة تعييناً نهائيًا».

٤ - «المسائل القضائية الخاصة بالأشخاص الرحل، لتقرير محاكمة هؤلاء الأشخاص سواء أكانوا إيطاليى التبعية أم مصريين أمام المحاكم وهيئات القضاء فى مناطق الحدود التى يوجدون فى دائرتها».

«ويكون من المفهوم أيضًا إذا أقام هؤلاء الأشخاص مدة تزيد على سنة فى إحدى مناطق الحدود يكونون خاضعين لنظام الضرائب المقررة على الرحل المعمول به فى المنطقة المذكورة».

مادة ٩:

«كل خلاف يقع فى تطبيق هذا الاتفاق يعرض على لجنة تحكيم تؤلف من مندوبين تعينهما كل من الحكومتين المتعاقدتين ومن رئيس يعين بالاتفاق بينهما».

«وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية الآراء».

مادة ١٠:

«يُعتمد هذا الإتفاق بعد التصديق عليه من برلمان كل من الدولتين ويكون تبادل الاعتماد برومِا فى أقرب وقت»».

«بناء على ذلك قد وقع المفوضان المذكوران هذا الاتفاق المحرر من نسختين ورسماه بختميهما».

«صدر بالقاهرة فى السادس من شهر ديسمبر سنة ١٩٢٥».

«أحمد زيور» «نجروتو كامبيازو»

وعادت جريدة الاتحاد تريد أن تلقى المسئولية فى ضياع جغبوب على معالى إسماعيل صدقى باشا؛ حيث قالت فى مقال طويل ما يلى:

«ولنفرض جدلاً أن الوزارة الحاضرة رفضت توقيع المعاهدة وقدمت استقالتها ثم أُلفت وزارة من الإحرار الدستوريين. فهل كانت هذه الوزارة المفروضة تصنع خيرًا مما صنعت الوزارة الحاضرة؟ وماذا عسى تفعل والمعاهدة الحاضرة إنما كانت نتيجة المفاوضات التى قام بها حضرة صاحب المعالى إسماعيل باشا صدقى وهو من الأحرار الدستوريين؟»[1].

ولكن جريدة السياسة بعد أن سجلت على جريدة الاتحاد وعلى الوزارة اعتبارها التنازل عن سيادة مصر على جغبوب جريمة واعتبارها أن قبول (اتفاق ملنر ـ شالويا) إنما هو قبول لأمر إدّ. عادت فذكرتها بما كتبته فى يوم ٨ ديسمبر من أنه (كانت هناك تعليمات من الوزارة للجنة المفاوضة طلبت فيها أن تقف اللجنة عند إثبات سيادة مصر على جغبوب. وأن ترفض الاتفاق الذى يسمونه اتفاق ملنر ـ شالويا).

فاتخذت من ذلك دليلاً قاطعًا على أن المسئولية واقعة لا محالة على الوزارة؛ لأن فى ذلك اعترافًا بأن اللجنة لم يكن لها مطلق السلطات فى تصرفها وأنها إذا

(١) الاتحاد فى ٨ ديسمبر.

حاولت الخروج عن حدود التعليمات التى وضعت لها فإنما تجد من الحكومة سدًا منيعًا يقفها عند تلك الحدود. ثم عادت فقالت:

«وهب أن الوزارة قد أعطت حقًا تعليمات صريحة وأن اللجنة المصرية خالفت هذه التعليمات. فمن ذا تُرى ذلك الذى أرغم الوزارة على أن تقرر هذه المخالفة التى تقر أنها جريمة لا تُغتفر؟».

قالت:

«ثم إن هناك حادثًا جليًا يؤيد مسئولية الوزارة وتثبتها. ذلك أنه بينما يتقدم للتوقيع على محضر الاتفاق باسم الحكومة الإيطالية المركيز نجريتو كمبيازو رئيس اللجنة الإيطالية والكومندور جواريليا العضو فى هذه اللجنة الإيطالية أيضًا تجد رئيس اللجنة المصرية غير حاضر وتجد أعضاء اللجنة المصرية مبعدين إبعادًا. وبينما كان ينبغى أن يكون حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوى باشا المستشار الملكى الذى بحث المسألة بحذافيرها وحضر المفاوضات التى دارت بين اللجنتين المصرية والإيطالية بخصوصها هو الذى يكلف تحرير الاتفاقية - تجد أن الذى كُلف هذا التحرير هو السنيور بيولا كازيللى المستشار الملكى لدى رياسة مجلس الوزراء. فأى معنى أدل من هذا على أن الوزارة هى المنفردة بالمسئولية دون سواها؟»(1).

وقد أضرب تلاميذ بعض المدارس العالية وغيرها احتجاجًا على التسليم بجغبوب، وكتبت الصحف المقالات الطوال تنعى على الحكومة تصرفها فى هذه المسألة الخطيرة. منها مقال شديد نشرته جريدة الأخبار تحت عنوان: (ماتت جغبوب لتحى جغبوب - هو الحى الباقى)(2).

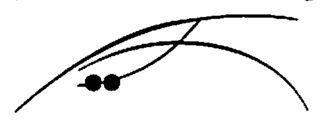
■■■

(1) السياسة فى ٢ ديسمبر.

(2) الأخبار فى ٧ ديسمبر.

الفصل الثالث

صدور قانون الانتخاب الجديد - قرارات الأحزاب بشأن قانون الانتخاب الجديد - إضراب عُمد المنوفية عن تنفيذه - رأى الإنكليز فى السياسة الحاضرة - دفاع جريدة الاتحاد



أخيرًا وبعد طول الانتظار وبعد توجيه اللوم الشديد الذى وجهته الصحف المعارضة للحكومة على إهمالها هذا القانون. أخيرًا أصدرت الوزارة بعد ظهر يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ قانون الانتخابات المعدل.

وقد زعمت جريدة البلاغ أن الإشاعات الأخيرة كانت تدور حول هذا القانون وأن بعض الجهات التى تكره الدستور وتأبى الانتخاب بأى قانون، كانت تفكر فى إرجاء هذا القانون المعدل فى أواخر الشتاء لاكتساب الوقت وانتهاز الفرصة فى أثناء ذلك لتأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى(١).

ولقد قالت جريدة البلاغ تعليقًا على هذا القانون ما يلى:

«هو قانون باطل من جميع الوجوه. باطل (أولاً) لأن الوزارة أصدرته وهى لا تملك حق التشريع إلا فى حالات معينة بينها الدستور وليس من قانون للانتخاب من هذه الحالات. وباطل (ثانيًا) لأن الوزارة إذا فرضنا جواز التشريع لها فى هذه الحالة فإنما يجوز لوزارة تمثل الكثرة الغالبة من الأمة فى حين أن الوزارة الحاضرة لا تمثل إلاّ حزبًا واحدًا صغيرًا تعارضه جميع الأحزاب، وباطل (ثالثًا) لأن الوزارة فى حكم المستقيلة أو هى وزارة غير شرعية بعد اجتماع

---

(١) البلاغ فى ١٠ ديسمبر.

مجلس النواب يوم ٢١ نوفمبر الماضى وإجماعه على عدم الثقة بها وتأييد الأمة له فى هذا القرار. وباطل أخيرًا لما لا يقل عن ذلك كله من الخطر وهو اشتمال القانون المعدل على أحكام تناقض نص الدستور الصريح فى قاعدة أساسية لا يجوز التعرض لها بالتعديل والتنقيح ولو اتفق على ذلك المجلسان والملك لأنها قاعدة مرتبطة بالحقوق المدنية المخوّلة للمصريين وهى حقوق مستثناة من كل تعديل وتنقيح».

«أما مخالفة الدستور فى القانون المعدل فواضحة فى تقييد الاقتراع بشروط مالية وأدبية خاصة مع أن الدستور ينص على أن يكون الانتخاب بالاقتراع العام وبدهىّ أن الاقتراع لا يمكن أن يكون عامًا مع وجود مصريين بلغوا سن الرشد ولم تصدر عليهم أحكام مخلة بالشرف ـ محرومين من حق الانتخاب. فإن هؤلاء المصريين الذين كانوا بالأمس يملكون إبداء الرأى فى الحكومة النيابية قد سُلبوا الآن حقًا لا يسوغ لأحد أن يجردهم منه ولو اتفق المجلسان والملك على تعديل الدستور إذ إن (مبادئ الحرية والمساواة التى يكفلها هذا الدستور لا يمكن اقتراح تنقيحها). كما ورد فى المادة (١٥٦) منه».

«ثم إنه إلى أن تكتب القوائم بأسماء المستأجرين وأصحاب الحصص والمستحقين فى الأوقاف ودافعى الضرائب المعينة وحاملى الشهادة الثانوية أو الشهادة التى تعادلها يمضى وقت لا يعلم تقديره إلا الله والمضمرون فى نفوسهم الكيد للدستور والحياة النيابية. وإلى أن يتم كل هذا وتشرع وزارة الداخلية فى تقسيم دوائر الانتخاب ثم فى تقسيم الحصص ثم فى ترتيب الأقسام العشرينية ثم فيما يلى ذلك من الإجراءات والمعدات يمضى وقت آخر لا يقل عن ذلك الوقت الطويل وقبول المراوغة والتسويف. والقانون المعدل ينذر بجميع ذلك فى المادة الخامسة والتسعين منه إذ يقول إنه (بالنسبة للانتخابات الأولى التى تحصل تطبيقًا لهذا القانون يجوز تعديل المواعيد المنصوص عنها فيه لإعداد جداول الانتخاب وللترشيح وللطلبات وعلى العموم كل ميعاد نص عليه فيه وذلك بقرار من وزير الداخلية) ولذلك ظنت الوزارة أنها تمهد بقانونها هذا للبقاء فى مناصب الحكم إلى أجل غير معروف!».

«ومن الأحكام الجديدة التى أدخلتها الوزارة على قانون الانتخاب حكم فى المادة الثالثة والعشرين يقضى بانتهاء مدة نيابة المندوبين فى حالة حل مجلس النواب، فهذه المادة تعطى الوزارة حقًا أكبر من الحق الذى استحدث به وجودها الدستورى».

«أما أن تحكم الوزارة على المجلس وعلى من انتخب المجلس فهذا يخولها حقًا أكبر من حقها فى الوجود والتحكيم. ولا ندرى أى معنى لتحديد مدة نيابة المندوب بخمس سنوات إذا لم يكن له أن يستعمل حق النيابة أبدًا أكثر من مرة واحدة فى هذه السنوات الخمس على كل حال؟؟».

«فلم يبقَ إلا أن يكون المقصود بتعيين هذه المدة هو حالة الوفاة والفصل وما يعقبهما من الانتخابات التكميلية. فهل لأجل هذه الحالة الطارئة وحدها ترتيب حقوق وتُعين لها حدود ومواعيد؟»[1].

ولقد تفردت جريدة الاتحاد بطبيعة الحال بالدفاع عن هذا القانون وأفردت لذلك المقالات الافتتاحية والرئيسة. فقالت فى إحداها:

«كان لنا قانون انتخاب جرت على مقتضاه الانتخابات لمجلس النواب الأول على درجتين كما يقضى بذلك الدستور. فلما قارب دور الانعقاد الأول آخره أراد سعد باشا وشيعته أن يضمنوا فى المستقبل أغلبية النمر الساحقة الماحقة فعدلوه وجعلوا الانتخاب مباشرًا على درجة واحدة وخالفوا بذلك الدستور مخالفة صريحة ذلك أن المادة ٨٩ من الدستور تنص على ما يأتى: (الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد فى عشرة الأيام التالية لتمام الانتخابات)».

«وما دام أن هناك ناخبين ومندوبين ينص عليهم الدستور فلا مفر من أن تجرى الانتخابات على درجتين وإلا فليعدل الدستور أولاً قبل كل شىء ليسمح بأن يكون على درجة واحدة. فأما والدستور لم يُعدل قبل ذلك فإن كل تعديل فى

(١) البلاغ فى ١٠ ديسمبر.

قانون الانتخاب بُنى على جعله على درجة واحدة يكون مخالفًا للدستور ويجب حينئذ أن يرد الأمر إلى الأصل الذى يقضى به الدستور. وهو كل ما فعلته الوزارة الزيورية الثانية».

«على أن الوزارة الحاضرة لم تتوخَّ فقط أن تدخل من التعديلات ما أملته التجارب بل راعت كذلك أن تبقى من التعديل الذى أدخله البرلمان السعدى كل صالح وهذا واضح من مقارنة القوانين الثلاثة ـ الأول الذى صدر فى عهد يحيى باشا والثانى الذى أصدرته الوزارة السعدية والثالث الذى صدر أمس»[1].

إلى آخر ما جاء فى هذا المقال من السفسطة ومن رمى (السياسة) تارمة بموافقتها على القانون الجديد من حيث رفع السن والتمييز بين المتعلم وغير المتعلم. وأخرى الوزارة السعدية من أنها كانت اعترفت فى مضبطة الجلسة الثانية والستين بأن (عدم معرفة القراءة والكتابة يجعل على العموم الناخب الأمى فى مستوى أحط من الناخب المتعلم إذ يصعب عليه الوقوف على المصلحة العامة وعلى حركة الأحزاب وتقدير كفاءات الرجال ومعرفة نزعاتهم السياسية وعلى الأخص إذا قبل ما تقترحه من محو الشرط الخاص بأن يكون المرشح والناخب من دائرة انتخاب واحدة).

وعندنا أن اشتراط حيازة الناخب بشهادة مدرسية عالية فيه شىء كثير من تضييق دائرة النيابة والانتخابة. لأن معرفة القراءة والكتابة لم تكن شرطًا فى القانون الجديد بل الشرط الذى ورد فيه هو حيازة الناخب لشهادة عالية. والفرق بين الاثنين ظاهر.

قرارات الأحزاب بشأن قانون الانتخاب

وما صدر هذا القانون حتى ارتجت الأحزاب السياسية فى مصر وأُخذت لما فيه من الشروط العديدة التى تُفقد شطرًا كبيرًا من الأمة حق الانتخاب.

---

(١) السياسة فى ٩ ديسمبر.

فاجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطنى فى مساء ٩ ديسمبر وبحثت فى الحالة التى عليها البلاد وقررت ما يأتى:

«اجتمع نواب الأمة فى يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ عملاً بالحق المخول لهم فى المادة ٩٦ من الدستور وأقسموا بملء أفواههم، ومن صميم قلوبهم أن يضحوا فى سبيل الدفاع عن الدستور أنفسهم وأموالهم ثم بدءوا عملهم فعلاً بهيئة مجلس نواب فانتخبوا رئيسه ووكيله ومكتبه وأصدروا قرارًا بالإجماع بعدم الثقة بالوزارة التى تتحكم فى البلاد الآن. وقد كان لهذا الاجتماع ولما قرره النواب ابتهاج عظيم وتأييد تام فى جميع أنحاء البلاد».

«وبقيت الأمة تنتظر، من ساعة إلى أخرى ومن يوم لآخر، أن تدرك الوزارة حقيقة مركزها أمام الأمة ونوابها فتعتزل الحكم ولكنها لم تُبالِ بسخط الأمة ولم تأبه لعدم الثقة التى طوقها بها مجلس النواب واستمرت متربعة فى كراسى الحكم ومنتفعة بما تراه مزايا ومنافع شخصية».

«ولم يكن يخطر ببال أحد أن تبلغ الجرأة بهؤلاء الوزراء واستهانتهم بالأمة وحقوقها أن يُقْدموا على ارتكاب جريمة تجزئة مُلْك الدولة بالتخلص للطليان عن جغبوب والدستور الذى يتبجحون بأنهم يعملون بأحكامه ينص صراحة على أن ملك الدولة لا يُجزأ ولا ينزل عن شىء منه».

«أضافت الوزارة إلى هذه الجريمة جريمة أخرى فى حق الأمة وكرامتها وهى إصدار قانون انتخاب ثبت نصوصه على فكرة ظاهرة هى تضييق حق الانتخاب وتخويل الإدارة سلطة واسعة لتتمكن من إنجاح مرشحيها فى انتخابات مقبلة ظنت أن الأمة تقبل الدخول فيها. وقد نسيت أن الأمة التى هى مصدر كل سلطة فى البلاد أعلنت إرادتها ظاهرة جلية وهى تأييد مجلس النواب المنعقد فى دور اجتماعه العادى وعدم الالتفات إلى مناورات الوزارة الحاضرة».

«فلذلك»

«تعلن اللجنة الإدارية للحزب الوطنى أن الوزارة الحاضرة وقد فقدت كل ثقة من جانب الأمة ونوابها، ما كان لها أن تقدم على تعاقد بشأن جغبوب لأنها لا تملك

الصفة القانونية التى تخولها هذا الحق. وفوق هذا فإن المعاهدة المذكورة خارجة عن حكم المادة الأولى من الدستور».

«وتعلن اللجنة أيضًا أن قانون الانتخاب الجديد الصادر بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ هو قانون باطل لا يجوز العمل به ويجب الامتناع عن تنفيذه».

«وبهذه المناسبة تطلب اللجنة الإدارية من نواب الأمة المبادرة إلى الاجتماع لأداء واجبهم برًا بيمينهم التى أقسموها يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ كما تطلب من الأحزاب السياسية المتفقة أن تفكر من الآن درءًا لما قد يطرأ من الحوادث فى وضع خطة عدم المعاونة مع الوزارة الحاضرة بعد أن ظهرت بمظهر الاستخفاف بالأمة ونوابها».

«توقيع رئيس الحزب الوطنى»[1].

وقد اجتمع حزب الأحرار الدستوريين كذلك بهذه المناسبة وأذاع قراره الآتى:

«يقرر حزب الأحرار الدستوريين امتناعه عن تنفيذ قانون الانتخاب الأخير بكل أحكامه ويرى فيه عبثًا ظاهرًا بالحياة النيابية التى يجب أن تستمر باجتماع البرلمان الحاضر فى داره وأدائه واجباته الدستورية على وجه قانونى منتظم ثابت».

* * *

«يحتج حزب الأحرار الدستوريين أشد الاحتجاج على هذا التصرف المخالف للدستور ولإرادة الأمة ويعتبر عمل الحكومة المخل بكرامة الدولة ثورة على الدستور وعلى إرادة الأمة»[2].

وكذلك اجتمع الوفد المصرى وأصدر قرارًا مشابهًا لهذين القرارين هذه صورته:

«... يحتج الوفد المصرى بكل قوة على التنازل لإيطاليا عن جغبوب ويعتبره عملاً مخالفًا للدستور وباطلاً كل البطلان ويستنكر بكل شدة ذلك القانون

(٤) الأخبار فى ١٠ ديسمبر.

(٥) السياسة فى ١١ ديسمبر.

(قانون الانتخاب) وإجراء الانتخابات طبق أحكامه ويعتبر العمل به ثورة على الدستور يجب على كل مصرى الامتناع عن الاشتراك فيه»[1].

وبذلك تجلى موقف الأمة ممثلة فى أحزابها جميعًا عدا حزب الوزارة. وبدا للعيان أنها تحتج على تصرفات الوزارة ولا ترضخ لقوانينها وأوامرها.

وإنه ليحق لكل امرئ أن يتساءل بعد ذلك، وقد أجمعت الأحزاب كافة عدا حزب الاتحاد على عدم تنفيذ قانون الانتخاب، وبقيت وزارة زيور باشا لا يؤيدها فى البلاد غير حزبها الصغير، عن معنى قيام الوزراء فى مراكزهم إلى ذلك اليوم.

وفى الحق إذا كانت الوزارة تعد نفسها دستورية. وإذا كانت تعتقد إن حزبها مضارع للحزب الوفدى مثلاً وأنها ستنال كراسى فى البرلمان بقدر ما سيناله الوفد فكيف تفسر بقاءها وهذا حزب الأحرار الدستوريين الذى لا يُستهان به والحزب الوطنى قد انضم إلى الوفد فى عدم تأييدها؟ والمعروف فى كل بلاد الدنيا الدستورية أن الوزارة ينبغى أن تستند إلى أغلبية برلمانية وقت انعقاد البرلمان أو أغلبية من الأحزاب القائمة عند حل البرلمان. فإلى أى شىء وإلى أى مبدأ تستند وزارة زيور باشا والحال كما وصفنا؟

ولقد قالت جريدة البلاغ بعد ذلك فى مقال افتتاحى ما يلى:

«لم يكن بين الوزارة الحاضرة (أو المُحتضَرة) وبين أن تبقى إلى الأبد إلا أن تصدر قانون الانتخاب...؟ فما دامت وزارة بغير قانون انتخاب فهى عرضة للسقوط فى كل لحظة وهدف لتهمة الضعف فى كل عمل! أما إذا كان لها قانون انتخاب فهى باقية، على الأقل حتى تتعهده بالتنفيذ والإشراف وتصل به إلى باب مجلس النواب. وإلا فأى وزارة تقبل على كرامتها أن تنفذ مثل هذا القانون البغيض المنتقد بكل لسان؟».

---

(١) السياسة فى ١١ ديسمبر.

«هكذا كانت الوزارة تفكر فى نفسها على ما أظن حينما خطر لها أن تبادر بإصدار قانون الانتخاب ففى المناورة بعض الفائدة على كل حال وليس فيها شىء من الضرر».

«إن الوزارة فى الحقيقة تعلم الآن ألا أمل لها فى القانون الذى أصدرته لو جرت الانتخابات عليه فهى بين اثنتين: إما أن تكون الانتخابات حرة منزهة عن الإكراه والاحتيال وليست الوزارة من الجنون بحيث ترجو الفوز فى مثل هذه الانتخابات. وإما أن تكون غير حرة ولا منزهة من وسائل الغش والإرهاب. ومن لها فى هذه الحالة بالقوة التى تقف بها فى وجه أمة مجمعة على مقاومتها والمحافظة على حقوقها؟ أتُراها تستمد تلك القوة من الإنكليز؟»[1].

إضراب عُمد المنوفية عن تنفيذ قانون الانتخاب الجديد

وبعد أن أعلنت الوزارة قانون الانتخابات الجديد شرعت وزارة الداخلية فى إرسال الدفاتر والأوراق الخاصة إلى المديريات والمحافظات لكتابة جداوله. فأضرب عُمد مركز تلا منوفية عن تسلّمها وأرسلوا برقية إلى الوزارة يعلنون فيها إضرابهم هذا. فلما وصلت البرقية إلى وزارة الداخلية بالقاهرة أخذها مدير قسم الإدارة وسافر بها إلى الإسكندرية ليُطّلع عليها معالى وزير الداخلية حيث كان الوزراء لا يزالون فى مصيفهم هناك. فأمر الوزير بأن يتوجه به مدير قسم الإدارة إلى مديرية المنوفية ويخيّر موقّعى البرقية بين العدول عن الإضراب وبين العزل من العمدية. فأصر منهم على الإضراب عشرة فعزلوا.

وقد علقت جريدة البلاغ على ذلك بقولها:

«قد يلوح لوزارة الداخلية أنها بهذا العزل انتصرت وأن قانونها الميت قد بُثت الحياة فيه ولكنها تكون واهمة كل الوهم إذا هى لاح لها هذا الخاطر لأن العمد الذين يقبلون العمل لا يزيدون، فيما سيعملونه، على أنهم سيعدون جداول ميتة لقانون الانتخاب الميت. وأما الانتخاب ذاته أى تسليم الناخب ورقة الانتخاب

(١) البلاغ فى ١١ نوفمبر.

وإعطاء صوته وقبول المندوب المندوبية وإعطاء صوته وترشيح النائب وقبوله النيابة كل ذلك فوق متناول الوزارة وفوق كل عسف وإكراه»[1].

هنالك نبشت الوزارة فى مخلفات «معمل القوانين» الذى أنشأه يحيى باشا أيام وزارته فى سنة ١٩٢٣ فأخرجوا منها القانون رقم ٣٧ للسنة المذكورة. فإذا به قد قضى بإضافة مادة جديدة بعد المادة ١٠٨ من العقوبات تكون المادة ١٠٨ مكررة. وهى «يُعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه الموظفون أو المستخدمون إذا اتفق ثلاثة منهم على ترك عملهم بدون مسوغ شرعى، كما يعاقب الموظف أو المستخدم الذى يمتنع عن تأدية وظيفته إذا كان امتناعه يجعل، أو من شأنه أن يجعل، حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم فى خطر أو إذا نشأت عنه فتنة أو كان من شأنه أن تنشأ عنه فتنة أو إذا أضر بمصلحة عامة».

فاتخذت الوزارة من هذه المادة سلاحًا تقاوم به حركة المقاطعة فأقدمت على محاكمة هؤلاء العمد بمقتضى هذه المادة.

وقد عمدت الوزارة إلى اتخاذ إجراء آخر ما رأيناها مصيبة فيه. ذلك أنها أنشأت نقطًا عسكرية فى البلاد التى قاطع عمدها الانتخابات وأرسلت إلى كل منها شرذمة من رجال الجيش المصرى وأضافت إلى خفرائها الأصليين خفراء إضافيين، كأنما البلاد فى ثورة دموية أو كأن الفتنة قد هبت أعاصيرها وهى تريد أن تطفئ لهيبها. وتسكت صوتها!

وقد لاحظت جريدة البلاغ فى مقال رئيس ما يلى:

«إن امتناع العمد عن تنفيذ المنشورات الانتخابية لا يهدد ولا يمكن أن يهدد الأمن العام حتى كان يمكن أن ينظر بغير عين الضحك والاستهزاء إلى إسراع الوزارة بإنشاء النقط العسكرية فى البلاد التى تقاطع الانتخاب وإرسال رجال الجيش وإضافة خفراء إضافيين على خفرائها»[2].

---

(١) البلاغ فى ٢٠ ديسمبر.

(٢) البلاغ فى ٢١ ديسمبر بتوقيع (م. أ).

وقالت السياسة ضمن مقال رئيس ما يلى:

«وأقل ما يترتب على هذه المجهودات المضاعفة أن يتضاعف فى البلاد القلق وعدم النظام وأن يضطرب فيها حبل الأمن وتختل فيها السكينة. هذه نتائج لا نقول محتملة وكفى بل هى نتائج محتومة لا مفر من وقوعها إذا سارت الحكومة فى خطتها التى نهجتها إلى الآن».

«وقد يجب علينا أن لا نكتفى بتنبيه الحكومة إلى هذه النتائج التى لا مفر من ترتبها على سياستها الحمقاء التى تتبعها اليوم وإن تنبيهها أكثر من ذلك إلى أن هذا القلق والاضطراب اللذين يترتبان على سياستها الحالية قد يتفاقمان ويزدادان وتكون لهما نتائج سوءى»[1].

ولقد كان من الإجراءات التى كان يجب أن تُتخذ لعزل هؤلاء العمد الذين أضربوا عن الانتخابات، أن يُحاكموا أمام لجنة الشياخات وأن يعين بدلهم بمعرفة هذه اللجنة.

وفعلاً دعت المديرية أعضاء هذه اللجنة للاجتماع فى يوم ١٧ ديسمبر ولكنهم لم يحضروا إلى ديوان المديرية؛ بل ذهب بعضهم إلى منزل علوى الجزار بك وذهب البعض الآخر إلى منزل الأستاذ حافظ حتحوت وعيادة أخيه الدكتور حسين حتحوت. وكذلك بعض العمد المعزولين وغيرهم فعدت الإدارة أن وجود هؤلاء فى تلك الأماكن اجتماعات سياسية عقدت دون أن تخطر المديرية عنها، فأبلغت النيابة الأمر وقررت استدعاء من كانوا فى هذه الأماكن للتحقيق معهم ومنهم ثلاثة من السَّرَاة منهم اثنان من النواب فى المجلس المنحل أخيرًا: اتُّهموا بأنهم حرضوا العمد على الإضراب وقررت النيابة بتلا استئناف التحقيق مع بقية العمد الذين رُفتوا.

وقد اختلفت أقوال الذين استدعوا للاستشهاد بوجودهم فى منزل علوى الجزار بك على قيام اجتماع سياسى من غير إخطار المديرية، فقال البعض إنهم

---

(١) السياسة فى ٢٢ ديسمبر.

لم يكونوا حاضرين وأيّدوا أقوالهم بأدلة، وقال البعض الآخر إنهم كانوا حاضرين حقًا ولكن اجتماعهم كان مجرد مصادفة قائمة على فكرة التزاور المعهودة عند أهل الأقاليم.

وقال أحد أعضاء لجنة الشياخات إنه كان مصممًا بعد رفت العمد ألا يحضر جلسة؛ لأنه لا يشترك مع الإدارة فى تعيين عمد بدل من رُفتوا واستقالوا لسبب يتفق على رأيه السياسى الذى أعلنه فى الجرائد.

وقال آخر:

إذا كانوا دعونى لجلسة لجنة الشياخات لما كنت حضرت أنا الآخر.

أما باقى أعضاء لجنة الشياخات الذين لم يكونوا قد حضروا الجلسة، فقد قرروا أنهم (من تلقاء أنفسهم لم يذهبوا إلى الجلسة وأنهم لا يقبلون أن يقال عنهم إن الغير حرضهم لأن لهم شعورًا كشعور الناس جميعًا).

وأما عُمَد مركز تلا فقد استندوا فى أقوالهم فى التحقيق إلى مبادئ اجتماعية وإلى قواعد سياسية وإلى اعتبارات دستورية؛ بل إلى تحليلات نفسية.

وحسبُنا هنا تسجيل إجابات أجاب بها أغلبهم عن ما كان يوجَّه إليهم من أسئلة دقيقة كانت تصدر من جانب النيابة ومن جانب المحامين الحاضرين:

«س ـ لماذا امتنعت عن العمل فى أوراق الانتخاب؟».

«ج ـ ضميرى كده وضمير الأمة! مش راشى على الأوراق دى لأن هذا يخالف رغبة الأمة. والأحزاب غير راضية أيضًا. وقد سبق انتخاب وفيه برلمان موجود لغاية الآن».

«س ـ البرلمان حُل بأمر ملكى».

«ج ـ الأمة غير راضية وقد قال لى أهل بلدى: (إن لم تمشِ على رغبة الأمة نقتلك)».

«س ـ ألم يتفق معك أحد على هذا الإضراب؟».

«ج ـ أنا من نفسى أضربت هذه راحتى وراحة الأمة».

«س ـ لماذا امتنعت عن العمل؟»

«جـ ـ امتنعت عن استلام الدفاتر وتحرير الكشوفات لأن هذا الانتخاب غير موافق للدستور ولأن الأمة غير راضية عنه وهذا الكلام كله مذكور فى الجرائد وآراء الأمة كلها واضحة فى الجرائد، ولأن الأحزاب الثلاثة اجتمعت ممثلة للأمة وقالت إن هذا الانتخاب غير موافق للدستور».

«س ـ لكن أنت موظف فلا بد أن تعمل ما تؤمر به».

«جـ ـ هذا القانون باطل والباطل لا أعمله وأنا تابع للأمة».

وقد فاه بعض العمد أثناء التحقيق بعبارات تدل على تداخل الإدارة فى تحصيل الإتاوات منهم إلى حزب الاتحاد وجريدة الاتحاد، وبأنهم كانوا يتدخلون فى ذلك باسم ذات عالية منزهة عن أن يُزجّ بها فى المنازعات الحزبية(1).

وعلى هذا النحو تم التحقيق وأعلن العمد المرفوتون الذين حُقق معهم أنه تقرر لمحاكمتهم جلسة يوم ٢٧ ديسمبر. ولما أُذيع نبأ تحديد جلسة المحاكمة على هذه السرعة قال أحد الظرفاء من الأعيان:

«هى دى دنشواى: مستعجلين كده ليه؟».

وقد علقت جريدة البلاغ على هذه الحادثة بقولها:

«نعم ذلك جميل إلى أقصى غايات الجمال. فقد يذكر كل منا أن الساسة البريطانيين طالما حاولوا تبرير عدوانهم على مصر وعبثهم باستقلالها وحريتها بدعوى مشهورة هى أن النهضة الوطنية المطالبة بالتحرير والاستقلال محصورة فى ألسنة طائفة من المهيجين السياسيين المقيمين فى المدن ولا سيما فى العاصمة. أما فى ريف مصر الواسع وأما عمد الفلاحين والفلاحون وسواد الأمة فلا يستشعرون شيئًا من إحساسات النهضة ولا يطلبون استقلالاً ولا حرية بل ينحصر كل همهم فى إشباع البطون وابتغاء الرخاء والعيش بسلام. فالآن يقيم العمد المسئولون بأقوالهم هذه حجة مصر على تلفيق تلك الدعوى الواهية التى

---

(1) السياسة فى ٢٣ ديسمبر.

طالما استخدمها الساسة البريطانيون سلاحًا لمقاومة النهضة المصرية وتبرير ما يأمرون به من العنف والعدوان»[1].

وقد سُئل بعض كبار المحامين فى القطر عن رأيهم فى محاكمة العمد لامتناعهم عن أداء وظيفتهم فى مادة الانتخابات، فكان رأيهم بالإجماع أن إضرابهم عن مزاولة عملية الانتخاب لم يمسس أحدًا بسوء فى حياته أو صحته أو أمنه ولم يدْعُ إلى فتنة. والأمر بالعكس إذ إن مزاولتهم عملية الانتخاب يضر بالمصلحة العامة وقد تنشأ عنه فتنة تجعل حياة الناس ومصلحتهم وأمنهم فى خطر؛ لأن عملهم هذا يكون تنفيذًا لقانون باطل وتنفيذًا لأوامر وزارة غير شرعية[2].

وذكر أحد الكتّاب أن للقضاء أن لا ينفذ القانون الذى يراه مخالفًا لأحكام الدستور وأن هذا هو ما اتفق عليه أكثر الحقوقيين والفقهاء. فللقضاء حق تعيين شرعية القوانين التى يطلب إليه الحكم بموجبها، فالقانون الباطل إذا نفذ كان داعيًا إلى فوضى شرعية. وإذا تعارض قانون بالدستور الذى هو فوق كل القوانين ومصدر قوتها وشرعيتها فلا يجوز للقضاة على أى حال أن يحكموا بأحكام القانون المعارض للدستور الذى يجب أن يتقيدوا بأحكامه أكثر من أى قانون آخر. وهذه هى الحال فى أمريكا وإنكلترا اللتين هما أسبق الأمم إلى النظم الدستورية الصحيحة[3].

رأى الإنكليز فى مصر فى هذه الأزمة الجديدة

وأشارت جريدة (الإچبسيان غازيت) إلى امتناع العمد فى جهات عديدة وخاصة فى المنوفية. عن تسلُّم جداول الانتخاب وعن طاعة أوامر الإدارة بهذا الشأن. ثم قالت إنها تدعى كون قانون العقوبات ينطبق على موقف العمد أو

---

(١) البلاغ فى ٢٤ ديسمبر.
(٢) كوكب الشرق فى ٢٤ و٢٥ ديسمبر.
(٣) الأخبار فى ٢٦ ديسمبر.

لا ينطبق لتبتَّ فيه المحاكم. وإنما المهم فى الحالة الحاضرة هو أن الحكومة مصممة على اتخاذ طريق معينة بينما المعارضة تريد أن تومنعها من ذلك. وخلف الوزارة، ولا شك، تلك القوة التى تستمدها من مراكزها وهذه القوة لها فى الشرق النصر عادة ولكن ليس دائمًا. وخلف الأحزاب المعارضة أكثرية من الأمة لا يمكن تقديرها ولكنها أكثرية عظيمة على أى حال. وكلتا القوتين تسيران الآن فى اتجاهين متعارضين بسرعة فائقة فماذا يحدث إذا تصادمتا؟».

واستنتجت الغازيت من ذلك أن الموقف ذو خطورة ظاهرة رغم الهدوء الحاصل وقالت:

«وتتهم الوزارة المعارضين بأنهم بموقفهم يسببون الاضطراب العام كما يتهم المعارضون الوزارة بأنها بسياستها تجعل الشعور العام ينفجر».

ثم بينت الغازيت قصدها إذ طلبت إيجاد حل يمكِّن القوتين: الحكومة والمعارضة ـ لا من أن تعملا معًا ولكن أن يتحمل كل منهما الأخرى. فقالت:

«إننا نعتقد أن بين الساسة الكثيرين من أبناء مصر من يملك حكمة كافية ورزانة وثباتًا تمكنه من أن يجد حلاً للموقف الحاضر الذى طال أكثر مما ينبغى والذى تزيد أخطاره كلما زاد أمده».

دفاع جريدة الاتحاد عن الموقف

أما جريدة الاتحاد لسان حال الحكومة، فقد أنشأت المقالات الطويلة دفاعًا عن تصرف الحكومة وعدته (حزمًا فى المحافظة على القانون) ولم تكن عباراتها وتقريعاتها موجهة لغير الساسة وحزب الأحرار الدستوريين كما هى عادتها.

فقالت فى مقال طويل ما يلى:

«إن الحكومة لا تستطيع قط أن تقف مكتوفة الأيدى واهنة العزم خوارة أمام هذه المخالفات ولا تستطيع أن تغضى عن امتهان القوانين والأوامر فى حكمها إلى هذا الحد من فريق يتعنت وليس هو الأمة برمتها وليس له حق تمثيلها».

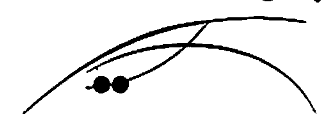
«المسألة كلها أن (السياسة) تريد أن تجعل من رجال حزبها أبطالاً بواسل مضحين!! وكما أن السعديين صار لهم أبطال من أهون طريق فكذلك تطمح ويطمح عبد الغفار وأضرابه فى هذه البطولة السهلة الهينة التى لا تكلف المرء إلا أن يُشاع أنه اعتُقل أو أنه معرض للقبض يلقى عليه أو أن النيابة دعته للتحقيق معه!».

«وبعد فإن من بواعث الارتياح أن نرى الوزارة تعالج هذه الدسائس بمثل الحزم الذى تبديه وتضرب على أيدى المشاغبين بقوة القانون الذى لم يوضع ليعبث به اللاعبون. وهل بقى للحكومة معنى بغير ذلك؟؟ أتكون النتيجة إلا الفوضى إذا تساهلت الحكومة فى هذه الحادثة؟؟ فليمضِ دولة رئيس الوزارة فيما بدأه وليقمع هذه الجرثومة وهى لا تزال جرثومة».

■ ■ ■

الفصل الرابع

سقوط نفوذ نشأت باشا بخروجه من القصر الملكى
آراء الإنكليز فى إقصائه ـ جريدة الاتحاد ونشأت باشا
كشف النقاب عن أسرار خطيرة خلفه فى السراى



كان يوم ١٠ ديسمبر تاريخًا لوداع نشأت باشا لنفوذه العظيم الذى لم يحسن استعماله. ونهاية لعهد سادت فيه الدسائس والفوضى فى دُور الحكومة ودواوينها. وإعلانًا لهدم مجد لم يُبْن على أساس ولم يستند إلى دعائم. وزوال جرثومة الشهوات الاستبدادية الجامحة.

ولم تكن الوزارة هى التى أخرجت نشأت باشا من مركزه الذى ظل يتشبث به. وما كان لها أن تقدم على ذلك والفضل فى نيلها مراكزها لهذا الباشا العتيد. ولم يكن سعادته هو الذى فضل ذلك على ما حاق بالبلاد من بلوى الشقاق وسوء الحال. وما كان له أن يضحى بهذا المركز العظيم والسيطرة التى شملت كل شىء وكل إنسان وهو أطمع الناس فى العلا والنفوذ؛ بل إن الموجب للأسف أن اليد التى استطاعت اقتلاعه من كرسيه وإبعاده عن مركزه الخطير كانت يد الغريب الذى لحظ سوء الحال فى البلاد فأراد أن يقضى على جرثومته.

ذلك أن اسم نشأت باشا ذُكر فى تحقيقات ملحقة بفاجعة قتل السردار السابق. غير أن ما ورد فى هذه التحقيقات عن نشأت باشا ضئيلاً ما كان ليضيره أو يؤثر فيه وهو فى عنفوان نفوذه وأوج سلطانه. غير أن ما نسب إليه جعل الشبهات تحوم حول أصدقائه والمتصلين به.

لذلك وبهذا السبب تذرع المندوب السامى البريطانى وقصد القصر الملكى، وطلب إقصاء نشأت باشا عن مركزه الذى قد يمنع وجوده فيه إتمام التحقيق على وجه العدالة.

وعلى ذلك ولمكانته. عرض وزير الخارجية على الذات الملكية أن يعين وزيرًا مفوضًا عن المملكة المصرية فى إحدى الممالك. ولم يكن ثمت مكان يليق به خاليًا. ولكنه أسرع فأخذ جواز السفر ليخرج خارج القطر.

كانت مقابلة المندوب السامى لصاحب الجلالة الملك فى يومَىْ ٨ و٩ ديسمبر، فدار الحديث فيهما على ملاءمة إقامة نشأت باشا رئيس الديوان الملكى بالنيابة من منصبه حيث إن بقاءه فيه لا يلائم مصلحة التحقيق أو إحالته إلى المعاش. فلم يكن إلا عشية أو ضُحاها حتى صدر المرسوم بإقالة الباشا من مركزه وتقليده تلك الوظيفة التى ليس من الناس من لا يعرف قيمتها.

ولقد اتفقت جميع الروايات من المصادر المصرية وغيرها على أنهم سحبوا منه جواز السفر الذى يُسمح به لكل رجل بعيد عن الشبهات؛ فأصبح مركز الباشا بعد ذلك مزعزعًا بل مقلقًا.

ولما أن أُذيع نبأ إقصاء نشأت باشا عن مركزه الخطير انبعثت من الصدور صرخة جذل واغتباط. وتنفس الناس الصُّعداء ولم يكن سرورهم وتنفسهم الصعداء من باب الشماتة بموظف كبير. إنما كان ذلك منهم لإيمانهم بأن خروجه هذا معناه سقوط حجر الزاوية من أساس ما بنى من سوء نظام. وإيقانهم من أنه إذا سقط هذا الحجر تداعى البناء من أصله وانهار وتلاشى.

ولقد هللت جميع الصحف الوطنية لهذا الحادث ـ ما عدا جريدة الاتحاد طبعًا حيث إنها صنيعته وكتبت المقالات الطويلة تُظهر اغتباطها بهذا الإخراج لمن كانت تسميه الطاغية. غير أنها أظهرت أسفها لأن يد المندوب السامى هى التى اقتلعته لا يد مصرية.

قالت جريدة السياسة، بعد أن أتت على ذكر هذا النبأ ووصفت شعور الأمة نحوه بما هو متفق مع مبدئها السياسى:

«ولقد كنا نود لو أن خروج نشأت باشا من منصبه فى الديوان الملكى كان جوابًا لهذه الصيحات التى تعالت من شهور ترددت أصداؤها ما بين أسوان والإسكندرية منكرة ذلك الشاب وسياسته طالبة زوال نظام حاول إقراره فى البلاد هو شر نظام يثير النفوس الشريفة ويفجع الأخلاق الفاضلة. لكن ذلك لم يكن ممكنًا والوزراء المتربعون فى مناصب الحكم خلائفه. وهذه الوزارة لا تملك من الشجاعة، بل لا تملك من الحياء أن يكون لها رأى غير ما كان يمليه نشأت باشا عليها. وما كان لمخلوق أن ينكر خالقه ولا لصنيعة أن تتكر صانعها. لذلك غشى على عيون الوزراء وضُرب على آذانهم وقر فلم يسمع واحد منهم صيحات الأمة المتعالية ولم يَرَ واحد منهم مظاهر السخط والنقمة التى كانت الأمة تصبها عليهم وعلى من خالفهم صواعق فى وَضَح النهار. ومضوا ومضى خالق حزبهم ثائرين على العدل وعلى الفضيلة وعلى الأخلاق وعلى القانون وعلى الدستور حتى كان أن تدخل المندوب السامى البريطانى لإقصاء نشأت باشا عن وظيفته فى القصر الملكى بسبب ورود اسمه فى التحقيقات الجارية حول مقتل الرعايا البريطانيين».

وقد تفردت السياسة بعدم إنكار تدخل المندوب السامى البريطانى فى شئون الدولة الداخلية المحضة فى هذا الظرف، فقالت:

«وحتم على المندوب السامى البريطانى، كما هو حتم على كل سفير ووزير أن يحمى رعايا دولته وأن يطلب إجراء العدل فيما يقع عليهم».

ثم قالت:

«وأعجب العجب أن يقع هذا كله. ثم يكون من أمر زيور باشا رئيس الوزارة ووزير الخارجية أن يقترح على جلالة الملك تعيين هذا الشاب وزيرًا مفوضًا أى ممثلاً لمصر فى دولة أجنبية. فهل بمثل هذه التصرفات الخرقاء يمكن أن تحتفظ

كـرامـة مـصـر فى الخـارج أو أن يطمـئن الناس فى مـصـر إلى كـرامـة بـلادهم ودولتهم؟».

واختتمت السياسة مقالها بقولها:

«والحمد لله الذى أنقذ البلاد من سياسته ولعله ينقذها من سياسة أذنابه عما قريب»[1].

وقالت الأخبار تعليقًا على هذا النبأ:

«كـان فى اسـتطاعـة الوزارة أن تنفـذ إرادة البـلاد وتحـافظ على كـرامـة الأمـة واستقلالها بأن تتقدم لجلالة الملك طالبة إليه إقصاء نشأت باشا عن القصر ما دام هذا شأنه، وفى الوقت نفسه كانت تتحرر من سلطة هذا الرجل وتعيد للبلاد حياتها البرلمانية فتصبح مصر محكومة بحكومة برلمانية صحيحة مسئولة أمام نواب الأمة».

«ولكن الوزارة لم تشأ أن تتبع هذه الخطة وجبنت عن أن تخطو أية خطوة فى هذا السبيل فكانت نتيجة هذه الجناية أنها أوجدت للمعتمد البريطانى فرصة سانحة للاعتداء على استقلال البلاد وإهانة كرامتها».

«لأنه لم يعد خافيًا على أحد أن إقصاء نشأت باشا عن القصر الملكى لم يكن إلا تنفيذًا لمطالب المعتمد البريطانى. ولا يخفى ما فى هذا من التدخل الخطر فى شئون البلاد الداخلية».

«ومن الغريب أن الوزارة التى أدى مسلكها الشائن إلى هذا الموقف لم تستطع أن تحصل على رضا أحد من الناس بل إنها أسخطت جميع الطبقات حتى أنصارها أنفسهم».

«فقد نشرت جريدة الليبرتيه، التى يصدرها وينفق عليها حزب الاتحاد تصريحات قالت إنها لوزير سابق وكلها نقد وتجريح لموقف الوزارة فى الأزمة الحاضرة».

«وقد قال هذا الوزير فى خلال حديثه إن المسألة لا تخرج عن فرضين».

---

(١) السياسة فى ١١ ديسمبر.

«فإما أن الوزراء مقتنعون بأن وجود نشأت باشا على رأس الديوان الملكى يضايق سير الإدارة بطريقة من الطرق. وفى هذه الحالة كان يجب عليهم أن يُطلعوا جلالة الملك على رأيهم وأن يضعوا بسرعة سدًا لمثل هذه الحالة».

«وإما أن يكون الوزراء غير مقتنعين بذلك. وفى هذه الحالة يكون من الصعب تبرير موقفهم وسكوتهم حيال المساعى التى بذلها المعتمد البريطانى».

«وقد استطرد الوزير السابق، بعد ذلك إلى البحث فى موقف الوزارة فاعترف بأنه أصبح مزعزعًا وأن الباب صار مفتوحًا لإحلال وزراء جدد بدل هؤلاء الوزراء الذين قبلوا أن يمهدوا السبيل ويزيلوا العقبات (وينظفوا الطريق) لمن يأتى بعدهم. وذلك بما فعلوه من القيام بالمهمات الدقيقة مثل التنازل عن واحة جغبوب وإصدار قانون الانتخاب».

«ختم الوزير تصريحاته بأن نصح بضرورة استئناف الحياة البرلمانية فى أقرب وقت (لأن الحياة البرلمانية هى وحدها التى تستطيع أن تخرجنا من المتاعب الحاضرة وتوجد لنا حلاً معقولاً وطبيعيًا للأزمة السياسية التى تجتازها مصر الآن).»[1].

آراء الصحف والدوائر البريطانية فى إقصاء نشأت باشا

كانت مسألة إقصاء نشأت باشا عن المركز الذى كان يتمتع فيه بالنفوذ المطلق، من الأمور التى كان لها أثر فى الدوائر السياسية المصرية والبريطانية على السواء. وكانت الدوائر الرسمية فى لندرة تحاول أن تنفى أن اللورد لويد المعتمد البريطانى فى مصر هو الذى أسقط نشأت باشا.

فقد روى المراسل الخاص لجريدة السياسة بلندرة إلى جريدته ما يلى:

«تنفى الدوائر الرسمية فى لندن أن اللورد لويد هو الذى أسقط نشأت باشا وتصرح تلك الدوائر بأن الزعم بأن اللورد لويد هدد بمظاهرة بحرية تشويه مبالغ فيه»[2].

---

(١) الأخبار فى ١٢ ديسمبر.

(٢) البرقيات الخصوصية لجريدة السياسة عدد ١٣ ديسمبر.

أما عن كيفية خروج نشأت باشا من الديوان العالى الملكى، فقد قال عنه المحرر السياسى لجريدة (المورننج پوست) ما يلى:

«إن جميع الدوائر قد شعرت بالارتياح لاستقالة نشأت باشا لأن أعماله ولاسيما تعيين موظفى الحكومة، أثارت كثيرًا من الانتقاد. وقد وافق الملك فؤاد بناء على نصيحة اللورد لويد، على عزله. ولكنه رقاه إلى درجة وزير سياسى مفوض»[1].

أما عن موقف إنكلترا فى الأزمة السياسية التى نشأت عن هذا الحادث، فقد قالت جريدة (المانشستر جارديان) ما يلى:

«إنه إذا كان الملك فؤاد قد عزل نشأت باشا من تلقاء نفسه فإن ذلك سيزيد من تقدير الأمة لملكها ولكن الاعتقاد السائد هو أن اللورد لويد هو الذى أسقط نشأت باشا».

ثم قالت:

«إن وجود الجنود الأجنبية فى مصر يكفى، فى أغلب الأحيان لتمكين أية حكومة من البقاء فى مناصبها رغمًا من إرادة الأمة. وقد تحملنا مسئولية لا نُحسد عليها لسكوتنا عن الحوادث التى وقعت أخيرًا فى عهد نشأت باشا، فى حين أن مصر بأكملها تعتقد إننا كنا نستطيع منع وقوع هذه الحوادث بكلمة واحدة».

«إن سقوط نشأت باشا قد يجعل الاتفاق بين الملك والأحزاب السياسية ممكنًا ولكن قد يكون أيضًا وقت هذا الاتفاق قد مضى. ونحن إذا أصبحنا أمام الاختيار بين أمرين تأييد الأحزاب متحدة أو تأييد السراى وجدنا أن تأييد أحدهما يُكسبنا شكرًا غير محسوس وأن تأييد الآخر قد يؤدى إلى ظروف سيئة وجدت سنة ١٩١٩ حينما كانت كلمة الأحزاب كلمة مجتمعة ضدنا».

---

(١) البرقيات الخصوصية لجريدة السياسة، عدد ١٢ ديسمبر.

ولقد استشعرت الصحف البريطانية حرج الموقف السياسى فى مصر رغمًا عن الاتحاد الحزبى بين الأحزاب السياسية المصرية. فقد أرسل مُكاتب جريدة (المورننج پوست) بالقاهرة برقية إلى جريدته يقول:

«إن من المعترف به على وجه عام، حتى من الوفد، أن الوقت لم يحِنْ لعودة زغلول باشا شخصيًا إلى الحكم. لكن الوفديين يعتقدون إنهم يستطيعون جعل وجود أية وزارة متعذرًا بدون موافقتهم. وقد أصبح زغلول باشا، بعد عزل نشأت باشا، وليس أمامه إلا منافس حقيقى واحد وهو ثروت باشا وحتى لو تألفت وزارة رأسها ثروت باشا يعلم تمام العلم بضعف مركزه فيما يتعلق بالتأييد الحزبى. وهنالك ما يحمل على الاعتقاد بأن الآراء قد تبودلت بين ثروت باشا وزغلول باشا الذى يرغب فى إدماج بعض أعضاء الوفد فى الوزارة ليكونوا سلمًا لوصول الوفد إلى الانفراد بالوزارة»[1].

قالت الجريدة:

«وإذا طُبق قانون الانتخابات الجديد فإن الحكم البرلمانى فى مصر سيُعطل سنة أخرى. وهذه مسألة من الخطورة بحيث تضطر أشجع زعيم سياسى إلى التردد وإلى البحث عن حل آخر».

ولقد رأت هذه الجريدة أن الحل المنطقى للأزمة هو استقالة وزارة زيور باشا بعد سقوط رأس حزب الاتحاد الذى تستند إليه تلك الوزارة، فقد نشرت هذه الجريدة برقية لمكاتبها فى القاهرة عنوانها: (الأيام المفعمة بالحوادث فى مصر)، قال فيها:

«إن زيور باشا حاول إحداث تغيير فى خمسة مناصب وزارية ولكنه لم ينجح. فقد صادفت مخاطباته فى هذا الشأن إما رفضًا باتًا. أو استدعت، كما حدث فى مسألة صدقى باشا، أن يرد عليه بضرورة انتظار رأى عدلى باشا الذى سيدعى إلى تشكيل الوزارة الجديدة».

---

(١) البرقيات الخصوصية لجريدة السياسة، عدد ١٢ ديسمبر.

ثم قال المكاتب:

«إن سقوط نشأت باشا ينذر بسقوط الاتحاديين لأنه هو سيدهم الحقيقى وجميع الوزراء من حزب الاتحاد ما عدا زيور باشا. فاستقالة الوزارة هى الحل المنطقى المعقول»[1].

ولقد خاضت بعض صحف لندرة فى أدوار نشأت باشا فى الحكم وفى تصرفات الحكومة الأوتوقراطية، فنشرت جريدة «المانشستر جارديان» مقالاً عنوانه «سقوط نشأت باشا» قالت فيه:

«إن عزل نشأت باشا يُعد نهاية عهد من الحكم. وقد حكم نشأت باشا مصر فقام أولاً بدور مثل فيه تأييد الملك فؤاد لزغلول باشا. ثم أخذ يثير من غضب زغلول باشا تدريجيًا حتى دفعه فى النهاية لأن يزور السراى بجماعة صاخبة من طلبة المدارس. ولكن مقتل السردار هيأ لنشأت باشا الفرصة التى أخذت فيها الوكالة البريطانية تعمل ضد زغلول باشا. وحينذاك مثل نشأت باشا دورًا آخر يصور نهوض الملك فؤاد من الموقف الذى وضعه فيه زغلول باشا. ثم جاء بلاغ اللورد أللنبى فقضى على كرامة الاستقالة التى ينوى زغلول باشا تقديمها ثم أعطى نشأت باشا صفة نهائية لاستقالة زغلول باشا التى لم يكن يعتزمها فعلاً».

وقالت هذه الجريدة فى مقال افتتاحى ما يلى:

«إن الحكومة المصرية حكومة أوتوقراطية تتحمل مسئولية حل برلمانين حلاً استبداديًا وترى جميع أحزاب المعارضة - خطأ أو صوابًا - أننا مسئولون عن نظام الحكم الحالى. وتصرح الأحزاب الثلاثة المصرية بأن اتفاق جغبوب مخالف للدستور ومخالف لإرادة الأمة. ومهما يكن هذا الاتفاق نافعًا لمصر فإنه لا يقوى مركز السراى مع وجود الاهتزازات السياسية الأخرى»[2].

---

(١) البرقيات الخصوصية لجريدة السياسة، عدد ١٣ ديسمبر.

(٢) البرقيات الخصوصية لجريدة السياسة، عدد ١٣ ديسمبر.

جريدة الاتحاد ونشأت باشا

أما جريدة الاتحاد فقد أظهرت تغيُّظها وسخطها على الأحزاب السياسية المصرية المؤتلفة ضد حزب الاتحاد، فقالت فى صدد الدفاع عن سعادته ضمن مقال رئيس ما يلى:

«ولسنا نهوِّل حين نقول إن نشأت باشا مستهدف منذ نحو عامين للمساعى الخسيسة والدسائس الدنيئة فما نحسب القراء نسوا الاستقالة التياترية الثانية التى قدمها سعد باشا. ثم عاد فاستقال منها. وهى استقالة لم يكن لها من سبب فى الحقيقة إلا أن نشأت باشا نقل من وزارة الأوقاف إلى وكالة الديوان الملكى ورياسته بالنيابة وإلا أن جلالة الملك تعطف فأنعم عليه بنيشان وكان سعد باشا وهو فى أوروبا قد امتلأت جوانب نفسه بما كان يكتب به إليه عنه فلما عاد كان مغيظًا محنقًا ولما كانت الدسائس قد فعلت فعلها وأحدث أثرها عند سعد باشا فقدم تلك الاستقالة الهزلية دون أن يذكر سببًا لها ثم لم يلبث أن سحبها وعرف السبب».

«وهى أيضًا الدسائس التى أفضت إلى الأزمة الأخيرة وانتهت بنقل نشأت باشا إلى المفوضيات. وليس هنا الآن محل تفصيلها فإن لهذا أوانًا لا نستعجله وحسبنا أن نقول الآن إن من أشد بواعث الألم لنا أن يسعى فريق من المصريين إلى إدخال الأجنبى فى شئوننا الخاصة وأن يجروه جرًا إلى ذلك ويدفعوه دفعًا».

«أليست هذه نكبة؟! الخَصْم يتدخل ويعتدى على حقوق أمتنا ويصيب من استقلالنا مقتلاً ويضطرنا إجرام فريق منا بل خيانته الصريحة لوطنه ولعرشه أن نحنى رؤوسنا وأن نحطم أقلامنا ونخرس ألسنتنا ونحول الاحتجاج إلى هذا الفريق المنحوس ونصب اللعنات على رؤوسه العفنة ونفوسه الوضيعة!!».

ومن طريف ما دافعت به الاتحاد عن نشأت باشا بل من أغرب ما كابر مكابر وغالط مغالط فى مثل هذا المقام، قولها ضمن مقال طويل:

«ومن هذا ترى كيف حبكوا المؤامرة لأخذ نشأت باشا وحده، فما يغيره شخصيًا أن ينتقل من الديوان الملكى ولا يحط من قيمته وقدره أن خصومه

تسفلوا حتى لقد خانوا بلادهم ولم يستطيعوا بغير ذلك أن يزحزحوه. نقول إن المؤامرة لم تكن ضد نشأت باشا وحده بل ضد البلاد واستقلالها وكرامتها وضد المعنى السامى الجليل الذى يمثله نشأت باشا ويفتديه»[1].

ولقد تعرضت جريدة البلاغ للرد على مزاعم جريدة الاتحاد، فنشرت صفحة قالت إنها (كانت مطوية) من تاريخ الصراع الشديد الخفى الذى قام بين الروح الديموقراطية والروح الأوتوقراطية، ذلك الصراع الذى كانت نتيجته أن انتصرت فيه الأولى على الثانية. غير أن الزمان لم يلبث إلا يسيرًا جدًا مع الأسف حتى تغلبت الرجعية على الدستورية؛ لأن جريمة اغتيال السردار كانت سببًا فى تغيير الموقف بسرعة البرق بإخراج الوزارة السعدية من الميدان السياسى. ومن ثَم أجل انعقاد مجلس النواب ثم حُل فخلا بذلك الميدان كله إلى الروح الأتوقراطية تمرح فيه كما تريد.

كشف النقاب عن أمور خطيرة

ولبيان المساعى التى بذلتها الناحية الرجعية فى محاربة الدستور فى الخفاء قالت جريدة البلاغ:

«وقد بدأت هذه المساعى منذ أن سافر سعد باشا للمفاوضة مع مستر مكدونالد. ولعلها بدأت قبل ذلك ولكن آثارها لم تكن قد بدت للعيون. وكان من مظاهر هذه المساعى أن أُحيط سعد باشا وهو فى أوروبا بنطاق شديد من الجاسوسية».

«وفى الوقت نفسه تقريبًا وجد فى البلاد فجأة شىء يسمى (لجان الخلافة) وعرف أن هذه اللجان تجد تعضيدًا من بعض الدوائر وأن بعض الموظفين يؤيدونها بغير أن يكون للحكومة علم بها. فسُئلت هذه الدوائر فأنكرت أن لها صلة بها أو أنها تعضدها فلم يسع وزير الداخلية إذ ذاك، فتح الله بركات باشا،

---

(١) الاتحاد فى ١٢ ديسمبر.

إلا أن يصدر منشورًا للموظفين فى الأقاليم ينهاهم فيه عن الاتصال بتلك اللجان».

«وعاد سعد باشا من أوروبا فلم يكد ينفض عنه غبار السفر حتى وجدت مسألة سُميت مسألة الأزهر. وقامت الأدلة على أن أيدى خفية هى التى أثارت هذه المسألة لتكون إحدى وسائلها فى تعكير الجو أمام الوزارة. وهذه الأيدى هى نفسها التى حركت لجان الخلافة وهى نفسها التى أحاطت سعد باشا بالجاسوسية ولم يبقَ شك عند الوزارة فى أن نشأت باشا، الذى كان إذ ذاك وكيلاً لوزارة الأوقاف، هو محرك هذه الأيدى. واتضح من جهة أخرى أن الوزارة صارت تعرف ذلك فلم يشعر الكل، ذات يوم، إلا وقد نُقل نشأت باشا من وكالة وزارة الأوقاف إلى وكالة الديوان الملكى مع إعطائه لقب (رئيس بالنيابة) ومع الإنعام عليه بوسام. وصدرت فى الوقت نفسه الغازيتة العسكرية لحكومة السودان فإذا فيها الإنعام، بناء على طلب الحكومة السودانية وبغير علم الوزارة المصرية، بوسامات على ضباط من الذين كانوا قد اشتركوا فى قمع المظاهرات لمصر فى السودان فرأت الوزارة أن فى مسألة نشأت باشا وفى مسألة هؤلاء الضباط عملين ماسين بسلطة الأمة ومراقبة البرلمان هما تعيين كبار الموظفين فى الديوان الملكى والإنعام بالرتب والنياشين خارجًا عن سلطة الوزارة. وهذا العمل مضافًا إلى الأعمال الخفية الأخرى، إنما يُراد به إيجاد قوة تقف شيئًا فشيئًا فى وجه الوزارة ووجه البرلمان. فلم تستطع الوزارة أن تقبل ذلك فاحتجت عليه واستقالت»[9].

ثم قالت فى مقال آخر:

«بينًا أمس كيف أن سعد باشا ما كاد يسافر إلى أوروبا للمفاوضة مع مستر مكدونالد حتى شعر أنه محاط بنطاق من الجواسيس فيجب أن نزيد اليوم على ذلك أن هذا التجسس كان عمل الروح الرجعية فى أوروبا، أما فى مصر فقد كان لها فى الوقت نفسه عمل آخر هو الخروج بالتحقيق فى الجريمة التى وقعت على

---

(٩) البلاغ فى ١٤ ديسمبر.

سعد باشا إلى مؤامرة واسعة النطاق موضوعها إحضار الخديو السابق وتأييده. ويعرف المصريون أن التحقيق فى هذه المؤامرة ابتدأ وتشعب حتى صار كابوسًا على البلاد كلها وأن النافخين فى نار هذه المؤامرة المزعومة لم يدعوا شيئًا من الأراجيف إلا وهوّلوا به وأرعبوا حتى لقد ذهبوا إلى ادعاء أن هناك أسلحة مخبأة على الحدود المصرية وحتى حملوا وزارة الحربية على أن تحرك الجيش المصرى إلى الحدود دفعًا لمهاجم موهوم. وكان نشأت باشا عمود البحث فى هذه المؤامرة فكان يحضر جلسات التحقيق فيخرج للمحققين كل يوم بدعوى جديدة ومتهمين جدد ثم كان يجلب الشهود من تركيا وأوروبا بينما جيش الجواسيس الذى تحت أمره كان يعمل بإرشاده ليل نهار. ولم يمضِ إلا القليل حتى فهم المستشار المحقق أن هذه المؤامرة حديث خرافة وفهم الكل أن نشأت باشا لا يريد فيها إلا أن يزعج بها العرش وأن يظهر أمامه بمظهر الرجل الذى لا غنى عنه لحفظ قوائمه»[1].

وقامت بعد ذلك مناقشة طال أمدها بين جريدتَى الاتحاد والبلاغ فى موضوع تلك المؤامرة المزعومة، فكانت الاتحاد تحاول أن تثبت أن المؤامرة حقيقية وأن البلاغ تحاول أن تجعلها مزعومة ومقصود بها إعلاء مكانة نشأت باشا لدى العرش، فى حين أن جريدة البلاغ أثبتت بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة تلفيق دعوى المؤامرة وتزييف الشهود الذين أتى بهم نشأت باشا ليثبتوا حقيقة أمرها.

خَلَف نشأت باشا فى رياسة الديوان العالى الملكى

كان المشاع على الألسنة ورردده كثير من الصحف المصرية عقب إخراج نشأت باشا من رياسة الديوان العالى الملكى، أن صاحب المعالى جعفر والى باشا هو الذى كان مرشحًا لرياسة الديوان العالى الملكى وكان هذا هو الاعتقاد السائد فى جميع الدوائر المطلعة؛ ولكن صدر بعد ظهر يوم ١٤ ديسمبر على غير انتظار، مرسوم ملكى يقضى بتعيين صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا رئيسًا لهذا الديوان.

---

(١) البلاغ فى ١٥ ديسمبر.

فارتاحت الدوائر لهذا التعيين وقابلوه بشىء من الدهشة، لأنه أتى فجائيًا، مقرونًا بالاستحسان.

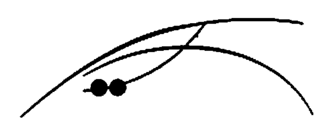
ولقد صرح حضرة رئيس الحزب الوطنى بعبارات تدل على الثناء على دولة نسيم باشا، كما أعلن الكثيرون من أقطاب الأحرار الدستوريين أن هذا التعيين فى محله واستشهدوا على ذلك بما كان من دولته، وهو رئيس الديوان العالى فى سنة ١٩٢٢ لما اعتزل هذا المنصب السامى وكان حسن نشأت باشا يعمل فى القصر الملكى.

أما رأى السعديين فى دولته فهو معروف، فقد قال عنه زغلول باشا إنه (يستحق تقدير الوطن)؛ أضف إلى ذلك أنه كان وزيرًا للمالية فى وزارة سعد باشا.

■■■

الفصل الخامس

طواف المندوب السامى بالأقاليم واحتفاء المصريين به كيف استقبل عدلى باشا ـ كلمة شريعى باشا ـ الصحف والاحتفاء بالمندوب



لم يمضِ على وصول المندوب السامى البريطانى الجديد شهران حتى بدت لدى بعض المصريين فكرة إقامة حفلة تكريم لفخامته.

ولا يخفى أن اللورد لويد أعلن قُبَيل مجيئه إلى مصر أنه معجب بسياسة اللورد كرومر وأعماله، فكان هذا الإعلان بمثابة بيان للخطة التى ينوى السير عليها عند مجيئه إلى مصر وهى خطة التدخل فى شئون البلاد كافة. فضلاً عن كونه خلق لنفسه مركزًا خاصًا فى مصر بعدم تقديمه أوراق اعتماده لجلالة الملك، شأن جميع المعتمدين السياسيين لجميع الدول الأجنبية الأخرى التى لها معتمدون سياسيون فى مصر.

وقد رأينا فخامته يتدخل فى شئون القصر الملكى فى الفصل المتقدم ويطلب إقصاء موظف كبير عنه.

ولقد رأيناه يطوف بالأقاليم ويُستقبل فيها استقبالاً رسميًا لا يقل إلا يسيرًا عن استقبال الملك الشرعى للبلاد فتقام له التشريفات والحفلات وتلقى بين يديه خطب الترحيب والتيمن بطلعته. كما حدث ذلك بمديرية الفيوم.

ولقد أُقيم الاحتفال الذى اتفق بعض الأعيان على إقامته فى فندق الكونتيننتال لفخامته بمناسبة تعيينه مندوبًا ساميًا فى مصر فى يوم ٢٤ ديسمبر.

وكان على رأس لجنة الاحتفال جماعة من حزب الأحرار الدستوريين وسواهم، وهم محمد باشا الشريعى وقلينى فهمى باشا وعبد الرحيم الدمرداش باشا وصالح لملوم باشا.

ولم تأزف الساعة المضروبة حتى غُصَّ المكان المعد للحفلة بالأعيان والسُّرَاة وذوى الرأى من الأمة من جميع أنحاء القطر، وكانت قد أُعدت مائدة طويلة للورد لويد والليدى لويد ونجلهما ولجنة الاحتفال ورجال دار المندوب السامى، وأعدت أمامها مائدتان كبيرتان واحدة للوزراء الحاليين وقد جلس إليها زيور باشا وزملاؤه الوزراء ومعالى سعيد ذو الفقار باشا والمستشاران المالى والقضائى. والأخرى للوزراء السابقين وقد جلس إليها صاحبا الدولة عدلى يكن باشا وثروت باشا وأصحاب المعالى إسماعيل صدقى باشا ومحمد محمود باشا ومحمد على باشا ويوسف سليمان باشا، وجلس معهم معالى أحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف وعبد الحميد باشا سليمان مدير السكك الحديدية ونجيب باشا مدير الخاصة الملكية.

كيف استقبل عدلى باشا

وكان المدعوون فى مقاعدهم عندما وصل زيور باشا ومعه رجال وزارته فدخلوا وأرادوا أن يجلسوا إلى المائدة الكبرى؛ فأُفهموا أنها مخصصة للمندوب السامى وأعضاء لجنة الاحتفال، وأشار أحد الحاضرين إلى المائدة المخصصة لهم فجلسوا إليها دون جلبة ولا ضوضاء ومن غير أن يشعر الحاضرون بهم أو يتحرك لهم أحد.

ووصل بعد ذلك صاحب الدولة عدلى يكن باشا وما كاد يدخل المكان حتى صفق له جميع الحاضرين تصفيقًا حادًا طويلاً: فسلم دولته بيده شاكرًا.

ولما وصل اللورد ورأى عدلى باشا تقدم إليه ومدّ يده فوق مائدة كانت تفصل بينهما وصافحه.

ثم تناول الجميع الشاى وسط عزف موسيقى البوليس وأوركسترا مسرح الحديقة. ثم أُخذت صور الحاضرين وبعد ذلك وقف سعادة شريعى باشا رئيس لجنة الاحتفال وألقى الكلمة الآتية:

كلمة شريعى باشا

«يا فخامة اللورد».

«هذا العدد الوفير من سُرَاة الأمة وأعيانها، سواء من أسعدهم الحظ بأن عرفوا فخامتكم من قبل أو سمعوا بما وهبكم الله من جميع الصفات وسامى المواهب جاء اليوم ليرحب بفخامتكم وبالسيدة قرينتكم الليدى لويد بصفتكم ممثلاً لإنكلترا صديقة مصر وليحيِّى فيكم رسول السلام (تصفيق حاد) بين الشعبين ونحن نرجو جميعًا أن يكون من حسن مسعاكم ما يسرى عن النفوس ما ساورها من القلق. وما يوطد صلات الصداقة والمودة بين إنكلترا ومصر»[1].

وجلس بين التصفيق الحاد المتواصل. فوقف فخامة اللورد لويد فتواصل التصفيق برهة حتى إذا ساد السكوت ألقى فخامته بصوته الجهورى باللغة الإنكليزية الخطبة التالية، وبعد أن أتمها أُعلن أن حضرة محمد أفندى شفيق الموظف بدار المندوب السامى سيلقى تعريبها.

وهذا هو نص تلك الخطبة:

«أصحاب السعادة ـ أيتها السيدات ـ أيها السادة».

«أريد قبل كل شىء ـ بالنيابة عن الليدى اللورد لويد وبالأصالة عن نفسى ـ أن أشكر للجنة الأعيان المصريين تفضلها بإقامة حفلة الشاى هذه تكريمًا لنا. وأن أعرب لكم أيضًا عن أسفى لما تكبدتم من عناء فى تغيير موعدها».

«ولقد اغتبطت حقيقة حينما سمعت رئيس اللجنة يذكر عن بلادى أنها صديقة مصر المخلصة وإنها لرغبتى الصادقة أن أكون كما وصفنى رسول سلام

(١) السياسة فى ٢٥ ديسمبر.

بين البلدين (تصفيق حاد) وقد اجتهدت بلادى منذ سنوات عديدة مضت فى أن تبين أن إنكلترا والإمبراطورية البريطانية هما خير صديقتين لمصر. وإن أفضل ما تبين به الصداقة هى الأعمال لا الأقوال».

«لم يمضِ علىَّ فى هذه البلاد سوى شهرين. ولكنى أصبحت أشعر فعلاً بأن لى بها أصدقاء كثيرين بين المصريين وإنى أرحب بما أضفتم اليوم من دليل جديد على صداقتكم بإقامة هذه الحفلة وأقدره أعظم تقدير. وإنى أرجو أن يزيد عدد أصدقائى لا فى القاهرة والمدن الكبيرة وحدها بل فى الناحية القروية من البلاد وبين الشعب نفسه حيث ماء النيل ونشاط الفلاحين وحدهم العجيب قد أخذ بمصر إلى ما هى عليه اليوم من سعادة ورخاء».

«إنى من أولئك الذين يعتقدون بأنه، رغمًا من المصاعب الوقتية وما يلوح من تضارب فى المصلحة فإن من المحتوم أن تكون العلاقات بين بلادكم وبلادى علاقات صداقة متينة يجب أن يفهم بعضنا البعض الآخر. وسأبذل كل وسعى لأن أفهمكم وأن أساعدكم بكل صراحة على فهم ما نريد (تصفيق)».

«ومما أود أن تفهموه أننا بما لنا من تجارب وتقاليد طويلة تؤمن بالحكومة الدستورية (تصفيق) الحكومة الحازمة المنظمة. الحكومة العادلة وهذه ثلاث صفات لا غنى لإحداها عن الأخرى وبدونها لا يمكن أن توجد حرية حقيقية».

«إن عليكم مسئوليات جديدة. ولا مناص من أن تكون السنوات الأولى شاقة. فمصر محتاجة للانتفاع بخير العقول وللانتفاع بها فى الخير العام».

«تأملوا هبات الطبيعة التى حبت بها بلادكم دون غيرها فمن الواجب الوطنى الانتفاع بهذه الهبات بأحسن ما يمكن بتحسين الرى فى بلادكم وحراثة أرضها والعناية بمن يحرثونها ومن الواجب الوطنى أيضًا على كل بلد أن يُعنى بموارده وأن ينفقها فيما يعود عليه بالفائدة لا بالخسارة. وأن يعنى بحالة الأمة الصحية وأن يسير فى طريق الإدارة العادلة لا المستبدة. وهذه الأغراض جميعًا تحتاج إلى إدارة عامة يستطيع موظفوها أن يصرفوا عقولهم إلى العمل الإدارى والفنى وأن

يكونوا واثقين من أن النشاط والذكاء والأقدمية ضامنة لمستقبلهم وأنهم ليسوا تحت رحمة الفرد أو الأهواء الحزبية».

«أؤكد لكم إننى أتمنى لحياتكم الدستورية كل نجاح (تصفيق حاد) وإنى بهذا الشعور أدعوكم لأن تسيروا بحذر فى طريق حياتكم الدستورية وأن تحذروا من أن يتولد من النضال الحزبى عداء يشل تقدم بلادكم وأن يؤدى إلى إغفال حاجيات الطبقات العاملة والفلاحين».

«لا بد من وجود الاختلافات. ولكن يجب أن تكون الاختلافات فى الآراء أى من ذلك النوع الذى يشرف وجوده بين أناس يسعون جميعًا بكل جهدهم لما فيه خير بلادهم».

«وإليكم أطلب أن تسامحونى فيما قلت من كلمات قليلة تتعلق بشئونكم الخاصة ولكن بما أنكم تفضلتم اليوم ورحبتم بى كصديق لكم فقد انتهزت هذه الصداقة لأن أصارحكم بقليل مما يجول بخاطرى».

«أعود فأشكركم جميعًا مرة أخرى خالص الشكر على ترحيبكم»[1].

وبعد أن تلا موظف دار المندوب السامى تعريب الخطة وقف شريعى باشا وطلب إلى المدعوين أن يبقوا فى أماكنهم لأن اللورد لويد يريد مصافحتهم جميعًا، وفعلاً مرّ فخامة اللورد على المدعوين وصافحهم واحدًا واحدًا. ثم خرج اللورد والليدى ونجلهما وحاشيتهما فعزفت الموسيقى بسلام ملك بريطانيا، وخرج عدلى باشا فهتف له الناس جميعًا فى داخل الفندق وخارجه وصفقوا تصفيقًا شديدًا وتكررت هذه المظاهرات عند خروج ثروت باشا. وعلى ذلك انتهت الحفلة بسلام.

الصحف المصرية والاحتفاء بالمعتمد البريطانى

ولا يمكن أن يُقال إن هذه الحفلة يصح أن تخرج عن الصبغة السياسية، فقد كانت سياسية أكثر منها مجاملة لمعتمد دولة أجنبية.

---

(١) السياسة فى ٢٥ ديسمبر.

ولقد اختلفت لهجة الصحف المصرية بإزاء هذه الحفلة وزيارة المندوب السامى للأقاليم. فكانت جريدة الأخبار أشدها وطأة على هذه الخطة التى سار عليها فخامة اللورد. فأنشأت المقالات الطويلة تنعى على الأمة والأحزاب السياسية مقابلته بما قوبل به من الترحيب وهو ممثل القوة الغاصبة ومؤيد الوزارة التى تعبث بحرية البلاد ودستورها. وتذكر الأمة بواجبها والأحزاب بموقفها الذى يجب أن تقفه بإزاء هذا التصرف الذى رأته ماسًا بكرامة الأمة واستقلالها.

ففى مقال نشرته. أتت فيه على ذكر تصرف المندوب السامى بأنه: أولاً - تدخل فى شئون القصر الملكى، وثانيًا - أخذ يطوف بالأقاليم والناس يستقبلونه استقبال ملك شرعى للبلاد ويقيمون له التشريفات والحفلات ويلقون الخطب بين يديه، وثالثًا - أنه لم يقدم أوراق اعتماده لجلالة الملك. وتعديه ذلك كله إلى تنفيذ السياسة الاستعمارية بجميع مظاهرها القاسية. ثم قالت:

«ولا يخفى أنه من العبث أن نخاطب الوزارة فى شأن هذا الموضوع الخطير لأنها وزارة غير شرعية من جهة، فضلاً عن أنها قد استسلمت للغاصب كل الاستسلام وأصبح أنصارها يعتبرون أنفسهم عبيدًا له ينفذون كل مطالبه ويحققون جميع رغباته فهم يشجعون المعتمد البريطانى على ارتكاب هذه الاعتداءات ويمهدون السبيل له حتى يظلوا متمتعين برضاه».

«ولكن هناك الأمة صاحبة السلطان فى بلادها فهى التى تخاطبها للعناية بهذا الموضوع الخطير ووضع حد للمأساة التى يمثلها هذا المعتمد الجديد لأنها إذا امتنعت عن استقبال اللورد لويد وقاطعت زياراته كان من امتناعها ومقاطعتها خير وسيلة لوضع حد للاعتداء على استقلالها».

«وهنا نرى أن على الأحزاب المؤتلفة أن تقوم بواجبها فى هذا الأمر الخطير كما قامت بذلك الواجب فى أمور أخرى».

«ولقد قررت هذه الأحزاب الامتناع عن تنفيذ قانون الجمعيات السياسية وقررت الاحتجاج على التنازل عن جغبوب وقررت مقاطعة الانتخابات وعدم الاعتراف بقانون الوزارة الباطل».

«وها هو حادث خطير يواجهها من جديد فلا يجوز أن تقف مكتوفة الأيدى حياله بل يجب عليها أن تجتمع وتنظر فيه وتقرر مقاطعة هذه الزيارات التى يقوم بها المعتمد البريطانى لأنها زيارات غير مشروعة فضلاً عن صدورها من معتمد يأبى أن يقدم أوراق اعتماده لمليك البلاد».

«فهو رجل يحتقر استقلالنا ويحتقر تقاليدنا ثم يعمد فى الوقت نفسه إلى القيام بزيارات واستقبالات يجب أن يختص بها الملك نفسه لا ممثل دولة غاصبة».

وقالت فى مقال آخر تحت عنوان (علام تحتفلون بممثل الدولة المحتلة الغاصبة). بعد أن ذكرت عدم تقديمه أوراق اعتماده لجلالة الملك ما يلى:

«ولم يقف المعتمد عند هذه الصفعة السياسية التى صفع بها البلاد، بل إنه واصل سياسة الاعتداء على مظاهر استقلال البلاد فتدخل فى شئون القصر ثم بدأ ينفذ فكرة الطواف فى الأقاليم كأنه ملك البلاد وحاكمها».

«ولم تقتصر سياسة العداء على هذه المظاهر بل إن هذا المعتمد أخذ يؤيد الوزارة الزيورية فى جميع تصرفاتها ويدفعها بهذا التأييد للسير فى خطة مناوئة للبلاد لولا أنها مؤيَّدة من المعتمد البريطانى». «وهذا بعض ما فعله المعتمد البريطانى الذى يحتفلون اليوم بتكريمه فهو يلبس للبلاد ثوب العدو. ولقد كان مجرد تمثيله للدولة المحتلة الغاصبة كافيًا للقضاء على فكرة الاحتفال به».

«ولكن تلك النفوس الفقيرة من الإحساس ومن الوطنية لم تحجم عن إقامة مأساتها لتكريم رجل يعتبر رمز الاستعمار ورمز الاحتلال ورمز العدوان على استقلال البلاد ورمز إهانة الأمة ورمز الثورة على الدستور».

«حقًا إن هؤلاء المحتلفين يكتبون اليوم بعملهم الشائن صفحة خزى وعار ويعلنون عن مصر أسوأ إعلان ويظهرونها فى أحط المظاهر وأدنئها»[1].

ولقد تعرضت بعد ذلك لنقد خطبة فخامة اللورد التى ألقاها فى احتفال الكونتيننتال فى مقالات عدة، أبانت فى إحداها عن اعتقادها بأن المعتمد

---

(١) الأخبار فى ٢٤ ديسمبر.

البريطانى (لم يكن جادًا فى قوله حينما زعم أنه يؤمن بالحكومة الدستورية - فى مصر - وأنه يتمنى نجاح الحكم الدستورى على ضفاف النيل)، قالت (لأن التاريخ ينقض هذه الدعوى من أساسها ويثبت بطلانها).

وذكرت برهانًا على ذلك أن مصر كان لها دستور نافذ ومجلس نواب قائم وحكومة دستورية خاضعة لرقابة الشعب؛ حتى إذا احتل الإنكليز البلاد عمدوا إلى إلغاء هذا الدستور وأقفلوا مجلس النواب وهدموا أركان الحكومة الدستورية.

واستطردت من ذكر بعض مقتطفات من تقرير اللورد دوفرين فيما يتعلق بالأسباب التى حدت بالإنكليز إلى تعطيل الحياة النيابية، إلى القول بأن (قيام حكومة دستورية خاضعة لمراقبة الشعب يقف عقبة كأداء فى سبيل الاستعمار لأن نواب البلاد لا بد أن يعارضوا فى كل عمل من شأنه إلحاق الضرر بالوطنى وإيثار مصلحة الأجنبى على مصلحته).

ثم قالت:

«من أجل ذلك يحارب المستعمرون النظام الدستورى فى كل بلد يستعمرونه حتى يخلوا لهم الجو لتنفيذ أغراضهم».

وقد كانت هذه السياسة لا تفتأ تعلن أنها تريد أن يكون الوزراء المصريون والموظفون المصريون مجرّد آلات تنفذ إرادة الإنكليز ولا تعصى لهم أمرًا ولو كانت هذه الإرادة آتية من جانب أصغر صغير فى الموظفين البريطانيين».

«فهل السياسة التى ترغم الوزراء على الاستقالة لأنها تمنعهم من حكم البلاد على أصول شورية تكون سياسة مؤمنة بالحكومة الدستورية وتتبجح بأنها تتمنى نجاح الحكم الدستورى فى البلاد؟».

ثم أخذت تذكّر فخامته بحوادث استقالة شريف باشا التى كانت أثرًا لتلك البرقية المشئومة التى بعث بها اللورد جرانفيل إلى السير إيفلن بارنج فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤ التى يقول فيها: (طالما بقى الاحتلال المؤقت للجنود الإنكليزية فى

مصر فلا مناص من أن تتأكد حكومة جلالة الملكة من اتباع الآراء التى تدلى بها إلى الخديو فى المسائل المهمة المرتبطة بإدارة مصر وسلامتها بعد تمحيص وجهات نظر الحكومة المصرية).

(ومن الواجب أن تُفهم الوزراء المصريين وحكام الأقاليم أن المسئوليات التى أخذتها إنكلترا على عاتقها تضطر حكومة جلالة الملكة إلى أن تلح فى تنفيذ السياسة التى تشير بها وأن من المستحيل أن يبقى فى منصبه من لا يريد من هؤلاء الوزراء والحكام اتباع هذه الخطة).

ثم أخذت تذكره بما كتبه اللورد ملنر فى كتابه عن مصر (ص ٧٤ وص ٦٩). ثم اختتمت مقالها بقولها:

«هذه هى السياسة التى نفذها الإنكليز فى مصر وهى سياسة لا يمكن أن تتفق وأى نوع من أنواع الحكم الدستورى. فمن الجرأة على الحق وعلى التاريخ وعلى الواقع أن يتجاهل المعتمد الجديد كل هذه الأمور وأن يخترع تلك الدعوى الغريبة القائلة بأن الإنكليز يتمنون نجاح الحياة الدستورية فى مصر، فى حين أنهم كانوا أقسى معول ضرب فى أساس هذه الحياة فأتى عليها وقام على أنقاضها أسوأ أنواع الحكم الاستبدادى الظالم»[1].

أما جريدة كوكب الشرق الوفدية فإنها لم تتعرض لتصرف فخامة اللورد من حيث هو، بل حللت خطبته فى هذا الاحتفال التكريمى الأخير فى مقالات ثلاث كان عنوان الأولى منها: (يد من حديد فى قفاز من حرير)، قالت فيها بعد أن ذكرت تَمنّيه كل نجاح للحياة الدستورية فى مصر:

«ولا نكون خاطئين إذا قلنا بعد ذلك إن المندوب السامى الجديد جعل من برنامج خطته السياسية فى مصر أن يظل الدستور قائمًا وأن لا تقوم حكومة إلا على القواعد الدستورية».

---

(١) الأخبار فى ٢٧ و٢٨ ديسمبر.

«ولكن هل تتفق الأعمال مع الأقوال؟ وهل لنا أن نفهم من تشديد فخامة اللورد فى وجوب أن تكون الحكومة القائمة جامعة بين المبادئ الدستورية وفضيلتَى الحزم والعدل وأن نجم الحكومة الحاضرة قد آذن بالأفول»؟[1].

وقالت فى مقال ثانٍ ما يلى:

«وما كانت زيارة اللورد لويد لمدينة الفيوم إلا ترسُّمًا لأثر اللورد كرومر فى الاختلاط بطبقة المزارعين فحادث كثيرين منهم جماعة كما تحدث إلى أفراد منهم على انفراد».

ثم أتت الجريدة على ما جاء فى خطبة فخامته خاصًا بالموظفين وقالت.

«ولكن من ذا الذى فى مُكْنته الآن أن يصون هذا الموظف الأمين المتفرغ لأعماله الفنية والإدارية من غضب الأفراد والأحزاب! ومن الذى يستطيع الآن أن يحوطه بسياج يرد عنه غائلة هذا الغضب!».

«إننا نعترف على الرغم منا وفى القلب ألم وفى الصدر حسرة، أن اللورد لويد هو القادر على تحقيق ذلك بصفة كونه ممثل الحكومة الإنكليزية التى تصرِّف الأمور فى مصر على ما تشاء وتريد».

«نعترف بهذه الحقيقة على ما بها من مرارة وعلى ما فيها من إيلام النفوس ولكنها أمر واقع جرتنا إليه وزارة الضعف والاستسلام وزارة الوزير الكبير أحمد الصغير. هذه الوزارة التى جعلت رائدها، منذ وليت الأمر كسب عطف الحكومة الإنكليزية بالانقياد إلى الذين يمثلونها فى هذه البلاد. فأضاعت ما رسمته وزارة الشعب فى شهور من الاحتفاظ بالكرامة القومية فى أول يوم تبوأت فيه كرسى الحكم لأنها تعتمد على تأييد حراب الغاصب لا على عطف الأمة وثقتها الغالية».

«ولذلك لا لوم علينا إذا قلنا إننا نريد من اللورد لويد كلامًا فقط وإنما نريد أن يتبع العمل الكلام خصوصًا وإنه مسئول عن الحالة العامة فى مصر بعد أن أسفرت السياسة الإنكليزية واستأنف إدارة شئون البلاد على المكشوف»[2].

---

(١) الكوكب فى ٢٦ ديسمبر.

(٢) الكوكب فى ٢٨ ديسمبر.

وعالجت هذه الجريدة فى كلمتها الثالثة مسألة الصداقة بين مصر وإنكلترا التى ضرب على نغمتها فخامة اللورد فى خطبته الأخيرة. فقالت فى ختام هذه الكلمة ما يلى.

«لقد دعا اللورد لويد إلى الصداقة بين مصر وإنكلترا ونحن نود لو نلبى دعوته متسابقين ولكن دون ذلك إزالة أسباب النفور التى خلّفها إنذار نوفمبر وترك الأمة المصرية تستمتع بدستورها وتستعمل سلطتها التشريعية وبأول خطوة فى سبيل هذا وذاك هو أن يضن المندوب السامى بتعضيد الوزارة التى خلقها ذلك الإنذار والتى تقف عقبة كأداء فى سبيل طريق التفاهم والوفاق بين الاثنين»[1].

أما موقف جريدة البلاغ حيال هذا التكريم وخطبة المندوب السامى فكان مغايرًا لموقف جريدة الكوكب. فقد تعرضت أولاً لنقد هذه الخطبة جملة حيث قالت:

«ولو أن بريطانيا العظمى كانت صاحبة وصاية رسمية على مصر أو كانت مصر مستعمرة من مستعمرات التاج البريطانى لما احتاج اللورد جورج لويد إلى أن يزيد حرفًا أو ينقص حرفًا من خطبته ليدل على هذه العلاقة ويشير إلى قيامه هنا مقام الوصى الناصح والحاكم المسيطر على سياسة الحكومة وأحوال الشعب. إذ أى شىء فى الخطبة يمنع أن توضع على لسان حاكم الهند أو فلسطين بدلاً من أن تكون خطبة سفير عند دولة مستقلة؟ بل أى سفير عند دولة مستقلة يمكن أن يلقى خطبة كهذه فى مجمع من أبناء تلك الأمة؟».

ثم استغربت الجريدة من أن خطبة الترحيب التى فاه بها شريعى باشا قد وضعت على نمط الرد عليها، فخلت من ذكر الاستقلال والحقوق المصرية واقتصرت على الترحيب بالمندوب وقرينته بصفته (ممثلاً لإنكلترا صديقة مصر

---

(١) الكوكب فى ٢٩ ديسمبر.

ورسولاً للسلام بين الشعبين) واستنتجت من ذلك أن الفريقين قد تعمدا اجتناب كلمة الاستقلال أو ما يفيد معناها فى هذا الصدد، ثم قالت:

«فأيسر ما يُقال إن الشريعى باشا تلقى رأيًا من دار المندوب البريطانى فى صوغ كلمته إن لم نقُل إن الكلمة كلها من إملاء تلك الدار. وعلى كلتا الحالتين قد تم الاتفاق بين المحتفلين والمحتفَل به على أن يخلو الكلام من ذكر الاستقلال أو من وصف مصر بالمستقلة أو من الإشارة إلى أى شىء يمكن أن يدل على علاقة الأمة المحمية بالدولة الحامية لها أو الأمة القاصرة بالدولة الوصية عليها».

ثم تعرضت الجريدة إلى ذكر النقط التى بحثتها جريدة الكوكب فلم تخرج عما أبدته تلك الجريدة، وختمت مقالها بقولها:

«وقد كان خير ما قاله اللورد فى خطبته (إن الصداقة تظهر بالأفعال أكثر من ظهورها بالأقوال) ولو شاء اللورد لأرانا مصداق ذلك فى أعماله وأقواله معًا. ولكننا لم نُرد بعد عملاً يحسن الاستشهاد به ولا قولاً يحقق أول شروط الصداقة وهو الاعتراف بالاستقلال. فمتى نرى الدليل المقنع والبرهان المحسوس؟»[1].

أما جريدة السياسة، وهى الداعية إلى هذا الاحتفال ورجال حزبها هم الذين قاموا به وتولوا أمره، فلم تتعرض بالطبع للمعنى الذى يؤخذ من هذا التكريم بل كانت ترى أن هذا الاحتفال هو إحدى الوسائل لقيام الصداقة الصحيحة بين مصر وإنكلترا. ولقد قالت عن الخطبة التى ألقاها فخامة اللورد ما يلى:

«وليس شك فى أن كل مصرى يغتبط أشد الاغتباط بما كرر اللورد ذكره من الحرص على قيام علاقات المودة والصداقة بين مصر وإنكلترا. فهذه السياسة هى وحدها السياسة الرشيدة التى تكفل مصالح الدولتين وما دام مندوب بريطانيا السامى يؤكد قصده فى أن يكون رسول سلام بين الدولتين ففى هذا

(١) البلاغ فى ٢١ ديسمبر.

التأكيد متى قُرن بالعمل الحازم الصالح ما يكفل توطيد هذه العلاقات على أسس صالحة وما يجعل المصريين والإنكليز جميعًا ينظرون إلى المستقبل بعين راضية مطمئنة».

«ويسر المصريين أن يلتقى فخامة المندوب السامى وإياهم فى هذه المسألة ويزيدهم سرورًا أنه يعتبر الحياة الدستورية وقيام حكومة حازمة ثابتة عادلة مستندة إلى النظام الدستورى السبيل الوحيدة لضمان الحرية وكفالة السلم فى البلاد».

«وهم اليوم أشد دهشة لبقاء هذه الحكومة بعد الذى كان من تصريح لويد أمس أنه إذا ذكر للمصريين فإنما يذكره على أنه صديق من غير أن يريد من طريق هذه الصداقة أن يمس شئون مصر الداخلية أى مساس».

«والشعب كله يريد أن تزول هذه الوزارة حتى لا يظل العبث بالدستور قائمًا وحتى لا تبقى الحياة النيابية معطلة بل تعود سيرتها النظامية الطبيعية باجتماع البرلمان الحاضر».

ثم ختمت مقالها بقولها:

«فلعل هذا الذى يخشاه الناس من تأييد دار المندوب السامى للحكومة الحاضرة يزول بعد هذه الخطبة التى ألقاها فخامة اللورد لويد فتعود الحياة النيابية وتقوم فى البلاد حكومة صالحة ويزول عن الناس هذا الكابوس الثقيل الذى أزعجهم والذى اتخذوا يومًا من الأيام اسم حزب الاتحاد ثم لا يعرف أحد له اليوم اسمًا».

وقد نسجت جريدة المقطم على منوال جريدة السياسة ولو تغير الأسلوب فإن الأفكار والآراء لم تتغير.

أما جريدة الاتحاد فلم تتعدَّ كذلك إلى العمل فى حد ذاته بل أخذت تحلل الخطبة وما جاء فيها من الآراء والنصائح، فقالت عن مسألة إيمان اللورد بالحكم الدستورى... إلخ ما قاله فى هذا الصدد.

«وإذا كان البريطانيون بعد التجربة والتقاليد الطويلة قد أصبحوا يؤمنون بالحكم الوطيد المنظم والحكم العادل وأن المصريين ليسوا أقل إيمانًا منهم وعلام يدل هذا الصراع الدائر بين الأحزاب الآن؟؟».

«أليس الواقع أن كل حزب يسعى ليقيم هذا الحكم وإن الاختلاف واقع على الطريقة فقط؟؟ فالأحزاب المعارضة تبغى ذلك من طريق إحياء مجلس ذهب إلى حاله ولم يعد له وجود والوزارة وحزبها يلتمسان ذلك من الطريق الشرعى المألوف».

«وإذا كان الحكم الدستورى قد عاقه شيء أو اعترضت سبيله عقبة أو انحرفت الحياة المصرية عن طريقها الذى كانت تتدفق فيه بقوة الماء المحبوس فهل يستطيع الإنكليز أن يخلوا أنفسهم من التبعة عن ذلك؟؟ أليس السبب المباشر الذى ملأ طريقنا بالعقبات وكظها بالصعاب هو الإنذار البريطانى المشهور وما تلاه من مسلك الحكومة البريطانية حيالنا وصدها لنا؟؟ ليعذرنا فخامة المندوب السامى إذا ذكرنا هذا فقد كنا نرجو أن يذكره أيضًا حين يذكر الحكم الدستورى والحكم الوطيد المنظم! إنها الصراحة التى يطلبها فخامته ولن تصلح الأمور بيننا وبين بريطانيا إذا لم تَدُر العلاقات على محور الصراحة وقطب الإخلاص»[1].

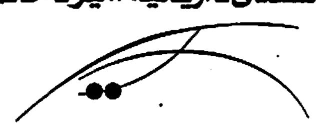
وهكذا اعترفت جريدة الاتحاد بما كان للإنكليز من أثر فى هذه الأزمة الدستورية الطويلة الأمد وما كان من إطاعة الوزارة لأوامرهم ونواهيهم.

■■■

(١) الاتحاد فى ٢٦ ديسمبر.

متفرقات

مظهر التضامن بين الأحزاب - حفلة النادى السعدى - أريحيّة أمير - خاتمة



مظهر التضامن بين الأحزاب

كان من آثار سوء سياسة الوزارة الزيورية أن أحفظت عليها صدور الأحزاب الأخرى كافة وجعلتها تقف كلها فى صف واحد ضدها هو صف المعارضة الشديدة، ولقد هيأت الوزارة الزيورية للأحزاب الفرص العديدة بتصرفاتها المنافية للروح الدستورية ومحاولتها تعطيل الحياة النيابية فى البلاد وإصدارها القوانين الرجعية التى تشفُّ عن حب الأَثَرة والاستبداد بالحكم، لتوجيه النقد الشديد لتلك التصرفات التى كانت ظاهرة فى اعتدائها على حقوق البلاد من كل وجه وعدم اعتدادها برأى الأمة فى الأزمات السياسية المتعددة التى تخللت مدة حكمها سواء أكانت تلك الأزمات داخلية أم خارجية. كما أن استياء الأحزاب المعارضة فى تصرفات الوزارة قد هيأ الفرص لائتلافها جميعًا لتكون يدًا واحدة ضد الحكومة القائمة على غير إرادتها والتى كانت لا تستند فى الواقع إلا على أقلية ضئيلة من الشعب، هم أعضاء حزب الاتحاد الذى أخذ فى الاضمحلال شيئًا فشيئًا منذ خروج مُنْشئه والداعى إلى تكوينه حسن نشأت باشا من مركزه الذى كان يتمتع فيه بسلطة تكاد تكون كسلطة الدكتاتور.

حفلة النادى السعدى

ولقد انتهز دولة سعد باشا زعيم الوفد المصرى هذه الفرصة السانحة. واغتنم نهزة التقرب فى الآراء بين الأحزاب المعارضة والوحدة الظاهرة فى

أسباب هذا التبرم الذى تُظهره تلك الأحزاب المعارضة، فدعا إلى حفلة شاى يقيمها فى النادى السعدى بعد ظهر يوم ١١ ديسمبر. وقبل حضور أحد من المدعوين ضرب رجال البوليس نطاقًا حول النادى فوقف ستة من الجنود أمام الباب الخلفى للنادى ليمنعوا الدخول والخروج منه إلا للعمال، ووقفت سيارة ممتلئة بجنود بلوك الخفر بعصيِّهم الغليظة عند تقاطع شارع سعد باشا زغلول بشارع قصر العينى، ووقفت ثُلَّة أخرى من الجنود إلى يمين باب النادى فى شارع سعد باشا ثم اصطفت ثلة أخرى أمام الباب. وكان إلى جانب هؤلاء وهؤلاء كوكبة من فرسان الشرطة وكانت تلك القوات تحت إمرة اثنين من مساعدى حكمدار العاصمة الإنكليز ومأمور قسم السيدة زينب.

ولكن كل ذلك لم يمنع المدعوين من الدخول إلى النادى فى هدوء وسكينة وقد بلغوا نحو المائتين من النواب والشيوخ.

فلما التأم الجمع وقف حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا صاحب الدعوة وألقى الكلمة الآتية:

«ليس فى نيتى ولا فى استطاعتى أن ألقى خطابة لأن ضعف صحتى يمنعنى من ذلك فخشية أن يتعبنى الارتجال أو يخطئ النقل كتبت كلمتى لأتلوها على حضراتكم».

«عقب أن تشرفت فى يوم ٢٣ مارس بانتخابى رئيسًا لمجلس النواب ألقيت كلمة قلت فيها: (أرجو أن تشعروا بأنى لن أكون فى هذا الكرسى ممثلاً لحزب من الأحزاب وإنما سأكون ممثلاً للدستور ولقوانين المجلس الداخلية).».

«قلت ذلك ثم فكرت فى أن أدعو حضرات أعضاء مجلس النواب على اختلاف أحزابهم إلى حفلة شاى متواضعة ليتم التعارف بينهم ويزول ما يكون فى نفوس بعضهم لبعض من نفرة وجفاء ويحل مكانهما ما تقضى به روح التسامح من عطف وولاء».

«ولكن أمر الحل باغتنا وقضى على هذه الفكرة كما قضى على غيرها من الأفكار الطيبة والميول الصالحة».

«وإنى أحمد الله تعالى كل الحمد على أن قصر هذا الزمان وهيأ الأسباب لحصول الاتفاق الّذى كانت تلك الفكرة إحدى وسائله. وكان تنفيذها أحد مظاهره وعادت إلىَّ عقب اجتماع الكونتيننتال لتوثيق عُرَى الاتفاق الذى انعقد فيه ولتوكيد القَسَم العظيم الذى أقسمناه على إنقاذ الدستور».

فكانت هذه الحفلة الشائقة ذات معانٍ سامية لا سبيل إلى إنكارها، وكانت الدليل القاطع على اتحاد كلمة الأمة على السير فى طريق واحد متماسكة الأجزاء متحدة الميول ومتكاتفة على إنقاذ الدستور والبلاد مما ألمَّ بها من العبث.

ولقد قالت جريدة السياسة تعليقًا على هذه الحفلة فى كلام طويل:

«ولعل الحكومة الحاضرة تدرك حقيقة موقفها أمام هذه المعانى. ولعل أولئك الوزراء الذين لا يزالون متربعين فى مناصب الحكم يقدرون أنهم أصبحوا وليس بين الناس من ينظر إليهم بعين غير عين المقت لأن مجرد بقائهم فى هذه المناصب يثير العواطف كما تثيرها الجريمة يتلبس بها الآثم فى جرأة وتبجح وقحة. وأنه لولا هذه الحكمة. ولولا ضبط النفس والحرص على أن يتم للأمة كل ما تريد مع بقاء السلم شاملاً والطمأنينة تامة لأنتج تحدى الوزارة الأمة قُبَيل يوم ٢١ نوفمبر وتحديها إياها بعد ذلك كل ما كان يترتب عليه من النتائج»[١].

أما جريدة الاتحاد فإنها بالطبع لم يرُقْ فى عينيها هذا (الاتحاد) وهذا الاتفاق لأنه كان على حزبها. فقالت عنه إنه (اتفاق غير طبيعى يفشل ـ الخلاف بين المؤتلفين!!).

أريحية أمير

كان من آثار النهضة القومية المصرية إنشاء (المدرسة الفاروقية البحرية) لإخراج بحارة مصريين يجيدون الملاحة وما يتصل بها.

---

(١) السياسة فى ١٢ ديسمبر.

وقد هز الجود صاحب السمو الأمير محمد على إبراهيم فقدم يختًا كبيرًا يسمى (متيور) هدية لطلاب هذه المدرسة.

وكان اليخت ملكًا لإمبراطور ألمانيا السابق ابتاعه سموه بمبلغ ٣٠,٠٠٠ ثلاثين ألفًا من الجنيهات المصرية وساح عليه طويلاً.

ولما وجده ملائمًا قدمه منحة كريمة لطلاب المدرسة الفاروقية البحرية وكان عملاً مشكورًا.

■■■

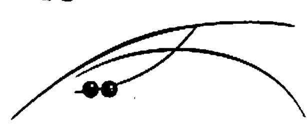


وهكذا انقضى هذا العام والأمة بأكملها تقريبًا تطالب بإسقاط الوزارة بجميع الوسائل الممكنة. والوزارة ملتصقة بكراسيّها تتظاهر بثبات مراكزها بعد أن خذلها عميد الدولة المحتلة بالفعل بإقصاء مدير حركاتها وسكناتها والموحى إليها فى كل أعمالها، وبالقول فى خطابه الذى ألقاه بحفلة تكريمه بالكونتيننتال.

وبعد أن انفضَّ من حولها جميع الأحزاب والسواد الأعظم من الأمة بحيث تركوها لا تستند إلا إلى أقلية فى أقصى درجات الضعف فكان مركزها والحق يُقال بعد ذلك عجيبًا غريبًا. وكان بقاؤها فى كراسيها أعجب من ذلك وأغرب.

■■■

خلاصة هذه الحولية



أخذت الحالة السياسية فى عام ١٩٢٥ ألوانًا مختلفة. وأشكالاً متنوعة، فقد استُهل العام وسعد باشا مع جماعته فى ناحية. وحزبا الأحرار الدستوريين والاتحاد الذى تألف فى أوائل يناير من هذا العام فى الناحية الأخرى. فهؤلاء يستولون على الحكومة ويصرفون شئون الدولة. وذلك وشيعته قابضون على زمام المعارضة، يرقبون الحكومة وما تبذل نحو إقصائهم عن الحكم من وسائل العنف وأساليب الشدة أحيانًا، وطرق الإغراء والترغيب أحيانًا أخرى، وهم على ذلك صابرون.

ومما رُمى به سعد اتهامه فى إخلاصه للعرش ورغم أنه حاول تبرئة نفسه من هذه التهمة، فقد استمرت استقالات الشيوخ والنواب من (الهيئة الوفدية) تترى معزوة إلى هذا السبب نفسه وهو عدم ولاء رئيس الوفد للعرش. ومن هؤلاء الشيوخ والنواب الذين استقالوا من الهيئة الوفدية دولة محمد سعيد باشا ولكن لم ينص فى استقالته على عدم ولاء سعد للعرش كبقية زملائه. وقد كان لاستقالته ضجة رددتها صحف لندن وزعمت أنها تؤثر بين صفوف الوفديين.

تأليف حزب الاتحاد

فى هذا الحين، ومن هؤلاء المستقيلين وغيرهم، تألف حزب الاتحاد الذى سعى لتأليفه حسن نشأت باشا وأقاموا له رئيسًا موسى فؤاد باشا. وفى يوم ١٠ يناير سنة ١٩٢٥، اجتمع مؤسسو هذا الحزب فى فندق سميراميس. وأعلنوا برنامجه وخطته وخطب خطباؤه ورحبت بإنشائه جريدة السياسة ونقدته بقية

الصحف خصوصًا جريدة الأخبار؛ ولكن الحزب لم يلبث أن أخرج صحيفة تدعو له أطلق عليها اسمه فكانت جريدة (الاتحاد) التى تصدر مساء هى لسان حال حزب الاتحاد.

الوزارة والانتخابات

لم تَرَ وزارة زيور باشا إجراء الانتخابات على قانون رقم ٤ سنة ١٩٢٤ الذى شرعه مجلس النواب فنص فيه على الانتخاب من درجة واحدة، ولم تر كذلك الرجوع إلى القانون القديم فتعترف بالمندوبين الناخبين الذين باشروا انتخاب النواب أولاً، ولكنها أنشأت كشوفًا جديدة وأرادت أن تُجْرى انتخابًا من درجتين[١].

وكذلك حظرت الوزارة الاجتماع إلا أن يكون انتخابًا وفى هدوء لا يعكر الأمن ولا يشوش النظام وأصدر بذلك وزير الداخلية تعليماته[٢].

ولقد ماطلت الوزارة فى تحديد اليوم الخاص بانتخاب المندوبين وأجَّلته من وقت لآخر ريثما تُحْكم الخطط فى إقصاء غير أنصارها أملاً فى كسب المعركة.

ولقد كانت صحف الوزارة ترد على انتقاد صحف الوفد هذا التدخل غير المقبول بأن حكومة سعد باشا تدخلت فى الانتخابات لمصلحة مرشحيها، وذكرتها بحكم البراءة الذى صدر من محكمة جنايات مصر للدكتور محمد حسين هيكل بك رئيس تحرير (السياسة)[٣].

وكان كلما اقترب يوم الانتخابات العام اشتدت الحرب الكلامية بين الأحزاب، فصحف الحكومة تحمل سعدًا مسئولية الأزمة الحاضرة وتحاول صحف الوفد أن تذُبَّ هذه التهمة وترمى الوزارة بالتفريط.

---

(١) راجع صحيفة ٣٠ من هذه الحولية.

(٢) راجع صحيفة ٣٢ من هذه الحولية.

(٣) راجع صحيفة ٣٧ من هذه الحولية.

ونظم حزب الأحرار الدستوريين اجتماعات دورية يعقدها مرة كل أسبوع فى نحو الساعة الرابعة من بعد ظهر الجمعة، يقوم فيها خطيب من رجالهم ينقد الوفد ويظهر سوآته رغبة فى صرف الناس عن اتباع سياسته.

وفى هذه الأثناء كان الوفد يحاول الظهور بمظهر المتمسك بحقوق البلاد كاملة والحريص على حقوقها غير منقوصة فينشر بيانًا بتوقيع زعيمه يحتج فيه على السياسة التى تتبعها إنكلترا فى السودان، وهى سياسة المستقل به الناكر لشركة المصريين فيه. وكذلك كان كل حزب ينهج نهجًا خاصًا فى محاولة كسب المعركة والفوز بالأكثرية بين المرشحين.

ومن أساليب وزارة زيور باشا أنها أحدثت فى آخر لحظة تعديلاً فى ١٠٦ من الدوائر الانتخابية وذلك قبل انتخاب الدرجة الأولى بثلاثة أيام فقط.

وقد ترتب على هذا التعديل فتح باب الترشيح من جديد فى بعض الدوائر الانتخابية فصدر بذلك مرسوم مؤرخ ٤ فبراير.

وما إن حان موعد انتخاب الدرجة الأولى حتى علت شكوى الوفديين من طريقة جريانها يصرخون من تدخل رجال الإدارة. وعلى الرغم من ذلك فقد مضت الأمور فى طريقها، وانتهت إلى نتيجتها وقد أخطأ التوفيق سعد باشا فى انتخاب المندوبين إذ فاز عليه فى كشفه أحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف.

نصائح وزير الداخلية للمديرين

وفى إبان ذلك جمع معالى إسماعيل صدقى باشا وزير الداخلية حضرات المحافظين والمديرين ونصح لهم باتباع إرشادات الوزارة وتنفيذ منشوراتها بدقة تامة.

حمى وطيس المعركة فلم يكد يهدأ سعد باشا من الخطب فى الوفود وغير الوفود يومًا، وكذلك لم تستقر الوزارة لحظة وقد سجلنا الكثير من تلك الخطب والبيانات فى صلب هذه الحولية.

وفود تشكو الوزارة للسراى

وآخر ما ابتكره الوفد هو أن يتوجه وفود الأقاليم إلى السراى الملكية شاكية سوء تصرف الوزارة وخرقها لحرمات القوانين.

حملات الدستوريين على الوفديين

نظم حزب الأحرار الدستوريين كما أسلفنا سلسلة حفلات أسبوعية تضمنت بعض الخطب فيها الكشف عن أشياء ما كانت ترد على خاطر أحد، كاتهام سعد بعدم الولاء للعرش وبأنه كان يسعى لمجده الذاتى وعظمته الشخصية، أى أنه كان يقبل الاتفاق مع إنكلترا على أساس تغيير الحكم فى البلاد بصورة تخوّله رياستها بدل مليكها. وتلك كانت أظهَر ما اتُّهم به سعد. كما عرضت بعض الخطب للعلاقات التى كانت بين الوفد وعدلى باشا والمجهود الضخم الذى بذله عدلى فى سبيل إنجاح القضية المصرية، والاتفاق بين الوفد وبينه على أن يتولى رياسة الحكومة، فالمفاوضات والوفد يشد أزره، ثم نقض سعد لهذا الاتفاق تحت تأثير فتنته بمظاهر المقابلة الفخمة التى قوبل بها إلى غير ذلك.

كانت هذه الخطب سلاحًا، وإن كان بطىء الحز، إلا أنها جعلت الألسن تتكلم فى زعامة سعد وسمحت الأذهان لنفسها أن تفكر فى نواحى عظمته التى كانت تعتبرها قبل ذلك حرمًا مَصُونًا وقدسًا مهابًا.

مضى الوزارة فى سياستها

وقد مضت الوزارة فى السياسة التى رسمتها لنفسها لتُقْصى السعديين عن كراسى النيابة، ومما اتخذته فى هذا السبيل تعديل قانون الانتخابات فى مادته الخاصة بتأليف اللجنة التى تباشر عملية الانتخاب[1].

---

(١) راجع صفحة ٢١٨ من هذه الحولية.

نداء الأحرار الدستوريين للأمة

وقد كانت خاتمة المطاف نداء حارًا توجه به حزب الأحرار الدستوريين للأمة المصرية استعرض فيه سياسة الوفد وأخطاءها، وناشد الأمة والوطن أن لا تعيد هؤلاء كرَّة أخرى لمناصب الحكم بانتخابها الأكثرية من بينهم.

وكان ذلك فى اليوم الذى سبق يوم الانتخاب[1].

تعيينات جديدة فى مجلس الشيوخ

وفى وسط هذه المعمعة استصدرت الحكومة مرسومًا بتعيين حسين رشدى باشا وعدلى يكن باشا ويحيى إبراهيم باشا أعضاء بمجلس الشيوخ.

نتائج الانتخاب

فى مساء ١٢ مارس أُعلنت معظم النتائج فى الدوائر الانتخابية، ومشت فى الناس إشاعات مختلفة، وأقوال متضاربة وكان شىء من الفوضى يسود الأمن، ولكن الحكومة شاءت أن تظهر بمظهر الحزم والثبات فتعجلت إصدار بلاغ رسمى فى نفس المساء تقول فيه:

«نالت الحكومة الأغلبية فى الانتخابات ولذلك تقرر استمرارها فى الحكم».

والحقيقة أن الحكومة لم تكن مطمئنة تمامًا إلى النتيجة، ولكن طائفة من الذين رشحوا أنفسهم كمستقلين عن الأحزاب والهيئات السياسية كانوا قد وعدوا الحكومة أن يكونوا فى صفها؛ ولكنهم ما لبثوا أن دخلوا قاعة المجلس حتى أخذوا أخذًا أذهلهم عن الوفاء فانتخبوا سعدًا رئيسًا لهم.

استقالة الوزارة

فى الليلة التالية لظهور نتيجة الانتخابات رفع دولة زيور باشا كتاب استقالته إلى جلالة الملك فطلب إليه جلالته أن يتمهل، وانتهى الأمر بأن شكَّل زيور باشا الوزارة من جديد على النحو الدستورى المتعارف[2].

---

(١) راجع صحيفة ٢٢٦ من هذه الحولية.

(٢) راجع الوثائق الخاصة بذلك من صفحة ٢٤٠ إلى ٢٤٣.

النواب الوفديون يكرمون سعداً

أراد الوفديون أن يظهروا بمظهر أصحاب الكثرة البرلمانية فجمعوا جموعهم لإقامة حفلة تكريمية لزغلول باشا يتعرفون بها أنصارهم من غيرهم، فاشترك فيها كثرة من النواب أُقيمت فى ٢٢ مارس وعرف الرأى العام آنئذ أن الغالبية البرلمانية وفدية.

اجتماع معارضى الوفد

وقد دعا الاتحاديون إلى الاجتماع فى ناديهم فى نفس المساء يعارضون به اجتماع الوفديين وقد حضره كما تقول جريدة السياسة، مائة نائب خطبهم فيه على ماهر باشا وتوفيق دوس باشا وعبد العزيز فهمى باشا وغيرهم.

افتتاح البرلمان وحل مجلس النواب

ظلت هذه الحُمَّى الحزبية تعبث بالمعارضة والتأييد جميعًا حتى جاء يوم ٢٣ مارس، حيث افتتحت الوزارة الزيورية «الفصل الأول للتشريعية الثانية» وتقدم رئيسها زيور باشا فتلا خطاب العرش[١]. وبعد انصراف جلالة الملك وذهاب الوفد البرلمانى للقصر الملكى لتقديم الشكر كما هو العرف وانصراف الشيوخ إلى دار مجلسهم، انعقد مجلس النواب فى نحو الحادية عشرة صباحًا وابتدأ فى انتخاب الرئيس فنال زغلول باشا ١٢٣ صوتًا ضد ٨٥ صوتًا نالها ثروت باشا؛ وبذلك تبيَّنت الوزارة النهج الذى يريد النواب سلوكه وهو نهج المعارضة لخطتها!

ورُفعت الجلسة فى نحو الساعة الواحدة بعد الظهر وعادت إلى الانعقاد فى الساعة الخامسة من نفس اليوم وباشر المجلس انتخاب الوكيلين ثم ابتدأ فى عملية انتخاب المراقبين، وإذا برئيس الوزارة زيور باشا يدخل القاعة وبيده منشور حل المجلس يتلوه فيستمع له النواب مبهوتين ثم ينصرفون محزونين.

---

(١) راجع صفحة ٢٦٨.

رأى الصحف فى حل المجلس

أخذت الصحف الوفدية تنعت هذه الجرأة من الوزارة الزيورية بأنها اعتداء شنيع على الدستور وعلى البرلمان، أما الصحف المناصرة للوزارة وعلى الخصوص السياسة فقد حملت النواب مسئولية حل المجلس بما اختطوا لأنفسهم والبلاد من سياسة زغلولية فشلت فى الماضى ووصلت بالقضية المصرية إلى ما يشبه الهاوية.

منع الموظفين من الاشتغال بالسياسة

بعدئذ أرادت الوزارة أن تلبس درع الحزم، فأصدرت فى يوم ٣ أبريل قرارًا يحرِّم على الموظفين الاشتغال بالأمور السياسية وأن يُمنعوا عن كل قول أو عمل يشفُّ عن إهمالهم واجباتهم الأولية[١].

مكافأة أعضاء البرلمان

وجرأت الوزارة على القانون الذى أصدره البرلمان خاصًا بمكافأة الأعضاء فانقصت ما كان مقررًا لكل نائب من خمسين جنيهًا إلى ثلاثين وأنزلت مرتبات موظفى سكرتيرية المجلسين إلى الثلثين، وحجتها فى ذلك مراعاة جانب الاقتصاد فى مالية البلاد.

ميزانية الدولة

ولم يكن هناك محل لأن ينتظر الوزراء مصادقة البرلمان على الميزانية وهو غير موجود، فصدر بها مرسوم فى جلسة الوزراء برئاسة جلالة الملك فى يوم ٣ مايو سنة ١٩٢٥[٢].

استقالة وزير المواصلات

كان عيد الفطر إذ ذهب صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا وصاحب المعالى يوسف أصلان قطاوى باشا وزير المواصلات لزيارة زغلول باشا فى بيته

---

(١) السياسة فى ٣ أبريل سنة ١٩٢٥.

(٢) راجع صفحة ٢٩٧ من هذه الحولية.

قيامًا بواجب التهنئة فتأولت بعض الدوائر هذه الزيارة وانتهى الأمر باستقالة قطاوى باشا. وعين بدله محمد حلمى عيسى باشا(١).

تغيير شخص المندوب البريطانى فى مصر

أُشيع أن اللورد أللنبى ينوى الاستقالة. جرت بذلك أقلام الصحف فى مصر وهتفت به الأندية السياسية. وذكرته الصحف الإنكليزية التى تصدر فى إنكلترا نفسها. وقد تحقق ذلك حقيقة إذ تقدم اللورد أللنبى إلى حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد وأبلغه نبأ استقالته فى يوم ١٩ مايو(٢).

محاولة التأثير على مركز الوزارة

وقد رأت المعارضة أن تستخدم وسيلة جديدة للتأثير على مركز الوزارة. فاجتمع أغلب المحامين وكتبوا عريضة وقَّعوها وذهب بها وفد منهم إلى سراى عابدين حيث سلمها إلى الأمين الثانى ليتقدم بها إلى جلالة الملك، يشكون فيها تصرفات الوزارة ويطلبون إعادة الأمور إلى نصابها(٣).

سخط الحزب الوطنى على الحالة الحاضرة

وأقام الحزب الوطنى حفلة تأبين للمغفور له عبد اللطيف بك الصوفانى خطب فيها رئيس الحزب (محمد حافظ رمضان بك) عن مآثر الفقيد، وتطرق بالقول إلى الحالة الحاضرة فأظهر سخط الحزب على تصرف الوزارة وتعطيل الحياة الدستورية مرتين(٤).

دبيب الخلاف بين حزبَى الحكومة

كتبت جريدة السياسة مقالات تنقد فيها سياسة الوزارة من نواحٍ متعددة وتنعى عليها الإسراف فى تعيين الموظفين وإنشاء المفوضيات والقنصليات.

---

(١) راجع صحيفة ٣٤٣ من هذه الحولية.

(٢) راجع صحيفة ٤٤٥ من هذه الحولية.

(٣) راجع صفحة ٣٨٧ من هذه الحولية.

(٤) راجع صحيفة ٤٠٠ من هذه الحولية.

ثم انتقدت فى مقال آخر نشرته يوم ١٦ يونية قانون الانتخاب وتمديله، وكانت هذه الكلمات ظاهرة قوية الدلالة على ما بين الحزبين المؤتلفين من خلاف وما فى بناء ائتلافهما من تصدع[١].

زيور باشا فى إنكلترا

وعلى الرغم من عدم استقرار الأمور فى أنصبتها تمامًا، فإن دولة أحمد زيور باشا رئيس مجلس الوزراء شاء أن يستريح من عناء الأعمال واختار أن يسافر إلى إنكلترا، وهناك قوبل بحفاوة عظيمة على عادة القوم وحظى بلقاء جلالة الملك جورج فى يوم ٢٢ يولية ولم يهادن دولته المآدب والحفلات إلا عندما عزم على الرحيل فى صباح ٣١ يولية.

ولم تشب صفاء زيارته شائبة المفاوضات ولم تعكرها أحاديث السياسة رغم ما أشيع حولها من أن القصد بها إلى شىء غير ترويح النفس.

الضغط على السعديين

كانت الوفود من الأقاليم تختلف على (بيت الأمة) فيخطبون بولائهم لسعد ويخطبهم سعد باشا منتقدًا الوزارة مُرَّ الانتقاد.

وكان رجال الوزارة من ناحية أخرى يطوفون الأقاليم يخطبون الناس فى تحبيذ خططهم والإشادة بأعمالهم، وقد أثبتنا الكثير من هذه الخطب والأقوال فى صلب هذه الحولية.

ولكن الإدارة لم تكن لتترك الحرية الكافية للسعديين يستقبلون وفودهم فى بحبوحة وسعة كما يشاءون. بل قد حاولت مرارًا أن تذب الوفود عن دار سعد باشا حتى لا يملؤوا الرءوس بما يعكس على الوزارة مسعاها.

الشيخ على عبد الرازق يغير مجرى الأمور

ولم يكن أحد يعلم ما يخبئه القدر. فبينما الحال كذلك إذا بقاضى محكمة المنصورة الأستاذ الشيخ على عبد الرازق يخرج للناس كتاب «الإسلام وأصول

---

(١) راجع صحيفة ٥٠٥ من هذه الحولية.

الحكم»؛ فيختلف الناس فى تقديره ويتناوله العلماء والكتاب والمفكرون بالنقد والتحليل ودخل المعممة علماء الأزهر باسم الدين.

وعقدوا جلسة حاكموا فيها المؤلف فحكموا عليه بإخراجه منن زمرة العلماء وسحب إجازته العلمية (العالمية)، ورفع القرار إلى معالى وزير الحقانية الأستاذ (عبد العزيز فهمى باشا) فقرأ الحكم وناقش أسبابه وأحاله على اللجنة التشريعية لترى مبلغه من الصحة القانونية، ولكن رئيس الوزارة بالنيابة طلب من وزير الحقانية التصديق على الحكم دون مناقشة، فرفض فهمى باشا وأبى إلا النظر فيه. وكان خلاف أدى إلى إقالة وزير الحقانية واستقال غضبًا له الوزيران الدستوريان محمد على باشا وتوفيق دوس باشا. وأبرق من أوروبا مستقيلاً ومتضامنًا مع زملائه معالى إسماعيل صدقى باشا.

فض الائتلاف وتعديل الوزارة

بهذا خرج الأحرار الدستوريون من الوزارة وأصدروا بيانًا للشعب كما أصدر الاتحاديون بيانًا فى المسألة، وتعدلت الوزارة فدخلها نخلة المطيعى باشا وزيرًا للزراعة وتوفيق رفعت باشا وزيرًا للمواصلات وأحمد ذو الفقار باشا وزيرًا للحقانية.

الترقى فى سبيل جميع الكلمة

صار الأحرار الدسوريون فى الجانب الآخر من مناصب الوزارة وعادت صحيفتهم (السياسة) إلى صراحتها فى نقد أعمال الوزارة فى غير مجاملة ولا مواربة وقوى بحزبهم جانب المعارضة، وأصبح الناس يقرءون فى صحف الوفد والدستوريين والحزب الوطنى لهجة متشاكلة وأسلوبًا متجانسًا.

وكثرت الصيحات وعلت الأصوات تطالب بعقد الخناصر على تخليص الحياة النيابية وإعادة النظام الدستورى.

وكان أن اجتمع البرلمان رغم معارضة الحكومة فى الكونتيننتال يوم ٢١ نوفمبر.

جهود مخلصة للائتلاف

ونرى أن ننوّه هنا بالمجهود العظيم الذى بذله الوطنى المخلص والصحافى الكبير الأستاذ أمين بك الرافعى.

ففى ذات يوم من شهر أكتوبر اجتمع صدفة بدار الأخبار الأستاذان أحمد بك لطفى المحامى ومحمد شوقى الخطيب وتناقش ثلاثتهم فى نظرية صحة انعقاد البرلمان دون دعوة من الحكومة الحاضرة فى السبت الثالث من شهر نوفمبر كنص الدستور، فرأوها صحيحة وشجعوا صديقهما الرافعى بك على المضى فى تأييد هذه النظرية حتى تستقر فى الأذهان ويعمل بها النواب.

وقد رأينا للأستاذ شوقى الخطيب مقالات ضافية تأييدًا لهذه النظرية.

وقد كتب صورة الاحتجاج عند الاجتماع فى فندق الكونتيننتال حضرات الأساتذة عبد العزيز فهمى باشا ومحمد على باشا ومحمد شوقى الخطيب بك. ولا تزال مُسوَّدتها محفوظة هى والقرارات الأخرى عند الأخير.

اجتماع ٢١ نوفمبر

قرَّ الرأى إذن على الاجتماع يوم ٢١ نوفمبر وقد ذكرنا ذلك بإيضاح كاف فى صلب هذه الحولية. ولكن الذى نود ـ مخلصين للتاريخ ـ الإشارة إليه، هو ذلك النشاط الذى لم يفارق الأستاذ محمد شوقى الخطيب من كتابة رسائله الضافيات فى الصحف داعيًا إلى الائتلاف، ولا فى مساعيه المشكورة فى جمع الكلمة ولَمِّ الشعث وتقريب وسائل التفاهم بين الزعماء، ولم يفارقه خصوصًا فى جلسة ٢١ نوفمبر حينما نظر فى الحاضرين فلم يجد بينهم الزعيم الكبير سعد زغلول باشا، فأسرع إلى الدكتور حسن بك كامل يسأله السبب ويتبينه النية.

وقد خاطب الدكتور حسن بك كامل الأستاذ محمد بك عز العرب وهو من المقربين لسعد يطالبه بمخاطبة الباشا تليفونيًا بالحضور؛ ولكنه لم يكد يفرغ من

الكلام مع هذا الأستاذ حتى لمح فتح الله باشا بركات قادمًا فأسرع نحوه وألحّ عليه أن يطلب من الباشا الزعيم التعجل بالحضور خشية فوات الفرصة وضياع التدابير. وأخيرًا نهض فتح الله باشا إلى التليفون وخاطب الزعيم مرة ثم مرة أخرى حتى اقتنع سعد باشا باكتمال العدد القانونى، فحضر بين تهليل الحاضرين. تلك صورة صغيرة لما حصل فى ذلك اليوم، ولما اكتمل الجمع فى صالة الفندق الكبير قام الأستاذ شوقى خطيبًا. ومما قاله:

«أنتهز فرصة اجتماع حضرات زعماء وأعضاء كل حزب لأدعو الجميع إلى الاتحاد المقدس لإنقاذ البلاد».

....

«ليكن أول عمل لنا القيام بهذا الواجب، واجب التصافح وتناسى الماضى وليكن الاتحاد المقدس أساسًا لنجاح قضيتنا».

وكانت صيحة مخلصة استجاب لها أولاً محمد محمود باشا فنهض فصافح سعدًا وتلاه محمد حافظ رمضان بك، وتتابع الزعماء يصافح بعضهم بعضًا ويعاهدون الله والوطن على إنقاذ البلاد ودستورها.

وإليك صورة زنكوغرافية وعليها بعض الإمضاءات وقد حذفنا باقيها اختصارًا.

اجتماع البرلمان
وقراراته

تنفيذاً لأحكام المادة ٩٦ من الدستور اجتمع أعضاء البرلمان
يوم السبت ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ وأرادوا عقد المجلسين في
دار البرلمان فمنعتهم القوة من الوصول إليه ولذلك
اجتمعوا اليوم في فندق الكونتننتال وفقاً لحقوقهم القانونية
وبعد المناقشة في الحالة الحاضرة قرروا بالإجماع ما يأتي:

(أولاً) الاحتجاج على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور
خصوصاً منع الأعضاء من الاجتماع في دار البرلمان بقوة السلاح

(ثانياً) قرر مجلس النواب عدم الثقة من الوزارة طبقاً
للمادة ٦٥ من الدستور

(ثالثاً) اعتبار دور الانعقاد موجوداً قانوناً واستمرار
اجتماعات المجلسين في الأماكن التي تتفق عليها الأعضاء

(رابعاً) نشر هذه القرارات في جميع الصحف.

محمد شوقي الخطيب
نائب السنطة

حسن [illegible]
نائب [illegible]

حسن عامر
نائب مشتول

عبد الحميد سعيد نائب [illegible]

سلطان السعدي نائب [illegible]

[illegible]

عبد السلام [illegible] نائب [illegible]

[illegible] نائب [illegible]

وبهذه المناسبة نذكر أنه لم تكن تلك أولى أيادى هذا الوطنى الغيور الأستاذ محمد شوقى الخطيب ولا ذلك أول ما بدا من سامى مواهبه وكفاءته؛ ولكنى حضرت لمجلس النواب فى أول عهده اجتماعًا دارت فيه مناقشة دستورية بينه وبين القانونى الوطنى مصطفى النحاس بك، حيث أراد الثانى أن يجعل انتخاب هيئة مكتب المجلس علنيًا فخالفه الأول قائلاً بضرورة التصويت سرًا فى هذه الحالة لما فى ذلك من الحرية التامة للأعضاء. أما التصويت العلنى فيكون فى حالة إقرار القوانين وأخيرًا حكم المجلس له على زميله؛ فكانت باكورة طيبة لبرلماننا النقى بعثت فى نفسى الأمل القوى بأن شبابنا سينهضون بالنظام البرلمانى على أحسن وجه.

قانون الجمعيات السياسية

أخيرًا فجأت وزارة زيور باشا الناس بقانون الجمعيات السياسية وكان نصيبه الفشل، إذ اقترحت جريدة السياسة أن لا ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية حتى لا يصير العمل به فرضًا وفعلاً لم ينشر ودفن.

التماس الأمراء إعادة النظام النيابى

فى إبان ذلك والأمور مضطربة والحياة النظامية معطلة رفع حضرات أصحاب السمو الأمراء التماسًا إلى حضرة صاحب الجلالة الملكية، يطلبون فيه عودة الحياة النيابية تحقيقًا لرغبات الأمة وطبقًا لنصوص الدستور، وهذا نصه:

«مرفوع للحضرة الملكية حفظها الله».

«نتشرف نحن الموقعين على هذا أعضاء عائلة جلالتكم برفع التماسنا إلى ذاتكم الجليلة:

يا صاحب الجلالة.

«لما تراءى لنا أن الحالة السياسية قد بلغت فى وطننا مبلغًا من الخطورة وأنه يجب الاهتمام بصفة خاصة جئنا نلتمس من جلالتكم إعادة النظام النيابى إلى

البلد طبقًا لنص الدستور الذى تكرمتم جلالتكم بمنحنا إياه. هذا مع ما يليق بذاك المقام الأعلى من الإجلال والتعظيم والاحترام».

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥

عمر طوسون. كمال الدين حسين. محمد على يوسف كمال. إسماعيل داود. عمر حليم. سعيد داود. سليمان داود. عمرو إبراهيم. سعيد طوسون. حسن طوسون. على فاضل. عثمان فاضل. عباس إبراهيم حليم.

قانون جديد للانتخابات

وأصدرت الوزارة الزيورية بعد ظهر يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ قانون الانتخابات المعدل، فأضرب عُمُد المنوفية عن تنفيذه وتبعهم عمد كثيرون فى البلاد الأخرى فلم تهمل الوزارة أمر محاكمتهم، بل تقدمت بهم أمام القضاء الذى حكم بالبراءة فى غالب هذه القضايا وكذلك كان نصيب الوزارة الفشل هذا الدور.

الأزهريون والوزارة الزيورية

لم تكن سياسة سعد باشا فى أثناء وزارته متمشية وما يتطلبه الأزهريون، الكثير والعدد العظيم والخطر، من إصلاح أدبى أو مادى فى شىء. ولقد كان لضغط فتح الله بركات باشا وزير الداخلية فى الوزارة الزغلولية على حركة المطالبة بالإصلاح ومناهضة الطلبة الأزهريين واستعمال القسوة والعنف لصدهم عن أبواب الوزارات. كان لهذه المناهضة من جانب ابن أخت سعد باشا ولتصريحات وكيل الوفد حمد الباسل باشا أثر غير حميد فى نفوس تلك الطائفة التى كانت فى فجر النهضة وقود نارها. وحاملة لوائها[1].

من أجل هذا انتهز الأزهريون فرصة تولّى الوزارة الزيورية ونظروا إليها من ناحية واحدة، هى أنها قامت على أعقاب وزارة مناوئة لأمانيهم فمنحوها ثقتهم وبسطت لهم الوزارة من ناحيتها كف التأييد حتى لقّب الأزهريون معالى صدقى

---

(١) راجع صفحة ٢٢٩ وما يليها.

باشا (بوزير الأزهر). وكان من عناية الوزارة بشأن الأزهر أن أَلَّفت لجنة للنظر فى مطالب الأزهريين انتهت بتقديم اقتراحات طلبت سرعة البت فيها.

إيطاليا والحدود الغربية

طبع الاستعمار الجشع، وإيطاليا إحدى دول الاستعمار. وبينما مصر تعانى أزمة من أعقد الأزمات التى مرّت بها إذا بإيطاليا، وقد رأيناها ساكنة صامتة إزاء فصل السودان عنها وطرد جنودها منه، تحتل موقعًا فى واحة جغبوب كأنما كانت هى الخصم والحكم. ولما أثار هذا الحادث اهتمام الناس وعُنيت به الصحف المصرية، أخذت الوزارة الزيورية تتفاوض فى الأمر إلى أن تم بين الطرفين اتفاق أثبتناه بنصه فى صلب هذه الحولية وذلك فى اليوم السادس من شهر ديسمبر سنة ١٩٢٥.

الحكم على قتلة السردار

فى شهر فبراير، تم القبض على أفراد عصابة القتل السياسى بواسطة أحد الذين اشتركوا معهم أولاً، فحكم عليهم ثم أُفرج عنه مع الآخرين عقب تصريح ٢٨ فبراير سنة ٢ظهرًا.

اتصل هذا بالبوليس ودبر أمر القبض على إخوانه وتم ذلك كما تمت محاكمتهم والحكم عليهم جميعًا بالإعدام، إلا عبد الفتاح عنايت الذى أُبدل حكم الإعدام بالنسبة له بالأشغال الشاقة المؤبدة.

الإمضاء عن السودان

أذاعت عصبة الأمم بلاغًا فى يوم ١٢ مايو تقول فيه إن (السير أوسى ستيرى) المزود بسلطة تامة من حكومة السودان قد أمضى، باسم السودان، فى يوم ١١ مايو الحالى الاتفاق والبروتوكول اللذين وضعهما مؤتمر الأفيون الثانى فى جنيف مع الاحتفاظ بإبرامهما.

وقد أثار ذلك اهتمام الصحف المصرية فكتبت عنه ناقدة له بلهجة صادقة وأسلوب حار.

فرار الأمير سيف الدين

حدث أن صاحب السمو الأمير أحمد سيف الدين الذى كان يُعالج بمستشفى الأمراض العقلية بإنكلترا اختفى من المستشفى فجأة ولم يمكن العثور عليه رغم المجهود العظيم الذى بذله البوليس الإنكليزى، حتى جاءت الأنباء بأنه أصبح داخل حدود البلاد التركية.

وقد قامت قيامة الصحف واهتم الناس بهذا الحادث الغريب أى اهتمام، والأمير يعتقد إنه لذلك قد عادت له حريته التى حُرم منها زمانًا طويلاً.

وأصبحنا نسمع أن سموه سيرفع قضية على بعض الحكومات التى كانت سببًا فى حجزه أعوامًا طويلة دون حق فى ذلك.

مؤتمر التعليم الأول

فى يوم ١١ يولية سنة ١٩٢٥، افتُتح مؤتمر التعليم الأوَّلى الذى دعت إليه طائفة من خيرة رجال العلم والثقافة فى مصر، وقد اشترك فيه جماعة من محبى الرقى العلمى، وكان لصاحب الحوليات فى هذا المقام ما أعانه الله من خدمة ميسورة بدافع حب الرقى المنظم للوطن العزيز.

انقضى عام ١٩٢٥. وقد عرضناه للقراء عرضًا واضحًا فلم تفتنا، بقدر الطاقة، مسألة جليلة لم نحللها بدقة متعرضين لها من جميع جهاتها، ولا حادثة صغيرة لم نُشِر إليها.

وقد تركنا هذا الحول، والصفوف ملتئمة، والأمل قوى فى إعادة النظام البرلمانى، والحكم الدستورى، بتكاتف جهود الزعماء وتعضيد الرأى العام.

ولعلنا نستقبل فى سنة ١٩٢٦، الخير والبركة، والإصلاح والتعمير حتى يتحقق الأمل، وينتصر الحق المهضوم.

تمت بعون الله الحولية الثانية

وتليها إن شاء الله حولية سنة ١٩٢٦.

■■■

محتويات

الباب الثانى: فبراير

الباب الثالث: مارس

الباب الرابع: أبريل

الباب الخامس: شهر مايو

الباب السادس: يونيه

الباب السابع: يولية

الباب التاسع: سبتمبر

الباب العاشر: أكتوبر

الباب الحادى عشر: نوفمبر

الباب الثانى عشر: ديسمبر

■ ■ ■

منافذ بيع

الهيئة المصرية العامة للكتاب

مكتبة المعرض الدائم

١١٩٤ كورنيش النيل - رملة بولاق

مبنى الهيئة المصرية العامة للكتاب

القاهرة

ت : ٢٥٧٧٥٠٠٠ - ٢٥٧٧٥٢٢٨ - ٢٥٧٧٥١٠٩ داخلى ١٩٤

مكتبة مركز الكتاب الدولى

٣٠ ش ٢٦ يوليو - القاهرة

ت : ٢٥٧٨٧٥٤٨

مكتبة ٢٦ يوليو

١٩ ش ٢٦ يوليو - القاهرة

ت : ٢٥٧٨٨٤٣١

مكتبة شريف

٣٦ ش شريف - القاهرة

ت : ٢٣٩٣٩٦١٢

مكتبة عرابى

٥ ميدان عرابى - التوفيقية - القاهرة

ت : ٢٥٧٤٠٠٧٥

مكتبة الحسين

مدخل ٢ الباب الأخضر - الحسين - القاهرة

ت : ٢٥٩١٣٤٤٧

مكتبة المبتديان

١٣ش المبتديان - السيدة زينب

أمام دار الهلال - القاهرة

مكتبة ١٥ مايو

مدينة ١٥ مايو - حلوان خلف مبنى الجهاز

مكتبة الجيزة

١ ش مراد - ميدان الجيزة - الجيزة

ت : ٣٥٧٢١٣١١

مكتبة جامعة القاهرة

خلف كلية الإعلام - بالحرم الجامعى

بالجامعة - الجيزة

مكتبة رادوبيس

ش الهرم - محطة المساحة - الجيزة

مبنى سينما رادوبيس

مكتبة أكاديمية الفنون

ش جمال الدين الأفغانى من شارع

محطة المساحة - الهرم

مبنى أكاديمية الفنون - الجيزة

مكتبة الإسكندرية
٤٩ ش سعد زغلول - الإسكندرية
ت : ٠٣/٤٨٦٢٩٢٥

مكتبة الإسماعيلية
التمليك - المرحلة الخامسة - عمارة ٦
مدخل (أ) - الإسماعيلية
ت : ٠٦٤/٣٢١٤٠٧٨

مكتبة جامعة قناة السويس
مبنى الملحق الإدارى - بكلية الزراعة -
الجامعة الجديدة - الإسماعيلية

مكتبة بورفؤاد
بجوار مدخل الجامعة
ناصية ش ١١، ١٤ - بورسعيد

مكتبة أسوان
السوق السياحى - أسوان
ت : ٠٩٧/٢٣٠٢٩٣٠

مكتبة أسيوط
٦٠ ش الجمهورية - أسيوط
ت : ٠٨٨/٢٣٢٢٠٣٢

مكتبة المنيا
١٦ ش بن خصيب - المنيا
ت : ٠٨٦/٢٣٦٤٤٥٤

مكتبة المنيا (فرع الجامعة)
مبنى كلية الآداب -جامعة المنيا - المنيا

مكتبة طنطا
ميدان الساعة - عمارة سينما امير - طنطا
ت : ٠٤٠/٣٣٣٢٥٩٤

مكتبة المحلة الكبرى
ميدان محطة السكة الحديد
عمارة الضرائب سابقًا - المحلة

مكتبة دمنهور
ش عبدالسلام الشاذلى - دمنهور
مكتب بريد المجمع الحكومى - توزيع
دمنهور الجديدة

مكتبة المنصورة
٥ ش السكة الجديدة - المنصورة
ت : ٠٥٠/٢٢٤٦٧١٩

مكتبة منوف
مبنى كلية الهندسة الإلكترونية
جامعة منوف

توكيل الهيئة بمحافظة الشرقية
مكتبة طلعت سلامة للصحافة والإعلام
ميدان التحرير - الزقازيق
ت : ٠٥٥٢٣٦٢٧١٠ - ٠١٠٦٥٣٣٧٣٣٢



مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب